

ثورة ٢٣ أيلول

مصر والمصريون
مجتمع جمال عبد الناصر
عبد الناصر والعرب



أحمد حمروش

ثورة ١٩٥٢ يوليو

الجزء الأول

- مصر والعسكريون
- مجتمع جمال عبد الناصر
- عبد الناصر والعرب

أحمد حمروش



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

الاخراج الفنى : عمر جهادى على



مصر والعسكريون



الإهداء

إلى ولدى علاء وهانى
وجيل مصر الجديد

كانت وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة صدمة هزت مشاعر الأمة العربية ، فقد رحل الرجل الذي عاش زعيما تلهب كلماته ومواقفه حماس الملايين ، وانقضت بموته مرحلة هامة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . غاب القائد الذي يملك كل الأسرار والمعلومات . . . قبل أن تكتب قصة الثورة التي دبرها وقادها .

وشغرت بمسئولية كبيرة ، تدفعني الى ضرورة البحث والدراسة لمحاولة تقديم ثورة ٢٣ يوليو ، التي شاركت فيها بقدر متواضع مع غيرى من الزملاء العسكريين وضباط الجيش المصرى .

لم تكن البداية سهلة . . . فان شيئا رسميا لم يسجل عن تاريخ الحركة . . . وكل ما نشر لا يعدو أحاديث صحفية . . . والمعلومات عندي شخصية . . . وبعض الذين أسهموا فى الحركة تقدم بهم العمر . . . والذكريات كادت تضيع .

المسئولية جسيمة . . . واكتشاف الحقيقة كاملة ضرورة لا شك فيها . . . ولم تأخذنى الحيرة طويلا .

بدأت بعقد اجتماعات وأحاديث شخصية مع الذين قاموا بالحركة من العسكريين . . . أعضاء مجلس قيادة الثورة ، والضباط الأحرار ، والذين وصلوا الى مركز المسئولية .

ولم تقتصر الاجتماعات والأحاديث على العسكريين فقط . . . فقد قابلت بعض السياسيين القدامى الذين أضرخوا من الثورة ، وبعض الذين شاركوا فى السلطة .

عدد الذين قابلتهم تجاوز المائة . . . وفى نهاية الكتاب سجل بأسمائهم .

الدور الرئيسى للعسكريين ٠٠٠ ولكنه دور لا يبدأ يوم ٢٣ يوليو ٠٠٠
وانما يمتد قبل ذلك شهورا وسنين .

ليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بأنه نقطة البداية ٠٠٠ فان نضال
العسكريين المصريين مترابط الحلقات ٠٠٠ يعود الى بداية القرن التاسع عشر
عندما جند الفلاح المصرى لأول مرة بعد تاريخ طويل ، ليقوده ضباط من
الأتراك والشراكسة .

الباب الأول ٠٠٠ يقدم فى ايجاز دور العسكريين المصريين ، ونضالهم
ضد سيطرة الأجانب ، وثورة أحمد عرابى ، وموقف الجيش المصرى فى عهد
الاحتلال البريطانى ٠٠٠

وجدت ذلك ضرورة حيوية حتى لا تكون ثورة يوليو مقطوعة الصلة
بالماضى ، فتيار النضال متدفق لا ينقطع ، والعسكريون فى مصر لهم
تاريخ قبل أن يصلوا الى قمة السلطة ، ويحكموا مصر بثياب عسكرية أو
مدنية .

(مصر ٠٠٠ والعسكريون) اسم هذا الكتاب الذى يصدر فى أربعة
أجزاء تنتهى بوفاة جمال عبد الناصر القائد الذى خرج من صفوف الجيش
ليقود الشعب ويحكم مصر .

الجزء الأول ٠٠٠ بين يديك ٠٠٠ يقدم - بعد العودة لدور العسكريين
فى تاريخ مصر الحديث - قصة ثورة يوليو منذ بدأت فكرة فى ضمير بعض
الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية ، حتى انتهت
الى تدبير وتنظيم وحركة .

الوصول الى القمة كان دورا بسيطا من أدوار الثورة ، التى بدأت من
اليوم الأول تواجه مصر : الشعب والقضايا الوطنية والاجتماعية ٠٠٠
وتواجه أيضا الاحتلال البريطانى والضغط الامبريالى .

الجزء الأول يمضى خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة ، خاضت فيها
صراعات مختلفة ، انتهت الى عزل محمد نجيب ، وتولى مجلس قيادة
الثورة المسئولية وحده بعد تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .

فصل من فصول الثورة ، تعقبه فصول أخرى فى الأجزاء التالية .

وقبل أن أترك الكتاب لك ٠٠٠ أحب أن أقول ان فى عنقى دينا من
الشكر لكل هؤلاء المعارف والزلاء والأصدقاء الذين تفضلوا بمنحونى بعض

وقتهم وقسموا لى فى سخاء ما عندهم من معلومات وذكريات ٠٠٠ كانت
السند الرئيسى فى ظهور هذا الكتاب ٠

وفى صديق أقول لا أعتقد أنى قد أحطت بكل شىء ٠٠٠ ولكنى
حاولت ٠٠٠ فلم أكتب الكلمة الأولى فى الكتاب الا بعد عام ونصف من
البحث والتدقيق والسؤال ٠

وأخيرا ٠٠٠ كلمة وفاء ٠٠٠ للرجل الذى قاد ثورة يوليو ٠٠٠
لجمال عبد الناصر ٠

احمد حمروش

الباب الأول

الفصل الأول :

محمد علي واليا ٠٠٠ وأبو خليل قائدا للجنود

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان
في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة
الى رأس حي حقيقي)

كارل ماركس

الفصل الثاني :

الأميرالاي أحمد عرابي ٠٠ ثائرا وقائدا

(السلطة التي أتمتع بها الآن لم أقم
باغتصابها)

أحمد عرابي

الفصل الثالث :

الجيش المصري تحت الاحتلال البريطاني

(من الحكمة ألا نمكن العدو من رقابتنا وأنا
لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا
السياسية)

مصطفى كامل

الفصل الأول

محمد علي واليا وأبو خليل قائدا للجنود

(محمد علي هو الشخص الوحيد الذي كان
في قدرته تحويل تركيا من العمامة الفاخرة
إلى رأس حي حقيقي)

كارل ماركس

الحديث عن العسكريين في مصر ليس حديثا عن طبقة فالجيش
المصري يتكون من مختلف طبقات الشعب عمالا وفلاحين وبنو جوازية
صغيرة وكبيرة وإلى عهد قريب كان يضم الاقطاعيين أيضا

والحديث عن العسكريين في مصر أيضا ، ينفرد بخاصية غريبة
لأنه منذ اللحظة الأولى التي لبس فيها الفلاح المصري ملابس الجندي في
عهد محمد علي ، وانتظم في صفوف الجيش ، ثبت تناقض طبقي أخذ ينمو
بين الجنود وصغار الضباط أبناء الفلاحين المصريين ، وبين الأثراك
والشراكسة الذين تولوا مناصب القيادة العليا في الجيش ، حتى وصل
الصراع ذروته مع الثورة العراقية

ولم يخمد الصراع مع هزيمة الثورة العراقية واحتلال البريطانيين
لمصر ولكنه أخذ طابعا وطنيا بين المصريين في صفوف الجيش ، وبين
قوات الاحتلال البريطاني

حركة الصراع ، ونمو التناقضات ، وتغير صورة النضال داخل الجيش المصرى لم تهدأ أو تتوقف منذ مطلع القرن التاسع عشر ٠٠٠ وهى تشكل صورة فريدة من صور نضال الشعب المصرى .

والمثير أن الجيش المصرى الحديث لا تمتد جذوره الى الماضى السحيق ، ولا يرتبط بصورة متصلة متجددة مع الجيش المصرى فى عهد الفراعنة ٠٠٠ هناك ثغرة زمنية طويلة فى تاريخ الجيش المصرى ، وفاصل عازل امتد مئات السنين بين آخر معاركه وبين العودة الى تجنيد المصريين .

خلال مئات السنين من حكم المماليك والعثمانيين لم يكن للمصريين دور فى الخدمة العسكرية ، كان حكام مصر يخشون أن يحمل الفلاحون السلاح وتنتظمهم صفوف الجيش .

الرفض المطلق لتجنيد المصريين يعطى مؤشرا هاما لتخوف الحكام غير المصريين من بعث الروح العسكرية فى الشعب ، أو السماح لأبنائه بحمل السلاح .

وأصبحت هذه هى القاعدة . . .

ورث حكام مصر الأتراك الذين غزوا مصر ١٥١٧ من السلاطين المماليك عادة تكوين حرس خاص لهم من المماليك الذين كانوا أرقاء مستوردين من الغالب من الدول المحيطة بالبحر الأسود أجبروا على اعتناق الاسلام ودرّبوا خصيصا للخدمة العسكرية ، وكان الحكام الأتراك يعينونهم فى مراكز الدولة الهامة ويهبونهم أرضا واسعة ٠٠٠ ثلثا الأرض المصرية كانت فى حوزة المماليك فى نهاية القرن الثامن عشر مما جعلهم فئة سائدة من الإقطاع فى مصر .

وعندما اضمحلت الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر ٠٠٠ تدهور الاقتصاد وسرى الفساد فى أجهزة الدولة ، وانحطت الثقافة ، وخرجت الأقاليم عن طاعة الحكومة المركزية وفقد الجيش قدرته القتالية ، وانتهز على بك الكبير فرصة اندلاع الحرب بين تركيا وروسيا وأعلن استقلاله عام ١٧٦٩ ، وصار اسمه يذكر فى خطب الجوامع مقرونا بألقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » .

وفى مواجهة ذلك كان الفلاح المصرى يتعرض لعذاب شديد من الضغط والسيطرة ونهب المحاصيل ٠٠ وكانت الهجرة من القرى ظاهرة منتشرة فى أرجاء الامبراطورية العثمانية ، وفى مصر خاصة ٠٠٠ وتكررت المجاعات ، وأصدر الأتراك تشريعات باسم (قانون نامة مصر) تجبر الملتزمين والمشايخ على عدم ابقاء قطعة أرض واحدة من الأرض غير مزروعة ، وأن يحولوا دون

هرب الفلاحين ، وأن يسعوا لاسكانهم فى القرى البخرية والخابية ، وفى حالة فرار الفلاح من أرضه يتحمل الشيخ التزاماته المادية .

من أجل هذه الحالة كان الفلاح يقف بعيدا عن الجيش ، لا يجندهم الحكام الأتراك أو المماليك ، لما يمكن أن يحمله للجيش من روح النقمة والثورية .

وعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨ كان يدرك هذه الحقيقة ، فشاء أن يتخذ منها ستارا يخفى أغراضه الاستعمارية ، وقال فى بيانه عن المماليك (قمتاذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم ، ويختصوا بكل شىء أحسن ما فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة) .

كان المماليك يعتبرون جيشهم المدرب المحترف (جيشا لا يقهر) . ولكنه كجيش اقطاعى هزم فى أول معركة أمام جيش نابليون الذى عركته حروب الثورة الفرنسية . وكانت لنابليون فى ذلك نظرية عبر عنها بقوله (لا شك أن مملوكين يتفوقان على ثلاثة من الفرنسيين ، وأن ١٠٠ مملوك يعادلون ١٠٠ فرنسى ، ٣٠٠ فرنسى يتفوقون عادة على ٣٠٠ مملوك ، أما ١٠٠٠ فرنسى فيهزمون دائما ١٥٠٠ مملوك) (١) .

المقصود من ذلك هو أن التطور الحديث للجيش يستطيع الانتصار على المهارة والقدرة الفردية . وفى ذلك كتب فردريك انجلز فى كتابه (ضد دوهرنج) موضحا (كل ما يحتاج اليه نابليون هو قدر محدود من الخيالة ليظهر قوة ومفعول الضبط الذى تنطوى عليه الصفوف المتراصة والعمليات المخططة ، لكى تتحول قوة الضبط هذه الى تفوق حتى على حشود أكبر من الفرسان غير النظاميين الذين يملكون خيولا أجود أو يتصفون ببراعة أكبر فى الفروسية وفى المبارزة والذين لا يقلون عن غيرهم بسالة) .

ولم تكن المعركة بين نابليون والمماليك فقط ، وإنما دخلها الشعب المصرى رغم انه لم ينتظم فى صفوف الجيش . ولكنه اتخذ موقف المقاومة ضد القوات الأجنبية الغازية ، وجمعت التبرعات لشراء السلاح ، وأسهم سكان القاهرة اسهاما فعالا فى الدفاع عنها ، وغرق الألوف منهم فى النيل أثناء التراجع . بعد معركة امبابة الغربية - من الأهرام على الضفة الغربية للنيل ، والتى انتصر فيها نابليون بعد أن سقط فى المعركة ٣٠٠٠ مملوك من مجموع ٦٠٠٠ وقر الباقون : البعض منهم الى الوجه القبلى مع مراد بك والبعض الى سوريا مع ابراهيم بك .

(٥) تاريخ الاقطار العربية الحديث - لوتسكى .

الشعب المصري لم يتردد في دخول المعركة دفاعًا عن أرضه وغم غزل الممالك له عن الجيش ، واستمر في نضاله العسكري الذي كان يشبه (حرب العصابات) التي اشتعلت نتيجة أسلوب الإدارة الفرنسية في فرض اتاوات نقدية وعينية تجاوزت في بعض الأحيان ما كان يحصل عليه الممالك ، كما صادرت الأغذية والعلف .. وكانت هذه هي أول مجابهة لغزاة غير مسلمين بعد الحرب الصليبية .

اشتدت (حرب العصابات أو الأنصار) وخاصة في الدلتا بعد دخول الأتراك للحرب ، فهاجم الفلاحون المصريون على السجاعة العسكريين والدوريات ، وأربكوا خطوط الاتصال الفرنسية ، وقتلوا الضباط والموظفين وجباة الضرائب الفرنسيين ، فأرسل نابليون حملات تنكيل للدلتا ، وحرقت ضباطة القرى المتمردة ، غير أن ذلك لم يخمد اللهب الذي امتد إلى القاهرة ، حتى أصبحت تشبه باريس خلال الأيام الأولى للثورة الفرنسية على أحد تعبير القنصل الفرنسي في ذلك الحين (٢) .

وتحولت القاهرة إلى مدينة نائرة ، انسحبت منها القوات الفرنسية ، وهرب نابليون نفسه إلى جزيرة من جزر النيل ، واحتشد ١٥ ألف نائر في الجامع الأزهر وأقاموا المتاريس والحواجز حول الطرق المؤدية له ، وسارع إلى القاهرة ٥ آلاف فلاح من القرى المجاورة ، وبضعة آلاف من بدو الصحراء الغربية (٣) .

وأرسل نابليون كتيبة ضد الفلاحين وأخرى ضد البدو ، وحشد قواته الأساسية بالقرب من القاهرة ، حيث وجه نيران مدافعه إلى المعتصمين في الجامع وما حوله ، فقتل الآلاف منهم ومن نجا قتلته حراب الجنود الفرنسيين ، ولم يتخذوا أحدًا أسيرًا .

ورغم طلب الثوار وقف القتال إلا أن نابليون لم يتوقف ، ونفذت خطته ببشاعة ، وفي ذلك كتب نابليون للجنرال مينو حاكم رشيد يقول له (لا يمكن إخضاع هؤلاء القوم إلا بالقسوة) .

ولم تكن هذه هي الائتفاضة الوحيدة لسكان القاهرة .. ثارت القاهرة مرة أخرى ضد كليبر في مارس ١٨٠٠ بعد عودة نابليون سرا إلى فرنسا ، وأبادوا جامية فرنسية صغيرة كانت في المدينة ، وقاوموا حصارا امتد شهرا حتى ١٥ إبريل عندما دكت القوات الفرنسية بولاق وحولتها إلى رماد ، وقتلوا بالحراب عدة آلاف من الثوار .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

وتعرضت القاهرة لمذبحة ثالثة بعد اغتيال كبير بيد سليمان الحلبي في ١٤ يونيو عام ١٨٠٠ ، واجتاحت الجنود الفرنسية شوارع القاهرة تقتل وتحرق بلا حساب .

كان المصريون يدافعون عن وطنهم خلال سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث وهم يحملون السلاح بطريقة تلقائية . . وقد استفادوا من ذلك خبرة كبيرة ، انعكست على الحركات الوطنية في المستقبل ، وساعدهم في ذلك ان الأسلحة كانت في بداية طورها تضم السيف والخنجر والسهم الى جانب البندقية البدائية . .

وأثبت المصري بعد مئات السنين من حكم المماليك والعثمانيين انه لم يفقد صفته كجندى محارب يتحمل قسوة المعارك في صبر وشجاعة . . وفي ذلك يكمن سر ابعاده عن التجنيد وعزله عن صفوف الجيش وتعامل الحكام الأجانب معه في حذر .

وبعد مغادرة الفرنسيين مصر ، عقب توقيع معاهدة الصلح مع تركيا في ٩ أكتوبر ١٨٠١ تركوا دراسة شاملة لمصر في ٢٠ مجلد من كتاب « وصف مصر » تضم بحوثا لامعة في مختلف المجالات ، حلت بعض القضايا الحربية العملية مثل صنع البارود من الموارد الطبيعية المتاحة في مصر ، ووضع الخرائط الحربية ودراسة الطبوغرافيا ، وعلاج الأمراض التي تنتشر بين الجنود . . . وذلك الى جانب دراسات وأبحاث أخرى في مختلف نواحي الحياة .

وكانت هذه الدراسات موضع تقدير ومتابعة في المستقبل . . كما كانت المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية بداية الاهتمام بدخول المصريين الى ساحة العسكرية المنظمة . . أي الانضمام للجيش .

خرج الفرنسيون من مصر ، وخلفوا بها أيضا قوات احتلال ثلاثية شاركت في هزيمتهم (٤٠ ألف تركي ، ٢٠ ألف انجليزى ، ٤ آلاف مملوك) ، وأعقب خروجهم ظهور تناقضات بين الأتراك الذين استقر رأى سلطانهم سليم الثالث على التخلص بصورة حاسمة من المماليك ، بينما ساندت انجلترا المماليك وعملت على إعادة ممتلكاتهم ومناصبهم في الدولة ، وهددت الباشا التركي بقصف القاهرة اذا لم يطلق سراح المماليك الذين كان قد أسرهم في حملة لآبادتهم ، فاضطر الى اطلاق سراح ٢٥٠٠ مملوك استقبلتهم القيادة البريطانية بمراسم احتفال عسكرية .

ولم يستقر الانجليز طويلا في مصر ، خرجت آخر قواتهم في مارس ١٨٠٣ تطبيقا لشروط معاهدة صلح اميان التي وقعت بين انجلترا وفرنسا في ٢٧ مارس ١٨٠٢ ، واستصحبوا معهم قائد المماليك الموالي لهم محمد

الألفى ٠٠ واستمرت الحرب بين الأتراك والمماليك ، حتى وصل الى مصر (محمد علي) ضابطا في القوة الألبانية التابعة للجيش التركي ، ثم سرعان ما عين قائدا لها .

عقد محمد علي حلفا مع المماليك لضرب الباشوات الأتراك ، ولما بدا للمصريين أن المماليك على وشك استعادة سلطتهم وممتلكاتهم ومعاودة النهب من جديد ، قرروا الامتناع عن دفع الضرائب وقتل الجبابة ، وترأس الانتفاضة شيوخ الأزهر ، ودارت المعارك في شوارع القاهرة ، وحوصر قصر عثمان البرديسي قائد المماليك في ١٢ مارس ١٨٠٤ ففر من القاهرة . ولم يتردد محمد علي ٠٠ انحاز للثوار بعدما أدرك قوة الحركة الشعبية ، وسارع الى الأزهر معلنا نفسه حاميا لحقوق الشعب المصري ، ووجه كتابته الألبانية لمحاربة المماليك والاقطاعيين في الوجه القبلي تحت قيادته خلال عامي ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ واختاره مجمع الشيوخ قائما (أي نائبا لباشا مصر التركي) ٠٠ واختير خورشيد الحاكم التركي للاسكندرية باشا لمصر ٠٠ وهنا انتهى دور السيد عمر مكرم الرجل المثالي الذي سلم الحكم لمحمد علي ثم انزوى في بيته لمثاليته .

وتابع الأتراك أسلوبهم في سلب جهد المصريين ٠٠ فقرر خورشيد جبابة الضرائب مقدما لمدة سنة كاملة ٠٠ ولكن الشعب المصري الذي حارب الفرنسيين وطرد المماليك لم يقبل الخضوع للانكشارية حرس الباشا التركي ٠٠ واندلعت انتفاضة جديدة في مايو ١٨٠٥ عمت القاهرة كلها ، ونادى مجمع الشيوخ بمحمد علي حاكما على مصر ٠٠٠ واضطر السلطان سليم الثالث الذي تهتكت امبراطوريته بالانتفاضات التحررية الى الاعتراف بمحمد علي واليا على مصر في نفس العام ١٨٠٥ لانشغاله بانتفاضة وطنية تحررية في صربيا ، وعدم استقرار الأوضاع في بلغاريا واليونان .

وفي ذلك الوقت كانت الحرب قد استؤنفت بين انجلترا وفرنسا ، وامتدت الى الشرق ٠٠ واستطاع محمد علي بمهارته أن يهزم محمد الألفى (صنيعة الانجليز) ثم تخلص من عثمان البرديسي (الموالي للفرنسيين) .

وحاول الأسطول البريطاني أن يغزو استانبول لوقوف تركيا مع فرنسا ، ولكنه اتجه الى الاسكندرية وأنزل فيها ٥ آلاف محارب في ١٧ مارس ١٨٠٧ تحت قيادة فريزر) .

وهنا اتجه محمد علي لمقاومة القوة الغازية .

لم يعتمد على الانكشارية ٠٠ كانوا قد انتهوا ٠٠ ولم يعتمد على المماليك ٠٠٠ كانوا قد هزموا وتشتتوا ٠٠٠ ولم يعتمد على الألبانيين وحدهم فقد كانوا قلة لا تستطيع المواجهة .

ولكن محمد علي اعتمد على المصريين للمرة الأولى كقوة شعبية مسلحة .
خاض المصريون الحرب وسحقوا - فى نهاية مارس ١٨٠٧ - وحدة
عسكرية انجليزية عددها ٢٠٠٠ فى شوارع رشيد ، ثم سحقوا واحدة
أخرى أكبر منها وجهها القائد البريطانى لنجدة قواته . .

أسهم فى معركة رشيد الفلاحون والبدو الى جانب العساكر الأجانب
. . . المحترفين . . . وانسحب الانجليز الى الاسكندرية ، ومن خلفهم محمد
علي . . واضطر القائد البريطانى الى طلب الصلح والانسحاب بعد حملة لم
تتجاوز مدتها ستة شهور .

دخل محمد علي الاسكندرية . . . وارتفعت شعبيته الى القمة . .
واعتبره المصريون بطلا وطنيا :

وقد تابع محمد علي خطوات نابليون ، الذى كان جيشه أو جيش
فرنسا الثورة هو بداية العسكرية العصرية الأوروبية . . وكان بداية
الانتقال من فرق الملوك والأمراء والباشوات ، الى الجيوش الاقطاعية ، الى
الجيوش القومية النظامية (البرجوازية) .

كان محمد علي قد اضطرته ظروف محاربة الانجليز الى مهادنة
المماليك الذين اعتبروه واليا عليهم ، ولكنهم احتفظوا بالسلطة فى الوجه
القبلى وجعلوا منه وكرا لمؤامراتهم وتمرداتهم .

وبعد أن سحق محمد علي الانجليز صادر عام ١٨٠٨ أملاك الملتزمين
الذين امتنعوا عن دفع الضرائب ، وفى عام ١٨٠٩ حرّمهم من نصف الفائض ،
وفى عام ١٨١٢ وضع يده على جميع الأراضى التى كانت فى حوزة المماليك ،
وفى عام ١٨١٤ ألغى نظام الالتزامات نهائيا . وأصبح الفلاح يدفع الضرائب
لأول مرة الى الدولة مباشرة ، كما قضى على تبعية الفلاحين الشخصية
للملتزمين .

خلال هذه الفترة قام المماليك بانتفاضتين ضد محمد علي عامي
١٨٠٩ ، ١٨١٠ بعد تقلص نفوذهم وأخذ اقطاعياتهم ، الأمر الذى دفع
محمد علي الى ارتكاب مذبحه المماليك الذين حاصروهم فى القلعة يوم أول
مارس ١٨١١ خلال عرض عسكري اشترك فيه ٥٠٠ مملوك بمناسبة ارسال
قواته الى الجزيرة العربية لمحاولة القضاء على الدولة الوهابية بناء على أوامر
الباب العالي .

المماليك الذين نجوا من المذبحة هربوا الى دنقلة وأقاموا حكما خاصا
بها حتى تم غزوهم عام ١٨٢٠ .

بعدها عزز محمد على سلطنته في مصر ، قرر أن يتخطى حدودها
ساعيا وراء آماله وطموحه اللذين وصفهما فيما بعد الجنرال بواييه في
كتابه الى كيرمون - تونير وزير الحربية الفرنسية في أول ديسمبر ١٨٢٤
بقوله (ان محمد على يشكل في الامبراطورية التركية حدثا غريبا لا يخلو
من العبقرية فله تفكير واسع صحيح وآراء جريئة في الاصلاح والتنظيم ،
وهو يعلم ان عقبات عصيبة تقوم في سبيل مشاريعه ، ولكنه كبير الأمل
في تخطيها جميعا) (٤) .

ولذا فانه عندما اقترح السلطان محمود الثاني عليه تجريد حملة
ضد الوهابيين في الجزيرة العربية سرعان ما استجاب لذلك ، وأرسل ابنه
طوسون - ١٦ سنة - على رأس حملة في سبتمبر ١٨١١ ، وأرسل معه
مستشارا سياسيا مصرية هو التاجر القاهري محمد المحروقي . وكانت
الحملة موضع اهتمام التجار المصريين الذين تكبدوا خسائر فادحة من
توقف الحج وما يتصل به من تعامل تجاري فقدموا الأموال بسخاء لتجهيز
الحملة .

كان هدف محمد على المباشر هو السيطرة على التجارة معتبرا الجزيرة
العربية مفتاحا لسوريا والعراق ، ناظرا الى الوهابيين نظرتهم الى خصوم
يصارعون من أجل الاستحواز على الأقاليم العربية التابعة للامبراطورية
العثمانية . وكان محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية يحلم بتحرير
عرب سوريا والعراق من النير التركي ، ولم يعترف بخلافة السلطان
التركي ، وكان يعتبر كافة العرب اخوة ويدعوهم الى الوحدة (٥) .

تعرضت الحملة التي استولت على مكة والطائف وجدة الى مصاعب
ومقاومة شديدة وقتل حوالي ٥ آلاف جندي من حوالي ١٠ آلاف جندي
شكلت منهم الحملة ، مما اضطر محمد على الى أن يقود الجيش المصري
شخصيا فذهب الى جدة مع امدادات جديدة في سبتمبر ١٨١٣ حيث أنزل
بالوهابيين هزائم ساحقة أباد فيها جيشا مكونا من ٣٠.٠٠٠ شخص .

وعاد محمد على الى مصر في مايو ١٩١٥ لتواصل الحملة الوهابية
مسيرتها بقيادة طوسون ثم ابراهيم ، حتى أدخل القسم الأكبر من الجزيرة
العربية ضمن الامبراطورية العثمانية ، وتحولت الحجاز الى اقليم مصري
يعين محمد على حكامه .

(٤) السياسة الدولية في الشرق العربي - الجزء الثاني - اميل خوري وعادل
اسماعيل .

(٥) تاريخ الأقطار العربية الحديث - لوتسكي .

وقد كانت الحملة الوهابية أولى حملات محمد علي خارج مصر نقطة تحول استراتيجية في تفكيره اذ قرر خلالها عدة قرارات هامة :

أولا - القيام بإصلاحات عسكرية حديثة ، فألغى نظم الجيش القديمة واستعاض عنها بأنظمة أوروبية تتناسق مع تطور التسليح الذي تمخضت عنه الثورة الصناعية الأوروبية فبدأت تختفى الأسلحة التقليدية مثل السيوف والدروع وارتبطت العسكرية الحديثة بالصناعة الحديثة .

ثانيا - قرر - من أجل الوصول الى أفضل المستويات - الاستعانة بخبراء ومدربين عسكريين من النمسا وإيطاليا وروسيا وفرنسا بصفة خاصة .

ثالثا : اتخذ قرارا ثوريا بتجنيد الفلاحين المصريين في الجيش النظامي لأول مرة في تاريخ مصر الحديث ، مقتنعا بكفاءة وصبر المقاتل المصري التي لمسها في معركة رشيد ضد حملة فريزر وفي الانتفاضات الشعبية المتعددة ومقتنعا أيضا بأن في ذلك تأمينا حقيقيا لحكمة المستقل عن الباب العالي ومقتنعا أخيرا بأن ذلك سوف يخلصه من أخطار المماليك أيضا وقد اتخذ محمد علي هذا القرار ضاربا عرض الحائط بنصيحة بعض الذين أحاطوا به وصوروا له أن في ذلك مخاطرة شديدة .

وجد محمد علي أن طموحه لبناء مصر الحديثة لابد أن يعتمد على عسكرية حديثة . . . وهذه لابد أن تعتمد على أمرين :

١ - تجنيد أبناء مصر بعد الاستغناء تدريجيا عن الجنود والفرسان الأتراك والارناؤوط والمماليك ، وهم المرتزقة الذين لم يتعودوا تماما على انضباط الجيوش النظامية الحديثة .

٢ - بناء صناعة حديثة .

تمهيد الجيش :

وبدأ محمد علي تنفيذ خطته فأقام معسكرا تدريبيا في أسوان ، جند فيه الآلاف من المصريين والسودانيين تحت إشراف مدربين فرنسيين وإيطاليين كان أبرزهم الضابط الفرنسي « جوزيف انتلم سيف » الذي حضر مصر عام ١٨١٩ وعرف فيما بعد باسم « سليمان باشا الفرنساوي » بعد أن أسلم وتزوج وأنجب في مصر .

ولم يكن تجنيد الفلاحين في الجيش أمرا سهلا . . . فقد أخذوا من التجنيد موقفا سلبيا بعد معاناة قرون طويلة من الاضطهاد والارهاب

والسخرة ، وحدثت بعض تمردات فى المنوفية والوجه القبلى وبلبيس قمعها محمد على الذى لم يقابل هذا الموقف بالعنف ، وانما طلب من الشيخ العروسى شيخ الأزهر أن يوضح الأمور للفلاحين عن طريق رجال الدين ٠٠٠ وكتب محمد على رسالة يقول فيها للمستولين عن التجنيد (انه لما لم يكن من عادة الفلاح أن يقبل هذا الوضع فلم يكن ثمة ما يجب ارغامه عليه ولا معاملته بالعنف فيه ، بل يلزم تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج عقولهم اليه ، وذلك بتفهمهم تدريجيا أنه أمر منطوق على خير ، ولا تعتبر كمسائل السخرة) (٦) .

وقد أثبت الجنود المصريون تفوقهم وقوة احتمالهم ، وساندتهم محمد على وابراهيم فى مواجهة المتاعب التى تعرضوا لها من الضباط الأتراك أو مماليك محمد على ٠٠٠ فقد أمر محمد على فعلا بجلد ناظر سلخانة تركى مائة جلدة لأنه قال فى حفل استقبال أحد الآليات بدمياط (صار الفلاحون العمى عساكر) .

وبدأ الفلاح المصرى يتدرج فى رتب الجيش ٠٠٠ بعد أن قام محمد على بفتح المدارس الحربية لاعداد الكوادر القيادية المصرية مثل مدرسة المشاة فى دمياط ، ومدرسة الخيالة فى الجيزة ، ومدرسة المدفعية فى طره بضواحي القاهرة ، ثم أنشئت أكاديمية الأركان العامة عام ١٨٢٦ ٠٠٠ وترجمت الأنظمة العسكرية الداخلية الفرنسية الى العربية لتطبق فى الجيش المصرى الذى كان يسير على تنظيمات جيش نابليون تماما .

وهكذا حقق محمد على هدفه الأول ٠٠٠ وهو تجنيد أبناء مصر ٠٠٠ وسجل التاريخ حقيقة هامة ، وهى ظهور جيش من الفلاحين يعتبر بداية فى الحركة القومية الحديثة للأمة المصرية .

وعن الهدف الثانى وهو بناء صناعة حديثة تكون فى خدمة الجيش الحديث ، أنشأ محمد على مصانع لصب الحديد بلغ انتاجها ٢٠٠٠ طن من حديد الزهر سنويا ومصانع للبارود ، ومصانع للأقمشة والأشربة والحبال والزيوت والصابون وغيرها .

وبنى محمد على كذلك ترسانة الاسكندرية عام ١٨٢٩ بعد تحطيم جميع سفن الأسطول المصرى فى موقعة (نفارين) وفى يناير ١٨٣١ أنزلت الى البحر أول سفينة ذات مائة مدفع .

وظهرت (البروليتاريا الصناعية) لأول مرة فى مصر ٠٠٠ الترسانة كان يعمل بها ٨٠٠٠ عامل ، ومجموع العمال فى مختلف المصانع وصل الى

(٦) ميلاد ثورة - محمد عودة .

٤٠٠٠ عامل ٠٠٠ وكان العمال يخضعون للنظام العسكرى ، يقسمون الى فصائل وسرايا وكتائب ويعيشون فى التكنات ، ويعملون فى المصانع نتيجة التجنيد الاجبارى .

كانت الصناعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات الجيش ٠٠٠ وكان العمال يحصلون على أجور زهيدة ، وتشير أرقام ميزانية ١٨٣٣ فعلا الى أن مصروفات الجيش بلغت ٢٨ مليون فرنك ، ونفقات محمد على الشخصية ٣ر٥ ملايين فرنك ، بينما دفع لنفقات المصانع وأجور العمال ٢ر٧٥ مليون فرنك لا أكثر .

وكما تقدمت الصناعة فى خدمة الجيش ، تقدمت الزراعة أيضا ، وتحسنت ظروف الفلاح نسبيا عن ذى قبل ٠٠٠ وأصبحت مصر مصدرة للقمح والأرز ، وأنشئت الترع والمصارف وبدى فى بناء « القناطر الخيرية أول سد يقام فى تاريخ مصر ٠٠ وزادت بذلك مساحة الأرض المزروعة من مليونى فدان عام ١٨٢١ الى ٣ر١ مليون فدان عام ١٨٣٣ .

وانتقل محمد على بمصر - التى كانت تعتبر شكليا احدى الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية - الى عصر جديد ٠٠٠ أصبحت فى الواقع دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب خاص بها ولا يربطها بالسلطان الا ضريبة سنوية يدفعها محمد على له وقيمتها ٣٪ من ميزانية الدولة .

وأعيد تنظيم جهاز الدولة ، وأنشئت الوزارات على النظام الأوروبى ٠٠٠ وتطلب تكوين الجيش وجهاز الدولة الجديد توافر كثير من المثقفين والمتعلمين ٠٠ فأرسل محمد على الذى بدأ يتعلم القراءة والكتابة وهو فى الخامسة والأربعين (٧) بعثات كثيرة الى أوروبا لدراسة العلوم الحربية والهندسية والطب واللغات والحقوق .

ولكن هذه الدراسات جميعا كانت تدور حول محور رئيسى هو الجيش والاهتمام به ٠٠٠ ومثال ذلك ان رفاعة رافع الطهطاوى بدأ حياته واعظا واماما فى احدى فرق الجيش المصرى عام ١٨٢٤ ثم أرسل فى بعثة الى باريس عاد منها عام ١٨٣١ ليعمل فى المدرسة التجهيزية للطب ثم مدرسة المدفعية فمدرسة الألسن .

لم يكن هناك حد فاصل بين المدارس المدنية ومدارس الجيش ٠٠ بل ان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى كان حاصل على رتبة عسكرية منذ عمل

(٧) مقال رفاعة رافع الطهطاوى فى ذكراه المتوية - محمود يوسف - الهلال - يوليو

اماما في الجيش ٠٠٠ كان يوزباشى في باريس ثم ترقى حتى وصل في آخر حياته الى رتبة الاميرالاي (٨) .

هذا يوضح انه كما كان العمال يجندون للعمل في المصانع كان بعض المثقفين يحصلون على الرتب العسكرية .

وقد زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠ ألف جندى نظامى ، ٤٠ ألف جندى غير نظامى عام ١٨٣٣ ووصل عدد البحارة المصريين الى ١٥ ألف بحار ٠٠ وهذا يعنى أن ربع مليون مصرى من ثلاثة ملايين كانوا مجندين في الجيش .

ومع ذلك ظلت ترقية الجندى المصرى حتى آخر عهد محمد على لا تتجاوز رتب صفار الضباط ، بينما كان هناك عدد كبير من الضباط الأجانب في رتب كبيرة ، وفى نفس العام (١٨٣٣) كان هناك أكثر من ٧٠ ضابطا إيطاليا و ٧٠ ضابطا فرنسيا ممن خدموا مع نابليون ولم يجدوا عملا يناسب مهنتهم بعد هزيمة الامبراطور ، و ١٢ ضابطا اسبانيا ، وعدد من الضباط البريطانيين ، وكان هؤلاء بمثابة الخبراء المكلفين بنقل مدنية أوروبا ونهضتها العسكرية الحديثة الى مصر .

وكان هؤلاء الضباط الأجانب يمثلون جانبا محدودا من ضباط الجيش المصرى ٠٠٠ الأغلبية كانوا من الأتراك ثم المماليك الذين دربوا على يد محمد على بعد أن فقد الآخرون شوكتهم بعد مذبحه المماليك .

وأغرى محمد على الضباط الأتراك والأجانب على الخدمة في الجيش المصرى برفع مرتباتهم عن نظيرها في الجيش التركى نفسه ٠٠٠ هذا بينما كان الجنود وصف الضباط المصريين يتناولون مرتبات أقل كثيرا من مرتبات جنود السلطان التركى كما يتضح في الجدول الآلى :

رتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسبة
عسكرى	١٥ قرشا	٢٠ قرشا	٧٥ر٠ الى ١
باشجاویش	٤٠	١٢٠	٣٣ر٠ الى ١
ملازم ثان	٢٥٠	١٢٠	٢١٠ر٢ الى ١
يوزباشى	٥٠٠	١٨٠	٨٠ر٢ الى ١
بكباشى	٢٥٠٠	٤٠٠	٢٥ر٦ الى ١
أميرالاي	٨٠٠٠	١٢٠٠	٧٦ر٧ الى ١

(٨) المصدر السابق .

يتضح من هذا الجدول أن الأميرالاي في الجيش التركي كان يحصل على مرتب يعادل مرتب الجندي ٦٠ مرة بينما كان يحصل في الجيش المصري على مرتب يعادل مرتب الجندي ٥٢٣ مرة ، وذلك حرصا من محمد علي على الارتفاع بمستوى الجيش .

ولم تقتصر مكافأة الضباط في مصر على هذه المرتبات المرتفعة وإنما كانوا يمنحون أيضا وجبات طعام ودخانا ، والضباط العظام كانوا يمنحون قطعا من الأرض ٠٠ أما الخبراء الفرنسيون فقد أجزل محمد علي لهم العطاء وخصص لكبار الضباط منهم راتبا لا يقل عن ٣٦٠٠٠ فرنك في السنة عدا الهدايا والهبات في وقت لم يتجاوز فيه راتب المدرب الأوروبي ١٨٠٠ فرنك في السنة .

وكان محمد علي قد عاد بعد تحويل الأرض للملكية الدولة الى توزيع بعض منها لتصبح أرضا خاصة إعتبارا من أول ديسمبر ١٨٢٩ وهو التاريخ الذي بدأ يهب الأرض فيه الى أقاربه وحاشيته وبعض كبار الضباط .

نشأت من ذلك في صفوف الجيش فروق طبقية حادة بين الضباط والجنود ٠٠٠ أو بين الأجانب والمصريين ٠٠٠ وأصبح هناك نوع من الاقطاعية العسكرية التي لا تتناسب مع اتجاهات محمد علي التقدمية .

أدى ذلك الى بقاء الفلاح المصري أو الجندي المصري في موقعه عاجزا عن التعبير عن ارادة الجماهير التي نبت بينها ، خاضعا لتعليمات قادته وضباطه الذين لا تربطهم بمصر أكثر من رابطة المصلحة المادية .

ورغم ذلك اشترك المصريون في كل حملات محمد علي العسكرية وخاصة تحت قيادة ابراهيم باشا الذي كانت له قدرة خارقة على استثارة حماسة الجنود ، وكان لا يرضى أن تعمل أصغر رتبة في جيشه ما لا يطيق هو نفسه عمله ٠٠٠ وكان اسمه الشائع هو (أبو خليل) الذي كان يحمي الفلاحين من الجنود من التصرفات المهينة لبعض الضباط الأتراك أو المماليك .

ولابد لنا من جولة قد تطول قليلا في تاريخ حملات محمد علي العسكرية ، ولكنها ضرورية لانها تظهر الدور الذي لعبه الفلاح المصري في ملابس الجندي ، والمؤهلات التي توافرت لنضاله وتضحياته .

محمد علي وثورة اليونانيين التحررية :

أسهم العسكريون المصريون أبناء الفلاحين في حملات عديدة ، بدأت بحملة لاحتلال شرق السودان مستهدفة ضرب فلول المماليك الذين تجمعوا

فى دنقلة ، وقد بدأ زحف الجيش المصرى البالغ تعدادده ٥ آلاف محارب
تحت قيادة اسماعيل باشا أحد أبناء محمد على فى أكتوبر ١٨٢٠ .

ولم يقابل الجيش المصرى مقاومة شديدة كما حدث فى الجزيرة
العربية ، اذ لم يكن لدى السودانيين أسلحة نارية ٠٠٠ حاربوا بالرمح
والحراب والتروس ، بينما كان الجيش المصرى مسلحا بالمدفعية .

وانتهت الحملة بالاستيلاء على شرق السودان ٠٠٠ وأصبحت الخرطوم
مركز الممتلكات المصرية ، وتحولت بسرعة الى مدينة تجارية كبيرة .

وقد زار محمد على السودان عام ١٨٣٨ حيث جهز بعثات للبحث عن
الذهب فى النيل الأبيض والأزرق ، وقسم السودان الى سبعة أقاليم عين
محمد على عليها باشوات من حاشيته الأتراك .

كان المصريون قد دخلوا صفوف الجيش ٠٠٠ ولكنهم لم يكونوا قد
فرضوا أنفسهم بما يسمح بتعيينهم حكومات أو حكاما للأقاليم المفتوحة .
كان محمد على قد سيطر بحملته على السودان على مجرى النيل كله
تقريبا واستقر سلطانه فى مصر .

ولكن هذا لم يضع حدا لطموحه ٠٠٠ فإن قدرات مصر فجرت فى نفسه
كثيرا من الأهداف .

كان يأمل فى تكوين دولة عربية مستقلة ٠٠٠

أخذ محمد على يجاهر بأن الشعوب العربية التى تكون مصدر قوة
السلطان بالمال والرجال تعيش فى الامبراطورية العثمانية حياة التابع
البائس المستضعف ، وأقام ينادى باسناد المناصب فى الادارة والجيش الى
العرب ليمارسوا حق السلطة كما يتحملون تكاليفها .

كانت مصر قد أصبحت أضيق من أن تتسع لأحلامه .

يؤكد الذين رافقوا ابراهيم باشا فى حملته على سوريا فيما بعد بأنه
سئل أثناء حصار عكا الى أى مدى ستصل فتوحاته فأجاب :

(الى حدود البلاد التى لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان

العربى) (٩) .

وكان محمد على مصمما فى قرارة نفسه فى حال نجاح سياسته أن
يدفع هذه الشعوب لمبايعته بالخلافة فيعزل الأتراك نهائيا عن العالم
الاسلامى (١٠) .

(٩) السياسة الدولية فى الشرق العربى ، الجزء الثانى - اميل جورى وعادل اسماعيل .

(١٠) السياسة الدولية فى الشرق العربى ، الجزء الثانى - اميل خور وعادل اسماعيل

ولكن الظروف التي تعرضت لها الامبراطورية العثمانية غيرت قليلا من مسار خطة محمد علي ٠٠٠ فقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات في البلاد الأوروبية ، وقامت في أنحاء الامبراطورية عدة ثورات تحررية وانتفاضات شعبية ٠٠٠ ثورة الصرب ١٨١٥ والحركة الوهابية ١٨١٨ واطعان العصيان في حلب ١٨١٩ ٠٠ وأخيرا ثورة اليونان ١٨٢١ ٠

واذا كان محمد علي قد استجاب لاقتراح السلطان بالقضاء على الوهابيين مرحبا بخروج جنوده من مصر ، فإنه تعرض مرة أخرى لموقف جديد في مواجهة ثورة اليونانيين التحررية التي كانت تعطف عليها كافة الشعوب الأوروبية ٠

كان السلطان محمود الثاني قد تورط في مقاومة الثورة اليونانية التي استطاعت البرجوازية اليونانية - النامية بسرعة شديدة من التجارة البحرية - أن تجذب إليها الفلاحين الذين قاسوا من اضطهاد الاقطاعيين الأتراك ، وارتكب جنوده فظائع وحشية شديدة توترت لها أعصاب الجماهير الأوروبية ، وتطوع في جيش الثوار عدد من القادة العسكريين ورجال الفكر في أوروبا كالوزير سانتاروز الايطالي ، والساعر لورد بيرون ، ولورد ستانهوب والسير ادوارد تشرش البريطاني ، والجنرال روش ، والكولونيل فافيه ، والكولونيل فيليب جوردان الفرنسيين (١١) ٠

ولم يجد السلطان محمود الثاني بدا من الاستعانة مرة أخرى بمحمد علي بناء على نصيحة مترنيخ الألماني ، وكان يستهدف بذلك أمرين كلاهما له فيه مصلحة ، الأول القضاء على الثورة اليونانية بسلاح محمد علي وما يؤديه ذلك الى خلاف بينه وبين الدول الغربية ٠٠ والثاني اضعاف محمد علي بسلاح اليونانيين ومن ورائهم الشعوب الغربية ٠

ودعا السلطان محمود محمد علي الى تركيا وأحاطه بكل مظاهر العطف والتكريم وأقطعته جزيرة كريت ثمنا لتدخله ، وفي ١٦ ديسمبر ١٨٢٤ صدر فرمان شاهاني بتعيينه قائدا عاما للقوات العثمانية في المورة ، فندب لذلك ابنه ابراهيم مع ٣٠ ألف جندي وأسطول مؤلف من ٥٦ سفينة حربية كبيرة ، و ٢٥٠ سفينة نقل ٠

ولكن لم يكن محمد علي جاهلا بنية السلطان ، ولكنه وجد فرصة لتحقيق أهدافه ٠٠٠ فان ضعف الباب العالي واشتعال ثورات التحرر في أرجاء الامبراطورية العثمانية يعطى محمد علي خير فرصة لتحقيق استقلال مصر ٠

(١١) (نفس المصدر) ٠

ولعل أصدق توضيح لخلفية فكر محمد علي ما ورد في خطاب صديقه
الجنرال بوايه كبير المدربين العسكريين الفرنسيين بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٢٥
مرسلا الى وزير حربية فرنسا :

(من واجبي أن أطلعك على حديث سري جرى لي مع الباشا أطلعني
فيه على حقائق أفكاره ومراميه وما هيأه من مشاريع . ان محمد علي يشق
ثقة كاملة بعسكرية ابنه وصلابة عود جيشه ، ولا يشك مطلقا بأن حملته على
المورة ستكمل بفوز تام . وقد قال لي « ان الانتصارات التي سأحرزها في
هذا الجزء من الامبراطورية ستوسع مدى صيتي وتزيدني نفوذا .
والسلطان لم يبق له من وسائل القوة والبأس ما يمكنه من أن يحول دون
تنفيذ مشاريعي . ولقد أصبح النصر حليفى وبات اسمى ومجدى على كل
شفة ولسان فى الامبراطورية . أنا من الترك ولهم . ولكنى أيضا للتاريخ .
لقد أقلت الدولة من عثراتها ونهضت بها مما كانت فيه من خراب وذلك على
كره من الديوان الذى يأبى على غيره أن يكون عظيما ويريد أن تكون العظمة
وقفا عليه . وأنا مدرك أن الامبراطورية ماضية قدما الى هلاكها وأن يوما
سيأتى يستعصى على فيه أمر انقاذها ، فلا مغنم لى ولا فائدة فى أن أغامر
بإمكاناتى ووسائلى فى سبيل أمر مستحيل ، ولكنى سأقيم على أنقاضها
مملكة واسعة . وأنا أملك كل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية . ولى من جيوشى
وعملائى المنتشرين فى كل جانب ما يجعل كلمة واحدة منى كافية لفتح
حصون عكا وأبواب دمشق وبغداد . وشعب جبل لبنان سيحمل سلاحه
عند أول إشارة منى للأسهام فى تحقيق أهدافى وتنفيذ ارادتى . ولا أطلب
من الزمن الا أن يكون حليفى لثلاث سنوات وهى مدة تكفيكم لتجهزوا
وتنظموا لى جيشا اضافيا من خمسين ألف مقاتل ومائة وخمسين مدفعا .
وعندئذ أصبح مستكملا أسباب العمل . وسأفيد من السنوات الثلاث
لنعزز جيوشى فى سنار وبلاد الحبشة والحجاز . وسأجد فيما تحت
حكمى من البلاد الآسيوية وشعوبها الكثيفة عددا لا يستهان به من العساكر .
وفى هذا الوقت يتم احتلال المورة وتنظيمها سلميا . وعندئذ أصبح بفضل
قوتى متحررا من كل هم خارجى فينطلق ابنى الظافر لتقرير المصير على
ضفاف دجلة والفرات اللذين أريدهما حدودا حصينة للأراضى التى أنوى
اقطاعه إياها والتى له من البأس والشجاعة وقوة العزيمة ما يضمن انتزاعها
وبسط سيطراني عليها) .

يظهر هذا الخطاب ان محمد علي لم يأخذ موقفا مبدئيا فى مساندة
حركات التحرر القومى ، رغم أن محاولته الاستقلال بمصر كانت واحدة من

أهم هذه الحركات التي تفجرت في الامبراطورية العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر .

ولكن ظروفه الخاصة في مصر وظروف العصر الذي كانت تتناطح فيه الدول الاستعمارية الأوروبية دفعته الى الاقدام على مشاركة السلطان في محاربة الثورة اليونانية مما بذر تناقضا محدودا بينه وبين فرنسا التي ساندت الحركة التحررية في اليونان ، وفي ذلك يقول محمد علي للجنرال بوايه :

« أنتم في أوروبا لكم من تربيبتكم ودينكم وتقاليديكم ما يجعلكم تستفظعون ما هو واقع في بلاد اليونان فأكتب الى أصدقائك أني في الساعة التي يلقي فيها هذا الشعب المتمرد سلاحه ويعلن خضوعه سأجمع في كل البلاد التي أحكمها ، الأرقاء الذين أسرههم جنودي وأعيد عليهم ، ذكورا واناثا ، حريتهم وأرجعهم الى بلادهم . فأنا أريد أن أكون ملكا على شعوب حرة لا على عبيد . ومتى تقدمت في تنفيذ مشاريعي فاني سأطبق قوانينكم في تنظيم الادارة وأقتفي خطى الشعوب المتحضرة في قارتكم السعيدة ، فكل ما يعمل عندكم ليس اعتباطيا بل مدروسا . وكل أنظمتكم موجودة لدى بنصها وترجمتها ولن يمضي وقت طويل قبل أن أجعلها مطبقة ونافذة في بلادى » .

« وأنا لا أشعر بخوف الا من بريطانيا لان باستطاعة أساطيلها أن تشل ارادتي وفعاليتي وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحي ، ولكن لي سياسة ، وسأسهر على ألا يكون فيها ما يغضب هذه الدولة . فاذا ساعدتني الحظوظ ومكنتني من كسب الوقت الكافي فاني سأخرج من هذه الظروف الصعبة وأنا على أطيب حال » (١٢) .

وكان وصول القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا انعطافا حادا في طبيعة الحرب اذ ثالت انتصارات الجيش المصري ، فتم تدمير حصن ميسولونجي مركز مقاومة اليونانيين الرئيسى في ٢٢ ابريل ١٨٢٦ . . .

وشاءت مصادفات القدر أيضا أن يستسلم الاكروبول وتحتل قوات ابراهيم أثينا يوم ٥ يونيو ١٨٢٧ وهو نفس التاريخ الذي هزمت فيه القوات المصرية أمام اسرائيل بعد ١٤٠ عاما .

أظهر الجندي المصري قدرته على التحمل والتضحية بأسرع مما توقعه أكثر القادة العسكريين تفاؤلا .

(١٢) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خورى وعادل اسماعيل .

وقد جذبت انتصارات محمد علي أنظار الدول الغربية اليه باعتبارها خطرا يهدد أوروبا . . . ونصحه القائد الفرنسي بليار خلال مستشاره بواييه بقوله « غريب أن يستمر الباشا في عمله ويواصل ارسال عساكره وأمواله الى بلاد لا حظ له ببقائها تحت حكمه والتي أرادوا أن تكون مقبرة لقواه ومجده » . . . « ان سر عظمة محمد علي الحقيقية هي في أن يكون قويا جدا ومنيعا في داره أي في حدود ملكه ، وأمامه مجالات واسعة لامتداد سلطته . . أمامه سوريا وإفريقيا وآسيا ، ففي هذه البلاد ميادين تليق بمجده » . . ونصحه أيضا بأن يسارع لعقد معاهدة تعاون وصداقة مع اليونانيين اذا لقي من يحدثه في ذلك (١٣) .

ولكن محمد علي بقي مترددا في الانسحاب من المورة وترك جيوش السلطان تحت رحمة اليونانيين وعبر عن حقيقة تفكيره بما قاله للجنرال بواييه .

ولما تخرج الموقف بعد سقوط أثينا عقدت إنجلترا وفرنسا وروسيا معاهدة في لندن بعد شهر واحد من سقط الأكروبول - يوم ٦ يوليو ١٨٢٧ - وقررت فيها حل المسألة اليونانية بأن تصبح اليونان دولة مستقلة تحت إشراف السلطان ، أي فصلها مدنيا عن تركيا ، وتضمنت بنودا سرية في حالة رفض السلطان للمعاهدة تقضى باتخاذ إجراءات عملية لانتهاء الحرب والاعتراف بالدولة اليونانية .

رفض السلطان المعاهدة ، وطلب من محمد علي تحريك أسطوله في اليونان فتحرك فعلا في شهر أغسطس ١٨٢٧ ، وفي نفاين يوم ٢٠ أكتوبر حدث تصادم بين بحارة سفينة عثمانية وملاحى إحدى السفن البريطانية انتهى الى معركة طاحنة انتهت بتدمير الأسطولين العثماني والمصري تدميرا تاما . . ولم يكن إبراهيم وقتها في مكان المعركة ، بل كان في المورة .

وكانت معركة نفاين بداية حرب روسية تركية رفض محمد علي الاشتراك فيها وأظهر من الحكمة والتعقل ما جعله يقبل طلب الدول الكبرى الجلاء عن اليونان بعد أن تكبد خسائر فادحة بلغت ٣٠ ألف مقاتل وأسطولا كاملا .

وغادر إبراهيم باشا المورة والتعاسة تثقل قلبه ، وأثناء تسليمه للقائد الفرنسي جنرال ميزون قال الأخير أن الغاية من قدومه ليست الا تكريس استقلال اليونان ، ورد عليه إبراهيم باشا ساخرا « اذا كان الأمر هكذا واذا صبح ان فرنسا حريصة على استقلال الشعوب فلماذا تستبعد

(١٣) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خوري وعادل اسماعيل .

(١٤) السياسة الدولية في الشرق العربي ، الجزء الثاني - اميل خوري وعادل اسماعيل .

الاسبان وترسل اليهم الجيوش. للقضاء على حركتهم التحررية . . أ يكون
الاسبان أقل حقا من اليونانيين بأن يكونوا أجراء ٩ ، (١٤) .

وفي ٩ سبتمبر غادر ابراهيم باشا المورة مع فلول قواته بعد أن انتهى
التعاون العثماني المصري ، وانفرط أيضا عقد التحالف الثلاثي بين روسيا
وانجلترا وفرنسا ، خشية تسرب النفوذ الروسي ، ووعدت فرنسا محمد
على بمساعدته في بناء أسطول جديد .

من أجل دولة عربية مستقلة :

ولم تصب هزيمة نفارين محمد على باليأس . وانما بعثت فيه نشاطا
جديدا في صراعه من أجل سوريا وفلسطين وتكوين الدولة العربية الكبيرة
التي كان شديد الطموح لتكوينها .

وفي ذلك كتب كارل ماركس (لقد فقد الباب العالي هيئته في عيون
رعيته نتيجة لحرب ١٨٢٨ - ١٩٢٩ الفاشلة ، وعندما تضعف السلطة العليا
- كما هو مألوف عادة في الامبراطوريات الشرقية - تستمر انتفاضات
الباشوات ومنذ أكتوبر ١٨٣١ نشب خلاف بين محمد على باشا مصر الذي
كان قد آزر الباب العالي أثناء الانتفاضة اليونانية (١٥) .

كانت العلاقة بين السلطان ومحمد على تزداد توترا يوما بعد يوم . .
رفض محمد على الأسهم مع تركيا في حربها مع روسيا ، ورفض المساهمة
في دفع التعويضات مع السلطان .

وكان مفروضا أن تؤول ثورة محمد على التحررية الى حرب فعلية
ضد السلطان عقب انتهاء حرب المورة ولكنها تأجلت مدة عامين بسبب الخطط
المصرية الفرنسية الرامية الى فتح شمال افريقيا والتي انتهت الى رفض
محمد على للمشاركة في هذا الفتح لأن الاتفاق كان على حد قوله للمفاوضين
الفرنسيين « يعتبر تأمرا على الباب العالي مع دولة أجنبية » . . . ويلقى
محمد على مزيدا من الضوء على أسباب رفضه فيقول أيضا « لست مستعدا
للمجازفة بمركزي وشعبيتي ، واذا قبلت الاتفاق فاني أخسر كل
ما أكتسبته اياه أعمالى وجهودي ، وأخسر معه شرفى فيحتقرني أبناء أمتى
وينصرف الناس عني ، وثقوا أن قرارى وما أقوله لكم الآن لا ينبع من
عاطفة دنيئة فأنتم تعرفوننى وتعلمون اننى متحرر من هذه الاعتبارات التي
يتقيد بها قومي وأن تفكيرى يسمو فوقها ، ولكنى أفعل وأقول هذا لانى
لست كبيرا الا بفضل عطف أمتى على وثقتها بى . قد تقولون ان مواطنى

(١٥) تاريخ الأقطار العربية الحديث (لوتسكى) .

حمير وثيران • هذا حقيقة أعلمها • ولكن هؤلاء الثيران والحمير هم قوتي •
ان الاتفاق الذي تفرضونه على اذا قبلته كان قبولي حكما منى على نفسى
بالهلاك ولا أقول لكم هذا اعتباطا ولكن عن علم صحيح وبعد تفكير طويل •
والبدوى فى الصحراء أصدق علما بمرض بعيره من أكبر طبيب فى أوروبا •
وأنا لا أجزع من القيام بالحملة ، ولكنى لن أقوم بها الا منفردا وعلى أساس
الاتفاق الأول ، •

رفض محمد على أن يسهم فى حملة ضد السلطان مشتركا مع دولة
غربية ، وأصر على أن تكون حركته منفردة حتى لا توصم بغير حقيقتها
القومية والتحررية •• كما زاد ارتباطا وثقة بالشعب والجيش المصرى •

وعندما وصلت محاولة الاتفاق لغزو شمال افريقيا مع فرنسا الى
نهايتها ، بدأت فورا حركة محمد على للاستيلاء على فلسطين وسوريا من
أجل تكوين دولة عربية واحدة مستقلة مستندا الى أن جزيرة كريت ليست
كافية وحدها لتعويض النفقات والمصاريف التى تكلفها فى حملة المورة •
واستخدم محمد على نزاعا نشب بينه وبين عبد الله باشا والى عكا
الذى رفض إعادة ٦٠٠٠ جندي هارب الى صفوف الجيش المصرى ••• وكان
عدد من الجنود المصريين يعمد الى الهرب من العسكرية للمتاعب الشديدة
التى يتعرضون لها فى الحملات الخارجية ، ولشعورهم بأنهم يحاربون فى
معارك (لا ناقة لهم فيها ولا جمل) كما ان محمد على كان قد ضاعف عدد
المجندين لسد الثغرات التى فتحتها فى صفوف جيشه حروب الحبشة
وآسيا والمورة - على حد تعبيره ، وتجنيد عشرين ألفا من البحارة لتعزيز
أسطوله الجديد الذى أنشأه بالتعاون مع فرنسا بعد هزيمة نفارين وضم
ثلاث سفن ضخمة ذات ثلاثة طوابق ، وعشر بواخر ، وخمسة عشر طرادا ،
كما ان محمد على كان يتخذ أسلوبا عنيفا فى معاملة الهاربين من الجندية
اذا ظلوا فى مصر وهو فى ذلك يقول « ولا يخفى على أن عددا غير قليل من
عساكرى البرين والبحرين يفرون من الخدمة العسكرية ولذلك أمرت
بشنق كل رجل يأوى الى بيته جندي فار سواء أكان هذا الرجل شيخ
القرية أو القائمقام أو حاكم الاقليم » (١٦) •

ولذا استخدم محمد على رفض والى عكا إعادة الستة آلاف من الجنود
الهاربين ذريعة للهجوم على سوريا وفلسطين فى وقت كان الشعور فيه
معاديا للسلطان نتيجة لضيق الجماهير الشعبية من الضرائب التى أجبر
السلطان على فرضها للنفقات والغرامات الحربية •

(١٦) السياسة الدولية فى الشرق العربى ، الجزء الثانى - اميل خورى وعادل اسماعيل •

• واستقبل المصريون كمنقذين ومحررين من نير السلطان ، لا من قبل سكان المناطق العربية فحسب ، بل من قبل سكان المناطق التركية الصرفة التابعة للامبراطورية (١٧) •

كانت حركة الجيش المصرى فى سوريا وفلسطين مختلفة تماما عن حركته فى بلاد اليونان ٠٠٠ انه يناصر الشعوب العربية ضد الظلم الواقع عليها من السلطان التركى بينما كان فى السابق يعادى حركة الشعب اليونانى التحررية •

بدأت الحملة تحت قيادة ابراهيم باشا فى ٤ نوفمبر ١٨٣١ وتساقطت المدن واحدة بعد الأخرى : غزة ويافا وحيفا ثم عكا بعد حصار طويل ، وأخيرا دمشق وحمص وحماة وحلب ٠٠٠ وأثناء ذلك وجد الجيش المصرى قوات الأتراك التى تمركزت قرب حمص ، وكبدها خسائر بلغت ٤٠٠٠ قتيل وجريح ٠٠٠ ودخل بلاد الأناضول حيث هزم الجيش التركى للمرة الثانية فى بيلان فى ٢٩ يوليو ١٨٣٢ وهرب قائده مع فلول قواته الى أطنه ٠٠٠ وواصل الجيش المصرى زحفه حتى التقى بحشيد من القوات التركية بلغ ٦٠٠٠٠ يواجهون ٣٠٠٠٠ جندى مصرى فى مدينة قونية ، وكانت النتيجة انتصارا باهرا للجيش المصرى الذى أسر القائد محمد رشيد باشا الصدر الأعظم ، وفتح الطريق بعد ذلك الى الأستانة ووصل الى كوهيه •

وكتب ابراهيم باشا الى والده بعد المعركة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٨٣٢ يقول :

« انى أعتقد ان مشكلاتنا يجب ان تسوى فى الأستانة لا فى غيرها من الأماكن • فى الأستانة اذن يجب ان ندق أوتادنا لنملى ارادتنا ونحقق أهدافنا • • ويجب ألا ننسى أن الأتراك لم يعقدوا الصلح مع روسيا الا بعد أن وصلت جيوش القيصر الى أبواب الأستانة • لذلك يجب علينا أن نسرع بالتقدم الى بروسه على الأقل ونحتل البلاد الواقعة على ساحل بحر مرمره ونتخذها قواعد بحرية لتموين جيشنا • ومتى دخلناها يصبح سهلا علينا نشر الاشاعات التى تؤدى الى اسقاط السلطان • واذا عجزنا عن خلعه فائنا لن نعجز عن املاء شروط الصلح التى نريدها ، (١٩) •

(١٧) نفس المصدر •

(١٨) تاريخ الاقطار العربية الحديثة • (لوتسكى) •

(١٩) السياسة الدولية فى الشرق العربى •

ولكن محمد علي كان له رأى آخر صرح به لقنصل روسيا فى الاسكندرية بعد رؤيته لفرع الدول الكبرى من انتصاراته الخاطفة اذ قال له :

« اننى لا أسعى للجلوس على عرش السلطان رغم علمى بما يدور فى الآستانة واطلاعى على امكانات الباب العالى الحقيقية . ان باستطاعتى أن أنزل السلطان عن عرشه بهجمة موفقة يقوم بها أسطولى ولكنى لا أحب الاعتداء على حقوق أبنائه لانهم خلفاء النبى . وليس معنى هذا اننى أرهب جيوش السلطان . . ان السلطان يتهمنى بالعصيان وينسى اننى استوليت على مصر بسيفى وان أحدا لا يستطيع أن يخرجنى منها الا بخد السيف . أنا تابع للسلطان ولكنى فى مصر بحق الفتح . واذا كتب لى البقاء فى الشام فسأظل تابعا له ودعامة لعرشه . »

وكان محمد علي أبعد نظرا اذ سرعان ما طلب السلطان محمود الثانى المعونة من روسيا فى ٣ فبراير ١٨٣٣ فدخل أسطولها مياه البوسفور فى ٢٠ فبراير وأنزل فيلقا عسكريا من ٢٠ ألف محارب ، وأسرت بريطانيا وفرنسا خوفا من تغفل النفوذ الروسى الى مصالحة محمد علي مع السلطان الأمر الذى تحقق فى كوتاهيه بتاريخ ٤ مايو ١٨٣٣ عندما أصدر السلطان فرمانا يثبت فيه حقوق محمد علي فى مصر والجزيرة العربية والسودان وكريت وتعيينه حاكما عاما على فلسطين وسوريا ، بعد ان كان قد أصدر فى ٤ مايو ١٨٣٣ نطقا يعلن فيه خروج محمد علي عن الطاعة هو وابنه ابراهيم وعزله عن ولاية مصر . . .

ظل صلح كوتاهيه شفهيا ورفض السلطان أن يسجل أحكامه فى معاهدة خطية مما جعله بمثابة تجميد للمشكلة وليس حلا لها . . . هدنة وليست صلحا .

كان السلطان يريد الانتقام من محمد علي ، ولكنه كان عاجزا وحده عن أن يفعل شيئا ، فاتجه الى روسيا التى ساعدته على الاحتفاظ بعرشه ، وعقد معها معاهدة (هفكار اسكسى) فى ٨ يوليو ١٨٣٣ فور جلاء القوات الروسية عن الأرض التركية .

وأثارت هذه المعاهدة التى عقدت لمدة ثمانى سنوات ونصف وكانت إحدى موادها السرية تشير الى تعهد الباب العالى باقفال الدردنيل بوجه كل أسطول أجنبى يرى الروس فيه ما يهدد سلامة ممتلكاتهم الواقعة على البحر الأسود مع فتح المضائق أمام الأساطيل الروسية فى سيرها الى البحر الأبيض المتوسط فى حال وقوع حرب بين روسيا واحدى الدول الأخرى .

أثارت هذه المعاهدة عاصفة في السياسة الدولية لأنها تمت تحت ضغط حقد السلطان علي محمد علي وفي ذلك قال لندوبي انجلترا وفرنسا بأن « الدولة العثمانية وعاصمتها لا قيمة لهما في نظره وأنه مستعد للنزول عن عاصمته لمن يجيئه برأس محمد علي » (٢١) .

ماذا فعل محمد علي في الأرض التي احتلها الجيش المصري ؟

كتب بالمرستون عن محمد علي في عام ١٨٣٣ قائلا « ان هدفه الحقيقي هو تكوين مملكة عربية تضم كل الأقطار التي تتكلم بلغة الضاد ، ... وأبلغ البارون بوكمت الممثل الفرنسي لدى ابراهيم بأنه يرمى « الى بعث الوعي القومي العربي واحياء الأمة العربية وغرس شعور وطني أصيل عند العرب » (٢٢) . وسبق أن ذكرنا تصريحاً لابراهيم قال فيه ان فتوحاته ستصل « الى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي » .

وهكذا كانت القومية العربية تلهب خيال محمد علي وتدفعه الى تجريد الامبراطورية العثمانية من سكانها العرب .

وبذل ابراهيم في سبيل ذلك الى جانب خطواته الحربية خطوات أخرى اجتماعية .. فقام بعدد من الإصلاحات مثل التي قام بها والده في مصر لتصفية العسف الاقطاعي وتغيير أسسه ، فحرم الابتزاز وأعفى الأرض البكر من الضرائب وسكن البدو في الأرض المناسبة .

زادت مساحة الأرض المنزرعة في سوريا خلال العامين الأولين من ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ فدان في حوران واستطاع الفلاحون ان يتاجروا بمحاصيلهم بدلا من تخزينها خوفاً من الباشوات الأتراك وكبار الاقطاعيين الذين أجبرهم ابراهيم على الخضوع للسلطة المركزية .

وأعاد ابراهيم تنظيم البلاد على أساس ست مديريات بنظام عصري مركزي ، كما أصلح نظم التعليم وأنشأ المدارس الابتدائية في كافة أنحاء سوريا ، والمدارس الثانوية في المدن الكبيرة ، وجعل كلوت باشا مشرفاً عليها طالباً منه غرس الوعي القومي العربي في نفوس الطلاب ... وأنشأ ابراهيم أيضاً أول دار للطباعة في لبنان (٢٣) .

وكان ابراهيم مثل والده محمد علي بعيداً عن التعصب الديني فحرر المسيحيين من القيود التي فرضها عليهم الباشوات والأتراك .

(٢١) السياسة الدولية في الشرق العربي .

(٢٢) تاريخ الأقطار العربية الحديث - لوتسكي .

(٢٣) السياسة الدولية .

ولكنه رغم كل ما قام به محمد علي وابراهيم من اصلاحات في سوريا وفلسطين الا أن تجمعا معارضا بدأ يتحد ضده من الاقطاعيين الذين قهر نفوذهم ومن الفلاحين الذين بدأ يطبق عليهم قوانين التجنيد فقامت عدة انتفاضات من الفلاحين ضد التجنيد في فلسطين وفي مناطق الدروز . وتعرضت القوات المصرية وابراهيم نفسه لأخطار شديدة ، تغلب عليها بعد مقاومة عنيفة .

وانتهز السلطان هذه الفرصة متذرعاً بالاضطرابات ليعاود موقفه العدائي من محمد علي مستهدفاً إبعاده عن سوريا لانه على حد تعبيره « غير أهل للحكم وعاجز عن تأمين الأمن والراحة للاهلين » . ولكن الأمر كان يجاوز حدود قدراته لفقدان الباب العالي لهيبته وعجزه عن إرغام محمد علي عسكرياً على الانسحاب .

ولكن تطورات السياسة الدولية ساعدت السلطان على اتخاذ موقف صريح ضد محمد علي ، فإن فرنسا فشلت في انجاح المفاوضات بين السلطان ومحمد علي ، وانجلترا برزت في الميدان تستهدف تحطيم نفوذ فرنسا ووقف نمو النفوذ الروسي وانتصار محمد علي في وقت واحد .

كان محمد علي يخشى انجلترا . . . ولم تكن الحكومة البريطانية من جهتها مرتاحة الى نجاح محمد علي والتقدم الزراعي والصناعي والعسكري الذي أحرزه في مصر وبسطه لسيطرته على الجزيرة العربية وسوريا مما يجعل طريق الهند تحت رحمة رجل قوى منظم يقود قوة عسكرية هائلة .

ولعب بالمرستون وزير خارجية بريطانيا دوراً خبيثاً في تحقيق هذه الأهداف معتمداً على ضعف السلطان . . . وقد وصف كارل ماركس هذا الرجل الداهية بقوله :

« أنه محافظ من رأسه الى أخمص قدميه ، البس السياسة البريطانية نسيجا من الكذب والنفاق فكان في هذا خير ممثل للمحافظين وأصبح ناطق باسمهم . وكان ماهراً في صب الآراء والأفكار الاقطاعية في قالب كلامي ديموقراطي ، وفي إخفاء ما في صدره من أطماع تجارية رأسمالية وراء ستار الحرص على السلام والاستمساك الشديد بالقيم الروحية » (٢٤) .

وكان محمد علي قد استدعى قنصلي بريطانيا وفرنسا وأبلغهما انه قرر اعلان استقلاله تمشياً مع سياسته الاصلاحية وتطور بلاده ، وان بقاء

(٢٤) السياسة الدولية .

مصر وسوريا في حظيرة السلطان يتنافى والواقع السياسى والاجتماعى فى الشرق وكان قد سبق له حديث قاس مع القناصل سألهم فيه كيف تقبل دولهم استقلال الولايات المتحدة واليونان وبلجيكا وتأبى على مصر أن تستقل قائلاً لهم « خبرونى أيها القناصل عن التاريخ الذى قرأتم فيه أن رجلاً كان له من القوة والشأن مثل ما لى فاستكفى بوضع التابع ولم يحطم الغير ليتحرر ويستقل » .

وكان بالمرستون يعتقد ان أى تصادم بين محمد على والسلطان سيكون فيه القضاء على الجيوش العثمانية قضاء تاماً فيتدفق الروس الى الآستانة ودمشق ويصعب اخراجهم منها . كما أن انتصار محمد على لابد أن يحمل انتعاشاً للنفوذ الفرنسى . . . ولذا عقد معاهدة تجارية مع تركيا عام ١٨٣٨ ، حولت بها الامبراطورية العثمانية الى مصدر تابع للدول الأجنبية يزودها بالمواد الأولية ، وألغت احتكار الخزينة الدولية لمختلف أنواع المواد الأولية .

ولكن السلطان محمود الثانى عندما شعر بمساندة الدول الأوروبية له (روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا) استعد للحرب بصورة محسنة وعبأ جيشاً من مائة ألف جندي .

الحملة السورية الثانية :

عبرت القوات التركية الفرات فى ٢١ ابريل ١٩٣٩ وهاجمت قوات محمد على ولكنها منيت بهزيمة شديدة فى ٢٤ يونيو قرب نصيبين رغم ان القوات العثمانية كانت تحت ادارة القائد الالماني المشهور (فون مولتكه) الذى أصبح فيما بعد القائد الأعلى للجيش البروسى فى عهد بسمارك .

أصبح الطريق مفتوحاً للمرة الثانية أمام ابراهيم باشا الى الآستانة وتوفي السلطان محمود بعد ستة أيام من هذه الهزيمة . واعتلى العرش ابنه عبد المجيد . . . وانضم الأسطول العثمانى كله بقيادة الأميرال أحمد فوزى الى جانب محمد على .

ومع ذلك لم يتقدم ابراهيم باشا الى الآستانة . . . واستجاب لرأى والده الذى أراد تفادى القيام بأى عمل استفزازى ضد الروس .

تردد محمد على فى فرض ارادته كما فعل بعد انتصاره فى المورة . . . وكان عدد كبير من المفكرين الأوروبيين يرون أنه كان على محمد على أن يعلن استقلاله بالقوة أثناء حرب المورة فتضطر الدول الى معاملة مصر على قدم المساواة مع اليونان . وكان من أبرز هؤلاء المفكرين الأمير البروسى

يوكلر - موسكو وهو عالم أثري ، فكتب أن الدول الأوروبية ظننت وأعلنت أن واجب الشرف قضى عليها بخوض معركة نافارين دفاعا عن حرية اليونانيين واستقلالهم ، وواجب الشرف يقضى علينا نحن بأن نسألها لماذا لم تنظر الى استقلال بلاد الفراعنة بالعين التي نظرت بها الى الحرية اليونانية . ان علماء الآثار ورجال التاريخ والجغرافيا لا يفرقون بين حضارة البلدين وحق كل منهما في الاستقلال والحرية ، ولكن القوة العسكرية ليست بيدهم . ان راحة أوروبا وآسيا ومصلحة العلوم والفنون والحضارة أحق بالرعاية والاحترام من الغايات المادية . ولقد كان علي محمد علي أن يمضى الى هدفه غير متأثر أو متعثر بالاعتبارات الخارجية . وأخشى أن ينطبق عليه قول حكيمنا شيللر « ان الفرصة التي أعطاكها الدهر فرفضتها لن تعيدها لك الأبدية » .

وتحقق قول شيللر فعلا فضاغت الفرصة من محمد علي ووقعت الدول الأربع مذكرة الى تركيا تطالبها بعدم اتخاذ قرار نهائي وبدون مساعدتهم لها وان ترقب نتائج التعاون المشترك الذي اتخذ من قبلهم من أجل مصيرها (٢٥) .

وقامت في فرنسا معارضة قوية ضد الرأي الذي بدأ يسود بتسوية الأوضاع في الشرق على أساس إعادة سوريا الى السلطان دون تعويض محمد علي . وشنت الصحافة الفرنسية حملة شديدة على السياسة البريطانية التي استشعرت خطرها على مستقبل فرنسا في البحر المتوسط وهم يحتلون أهم المراكز الاستراتيجية في جبل طارق ومالطة وكورفو ويتحينون الفرصة للاستيلاء على الاسكندرية والسويس .

خطب الشاعر المعروف لامارتين في الجمعية الوطنية الفرنسية في أول يوليو خطابا كان له دوى عظيم في المحافل السياسية قال فيه :

« أجل ان الدولة التركية تميل الى الانهيار . وكبار الرجال والعناصر الفتية والقوية ينفخون روح الرجولة في الامبراطوريات الهرمة ويجددون لها شبابها . انظروا الى باشا مصر يبعث البلاد العربية فهل هو ابن سلطان . ان هو الا عبد متمرّد . وهل في هذا ما يحط من شأنه أو من قيمته . هو الرجل الذي تتجسم فيه الشرعية الوحيدة في الشرق الناهض . وقد حقق المعجزات . هو رسول الحضارة الى الشرق وسيد مصر وبلاد العرب وسوريا . ولو انكم لم تحولوا دون زحفه بعد وصوله الى كوتاهيه لكان

الآن في الآستانة رأس الامبراطورية يبعثها جديدة قائمة على أنقاض دولة بنى عثمان ، (٢٦) .

ومضى ما يقرب من عام كامل والدول الكبرى تتفاوض حول مصير تركيا ومصر . . . مؤتمر للسفراء ينعقد بصفة مستمرة في لندن . . . وفرنسا تنجح في مايو ١٨٤٠ في عقد اتفاقية بين مصر وتركيا يمنح السلطان فيها محمد علي حكما وراثيا في مصر وسوريا ، ولكن الدول الكبرى تعمل على احباط هذه الاتفاقية .

وتنشط بريطانيا في استفزاز قوة محمد علي دون توريث قواتها التي كانت تعاني في الصين مما أجبرها على اجلاء الرعايا البريطانيين من الأماكن التي كانت تحتلها في ماكاو ، واضطرابات عدن وهجمات البدو على الحامية البريطانية فيها ، وتدهور الحالة الداخلية في الهند .

أطلق البريطانيون الجواسيس والعملاء يشجعون اللبنانيين على الثورة ضد ابراهيم باشا والأمير بشير لزيادة الضرائب التي بلغت ثمانية ملايين وسبعمائة وخمسين ألف قرش عام ١٨٤٠ بعد أن كانت لا تزيد عن المليونين ونصف المليون قبل مجيء الجيش المصري قبل ذلك بثماني سنوات ، وصدر قانون الخدمة العسكرية الاجبارية على جميع اللبنانيين مسلمين ونصارى ، وكذلك استخدم الأمير بشير للسخرة .

وعندما فشلت ثورة لبنان التي كانت ضعيفة التنظيم حاول البريطانيون خلق المتاعب لمحمد علي بتحريض بحارة الاسطول العثماني اللاجئ الى الاسكندرية على رفع راية العصيان والعودة الى الآستانة .

وساءت العلاقات بين محمد علي والقنصل البريطاني هودجز الذي قال عند تقديم أوراق اعتماده بأن بريطانيا عازمة عزما أكيدا على مواصلة سياستها القائمة على سلامة الامبراطورية العثمانية ووحدةها مما يحمل شبهة اعلان الحرب على محمد علي الذي انصرف الى تقوية دفاعه وتوسيع استعداداته العسكرية ، فبدأ بتشكيل فيالق جديدة ، وبناء تحصينات قوية على الشواطئ وفي داخل القطر ، وجمع الضرائب واستنفر الرجال . فأقلقست استعداداته قناصل الدول في مصر وسوريا فكتب هودجز الى بالمرستون في ٢٢ فبراير ١٨٤٠ ، أن الدول الأوروبية تخطيء خطأ فادحا اذ تعتقد أن محمد علي زعيم عصابات من الأفارقة السود الذين لا معنى عندهم للقيادة ولا قيمة للنظام ، فهو في الحقيقة رئيس لدولة غنية بالرجال والأموال وقائد لجيش مدرب على أحدث الطرق الأوروبية . وهو ينظر بعين

ملؤها الحذر الى تنكر أوروبا لنهضته وتجهمها له ويستعد للقاءها . وقد تلمست في نشاطه ، في كل نواحي هذا النشاط ، فكرة يقظة واردة منظمة كنت بعيدا كل البعد عن الاعتقاد بوجودهما عنده . ولكن بالمرستون كان مصمما على القضاء عليه فكتب الى هودجز يقول له بكل صراحة أن الدول الأوروبية قد قررت استعمال القوة ضده اذا لم ينفذ قراراتها وأقام على موقفه من السلطان .

كان تفكير محمد علي سليما في استعداده لمواجهة بريطانيا بالقوة ، ولكن حيل بالمرستون لم تنضب فركز على النشاط الدبلوماسي ، ودفع عجلة المفاوضات بين السفراء في لندن حتى نجح في الحصول على توقيع النمسا وبروسيا وروسيا وتركيا على اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وهي الاتفاقية التي قررت مصير محمد علي .

اعتبرت اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ نصرا كبيرا للدبلوماسية البريطانية . والتي وجهت الى محمد علي انذارا في ١٩ أغسطس بشروط الاتفاقية وهي :

- ١ - تسلم محمد علي مقاليد مصر كملك وراثي .
 - ٢ - اناطة ادارة فلسطين (ولاية عكا) به كملك عليها مدى الحياة .
 - ٣ - اعادة جميع الممتلكات الأخرى الى السلطان .
 - ٤ - في حالة عدم موافقة محمد علي على الشروط المقترحة خلال عشرة أيام يحتفظ بمصر وحدها .
 - ٥ - ان لم يوافق خلال عشرين يوما على هذه الشروط يعمل على عزله عندئذ بجهود الحلفاء المشتركة .
- رفض محمد علي الانذار ، وأعلن أنه ينوي أن يبقى بالسيف ما ربحه بالسيف ، وبدأت الحرب بنزول قوات بحرية بريطانية ونمساوية مشتركة على شواطئ لبنان وانتهت بسقوط بيروت واللاذقية والاسكندرية وعكا وتهديد الأسطول البريطاني بضرب الاسكندرية .
- واضطر محمد علي الى التوقيع على الاتفاقية يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٠ تحت قوهات المدافع البريطانية بعد أن اقتضت مساعدة فرنسا حليفة مصر على الامداد بالأسلحة والتأييد المعنوي ، متحاشية دخول حرب أوروبية ضد روسيا وانجلترا في وقت واحد فتركت مصر وحدها في كفة الأقدار .

أصدر محمد علي مرسوما بالجللاء عن سوريا وفلسطين ، واضطر ابراهيم باشا للانسحاب في ظروف صعبة عبر السهول والصحاري الأردنية

فلم يصل من قواته التي بلغت ٦٠,٠٠٠ جندي مصر الا ٢٤,٠٠٠ وهلك
الباقون من العطش والجوع والبرد والمرض وهجمات العرب عليهم .

تمت تسوية الموقف فى أول يونيو ١٨٤١ باصدار مرسوم سلطاني
يحتفظ فيه محمد على ضمن ممتلكاته الوراثية بمصر والسودان مع اعادة
جميع الاراضى الباقية ، وانقاص عدد الجيش ليصبح ١٨,٠٠٠ فقط مع
حرمان محمد على من حق تعيين اللواءات فى جيشه أو بناء السفن الحربية ،
مع اعترافه بأنه تابع للسلطان ، يتعهد بدفع جزية كبيرة الى خزينته .

وهكذا تحالفت البرجوازية الأوروبية وخاصة الانجليزية لضرب مصر
التي حقق فيها محمد على انجازات هائلة فى ميدان الصناعة والزراعة
والثقافة والحرب الحديثة وضعفت تبعية مصر الشكلىة لتركيا لتقترب
وتقع فى دائرة النفوذ البريطانى .

لم يكن محمد على مثلما حاول لامارتين الشاعر الفرنسى أن يصف
صورة السيد فى الشرق مظهرًا للخلاف بينها وبين صورة السيد الذى يحكم
فى الغرب عندما وقف خطيبا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية قائلا :

« فى الشرق لا وجود للنظم والأجهزة بمفهومها الصحيح ولا أثر
للتقاليد السياسية . ولا وجود فيه الا لسيد من ناحية ولعبيد من ناحية
أخرى . والرجل الكبير فيه ليس سوى شخصية أو حدث ، بل هو أشبه
بنجم يتلألأ لحظة فى ظلمات البربرية . هو رجل يقوم بأعمال كبيرة يسخر
لها آلافًا من الناس الذين يحكمهم ولكنه لا يغير شيئًا فى مستوى هذا
الشعب ولا يؤسس دولة وطيدة الأركان ، ولا يخلق أجهزة أو يضع قوانين ،
فاذا غادر هذه الدنيا طوى عبقريته كما يطوى البدوى خيمته وتوارى معها
تاركا المكان خاليا كما كان قبل قيامه ، »

لم يكن محمد على مثل البدوى الذى يطوى خيمته ويغادر الأرض
بلا أثر فانه أقام فى مصر نظاما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا انعكس
بعد موته ولكنه لم يندثر .

كان محمد على قد وضع أساسا سليما لاقامة بناء ينفرد به المصريون
ولا يخضعون فيه لسلطة قوة خارجية عنهم .

وضعت اتفاقية لندن نهاية لحكم عصرى متحضر امتد ما يقرب من ٤٠
عاما استطاع فيها أن يستنفذ جانبا من طاقات الشعب المصرى ، ويتيح
الفرصة لأبنائه فى مجالات التعليم والثقافة والحرب أيضا .

وكتب كارل ماركس قائلا (ان محمد على كان الشخص الوحيد الذى
كان فى قدرته تحويل تركيا من العمامة المفتخرة الى رأس حى حقيقى) .

الفصل الثانى

الأميرالاي عرابى ثائرا وقائدا

(السلطة التى أتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
بل قلدهنى اياها الشعب) .

احمد عرابى

اثر الاستسلام على قدرة محمد على العقلية وهو فى الواحدة والسبعين
من عمره فتنحى عن ادارة شئون الدولة لابنه ابراهيم باشا الذى ادارها
فى الأربعينيات حتى أصبح حاكم مصر الرسمى عام ١٨٤٨ الا أنه توفى بعد
ثلاثة شهور فقط فى ١٠ نوفمبر ولحق به محمد على الذى مات عن ثمانين
عاما فى ٢٠ أغسطس ١٨٤٩ .

تولى عباس باشا الحكم فى ٢٤ ديسمبر ١٨٤٨ ومحمد على ما يزال
على قيد الحياة ...

وانحسرت خلال حكمه منجزات محمد على ، لانه كان معاديا للتطور .
تفورا من الحضارة الأوروبية ، منجذبا الى السلطنة التركية ... فأغلق
المصانع والمدارس وهدم ما بنى من القناطر الخيرية ... وخضع لتعليمات
الانجليز خضوعا تاما . واستند فى حكمه الى كبار الاقطاعيين الذين تكونوا
فى عهد محمد على ، وأضاف عباس لهم مزيدا من الأرض ، وكان هو نفسه
أكبر مالك فى مصر .

منح عباس الانجليز امتياز مد السكة الحديد من الاسكندرية الى القاهرة والسويس لتسهيل تجارتهم مع الهند ٠٠٠ وأصبحت انجلترا هي الدولة الأولى في التعامل التجاري مع مصر ٠٠ وفي أواخر الأربعينيات كان ربع الاستيراد منها وثلاث الصادرات اليها ٠

ووصل الانحسار الرجعي في مصر الى صفوف الجيش أساسا فانقص عدده عما حدد له حتى هبط في وقت ما الى ٥٠٠٠ جندي ، حوله كما كان في عهد بكوات الممالك الى حرس خاص له ٠٠٠ ومع ذلك كانت نهايته القتل بواسطة حرسه والاعلان في بيان رسمي صدر في يوليو ١٨٥٤ بأنه مات بالسكتة القلبية ٠

ولم يكن سهلا على عباس أن يَزَجَعَ بِمَصْرَ التي تالفت باصلاحات محمد علي الى الأنظمة التركية القديمة ٠٠٠

كانت مصر قد بعثت فيها القوى الانتاجية ، واتضحت العلاقات الرأسمالية وتكونت البرجوازية ، وارتبطت بالسوق العالمية ٠

وفي ١٤ يوليو ١٨٥٤ تولى الحكم سعيد باشا أحد أولاد محمد علي الصغار وكان مختلفا في طبيعته عن عباس باشا ٠٠٠ تميز بتفكير حر واعتبر نفسه مصرية الا أن ميوله كانت غربية ٠٠٠ منح صديقه فرديناند دي ليسبس امتياز شق قناة السويس بعد ثلاثة شهور فقط من حكم مصر ٠

كانت بعض شروط الامتياز شديدة الاجحاف بمصر التي تعهدت بتقديم أربعة أخماس العمال المطلوبين للحفر مجانا ، والذين بلغ عددهم بصفة مستمرة ما بين ٢٥ الى ٤٠ ألف فلاح ، عملوا في سخرة مطلقة وتحت ظروف رهيبه القسوة ، قُتِلَ منهم خلال العمل ٢٠ ألفا ، شيدوا بحياتهم وعرق زملائهم أضخم مشروع للبرجوازية الأوروبية في القرن التاسع عشر ٠

وفي نفس الوقت حرم سعيد باشا نظام وتجارة واستيراد الرقيق ، وحرر العبيد الذين كانوا يعيشون في مصر ٠٠٠ وأعطى للفلاح حق تملك الأرض ، وحرية زراعة وبيع المحصولات الزراعية بعد أن ألغى نظام الاحتكارات وقام بتصفية الجمارك الداخلية ٠٠ وقد كون هذا الوضع ظروفا ملائمة لتطور العلاقات الرأسمالية في القرية حيث أتيح للتجار وأثرياء الفلاحين شراء الأرض مما نقل مساحات كبيرة الى المرابين والرأسماليين الأجانب ٠

وفي عهد سعيد أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في مصر ٠

وكان سعيد باشا مع ضعفه وتناقضاته يحب مصر حبا عميقا ، ويتحمس للمصريين ، وانعكس ذلك على الجيش أساسا ، فأعاد له صبغته الوطنية ، ونجح في تغيير بعض القيود التي فرضت على الجيش عام ١٨٤١ فحصل في عام ١٨٥٦ على موافقة من الباب العالي بزيادة الجيش المصري من ١٨ ألفا الى ٣٠ ألف جندي ، وكان يقضى معظم وقته مع الجيش ، يقدم لجنوده جيد الطعام ، ويوفر لهم أفخم الملابس الزاهية ، ويشجع المصريين على دخول مدارس الجيش التي أعاد فتحها . . يقول عرابي في مذكراته ان سعيدا أهدها تاريخ نابليون بالعربية طبع بيروت وهو بادي الغيظ لتمكن الفرنسيين من التغلب على البلاد المصرية .

وسن قاعدة جديدة تسمح بترقى صف الضباط والضباط المصريين الى رتب كبار الضباط . . . وكسر بذلك نهائيا الحاجز الذي كان يسد طريق وصول المصريين الى قيادة الجنود لأول مرة في تاريخ مصر الحديث ، وفي نفس الوقت مهد الطريق لثورة حقيقية في المجتمع المصري .

وصل الى رتبة البكباشي - المقدم - في عهده ضابطان مصريان ، هما أحمد عرابي وعبد العال حلمي . . ووصل الأقباط كذلك الى رتب الضباط لأول مرة .

وأحمد عرابي ولد عام ١٨٤١ ابنا لشيخ بلد قرية (هرية رزنة) بالشرقية ، تعلم القراءة والحساب على يد صراف قبلي ثم انتقل الى الأزهر ومنه الى الجيش ، حيث ساعده تعليمه وزيادة عدد الجيش على سرعة الترقى حتى أصبح ملازما عام ١٨٥٨ وبكباشي وياورا لسعيد عام ١٨٦٠ :

ولكن أحمد عرابي لم يواصل ترقياته السريعة في عهد اسماعيل الذي اقتصر منذ تولى الحكم بعد سعيد عام ١٨٦٣ على ترقية الضباط الألبانيين والشراكسة الى المناصب القيادية ، وإبعاد الضباط المصريين الى المناصب الثانوية ، مما أحدث خلافا في صفوف الجيش بين العناصر الوطنية الديمقراطية من الضباط الذين كانوا يسمون أنفسهم (الفلاحين) والآخرين الذين لقبوا باسم (الشراكسة) وزادت حدة التناقضات بتوزيعه خمسمائة فدان لكل لواء ، ٢٠٠ فدان لكل أميرالاي ، ١٥٠ لكل قائمقام . . . ومعنى هذا حرمان المصريين من هذه الهبات .

ومع هذا لم يكن عهد الخديوي اسماعيل يمثل انحصارا في تطور الجيش . . . العكس هو الصحيح .

أتاحت الفرمانات التي حصل عليها من الباب العالي فرصة كبيرة لتطوير الجيش والمجتمع أيضا .

وصل الجيش في السبعينيات الى ثمانين الفا ، وأرسل ١٥ فرقة عسكرية الى مولدافيا وكريت لمعاونة الجيش العثماني في القضاء على ثوراتها ، وكما حضر الضباط الفرنسيون بعد هزيمة نابليون للعمل في الجيش المصري ، حضر أيضا عدد من الضباط الأمريكيين بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) .

وقد احتجت انجلترا وفرنسا على ذلك ولكن اسماعيل قابلهما بالسخرية وعدم الاكتراث .

كان الخديوى اسماعيل يفضل الضباط الأمريكيين لان الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت كانت بعيدة عن الأطماع الاستعمارية وخلال الفترة من ١٨٧٠ - ١٨٧٩ كان هناك ٥٤ ضابطا أمريكيا يخدمون في الجيش المصري ، أحدهم في رتبة لواء واثنان في رتبة أميرالاي ، ولكنهم سرحوا جميعا عام ١٨٧٩ كنتيجة للأزمة المالية الطاحنة ، ولم يبق الا اللواء ستون باشا الذى كان رئيسا لهيئة أركان الحرب من ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ .

ولم يكن الضباط الأمريكيون يعينون في قيادة الوحدات ، ولكنهم كانوا يتولون مناصب في الرئاسات وفي الأسلحة المساعدة . . قام البعض منهم بأعداد خرائط حربية لمناجع النيل وغرب السودان وتشاد .

ونتيجة لزيادة عدد الجيش المصري ، وصدور قرار بتعيين ضباطه من خريجي مدارس الجيش فقط ، زادت نسبة الضباط المصريين حتى أصبحوا الأغلبية التى ترأسها وتتحكم فيها الأقلية الشركسية . . . كما انتشر التعليم في الجيش بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جنديا أميريا فقط (٢٧) .

أحمد عرابي الذى وصل الى رتبة البكباشي في عهد سعيد . . . أمضى ١٩ عاما بلا ترقية خلال حكم اسماعيل ، ولم يضل الى رتبة الأميرالاي الا بعد خروج اسماعيل في صيف ١٨٧٩ .

وبألفت في الجيش المصري عام ١٨٧٦ أول (جمعية سرية) في تاريخه الحديث برئاسة علي البروبى للدفاع عن مصالح الضباط الوطنيين باسم (مصر الفتاة) وزاد نشاطها عقب انضمام أحمد عرابي لها بعد جرب الحبشة . التى اتهمه الأتراك خلالها ظلما بالرشوة ، عندما كان مأمور الحملة في (مصوع) وأصبح عرابي بجراته وقصاحته الرئيس الفعلي لهذه الجمعية عام ١٨٧٧ .

واختبرت الأحداث قوة الضباط الوطنيين في مواجهة السلطة عندما تأخر صرف مرتبات الضباط ما يقرب من ١٥ شهرا ، ثم سرت اشاعة بنية رئيس الوزراء الارمنى نوبار باشا ووزير ماليته ريفرز ويلسون الذى عينته الحكومة البريطانية لتسوية الديون بتسريح ٢٥٠٠ ضابط مصرى ، وتخفيض رواتب الباقين الى النصف .

وقام الضباط المصريون بقيادة لطيف سليم ناظر المدرسة الحربية بأول مظاهرة فى التاريخ يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ وحاصروا نوبار وويلسون أمام وزارة المالية وانهالوا عليها ضربا ، حتى حضر الخديوى شخصيا لتقاضيهما ، غير انه لم يتخذ أى اجراء مضاد ، نظرا لعدم تحمسه للثنيين . . . ومع ذلك فقد قدم أحمد عرابى وعلى الروبى ومحمد النادى الى المحاكمة بتهمة تدبير التمرد واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم رغم عدم اشتراكهم فى المظاهرة وهذا دليل على ان حركتهم كانت تحت الضوء . . . وقد دفع ذلك عرابى الى التفكير فى تكوين جمعية لخلق الخديوى اسماعيل الذى اقترض ٤٠٠.٠٠٠ جنيه من بيت روتشيلد للدفع المرتبات المتأخرة ، وأقال نوبار باشا فى ٩ مارس وعين ابنه رئيسا للوزراء .

وكانت هذه الحادثة بمثابة الاكتشاف الجديد ، لقوة ضباط الجيش الوطنيين الملقين باسم (الفلاحين) ، اذ أدركوا امكانية خوضهم النضال ضد الظلمة الاوروبيين ، واشتهرت بينهم أسماء عرابى وعلى الروبى وعبد العال حلى وعلى فهمى ومحمود فهمى وغيرهم من الضباط الوطنيين .

ولم تكن حركة الضباط منعزلة عن الجماهير . . بل كانت مرتبطة بها أشد الارتباط . . وكان أحمد عرابى يعتبر نفسه من أتباع جمال الدين الأفغانى الذى استقر فى مصر عام ١٨٧١ وأبعد عنها فى سبتمبر ١٨٧٩ ، كما برز بعض المعبرين عن أيديولوجية الحركة مثل الشيخ محمد عبده وأديب اسحق الكاتب والصحفى السورى الذى استوطن مصر عام ١٨٧٦ وعبد الله النديم وسليم نقاش وابراهيم اللقانى وغيرهم من المثقفين .

ولم يقف ارتباط حركة الضباط بالقوى السياسية عند هذا الحد بل وصلت اتجاهات المعارضة الى (مجلس شورى النواب) الذى كان مشكلا من أصحاب الأراضى ورجال الدين ، والذى تحولت جلساته الدورية فى يناير ١٨٧٩ الى ساحة لمهاجمة (الوزارة الأوروبية) والتى أصبح الهجوم عليها أساسا لكافة الاتجاهات الوطنية فى الجيش وخارج الجيش .

وفى هذه الفترة حدث تجمع العناصر الشراكسة الأذكىاء والبرجوازية الزراعية فيما عرف باسم (الحزب الوطنى) بقيادة محمد شريف باشا . . .

ورغم ان جمعية (مصر الفتاة) كانت تعتبر أكثر تقدما الا أنها تحالفت معه واندمجت فيه . . ولكن الحزب الوطنى فى تشكيله العام كان قاصرا عن الوعى بأبعاد التناقضات التى تعيش فى الجيش ومدى ما يمكن أن تؤدى اليه .

وبدأت تعقد الاجتماعات ضد (الوزارة الأوروبية) علانية ، وترسل العرائض للخديوى من المدنيين والعسكريين مطالبة بإقالتها . وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس ان هذه العريضة قد وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريق الأقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وستون من الباشوات ومثلهم من البكوات وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش . ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش . بينما يذكر الأستاذ الرافعى أن عدد الموقعين جميعا ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الأعيان والتجار و ٧٢ من الموظفين والعاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط . ويقل العدد فى مصادر أخرى الى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٣٧ من الضباط (٢٨) .

وشرع مجلس النواب يعد خطة مالية خاصة بخلاف خطة ويلسون . . وقد ساعد المناخ السياسى على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش كما ربط بين الضباط والمدنيين . . . وسارع فى خلق علاقة وثيقة بين المطالب المهنية والسياسية .

وجدت هذه الاتجاهات الوطنية صدى عند الخديوى اسماعيل الذى عقد اجتماعا يوم ٧ ابريل ١٨٧٩ فى قصر عابدين أعلن فيه أن الاستياء قد بلغ ذروته فى البلاد وان الأمة تطالب بتأليف وزارة مصرية خالصة وقال « انى أعتبر واجبى المقدس كرئيس دولة وكمصرى أن أراعى وجهة نظر بلادى وأن أنحقق آمانى أمتى الشرعية بصورة تامة » .

وأعلن الخديوى اسماعيل عزل الوزارة الأوروبية وتأليف حكومة مصرية برئاسة شريف باشا وزير العدل وكان من كبار أصحاب الأملاك وذوى الأفكار الوطنية الحرة .

أثار موقف الخديوى اسماعيل نائرة الدول الأوروبية فأخذت تصفه بأنه (طاغية شرقى) بعد أن كانت تثنى عليه باعتباره حاكما مثقفا تقدميا أثناء استبدائه للقروض الخارجية .

وقدم القنصل البريطاني انذارا باسم اللورد سالسبورى وزير الخارجية رفضه الخديوى اسماعيل وتبعه انذار آخر من حكومتى ألمانيا والنمسا ثم وصل انذار نهائى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ قدمته انجلترا وفرنسا تطلبان فيه التنازل عن العرش ، تحت تهديدهما بالالتجاء الى السلطان التركى وخلعه بالقوة .

رفع اسماعيل الموقف بنفسه للسلطان فكانت النتيجة وصول برقية من السلطان يوم ٢٥ يونيو بعزله وتعيين ابنه توفيق خديوى على مصر . . . ورحل اسماعيل وقد ودعته مظاهرة شعبية قدرت موقفه الأخير فى تأليف حكومة وطنية وانتهاج سياسة مستقلة .

وطويت صفحة الخديوى اسماعيل الذى يعتبر رائد التطور الرأسمالى فى مصر ، والذى حقق فى المجتمع انجازات كبيرة شملت الصناعة التى تقدمت فى مجالات النسيج والتسليخ وصناعة السكر وبناء السفن التى وصلت بأسطول مصر التجارى الى مستوى تفوقت به على الأسطول الفرنسى من الناحية الفنية . . . كما أن نسبة البواخر الى السفن الشراعية كانت ٦٠٪ فى مصر ، ٢٥٪ فى انجلترا ، ١٥٪ فى فرنسا . . . وسبقت مصر فى مجال السكة الحديد عددا من الدول الرأسمالية المتطورة ففى عام ١٨٧٦ مثلا كان فى فرنسا ٣٧٥ كيلو متر سكة حديد لكل ألف كيلو متر مربع من الأرض بينما وصلت فى مصر الى ٥٥ كيلو متر .

وارتفع عدد المدارس فى عهد اسماعيل من ١٨٥ مدرسة الى ٤٦٨٥ كان يدرس بها حوالى مائة ألف تلميذ وأنشئت الأوبرا ودار الكتب والمتحف والجمعيات العلمية وانشئت الصحف المتطورة .

وكانت سياسته فى الجيش أيضا سببا فى وقوف الضباط المضربين الذى أدى الى وقوعه فريسة لديون الدول الرأسمالية التى أطاحت بعرشه .

وكانت سياسته فى الجيش أيضا سببا فى وقوف الضباط المصريين منه موقف الجفاء ، اذ أدركوا انه لا يساندتهم مساندة صريحة ، وانما يستخدمهم لأغراضه . . . تبه جعفر مظهر حاكم السودان الى ضرورة ارسال ضباط مصريين بدلا من الضباط الأجانب لاكتشاف مناطق خط الاستواء ، ولكنه أرسل صمويل بيكر ثم عين جوردون خلفا له فى حكومة خط الاستواء ، وأخيرا عينه حاكما عاما فى السودان ترضية لانجلترا وبناء على توصية البرنس أوف ويلز ولى عهد إنجلترا .

وعقب مظاهرة فبراير ١٨٧٩ أصدر أمرا بنقل أحمد عرابى الى الاسكندرية مغضوبا عليه . . . مما جعل الضباط يجتمعون مرتين

ويفكرون فى عزل اسماعيل والتخلص من أسرة محمد على وإعلان الجمهورية
كما زوى أحمد عرابى .

وكان المصدر الرئيسى الذى تشعبت منه هذه المظاهرة هزيمة الجيش
المصرى فى الحبشة عام ١٨٧٦ عندما أرسل الخديوى اسماعيل حملة مؤلفة
من ٢٠ ألف مقاتل تحت قيادة راتب باشا التركى والجنرال الأمريكى
لورنج وأركان حرب ٠٠٠ وحدثت خلافات فى القيادة العليا بين الاثنين
انتهت بهزيمة منكرة للجيش كلفت الدولة أكثر من مليون جنيه ، وبذرت
فى الشعب والجيش شعورا بالاستياء العام .

وكانت هذه الحملة هى الأخيرة فى سلسلة الحملات التى قام بها
الجيش المصرى خلال ثمانين عاما تقريبا خارج وادى النيل (مصر والسودان)
وتحققت فيها انتصارات كبيرة ، أثبت فيها الفلاح المصرى انه محارب
شجاع وصبور متى توافرت له القيادة القادرة .

وكان وصول المصريين الى مراكز القيادة فى الجيش ، وتوافر الأغلبية
العامة بين الضباط لهم ، وتوحيد الأفكار داخل الجيش وخارجه بين
العناصر الوطنية ، دافعا الى اتخاذ مواقف وطنية أكثر جرأة وصلابة ضد
الخديوى توفيق الذى بدأ حكمه بعد والده باتخاذ خطوات رجعية متهاونة
٠٠٠ رفض التوقيع على لائحة الدستور التى أعدها شريف باشا ، وأعاد
الرقابة المالية الثنائية ، ثم أقال وزارة شريف باشا واستبدله برياض باشا
الذى كان شديد الخضوع للمستولين البريطانيين ، فمارس المراقبون الأجانب
وأعضاء (لجنة دين الخديوى) وظائف الحكومة الفعلية فى البلاد .

وبدأ احتكاك الضباط بالخديوى يظهر فى صورة عملية بعد إلغاء فرمان
١٨٧٣ الذى حصل عليه اسماعيل ، فتقرر حرمان مصر من عقد قروض
خارجية الا بعد موافقة الباب العالى ، وخفض عدد الجيش المصرى مرة ثانية
ليكون ١٨ ألف شخص فقط . فأحيل عدد كبير من الضباط الى الاستبداد ،
ووقعوا فى ضيق مالى شديد .

عادت القسوة فى معاملة الفلاحين لسوء جشع المراقبين الأجانب . .
وتأخر صرف مرتبات الضباط عدة مرات . . وتربع الشراكسة تماما فى
المراكز القيادية التى أبعد عنها الضباط المصريون .

وحدث الصدام الأول بين الجيش والحكومة عندما أعد عثمان رفقى
وزير الحربية فى وزارة رياض باشا مشروعا بقصر مدة التجنيد على أربع
سنوات فقط ، الأمر الذى يحرم ترقية الجنود الى ضباط ٠٠٠ أو بمعنى
أصح يحرم المصريين من ذلك . . . لان المدة المقررة للخدمة لا تكفى لكى

يصل العسكرى الساذج الخالى من المعارف العسكرية الى درجة تؤهله لأن يكون ضابطا ، فلا بد أن ينحصر تعيين الضباط فيمن ينال المعارف العسكرية بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير . وهى حجة واهية لأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلا عن أن دخول العناصر المصرية اليها لم يكن ميسورا . وكان الهدف الحقيقى من اصدار القانون هو حرمان المصريين حرمانا تاما من الوصول الى مراكز قيادية فى الجيش .

وتقدم أحمد عرابى قائد الكتيبة الرابعة بالجيش وعلى فهمى قائد الكتيبة الأولى بعريضة الى رئيس الوزراء يطلبان فيها التحقيقات فى الترقيات الأخيرة ، وعزل عثمان رفقى وزير الحربية لانه فصل بعض الضباط دون تحقيق .

واجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوى يوم ٣٠ يناير ١٨٨١ وأصدر قرارا باعتقال أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ومحاكمتهم لأن عثمان رفقى اعتبرها (حركة فلاحين شيالين بالمقاطف) .

استدعى الضباط الثلاثة الى وزارة الحربية يوم اول فبراير ١٨٨١ حيث كان كل شىء معدا للتنكيل بهم المحاكمة الصورية والأحكام المسبقة . . . ولكن قرار مجلس الوزراء لم يكن سرا بالنسبة لهم ، فاتخذوا حيلتهم وأبلغوا وحداتهم بأنهم اذا تأخروا عن العودة أكثر من ساعتين فعليهم التحرك مع آلاى مشاة آخر فى طره لانقاذهم .

وما أن بدأت تمثيلية المحاكمة حتى وصلت قوات المشاة المصرية الى الوزارة فطوقتها ، وهرب عثمان رفقى من الشباك ، واقتحم الجنود قاعة المحاكمة وحملوا قاداتهم على الأعناق ، وتوجهوا فى مظاهرة الى قصر الخديوى حيث طالبوا بعزل عثمان رفقى فورا ، واقرار حقوق متساوية فى الجيش .

وتلقت الخديوى حوله فلم يجد أحدا يسائده ، فعزل وزير الحربية فورا وعين بدلا منه محمود سامى البارودى الذى كان شاعرا ووطنيا ديموقراطيا من الحزب الوطنى انجذب بعد ذلك الى جناح عرابى أكثر من جناح شريف باشا وصدر قرار خديوى بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق فى ترقيات عثمان رفقى وعين فيها أحمد عرابى .

كانت هذه هى المظاهرة العسكرية الثانية بعد مظاهرة الضباط ضد نوبار باشا . . . ولكنها كانت قاصرة أيضا على مطالب مهنية محدودة ، ولم

تتجاوز ذلك الى مطالب وطنية أخرى فلم يعترضوا على صلاحيات المراقبين الأجانب وتركوا رياض باشا فى منصب رئاسة الوزراء .

يرجع ذلك الى السرعة التى تمت بها كرد فعل دون تدبير الى عدم اكتمال تنظيم الحزب الوطنى من المدنيين والعسكريين والاتفاق على برنامج واضح لهم .

وكانت هذه المظاهرة تعنى فقدان الخديوى لثقتة فى ضباط الجيش وتربصه بهم وتدبيره الخطط للتنكيل بهم .

نظرة الخديوى توفيق للجيش كانت ترى فيه حاميا للطبقة السائدة ووظيفته محدودة فيما رسم له وقد عبر الخديوى عن ذلك فى خطاب ألقاه فى احتفال أقيم فى ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار فى الجيش ، وفى هذا الخطاب أعلن الخديوى أسفه لما حدث فى أول فبراير ، وعفوه عنه ، ثم أكد للضباط أنه « يلزمكم ألا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشئ خارج عن حدود وظائفكم » ذلك أن « العسكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية والامتنال لولى أمرهم » . وان أكمل الصفات العسكرية هى « الاستقامة والامتنال فى كل الأمور والأحوال » . وكرر رياض باشا - رئيس الوزراء اذ ذاك - هذه الأفكار ، فقد خاطب الضباط قائلا : « أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوبا كما أخذتم ما لكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا . فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة » .

أما نظرة ضباط الجيش فقد تمثلت فى رد عرابى على خطاب رياض وتأكيده بأنه وزملاءه « يريدون الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة » وفى حديثه مع بلفت قال : « ان الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم اسماعيل فى أى وقت اذا لاحت لهم فرصة » ويقول « ان المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون ولكنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة » وقال « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يخذعوا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ومتى عرف برلماننا كيف تنتهى مهمتنا نحن الجنود ، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون اسكات صوته » وهو ما عبرت عنه المباداة الرابعة من برنامج

الحزب الوطنى حيث أشارت الى مجلس النواب التركى الذى أكره على الصمت وقالت ان الوطنيين قد « فوضوا أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو . وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هو عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا » . السياسة الحاضرة ، وان أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفتهم حراس على الأمة التى لا سلاح لها » . ومن هذا التصور لدور الجيش كسلطة ثورية تحفظ « حقوق الأمة » انطلقت القوى الثورية لتحقيق مفهومها هذا عمليا .

وهكذا بدأ التناطح وظهر ذلك سريعا اذ لم تكذ تهاديا الاضطرابات حتى عزل الخديوى توفيق محمود سامى البارودى ، وقرن ذلك باجتماع دعا اليه كبار الضباط وأبلغهم انه يضع ثقته كاملة فى رياض باشا رئيس الوزارة وأمر بزيادة مرتبات الضباط المصريين الذين أحيوا الى الاستبداد ، كما أصدر أمرا آخر يقضى بمعاملة جميع الضباط مستقبلا على قدم المساواة سواء أكانوا أتراكا أم شراكسة أو مصريين ، وحاول فى سنة ١٨٨١ أن يضم اليه القوات المربطة فى الاسكندرية ، وأن يتفاهم مع على فهمى ليضمه اليه هو وقوات حرس الخديوى وخدعه على فهمى وأكد له أنه معه تضليلا كما أصدر من جهة أخرى تعليمات بمنع اجتماعات الضباط فى المنازل أو الأحياء ولكن هذه الخطوات لم تضعف من تأهب كل فريق للآخر وحذره منه كان الضباط يواصلون اجتماعاتهم السرية وارتباطاتهم العلنية مع الوطنيين والمثقفين وكان الخديوى يعد خطته للتخلص من الاتجاهات المضادة له فى الجيش ، فأصدر أمرا يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بنقل بعض الآليات الى الريف وكان ينبغى أن يرحل معها أحمد عرابى وعلى فهمى وعدد من الضباط الوطنيين .

وقرر القادة الوطنيون عدم الاستجابة للأمر اذ كانوا على ثقة من أن هذه كانت خطوة تمهيدية للتخلص منهم ، خاصة وأن بذور شك كانت قد بعثت فى صدورهم بوجود مؤامرة لاغتيالهم .

وتحرك الجيش المصرى فى مظهرته الثالثة خلال فترة أقل من ثلاث سنوات فى نفس اليوم الذى تلقوا فيه الأوامر بتحريك القوات للريف وكان عددهم حوالى ٢٥٠٠ ضابط وجندى اصطفوا فى شكل مربع مفتوح مواجه لسراى عابدين بقيادة أحمد عرابى ، وعندما نزل الخديوى توفيق الى الساحة ومعه أوكلند كلفن المراقب المالى البريطانى ، بعد أن حاول عبثا استشارة وحدات موالية له تقدم له أحمد عرابى ممتطيا جواده ومقدما ثلاثة مطالب محددة هي :

- ١ - اقالة وزارة رياض باشا .
 - ٢ - اعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب على النظام الأوروبى .
 - ٣ - زيادة عدد الجيش .
- وارتبك الخديوى ثم دار الحوار المشهور عندما قال له الخديوى :
- كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا .
- وقال عرابى قولته المعروفة :

لقد خلقنا الله أحرارا ... واننا لا نستعبد بعد اليوم .

وخاف الخديوى من لهجة الحديث وأشار عليه القنصل البريطانى الذى كان يقف الى جانبه بالعودة للسراى ، وتصدى هو وكلفن لمناقشة عرابى الذى وافقهما على تنفيذ المطلب الأول بتعيين شريف ياشا رئيسا للوزراء وتأجيل الباقي لعرضه على الباب العالى فى تركيا .

ومرة ثانية ... لم تصل الحركة العسكرية الى غايتها ، ولم تحقق أهدافها كاملة رغم تعبيرها عن ارادة الجماهير كما قال عرابى للقنصل البريطانى « ان طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها الا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم اخوانهم وأولادهم » .

كان النصر مرة أخرى جزئيا ... لان المظاهرة الثالثة أيضا بعد مظاهرة ١٨٧٩ وأول فبراير ١٨٨١ كانت من رد الفعل الذى أجبر الضباط على تنفيذه دون تخطيط أو تدبير فى نفس اليوم ، حتى يكونوا فى الهجوم بدلا من الدفاع .

وكانت العلاقة بين الضباط الثوريين أبناء الفلاحين ... وبين كبار الملاك الأرستقراطيين غير منسجمة بالقدر الذى يحقق لها الوحدة الشعبية الكاملة ... فعندما دعى شريف باشا لتولى الوزارة عارض فى أن تأتية عن ترشيح الجيش المتمرد .

ولم يدع شريف لرجاء مندوبى انجلترا وفرنسا ... وأراد أحمد عرابى أن يحصل على تأييد مجلس النواب وأعيان القاهرة فجمعه يوم ١٣ سبتمبر ، وعرض عليه نتيجة اتصالاته بشريف وموقف الأخير منها ، حيث كان يصر على انسحاب الآليات المتمردة الى المواقع التى يختارها لها فى حالة توليه رئاسة الوزارة .

ولم يدرك أحمد عرابى فى هذه اللحظة عمق التناقضات الطبقية بين الفلاحين الذين كان يفخر بتمثيله لهم ، وبين الأعيان الذين كان يمثلهم

شريف . . . كان كبار الملاك ينتابهم الخوف من اندفاع الحركة الشعبية . . .
كما أن العناصر المدنية تخشى تأليف حكومة عسكرية كاملة .

ولذا وقف المدنيون من الأعيان وغيرهم الى جانب شريف ، وتوسطوا
لديه بقبول الوزارة على أن يكون الجيش خاضعا لها . . . وحدثت مساومة
قبل فيها عرابي نقل الآلات المتمردة من القاهرة ، وقبل شريف تولى الوزارة
مع تعيين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية وتنفيذ القانون العسكرى
الذى تعتبر أهم مادة فيه زيادة الجيش الى ١٨٠٠٠ .

ورغم ذلك تعتبر انتفاضة ٩ سبتمبر ١٨٨١ نقطة انتقال فى تاريخ
الحركة الوطنية المصرية ، اذ ربطت لأول مرة بين الشعب والجيش فى
نضال مشترك . . ولم يعد عرابي زعيما لفريق من الضباط وانما أصبح
فى مركز الصدارة من الزعامة الشعبية ورئيسا فعليا للحزب الوطنى وأصبح
الجيش هو المنظمة الوحيدة التى تتطلع اليها الجماهير لتحقيق آمالها . .
والدفاع عن حرياتهما . . . وتعزز من مركز الوطنيين فى مصر ووقعوا توكيلات
بأناة أحمد عرابي عن الأمة فى كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية .

وانتهز شريف باشا الذى أسفر عن موقفه الطبقي المعادى لحركة
الجيش فرصة توليه الوزارة فأرسل الى الخديوى يطلب استمرار نظام
المراقبة الثنائية الأوروبية على الحكومة كما شرع فى ترحيل الآليات
المتمردة ، فانسحب فى أكتوبر ١٨٨١ آلاى عرابي الى أبو كبير وآلاى
عبد العال حلمي الى دمياط .

وكانت تحركات هذه القوات فرصة لقيام مظاهرات شعبية ضد
حكومة شريف ، واحتشد عشرات الآلاف من سكان القاهرة لتوديع عرابي
وجنوده والاحتجاج على نقلهم من القاهرة . . وقد زاد ذلك فى متانة النسيج
بين الشعب والجيش .

ولم تنجح هذه التحركات فى اضعاف المد الثورى اذ واصل جنود
حامية القاهرة مساندتهم لعرابي الذى رجع الى القاهرة بحجة توعك صحة
زوجته ، وبدأ يواجه الخديوى صراحة ويعارض اتجاهاته علانية .

وظهر عرابي بمظهر الرجل القوى الذى يهدد المصالح الأجنبية فى
مصر مما دفع فرنسا وانجلترا لتهيئة خطة مشتركة للعمل فى مصر . . .
وقرر شريف عندئذ عقد مجلس النواب لكى يحرم الجيش من دوره النضالى
مصرحا بأن مجلس النواب سيصبح هيئة يستند اليها الخديوى وحكومته
فى نضالهما ضد (الاستبداد العسكرى) .

ورفض شريف اقرار الدستور الذي أعده هو نفسه منذ سنتين ليظل المجلس محصورا في حدود سلطاته المحدودة وهكذا وقف عرابي والجيش مع دستور شريف ، واحتفظ شريف بقانون المجلس القديم .

وتألف المجلس فعلا في ديسمبر ١٨٨١ برئاسة محمد سلطان باشا ، واتخذ موقف التأيد من الخديوى ، ولكنه أصر على حقه فى التصويت على الميزانية المصرية . . . مما دفع حكومتى انجلترا وفرنسا الى تقديم مذكرة أثارت استياء عاما فى مصر وجعلت المجلس يقرر أن حقه فى التصويت على الميزانية لا يمكن أن يكون موضع نقاش مع الدول الأجنبية .

واستقال شريف الذى كان قد قبل المذكرة واقترح على المجلس اجراء مفاوضات مع انجلترا وفرنسا فى ٥ فبراير ١٨٨٢ وثولت الحكم وزارة يرأسها محمود سامى البارودى وعين أحمد عرابى وزيرا للحربية ، وكان ذلك انتصارا للحركة الوطنية وانتصارا للجيش الذى وصل الى قمة المسئولية فيه جندى من الصفوف ، وهكذا نجحت ثورة الجنرالات التى عبرت عن حق المواطن المصرى فى تحقيق ذاته من السلطة الشركسية ومن أجل التغيير الاجتماعى .

وعبرت هذه الحكومة عن ذلك بعمل اجراءات هامة . . أصدر عرابى أوامره بترقية ٤٠٠ ضابط الى رئيس أعلى ، وترقية ١٥٠ صف ضابط الى رتب الضباط واحالة ٣٠٠ ضابط الى المعاش بحجة تجاوز السن القانونية وأغلبهم من الشراكسة والأتراك .

وقررت زيادة المراتبات أيضا :

ملازم ثان من	٣٥٠ قرشا	الى ٦٠٠ قرش
يوزباشى من	٥٠٠ قرش	الى ٩٥٠ قرشا
بكباشى من	٢٥٠٠ قرش	الى ٣٥٠٠ قرش
رتب أعلى	٥٠٠٠ قرش	

ونلاحظ النظرة الاجتماعية فى هذه الزيادات اذ علت نسبة الزيادة للرتب الصغيرة عنها للرتب الكبيرة ، وقلت الفروق الى حد كبير بين الرتب العليا والرتب الصغيرة فى الجيش بعد أن كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة الضباط (ملازم الى فريق) هى ١ : ٣٧ فى القانون القديم ، قلت فى القانون الجديد الى ١ : ١٣ . أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أومباشى الى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١ : ٤ زادت الى ١ : ٦ نتيجة لرفع الصول الى ما يوازى ٢٠٠٪ ، وهذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد

بين فئات المرتبات • أما رتبة النفر فقد زاد مرتبها الى ما يوازي ١٣٣٪ مما كانت عليه • وبشكل عام فان النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر - فريق) كانت في القانون القديم ١ : ٣٧٥ قلت ١ : ٢٦٦ ، وهو ما يمثل الى حد كبير تقدما لا بأس به في ظروف العصر •

وهكذا تبدل الحال ••• وبعد ان كان الضباط المصريون يعيشون في خوف التشييت أو الاحالة الى الاستبداع ••• فاذا بهم يشعرون بالأمن والاستقرار ويحصلون على زيادة في المرتبات سبق أن حصل عليها المدنيون • ولم تتوقف الاجراءات عند حدود الجيش فقط ••• اذ أن الوزارة الجديدة أبطلت المراقبة الثنائية ، وأعدت (لائحة أساسية) لمجلس النواب تضمن له حقوقه ، وأعدت قانونا انتخابيا جديدا أكثر ديموقراطية ، كما أعدت عدة قوانين تقدمية تقضى بالغاء السخرة وتأسيس البنك الزراعي واصلاح المحاكم المختلفة وتحريم استخدام جباة الضرائب للسياط ، كما أعد مشروع أقره مجلس النواب يقضى بإنشاء مدرسة في كل قرية وتعميم التعليم لتخلو مصر من الأميين خلال عشر سنوات •

وقد أدت هذه المشروعات الاجتماعية المتتالية الى بعث يقظة شعبية أضعفت من سلطة المديرين المطلقة ، ودفعت بعض الفلاحين الى أخذ حقوقهم بالتهجم على أراضي كبار الملاك ، وأعلن أحد كبار الضباط أثناء زيارته للريف بأن الأرض يجب أن تكون لمن يفلحونها ••• وارتفع شعار (مصر للمصريين) كأحد شعارات الجيش وحرص زعماء الحركة العسكرية الثلاثة أن ينهوا أسماءهم بلقب (المصري) تمييزا لهم ••• ونبتت فكرة الانفصال النهائي عن الخلافة • وظهور فكرة الجمهورية أو الدولة العربية •

وهنا بدأ أصحاب الأملاك يتلمسون خطرا يهددهم ، وتراجع بعض أعضاء مجلس النواب في موقفهم ، وقال سلطان باشا رئيس المجلس للقنصل الانجليزى أن استقالة شريف باشا تمت بضغط من العسكريين تحت زعامة أحمد عرابي •

وهكذا بدأ تجمع رجعي من الخديوى والضباط الشراكسة وبعض الاقطاعيين ••• واكتشف عرابي مؤامرة لاعتقاله فحوكم ٤٨ ضابطا شركسيا من بينهم عثمان رفقى وأصدرت المحكمة في حقهم حكما معقولا اذ قررت تجريد ٤٠ من رتبهم العسكرية ونفيهم الى السودان ، ولكن الخديوى خفف قرار المحكمة في مايو ١٨٨٢ بايعاز من القنصلين الفرنسي والانجليزى واكتفى بالابعاد عن القاهرة الى الريف بدلا من النفى •••

وكان هذا الموقف من الخديوى تحذيا للجيش ومفجرا لطاقات النضال فوقف أحمد عرابي أمام مجلس النواب مطالبا بخلع الخديوى • ولكن

أعضاء المجلس لم يستجيبوا له . . . البعض كان عاطفا على الخديوى والبعض كان فى خشية الوقوع تحت حكم عسكري .

وطلب الخديوى عقد المجلس بصورة غير قانونية ، مطالبا بحله ، وهنا استقال محمود سامى البارودى ، ورفض الوزراء الوطنيون الاستقالة حتى يصدر مجلس النواب قراره بذلك . . . ورفض كافة أعوان الخديوى تولى رئاسة الوزارة ما دام الوطنيون فى قيادة الجيش .

واضطر الخديوى أمام هذا الموقف الى استبقاء محمود سامى البارودى رئيسا للوزراء . . . ليدير مع انجلترا وفرنسا خطة أخرى قضت بحضور بعض قطع الأسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية يوم ٢٠ مايو ١٨٨٢ وبعد خمسة أيام طلبت الدولتان من الخديوى رسميا فى مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ابعاد أحمد عرابى عن مصر وابعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن الجيش الى الريف واقالة محمود سامى البارودى .

قبل الخديوى هذه الطلبات وأعلن اقالة الوزارة بعد أن كانت قد قدمت استقالتها يوم ٢٦ مايو على أساس قبول الخديوى للمذكرة . . . وهنا تحركت قوات الجيش فأرسلت حامية الاسكندرية يوم ٢٧ مايو برقية للخديوى ترفض موافقتها على الانذار وتعطية مهلة ١٢ ساعة للتفكير .

وقد حدد عرابى موقفه فى أنه لا يعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود القوة الثورية وانحسارا لتأثيرها . وقد صرح للضباط فى اجتماع عقد فى ٢٧ مايو بقشلاق عابدين « انه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطنى » . وأكد ذلك فى خطاب أرسله تلغرافيا لجميع مراكز العسكرية قال فيه « اننى وان كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطنى » .

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة لبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الأوروبى . واجتمع كبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن . وحضر هذا الاجتماع الذى أقسم فيه المجتمعون على مصحف وسيف كل من عرابى وعبد العال وطلبة عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبد الغفار الزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى . كما حضره عمر رحى وإبراهيم فوزى مأمور الفيلق . ويقال أيضا ان عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره . وقام الشيخ محمد عبده بتلقين الحاضرين يمينا من بين فقراته : « والله العظيم قاهر السماوات والأرض اننى أنا قلان لا أخون وطنى ولا أخون نفسى ولا أغش أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض أهالى بلادى ما دمت قادرا على

منعه ، وائتى أحافظ على النظام وعلى القانون العسكرى بكل ما يمكننى ،
واذا حثت فى يمينى أكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون
محروما من مزايا الانسانية والآداب » . وذكرت جهات الأمن أنه قد ذكر
فى اليمين أن « يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر
من أحد الا اذا اتفقوا عليها » .

واستبد الذعر بالخدويى فلجأ إلى سلطان باشا الذى حاول اقناع
الوطنيين بالطاعة فى نفس اليوم ، ولكن ردهم كان المطالبة بخلع الخديوى
الذى أصبح تابعا للدول الأجنبية . وقال أحد قائمقامات الجيش على حسب
رواية كرومر بأن « الضباط يمزقون عرابى اربا اذا هو تخلى عنهم » .
وكان هذا دليلا على ان جذور الحركة الوطنية قد ضربت بعمق فى صفوف
الجيش والشعب معا ، فقامت المظاهرات وعقدت الاجتماعات مطالبة بعزل
الخدويى وتشبيت عرابى والوزراء الوطنيين فى السلطة .

وارتبكت أفكار الخديوى فقرر إعادة عرابى ، وأصبح هو الوزير
الوحيد بلا وزارة . ثم استنجد بالباب العالى الذى أرسل بعثة من
درويش باشا وشيخ السعيد قام الخديوى برشوهما بمبالغ مالية كبيرة ،
وطلبت البعثة من عرابى أن يذهب الى استانبول على وعد بأن ينال منصبا
كبيرا هناك .

وقضى عرابى قائلا (ان السلطة التى أتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها
بل قلدنى اياها الشعب ويتوجب على أن أنزل على ارادته وأعطى أذنا صاغية
لشكاويه) .

وعقب فشل مهمة البعثة بدأ تنفيذ خطة جديدة صاحب فكرتها
المعتمد البريطانى مالبت وهى اثارة اصطدامات داخلية تكون سببا فى تدخل
خارجى مسلح .

ويوم ١١ يونيو ١٨٨٢ استأجر مالطى كان فى خدمة القنصل
الانجليزى بالاسكندرية حوذا حمله الى احدى العائلات ، وعندما طالبه
بأجره حدثت بينهما مشادة أطلق فيها المالطى النار على الحوذى وظهر عدد
من الأجانب المشتبه فيهم فأطلقوا النار على الأهالى الهائجين . وفى توقيت
معلوم ظهر فريق من البدو كان الخديوى قد استأجرهم فشاع الاضطراب
فى الاسكندرية وقتل ١٤٠ مصريا و ٥٠ أوروبيا فى المدينة التى كان الأجانب
من المرابين والمضاربين والرأسماليين قد بدأوا يتدفقون عليها بعد بداية
الضائقة الاقتصادية الناجمة عن الديون .

ولكن عرابى استطاع السيطرة على الاضطرابات واعادة الهدوء الى
المدينة وانكشف أمر المدبرين ، وفشلت خطة التدخل .

وشقت هذه الحادثة المجتمع الى شقين ٠٠٠ الخديوى وكبار الملاك والأعيان فى جانب والقوى الوطنية من المدنيين والعسكريين فى جانب آخر .

وسار الخديوى الى الاسكندرية ومعه كبار الرجعيين والاقطاعيين مثل نوبار باشا ورياض باشا وانضم اليهم أيضا شريف باشا وسلطان باشا . . . وهناك ألف الخديوى وزارة خاضعة فى الاسكندرية برئاسة راغب باشا . . . بينما كانت القاهرة تحت سيطرة الوطنيين .

رتبت خطة ثالثة للتدخل الأجنبى عندما قرر أحمد عرابى ترميم الحصون الساحلية عقب زيارة الأسطولين الانجليزى والفرنسى للاسكندرية، وأرسل الباب العالى يطلب وقف الترميمات ووجد الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى فى ذلك فرصة للتدخل فأرسل انذارا الى رئيس حامية الاسكندرية يوم ٦ يوليو ١٨٨٢ مطالبا بوقف التحصينات . . . وأجاب عرابى بأنهم يقومون بالترميم فقط دون اقامة أى تحصينات جديدة .

ومع ذلك قدم سيمور انذارا آخر يوم ١٠ يوليو مطالبا بتسليم التحصينات خلال ٢٤ ساعة ورفض عرابى ذلك رفضا باتا . . . فأطلق سيمور مدافع أسطوله يوم ١١ يوليو على الاسكندرية قحولها الى أنقاض . . . ومع ذلك ظل الخديوى وكبار الأعيان فى قصورهم بالضواحي بعد تحذير سيمور لهم فى الوقت المناسب ، وأصدر عرابى أمرا بانسحاب الحامية من المدينة المحترقة . . . وغادرها معه آلاف السكان . . . وبعد ٤ أيام احتل الانجليز المدينة المهجورة . . . وكان ذلك ايذانا بالحملة البريطانية على مصر التى صوت مجلس العموم البريطانى على اعتماداتها يوم ٢٧ يوليو ١٨٨٢ تحت قيادة الجنرال ولسلى .

وطلب الخديوى من عرابى أن يوقف العمليات الحربية ضد الانجليز، ولكن عرابى رفض تنفيذ الأمر مخاطبا الشعب بأن حربا قد بدأت بين المصريين والبريطانيين المعتدين محذرا الخونة . . . وأسرع الخديوى القابع فى الاسكندرية تحت حماية الغزاة باصدار أمر بعزل عرابى من وزارة الحربية يوم ٢٢ يوليو معلنا عصيانه .

وكان رد عرابى لجماهير الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٨٨٢ بيانا قال فيه « ان الخديوى قريب الى الانجليز وكل ما يقوله يعود عليهم بالفائدة . . . وهو يقوم بتضحية مصالح البلاد والشعب . . . وأما فيما يتعلق بنا فنحن لا نتخلى عن الشعب ما دام لنا قلب ينبض » .

ونقل عرابى المعركة الى صفوف الشعب . . . وتقدم آلاف المتطوعين من الفلاحين وسكان المدن مقدمين تبرعاتهم التى ساعدت على التسليح .

واعتبرت هذه الحركة امتدادا لنضال الشعب المصرى المسلح ضد الحملة الفرنسية . ثم غزو الانجليز للاسكندرية ورشيد عام ١٨٠٧ ، ولكن تتميز هذه المرة بوجود قادة مصريين وعساكر نظاميين من العمال والفلاحين .

وتشكل (مجلس الطوارئ) من العلماء والمشايخ والأعيان ، ولكن بعضهم كان مترددا بين الولاء للخديوى وبين الاندفاع مع التيار الوطنى ، وذهب بعضهم الى الخديوى فى الاسكندرية . . وتشكل أيضا (المجلس الحربى) من الضباط الوطنيين .

وأعدت خطة الدفاع عن الشمال اعدادا تاما أعجز الانجليز عن التقدم عند كفر الدوار . . وأعد رئيس أركان حرب الجيش محمود فهمى خطة أخرى للدفاع عن الشرق تقضى بتعطيل قناة السويس وسد ترعة الاسماعيلية ولكن فرديناند دى ليسبس فزع من هذه الخطة حرصا على أرباحه وتآمره مع الغزاة فتعهد لعرابى بأنه سوف لا يسمح للقوات الانجليزية بالنزول فى منطقة القناة . . وقبل عرابى منه هذا التعهد .

وكانت هذه غلطته الأولى حربيا وسياسيا .

ونزلت القوات البريطانية فى السويس يوم ٢ أغسطس ١٨٨٢ ثم قاموا بعملية انزال فى بور سعيد والاسماعيلية يوم ٢٠ أغسطس رغم وعود دى ليسبس وبدأوا بتنظيم القوات استعدادا للمعركة الحاسمة .

وحدثت موقعة التل الكبير يوم ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ بهجوم بريطانى مفاجئ . لاذ البدو بعده بالفرار ورموا عرابى بالحجارة .

وهرع عرابى الى القاهرة حيث عقد (مجلس الطوارئ) مصرا على مواصلة النضال ، مقترحا تشييد تحصينات حول العاصمة ، مقترحا اغراق الوادى حول القاهرة ، وأيده فى ذلك عبد العال حلمى وعبد الله النديم ومحمود سامى البارودى ، ولكن كبار الملاك والأعيان صوتوا من أجل الاستسلام وخضع عرابى لهذا القرار . . . رغم وجود قوات الجيش المصرى سليمة فى الشمال .

وكانت هذه هى غلطة عرابى الثانية والأخيرة . . . فقد استسلم للبريطانيين على مشارف القاهرة يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، نتيجة لخيانة شيوخ البدو وأعيان القاهرة .

وهكذا طويت صفحة مضيئة من صفحات نضال الشعب المصرى ، بعد أن تكالبت عليه بريطانيا كما تكالبت الدول العظمى على محمد على من قبل ٤٢ عاما فقط .

ولكن هناك فرقا في الحاليتين ..

محمد علي لم يكن مصريا صميما - قال ابنه ابراهيم « غيرتنا شمس مصر وصهرتنا » - ولم يعتمد الا على الأرستقراطية والبرجوازية التي كانت موجودة أو خلقها بهباته من الأرض للمماليك والالبانيين .. كما لم يطور النظم والمجالس التي كونها نابليون .. ولم ينقل من ديموقراطية أوروبا وفكرها السياسى مثلما نقل علومها وصناعاتها .. كما أن غزواته أثارت ضده شعوب الدول المقهورة ومهدت ضده مؤامرات الدول الاستعمارية الكبرى التي وجدت فيه خطرا نابعا من الشرق .

أما أحمد عرابى فكان مصريا صميما .. أقرب الزعماء فى تاريخ مصر الحديث الى قلوب الفلاحين وأول قائد لجيش كامل من المصريين ... وأول ثائر تتجمع حوله الجماهير من العساكر والمدنيين بما استشاره فيها من همة وحماسة ... وهو فى حركته كان يستلهم أفكار الثورة الفرنسية الديموقراطية ، ويحاول أن ينسج بين الشعب والجيش .. وان كان قد فاته ادراك التناقضات الاجتماعية العميقة التى ظهرت فى المجتمع مع ظهور البرجوازية المصرية .. والتى خلفت لحركته أعداء طبقيين يرون خطرا كبيرا فى اطلاق ارادة الفلاحين والبرجوازية الوطنية الصغيرة والبروليتاريا الناشئة ... كما انه لم تتوافر لأحمد عرابى النظرة العلمية الشاملة التى تجعله يحسن تصنيف الأصدقاء والأعداء فخدعه دى ليسبس وخضع لأصوات أعيان القاهرة .

وثورة عرابى لم تحصر فى دائرة التناقضات القائمة بين الضباط المصريين والشراكسة ولكنها امتدت الى رحاب الشعب فكانت انعكاسا لما هو قائم فى المجتمع من فروق طبقية وقهر اجتماعى بين الفلاحين والاقطاعيين وأغلبهم من الأجانب والمرايين والشراكسة .

وهزيمة ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أدت الى نتائج وخيمة للحركة الشعبية وللقوى الوطنية فى الجيش .

الفصل الثالث

الجيش المصرى .. تحت الاحتلال البريطانى

(من الحكمة ألا نمكن العدو من رقابنا
وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش
فى حركتنا السياسية) ..
مصطفى كامل

أصدر الخديوى توفيق يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسوما من جملة
واحدة (تسريح الجيش المصرى) .. وعاد الخديوى الى القاهرة فى حماية
القوات البريطانية ليتابع إصدار قراراته بتجريد جميع الضباط من رتبة
يوزباشى فما دون الذين اشتركوا فى الثورة العربية من رتبهم وحرمانهم من
المعاش ، وتقديم أعداد كبيرة من الرتب الكبيرة للمحاكمة ، بعد اعتقال
٣٠٠٠٠ شخص ، وفرض المحتلون تعويضات على الشعب المصرى قيمتها
٩ ملايين جنيه استرلينى .

واختار الخديوى توفيق (السير فلانتين بيكر) لتنظيم جيش مصرى
جديد .. وعين (السير ايفلين وود) قائد جيش الاحتلال ليكون قائدا عاما
للجيش المصرى الذى تقرر أن يهبط عدده ليكون ٦٠٠٠ جندي .
وتبع ذلك خطوات أخرى اذ أغلقت كل المدارس الحربية عدا واحدة ،
وأغلقت ترسانات الأسلحة والمدرسة البحرية ، وعطلت الترسانة البحرية ،
وبيعت السفن الحربية .

وفي بداية عام ١٨٨٣ كان هناك ٢٥ ضابطا بريطانيا يتولون المناصب القيادية في الجيش المصري ، أما صغار الضباط فكانوا يختارون من الأسر الموالية للانجليز والخيديوى .

وفي ديسمبر ١٨٨٢ حوكم عرابى وصدر الحكم باعدامه هو وأنصاره ، ولكن دوفرين سفير انجلترا في تركيا الذى كان قد حضر للتنكيل بالمشتركين في الدفاع عن الاستقلال الوطنى قرر استبدال الاعدام بنفيه هو وسبعة من زملائه نفيا مؤبدا الى سيلان . مدركا ان اعدام أحمد عرابى يمكن أن يؤدى الى انتفاضة شعبية أخرى .

ودخل العسكريون المصريون فى مرحلة جديدة ، لم تعد لهم فيها القيادة وأدخل الاحتلال نظام (البديل النقدي) عام ١٨٨٦ ليصبح التجنيد فى الجيش قاصرا على الفقراء ، ويعفى منه أبناء الضباط ورجال الدين وموظفو الحكومة وطلبة المعاهد الدينية مما أدى الى زيادة الفارق الطبقي بين الجنود والضباط ، كما عمل على قتل روح الجندية فى جماهير الشعب . وكان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال موزعا بين مصر والسودان وكانت ثورة المهدي مشتعلة هناك ، وناور الاحتلال البريطانى أولا بعدم امداد الجيش فى السودان بأية امدادات ثم تعيين ضابط بريطانى هو الجنرال هكس ليقود الجيش هناك خلفا لعبد القادر باشا حلمى وذلك بناء على طلب من رئيس الوزراء شريف باشا .

وأخيرا انتهز الاحتلال فرصة اشتعال الثورة المهدية ليتخلص من الجنود والضباط المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، فأقاموا معسكرا للتدريب فى القناطر الخيرية جمعوا فيه بقايا جيش عرابى المنحل . وأرسلوا ٥٠٠٠ جندي الى الخرطوم وارتفع العدد عندما وصل هكس باشا يوم ٧ مارس ١٨٨٣ ليصبح حوالى ١٣٠٠٠ جندي .

ولكن الجنود الذين أرسلوا الى السودان كانت فى قلوبهم مرارة شديدة لشعورهم بأن بلادهم محتلة ، ولاحساسهم بأنهم انما يرسلون الى هناك للتخلص منهم ، وذلك كما ورد فى تقرير كتبه كولونيل ستيوارت الذى أرسلته الحكومة البريطانية الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة .

وقد وقعت الكارثة التى رسمها الاحتلال عندما خرج الجنرال هكس (باشا) يوم ٨ سبتمبر فى حملته التعيسنة لمهاجمة كردفان فلما وصل الى غابة شيكان فوجئ بالدراوئش يحاصرونه من كل جانب بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والعطش وأبىد الجيش الذى تجاوز عدده ١٠٠٠٠ جندي عن آخره ولم ينج منه سوى ضابطين برتبة الملازم وثلاثمائة جندي معظمهم من الجرحى .

نمت هذه الكارثة بذور الريبة في موقف الحكومة البريطانية التي نادت أولا بعدم التدخل التي ساندت الجنرال هكس باشا في اعداد حملته على كردفان رغم تحذير الكولونيل ستيوارت من خطرها في تقرير رسمي .

واكتملت ابعاد هذه الخطة بعد مصرع آلاف من جنود الجيش المصرى عندما نصحت الحكومة البريطانية مصر باخلاء السودان .
ورفض شريف باشا .

وهنا ارسل اللورد جرانفيل وزير المستعمرات برقية في يناير ١٨٨٤ تفيد بأن من لا يريد اتباع نصائح الاحتلال فعليه أن يتخلى عن منصبه واستقال شريف باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا (اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا) .

وجاءت وزارة نوبار باشا يوم ١٠ يناير خاضعة للاحتلال البريطاني ساجدة لأوامره مصدرة تعليماتها باخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب الحاميات المصرية التي بلغت ٢٥٠٠٠ جندي وصدر مرسوم في ١٥ يناير بالحاق ادارة السودان بوزارة الحربية بدلا من رئاسة الوزراء .

كان المستهدف هو افناء الجيش المصرى أولا ثم انسحاب مصر من السودان ثانيا .

ولذا لم تقف الكارثة عند حدود معركة (شيكان) فقط ، وانما امتدت لتشمل تدويرا بريطانيا قضى باعلانهم استقلال السودان عن مصر في مقابل تعيين غوردون حاكما عاما للسودان .

ووصل غوردون يوم ١٨ فبراير ١٨٨٤ الى الخرطوم ، وأعلن استقلال السودان وعين المهدي سلطانا على مديرية كردفان ، محتفظا لنفسه بمنصب الحاكم العام ، ، وقام بإلغاء جميع الضرائب المتأخرة ، وأعلن العفو عن المسجونين الذين تأخروا عن دفعها . . . الا أن المهديين اكتشفوا هذه المناورة البريطانية ، ولم يكن في نيتهم تقديم السودان للسلطة الانجليزية .

وعندما فشلت هذه الخديعة تقرر تكليف غوردون بتدبير عملية انسحاب المصريين مدنيين وعسكريين من السودان ، ولكن دون أن تصله أبة قوات لتأمين عملية الانسحاب . . . الجنرال ولسلي وهو الجنرال الذي فتح مصر وقاد جيشا من ٧٠٠٠ جندي ولم يصل الى الخرطوم .

وفي ذلك قال غوردون (لقد عيئت لاخلاء السودان وليس للهرب من الخرطوم) وترك الحاميات الأخرى في جميع المواقع تواجه مصيرها . . . واعتبر التخلي عن هذه الحاميات عارا لا يمنح .

وفي ٢٣ يناير ١٨٨٥ توقفت الخرطوم المحاصرة عن المقاومة ، واحتلها الثوار المهديون وقتل غوردون والانجليز الذين كانوا معه أثناء اقتحام المدينة .

وتركت الحاميات الأخرى تواجه مصيرها قبل سقوط الخرطوم وبعدها .

وكان من نتيجة موقف الحكومة البريطانية أن أزيد أكثر من ٣٣.٠٠٠ جندي مصري من حاميات المدن السودانية المختلفة وأثناء سقوط الخرطوم وكسلا وسنار خلال عامي ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ .

نفذت الخطة الاستعمارية لإبادة الجيش المصري في مصر والسودان لضرب الحركة الوطنية التي تولدت فيه ، ووقف نموها ٢٠٠ . وكان انتصار ثورة المهدي عام ١٨٨٥ قد طوى صفحة الجيش المصري في السودان الى حين . وبدأ الاستعمار البريطاني مناوئاته لتحويل الاحتلال المؤقت الى احتلال دائم عن طريق المماطلة ، حتى عقدت في ٨ أبريل ١٩٠٤ اتفاقية بين فرنسا وانجلترا ، انطوت على نص يقضي بأن الحكومة البريطانية ليس في نيتها تغيير الوضع السياسي في مصر مما يطلق يدها في مصر ويد فرنسا في مراكش .

وقبل هذه المعاهدة وخلال ثمانينيات القرن الثامن عشر ، وبعد الضربة الشديدة التي وجهت للقضاء على الجيش المصري واعتقال ٣٠.٠٠٠ مصري بعد قمع الثورة العرابية غابت الحركة الوطنية المنظمة ، وتشتت كواثر الوطنيين أو مارسوا نشاطا سريا .

ولكن لم تكد تسعينيات القرن تهل حتى نشط مثقفو البرجوازية الوطنية المصرية بعد وفاة الخديوي توفيق وتعيين ابنه عباس حلمي الثاني الذي حكم مصر في يناير ١٨٩٢ وهو في الثامنة عشرة من عمره وبرز في هذه الفترة الشيخ محمد عبده الذي سعى الى تطوير الشريعة الاسلامية بما يتناسب مع العصر ، وتناضل ضد تترك السكان العرب في الامبراطورية العثمانية داعيا الى بعث اللغة العربية الفصحى ، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٣) المولود في حلب والذي هاجم الاستبداد في كتبه ودافع عن الفقراء والبؤساء واستنكر التعصب الديني ودعا الى تكوين دولة عربية واحدة ، واضعاً الوطن فوق الدين والوطنية فوق الخلافات الدينية . . . ومصطفى كامل الذي كون حلقة من الشباب وهو ما زال تلميذا ، وطالب بإبعاد الانجليز عن مصر ، ففتحت له الأبواب في فرنسا . . .

وكان مثقفو البرجوازية المصرية لا يؤمنون بإمكانية الحركة المثقفة الجماهيرية في هذه المرحلة ، تأثرا منهم بنكسة الاحتلال ، ولذا وجهوا

اهتمامهم في الحصول على التحرر الوطني الى محاولة استغلال التناقضات بين الدول الامبريالية وخاصة انجلترا وفرنسا . . . واتجه مصطفى كامل أيضا الى اعتبار التثقيف والدعاية وسيلة أخرى من وسائل التحرر الوطني وذلك بعد أن أجهد السبعي وراء المتناقضات .

ولكن الخديوي عباس الثاني له وجهة نظر في الجيش عبر عنها بقوله « انه الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية » . . . ولذا فقد ربط نفسه به وأظهر اهتماما شديدا بإصلاحه . . . كان يلبس الملابس العسكرية ويزور الوحدات ويحضر التدريب والمناورات ويرعى حالة الجنود والضباط مما جعل قوات الجيش تتعلق به على عكس والده .

وانتهز الخديوي فرصة سفر كرومر الى انجلترا وعين محمد ماهر باشا وكيلاً لنظارة (وزارة) الحربية ، واعتبر هذا الاجراء بداية المتاعب ، فقد أخذ ماهر باشا يحدد سلطة كتشنر سردار الجيش ، ووافق الخديوي في زيارة تفتيشية مع كتشنر عند حدود مصر الجنوبية ، حيث أكثر الخديوي من انتقاد العيوب وخاصة التي لمستها في تصرفات الضباط البريطانيين قائلا للجنرال كتشنر عقب استعراض في وادي خلفا « انه من العار - في رأيه - أن يكون الجيش المصري على هذه الدرجة من عدم الكفاءة » .

وقدم كتشنر استقالته وأرسل الى كرومر بما حدث فأصر على أن ينقل الخديوي محمد ماهر باشا من (نظارة) الحربية ، تحت التهديد بوضع الجيش المصري تحت سلطة الحكومة البريطانية رأسا . . . وقد خضع الخديوي عباس للانذار ووجه الى السردار خطابا نشر في الجريدة الرسمية يبدى فيه الرضى عن حالة الجيش ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم فيه . . . وبعد أيام نقل محمد ماهر باشا محافظا الى بور سعيد .

كان هذا الموقف نقطة تحول في تاريخ الجيش . . . فبعد أن كان الخديوي توفيق يأخذ موقفا معاديا من رجاله ويلقى بنفسه في أحضان الانجليز . . . اذا بالخديوي عباس يحاول أن يأخذ موقفا معاديا من الانجليز ويلقى بنفسه في أحضان الجيش .

ولكن خضوع الخديوي لانذار كرومر أضعف من ثبت الحركة الوطنية في الجيش التي انتعشت بالأمل . . . ولكنها لم تدبل تماما . . . تكونت في صفوف الضباط جمعية سرية اسمها (جمعية المودة السرية) من الضباط الموالين للخديوي لتزويده بالأنباء والأخبار .

واتخذ البريطانيون موقفا أكثر تشددا في تعيينات الضباط المصريين وترقياتهم ، وبدأوا بتعيين ادوارد زهراب باشا وكيلا للحربية وكان ولاؤه للانجليز كما يقول ملنر (أمر لا يحتمل المناقشة) .

وهنا خلقت الظروف موقفا وضع الجيش المصري أمام مسئولية جديدة .

كانت خطة الاستعمار البريطاني لإبادة الجيش المصري وإبعاده عن السودان قد تحققت وأراد الاستعمار بذلك أن يكسب السودان صفة الدولة التي لا يستعمرها أحد في افريقيا لمدة سنوات مما يبعد صلته عن مصر ، ويضعف العلاقات الشعبية الوثيقة بينهما ثم يهجم الاستعمار البريطاني عليه من الجنوب من كينيا وأوغندا ليحتله بقواته ويصبح مستعمرة بريطانية كاملة لا صلة لها بمصر .

كان الاستعمار البريطاني يريد أن يقيم (عازلا زمنيا) به مصر والسودان .

ولكن عاملا هاما لم يكن قد دخل في حسابات الخطة البريطانية انقض عليها ، فغيرها تغييرا كاملا .

إعادة تكوين الجيش المصري :

تسابت الدول الاستعمارية على اقتطاع أطراف السودان والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشي الضعيفة . وكانت فرنسا تزحف على افريقيا من الغرب ولما كان السودان بعد عام ١٨٨٥ يعتبر دولة مستقلة فإنها قررت أن تحتله وزحفت عليه بعثة وارشان حتى وصلت حدوده عام ١٨٩٨ .

وحدث سبب مباشر عند هزيمة الايطاليين في موقعة عدوة أول مارس ١٨٩٦ على أيدي الأحباش ، وتهديد الدراويش السودانيين لكسلا التي كان الايطاليون قد أدخلوها بصفة مؤقتة عام ١٨٩٤ وطلب الحكومة الإيطالية من الحكومة البريطانية أن يهاجم الجيش المصري الدراويش في دنقلة للتخفيف من الضغط عليهم .

ولم يجد الاستعمار البريطاني أمام هذه الظروف المتغيرة من سبيل إلا إعادة تكوين جيش مصري لدخول السودان .

واتخذت الحكومة البريطانية قرارها في ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة ، وكان في هذا نقطة تحول عن سياسة إنشاء جيش مصري صغير للأعمال البوليسية ، إلى إنشاء جيش محارب قادر على خوض المعارك .

لم يكن قد مضى على حل الجيش المصري في مصر الا ١٤ عاما ٠٠ ولم يكن قد مضى على الابادة المتعمدة للجيش المصري في السودان الا ١٢ عاما ٠٠٠ وبدأ تكوين جيش مصري جديد ٠

وكان الاستعمار البريطاني يعتمد في ضمان بقائه بمصر على وجود جيش الاحتلال ، وقيادة الضباط البريطانيين للجيش المصري الجديد ٠ وزاد عدد الجيش المصري حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء حملة دنقلة وبدأت عملية استرداد السودان تحت قيادة كتشنر سردار الجيش المصري ٠

كان هجوم البريطانيين على السودان من كينيا وأوغندا متعذرا في هذا الوقت الضيق لظروف طبيعية ٠٠٠ كما أن دخول السودان بالجيش المصري كان يعطى للغزو سنداً قانونياً أمام فرنسا التي كانت قواتها قد احتلت (فاشودة) غرب السودان ٠

دخل كتشنر (أم درمان) عاصمة المهديين في سبتمبر ١٨٩٨ مستخدماً الرشاشات كسلاح جديد ، فأصيب جيش المهدي بخسارة فادحة بلغت ٢٠ ألفاً واندحر الجيش الى كردفان ٠ وعن هذه المعركة قال الكولونيل مساعد كتشنر « كانت تحركات المهديين دائما الى الأمام تحت وابل رصاصنا ليلاقوا الموت المحتم وجهها لوجه ٠ وبعد المعركة التي سجلنا فيها انتصارنا كانت جثث قتلاهم بشياها البيضاء تغطي ساحة القتال كما تغطيها الثلوج » ولم يقتف أثر المهديين ولكنه اتجه الى (فاشودة) حيث التقت القوات البريطانية وجهها لوجه مع القوات الفرنسية ، وحدثت أزمة (فاشودة العالمية) المعروفة والتي قال لينين عنها « كانت انجلترا على شفا الحرب مع فرنسا » وانتهى الأمر بينهما الى توقيع اتفاق ٨ ابريل ١٩٠٤ تتعهد فيه فرنسا بعدم معارضة النفوذ البريطاني في مصر أو تحديد موعد لجلاء قواتها عنه ٠ كما تعترف بريطانيا بسيادة فرنسا على المغرب ٠

ولكن صداما لم يحدث اذ حسمت المشكلة على أساس توازن القوى وبعد مفاوضات طويلة أمرت الحكومة الفرنسية (مارشان) بالتراجع يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٨ عن (فاشودة) ، ووقعت في مارس ١٨٩٩ اتفاقية انجليزية فرنسية لتوزيع مناطق النفوذ في افريقيا ٠

وتم استرداد السودان في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ بعد حرب امتدت أكثر من ثلاث سنوات خاضها الجيش المصري ٠

وبعد استرداد السودان واجه الاستعمار البريطاني مرة أخرى مشكلة وجود جيش مصري ، بدأت تنتشر في صفوفه أفكار الحركة الوطنية التي

كانت قد انتعشت في صفوف الجيماهير وبين المثقفين في التسعينيات من القرن التاسع عشر .

ولم تجد الحكومة البريطانية مبررا يدفعها الى الغاء الجيش المصري مرة أخرى . . . كما فعلت في بداية الاحتلال . . . ولكنها أقيمت معظم الجيش الذي بلغ في مطلع القرن العشرين عددا يتراوح بين ٢٠ ألفا ، ٢٥ ألفا في السودان لعدة أسباب أهمها :

١ - ابعاد الجيش المصري الذي استرد ثقته بنفسه عن قاعدته الجماهيرية - على حدة تعبير كرومر .

٢ - اطلاق الأمر لجيش الاحتلال في مصر دون منازع .

٣ - تثبيت الأمن بالسودان .

٤ - وجود الجيش المصري في السودان أعفى الحكومة البريطانية كذلك من تواجد جيش كبير للاحتلال . وقد احتلت وحداتهم مواقع استراتيجية هامة مثل القلعة والعباسية وقصر النيل بالقاهرة . ومصطفى باشا ورأس التين بالاسكندرية .

وكان استرداد السودان وتوقيع اتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي المصري البريطاني وهي الاتفاقية التي وقعها بطرس غالي عن مصر ولورد كرومر عن بريطانيا ، والتي جاء في مقدمتها أن الأسباب التي دعت الى الحكم الثنائي هي أن مصر حكمت السودان حكما سينا مما أدى الى ضياعه (وموافقة) الحكومة المصرية على السماح لانجلترا بإدارة السودان لقاء المعونة التي قدمتها الى مصر في السودان .

ولا شك أن هذه الاتفاقية التي فرضت على مصر ، كانت (اتفاقية اذعان) أطلق عليها الناس اسم (الاتفاقية المشتومة) .

أصبح الحاكم العام البريطاني هو السلطة العليا في السودان تتجمع في يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتنفيذية والتشريعية ، وبدأت الحكومة البريطانية ترسم سياسة جديدة نحو الجيش المصري .

قررت تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من الأسلحة والدخيرة بواسطة الجنرال مكسويل نائب الحاكم العام . . . وكان أن تمردت بعض الوحدات ، فسجن الضباط المتهمون بالتحريض وحوكموا . ثم طرد منهم سبعة من خدمة الجيش وأحيل واحد الى المعاش وآخر للاستيداع .

وأراد كرومر أن يستغل هذا الحادث لإهانة الخديوي وتحقيره أمام المتعاطفين معه في الجيش ، فطلب منه إحضار المحكوم عليهم وتوبيخهم ، ليضعه في موقف حرج سواء بالرفض أو القبول وقد قبل الخديوي ذلك ، وأحضر المحكوم عليهم ووبيخهم وأعلن تأييده للسردار ونجت باشا .

وقررت الحكومة البريطانية أيضا انقاص الوحدات المصرية البحتة في الجيش وزيادة الوحدات السودانية ، وألغوا (أورطين) كتيتي مشاه ، وسرحوا المدفعية ، وخفض عدد (الأورطة) الكتيبة المصرية إلى ٦٠٠ جندي بدلا من ٨٠٠ جندي للكتيبة السودانية ، ونقص عدد الضباط المصريين في الوحدات السودانية إلى العشر .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شنت الجيش المصري في السودان إلى حاميات صغيرة مبعثرة في المدن البعيدة ، بينما تمركزت الحامية البريطانية في الخرطوم .

وهكذا ضمّر الجيش المصري بعد أن أدى واجبه في استرداد السودان وأخذ الاحتلال البريطاني يكلف وحداته بواجبات تعميرية مدنية .

ولما كان هناك نقص شديد في الصناعات الماهرة بالسودان فقد استصدر اللورد كتشنر أمرا خديويا يقضى بتجنيد أبناء القاهرة والاسكندرية ، وكان ذلك موقوفا منذ بدء الاحتلال متعا لتسرب الأفكار الحضارية في المدن إلى صفوف الجيش ، وهكذا تضاعف عدد الصناع في السودان عدة مرات .

وقام الجيش المصري بدور حضاري في السودان أنشأ طرق السكك الحديدية في ظروف بالغة القسوة والصعوبة قال اللورد كرومر أنهم مدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا وقال أحد الضباط المصريين (انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصري) .

وكثير من منشئات السودان في المدن المختلفة بنيت بواسطة الوحدات المصرية حتى أصبح ذلك طابعا للجيش ، وهدفا يقصد به ضربه عن التدريب والتماسك وعندما فكر الرئيس السابق اللواء محمد نجيب في دخول المدرسة الحربية ، قال له ابراهيم عرابي بن أحمد عرابي وكان مقيما في السودان : وهو يحاول أن يثنيه عن عزمه (يا بني ان الضابط في بلد محتل ليس سوى مقاول عمال أو رئيس فعله ولا يتعدى عمله الحفر والردم) .

وكان كلام ابراهيم عرابي صخيحا إلى حد ما فقط روى لي محمد نجيب ان أول عمل كلف به عقب تخرجه كان تمهين بعض الطرق في السودان .

بعد أن استقرت الأحوال نوعاً ما صدر قانون القرعة العسكرية - التجنيد - عام ١٩٠٢ بعد أن تلاشت الحاجة لأي قوات مصرية من وجهة نظر المصالح البريطانية ، ولذا فقد تضمن إعفاء كل العناصر ذات الفعالية أو التأثير في الاتجاه الوطنى لمكافحة الاستعمار ، حتى تظل بعيدة عن الجيش .

أعفى أبناء العمدة والمشايخ وموظفى الحكومة والعلماء وطلبة الأزهر وطلبة الجامعة وأبناء وإخوة ضباط الجيش .

انخفض بذلك مستوى المجندين ومستوى الجيش بالتالى .

استمر العمل بهذا القانون حتى ١٩٤٧ أى ٤٥ عاماً متصلة .

وخلال السنوات الأولى للحكم الثنائى فى السودان قامت عدة انتفاضات شعبية لم يذكر السير (الدون جورست) الحاكم العام شيئاً عن دور الجيش المصرى فى قمعها ، مشيراً فقط الى القوات البريطانية والسودانية ٠٠٠ وإذا صح ذلك فانه يشير الى خشية الاحتلال من تحريك الجيش المصرى حركة عسكرية فى مواجهة انتفاضة شعبية خشية حدوث التحام بينهما ، وخاصة ان ضباط الجيش كانوا ما زالوا يتذكرون انتفاضة عرابى ، ويقرأون سرّاً كلمات الزعماء والمثقفين فى مصر مثل محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ومصطفى كامل وغيرهم .

وكان الاتجاه السائد فى رأى العام المصرى هو الاستفادة من التناقضات الدولية ، والنضال ضد قوات الاحتلال البريطانية باعتبار مصر تعدت السيادة الشرعية التركية .

وقد تعرض الجيش المصرى عام ١٩٠٦ لموقف شديد الحرج عندما أرادت الحكومة العثمانية أن تمتد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ثم الى قناة السويس ، وما يستتبعه ذلك من ضرورة اقتطاع جزء من سيناء .

وعندما وجدت قوات الاحتلال ان ذلك يهدد قواتها البحرية فى البحر الأحمر أرسلت قوة مصرية صغيرة يقودها مصرى هو الأميرالاي سجد رفعت لاحتلال بلدة « كابا » التى تقع على بعد ٨ أميال برا من قلعة العقبة ، ولكنها عندما وصلت وجدت ان القوات التركية قد احتلتها ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوتين .

كان موقف الجيش المصرى غريباً فى هذه الأزمة التى تتنازع فيها الأرض المصرية دولتان أجنبيتان هما تركيا صاحبة السيادة الشرعية وإنجلترا صاحبة قوات الاحتلال .

ولكن الرأي العام المصرى انجذب الى السلطان الذى كان اسمه يذكر
فى خطب الجمعة بالمساجد ويدعى له بالنصر . . . وناقشت الصحف صراحة
احتمال تمرد الجيش المصرى وانضمامه للقوات العثمانية باعتبارها قوات
اسلامية لا يجوز معاداتها .

ووجدت قوات الاحتلال البريطانى انها فى مأزق يهددها بتمرد الجيش
فسارعت بزيادة الحامية البريطانية واستدعت قوات هندية للدفاع عن
قناة السويس ، ونشرت الصحف البريطانية مقالات تثير بها الشك فى ولاء
ضباط وجنود الجيش المصرى ، ونشرت جريدة (ديلي اكسبريس) تصف
الضباط الشبان بأنهم مصدر خطر لصلتهم بالضباط الأكبر سنا أو المتقاعدين
وانهم جميعا يعتبرون خطرا فى حالة القلق القائمة فى ذلك الوقت .

وكان فى حديث الصحيفة البريطانية اشارة غير مباشرة الى أن قوات
الاحتلال كانت تختار صغار الضباط من ذوى الولاء لقبول الاحتلال دون
معارضة .

وأصبح مؤكدا أن قوات الاحتلال لم تعد تثق فى ولاء الجيش المصرى ،
كما انها فطنت الى أن الرأي العام المصرى يلعب على التناقض القائم بينهم
وبين الدولة العثمانية . . . فكانت النتيجة هى زيادة الحامية البريطانية ،
ووقوع حادثة دنشواى بعد شهر واحد من أزمة (طابا) التى انتهت بتفادى
القتال .

ورافق هذه الحادثة نشاط عربى فى تركيا ، اذ كونت الجالية العربية
فى القسطنطينية منظمة عربية جماهيرية فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ باسم
(الاخاء العربى العثمانى) رأسها ضابط سابق لأركان حرب التركى اسمه
صادق باشا العظم مرتبطا بجمعية (تركيا الفتاة) .

ولكن انتخابات البرلمان التركى فى ذلك العام وبرنامج جمعية
(تركيا الفتاة) الذى نشر فى أواخر هذا العام ، قد أنزل ضربة حاسمة
بالأوهام التى كونها القوميون العرب حول تركيا الفتاة .

كان تعداد الأتراك ٧٥٠ مليون وتعداد العرب ١٠٥ مليون من مجموع
٢٢ مليون نسمة هم مجموع سكان الامبراطورية العثمانية فى ذلك الوقت .

وتكونت جمعية سرية أخرى عام ١٩١١ باسم (الجمعية العربية
الفتاة) فى باريس لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الحركة الوطنية العربية ،
حيث أعدت برنامجا يقوم على أساس الاستقلال العربى ومحاولة توحيد
الحركات العربية المختلفة .

وفى نفس العام قامت الحرب الايطالية العثمانية (١٩١١ - ١٩١٤)
حيث بدأت ايطاليا يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١١ تستولى على السواحل الليبية

فاحتلت طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازي . . . وفكرت الدولة العثمانية في مرور جيشها عبر الأراضي المصرية بعد محاصرة الأسطول الإيطالي لسواحل ليبيا ، كما فكرت أيضا في الاستعانة بالجيش المصري في الحرب الى جانب الجيش العثماني .

وقد أيد الرأي العام المصري هذا الاتجاه وطالبت العناصر الوطنية أن يمر الجيش العثماني دون استئذان الخارجية البريطانية . ولكن بريطانيا أسرعت بإعلان حياد مصر في الحرب تجنباً لاحتمال اشتباكها مع إيطاليا . . . ولم تحاول الدولة العثمانية من جهتها إرسال قوات عبر مصر ، وعندما اتصل بعض الوطنيين المصريين باللورد كيتشنر مطالبين بإرسال قوات مصرية لمساعدة الجيش العثماني ، أجاب بأن ذلك يعني زيادة قوات الاحتلال . . . وعندما طلب بعض الضباط التطوع وافقهم على شرط أن يجدوا أنفسهم في الاستبداد بعد العودة . . . وعندما طلب أولاد علي من الإعراب التطوع وافق بشرط إلغاء النص الذي يعفيهم من التجنيد .

ولكن ذلك لم يمنع بعض المصريين من التطوع على نفقتهم الخاصة . . . وكان علي رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية فيما بعد ، وصالح حرب الذي رأس جمعية الشبان المسلمين بعد ذلك وتولى منصب الوزارة في إحدى وزارات علي ماهر . . . وعزيز المصري الذي اشترك في العمليات الحربية وعين قائدا لمنطقة بنغازي وغيرهم كثير من المتطوعين . . . وبدأت الأسلحة تتدفق عبر الصحراء الغربية الى ليبيا ، الأمر الذي جعل قوات الاحتلال البريطانية تستبدل مأموري الجنود المصريين بمأموريين بريطانيين . . .

وهكذا منعت قوات الاحتلال الجيش المصري من المساهمة في هذه الحرب التي كان يدفعها اليها اتجاه الرأي العام المصري .

وفي ذلك قال يوسف نجيب الضابط في الجيش المصري والذي مات ودفن في السودان لولده محمد نجيب وهو يختار له مهنة المحاماة قبل وفاته (ان الجيش قوة إضافية تتلقى أوامرها من الانجليز) .

ولم يكن الجيش المصري يتلقى أوامره من قوات الاحتلال التي يقوده ضباطها البريطانيون فقط ولكن قواعد جديدة كانت تطبق عليه . . . الوحدات السودانية الجديدة أصبحت تتلقى أوامرها بالانجليزية . . . وبعض الفرق التدريبية كانت تقتصر على الضباط السودانيين والعرب دون المصريين مثل مدافع الماكينة في مركز التدريب بملاكال ، وذلك حسب رواية اللواء محمد نجيب الذي تخرج في المدرسة الحربية ، وعين مثل والده في الكلية ١٧ مشاة بالسودان أيضا .

وأوقف الإحتلال البريطاني الترقية إلى رتب الضباط بين ضباط الصف ، وأغلق بذلك الباب أمام الفلاحين والفقراء وجال بينهم وبين الوصول إلى المراتب القيادية كما حدث مع أحمد عرابي . . . وبدأت الفروق الطبقيّة تظهر بطريقة حادة في صفوف الجيش . . . الضباط كانوا يتجاوزون أما من أبناء الضباط وأما من أبناء العائلات الكبيرة الفاشلة في التعليم دون التقيد بشهادة مدرسية حتى صدر قانون ١٩٢٨ الذي يقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية . . . أما الجنود فكانوا من أفقر عائلات مصر .

وعادت من جديد حدود الترقية إلى الرتب العليا . . . المصريون لا يرقون أكثر من رتبة الأميرالاي ، والسودانيون لا يتجاوزون رتبة الصاغ ، بينما البريطانيون ينداون من رتبة اليوزباشي إلى أعلى رتب الجيش .

وحدث خلال هذه الفترة الحصار حقيقى فى جالة الجيش . . . تدريباً وتسليحاً وعدداً . . . وارتباطاً بالحركة الوطنية . أيضاً فقد كان البريطانيون يختارون الضباط خلال ثقب اختيار ضيقة ، ويحاولون أن يجتذبوهم إلى نموذج الحياة البريطانية وتقاليدها مما يعزلهم تدريجياً عن مجتمعهم .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وكانت تركيا ما زالت فى مرحلة الحياد ، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لمنع اتخاذها قراراً بالحياد وأصدرت قراراً فى ٥ أغسطس ١٩١٤ يقضى بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ومنع السفن المصرية من الوقوف فى أى ثغر ألماني . ولما نشبت الحرب بين إنجلترا وتركيا فرضت الحماية البريطانية على مصر وأسقطت السيادة العثمانية يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

وفى اليوم التالى مباشرة أى ١٩ ديسمبر خلع الانجليز الخديوى عباس حلمي الثانى الذى كان فى القسطنطينية فى ذلك الوقت ، وعينوا الأمير حسين كامل منعمين عليه بلقب السلطان .

واقترنت هذه الاجراءات باعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وأصبحت السلطة العليا فى يد الجنرال مكسويل قائد القوات الانجليزية فى مصر ، واعتقل آلاف الوطنيين من المثقفين البرجوازيين ، وعطلت الصحف الوطنية ووضع الباقي تحت رقابة شديدة .

ولم يعتمد الانجليز فى حريهم ضد الأتراك على قوات الجيش المصرى اعتماداً كاملاً ، بل كلفوا وحدات قليلة منه بالاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس . . . وحسب ما كتبه الليفتنانت كولونيل كيرزى ، كان يوجد فى مصر فى أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفاً من القوات المصرية والسودانية ، بينما كان يوجد ٧٠ ألفاً من القوات الهندية والاسترالية

والنيوزيلندية والبريطانية ثم زادت هذه القوات مع استمرار الحرب حتى وصلت ٢٧٥ ألف جندي .

ولم يدفع الانجليز بكل قواتهم الى المعركة ٠٠٠ احتفظوا بحامية كبيرة في القاهرة والاسكندرية خوفا من الانتفاضات الشعبية .

وكانت معاداة البريطانيين هي العامل المحرك للقوى الوطنية في ذلك الوقت ، وخاصة بعد دخول الحرب ضد الأتراك ٠٠٠ وإن كانت قد بذرت ونمت فكرة الاستقلال والتحرك الوطني بعيدا عن الدولتين .

وفي الصحراء الغربية كانت القوات المصرية تحت قيادة كولونيل بريطاني (سيسيل سنو) بينما كان القائد المصري هو اليوزباشي محمد صالح حرب - باشا فيما بعد - والذي انتهز فرصة انسحاب (سنو) من السلوم الى مرسى مطروح بعد نشوب القتال مع السنوسيين وعدم اهتمامه بمصير قوات الحدود المصرية في سينى برانى وبقي ، فانضم صالح حرب ومعه حوالي ٨ ضباط وأكثر من ١٢٠ جنديا الى السنوسيين ضد البريطانيين .

ومع ذلك فقد اشتركت وحدات مصرية صغيرة لمساعدة حركة القوات البريطانية في الصحراء الغربية بعد ذلك .

الاشتراك الرئيسى للجيش المصري فى الحرب العالمية الأولى كان فى السودان ضد السلطان على دينار فى دارفور بعد أن نبذ ولاءه لحكومة السودان فى ١٠ فبراير ١٩١٦ تحت تأثير الأتراك والسنوسيين ، وذلك بعد أن كانت قد اعترفت به حكومة السودان سلطانا على دارفور عام ١٩٠٠ بعد استخلافه لها من يد دراويش المهدي .

كانت الحملة تحت قيادة ضابط بريطاني اللفتننت كولونيل (كيل) ولكن الضباط والجنود المحاربين كانوا من المصريين والسودانيين . . . وقد انتهت الحملة بانتصار الجيش المصري ودخول (الفاشر) عاصمة دارفور فى مايو ١٩١٦ ، وقتل السلطان فى إحدى المعارك غرب دارفور فى نوفمبر ١٩١٦ ، مما دفع الملك جورج الخامس الى ارسال برقية تهنئة عند اختلال الجيش المصرى للفاشر ، واشادة الحاكم العام للسودان أثناء احتفاله بعيد الهجرة (١٢٣٥ - ١٩١٦) فى نادى الضباط المصريين قائلا « انه يذكر بمزيد الفخر والاعجاب الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور فانها ستبقى مسطورة بأحرف من ذهب فى تاريخ الجيش » .

واضح ان الاشتراك المسلح للجيش المصرى كان محدودا ومقتصر على عمليات صغيرة أو قوات مناهلة . . . ولم يحاول البريطانيون أن يجندوا

وحدات كثيرة تدخل المعارك الحربية ، كما هو الحال بالنسبة للقوات الهندية مثلا ، وذلك لادراكهم ان ذلك قد يصبح مكن خطر عليهم لان الروح الوطنية في الشعب كانت ملتهبة لا تخمد .

خرجت قوات الاحتياط التي استدعيت للخدمة يوم ٢٩ يناير ١٩١٦ من ثكنات عين شمس وسارت في مظاهرة جماعية حتى سراي عابدين وهم يهتفون ضد الظلم الذي تعرضوا له لاستدعائهم عقب مدة خدمة الزامية امتدت ست سنين .

ولما لم يجدوا اذنا اصاغية خرجوا في مظاهرة في اليوم التالي ، حيث تصدت لهم قوات البوليس ، وفزقتهم بعد أن تساقط عدد من الجرحى .

واستبدلت الحكومة البريطانية سير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني ، الذي لم يسبق له الخدمة في مصر بالسير يجنك وينجت حاكم عام السودان الذي كانت له صلات متعددة مع عدد من ضباط الجيش المصري وقد أبقي السير وينجت لنفسه الاشراف على الجيش المصري وحكومة السودان وعين سير لي ستاك نائبا للسردان ونائبا للحاكم العام للسودان حتي عين سردازا حاكما عاما في ٩ مايو ١٩١٥ .

وقد ابتكر وينجت أسلوبا جديدا لاستغلال القوة البشرية المصرية وقدرتها على الصبر والتحمل والتضحية فشكّلوا ما سمي (فيلق العمل المصري) وكانوا يحشدون فيه العمال والفلاحين للقيام بالأعمال العسكرية الشاقة مثل حفر الخنادق والآبار واقامة الاستحكامات . ومنذ السكة الحديد وأنابيب المياه عبر الصحراء ونقل الأتقال وتطهير القاذورات وكان ذلك غالبا ما يتم في ظروف المعركة تحت نيران العدو مما يعرض أفراد الفيالق لأخطار جسيمة الأمر الذي جعل الناس يهربون من القرى ويختفون من محال اقامتهم حتى لا تلحقهم يد (التطوع) لهذا الفيلق ، والذي أنشئ في البداية على أساس (التطوع) شكليا ثم لما نفر الناس منه نفورا شديدا ، وعجزت السلطة البريطانية عن اغراء الناس بالاعلان عن الاعفاء من الخدمة العسكرية لكل من يقضى سنة واحدة في جيش اضافي (أي جيوش الحلفاء) - تحول التجنيد له الى اجبار عام . ١٩١٧ .

كان الحشد لفيالق العمل يتم ثلاث أو أربع مرات في العام وكل مرة يحشد فيها حوالي ١٣٥ ألف شخص يبقون مدة ستة شهور وحاوز مجموع من دخل هذه الفيالق رقم المليون وبلغ عدد الضحايا ٣٠ ألفا لا قوا حتفهم على حدود مصر أو في فرنسا والدردييل وفلسطين حيث امتد نطاق عملهم .

وهكذا جند البريطانيون مئات الآلاف من المصريين وجيشهم في أعمال خشنّة صعبة تحت ظروف شديدة الخطر والقسوة . . . ولكن بدلاً من أن يضعوا في أيديهم السلاح وضعوا القنّوس والمعاول وأدوات الحفر والبناء . . .

كان (فيلق العمل المصري) جيشاً غير مسلح يتعرض لخطر المعارك وليس أفيّ يده ما يدافع به عن نفسه . . .

وخلال سنوات الحرب كانت اقتصاديات مصر قد تأثرت ، فارتفعت أسعار القطن من ١٤ ريالاً عام ١٩١٣ إلى ٣٨ ريالاً عام ١٩١٧ وأثرى كثير من التجار والمضاربين والوسطاء ، وأدت الحرب وقطع الصلات التجارية إلى تطوير الصناعة المحلية ، وتنشيط رأس المال المصري وخلق مئات من المشاريع اليدوية والصناعية . . . وزاد عدد العمال حتى بلغ حوالي نصف المليون عام ١٩١٧ .

ومع ذلك لم يتحرر رأس المال المصري المتطور من وصاية السلطات الاستعمارية ، فقد أودع في الخزينة البريطانية الرصيد الذهبي للبنك الأهلي المصري ، وانتزعت سلطات الاحتلال العملة الذهبية والفضية واستبدلتها بأوراق نقدية عام ١٩١٦ ، وزادت كمية هذه الأوراق المتداولة حتى حدث تضخم نقدي أودى إلى ارتفاع الأسعار كمقارنة مع أسعار ١٩١٤ فوصلت ٢١١٪ عام ١٩١٨ ، ٣١٢٪ عام ١٩٢٠ وخاصة للمواد الأساسية مما أزهق الفلاحين والفقراء ، الذين صادرت سلطات الاحتلال حبوبهم دون ثمن مجز ، الأمر الذي أدى إلى شعور كامل بالسيخة ضاعفه نظام السخرة والعمل الإجباري .

وقد أدت مشاعر السيخة العفوية ، إلى نمو سريع في الاتجاهات القومية وخاصة في صفوف المثقفين والبرجوازية الصغيرة الذين التفوا حول الحزب الوطني . . . بينما جنحت البرجوازية الكبيرة إلى التعاون مع الاحتلال بعد أن تضاعفت أرباحها . . .

ولكن ظروف الحرب والازدهار أوقفت نمو الحركة الوطنية ودفعت بأقسام منها إلى الأعمال الإرهابية . . . تمت محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل في إبريل ويونيو ١٩١٥ ومحاولة ثالثة لاغتيال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا في سبتمبر ١٩١٥ .

ولم تثمر المحاولات الإرهابية إلا مزيداً من ضغط قوات الاحتلال . . . ومزيداً من انطواء الوطنيين على أنفسهم . . .

وضعفت جماهيرية الحزب الوطني التي كانت قد بلغت القمة بتأثير مصطفى كامل ، ويذكر أن ٣٢ ضابطاً من حامية شواكن أرسلوا برفقة إلى

مصطفى كامل عندما قلم عريضته المشهورة الى البرلمان الفرنسي قالوا له فيهنسا « ان قلمك الحق أمضى من سيوفنا ، وحججك القوية أمضى من رصاصنا » وكان أخوه على فهمي كامل أحد ضباط الحامية .

ولم يدر في خاطر مصطفى كامل أن يكون عرابينا آخر . فقد كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعدا كبيرا ، ولذا فقد أرسل لهم ردا قال فيه « من الحكمة ألا تمكن العدو من رقابتنا . . . وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لأن هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم التوزيئة بهصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم » .

هكذا كان مصطفى كامل خريصا على عدم إثارة شبهة اتصاله بقوات الجيش علنا ، وما أظن ان القادة الوطنيين الذين برزوا بعد أحمد عرابي كانوا راغبين في الظهور بهذا المظهر تحت سيطرة قوات الاحتلال البريطاني خشية من ناحية وجذرا من ناحية أخرى . . . ورغبة في عدم تكرار مأساة الثورة العراقية ، وخاصة ان قوات الجيش كانت تشتبه وتفني تبعا لمخططات امبريالية .

على فهمي كامل شقيق مصطفى كامل لم يطل به المقام في الجيش وخاصة بعد نشاطه مع ضباط حامية سواكن إذ حوكم وعزل من رقبته ووقف بجانبه بعض الضباط من جانب الولاء ولكنهم كانوا أعجز من أن يتحركوا حركة اعتراضية ايجابية وقد مضى بعد ذلك على فهمي كامل في خضم الحياة السياسية حتى أصبح وكلاء للحزب الوطني

وما أن انتهت الحرب ، حتى يادز الشعب المصري بغير عن إرادته . . . وفي يوم الهدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ تقدم سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي توقف عملها مع اشتعال الحرب وعضوا الجمعية على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك بطلب مقابلة سير ريجنالد وينجت المندوب السامي البريطاني فتحدد لهما يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة وهو اليوم الذي ظلت تحتفل به مصر غيدا للجهاد تعطل فيه الحكومة حتى قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ومنذ هذا التاريخ تشكل (الوفد المصري) برئاسة سعد زغلول بناء على عرائض وقفتها الجماهير في مختلف المديريات تفويضهم « فني أن يستعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا سبيلا للسعي في استقلال مصر استقلالا تاما »

وحيثما فكر سعد زغلول ورفاقه في السفر الى الخارج لعرض قضية مصر على المسئولين في الحكومة البريطانية ، رفض الجيش البريطاني السماح لهم بالسفر ، وكان هو جهة الاختصاص في سفر كافة المواطنين .

وانفجرت ثورة ١٩١٩ تحت ضغوط اصرار البريطانيين على فرض الحماية على مصر ، وحالة الارهاب التي امتدت سنوات الحرب ، والمعاملة الخسنة والسخرة للمصريين من جانب قوات الاحتلال وارتفاع الأسعار وما صاحبها من ضائقة اقتصادية ، والتطلع الى الاستقلال التام (مصر للمصريين) بعد المبادئ التي أعلنها (ويلسن) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

واشتعلت الثورة بين مختلف الفئات ... بدأت بالطلبة ثم العمال والفلاحين واضراب الطوائف وتظاهر السيدات ، وأخيرا اضراب الموظفين . ولم يكن للجيش سردار ايجابي في أحداث ١٩١٩ ، كما كان في ثورة عرابي .

الأعوام التي انقضت بين الثورتين نقلت فيها قوات الاحتلال مخططا يقضي بفصل الجيش عن الحركة الوطنية ، وتولية نوعية خاصة من الضباط ذات جذور اجتماعية وفكرية تجعلها في موقع بعيد عن مرجل الثورة .

كان الضباط يدخلون المدرسة الحربية بتعليم محدود لا يتجاوز الابتدائية يمزون خلال مجهر استعماري خاص يفحص أصولهم الطبقية ، وهم كانوا غالبا اما أبناء ضباط معروفين ، واما أبناء أسر اقطاعية ثرية فشلوا وعجزوا عن مواصلة التعليم .

وقد أدى توقف النمو الفكري والثقافي للضباط الى خلق هواة واسعة بينهم وبين المثقفين الذين انجذبوا الى حضارة الغرب ونقلوا الأفكار العصرية مبشرين بمجتمع جديد .

أحمد عرابي وضباط الجيش الوطنيين كانوا أقرب ما يكونون الى مثقفي عصرهم جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وأديب اسحق وعبد الله النديم ويعقوب صنوع (أبو نضارة) وسليم نقاش وغيرهم .

أما ضباط الجيش عام ١٩١٩ فكانوا أبعد ما يكونون عن مثقفي ذلك العهد ... محمد فريد ولطفى السيد وطه حسين .

خطب لورد كيرزون الوزير البريطاني يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ والثورة في قمة التهابها يثنى على « موظفي الحكومة ورجال البوليس والجيش المصري » ويشيد بحسن سلوكهم أثناء الاضطرابات في الوقت الذي أعلن فيه أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن الحماية .

وكان رد فعل هذا الخطاب عند الموظفين لقيامهم باضراب طويل شامل بدأ في ٢ ابريل وانتهى بسقوط وزارة حسين رشدي باشا رغم الافراج عن سعد زغلول يوم ٦ ابريل وسفر الوفد بعد ذلك بخمسة أيام الى مالطة ومنها الى باريس ٠٠٠ وذلك لشعورهم بالخرج لما انطوى عليه الخطاب من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية والتنكر للحركة الوطنية .

أما ضباط الجيش فلم يتحركوا حركة ثورية ٠٠٠ ليس لانهم قد تنكروا لوطنيتهم ٠٠٠ فان مواقفهم تدل على عكس ذلك ٠٠٠ فقد ذهب حشد منهم بملابسه الرسمية الى بيت الأمة عقب نفي سعد زغلول ، وجعلوا صورته أمام مصوري الصحف ، دون أن يعباوا بأثر ذلك عليهم ، وكان من بينهم اللواء محمد نجيب وهو ما زال في رتبة الملازم .

والفلاحون والعمال الذين يشكلون الطبقة التي يجند منها الجنود قاموا بأعمال ثورية باهرة خلال الثورة ٠٠٠ كانت الأقاليم تلتهب بالمظاهرات وقطع المواصلات والسكك الحديدية الى الدرجة التي أفزعت قوات الاحتلال من حراس الغفر للسكة الحديد فاستبدلوهم بجنود بريطانيين .

رفض الجنود أبناء العمال والفلاحين اطاعة الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين ، كما حدث في المنيا عندما أصدر لهم البكباشي شاهين أمراً بذلك ٠٠٠ فأطلق هو الرصاص على المتظاهرين وقتل ثمانية منهم .

وبعض ضباط الجيش اندمجوا في خدمة قوات الاحتلال ونفذوا الأوامر بلا تردد حتى اشتهر بعضهم بالقسوة في معاملة الجماهير مثل البكباشي شاهين . ومحمد حيدر الذي أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة فيما بعد .

والبعض منهم كان متعاطفا مع الثورة ٠٠٠ بل مساهما فيها ٠٠٠ مثل عبد الرحمن فهمي الذي كان أحد أعمدة التنظيم والتنفيذ والعمل السري في الثورة ٠٠٠ وهو ضابط سابق من ضباط الجيش المصري اشترك في الحملة المصرية بقيادة كتشنر لاعادة فتح السودان ، ثم عين ياورا لوزير الحربية عام ١٨٩٦ ثم انتقل بعد ذلك الى سلك البوليس والادارة .

كانت القيادات العليا وقيادات الكتائب كلها للضباط البريطانيين . الذين رصدوا عيوننا لهم تسجل كل كلمة نائرة أو حركة معادية ٠٠٠ كما ان قوات الاحتلال تضاعفت خلال سنوات الحرب في الوقت الذي جمد فيه الجيش المصري ، واستقرت نسبة عالية من وحداته في السودان .

قال لي محمد نجيب انه كانت هناك (جمعية سرية للضباط الوطنيين) في السودان لا يعرف الضباط منها الا من ضمه اليها ٠٠٠ وعندما حضرت لجنة ملنر كلفت الجمعية محمد نجيب بالوقوف أمام نادي الضباط بالخرطوم

خلف منضدة صغيرة عليها صورة البرقية التي قرر الضباط ارسالها للاحتجاج على لجنة ملنر ، والقول بأنه لا يجوز التفاوض الا مع الوفد المصرى برئاسة سعد باشا زغلول ، حتى يوقع الضباط عليها تضامنا مع الشعب المصرى .

ويقول محمد نجيب ان احدا لم يتخلف عن التوقيع ولكنه فوجئ باعتقاله فى اليوم التالى واغلاق نادى الضباط بأمر السردار وعرف فى المعتقل بعض أعضاء الجمعية لأول مرة وكان منهم اليوزباشى أحمد الصاوى الذى أصبح وكيلا لوزارة الحربية عام ١٩٣٨ واليوزباشى محمود هاشم الذى أصبح مديرا لسلاح الحدود واليوزباشى عبد الوهاب البهنساوى الذى عين فيما بعد قائدا لقسم القاهرة واليوزباشى أحمد عطية والملازم أول طبيب سليمان أباطة والطبيب البيطرى اليوزباشى سليمان عزت .

واحتجز الضباط فى المعتقل حتى أفرج عنهم بعد أسبوع تحت ضغط الضباط من زملائهم الذين ثاروا لاعتقالهم ولاغلاق النادى الذى فتح بعد أربعة أيام من اغلاقه .

كانت قوات الاحتلال تقبل مرغمة مثل هذه التحركات المحدودة . . . ولكنها لم تكن تسمح أبدا بما يتجاوز هذه الحدود .

وقد استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تحقق نتائج ايجابية محدودة ، اذ صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه انجلترا انتهاء الحماية البريطانية على مصر وأعلن استقلالها يوم ١٥ مارس وبدا انتهت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والتشتت السياسى فى وضع مصر التى كانت تعتبر لفترة طويلة (ولاية عثمانية تحت الحكم البريطانى) .

ولكن الاستقلال الذى ظلت مصر تحتفل به يوم ١٥ مارس وتعطل فيه المصالح كان استقلالا شكليا اذ احتفظت الحكومة البريطانية بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
- ٤ - السودان .

واستطاعت ثورة ١٩١٩ أيضا أن تجبر الاستعمار والسراى على وضع دستور ١٩٢٣ الذى تشبث به الشعب ووجد فى تطبيقه تعبيرا عن

ارادته رغم انه كان ناقصا من الوجهة الديمقراطية اذ كان يعطى للملك حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده واصدار مراسيم في غيبته .

ومع ذلك فان القوى المعادية لانطلاق ثورة ١٩١٩ الى اهدافها بادرت قبل أن تأتي وزارة الثورة الأولى الى اصدار (قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية وقانون الأحكام العرفية اللذين أصدرتهما وزارة يحيى ابراهيم فى مايو ١٩٢٣ ٠٠٠) كما عينت سفنكس باشا البريطانى مفتشا عاما للجيش .

عقب ذلك ظهرت فى السودان حركة وطنية بين الضباط المصريين والسودانيين ، وكان أبرز قادتها الملازم أول على عبد اللطيف من الكتيبة التاسعة للمشاة والذي نشر منشورا فى مايو ١٩٢٢ بعنوان (مطالب الأمة السودانية) يطلب فيه استقلال السودان وضمه الى مصر . فقبض عليه وحوكم بتهمة اثارة الشغب والاضطراب وفصل من الجيش وسجن لمدة عام . ولكنه بعد خروجه من السجن كون جمعية (اللواء الأبيض) فى اجتماع عام لم يحضره مصريون ، واختاروا للجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر وقد كتبت على أرضيته البيضاء (الى الأمام) ، وكانت لهذه الأحداث انعكاسات فى (البرلمان المصرى) .

ووصلت المظاهرات فى السودان الى ذروتها يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية بزيهم العسكرى وهم يحملون البنادق، واتجهوا الى منزل على عبد اللطيف وهتفوا بسقوط الانجليز والحاكم العام ، الأمر الذى أدى الى محاكمة على عبد اللطيف وسجنه ثلاث سنوات أخرى .

واجتمعت حكومة سعد زغلول فى ١٥ أغسطس لدى الحكومة البريطانىة بخطاب تقول فيه انها تتابع بمزيد من الحزن والأسف الحوادث التى تتوالى فى السودان ، والتى اعتبرتها نتيجة طبيعية لأسلوب الموظفين البريطانيين .

ولكن الحكومة البريطانىة ردت بأنها اتخذت العدة لتعزيز الحماية البريطانىة ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال أى وحدة من وحدات الجيش المصرى يظهر منها عدم الولاء .

وخلال هذه الفترة التى بدأت فيها ارهاصات ثورة داخل الجيش وخارجه فى السودان قتل السردار العام سىرى ستاك يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ فى أحد شوارع الزمالك بالقاهرة . وانتهزت انجلترا الفرصة وقدمت انذارا للحكومة المصرية عن طريق اللورد اللنبى الذى توجه الى سعد

زغلول برئاسة الوزارة في موكب من ٦٠٠ فارس بريطاني مطالباً بسحب الجيش المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة سودانية تكون خاضعة لمرأية للحكومة السودانية وحدها على أن تصدر الحكومة المصرية بيانا بذلك خلال ٢٤ ساعة .

رفض سعد باشا زغلول الانذار وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليه الحكم .

وأسرعت الحكومة البريطانية لتنفيذ مخططاتها بمحاصرة القوات البريطانية للقوات المصرية في الخرطوم . . . ورفضت الكتيبة الثالثة السفر الا بأمر وزير الحربية المصري .

وثارت أيضا الكتيبة ١١ السودانية وحاولت الاتحاد مع الجيش المصري في الخرطوم بحري فتعرضت لها قوة بريطانية ونشب قتال لم ينته الا عند منتصف الليل بعد أن نفذت الذخيرة وقتل قائدها الشهيد عبد الفضل المظ .

وأعدمت قوات الاحتلال ثلاثة شهداء هم الضباط حسن فضل الخولي وسليمان محمد . . . وثابت عبد الرحيم . . . وكان رابعهم علي البنا الذي نجا من الاعداد وعمل في مصر حتى أصبح كبيرا للياوران بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام وقرروا الى مصر كما حضر اليها عدد من طلبة المدرسة الحربية الذين سجنوا بسجن كوبر بخرطوم بحري . . وقد عمل هؤلاء جميعا في الجيش أو البوليس المصري .

وهكذا حقق الاحتلال البريطاني خطته بفصل السودان عن مصر وسحب الجيش المصري من هناك كما حدث عام ١٨٨٥ .

وأدت انتكاسة انتفاضة ١٩٢٤ الى انحسار موجة العمل السياسي داخل صفوف الجيش وذابت الجمعيات السرية أمام المحاكمات والضغط الارهابية .

ومع ذلك ظلت جذوة الوطنية مشتعلة في صدور بعض الضباط ، رغم انتهاء التنظيمات الخاصة بهم ، وحدثت بعض تصرفات فردية تدل على ذلك مثل ذهاب محمد نجيب متخفيا الى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد في عام ١٩٢٩ عقب خل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد ، لوجود أغلبية وفدية ساحقة ليبلغه استعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التي يرتكبها الملك .

حضر هذه المقابلة مصادفة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد ومحمود فهمى النقراشى أحد أعضائه . . . ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب أنه يؤثر أن يكون الجيش بعيدا عن السياسة وأن تكون الأمة مصدر السلطات . . . ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك .

وإذا تفاضينا عن فردية هذا الحدث فانه يستبين لنا أن الوفد المعبر عن ارادة الشعب كان لا يستجيب لدعوة ضباط الجيش للتحرك . . . تقديرا منه لخطورة الصدام مع قوات الاحتلال أولا قى وقت لم تنضج فيه الظروف لذلك بعد . . . كما أن خضوع الجيش سنوات طويلة للسيطرة قوات الاحتلال كما يبعث الحذر فى جدية التعاون . . . اذ كان معروفا أن اليد العليا فى تحريك الجيش هى لقوات الاحتلال ، وقائد الجيش وكبار قادته كانوا من البريطانيين منذ عام ١٨٨٢ .

عندما فكر البرلمان المصرى عام ١٩٢٨ فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته ومهامه وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ليصبح الدخول لها بالثانوية العامة (البكالوريا) والحد من سلطة المفتش العام البريطانى احتجت إنجلترا وأرسلت ٣ بوارج من أسطولها إلى الاسكندرية فاضطرت الحكومة المصرية الى التراجع ومد خدمة سفنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة الفريق وتعيين ضباط انجليز جنودا بالجيش .

وهكذا كان الفارق الفكرى والثقافى يزداد اتساعا بين الجيش والقوى السياسية أو بين قادة الأحزاب الذين تخرجوا فى الجامعات وحصل البعض منهم على شهادات عالية فى الخارج . . وبين ضباط الجيش الذين كانوا حتى صدور قانون عام ١٩٢٨ القاضى بقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية يتخرجون وهم لا يحملون أكثر من الشهادة الابتدائية .

الضباط المتطلعون الى الحياة هم الذين كانوا يواصلون دراستهم لتأكيد شخصيتهم وصقل مواهبهم كما فعل محمد نجيب مثلا عندما درس أثناء خدمته فى الجيش حتى حصل على الشهادة الثانوية وليسانس الحقوق ودبلومين بعد ذلك .

واستمرت حالة الجيش على هذا المنوال . . . بعيدا منذ استرداد السودان عام ١٨٩٩ عن خوض أية معارك حربية ، يتعرض للنقصان وليس للزيادة ، يزداد خضوعه لقوات الاحتلال والسراى ومظهر ذلك تدخل الجيش فى الانتخابات بالأقاليم وخاصة فى الانتخابات التى أجراها اسماعيل صدقى

بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ وعمل دستور جديد ضد ارادة الشعب عام ١٩٣٠ .

نشرت مجلة روز اليوسف في عيدها أول يوليو ١٩٣٠ ان زيارة النحاس باشا الى الزقازيق مرت بسلام ، فاحيل قائد قوة الجيش الصاغ محمد أمين الى الاستيداع دون تحقيق .

ونشرت أيضا خبر تعيين اللواء عبد العظيم باشا على قائدا لحصار البرلمان وكان قبل ذلك قائدا لقوة المنصورة حيث جرت اضطرابات شديدة سقط فيها بعض الجرحى ، ثم عين لحراسة النادي السعدى وقد صرح بأنه يكون سعيدا يوم يفرغ رصاص مسدسه فى رأس مصطفى النحاس باشا .

وهكذا كانت حالة العسكريين فى مصر ، عندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ . . . لم يكن الجيش قوة سياسية ولم يكن خاضعا لقيادة وطنية . . . وكان الاستعمار يسعى جاهدا لتغطية دوره الحربى التاريخى ، ونضاله مع جماهير الشعب ، تحت ستار من النسيان .

وكانت معاهدة ١٩٣٦ بذلك نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث . . ونقطة تغيير فى واقع العسكريين المصريين وفى تفكيرهم .

● الجيش والحركة السياسية في مصر قبل الثورة

الفصل الرابع نضال الشعب ... وهوقف الجيش ... بعد
معاهدة ١٩٣٦

(لن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال)

قسم بعض ضباط الجيش أثناء وزارة
اسماعيل صدقي
عام ١٩٤٦

حرب فلسطين

الفصل الخامس

(انتى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ،
وانا أحب اطمئنتك الى ان الانجليز هم
الذين شجعونى على ذلك)

محمود فهمى النقراشى لفؤاد سراج الدين
فى مجلس الشيوخ يوم ٢٢ مايو ١٩٤٨

الضباط الأحرار

الفصل السادس

(الشعب والجيش يقفان اليوم بالمرصاد لكل
حركة ترجع بنا الى الوراء ... ان الشعب
والجيش سيحطمان أى محاولة لضرب
الحركة الوطنية ... لقد أيدنا الحكومة
الوفدية فى خطواتها التى اتخذتها بإلغاء
المعاهدة الاستعمارية)

منشور للضباط الأحرار

الفصل الرابع

نضال الشعب وموقف الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦

(لن نطلق الرصاص على مظاهرات الطلبة
والعمال) .

قسم بعض ضباط الجيش

أثناء وزارة اسماعيل صدقي عام ١٩٤٦

الضمور الذى عانى منه الجيش المصرى ، والعزلة عن المجتمع التى فرضت عليه ، والخضوع المطلق لسلطات الاحتلال والسراى ، تغيرت مع عقد معاهدة ١٩٣٦ الى حد كبير ، ولم يعد الجيش محدودا بعدد ١٥٠٠٠ جندي فقط .

وقد عقدت معاهدة ١٩٣٦ فى ظروف كان الاحتلال البريطانى يجابه فيها موقفا لم يتعرض له من قبل . . تناقضات الامبريالية العالمية تشتد وتقترب من حرب عالمية . . . ايطاليا تغزو الحبشة وتنتصر عليها والامبراطور هيتلر يهاجر الى انجلترا . . والنازية تصل الى الحكم فى ألمانيا . . الحركة الوطنية تشتعل من جديد ضد دستور صدقي ، وتعم المظاهرات مصر ، ويسقط عدد من الشهداء .

ووصف النحاس باشا هذه المعاهدة بأنها (وثيقة الشرف والاستقلال) ولكنها لم تكن كذلك . . . فقد كان فى بنودها سلبيات وإيجابيات .

أمنت المعاهدة نوعاً من التحالف المشترك مثل الذى تم بين بريطانيا والعراق عقب انتهاء الانتداب فى أكتوبر ١٩٣٢ ، وبينما اعترفت المعاهدة بسيادة مصر على أراضيها وحرية التصرف فى الشئون الداخلية إلا أنها نصت على ضرورة التزام مصر بعدم انتهاج سياسة خارجية تتناقض مع التحالف ، كما نصت على وضع مميز للسفير البريطانى يتقدم به سائر الدبلوماسيين الأجانب .

واحتفظت بريطانيا بقواعد بحرية فى مصر ، مع حقها فى استخدام التسهيلات لقواتها التى تنسحب الى منطقة قناة السويس بعد ٨ سنوات ، وقد اعترفت بريطانيا بسيادة مصر على القناة ، كما اعترفت مصر بأن القناة وسيلة دولية للمواصلات ، وأنها وسيلة مواصلات حيوية بين الأطراف المختلفة للامبراطورية البريطانية ، وأن من حق بريطانيا أن تبقى قواتها فى منطقة القناة الى الوقت الذى تصبح فيه مصر قادرة عسكرياً على حماية القناة ، كما أن للبحرية البريطانى حق العودة فى حالة الحرب أو خطر الحرب .

وأعطت المعاهدة بريطانيا حق المطالبة بفرض الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية فى حالة قيام الحرب .

قال المستر إيدن أمام مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ ان السبب الذى دعا حكومة إنجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصاص على منطقة قناة السويس ، هو أن قوات إنجلترا أصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة فى سهولة على الطرق المعبدة ، ولذا نصت المعاهدة فى ملاحقها على أن تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية فى الأماكن التى تحددها ، مع إنشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم (طرق المعاهدة) بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وغيرها .

والطريف أن المعاهدة قد أعطت للقوات الجوية المصرية حق الطيران فى أجواء بريطانيا ، لأنها أعطت للقوات الجوية البريطانية حق الطيران فى الأجواء المصرية كلها .

معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق أهداف ثورة ١٩١٩ .
ومع ذلك لم تكن المعاهدة قيوداً كلها . . . كانت هناك إيجابيات حققت جانباً من أهداف الجماهير .

الغيت الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وأصبحت مصر عضواً فى عصبة الأمم فى مايو ١٩٣٧ ، واقترب الاستقلال الشكلى الذى ورد فى تصريح فبراير ليكون أكثر واقعية رغم بقاء نفوذ وسلطة قوات الاحتلال .

وعادت القوات المصرية الى السودان بعد سحبها عام ١٩٢٤ ،
واستقبلتها الجماهير هناك بترحيب كبير .

وحددت المعاهدة مدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية في مصر
واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية القناة .

وكان ذلك حافزا على تطوير الجيش المصرى وانقاذه من جموده وعزلته
وتشكل مجلس الدفاع الأعلى ، وعين اللواء محمود شكرى باشا قائدا
للجيش المصرى بعد سفنكس باشا الذى خرج من قوة الجيش المصرى هو
وجميع الضباط البريطانيين .

وكانت المعاهدة قد نصت أيضا على أن تقوم بريطانيا بتدريب الجيش
المصرى وتزويده بالسلاح وتشكلت البعثة البريطانية من ضباط
بريطانيين انتشروا فى مختلف أسلحة الجيش ، وكان لهم نفوذ كبير فى
التوجيه والتدريب . . بعض هؤلاء الضباط كانوا صف ضباط فى الجيش
البريطانى وحصلوا على الترقية عند الالتحاق بالجيش المصرى ولم يعينوا
فى رتبة أقل من يوزباشى واتخذت البعثة البريطانية مقرا لها مبنى
فى كوبرى القبة مجاورا للمستشفى العسكرى العام .

وبدا مجلس الدفاع الأعلى يرسم سياسة جديدة لزيادة الجيش . . .
لفتح أبواب المدرسة الحربية التى تحولت الى كلية بعد المعاهدة
للدفعات وصلت الى عدة مئات وخاصة عند اقتراب الحرب العالمية الثانية
بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين أو الثلاثين طالبا .

فتح أبواب الكلية الحربية لهذا العدد الكبير نسبيا فى وقت كانت
المدارس الثانوية فيه محدودة ولا توجد الا جامعة القاهرة وحدها ، ضيق
من امكانية تحديد نوعية معينة من المقبولين ، وجعل عناصر جديدة من
الطبقة الوسطى النامية تنسرب الى صفوف الجيش ، رغم وجود لجنة
تكشف على المتقدمين (كشف هيئة) تفرز فيه أصولهم العائلية
والاجتماعية .

ولكن المقبولين عموما كانوا فى حدود القادرين على دفع مصروفات
الكلية التى كانت ستين جنيها فى العام وهو مبلغ كبير اذا قدر بمتوسط
الدخل العام ومرتب خريج الجامعة الذى لم يكن يتجاوز ثمانية جنيهات
فى الشهر عدلت فيما بعد لتصبح ١٢ جنيها . ولكن قدرة الدولة على
استيعاب الخريجين بهذا المرتب كانت محدودة ، الأمر الذى خلق بطالة
بين المتعلمين أو اضطرارهم للعمل بمرتبات أقل وأغرى فى نفس
الوقت عددا كبيرا من حملة الثانوية العامة على الالتحاق بالكلية الحربية
لضمان الوظيفة والمرتب الكبير نسبيا .

واعده المجلس الأعلى للدفاع خطة لتطوير الجيش وتسليحه عام ١٩٣٨ في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، ولكن ذلك لم يتحقق لأن شروط المعاهدة كانت تنص على ضرورة التسليح من بريطانيا في وقت كانت تحتاج هي فيه لكل قطعة سلاح لما كان يبدو في الأفق من أخطار حرب عالمية ثانية لم تلبث أن اندلعت عام ١٩٣٩ واستغرقت جهد بريطانيا مما ترك الجيش المصري دون تسليح يتناسب مع الرغبة في الوصول به الى مستوى معقول بعد عشرات السنين من الضمور .

ولم تكد وزارة الوفد التي آتت بها الانتخابات تبدأ تنفيذ سياستها حتى اقيمت في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ وكان الملك فاروق قد تولى سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو من ذلك العام وهو في الثامنة عشرة من عمره . وهكذا عصف الملك بإرادة الشعب وبروح الدستور وعين محمدا محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين رئيسا للوزراء وتولت الحكم وزارات أحزاب الأقلية ، وكان قد انضم إليها حزب جديد هو الحزب السعدي الذي انشق على الوفد وتشكل برئاسة أحمد ماهر باشا ومعه محمود فهمي النقراشي باشا ، ولعب دورا كبيرا في خدمة الراسماليين المصريين ، فأصبح أحمد ماهر رئيسا لمصانع تسييج القاهرة بعد أن كان من تقاليد أعضاء الوفد عدم تولي مناصب الإدارة في الشركات .

ولعب الجيش دورا سافرا في تزييف إرادة الشعب أثناء الانتخابات التي أعقبت اقالة الحكومة الوفدية ، لأن الوفد رغم كل شيء كان يمثل القوة السياسية الشعبية القادرة على نيل أغلبية الاضواء ومقاعد البرلمان في انتخابات ديمقراطية حرة .

وزعت وحدات الجيش على الأقاليم ووضعت تحت تصرف رجال الإدارة يستعينون بها وقت الحاجة كما حدث في سمهود مثلا وهي بلد مصطفى النحاس باشا التي رشح نفسه فيها ، عندما فتحوا الكوبري لتعطيل المرور وانتقال الناحيين .

يروى اللواء صلاح الحديدي قائد المخابرات الحربية فيما بعد ان العمدة دعا الضباط من زتبة البكباشي فما فوق الى مأدبة عشاء ليلة الانتخابات تأييدا للمرشح المضاد للنحاس وكان اسمه على النزلاوي . . وفي الصباح عندما ظهر التدخل سافرا أبلغ المرشحون النيابة التي قامت باستجواب الضباط . . . ولم يتردد صغار الضباط في القول بأنه حدث تدخل فعلا لمصلحة المرشحين المعادين للوفد . . . ولكن التحقيق لم ينته مع ذلك الى قرار .

وخرج الوفد من الحكم بعد ان أدى الدور الذي رسمه الإحتلال له في

تكوين جبهة وطنية تقرر معاهدة تتيح حدا أدنى من الاستقرار في ظروف اقتراب خطر حرب عالمية ٠٠٠. وأثبت ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تحقق المضمون الحقيقي للاستقلال الوطني ، ولم ترسخ القواعد الديمقراطية في المجتمع .

وكان إبعاد الوفد عن الحكم ٠٠٠ إبعادا له عن النفوذ الى الجيش أيضا ٠٠٠ حيث كان الدخول الى الكلية الحربية يتم خلال لجنة تشكل من بعض كبار القادة الخاضعين خضوعا كاملا لنفوذ السراى مما لم يتيح للوفد فرصة تسريب عناصر كثيرة من أبناء أنصاره الموالين له في العاصمة والأقاليم الى صفوف الجيش ، علاوة على بث روح من الجفاء بين الجيش والوفد باعتباره تنظيما يضم جماهير الشارع التي تتنافر في حركتها مع النظام والانضباط الذي يسود الجيش ، والذي كان كبار الضباط الذين دخلوا الجيش من ثقب الاحتلال يتشبهون به باعتباره المظهر الوحيد لقدرتهم وسلطانهم .

وكان الركود الذي أصاب الجيش خلال السنوات الماضية قد انعكس عليه ، عزله عن الجماهير وعن الحركة الوطنية ٠٠٠ وخاصة في مناصب القيادة العليا ، بينما كان صفار الضباط المتخرجين في الكلية الحربية ، والمتدربين اليها في دفعات متتالية بلغت ثلاث دفعات في كل من أعوام ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ يحمل البعض منهم الى الكلية أفكار الطلبة الذين تظاهر معهم من أجل عودة دستور ١٩٢٣ ، وسقوط الاستعمار .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ يادر على ماهر الذي كان قد تولى الوزارة بعد اقالة محمد محمود باشا في شهر أغسطس الى اعلان الأحكام العرفية تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، والتي قضت بتوقيع عقوبات شديدة لا على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة فقط ، وانما على كل من يرتكب أضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك ٠٠٠ وكان الغرض هو حماية إنجلترا حماية كاملة .

والغريب أن على ماهر الذي تولى الوزارة بعد رئاسته للديوان الملكي لم يكن له حزب ولا عضو واحد في البرلمان .

كان العيب بالدستور واقالة حكومة الوفد فاتحة لمزيد من العيب ومزيد من الاقالات ٠٠٠ حتى على ماهر نفسه لم ينج منها عندما تلكأت وزارته في موقفها ازاء رعايا ايطاليا التي أعلنت الحرب في ١٠ يونيو ١٩٤٠ فاجبر على الاستقالة في ٢٨ يونيو وخلفه حسن باشا صبرى على رأس وزارة من الدستوريين والسعديين والحزب الوطني الذي اشترك في الحكم لأول مرة لأنه كان يرفض دائما الاشتراك في الحكم قبل اتمام الجلاء .

الجيش والحرب العالمية الثانية

لم تعلن مصر الحرب على المحور ، ولم يدخل الجيش المصرى فى اطار جيوش الحلفاء ، ولم تستعن به بريطانيا فى عمليات حربية خارج حدود مصر ، كما استعانت بجيوش الهند والسودان وليبيا وغيرها من الدول الافريقية .

بلغ عدد الجنود السودانيين فى صفوف الحلفاء ما يقارب سبعين ألف جندي ، اشترك منهم حوالى ستين ألفا فى معارك ليبيا والصحراء الغربية . . .

ومع ذلك كان الجيش المصرى رغم تواضعه عددا وعدة محل اهتمام القوات البريطانية التى حاولت فى البداية ان تحتويه وتستعين به فى عملياتها الحربية ، ثم تراجعت عن ذلك لما لمسته من خطورة تحريك الجيش فى ظروف لا يحمل فيها الشعب أى ارتياح لقوات الاحتلال .

ورفض عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك الوقت اشتراك المقاتلات المصرية فى خطة الدفاع البريطانية بدعوى أن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا ، كما رفض تحريك قوات مصرية الى سيوة ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية .

وكان الجنرال سير هنرى ميتلاند ويلسون قد عثر أثناء فحص الأوراق الايطالية التى وجدها فى مقر رئاسة القوات على الخطة الدفاعية البريطانية عن الصحراء الغربية وهى الخطة التى كان قد أرسلها الى عزيز المصرى منذ شهور .

وطلب الانجليز اخراج عزيز المصرى وأذعن على ماهر لهم فمنحه أجازة لأجل غير مسمى .

ويقول قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد ان الطيارين المصريين قد اشتركوا بعد ذلك فى خطة الدفاع عن القاهرة مع أسراب الطائرات البريطانية ، من مطار حلوان ، وخاصة بعد ان دمرت الغارات الألمانية ٢٠ مقاتلة بريطانية . . . ولكن ذلك لم يستمر سوى شهور معدودة تغيرت بعدها الظروف ، وانعدمت ثقة البريطانيين فى امكانية التعاون مع الجيش المصرى .

وكان خروج عزيز المصرى من الجيش بداية لاتصالات سرية قام بها مع عدد من الضباط الذين وجدوا فى الاتصال بالألمان فرصة لتحرير مصر من القوات البريطانية دون تقدير سليم لابعاد الفكر النازى القائم أساسا على التعصب والتفرقة العنصرية .

وقد بدأت محاولات الاتصال بالألمان في مجال سلاح الطيران حيث
إمكانية الحركة متوافرة . . . وكانت قد تكونت عام ١٩٣٩ مجموعة من
قادة الأسراب والطيارين عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم وحسن
ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ووجيه أباطة وأحمد سعودي
وحسن عزت وانضم لهم فيما بعد ضابط الإشارة أنور السادات .

وكان محور تفكير هذه الجماعة هو ضرورة خلق دور للشعب المصري
في المعركة الدائرة على أرضه بين الحلفاء من جهة والقوات الفاشية والنازية
من جهة أخرى .

وكانت هذه المجموعة متبهرة باللعاية والتنظم النازية ، تتطلع الى
الانتصارات الأولى لألمانيا وترى خلالها النتيجة الوحيدة المحتملة للحرب
العالمية الثانية .

وعندما تقدم رومل في هجومه السريع نحو الاسكندرية قررت هذه
المجموعة ارسال قائد السرب أحمد سعودي مندوبا عنهم الى رومل لشرح
وجهة نظرهم في التعاون ضد بريطانيا . . . وأعدوا له حقيبة من المستندات
بها مفجر يفجرها عند الخطر . . . وكلف حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة
الثورة فيما بعد بحمل الحقيبة الى سعودي حتى الطائرة بعد اختفائه في
أحد الخنادق ، كما كلف ووجيه أباطة باعداد خط سير الرحلة .

لم يصل أحمد سعودي الى الألمان ، سقطت طائرته ، واذاغت الاذاعة
الألمانية خبر اسقاط طائرة قتال بريطانية اقتربت من مرسى مطروح . . .
وحوكم حسن إبراهيم باعتباره ضابطا منابيا وتأخرت أقداميته ليصبح آخر
دفعته ونقل الى المهمات .

ولم تتوقف محاولة الاتصال بالألمان بعد اختفاء طائرة سعودي . . .
سلك نفس السبيل الصول الطيار محمد رضوان الذي كان ووجيه أباطة قد
استعان به في وضع الخطة ، ووصل رضوان فعلا الى القوات الألمانية حيث
تعاون معها تعاونا كاملا الى ان اعتقل في برلين عندما دُخِل الحلفاء
وحوكم بمجلس عسكري بعد انتهاء الحزب وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما ،
٨٠٠٠ جنيه غرامة حتى أفرج عنه بعد الثورة ، وعمل بعد ذلك في إدارة
الشئون العامة للقوات المسلحة .

ولم تكن هذه هي المحاولات الوحيدة للاتصال بالألمان . . . عزيز
المصري أيضا قام بهذه المحاولة عقب اشتعال ثورة رشيد عالي الكيلاني
في العراق ، وكان عزيز المصري على اتصال بالألمان ، الذين أعدوا معه خطة
للهرب بهبوط طائرة ألمانية في منطقة (جبل رزه) على طريق الواحات
البحرية .

وكان مفروضا أن يقود قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف سيارة عزيز المصرى الى المنطقة المحددة ليستقل الطائرة ولكن الحظ لعب دوره وتعطلت السيارة قرب منطقة الأهرام . . . وفشلت خطة الهرب .

ولكن عزيز المصرى لم يقنع بذلك . . . أصر على الهرب مرة أخرى بطائرة مصرية كان يقودها له حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف .

ولكن الطائرة لم تحقق هدفها لأن الميكانيكى أخطأ ففقل مفتاح الزيت بدلا من فتحه . . ولم تكد تحلق الطائرة حتى هبطت فى قليوب فى إحدى الحدائق . . . ولجأ عزيز المصرى الى مأمور المركز الذى كان تلميذا له فى كلية البوليس فأعطاه عربته دون أن يعرف سر رحلته الفاشلة ، أوصلته الى ميدان الأوبرا ثم لجأوا الى مدرس فى امبابه كان عضوا بجماعة مصر الفتاة .

وكان هذا المدرس مراقبا من البوليس بحثا عن أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذى كان هاربا وقتها فى طنطا كدرويش من دراويش السيد البدوى . . . واعتقل عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف لمدة تزيد عن عام ونصف الى أن أفرجت عنهم وزارة الوفد فى مارس ١٩٤٢ واعادتهم للجيش مع نقل حسين ذو الفقار الى السودان وعبد المنعم عبد الرؤوف الى المهبات ، حيث لم يعد بعدها للطيران أبدا . . وكان قد نقل مع اعتقالهم ٢٣ ضابطا من الطيران الى أسلحة الجيش المختلفة .

وانتهى عمل مجموعة الطيران مع فشل رحلة عزيز المصرى وانتهت صلاتهم التى لم تكن تنظيمية بالمعنى المعروف للتنظيم ، وإنما كانت تضمهم رابطة صداقة ووحدة هدف وطنى .

وكان هناك اتصال آخر بالألمان وضباط الجيش المصرى عن طريق أنور السادات وحسن عزت اللذين قدم لهما عبد الغنى سعيد اثنين من رجال المخابرات الألمانية هما (هانز ابلى) الذى تزوجت والدته الألمانية من مستشار مصرى (صالح جعفر) فى ألمانيا ، ثم حضرت الى مصر ومعها ابنتها الألمانية الصغير ، وأراد الزوج المصرى أن يوفر لابن زوجته حياة مطمئنة فأعطاه لقب أسرته وعرف باسم (حسين جعفر) ، ولكنه انخرط عن حياة المجتمع المصرى وهاجر الى وطنه ألمانيا ليعود بعد ذلك عميلا للمخابراتها هو وزميل آخر اسمه (ساندى) .

وقد انتهى اتصال أنور السادات وحسن عزت بهما الى اعتقال الجميع فى أغسطس ١٩٤٢ بعد اقتضاح أمر الجواسيس الألمان الذين أقاموا فى عوامة مع الراقصة حكمت فهمى .

وجرت محاولة لمحاكمة أنور السادات وحسن عزت أمام مجلس عسكري يضم بعض الضباط الأنجليز بتهمة التجسس ، ولكن محمد نجيب مساعد نائب أحكام الجيش في ذلك الوقت اعترض على تكييف التهمة ، وانتهى الأمر بطردهم من الجيش في ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ثم اعتقالهم حتى نهاية الحرب .

وكان الضباط المصريون قد أخذوا موقف المقاومة عندما ظهرت بوادر تنفيذ الخطة البريطانية لنزع سلاح الجيش المصري اذا حاول مقاومة البريطانيين . . . وقد ظهر ذلك في محاولة سحب الدبابات المصرية بدعوى شرائها بعد معركة (دنكرك) ورفض ضباط الوحدات المصرية تسليم أسلحتها كما حدث في حامية منقباد ، وفي الصحراء الغربية حيث رفضت الوحدات المصرية تسليم أسلحتها للقوات البريطانية التي ستحتل مواقعها وعادوا بها الى القاهرة كاملة .

وكانت الصحراء الغربية في ذلك الوقت هي المنفى الذي ينقل اليه الضباط الذين تظهر عليهم أية ميول سياسية . . . نقل اليها أنور السادات بعد الاشتباه في تحركاته ، وتشكلت هناك مجموعة كان فيها مجدى حسنين أحد الضباط الأحرار ومؤسس مديرية التحرير فيما بعد ، وكان هدف هذه المجموعة تدمير مهمات ومعدات الجيش الانجليزى . . . وقاموا في سبيل ذلك بالاتصال مع ضباط الفرقة الرابعة الهندية لاثارتهم ضد القوات البريطانية ، وقد حوكم أربعة من الهنود فعلا في (فوكة) ونفذ فيهم حكم الاعدام لأنهم رفضوا الخروج للحرب .

ومن مصادفات هذه الفترة أن قافلة عسكرية مصرية من ٦٨ عربية كانت متجهة الى سيوه تحمل تموينا لها وللتأكد مما اذا كانت محررة أو سقطت في يد القوات النازية . . . وعند العودة عثر مجدى حسنين قائد هذه القافلة على ٦ عربات مهجورة للفرنسيين الأحرار وكان بها ٦ صناديق قنابل يدوية (٧٢ قنبلة) حملها الى الطيار حسن عزت .

وكانت هذه هي القنابل التي استخدمت في الأعمال الارهابية بالقاهرة فيما بعد انتهاء الحرب العالمية .

زاد الشعور المعادى لبريطانيا مع استمرار الحرب ، وفشلت أحزاب الأقلية في قيادة الدولة ، حتى بلغت أزمة التموين جسدا أشع القلق والسخط ، وأطلق المظاهرات في شوارع القاهرة ، وأجبر بريطانيا على الاقتناع بضرورة رفع الحظر الذي فرضته على السراى ضد حكم الوفد .

كان الاستعمار البريطانى على حذر شديد من قيام ثورة شعبية في مصر ضد صفوفه الخلفية ، ولذا فانه عندما ظهر في الأفق خطر الهجوم النازى رأوا أن يعيدوا الوفد الى الحكم ضمانا لسيطرته على الشعب في

هذه المرحلة الحاسمة ، وخاصة بعد أن كان الملك وبعض المحيطين به على استعداد كامل للتعاون مع الغزاة الفاشيين والنازيين .

ولما تلقى الملك فاروق في الاستجابة لإرادة الحكومة البريطانية لاستمراره الحكم في ظل حكومات ضعيفة تابعة ، ولأمله في أن يتغير مسار الحرب لصالح المحور ، قدم السفير البريطاني إنذارا للملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد أن كانت وزارة حسين سرى قد استقالت يوم ٢ فبراير وحاول رئيس الديوان أحمد حسنين المراوغة لتشكيل وزارة قومية رغم مقابلة السفير له يوم ٣ فبراير ، وطلبه أن يعهد إلى النحاس بتشكيل الوزارة ، وهو تدخل كان يعتبر حتى هذه اللحظة طبيعيا في مجال السياسة المصرية . . . ولكن مراوغة الملك استمرت حتى يوم ٤ فبراير فقدم السفير إنذارا هذا نصه (إذا لم أعلم قبل السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث) . . . ولما لم تتم استجابة فورية لذلك حاصرت الدبابات قصر عابدين في الساعة التاسعة مساء ، ودخل السفير وقائد القوات البريطانية وأمامهم ثمانية ضباط يحملون المسدسات ، ودخل السفير على الملك في مكتبه وكان بجواره أحمد حسنين فخيره بين التنازل أو تشكيل وزارة وفدية فقبل الحل الثاني فورا (٢٩) .

أدت مظاهرة السفير العسكرية ، ودعايات أحزاب الأقلية إلى الاساقفة للوفد ، وأصبح ٤ فبراير مطعنا يطعنه منه كل معاد له أو كل من لم يكتشف حقيقة دور السراى المتعاونة مع السيلطة الأجنبية في الجذور ، أو الذين جرفتهم الوطنية إلى قبول الأفكار الفاشية دون بحث أو تمحيص .

ولذا ترك حادث ٤ فبراير في الجيش تأثيرات بعيدة المدى . . . قدم اللواء محمد نجيب استقالته ، ولكن الياور عبد الله النجومي البسوداني الأصل أقنعه بسحبها ، واجتمع ضباط سلاح الطيران وقرروا تسجيل أسمائهم في سجل التشريفات ، وذهب عبد اللطيف البغدادي وعبد الحميد الدغيدى إلى أحمد حسنين رئيس الديوان ليحصلوا منه على تقييم لموقف مصطفى النحاس (حتى إذا كان خائنا يقتل) على حد تعبيرهم ، ولكن أحمد حسنين أبلغهم أنه سيرفع الأمر إلى مولاه ليتصرف بحكمته ، وأوقف مجدى حسنين حفلا فى نادى الضباط بالإسكندرية أقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق في ١١ فبراير أى بعد الحادث بأسبوع وكانت تشترك فيه الراقصة ببا عز الدين والمطرب جلال حرب ، وقام البكباشى محمد كامل الرحمانى بحركة نشطة فى الجيش تأييدا للملك وانتهت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كُنت واحدا من أعضائها هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم

(٢٩) من أسرار الساسة والسياسة محمد التايى .

أمام الألمان من تدمير المنشآت المصرية مثل الكبارى والجسور وانتهى به الأمر إلى اعتقاله هو والقائمقام فؤاد صادق الذى أصبح قائدا للقوات المصرية المقاتلة فى حرب فلسطين بعد ذلك .

لم تكن هذه هى حوادث الاعتراض والاحتجاج الوحيدة ، فقد كان معظم ضباط الجيش قد تأثروا بهذا الحادث من الوجهة الوطنية ... وأثر ذلك على اتجاهاتهم السياسية وأبعدهم عن الوفد ... وقد تأثرت حقيقة عندما قال لى كمال الدين حسين عضو مجلس الشورى فيما بعد قراءته لمذكرات كليبر ووثائق الخارجية البريطانية من اكتشافه أن النحاس كان بريئا فى ٤ فبراير ١٩٠٠ .

البراءة بعد ٣٠ عاما تصبح كلمة فى التاريخ ولكن ادراك حقيقتها فى حينها كان كفيلا بتغيير كثير من الأمور .

وانتهز الملك هدم الفرصة ، فأكثر من زيارته لنادى الضباط بالزمالك ... وكانت هدم الفترة هى بداية ظهور حركات سرية بين ضباط الجيش بعد ركود طويل أعقب حادث السودان عام ١٩٢٤ وسيحب الجيش المصرى من السودان .

وقد بلغت الآثار بين الضباط حدا جعل ضابطا فى مصلحة خفر السواحل اسمه شيبانة يلقى جذاء على رئيس الوزراء مصطفى النحاس عند خروجه من مسجد الرفاعى بعد الصلاة فيصيبه عربة عبد الحميد عبد الحق أحد الوزراء الوفديين ، وتطوع عدد من الضباط للشهادة معه رغم عدم وجودهم فى مكان الحادث كان منهم اليوزباشى عز الدين ذو الفقار المخرج السينمائى فيما بعد والملازم مجدى حسنين .

وحتى هذه اللحظة كان المحرك الرئيسى لاتجاهات الضباط هو الأمل فى انتصار الألمان وهزيمة البريطانيين ... ولذا كانت هزيمة رومل فى معركة العلمين أمام الفيلد مارشال مونتجومرى نقطة تحول هامة فى تفكير الضباط الذين استبدت ببعضهم الحيرة وهو يرقب الهزائم المتتالية تلحق بالجيش النازى التى صورتها الدعاية فى صورة القوات التى لا تقهر . ولم يكن الضباط يتحركون وحدهم فى عزلة أو فى فراغ ... كانت لهم صلات بالقوى السياسية خارج الجيش .

ومع ذلك لم تحل ارهاصات العمل السياسى والوطنى داخل الجيش المصرى بينه وبين تنفيذ واجبات محددة ضمن خطة الدفاع البريطانية ... كان أبرزها ولا شك دور المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة فى القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال ، رغم أن دخول سيناء كان محظورا إلا بتضريح حتى لضباط الجيش ، وكانت السلطة فيها لقوات الاحتلال والمحافظة البريطانى .

قال تشرشل (ان مصر قامت بدور مشرف مهم له قيمته لا في دفاعها عن نفسها فحسب ولكن في الصراع العالمى) وقال الجنرال أوكنل قائد القوات البريطانية « ان المساعدة التي قدمها لنا الجيش المصرى عظيمة فقد حرس المرافق الداخلية ، وتولى أعمال المراقبة ، والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات وخفف بذلك الضغط على قواتنا الى حد كبير » .

وعندما انفرجت أزمة العلمين سمحت القوات البريطانية لعدد من الضباط المصريين بالحصول على فرق تدريبية فى مدارس الجيش البريطانى بالشرق الأوسط بفلسطين مثل مدرسة المدفعية المضادة للطائرات فى حيفا ومدرسة مدفعية السواحل فى عكا ومدرسة المشاة فى صرند وشيخا .

وفى هذه المرحلة كانت حكومة الوفد تواصل مسارها ، بعد ان انجذب مكرم عبيد سكرتير الوفد الى السراى ونشر فى الأهرام مقالا يقول فيه عقب مقابلته للملك يوم ١٣ مارس ١٩٤٢ « لم البث طويلا حتى أدركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الأمور بفضل ما أوتى من رجولة مبكرة وخبرة متنوعة نادرة قلما أتاحت لملك من الملوك فكان يتنقل من موضوع الى آخر ومن نصيح الى نصيح فى عطف ووداعة وصراحة أخاذة ونفاذة » وشكل حزب (الكتلة الوفدية) التى أصبحت حزبا من أحزاب الأقلية المنقرطة أساسا عن مسيحية الوفد ، وتعرض الوفد خلال هذه الفترة الى حملات شديدة ضد سياسة المحسوبية والاستثناءات التى انتهجها لخدمة أنصاره بعد ان أقصى عن الحكم أكثر من خمس سنوات .

ولكن الوزارة الوفدية استطاعت خلال حكمها أن تقدم انجازات ذات تأثير اجتماعى هام مثل اصدار قانون مجانية التعليم الابتدائى ، وانشاء جامعة الاسكندرية ، وديوان المحاسبة ، واستخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ودفاترها ، وصدار قانون استقلال القضاء ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، وصدار قانون عقد العمل الفردى ونقابات العمال .

وبعدما أدت وزارة الوفد دورها فى تهدئة الجماهير تخلى الاستعمار عنها وأسرع الملك يصدر قرارا باقالتها يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، بعد ان وقعت بروتوكول الاسكندرية الخاص بانشاء جامعة الدول العربية فى اليوم السابق مباشرة . . . وكأنما انتظر منها ان تختم دورها بتكوين الجامعة التى بارك انطونى ايدن انشاءها .

وكان خطاب الاقالة مهينا مثل خطاب الاقالة السابق اذ قال فيه الملك وهو يقيل وزارة الاغلبية الشعبية انه يقيل الوزارة بدافع الحرص على

أن تحكم البلاد » وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا » وهكذا انتصرت حاشية السراى على ارادة الأغلبية الشعبية .

الكتلة الثورى فى مصر

وأعقب اقالة الوزارة الوفدية عودة أحزاب الأقلية الى الحكم ومعها الحزب الجديد (الكتلة الوفدية) فى وزارة برئاسة أحمد ماهر رئيس حزب السعديين الذى حل البرلمان لاجراء انتخابات جديدة لم يشترك فيها الوفد ، واجتمع البرلمان الجديد فى ١٨ يناير ١٩٤٥ ولكن لم تمض الا أيام حتى اغتيل أحمد ماهر يوم ٢٤ فبراير اعتراضا على اعلانه اشتراك مصر فى الحرب اغتاله المحامى محمود العيسوى الذى كان يعمل محاميا فى مكتب الكاتب المؤرخ عضو الحزب الوطنى عبد الرحمن الرافعى .

وتألفت بعد ذلك وزارة محمود فهمى النقراشى .

كان انتهاء الحرب وانهاء الرقابة على الصحف فى ٩ يونيو ، والغاء الأحكام العرفية فى ١٤ أكتوبر بداية مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار .

وتحت ضغط الشعور الشعبى العام الذى الهبته الصحافة الوفدية وخاصة بعد المذكرة التى أرسلها مصطفى النحاس الى السفير البريطانى يطالب فيها بالجلء الكامل عن مصر ووحدة مصر والسودان ، أرسل محمود فهمى النقراشى مذكرة الى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ يطالب فيها بسحب القوات البريطانية وقت السلم ، مشيرا الى ان علاقات مصر وبريطانيا ستكون مستمرة على أساس من التحالف .

ومع ذلك جاء رد الحكومة البريطانية بعد شهر كامل ، ليقول ان المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها » وان سياسة حكومة جلالة الملك هى ان تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والأمبراطورية فى أثناء الحرب » .

وكان لهذا الرد الذى ربط بين مصر ومجموعة الأمم البريطانية لأول مرة رد فعل شعبى مضاد ، تحركت معه جماهير الطلبة ، فأصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، واتحاد خريجي الجامعة بيانات احتجاج ... وتقرر عقد مؤتمرات عامة فى المعاهد والجامعة لمناقشة الحالة .

وعقد مؤتمر فى الجامعة يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ ضم بضعة آلاف تحركوا بعده فى مظاهرة كبيرة. نجو قصر عابدين تحت شعار (لا مفاوضة الا بعد الجلء) .

وعندما وصلت المظاهرة فى طريقها الى كوبرى عباس وجدته مفتوحا فاصر الطلبة على عبوره وحاصروهم البوليس وانهمال عليهم ضربا فى قسوة شديدة ، ثم أطلقت بعض طلقات الرصاص مما دفع بعدد من الطلبة الى القاء أنفسهم فى النيل ، وعرفت هذه الحادثة يومئذ باسم (مذبحه كوبرى عباس) ، التى قدر عدد المصابين فيها بستين طالبا واعتقل ١٥٠ متظاهرا . وعصفت المظاهرات أنحاء مصر احتجاجا على المذبحة وامتلات الصحف بببائات الاحتجاج وصادرت الحكومة بعض الصحف التى نشرت صور المظاهرات يوم ١١ فبراير (عيد ميلاد الملك فاروق) وحطم الطلبة ترتيبات الحكومة التى أقامتها احتفالا بالعيد وداسوا صور الملك بالاقدام وأشعلوا فيها النار وهاجموا ضد الاستعمار والسراى ، وخرجت فى اليوم التالى ١٢ فبراير جنازة صامته وأقام طلبة الأزهر صلاة الغائب .

ولم تجد الوزارة أمامها بعد عجزها الفاضح عن مجابهة الانجليز بعد حديث متكرر عن (الصمت) و (الوقت المناسب) ، وبعد قسوتها فى مجابهة مظاهرات الطلبة ، وأمام تصاعد المقاومة الشعبية حيث تعد المظاهرات قاصرة على الطلبة بل امتدت الى طوائف الشعب الأخرى - لم تجد الوزارة الا أن تقدم استقالتها يوم ١٥ فبراير ، ليثولى الوزارة بعد ذلك اسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب السابق الرجل الذى كان قد شكل دستور ١٩٣٠ . وعضو مجلس ادفوة شركة قناة السويس ، ورئيس اتحاد الصناع .

وقد عهد اسماعيل صدقى للوزارة بحديث كان قد نشره فى الأهرام يوم ٧ فبراير يدعو فيه الى المفاوضة بدلا من المباحثات التمهيدية مع السفير البريطانى وهى الخطة التى كانت وزارة النقراشى قد انتهجتها ، وهو فى مقاله يعتبر بريطانيا مستديقا وخليفا ويعلن ان الرغبة فى التحالف معهم لا تحتاج الى تدليل .

وسهل الانجليز أيضا مهمة اسماعيل صدقى بتسحب لورد كيلرن السفير البريطانى الذى يرتبط اسمه بحادث ٤ فبراير وعينوا بدلا منه سير رونالد كامبل . . .

وقد بدأ صدقى وزارته باستلوب ناعم . . . أقنع السعديين الأحرار بخطر عودة الوفد فضمن تأييد البرلمان له . . . وصرح بقيام المظاهرات لايام محدودة ، وصرح للطلبة باستعداده ورغبته فى التعاون مع مصطفى النحاس ، ولكن النحاس نكسا صرخ بأنه لا يقبل أى نوع من أنواع التعاون الا على أساس انتخابات برلمانية جديدة وهو الأمر الذى يعنى انتهاء التحالف القائم بين أحزاب الأقلية التى ارتضت الاشتراك فى الوزارة عدا حزب الكتلة الوفدية .

ولم تتوقف المظاهرات الشعبية لوعيتها بطبيعة وتاريخ اسماعيل صدقي ، وتشككها وحذرها من تصريحاته عن التحالف مع بريطانيا ، وأصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا قالت فيه ان الأسباب التي دعت الى الجهاد ما زالت قائمة ٠٠٠ وفي ١٨ فبراير تجمع بميدان عابدين نحو ٤٠ ألف متظاهر ، كما تجمع نحو ١٥ ألفا بفناء الجمعة بالجيزة .

وخلال هذه الأيام العامرة بالنضال التقى مندوبو الطلبة والعمال وانبثقت (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) لتؤدى دورا تاريخيا بدأته بإعلانها ان نقابات العمال وطلبة الجامعات والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية قررت ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء ويوم الاضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، ونادت أيضا بتعطيل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية .

ووصلت المظاهرات قمة النجاح وتعطلت الحياة العامة في القاهرة ، وعقد مؤتمر شعبى فى ميدان الأوبرا قرر مقاطعة المفاوضات والغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٨٩٩ وعرض القضية على مجلس الأمن ، ثم تحركت المظاهرات الى ميدان قصر النيل (التحرير بعد ذلك) حيث ظهرت عنبات بريطانية مسلحة اخترقت الجموع ودهمتههم فألقى المتظاهرون الحجارة على الشكنات ، فردت القوات البريطانية باطلاق الرصاص من خلف الأسوار ٠٠٠ وتساقط عدد من الشهداء قهروا بعشرين شهيدا وثارت ثائرة الجماهير فانقضوا على بعض المحلات الأجنبية ومعسكر للجنود الافريقيين خلف المحكمة المختلطة ونادى الطيران البريطانى واعتدوا عليهم واستمرت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة وتلوح بالمناديل المخضبة بدماء القتلى أمام قصر عابدين حتى منتصف الليل .

ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها ٠٠٠ انتشرت فى مختلف المدن ، ولم تنفع بيانات صدقي فى التفرقة بين الطلبة والعمال ، وتقرر يوم ٤ مارس يوما للحداد العام على أرواح الشهداء ، فأضربت الصحف عن الصدور ، وأغلقت المصانع والمدارس ، وفى الاسكندرية تحركت مظاهرة شعبية ضخمة من محرم بك الى محطة الرمل ، وحاول بعض المتظاهرين انزال علم بريطانى يرتفع على فندق يقيم فيه بعض رجال البحرية البريطانية فأطلق عليهم جنود البوليس الحربى البريطانى الرصاص من كشك فى ميدان محطة الرمل ٠٠٠ وحدث صدام انتهى الى قتل ٢٨ متظاهرا ، ٢ من الجنود البريطانيين وجرح ٣٤٢ .

وكانت الحكومة البريطانية رغم تأييدها لاسماعيل صدقي قد أخذت عليه ثهاونه فى قمع المظاهرات الأمر الذى يمهّد لقيام ثورة شعبية تهدد قوات الاحتلال ، فأرسلت بيان احتجاج للملك مباشرة ، وقبل صدقي

الاحتجاج دون ان يعلن ذلك ، ولكن وزير الدومنيون البريطاني أعلن الخبر في مجلس اللوردات وطيرته وكالة رويتر للصحف المصرية مما أوقع صدقي في دائرة الحرج ، وكشف تماما عن دوره المخادع عندما أصدر قرارا بمنع المظاهرات .

وسرعان ما ألف في ٧ مارس ١٩٤٦ وفدا رسميا للمفاوضة مع الانجليز يضم الى جانبه محمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبد الهادى ، وهى مجموعة من الاسماء المعروفة فى السياسة المصرية ، يؤمن معظمهم بأن التحالف مع بريطانيا أمر تقتضيه الضرورة والمصلحة . . . أما الوفد فقد أبى الاشتراك فى هذه الهيئة مادام لا يملك رئاستها أو الأغلبية فيها .

وكان رفض الوفد للاشتراك فى وفد المفاوضات دافعا الى تساؤلات ظهرت فى الصحافة البريطانية تشكك فى سلامة تمثيل هيئة المفاوضات للواقع المصرى . . . وأدى هذا الموقف الى تدهور سريع فى علاقات صدقي مع الوفد تمثل فى مصادرة الحكومة لصحف الوفد ومحاصرة الجنود لدورها ، وأوضح ذلك صبرى أبو علم زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ فى ٩ مارس ، وأصدر صدقي بيانا فى ٢ إبريل هدد فيه الوفد بعنف واتهمه بأنه يضع العراقيل أمام المفاوضات ، ويدفع الطلبة والعمال الى الاضراب والتظاهر .

وعندما أطمأنت الحكومة البريطانية الى موقفه المتشدد شكلت حكومة العمال البريطانية وفدا للمفاوضة برئاسة بيفن وزير الخارجية ولورد ستاتسجيت وزير الطيران ، وأصدرت فى ٧ مايو بيانا حددت فيه سياستها على أساس سحب كافة قواتها من مصر على أسس ثلاثة هى :

أولا : توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة .

ثانيا : أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل الجلاء والمواعيد التى يتم فيها .

ثالثا : الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من التدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع .

وقد قوبل هذا البيان بهجوم متعدد الأطراف . . . حمل تشرشل على البيان فى مجلس العموم من ناحية ان القواعد العسكرية فى برقة وفلسطين لن تكون كافية لحماية قناة السويس ، وقال ايدن ان عدم تمثيل الوفد

فى وفد المفاوضات يجعل العرض البريطانى بالجلء عرضا مقدما بغير ضمان استيفاء الثمن من مصر .

وفى يوم صدور البيان نقلت وكالة رويتر عن الدوائر الرسمية القول بأن الجلء لا ينتظر ان يتم بالسرعة التى تم بها عن سوريا ولبنان وذلك بسبب ضخامة حجم القوات البريطانية أولا وبسبب ما يحتاجه الجيش المصرى من استعدادات تؤهله لحمل التبعات ثانيا .

هذا ما حدث فى بريطانيا ٠٠٠ اما فى مصر فقد اهاجت فكرة التحالف شعور المصريين وخرجت المظاهرات الى الشوارع . وفى ١١ مايو اصطدم البوليس بمظاهرة خرجت من الأزهر وجرح فيها ثلاثون متظاهرا وعشرة من رجال البوليس ، وأصدر الوفد والحزب الوطنى بيانا هاجموا فيها البيان البريطانى .

واستمرت المفاوضات حتى قبل الجانب المصرى فكرة تكوين (لجنة الدفاع المشترك) من عسكريين مصريين وبريطانيين ، وما ان عرفت موافقة الحكومة على انشاء هذه اللجنة حتى تحركت المنظمات الشعبية تعقد المؤتمرات وترتب المظاهرات ، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا حددوا فيه يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ (ذكرى ضرب الانجليز لاسكندرية عام ١٨٨٢) يوما للجداد العام وبداية الجهاد الوطنى .

وهنا أسفر صدقى عن وجهه الحقيقى وقام فى اليوم السابق على الاضراب باعتقال حوالى مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والطلبة ، وأغلق كثيرا من دور النشر والجمعيات الجديدة ذات الطابع التقدمى مثل دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الأهلية واتحاد خريجي الجامعة وجامعة أم درمان ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ونادى الشرقية ورابطة بعثات الجامعة والمعاهد ، كما أغلق نهائيا صحف الفجر الجوية والجبهة وأم درمان والعراق واليراع والضمير والوفد المصرى وصادر لعدة أيام جرائد المصرى والكتلة ومصر الفتاة ، ومنع الاحتفال بيوم ١١ يوليو .

وأطلق على هذه الحملة (قضية المبادئ الهدامة) وألصق بالمعتقلين تهمة الشيوعية ، وكان منهم سلامة موسى والدكتور محمد مندور ومحمد زكى عبد القادر وغيرهم ، ورغم الغناء تصريح جريدة (الوفد المصرى) فان معارضة الوفد لهذه الاجراءات لم تكن قوية بالدرجة الكافية ، وضحي الوفد بجريدته مطالبا بصدور جريدة أخرى بدلا منها (صوت الأمة) .

وبقدر ما قوبلت حملة صدقى باشا بالارتياح فى الدوائر الاستعمارية ودوائر السرائى والرجعية المصرية ، بقدر ما قوبلت بالرفض من جانب

المثقفين والعمال والطلبة ، فيما لبث ابن أضرِب همال شركة الغزل الأهلية
بالاسكندرية يوم ١٥ يوليو ، والقيت خمس قنابل يوم ١٧ يوليو على أحد
الأندية البريطانية .

وكانت هذه الحملة نقطة تحول في أسلوب السلطة التنفيذية إذ جعلت
تهمة (الشيوعية) سيفا مصليا على رقاب كل الوطنيين الذين يقفون موقف
المعارضة لربط مصر بعجلة الاستعمار .

وحاول صدقي جاهدا ان يصل الى عقد اتفاقية مع الانجليز بعد
حصوله الصليبية ، وسافر فعلا الى لندن في ١٥ أكتوبر بعد ان كان قد قدم
استقالته في ٢٨ سبتمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى بتشكيل
وزارة تضم الوفد اليها ولكنه عجز عن تحقيق ذلك لرفض الوفد وإصراره
على اجراء انتخابات جديدة ، وأدى ذلك الى ذهاب مصطفى النحاس لتوقيع
اسمه في سجل التشریفات بمناسبة عيد الأضحى لأول مرة بعد اقالته .

وقع صدقي اتفاقية بالحروف الأولى مع بيفن ، وعاد يعلن أن الوحدة
بين مصر والسودان قد اقررت نهائيا ، ولكن رئيس الوزراء البريطاني
منستر أتلى كذب هذا التصريح مما أضعف من موقف صدقي ، الذي كان
يعانى في الداخل معارضة شديدة ، وخاصة من جانب الطلبة الذين عقدوا
مؤتمرا يوم سفره الى لندن بحضره ممثلو الطلبة الوفديين والحزب والوطنى
والتنظيمات الماركسية والكتلة ورابطة الطلبة المصريين وقرروا إلغاء معاهدة
١٩٣٦ وقطع المفاوضات فورا والالتجاء الى مجلس الأمن ، وكان صدقي
قد أجّل الدراسة الى ١٧ نوفمبر .

وما كادت الجامعة تفتح أبوابها حتى بدأت المظاهرات ، دون توقف ،
تزداد انتشارا وقوة في مختلف المدارس والمعاهد والكليات ، وتصطدم
بالبوليس يوميا ويتسبب ساقط الجرحى من المتظاهرين ، ويخطب مصطفى
النحاس في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) مهاجما مشروع صدقي بيفن
ومحاولة فرض بريطانيا معاهدة التحالف على مصر متهما صدقي بأنه
المستول عما يراق في الشوارع من دماء .

وتحت هذا الضغط الشعبى أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضات
بيانا أعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذى انتهى اليه صدقي مما أجبره
على حل وفد المفاوضات في ١٦ نوفمبر . . . وتعمد الانجليز احراجه أيضا
بعد أن وجدوا انه لم يستطع التعبير عن ارادة الشعب المصرى ، فجعلوا
الحاكم العام للسودان يصدر تصريحات تنافى مع بيانات اسماعيل صدقي .

وفشلت دعاية الصحفى مصطفى أمين لمشروع صدقي في مقالاته
التي كتبها في مجلة آخر ساعة تحت عنوان (أوقعها وألفها) واضطر

صدقى لتقديم استقالته يوم ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تحت ضغط النضال الشعبى العام والموقف الموحد للجماهير والتنظيمات السياسية والمهنية .
وهكذا انتصرت الارادة الشعبية ، وسقط مشروع صدقى بيفن .
وسقط حكم صدقى بعد عشرة شهور فقط .

وعاد محمود فهمى النقراشى رئيسا للوزراء يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .
وتعتبر الفترة التى مضت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازى حتى سقوط مشروع صدقى بيفن من أكثر فترات النشاط السياسى خصبا وتوهجا وتأثيرا فى المجتمع .

ولم يكن الجيش خلال هذه الفترة بعيدا عن الأحداث ولم تكن هزيمة النازى التى حطمت أحلام كثير من الضباط هى كلمة (النهاية) فى نضالهم .

تحويل النشاط عند مجموعات الضباط التى استقطبها هزيمة النازى فى خيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطنى .

وكان الجيش خلال الفترة التى عمّت فيها المظاهرات مصر يؤدى دورا بوليسيا . . لم تنحبه اليه وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى ، ولكن ستحبته له وزارة اسماعيل صدقى التى أعلنت نظام الطوارئ ، وحشدت قوات الجيش فى مناطق مختلفة سديقنة الأورمان المجاورة لجامعة القاهرة ، وفى منطقة شبرا الخيمة وفى المحلة الكبرى والامسكندرية وغيرها .

وطبق نظام الطوارئ كان الجندى يحصل على علاوة طوارئ عشرة قروش يوميا فى الوقت الذى كان مرتبه الشهرى فيه ٥٤ قرشا ، ويحصل الضابط من الرتب الصغيرة على أربعين قرشا يوميا بينما امرتب الملازم ١٢ جنيه شهريا ، وترتفع هذه القيمة حتى تصل الى مئتين فى اليوم لرتبة اللواء .

كان خروج الجيش علنا لمقاومة المظاهرات ، واجتماع الضباط والجنود قريبا من مناطق تجمع الطلبة والعمال دافعا لهم على مناقشة الموقف السياسى ومحاولة التعرف على أبعاده ، وخاصة بعد حرص كثير من الطلبة على الاجتماع بالضباط فى زيارات ودية أثناء وجودهم فى حديقة الأورمان .

واعتبر رأى ضغار الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية انخوائا أو شيوعيين أو غير منتمين لتنظيمات سياسية فى عدد من الوحدات على عدم اطلاق النار مطلقا على مظاهرات الطلبة أو العمال مهما كانت الظروف .

حرص اسماعيل صدقي على استخدام الجيش كوسيلته الرئيسية للارهاب والتهديد لم يكن مساهرا للتطور الذي أحدثته معاهدة ١٩٣٦ في صفوف الجيش ٠٠٠ اذ لم يعد الجيش محدود العدد أو خاضعا تمام الخضوع لنوعية خاصة من الضباط تمتد من أعلى الرتب الى أصغرها ، وبالتالي لم يعد أداة طيعة في يد السلطة كما كان في عهد وزارة صدقي في بداية الثلاثينيات عندما استخدمت لتزييف الانتخابات .

تطورات كثيرة كانت قد حدثت في مصر وفي الجيش لم يدركها ذكاء اسماعيل صدقي المعروف ٠٠٠ وظهر رفض ضباط الجيش لأداء هذه المهمة البوليسية التي أوكلت اليهم - الى جانب التقارب وتوجيه آرائهم - في صورة منشورات كثيرة وزعت خلال هذه الفترة من الضباط المنضمين للاخوان ، أو التنظيمات اليسارية .

وتولد شعور طبقي ناشئ وغير منظور عند صغار ضباط الجيش وعند عدد من صف الضباط الواعين ٠٠٠ بأنهم يعملون في خدمة طبقة اقطاعية لا ينتمون اليها ٠٠٠ ومن هنا كان اقتناعهم بألا يكونوا أدوات تطلق النار على جماهير الطلبة والعمال .

ورغم هذا الموقف فان الضباط لم ينجذبوا الى الوفد العدو المعارض لأحزاب الأقلية ، والذي لم يطلق خلال تاريخه رصاصة واحدة على المتظاهرين ، والذي كانت صحفه في ذلك الوقت تلهب بمقالات الاثارة بأقلام الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمي وغيرهما من شباب الوفد .

يرجع ذلك أساسا الى الأسباب الآتية :

أولا : كانت فرص الوفد في التسلل الى صفوف الجيش عن طريق دفع مؤيديه الى صفوفه محدودة جدا لقلة الوقت الذي بقي الوفد فيه متوليا الحكم مقارنة بحكم أحزاب الأقلية .

ثانيا : تشبث القيادة الوفدية دائما بمبدأ فصل السلطات وإبعاد الجيش عن السياسة وحرصهم على تنفيذ ذلك لادراكهم ان الجيش كان في هذه المرحلة يتحرك بأوامر السراى الخاضعة لنفوذ الاستعمار البريطاني ، وهي العدو التقليدي للوفد ٠٠ ولذا لم تكن هناك صلات أو محاولة عقد صلات بين الوفد ورجال الجيش .

ثالثا : كانت الدعاية المضادة التي صاحبت حادث ٤ فبراير قوية الى الدرجة التي أثرت فعلا في سمعة الوفد داخل صفوف الجيش ، وأظهرته بمظهر الحزب المتعاون مع البريطانيين في وقت كان فيه الارتباط بالنازيين هو الصورة البراقة للوطنية .

رابعاً : ظهور تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات فكرية واجتماعية مختلفة (مصر الفتاة - الاخوان المسلمين - الحزب الوطنى الجديد - التنظيمات الشيوعية) قادتها أقرب من ناحية السن والتكوين الاجتماعى لصغار ضباط الجيش ... وحركتها التنظيمية أكثر انضباطا من الوفد الذى كان يعتمد على رصيده زعامته وجماهيرية أهدافه وقدراته المالية ، وبالتالي كانوا أكثر جاذبية للضباط الذين اعتادوا الانضباط والضبط والربط - على حد التعبير العسكرى - فى حياتهم اليومية .

خامساً : كان تكوين القيادة الوفدية متنافرا الى حد بعيد مع طبيعة الجماهير المؤيدة له ... فمعظم القيادة كانت من الاقطاعيين ، ومعظم الجماهير كانت من العمال والفلاحين والمثقفين ... ولذا فان الضباط لم يجدوا فى تكوين القيادة الوفدية ما يجذبهم اليها باعتبارهم أبناء للطبقة الوسطى ، تولدت فى صفوفهم أفكار وطنية وثورية ، أكسبتها الروح العسكرية طابعا حادا يميل الى التغيير السريع .

انجذب الضباط بعد هزيمة النازى وفى مواجهة الموقف الذى انسحبوا اليه لمواجهة جماهير الشعب بطلقات الرصاص الى أحزاب وتنظيمات أخرى .

تعددت الاتجاهات ... وتنوعت قوى الجذب المختلفة .

ويمكن بلورة الاتجاهات داخل الجيش فى ذلك الوقت فى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

١ - اتجاه جذبه الارهاب واغتيال جنود الاحتلال وامتد حتى وصل الى بعض السياسيين المصريين .

٢ - الاخوان المسلمون كقوة سياسية جديدة تظهر على المسرح مصحوبة بدعاية هائلة وتأييد صريح من حكومة اسماعيل صدقى .

٣ - التنظيمات اليسارية التى كانت تنمو فى سرية مطلقة مستفيدة من المد الثورى ، ووضوح موقف الدول والقوى الاشتراكية فى تأييد قضيتنا .

أما بقية القوى والأحزاب السياسية فان فرصتها للعمل والنشاط داخل الجيش كانت محدودة ... بل معدومة تقريبا .

ومصر الفتاة لم تتح لها الحرب العالمية الثانية فرصة النشاط مع الضباط وخاصة الذين تأثروا بمبادئها خلال الدراسة الثانوية ، لأنها كانت معطردة من السلطات لاتجاهاتها الفاشية فى هذه المرحلة ...

أما أحزاب الأقلية فإن قدراتها كانت أضعف من التأثير على شباب الضباط لاتجاهاتها الرجعية المحافظة .

وهكذا انفردت هذه الاتجاهات الثلاثة لتتجهز داخل صفوف الجيش .

أولا - الارهاب :

كان الاتجاه الارهابي أقدم في وجوده من الحركة الشعبية التي انطلقت عام ١٩٤٦ ، وهو يمتد بجذوره الى أفكار (الحزب الوطني) الذي بدأ أعضاؤه يعتنقون الفكر الارهابي خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها ، بعد أن طغى الوفد عليهم بجماهيريته وشعبيته .

كان ضباط الطيران فعلاء على اتصال ببعض الذين ناضلوا ضد البريطانيين في جماعة (عصابة اليد السوداء) خلال ثورة ١٩١٩ ، وما بعدها مثل عبد العزيز علي الذي أصبح وزيرا في وزارة محمد نجيب وكان عضوا في الحزب الوطني .

وكان أعضاء الحزب الوطني يعتمرون الاغتيال وسيلة من وسائل النضال ، ومحمود العيسوي الذي قتل أحمد ماهر كان محاميا تحت التمرين في مكتب عبد الرحمن الرافعي الذي اعتقل هو وفتحى رضوان عقب حادث الاغتيال ثم أفرج عنهما بعد أن ثبت عدم وجود صلة لهما بعملية الاغتيال نفسها .

وحدث التقاء بين بعض الضباط وبين شباب من أعضاء الحزب الوطني ، كونوا مجموعة للاغتيالات . . . وكانت المحاولة الاولى اغتيال مصطفى النحاس الذي اجتمع عليه رأيهم لما تركه حادث ٤ فبراير في نفوسهم ، وقد قام بهذه العملية التي لم تنجح أنور السادات ، وحسين توفيق الذي اغتال أمين عثمان بعد ذلك ، وسعد كامل ابن أخت فتحى رضوان وعضو اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطني الجديد فيما بعد ، ومحمد كامل السفير بعد ثورة ١٩٥٢ .

وتشكلت داخل الجيش مجموعة أخرى اتصلت بسعد كامل وضمت الضباط مصطفى كامل صدقي وحسن فهمى عبد المجيد وعبد الرؤوف نور الدين ، والقوا قنبلتين على منزل عبد الفتاح عمرو سفيرنا في لندن بالدقي ، وقنبلة أخرى على الاتحاد المصري الانجليزى مكان نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك الآن ، وقنابل دخان على دار أخبار اليوم .

وقامت المجموعة التي فشلت في محاولة اغتيال النحاس بإشياء باغتيال أمين عثمان بعد ذلك ، ولكنها اعتقلت وخوكت وحكم على القاتل

حسين توفيق بالأشغال المشاقة للخدمة ، وكان والده وكيلا لوزارة
للواصلات .

وأمكن لهذه المجموعة تهريب حسين توفيق واختفائه فترة طويلة .

ولم يكن هذا النشاط خارج حدود الجيش . . بل تبلورت في الداخل
حركة مضادة لرئيس أركان حرب الجيش اللواء ابراهيم عطا الله الذي
اشتعلت قيادته للجيش عن كل معاني الجدية والتطور . . . ذهب مع بعثة
من كبار الضباط لزيارة الولايات المتحدة وبعد عدة أسابيع عاد ليصدر
قرارا وحيدا يقضى بأن تنبسط كل الرتب عدا رتبة اللواء بنظرونات قصيرة
أثناء التواجده بالمعسكرات الأمر الذي أثار الضحك على بعضهم لكروشهم
البارزة . . . ونفقا لليسراى أصدر قرارا بأن يلبس ضباط الجيش رباطات
عنق سوداء يوم ٢٨ أبريل ذكرى وفاة الملك فؤاد ، ولكن عددا ملحوظا من
صغار الضباط رفضوا تنفيذ الأمر . . كما أنه أوحى لضباط سلاح
المدفعية بأن يجمعوا نقودا لشراء (عصا للماريشالية) لتقدم هدية للملك
فاروق عند زيارته للسلاح ، وقد رفض أيضا عدد من الضباط أن يسهموا
في ذلك . . . وكانت زيارة فاروق لميسن المدفعية بالمأظنة هي زيارته الأولى
والأخيرة ، إذ أثارت مشاعر الضباط لما حوته من بذخ في الطعام والترفيه
. . . إذ أقاموا مسرحا خارجيا استضافوا فيه فرقة الريحاني وأحدى فرق
الباليه الأجنبية التي حضرت من الطائرة إلى المدفعية مباشرة قبل أن تظهر
في كباريه الأوبرج ، وأعدوا بنسبت للرقص لم يشترك فيه إلا عدد محدود
من زوجات الضباط اللاتي قبلن الحضور ، فقد رفض أغلبية الضباط
انحياز زوجاتهم في حفلة يحضرها الملك . . . ويذكر خلال هذه الليلة أن
الصاغ عبد المنعم رياض - الفريق الشهيد بعد عدوان ١٩٦٧ - كان خالعا
طربوشه ، فاقترب منه كبير التشريفاتية وأبلغه بأن ذلك ممنوع في حضرة
الملك ، وحدثت بينهما مناقشة انتهت إلى استدعائه في اليوم التالي للسراى
وتصفية الأمر بعد ما لمسوه من غضب الضباط واحتجاجهم على هذا الأسلوب
في مخاطبة أحد المدنيين لضابط مرموق .

وقررت مجموعة من الضباط اغتيال ابراهيم عطا الله ، وأصدرت
منشورات أعدتها مصطفى كمال صدقي الذي كان ضابطا للمخابرات في
مكتب ادارته ، الأمر الذي كشف مجموعته وأدى إلى اعتقاله مع ٢٣ ضابطا
وصولا من بينهم البكباشي رشاد مهنا واليوزباشية عيد الرؤوف نور الدين
وجسن، فهمي عبد المجيد وممدوح جبه والبكباشي أحمد يوسف حبيب
والصاغ عثمان نوري واليوزباشية عاطف سعد ومحمد أحمد حسن والملازم
عبد القادر طه وأحمد فؤاد .

وسبب اعتقال أفراد هذه الجماعة هو تبليغ أحد ضوالات إدارة المخابرات (جمال الدين جلال) الذى استعانوا به فى عملية تهريب سلاح للفلسطينيين عن طريق بور سعيد ، وذلك بعد اتصاليهم بالحاج أمين الحسينى فى القاهرة .

ولم ينته اعتقال هذه المجموعة الى محاكمة عسكرية ، وانما انتهى الامر الى الافراج عنهم وعودتهم الى أعمالهم ، واعفاء ابراهيم عطا الله من مناصبه وتعيين اللواء عثمان المهدي بدلا منه ، كما عين محمد حيدر وزيرا للحربية .

وكان هذا التعيين مفاجأة للجيش اذ المعروف ان محمد حيدر ضابط من السجون ، وكان له تاريخ مشهور أثناء ثورة ١٩١٩ فى ضرب المتظاهرين ، وقد استاء من ذلك عدد ملحوظ من الضباط اذ وجدوا فى ذلك امتهانا لهم ، واتهاما بعدم كفاءة أحد منهم لقيادة الجيش .

وكان تعيين محمد حيدر ربيب السراى وياور الملك خطوة لمزيد من السيطرة على الجيش ، التقت فى خطوة أخرى تمثلت فى احتواء عدد - وليس كل - الضباط الذين اعتقلوا فى حادث ابراهيم عطا الله وتشكيل تنظيم خاص لهم للدفاع عن الملك والسراى عرف باسم (الحرس الحديدى) .

ولم يكن هذا التنظيم خاضعا للحرس الملكى او للجيش ، وانما كان تنظيما سرىا خاصا يرتبط بالسراى عن طريق يوسف رشاد الطبيب البحرى وياور الملك ويضم من الجيش أحمد يوسف حبيب ومصطفى يوسف كمال صدقى وسيد جاد وعبد الرؤوف نور الدين وخالد فوزى وحسن فهمى عبد المجيد .

وينفى خالد فوزى انه كانت له صلة بالحرس الحديدى . . . ولاشك انه كان الوحيد بين هؤلاء الذى انضم الى تنظيم الضباط الأحرار ، وكان له دور ايجابى معهم فى التحضير لحركة الجيش .

وقد بدأ (الحرس الحديدى) فور تكوينه يمارس عملياته الارهابية أطلق عبد الرؤوف نور الدين الرصاص ومعه أنور السادات على مصطفى النحاس يوم ٥ ابريل ١٩٤٨ من عربة من عربات القصر الملكى أحضرها اليوزباشى عبد الله ضادق من مطافىء القصر كان يقودها حسن فهمى عبد المجيد فأخطاه رغم قرب المسافة ثم شرع مصطفى كمال صدقى وعبد الرؤوف نور الدين فى نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المفرقات يوم ٢٥ ابريل . وكان ذلك نتيجة موقف النحاس باشا المتشدد فى المسألة الوطنية ، ورفضه لكافة محاولات التقرب من الوفد على غير أساس اجراء انتخابات جديدة

واستمر هذا التنظيم يواصل عملياته الارهابية السرية ، ويتعرف على أخبار الضباط ليبلغها للسراى ويحاول ان يحيط الملك بهالة مضللة تقنع الناس بأنه يمكن تحقيق الاصلاح عن طريقه .

وكان يساند هذا (الحرس الحديدى) محمد حيدر وزير الحربية واسماعيل شيرين مدير ادارة شئون فلسطين وزوج الأميرة فوزية .

وهكذا انتهى الارهاب الذى اندفع اليه بعض الضباط ومعهم عدد من المثقفين بعد هزيمة النازية لاغتيال جنود الاحتلال الى أن أصبح أداة فى يد السراى للتخلص من أعدائها وأعداء الاستعمار فى نفس الوقت .

لم يستطع الارهاب أن يفرض نفسه داخل الجيش بعد أن وصل نشاط الحركة السياسية فى المجتمع الى ذروته وانعكس ذلك داخل الجيش أيضا وعندما تنمو الأفكار يذبل الارهاب ومع ذلك فان آثار الارهاب والاغتيال لم تنته تماما ، ولكنها حوصرت فى دائرة الحرس الحديدى والضباط الموالين للسراى .

ومع ذلك فانه فى لحظات اليأس من الموقف والرغبة الجارفة فى التغيير ، وضعف الثقة فى التنظيم كان الفكر الارهابى عند الضباط الوطنيين يعاود الظهور ، بل ويتحرك للتنفيذ أحيانا ولكنه لم يستطع أن يفرض نفسه سيدا للموقف كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

ثانيا - الاخوان المسلمون :

صلة الضباط بالاخوان تعود الى الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم تظهر كتيار رئيسى فى مجال الحركة السياسية بالجيش الا بعد انتهاء الحرب .

ولم تكن اتصالات الاخوان المسلمين مقتصرة على فرد أو أفراد محدودين وانما كانت منتشرة مع أكبر عدد متاح لهم من الضباط .

ونظرة تاريخية الى حركة الجماعة قد تفيد .

تحول النشاط عند مجموعات الضباط التى أسقطتها هزيمة النازى فى حيرة شديدة الى البحث عن موقع جديد يواصلون منه نضالهم الوطنى .

طوال حكم الوفد خلال فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لم تتجاوز الجماعة حدود دعوتها الدينية ، ولم تظهر على المسرح السياسى بصورة سافرة الا بعد خروج الوفد عندما أصدرت مجلتها النذير السياسية عام ١٩٣٨ وقال أحمد حسين رئيس مصر الفتاة أثناء مرافعته فى قضية اغتيال محمود فهمى النقراشى بعد ذلك عام ١٩٤٩ ان حسن البنا وقادة الاخوان

كانوا قد اعتقلوا فى بداية الحرب العالمية ، الى ان حضر حامد جودة الوزير السعدى وقابل حسن البنا منفردا ثم تم الافراج عنه بعدها بأيام . . . وقال كذلك ان عبد الرحمن عمار مدير الأمن العام كان عضوا فى الجماعة .

وكان حسن البنا مرشدا للاخوان ذا شخصية نفاذة يجيد الخطابة ويحيط نفسه بهالة من الغموض تتيح له حسب لائحة الجماعة زعامة فردية مطلقة لا منازع له فيها .

يقول أنور السادات فى كتابه (أسرار الثورة المصرية) ان حسن البنا كان حريصا على ان يظل « بينهما سرا خافيا » حتى على كبار الاخوان أنفسهم) .

وعقب اقالة الحكومة الوفدية فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ نشط (الاخوان المسلمون) نشاطا شديدا وصرحت لهم وزارة محمود فهمى النقراشى بعقد الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية فى أواخر عام ١٩٤٥ بينما حرمتها على كافة الهيئات الأخرى .

وكان حسن البنا طموحا يبغي الاتصال بالملك ليخلق بين الاخوان والسراى نوعا من التعاون الوثيق . . ولجأ فى ذلك الى أنور السادات يوسطه - حسب روايته - ليترك باب صديقه الدكتور يوسف رشاد ليمهد له مقابلة مع الملك .

وقد وجد عدد ملحوظ من الضباط فى هذه الجماعة مركز جاذبية لهم يختلف عن الأحزاب السياسية التى تعتمد على التنظيمات الجماهيرية المفتوحة ، حيث انه كان لهم تنظيم هرمى يقف المرشد على قمته ، ولهم تنظيم عسكري خاص لا يخلط بين المدنيين والعسكريين كان يساعد المرشد فى الاشراف عليه ضابط مصرى سابق كان قد هاجر الى ألمانيا ثم عاد منها هو الصاغ محمود لبيب الذى اتصل بمعظم الضباط الذين جندوا فى الجماعة ، هذا الى جانب تنظيم الجهاز السرى الذى كان يصل اليه الموثوق فيهم وكان تحت اشراف عبد الرحمن السندى .

وفى الأيام الأخيرة لوزارة الوفد عام ١٩٤٤ استدعى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حسن البنا ، وأبلغه بأن الوزارة لاتسمح بخروج جواله الاخوان لاستقباله على المحطات أو القيام بطاير استعراضية له . . . وكان فؤاد سراج الدين قد زار المركز العام للاخوان خلال الحرب عندما كانت جمعية معانة مثل الشبان المسلمين يحرصون على الظهور فى مظهر دينى - وكانت شعب الاخوان قد بلغت ما يزيد عن ٥٠٠ شعبة تقوم بمشروعات اجتماعية تحصل بها على اعانات من الدولة .

واستدعى مصطفى النحاس حسن البنا أثناء الحرب العالمية لمقابلته
فى مينا هاوس حيث أقام فترة وحذره من الانغماس فى العمل السياسى
وطلب منه الا يتجاوز حدود دعوته الدينية .

ولكن اقالة حكومة الوفد كانت نقطة بدء لتحرك الاخوان المسلمين
ليس ضده فقط . . . ولكن ضد كافة التنظيمات الشيوعية والديموقراطية
والاتجاهات الاشتراكية .

ووصلت ذروة المساندة لجماعة الاخوان المسلمين عندما تولى اسماعيل
صديقى الوزارة بعد مذبحة كوبرى عباس ، ووجد فى الوفد كتلة صلبة
لا تلين فى عدائها التقليدى التاريخى له منذ مطلع الثلاثينيات . . هرع
اسماعيل صديقى عقب توليه الوزارة الى زيارة مركز الارشاد لجماعة
الاخوان المسلمين فى الحامية الجديدة ، ونسق سياسته معهم ، حتى
أصبحوا من مروجى الدعاية له والمدافعين عن سياسته .

عندما كانت الجامعة فى عنفوان اشتعالها الوطنى وقف مصطفى مؤمن
زعيم الاخوان فى الجامعة يعلق على وعود اسماعيل صديقى المعسولة بأية
من القرآن « وأذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان
رسولا نبيا » .

وعندما شكلت (اللجنة التنفيذية العامة للطلبة) شكل الاخوان
(لجنة الطلبة التنفيذية العليا) وعندما تكونت اللجنة الوطنية للعمال
والطلبة) التى قادت مظاهرات ٢١ فبراير ، أسرع الاخوان الى تشكيل
(اللجنة القومية) وفيها ممثلون أيضا بلصر الفتاة والجزب الوطنى وجزب
الفلاح الاشتراكى وجبهة مصر . . والتنظيمان الاخيران من التنظيمات
الشكلية التى تعتبر لافتات بلا جماهير . وقد ساندت الحكومة هذه اللجنة
واتفق على ان يكون محمد حسن العشماوى وزير المعارف ممثلا للحكومة
فى هذه اللجنة .

ومع ذلك لم يستمر الاخوان طويلا فى عضوية (اللجنة القومية) التى
شكلت فى مركز الاخوان ، بل أعلنوا عقب يوم ٤ مارس ١٩٤٦ - يوم
الحداد العام - انهم يعتبرون أن اللجنة قد شكلت لظهار شعور الأمة ،
وأن مهمتها تعتبر قد انتهت بذلك . . . ولكن بقية أعضاء اللجنة أصرؤا على
بقائها حتى تتحقق المطالب الوطنية بالجلء والوحدة .

ورغم هذه المواقف السياسية الناشزة من الاخوان المسلمين فان
اتصالهم بالضباط كان عريضا ومنتشرا . لم يقتصر على أفراد محدودين . . .
ضباط الطيران كانوا على اتصال بهم . . . وأنور السادات كان على صلة
شخصية بحسن البنا الذى كان أول من أتاح له فرصة التعرف بعزیز

المصري كما ورد في كتابه (أسرار الثورة المصرية) ٠٠٠ وقد لعب عبد المنعم عبد الرؤوف قائد السرب الذي حاول الهرب مع عزيز المصري دورا نشيطا في هذا المجال استمر الى ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠٠٠ وخالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد قال انه كان عضوا في الاخوان ومجموعته التي وصلت الى مستوى الانضمام للجهاز السرى العسكرى لهم كانت تضم البكباشى جمال عبد الناصر والصاغ كمال الدين حسين ٠٠٠ ولم يكن الانضمام لهذا الجهاز السرى مفتوحا الا للخلصاء موضع الثقة ٠٠٠ وكانوا يقسمون يمين الاخلاص للدعوة فى غرفة مظلمة خالية بمنزل عتيق نى حى الصليبية ويد الضباط على مصحف ومسند معا .

الظاهرة التى تستلقت النظر هى قيام هذه المجموعة المنظمة للاخوان بعقد جلسات لتحضير الأرواح ٠٠٠ يقول ثروت عكاشة وزير الثقافة فيما بعد أن مجموعة كانت تضمه هو وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين كانت تعقد جلسات لتحضير الأرواح كل أسبوع بحضور الشيخ عبد الرحيم القناوى ، ويقول مجدى حسنين ان مجموعة أخرى كانت تضمه أيضا مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر واللواء طبيب حسين رياض كانت تحضر الأرواح مع وسيط آخر هو الدكتور عزت خيرى الذى أصبح عميدا لكلية علوم جامعة القاهرة .

هكذا كانت الاخوان تضم أعدادا من الضباط ينتظمون فى جماعات تنتشر بينهم الأفكار الآتية :

١ - معاداة الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها الاجتماعية ، مما رسب فى نفوسهم روحا معادية للديموقراطية ٠٠٠ وكان الاخوان يعتمدون على شعار (الرسول زعيمنا) بمعنى الرفض الكامل للزعامات الشعبية القائمة .

٢ - التمسك بالغيبىات التى تنشر الضباب الفكرى وتحول دون انطلاق الرؤية الى آفاق جديدة كما يتضح من تركيزهم على عقد جلسات لتحضير الأرواح يحضرها الضباط .

٣ - الانضباط التام للتنظيم والخضوع المطلق لشخصية المرشد الذى كان يقف وحده بصلاحيات مطلقة على قمة التنظيم الشعبى والعسكرى السرى معا .

٤ - تبنى مفاهيم عنصرية خاطئة لا تربط بالواقع بل تحرف الانظار عما يدور فى المجتمع مثل قول المرشد « ان الدور عليكم فى قيادة الأمم وسيادة الشعوب » ، وتلك الأيام نداولها بين الناس ، وهى ترديد بصورة أخرى لبعض الأفكار النازية العنصرية .

وكانت فرصة تجنيد الضباط لجماعة الاخوان متاحة أكثر من غيرها
... فالارهاب يحتاج الى جرأة وشجاعة وسرية وتعرض الذات للخطر ...
كما أن التجنيد للتنظيمات اليسارية كان يتم في سرية مطلقة في وقت
كانت كلمة (الاشتراكية) وحدها تكفى لالقاء الشبهات على الناطق بها ،
وفتح أبواب المعتقلات له في أول فرصة مناسبة .

ومنع تدفق الضباط على تنظيم الاخوان وكثرة عدد الذين ارتبطوا
به ، فان كثيرا منهم لم يجدوا في الاخوان ما يرضى نزعاتهم الوطنية
الايجابية ، ولم يجدوا اجابة وافية مقنعة على أسئلتهم واستفساراتهم ،
كما سيتضح في مسار الحركة السياسية بعد ذلك .
ثالثا - التنظيمات اليسارية :

التنظيمات اليسارية لم تعاود نشاطها في مصر بعد ضرب الحزب
الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ ، وحل تنظيماته ومطاردة وسجن أعضائه
الا خلال الحرب العالمية الثانية بعد الانفراجة السياسية التي صاحبت
تحالف الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا والولايات المتحدة في حربهم
المشتركة ضد محور النازية والفاشية .

وتشكلت عدة تنظيمات جديدة ...

(اسكرا) وهى كلمة روسية تعنى (الشرارة) بالعربية وكانت
واجهتها العلنية دار الأبحاث العلمية .

(طليعة العمال) هى تنظيم سرى أصدر مجلة (الفجر الجديد)
وعمل في أوساط الطلبة والعمال .. كانت له داران للنشر هما دار
القرن العشرين ولجنة نشر الثقافة الحديثة ... وكانوا على صلة وثيقة
بالشباب الوفدى .

(الحركة المصرية للتحرر الوطنى) كانت أكثر الحركات الشيوعية
ارتباطا بالواقع وانتشارا بين التجمعات الجماهيرية ، وكانت لها صحيفة
(أم درمان) العلنية .

وقد حدث اندماج عام ١٩٤٧ بين (اسكرا) والحركة المصرية للتحرر
الوطنى في تنظيم سرى باسم (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)
أو خدتو .

وكانت الأفكار اليسارية التى حرصت هذه التنظيمات على نشرها
في صفوف العمال والطلبة والمثقفين ، قد بدأت تمثل مركز جاذبية ملحوظة
حتى لعدد من الضباط الذين بهرتهم الأفكار والتنظيمات النازية في المرحلة
السابقة لهزيمة المحور .

اتصل عبد اللطيف بغدادى ومجموعة الطيران ضمن اتصالاتهم المتعددة مع (جمعية الرياضة وأوقات الفراغ) التى أسسها حسنى العراقى أحد الأعضاء السابقين فى الحزب الشيوعى المصرى القديم ، ولكنهم لم يستقروا بها لأنها لم تشبع رغبتهم فى العمل والحركة .

كما حدث اتصال بين هذه المجموعة وبين ميكانيكية الطيران الذين بدأ انتشار الأفكار الماركسية فى الجيش بينهم . . . ولكن لم يحدث اندماج تنظيمى نتيجة فروق الرتبة والاتجاهات الطبقية والميول الفكرية المتنافرة بين الضباط وصف الضباط .

كانت الصلة قد بدأت بين (الحركة المصرية للتحرير الوطنى) وبين صف الضباط المتخرجين من مدرسة ميكانيكا الطيران ، والتى كانت قد فتحت أبوابها كمدرسة جديدة بعد المعاهدة عام ١٩٣٧ ودخلها فى الدفعة الأولى ٩٠ طالبا حاصلين على شهادات الكفاءة أو البكالوريا أو الفنون والصناعات نظام الخمس سنوات .

تم اجتذاب الطلبة والخريجين خلال مطالب اقتصادية بدأت بالمطالبة بأن تتاح فرصة الترقى لرتبة طيار من ضباط الصف ، وقد عارض ذلك معارضة شديدة الطيارون القدامى . . . ولكن تحقق ذلك بالنسبة للدفعة الخامسة مما أثار خريجي الدفع السابقة مطالبين بمساواتهم بنظام الدفعة الخامسة التى كانت دراستها تمتد خمس سنين ، مع المطالبة بتغيير اللباس .

كان قادة هذا النشاط من المنضمين سرا الى الحركة المصرية للتحرير الوطنى وبدأوا حركتهم بعمل برنامج يحقق المطالب الوطنية والاقتصادية ، وكونوا تنظيما سريا من ٤٢ شخصا بحيث يمثل كل سرب أو قسم ائذان من المندوبين ، وتكونت لجنة تنفيذية عليا من ١١ شخصا كان النفوذ الرئيسى فيها للشيوعيين .

ولم يقتصر نشاط هذه المجموعة على سلاح الطيران وانما امتد أيضا الى ميكانيكية سلاح الصيانة ثم الطيران المدنى . . . وعندما تحققت مطالب ميكانيكية سلاح الطيران فيما يتعلق باللباس والمساواة ، ارتفعت معنويات زملائهم فى سلاح الصيانة ، وتحرك ٦٠٠٠ طالب وخريج منهم متوجهين الى قصر عابدين . . . ولكنهم صرفوهم على وعد بتحقيق مطالبهم ، ثم اعتقلوا بعضهم .

وانتشر هذا النشاط حتى وصل الى خريجي مدرسة الكتاب العسكريين والموسيقين . . . ووجدت الأفكار اليسارية مجالا للانتشار بعد

هزيمة رومل فى العلمين وظهور الاتحاد السوفيتى كقوة حربية وسياسية هائلة .

والملاحظ أن نشاط الاخوان كان مركزا على صغار الضباط ، ونشاط الشيوعيين كان مركزا على الميكانيكية وضباط الصف ولم يكونوا قد وصلوا بعد فى هذه المرحلة الى صفوف الضباط ، كما أن السراى كانت تواصل اعتمادها على كبار الضباط الذين خدمت عندهم طاقة الحماسة الوطنية وارتضوا التبعية للسراى والاستعمار

وكان موازيا لهذه الحركات فى صفوف الجيش المصرى ، حركات أخرى فى صفوف الجيش اليونانى المعسكر فى مصر . . . وكانت اليونان تحت دكتاتورية الجنرال ميتكساس منذ عام ١٩٣٦ ، ولذا كان الحزب الشيوعى اليونانى هو الذى يتولى قيادة الكفاح السرى المسلح فى اليونان . . . وتشكلت جبهة التحرير الوطنى (أيام FAM) فى خريف ١٩٤١ ، وتشكل جيش التحرير الشعبى (ايلاس) فى ربيع ١٩٤٢ .

وكانت اليونان بالنسبة للحلفاء نعمة من النعاج السوداء لديكتاتوريتها السابقة ، ولكن الملك ورئيس وزرائه فى المنفى ايمانويل تسودوروس أعلنوا أن اليونان حكومة ديمقراطية تحكمها ملكية دستورية .

ومع ذلك ظلت (أيام وايلاس) تهاجمان الملك باعتباره عدوا للشعب اليونانى ، وممثلا لعصابة فاشية ، وامتلات جدران الشوارع فى القاهرة والاسكندرية بكتابات يونانية وعربية تعلن شعارات المنظمين ، وأخذت إحدى المجلات اليونانية هذا الاتجاه الذى عارضته القوات البريطانية فى مصر لما استشعرته فيه من خطر ، وخاصة بعد أن حدثت اتصالات سياسية بين القوى اليسارية الناشئة فى مصر « الحركة المصرية للتحرير الوطنى » والقوى اليسارية اليونانية فى مصر .

وفى الوقت الذى كان البريطانيون يقدمون فيه أقصى مساعدة لايام وايلاس فى اليونان ، بدأوا هجوما على فروعهما فى مصر . . وحدثت فى مصر عدة تمردات فى صفوف الجيش اليونانى .

حدث تمرد فى معسكرهم بمينا هاوس واحتل الكولونيل نيكولاميدس مقر قيادتهم فى شارع قصر العينى . . وتمرد اللواء الذى كان معدا للحركة فى ايطاليا ، وأعلنت خمس مراكب بحرية ولاءها للجمهورية ، وكذا بعض وحدات الطيران

وتمرد البحارة التجاريون لمدة ثلاثة أسابيع فى الاسكندرية . . . ولكن القوات البريطانية استطاعت قمع هذه التمردات ومحاكمة المسؤولين

عنها ٠٠٠ وكانت الحرب الأهلية قد ظهرت بوادرها في اليونان عندما أصدر تشرشل يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣ قرارا بتجهيز ٥٠٠٠ عسكري بريطاني لتولية الملك جورج على عرشه .

وكان اليساريون في صفوف الجيش المصري على صلة بهذه الحركات يقدمون لها المساعدة ويتخذون منها مادة للاثارة والهجوم على البريطانيين دون أن يتورطوا في تأييد النازيين .

وخلال هذه الحركات السرية النشطة داخل الجيش ، التقطت التنظيمات السرية عددا من الضباط في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة وكنت أول ضابط مصري تتاح له فرصة الانضمام لهذه التنظيمات ، والعمل في مجموعة واحدة مع صف ضباط الطيران وغيرهم ، وانفتح بذلك مجال لتجنيد عدد من الضباط ليصبحوا ماركسيين .

وكان التجنيد للتنظيمات اليسارية داخل الجيش عملا شديدا الصعوبة بالغ التعقيد معرضا في ذاته لأخطار العصف به من القوى الرجعية المتربصة بأي نشاط تقدمي وخاصة في صفوف الجيش .

ومع ذلك فإن حيرة الضباط الوطنيين بعد هزيمة النازية ، وعجز الاخوان المسلمين عن ارضاء نفوسهم بالاجابة الوافية على أسئلتهم واستفساراتهم ، وحركة المد الثوري التي انطلقت في الجامعات وتمثلت في حركة المظاهرات والاضرابات المتزايدة ، وادانة الارهاب من أصحاب الضمائر الوطنية والأفكار السليمة ، الى جانب السمعة الطيبة التي احرزتها الحركات المسلحة السوفيتية خلال الحرب والتأييد الواضح المعلن من جانب الدول الاشتراكية لقضيتنا في هيئة الأمم وخارجها ٠٠٠ مع توافر التصور الفكري الواضح لمشاكل المجتمع ووجود اجابة وافية عميقة على تساؤلات الضباط ، الى جانب الثقافة الملحوظة التي يتميز بها اليساريون الذين يعتمدون في حركتهم على عقولهم وأفكارهم ٠٠٠ دون الاعتماد على العضلات أو الغيبيات .

كل هذه العوامل مجتمعة كانت تجعل من التجنيد للتنظيمات اليسارية أمرا ممكنا رغم خطورة ذلك في صفوف الجيش ، الا انه لا يمكن مقارنة نسبة التجنيد لهذه التنظيمات بنسبة التجنيد للاخوان المسلمين مثلا .

الأمر عند الاخوان لم يكن يحتاج الى تغيير الأفكار والمعتقدات القديمة ، والقسم على مصحف ومسندس كان كافيا لضم العضو الجديد ٠٠٠ أما في التنظيمات اليسارية فان الأمر كان يحتاج الى مباراة فكرية تهتز فيها الأفكار القديمة الثابتة لتشرق الأفكار الجديدة النامية ٠٠٠

والانضمام للاخوان لم يكن يعرض الضابط لخطر الارهاب البوليسى ،
بينما الانضمام للتنظيمات السرية اليسارية كان يضع الضابط فى مركز
خطر شديد لا يملك سلاحا لحماية نفسه به الا السرية والأمان .

وخلال هذه الفترة أمكن خلق نواة من صف الضباط والضباط
اليساريين فى صفوف الجيش ، يصدرن منشورات تلاحق الأحداث
وتفسرها وتنقد ما فيها من أخطاء وكانت تصدر بتوقيع (رجال
الجيش) .

ولم يحدث أن تعرضت هذه التنظيمات لكشف السلطة لها ومحاربة
العصف بها الا فى سلاح الطيران عندما اشتدت موجة المطالبات الاقتصادية
وما كشفته من اتجاهات سياسية أدت الى نفي ٤٠ صف ضابط الى سيوة .

وكانت الأحداث السياسية قد بدأت اتجاها جديدا مؤثرا كانت
له انعكاسات هامة أيضا فى صفوف القوى العاملة داخل الجيش .

استقال اسماعيل صلقى وتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة
الوزارة بعد توقف المفاوضات .

واستغلت الحكومة قرار البريطانيين بالانسحاب الى منطقة القناة
لتهدة الخواطر ومنع الاحتكاك مع المصريين ، فأقامت احتفالات لرفع العلم
المصرى على القلعة وثكنات قصر النيل وغيرها ، ولكن المظاهرات والاضرابات
لم تتوقف للكشف عن طريقة (الجلاء الجزئى) والضغط على الحكومة لالغاء
معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ واللجوء الى مجلس الأمن . . .

وقدمت الحكومة عريضة المسائل المصرية الى مجلس الأمن يوم ١٣
يوليو بعد ثمانية شهور من توليها الحكم وبعد يوم واحد من فض الدورة
البرلمانية تفاديا لمواجهة المعارضة .

وسافر النقراشى الى نيويورك يوم ٢٢ يوليو ١٩٤٧ وعرض القضية
المصرية بطريقة عبرت عنها صحيفة التايمز البريطانية « النقراشى يسير
سفينة بشراع المعارضة » وركزت الدعاية على قوله « أيها القراصنة أخرجوا
من بلادنا » .

أيد مصر فى مجلس الأمن ثلاثة مندوبين ، المندوب السورى فارس
الخورى والمندوب السوفيتى اندريه جروميكو والمندوب البولندى أوسكار
لانج ، ووقفت فرنسا ضد مصر خوفا من اشتعال الحركة الوطنية فى شمال
أفريقيا ضد فرنسا ، بينما وقفت الحكومة الأمريكية موقفا عبرت عنه
صحيفة نيويورك تايمز بقولها انها « ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر

أو جلاء الانجليز عنها ولا الى التصويت ضدها وان مصلحتها تأجيل البت
فى النزاع » .

وقد كشف عرض القضية المصرية على مجلس الأمن حقيقة اتجاهات
الدول الكبرى بطريقة عملية . . . ارتفعت أصوات فى مصر تطالب بصدقة
الاتحاد السوفيتى الذى وقف معنا ، ومثال ذلك مصر الفتاة التى غيرت
موقفها بعد ان كان أحمد حسين قد سافر الى الولايات المتحدة فى بداية
١٩٤٧ والقى تصريحات تؤيد السياسة الأمريكية وتؤيد مبدأ ترومان : الذى
كان يقضى بالتدخل فى شئون ايران واليونان وتركيا ، وهى الدول المجاورة
للاتحاد السوفيتى .

وارسل برقية الى ترومان من ألف كلمة يهنئه فيها بقرار مساعدة
تركيا واليونان ، ويرحب فيها باهتمامه بالشرق الأوسط ويقول له « ان
السياسة الأمريكية لمقاومة الشيوعية يجب أن تشمل مصر وهى لا تطلب
مالا بل تطلب الحرية فانها اذا حصلت على استقلالها ووحدتها مع السودان
ستكون سدا منيعا ضد الشيوعية » .

ولكن موقف مجلس الأمن كان تجربة بددت أوهام أحمد حسين فى
صدقة الولايات المتحدة لمصر مما جعله يخفف حملته ضد الدول الشيوعية
ويذهب بنفسه الى السفارة السوفيتية والبولندية ضمن الوفود التى
توافدت عليهما للشكر . . . وكذلك حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى
المعروف بمواقفه المحافظة أصدر بيانا يطلب فيه ان توثق مصر علاقاتها مع
الدول التى ساندتنا فى مجلس الأمن .

وكان محمود فهمى النقراشى قد طلب من الولايات المتحدة وهو
بنيويورك أن تمنحه قرضا ومساعدات اقتصادية فلم تجبه ، وطلب اليها
أن تمد الجيش المصرى بخبراء عسكريين فكان الجواب أنه ليست لديهم
خطة حول هذا الموضوع .

وأمام غموض الموقف السياسى انفجرت المظاهرات الشعبية فى ٢٢
أغسطس ونادى الوفد بالحياة ، وظهرت الدعوة الى الكفاح المسلح برفع
شعار (الجلاء بالدماء) وزادت اضرابات العمل زيادة ملحوظة من سبتمبر
١٩٤٧ ، وصلت الى ذروتها عندما أضرب عمال شركة الغزل والنسيج
بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل واطلق البوليس عليهم الرصاص
فقتل أربعة عمال وأصاب ٢٠٠ وشبت بعض الحرائق قُدرت الصحف
خسائرها بنحو ٢٠٠٠٠ جنيه .

واستدعى الجيش للتدخل فحاصرت قواته المصنع ورابطت عرباته المصفحة بجوار المرافق العامة ، ولكنه كما حدث عام ١٩٤٦ لم يشتبك مع العمال باطلاق الرصاص . . . أو لم يطلب منه الدخول في هذا الاختبار .

وفي ٢٦ سبتمبر أضرب عمال الشركة الأهلية للغزل بالاسكندرية واعتصموا بمصنعي الشركة ، وأرسلت اليهم قوات من الجيش أيضا ، وأعلنت حالة الطوارئ في الاسكندرية .

وأضرب عمال شبوا الخيمة تضامنا مع زملائهم وخرجوا في مظاهرة كبيرة منعتها قوات البوليس من دخول القاهرة .

توالى حركات الاضراب حتى أصبحت أبرز ظواهر هذا العام وبداية عام ١٩٤٨ فقد أضرب مدرسو التعليم الحر ، وموظفو التلغراف وامتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل ، وأضرب المدرسون عن تصحيح أوراق الامتحانات ، وأضرب خريجو المدارس الثانوية الصناعية في مسابك السكة الحديد ببولاق وورش أبو زعبل ، والمرضون بالقصر العيني حيث قتل سليم زكى حاكمدار العاصمة .

وتعددت اضرابات الطوائف وتصاعدت موجتها حتى وصلت الى غايتها عندما أضرب رجال البوليس أنفسهم مطالبين بمساواة العسكريين منهم رجال الجيش ومساواة الاداريين منهم برجال القضاء ، وقدموا بذلك عدة مذكرات لم يحصلوا منها على جواب فاجتمعوا بناديتهم في حديقة الأزبكية يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٧ وقرروا الامتناع عن العمل يوم ١٥ أكتوبر حتى تجاب مطالبهم وقرروا تسجيل أسمائهم في قصر عابدين حتى لا يتهمون بالتمرد السياسى .

وفي صباح ذلك اليوم أعلنت الحكومة حالة الطوارئ كمحاولة منها لمنع الاضراب ولكن ضباط القاهرة تركوا مكاتبهم وغادروا أقسام البوليس واجتمع ٥٠٠ منهم بالنادى ووصلتهم برقيات تأييد من ١٧٧٢ ضابطا بالأقاليم . . . وقرر ضباط الاسكندرية النوم في ناديتهم .

وبعد مقابلة الملك لعدد من مندوبى الضباط عدل الضباط عن الاضراب ، ولكن الحكومة شتت قادتهم ونقلتهم الى الأقاليم وأحالت بعضهم الى الاستيداع .

ولم يؤثر ذلك استمرار حركة ضباط البوليس اذ اجتمعوا بناديتهم في مارس ١٩٤٨ وقرروا أن يكون ١٥ أبريل موعدا لنهاية مدة الانتظار لاجابة مطالبهم مع المطالبة باعادة المنقولين والمحالين الى الاستيداع .

وفى اليوم المحدد للاضراب احتشد ضباط البوليس فى ناديهم يحاصروهم ضباط الجيش الذى كان مجلس الوزراء قد قرر أن يحتلوا أقسام البوليس ويقوموا بحفظ النظام .

تضامن الصولات والكونستبلات وعساكر البوليس مع ضباطهم ، وعندما حاول رجال الحرس الجمركى فى الاسكندرية الخروج فى شبه مظاهرة اصطدمت بهم قوات الجيش وقتل ثلاثة منهم واصيب ٢٧ .

وحدث صدام آخر اطلق فيه الجيش الرصاص على المظاهرات التى خرجت فى الاسكندرية تضم العمال والطلبة وجنود البوليس وقد رفع بعضهم ارفع الخبز فوق بناذقهم ، وعندما امتلا بهم ميدان المنشية اطلق الجيش عليهم الرصاص ، وجاء رد الفعل فى صورة حرائق صغيرة بقسمى الجمرك والميناء واحترقت ١٥ عربة ترام وبعض المحال ودور السينما وقتل ٢٧ شخصا منهم ٧ من جنود البوليس . . .

واصدرت الحكومة قرارا بمنع التجول فى الاسكندرية من الساعة مساء ، وسافر النقراشى الى الاسكندرية بعد أن اتخذ مجلس الوزراء قرارا بفصل كل من لا يعود الى عمله فى اليوم التالى مع تقديم المحرضين الى المحاكمة العسكرية ومنع النشر عن أخبار هذا اليوم وصودرت الصحف .

وكان هذا الاضراب فى صورته التى تم بها تعبيرا عن التفسخ الذى وصلت اليه الحالة ، وعجز الحكومة عن مجابهة الأمور .

وكانت الطلقات التى خرجت من بناذق الجيش ضد جنود البوليس أو مظاهرات الشعب دليلا على أن الخطر قد وصل فعلا الى حد تهديد النظام نفسه اجتماعيا وسياسيا .

ولم يكن الجيش نفسه بعيدا عن التأثير بهذه الحركات السياسية - مشروع صدق بيفن - فشل القضية فى مجلس الأمن - عجز الحكومة عن مجابهة الموقف - تصاعد الاضرابات والمظاهرات .

وكان أمرا خطيرا أن يصل انفعال الجيش بحركات الجماهير الى الذروة ، لأنه يعنى فى مضمونه احتمال انفجار ثورة شعبية لا تخمدتها قوة مسلحة خاضعة للسلطة الحاكمة .

كانت هذه الفترة من امجد فترات نضال الشعب المصرى فى حركة سياسية واجتماعية مشتركة . . وفى تناسق ناشئ بين الشعب والجيش .

ولم يكن منتظرا أن تصاب السلطة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار
بشلل مفاجئ . . . بل كان أمرا منتظرا وطبيعيا أن يحدث تدبير ما يجهض
هذه الانتفاضات الشعبية ، ينهى رد فعلها في صفوف الوطنيين بالجيش .

وكانت قضية فلسطين .

الفصل الخامس

حرب فلسطين ١٩٤٨

(اننى متفائل ونحن نعرف قوة اليهود ، وأنا
احب اطمئنتك الى أن الانجليز هم الذين
شجعوني على ذلك) .

محمود فهمى النقراشى لؤؤاد سراج الدين
فى مجلس الشيوخ يوم ١٢ مايو ١٩٤٨

طلب ترومان رئيس الولايات المتحدة من الحكومة البريطانية فى
أكتوبر ١٩٤٥ فتح أبواب فلسطين فى الحال لبخول مائة ألف مهاجر يهودى
... وقد أذعنت الحكومة البريطانية لذلك نتيجة أزمته الاقتصادية
واعتمادها على الولايات المتحدة لإعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثانية ،
ولكنها رأت اشراك الأمريكين معها فى تنفيذ سياسة التوسع فى تهجير
اليهود وذلك حتى لا تتحمل وحدها مسؤولية ذلك أمام جماهير الأمة
العربية ، فى الوقت الذى ستفيد منه الولايات المتحدة حيث زاد نفوذ اليهود
الأمريكين داخل الحركة الصهيونية حسب ما ورد فى مذكرات وايزمان .

وكان من أهم جوانب هجوم تشرشل زعيم حزب المحافظين البريطانى
على سياسة بيفن فى تصريحه بالجلء عن مصر سنة ١٩٤٦ أن هذا الجلء

يقضى بالبقاء فى فلسطين الأمر الذى يبعد امكانيات الاتفاق بين بريطانيا وأمريكا ، ومع فشل مشروع صدقى بيفن فى أواخر ١٩٤٧ وضح أن اتفاقا قد تم على أن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية فيها على أن يستمر بقاء الانجليز فى مصر .

وفى خريف ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عزمها على إنهاء الانتداب عن فلسطين فى ١٤ مايو ١٩٤٨. وعرضت الأمر على الأمم المتحدة التى أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وقد صدر هذا القرار فى وقت كانت الحركة الوطنية فيه ملتعبة فى مصر ، واضرابات الطوائف ومظاهرات الطلبة والعمال تتزايد ، وحركات الارهاب ضد البريطانيين وعملائهم تتجسد .

وكانت قضية فلسطين تشغل بال رأى العام المصرى ، ولكنها كانت تاتى بالتاكيد بعد قضية الجلاء والوحدة مع السودان والديمقراطية .

ولكن بعض التنظيمات السياسية مثل الاخوان المسلمين ومصر الفتاة دفعت بهذه القضية الى المقدمة وجعلت منها موضوعها الرئيسى ودعت الى الكفاح المسلح ضد الصهيونية ، ونظرت الى فلسطين كمجال لحرب مقدسة وطنية ودينية ... وأخذت جماهير هذه التنظيمات تتظاهر وتعتدى على بعض اليهود المقيمين فى مصر ... وارتفعت دعوة التطوع للقتال وسافر أحمد حسين رئيس مصر الفتاة الى سوريا ، وألف الاخوان المسلمون كتائب الجهاد .

وكان حسن البنا قد وجد فى قضية فلسطين فرصة لمضاعفة نشاط جماعته خارج مصر ، فاكسب تأييد أمين الحسينى مفتى فلسطين ، واتصل بحكام البلاد العربية وملوكها ، وشجعه على ذلك أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام .

وعندما رفضت وزارة النقرشى السماح لهم بادخال أفواج المتطوعين الى صحراء النقب تسللوا عبر سيناء وانضم البعض منهم للجامعة العربية التى شكلت منهم ثلاث كتائب ، وقد بدأ قتالهم الفعلى فى فبراير ١٩٤٨ فى وقت كانت الاضرابات والمظاهرات الوطنية فى مصر من أجل الجلاء قد بلغت الذروة .

أما سياسة الوفد فكانت حسب تصريح لمصطفى النحاس الى جريدة الأيام السورية تؤيد أن تكون فلسطين لأهلها مسلمين أو نصارى أو يهودا ولكنه لا يقبل أن تكون وطنيا قوميا للصهيونية ، وقال انه أعلن ذلك فى بروتوكول الاسكندرية الذى صدر عام ١٩٤٤ بأثناء الجامعة العربية ...

وقد عارض الوفد بوضوح تقسيم فلسطين ولكنه لم يدع الى الكفاح المسلح أو انشاء الكتائب أو دخول الجيش المصرى للحرب واكتفى بأسلوبه التقليدى فى النضال الجماهيرى .

أما الحركات الماركسية وهى (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) (طليعة العمال والفلاحين) فقد اتخذت موقف العداء للصهيونية ودعت الى مقاومتها وكشف ارتباطها بالاستعمار الأمريكى ، وشجعت اليهود المعادين للصهيونية الذين انتظمتم (رابطة الاسرائيليين لمكافحة الصهيونية) و (الحركة المضادة للصهيونية) والتي نادى بالقضاء على الحركة الصهيونية والوقوف ضد هجرة اليهود من مصر وتأكيد ارتباطهم بمصالح الشعب المصرى وكفاحه الوطنى .

وعندما صدر قرار التقسيم عارضته (طليعة العمال والفلاحين) وأيده (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) مبررة ذلك بقولها « اننا لا نريد أن ننزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود ، ولا نوافق على التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر فى الدولتين العربية واليهودية » .

وقد عارضت (حدتو) الدعوة المحمومة لدخول حرب دينية موضحة انه لن يفيد منها سوى المستعمر منادية كما جاء فى مجلتهما الجماهير (لنوجه السلاح الى الاستعمار فى فايد وقنال السويس والسودان فلن يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو) وجاء فى بيان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « ان الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على إيجاد جو من اللفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية » وانه اذا كان قد اتخذ قرار التقسيم فإن طريق توحيد الدولتين هو طرد الاستعمار « وعلق البيان على موقف الحكومات العربية قائلاً أنها تهدف الى « وقف تيار الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حربنا المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار وانه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح فى سبيل مستوى معيشتها الى أمر خارجى ينسبها هذا الكفاح » . ولكن هذا الموقف لم يجلب استجابة لدى الجماهير أمام تيار الدعاية الذى شنته تنظيمات الاخوان المسلمين ومصر الفتاة وساندتهم فيه الجامعة العربية ، وموقف الوفد المتحفظ من القضية وخاصة بعد إقرار الأمم المتحدة لمشروع التقسيم .

وكان تيار التطوع يزداد تدفقاً . . . كتائب الجامعة العربية تسللت الى فلسطين تحت قيادة القائم مقام أحمد عبد العزيز ومعه كمال الدين حسين

عضو مجلس الثورة فيما بعد وعدد من الضباط كانوا جميعاً من المنتمين الى الإخوان المسلمين .

وقد كان مجال عبد الناصر رأى في التطوع أوضحه لوجيه خليل أحد الضباط الوطنيين الذين سعوا الى العمل التنظيمي خلال الحرب العالمية ثم استشهد في فلسطين اذ طلب منه تأجيل ذلك حتى يدرس الأمر على مستوى الدولة كلها .

وأما مجموعة الطيران فقد اتصلت بفوزي القاوقجي قائد جيش التحرير السوري عن طريق عيد اللطيف بغدادى الذى أبدى استعداداً للتعاون معه بعد أن رفضت الحكومة المصرية تطوع الطيارين عن طريق الهرب الى سوريا بطائرات مقاتلة ٠٠٠ ولم يكن في سوريا وقتئذ سلاح للطيران ، ولا مطار سرى يصلح للهبوط . وقال فوزي القاوقجي انه سوف يحتاج لهم في المعركة الفاصلة . وسافر حسن ابراهيم عضو مجلس الثورة فيما بعد وزكريا سليمان وهو فنى تسليح حيث قابلا وزير الدفاع السوري وانشىء مطار سرى شرق دمشق بستين كيلو ٠٠٠ وانتدب القاوقجي شاباً كان قد تدرب في ألمانيا ليكون ضابط اتصال مع الطيارين المصريين ، ولقد حضر الى مصر مع جهاز لاسلكى وشفرة خاصة .

وطال انتظار الطيارين المصريين طويلاً فلم يتصل بهم فوزي القاوقجي حتى قامت الحرب فعلاً ، بعد ان جندوا ١٥ طائرة سبقتهم صالحة للقتال . وكانت فكرة التطوع تجدها لها انصاراً كثيرين في الجيش من بينهم محمد نجيب الذى آمن بأن الوسيلة المثلى للقتال في فلسطين لا تكون الا باستخدام حرب العصابات ٠٠٠ وفى هذه الفترة اصدرت كتاباً كان الاول من نوعه في العربية عن (حرب العصابات) .

ولم يكن لجوء النقراشى للقوة المسلحة ودخول الحرب أمراً وازداً حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ عندما تغير رأيه فجأة (بين عشية وضحاها) على حسب تعبير الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ فى كتابه (مذكرات فى السياسة المصرية) وطلب فى ١٢ مايو عقد البرلمان فى جلسة سريعة لطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين .

كان هذا التغيير المفاجئ فى موقف النقراشى مثيراً للانتباه والدهشة ٠٠٠ وقد سأله فؤاد سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ عما اذا كان قد قدر موقف الانجليز ووعده بلفور وعن احتمالات طعنهم لجيشنا من الخلف ٠٠٠ فكان جواب النقراشى له « اننى متفائل ونحن

نعرف قوة اليهود تماما ، وأنا أحب إطمئنتك الى أن الانجليز أيضا هم الذين شجعوني على ذلك ، .

واعترض أيضا اسماغيل صدقي على دخول الجيش لأنه غير مستعد من الناحية العسكرية ولكن النقراشي أكد أنها نزهة للجيش .

ولم يكن الملك أقل تحمسا للقتال من غيره . . . بل انه يادر بتحريك الجيش قبل موافقة البرلمان عن طريق اعطاء الأوامر لمحمد حيدر وزير الدفاع دون علم رئيس الوزراء . . . وأدلى الملك فى اليوم السابق لعرض الأمر على البرلمان بجديث الى مراسيل اليونانيتدبرس تجاوز به حدود اختصاصاته الدستورية . وقال أنه سيتم العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية وأنه لن يقبل قيام دولة صهيونية على حدود مصر ولذا فلا بد من استعمال القوة .

اتخذ القرار فى لهفة وعجلة ودون دراسة مثنوية فى وقت كان الجيش المصرى فيه مازال يغائبى من تقص التسليح فلم تكن بريطانيا قد أمدته بالأسلحة التى طلبها بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت بريطانيا قد امتنعت عن تصدير الأسلحة اللازمة نتيجة الوضع الدولى واندلاع الحرب العالمية الثانية ولم تستأنف المفاوضات حول هذا الموضوع الا عام ١٩٤٦ حيث قطعت مرة أخرى بسبب الموقف الداخلى .

كان الجيش المصرى حتى هذه الفترة بعيدا عن تنظيم المعركة . . . فلم يكن قد عرف نظام التشكيلات بعد . أى كان أسلحة منفصلة لا تنسيق فيها ولا تجميع للقتال . . . وكان التدريب قاصرا ومتخلفا عن مناورات المعركة .

ولم تكن طواير الجيش تشاهد الا فى المحمل والجنازات . . . وكانت هذم الحقيقة يدركها . كان ضباط الجيش ، ولكن العناية الجارفة أشعلت الحماس للقتال ، وجعلت رجال الجيش يقبلون على المعركة فى البداية بروح معنوية عالية .

حدث فى سلاح الطيران أن جميع اللواء شعراوي قائد السلاح ميكانيكية السلاح الجوى ليمهد لهم دخول الحرب . . . وتساءل بعضهم عما اذا كانت المناقشة حرة فلما أجاب بالإيجاب ، وقال له بعض الحاضرين ان سلاح الطيران تحت يد رجال البعثة البريطانية بطريقة عملية وأنه لن تتوافر للمصريين حرية الحركة ، كما أن هناك تناقضا بين وجود القوات المصرية فى سيناء ومن خلفهم القوات البريطانية . . . ووجد هذا رأى موافقة شبيهة جماعية . . .

ولكن ذلك لم يحمل دون دخول الجيش أرض فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ .

وكان في هذا الموقف انقاذ لنظام الحكم الذي كان يجابه المشاكل الآتية : -

١ - القضية الوطنية معلقة بعد فشل المفاوضات وفشل اللجوء لمجلس الأمن والسياسة الاستعمارية تعمل على فصل السودان ، والجماهير لا تغفل لحظة عن مطالبها الجماعية .

٢ - التهاب الموقف الداخلي بالمظاهرات واضرابات الطوائف والهيئات المهنية والعمالية في مظالبة جماعية بتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وصلت الى ذروتها باضراب رجال البوليس

٣ - ضيق الشعب بحكم احزاب الاقلية التي تمثل ارادته مطلقا .

٤ - استحكام الغلاء الى حد جعل الحياة شديدة الصعوبة بالشعبية للأغلبية الساحقة من الناس .

هذه هي الحالة التي كانت تستود مصر قبل حرب فلسطين مباشرة ، وهي مليئة بعوامل التفجر التي تهدد قواعد النظام الذي كان يستند الى ملكية فاحت رائحة تصرفات رجالها الى الحد الذي أضعفت تماما من مركز الملك ، واحزاب الاقلية عاجزة عن مجابهة المستعمرين ، الأمر الذي كان يحمل بذور ثورة شعبية .

وهكذا وجدت حكومة النكراشي في دخول الحرب انقاذا لها مما عجزت عن مجابهته ، ووجد فيها الملك والاستعمار طوق نجاة يتعلقان به لانقاذهما من غضب المجتمع المتزايد يوما بعد يوم .

وضحبت دخول المعركة علة اجراءات أنهت فترة المد الثوري التي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استصدرت الحكومة في ١٣ مايو قرارا يخولها حق اعلان الأحكام العرفية وبدأت عمليات الاعتقال في ٢٦ مايو لعديد كبير من المناضلين اليساريين واليهود المصريين بلسخ عدة مئات في معسكر هاكستب . وفرضت الرقابة على الصحف ، وقيدت الاجتماعات العامة ، وضربت الحريات الشعبية .

وهكذا تراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعي ، وبرزت هستيريا الدعاية الحزبية .

وبدأت قوات الجيش المصري معاركها الاولى فوق أرض فلسطين . بعد فترة لم يشترك فيها الجيش في حرب منذ عام ١٨٩٩ .

خمسون عاما والجيش تحت الاحتلال البريطاني بلا قتال .

كان الجيش المصرى غير مهيا للقتال تسليحا أو تدريبا . . . ولم يكن قد قام بمناورات قتال ضد وحدات عصابات متحركة .

قانون التجنيد الذى صدر عام ١٩٠٢ لم يتغير الا عام ١٩٤٧ بعد عشر سنوات من معاهدة ١٩٣٦ وقبل عام واحد من حرب فلسطين .

كان القانون الجديد خطوة الى الامام نحو تطوير الجيش المصرى . .
اذ الغى البديل النقدي وخفض مدة الخدمة العسكرية الالزامية من خمس الى ثلاث سنوات ، وسنة واحدة لذوى المؤهلات ، وسمح بتأجيل تجنيد الطلبة حتى سن ٢٧ .

كان غريبا ان يتأخر صدور هذا القانون بعد معاهدة ٣٦ عشر سنين يظل الجيش خلالها تحت ظروف شديدة التخلف مما أدى بالتالى الى دخوله حرب فلسطين وهو غير مهيا من ناحية المهارة والقدرة الفنية على القتال الحديث .

ومع ذلك صور له القادة المعركة وكأنها امر يسير لن يحتاج لتضحيات او جهد كبير . . . قال اللواء عثمان المهدي رئيس اركان حرب الجيش فى ذلك الوقت لاجتماع من الضباط (انتم ذاهبون الى فسحة) .

ولم تكن الدولة قد عبات نفسها للحرب . . . بل لم تكن هناك ادارة للتعبئة . . . اول كتيبة دخلت ارض فلسطين كانت تحملها عربات اوتوبيس احضرها احد المقاولين .

وبعد الهدنة الاولى التى فرضت يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ قدم فؤاد سراج الدين استجوابا للنقراشى باشا فى جلسة سرية بمجلس الشيوخ قال له فيه انه قد تبين منذ اليوم الخامس للقتال ان الحكومة تستولى على وسائل النقل المدنية لحساب الجيش .

ولم تكن هناك قيادة مشتركة للجيش العربى السبعة التى دخلت ارض فلسطين : جيوش مصر وشرق الاردن ولبنان وسوريا والعراق والسعودية وفلسطين والسودان . . وقال النقراشى فى الجلسة السرية ايضا ان يورى السعيد قد عرض عليه تكوين قيادة مشتركة ، ولكنه رفض لانه « لا يستطيع ان يتحمل متاعبهم ، ولا يود ان يضع رقبتهم فى ايديهم » .

وجهات نظر مختلفة للقضية الفلسطينية

• عاد القتال فتجدد مرة أخرى يوم ٩ يولو حيث توقف مرة ثانية يوم ١٨ يوليو •

وكانت قيادة اللواء أحمد المواوي للقوات المصرية محل شكوى كثير من الضباط ، وخاصة محمد نجيب الذي جرح في هذه الحرب ثلاث مرات وحدثت بينه وبين المواوي مشادة انتهت الى نقله مديرا لمدرسة الضباط العظام بالقاهرة ، حتى عين اللواء أحمد فؤاد صادق بدلاً من المواوي •

وقد تغير الموقف قليلاً بعد تعيين اللواء أحمد فؤاد صادق لأنه كان يجيد الخطابة وأحاط نفسه بعناصر محبوبة من الجيش ... أعاد محمد نجيب الى ميدان القتال قائداً للواء الضارب ، وعين البكباشي محمد كامل الرحمانى الذى قاد حملة الاحتجاج على حادث ٤ فبراير واعتقل نتيجة ذلك ، أركان حرب له •

وقد فكر الضباط الذين كانوا قد قاض بهم من تصرفات كبار الضباط فى تعيين اللواء أحمد فؤاد صادق رئيساً لأركان حرب الجيش بطريقة مسرحية خلال حفل توديعه بعد انتهاء الحرب ، ولكنه عندما أحس بذلك خرج من القاعة بعد خطبته مباشرة ، وقبل أن يلقي الضابط المكلف بإعلان هذا الخبر كلمته •

والحقيقة أن أحمد فؤاد صادق كان على صلة ببعضو الحرس الحديدى مصطفى كمال صدقى الذى كان يهين له الأمر ليكون رئيساً لأركان الحرب فعلا بإرادة الملك والسراى ، وليس بإرادة الضباط الوطنيين •

ومنذ هذه اللحظة تبين لصغار الضباط أن اللواء أحمد فؤاد صادق ليس أهلاً لتحمل مسئولية ثورية ، وقد اعترف هو بذلك فى خطاب كتبه الى محمد نجيب بعد الثورة قائلاً له : انه كان أشجع منه يوم قبل المهمة التى كلفه بها الضباط الأحرار •

وقد حفلت حرب فلسطين ببطولات نادرة للضباط والجنود المصريين ، الذين حاربوا ببسالة فى ظروف شديدة الصعوبة ، واستشهد منهم ٩٧ من خيرة الضباط •

ولم تستمر الهدنة الثانية أكثر من شهرين وتجدد القتال بهجوم صهيوني في أكتوبر انتهى إلى حصار الفالوجا في ١٦ أكتوبر واستمرت محاصرة لمدة ١٣٠ يوما حتى بدأت مفاوضات رودس ووقعت بها اتفاقية الهدنة يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بعد أن توقف القتال يوم ٧ يناير .

كان أحد قادة الفالوجا قد أعد خطة لفتح الحصار عنها مع التضحية بنسبة كبيرة من حاميتها ، ولكن جمال عبد الناصر أحد ضباط حرب الحامية المحاصرة عارض ذلك حتى تكون القوة المصرية بالفالوجا عامل ضغط سياسي للمفاوض المصري في رودس . . . وهذا يوضح بصيرته السياسية النافذة المبكرة .

وضعت اتفاقية الهدنة بسحب القوات المصرية من الفالوجا ، وتبادل الأسرى خلال عشرة أيام ، ومنع الفريقين من القيام بأي حركات عسكرية أو زيادة للذخائر أو المهمات الحربية ، وعدم إنشاء مطارات في فلسطين .

والمقارنة بين بنود اتفاقية الهدنة التي أقرت الأوضاع القائمة وأعطت الفرصة لإسرائيل بالاستيلاء على صحراء النقب والوصول إلى إيلات وبين قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم يوضح أن العرب قد فقدوا فرصة إقامة دولة عربية مستندة إلى قرار الأمم المتحدة وفقدوا جانباً كبيراً من الأرض التي كان قد منحها لهم قرار التقسيم .

صحيح أن التقسيم كان قد منح اليهود ٥٠٪ تقريبا من مساحة فلسطين بينما حجم الممتلكات اليهودية الفعلية لم يكن يتجاوز ٧٪ من هذه المساحة . . . ولكنه صحيح أيضا أن العرب في القسم العربي كانوا أغلبية كبيرة (٦٨٣ ألف عربي و ٨٠ ألف يهودي) وأنهم في القسم اليهودي كانوا ٥٨٤ ألف مقابل ٥٨٣ ألف يهودي (دراسة الكاتب الفلسطيني خيري حماد) ، وإن فرصة النضال لتكوين دولة موحدة في ظل السلام ، كانت أكبر من فرصة فرضها بالقتال .

كانت الدلائل توحى بذلك بعد أن تحولت الهجاناء إلى الهجوم بعد رفض العرب قرار التقسيم . وفي الواقع كانت أعمال المقاومة العربية تقتصر في ذلك الوقت على قطع بعض الطرق أساساً ومحاولة حصار المناطق اليهودية لاحتياط الأهداف التوسعية المتبقية ، فخلال الشهور التي أعقبت قرار التقسيم وإلى أن تدخلت جيوش الدول العربية في منتصف مايو ١٩٤٨ لم تهجر أو تدمر أي مستعمرة يهودية ، بينما اقتحمت القوات الصهيونية الكثير من القرى العربية « التي تبعد أميالا كثيرة عن المستعمرات اليهودية بحجة مهاجمة العصابات العربية » . .

ويمكن القول ان الفترة ما بين أول ومنتصف مايو ١٩٤٨ تعتبر من أخطر مراحل المخطط الصهيوني وأعظمها أثرا رغم كونها لم تزد عن ستة أسابيع ، فقبل هذه الفترة كان العرب يسيطرون على معظم أراضي فلسطين الا أنه خلال هذه الفترة كانت قوات الهاجاناه قد استولت على مدن طبرية وحيفا (عدا الميناء لوجود قوات بريطانية) وصفد ويافا والأحياء الهامة من القدس كما حاصرت عكا واستولت على الجليل الغربي والشرقي (علما بأن الجليل الغربي بما فيه مدينة عكا وكذلك مدينة يافا كانت خارج نطاق السولة اليهودية) وتولت العصابات الارهابية (الارجون وشيترن) أعمال الارهاب والعنف الرامية الى اجبار السكان المدنيين على ترك مدنهم وقراهم فهاجمت القرى الآمنة وارتكبت مجازر وحشية ضد العرب دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال ومن أكثرها بشاعة مذبحه دير ياسين التي جرت يوم ٩ ابريل ١٩٤٨ وانتهت بقتل أكثر من ٢٥٠ عربيا ٠٠٠ وقد بلغ عدد القرى العربية التي تعرضت للهجوم حوالى مائة قرية عربية .

هكذا التقى رفض العرب لمشروع التقسيم ونقص قدراتهم العسكرية مع المخطط الصهيوني التوسعي القائم على استخدام القوة ، وانتهى الأمر بإعلان بن جوريون لدولة اسرائيل مابين ١٤ مايو ١٩٤٨ واعترفت حكومة الولايات المتحدة بها بعد دقائق من اعلانها ووجه ترومان الدعوة لحاييم وايزمان رئيس دولة اسرائيل فى اليوم التالى لتعيينه مباشرة .

وقد ساعد على تثبيت دعائم اسرائيل رغم دخول الجيوش العربية ساحة القتال وعرض القضية أمام مجلس الأمن ، الظروف التى سبق شرحها لحالة الجيوش العربية ، واستفادة الصهاينة من الهدنة الأولى لاعادة تنظيم وحشد قواتهم واستيراد الأسلحة الثقيلة كالدافع والدبابات واستخدام الطائرات لأول مرة ، مع أن قرار الهدنة كان يحظر استيراد الأسلحة .

وخلال الهدنة وصل الكونت فولك برنادوت مبعوثا لهيئة الأمم المتحدة واعد مشروعا يدعو فيه الى توحيد فلسطين وشرق الأردن فى وحدة مكونة من جزأين أحدهما عربى والآخر يهودى مع تخصيص النقب كله أو معظمه للقسم العربى والجليل كله أو معظمه للقسم اليهودى ، أما القدس فتبقى ضمن القسم العربى مع توفير حكم ذاتى للجالية اليهودية فيها ٠٠٠ وكانت نتيجة تفكيره فى هذا المشروع اغتيال الصهاينة له يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ وتعيين ألف بانس بدلا منه .

وعندما استؤنف القتال فى ٩ يوليو تمكنت اسرائيل من متابعه هجومها ضد مناطق سبق تخصيصها للدولة العربية والسيطرة على ١٤

مدينة و ٢٠٠ قرية عربية ، واستمر القتال عشرة أيام بدأ خلالها الموقف العسكري الغربي يتعرض للاحتزاز خاصة بعد إخلاء الجيش الأردني لمدينتي اللد والرملة واستيلاء الصهيونيين عليهما . . . وكان الجنرال جلوب البريطاني هو قائد قوات شرق الأردن .

ورغم اغتيال برنادوت فإن مشروعة عرض على هيئة الأمم المتحدة في أواخر سبتمبر وقبلته بريطانيا وأمريكا ولكن رفضه كل من العرب والصهيونيين . . . العرب رغم وضوح دقة موقفهم وبوادى هزيمتهم والصهيونيين بحجة (تسهيل الدفاع عن حدود إسرائيل) .

ولم يحافظ الاسرائيليون على الهدنة الثانية واستمروا يضيفون مزيدا من الأرض حتى تجدد القتال في أكتوبر وسقطت بئر سبع في ٢١ أكتوبر ليتوقف القتال بعد ذلك يوم ٢٢ ، وتدخل الأمور في دائرة المفاوضات التي انتهت بالهدنة .

وبينما كان الوفد الأردني يجري محادثات في رودس أصدر جلوب أوامره بسحب القوات الأردنية من مناطق رأس النقب وأم شرش على خليج العقبة ، حيث احتلتها القوات الإسرائيلية وأقيم ميناء إيلات .

ترتب على الهزيمة رد فعل قوى خارج الجيش وداخل الجيش . . . وكانت الحرب قد استغلت أسوأ استغلال وامتلات المعتقلات والسجون بعدد كبير ، وتوقفت قسرا رحلة المقاومة الثورية ضد الاستعمار والنضال الشعبي ضد الظلم الاجتماعي .

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد انتهزت فرصة حرب فلسطين لتقوية جهازها السرى المسلح وامتداده بالأسلحة والذخيرة في الوقت الذي اسهم فيه بعض اعضائها بالقتال في فلسطين واستشهدوا هناك في أرضها .

وانتهزت الجماعة فرصة حرب فلسطين فقامت بعمليات إرهابية القت فيها القنابل والمتفجرات على المحال الكبيرة التي يمتلكها اليهود في مصر كإريكو وشيكوريل في يوليو ١٩٤٨ وبنزايون وحاتينيسو في أغسطس وشركة الاعلانات الشرقية في نوفمبر . . . وكان قد سبق لهم اغتيال أحمد الحازن دار رئيس محكمة جنايات مصر في مارس ١٩٤٨ ، واغتالوا أيضا سليم زكي حاكم دار بوليس القاهرة في ٤ ديسمبر بقنبلة ألقيت عليه أمام كلية الطب ، وكان هذا مما دفع الحكومة الى حل جماعة الإخوان .

وردت على ذلك جماعة الإخوان باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا يوم ٢٨ ديسمبر في بهو وزارة الداخلية ، ومحاولة نسف دار محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ .

وهنا تصاعدت موجة العنف من جانب الحكومة عقب تولى ابراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة ، وبدأت عمليات الارهاب والتعذيب تطفو فوق منطح الحياة المصرية واغتيل الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان بتدبير من الحكومة والسراى يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ .

واعتقل في موجة الاعتقالات عدد من ضباط الجيش ، وكان قاتل النقراشي عبد المجيد أحمد حسن شقيقا لأحد ضباط سلاح المدفعية واستدعى ابراهيم عبد الهادي البكباشى جمال عبد الناصر لمقابلته ، وحضر المقابلة اللواء عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، حيث حذره من أى نشاط أو ارتباط بالأخوان المسلمين .

وخلال فترة حرب فلسطين وما بعدها كانت صلة الإخوان التنظيمية بضباط الجيش قد ضعفت نتيجة عدة عوامل منها حركة الوحدات الى فلسطين وما يصحبها من تنقلات تضعف الاتصالات أو انصراف البعض عن تنظيم الإخوان لما لصق به من تهمة الارهاب ، كما ان عددا من الضباط كانت عقولهم قد بدأت تفتتح على أفكار جديدة ويطلب اجابات لتساؤلات يعجز الإخوان عن الاجابة عليها ، كما ان القتال في المعركة فتح عيون الضباط على حقائق الحياة وجعلهم يرفضون الخضوع المطلق للتبعيات . ومثال ذلك عندما طلب الشيخ سيد سابق القائد الروحي للإخوان من المتطوعين ان يهجموا متراصين مستندا في ذلك الى آية قرآنية ، وقد ناقشه في ذلك ورفض الموافقة على رؤية بعض ضباط المدفعية .

وقد نمت هذه التناقضات في نفوس الضباط الى الدرجة التي طلبوا فيها مسئولوا كبيرا من الإخوان يجيب لهم على هذا السؤال (ماذا ستعملون في البلد لو انتصرنا ؟) وكان الجواب غامضا على عادة الإخوان ، خاليا من البرنامج المقنع المدروس .

ولم تضعف صلة الإخوان التنظيمية بالضباط فقط ، ولكن ضعفت أيضا صلة الضباط بالتنظيمات اليسارية لعوامل أخرى الى جانب حركة القوات المفاجئة وما أثرت به على استقرار التنظيم . . . منها أن عددا من الضباط لم يقتنع بموقف التأييد لمشروع التقسيم وجرفته حماسة الشعور التي ألهمتها الدعاية المكثفة للقتال ، كما أن فتح المعتقلات واحتجاز المثبات من الشيوعيين قد أضعف الصلة التنظيمية للحركة بصفة عامة . الأمر الذي أدى الى كتابة المنشورات بخط اليد وبورق الكربون . (كنت أقوم بذلك مع البكباشى يوسف صديق في منزله بثكنات العباسية) .

وأدت حرب فلسطين ومواجهة الخطر المشترك وادراك ما يحيط بالجيش والمجتمع من فساد ورشوة وانحلال الى خلق رابطة فكرية مشتركة

بين عدد من الضباط ذوى الميول الوطنية النابغة من اتجاهات سياسية مختلفة ٠٠٠ وتركزت النقمة على الملك واشتد السخط على حاشيته وعلى احزاب الاقلية أيضا التى صادرت الحريات وانتهزت فرصة حرب فلسطين وحوادث ارهاب الاخوان لترد عليها بارهاب مماثل لم تشهده مصر من فترة بعيدة .

كان العنف قد أصبح طابعا للمرحلة ٠٠٠ الاخوان بما يملكون من ترسانة سرية للسلاح وايدىولوجية ارهابية ، والدولة بما تملكه من أجهزة مسخرة فى خدمتها مهما كانت الوسائل والغايات ٠٠٠ وقام الاميرالاي محمود عبد المجيد بتدبير معظم الاغتيالات التى كانت تستهدف تصفية العناصر المضادة مثل حسن البنا وعبد القادر طه .

وعندما وقعت الهندنة وتكشفت هزيمة الجيش بدأ النظام يدخل مرحلة اختناق جديدة تجسدت فى العوامل الآتية :

أولا : جابهت وزارة السعدين فشلا جديدا هو هزيمة الجيش يضاف الى فشلها السابق فى حل المشكلة الوطنية عن طريق الجلاء والوحدة مع السودان وعجزها عن حل مشاكل الطوائف النائرة .

ثانيا : جاءت الهزيمة طعنة قاسية للجامعة العربية التى قامت تحقيقا للاستراتيجية البريطانية ووضح تماما شكلية دورها بالاجراءات التى اتخذها شرق الأردن ، وأدت الى استيلاء اسرائيل على مناطق كبيرة من الدولة العربية الواردة فى التقسيم ، وانتهت الى قيام المملكة الأردنية الهاشمية تحت قيادة الملك عبد الله المعروف بتبعيته للاستعمار البريطانى .

ثالثا : كان انتهاء الحرب الى الهزيمة يفرض على الحكومة انهاء الأحكام العرفية والافراج عن المعتقلين ، واطلاق حرية الصحافة ، الأمر الذى قوى الجبهة المعادية لحكومة الأقليات والسراى .

رابعا : سرعان ما طفت الى السطح من جديد المشكلة الوطنية واصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الأمر الذى أدى الى نمو سريع للحركة الثورية التى طال كبتهها تحت ضغط الارهاب والأحكام العرفية .

لم يجد الملك أمامه من سبيل الا التضحية بحكومة ابراهيم عبد الهادى فأرسل إليه محمد حيدر وزير الخربية بعد منتصف الليل يأمره بتقديم استقالته قبل يوم ٢٥ يوليو ، دون ان يقابله ، بطريقة وصفها الدكتور هيكل باشا بأنها كانت غير كريمة ، وهللت صحافة أخبار اليوم التى طالما ساندت ابراهيم عبد الهادى بأنها هدية الملك الى شعبه فى العيد ٠٠٠

والحقيقة أن الملك قد أجبر على ذلك إجبارا بعد أن كان موعده
الانتخابات قد اقترب ، وانتصار الوفد فيها مؤكد وبعد أن كان
إبراهيم حاكم السعديين وأحزاب الأقلية قد بلغ الذروة دون قدرة على حل
المشاكل المتراكمة

وكانت ظروف الهزيمة تفرض على الاستعمار البريطاني تغييرا
استراتيجيا في المنطقة بعد أن ظهرت إسرائيل إلى الوجود ، وبدأت حياتها
في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما الاستعمار البريطاني
يواجه في مصر أزمة شديدة .

ونشرت صحيفة الإيكونوميست قبل اسبوع واحد من إجبار إبراهيم
عبد الهادي على الاستقالة مقالا تعلن فيه افلاس السياسة البريطانية
المعتمدة على الجامعة العربية وتقول « ان السياسة المستقبلية الوحيدة يجب
أن تعتمد على التعاون الأنجلو أمريكي وإن تكون نقطة البدء في الشرق
الأوسط هي التفاهم الوثيق بين الدولتين » .

كان تغير وزارة إبراهيم عبد الهادي ضرورة تقتضيها الظروف
السابقة التي استهدف الاستعمار بها محاولة الخروج من عنق الزجاجة
بتكوين حلف عسكري أنجلو أمريكي في المنطقة يحفظ له قبضته
وسيطرته .

وعين حسين سرى باشا في يوليو ١٩٤٩ رئيسا لوزارة ائتلافية
تضم أربعة وزراء لكل من الوفد وحزب السعديين والأحرار الدستوريين
، ووزيرين من الحزب الوطني (جناح حافظ رمضان) وأربعة من المستقلين
... وكان حسين سرى معروفا بميله للسياسة البريطانية التي رفعتة من
موظف إلى أحد كبار (السياسة المستقلين) الذين يلجأ اليهم عندما تتأزم
الأمور وتتطلب وجها مرضيا عنه من الجميع .

وكان ذلك أول اشتراك للوفد في حكومة ائتلافية بعد أزمته مع
الأحرار الدستوريين في وزارة ١٩٢٧ عندما تأمروا ضده بعد وفاة سعد
وزغلول .

ولم يطل عمر الوزارة الائتلافية كثيرا إذ استقال حسين سرى بعد
الانتهاء من تقسيم الدوائر الانتخابية تبعا للتعداد الأخير للسكان ، ومحاولة
أحزاب الأقلية تقسيم الدوائر للأحزاب ورفض الوفد ذلك رفضا باتا
وتشكلت وزارة محايدة أخرى برئاسة حسين سرى في ٣ نوفمبر ١٩٤٩
لتشرف على اجراء الانتخابات .

وحدثت خلال هذه الوزارة عدة أحداث هامة اذ أجرى وزير
التموين محمد علي راتب تحقيقات تناولت سبعة من وزراء الحكومة السعدية
وانكشفت كثير من الفضائح التي كانت تدور خلف ستار .

وكان الافراج عن بعض المعتقلين ، ومحاكمة قاتل النقراشي ومحاولة
اغتيال حامد جودة التي ترفع فيها محمود سليمان غنام وعزيز فهمي
وتخفيف الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ، تمهيدا للانتخابات -
فرصة فريدة كشفت أيضا أهوال التعذيب التي تعرض لها المعتقلون في
فترة حكم ابراهيم عبد الهادي سواء في معتقل هاكستيب أو الطور . . .
واستنكر الأحرار الدستوريون ذلك ونقوا أن تكون لهم مسئولية إلا عن
الوزارة التي يشغلونها

وتمزقت بصورة نهائية ثياب أحزاب الأقلية وانكشفت عوزة شئناهم
الامر الذي جعل فرصتهم للنجاح في الانتخابات محدودة جدا .

وأجريت الانتخابات في ٣ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة اقتضت
واضحا للوفد اذ حصل على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب
البالغ عددها ٣١٩ ، وأطلقت صحيفة المصري على هذا اليوم (يوم ثورة
الشعب) .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للملك أيضا ، فأسرع الى منزل
حسين سري ليلا وقرر تعيينه رئيسا للديوان الملكي حتى يمكنه التفاهم مع
الوفد من جهة ويحاول تنفيذ الاستراتيجية الأنجلو أمريكية من جهة
أخرى .

وكانت نقطة الخلاف الأولى بين الملك والوفد أثناء تشكيل الوزارة
عندما طلب استمرار بقاء محمد حيدر في منصبه وزيرا للحربية ، وكان
قد احتفظ بموقعه في وزارات محمود فهمي النقراشي و ابراهيم عبد الهادي
وحسين سري ، ليكون عوناً للملك في مجلس الوزراء ، وأداة للسيطرة
الكاملة على الجيش ، وهو الذي حرك الجيش الى حرب فلسطين دون انتظار
تعليمات رئيس الوزراء .

ولكن النحاس رفض ذلك رفضا باتا وأصر على تعيين وزير وفدي
هو مصطفى نصرت ، وتم الاتفاق على انشاء منصب جديد يعين فيه محمد
حيدر وهو منصب (قائد عام القوات المسلحة) وبهذا لم يعد للوزير
الوفدي نفوذ يذكر على الجيش وانقطعت صلة الوزارة الوفدية تقريبا
بسياسة الجيش وترقييات الضباط وتعييناتهم وتنقلاتهم واستمرت
السلطة العليا في الجيش للسراي ولندوبها محمد حيدر .

وكان قبول الوزارة الوفدية لهذا الحل الوسط تنازلا منها عن حقوقها الدستورية التي تمسكت بها منذ عام ١٩٣٧ عندما طالبت بأن يكون لها الاشراف على تعيين موظفي القصر نفسه ، وكان ذلك أحد أسباب اقالتها

كانت سياسة الحكومة الوفدية تميل الى اختواء الملك بدلا من التضاد معه منذ اللحظة الأولى . . . وخاصة انه رغم التأييد الشعبي الجارف والأغلبية الساحقة في الانتخابات فان اقالة الحكومات الوفدية أصبحت طابعا متكررا . وابتعادها عن الحكم سنوات طويلة كان يضعف نفوذها في الأجهزة التنفيذية ، مع ان الوفد في المعارضة كان دائما أشد أثرا وأكثر جاذبية منه داخل الحكم

لم تكن سياسة الوفد تصعيد الخلاف مع الملك الى درجة التنازح حتى لا يقفز الملك خارج اطار دستور ١٩٢٣ ويفرض حكما ديمقراطيا تستفيد منه القوى الأجنبية المتربصة وكان ذلك أمرا طبيعيا من حزب ملكي دستوري لجأ الى النظام عندئذ دخل في أزمة الاختناق .

ولكن انتصار الوفد في انتخابات ١٩٥٠ لم يكن انتصارا له كحزب بقدر ما كان انتصارا لارادة الشعب ضد السراي وأحزاب الأقلية ، وتعبيرا عن الموجة الشعبية الجديدة المؤيدة للوفد ، المطالبة في نفس الوقت بإهداف اجتماعية أكثر عمقا وشمولا .

ومع ذلك فان تشكيل الوزارة لم يأت معبرا عن الاتجاهات اليسارية التي بدأت تنمو داخل الوفد . . . بل استتنت خطة جديدة هي الاستعانة بالكفاءات والطاقات العلمية لمواجهة مطالب الجماهير الاجتماعية . . . كان في الوزارة خمسة يحملون لقب (دكتور) لأول مرة في تاريخ الوزارات المصرية .

الفصل السادس

الضباط الأحرار

كان الجيش في عام ١٩٤٩ جريحا ومطعوناً من أثر الهزيمة ... عندما انتهت الحرب وزعت قوات القتال في الجبهة على المناطق العسكرية المختلفة ، وضعفت الصلات التنظيمية تبعاً لذلك بين الجيش من جهة وال الإخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية من جهة أخرى .

وضعف تيار العمل السياسي في شعبه الرئيسية الثلاث التي تحدثنا عنها (الارهاب - الإخوان المسلمين - الشيوعيين) .

كان الارهاب الذي تركز في يد (الحرس الحديدي) تقريباً ، قد عجز عن ايجاد دوافع جديدة للاغتيال ... وخاصة ان حادث ٤ فبراير كان قد ضعف أثره بعد نجاح وزارة الوفد في الانتخابات نجاحاً كبيراً معبراً عن تأييد شعبي جارف .

وهكذا توقفت حركة (الحرس الحديدي) .

أما الإخوان المسلمون فكانوا قد تعرضوا لحملة ارهاب حكومي شديدة بعد اغتيال النقراشي باشا ، أبعدت الضباط عن الاتصال بهم ... وأن كان تنظيمهم قد استمر محتفظاً بكيانه تحت قيادة قائد الجناح عيد المنعم عبد الرؤوف . وعاد البكباشي محمد أنور السنادات الى صفوف الجيش من جديد ضابطاً في سلاح الإشارة .

واستطاع قسم الجيش في (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - حدثو) أن ينجو سليماً من ارهاب الحكومة لشدة الاهتمام بالأمن باعتباره

السلاح الوحيد الذى يحمى قسم الجيش فى وقت كان فيه معظم أعضاء القيادة قد ضمتهم أسوار المعتقلات . . . وكان المسئول السياسى لهذا القسم هو كاتب هذه السطور ومسئوله الثقافى أحمد فؤاد وكيل النيابة فى ذلك الوقت ، ورئيس مجلس إدارة بنك مصر فيما بعد .

ولكن ضعف تيار العمل السياسى بالجيش فى شعبه الرئيسية الثلاث لم يدفع حركة الضباط الى الجمود ، ولم يمزق أحلامهم أو يبعثر جهودهم . . . بل العكس هو الصحيح .

كان هناك فى كل سلاح ضباط لحقتهم يد السياسة ولم يكن ممكنا لهم أن يتخلصوا منها وخاصة بعد هزيمة حرب فلسطين .

وفى هذه الفترة كان جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين قد تركا الاخوان مع عدد ملحوظ من الضباط .

وكانت طبيعة الأمور تفرض على الضباط أن يتجمعوا ويتبادلوا الراى فى وحداتهم وأسلحتهم .

كان هناك ضباط وطنيون بانجاهات فكرية مختلفة ، بعيدا عن أية ضلات تنظيمية متناسقة .

كان هؤلاء الضباط يمثلون نواة خرجت من حرب فلسطين وهى غير مرتبطة بتنظيم موحد . . . ولم يكن لهم حديث الا ما تركته الهزيمة فى نفوسهم من مأساة .

وكان ابتعادهم عن التنظيمات السياسية القائمة (عدا التنظيمات اليسارية) دافعا لهم على البحث عن أرض مشتركة للقاء بعيدا عن التعصب والتحيز الفكرى .

وقد لعب البكباشى جمال عبد الناصر شخصيا دورا رئيسيا بارزا فى تجميع الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية ، بدأ هذا الدور قبل حرب فلسطين بطريقة محدودة .

ومع انفراج الضغط الإرهابى بتولى الوزارة الوفدية مسئولية الحكم فى ١٢ فبراير ١٩٥٠ ، وتجمع الوحدات فى القاهرة بعد تفتيتها عقب الحزب فى منقباد القنابل والاسكندرية وغيرها ، نبت التفكير فى تكوين تنظيم من الضباط المهتمين بأمور السياسة .

وجمع جمال عبد الناصر اللجنة التأسيسية التى كان يتصل بها فى أواخر ١٩٤٩ خلال حكم وزارة حسين سرى ، وكانت مشكلة من خمسة فقط هم جمال عبد الناصر وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وكمال

الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف ... وهم ذوو ميول سياسية مختلفة مع انهم بدأوا جميعا في ساحة الاخوان المسلمين .

ولم يكن قد أطلق على هذه اللجنة اسم (الضباط الأحرار) بعد ، كما أنه لم يكتمل الشكل التنظيمي الا مع مطلع عام ١٩٥٠ عندما زاد عدد اللجنة التأسيسية بانضمام صلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وجمال سالم الذى دخل عليهم الاجتماع فجأة أثناء وجودهم فى منزل شقيقه صلاح سالم ، وتم فى هذا الوقت انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجنة التنفيذية .

وكانت صلة جمال عبد الناصر قد بدأت بمحمد نجيب أثناء حرب فلسطين من خلال عبد الحكيم عامر ، الذى قال لجمال عبد الناصر انه قد وجد كنزا فى محمكة نجيب لجرأته وشجاعته ووعيه بأن أزمة الهزيمة فى القاهرة وليست فى العريش .

وعندما بدأ العمل بين الضباط يأخذ شكلا تنظيميا ثبت اسم (الضباط الأحرار) ليكون توقيع أول منشور لهم يصدر فى فبراير عام ١٩٥٠ .

وهنا كان تنظيم الضباط الأحرار قد بدأ يأخذ شكلا منفصلا عن القوى السياسية خارج الجيش ... أى أنه لم يعد تنظيما تابعا للاخوان أو الشيوعيين أو الوفديين أو السراى ... ولكن بعض أعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم بالتنظيمية القديمة ، ولم يغيروا أفكارهم دفعة واحدة ... وانما أصبح انتماءهم الى مجموعة واحدة يشكل جبهة وطنية متحدة .

كان كمال الدين حسين ما زال على صلة بطيبة غير تنظيمية بالاخوان المسلمين ، وكان خالد محيى الدين على صلة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، بعد أن كان قد انضم الى منظمة « أسكرا » عام ١٩٤٧ . وكان أنور السادات على صلة ببعض رجال السراى ... كما كان جمال عبد الناصر الذى انتخبوه رئيسا لهم فى بداية ١٩٥٠ شديد النشاط كثير الاتصالات بمختلف القوى السياسية من مختلف الاتجاهات .

ولم يكن محمد نجيب يحضر اجتماعات التنظيم أثناء تكوينه لأنه كان محل رقابة سلطات الأمن المسئولة باعتباره نجما محبوبا من ضباط الجيش ... ولأنه كان فى رتبة كبيرة (اميرالاي) بينما كان أكبر الضباط فى ذلك الوقت يحمل رتبة (بكباشى) ، والاتصال يبدو مرييا ومثيرا أيضا ... ولذا تم الاتفاق بينه وبينهم على أن تكون الصلة به فردية وليست تنظيمية .

وتوالى صدور منشورات (الضباط الأحرار) المنشور الأول .
كتبه جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وقام بطبعه مدني اسمه (شوقي
عزيز) ثم نقلت ماكينة الجستمر من منزله الى منزل عبد الرحمن عنان أحد
ضباط سلاح الطيران ثم منزل حمدي عبيد أحد ضباط المشاة ووزير
الادارة المحلية فيما بعد ، وأخيرا استقر أمر طباعة المنشورات وتوزيعها
بأجهزة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وذلك في مرحلة
تالية بعد حريق القاهرة . . . وكانت معظم المنشورات تكتب بأقلام
الضباط اليساريين ومنهم خالد محيي الدين والقاضي أحمد فؤاد وكاتب
هذه السطور ، والبعض كتب جمال عبد الناصر .

وكان استمرار صدور المنشورات بتوقيع (الضباط الأحرار) اعلانا
عن بداية مرحلة جديدة بعد فترة امتدت خلال السنوات من ١٩٤٦ حتى
١٩٤٩ عندما كانت تصدر للجيش منشورات من تنظيم الضباط الاخوان
وتنظيم الشيوعيين بتوقيع (رجال الجيش) ومنشورات مجهولة كانت
تنتسب للحرس الحديدي .

منذ صدرت منشورات (الضباط الأحرار) توقفت القوى السياسية
عن اصدار منشورات خاصة بها ، وكان هذا اعلانا عن نوع من الوحدة
التنظيمية .

وكانت المنشورات تصل الى الضباط عن طريق عناوينهم المنزلية أو
في الوحدات بالبريد . . . وأحيانا كانت توزع باليد داخل المعسكرات
بطريقة سرية .

وكانت هناك ظاهرة غريبة يمكن القول بأنها قد بدأت مع فترة المد
الثوري عام ١٩٤٦ ، وهي حرية الحديث والمناقشة بين الضباط في
تجمعاتهم اليومية سواء في عربات الجيش الكبيرة التي تحمل الضباط
من منازلهم الى المعسكرات أو في الميس أو نادى الضباط .

وكانت هذه الأحاديث والمناقشات الصريحة تتابع الأحداث الجارية
وتعمقها بالتحليل من وجهات نظر مختلفة ، كانت تلتقى في النهاية على
فساد الحكم والملك ورجال الحاشية .

ولكن هذا التيار الوطني العام في المناقشة لم يكشف عن سرية
التنظيم الذي كان يتضاعف في سرعة شديدة ، ذلك ان الضباط بعد
هزيمة فلسطين كانوا يشكلون أرضا صالحة لبذر الأفكار الثورية المضادة
لنظام الحكم والملك شخصيا .

وعندما بدأ تساؤل الضباط عن البرنامج الذي يرتبطون به . . . أعدت الأهداف الستة وصدرت في منشور . . . أعدها أحمد فؤاد وخاله محيي الدين . . . ووافق عليها جمال عبد الناصر .

أصبح اسم (الضباط الأحرار) يتردد في الجيش همسا أحيانا وعلانية أحيانا أخرى كما أن القوى السياسية المختلفة وبعض الصحفيين أخذوا علما به . . . حتى المخابرات الحربية والبوليس السياسى كانا يعلمان بوجود هذا التنظيم الوليد .

ولكن أجهزة الأمن سواء في الجيش أو الداخلية كانت محدودة العدد والعدة . . . كان ضباط المخابرات الحربية ١٥ ضابطا جندي بعضهم في الضباط الأحرار أو كانوا على صلة هامشية بهم مثل عبد المنعم النجار مدينر المعلومات الذي أصبح سفيراً في باريس والعراق بعد الثورة ومساعد سعد توفيق واسماعيل فريد الذي أصبح سكرتيراً عسكرياً لمحمد نجيب ثم محافظاً للدقهلية فيما بعد .

وكان ضباط القسم المخصوص بالداخلية لا يتجاوزون ٢٤ ضابطاً ، ولكن لم يكن يدخل في اختصاصهم العمل داخل الجيش إلا عن طريق المخابرات الحربية .

وكانت قبضة أجهزة الأمن لينة ، وقدرتها على النفاذ إلى أسرار الجيش محدودة ، لأنهم لم يكونوا قد استخدموا بعد نظام العمالة لرجال الجيش ، وشراء ضباط البعض بمبالغ ومكافآت متنوعة .

يقول عبد المنعم النجار أن وزارة الداخلية قد اتصلت بالمخابرات الحربية للحصول على معلومات عن الضباط الأحرار وأنهم حاولوا الكشف عن عناصرهم وخططهم دون استخدام (وسائل قذرة) . . . ويقول أيضاً أن كلا من المخابرات الأمريكية والانجليزية كان لهما خلايا خاصة بها ضد النشاط الشيوعي بالذات . . . وقد أكد هذه الحقيقة المأجور ساتسوم المسئول في البوليس السياسى المصرى ثم ضابط أمن السفارة البريطانية بالقاهرة بعد خروج الضباط الانجليز جميعاً من البوليس المصرى في كتابه (تجسس على الجواسيس Ispied spies)

ومع ذلك لم يعتقل أى ضابط من الضباط الأحرار . . . في الوقت الذى كانوا فيه يزدادون عدداً ووعياً .

ولم يكن في سياسة الوزارة الوفدية ما يثير الضباط الأحرار ضدها . . . ولم يكن عداء الإخوان التقليدى للوفد ذا تأثير في اتجاهات الضباط الأحرار . . . بل أن جمال عبد الناصر كان ذا ميول وفدية

واضحة . . . أمضى ساعات طويلة في منزلي بالاسكندرية قبل ٢٣ يوليو يدافع عن الوفد في مناقشة حضرها من الضباط الأحرار (البكباشي صلاح مصطفى الملحق العسكري في عمان الذي استشهد بطرد متفجر وصله من اسرائيل والبكباشي عبد الحليم الأعسر أركان حرب منطقة الاسكندرية فيما بعد) .

وقد بدأت الوزارة الوفدية عملها باقرار الحريات العامة ، فالغت الرقابة على الصحف ورفعت الأحكام العرفية بعد تردد في مايو ١٩٥٠ وسمحت بالمظاهرات داخل الجامعة حيث مزقت صورة الملك وديست بالاقدام . . .

والى جانب استقرار الحريات على أسس معقولة ، واصلت الحكومة الوفدية سياستها الاجتماعية ، فأقرت مجانية التعليم الثانوي عام ١٩٥٠ بعد ان كانت قد أقرت مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٢ ، وضاعفت جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية الى ١٠٠٪ ، وأعدت مشروعاً لتعميم مياه الشرب في القرى خلال خمس سنوات ، ودفعت وزارة التموين فروق أسعار بعض السلع لتكون في مستوى مجبودي الدخل ، وعمل كادر جديد للموظفين لمصلحة الصغار منهم .

الأساس الثالث الذي بنى الوفد سياسته عليه كان اجلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس قبل الموعد المحدد في معاهدة ١٩٣٦ وهو عام ١٩٥٦ ، وتأكيد الوحدة بين مصر والسودان ، وقد بدأت المحادثات في ابريل ١٩٥٠ وكان يتولاها وزير الخارجية محمد صلاح الدين و ابراهيم فرج ، وحضر الفيلد ماريشال وليم سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية وعقد ثلاثة اجتماعات مع الجانب المصري برئاسة مصطفى النحاس يومي ٥ و ٦ يونيو ١٩٥٠ . وقد أوضح له النحاس انه « لا يمكن ان يركن لعودة جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمي الى بقاء قوات أجنبية في مصر تحت أي اسم وبأية صيغة » وذلك ردا على قول سليم بأن النحاس يستطيع بمركزه الشعبي ان يقنع الناس بأن « الجيش المشترك والوجود الأجنبي » مبدأ جديد لا ينطوي على الاحتلال . . . وكذلك أصر النحاس على ضرورة جلاء القوات البريطانية واقترح أن تنتقل الى فلسطين ليسهل عودتها الى مصر في حالة قيام حرب فعلية ، كما طالب النحاس ان تمتد بريطانيا مصر بالطائرات مشيرين الى اهتمام مصر بتقوية جيشها ليدافع وحده عن منطقة القناة .

استمرت المفاوضات دون أي تقدم من جانب البريطانيين الذين لم يتراجعوا عن موقفهم خطوة واحدة . وبعد وفاة بيقن وتولى موريسون وزارة الخارجية البريطانية القى خطابا استفز شعور المصريين لما فيه من قول

قاطع بعدم الجلاء ، مع مهاجمة الحكومة المصرية لمنعها مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة ، ورد عليه محمد صلاح الدين ببيان عنيف أنهى به المحادثات أمام البرلمان يوم ١٦ أغسطس ١٩٥١ وخاصة ان الحكومة الوفدية كانت قد تحملت بداية موجة هجوم ضد موقفها من قضية المحادثات .

وهكذا يمكن تلخيص سياسة الوزارة الوفدية فى اتجاهات رئيسية ثلاثة : تأكيد الحريات العامة ، واقرار نوع من العدالة الاجتماعية ، ومواجهة الاستعمار لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ولم يكن فى هذه الاتجاهات الوطنية ما يثير الضباط أو يجنح بهم الى تيار المعارضة رغم ان الوفد لم يكن له فى الجيش أية شعبية نظرا للظروف التاريخية التى أبعدت الوفد عن جهاز الجيش ، وعن السيطرة على ادخال الطلبة للخدمة الحربية ، والاساءة التى لحقت به بعد حادث ٤ فبراير . والتنافر الطبيعى الذى جعل من تأثيره الجماهيرى مطعنا له عند ضباط الجيش الذين لا تستقيم حياتهم الا على أساس من الانضباط والنظام .

ولذا تبلورت اتجاهات الضباط الأحرار كما ظهر فى منشوراتهم خلال حكم الوزارة الوفدية فى فضح مفاصل القيادات العليا فى الجيش ، والمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية .

وكانت مأساة حرب فلسطين قد عادت تطل على المجتمع بعد رفع الرقابة على الصحف ، وظهور عدة مقالات عن صفقات الأسلحة التى تمت خلال الحرب بوساطة بعض المقربين من السراى ، ومتابعة فى ذلك استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والاستجواب الذى قدمه مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ عن أسباب هذه الاستقالة .

ورغم ان محمود محمد محمود كان حريصا على الضمت الا انه أفضى لمصطفى مرعى بأسباب استقالته ، وكان ذلك لأنه سجل فى تقرير الديوان بعض الملاحظات على مسلك وزارة الحربية فى موضوع الأسلحة المشتراة اثناء حرب فلسطين ، بالاضافة الى حصول كريم ثابت المستشار الصحفى للملك على مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من ميزانية مستشفى المواساة تحت باب (دعاية) ، وعندما أرسل التقرير الى المطبعة الاميرية ردت له البروفات .

وانتهزت الصحافة فرصة نظر الاستجواب فى آخر مايو ورفع الأحكام العرفية فشنت حملة على ما أسمته (الأسلحة الفاسدة) بدأت فى روزاليوسف يوم ٦ يونيو بمقال لاحسان عبد القدوس ومقالات لحلمى سلام فى مجلة المصور . ووجد بعض الضباط الذين لمسوا بأنفسهم فساد

عمليات الشراء والسمسرة الفرصة المناسبة للاتصال بالرأى العام عن طريق الصحافة .

البكباشى عبد المنعم أمين الذى كان مدرسا فى مدرسة المدفعية المضادة للطائرات ، وأصبح عضوا فى مجلس قيادة الثورة فيما بعد ، سافر فى بعثة لشراء أسلحة مضادة للطائرات ، بعد أن ألقت إحدى الطائرات الاسرائيلية ٣ قنابل على القاهرة كشفت نقص وسائل الدفاع الجوى . . . كان معه البكباشى حسين محفوظ ندا مدرس مدفعية الميدان ، وهناك اكتشفوا انحرافات من لجنة الشراء التى اشترت قنابل يدوية بمبلغ ثلاثة أرباع المليون ، واشترت أيضا مدافع ماكينة هوتشكس من التى استخدمت فى حملة السودان (١٨٩٦ - ١٨٩٩) .

وأهملتهم اللجنة على حد قولهم كخبراء واعتمدت على السماسرة المهرجين . . . ولجأ عبد المنعم أمين الى مصطفى مرعى بما عنده من بيانات بعد تقديمه الاستجواب ، ولكن مصطفى مرعى تشكك فى اتصاله به قائلا له أنهم هتكوه بالقتل ، وهو لا يعرف ان كان عميلا مدسوسا عليه . . .

ولم يكن عبد المنعم أمين هو الوحيد الذى لجأ الى مصطفى مرعى . . . ولكن عبد اللطيف البغدادى اتصل به أيضا هو وحسن إبراهيم وضباط الطيران محمد شوكت ومصطفى مرتجى ، وعندما قالوا له انهم معجبون بموقفه ، وانهم على استعداد لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتى ولو وصل الأمر الى حد قتل الملك . . . وهنا جفل مصطفى مرعى من هذا الحديث الخطير الذى ليست له مقدمات من الثقة ، وآثر ان يتحفظ معهم كما تحفظ مع عبد المنعم أمين ، وسافر الى أوروبا .

هكذا كان الضباط غير المنتمين فى حيرة من أمرهم ، تركز غضبهم على السراى وما ارتكبه رجالها من آثام ، ولكنهم لم يجدوا الطريق السليم الذى يسلكونه . . . حتى ان أحدهم وهو الضابط محسن عبد الخالق الذى تولى إدارة دار التحرير للطبع والنشر بعد الثورة لجأ الى أمينة السعيد الصحفية ورئيسة تحرير (حواء) والتى اعتادت تحرير باب تحت عنوان (أسألونى) .

كان الضباط فى مرحلة نشاط شديد للاتصال بالعناصر المعبرة عما تطويبه صدورهم ، وخاصة ان كثيرا منهم لم يكن قد انضوى واستقر فى (الضباط الأحرار) ، ولم يكونوا قد شعروا بعد بحرارة الانتماء الى تنظيم مقنع لهم ، بعد ان كانوا قد تجاوزوا مرحلة الخضوع المطلق لتنظيم الإخوان المسلمين أساسا .

ولذا كان النشر عن قضية الأسلحة الفاسدة مركز جاذبية شديدة لهم فانهالت منهم البيانات والوثائق والمعلومات على الصحفيين الذين تصدوا للكتابة في هذا الموضوع الذي ألهب مشاعر الرأي العام ، ووجد فيه الضباط مشجبا يعلقون عليه هزيمة حرب فلسطين . ويردون به الكرامة لضباط الجيش .

ولم تجد الحكومة الوفدية بدا من تبليغ النائب العام للتحقيق رغم ان هذا يحدث تصادما مؤكدا بينها وبين الملك لأن الذين مستهم البيانات كانوا من رجال الحاشية مثل أنطون بولي وادمون صهلان ومحمد حلمي حسين ووصلت الاتهامات الى محاصرة محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة باعتباره مسئولا ومتسترا على العملية من بدايتها عندما كان وزيرا للحربية ، مما اضطره الى الاستقالة ، هو والفريق عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بناء على طلب النائب العام إبعادهما عن مناصبهما الحالية .

بدأ النائب العام محمد عزمي التحقيقات بجرأة واضحة ، بعد ان وصله أمر كتابي من وزير العدل عبد الفتاح الطويل يطلب منه القبض على أي شخص سواء في الحكومة أو السراي للتحقيق معه ، ولذا أصدر أمرا باعتقال ادمون صهلان الذي هرب الى سراي عابدين ، ولما اتصل حسن يوسف بوزير الداخلية الذي كان موجودا في بلطيم لم يوافق فؤاد سراج الدين على حمايته وأصر على تنفيذ أمر النائب العام ، فقام صهلان بتسليم نفسه .

ولكن النائب العام لم يواصل حملته حتى نهايتها ، بل استجاب لأغراء السراي فأفرج عن المعتقلين ، وحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية ، ورفع الحظر عن عودة محمد حيدر وعثمان المهدي الى مناصبيهما .

وهاجمت الحكومة موقف النائب العام ، وخيرته بين الاستقالة أو النقل الى منصب آخر ، فوافق على النقل ، وعين رئيسا لادارة قضايا الحكومة وأعلن الملك عن استيائه من موقف الحكومة عندما قرر منع جميع الوزراء نياشين أعلى عدا وزير العدل ، ورفض الوزراء قبول النياشين تضامنا مع زميلهم .

وأبرزت هذه الحادثة التناقض بين الملك وبين ضباط الجيش ، وعمقت في نفوسهم الشعور بقدرة السراي على وضع الأمور في طريق مسدود ولذا كانت قضية الأسلحة الفاسدة من أول القضايا التي اهتمت الثورة بتحقيقها وتقديمها للمحاكمة .

بعد ان استغرقت القضية ٩٠٠٠ صفحة فى محاضر التحقيق ، ٢٣٠٠ صفحة فى جلسات المحكمة ، ١٢٠٠ صفحة أمام قاضى الاحالة فانها انتهت بحكم بسيط هو ١٠٠ جنيه غرامة لكل من القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشى حسن منصور وبراءة بقية المتهمين .

وهكذا كانت قضية الأسلحة الفاسدة ، قضية دعاية أكثر منها قضية مخالفة للقانون . . . وقضية إثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة . . . والأقلام التى انجذبت اليها صورتها على أساس انها قضية رئيسية فى هزيمة الجيش ، متجاوزة بذلك قضايا أخرى أكثر أهمية منها وأكثر نفاذاً فى التأثير على قدرة الجيش على القتال . . . قضايا تمس صلب النظام الحاكم وقدرته على تعبئة طاقات الجماهير بما فيها القوات المسلحة .

لم تكن الأسلحة الفاسدة هى السبب فى هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين . . . ولكنها كانت بقعة سوداء ضمن بقع كثيرة لطخت وجه النظام وأساءت الى قدرة الجيش ، وأثارت خلال فترة النشر والتحقيق مشاعر الجماهير ضد الملك ورجال الحاشية ، لأنهم ربطوا بين السرقات وهزيمة الجيش واعتقال الوطنيين الأحرار .

الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى

كان الموقف السياسى يتدهور ، وهيبة النظام تتآكل ، وحقائق الملك فى نفس الوقت تتضاعف وتتسم بعدم المبالاة أو سلافة التقدير . . . والتهبت الصحف بمقالات نقدية عنيفة تفضح التصرفات الشخصية للملك ورجال الحاشية بعبارات مستهترة ، ولم يفلح قانون حماية أخبار القصر فى وقف هذه الحملة التى ظهرت فى عدة صحف منها الاشتراكية (مجلة حزب مصر الفتاة) واللواء الجديد (مجلة حزب الوطن الجديد) والجمهور المصرى (مجلة اثاره كان يملكها أبو الخير نجيب) والكاتب (مجلة أنصار السلام) والملايين (مجلة الحركة الدينىوقراطية للتحرز الوطنى - حدتو) وزوز اليونسف التى بادرت بالسبق فى شتى الهجوم فيما أطلقت عليه اسم الأسلحة الفاسدة .

وكان محمد صلاح الدين قد صرح فى مجلس النواب بأن الدورة لن تقضى قبل أن يدلى بحديث للمجلس عن نتيجة المفاوضات ، ولذا فإن المجلس لم يكن ينعقد ، ولكن الدورة لم تنفض .

وكانت الحكومة الوفدية قد أعلنت فى خطاب العرش لهذه الدورة التى لم تقضى تهديدها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ اذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة .

وعندما القى محمد صلاح الدين بيانه أمام مجلس النواب يوم ١٦ أغسطس حمل حملة عنيفة على الاستعمار البريطاني والسياسة الانجليزية في فلسطين التي انتهت بإنشاء إسرائيل ، وأشار الى أن الحكومة ما زالت عند وعدها بإلغاء المعاهدة كما أعلنه رئيسها مصطفى النحاس في خطاب العرش .

والتقطت الجماهير خطاب وزير الخارجية ليكون نقطة انطلاق لها في حركتها التي كانت تتصاعد يوما بعد يوم حتى يوم ٢٦ أغسطس - تاريخ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، فقررت التنظيمات السياسية التظاهر ، وخرجت القاهرة عن (بكرة أبيها) على حد تعبير جريدة المصري ، وخرج نحو ١٥ ألف متظاهر من عمال الورش الاميرية والسكك الحديدية وورش أبو زعبل ... وحدث تصادم بين البوليس والمتظاهرين فأصيب البعض من الطرفين ، واستمرت المظاهرات تموج في القاهرة حتى المساء .

وقد لعبت التنظيمات الوطنية واليسارية دورا بارزا في تحريك الجماهير وقيادتها خلال هذه الفترة كما سيأتي ذكره فيما بعد .

ووجدت الحكومة الوفدية انها تفقد كثيرا من رصيدها الشعبي أمام موجة الحماس التي تجتاح الشعب ... ووجدت أيضا أنها قد أصبحت محاصرة بوعدها الذي قطعته على نفسها بإلغاء المعاهدة .

واستقر الرأي على اصدار قانون بإلغاء المعاهدة ، واصدار تشريعات بتعديل موقف السودان ، وكلف بذلك الدكتور وخيد رأفت المستشار الملكي لرئيس الوزراء .

توقع الوفد الخروج من الحكم بعد اعداد هذه التشريعات ، ولكن الملك الذي استشار نجيب الهلالي قرر التوقيع لأن نجيب قال له ان الموقف لا يحتمل عدم التوقيع ... وعدم التوقيع سيكون له أثر سيء عند الشعب .

وجمع فؤاد سراج الدين سنكرتير الوفد الهيئة الوفدية البرلمانية في البهو الفرعوني الساعة الرابعة والنصف حيث أخذ يخاطبهم في تنظيمات خاصة بالوفد لضمان تجمعهم لهذه اللحظة التاريخية الحاسمة .

ووصل النحاس باشا من الاسكندرية في نفس اليوم ، والجماهير تستقبله بهتاف يكاد يكون واحدا (ألغ المعاهدة يا نحاس) .

ووقف النحاس باشا على منبر مجلس النواب ليعلن كلمته التاريخية « من أجل مصر أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها »

وذلك في يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ وهو نفس اليوم الذي أقال فيه الملك
الوزارة الوفدية بخطابه المهن في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

فوجئ البريطانيون بالصورة التي ألغيت بها المعاهدة ، فقد توقعوا
ان يكون الإلغاء شكليا وليس بهذه الصورة الدستورية .

وحضر السفير البريطاني يحتج لدى فؤاد سراج الدين الذي قال له
ان عندكم قواعد أخرى مثل عدن وقبرص ومالطة ، ولكن السفير البريطاني
قال له انه لا يوجد في أى قاعدة منها المزايا التي تتوافر في قاعدة
السويس ، وعندما سأله سراج الدين عن هذه المزايا ، قال السفير
البريطاني ان قاعدة السويس تتميز بالآتي :

- ١ - توافر الأيدي العاملة الرخيصة .
- ٢ - وسائل النقل متوافرة لها من طائرات وبحر وسكة حديد .
- ٣ - الحياة الاجتماعية في مدن القناة ، وهي مسألة جوهرية
للقوات المسلحة .

والتقط فؤاد سراج الدين هذه الكلمات لتبدأ منها سياسة الحكومة
الوفدية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في مواجهتها للاستعمار البريطاني .

وكان إلغاء المعاهدة إعلانا يبدء الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال
البريطانية في منطقة القناة ، وجافزا لتجمع القوى الاستعمارية والرجعية
في محاولة للإطاحة بالحكومة الوفدية التي استردت كامل شعبيتها وأزالت
كثيرا من التناقضات بينها وبين القوى الوطنية الديمقراطية التي فرضت
نفسها على الساحة الشعبية .

وبعد خمسة أيام من إلغاء المعاهدة تقدم سفراء إنجلترا والولايات
المتحدة وفرنسا وتركيا يطلبون مقابلة مشتركة مع وزير الخارجية ، ولكن
الوزير حدد لهم مواعيد متتالية قدموا له فيها مذكرة واحدة تطالب
بإستبدال إلغاء المعاهدة بعقد اتفاقية دفاع مشترك . . . ولكن مجلس
الوزراء قرر رفض المذكرة وأعلن ذلك فؤاد سراج الدين في اليوم التالي
مباشرة أمام مجلس النواب بعد سؤال من حامد العلايلي مراقب حزب
الأحرار الدستوريين عن سر مقابلة السفراء الأربعة لوزير الخارجية .

وفي نفس اليوم كانت ٣ ناقلات جنود بريطانية وصلت الى بورسعيد
تحمل امدادات لتنفيذ خطة بريطانية جديدة تقضي باحتلال كافة مرافق
مدن القناة ووضع اليد على جميع وسائل عبور القناة ، وبذا تصبح قوات
الجيش في غزة وسيناء تحت سيطرة قوات الاحتلال .

وتحركت التنظيمات السياسية تعد نفسها للكفاح المسلح .

الوفد ممثلا في الحكومة أصدر تشريعا بسجن كل عامل مصري يعمل في القاعدة البريطانية ، مع اذكاء الروح الوطنية في الاذاعة مما أدى الى تحقيق بطالة كاملة لعدد من العمال المصريين كان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ عامل ، وأصدرت الحكومة في نفس الوقت تعليمات لوزير الشئون الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القنصاة ، وفي أيام قليلة تجمعت أكثر من ١٧ باخرة بريطانية في القتال بغير تفريغ لشحناتها .

وصدر قرار وزاري يمنع السكك الحديدية من نقل أى مهمات أو مواد الى القاعدة البريطانية . . . وكذا منع النقل البرى والنهرى .

وصدر تشريع بمعاقبة كل من يتعاون مع القوات البريطانية بالسجن .

وتوقفت الحياة الاجتماعية للجنود في مدن القناة نتيجة لنشاط الفدائيين حتى اعتبرت المدن خارج الحدود للقوات البريطانية .

ويقول فؤاد سراج الدين ان عددا كبيرا من ضباط البوليس في ملابسهم المدنية قد شاركوا في عمليات القتال وحرب العصابات ضد الجنود البريطانيين في القاعدة . . . ويقول أيضا انه قد أبطل كافة المزايا التي ذكرها له سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى وهو يعدد له مزايا قاعدة السويس عن غيرها من القواعد الأخرى في قبرص ومالطة وعتدن .

وعندما تطور القتال في منطقة القناة بدأت الحكومة تشتري السلاح للفدائيين من الصعيد . . . كما قابل فؤاد سراج الدين سفراء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وطلب منهم شراء أسلحة للبوليس . . . ولكن هذه المقابلات التي تعتبر بداية الاتصال بالدول الاشتراكية في موضوع شراء السلاح لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، ويعمل فؤاد سراج الدين ذلك بأنهم لم يكونوا قد قرروا بعد مواجهة الغرب بطريقة استفزازية في المنطقة .

وكانت الحكومة الوفدية تتصل بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرى عند مواجهتها بعض المصاعب ، فعندما منع الانجليز تدفق المازوت من السويس الى القاهرة الأمر الذى يؤدي الى توقف المجرى والمصانع والمخابز واللواري ، اتصل فؤاد سراج الدين بالسفير الأمريكى وحذره من خطر الهجوم على الأجانب اذا نفذ المخزون من المازوت وهو لا يكفي لأكثر من

سنة أيام ٠٠٠ وبعد اتصالات بين الحكومة الأمريكية والبريطانية عدلت القوات البريطانية عن منع المازوت عن القاهرة .

وكانت الحكومة الوفدية الى جانب اعطائها الأوامر لقوات البوليس بمهاجمة قوات الاحتلال البريطاني في القناة ، تعقد حملات مع بعض القوى الفدائية غير الحكومية ٠٠٠ فعندما قدم الصحفي المعروف فكرى أباطة رئيس تحرير المصور قريه قائد الجناح وجيه أباطة الى فؤاد سراج الدين قامت بينهما صلة استمرت طوال معركة القناة كان يحصل فيها وجيه على مساعدات من الحكومة .

وتمت في هذه الفترة مقابلة أخرى بين فؤاد سراج الدين وأحمد أنور أحد الضباط الأحرار وقائد البوليس الحربي بعد الثورة ٠٠٠

ووافق جمال عبد الناصر على المقابلة محدثاً أحمد أنور من الارتباط بشيء لوجود زملاء يجب الرجوع اليهم ، كما حذره أيضاً من محاولة فؤاد سراج الدين معرفة معلومات عن (الضباط الأحرار) .

يقول أحمد أنور ان فؤاد سراج الدين حاول أن يعرف منه اسم قائد التنظيم في سؤال عابر عن يصلح رئيساً لأركان حرب الجيش ، فقال له : محمود سيف اليزل ، كما يقول انه قد بارك حركة الضباط دون أن يوزط نفسه فيها ، وانه حمل له ذلك فيما بعد جميلاً لأنه كان يستطيع الاضرار به بعد المقابلة .

ويقول فؤاد سراج الدين ان أحمد أنور قد عرض عليه وقوف الجيش مع الحكومة الوفدية اذا أقالها الملك ، وانه قد علق على ذلك بقوله ان الملك لا يعتمد على الجيش ، ومع ذلك فقد اتفق بعد هذه المقابلة مع مصطفى النحاس على أن يقترح مصطفى نصرت وزير الحربية عزل محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة ، وفعلاً ذهب مصطفى نصرت للسراي وطالب بتغيير حيدر ولم يصل الرد حتى اقالة الوزارة ٠٠٠ وتصادف ان احتفل الجيش في نادى الضباط بعيد ميلاد الملك (١١ فبراير ١٩٥٢) في حفل تغنى فيه أم كلثوم ، وأصاب الملك محمد حيدر في آخر لحظة حتى يفاجئ الوزارة بذلك ، واستقبله الضباط بعاصفة من التصفيق بينما استقبلوا كلمة وزير الحربية بتصفيق فاتر .

عمق هذا الاستقبال شعور الوفد بانصراف الضباط عنه ، وبأنهم القوة التي يستند اليها الملك ، رغم وجود حركة بين الضباط الوطنيين .

وظلت الحكومة الوفدية تواصل كفاحها ضد القوات البريطانية في القناة بواسطة البوليس أساساً ٠٠٠ بينما تأمر قوات البوليس بضرب

المظاهرات في شوارع القاهرة ٠٠٠ وأدى هذا التناقض الى وجود نوع من الانفصام في طبيعة عمل قوات البوليس في هذه المرحلة الحرجة التي تواجه فيها الحكومة الوفدية عدواً أجنبياً في القناة ، وتواجه مظاهرات تشب ضدها في القاهرة ، تتهمها بالتقصير أحيانا ، وتطالب بالسلاح أحيانا أخرى .

ولم يكن الضباط بعيدين عن معركة الكفاح المسلح في القنال ٠٠٠ كما ان اتصالهم بالوفد لم يكن هو الاتصال الوحيد .

ولم يكن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة المؤثرة في تحريك الجماهير للكفاح المسلح ٠٠٠ بل ان تنظيمات سياسية ناشئة استطاعت أن تلعب دورا بارزا في هذه الفترة التي عمرت بالحرية والديموقراطية .

وحدث تغيير آخر في ترتيب القوى داخل الجيش ٠٠٠ بعد ان كانت الشعب الثلاث للعمل السياسي هي (الارهاب - والاخوان المسلمين والشيوعيين) ، حدث تحول مواكب للحركة الجماهيرية .

ضاع الاتجاه الارهابي في تيار الكفاح الشعبي المسلح ، وذبلت قدرة (الحرس الحديدي) على الاغتيال بعد تفجر طاقات الشعب والثورة ، وأصبحت حيويته بالجمود .

وحدث تبدل في موقف الاخوان المسلمين جعل ارتباط الضباط بهم يضعف . نما كان قبل وأثناء حرب فلسطين ٠٠٠ وكانت الصلة بين (الضباط الأحرار) وتنظيم الاخوان قد استمرت قائمة على أسس غير عدائية وغير تنظيمية أيضا .

وكان الاخوان المسلمون قد تعرضوا لهزة شديدة بعد اغتيال المرشد الشيخ حسن البنا ، وثبتت داخل الجماعة خلافات وصراعات على تولي الزعامة من بعده وخاصة ان نظامها الأساسي كان يركز كل السلطات في يد المرشد العام ، وليس لمكتب الارشاد أو الهيئة التأسيسية الوجود استثنائي بجانبه طوال فترة توليه المسئولية التي تمتد حتى آخر يوم في حياته دون تحديد لفترة زمنية معينة .

ولذا كان اختيار المرشد يعتبر موضوعا حاسما في صراع الخلفاء ولم يفز الشخص القوي الذي يفرض نفسه ويدين له الباقون بالولاء ٠٠٠ فكان ان اجتمع رأيهم على تعيين شخص ضعيف . لكي يبدأ كل منهم محاولته في السيطرة على الجماعة خلاله .

واتفق الرأي على تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما ، وهو مستشار عمل بالقضاء ٢٧ عاما واتصل بالشيخ البنا عام ١٩٤٢ ولكنه لم يكن

عضواً بمكتب الارشاد ولا بالجمعية التأسيسية المكونة من ١٥٠ عضواً ، ولم يكن عضواً بارزاً معروفاً للاخوان كما أنه كان قد أتم الستين من عمره في عام ١٩٥٠ .

واتخذ الملك موقف التأييد من انتخاب المستشار حسن الهضيبي رشداً عاماً ، بل قيل انه كان العامل الأول في انتخابه لأنه كان متزوجاً من شقيقة ناظر الخاصة الملكية مراد حسن ، وقد نشرت مجلة اللواء الجديد ان مزراحى باشا محامى الخاصة الملكية كان له دور فى تحسين العلاقات بين الملك والاعوان ، ليستميلهم الى جانبه فى مرحلة اتخاذ موقف العداء من الوفد .

ولم يمض شهر على انتخاب الهضيبي حتى ذهب فى احدى عربات القصور الملكية مع بعض زعماء الجماعة لمقابلة الملك ، الذى ذكرهم بوعد حسن البنا لكريم ثابت عام ١٩٤٨ باتخاذ خطة معاداة الشيوعية اذا اغنى الملك قرار حل الجماعة . . . وقد تكررت زيارة المرشد للملك عدة مرات صرح بعد احداها بأنها (زيارة نبيلة لملك نبيل) .

وكانت جماعة الاعوان المسلمين قد خرجت من حرب فلسطين ومن فترة الاعتقالات ، وقد مال ميزان قوتها ، وضعفت قبضتها على الضباط الذين نظمتم فى صفوفها خلال السنوات السابقة . . .

ولذا لم تسهم جماعة الاعوان المسلمين خلال فترة الحكومة الوفدية فى أى عمل ايجابي ضد الملك أو الاستعمار . . . بل انه عندما عين الملك حافظ عفيفى رئيساً للديوان ، وسارت المظاهرات تهتف ضد الملك وحافظ عفيفى ، كتبت مجلة الدعوة التى كان يصدرها صالح عشاوى عضو مكتب الارشاد هجوماً على رئيس الديوان الجديد . . . وأبرقت وكالات الأنباء بهذا الموقف الجديد للجماعة من الملك . . . ولكن عبد الحكيم عابدين سكرتير الجماعة سرعان ما اذاع بياناً هذا نصه : « يقرر المركز العام للاخوان المسلمين ان مجلة الدعوة لا تصدر عنه ولا تنطق بلسانه ولا تمثل سياسته وانها صحيفة شخصية تعبر عن آراء صاحبها ولا تتقيد بدعوة الاعوان المسلمين بما ينشر فيها » .

وتخلفت الجماعة عن بقية القوى والتنظيمات السياسية التى حاولت أن تجذبها فى اتجاه ثورى ، أو تؤيد اتجاه صالح عشاوى ضد اتجاه الهضيبي المتحفظ والحريص على عدم حدوث احتكاك بينه وبين السراى باعتبارها مركز السلطة فى مصر . . . رغم انه كانت تتوافر لهم الأسلحة فى جهازهم السرى .

واقصر نشاط الاعوان خلال هذه الفترة على الدعوة الى التربية الاسلامية وكأنما هى تناقض الثورة ضد الاستعمار ، وفى حديث للهضيبي.

مع مجلة الجمهور المصري يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١ أى عقب إلغاء المعاهدة بأسنبوع واحد قال « هل تظن أن أعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد ، أن واجب الحكومة اليوم هو أن تفعل ما يفعله الاخوان المسلمون من تربية الشعب واعداده فذلك هو الطريق لاجراج الانجليز » . . . ثم نفى الهضيبي ما أشيع من ان الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص ونفى أن في نية الجماعة التوجه بهذا الطلب .

وكان الهضيبي يردد « اذا كانت الحكومة تريد تسليح الشعب فعليها أولا أن تسلحه بالأخلاق فتغلق تلك المواخير الساهرة طوال الليل ودور اللعب التي تفسد الأخلاق » .

وخطب الهضيبي في شباب الاخوان قائلا لهم « اذهبوا فاعكفوا على تلاوة القرآن الكريم » ، ورد عليه خالد محمد خالد متهما اياه بالابتعاد عن الدين الذي يفضل الكفاح على العبادة حسبما أثر عن رسول الله وقال « وجد الوطن في التاريخ قبلما يوجد الدين وكل ولاء للدين لا يسبقه ولاء للوطن فهو ولاء ذاتي ليس من روح الله ، والوطن عماد الدين وسناده » ثم خاطب الاخوان قائلا « اطلقوا سراح الطاقة المحتكرة » . . . وكتبت روز اليوسف تقول انه يجب على الاخوان التحرك في المعركة والا فقدتم مضر .

لم يسرع الضباط المنضمون للاخوان المسلمين لمعركة القناة ، كما اسرعوا للتطوع في حرب فلسطين . . . وبدأت منطقة القناة بخالية من أية حركة ايجابية لهم .

وبذلك تخلى الاخوان المسلمون عن أداء دور بارز في الكفاح المسلح ، وآثروا مهاذنة الملك ، وترقب نتائج تورط الوفد في مواجهة الاستعمار واحتفظوا بأسلحتهم في المخازن ليوم قريب .

ونتيجة لهذا الموقف المتهاون انصرف الضباط الذين انضموا للجماعة عدا قلة محدودة جدا . وكانت هذه الفترة هي نقطة النهاية في ارتباط الضباط بالاخوان المسلمين .

أما التنظيمات الشيوعية فقد أسهمت أيضا في معركة الكفاح المسلح في القناة ، ولكن بقدرات بدأت محدودة ثم نمت مع تطور القتال .

وصدرت في هذه الفترة طبعة ثانية من كتابي (حرب العصابات) ، ودرست قيادة حدثو الموقف فوجدت أنه لا يجوز أن تضيق حلقة الكفاح لتصبح محصورة في الفدائيين وحدهم ، وانما يجب ان يتسع نطاق المعركة ليشمل الفلاحين في القرى المنتشرة بالمنطقة ، وكثير منهم مسلح

بطبيعته ، كما انه تم البحث في انشاء تنظيمات سياسية لتوعية الجماهير وقيادتها في القرى ، وجرت اتصالات كثيرة لخلق قيادة موحدة لكافة الكتائب والتنظيمات المقاتلة حتى يزداد تأثيرها وتتوحد اهدافها ، وتكون نواة لجهة تخلق في جو المعركة .

وكانت معركة (القرين) تجسيدا لهذه الاهداف التي رسمتها (حدثو) فلم تكن معركة فدائيين فقط ، وانما كانت معركة فلاحين أساسا ، فقد خرجت القرية كلها ، وتسلق الفلاحون النخيل ، وصوبوا مدافعهم ضد دبابات الانجليز التي تراجعت ، وعجزت عن احتلال القرين .

وكانت مشكلة التنظيمات الشيوعية هي نقص السلاح عكس الاخوان المسلمين الذين لهم السلاح ولم يتوافر ارادة القتال

كنا نحصل لهم على السلاح من داخل الجيش كان يحضره لنا جمال عبد الناصر من مجدى حسنين في سلاح خدمة الجيش بشركات العباسية ، وكنت أحمله مع الصاغ عثمان فوزى سفير مصر في هولندا بعد الثورة الى المقاتلين في منطقة القناة .

وكان جمال عبد الناصر يعرف حقيقة الدور الذي نقوم به ويوافق عليه ، بعد ان كانت صلته قد توطدت بمندوبي قسم الجيش في (حدثو) للعمل في تنظيم الضباط الأحرار وهما القاضي أحمد فؤاد واليوزباشى خالد محيى الدين .

وقد استشهد في القتال عباس الأسير الطالب بكلية تجارة الإسكندرية ، وعضو لجنة أنصار السلام بالمدينة وتحولت الجنازة الى مظاهرة شعبية كبيرة ، نظمنا اشتراك ضباط الجيش فيها رغم اتصال بعض ضباط القسم السياسى بنا ومحاولتهم أن يشنونا عن ذلك وسار ضباط الجيش في صفوف منتظمة ومن خلفهم الجماهير تهتف ، وأمامهم طالب يحمل تمثالا كبيرا لحمامة السلام البيضاء وكان عدد ملحوظ من الضباط وصف الضباط قد وقعوا ببيان ميثاق ستوكهولم .

كان عدد الأنصار يتزايد ، ومضمون المعركة يتعمق ويلتقى صوت طلقات الرصاص مع رنين الكلمات المطبوعة على صفحات المجلات الوطنية .

ولم تكن التنظيمات والقوة السياسية وحدها في المعركة كان هناك بعض ضباط الجيش أيضا .

كان تنظيم (الضباط الأحرار) قد بدأ يتبلور وتتحدد معالمه ويزداد عدد المنضمين اليه يوما بعد يوم . . . وكانت المنشورات هي الوسيلة الأولى لاثارة الضباط وتوجيههم . . .

كانت المنشورات خالية من الهجوم على الوفد أو الحكومة القائمة . . . لما كانت تقوم به من أعمال هي أقصى ما في طاقتها . . . وكان كتاب هذه المنشورات من أعضاء قسم الجيش (حدثو) وهم يدركون ان الهجوم على الوزارة الوفدية لاخراجها واسقاطها يلتقي تماما مع رغبة الاستعمار والملك والعناصر الرجعية خارج السلطة وداخلها .

ولكن المنشورات كانت تعلن « ان الجيش هو جيش الأمة وليس جيش فرد من الأفراد ، والأمة هي التي تنفق عليه ودافعو الضرائب من أبناء الشعب هم الذين يدفعون مرتبات هؤلاء الجنود ، وهم الذين يسلحونهم فمهمتهم الأولى أن يكونوا في خدمة الشعب لا في خدمة أي انسان آخر . . . وكانت تهاجم الأموال التي تنفق على زفاف الملك « اليكم يا من تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه في غير صالح الشعب . . . اليكم يا من تسوقون البلاد الى هاوية سحيقة لتصلوا بالبلاد الى مآربكم الخاصة . . . اليكم كلمتنا هذه لتكون نذيرا لكم لعلكم تثوبون الى رشدكم وترجعون عن غيكم . . . وأنتم أيها الضباط اليكم هذا العرض الموجز لما يحدث اليوم من مهازل ، فكونوا متيقظين دائما لما يدبر لجيشكم وبلادكم ، ولا تنهاونوا في حقوقكم قيد أنملة . . . وكانت تعلن موقفها السياسي كما يأتي : « الشعب والجيش يقفان اليوم بالمرصاد لكل حركة ترجع بنا الى الزوا . . . ان الشعب والجيش سيحطمان أية محاولة لضرب الحركة الوطنية . . . لقد آيدنا الحكومة في خطواتها الوطنية التي اتخذتها بالغاء المعاهدة الاستعمارية » (١)

وكان جمال غيد الناصر الرئيس المنتخب لتنظيم الضباط الأحرار حريضا على اشتعال حركة الكفاح المسلح في القنال . . . يسهل امداد التنظيمات المختلفة بالسلاح والذخيرة اذا طلبت وكما كان يعطيني السلاح لمتطوعي (حدثو) كان يعطي السلاح والذخيرة لعبد القادر عودة وحسن عشناوي ، كما كلف كمال رفعت أحد الضباط الأحرار المرتبطين في البداية بالتنظيمات اليسارية والوزير وعضو مجلس الرئاسة بعد الثورة ، وحسن التهامي ضابط المخابرات وعضو الضباط الأحرار ثم الوزير بعد الثورة بالاشراف على معسكر تدريب الفدائيين في صبيح القيوم ، ليرسلوا بعد ذلك الى كتائب وجيه أباطة عضو الضباط الأحرار ، والمتصل بفؤاد سراج الدين وزير الداخلية .

(١) حرب التحرير الوطنية - كمال رفعت .

واشتراك بعض الضباط الأحرار اشتراكا فعليا في معركة القنال .
ويروى لنا أنور السادات الذي أعادته الوزارة الوفدية الى صفوف الجيش
بعد فصله واعتقاله عقب ضبطه متصلا بالجواسيس الألمان في القاهرة
يرى قصة (التيتل) وهو اللغم البحري الكبير الذي تقرر إغلاق القناة
به واشترك في العملية تخطيطا وتنفيذا جمال عبد الناصر وأنور السادات
وصلاح هدايت الضابط المتخرج بعد ذلك في كلية العلوم ووزير البحث
العلمي بعد الثورة وحسين التهامي وضابط خفر السواحل عبد الستار
عرفة . . . ولكن العملية لم تنجح لأخطاء غير مقصودة في البداية ثم أخطاء
فنية في النهاية .

لم يكن (الضباط الأحرار) يشكلون وحدات مقاتلة ، ولكنهم كانوا
يتصلون بالفدائيين يدرّبونهم ويعدّون معهم الخطط ، ويشتركون أحيانا
في بعض العمليات .

ولكن وحدات الجيش العادية في منطقة القناة ظلت بعيدة تماما عن
أحداث المعركة ، تخضع لتعليمات قادتها التقليديين الذين يتلقون أوامره
من محمد حيدر رجل السراي وقائد عام القوات المسلحة .

وكان غريبا ان تسهم قوات البوليس بالعبء الأكبر في معركة الكفاح
المسلح بالقناة ، الى جانب الفدائيين والأهالي الذين بدأوا ينضمون الى
حرب العصابات . . بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون
اعتداء على قوات الاحتلال ، ودون تحرش من قوات الاحتلال .

ولولا نشاط بعض (الضباط الأحرار) وروحهم النضالية لعد الأمر
باعتبار على التناقض الشديد ، وأظهر الجيش في مظهر القوة المستبينة
لتعليمات السراي المتعاونة مع الاستعمار .

أرسل ضباط العريش ورفح الى رئيس الوزراء ووزير الحربية
ورئيس أركان حرب برقية قالوا فيها « ان مصر العزيزة أولى بدعائنا من
فلسطين ، وإذا لم تصدر الينا الأوامر بالتحرك الى القناة فسننتصرف على
مستوليتنا » وقد حضر مفتش عام الجيش بعد البرقية للتحقيق ولكنه
لم يصدر أى اتهامات ولم تحدث مساءلة .

وقد أهاجت هذه الحالة مشاعر الضباط ، وجذبتهم الى أحداث البلد
السياسية ، وسهلت فرصة التجنيد لتنظيم (الضباط الأحرار) ، وشاعت
الظروف أن يدخلوا تجربة عملية لاختبار قوتهم .

وكانت هذه التجربة هي انتخابات نادي الضباط ، وهي في العادة
كانت تمر هادئة ودون اهتمام كبير من جانب الضباط . . . ولكنها أقيمت
هذه المرة في ظروف مشحونة بالقلق والتوتر .

(الضباط الأحرار) يعيشون أزمة الوطن دون أن تنطلق طاقتهم
في حرية مثل بقية المواطنين يلمسون قساد السراى وتعاونهم مع الاستعمار
ولا يجدون وسيلة للتعبير الا في المنشورات .

وقد تحدد موعد الانتخابات بعد اسبوع واحد من هدم البريطانيين
لقريّة كفر أحمد عبده ، وهياج وثورة الرأى العام المصرى .

وقرر اللواء محمد نجيب ان يدخل الانتخابات رئيسا للنادى ، وكانت
اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار قد اختارته لما انصف به من شجاعة
وأمانة وبسيطة خلقت له بين الضباط شعبية ملحوظة .

وتعتبر انتخابات نادى الضباط هى بداية المواجهة العلنية الصريحة
بين الملك وبين (الضباط الأحرار) .

وعندما رشح محمد نجيب نفسه رئيسا للنادى لم يكن ذلك مما
يريد الملك ، فقد سبق ان ثقله منذ شهور من سلاح الحدود الى سلاح
المشاة ، ردا على رغبته فى نقل الاميرالائ حسين سرى عامر وكيل الحدود
المقرب لمن السراى والذي تولى قيادة السلاح بعده ، لما اخاط به من شبهات
سلوكية .

وان اراد الملك أن يفرض حسين سرى عامر على مجلس ادارة النادى
واصدر أمر بتأجيل اجتماع الجمعية المحدد له يوم ١٨ ديسمبر ١٩٥١ ،
ولكن الضباط اجتمعوا وقرروا أن تجرى الانتخابات يوم ٣ يناير ١٩٥٢ .
وفى اليوم المحدد رفضوا اعتبار سلاح الحدود من أسلحة الجيش التى
يتمثل مندوبوها فى مجلس ادارة النادى باعتبارها سلاحا يضم ضباطا
متمدين من مختلف الأسلحة .

وكان فى هذا الاجراء ضغطة شديدة لارادة الملك . وتمت
الانتخابات فعلا وحصل محمد نجيب على أغلبية ساحقة (عدة مئات من
الأصوات) بينما حصل المرشحون الآخرون لمنصب الرئاسة وهم اللواء
حافظ بكرى مدير المدفعية ، واللواء ابراهيم الأرنؤوطى مدير المهمات
واللواء سيد محمد مدير الصيانة على ٥٨ صوتا فقط .

لم ينجح محمد نجيب وحده . . ولكن نجح معه أيضا مرشحو تنظيم
الضباط الأحرار الذين شكلوا أغلبية المجلس وكان منهم زكريا محيى
الدين وحسين ابراهيم وابراهيم عاطف ورشاد مهنا الذى عين سكرتيرا
لمجلس ادارة النادى .

وكان هذا دليلا على تأثير ونفوذ تنظيم (الضباط الأحرار) بين
ضباط الجيش كما كان دليلا أيضا على شعبية محمد نجيب .

ولم تكبد تمضي عدة أيام على الانتخابات حتى قام جمال عبد الناصر
بومعه حسن إبراهيم وكمال رفعت وحسن التهامي بمحاولة اغتيال حسين
سرى عامر أمام منزله يوم ٨ يناير ١٩٥٢ .

وهكذا أطلت فكرة الاغتيالات برأسها من جديد . . . ولكن سرعان
ما تبين لجمال عبد الناصر بعد تجربته الأولى ان الاغتيالات لن تحقق
الهدف لأنها حتى لو نجحت فان فساد النظام سوف يبقى ، كما عبر عن
ذلك في كتابه (فلسفة الثورة) . . . وهكذا لم يكد يطل الارهاب برأسه
من جديد حتى عاد واختفى .

وصرح رئيس شعبة الاخوان بالسويس بأنه « ليس للاخوان أي
تشاط في حركة المقاومة » ، وآثار هذا التصريح جدلاً بين بعض قادة
الاخوان مثل الشيخ محمد الغزالي الذي عارض هذا التصريح ، وسيد
قطب الذي قال ان مسئولية التعبير عن رأى الاخوان ملقاة على عاتق
المزبد العام وليس على سواه . . . وعقب حسن الهضيبي على هذا الجدل
معتقدا كثرة الحديث عن موقف الاخوان ومتسائلاً « كان شباب مصر
كله قد نهر الى محاربة الانجليز في القنال ولم يتخلف الا الاخوان
المسلمون » .

وكتب كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) ان أحد
الفدائيين عندما ذهب الى الشيخ فرغلي مسئول الاخوان في الاسماعيلية
يسأله عن موقف الاخوان من احتلال الانجليز للمدينة فقال « نحن لسنا
على استعداد لتحمل تهور النحاس ولا يمكن أن نضحي بأولادنا من أجل
الوفد . . . الوفد عملها وعليه ان يتحمل نتائجها . . . وما حدث في الأيام
الماضية كلام فارغ وقد راحت الناس ولا أحد يدري بها . . . كما ان
الانجليز لا يمكن أن يخرجوا بالاتفاق مع الوفد وحده ، فهو حالياً لا يخيف
الانجليز لأنهم يعلمون ان هناك قوة ثانية في البلد هي الاخوان ، فاذا
لم يقتنع الوفد بقوتنا فلن تفلح أي محاولة له ، علينا أن نترك الوفد
يفرق وحده وينتهي . . . »

ويقول كمال رفعت انه كان لدى الاخوان أسلحة كثيرة مخبأة لم
تستخدم في القتال ضد الانجليز .

ومع ذلك لم يغيب الاخوان المسلمون عن معركة القنال غياباً تاماً ،
فان بعض أعضاء الجماعة من الشباب لم يطق الدخول في جدل حزبي
والمعركة مع الاستعمار تدور في القنال فاشترك البعض منهم ، وتشكلت
منهم عدة مجموعات ، واستشهد منهم بعض طلبة جامعة القاهرة
(فؤاد سابقاً) عمر شاهين وأحمد المنسي وغيرهما .

ولكن هذه الحركات المحدودة لم تكن تعبر تماما عن امكانيات وقدرات الاخوان المسلمين التي اندفعت الى معركة فلسطين بحماسة أشد .

تطور الكفاح الشعبى المسلح تطورا ملحوظا فى منطقة القناة ، وبدأت كئائب التحرير الشعبى تعالج نقط الضعف فيها ، وزاد اقبال (الضباط الأحرار) على المشاركة الصادقة فيها ، وتصاعدت العمليات حتى أصبحت خسائر القوات المحتلة مصدر قلق شديد للقيادة البريطانية . . . نشرت جريدة التيمز يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ تقول « ان أعصاب الجنود الانجليز قد أصبحت شديدة التوتر ، وانهم (أى الجنود) يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ، فقدت كل قيمة عسكرية لها نتيجة للشعور الوطنى المعادى » . . . كما علقت نفس الجريدة على تصريح للشيخ ابراهيم حمروش شيخ الأزهر يحل فيه دماء الجنود البريطانيين ، وكتبت فى صفحتها الأولى تحذر من أبعاد هذا الجهاد الدينى . . . وعندما نسف الفدائيون قطارا كاملا محملا بالجنود والأسلحة والذخيرة يوم ١٢ يناير كتبت النيوز كرونيكل تقول « علق الضباط الانجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أية معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى فى فلسطين » . . . وكتبت نيوسيتيسمان « يبدو واضحا أن حرب العصابات قد أصبحت مسألة مقررة عند الفدائيين فى مصر . . . أن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن مظلما . . . فاما جلاء مخجل عن مصر ، وأما اشتباك عسكري وفترة طويلة من المعارك فى ظل الأحكام العسكرية » .

ووصل الى القاهرة نجيب الراوى موفدا من نوري السعيد رئيس وزراء العراق حيث قابل فؤاد سراج الدين فى مكتبه وقال له ان الانجليز قد أفلسوا تماما ، وهم يطلبون حلا يحفظ ماء الوجه . . . واستطرد قائلا بأنهم مستعدون للموافقة على كل شئ على شرط ايقاف أعمال الكفاح المسلح فى القناة . . . وقال له فؤاد سراج الدين ان الموقف قد وصل الى الحد الذى لا يجرؤ فيه مصرى على اعلان ذلك ، وأنه على الانجليز أن يقرروا الجلاء ، وعلينا تأمين ظهرهم أثناء الرحيل .

وفى هذه الفترة كانت خطة تخلص الملك من الحكومة الوفدية تتحرك فى نشاط . . . قال لى أحد كبار ضباط البوليس السياسى فى ذلك الوقت ، ان تعليمات قد وصلت لهم خلال هذه الفترة بأنه قد تقرر التخلص من الحكومة الوفدية ، وأن عليهم أن يهيئوا أنفسهم لذلك . . . ويقول أيضا أن قوات بوليس القصور كانت عندها ملفات هى صورة طبق الأصل من ملفات البوليس السياسى الذى كان يرسل لهم كل الأخبار وكافة التقارير .

وعند مجاكمة كريم ثابت أمام محكمة الغدر ، واستدعاء حافظ عفيفي كشاهد اثبات قال « ان الملك أبلغه أنه يريد التخلص من حكومة الوفد فقلت له أن المعركة دائرة مع الانجليز ولا يمكن اخراجها الآن ، وأنه لا بد من حدوث شيء هام لاخراجها .. ولم يملك المستشار نفسه عن التعليق قائلا « وأظن يا باشا وجدتكم في حريق القاهرة الحاجة المهمة » .

وكانت الحكومة الوفدية تواجه انفصاما في سلوكها .. تمتد قوات البوليس وكتائب التحرير بالذخيرة والسلاح وتطلب منهم مقاومة الانجليز ، بينما هي تضطر الى مقاومة المظاهرات في القاهرة والاسكندرية بالرصاص أحيانا .

وكانت المظاهرات عقب إلغاء المعاهدة ظاهرة شملت معظم المدن المصرية ، وأفرغت ما في صدور الجماهير من رغبة في القتال والمطالبة بالسلاح .. وكانت القوات البريطانية قد قتلت ٧ متظاهرين وجرحت ٤٠ في الاسماعيلية وقتلت ٥ وأصيب الكثيرون في بور سعيد ثم وضعت منطقة القنال تحت حكم عسكري مباشر تجاهل السلطة المصرية .. وفي ١٧ ، ١٨ نوفمبر أطلق الانجليز النار على تكتات البوليس في الاسماعيلية فرد هؤلاء وسقط القتلى والجرحى من الجانبين ، وشيعت جنازة الشهداء المضربين في احتفال خرجت له المدينة كلها ، وفي اليوم التالي طلب الانجليز الى محافظ القنال سحب قوات البوليس المصري من الحي الأفرنجي بالاسماعيلية وسحب جنود بلوكات النظام وعدم ظهور الضباط المصريين بهذا الحي بأسلحتهم فقبل الجانب المصري هذه المطالب ، وفي ٣ ديسمبر أطلق الانجليز النار على بعض قوات البوليس في السويس واستشهد ٢٨ مصرياً منهم ٧ من رجال البوليس وقتل من الانجليز ٢٢ ، وتجدد الاشتباك في اليوم التالي وسقط ١٥ شهيدا .

وفي ٨ ديسمبر طلب الانجليز اخلاء حي (كفر أحمد عبده) بدعوى تحصن الفدائيين به واجتمع مجلس الوزراء وقرر رفض الطلب ، فحشد الانجليز آلاف الجنود ودبابات ومصفحات لم يكن ممكنا لقوة بوليس لا يزيد عددها عن ٤٠٠ أن تقاوم فانسحبت وهدم الانجليز كفر أحمد عبده .. وردت الحكومة على ذلك باستدعاء عبد الفتاح عمرو السفير المصري بلندن فعينه الملك مستشارا له للسياسة الخارجية ، وهو المعروف بميوله الانجليزية ، واستولت على نادي الجزيرة الذي أنشأه البريطانيون فور احتلالهم مصر عام ١٨٨٢ وقصروا عضويته على العائلات البريطانية ولا يدخله المصريون الا بعد المرور على مجهر بريطاني دقيق ، وأباحوا للشعب حمل السلاح .

كانت هذه الأحداث المتكررة تهيج مشاعر الشعب في مصر فتتطلق المظاهرات ويحدث من بعض أفرادها اعتداء على الممتلكات .. وأدرك بعض الثوريين أن ذلك يمكن أن يكون ثغرة يتسرب منها المستعمرون ، فكتب سلامة موسى في صوت الأمة (٢٥ أكتوبر ١٩٥١) يذكر بأن ما حدث من فساد للنظام أمر يخيف الأجانب وأن بعض الشعارات كانت سيئة مما يعطي للأعداء فرصة الاندساس فيها لافسادها .. وخاطب النحاس باشا الشعب طالبا منه الهدوء .

وأصدر رؤساء تحرير الصحف بيانا يطالب بالعدول عن المظاهرات حتى لا يستغلها الانجليز ، وقد وقع البيان معظم رؤساء التحرير بما فيهم رؤساء تحرير (الكاتب) و (الاشتراكية) ورفض أبو الخير نجيب رئيس تحرير مجلة (الجمهور المصري) التوقيع لأن مجلته كانت من مجلات الأتربة غير الواعية .

ولكن استشهاد المكافحين في القنال جعل وقف المظاهرات أمرا صعبا مما اضطر الحكومة عقب إعلان ٢٣ أكتوبر يوما للحداد إلى إصدار بيان بأن عناصر غير بريئة اندست في المظاهرات ، وقررت منع المظاهرات منعا باتا مع التهديد باستخدام العنف .

ومع ذلك لم تتوقف المظاهرات تماما .. ولم تستخدم الحكومة العنف تماما حتى يوم ١٤ نوفمبر حيث صرحت الحكومة بخروج أكبر مظاهرة شهدتها مصر تحت شعار (الصمت . الحداد . النظام) ، وسار في طليعتها مصطفى النحاس وبجواره على ماهر ورجال الحكومة ، وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام ورجال الدين والقضاء والجامعة والمهنيون وبعض العسكريين كما اشتركت وفود من الدول العربية والسودان .. وكانت كتائب التحرير تحرس المظاهرة فلم يحدث حادث واحد ، في الوقت الذي قدر فيه عدد المتظاهرين بمليون متظاهر عدا المتفرجين على الأرصفة ، حتى أنها وقد بدأت من ميدان الاسماعيلية (التحرير) لم يعرف لها أول من آخر ، وعم الصمت المظاهرة الكثيرة ، وتساقطت غلي المتظاهرين المنشورات الثورية وارتفعت لافتات قدرت بعشرة آلاف لافتة كتب عليها (يسقط الدفاع المشترك) (الوساطة الأمريكية خدعة) (يسقط الاستعمار) (الموت للخونة) .. الى غير ذلك من الشعارات الثورية .

ولم تكن هذه المظاهرة التاريخية هي خاتمة المظاهرات .. فقد كانت حوادث القنال تجد انعكاسا وردود فعل سريعة في القاهرة لا تجد لها وسيلة للتعبير إلا التظاهر رغم حظر ذلك ، بحيث كانت المظاهرات تخرج بصفة تلقائية شعبية دون قيادة منظمة قادرة .

وزادت حدة المظاهرات فى أواخر ديسمبر وأحرق المتظاهرون بعض عربات الترام ، ووجموا البوليس بالحجارة مما أدى الى تعطيل الدراسة فى الجامعات ، وتجمع الطلبة رغم ذلك فى مظاهرات كانت تزداد عنفاً وشدة طوال شهر يناير .

وبدت ظاهرة جديدة أيضاً هى هجوم بعض الشبان على الملاحى والحانات كما حدث من تحطيم ملهين بالقاهرة يوم ١٥ يناير ، وانفجار دارين للسينما يوم ١٩ يناير . . . وهو اتجاه يتنافر مع المظاهرات الشعبية ، ويشير دون دليل الى فكر الاخوان المسلمين الذين كانوا يرددون دائماً الحديث عن الملاحى والحانات ، ولا يخوضون مباشرة فى قضية الكفاح المسلح . . . مما يكون قد دفع بعض العناصر لهذا اللون من التدمير .

ومن الاستفزازات البريطانية التى كانت تفتعل فى القناة رداً على نشاط الفدائيين . . . ومن ردود الفعل المنبثقة فى شكل مظاهرات فى القاهرة والأقاليم . . . رسم الاستعمار البريطانى والملك وقوات البوليس السياسى خطتهم المشتركة للاطاحة بالحكومة الوفدية :

وصلت الاستفزازات البريطانية الذروة ليلة الجمعة ٢٥ يناير عندما حاصر آلاف الجنود البريطانيين ومعهم المصفحات والدبابات مبنى محافظة الاسماعيلية وأرسل الجنرال اكسهام القائد البريطانى بالمنطقة اذاراً لقوات البوليس المصرى بمحافظه الاسماعيلية بتسليم أسلحتها والخروج من المحافظة والثكنات والرحيل عن منطقة القناة كلها .

وجد القائد المصرى نفسه أمام احتمالين كلاهما صعب ، تسليم السلاح أو المقاومة مع فارق العدد والعدة وأراد أن يستطلع رأى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فأرسل ضابطاً صغيراً قفز من فوق السور ليتصل به بعد أن كان الانجليز قد قطعوا أسلاك التليفون عن المحافظة .

تمت المكالمة فى الثانية بعد منتصف الليل وكان فؤاد سراج الدين نائماً وعندما استيقظ وجد نفسه مضطراً لاعطاء قرار : فسأل الضابط بالايجاب عما اذا كانوا مستعدين للمقاومة حتى آخر طلقة ولما أجاب الضابط بالايجاب أعطى فؤاد سراج الدين قراره بالمقاومة ، ثم وضع السماعة وهو يبكى .

وكان عدد جنود بلوكات النظام فى الاسماعيلية ألف جندي مع كل منهم ألف طلقة . . . وبدأت المعركة باطلاق قذائف المدفعية والدبابات على مبنى المحافظة ، وقاوم البوليس المصرى مقاومة باسلة وأطلق مليون طلقة رصاص ، وانتهت المعركة بمقتل ٧٠ عسكرياً مصرياً ، ٤٠ عسكرياً بريطانياً .

ودخل الجنرال اكسهايم مبنى المحافظة وصافح قائد القوة المصرية قائلاً له « أهنتك وأهنت جنودك على الروح التي قاتلوا بها ، ولذا فلن أعاملكم كأسرى حرب ، ولن تخرجوا من هنا رافعي الأيدي » .

ورحل جنود بلوكات نظام الاسماعيلية في عربات السكة الحديد الى القاهرة ، وعندما أذيعت الأخبار كانت لها ضجة عالمية .. وظهرت صحف انجلترا يوم ٢٦ يناير وقد كتبت (انها تخجل لأن الجيش البريطاني يحارب البوليس المصرى) .

وتحركت في القاهرة منذ الصباح الباكر دوامة من المظاهرات لا تهدأ ولا تتوقف .

اتصلت السفارة البريطانية في الثانية بعد منتصف ليلة ٢٥ - ٢٦ يناير بقوات البوليس تطلب حماية طائرة بريطانية هبطت في مطار القاهرة .. وموظفو المطار ممتنعون عن تقديم أى خدمات لها ولم ينزلوا الركاب وهددوا بحرق الطائرة بمن فيها .. وبعد اتصالات طويلة لم يهتروا على اللواء امام ابراهيم رئيس مكتب الأجانب ، فتحرك الى المطار بعض ضباط القلم السياسى . وبقوا هناك حتى السادسة والنصف صباحا .

وفي طريق العودة بلغهم ان عساكر بلوكات النظام قد خرجوا في مظاهرة ، فغيروا خط سيرهم لتفاديها ، وذهبوا الى منازلهم للنوم حتى الحادية عشرة صباحا .

وكان جنود بلوكات النظام في ثكنات العباسية قد خرجوا بأسلحتهم في السادسة صباحا في مظاهرة صاخبة احتجاجا على ما أصاب زملائهم في الاسماعيلية ، واتجهوا الى جامعة فؤاد بالجيزة حيث اختلطوا بالطلبة المتظاهرين ، وتحركت الحشود المشتركة تنادى بحمل السلاح والتسفير لمحاربة الانجليز ، وتهتف امام قصر عابدين بسقوط الملك .

وتجمع المتظاهرون في مبنى رئاسة الوزراء حيث خرج عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية يخطب فيهم ، وهم يهتفون بالمقاطعة الكاملة للإنجليز وارسال القوات المسلحة للقناة ، وابرام معاهدة للصدقة مع الاتحاد السوفييتى ، وتجاوزت بمطالبها قدرة عيد الفتاح حسن على احتوائها وقد أوقف وزير الداخلية حكمدار القاهرة لأنه لم يمنع المظاهرات .

وكانت مظاهرة أخرى تسير امام كازينو أوبرا حوالى الحادية عشرة والنصف صباحا حيث استفزها بعض ما شاهده في شرفته فأحرقت الكازينو .

ووهنا بلغ الأمر قواد سراج الدين الذى أصدر أوامره بفض المظاهرات بشدة . وكان لدى الحكمدار اللواء مراد الخولى أوامر كتابية بإطلاق الرصاص ولكنه لم ينفذها . . وأبلغ امام إبراهيم فرءوسيه بأن الوزير قد أصدر أوامره بعدم التعرض للمظاهرات رغم صحة ذلك ومعروف ان امام ابراهيم كان أحد كبار المسئولين فى القسم السياسى الذى لا يدين بالولاء الأول لوزير الداخلية وإنما يدين بالولاء أساسا لسلطات السراى التى كانت لها دائما صلات مشبوهة علنية وسرية بالسفارة البريطانية .

وانتقلت مظاهرات هذا اليوم بعد ذلك الى مرحلة جديدة مشبوهة هى حرق سينما ريفولى ثم سينما مترو ثم نادى (الترف كلوب) البريطانى الذى اشتعل بمن فيه ، وتلاحقت الحرائق فى المتاجر الكبيرة والفنادق حتى شملت ٣٠ متجر وفندق شبرد ومترو بولوتيان ، وعشرات من الخانات والبارات ومعارض السيارات وبنك باركليز البريطانى وغيرها مما تحول وسط القاهرة الى شعلة من النيران .

فمع بداية هذه المرحلة المثيرة كان ٦٠٠ من ضباط الجيش والبوليس يتوافدون بالملات على سراى عابدين لحضور مأدبة غداء ابتهاجا بمولد (حضرة صاحب السمو الملكى الامير احمد فؤاد ولى العهد) والذى كان قد ولد يوم ١٦ يناير وأصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل المصالح (ابتهاجا) بمولده يوم ١٧ يناير . وقرر منح كل مواليد هذا اليوم عشرة جنيهات (لتكتمل البهجة) ، واجتمع البرلمان فى جلسة خاصة للاحتفال بالمناسبة (السعيدة) ، وذهبوا جميعا الى قصر عابدين لقيد أسمائهم فى سجل التشرقيات .

وفى مناسبة مرور اسبوع على ميلاد ولى العهد استعرض الملك قوات الجيش من شرفة عابدين وقال « فى هذا اليوم أهدى الى الجيش أعز شئ عندي وهو ابنتى » . . وأصدر حركة ترقية كبيرة فى الجيش ، وألقت طائرات الهليكوبتر اكياس الحلوى على سكان القاهرة الذين كانت افكارهم مع المكافحين فى القناة .

القاهرة تحترق وضباط الجيش والبوليس على مأدبة الملك يتناولون الغداء الشهى ويحتفلون بميلاد ولى العهد ، ووزير الداخلية يحاول الاتصال بحيدر باشا تليفونيا ليضد أوامره بنزول قوات الجيش ، ولكن حيدر باشا لا يغادر مقعده على المائدة ويرسل له وحيد شوقى مدير خفر السواحل يحدثه مما دفع قواد سراج الدين الى مغادرة مكتبه بوزارة الداخلية والذهاب بنفسه الى قصر عابدين ، بعد ادراكه أن الحرائق خطة مدبرة ، ومع ذلك ظل ينتظر حتى الساعة الثالثة الا ربح مساء حتى حضر له حيدر وحافظ عفيفى ثم ذهبوا معا لمقابلة الملك وعادا فأبلغاه موافقة (جلالتة) على نزول

ضباط الجيش ... وقد نصّبهم عثمان المهدي قبل نزولهم بتفادي الشوارع المزدخمة بالمظاهرات حتى الخامسة مساء لم تتحرك قوات الجيش ، وعندما وصلت بعد ذلك الى حديقة الأزبكية أخذت موقفا سلبيا من الذين يحرقون القاهرة بدعوى انه لا توجد عندهم أوامر كتابية بإطلاق الرصاص .

ومع الغروب كان كل شيء قد انتهى .. احترقت القاهرة وباتت فيها عصابات اللصوص والمخربين تسرق وتنهب .

واجتمع مجلس الوزراء ليلة ٢٦ يناير بعد ان كانت قد توقفت كل أعمال العنف ، وانطفتت معظم الحرائق ولم يقدم النحاس استقالته للملك كما جاء في بعض المصادر .

يقول فؤاد سراج الدين انه كان هناك احتمال قائم بتكرار أعمال العنف يوم ٢٧ يناير وخاصة بعد ثبوت ان الحرائق لم تكن تتم بطريقة مرتجلة .. وانما كانت تتم بوسائل حديثة كما ظهر في حريق شبرد اذ كانت هناك جماعات تفتح غازات معينة ثم تشعلها .

ويشير كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) الى هذه الحقيقة عندما يقول ان هناك فرقا منظمة من محترفي الحرق والتخريب انقضت على قلب العاصمة في سيارات الخيب ، تحمل أحدث أساليب الحرق والتدمير وأشدّها فاعلية ، وكانوا يقومون بمهمتهم بأعصاب باردة دون أن يبدر عنهم شعار أو تصدر كلمة أو إشارة ... كان عملهم مبدئيا وخريطتهم مرسومة .. الأماكن التي يقصدونها محددة سلفا تتقدم مجموعة لاقتحام الأبواب اما بنفسها بقنبلة عند أسفلها أو عمل فجوة بمواقد الاستينلين ، وتسرح الى الداخل مجموعة ثانية تقذف في جوف المبنى بالمواد الناسفة والحارقة وتندفع خارجة بعد ثوان معدودة ، وفي لمح البصر يكون المبنى كله شعلة من النار .

ويستطرد فؤاد سراج الدين فيقول انهم لم يجدوا أمامهم من سبيل الا فرض الأحكام العرفية لسرعة اعتقال بعض الشبان المعروف عنهم التهور واجراء التفتيش للبحث عن المواد التي استخدمت . فكرت الحكومة الوفدية في الآثار التي يمكن أن تترتب على فرض الأحكام العرفية وفكروا أيضا في أمر الاقالة المائل أمامهم .

وكان حافظ عفيفي قد سأل فؤاد سراج الدين في مكتبه بقصر عابدين وهو ينتظر حيدر عما اذا كانت الحكومة الوفدية قد قرّرت قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، لأن السفير البريطاني أبلغه بوجود معلومات تشير الى ذلك ، وان هذا يعتبر بمثابة إعلان حرب بين الدولتين ، يمكن أن تدخل القوات البريطانية بعده القاهرة .

وعندها قال سراج الدين أنهم لو حضروا الى القاهرة لانقض عليهم الشعب . . ولكن حافظ عفيفى قال ان الأمر خطير لأنهم عندئذ قد يأخذون الملك أسير حرب وبهذه الطريقة يفرضون شروطهم على مصر .

ويقول فؤاد سراج الدين انه أيقن بعد هذه المحادثة أن عمر الحكومة الوفدية قد انتهى ، لأنه طالما وصل الحديث الى احتمال أسر الملك فان الأمر لابد أن يؤدي للاطاحة بالحكومة الوفدية .

وقد جاء فى مذكرات ايدن بعد ذلك انهم فكروا فعلا فى دخول القاهرة عندما أزعج الكفاح المسلح قوات الاحتلال ، ولكن القائد البريطانى أبلغه أن قواته لا تستطيع ان تؤدى هذه المهمة .

كانت الاقالة ماثلة أمام الوزارة الوفدية وهى تناقش ليلة ٢٦ يناير موضوع فرض الأحكام العرفية ، وكانوا يدركون أيضا أن هذه الأحكام ربما تجعلهم أول من يكتوى بنارها . . ومع ذلك « لم يكن أمامنا مفر - صيانة للأمة واحتياطا للمستقبل - من فرض الأحكام العرفية » على حد تعبير فؤاد سراج الدين .

التبرير غير مقنع ، ومفاجأة الحريق جعلت الوفد يجنح الى طبيعة غير طبيعته ، لأن قبضته على السلطة ضعفت ، واقتناع الناس بقوته قد تأثر من الأحداث ومن الحريق .

عين النحاس باشا حاكما عسكريا فى نفس الليلة ، وأوقفت الدراسة فى الجامعة والمعاهد والمدارس الى أجل غير مسمى ، بدأت حملة اعتقالات شملت بعض الثوريين ، وأغلق مبنى الحزب الاشتراكى ، وصدر قرار بمنع التجول فى مدينة القاهرة والجيزة من السادسة مساء الى السادسة صباحا عين عبد الفتاح حسن رقيبا عاما على الصحف . وعين المحافظون والمديرون حكاما عسكريين فى مناطقهم وصدر أمر عسكري بمنع التجمهر واعتبار كل تجمع مؤلف من خمسة أشخاص أو أكثر مهددا للمسلم والنظام العام ويعاقب من يشترك فيه بالحبس سنتين أو بالسجن خمس سنوات ان كان حاملا سلاحا .

ولكن هذه الاجراءات العنيفة ، ولبس ثياب الحاكم العسكرى لم تنقذ حكومة الوفد من مصيرها المحنوم فقد أصدر الملك أمرا بأقالتها بعد أقل من ٢٤ ساعة فى مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

وتحديد مرتكبى جريمة حريق القاهرة ، يأتي من تحديد الذين استفادوا من هذه الجريمة .

كانت قوات الاحتلال البريطاني تعاني معاناة شديدة من الكفاح المسلح حتى كاد الأمر يصل بهم الى حافة اليأس ، وجاء حريق القاهرة بالأحكام العرفية التي قبضت على الحركة الثورية الصاعدة ، ومنعت نشاط الفدائيين واخمدت الجنوة المشتعلة في نفوس الشعب .

ويقول كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطني) ان المخابرات البريطانية اعلنت معسكرا في (كسفريت) كان معزولا تماما عن العالم الخارجي ، وكان يضم مجموعة من عتاة المجرمين والمغامرين عملاء المخابرات والتجسس ، ويشير الى انهم كانوا العناصر المدربة التي اعتمد عليها البريطانيون في تدبير الحريق ، كما حدث بعد ذلك في حريق طهران الذي صاحب اسقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣ .

وكانت قبضة الملك على السلطة قد ضعفت ، واهينت كرامته وهتف بسقوطه في المظاهرات ، واتخذت الحكومة الوفدية قرارات واجراءات دستورية لم يفلح في مقاومتها الا بالتآمر والتنسيق مع الاستعمار عن طريق تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان ، والذي قالت جريدة التايمز يوم تعيينه « انه اول شعاع ضوء يبدد ظلام الجوز الشامل في مصر » .

ولذا فان اقامة مأدبة غداء تضم ٦٠٠ ضابط من قيادات الجيش والبوليس في اليوم والموعده المحدد لبدء الحريق ، وابقاء الملك لهم شبه محتجزين في السراي امام موائد الطعام الى ما بعد الثالثة مساء ، وبعد ان كانت الحرائق قد اتهمت معظم شوارع وسط القاهرة ، وهو امر لا يمكن ان يرتفع فوق الشبهات ، وخاصة انه نفذ في اليوم التالي مباشرة لأكبر الأعمال استفزازا لشعور المصريين وهو معركة الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير ، مما يدل على وجود تنسيق مشترك محكم .

وكان اختيار اليوم مدروسا في الخطة الملكية الانجليزية المشتركة بعناية فائقة ، فان كان مفروضا في هذا اليوم ان تفي الحكومة الوفدية بوعدها في قطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي . . كما ان اخبار اليوم نشرت لمراسلها البريطاني (ايار) صباح يوم الحريق برقية بأن لندن تتوقع اشتراك الجيش المصري في معركة القنال وذلك بعد البرقيات التي ارسلها بعض ضباط الجيش يطلبون فيها المساهمة في الكفاح المسلح . . كما ان يوم ٢٦ يناير كان اليوم السابق لعقد اول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة الوفدية .

وقد أشبههم البوليش السياسى فى تنفيذ المؤامرة بدور المرسثوم عن طريق غياب بعض قياداته أو اتخاذهم من المظاهرات موقفا سلبياء أو ادعائهم بأن الوزير قد أمر بعدم التعرض لها . . . وهم الذين سبق أن ناقشوا سرا طريقة التخلص من الحكومة الوفدية حسب رواية اللواء صادق خلاوة . . .

هكذا تمت فصول الخطة الملكية الانجليزية المشتركة . . . واجترقت القاهرة ، وانكسرت الحركة الثورية التحررية للشعب المصرى . . . ودخلت الحياة السياسية فى مصر مرحلة جديدة . . .

الباب الثالث

● الجيش في السلطة

الفصل السابع حركة ٢٣ يوليو

(انى اؤكد للشعب المصرى ان الجيش
اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى
ظل الدستور مجردا من أية غاية)

محمد نجيب فى البيان الأول للثورة

الفصل الثامن الواقع الاجتماعى والطبقى للضباط الأحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من
اسرة اقتطاعية كبيرة ٠٠٠ ولم يكن بين
الضباط الأحرار أى باشا أو بك)

حقيقة تاريخية

الفصل التاسع سقوط الملك

(انتم سبقتونى فى الى عملتوه ٠٠ الى
عملتوه دلوقتى كنت أنا راح أعمله)

الملك فاروق لمحمد نجيب

وهو يودعه فى رحلته الأخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢

الفصل العاشر الضباط فى السلطة ٠٠ لأول مرة

(ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ
الفراغ ٠٠٠ ومن الأفضل القول بأنه يفتح
طريقا محجوزا بالقوة)

روستو

الفصل السابع

حركة ٢٣ يوليو

(انى اؤكد للشعب المصرى ان الجيش اليوم
كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل
الدستور مجردا من أية غاية)

محمد نجيب

من البيان الأول للثورة

احتُرقت القاهرة ، وأقيمت حكومة الوفد ، وبقيت الأحكام العرفية
التي أعلنتها .

وكان لحريق القاهرة أثر شديد على الضباط الأحرار . . البعض
جمحت به حماسته الى حد المطالبة بضرورة الحركة الفوزية مثل عبد اللطيف
البغدادى الذى كان يتبنى دائما رأى المطالب بالاندفاع لأعمال تنفيذية
سريعة ، والذي وجد فى الحريق ما يثبت وجهة نظره من أن البلد كانت
معرضة للدمار والفوضى. وان نزول الجيش كان كفيلا بإعطاء الضباط
الأحرار فرصة فريدة لتغيير شامل فى بساطة شديدة . . وفى غمرة الدفاع
عن موقفه قال عبد اللطيف البغدادى انه جاهز فى منزله عندما يقررون
الحركة فقد سئم تكرار الاجتماعات والحديث .

ويقول عبد اللطيف البغدادي ان عدم تكامل تنظيم الضباط الاحرار كان هو السبب في عجزهم عن الحركة فور الحريق .

والبعض دفعه الحادث الجسيم الى التفكير في الهدف الحقيقي لهذا التجمع من الضباط .. حتى هذه اللحظة لم يكن التنظيم قد أخذ شكلا هرميا متعدد المسئوليات منضبط السرية ، ولم تكن له لائحة أو برنامج ، كما أن بعض المجموعات لم تكن تواظب على دفع الاشتراكات ، ولم يكن نظام الخلايا قد استقر على أسس ثابتة وخاصة في سلاح الطيران .

واذن أصبح من الواجبات الملحة أن يستقر التنظيم على أساس برنامج ولائحة .. اللائحة لم يتسع الوقت لكتابتها .. والبرنامج كتبه أحمد فؤاد وخالد محيي الدين وتمثل في الأهداف الستة للثورة (القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين - القضاء على الاقطاع - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم - اقامة عدالة اجتماعية - اقامة جيش وطني قوي - اقامة حياة ديمقراطية سليمة) .

كان الضباط الاحرار يعتمدون على منشوراتهم التي لم تتوقف والتي تبادل مسئولية طبعتها وتوزيعها عدد منهم عبد الرحمن عنان وحمدى عبيد وزير الادارة المحلية فيما بعد ، وخالد محيي الدين .. وأخيرا استقرت بعد حريق القاهرة لتكون من مسئولية (الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى) . وفى هذا تفسير للأفكار والآراء التي حفلت بها المنشورات والتي كانت تعكس اتجاهها أكثر تقدمية - الاتجاه الحقيقي لمجموعة الضباط الاحرار .

ظهر بعد حريق القاهرة منشور يقول :

ايها الضباط ..

• ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ أهدافهم وهم يظنونكم اداة طيعة فى ايديهم للبطش بالشعب وارغامه على قبول ما يكره .. فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانتة .. وان وجود الجيش فى شوارع القاهرة انما هو لاجباط قرارات الخونة التي تهدف الى التدمير والتخريب .. ولكننا لانقبل ضرب الشعب .. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية .. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين .. يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن ، ومع الشعب دائما ولن نستجيب الا لنداء الوطن .

وفى منشور آخر صدر فى فترة وزارة أحمد نجيب الهمالي الأولى كتب ما يأتى :

« توالى مؤامرات الإستعمار الانجلو أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ولصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال الى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات والغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعى الاستعمارى وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت ان تصل مصر الى حقوقها الكاملة ، دبر الاستعمار وأذنا به انقلاب ٢٦ يناير ١٩٥٢ (حريق القاهرة) وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد ، وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيرا من على ماهر التسليم تسليما كاملا بمطالبهم بقبول واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب . ولكن خاب رجائهم ولم يجيبهم على ماهر الى مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة ، وتحويل الحركة الى الداخل ، والقيام بحركة تطهير واسعة بالبلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار . وهكذا وصل الهلالى الى الحكم بعد تدبير سابق . . . وقد جاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة ، وان مهمتها الرئيسية هى التطهير وقد تناسى ان الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وانه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى الا اذا قضى على أسبابه ومصدره . . . أن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ . . . ولكن يجب ألا نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار » .

أبرزت المنشورات السابقة اتجاهات وطنية تقدمية تتعارض تماما مع التخطيط الأمريكى للسياسة المصرية . . . بل وربطت بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى فى محاولتهما القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح .

وخلال هذه الفترة تبين أن حريق القاهرة لم يحرق الوفد وحده وإنما أحرق معه قواعد النظام الذى فقد قدرته على الاستقرار .

كان نجيب الهلالي ينفرد بالحكم وحده بعد أن عطل الدستور ومنع الصحف من النشر عن الانتخابات ، وحاصر البرلمان بقوات البوليس بعد قرار حل مجلس النواب خشية اجتماعه عنوة ، وصادر مجلات الملايين (التنظيمات الشيوعية) والكتائب (أنصار السلام) واللواء الجديدة (الحزب الوطنى الجديد) واعتقل قادة هذه التنظيمات كما اعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد .

أما الاخوان المسلمون فقد عادوا للنشاط مرة أخرى . . . أيدوا على ماهر عندما تولى الوزارة ، وأيدوا من بعده نجيب الهلالي لان وزارته « من رجال

غير جزيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا بالجرأة والاقدام «
كما نشرت مجلة (الدعوة) ٠٠ وقابل الهاللي الهضيبي ولم يعتقل واحد
من الإخوان المسلمين .

ولكن الأفكار التي حوتها هذه المنشورات لم ترسب في أعماق
الضباط ولم يحتشدوا حولها ، ذلك أنه لم تكن هناك جهود مبذولة لتثقيف
الضباط ومناقشة المنشورات معهم والايحاء لهم بقراءة كتب معينة ٠٠ ولم
يكن ذلك الأمر ملحا لان أحدا لم يكن يتصور ان الظروف سوف تدفع
الضباط الأحرار إلى حركة مفاجئة .

قال لي صلاح سالم انه لم يقرأ منشور الأهداف الستة ولم يناقش
هذا الموضوع أو يتعرف عليه الا بعد نجاح الثورة .

وقال جمال عبد الناصر للصحفي البريطاني دافيد مرجان في حديث
نشر بصحيفة الصانداي تايمز البريطانية في يونيو ١٩٦٢ انه كان في نيته
القيام بالثورة في عام ١٩٥٥ ، مما يوحي بأن الفرصة كانت ممتدة لمحاولة
توحيد الضباط حول القضايا الفكرية الرئيسية ، وإثارة اهتمامهم لتعميق
مفهوماتهم السياسية والثقافية .

وخلال فترة ما بعد الحريق كان محمد رياض أحد الضباط الأحرار
وقائد الحرس الخاص لمحمد نجيب فيما بعد قد اعتقل بتهمة الاشتراك في
حريق القاهرة ، وكان على صلة شبه تنظيمية بأحمد حسين رئيس الحزب
الاشتراكي ٠٠ وصدر قرار بوضعه في السجن أثناء التحقيق ، ولكن محمد
نجيب الذي كان يعرفه منذ حرب فلسطين توجه محتجبا إلى مكتب محمد
حيدر وزير الحربية ، ولم يخرج من عنده الا بعد أن نقل محمد رياض إلى
الحجز في ميس الضباط ، كما تقضى بذلك قوانين الجيش .

وكان لتوالي ظهور منشورات (الضباط الأحرار) وارتفاع أصواتهم
الهامسة أثر على تحركات الملك ، وليس على تصرفاته ٠٠ وضاعف الحراسة
على نفسه ، وكان خلال سهراته ومبائذه سواء في نادي السيارات أو ملاهي
الليل يحيط نفسه بضباط من الحرس في ملابس مدنية يمضون الليل
ساهرين ثم يحصلون على اجازة لمدة يومين ، وكان يقوم بهذه المهمة اعدد من
الضباط لمعت أسماؤهم فيما بعد (سعد متولي كبير الياوران بعد الثورة ،
ومحمد صادق وزير الحربية بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، وسعد الشاذلي رئيس
أركان حرس الجيش ، وحسين عرفة قائد المباحث الجنائية التابعة للشرطة
العسكرية) .

وكانت النعمة على الملك قد بلغت ذروتها وأصبح التركيز على تقديمه قاسما مشتركا في أحاديث الضباط . . وتسلط بذلك الضوء على محمد نجيب أساسا باعتباره أكثر الضباط شهرة وشعبية منذ حرب فلسطين .

زاره روما اللواء أحمد فؤاد صادق في مكتبه وروى له همسا أنه كان في منزل الدكتور يوسف رشاد وإذا به بعد اتصال تليفوني يعود له قائلا بأنه (سوف يقبض على اللواء محمد نجيب لاتهامه بتزعم حركة ثورية داخل الجيش) ولما نفى له اللواء أحمد فؤاد صادق احتمال ذلك - على حسب روايته ، قال له يوسف رشاد (ان المسألة خطيرة لانها تتعلق بحياة ملك) (١) .

وأدت هذه المعلومات الى اتخاذ الضباط الأحرار جانب الحيلة ، وخاصة بعد ان كانوا قد شكلوا لجانا قيادية للقاهرة ومنطقة العريش حيث تتجمع القوى الرئيسية للجيش . . شكلت لجنة القاهرة من جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وحسين الشافعي وذكريا محيي الدين ومجدي حسين وأمين شاكر . . وشكلت لجنة العريش من يوسف صديق وعبد الحكيم عامر وصالح سالم وجمال سالم (٢) .

وتصرف رشاد مهنا في هذه الفترة تصرفا أثار استياء زملائه ، وهو طلبه مغادرة القاهرة والانتقال الى العريش دون استشارة احد . . مما أدى الى توجه محمد نجيب الى مكتب حيدر محتجا على نقله باعتباره سكرتيرا منتخبا . لمجلس ادارة نادي الضباط ولكنه فوجئ بأن النقل قد تم بناء على رغبته . . وذهب نجيب الى رشاد في منزله وسمعه يبرر طلبه للنقل برغبته في الابتعاد عن القاهرة في الوقت الذي يلاحقهم فيه غضب الملك .

وكان رشاد مهنا قد التقى باللواء حسين سري عامر مدير الحدود بعد محاولة اغتياله وتمت بينهما مصالحة شخصية .

وعندما وصل رشاد مهنا الى العريش كانت التعليمات عند البكباشي يوسف صديق مسئول المنطقة هي معاملته باحترام مع ابعاده عن التنظيم وعدم ربطه بحركته .

وخلال هذه الفترة أيضا قررت اللجنة القيادية للضباط الأحرار فصل (عبد المنعم عبد الرؤوف) من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الاخوان المسلمين ومحاولاته المتعددة مع عدد كبير من زملائه لنقل ولائهم لتنظيم الاخوان بدلا من تنظيم الضباط الأحرار . . في وقت كانت فيه موجة المد

(١) كلمتي للتاريخ .

(٢) رواية خالد محيي الدين .

السياسى للاخوان قد انحصرت ، وانكشفت اتجاهاتهم المتهادنة مع الاستعمار والسراى .

ومع ذلك لم تتوقف اتصالات الضباط الأحرار بالقوى والتنظيمات السياسية المصرية من اليسار (الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى) والى اليمين (الاخوان المسلمين) . . . وكان أبرز العناصر نشاطا ودأبا على هذه الاتصالات (جمال عبد الناصر) الذى كان قد أعيد انتخابه رئيسا للجمعية التأسيسية للضباط الأحرار بناء على طلبه ، عقب محاولته اغتيال حسين سرى عامر والنقد الذى وجه له من زملائه أعضاء اللجنة التأسيسية وخاصة عبد اللطيف البغدادى ، لعدم قيام الجيش بحركة فورية بعد حريق القاهرة . . . وحصل جمال عبد الناصر على أصوات زملائه عدا صوته هو فقد اعطاه لحسن ابراهيم - كما ذكر لى عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم - وكان ذلك تعبيرا منه عن الرغبة فى ترك موقعه ، واصرار زملائه على بقائه وكان اختياره لحسن ابراهيم لانه اشترك معه فى محاولة اغتيال حسين سرى عامر .

اتصالات خارجية

ولم يقتصر اتصال الضباط الأحرار بالقوى والتنظيمات السياسية المصرية فقط ، ولكنه امتد ليشمل أيضا مندوبى وزارة الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية الذين استشارتهم منشورات الضباط الأحرار ، وانتصارهم فى انتخابات نادى الضباط ، فبدلوا غاية جهدهم للتعرف عليهم ، واكتشاف آرائهم ومحاولة اجتذابهم .

وكانت حلقة الاتصال مع ضابط فى المخابرات المصرية طبيعة عمله تسمح له بالاتصال بالملحقين العسكريين الأجانب ، بينما هو مرتبط بالضباط الأحرار وجمال عبد الناصر شخصيا .

ولم تتسع حلقة الاتصال بين المسئولين الأمريكيين وبين الضباط الأحرار رغم اعتمادهم على الصحفي المقرب منهم محمد حسين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة فى ذلك الوقت ورئيس تحرير الأهرام فيما بعد ، لانه لم يكن قد تعرف بجمال عبد الناصر أو غيره من قادة تشكيل الضباط الأحرار حتى ذلك الوقت أو اكتسب ثقتهم .

وكان حريق القاهرة حافزا لنشاط الأمريكيين فى المنطقة فقد أرسل دين اتشيسون وزير الخارجية مندوبا عنه استعاره من وكالة المخابرات المركزية هو كيرميت روزفلت لدراسة الأحوال فى مصر .

وكيرميت روزفلت هو حفيد الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت الذى زار مصر أثناء ولايته رئاسة الجمهورية (من عام ١٩١٦ الى ١٩١٩ وأثار الشعور العام ضده عندما خطب فى الجامعة المصرية ممتدحا الاستعمار البريطانى لائما المصريين على تنكرهم لفضائله ومزاياه ، وأرسل له محمد فريد زعيم الحزب الوطنى برقية احتجاج ، وخرجت المظاهرات التى شهدتها القاهرة لأول مرة بعد اخماد الثورة العربية ، تهتف بسقوطه وحياة الاستقلال .

بعد ان ظهرت اسرائيل ، وتمت هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، وتسرب النفوذ الأمريكى للمنطقة ، لم تقف الولايات المتحدة موقفا محايدا من نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، فقد أعلن دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية عندما ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ « ان مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق » ووجه اللوم لالغاء المعاهدة .

ونشرت مجلة التايم فى أكتوبر ١٩٥١ مقالا جاء فيه « أن الموقف فى مصر أشبه ما يكون بالموقف فى اليونان سنة ١٩٤٧ ، حين اضطرت انجلترا نظرا لضعفها الى سحب قواتها من اليونان ، فحلت أمريكا محلها ، واستأنفت القيام بدورها حتى لا تترك فراغا يتسرب منه النفوذ السوفييتى . » وأمريكا أعدت عدتها للموقف منذ زمن بعيد حتى لا تفاجأ كما فوجئت فى ايران ووضعت مشرّوع الشرق الأوسط ، .

وبدأ الصراع الخفى بين بريطانيا وأمريكا . . ونجحت المخابرات المركزية فى تدبير انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا ، وهو أول محاولة لنقل أسلوب الحكم المفضل لدى الامبريالية الأمريكية والذى مارسه لزمان طويل فى أمريكا اللاتينية . . وهو حكم العسكريين الذين يقمعون الثورات والقتل الداخلى ، ويعملون مباشرة لحساب الشركات والاحتكارات الأمريكية .

وابتدأ الصراع الانجلو أمريكى بانقلاب ديرته بريطانيا ، هو انقلاب اللواء سامى الحناوى ، وردت عليه الولايات المتحدة بانقلاب ثالث بقيادة اللواء أديب الشيشكلي .

وركزت الولايات المتحدة اهتمامها بعد ذلك على مصر ، فعينت جيفرسون كافرى سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من أشهر مدبرى الانقلابات فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ويضم سجله سلسلة طويلة منها تقارب الثلاثين فى أمريكا الجنوبية والوسطى (كما ذكر محمد عودة فى كتابه « ميلاد ثورة ») .

وكان كافرى أول سفير أمريكى فى فرنسا بعد التحرير . . فى فترة ازيج فيها ديجول عن الحكم وطرد الشيوعيون من الائتلاف الوزارى ، وجذب الاشتراكيون للولايات المتحدة ، وأصبحت فرنسا قاعدة لمشروع مارشال ثم لحلف الأطلسى .

ولكن كافرى جوبه فى مصر بحركة شعبية متصاعدة ، اضعفت من فرص القدرة على أحداث انقلاب مشابه لما حدث فى سوريا ، وقد أسرع هو وسفراء انجلترا وفرنسا وتركيا لتقديم مذكرتهم المشتركة الى محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى التى تدعو الى اقامة دفاع مشترك فور الغاء المعاهدة . . وهى المذكرة التى أعلن مجلس الوزراء المصرى رفضها أمام البرلمان . .

ولذا كان حريق القاهرة فرصة مواتية انعشت آمال الامبريالية الأمريكية فى التسرب الى مصر ، ووضع قبضتها على مركز الحركة السياسية فيها . . أعلن دين اتشيسون وزير الخارجية الأمريكى ، فى ٣١ يناير قوله « ان قيادة الشرق الأوسط ليست اقتراحا يمكن قبوله أو رفضه مازالت تقر بريطانيا على عدم اعترافها بالغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ » . ويقول تشرشل وترومان فى بلاغ مشترك « ان أفضل وسيلة لازالة التوتر الراهن فى مصر هى قبول قيادة الشرق الأوسط » .

ولم يكن رجال المخابرات المركزية كيرميت روزفلت مندوب وزارة الخارجية الأمريكية ورئيس بعثتها الى مصر بعد حريق القاهرة ، غريبا على المجتمع المصرى ، فقد عمل فى مصر خلال الحرب ، وتوطدت صلته بالملك فاروق ، ووقف الى جانبه خلال أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأعد له مقابلة مع الرئيس فرانكلين روزفلت خلال زيارته لمصر عام ١٩٤٥ .

ولم يبدأ كيرمت روزفلت مهمته الجديدة من فراغ . . فأن السياسة الأمريكية كانت لها نقط ارتكاز أقامتها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . . كانت الوزارة الوفدية قد وافقت على مشروع (النقطة الرابعة) الأمريكى الذى يتيح للولايات المتحدة التغلغل باسم المعونات الاقتصادية والخبرة الفنية لها ، وتعرضت بسببه الى هجمات عنيفة ظهرت فى الصحف خلال عام ١٩٥١ ، ووصلت الى حد مهاجمة الطليعة الوفدية له فى بيان نشرته (الاشتراكية) يوم ٢٢ يونيو ١٩٥١ تتهم فيه أمريكا بأنها سند الاستعمار البريطانى فى مصر .

وكان جيفوسون كافرى نشيطا فى مقابلاته وعلاقاته . . فقد نشرت الصحف - مجلة الجمهور المصرى عدد ٢٢ يناير ١٩٥١ - ان هناك مشروعا

لانشاء مكتب أمريكي انجليزى مصرى لمقاومة الشيوعية ، رداً على المظاهرات المعادية التى تهتف بسقوط الاستعمار الانجلو أمريكى ، وان مكتب الصحافة الأمريكى يعمل على كسب بعض كبار الصحفيين ويطالب بمبالغ كبيرة لزيادة نشاطه .

وكان مصطفى أمين صاحب دار أخبار اليوم قد أصدر كتاباً باسم (أمريكا الضاحكة) فيه دعاية للمجتمع الأمريكى ، يمكن مقارنته بكتاب (الانجليز فى بلادهم) الذى أصدره حافظ عفيفى .

وكانت السفارة الأمريكية قد نشطت فى الاتصال بعدد كبير من السياسيين المصريين فى محاولة لاجتذابهم الى صفها . . كان حافظ رمضان لا يخفى صلته بالأمريكيين ، ويقول فتحى رضوان ان حافظ رمضان كان يتصل بمستر ايرلاند مستشار السفارة الأمريكية ، بأمل الضغط على البريطانيين كما صرح عبد الرحمن أمين الجامعة العربية بقوله « اننا على استعداد للتآلف مع أمريكا » .

ويقول مصطفى مرعى ان الأمريكيين قد اتصلوا به ثلاث مرات للتعاون معهم على أسس رفضها ، قال لهم أنه ضد الملك وليس ضد النظام . . وأنه مع الديمقراطية وضد الحكم الفردى . . ورفض اقتراحاً خاصاً بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، وأبلغهم أنه يفضل تطوير قانون عضو الشيوخ محمد خطاب بحيث يضطر كل من يملك أكثر من ٣٠٠ فدان الى بيعها .

ويدل اتصال الأمريكيين بمصطفى مرعى على أنهم كانوا يمهّدون لنوع جديد من الحكم كان يرفضه لتنافره مع الديمقراطية ، ولتشجيعه للإصلاح الزراعى بطرق غير دستورية . . وهذا يفسر سياستهم التمهيدية لقبول انقلاب يتفادى أخطار الانتفاضات الشعبية بتحقيق بعض إنجازات اجتماعية شكلية مع تثبيت قبضة السلطة الخاضعة للإمبريالية الأمريكية ، المهددة للديموقراطية الشعبية .

وكان أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة الوفد والذى استقال منها فى صيف ١٩٥١ هو أحد أصفياء السياسة الأمريكية . . يدعو لسياسة اصلاح اجتماعى تتفادى خطر الثورة . . وقد اقترح على (على ماهر) أن يطلب الى الملك - مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبى - اعلان تنازله عن أملاكه أو عن نصفها للشعب مثلاً فعل شاه ايران فيمينا بعد أثناء معركة البترول كمقدمة لضرب الحركة الشعبية هناك . . كما انه اعتذر عن عدم الاشتراك فى وزارة على ماهر عندما عارض فى رقع شعار (التطهير قبل التحرير) .

كان أحمد حسين يؤدي دورا نشطا بين الساسة المستغلين بدعوى محاربة الفساد ، وقد اتصل بعد خروجه من الوزارة الوفدية بنجيب الهلالى واتفقا على أسس التخطيط والعمل بعد التخلص من الوفد .

كان أحمد حسين يهدف مع المبعوثين الأمريكين الذين تركزوا فى القاهرة الى تنظيف ثوب الحكم الملوث ، ورتق ثقوب النظام المتفسخ عن طريق فصل بعض رجال العاشية ، وتشكيل وزارة لايتدخل الملك فى اختيار اعضائها ، على أن يصدر الانجليز اعلانا بالجلاء من طرف واحد ، ثم يجرى تطهير الأحزاب بعد ذلك .

وكانت هذه هى المحاولة الأخيرة لمساندة النظام ، ووقع الاختيار على نجيب الهلالى الوفدى السابق ، ذى المواقف السابقة الشجاعة فى مواجهة الملك ، المشهور بنزاهته وصراحته . . . ولكنه أمام تكليفه بتشكيل الوزارة تغاضى عن المبادئ المتفق عليها ، وقبل وزراء الملك « مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال » ولم يتعرض لرجال العاشية بسوء . . . واكتفى بالحديث عن (التطهير قبل التحرير) مما دفع أحمد حسين الى الاعتذار عن عدم الاشتراك فى وزارة كان هو شخصيا أحد المخططين لتكوينها ، وأحد وسائل الاتصال بين رئيسها وبين الأمريكين خلال عام ١٩٥١ .

ولم تنجح وزارة نجيب الهلالى فى تنفيذ المخطط الأمريكى . . . لأن الملك ظل سائرا فى عبثه ، مطمئنا الى سطوته بعد اقامة الحكومة الوفدية ، معتمدا على حسن صلاته بالانجليز والأمريكين معا .

ولكن كيرميت روزفلت كان قد كون من دراسته لمصر رأيا آخر . . . وجد ان الملك أعجز من أن يؤدي دورا ايجابيا فى اصلاح النظام . . . لم يكن الملك من ذلك النوع من الرجال الذين كان روزفلت يبحث عنهم فقد كان الملك فاقدا القدرة على تركيز أفكاره ، وكم من جلسة أبدى فيها تفهما عميقا لما يدور فى مملكته ، ووافق على اتخاذ بعض الاجراءات الأساسية فى خطة روزفلت ، ولكنه فى اليوم التالى يختفى عن الانظار مفضلا ممارسة هوايته فى العريضة والجنس وضاربا عرض الحائط بكل ما اتفق عليه فى اليوم السابق ، ولا يخرج فى الأسبوع التالى من اتخاذ اجراء ينسف خطة روزفلت برمتها ، وقد أمضى روزفلت فى القاهرة الشهرين الأولين من سنة ١٩٥٢ مع الملك يلهوان بتنفيذ مخطط (الثورة السلمية) وذلك بأن دفعا رجلى الحكم القويين مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال لخلق أزمة وزارية ، بينما أوعز الملك الى البوليس السرى لجمع الأدلة والوثائق ضدهما ليثبت حين تحين الفرصة — انهما عميلان للمخابرات المركزية الأمريكية ، ثم قام الملك بتكليف نجيب الهلالى ذى الشهرة الواسعة والسمعة الجيدة بتولى مهام

رياسة الوزراء ، ولكن الملك لم يستدعه بلباقة كافية ، مما جعل الهلالي يرفض تسلم الوزارة حتى اتصل به روزفلت سرا وأسر له بأنه إذا لم يتسلم رئاسة الوزارة ، ويقوم بتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين ، ويكون رائدا للثورة السلمية فإن الثورة لن تبقى سلمية أبدا .

وهكذا يفسر مايلز كوبلند في كتابه (لعبة الأمم) موقع وحركة مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال . . ويلقى الضوء على حقيقة الدور الذي كان مفروضا ان يؤديه نجيب الهلالي ويكشف محاولة التمسك بثورة سلمية تتحاشيا لثورة غير سلمية .

ويحاول مايلز كوبلند في كتابه (لعبة الأمم) الايحاء بأن جمال عبد الناصر كان على اتصال بكريميت روزفلت عندما ذكر « وقد أخبر عبد الناصر كريميت روزفلت صراحة انه مع ضباطه لن ينسوا ذلك الاذلال الذى لاقوه على أيدي الاسرائيليين عام ١٩٤٨ ، الا أن نقيمتهم ستنصب بالدرجة الأولى على كبارضباط الجيش المصرى ثم بقية حكام العرب والبريطانيين ، وأخيرا على الاسرائيليين » .

وكان ذلك في معرض حديثه عن اهتمام الأمريكيين بتوضيح موقف المصريين من قضيتين هامتين أولاهما اسرائيل وثانيتهما القومية العربية . . ويبدو حديث جمال عبد الناصر كأنما وجهه لروزفلت قبل ٢٣ يوليو ، اذ ان كبار ضباط الجيش جميعا عدا قلة محدودة جدا منهم قد عزلوا واحيلوا الى التقاعد فور نجاح حركة الجيش .

ولكنه لا يوجد دليل واحد على أن جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيا بكريميت روزفلت قبل الحركة . . ولو أن اتصالات بعض زملائه بالأمريكيين قد جعلته يطلب من خالد محيى الدين عدم استخدام عبارة (الاستعمار الانجلو أمريكى) فى منشورات الضباط الأحرار ، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطانى ، وكان ذلك فى شهر مارس ١٩٥٢ ، وذلك للتأييد الذى لمسه هؤلاء الزملاء من المسئولين الأمريكيين فى المنطقة .

والمقطوع به أن الأمريكيين قد وجدوا فى النشاط السرى لحركة الضباط الأحرار ما يحقق لهم أهدافهم فى المنطقة ، ولكنهم لم يستطيعوا أبدا أن كونوا مسيطرين عليه .

وعندما عاد كريميت روزفلت الى واشنطن فى مايو ١٩٥٢ بعد اقامة امتدت ثلاثة أشهر قدم تقريرا الى وزير الخارجية الأمريكية دين اتشيسون حسب رواية مايلز كوبلند فى كتابه (لعبة الأمم) تتضمن النقاط الآتية :

١ - لم تعد الثورة الشعبية التي كان يسعى اليها كل من الاخوان المسلمين والشيوعيين - وتخشاها وزارة الخارجية الأمريكية - واردة في الحسبان .

٢ - لم يعد هناك أى أمل في ابعاد الجيش عن القيام بالانقلاب قريب واثناؤه عن عزمه على استلام السلطة ، رغم كل التحفظات التي كان يبديها واضعو مخططاتنا في واشنطن من أن تكون النتائج مشابهة لما جرى في سوريا على أيدي العسكريين .

٣ - ان قادة الانقلاب المحتمل ، يرفعون شعارات قيناسية تخالف ما اقترحه كثير من المراقبين الدبلوماسيين وتجعل منهم وهم في السلطة طرفا لنا ومرتا في أية مفاوضات نخوضها معهم كما انها تزيد من فرصتهم في النجاح .

٤ - يجب أن توافق الحكومة الأمريكية على اقضاء الملك فاروق ، وربما النظام الملكي نهائيا في مصر ، ولا يمنع هذا من اتباع بعض الشكليات للدبلوماسيين بارسال مذكرة احتجاج رقيقة تفسح المجال أمام السفير كافرى ل اظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق .

واذا صح ان كيرمينت روزفلت قد وصلت الى هذه النتائج فإن هذا لا يعنى ارتباط تنظيم (الضباط الاحرار) بالمستولين الأمريكيين ارتباطا عضويا ، ولا يدل على ان حركتهم تتم بتوافق وتنسيق مع الاتجاهات الأمريكية ، وانما يدل على اتساع دائرة معرفتهم ، وخبرتهم السياسية في دول تتعرض لآزمات وطنية وحركة جيوشها في مواجهة هذه الآزمات .

التحضير للانقلاب :

دليل ذلك أن (الضباط الاحرار) لم تكن لهم خطة عمل .. ولم يحددوا تصورا لحركتهم ، ولم يقرروا أسلوب انقضاضهم الى ما قيل ٢٣ يوليو بأيام قليلة .

كانت الاتجاهات متضاربة ، والرغبات مشتتة ، والحلول المقترحة متعددة .

وظهر ذلك واضحا بعد أن أصدر الملك قرارا بحل مجلس الادارة المنتخب لنادى الضباط وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق اللواء محمد نجيب ، وعضوية يوسف العجرودى ، وجلال صبرى ، ومصطفى كمال عبد الرازق ، ومحمد حسنى وعلى صبرى ضابط مخبرات الطيران ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد .

وكان هذا القرار الذي صدر في ١٧ يوليو صدمة جعلت (الضباط
الأحرار) يهرعون الى التفكير في تنفيذ شيء ما : دون ان يستبينوا حقيقة
هذا الشيء .. ودون ان يعدوا لكل أمر عذبه .

وتأرجحت الآراء ..

يقول محمد نجيب انه ظهرت أمام الضباط ثلاثة طرق مفتوحة :

الأول : إرسال برقيات احتجاج من الضباط للملك .

الثاني : احتلال النادي بالقوات المسلحة .

الثالث : تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروط الضباط على
الملك .

ولم تكن هذه الحلول هي التي فرضت نفسها فقط على تفكير الضباط
.. برزت مرة أخرى فكرة الاغتيالات بطريقة ملحة .. ومساندت مجموعة
الطيران فكرة اغتيال قادة الأحزاب ورجال السراي وبعض رجال السياسة
.. وسرت الفكرة الى مجموعات أخرى تجند للاغتيال ، وتشكلت مجموعة
لذلك فعلا من كمال رفعت وعباس رضوان وزير الداخلية فيما بعد واسماعيل
فريد محافظ الدقهلية السابق ومحمد البلتاجي محافظ الجيزة السابق
وعبد الحليم عبد العال الملحق العسكري في واشنطن فيما بعد ، كانت
تنتظر أوامرها من عبد الحكيم عامر .. ولكن هذه الأوامر لم تصدر ولم تطلق
رصاصا واحدة للاغتيال .

وكانت فكرة الاغتيالات تراود الضباط دائما ، فهي أقرب أسلوب يتفق
مع منطقهم وطبيعتهم .. وساعة على ظهورها مرة أخرى في هذه المرحلة
بعد ان ذوت وتراجعت في فترة الكفاح الشعبي المسلح ضد الانجليز في
القناة ، وتجمع الارهابيين في تنظيم (الحرس الخديدي) التابع للسراي ،
وعند وجود ظروف تؤهل لهم خلق اعداء تتجسم فيهم فكرة الاغتيال -
ساعدا على ظهورها اغتيال ملازم الصيانة الفني (عبد القادر طه) في
مايو ١٩٥٢ الذي كان عضوا في الحرس الخديدي ثم كفر به وبدأ اتصالاته
مع القوى الوطنية واليسارية .. ونشرت الصحف وقتها اتهاما الى اللواء
حسنين عامر الذي يادر الى اعداد تكذيب له في جريدة (الأهرام) ولكنه
تراجع عن نشره في آخر لحظة حتى لا يكون في هذا التكذيب توجيه لاتهام
للسراي في وقت كان يتطلع فيه الى منصب الوزارة .

هكذا كانت فكرة الاغتيالات تطرح نفسها دائما ..

ولكن الظروف كانت تتغير بسرعة شديدة .. والمناطحة أصبحت متوقعة بين السراى والضباط الأحرار فى أية لحظة .

السراى فى مركز السلطة وتملك القدرة على اعتقال المشتبه فيهم من الضباط .. والضباط الأحرار يشعرون باقتراب الخطر منهم دون أن يكون عندهم تصور كامل أو خطة معدة لحركتهم .

وكان حسين سرى قد اقترح عند تشكيل وزارته يوم ٢ يوليو ١٩٥٢ بعد استقالة نجيب الهلالي تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية ولكن الملك رفض ذلك رفضا باتا .. وغضب أيضا على محمد حيدر الذى لم يجد سبيلا الا حل مجلس ادارة النادى ترضية للملك ونقل محمد نجيب من قيادة سلاح المشاة ليكون قائدا للمنطقة الجنوبية فى منقباد بأسىوط .

وفكر محمد نجيب فى الاستقالة .. بل وكتبها فعلا .. ولكن موقف بعض الزملاء منه دفعه الى التراجع عنها وسحبها قبل وصولها .. فقد قال له يوسف صديق (اذهب الى منقباد وسنعيدك الى القاهرة بالدبابات) واقتنع محمد نجيب ، وقرر أن يواصل المقاومة مع زملائه من موقعه فى أى مكان ..

وفى هذه المرحلة أيضا كانت صيحة المناداة بالحاكم (العاقل المستبد) قد علت وترددت ووصلت الى الذروة .. سواء فى الخارج الداخل ..

نشر الكاتب الأمريكى ستيفورات السؤب مقالا فى صحيفة (شيكاغو صن تايمز) يقول فيه « اذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى ان تحافظ على سيادتها على مصر بخليق الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا أداة تسهيل مصالح بريطانيا الاستعمارية فان هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم ، ان الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ ويشعر بالضيق الفاحش اللاحق به » ثم أنهى مقاله بقوله « ان الحديث عن انعاش الديمقراطية فى بلاد كمصر يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات ، هو لغو فارغ ، ان مصر لا تحتاج الى ديموقراطية بل تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال اتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد ، لكن مشكلة مصر كيفية العثور على الديكتاتور ، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور » .

كتب احسان عبد القدوس مقالا بعنوان (ان مصر فى حاجة الى ديكتاتور .. فهل هو على ما هو ؟) تحمس فيه للدفاع عنه وقال انه معروف

عنه انه يعتد برأيه الى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير ثم قال « ومصر تقبل معه أن يعتد برأيه الى حد أن يصبح ديكتاتورا للشعب لا على الشعب ، ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ، ديكتاتورا يدفعها الى الأمام ولا يشدها الى الوراء » .

وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت عدة مقالات كتبها جوزيف السوب (من نادى الجزيرة بالقاهرة) قال فيها أن فاروق قد فقد أهليته ، وأن الوفد حزب لا يمكن الاعتماد عليه ، وأن الأمل الوحيد في الجيش . . . وقد أثارت هذه المقالات التي نشرت في أمريكا اهتمام المبعوثين المصريين هناك ، ودفعت الدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومستول معهد الدراسات الاشتراكية فيما بعد الى كتابة مقال لمجلة (الكاتب) دون توقيع ، تحدث فيه عن احتمال وقوع انقلاب عسكري .

وكانت صحف دار أخبار اليوم هي المنبر الذي تنطلق منه الدعاية للسياسة الأمريكية ، فهي تمدح السراي والملك ، وتهاجم الوفد وتحاول التشهير به ، ثم تنقلب الى غمز السراي عندما تتبلور السياسة الأمريكية وتفقد الثقة في قدرة الملك على الإصلاح . وقد أوضح موسى صبرى ذلك في كتابه ملك وأربع وزارات ، اتخذت موقفا معاديا للشيوعية في وضوح وقوة ونادت بالإصلاح ، وكان منطقها في محاربة الانجليز ، خذ منهم ما تستطيع ثم خارب من جديد ، ولعل صحافة أخبار اليوم كانت تمثل خيرة الشباب في البحث عن بطل ، وعبرت في كثير من مقالاتها وتحقيقاتها عن هذا الأمل الذي تجمع حوله الناس .

وفي غمرة البحث الأمريكي وراء خفايا الحياة السياسية في مصر ، ومحاولة معرفة (البطل) الذي تحدثت عنه صحف (أخبار اليوم) ، وقف جهاز اكتشافهم الحساس عند ظاهرة ، لم تكن وقتها ذات أثر كبير في حياة الجماهير اليومية ، ولكنها اظهرت بادرة مثيرة في إخطر جهاز منظم في مصر . . . وهي انتخابات نادى ضباط الجيش التي دفعت اسم محمد نجيب الى الضوء .

وفي يوم ١٨ يوليو فوجيء محمد نجيب بحضور مدير مكتب محمد هاشم وزير الدولة وزوج بنت حسين سرى بعد الغروب طالبا منه الذهاب معه لمقابلة محمد هاشم وزير الداخلية .

وذهب محمد نجيب الى شقة محمد هاشم في الزمالك حيث انتظره الى ما بعد منتصف الليل لانه كان في اجتماع مجلس الوزراء ودار بينهما

حوار عن أسباب التدمير في صفوف الجيش ارجع نجيب فيه السبب الى ان البلد تحكم حكما بعيدا عن الديمقراطية غير معبر عن ارادة الشعب .
ويقول نجيب أن محمد هاشم أدار الحديث فجأة ليسأله عما اذا كان تعيينه وزيرا للحربية يعتبر أمرا كافيا لازالة أسباب التدمير وخلق حالة من الرضى بين الضباط .

كان الاقتراح مفاجئا ، ولكن نجيب رفضه مباشرة متعللا بأنه سبق أن عرضت عليه وكالة الوزارة ورفضها وانه يفضل ان يظل في موقعه بالجيش ويقول نجيب ان رفضه انبعث في الحقيقة من شعوره بأنهم يقومون بمناورة لإبعاده عن الجيش .

وخلال الحديث الذي امتد الى الثانية بعد منتصف الليل ابلغه محمد هاشم بطريقة عابرة ان هناك اسماء ١٢ ضابطا عرفت السراى انهم يحركون (الضباط الأحرار) ولكن نجيب ابدى عدم اكتراث بهذه الواقعة مؤكدا له بأن هناك شعورا عاما وجارفا في صفوف الجيش ضد كثير من تصرفات رجال السراى .

ونام محمد نجيب نوما قلقا مضطربا يستعجل الصباح ليبلغ اللجنة القيادية للضباط الأحرار ، وفوجئ قبل خروجه من المنزل بحضور الصاغ السابق جلال ندا المحرر العسكري لدار أخبار اليوم ، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة يتحريان منه عما تم في مقابلته مع محمد هاشم .

واندهش محمد نجيب لسرعة معرفتهما بالخبر ، ولكن تبين فيما بعد ان مصطفى أمين كان قريبا جدا من محمد هاشم وانه التقى به قبيل وبعد مقابلة محمد نجيب له ، وان ارسال ندا وهيكل كان من باب التعرف على وجهة نظر الضباط الأحرار .

ولم تقف المفاجأة عند هذا الحد . فلم تكن تمنى لحظات حتى وصل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والتزما الصمت حتى لا يدور الحديث مع نجيب أمام الآخرين . وهنا طلب هيكل تعريفه بالضباطين ، وكان هذا هو اللقاء الأول بين جمال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل .

انفرد نجيب بجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، واسر لهما بتفاصيل المقابلة ، وركز على تلميح محمد هاشم له بمعرفة السراى لاسماء عدد من الضباط ، واحتمال اتخاذ اجراء مضاد لهم في أية لحظة .

وفي هذا اليوم بالتحديد تقرر القيام بحركة عسكرية . ولكن الصورة التي تتم بها كانت مازالت مهتزة وغير واضحة ، تتأرجح بين الاغتيالات وبين الاعتقالات .

واتصل حسن ابراهيم بعبد اللطيف البغدادى يبلغه ابناء قرارهم
بالتحرك وكان فى ذلك استجابة لموقفه الذى جعله يبتعد منتظرا بعد حريق
القاهرة .

واجتمعت اللجنة القيادية للضباط يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وناقشت
الحلول المقترحة فور المقابلة مع نجيب الذى لم يحضر الاجتماع لانه كان
اكثر الضباط عرضة للرقابة وتسليط الضوء عليه .

وتراجعت فكرة الاغتيالات بعد وضوح صعوبة تنفيذها بصورة جماعية
واحتمال القيام بحملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذ الاغتيالات ، الى جانب
احتمال تعرضها للفشل وتعرض القائمين بها للخطر . ووافقت المجموعة
كلها على ذلك .

ونبتت فكرة الانقلاب ، وأخذت تنمو مع المناقشة ، بدأت بالتفكير فى
الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الاذاعة او غيرها . ثم تطورت حتى
أصبحت حركة واسعة وانقلابا عسكريا حقيقيا .

وكلف زكريا محيى الدين بوضع خطة الانقلاب وغم انه لم يكن قد
أصبح عضوا فى اللجنة القيادية للضباط الأحرار ، ولكنه كان زميلا لجمال
عبد الناصر وكمال الدين حسين فى التدريس بكلية أركان الحرب .

واستمرت اجتماعات قادة الضباط الأحرار بعد ذلك نشطة ومتلاحقة
ومتواصلة بصورة أبعدت النوم عن عيونهم يومين كاملين .

وتم اعداد الخطة .

وبقى تحديد الموعد باليوم والساعة .

ليلة ٢٣ يوليو :

كان تحديد موعد الحركة يخضع للظروف المتجددة ، فلم يكن الضباط
الأحرار وحدهم هم الذين يملكون تحديده باليوم والساعة . كانت النية
هى القيام بحركة عسكرية عام ١٩٥٥ كما قال جمال عبد الناصر للمصحف
البريطانى دافيد دين مورجان مراسل السانداى تايمز فى شهر يوليو ١٩٦٢
ولكن حريق القاهرة أصبح قوة ضاغطة تدفع للحركة ، واستقر الرأى فى
البداية على أن يتم ذلك فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ حيث يقضى الدستور بضرورة
اجتماع البرلمان فى هذا الشهر ، فاذا حدثت مخالفة دستورية أو تزيف
فى الانتخابات فان حركة الجيش عندئذ تكون لحماية الدستور . ومضت
الامور فى هذا السبيل ، حتى أصدر الملك قراره بحل مجلس ادارة نادى

الضباط ، وكان هذا في ذاته مؤشرا له دلالة بأن الصدام حتمي ، وإن التأجيل لن يكون في مصلحة الحركة . . . وحددت اللجنة القيادية يوم ٥ أغسطس موعدا للحركة لسببين هما استكمال حضور كتيبة مدافع الماكينة الأولى لتزويد القوة الضاربة للضباط الأحرار ، وحتى يكون الضباط قد استلموا مرتباتهم . ولكن معلومات محمد نجيب عقب مقابلاته لمحمد هاشم ولقائه مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر جعلت التأخير حتى ٥ أغسطس أمرا لا مبرر له حذرا من مبادرة الملك لضربة تصيب الحركة بالشلل . . . وساعده على تبكير الموعد ليتم خلال ٤٨ ساعة حديث تلاه ثروت عكاشة عن صهره أحمد أبو الفتوح رئيس تحرير (المصري) يبلغه فيه من الاسكندرية بأن أنباء تردد عن اعتقالات لعدد من الضباط ، وتعيين حسين سرى عامر وزيرا للحربية .

تقرر يوم ١٩ يوليو ان تتم الحركة ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو ، وكان الوقت محدودا جدا لوضع الخطة ودراسة كافة الاحتمالات وحشد كل الضباط الأحرار والتأكد من سلامة تقدير الموقف وضمان حركة المناطق الخارجية عدا القاهرة وأهمها الاسكندرية والقنال والعريش .

ورغم ضيق الوقت لم يكن هناك من سبيل للتراجع ولم يعد هناك مفر من الاقدام . . . واصبحت القضية هي قضية الاتصالات وتحضير الضباط للعمل الانقلابي ، بعد ان صرف النظر عن الاغتيالات وتبين تحت ضغط عامل السرعة ان التنفيذ في الموعد المحدد (ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو) هو أمر شديد الصعوبة لتعذر تجهيز كافة الترتيبات والانتهاء من كل الاتصالات ، وتقرر تأجيل الموعد يوما واحدا لتكون الحركة (٢٢ ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢) . . . وقد أثر هذا التأجيل في نفسية بعض الضباط الذي كانوا قد تهيأوا تماما للعمل وابلغوا قيادتهم بأنه اذا حدث تأخير جديد ، فسيصرفون منفردين .

قرأ زكريا محيي الدين الخطة في الاجتماع الأخير الذي عقد يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيي الدين ، ويبدو عبد اللطيف بغدادى ملاحظة شكلية اذ يقول ان جمال عبد الناصر قد انتحى به جانبا هو وحسن ابراهيم حيث قال لهما انه كان مفروضا ان يقرأ الخطة ، وان المسألة ليست مسألة (أقدامية) باعتبار زكريا محيي الدين أقدم منه رتبة . . . بينما كان جمال عبد الناصر هو رئيس الضباط الأحرار انتخابيا ولم يكن ذلك محل خلاف .

ورغم التأجيل يوما فان سرعة اعداد الخطة والتحديد المفاجيء للموعد احدث عدة مفارقات . . . أنور السادات غادر رفح يوم ٢٢ يوليو ولم يتصور ان الحركة ستتم هذه الليلة ، فذهب مع أسرته الى دار صيفية للسينما ، ولم ينضم لزملائه من الضباط الأحرار الا بعد عودته من السينما وقراءته

ورقة تركها له جمال عبد الناصر ، وعندما وصل كانت قيادة الجيش قد سقطت في يد الضباط الأحرار فعلا .

ومنطقة العريش لم تعرف بتفاصيل الحركة موعدا أو مسئولية . . وكذا منطقة القنال فهما لم يعرفا الا من محادثة تليفونية تمت في الثانية بعد منتصف الليل وفيها أبلغ القائمقام أحمد شوقي الصاغ توفيق عبد الفتاح بنجاح العملية ، وطلب منه جمال عبد الناصر تبليغ الصاغ صلاح سالم في رفح لتعذر الاتصال به تليفونيا . . ولم ينجح توفيق عبد الفتاح في ذلك الا مع أول ضوء يوم ٢٣ يوليو .

وحدث ذلك أيضا مع حامية السويس حيث كان الصاغ لطفى واكد يعرف التفاصيل والموعده ولكن نجاح العملية لم يعرف الا بعد اتصال أنور السادات باليوزباشى أحمد طعيمة .

أما منطقة الاسكندرية فقد حضر لى عز العرب عبد الناصر وشوقي عبد الناصر شقيقا جمال عبد الناصر يوم ٢١ يوليو ليبلغانى بالتوجه الى مصر لمقابلته دون توضيح الأسباب .

والتقيت بجمال عبد الناصر أمام منزله بالقاهرة حوالى الخامسة والنصف مساء يوم ٢٢ يوليو وترك عربته السوداء الصغيرة على مقربة من المكان الذى وقفت انتظره فيه ، بعد ان اعتذرت عن عدم الانتظار بالمنزل لشعور ريفى بالخرج من دخول منزل فى غيبة صاحبة . . وكان فى العربة الصاغ كمال الدين حسين والقائمقام أحمد شوقي والساغ صلاح نصر .

وفوجئت تماما عندما ابلغنى جمال عبد الناصر بأن الجيش يتحرك الليلة لفرض مطالبه على الملك ، فاذا لم يستجب لها فسينظر فى أمره . . وكان سر المفاجأة هو التوقيت الفورى ، الى جانب طبيعة الدور الذى سيقوم به الجيش .

كان تفكيرى مرتبطا بتفكير زملائى فى الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى ، الذى لم يقدروا للجيش دورا فوق دور الشعب ، ولم يتوقعوا أن الجيش سوف يتحرك وحده والناس نيام فى منازلهم ، بل كانوا ينظرون الى الجيش كفضيلة من فصائل الشعب تتحرك فى توافق وتنسيق وتوقيت مشترك مع الفصائل الشعبية الأخرى المثلة فى الأحزاب والاتحادات والنقابات . . لم يدر فى خلد احد ان نتعاون من أجل انقلاب عسكرى .

واستفسرت من جمال عبد الناصر عن طبيعة الدور الذى يمكن ان تقوم به قوات الاسكندرية فكان الجواب هو تأمين منطقة والسطيرة عليها

بدون تحريك للقوات أو حدوث تناقضات بين حامية الاسكندرية وفيها الملك والحرس الملكي والوزارة وبين حامية القاهرة .

.. كان توجيهها عاما أكثر منه توجيهها للتنفيذ .. متروكا لمبادرة الضباط الأحرار في الاسكندرية ، ولطبيعة الموقف الذي يمكن ان نجابهه .

وشعرت بالمسئولية الثقيلة التي القيت على كتفى ووجدت من واجبي ان اشرك فيها زملائي ، فأسرعت الى أحمد فؤاد وكان منزله قريبا وابلغته بحديثي مع جمال عبد الناصر ولم يكن الموقف قد اتسع للقائهما فلم يكن يعرف شيئا عن موعد الثورة .. وذهبتنا معا حيث قابلنا خالد محيي الدين ولم نتردد في ضرورة المشاركة بعد ان دارت العجلة وأصبح وقفها مستحيلا .

وذهبت الى يوسف صديق وكان زميلا أيضا في (حدثو) وفوجئت بالدماء تنزف من صدره ، وقد أخذ حقنة في الرابعة مساء لمنع النزيف ، وهو في معنوية عالية يهيب نفسه لواجب الليلة .. وغادرت القاهرة بعد ان ابلغت سيد سليمان رفاعي أو (بدر) سكرتير (حدثو) بموعد الحركة المفاجئة ، فوصلت الاسكندرية مع منتصف الليل .

ولم يكن بدر وأحمد فؤاد هما المدنيان اللذان عرفا بتحريك الجيش قبل مواعده .. كان جمال عبد الناصر قد ابلغ حسن عثماوى عضو مكتب الارشاد بالاخوان المسلمين كما ثبت من حديث له فيما بعد ، كما ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين يوم ٢٢ يوليو لابلاغ صالح أبو رقيق عضو مكتب الارشاد أيضا واتفقا معه على ان يسهم بعض الاخوان في مساندة حركة الجيش بعد انتصارها في الصباح . وابلغ أحمد أنور شبراخا في كلية الشريعة اسمه محمد الاودن كان يتبارك به ليدعو لنجاح الثورة .. فظل قائما يصلي طول الليل - حسب رواية أحمد أنور - حتى أذيع البيان الأول للثورة .

أخطا غير متوقعة :

ولا شك أن اتصالات قد حصلت بين بعض الضباط والمدنيين قبل التحرك ولكن في حدود معينة ، لا تتجاوز دائرة الاقارب أو الأصدقاء .

ولكن التسرب لموعد الثورة وحركتها جاء من ملازم أول حسن محمود صالح الذي أبلغ زملاءه في المدفعية أنه عندما ذهب الى المنزل لتغيير ملابسه فهمت والدته انه مقدم على عمل ما في هذه الليلة ، فأبلغت أخاه لواء جوى متقاعد صالح محمود صالح الذي أبلغ بدوره حيدر باشا تليفونيا بان الضباط ينوون عمل شيء في البلد .

عرف ضباط المدفعية بذلك في الساعة مساء يوم ٢٢ يوليو .
فأعادوا الضابط الى والدته ليقنعها بأنه ليس هناك شيء جدي .

ولكن الخبر كان قد وصل الى السراي فعلا ، وأصبحت الحركة مهددة
بالفشل والتوقف قبل أن تبدأ .

ولم تكن هذه هي الثغرة الوحيد . . حدثت ثغرة أخرى قبل الحركة
بساعات في سلاح الفرسان عندما اتصل أحد الضباط (ممدوح شوقي)
بضابط آخر ليس عضوا في التنظيم (يوزباشي فؤاد كراة) الذي ابلغ ذلك
الى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة ، الذي أسرع بإبلاغ القصر ، حيث
استدعى اللواء حسين فريد الى عابدين ومنها توجه الى القيادة .

كان واضحا ان العجلة والسرعة هما الطابع السائد للحركة ، وان
الروح الاندفاعية هي المسيطرة وان السباق مع الزمن كان يدفع الى الاهتمام
بالوصول مع عدم الوقوف عند كثير من الفرعيات .

ويقول عبد اللطيف بغدادى أنهم في أثناء المناقشة الأخيرة للخطة
توقعوا النجاح بنسبة ١٠٪ والفشل بنسبة ٩٠٪ ، ولكن لم يكن هناك مفر
من الاقدام .

واعطيت الخطة اسما كوديا هو (نصر) وتحدد منتصف الليل
(ساعة الصفر) .

وبدأ تنفيذ الواجبات في حدود القوى المتاحة .

وقبل ان تتحرك أى قوة من موقعها . . وقبل الخطوة الأولى في تنفيذ
الخطة كان اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش قد استدعى
قادة الأسلحة والمناطق الحرة ، عدا اللواء محمد نجيب مدير المشاة ،
وقتئذ لخشيته منهم واعتقادهم انه العنصر الرئيسى المحرك للضباط الغاضبين
. . الى مؤتمر فى العاشرة مساء بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى
القبّة .

وقد تناسق عدم استدعاء محمد نجيب الى المؤتمر مع خطة الضباط
الأحرار التى كانت تقضى ببقائه فى المنزل على أهبة الاستعداد ، دون أية
حركة قد تشير للشبهات ضده ، الى ان تنجح الخطة فيستدعى لتولى
القيادة .

ولكن محمد نجيب علم من شقيقه على نجيب قائد قسم القاهرة بطبيعة
وموعد المؤتمر ، فأسرع بتبليغ ذلك شخصيا الى عبد الحكيم غامر ونصحه
بأن يتم اعتقال القادة المؤتمرين أثناء خروجهم حقنا للدماء .

كان الوقت متأخرا لا يسمح بتبليغ الضباط تغييرا في الخطة ، كما
ان وقف التنفيذ لم يكن واردا مهما كانت الأخطار .

واتصل عبد الحكيم عامر بجمال عبد الناصر وخرج الاثنان معا في
عربة جمال الصغيرة يراقبان حركة القوات . . فلم يكن الاثنان مرتبطين
بوحدات عاملة في القاهرة . . عبد الحكيم عامر كان في العريش وجمال عبد
الناصر كان مدرسا في كلية أركان الحرب .

ومعظم ضباط اللجنة القيادية للضباط الأحرار لم يكونوا مرتبطين
بوحدات متحركة في هذه الليلة عدا خالد محيي الدين الذي تحرك في اطار
خطة السوارى ، وكمال الدين حسين الذي تحرك في اطار خطة المدفعية رغم
انه كان مدرسا في كلية أركان الحرب . . صلاح سالم كان في العريش
وأمنور السادات كان قد وصل للقاهرة في نفس اليوم كما ذكرت . . وضباط
الطيران عبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وحسن ابراهيم لم يكن في الخطة
تحركهم الا بعد ضوء الصباح عندما يصبح للطائرات فرصة التحرك .

كانت لحظات حرجة . . مؤتمر للقادة في كوبرى القبة . . والضباط
الأحرار يتسللون لوحداتهم يجهزون أسلحتهم .

سباق خفى مع الزمن . . القادة لا يعرفون ماذا يدور في وحداتهم
. . والضباط الأحرار لا يعرف معظمهم حقيقة المؤتمر ولا ماذا استقر أمر
الملتصين عليه .

سقوط القيادة العامة :

وحدث خطأ بسيط . . ولكنه كان عظيم الأثر .

تصور البكباشى يوسف صديق . . ساعة الصفر هي ٢٣٠٠ أى
الحادية عشرة مساء وليست منتصف الليل .

كان يوسف صديق قائدا ثانيا لكتيبة مدافع الماكينة الأولى . . وصل
مع مقدمة كتيبته الى القاهرة منقولا من العريش يوم ١٣ يوليو . . وكان
عدم وصول بقية الكتيبة سببا في التفكير السابق لتأجيل الحركة الى ٥
أغسطس .

لم يخف يوسف صديق الموقف على ضباطه وجنوده ، خطب فيهم قبل
التحرك وقال لهم انهم سيفخرون بما سينجزون في هذه الليلة .

وتحركت القوة التي وصلت مصر من الكتيبة (سرية الرئاسة وسرية أخرى) من معسكر (هاكستيب) أبعد معسكرات ضواحي القاهرة (خلف مطار القاهرة الدولي) . دون أن تدري شيئا عما يدور في قيادة الجيش .

كان يوسف صديق راكبا عربية جيب في مقدمة طابور عربات الكتيبة المليئة بالجنود . . وفي الطريق فوجيء باللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة يقترب من المعسكر ، فاعتقله ، وعند أوائل مصر الجديدة اعتقل أيضا الاميرالاي عبد الرؤوف عابدين قائد ثاني الفرقة ، الذي كان يسرع بدوره للسيطرة على معسكرات هاكستيب . وركب الاثنان في عربتهما والمدافع موجهة عليهما من العربات الأخرى ، والعلم يرفرف على مقدمة العربية .

ولم تقف الاعتقالات عنده هذا الحد فقد فوجيء بجنوده يلتفون حول اثنين تبين انهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . . وكانا وحسب رواية يوسف صديق - في ملابس مدنية .

كان اعتراضهما للقول المتحرك واقتراهما منه سببا في اثاره شبهات الجنود ، ولما استفسر منهما يوسف صديق عن سر وجودهما في هذا المكان أبلغاه بالمواقف في رئاسة الجيش . . وهنا أعد يوسف صديق فجأة خطة جديدة تقضي بهاجمة الرئاسة .

كانت قوات يوسف هي الوحيدة التي تتحرك في شوارع القاهرة ، وهي الوحيدة التي تتحرك في جراحة نحو مركز رئاسة الجيش .

وكانت الخطة التي اعدّها يوسف صديق للاقتحام بسيطة . . فصيالة تقطع الطريق عند مستشفى الجيش أمام كوبري القبة ، وفصيالة أخرى تقطع الطريق عند كوبري السيوف أمام سلاح خدمة الجيش ، وبقيّة القوة تقتحم بلا احتياطي .

وأثناء نزول الجنود من عرباتهم ظهر الاميرالاي أحمد سيف اليزل خليفة ، فكان ثالث المعتقلين ، وترك سائقه فقط حرسا عليهم وعنده أوامر بإطلاق النار .

واقتحم يوسف صديق وجنوده مبنى القيادة وفتشوا الدور الأرضي وكان خاليا ، وعند ارادوا الصعود الى الطابق الأعلى اعتراض طريقهم شاويش حذره يوسف صديق ولكنه أصر على موقفه ، فأطلق عليه يوسف طلقة أصابته في رجله شفى منها فيما بعد .

وعندما حاول فتح غرفة القيادة وجهه خلف بابها مقاومة . . فأطلق جنوده الرصاص على الباب ثم اقتحموا الغرفة . . وهناك كان يقف اللواء

حسين فريد رئيس اركان حرب الجيش واللواء حمدي هيبه وضابط آخر
يرفع منديلا ابيض .

كان حسين فريد رابط الجأش شجاعا .

وقال له يوسف :

— لقد طلبت مقابلتك من مدة ، ويوسفنى أن تكون هذه هي مناسبة
اللقاء .

وطلب منهم ان يتحركوا حيث سلمهم لليوزباشى عبد المجيد شديد
امين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى فيما بعد ليذهب بهم الى معسكر الاعتقال
المعد حسب الخطة فى مبنى الكلية .

وفى هذه اللحظة وصل ضابط ومعه ٥٠ جنديا كل منهم يحمل ١٠٠
طلقة حضروا بناء على استدعاء من رئاسة الجيش ، فضمهم يوسف الى قواته
بعد أن عين عليهم قائدا من ضباطه .

واخيرا جلس يستنشق انفاسه مع بعض ضباطه فى مكتب رئيس هيئة
اركان حرب الجيش .

كانت قيادة الجيش قد سقطت . . وكان بعض كبار الضباط قد
اعتقلوا . . وكان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرقبان الموقف من
موقع مجاور تماما للقيادة هو المكان الذى اقيم فيه المسجد الذى استقر فيه
جثمانه بعد وفاته .

ولم يكن جلوس يوسف صديق على مقعد رئيس اركان حرب الجيش
يعنى أن الحركة قد انتصرت أو أن الخطة قد نفذت . . ولكنه كان يعنى
فقط أن أخطر مركز للسلطة قد سقط . . وأنه لم يعد هناك — فى القاهرة —
مركز يستطيع أن يعطى أوامر مضادة لحركة قوات الضباط الأحرار .

كانت جرأة يوسف صديق وبسالته عاملا مرجحا لقوات الحركة . .
وكان كبار ضباط الجيش الذين غادروا القيادة عقب مؤتمرهم قد بدأوا
يتساقطون فى ايدى القوات الثائرة .

قوات المدفعية فى الماطة اعتقلوا اللواء على نجيب قائد المنطقة المركزية
كما اعتقل اللواء حافظ بكرى قائد المدفعية واليكباشى عبد الفتاح كاظم
اركان حرب السلاح . . اعتقلهم كمال الدين حسين ووضعهم يوزباشى
محمد أبو الفضل الجيزاوى اركان حرب مدفعية الميدان فى مكتبه تحت
الحراسة .

وبعد منتصف الليل اتصل من الاسكندرية الفريق محمد حيدر .
يطلب اللواء حافظ بكرى ، وكان قد سبق له الاتصال برئاسة الجيش فلم
يتلق جوابا مطمئنا . . ورد عليه اليوزباشى الجيزاوى مقلدا بصوت اللواء
حافظ بكرى ودار بينهما الحديث التالى بعد سؤال حيدر عن الحالة :

— أنا حافظ بكرى يا معالى الباشا . . وقد ارسلت استبدعى قادة
الوحدات واحنا مسيطرين تمام على الموقف .

وقال حيدر وصوته يتهلل :

— أنا متشكر على الهمه دى يا حافظ وأنا جابلخ مولانا ، وخليك على
اتصال بينا .

وفى الواحدة بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الثانية يطلب
افادة عن الموقف ، فطمأنه أبو الفضل قائلا ان قادة الوحدات والضباط
قد وصلوا فقال له حيدر :

— أنا سامع ان فيه دوشة عند القيادة .

وقال أبو الفضل :

— المعلومات عندنا وسأرسل قوة لضرب هذا التجمع .

ولم تكد تمضى نصف ساعة حتى اتصل حيدر مرة ثالثة والقلق
يتضح فى صوته وأبو الفضل يجيب :

— أرسلنا قوات للعباسية واحنا مسيطرين على الموقف فى الماطة
والعباسية وسنقبض على الضباط المتجمعين أمام القيادة . . .

وفى الثانية بعد منتصف الليل اتصل حيدر للمرة الرابعة وواضح
من صوته انه فى حالة نفسية سيئة وهو يقول :

— هنا معلومات وصلتنا بأن بعض الضباط قد استولوا على القيادة
فعلا . . فما هى الحقيقة ؟

وحاول أبو الفضل يطمئنه قائلا :

— ان هذه المعلومات ليست صحيحة وان قواتنا فعلا هى المسيطرة
على الموقف .

ولكن الشيك كان قد دخل قلب حيدر الذى قال :

— انت باين عليك مش حافظ بكرى . . وصوتك مشعير !

— لا يا أفندم أنا حافظ بكري ، وتغير الصوت من التليفون .

— ادينى أمارة .

— أمارة ايه يا معالى الباشا .

— ادينى أمارة بخصوص العيد .

وقال أبو الفضل :

— هو بعد العيد يتفتل الكحك .

وصدم حيدر بالرد فقال :

— مش عيب يا بنى كده .

وحسم أبو الفضل الموقف قائلا :

— مصلحة البلد فوق كل اعتبار .. وأرجو أن تتركنا لكى نكمل

عملنا .

ولم يكن محمد حيدر هو الوحيد الذى اتصل بالمدفعية ، ولكن قائد البوليس الحربى خاطبه أيضا ، باعتباره (حافظ بكري) وطلب منه قوة مسلحة لأن هناك وحدات تهاجم القيادة فى كوبرى القبة .

وعندما سأله محمد أبو الفضل الجيزاوى عما اذا كانت القوة يجب ان تكون معها الذخيرة قال قائد البوليس الحربى :

— طبعا يا أفندم لازم نضرب فى المليان ونمنع الفتنة دى .

وقال له أبو الفضل وقد فاض به :

— انت بكره الى جتنضرب بالرصاص فى ميدان عابدين .

واتصل بالمدفعية أيضا ، قائد ثان السلاح من منزله ، ومدير العمليات الاميرالاي سيد طه القائد السابق لقوات الفالوجا .

كانت هذه المكالمات تدور أمام القادة المعتقلين ، ولم يملك على نجيب نفسه من الابتهاج عندما اعتقله كمال حسين قال له : (اننى أعتقلك ، بأمر اللواء محمد نجيب) فطلب من (أبو الفضل الجيزاوى) أن يقدم لهم (قهوة وشاى وكازوزة) هذا بينما ظهرت الكتابة واضحة على وجه حافظ بكري .

نفذت المدفعية بالمناظرة المطلوب منها فى الخطة وهو وضع قوات على مدخل المنطقة العسكرية للتحكم فى الداخلين اليها ، وقد قاد هذه القوات

كمال الدين حسين واليوزباشى خالد فوزى واليوزباشى أحمد كامل رئيس
المخابرات العامة فيما بعد واليوزباشى على فوزى يونس المحافظ فيما بعد .
استقر الموقف فى الماطة تحت قيادة الضباط الأحرار فى المدفعية .

أما فى سلاح الفرسان المواجه تماما للقيادة فقد استعبد تحت قيادة
ثلاثة من ضباطه هم البكباشى حسين الشافعى والصاغ خالد محيى الدين
والبكباشى ثروت عكاشة . . وكان به أكبر حشده من الضباط الذين كان
معظمهم مستعدا للتحرك فعلا من الليلة السابقة ، ولم يغادروا المعسكرات .
وخرجت المدرعات والعربات المصفحة من السلاح بعد ان اعتقروا فائدة
الفرقة المدرعة الاميرالاي حسن حشمت ، وبعد ان كانت القيادة قد أصبحت
معقلا للضباط الأحرار فعلا .

كانت مسئولية خالد محيى الدين قيادة المدرعات والمصفحات التى
ترابط عند مدخل مصر الجديدة (سينما روكسى) ، وكانت هناك وحدات
أخرى أشرف حسين الشافعى وثروت عكاشة على توزيعها الى مطار الماطة
ومدخل العباسية ومحاصرة سلاح الحدود . . وقد تم التوزيع على ضوء
البطاريات حيث كان النور قد انقطع مصادفة .

يقول ثروت عكاشة انه كان يسترجع فى هذه الفترة كلمات
جمال عبد الناصر له بألا مجال للعواطف فى هذه الحركة فهى ليست
ارزها للسينما وقد تكون هناك دماء ، واذا هددت الثورة فعليك ان تقتل .

وأثناء انشغال السوارى باستعداد قواته وصل زكريا محيى الدين
خمينة الحرس من الدخول لولا تصريحه بكلمة السر (نصر) وطلب من
السوارى ان يرسلوا بعض المصفحات الى الكتيبة ١٣ مشاة لرفع روحها
المعنوية .

وبدأت المدرعات والمصفحات تتحرك الى مواقعها بعد منتصف الليل
. . لم تجد فى الطريق مقاومة ، ولم تطلق رصاصة واحدة . . كان
الاطمئنان يعمر قلوب الضباط وهم يشهدون أنوار القيادة مضياء ،
ويعرفون ان زملاء لهم من الضباط الأحرار قد احتلوها وأصبحت
قاعدة لهم .

كما تحركت الكتيبة ١٣ مشاة لحماية مدخل العباسية من ناحية كلية
البوليس ، واحتلت رئاسة الحدود ، وكانت تعمل تحت قيادة القائمقام
أحمد شوقى أكبر المشتركين فى الحركة رتبة بعد اللواء محمد نجيب ،
وكان أركان حرب الكتيبة هو الصاغ صلاح نصر رئيس المخابرات العامة
خيمما بعد .

وقام سلاح خدمة الجيش تحت قيادة الصاغ مجدى حسنين بتعبئة عرباته بالنزيرين وارسالها للوحدات المتحركة ، كما منع خروج عربات الضباط من معسكر العباسية حيث كانت قبيت .

وكان بعض ضباط مركز تدريب اللواء الثامن مشاة يعملون كقوة احتياطية تحت قيادة حمدي عبيد . . كما كان شمس بدران وزير الحربية فيما بعد ضابطا بلواء أساس المشاة وقوته من المجندين الجدد الذين لا يجيدون حمل السلاح ، وقد تولى هو مسئوليته ولكن لم يكن عليهم واجبات هامة فى هذه الليلة .

خروج قوات الكتيبة الأولى مدافع ماكنية من معسكر هاكستب لم يكن الخروج الوحيد . . كانت هناك المدفعية المضادة للدبابات التى صادفت بعض المتاعب عندما حرك ضابط عظيم المحطة (الصاغ المعتز بدين الله الكامل) قوات البوليس الحربى لاحتلال كشيك التفتيش عند الباب الرئيسى لمنع الخروج ، عقب مكالمة تليفونية كانت قد تمت بينه وبين اللواء حسنين فريده قبل اعتقاله .

ولكن مجموعة ضباط المدفعية الذين تحركوا تحت قيادة اليوزباشى فتح الله رفعت واليوزباشى كمال لطفى واليوزباشى محسن عبد الخالق واليوزباشى أحمد شبيب أطلقوا النيران فى الهواء واعتقلوا جنود البوليس الحربى ، واقتحمت جرارة أحد المدافع البوابة المغلقة فحطمتها ، وانطلقت قوات المدفعية فى الطريق الذى سبق ان سلكته قوات يوسف صديق قبل ساعتين .

وبقيت فى المعسكر بعض قوات المشاة تحت قيادة الصاغ عبد القادر مهنا واليوزباشى فؤاد المهداوى وعندما وجدت أن المدفعية قد خرجت ، بدأ تحركهم بعد أن اعتقلوا ضابط عظيم الفرقة (الصاغ المعتز) .

وهكذا أصبحت المنطقة العسكرية من العباسية الى الماطة وهاكستب تحت سيطرة وحدات الضباط الأحرار والساعة تشير الى الثانية بعد منتصف الليل ، وقيادة قسم القاهرة احتلها أحمد أنور قائد البوليس الحربى فيما بعد .

وبقى فى الحطة واجبان هامن . . احتلال الاذاعة واعتقال بعض كبار الضباط الذين لم يحضروا المؤتمر لأنهم ليسوا قادة للأسلحة أو التشكيلات .

واحتلال الاذاعة ذو شعبتين المبني فى شارع الشريفيين بوسط القاهرة ومحطات الارسال فى أبى زعبل .

وتولى مسئولية احتلال المبنى اليوزباشى أحمد المصرى من السوارى
ومعه سيارات مدرعة فوصلها حوالى الساعة الرابعة والرابع صباحا حيث
كانت تحيط بها قوات من البوليس ، استطاع أحمد المصرى أن يقنعهم بأنه
موفد من السراى ، وان أحمد طلعت حكمدار العاصمة الذى أصدر لهم
الأوامر قد سافر الى الاسكندرية لمقابلة الملك ٠٠٠ وتم احتلال الاذاعة
وتعيين نقط حراسة فى المنطقة المحيطة بها فى الساعة الخامسة والنصف
صباحا ٠٠

أما محطات الارسال فى أبى زعبل فقد اتجه اليها تروب سيارات
مدرعة تحت قيادة مجدى حسنين فى تمام الساعة الثالثة ٠٠٠ ولكن مجدى
أسرع وحده بعربته الى هناك لبطء سرعة تروب السيارات ووجد المحطة
مضاعة ومغلقة وبها شابان أحدهما كان (الجارحى القشلاق) فتجاوبا معه
على الفور ، ولكن النور قطع فجأة عن منطقة أبى زعبل بأوامر شخصية من
كريم ثابت ٠٠٠ وأسرع الى محطة النور بعد أن ترك السائق حارسا عليهم
وهدد العاملين فيها بالمسدس ٠

عادت الكهرباء ، ووصل تروب السيارات ومعه المهندسين جمال علام
أحد ضباط قسم الجيش فى (حدتو) وعبد الفتاح على أحمد محافظ
الدقهلية فيما بعد ٠

ووصل أنور السادات الى مبنى الاذاعة فى الساعة الا ربعا صباحا
ليجد كل شىء معدا لاذاعة البيان الأول للشورة الذى كان قد كتب فى
مجلس القيادة ٠

أما الاعتقالات فقد قامت بها مجموعة من الضباط ٠٠ كمال رفعت ٠
ومحمد البلتاجى وآمال المرصفى الذين اعتقلوا اللواء سعد الدين صبور
واللواء الطيار حقى هارون الذى كسرت ترقوته لمقاومته ٠

وتعددت بعد ذلك حركات الاعتقال وامتدت الى بعض المدنيين مثل
عبد الرحمن عمار مدير الأمن العام وكامل القاويش وقد اشترك فى هذه
العملية أنور السادات ومحمد أحمد رياض ٠

خلال هذه الليلة التاريخية كانت الخطة تقضى بأن يبقى محمد نجيب
فى منزله حتى تتم التحركات العسكرية ثم يذهب الى رئاسة أركان الحرب
لتولى القيادة ٠٠٠ وكان عنصران هاما من عناصر نجاح الخطة أن تبعد يد
الاعتقال عن محمد نجيب والا يثير الشبهات بحركته حتى لا تفقد الحركة
الوجه الذى سيمثلها فى مواجهة الملك والاستعمار وكل أخطار المرحلة ٠

وأما محمد نجيب الليلة ساعرا في منزله ، كلما مضى الوقت اشتد به القلق رغبة في معرفة نتائج العملية ، وكان يسكن وقتها في الزيتون بعيدا عن سماع أو معرفة ما يدور حوله .

وعند منتصف الليل اتصلت زوجة شقيقه على نجيب تسأل عنه لأنه ليس من عادته التأخير دون إبلاغها . . . ولم يكن محمد نجيب قد حدث أخاه عن الحركة خشية أن يتعارض ذلك مع واجبه ، باعتباره قائد قسم القاهرة والمستول عن الأمن والنظام بها .

وبعد دقائق طلب على شقيقه وكأنما ليستوثق من وجوده بالمنزل . . ثم أبلغه أن معلومات وصلته من البوليس تفيد بأن قوات من الجيش تتحرك نحو عابدين . . وشجعه محمد نجيب على الذهاب الى عابدين للتأكد من صحة ذلك ، وكان غرضه أن تكسب قوات الضباط الأحرار فرصة للحركة لأنه كان يعلم أن عابدين كان خارج مجال النشاط هذه الليلة .

ولم تكد تمضي بضعة دقائق أخرى حتى تلقى مكالمة تليفونية من مرتضى المراغى وزير الداخلية وفريد زعلوك وزير السولة من الاسكندرية وهما يقولان له : « ان بعض أولادك قائمون باضطراب في كوبرى القبة ورجاؤنا أن تمنعهم حرصا على مصلحة الوطن » وأنكر نجيب معرفته بحدوث شيء ما وبعثت هذه المكالمة في نفسه الرغبة في مخالفة الخطة والتحرك فورا . . . ولكن قلقه لم يطل فان القيادة العامة للقوات المسلحة اتصلت به (البكباشى جمال حماد) وأبلغته المرحلة الأولى وأنهم سيرسلون له ثلاث عربات مصفحة . . . ولكنه أبلغهم انه سيحضر بعربته الخاصة . . . ومع ذلك توجه اليه جمال حماد بعرباته المصفحة .

وكان جمال عبد الناصر قد كلف البكباشى جمال حماد بالذهاب له فى عربة رئيس أركان حرب الجيش ، فى الوقت الذى كان قد تحرك فيه محمد نجيب بعربته الصغيرة الى كوبرى القبة ، حيث قابله بعض الضباط الأحرار وركب عربة جيب دخل بها مركز قيادة الجيش .

واكتملت مظاهر الحركة . . . وصل القائد الجديد الى مركز قيادته . . واحتلت الوحدات مراكزها التى تحاصر بها المنطقة العسكرية وتعزلها تماما عن القاهرة . . . وأصبحت الاذاعة بشطريها تحت سيطرة الحركة . . . والاعتقالات تتم حسب الخطة المرسومة .

حققت الخطة أهدافها فى القاهرة .

وبدأت القيادة العامة تتصل بالمناطق الخارجية فى القنال والعريش لإبلاغ الضباط بانتصار الحركة . . . ولم يتيسر الاتصال بصلاح سالم فى منطقة رفح الا مع الصباح .

ولم تكن التعليمات للمناطق الخارجية تقضى بأكثر من محاولة عزل القيادات الكبيرة والسيطرة على الوحدات دون تحريكها .

ولم تضع الخطة حولا لاية مواقف اعتراضية مفاجئة من القوات البريطانية فى القنال وعندما تساءل يوزباشى أحمد عبد الله طعيمة عن ذلك من السويس ، كان الجواب بأن ذلك متروك لطبيعة الموقف وللمبادرة الشخصية .

كان ضيق الوقت والاسراع فى وضع الخطة سببا فى عدم دراسة كل التفاصيل ووضع الاجابات الحاسمة على كافة التساؤلات . .

أما فى الاسكندرية فقد وصلت اليها قرب منتصف الليل حاملا تعليمات جمال عبد الناصر التى تلقيتها منه مغرب نفس اليوم ٢٢ يوليو ، وأسرعت فى محاولة الاتصال بالضباط الأحرار . فوجدت ان بعضهم كان فى أجازة الصيف السنوية ، والبعض مروت عليه فى منزله وذهبنا الى المعسكر (رئاسة الآلاى الثانى أنوار كاشفة) فى (سوتر) بعد منتصف الليل .

كان الموقف فى الاسكندرية مختلفا تماما عن القاهرة . . . الملك هناك والحرس الملكى والقائد العام للقوات المسلحة والوزارة الجديدة التى أقيمت اليمين منذ ساعات برئاسة نجيب الهلالي . . أى أن فرصة السيطرة لها على المدينة كانت أكثر يسرا من القاهرة ، وخاصة لأن قوات الجيش التى كان بها عدد من الضباط الأحرار كانت أقل نسبيا من القوات الخاضعة لسيطرة الملك والخالية تماما منهم مثل السلاح البحرى والحرس الملكى وخفر السواحل .

وأرسلت اشارة الى قادة الوحدات بالذهاب الى وحداتهم وعندما حضروا لم نسلك أسلوب القاهرة فى اعتقالهم ، لأنه التعليمات كانت تقضى بمحاولة السيطرة وتأمين المنطقة وعدم تفجير تناقضات بين الاسكندرية والقاهرة . وظل الموقف معلقا . . . الضباط الأحرار ينشطون فى الاتصال بزملائهم واستدعائهم للوحدات ، والقادة فى مكاتبهم عاجزون عن التصرف ، للغموض الذى يحيط بهم .

وكان الفصل فى تحديد الموقف هو البيان الأول للحركة الذى أذيع على الشعب باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة ، وقرأه بصوته البكباشى السادات :

(اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين) .

(وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال بثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخير بالابتهاج والترحيب) .

(أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب ، واني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية) .

(وأنتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب الا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وان أى عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونيا مع البوليس) .

(واني أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله ولى التوفيق) .

عقب اذاعة هذا البيان وضحت الصورة في القاهرة والاسكندرية وكل المناطق . . . وبدأت ظاهرة فريدة هي اقبال الضباط وصف الضباط والجنود جميعا على تأييد الحركة والانضمام للضباط الأحرار حتى انه لم يظهر موقف معاد للحركة في أى مكان .

وكان الجيش مع الصباح قد خلا تماما من الرتب الكبيرة (قائمقام أو عقيد فما فوق) فقد حُظر عليهم الذهاب لوحدهم وطلب منهم العودة الى منازلهم حتى يستبين الأمر .

ومع الصباح تحرك ضباط الطيران الى المطارات ، وتم اعتقال أعضاء السرب الملكي (قائد سرب مهندس عبد الحميد محمود وقائد جناح عادل حافظ ومذكور أبو العز وحسن صالح وعبد المجيد نعمان) .

كان قائد الجناح مذكور أبو العز ضابطا شديدا الالتزام يرفض تنفيذ الأوامر الا من رئيسه المباشر الياور حسن عاكف ، الأمر الذى أدى الى صدور الأوامر باعتقاله مع زملائه رغم صلته الطيبة بالضباط الأحرار في الطيران - صلة شخصية غير تنظيمية - . . . وكان عبد المجيد نعمان أيضا من الضباط المنتمين لقسم الجيش فى (حدتو) ولم يرتبط بالضباط الأحرار حتى لا تكشف سرية فى موقع حساس كالسرب الملكي طالما استخدمت رحلاته فى أداء مهمات سياسية سرية .

واحتجز ضباط المدفعية المحاصرون لمصر الجديدة قائد الجناح على صبرى وهو فى طريقه الى القيادة حيث استدعى لتبليغ السفارة الأمريكية عن طريق مساعد الملحق الجوى الأمريكى الذى كانت تربطه به صلة صداقة خاصة ، حيث كان يعمل ضابطا فى مخابرات الطيران ٠٠ ولم يسمحوا له بالمرور الا بعد الاتصال بالقيادة .

ويبدو ان الوقت بين تبليغ السفارة الأمريكية واذاعة البيان كان قصيرا حتى أن مايلز كوبلند مؤلف (لعبة الأمم) يقول ان الحكومة الأمريكية لم تعلم بوقوع الانقلاب الا من الصحف الصادرة صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقام البكباشى عبد المنعم أمين بإبلاغ القائم بأعمال السفارة البريطانية .

وكان نجيب الهلالي رئيس الوزراء قد اتصل بمحمد نجيب يطلب منه الحضور للاسكندرية فاعتذر له عن عدم استطاعته مغادرة القاهرة ووصل مرتضى المراغى بالطائرة ليقابله فى القاهرة وكان موفدا من السراى مباشرة . وعندما طلب محمد نجيب من المراغى الحضور الى مبنى القيادة العامة تردد المراغى ووصلته أنباء اعتزام الوزارة تقديم استقالته فعاد الى الاسكندرية .

ولم يجد نجيب الهلالي مفرا من تقديم استقالته قبل ان يمضى عليه فى الحكم يومان .

الفصل الثامن

الواقع الاجتماعي والطبقي للضباط الأحرار

(لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من أسرة اقطاعية كبيرة)

حقيقة تاريخية

نجحت حركة ٢٣ يوليو ، وأصبحت مصر على واقع جديد .. ضباط الجيش خرجوا من نطاق عملهم التقليدي ، تمردوا على قادتهم ، وثبوا الى السلطة في الجيش .. لم يعد في العاصمة لواء مطلق السراج ينعم بحريته الا محمد نجيب والباقون ضدهم معتقل الكلية الحربية حتى شقيقه علي .. وكافة الرتب العليا من قائمقام أي عقيد فما فوق ، منعوا من الذهاب الى وحداتهم ، وتركوا حتى يستبين الأمر .. ولم يبق الى جوار اللواء محمد نجيب الا القائمقام أحمد شوقي قائد الكتيبة ١٣ والذي انضم للضباط الأحرار في الأيام القليلة السابقة للحركة .

الصف الأول من الجيش أصبح في رتبة البكباشي أو المقدم .. والذين عادوا للعمل بعد ذلك في القوات المسلحة برتب أعلى من هذه الرتبة ، عادوا وهم يدركون أن تغييرا عنيقا قد حدث ، وأن الأقدمية المطلقة لم تعد هي أساس السلطة .

اهتزت قواعد التنظيم في الجيش . . وخرج من الخدمة كل الذين يحملون رتبة فريق أو لواء وكل الذين يحملون رتبة الأميرالاي أو العميد (عدا اثنين هما محمد ابراهيم الذي عين رئيسا لأركان الحرب ، وعبد الحميد نعمت الذي عين وكيلا لوزارة الحربية) .

أصبح واضحا أن جيلا جديدا قد وثب الى السلطة ، وإذا استثنينا محمد نجيب الذي كان في الثانية والخمسين من عمره ، فاننا نجد ان جمال عبد الناصر الرئيس المنتخب للجنة القيادية للضباط الأحرار لم يكن قد أكمل بعد عامه الخامس والثلاثين .

ثغرة الفرق في العمر ، ووثوب جيل جديد الى السلطة ، يظهران أن حركة ٢٣ يوليو كانت منذ لحظتها الأولى تعبيرا عن شيء جديد في مصر .

شيء جديد لا يقتصر على حدود الجيش فقط ، أو على فارق العمر وحده . . وإنما يمتد أيضا خارج الجيش وإلى ابعاد أعمق مما يشير إليه فارق السنين .

والضباط الأحرار الذين تحركوا في هذه الليلة التاريخية كانوا يمثلون واقعا اجتماعيا خاصا الى جانب أنهم كانوا يعبرون عن ارادة جيل معين ، كما ان قيادتهم كانت تمثل نوعية خاصة من الضباط .

واختلفت حركة ٢٣ يوليو عن انقلابات العراق وسوريا من عدة وجوه . . عندما قام بكر صدقي بأول انقلاب عسكري في العالم العربي سنة ١٩٣٦ كان في رتبة الأميرالاي ويعمل رئيسا لأركان حرب الجيش العراقي بالنيابة ، وكذلك حسنى الزعيم كان رئيسا لأركان حرب الجيش السوري عندما قام بانقلابه عام ١٩٤٩ ، وكان سامي الحناوى وأديب الشيشكلي قادة الانقلابات التالية في رتبة الأميرالاي برئاسة الجيش .

أما حركة ٢٣ يوليو فقد تمت فعلا بجهد ضباط من رتب صغيرة لا تتجاوز رتبة البكباشي . . حتى محمد نجيب لم يكن كمدير لسلاح المشاة في موقع يسهل له فيه تحريك قوات الجيش إذ انه منصب اشرافي وتدريبى أكثر منه منصبا تنفيذيا .

لم يكن انقلاب جنرالات . . وإنما كانت حركة صغار الضباط .

كان محمد نجيب استثناء بين زملاء رتبته ، معظمهم استكان لواقع الحياة وارتضى حالة المجتمع والجيش كما هي عليه ، وأصبح رغم ارادته أداة من أدوات الملك للسيطرة على الجيش وبالتالي على الشعب . هذه الفئة من الضباط الكبار في الرتبة الذين ناضلوا ضد الاستعمار البريطانى منذ لحظته الأولى والذين شرد وفصل الكثيرون منهم على مدى سنوات

طويلة انتهت بنكسة ١٩٢٤ كانوا قد أصبحوا يمثلون بواقعهم وبتفكيرهم وبمصالحهم عائقا كبيرا ضد الانطلاق الى اصلاح ثورى وجذرى فى الجيش أو المجتمع .

وبعض الذين أخذهم الغضب عقب حادث ٤ فبراير مثل اللواء أحمد فؤاد صادق الدين تعرض مع زميله محمد كامل الرحمانى للفصل والاعتقال عادوا الى الهدوء ومساندة النظام بعد الافراج والعودة الى الجيش . . . ووصل أحمد فؤاد صادق الى منصب قائد القوات المحاربة فى فلسطين وعين الرحمانى أركان حرب له . . . ومع ذلك عندما حاول الضباط الأحرار أن يتلمسوا موقفه وجدوا أنه أقرب فى حركته الى الانجذاب نحو (الحرس الحديدى) منه الى (الضباط الأحرار) .

وهكذا كان محمد نجيب شخصية استثنائية بين زملاء رتبته جذوة نضاله القديم لم تخمد فى قلبه ، وشجاعته ظهرت أروع ما تكون فى حرب فلسطين وما بعدها من اتخاذ موقف المجابهة الصريحة مع قيادات الجيش الخاضعة لنفوذ السراى .

والضباط الذين قادوا حركة الضباط كانوا يشكلون نوعية خاصة . . ثلاثة منهم حصلوا على ترقية استثنائية فى حرب فلسطين هم عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم .

وثلاثة حصلوا خلال الحرب على نجمة فؤاد وهم جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين .

وثلاثة كانوا مدرسين ليلة الحركة فى كلية أركان الحرب هم جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين .

واثنان تخرجا فى الجامعة هما محمد نجيب الذى حصل على ليسانس الحقوق وحصل بعد ذلك على دبلومين فى القانون الخاص والقانون العام الى جانب تخرجه فى كلية أركان الحزب ، وخالد محيى الدين الذى تخرج فى كلية التجارة .

هذه الشريحة تظهر انهم من أكثر الضباط ثقافة ، وانهم لم يكونوا من الخاملين . . بل أن شخصياتهم ومراكزهم كانت مصادر الجاذبية لتجمع الضباط الأحرار حولهم .

ومع ذلك يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الأغلبية من قياداتهم كانوا من المثقفين . . . لأن طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالاسلوب الذى اعتادته

فى الجيش والذى يخلق دائرة التفكير غالبيا فى حدود اعطاء الاوامر وتنفيذها .

وما ورد فى منشورات الضباط الاحرار لا يعكس المستوى الفكرى لهم ولا يعطى مقياسا صحيحا لدرجة وعيهم . . بل هو تعبير عن افكار عدد محدود منهم .

ولاشك أن قصر الفترة الزمنية لتشكيل تنظيم (الضباط الاحرار) والذى لم تتجاوز الثلاثة أعوام بكل ما صاحبها من ظروف التجنيد واستكمال شكل التنظيم ، كانت سببا رئيسيا فى عدم خلق وحدة فكرية ووعى ثقافى مشترك لهؤلاء الضباط القادمين من مدارس فكرية مختلفة وتنظيمات سياسية متباينة .

كانت الافكار الوطنية العامة والنقمة على الاستعمار هى الدافع الرئيسى لتحريك الضباط ، ولكن تفاصيل الامور كانت متباينة فى عقولهم وصورة المستقبل غير واضحة امامهم .

وتجاوبا مع طبيعة الضباط فى تقبل الحركة البدنية التنفيذية عن الحركة الفعلية الذهنية ، تحركوا ليلة ٢٣ يولييه ، ولكن أغلبيتهم العظمى لم تكن تدرك ، أو تحاول بذل الجهد فى معرفة ما يحمله الغد .

كان (الضباط الاحرار) فى حركتهم دعاء تغيير واصلاح . . لم يكونوا مثل جنرالات باكستان أو جنرالات السودان فيما بعد . الذين استولوا على السلطة دون ان يكون فى أحلامهم تغيير شكل المجتمع أو القيام باصلاحات جذرية ، بل انهم كانوا استمرارا لنظام الحكم القائم بملابس عسكرية بدلا من الملابس المدنية .

كان الواقع الطبقي والاجتماعى للضباط الاحرار مختلفا عن الواقع الطبقي والاجتماعى للسلطة التنفيذية .

لم يكن بين الضباط الاحرار ابن من أبناء الأسر الاقطاعية أو ابن لكبار الرأسماليين . . كانت هذه الأسر تتعالى على الجيش ولا تدخل أبناءها فيه . . فلم يكن هناك فى الجيش ضابط من أسرة البدر اوى عاشور أو شعراوى أو سلطان أو ملوم أو الطرزى . . حتى زكى شقيق فؤاد سراج الدين دخل الكلية الحربية عام ١٩٤٢ وخرج هازبا بعد عام واحد . . حتى كسار الضباط الذين وصلوا الى مراكز عالية لم يدخلوا أبناءهم الجيش . . الاميرالاي محمود ماهر (١٨٥٤ - ١٩٠٩) هو والد على ماهر وأحمد ماهر . . وسردار الجيش المصرى (١٨٦٤ - ١٨٧٩) كان من عائلة راتب التى لم يدخل أولادها الجيش . . وفى كتاب (تاريخ المملكة الزراعية فى مصر

الحديثة) ان ١٠٠ عائلة اقطاعية فى النصف الاول من القرن العشرين
٣٠ منهم ممثلون فى البرلمان نوابا وشيوخا وأحيانا بأكثر من عضوين ،
١٨ منهم عينوا وزراء ولكن لا ضابط واحد .

ولم يكن فى الجيش أحد من أبناء الأسرة المالكة كما كانت العادة من
قبل . . . تعين الأمير اسماعيل داود قائدا لسلاح الفرسان فى الفترة من
عام ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، وكان تعيينه تعبيرا عن نزوة خاصة ، أساء اليها
سلوكه الشخصى المتسم بالشذوذ . كما عين الملك زوج شقيقته الأميرة
فوزية الأميرالاي اسماعيل شيرين مديرا لإدارة فلسطين دون ان يكون
متخرجاً فى الكلية الحربية ، ثم عينه وزيرا للحربية فى وزارة نجيب الهاللى
الآخيرة .

لم يكن الجيش المصرى فى ذلك الوقت مثل الجيوش الأوروبية
الاستعمارية ، التى يشكل الضباط فيها طبقة متميزة تتوارث حمل السلاح
جيلا بعد جيل ، وينتمى الى طبقة النبلاء من بقايا الاقطاع الأوروبى . . . ومن
المعروف ان الجيش الألماني كان يعتمد بصفة خاصة على الضباط (اليونكر)
من البارونات الاقطاعيين البروسيين ، والذين تتحلّى أسماؤهم بكلمة
(فون) التى تنسبهم الى أرض معينة كان لأجدادهم عليها سلطان اقطاعى
... وفى فرنسا أعرق الديموقراطيات البرجوازية يعين فى قمة جيشها
القادة الذين يحملون المرادف الفرنسى لكلمة (فون) وهو (دى) ديجول ،
دى لانتز ، دى كاستر قائد قاعدة ديان بيان فى الذى كان يفخر بأنه
جنرال ابن جنرال حتى القرن السابع عشر .

يعمل الضباط عادة فى تلك الجيوش على غرس روح الطاعة العمياء
وإزدياء الحركات الشعبية واستنكار العمل السياسى والاعجاب بالقادة
الرجعيين والشوفينية المتطرفة والاستمئاع بالبطش بشعوب المستعمرات .

كان الموقف فى مصر مختلفا . . . عدم نضج الاقطاع أو نظام النبالة
الطبقي ، وإبتعاد أبناء هذه الأسر مع أبناء الأسرة المالكة وأبناء الأسر
الرأسمالية الكبيرة عن إلحاق أبنائهم بالكلية الحربية كان عاملا من عوامل
خلخلتها نفوذها وضعف سيطرتها على القوات المسلحة التى تحمى نظامها
وطبقتها . وقد أدى ذلك الى محاولة اكتشاف رتب كبيرة من القيادات
تؤدى دورها فى خدمة الطبقة الحاكمة بإخلاص دون ان ترتبط معها
بمصالح ذاتية خاصة . . . فلم يكن بين قادة الجيش اقطاعى واحد حتى
ولا الفريق محمد حيدر ، الذى كان رغم ولائه الشديد للملك وعدائه
الشديد للحركة الشعبية فى بدء حياته العسكرية ، لم يكن يجارى
النظام فى حماس ولم يكن يبادر لتنفيذ ما يحمى النظام من وجهة نظره . . .

وعن طريقه مثلا تسربت الى الوفد خلال عبد الفتاح حسن أسرار الجلسة التي حضرها هو وحافظ عفيفي والياس اندراوس والملك ، وتقرر فيها اقالة الوفد وذلك ليلة ٢٦ يناير ١٩٥٢ . ولم يكن نشاط الضباط الأحرار بعيدا عن حاسة الشم عنده . . ولكنه آثر الصمت والسكون .

لم يكن بين كبار ضباط الجيش المصرى رغم خضوعهم وتبعيتهم للنظام الملكى من يعتبر مدافعا فى حماس عن الاقطاع أو من ترتعن مصلحته الذاتية بمصلحة الاقطاعيين . .

وهكذا لم تكن الطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية الكبيرة تسيطر بذاتها على القوات المسلحة . . وإنما كانت تسيطر بأبناء الطبقة الوسطى ، الذين لم يطل بهم الصبر .

كان الضباط الأحرار من الطبقة المتوسطة الذين يتأرجحون بين أبناء الموظفين صغارا أو كبارا وبين بعض أثرياء الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة .

وفى بحث قمت به مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو تبين أن أحدا منهم لم يكن والده قد حصل على رتبة (باشا) أو (بك) ، كما أن أحدا منهم لم يكن يملك والده ليلة الثورة ما يزيد عن خمسين فدانا . . كما أن أصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية ، أى توارث الأبناء فيها مهنة الآباء ، إذا استثنينا محمدا نجيب الذى كان والده وخاله وجده جميعا ضباطا فى الجيش خدموا فى السودان ودفنوا هناك . . وكان ذلك أمرا طبيعيا فى فترة دخول نجيب للمدرسة الحربية التى لم تكن تشترط شهادة معينة ، ولذا كان الضباط يدفعون أبناءهم اليها ، كما كانت بعض الأسر الكبيرة تلحق الأبناء العاجزين عن مواصلة التعليم بها ليصبحوا ضباطا . . وقد اشتهرت بعض العائلات بوفرة عدد الضباط من أبنائها مثل عائلة الشاهد وفهمى وشكرى .

كان الضباط الأحرار يحكم واقعهم الاجتماعى من الطبقة البرجوازية المتوسطة عدا قلة منهم كانت من أبناء فقراء هذه الطبقة . . أبناء صغار الموظفين الذى تثقل أعباء الحياة كاهلهم ويضطرون الى الاستدانة لدفع مصروفات أبنائهم فى الكلية الحربية التى كانت تصل فى مجموعها الى ٨٠ جنيها فى وقت كان مرتب خريج الجامعة ١٢ جنيها شهريا .

هذه الحقيقة توضح ان الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو كانوا من أبناء الطبقة الوسطى ، ولم يكونوا من أبناء الطبقات الكادحة (عمالا أو فلاحين) . . كانوا تعبيرا عن شريحة طبقية معينة من المجتمع ، ولم يكونوا تعبيرا عن الأغلبية الساحقة للمجتمع .

وهناك ظاهرة ملحوظة أيضاً وهي قلة عدد أبناء رجال الدين في الضباط الأحرار لقد كان رجال الدين يفضلون ان يتبع أولادهم خطاهم . أو ينطلقون الى الحياة المدنية غير العسكرية .

كما يلاحظ أيضاً أنه لم يكن هناك ضباط أقباط بين الضباط الأحرار سوى ضابط واحد ، وذلك لأن نسبة الضباط الأقباط داخل الجيش كانت محدودة ، كما أن جذور الضباط الأحرار كانت تمتد في غالبيتها الى الإخوان المسلمين .

لم يكن هناك في ليلة ٢٣ يوليو من يحمل رتبة لواء سوى مسيحي واحد ، كما أنه لم يكن هناك من يحمل رتبة أميرالاي الا مسيحيين .

ولا يعنى هذا أن الجيش المصرى كان يعانى من الطائفية كما كانت الجيوش تعانى في سوريا ولبنان مثلاً . . ولكنه يوضح واقعا مختلفا عما كان في المجتمع اذا كانت كل وزارة تضم وزيرين قبطيين ، كما ان ثورة ١٩١٩ كانت قد نجحت في ازالة التفرقة الدينية التي حاول الاستعمار ان يذرهما بين الشعب ليمزق وحدته الوطنية .

كان حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين قد طالب بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بحجز نسبة من طلبة الكلية الحربية لخريجي الأزهر حتى يضمن بذور الأفكار الدينية داخل الجيش ، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تأخذ هذا الطلب مأخذ الجد ، لأنها لم تكن تفرق بين مسلم تخرج في الأزهر أو تخرج في المدرسة الثانوية ، كما أن افتقاد خريجي الأزهر لمعرفة اللغات الأجنبية كان أمراً يعرقل قدرتهم على متابعة الحياة العسكرية الحديثة .

ولم يدر في خلد أحد لحظة واحدة ان حركة ٢٣ يوليو كانت حركة دينية اسلامية ، ولم يقف الأقباط منها موقفا متحفظا . بل اتضح منذ اللحظة الأولى ان هذه الحركة كانت بدافع وطنى اصلاحي ، منبثقة من واقع جديد مختلف تماما عن واقع الأحزاب الحاكمة وقتئذ ، والتي كانت قياداتها اما من الاقطاعيين أو كبار الرأسماليين .

كان واقع الضباط الأحرار الطبقي والاجتماعى أقرب الى قيادات الأحزاب الوطنية الناشئة (الحزب الاشتراكي - الحزب الوطنى الجديد - الإخوان المسلمين - أنصار السلام - الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - الحركات الماركسية) الذين كانوا في معظمهم من الطبقة الوسطى رغم تنافر نظرتهم الاجتماعية ، واختلاف أهداف نضالهم الطبقي منه الى قيادات الأحزاب المتبادلة للحكم (الوفد - الحزب السعدى - حزب الأحرار الدستوريين - حزب الكتلة - السياسة المستقلين) .

ومع ذلك كانت هناك فروق واضحة فى نظرة الضباط وفى نظرة السياسيين المدنيين للأمور . كان الضباط الأحرار رغم ادراكهم للمأساة التى يعيش فيها الشعب ، وللفساد الذى يهترىء المجتمع بسببه ، يعيشون حياة بعيدة عن الجماهير الى حد ما .

مهنة الضابط كانت تفرض عليه نوعا من العزلة تتمثل فى ملبسه الخاصة وفى القوانين واللوائح التى يتعامل بها مع الجنود .

وإذا قلنا مهنة فانما نعنى الخبرة والمسئولية والتعاون فى بناء المجتمع . فالضابط حتى القرن التاسع عشر لم يكن يشكل مهنة من المهن المعروفة كالطب والهندسة والمحاماة ، ولكنه كان يمارس عملا يستطيع الانسان العادى أن يؤديه ربما بفارق فى المهارة ولكن دون عجز فى الأداء ، وهو الاشباك من فوق صهوة جواد .

ولكن مع استهلال القرن التاسع عشر وحروب نابليون بدأ عمل الضباط يتحول الى مهنة ، لأنه أصبح مع تطور العلم فنا خاصا يحتاج الى علم ودراسة وخبرة . ولم يعد كالماليك الذين سادوا ساحة القتال فى مصر منذ منتصف القرن التاسع حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بتدريب بسيط يتحولون بعده الى فرسان مقاتلين .

عمل الضابط اذن أصبح مهنة ولكنها تختلف عن بقية المهن لما يحيط بها من ظروف وملابسات خاصة .

والضباط قبل ليلة ٢٣ يوليو كانوا يعيشون بفارق اجتماعى حاد بينهم وبين الجنود . كان الجندى يتناول مرتبا شهريا قدره ٥٤ قرشاً فقط زيد بعد ذلك ليصبح ٦٩ قرشاً ، كما انه كان يتناول معظم وجباته من العدس واللحم أربع مرات فى الاسبوع فقط . . . والامية كانت سائدة بين الجنود فنظام البديل النقدى كان يتيح فرصة التهرب من الخدمة العسكرية للجميع عدا فقراء الفلاحين .

ولم يكن ممكنا لصف الضباط والجنود ان يترقوا الى رتب الضباط ، كانت القوانين تسمح لهم تحت ظروف خاصة ان يصلوا الى رتبة (صول) فقط .

وكان الضباط يدركون الظروف البائسة التى يعيش فيها الجنود . . . البعض منهم كان يحلم بتغيير هذه الظروف ، باعتبارها انعكاسا لحالة المجتمع .

وهكذا يمكن القول بأن الضباط لم يكونوا فى عزلة كاملة عن واقع مجتمعهم رغم حياتهم المنعزلة . . . كما انه لا يمكن القول بأنهم كانوا

مرتبطين بمجتمعهم ارتباطا عضويا كاملا رغم صلاتهم بالقوى والتنظيمات السياسية المختلفة .

تنظيم (الضباط الأحرار) تحرك ليلة ٢٣ يوليو منفردا دون اتصال وثيق بالجماهير أو بالتنظيمات والأحزاب السياسية الوطنية والتقدمية ، معتمدا على السرية التي أحاطت بنفسه بها ، متخذنا الطابع الانقلابي المفاجئ ، واثقا في نفس الوقت من احتضان الشعب لحركتهم بعد ان فاض به كيل الغضب من تصرفات الاستعمار والسراى .

ولا تدل حركة (الضباط الأحرار) فى هذه الليلة التاريخية على انهم أكثر الفئات الوطنية ثورية وتقدمية . . كما أنها ليست دليلا على أن تنظيم (الضباط الأحرار) كان هو الطليعة الوحيدة فى مصر . . ولكن هذه الحركة تظهر حقيقة دور الجيوش فى الدول النامية وتثبت ان الضباط يشكلون أكثر أقسام المثقفين الوطنيين تنظيما ، وقدرة على فرض ارادتهم بقوة السلاح .

ولكنه تبين منذ اللحظة الأولى لنجاح حركة ٢٣ يوليو ان هذا القسم المحدود من المثقفين الوطنيين الذين كانوا يشكلون فى وقتها فئة محدودة أيضا ، لا يستطيع وحده ان يقرر بصورة مستقلة تماما النهج السياسى لمصر التى عاشت حياة سياسية خصبة عامرة بالثورات والانتفاضات والاضرابات ، مليئة بالأحزاب والتنظيمات السياسية .

الفصل التاسع

سقوط الملك

(أنتم سبقتوني في الى عملتوه .. الى عملتوه دلوقتى كنت أنا راح أعمله) .

الملك فاروق محمد نجيب

وهو يودعه فى رحلته الأخيرة من مصر
بعد عزله يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

ساعات محدودة فى ظلام ليلة حولت (الضباط الأحرار) من شبان يلتهب الغضب فى صدورهم الى مسئولين عن سياسة مصر دون أن يستعدوا لذلك بدراسة عميقة أو تخطيط واضح .

وعلى قدر ما دفعتهم الظروف والأحداث وخشية تحريك الملك ضدهم .. على قدر ما كان الوقت أضيق من أن يتسع للتفكير والتأمل .. وخاصة أنهم كما ذكرنا لم يكونوا قد اجتمعوا على وحدة فكر ، أو منهج أو برنامج سياسى تفصيلى .

كان انتصار الحركة مفاجئاً لأكثرهم تفأؤلاً .. تهاوت قلاع الملك وسقط أعوانه من كبار الضباط دون مقاومة .. واشتعل الحماس بين رجال الجيش مع شروق شمس ٢٣ يوليو . واحتشد الجميع لتأييد الحركة .

كاد يتلاشى الخط المميز بين الضباط الأحرار الذين تحملوا مسئولية الاعداد والتنظيم والتنفيذ ، وبين زملائهم الذين لم تتح الظروف لهم فرصة الانضمام لتنظيم (الضباط الأحرار) .

كانت الفرحة تغمر الجميع داخل الجيش وخارج الجيش . . . والتف الشعب حول أجهزة الاذاعة يسمعون البيان الاول ويفسرون ما شاء لهم التفسير .

تمت الحركة في سرية بعيدا عن الجماهير .

وكان السؤال الاول الذي تردد في قاعة اجتماعات مبنى القيادة العامة بعد أن استقبلوا يوسف صديق وقوقا وهم يصفقون باعتباره الضابط الشجاع الذي اقتحم هذا المكان وأتاح لهم فرصة الاجتماع فيه هو :

ماذا نعمل ؟

لم يكن هناك من شيء معد في الخطة سوى تقديم عدة مطالب للملك ، ثم يكون التصرف بعد ذلك تبعا لرد الفعل ، ولحركة الملك .

وعندما اتصل نجيب الهلالي بمحمد نجيب قليفونيا من الاسكندرية ابلغه بأن مطالب الجيش تنحصر في الآتي :

١ - تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة .

٢ - تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة .

٣ - ابعاد كريم ثابت والياس أندراوس ومحمد حسن وحلمي حسين وانطون بوللي ويوسف رشاد من حاشية الملك .

كانت هذه الطلبات بمثابة جرس نبيذ لموقف الملك ، والتعرف عما اذا كان في مركز ضعيف أو قوة . . يستند الى قوات الاحتلال أو لا يستند اليها .

ولم يكن معقولا ان يطلب الجيش تعيين علي ماهر رئيسا للوزراء دون استشارته والتفاوض معه ولذا تحرك محمد نجيب وأنور السادات الى منزل علي ماهر بالجيزة حيث عرضا عليه تولي رئاسة الوزراء .

وافق علي ماهر واشترط ان يصدر له أمر التكليف من الملك صاحب السلطة الشرعية . . ووافق نجيب فلم يكن قد حدد حتى هذه اللحظة موقفا نهائيا من الملك . . .

وأبلغ علي ماهر الملك بمقابلة نجيب له ، ورغبتهم في تكليفه بالوزارة . . .

كان الخبر قد وصل الى الملك أيضا عن طريق مصطفى صادق ضابط
الطيران السابق ، وعم الملكة ناريمان ، الذي أسرع الى القيادة في الساعة
العاشرة صباحا يستفسر عن حقيقة ما يدور ، فقابله محمد نجيب وجمال
عبد الناصر وأبلغاه بالمطالب السابقة .

ويقول مصطفى صادق ان المطالب تركزت حول قضيتين أساسيتين
.. حكم الأغلبية وتطهير الحاشية .. ويقول أيضا انه عندما طلب صدور
بيان يعلن فيه الجيش الولاء للملك ، قال عبد الناصر له ان البيان
يتضمن الولاء للدستور وهو ما يعنى الولاء للنظام الملكى .
كان فى ذلك محاولة لتحويل النظر عن أهداف الحركة .

واتصل على ماهر ميمحمد نجيب فى الثانية والنصف بعد ظهر
٢٣ يوليو ليبلغه بأن الملك قد كلفه بتشكيل الوزارة ، ويطلب منه
زيارته .. وذهب اليه نجيب وأنور السادات فوجدا انه يحاول التعرف
منهما على أبعاد حركة الجيش ولكن نجيب موه عليه وأبلغه ان الأمور
لا تتعدى المطالب السابقة . ويقول محمد نجيب ان على ماهر . كان مشرقا
وشديد الحيوية فى هذه الجلسة .

والتقى محمد نجيب على ماهر للمرة الثالثة فى الصباح الباكر ليوم
٢٤ يوليو قبل سفره الى الاسكندرية لمقابلة الملك ، حيث تمت المقابلة بعصر
ذلك اليوم وصرح بعدها على ماهر بأن الملك قد قبل (كل) مطالب الجيش
وانه وقع مرسوما بتعيين محمد نجيب قائدا عاما برتبة (الفريق) ..
وهو تحصيل حاصل لأن البيان الأول أذيع بصفته قائدا عاما ، ولكن
برتبته (اللواء) .

وكان اختيار على ماهر رئيسا للوزراء قد تم تحت دافع انه مستقل
عن الأحزاب فلا تبدو الحركة حزبية منذ لحظتها الأولى ، كما انه اسم
مقبول لدى الملك فلا يعترض عليه ويحدث تناقض يفرض ظروفا قد تخلق
صعوبات غير منتظرة ، هذا الى ان على ماهر لم يكن ذا سمعة سيئة بل
ان موقف وزارته بعد حريق القاهرة كان يفضل موقف وزارة نجيب الهلالي
فقد خرجت من الحكم نتيجة خلاف واضح مع السفير البريطانى .

ذهب على ماهر الى الاسكندرية وهو يتصور فى نفسه صورة المنفذ
التي هيات له الظروف فرصة رد اعتباره أمام رجال القصر الذين أحاطوا
بالملك .. فشكل وزارته من أغلبية أعضاء وزارته السابقة التى استقالت
فى فبراير ، وتولى هو شخصيا وزارتي الداخلية والحربية .
وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة لم يضح حدا لحركة الضباط
ولم يوقف عجلة اندفاعها ..

النشاط الشديد الذى بدأ قبل الحركة بيومين وظهر فى صورة اتصالات ومناقشات لا تنقطع فى الليل أو النهار ظل مستمرا لا يهدأ
وحيرة الضباط ورغبتهم فى المعرفة تركزت على سؤال أعضاء مجلس القيادة الذين استقروا فى مبنى القيادة بكوبرى القبة ، بعد ان وصل صلاح سالم وجمال سالم من العريش .

كانت كلية أركان الحرب هى أكبر مكان لتجميع الضباط اذ كانت تعقد فيها الدورة الثانية عشرة . . وفى صباح ٢٣ يوليو حضر الجميع ، ولم يتغيب أحد الا جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين من المدرسين ، وعباس رضوان واسماعيل فريد من الطلبة . . هؤلاء فقط هم الذين اشتركوا فى حركة ٢٣ يوليو ، أما بقية الطلبة وكان عددهم ٦٣ ضابطا فلم يشتركوا فى الحركة ومنهم أسماء لمعت فيما بعد مثل عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والاعلام ، ومحمد فوزى وزير الحربية ، وعبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكي .

وزع أفراد هذه الدفعة من الضباط الذين لم يكملوا دورتهم ، ولم تكن قد حددت بعد وحداتهم فمدة الدراسة كانت عاما كاملا - على الأجهزة والمصالح الحكومية أو فى الجيش تبعا للرغبات الطارئة ، والمعرفة الشخصية .

ومثال الدفعة ١٢ فى كلية أركان الحرب يظهر نسبة عدد الضباط الأحرار المحدودة ، كما يفتح بذاية لتوزيع الضباط فى غير الأماكن التى هيأتها لهم الدراسة التى كانت تعتبر بمثابة (الماجستير فى العلوم العسكرية) مثل تعيين الضباط مصطفى لطفى وأحمد عبد السلام كفاى وعبد العزيز صادق لإنشاء مكتب اشرفى فى وزارة الداخلية .

وظل مجلس القيادة فى شبه اجتماع مستمر يناقش الموقف بعد ادعاء الملك لمطالب الجيش ، وتقرر فى اجتماع استغرق ليلة ٢٣/٢٤ يوليو عزل الملك على أن يظل الأمر سرا حتى بالنسبة لعلى ماهر نفسه .

ولما كان الملك فى الاسكندرية فقد أخذت الأنظار تتجه اليها وخاصة بعد ان استتب الأمن فى القاهرة ، وحوصر قصر عابدين ، وتم اعتقال كبار ضباط الجيش ، والقلم السياسى ، ومدير الأمن العام .

لم تكذ تهدا أنفاس الضباط الأحرار فى القاهرة حتى كان الأمر قد استقر على ارسال وحدات الى الاسكندرية تمهيدا لعزل الملك ، بناء على خطة كلف زكريا محيى الدين بوضعها كما وضع من قبل خطة تحريك القوات ليلة ٢٣/٢٢ يوليو .

لم يكن تحريك القوات الى الاسكندرية مجرد مظاهره عسكرية ولكنه كان ضرورة تقتضيها ظروف الحيلة والحذر من تصرفات الملك ، الذي كان مجرد وجوده يمثل خطرا حتى اللحظة الأخيرة ، فالبحرية مثلا كانت خاضعة له خضوعا كاملا ولم تسهم بأي دور في الحركة . . . وقوات الجيش هناك كانت محدودة .

الملك لم يكن يائسا . . . كان يبحث عن طريق للخروج من هذا المأزق . . . كانت كلماته التي حملها مرتضى الراغى الى محمد نجيب تحمل تلميحا باحتمال تدخل القوات البريطانية في الموقف كما حدث في أيام أحمد عرابي .

واستدعى الملك جيفرسون كافري سفير أمريكا لمقابلته في سراى المنتزة يوم ٢٣ يوليو ، وطلب منه فاروق ان يطلب من حكومته اقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك الشديدة لتدخل قواتها .

ويقول ايدن في مذكراته انه كان قد أوضح للسفارة البريطانية بالقاهرة ان القوات البريطانية لايجوز ان تتدخل لابقاء فاروق على العرش . ولذا فان السفارة لم ترد على السفير الأميركي كافري ردا مشجعا بعد اتصالات عاجلة تمت بين لندن وواشنطن كما يقول انطوني ناتنج في كتابه (ناصر) .

ومع ذلك فانه بعد ليلة ٢٣ يوليو تحركت بعض القوات الى طريق مصر - السويس للدفاع عن القاهرة في حالة حدوث أي تحرك بريطاني . . . وكلفت القوات المصرية في منطقة القناة بمراقبة تحركات القوات البريطانية والابلاغ عنها .

لم تشر جهود الملك في استجلاب تدخل بريطاني أو أمريكي لحماية عرشه .

وكانت تعليمات جمال عبد الناصر الى باعتبارى ممثلا للضباط الأحرار في الاسكندرية تقضى بالسيطرة على المنطقة في هدوء دون عمليات استفزازية قد تفجر الموقف وتخلق تناقضا لا مبرر له بين الموقف في القاهرة والموقف في الاسكندرية .

وكان محمد حيدر قد دعا الى مؤتمر في مبنى القيادة بمصطفى باشا صباح ٢٣ يوليو حضره قادة الوحدات بالاسكندرية ، وأبلغهم ان ما يدور في القاهرة هو عملية محدودة ، وألقى عليهم مسئولية قيادة وحداتهم .

ولكن الضباط الأحرار يتعاون وثيق مع كافة الضباط الذين فجر البيان الأول ، كل طاقاتهم الوطنية وكل أحلامهم الثورية كانوا قد سيطروا

على الوجدات ، وعقدنا مؤتمرا لشباب الضباط في رئاسة الإلای الثاني المضاد للطائرات. ظهر نفس اليوم ، واخترنا البكباشی عاطف نصار ليكون قائدا للمنطقة والصاغ عبد الحكيم الأعسر ليكون أركان حرب لها .

واستقر الوضع في الاسكندرية أيضا بعد ان نصحنا كبار الضباط بالذهاب الى منازلهم فاستجابوا دون معارضة وبعد أن أوقفنا محاولات للآثاره في البحرية وخفر السواحل عن طريق الاستعداد بالمدفعية والاتصالات الشخصية ..

وقد اتصل بي اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر عصر ذلك اليوم فأبلغتهم بهدوء الجالة واستقرار منطقة الاسكندرية .. وأبلغني الاثنان باحتمال هروب حسين سري عامر عبر الصحراء الغربية الى ليبيا وضرورة ملاحقته .

كان علي ماهر قد وصل الى الاسكندرية يوم ٢٤ يوليو وأقسمت وزارته اليمين القانونية ، واستدعى اليه سليمان حافظ مستشار رئاسة مجلس الوزراء المنتدب من مجلس الدولة ليعده له التشريعات المطلوبة بناء على طلبات محمد نجيب .

ومع ذلك كان علي ماهر في حيرة من أمره لا يعرف أبعاد حركة الجيش ويشعر أن شيئا ما لا يدرك حقيقته يدبر في الخفاء .. ولما علم من سليمان حافظ ان فتحي رضوان يعتبر صديقا لأنور السادات وأنه معتقل في هاكستيب والحكومة لم تفرج عنه رغم حكم مجلس الدولة ، أصدر قرارا فوريا بالافراج عنه هو ويوسف حلمي وسعد كامل (ابن شقيقته) واستدعاه الى الاسكندرية فورا على متن طائرة حربية .

كان الثلاثة من أعضاء الحزب الوطني الذي كان ينتمي اليه سليمان حافظ أيضا .. ولم يستطع فتحي رضوان أن يشبع رغبة علي ماهر في معرفة تحركات ضباط الجيش لأنهم لم يفصحوا عن إرادتهم لأحد ، حتى وصل محمد نجيب الى الاسكندرية بالطائرة ومعه يوسف صديق وجمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعي وذكريا محيي الدين صباح ٢٥ يوليو .

كان مفروضا حسب الخطة أن يتم عزل الملك في نفس اليوم ، ولكنه كما حدث تأجيل لحركة الجيش ليلة واحدة ، تقرر تأجيل العزل يوما واحدا أيضا ، بناء على طلب ذكريا محيي الدين واضح الخطة الذي وجه ان الجنود في حاجة الى الراحة لأن بعضهم لم ينم منذ ليلة ٢٢/٢٣ يوليو ، والطابور المدرع كانت تنقصه بعض التجهيزات الادارية .

كان محمد نجيب على موعد مع علي ماهر لتبليغه بالانذار ، ولكنه غير رأيه وأبدى له بعض ملاحظات شكلية على التشريعات التي كان سليمان جافظ قد أعدها . . . والتقى محمد نجيب مع سليمان جافظ وتبين انهما كانا أعضاء في إحدى المحاكم العسكرية العليا خلال الحرب العالمية الثانية .

بقى يوم على عزل الملك . . . والاسكندرية في حالة ابتهاج شديد تلاحق مواكب الضباط بالهتاف ، وتفسر حركتهم تفسيرات شتى . . . كان الجيش مازال يدبر خطته في سرية بعيدا عن الجماهير .

وآثار جمال سالم اشكالا استغرقت مناقشته عدة ساعات . . . قال أن مجلس القيادة قرر عزل فاروق ولكنه لم يقرر شيئا عن مصيره .

وكان جمال سالم أكثر الموجودين حماسة لاعداد فاروق أو محاكمته ، مستندا في ذلك الى أخطائه التي ارتكبها والضحايا الذين سقطوا نتيجة لها . . . وتأثر بحماس جمال سالم كل من عبد المنعم أمين وذكريا محيي الدين فوافقا على الاعداد ، بينما وقف ضد هذا الرأي كل من محمد نجيب وأنور السادات ويوسف صديقي وحسين الشافعي . . . واستقر رأي الحاضرين وقد بلغت الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٥ يوليو أن يسافر جمال سالم بالطائرة الى القاهرة ويعود حاملا رأي زملائهم هناك . . . جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال حسين وحسن ابراهيم وصالح سالم .

يلاحظ ان جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بقوا في القاهرة لم يغادروها للاسكندرية سوى أنور السادات وجمال سالم فقط .

هل يعدم الملك أم يحاكم ويسجن أم يطرد فقط ؟

سؤال لم تكن الاجابة قد اكتملت عليه حتى اليوم الذي تقرر فيه تقديم الانذار . . . أو بمعنى أصح اليوم التالي لليوم المحدد لتقديم الانذار لولا تأجيل الخطة . . . وهذا يدل على أن تلاحق الأحداث ، كان في غير حسابان الضباط الأحرار . . . وان ضغط الوقت لم يسمح لهم بالتفكير الهادئ والتخطيط المتزن .

كانت كل مشكلة تحل في وقتها . . . وكل أزمة تعالج في لحظتها . . . سافر جمال سالم بالطائرة حرصا على عدم الاتصال تليفونيا بأعضاء مجلس القيادة بالقاهرة تأكيدا للأمان . . . وعاد في الصباح الباكر يحمل الرأي المرجح وهو (يترك فاروق خيا ويحكم عليه التاريخ) .

النوم منذ الحركة لا يتم الا لحظات خافتة . . . في المكاتب وبملايس البعيل . . . وفي التاسعة صباحا كان محمد نجيب يتجه الى رئاسة مجلس

الوزراء في بولكى لتسليم الانذار الى على ماهر حتى يستطيع الملك أن يتدبر أمره في الساعات الباقية .

وكان الملك قد غادر قصر المنتزة الى قصر رأس التين في اليوم السابق مع الملكة والأميرات . . وكانت قوات الجيش التي وصلت من القاهرة قد حاصرت قصرى رأس التين والمنتزة . . وحدث اشتباك محدود بين قوات الحرس الملكى والقوات المحاصرة لرأس التين ، اتصل بعده الملك بالمستر جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة ، وعلى ماهر الذى هرع لمقابلة الملك .

وعندما وصل محمد نجيب أبلغه سليمان حافظ ان مستر (سباركس) مستشار السفارة الأمريكية قد حضر منذ مدة وانه في حالة اضطراب وانفعال شديدين ويقول انه موفد من مستر كافرى للتحري عن حقيقة اطلاق الرصاص على قصر رأس التين ، ومدى ما يترتب على ذلك من أضرار قد تسيء الى مصلحة البلاد .

وهذا محمد نجيب مستر سباركس قائلا له ان هذه القوات قد وزعت في الاسكندرية كاجراء روتينى لحماية الأمن ، وانه قد أصدر أوامره بوقف الضرب الذى بدأ على أساس تصور خاطئ من الحرس الملكى بأن هذه القوات تريد ان تقتحم القصر .

وانصرف مستر سباركس وقد خف اضطرابه وهدأت حدة انفعاله . وكان الملك في هذه اللحظة قد جمع انطوان بوللى ، كافاتسى (مدزب الكلاب) وجارو (الحلاق) والقائمقام حلمى حسين (السائق) ومحمد حسن (الشماشرجى) والاميرالاي محمد أبو النصر مدير مشاة الحرس - والياور على مقلد والياور الجوى حسين عاكف ، وطلب منهم ضد الهجوم عن القصر بتوجيه نيران الهجانة ومدافع الماكينة على الدبابات الرابضة خارج الاسسوار .

وبدأت الطلقات المتبادلة ، ثم أمر الملك بوقف الضرب عندما أبلغ ان مدفعا كبيرا مصوبا فوهته على صالة القصر .

وغادر على ماهر القصر بعد ان عاد الهدوء .

ولكن على ماهر فوجيء في بولكى بتقديم انذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرا ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء . . وارتجفت شفتا على ماهر وهو يسمع حديث محمد نجيب وشجب وجهه ولكنه تجلده وقال (زى ما تشوفوا) ثم غادر

بولكلى الى القصر مرة ثانية فى نفس الصباح بعد أن قرأ كلمات الانذار التى تقول :

من الفريق أركان الحرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجائه الى جلالة الملك فاروق الاول :

انه نظرا لما لاقتة البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيشتكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادة لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته - ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجسدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلبت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأتى من أثرى وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى انجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك فى موعده غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج) .

توقيع : فريق (أركان حرب) محمد نجيب

عاد محمد نجيب الى ثكنات مصطفى كامل .

وأبلغ على ماهر الملك شفاهة بانذار الجيش لقسوة بعض كلماته مشفوعا برأيه ونصيحته فى النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى استيفاء للعرش فى ذريته . . ولكن الملك قال أنه ليس جباناً وأن عنده قوات موالية أكثر مما عند الثائرين . . ولكن على ماهر أوضح له مخاطر تعريض مصر لحرب أهلية لا يعلم مداها الا الله . . واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وعندما سأله على ماهر اذا كان يفضل السفر جوا : أجاب بأنه يفضل السفر بحرا على الباخرة (المحروسة) وهى يخته الخاص .
مستترطا الآتى :

١ - ان يستصحب معه زوجته ناريمن وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر أولاده .

٢ - ان يودع على الصبورة التي تليق بملك نزل عن العرش
ياختياره .

٣ - ان تشترك الحكومة فى وداعه ممثلة برئيسها وكذلك القوات
المسلحة ممثلة بقائدها محمد نجيب .

٤ - ان يمكن من مقابلة السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قبل
سفره .

٥ - ان تقوم قطع الاسطول المصرى بحراسة الباخرة التي
سينقلها حتى وصوله الى ايطاليا .

عاد على ماهر الى بولكلى يحمل الموافقة ومعها هذه الطلبات . . وبدأ
تسليم رجال الحاشية المطلوبين الى القوات المحاصرة للقصر . . يستلم
عبد المنعم أمين قائد القوة ، حلمى حسين ومحمد حسن وأنطون بوللى .

وأعد الدكتور عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة وثيقة
التنازل فى صيغة أمر ملكى يستلمهم ديياجته من الدستور . . ووافق
محمد نجيب الذى اجتمع مرة ثانية مع على ماهر وجمال سالم وأنور السادات
فى بولكلى حوالى الحادية عشرة صباحا .

حدث تعديل وخيد على الصياغة اقترحه جمال سالم ووافق عليه
الدكتور السنهورى وهو اضافة عبارة تفيد بأن النزول عن العرش كان
(استجابة لرغبة الأمة) .

وكلف على ماهر المستشار سليمان حافظ بحمل الوثيقة الى الملك
لتوقيعها قبل الثانية عشرة حسب الانذار الموجه له .

ويقول سليمان حافظ أن الملك أقبل عليه وهو عارى الرأس فى حلة
القائد الأعلى للقوات البحرية يسير بخطى سريعة تأخذ بخناق سعدة عصبية
متمواصلة ، وقرأ الوثيقة على مهل ثم تساءل عما اذا كان ممكنا اضافة بعد
عبارة (بناء على ارادة الأمة) كلمة (واراقتنا) وقال له سليمان حافظ أن
صياغة الوثيقة فى صورة أمر ملكى ينطوى على هذا المعنى . وقال الملك
(فما الضرر اذن من اضافتها) وقال سليمان حافظ (انسا لم ننته من
صياغة الوثيقة على صورتها الا بصعوبة لا تسمح بادخال أى تعديل)
فقال الملك (اذن كانت هناك وثيقة أخرى) فلما أجاب سليمان حافظ
بالاجاب طلب الملك الاطلاع عليها فقال له أنه لم يطلع عليها وهى ليست
معه . . . فقال الملك (لعلك لا تريد ذكر شىء عنها لما قد يكون فيها من
معانى تجرح شعورى) .

وقع الملك الوثيقة وهو فى حالة انفعال شديد ، ثم وجد أن توقيعها ليس منضبطا فوقعها مرة ثانية فى أعلى الكلمات التى تعلن تنازله عن العرش فى كلمات موجزة تقول :

• أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ •

• نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان •

لما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المضاعف التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على ارادة الشعب •

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء للعمل بمقتضاه •

صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليو ١٩٥٢)

حمل سليمان حافظ وثيقة التنازل الى على ماهر فى رئاسة الوزراء ثم ذهب الى محمد نجيب وزملائه فى ثكنات مصطفى كامل ليعرض عليهم رغبة الملك فى أخذ انطوان بوللى معه فى رحلته الأخيرة ، ولكن أعضاء مجلس القيادة رفضوا التراجع عن مطالبهم لتحقيق مستهدف يمس نزاهة الحكم ، كما رفضوا طلب الملك أن تصحب (المحروسة) بعض قطع الأسطول المصرى حتى تصل الى ايطاليا •• وقد طلب الملك من جيفرسون كافرى فيما بعد حراسة بعض قطع الأسطول الأمريكى له أثناء رحلته •

كان محمد نجيب معتزما أن يكون فى وداع الملك على مرسى رأس التين •• ولكن المظاهرات التى اعتترضت طريقه فى شوارع الاسكندرية وخطأ السائق فى معرفة الباب الصحيح جعله يصل متأخرا أربع دقائق عن رحيل الملك فى تمام السادسة •

كان فى وداع الملك على المرسى على ماهر وجيفرسون كافرى وزوجا شقيقتيه اسماعيل شيرين ومحمد على رؤوف وبعض ضباط الحرس والجميع فى وجوم شديد •• وكان الملك ينظر الى ساعته بين لحظة وأخرى حتى أعلنت السادسة فقرر الرحيل ، وهنا عزفت الموسيقى السلام الملكى : ثم أنزل العلم الملكى • وطواه ضابط من ضباط الحرس سلمه الى على ماهر الذى سلمه بدوره الى الملك ، وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة •• وأدى حرس الشرف التحية العسكرية •• وصافح الملك مودعيه بينما خدم القصر والمودعون يجهشون بالبكاء •

وعندما وصل محمد نجيب كانت آثار الدفوع مازالت تلمع فى عيني على ماهر ، وأضر نجيب على توديع الملك فركب لئلا يلحق بالمحروسة ومعه

القائم مقام أحمد شوقي وقائد الجناح جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى واليوزباشى اسماعيل فريد .

وصعد محمد نجيب الى المحروسة ومعه زملاؤه ، ثم أدى التحية العسكرية للملك المعزول وتصافحا باليد .. ومضت فترة سكون يقول عنها محمد نجيب (الملك يتوقع أن أتحدث والقدرة على التعبير ضاعت من رهبة الموقف) .

وأخيرا انطلق نجيب يتحدث قائلا :

اننى أريد أن أقول لك شيئا .. عندما اقتحمت الدبابات البريطانية قصر ك فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كنت أنا الضابط الوحيد الذى قدم استقالته احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد . فعلت هذا باسم الجيش كله وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحركة اليوم .. وفى هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحركة لك .. أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حمائك الى ثوار عليك نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك .

ووفجىء فاروق بهذا الحديث فقال :

على كل حال اننى أتمنى للجيش كل الخير .. وانى أوصيك خيرا بالجيش المصرى فهو جيش آبائى وأجدادى .. ان مأموريته شاقة وصعبة .

وقال له نجيب :

انى أعرف أن الكولونيل سيف سليمان باشا الفرنساوى هو الذى بدأ تكوين الجيش المصرى .

وكان فاروق قد لاحظ أن جمال سالم يحمل عصاه وهو فى حضرته فتوقف عن الحديث وأشار له قائلا :

أرم عصاك .

وحاول جمال سالم أن يعترض ولكن محمد نجيب نهره عن ذلك فألقى عصاه ووقف وقفة فيها شيء من اللامبالاة .

وقال الملك وهو يصافحهم مودعا بعد أن أدوا له التحية العسكرية :

أنتم سبقتونى فى الى عملتوه .. الى عملتوه دلوقتى كنت أنا راح أعمله .

وطلب الملك تأجيل رحيل المحروسة نصف ساعة حتى تحضر بقية حقائبه ووافق نجيب بلا تردد . وخرج وفى ذهنه كلمات الملك .

كان سباقا مع الزمن بين الملك وبين الضباط الأحرار .

لو كانت الحركة قد تأخرت أياما ربما كان بعضهم قد أصبح خلف قضبان السجون ، والملك فى حياته اللاهية .

ولكن أحداث التاريخ شاءت أن يخرج الملك معزولا من مصر ، وأن يصبح محمد نجيب قائدا لحركة الجيش .

وكانت عملية اخراج الملك قد تمت فى سرية تامة عن الجماهير التى لم تسمع شيئا مؤكدا عنها الا فى السادسة والتصف عندما أذيع بيان تاريخى بصوت محمد نجيب يعلن فيه خروج الملك ، ويطلب من المواطنين الذين غمرهم الفرح أن يلتزموا الهدوء .

ويقول محمد نجيب أن صدره قد استراح باذاعة هذا البيان لأنه كان حريصا على أن يفهم كل مصرى أن المشاركة فى الحركة لم تكن لكسب شخصى مادى وإنما كانت لتحرير الوطن والمواطنين . . . وأراد أن يضرب المثل بنفسه عندما عينه قائدا عاما للقوات المسلحة يوم ٢٤ يوليو ، وقناعته برتبته الحالية . رتبة اللواء .

هكذا سقط الملك فاروق ، وغادر مصر . وطويت صفحة حكمه فى دون تردد .

وبعد ساعة ونصف أى فى الثامنة مساء أذاع محمد نجيب بيانا آخر أعلن فيه على الشعب تنازله عن رتبة (الفريق) التى كان قد منحها له الملك فاروق .

الفصل العاشر

الضباط في السلطة .. لأول مرة

لم يكن سقوط الملك اعلانا عن سقوط الملكية .

ولم يكن خروج فاروق هو نهاية الحكم الملكي من الوجهة الدستورية كانت أول مشكلة تواجهها قيادة الجيش .. هي قضية الوصاية على العرش .

المادة ٥١ من دستور ١٩٢٣ كانت تنص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يقرأوا اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين تماما كما يؤدي الملك اليمين قبل مباشرة سلطته الدستورية .. وللملك حسب احكام الأمر الملكي رقم ٢٣ عام ٢٢ اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان اختياره .

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على انه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فان كان المجلس منحلًا وكان الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

أما المادة ٥٥ فتتص على أن يتولى مجلس الوزراء - بصفة مؤقتة - سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان .

كان مقروضا ان يدعى البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد طبقا للدستور وطبقا لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر وأرسلوا صورة منها الى محمد نجيب . ومعروف ان على ماهر كان

قد رفض حل مجلس النواب الوفدى خلال رئاسته الوزارة بعد حريق القاهرة .

ولكن على ماهر الذى أصبح مجلسه جامعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب السلطة التنفيذية يعلن بعد اجتماع مجلس الوزراء بأن قيام برلمان نظيف على أساس سليم يحتاج الى تمهيد يستغرق سنوات . . . وعلق السنهورى الذى استدعى هو وسليمان حافظ لحضور اجتماع المجلس بأن ذلك الرأى يعنى اتجاه على ماهر الى حكم البلاد بغير برلمان مستندا الى سلطة الجيش .

ورغم ان سليمان حافظ والسنهورى كانا يستهدفان اقامة حكم برلمانى بأسلوب جديد فى الانتخابات يحرم الوفد من أغلبيته المطلقة التى كان يتمتع بها رغم عدم حصوله على أكثر من ٤٠٪ من أصوات الناخبين - على حد قوله - الا ان سليمان حافظ كان حريصا أشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، مناضلا من أجل ذلك بكل الطرق الممكنة وذلك لخلاف سياسى عميق بينه كرجل من رجال الحزب الوطنى وبين الوفد كحزب جماهيرى . .

ولجأ سليمان حافظ الى فكرة عرضها عليه الدكتور حسن بغدادى عميد كلية الحقوق بالاسكندرية فى ذلك الوقت ، تقضى بتعديل الأمر الملكى رقم ٢٣ لعام ١٩٢٢ تعديلا يكفل انشاء الوصاية المؤقتة وينظمها وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء اقراره بحكم توليه السلطة التشريعية فى غيبة البرلمان عملا بالمادة ٤١ من الدستور .

وافق الدكتور عبد الرازق السنهورى على ذلك الرأى أيضا ، وهو الوزير السعدي السابق . وعرض الأمر على مجلس القيادة فاتفق الرأى على تفويض الأمر الى قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة ، الذى أصدر قرارا بأجماع الأصوات عدا صوت الدكتور وحيد رأفت بأنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل فى حالة نزول الملك عن العرش بل يجب المبادرة الى اجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد ودعوته للاجتماع فى الميعاد الدستورى لتعيين أوصياء العرش فاذا رأت الحكومة أن الضرورة العملية تتطلب لاجراء الانتخابات وقتا غير قصير لا ينبغى لمجلس الوزراء أن يستمر خلاله فى مباشرة سلطات الملك ، أمكن ايجاد نظام وصاية مؤقتة تنتقل اليها هذه السلطات من مجلس الوزراء الى أن تتولاها لجنة الوصاية الدائمة .

وتشكل مجلس الوصاية المؤقت من الأمير محمد عبد المنعم رئيسا وعضوية بهى الدين بركات باشا والقائمقام رشاد مهنا الذى عين وزيرا

للمواصلات لمدة يوم واحد حتى يكون تعيينه في مجلس الوصاية
دستوريا .

واعتبر سليمان حافظ هذا الموقف انتصارا له فقال في مذكراته
التي كتبها وأودعها عند صديقه الدكتور مصطفى مرعي الذي تفضل
باطلاعي عليها بالحرف الواحد (بآء الوفد بالخيمة وبؤت مع السنهوري
بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر) .

وانتقل مكتب سليمان حافظ منذ ذلك الوقت الى رئاسة مجلس
الوزراء .

وصدرت عدة تشريعات براءة من ناحية الشكل . . اذ الغيت بدعة
تصنيف الوزارة بالاسكندرية ، وخففت السيارات الحكومية . والغيت
الألقاب والرتب المدنية .

ولكن هذه التشريعات وحدها لم تكن كافية لمواكبة اندفاع مجلس
القيادة الذي كان يواصل اجتماعاته ليل نهار ، يتصل أعضاؤه بمعارفهم
من مختلف الاتجاهات السياسية ، يتأثرون بأحاديثهم ويسعون الى تنفيذ
بعض اقتراحاتهم .

وكان على ماهر يعتبر نفسه رجل الساعة ، يحافظ بكل ما في جهده
وطاقته على استمرار الأوضاع على ما هي عليه ، ليظل في مركز السلطة
ولكن التناقضات كانت قد بدأت تنبت بينه وبين مجلس القيادة الذي
كان يتحمل عبء المسئولية الفعلية في مصر بعد خروج الملك .

كان مجلس القيادة المشكل من تسعة أفراد هم : جمال عبد الناصر
وعبد الحكيم عامر وجمال سالم وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي
وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وأنور السادات
قد قرر في ١٥ أغسطس ضم خمسة من الذين أسهموا بقدر كبير في
نجاح الحركة وهم محمد نجيب ويوسف صديق وزكريا محيي الدين
وحسين الشافعي وعبد المنعم أمين .

تقررت هذه الزيادة بعد تقديم جمال عبد الناصر استقالته لأنه كان
راغبا في سلوك أسلوب ديموقراطي بينما طلب جمال سالم اختزال عدد
أعضاء المجلس الى خمسة أعضاء فقط ، وتكليف الباقين بالعودة الى
مواقعهم في الجيش .

أدت هذه الزيادة الى اجتذاب عدد كبير من الضباط للمجلس . .
وأصبح له مندوبون من الضباط في مختلف الوزارات ، مما خلق في كثير
من الأحوال ازدواجية وحساسية ، وخلق عند الضباط رغبة الخروج من

أطار النظام العسكري والانطلاق بملابسهم الرسمية إلى مواقع العمل المدنية ، واشتهر باصطلاح (مندوب القيادة) الذى كان يتحرك به هؤلاء الضباط ليصدروا تعليماتهم وتوجيهاتهم فى مواقف كثيرة متعددة .

بدأ الانضباط العسكري يفقد طابعه القديم ، وأخذت اتصالات الضباط تمتد خارج حدود الجيش . . ولم يعد الأمر قاصرا على الضباط الأحرار وحدهم ، وإنما أتيحت الفرصة أيضا لعدد آخر من الضباط الذين تميزوا بالمهارة فى التقرب والقدرة على التلون .

وكان صعبا على مجلس القيادة فى مرحلته الأولى وخلال دوامة الاجتماعات والاتصالات أن يقيم تنظيما أو يصدر تعليمات تمنع الضباط من الاندفاع الى هذا المجال الجديد .

وهذا نمت الازدواجية وظهرت الحساسية بين الوزارة ومجلس القيادة .

كان على ماهر قدزار مرسى مطروح فترة العيد واتصل به محافظ الصحراء الغربية (بكباشى حسنى الدمنهورى) وأثار معه عدة قضايا ، منها . . اعطاء تراخيص اقامة للمصريين فى الصحراء الغربية وهو نظام افتعلته قوات الاحتلال بالنسبة لكل مناطق الحدود المصرية . . وأصدر على ماهر قرارا بالغاء تصاريح الدخول والاقامة للمصريين فى جزء من بلادهم وآثار معه أيضا قضية اعطاء (تراخيص تموين) للمصريين المقيمين فى الصحراء الغربية فوافق عليها أيضا .

وعقد على ماهر اجتماعا موسعا مع الضباط أثرت فيه قضية فصل الضباط من الجيش بعد الثورة . . وقال عبد الجليل العمرى (وزير المالية) الذى كان مرافقا له فى هذه الزيارة ان خروج عدد كبير من الضباط سوف يثقل كاهل الميزانية بمعاشات كبيرة .

وتطرق الحديث بعد ذلك الى موضوع الاصلاح الزراعى ، فأبدى على ماهر رأيه فى أن يكون الحد الأقصى ٥٠٠ فدان ، ان لم يوافق على فرض ضرائب تصاعدية .

ولم يقتصر اجتماع على ماهر بالضباط على مرسى مطروح . . بل عقد اجتماعا ثانيا مع ضباط الاسكندرية فى ناديهم بالشاطبي . . وأثيرت هذه القضايا مرة أخرى .

مثل هذا الاتصالات بين على ماهر والضباط ، الى جانب آرائه المعارضة للاصلاح الزراعى الذى تبني فكرته جمال سالم بعد ان صقلت

خلال عدة لقاءات تمت بينه وبين أحمد فؤاد ودكتور راشد البراوي أدت الى تنافر أخذ يزداد حتى وصل غايته .

وكان الاتفاق قد تم بين مجلس القيادة وعلى ماهر على ان تتم الانتخابات في شهر فبراير تنفيذا لرأى مجلس الدولة الذي شكل به مجلس الوصاية المؤقت ، وطلبوا منه أن يذيع ذلك توضيحا للشعب . ولكن على ماهر اذاع البيان دون تحديد شهر فبراير ، بل قال ان الانتخابات ستتم في أقرب فرصة .

أهاج عدم تحديد الموعد ثائرة ضباط القيادة ، وأذاعوا بيانا يتناقض مع بيان على ماهر ويحدد فبراير موعدا للانتخابات . . الأمر الذي نقل مشكلة الخلاف من كواليس السياسة الى ساحة الجماهير .

كان علي ماهر يستهدف من عدم تحديد موعد الانتخابات اعطاء نفسه فرصة أطول للسيطرة على الحكم بطريقة غير دستورية .

والواقع ان رجعة الى تاريخ على ماهر الذي بدأ حياته عضوا في لجنة الثلاثين لاعداد دستور ١٩٢٣ ، توضح لنا انه اتخذ طوال حياته السياسية مواقف تعادى روح الدستور وتتناقض معه .

اشترك على ماهر في وزارات أحمد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي وهي الوزارات الانقلاية التي أهدرت سلطة الأمة واعتدت على الدستور وعطلته ثم ألغته ، والتي كانت حربا على الحريات والحرمات والكرامات ، كما كانت وسيلة لدعم سلطات الملك ونظريته القائمة على أنه يملك ويحكم .

وعندما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكي بعد تولي فاروق سلطته الدستورية كان استهلال عهده إقالة وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ ، رغم ما في ذلك من اعتداء على روح الدستور . . ثم تولي رئاسة الوزراء بعد انتخابات مزيفة دون ان يستند الى حزب أو تنظيم سياسي عام . ١٩٣٨ .

كانت موافقة على ماهر على ابقاء مجلس النواب الوفدي بعد جريق القاهرة من أجل بقائه وزارته في الحكم بعد حصوله على تأييد الوفدة والمجلس . . ولكنه عندما تلخص فرصة الحكم بعيدا عن الدستور ، بعيدا عن البرلمان . . تنكر لموقفه القديم وعارض في دعوى مجلس النواب المنحل . بل وعارض في تحديد موعد الانتخابات الجديدة .

وعقب اذاعة بيان مجلس القيادة بعد بيان على ماهر فكر في الاستقالة ولكنه تراجع عن ذلك .

وبعد أزمة الاتصال بالضباط ومعارضة الاصلاح الزراعى .. والخلاف حول موعد الانتخابات مما يمس دستورية الحكم .. ظهر خلاف ثالث حول تعديل الوزارة .

كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على أسس تعديل وزارته التى شكلت فى سرعة شديدة عقب تكليفه بذلك من معظم عناصر وزارته التى أقالها الملك ، وكأنما ليظهر أمامه فى مظهر المنتصر .. ثم فوجئ محمد نجيب بمراسيم التعديل الوزارى وقد صدرت على غير ما اتفقوا عليه ، اذ حصل على ماهر على توقيع رشاد مهنا ، معتقدا انه يمثل سلطة الجيش .

ويقول محمد نجيب « يبدو أن على ماهر فى هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من بعض رجال الأحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الاصلاح الزراعى .. ومن أصدقائه الوزراء الذين اتفقنا معه على اخراجهم ثم شعر أمامهم بالاحراج ... وكان طموحا فى نفس الوقت لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد لا يعرف نتيجتها » .

ظهر منذ وقت مبكر فى حركة ٢٣ يوليو ان مركز القوة والسلطة قد انتقل الى مجلس القيادة ، وانهم ما كانوا ليطبقوا حكما يتعارض مع ارادتهم أو يعرقل مشاريعهم .

وسلك مجلس القيادة سلوكا يستظهر به قوته ليس أمام على ماهر وانما أمام كافة السياسيين .. اذ أصدر قرارا باعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر دون الرجوع الى رئيس الوزراء ... وأعلن جمال عبد الناصر الخبر فى اجتماع لمجلس القيسادة كان يحضره الدكتور عبد الرازق السنهورى وسليمان حافظ .

وتحدد بهذا القرار مصير وزارة على ماهر .

وبدا البحث عن اسم رئيس الوزراء الجديد .

ولكن على صبرى همس فى أذن جمال سالم وكان حاضرا لهذا الاجتماع باعتباره سكرتيرا لمجموعة الطيران ... وقال جمال سالم انه يجلب السنهورى ويعرف قدرته ويعترف بجدارته ويثق فى اخلاصه للحركة كما بدا واضحا فى تأييده لقانون الاصلاح الزراعى ولكنه يستسيغ الصراحة والاخلاص فى عرض السبب الذى يجعله مرغما على العدول عن ترشيحه .

وكان السبب كما قاله جمال سالم هو ان الأمريكان يشوف يعترضون على الترشيح لأن بعض الصحف الغربية نسبت اليه فى أواخر عهد الملك

السابق وأثناء حكم الوفد أن له ميولا يسارية . . انه رغم يقينه ببطلان هذه التهم ، الا أن مصلحة الحركة - وقد أخذت بعض الصحف في الخارج تتهمها بالشيوعية - يقتضى تفادى كل ما من شأنه أن يستغله الأعداء .

ويقول، خالد محيي الدين ان الأمريكيين كانوا قد أبلغوا على صبرى بذلك عندما شعروا باقتراب السنهورى من مجلس القيادة ورجوع الأعضاء اليه فى كافة مشاكلهم الدستورية .

وأجاب الدكتور السنهورى فى ثقة هادئة بأنه يقر وجهة نظر جمال سالم بعد ان قال ان الذريعة التى استندت اليها صحافة الغرب فى اتهمه بالشيوعية ترجع الى انه وقع وزملاء له من مستشارى محكمة القضاة الادارى بمجلس الدولة نداء للسلام هو ما عرف فى ذلك الوقت باسم (نداء ستوكهلم) ومضمون النداء لا يعدو أن يكون دعوة لاقرار السلام العالمى ومقاومة أسباب الحروب .

وأنهى الدكتور السنهورى كلامه طالبا الانتقال للحديث عن مرشح آخر .

وانتهى الأمر الى الاقتراح بتعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء وسليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء .

حدث ما توقع المجلس واستقال على ماهر ، ولكنهم طلبوا منه أن يحتفظ بموقعه رئيسا لوفد مصر فى اجتماعات الجامعة العربية ، وفى وفد مفاوضة الأحزاب السودانية .

خرج آخر رئيس وزراء مدنى بعد فترة حكم امتدت ٤٧ يوما فقط .
سقط الحكم المدنى فى مصر شكلا وموضوعا باستقالة على ماهر . . .
بعد ان سقط الملك من قبل .

كان موقف السياسيين الذين أحاطوا بمجلس القيادة فى هذه الفترة هو أحد الأسباب الرئيسية التى أنهت هذا الحكم .

الاخوان المسلمون وجدوا فرصتهم الفريدة لتحقيق أطماعهم فى القضاء على الوفد بدعوى القضاء على الحزبية والتحزب . . . ووثقوا أن شجرة الانقلاب تنمو فى ساحتهم . . .

موقف على ماهر من رغبته فى الانفراد بالحكم على غير أسس دستورية أهبط القيم التى كانى يمكن أن تكون سنداً للارادة الشعبية . . . كما أن

ثورة يوليو ج ١ - ٢٤١

تشكيله للوزارة من عناصر ليس لها احترام وتقدير شعبي أضعف من مركز الوزارة عموما أمام الجماهير ، وجعل كل الأمور متعلقة بشخصه .

فتوى سليمان حافظ وقسم الرأي بمجلس الدولة التي حالت دون دعوة مجلس النواب المنحل للموافقة على الأوصياء كانت ظاهرة بارزة في محاربة الوفد واستخراج تشريعات لا تتماشى مع روح الدستور ولا مع الرؤية السياسية السليمة .

كل هذه الاتجاهات التي أحاطت بمجلس القيادة منذ البداية خلقت شعور استهانة بالدستور ، وأظهر انه يمكن الالتفاف حوله . . . كما انها تجاوب مع ما في صدور الضباط عامة من الرغبة في التعبير السريع الحاسم الذي يتناسب مع ايقاع الحياة العسكرية في الجيش .

سقطت واجهة الحكم المدنية . . وتولى اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة منصب رئيس الوزراء .

لم يصل الضباط الى السلطة دفعة واحدة . . . ولم يتحول مجلس القيادة فجأة من ضباط الى وزراء . . . عين محمد نجيب رئيسا للوزراء فكان أول رجل عسكري يتولى رئاسة الوزارة في تاريخ مصر الحديث بعد محمود سامي البارودي وأحمد عرابي . . ولكن أحدا من الضباط لم يشترك في الوزارة .

تم تشكيل الوزارة في يوم واحد ٧ سبتمبر ١٩٥٢ . . . ولم يكن نجيب يعرف معظم الذين اتصل بهم . . . قام بهذه المهمة سليمان حافظ وفتحى رضوان الذي كان قد اجتمع بأعضاء مجلس القيادة بناء على دعوة وجهت اليه ، وكان محور حديثه معهم هجوما على وزارة على ماهر وبعض شخصياتها الهزيلة .

عرضت الوزارة على محمود محمد محمود وحسامد سليمان غالى وعبد الجليل العمري وابراهيم بيومي مذكور فاعتذروا فورا .

واذا كان هناك نقد يمكن أن يوجه لوزارة على ماهر ومستوى تشكيلها وضعف أفرادها فان هذا النقد يمكن أن يوجه مضاعفا الى وزارة محمد نجيب الأولى التي ضمت سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء وستة وزراء من الحزب الوطنى ووزيرين من الإخوان المسلمين والباقيين من المستقلين .

وكان غريبا ان تشكل وزارة محمد نجيب الأولى معتمدة على الحزب الوطنى الجديد اعتمادا شبه كامل ، رغم انه لم تكن هناك صلة ما قد عقدت قبل الثورة بين أى ضابط من الضباط الأحرار وأعضاء الحزب

الوطني الجديد اذا استثنينا عبد العزيز على الذي عين وزيرا للشئون البلدية وكان موظفا في الدرجة الثالثة وله تاريخ في جمعية اليد السوداء النابعة من الحزب الوطني القديم وكانت له صلة بعبد اللطيف البغدادي ومجموعة الطيران .

ولكن مجلس القيادة كان حريصا على عدم صبغ وزارته الأولى بصبغة حزبية سافرة ، كما انه كان حريصا على عدم ظهور الحركة بمظهر انها امتداد لنشاط الاخوان المسلمين . ولذا ضاقت دائرة الاختيار حيث أن كافة المستقلين المعزوفين كانت لهم انتماءات أو صلات مع الأحزاب المختلفة ، والبعض منهم رفض الاشتراك .

ولم ينظر مجلس القيادة الى الحزب الوطني الجديد باعتباره حزبا من الأحزاب التي تجرض الحركة على عدم الارتباط بها . . . لأنه لم يشارك في أية حكومة سابقة قبل ٢٣ يوليو ، كما انه لم يكن للحزب الوطني أي أنصار أو نفوذ سياسي بالقدر الذي يخيف نظاما جديدا ، كما ان المبادئ التي نادى بها الحزب الوطني وظهرت على صفحات (اللواء الجديد) كانت - متناسقة مع المبادئ الستة للضباط الأحرار .

كان معظم الوزراء أسماء جديدة على سمع الجماهير . . ليس لأحد منهم (الا قلة محدودة) تاريخ وشهرة سياسية معروفة ، كما ان تجربتهم في الحكم جميعا كانت جديدة ، فلم يسبق لأحد منهم أن تولى الوزارة عدا الدكتور عبد الجليل العمري الذي كان وزيرا للمالية والاقتصاد في وزارة علي ماهر . . ويلاحظ أن هذا المرسوم كان أول مرسوم يصدر دون أن يقترون الاسم باللقب بعد أن ألغيت الألقاب بل ان أحدا منهم لم يكن يحمل رتبة البيكوية سوى سليمان حافظ وعبد الجليل العمري .

وتم اختيار وزيرى الاخوان بعد خلاف في الرأي . . كان قد تم اتصال مع حسن الهضيبي لترشيح وزيرين ، فاقترح الشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد وأحد اثنين أما أحمد حسنى وكيل محكمة النقض أو محمد كمال الديب محافظ الاسكندرية . . . وتم الاتصال فورا بالباقورى وحسنى .

وبينما هم في انتظار حضورهما اذا بحسن العشماوى ومدير الدلة يحضران موفدين من حسن الهضيبي باعتبارهما مرشحين للاخوان ويقابلان جمال عبد الناصر الذي عرض أمر ترشيحهما على سليمان حافظ الذي اعترض لضغر سنهما ولأنه اتصل فعلا بالشيخ الباقورى وأحمد حسنى .

واتصل جمال عبد الناصر بحسن الهضيبي الذي أبلغه أن الترشيح الأول كان ترشيحا شخصيا منه ، وانه عندما عرض الأمر على مكتب الارشاد قرر ترشيح العشماوى والدلة أو عدم الاشتراك فى الوزارة .

ومع ذلك تم تشكيل الوزارة واضطر الشيخ الباقورى الى الاستقالة من مكتب الارشاد ازاء الموقف الذى اتخذته جماعة الاخوان المسلمين .

اقترن تشكيل الوزارة فى أذهان الجماهير بحركة اعتقال السياسيين ... ووضع ذلك حدا لهجوم الصحافة على وزارة على ماهر ، وكان أحمد أبو الفتوح رئيس تحرير المصرى قد كتب مقالا نشر يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تحت عنوان (الى أين ؟) قال فيه « ان فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من ان فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه ، لا لمجرد كونه سيىء الخلق أو مرتشيا أو ناهبا » ... وفى هذا المقال حذر من تولى الجيش السلطة ، وقال ان سلسلة الأخطاء قد بدأت بإفتاء قسم الرأى بمجلس الدولة فى موضوع مجلس الوصاية المؤقت ... ثم تساءل فى النهاية قائلا « أين أنت أيها الدستور ؟ » .

كانت حركة الاعتقال التى صاحبت تشكيل الوزارة قد تفرعت حتى وصلت الى مختلف الاتجاهات السياسية .. اعتقل نجيب الهاللى وفؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادى وحافظ عفيفى وكريم ثابت وادجار جلاد ومحمد صبيح والبير مزراحى وغيرهم .

كان الهدف من هذه الاعتقالات - على حد تعبير محمد نجيب - هو « تهدئة الجو السياسى الذى ثار فى الأيام الأخيرة لوزارة على ماهر ولكن النتيجة كانت عكس ما توقعنا اذ بدرت الشكوك بين الأحزاب السياسية وبين حركة الجيش ... ولم يكن هناك مفر من المضى فى الطريق الى غايته » .

وكانت عملية الاعتقال الجماعى غير المبرر ، لها مظهر الاعتقالات التى قام بها البريطانيون عند بدء اشتعال ثورة ١٩١٩ ... كما أنها كانت موجهة الى مختلف القوى والتنظيمات السياسية ، وليست مركزة على اتجاه واحد ... الأمر الذى جعل الجيش فى جانب وكافة القوى السياسية فى جانب آخر .

القوة السياسية الوحيدة التى لم تمسها حركة الاعتقالات كانت الاخوان المسلمين ... تماما كما حدث فى وزارة نجيب الهاللى .

كانت عودة الجيش الى الاعتقالات بعد أقل من خمسين يوما من حركة الافراج التى صاحبت الحركة ، والتى شملت كل المعتقلين حتى الشيوعيين

الذين أفرج عنهم جميعا عدا ١٧ معتقلا ظلوا كخميرة تكبر وتجدد تبعاً للظروف دليلاً على أن تغييراً هاماً في طبيعة الموقف السياسى قد ظهر فى مصر .

أخذ الجيش يظهر كقوة سياسية لا تستند الى جذور تاريخية أو تنظيمات حزبية وإنما تعتمد على الأثر الهائل لعزل الملك ، واصدار قانون الاصلاح الزراعى بعد يومين من وزارة نجيب - ٩ سبتمبر - والذي وجه طعنة شديدة الى الاقطاع والاقطاعيين .

واعتمدت حركة الجيش أيضاً على الشعبية التى اكتسبها محمد نجيب بين الجماهير لبساطته الشديدة وابتسامه الدائمة وحيويته المتجددة كنت له جاذبية واضحة .

وقد وجدت جماهير الشعب التى تجاوزت أحلامها وآمالها قدرة النظام الملكى بأحزابه المختلفة ، فى حركة الجيش فرصة للانطلاق نحو مستقبل أفضل . . . ولذا كان هذا التأييد الجارف الذى قوبلت به منذ لحظتها الأولى .

وأدركت الأحزاب السياسية ان انطلاق هذه الحركة التى يقودها المثقفون أبناء الطبقة الوسطى فى الجيش ، وخاصة بعد وصول نظامهم السابق الى طريق مسدود ، سوف يضعف قبضتهم ويبدد سلطتهم ، وينهى مستقبلهم السياسى ، ولذا فانهم تخوفوا منها منذ اللحظة الأولى ، وهرع بعضهم الى لقاء قادتها ، وتسجيل أسمائهم فى سجلاتها ، ومحاولة الارتباط بها والتعرف على قادتها .

وكانت الحركة قد تمت ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى أجازة صيف بسويسرا . . . وصلوا جنيف يوم ٢٤ يوليو بعد رحلة بالباخرة ، وفور وصولهما اتصل بهما بعض أعضاء الوفد طالبين منهما العودة . . . وعاد النحاس وسراج الدين بالطائرة وكانت هذه أول مرة يركب فيها النحاس طائرة فى حياته . . . تحركت الطائرة من جنيف عصر ٢٦ يوليو قبل أن يعلموا بعزل الملك ، وقد عرفوا ذلك من الطيار الذى أبلغهم به فور سماعه فى الاذاعة .

وصلت الطائرة القاهرة بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ يوليو وكان فى استقبالهم بالمطار أحمد أبو الفتوح رئيس تحرير المصرى ، والذي كان له معرفة وثيقة برجال القيادة ، وأبلغهم انهم يجب أن يذهبوا لتهنئة رجال الثورة ، وهم مستيقظون طوال الليل فى انتظارهم .

وافق النحاس بعد استشارة فؤاد سراج الدين ، ولكنهما عندما وصلا الى القيادة فى الثانية بعد منتصف الليل وكانت فى صمت مطبق

وليس فيها بادرة تشير الى انتظارهم لزيارة أحد ... وانتظر النحاس وسراج الدين في غرفة صغيرة بالدور الأرضي ريثما صعد أبو الفتح الى أعلى حيث تأخر أربعين دقيقة صعدا بعدها حيث وجدا محمد نجيب في مكتبه وحوله ضباط القيادة .

رحب محمد نجيب بمصطفى النحاس واحتضنه ، ولكن تحية الضباط لهما كانت باردة وجافة ... وظل الجميع واقفين حتى انتهت الزيارة .
كن هذا هو اللقاء الأول والأخير بين مصطفى النحاس وأعضاء مجلس القيادة ... بينما تعددت اللقاءات مع فؤاد سراج الدين بعد ذلك .

كان مصطفى النحاس مقبلا بقلبه على الثورة ، سعيًا بعزل الملك الذي طالما أقال وزارته ، معتقدا ان الحركة قد تمت في اطار الدستور وانها لن تلبث أن تعيد البرلمان المنحل لتعيين مجلس الوصاية ، ثم تجرى انتخابات جديدة يضمن الوفد فيها أغليبيته المعتادة .

ولكن معظم ضباط مجلس القيادة لم يكونوا من العاطفين على الوفد أو المرتبطين به فكريا اذا استثنينا جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين ويوسف صديق ، الذين لم يكونوا متحمسين للوفد ، ولكنهم في نفس الوقت لم يكونوا في موقف العداء منه .

كان جفاف المقابلة نابعا من ادراك ضباط القيادة ان الوفد يمثل الخطر الحقيقي على سلطتهم الوليدة ، ونابعا أيضا من تأثير بعضهم بموقف الاخوان المسلمين المعادي للوفد .

كما أن التكوين الطبقي لضباط القيادة كان متنافرا كما ذكرنا مع تكوين قيادات الأحزاب التقليدية التي تولت الحكم ، قريبا الى حد ما من قيادة الأحزاب الناشئة التي تتطلع الى الحكم .

كان وصول الجيش الى الحكم بطبيعة تكوين قياداته مؤشرا الى انطلاق روح وطنية ، وحركة اجتماعية جديدة .

ولم تكن حركة ٢٣ يوليو محصورة في حدود مطالب اقتصادية أو مهنية خاصة بالجيش ... بل كانت دائرتها أوسع من حدوده ، فامتدت لتشمل المجتمع بكل ما يدور فيه من أحداث وقضايا .

ولعل هذا هو ما دفع الكاتب اجارون كوهيمه الى القول عن حركة ٢٣ يوليو « في حين ان الحكام التقليديين عاجزون على الاستمرار في السلطة والطبقة الوسطى أضعف من أن تمسك بها ، والعمال لم ينضجوا بعد لتحقيق هذا الهدف ، لا توجد قوة غير العسكريين قادرة على ملء هذا الفراغ » .

ويعقب روستو على ذلك باعطاء تعريف أكثر تحديدا فيقول « ليس من الدقة القول بأن الجيش يملأ الفراغ ، ومن الأفضل القول بأنه يفتح طريقا محجوزا بالقوة » .

ويقول بيار أزوى بعد ان يوضح ان قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على الحكم فى العراق وسوريا ومصر ، ولكنها فشلت فى حين نجح الجيش . . . يقول « لا يعنى ذلك انه لا توجد قوى أخرى غير الجيش ، فهذه القوى توجد بالتأكيد ، ولكنها لا تملك القوة التى يملكها الجيش » .

تمت الخطوة الأولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروف متعددة :

أولاً : تمت حركة يوليو فى توقيت مناسب سليم كان الشعب قد وصل فيه إلى ذروة النقمة على الملك ورجال الحاشية ، وحكومات الأقلية التى عطلت الدستور عمليا ، واستندت إلى ارهاب الأحكام العرفية . . . ولذا جاء استقبال الجماهير للحركة معبرا عن التأييد الكامل ، مشجعا للضباط الأحرار على مواصلة السير فى الطريق .

ثانياً : أحزاب الأقلية كانت لافتات تضم فريقا من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين بعيدا عن ساحة الشعب ، ولذا فانها مع ظهور الحركة لم تعد أحزابا منظمة ، وانما تحولت إلى شخصيات يسلك كل منها سبيلا خاصا يدافع به عن نفسه وعن مصالحه ، ولو على حساب الآخرين . . وهذه الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق الذى كانت تعاني منه هذه الأحزاب ، وسقطت بعض الأسماء الكبيرة بتصرفات صغيرة .

ثالثاً : احتفظ الوفد بوحدته ولم يحدث له مثل ما حدث فى أحزاب الأقلية ، ومع ذلك ظل موقفه صريحا وغير واضح . . . يؤيد الحرية ، فيشجعها على الاستمرار ، ويرقب الاعتداء على روح الدستور ولا يشن حملة شعبية حول ذلك . . . ولعله كان حذرا لعدم قدرته السير فى اتجاه مضاد للتيار الشعبى المتدفق المؤيد للحركة والذى كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد الممثلة فى القوى العاملة التى طال بها الحرمان . . . ولذا لم تشعر الحركة بجدية المعارضة ، أو صلابة الموقف المسئول .

رابعا : كان نجاح حركة ٢٣ يوليو هو فرصة الاخوان المسلمين الفريدة للسيطرة على الحكم والسلطة ، فقادتها ليسوا غرباء عن تنظيمهم ، بل انهم نشأوا واستمر اتصال بعضهم به ، وواصل البعض الآخر علاقته الطيبة بهم . . . والاخوان يعتبرون انهم شاركوا فى نجاح الحركة عندما كلفوا بعض أعضائهم المسلحين بحراسة دور العبادة وبعض المرافق العامة وأرسلوا فريقا منهم إلى طريق مصر - السويس واستنفروا قواتهم فى

منطقة القنال صباح ٢٣ يوليو بعد مقابلة جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين عسماوى وصالح أبو رقيق قبل يومين من الحركة .

وشجع موقف الاخوان المؤيد - وهم ثانى التنظيمات السياسية انضباطا وجماهيرية ضباط الجيش على الاستمرار فى مسيرتهم . . . وذلك قبل أن تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش فى محاولة التنازع على مركز السلطة .

خامسا : وقفت الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى - أكثر القوى التقدمية تأثيرا - موقف التأييد لحركة ٢٣ يوليو منذ اللحظة الأولى ، وكان ذلك أمرا طبيعيا فالمنشورات كانت تطبع عندهم ، ومعظمها يكتب بأيدي الضباط المنضمين اليها ، والمعتقلون الشيوعيون أفرج عن معظمهم وشجع هذا الموقف أيضا ضباط الحركة على الاقتناع بأنهم لا يجابهون معارضة من أى اتجاه .

سادسا : القوى الوطنية التقدمية التى أسهمت بدور بارز فى معركة الكفاح المسلح بالقناة وقفت مع الحركة منذ لحظتها الأولى أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى وجد فيها طوق النجاة من الاتهام الذى استهدف التخلص منه لحرق القاهرة . وأنصار السلام : أفرج عن يوسف حلمى وسعد كمل لحظة الافراج عن فتحى رضوان . . والحزب الوطنى الجديد اقترب من ضباط الحركة اقترابا شديدا بحيث أصبحوا يشكلون الأغلبية فى أول وزارة يتولاها رجل عسكرى .

سابعا : كان تعاوننا الحركة منذ البداية مع على ماهر الرجل الذى عاش حياته مرتبطا بالقوى التى تهدر الدستور وتلغيه . . وسليمان حافظ الرجل القانونى البعيد عن السياسة والذى ارتبط فى آرائه بالحزب الوطنى فاتخذ موقفا جامحا ضد الوفد واستخرج من الدستور تشريعات تتناقض مع روحه لاقامة سد عال أمام عودة الوفد أو اقترابه من الحركة .

كان لذلك أثر بالغ فى عقلية الضباط التى لم تكن قد شكلت بعد على أصول سياسية سليمة وكانوا فى مرحلتهم الأولى أكثر ما يكونون متأثرا بالمحيطين بهم ، قبل أن تصقل آراؤهم الشخصية . وثبت مصالحهم الذاتية والطبقية ، وكان وقوعهم بين على ماهر من جهة وسليمان حافظ من جهة أخرى دافعا لهم على السير فى طريق السلطة مع الاستعانة بالدستور والقوى الشعبية .

ثامنا : كان احتجاج أعضاء مجلس القيادة وإخفاء أسمائهم ومنع الدعاية لهم وبرز اسم محمد نجيب فقط بشخصيته الجذابة ، مثيرا

للحديث عن نكران الذات والعمل بعيدا عن الأضواء ، وباعثا على اقتناع الجماهير بأن الحركة قد قامت على أسس سليمة ، الأمر الذى أحاط الضباط بتأييد جارف فى الأيام الأولى للحركة .

كل هذه العوامل دفعت الضباط الى أخذ الخطوة الأولى على طريق السلطة . . . وهى دليل على ان القوة السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن ضعيفة أو متهالكة . . . ولكنها كانت مشتتة بين التأييد المطلق أو التحفظ فى المعارضة حتى لا تسير ضد التيار الشعبى . . . وان ارادة الجيش قد تبلورت فى الاستيلاء على السلطة يوما بعد يوم ، كلما ضعفت شخصيات وأحزاب المعارضة أمام الاجراءات التى اتخذت والدعاية المكتسبة التى صاحبت الحركة .

ويمكن تلخيص ذلك فى القول بأن الجيش كان يملك القوة التى تستطيع أن تحسم له الأمر فى شق طريقه ، وانه لم يواجه معارضة شعبية تجبره على الابتعاد عن هذا الطريق . . . كما ان انطلاق الجيش للعمل خارج حدود طبيعته التى خلق لها ، تشبه تماما أسطورة خروج المارد من (القمقم) وصعوبة عودته اليه .

كانت الخطوة الأولى نحو السلطة هى تعيين قائد مجلس القيادة رئيسا للوزراء . . . وتبعتها خطوات أخرى .

الباب الرابع

● سنوات الصدام

الفصل الحادى عشر القضاء على الاقطاع

(سنقط حق الملكية المقدس فى مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب
ولصالح الفلاحين) •

الفصل الثانى عشر الغاء الدستور وحل الأحزاب

(أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت
تودى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك
الدستور الملىء بالثغرات ••• وهأنذا أعلن
باسم الشعب سقوط الدستور ••• دستور
١٩٢٣) •

محمد نجيب

١٠ ديسمبر ١٩٥٢

الفصل الثالث عشر اعتقال الشيوعيين

(أنا برى ••• أريد إعادة محاكمتى) •

العامل مصطفى خميس

قبل الاعدام

الفصل الرابع عشر حل الاخوان المسلمين

(أنا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شيئا مفزعا كما حاول البعض أن يصورهم)

حسن الهضيبى

المرشد العام للاخوان المسلمين

١ ان حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا) •

انطوني ايدن
في مذكراته

الفصل الخامس عشر صدام الضباط

(كان ١٥ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ
وتقاليد الجيش المصري •• اذ دخل الضباط
برتبهم وملابسهم العسكرية معتقلين الى سجن
الأجانب) •

الفصل السادس عشر الصدام الأخير

الفصل الحادى عشر

سنوات الصدام

القضاء على الاقطاع

(سقط حق الملكية المقدسة فى مصر لأول مرة
بعد سبعة آلاف سنة من تاريخ مصر المكتوب)

كان تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا للوزراء ووزيرا للحربية وقائدا
عاما للقوات المسلحة دليلا على أن حركة ٢٣ يوليو قد بدأت الاستيلاء على
السلطة الفعلية ، قبل أن ينقضى عليها أكثر من شهر ونصف تقريبا .

واعتمدت الحركة فى توطيد مركزها على الشعبية الجارفة التى حازتها
بعد عزل الملك فاروق ، وفضح مفاصد النظام المنهار ومبازله ، وتطلع
الجماهير الى حكم جديد يرفع عنها قبضة الاستغلال ويحقق آمالها فى مجتمع
نظيف .

ولم تعتمد الحركة على التأييد الذى صاحب مولدها فقط ، ولكنها
بادرت بتنفيذ مشروعات جديدة ، جعلت منها أساسا لانطلاقها ، ومركز
جاذبية لها .

ولم تصيغ الوزارة الجديدة وقتا لاعداد هذه المشروعات ولكنها كانت
جاهزة ومعدة فى الملفات . . بل ان بعضها كان مصدرا للخلاف مع على ماهر

وهو ما ظهر فى قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته الوزارة الجديدة فور تعيينها يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

هذا المشروع وغيره من المشروعات التى سنتحدث عنها كانت تحمل التأييد للحركة فى نفس اللحظة التى سببت فيها الصدام الفعلى مع قوى اجتماعية وسياسية مختلفة .

ويمكن القول بأن الحركة قد دخلت بهذا المشروع (سنوات الصدام) وكان هذا ضرورة وحتمية تاريخية ، يفرضها وثوب الطبقة الوسطى الى مقاعد الحكم .

والاصلاح الزراعى لم يكن أمرا جديدا فى واقع الحياة المصرية . . . بل ان أصواتا ارتفعت تطالب بتحديد الملكية على صفحات الصحف وداخل قاعة البرلمان فى فترة حكم فاروق .

مررت غالى نشر كتيباً قدم به مشروعا عن الاصلاح الزراعى يتضمن تحديد الملكية بمائتى فدان بعد أن تستولى الحكومة على ما يزيد عن هذا الحد من الملكيات القائمة .

وصادق سعد أحد كتاب مجلة (الفجر الجديد) الماركسية أصدر كتيباً عام ١٩٤٥ باسم (مشكلة الفلاح) عرض فيه حالة الفلاحين فى مصر من وجهة النظر الماركسية وحدد ثلاثة مطالب للاصلاح الزراعى هي :

١ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد عن خمسين فدان على الفلاحين الفقراء . .

٢ - تشجيع زيادة الانتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية .

٣ - حماية الطبقة الفلاحية باصدار التشريع الفلاحى .

وتقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة السعدية بمشروع لتحديد الملكية بحد أقصى خمسين فدانا على أن يتم دون تأميم أو مصادرة وانما يتم على مدى الأجيال بتفتيت الوراثة وعدم السماح بزيادة الملكية . . .

كان هذا المشروع قد أثار انتباهى فكتبت رسالة الى محمد خطاب الذى رد على فورا بدعوتى الى منزله فى شارع الطلمبات بجاردن سيتى لمناقشة المشروع . . ثم دعانى أيضا لحضور جلسة مجلس الشيوخ التى عقدت لمناقشته يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وفوجئت هناك بضراوة هجوم

أعضاء المجلس على محمد خطاب واتهامهم لمشروعه بأنه (بولشفية)
يجب بترها .

أحيل المشروع الى لجان لدراسته ولكنه بقي معلقا حتى خرج محمد
خطاب من مجلس الشيوخ فرفض النقرashi تعيينه مرة أخرى في المجلس ،
ولما رشح نفسه عام ١٩٤٧ في عابدين أسقطته الحكومة ٠٠٠ وكان محمد
خطاب قد حاضر بنفسه في (دار الأبحاث العلمية) بعد ان لمس بنفسه
عفن الرجعية والاقطاعية .

وكان رأى الوفد في مشروع تحديد الملكية الذى عبر عنه محمد
صبرى أبو علم سكرتيه العام وزعيم المعارضة في مجلس الشيوخ هو
قوله « ان مواجهة الظروف الاجتماعية هي التي حلت بمقدم المشروع الى
تقديمه وفي الحق انه بذل جهدا مشكورا في دراسة صوغه واعداه وقد
اطلعت على بعض محاضر اللجنة وفهمت أنه قد أعد له كثيرا من الوثائق
وكثيرا مما يبرره » .

هذا الموقف المتعاطف مع المشروع لم يستمر طويلا ، فانه بعد هجمة
صدقى باشا على الوطنيين عام ١٩٤٦ وتوجيه تهمة الشيوعية لعدد كبير
من المفكرين والأدباء والصحفيين وتعطيل عدد من الصحف والمجلات منها
(الوفد المصرى) وقف صبرى أبو علم ينفى تهمة الشيوعية عن الوفد ،
ويدلل على ذلك بأنه كان قد اتفق مع محمد حسنين هيكل رئيس مجلس
الشيوخ على تحويل مشروع محمد خطاب الى لجنة يدخل بعدها في مناشات
لا تنتهى ٠٠٠ وقد تم ذلك فعلا حتى خرج محمد خطاب نفسه من مجلس
الشيوخ ومن الهيئة السعدية أيضا .

ورغم ان محمد خطاب لم يدع فى المشروع الى المصادرة أو التأميم
وانما دعا الى الحد من تضخم الملكية الزراعية ووقف نموها الاقطاعى فى
حدود احترام الدستور الذى كانت تنص المادة التاسعة منه على « ان الملكية
حرمة فلا ينزع من أحد ملكية الا بسبب المنفعة فى الأحوال الميينة فى
القانون وبالكيفية المنصوص عنها فيها . وبشرط تعويضه تعويضا عادلا »
فان المعارضة له كانت عنيفة وحاسمة من جانب الاقطاعيين والحكومة الذى
وجدوا فى الحديث عن تحديد الملكية صدمة شديدة لهم .

ولم يكن مشروع محمد خطاب هو نهاية الحديث عن الاصلاح الزراعى
قبل ٢٣ يوليو داخل البرلمان ٠٠٠ النائب ابراهيم شكرى عضو حزب
مصر الفتاة (أو الاشتراكى) فيما بعد قدم مشروعا لمجلس النواب مطالبا
بتحديد الملكية بخمسين فدانا وذلك تجاوبا مع برنامج الحزب الذى صدر
عام ١٩٤٩ .

ولكن المشروع لم ير النور أيضا •

كان موقف الاقطاعيين من هذه المشروعات فى غاية الضراوة والشراسة وفى مقدمتهم الملك فاروق الذى ورث عن والده فؤاد ١٥ ألف فدان زادهما الى ٤٨ ألف فدان وسيطر على نحو ٤٥٠٠٠ فدان من اراضى الأوقاف ، اغتصب الكثير منها من وزارة الأوقاف « وقف اسماعيل والوادي والمنتزه وقولة وحفظة الألفية » •

هذا رغم أن الطبقة الاقطاعية لم تكن ضاربة الجذور فى أعماق التاريخ المصرى • ولم تكن لها تقاليد العائلات الاقطاعية الأوروبية التى ما زالت قائمة حتى الآن فى اسبانيا مثلا •

تاريخ الاقطاع فى مصر يعود الى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما أعاد محمد على توزيع الأراضى الاميرية على أقاربه وكبار الأعيان والموظفين وضباط الوحدات الكردية والجركسية والتركية وزع خلال مدة قصيرة مئات الألوف من الأقدنة مع من كان يقطنها من الفلاحين ، ومن ثم صار ملاك هذه الأرض يدفعون ضريبة العشر منذ عام ١٨٥٤ أى منذ أقل من مائة عام فقط ••• وهكذا بعدما حرم محمد على الاشراف الاقطاعيين القدماء من ممتلكاتهم ونقودهم وبعد ان صفى طبقة الملتزمين أنشأ على انقاضهم طبقة جديدة من النبلاء الاقطاعيين الذين أصبحوا سند الأسرة الحاكمة الجديدة •

كان الخديوى اسماعيل مثلا يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان • وأصبح بعد ١٧ سنة يملك ٥٩٠ ألف فدان استولت عليها الحكومة بعد عزله •• وكان الملك فؤاد يملك عند توليه الحكم عام ١٩١٧ ثمانمائة فدان بلغت يوم وفاته عام ١٩٣٦ حوالى ٢٨ ألف فدان •

وهكذا اتسعت هذه الطبقة وزادت سيطرتها على الأرض حتى ان ٢٧ مالكا من أسرة محمد على كانوا يمتلكون حوالى ١٤٣ ألف فدان خلاف اراضى الأوقاف ••• أما الملك والأسرة والأوقاف والأصهار فكانوا يملكون عام ١٩٣٩ حوالى نصف مليون فدان ، وكان ١٣٠٠٠ مالكا يملكون حوالى مليونين ونصف مليون فدان من اجمالى الأرض الزراعية البالغة ستة ملايين فدان •

ويوضح الاحصاء التالى صورة لما كان عليه توزيع الأرض فى مصر قبل عام ١٩٥٢ •

فئات الملكية	جملة الأطيان بالفدان	عدد الملاك
فدان وأقل	٧٨٠ر٢٤٦	١٩٨١ر٣٣٩
من فدان الى عشرة	١ر٨٥٥ر٠٥٤	٦٩٨ر٨٧٩
من عشرة الى خمسين	١ر٢٩١ر٣٥٥	٦٨ر٥٥٨
من خمسين الى مائتين	٨٨١ر٥١٤	٩ر٧٧٠
من مائتين الى ألف	٧٠٧ر٥٦٥	١ر٩٢٧
فوق ألف فدان	٤٤٦ر٩٩٨	١٨٨
الجملة	٥٩٦٢ر٦٦٢	٢ر٧٦٠ر٦٦١

ومن هذه الاحصائيات تتضح صورة الهرم المقلوب للملكية الزراعية ، ومظهر الاقطاع المتكاثف في مصر .

وكانت هذه الطبقة التي استند الاستعمار على زعمائها في فرض سيطرته على مصر قد ثبتت في نفوس الفلاحين ان ملكيتهم تعتبر حقا ربانيا لا يجوز الاعتداء عليه ، وقد تبني هذه العقيدة وروج لها أيضا الاخوان المسلمون الذين لم يطالبوا مطلقا بتحديد الملكية وانما طالبوا على لسان مرشدهم حسن الهضيبي المشرف على أطيان الملك عندما سأله مندوب صحيفة (شيكاغوريلى نيوز) فى ابريل ١٩٥٢ عن الاصلاح المطلوب بالنسبة للفلاحين فقال « يجب الا يسمح للملاك الأراضى بأن يؤجروا أراضيهم للفلاحين نظير مبالغ ثابتة بحيث اذا طرأ ما يؤثر فى المحصول وقع الفلاحون فى الدين ، يجب أن يقوم ايجار الأرض على أساس نصيب غلتها وبهذا يحصل المستأجرون على الأقل على جزء من مجهودهم » .

هكذا كانت نظرة الاخوان المسلمين للقضية الاجتماعية والمشكلة الزراعية قاصرة ومؤيدة لكبار الملاك اذ انه فى الوقت الذى أدلى فيه حسن الهضيبي بهذا الحديث كانت شكاوى الفلاحين قد ارتفعت من نظام المزارعة الذى ينهب عرق الفلاحين .

لم يتحدث الاخوان المسلمون مطلقا عن (تحديد الملكية) بل ان موقفهم من استمرار الوضع كما هو عليه كان صريحا بلا لبس . . . رغم ما حدث فى المجتمع من انتفاضات قام بها الفلاحون احتجاجا على أسلوب الاقطاعيين غير الانسانى .

فى يونيو عام ١٩٥١ اشتكى الفلاحون فى (كفور نجم) حيث كان الأمير محمد على ولى العهد يمتلك ٧٠٠٠ فدان من ارتفاع الايجارات دون جدوى ، فعبروا عن احتجاجهم بحرق المحاصيل وماكينات الري والسواقي . . . ورد البوليس على ذلك بحملة ارهابية اقتحم فيها بيوت الفلاحين واعتقل منهم خمسة ثم دبر مقتل زعيمهم (عنانى أحمد عواد) فور خروجه من المعتقل .

وفى (بهوت) احدى قرى عائلة البدر اوى اقتحم رجال العائلة بيوت الفلاحين يستولون على متاعهم سدادا للايجار وضربوا من وكلهم الفلاحون دفاعا عن مطالبهم ، فتجمع اهل القرية حول قصر البدر اوى صاخبين فقتل المالك احدى فثارت ثائرتهم وظلوا يحصبون القصر بالحجارة وأشعلوا النار فى أجران القمح فلما أسرع عميد العائلة (سيد البدر اوى) الى بهوت قادم من مقره الاساسى فى (درين) القى الفلاحون عليه الحجارة فقدم نحو ٥٠٠ جندي حاصروا القرية وأعملوا الضرب فى الفلاحين وزجوا بخمسين منهم فى السجن .

وفى قرية (أبو الغيط) كانت الأوقاف تؤجر أرضها الى صغار الفلاحين ثم قررت أن تطرد ٥٠٠ منهم من الأرض لتؤجرهم جملة الى صهر وزير التموين ، فنشبت معركة بين الفلاحين والبوليس قتل فيها ١٢ فلاحا .

وفى (ميت فضالة) أضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا أن المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول ذاته فقبض على تسعة منهم عذبوا فى السجن ومنع عنهم الطعام والشراب . فتجمع الفلاحون فى القرية صاخبين . فلما أطلق أحد الضباط النار عليهم هجموا على التفيتش فاحتل البلدة ٧٠٠ جندي وأعتقل الكثير من الفلاحين .

تعددت انتفاضات الفلاحين وزاد معدلها خلال عام ١٩٥١ وبدأت الأرض تهتز تحت أقدام الاقطاعيين وكان الخطر من انطلاق قوة جماهير الفلاحين موضع خشية السلطة فى مصر والاستعمار أيضا .

بل ان الولايات المتحدة كانت ترقب هذه الانتفاضات التى وصلت (الفلاح المصرى) فى حذر شديد ، لأنها رأت فيها ارهاصات ثورة شعبية جامحة يمكن أن تنتهى الى تغييرات اجتماعية جذرية . تتناقض فتتعارض فى واقعها مع أهداف الاستعمار والامبريالية العالمية .

ولذا كانت فكرة (الاصلاح الزراعى) واردة فى أحاديث المسؤولين الأمريكين الذين تدفقوا على مصر بعد حريق القاهرة .

كانوا يطلبون (اصلاحات) اجتماعية تمنع اشتعال (ثورة) شعبية ...

وانبرى الدكتور أحمد حسين أحد المقتنعين بهذه السياسة والشديد القرب من الأمريكين يدعو الى الاصلاحات الاجتماعية ، ويشكل (جمعية الفلاح) ، ويطلب من على ماهر أن يدعو الملك الى التنازل عن نصف أرضه للشعب .

طالب أحمد حنين الدولة بالتدخل لوضع حد أدنى لأجور العمال .

وقد خدع هذا الاتجاه البراق الجديد بعض الصحفيين فكتب احسان
عبد القدوس في روز اليوسف خلال شهر مايو ١٩٥٢ يشيد بالدكتور
أحمد حسين ويدعوه الى تحويل (جمعية الفلاح) الى حزب ولكن الدكتور
أحمد حسين فضل الا يحول جمعيته الى حزب حتى لا تصطدم بالأحزاب
الأخرى وحتى يتاح للموظفين والمثقفين والاداريين فرصة الانضمام
اليها ..

هذا في الوقت الذي اكتشف فيه اليساريون ان مثل هذه الجمعية
انما تستهدف اطلاق البخار من الرجل الشعبي حتى لا ينفجر في وجه
الاستعمار فأطلقوا عليها اسم (جمعية الفلاح الأمريكي) وذلك لما أحاط
بالدكتور أحمد حسين من سمعة تربط بينه وبين المسئولين الأمريكيين
المتدفعين على مصر .

ووضح من اتصالات الأمريكيين برجال السياسة المصرية ان اصلاح
الزراعى كان أحد العروض التى يقترحونها كما روى مصطفى مرعى عندما
اتصلوا به قبل ٢٣ يوليو ، ورفض الموافقة على فكرتهم فى تحديد الملكية
عن أى طريق يتعارض مع الدستور . واقترح تطويرا لمشروع محمد خطاب .
وعندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو كانت تحمل (القضاء
على الاقطاع) هدفا من أهدافها ولكنها لم تكن قد أعدت لذلك مشروعا
أو خطة متكاملة ... ولم تكن فكرة القضاء على الاقطاع نابعة من فكر
أمريكى .

الفكرة الأولى نبتت فى الاجتماعات الأولى لمجلس الثورة ، واستدعى
من أجل ذلك الدكتور راشد البراوى الأستاذ بكلية التجارة بجامعة
القاهرة ، والذي كان معروفا للضباط بكتبه التى كتبها عن الشرق
الأوسط . والذي كان مادة من مواد امتحان القبول فى كلية أركان الحرب
حيث كان يقضى أجازته فى الاسكندرية ... وقد قابلته فى مكتبه الصغير
بجريدة (الزمان) ثم حضر معى الى القاهرة واستقبله كمال الدين حسين
فى المحطة ، وذهب به مباشرة الى اجتماع لمجلس القيادة حضره أحمد
فؤاد أيضا ، وفى هذا الاجتماع أوكل الى جمال سالم مسئولية متابعة
مشروع اصلاح الزراعى مع الدكتور البراوى وأحمد فؤاد .

ولم تكن فكرة المشروع محل موافقة جماعية من جميع ضباط مجلس
القيادة ... محمد نجيب اعترض عليه فى البداية لأنه يعتمد الى تأميم
الأرض ومصادرتها وهو ما يتنافى - فى رأيه - مع روح الدستور الذى
أعلنت الحركة قيامها فى ظله .. كما انه كان ميالا الى فرض ضريبة
تصاعدية لا تجبر الدولة على خلق أجهزة ادارية معقدة لتنفيذ المشروع .

ولكن اتساع المناقشة أوضح له ان قانون الاصلاح الزراعى لا يستهدف ضرب الاقطاع بزيادة اعبائه المادية فقط ، وانما يستهدف تحرير الفلاح الذى يعيش فوق الارض تابعا لصاحبها الامر الذى يخلق قوة سياسية للاقطاعيين بنفوذهم على الفلاحين .

وهنا وافق محمد نجيب على مشروع الاصلاح الزراعى بلا تردد . وعرض جمال سالم صيغة المشروع التى أعدها مع البراوى وأحمد فؤاد على الدكتور عبد الرازق السنهورى وسليمان حافظ الذى قال فى مذكراته ان السنهورى قد رحب بالفكرة « فقد كانت له نزعة واضحة الى الاشتراكية وضع فى ظلها مشروع تنقيح القانون المدنى فجاء اشتراكى الطابع » .

وشكل السنهورى لجنة رأسها وعكفت تعمل بضعة أيام ليلا ونهارا حتى أنجزت مشروع القانون وعرضه مجلس القيادة على على ماهر الذى أبدى موافقته عليه من ناحية المبدأ . ولكنه لم يعرضه على مجلس الوزراء بلا قبول به القانون من نقد ومعارضة الاقطاعيين من مختلف الاتجاهات .

وتأرجحت فكرة على ماهر بين الضريبة التصاعدية وبين تطبيق القانون وعقد لذلك مؤتمرا موسعا برئاسة مجلس الوزراء حضره محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وعبد الجليل العمرى وعبد الرازق السنهورى وعضوا مجلس الوصاية بهى الدين بركات ورشاد مهنا وسليمان حافظ وراشد البراوى .

وانقسمت الآراء حول المشروع وقف فى جانب الضريبة التصاعدية عضو مجلس الوصاية فقط ثم أعلن رشاد مهنا اذعانه لقرار الأغلبية وعند مناقشة الحد الأعلى للملكية كان هناك اتجاه عند على ماهر لرفعه الى خمسمائة فدان ولكن الاحصاءات أثبتت انهم لا يزيدون عن ٨٠٠ مالك الى جانب اتساع الرقعة ، بينما يبلغ عدد الذين يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان حوالى ٢١٠٠ مالك .

كان مفروضا بعد هذا المؤتمر أن يصدر المشروع ولكن على ماهر انحاز الى جانب الاقطاعيين الذين حاولوا تشكيل رابطة لهم ثم حاصروه بآرائهم وانتقاداتهم ، فعمد الى التمهل والمراوغة وكانت النتيجة حسم قضية خروجه من الوزارة .

وكان اسراع محمد نجيب فى اصدار القانون تعبيرا صريحا عن ارادة الجيش وأسلوبه فى معالجة الأمور وقد ذكرنا ان أبناء الأسر الاقطاعية لم يكن لهم مكان فى صفوف ضباط الجيش .

ويذكر في هذه المناسبة ما أعلنه أحد ضباط الثورة العراقية من أن الأرض سوف تكون ملكا لمن يفلحها . . . وان هذا الاتجاه قد أحدث نفورا عند كبار الملاك أورده لورد كرومر في مذكراته على لسان السير كوكس عندما أبلغه « أن الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعوا الأعيان وغيرهم من ذوى الأملاك الى التحلل من التحالف الذي تسرعوا في عقده مع الحزب العسكري والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب » . وهكذا حدث أيضا بعد سبعين عاما . . فقد هز صدور القانون طبقة الاقطاعيين ، رغم انه لم يصدر كما ورد في مشروع البراوى وأحمد فؤاد . . . اذ أصر عبد الجليل العمري على زيادة الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان تخصص للأبناء مع حق المالك فى التصرف بالبيع . وكان ذلك شرطا لدخوله وزارة محمد نجيب .

قدر القانون ثمن الفدان من الأرض المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية . . . وقدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان .

وأجاز القانون للمالك خلال خمس سنوات أن يتصرف بنقل ملكية ما لم تستول عليه الحكومة من أطيانه الزائدة على مائتى فدان الى صغار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة أفدنة .

ويعتبر القانون بذلك متواضعا اذا قورن بما طبق على دول الديمقراطيات الشعبية أو فى بعض الدول الرأسمالية مثل اليابان . عقب الحرب العالمية الثانية اذ لم تزد جملة ما صودر من الأرض عن ٦٠٪ فقط بينما بلغ الحد الأقصى للملكية ٥٧ فدان فى اليابان وخمسين فداناً فى عدد من الدول .

ومع ذلك فقد بدأ الصدام بين الطبقة الوسطى ممثلة فى الجيش وطبقة الاقطاعيين عند بدء تنفيذ القانون كما حدث فى الأسبوع الأول من اعلانه بمدينة أخميم عندما تصدى النائب السابق عدلى ملوم لممثلى الحكومة رافضا تسليم أرضه .

وجاء رد الجيش سريعا متناسبا مع طبيعته اذ شكل مجلس عسكري لمحاكمة عدلى ملوم ابن الأسرة الاقطاعية الكبيرة فى الفيوم المدينة التى حاول المقاومة فيها . . . وصدر الحكم عليه بالسجن المؤبد .

رأس المجلس العسكري حسين الشافعى وكان الأعضاء البكباشية عبد المحسن أبو النور وحسن فكرى الحسينى والصاغ أحمد عبد الله طعيمة واليوزباشى فتح الله رفعت والمدعى العام الصاغ عبده مراد .

السريعة في مجابهة الصدام في موقعه ومحاكمة عدلى الموم أوقفت
محاولات أخرى كان يمكن أن تحدث في مناطق الاقطاع .

وتراجع أفراد الطبقة الاقطاعية المسيطرة على قيادات أحزاب الأقلية
بورجال الرأى ، وبعض أعضاء الوفد ٠٠٠ وآثروا السلامة بتسليم الأرضى .

كانت الطبقة الاقطاعية قد اهتزت وأصبحت أعجز من أن تقاوم هذا
المد الثورى المنبعث من صفوف الجيش .

ولذا لم يكن الصدام عنيفا ذا صوت مسموع ٠٠٠ بل انهم فضلوا
الانحناء للعاصفة حتى تتاح لهم فرصة أخرى يقتربون فيها من مركز
السلطة .

ولو كان هذا القانون قد صدر فى بلد آخر لما كان له تأثير مثلما
حدث فى مصر ، وذلك لارتفاع نسبة الفلاحين بين السكان كما يتضح
فى المقارنة التالية :

نسبة الفلاحين الى السكان	الدولة
٣٣	انجلترا
١٢٥	أمريكا
٦٠٨	المكسيك
٢٧٥	فرنسا
٦٥٤	مصر
٧٩٥	باكستان
٧٣٩	الهند
٨٥٧	تركيا

الأغلبية العظمى من السكان فى مصر تطلعت اذن الى مشروع الاصلاح
الزراعى ووجدت فيه طوقا للنجاة مما يعانون منه .

سقط حق الملكية المقدسة فى مصر لأول مرة بعد سبعة آلاف سنة
من تاريخ مصر المكتوب .

ولم يجرؤ صوت واحد على الارتفاع معارضا هذه الخطوة التى هزت
الواقع الاجتماعى للمجتمع وأظهرت أن هناك مقدسات يمكن أن تتحطم
لمصلحة أفراد الشعب .

كانت الحركات الشيوعية والأحزاب الوطنية التى لم تصل مقاعد
الحكم قبل ٢٣ يوليو (الاشتراكى والوطن الجديد) أشد التنظيمات

السياسية حماسا للمشروع ٠٠٠ أما الاخوان المسلمون فلم يسمع لهم بعد صدوره رأى معارض ولا رأى مؤيد .

أما الوفد فقد صاحب اعلان موقفه موجة من الضباب والدعاية المضادة ، ومعروف ان الوفد كان قد قرر مبدأ الضريبة التصاعدية ، وضاعف في وزارته عام ١٩٥٠ جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية لتزيد ١٠٠ ٪ ووصل في ضرائب الشركات الى ٩٠ ٪ في الفئات العالية .

وكان الاعلان عن قانون الاصلاح الزراعى مفاجأة لأعضائه الذين ينتسب عدد منهم الى الطبقة الاقطاعية . فبدأوا يتلمسون الحوار مع رئيس الوزراء على ماهر ومع ضباط القيادة للتعرف على أبعاد القانون .

وكان فؤاد سراج الدين قد طلب تحديد موعد مع محمد نجيب عقب عودته من أوروبا . ولكن أحد أقاربه اليوزباشى عيسى سراج الدين (السفير فيما بعد) دعاه الى منزله فى الزيتون لمقابلة جمال عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم وحضر أحمد أبو الفتوح جانبا من الاجتماع الذى امتد من الخامسة مساء حتى الواحدة بعد منتصف الليل .

دار الحوار فى هذه الجلسة حول تحديد الملكية وحاول فؤاد سراج الدين اقناعهم بفكرة الضريبة التصاعدية . ولكن الاجتماع انفض دون الوصول الى رأى موحد وعلى ان يلتقوا مرة ثانية بعد أسبوع .

وفى اليوم المحدد للاجتماع الثانى ، وفؤاد سراج الدين فى طريقه من الاسكندرية للقاهرة قرأ خبرا نشره مصطفى أمين فى ملحق (آخر لحظة) التابع لمجلة (آخر ساعة) وفيه يقول ان فؤاد سراج الدين قد صرح بأنه وضع ضباط القيادة فى جيبه وتوقع فؤاد بعد قراءته للخبر إلغاء الاجتماع وقد كان ٠٠ فقد اتصل به أحمد أبو الفتوح ليبلغه ذلك .

ولم يشأ ان يترك موقفه من قانون الاصلاح الزراعى غامضا فأدلى فؤاد سراج الدين بتصريح لجريدة المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ قبل تولى نجيب الوزارة وقبل اعتقاله بأيام قال فيه بالتحديد :

(ان الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر وقد سبق ان أبلغنا تلك الملاحظات الى الجهات المسئولة فى أسرع وقت) .

ثم استطرد مصرحا :

(اننا نوافق على المبدأ الذى هو صميم المشروع أما ملاحظتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر) .

وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ وفؤاد سراج الدين في المعتقل يقول فيه (الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات) .

هكذا كان موقف الوفد ٠٠٠ موافقة على المبدأ ومناقشة للتفاصيل ثم قبولا للمشروع بعد صدوره ٠٠٠ ولكن صحافة الاثارة (أخبار اليوم) التي حاربت الوفد في عهد الملك ظلت تحاربه بعد الحركة بأسلوب الأخبار المثيرة لمشاعر الضباط لتخلق هوة عازلة بينهم وبين الوفد ، الحزب الذي ينتمى اليه معظم أبناء الطبقة الوسطى ، التي انبثق منها الضباط الأحرار .

هكذا انتهى الصدام الأول لحركة الضباط الأحرار مع الطبقة الاقطاعية في مصر ، وصدر قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الملكية دون دماء ٠٠٠ فقد كان الموقف ناضجا لذلك تمام النضوج والجاهزية لمهياة لاستقبال القانون بترحيب شديد .

وكسبت حركة الضباط الأحرار نصيدا كبيرا بهذه الخطوة الاجتماعية الهامة التي حددت موقفهم من قضية التطور الاجتماعي في مصر واكسبتهم تأييدا جماهيريا واسعا ، تفرغت معه الحركة للدخول في صدامات جديدة ٠٠٠ فقد كانت هذه هي فاتحة (سنوات الصدام) .

الفصل الثاني عشر

القضاء الدستوري وحل الأحزاب

على قدر ما كان الصدام الأول سهلا ومؤثرا بالإيجاب في الحركة السياسية والاجتماعية بمصر . . على قدر ما كان الصدام الثاني صعبا ومتعدد الجبهات وذا تأثير معقد في محصلته النهائية .

أدى الصدام الأول الى توجيه ضربة شديدة للطبقة الاقطاعية وانتهيار الأسس الاقتصادية التي كانت تستند اليها . . . أما الصدام الثاني فقد بدأ مبكرا مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وتم على مراحل زمنية مختلفة انتهت الى الصدام مع الإخوان المسلمين .

وضح من خطوات الحركة الأولى أنها لا تستند الى قوة حزبية أو سياسية معينة وانها حركة خاصة منبعثة من صفوف الجيش ذات طابع مستقل ولها صلات متعددة مع عدد من التنظيمات السياسية المتباينة الاتجاهات .

اعتقد الناس وكثير من قادة الأحزاب مما جاء في البيان الأول للحركة من القول باسم محمد نجيب « واني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية » .

ولكن البيانات التي صدرت بعد ذلك أظهرت ان تدخل الجيش كان له بداية وليست له نهاية .

صدر بيان من القيادة العامة يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ جاء فيه :
« والجيش وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته
لأيدي أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه
على أن يكون التطهير كاملا يتناول الأداة الحكومية والأحزاب والهيئات
دون أي تأخير أو تسويف » ثم يقول البيان « كما يرى الجيش أن تعلن
الأحزاب والهيئات المسئولة للشعب برنامجا واضح المعالم حتى يكون
الشعب على بينة من أمره » .

وهكذا أطل شعار (التطهير) مرة أخرى بعد أن تبناه نجيب الهلالي
عقب حريق القاهرة . . . وجاء هذا البيان المبكر صدمة لقادة الأحزاب الذين
هرعوا الى مجلس القيادة في الأيام الأولى يؤدون التحية ويعلنون الولاء . . .
وأصابهم لفظ (التطهير) بهزة شديدة ، أعطت لحركة الجيش فرصة
التسرب الى صفوفهم ، واغراء العناصر الضعيفة أو المترددة بينهم ، وتمزيق
وحدة أحزابهم .

ورغم أن البيان كان يعنى في مضمونه الاعتراف بوجود الأحزاب
والتمسك بالدستور ، إلا أنه كان في الواقع يجعل من تطهيرها شرطا
لوجودها . . . مما يجعلها معتمدة في بقائها على ارادة حركة الجيش .

وبدت الحركة حريصة على اجراء تطهير الحكومة والأحزاب تمهيدا
لانتخابات التي حددت موعدها في فبراير ١٩٥٣ ، وأصدرت بذلك بيانا
في ١١ أغسطس وهو البيان الذي تناقض مع بيان علي ماهر الذي أذيع في
نفس اليوم ولم يحدد موعدا لاجراء الانتخابات . . . وقد جاء في بيان
القيادة العامة ما يلي : « تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن
تجرى الانتخابات في شهر فبراير لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير
أدائها والأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا حتى تنعم البلاد في
ظل الدستور بحكم نيابى سليم » .

هكذا أظهرت حركة الجيش أنها حريصة على الدستور والانتخابات
ولكنها احتفظت في يدها بمفتاح الموقف هو (التطهير) .

ولم تستجب الأحزاب لهذه الدعوة لحساسية تطبيقها ، وعدم ارتفاع
كثير من قادتها عن المستوى الذى يمكن أن تصلهم فيه يد التطهير . . .
ولذا بادر سليمان حافظ بأعداد مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية
عارضه الدكتور عبد الرازق السنهورى من جهة المبدأ معارضة شديدة
في بداية الأمر بدعوى أن العرف الدستورى لتنظيم الأحزاب ترك الأمر
لها .

ولكنه أمام الحاح سليمان حافظ واقناعه لضباط مجلس القيادة .
أقر المشروع على شرط ألا تتدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض
القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الإداري بمجلس
الدولة .

وما أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزراء حتى صدر قانون تنظيم
الأحزاب ونص على أن المقصود بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية أو
جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية
لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه أن يحيط
بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الموصول . . . ولوزير
الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ إخطاره ،
وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري لتفصل في
جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض . . . كما ألزم القانون
الأحزاب بإيداع أموالها في البنوك ، كما نص على أن تعيد الأحزاب القائمة
تكوينها وفقا لأحكامه .

وكان صدور القانون بمثابة خطوة نحو محاصرة الأحزاب وإخضاعها
لسيطرة الجيش الممثلة في وزير الداخلية . . . كما أنه كان بداية لصدام
بين القوى السياسية المختلفة وحركة الجيش .

وقد سحب صدور القانون حملة اعتقالات السياسيين التي تمت في
اليوم السابق على تشكيل محمد نجيب لوزارته التي أصدرت القانون في
اليوم التالي لأدائها اليمين أمام مجلس الوصاية .

لم يكن لهذا القانون نظير في الدول الديمقراطية . . . وإن كان
فتحى رضوان قد صرح للصحف في معرض الدفاع عنه بأن له نظيرا في
العراق والمانيا الغربية . . . وهما دولتان لم يكونا في ذلك الوقت نموذجا
للمديمقراطية لخضوعهما بعد الحرب العالمية الثانية لنفوذ الامبريالية
العالمية الحريصة على عدم ظهور أحزاب معادية لها .

العسكريون يزحفون على الحكم ، والأحزاب يأخذها القانون على
غرة ، فيصيبها بالدوار وتعجز عن حسن التصرف أو اختيار الطريق . . .
وتنشط العناصر المغامرة والانتهازية في كل حزب ، وتبدأ الصراعات
الداخلية .

كانت الدعوة الى التطهير فغا وقعت فيه الأحزاب ، فأظهرت التظلمات
الفردية أسوأ ما في شخصياتها القيادية .

وخلال هذه الفترة انهارت أسماء كثيرة كانت تلمع في سماء الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو وبادر بعضها الى الاتصال برجال الجيش بصورة جعلت جمال عبد الناصر يعبر عنها فيما بعد في كتاب (فلسفة الثورة) بقوله « كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا الى قتل رجل آخر » .

التنافس يعلن على صفحات الجرائد بين ابراهيم عبد الهادي وحامد جودة لرئاسة حزب الهيئة السعدية . . . ثم ينشط سامح موسى شوكت المتونى ويعلنان فصل الاثنين من الحزب السعدى .

والوفد أيضا يقع في الفخ فيصدر قرارا بفصل عدد من أعضاء الهيئة الوفدية الذين أحاطت بهم الشبهات دون تحقيق وكان أبرزهم محمود عبد اللطيف الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية وكأنه يتجاوب بذلك مع دعوة التطهير .

ولكن صدور القانون وضع الأمور في وضعها الصحيح . . . اعتبرت الأحزاب منحلة ، ولا يمكن لها العودة الى ساحة العمل السياسى الا من باب الجيش . . .

وكانت المعركة الرئيسية حول الوفد .

« ولم يكن موقف الوفد حازما في هذه القضية الدستورية . . . اذ صرح مصطفى النحاس بأنهم سيبعدون المعتقلين عن تنظيمات الوفد الجديد . . . وأرسل فؤاد سراج الدين من المعتقل استقالته من الوفد ومن مجلس الشيوخ قال فيها للنحاس « اننى أستقيل اخلاصا للوفد ولشخصكم » .

وتنفيدا لقانون الأحزاب أصدر الوفد برنامجه فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ باعتباره « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك » ونص البرنامج على ما يأتى :

التمسك بعروبة فلسطين .

دعم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية .

اقرار حد أدنى للأجور عموما ، وللعمال الزراعيين خصوصا .

صدور قانون معاقبة الوزراء .

صدور قانون التأمين الاجتماعى للعمال وتعميمه .

استصدار قانون تأمين صحى للعمال وأفراد أسرهم .

• تجديد القرية المصرية خلال عشرين عاما .

• حد أدنى للأجور (العامل الزراعى) .

الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات طبقا
لمشروع وزارة الوفد الذى أقرته عام ١٩٥١ .

• جعل التعليم الدينى اجباريا .

• تحريم الخمر والميسر .

الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية
ويقرب بين الطبقات .

يلاحظ ان البرنامج كان يضع خطوطا استراتيجية عريضة للسياسة
الداخلية والخارجية تعتبر فى حينها ذات طبيعة متقدمة تتجاوب مع
مشاعر الجماهير قبل الحركة وبعدها . . . ولذا هاجمت بعض الصحف
البريطانية الوفد . . . واتهمت مصطفى النحاس بالتطرف .

ويلاحظ أيضا ان هذا هو أول برنامج مكتوب للوفد الذى كان يبنى
سياسته على أساس بيانات مؤتمراته الوطنية التى عقدت سنوات ١٩٢٨ -
٣٥ - ٤٣ وعلى ما يرد فى خطب عيد الجهاد الوطنى « ١٤ نوفمبر » .

ورغم صدور هذا البرنامج الوطنى التقدمى للوفد فان سليمان حافظ
أصر على ملاحقة مصطفى النحاس ومحاولة إبعاده عن موقعه وفى ذلك
قال للدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية السابق وهو يحاول
الاستفسار منه عن موقفه من الوفد ورئاسة مصطفى النحاس له « ان لدى
الوزارة أسبابا خطيرة للاعتراض عليه أمام مجلس الدولة » .

وعندما شاع هذا الموقف المضاد لمصطفى النحاس بادر بإصدار
البيان التالى :

« اننى أعد نفسى دائما ملكا للشعب وقد كانت ثقتى فى الشعب
وثقته فى شخصى طوال حياتى السياسية عونى على الشدائد وظهيرى فى
العيش . وسأظل ما بقى من عمري ملكا لهذا الشعب الوفى ولن تستطيع
قوة أن تنحىنى عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته الا الشعب دون سواء
والله ولى التوفيق » .

أصر أعضاء الوفد على الا يتكون الا برئاسة مصطفى النحاس . . .
ولعبت جريدة (المصرى) دورا بارزا فى الدفاع عنه وكتب أحمد أبو الفتح
سلسلة مقالات طويلة دفاعية عن مصطفى النحاس معتبرا أن محاولة هدمه
هى محاولة لتحطيم كفاح الشعب ضد الاستعمار .

ووصلت معارضة القافون الى الذروة عندما صدر البيان التالي يوم ١٧ سبتمبر .

« نظرا لما صح في يقين الوفد المصرى من أن المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه قرر الوفد المصرى باجماع الآراء بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ الا يقدم الى وزير الداخلية اخطارا باعادة تكوينه » .

توقيعات : مصطفى النحاس - عبد السلام فهمى جمعة - على زكى العربى - عبد الفتاح الطويل - أحمد حمزه - محمد محمد الوكيل .

وزراء سابقون : ابراهيم فرج - عبد المجيد عبد الحق - محمد صلاح الدين - عبد الجواد حسين .

كان هذا هو أقصى ما وصل اليه الوفد فى تضالته ضد قانون تنظيم الأحزاب . . . ولكنه موقف لم يستمر طويلا لغدة أسباب :

أولا : كان مصطفى النحاس قد تجاوز السبعين من عمره ولم يعد فى توهجه القديم وقدرته على النضال التى عرف بها يوم كان يجذب معكم دار البوليس من فوق حصانه وينام على أرصفة المحطات .

ثانيا : أحاط بمصطفى النحاس بعض عناصر التوفيق التى أفقدت الوفد الصلابة الضرورية . . . وكان من أكثرهم تأثيرا عليه فى هذه المرحلة عبد السلام فهمى جمعة والدكتور طه حسين .

ثالثا : تجدد الوفد وعدم وصول العناصر الشابة الى القيادة . . . وكان معظم أعضائه فى ذلك الوقت من الباشاوات الذين قد تجاوزوا الخامسة والستين وهم سيد بهنسى ومحمد المغازى وفهمى حنا وعبد السلام جمعه وعبد الفتاح الطويل وعلى زكى العربى وعثمان محرم ومحمد سليمان الوكيل وأحمد حمزة . . ولم يكن هناك أقل من هذه السن الا محمود سليمان غنام وفؤاد سراج الدين الذى كان فى هذه الفترة خلف قضبان السجون .

وقد شعر النحاس بهذه الحقيقة فور اعتقال فؤاد سراج الدين فضم الى الوفد محمد صلاح الدين وابراهيم فرج الذى عين سكرتيرا مؤقتا لحين الافراج عن سراج الدين الذى لم تقبل استقالته .

رابعا : عدم توافر الانضباط الحزبى الكامل فى صفوف الوفد الذى اعتاد منذ تكوينه على أن يضم الجماهير من مختلف الاتجاهات فى شكل جبهة ، وعندما يحرم من فرصة الاتصال العلنى مع الجماهير فانه يعجز عن الاتصال بها وتحريكها بوسائله التنظيمية .

خامسة : الدعاية المركزة ضد الأحزاب عموما والوفد خاصة والتي أسهمت فيها بقدر كبير صحافة الأخبار اليوم ، مما جعل كثيرا من الناس تتطلع الى الحكم الجديد لينقذهم من المظالم التي عاشوا فيها .

كان رأى النحاس « ان الجيش يشبه (وابلور الزلط) لا شيء يقف أمامه الا ما هو أقوى منه ... وهذه القوة هي قوة شعب مؤمن بالديمقراطية والدستور » .

وقد اهتز هذا الايمان كثيرا في عهد الملك من كثرة انتهاكات الدستور التي ارتكبها وأسهمت فيها أحزاب الأقلية والعناصر المستقلة من أمثال أحمد زيور واسماعيل صدقي وعلى ملهر ... ولذا افتقد الوفد القوة اللازمة لمجابهة تصرفات حركة الجيش .

وبدأت مرحلة التراجع ... واستدعى مصطفى النحاس رئيسي تحرير المصري أحمد أبو الفتوح وأمل عليه مقالا نشره يوم ٦ أكتوبر أبدى فيه حرصه على ضرورة وجود الوفد مهما كان الأمر يتعلق بشخصه ... وجمع أعضاء الوفد ليسلمهم أمانته .
وصدر بعد ذلك بيان يقول :

« رعاية لما أبداه الرئيس الجليل مصطفى النحاس وأصر عليه من أن الحالة أصبحت لا تمكنه من مباشرة أعباء الرئاسة الفعلية ومقتضياتها بعدما احتل الكثير في سبيل الدفاع عن القضية الوطنية في الثلاثين سنة الماضية فان الوفد المصري اذ ينزل مضطرا ازاء اصراره على رغبته واذا يقرر جعله رئيس شرف له مدي حياته الطويلة المباركة ان شاء الله يستلهم منه التوجيه ويشهد من اخلاصه اخلاصا ومن قوته ووطنيته وصلابته في الحق سراجا منيرا ، ويقرر انه سيمضي في مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القوية التي رسمها لتحرير الوادي معتبرا اياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه في الملهمات » .

توقيعات : عبد السلام فهمي جمعة - علي زكي العرابي - عيد الفتاح الطويل - محمد محمد الوكيل - أحمد حمزة .

هز هذا البيان عواطف جانب كبير من الجماهير ، شعرت ان رجلا ارتبطت به مسيرتها سنوات طويلة كان مثالا للوطنية والنزاهة ، ينتزع منها رغم ارادتها فذهبت المظاهرات تطوف بمنزله وتهتف « لا وفد بدونك يا نحاس » .

وكتب أحمد أبو الفتوح في المصري يقول « الشعب الذي يحبك يقول - عاش النحاس زعيم الشعب » وأما أنا فأقول « لن يكون هناك وفد الا برئاسة مصطفى النحاس » .

« ونشر النحاس بعد ذلك بيومين بيانا بمناسبة ذكرى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، في ٨ أكتوبر قال فيه « جاءت حركة الجيش التحررية صورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته على استبداد المستبدين وطغيان المستهترين العابثين فدارت عليهم الدوائر وباء عهدهم وتطلعت البلاد إلى عهد جديد من العدالة المطلقة والحرية الشاملة » .

ولكن هذه الكلمات لم تجد صدى عند مجلس القيادة ، ولم يتحقق أى نوع من اللقاء الفكرى أو العاطفى بينهم وبين الوفد . . . رغم ان محمد نجيب كانت له صلات مع الوفد ، وجمال عبد الناصر كثيرا ما دافع عن مسلك الوفد فى وزارته الأخيرة ، ويوسف صديق وخاله محيى الدين كانا متعاطفين معه . . . الا أن اغراء السلطة وعدم وجود موانع قوية تحول دون الوصول اليها الى جانب الدور التخريبي الذى قام به سليمان حافظ لهدم الوفد ، والذى قاومه جمال عبد الناصر وبعض الزملاء فى مراحله الأولى مقاومة بدأت ملحوظة ثم أخذت تفتت أمام تراجع الوفد وعدم صلابته وعجزه عن تحريك جماهيره .

كل هذا حدد الموقف تماما . . . وانتهى الأمر الى اعتراض وزير الداخلية يوم ٨ نوفمبر على رئاسة مصطفى النحاس الشرفية للوفد وكذلك اعترض على اسم عبد الفتاح الطويل كمؤسس .

وكان وزير الداخلية قد تلقى اخطارات تكوين ١٦ هيئة وحزبا (هيئة الوفد والايحوان المسلمين وأحزاب السعدى والأحرار الدستوريين والعمال - والعمال والفلاحين - والاشتراكي والوطنى والفلاح الاشتراكي والكتلة الوفدية والديمقراطى وحزب الله وثلاثة أحزاب نسائية هى بنت النيل والنسائى والنسائى الوطنى) .

واعترض سليمان حافظ الى جانب اعتراضه على مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل على الدسوقي أباطة فى حزب الأحرار الدستوريين كما اعترض على كل من الحزب الديموقراطى والحزب الجمهورى لأنهما كانا يناديان بتطبيق النظام الجمهورى .

عرضت هذه الاعتراضات على مجلس الدولة فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٥٢ واتخذ بعضها شكل مظاهرة داخل المحكمة عندما احتشد ٥٠ محاميا من الاسكندرية يترافعون عن عبد الفتاح الطويل .

وضح من طبيعة اعتراضات وزير الداخلية سليمان حافظ الممثل لسلطة الجيش انها قامت على أسس شخصية أو على أساس خروجها على النظام الملكى .

لم تفرق حركة الجيش بين طبيعة الأحزاب ... ولم تعترض على الواقع الطبقي لبعضها ، أو على انتماء بعض قادتها للطبقة الاقطاعية المضروبة .

ولم تفرق أيضا بين الدور الوطني والنضالي الذي قامت به الأحزاب لمقاومة الاستعمار والاحتلال البريطاني .

وكذلك لم تفرق بين الأحزاب التي تبادلت الحكم في عهد الملك ... والأحزاب الناشئة التي كانت قياداتها من أبناء البرجوازية الصغيرة أساسا والتي قامت بدور المعارضة العنيفة لنظام ما قبل ٢٣ يوليو .

سزت الاعتراضات بين كافة الأحزاب ... وجعلت الأحزاب المناضلة ضد الاستعمار تقف مع الأحزاب المتهاونة في صف واحد ... ولم تفرق بين اتجاهات الأحزاب الرجعية والتقدمية وتمثيلها الطبقي .

الفضيلة الوحيدة لقانون تنظيم الأحزاب كانت البرامج المكتوبة والمعلنة لهذه الأحزاب والتي عبرت عن طبيعة دورها في المجتمع فالحزب السعدي مثلاً نادى في برنامجه بالعمل على « تحويل رؤوس الأموال المصرية الراكدة الى ميدان الاستغلال الصناعي والتجاري والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في حدود تتفق مع مصالح البلاد » ... وهكذا وجدت الجماهير الفرصة سانحة أمامها لاختيار الحزب الذي يعبر برنامجه عن أهدافها .

واتخذت حركة الجيش أسلوباً لم يكن يتناسب مع خطواتها الزاحفة نحو مركز السلطة ... إذ لم تعلن عن تنظيمات حزبية لها ونفى محمد نجيب رغبة الجيش في ذلك .

ولذا كانت المنافسة على أسس حزبية أمراً غير مضمون العاقبة إذا كانت الرغبة هي استمرار الحركة في مسارها ... ذلك أن الضباط الأحرار كانوا ما زالوا أفراداً غير معروفين ... ومجلس القيادة لم يعلن تشكيله أو تاريخ حياة أعضائه وليس لأحدهم ماض يجعل الجماهير تلتف حوله ومحمد نجيب رغم شجاعته وشخصيته الجذابة البسيطة لا يعيش في ضمير الشعب المصري قائداً عظيماً مثل نابليون أو نيتان أو ديغول ... فهو في النهاية قائد غير منتصر في حرب فلسطين ، لا يملك أمجاداً حربية أو وطنية .

وبدأ الأمر يتضح يوماً بعد يوم ... طريق الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تسلكه حركة جيش لأنها لا تضمن الانتصار أو الاستمرار فيه .

وأخذ سليمان حافظ يصدر تشريعات تمهد للحركة سلطة مطلقة ،
اذ أعطى حق اقالة الموظفين عن غير الطريق التأديبي وحرمان القضاة
والمعزولين من معاشهم أو مكافآتهم • واحلة جرائم الاصلاح الزراعى
للمحاكمة العسكرية ، مع رفع عقوبة الاشاعات •

وكانت الحركة قد بدأت ممارسة تطبيق شعار (التطهير) عن طريق
تكوين لجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين ••• أولهما ادارى
ذو صيغة قضائية على رأسها قاض وفى عضويتها أحد رجال النيابة
العامة لفحص حالات موظفى الدولة وفصل من يستأهل الفصل منهم •••
أما الثانية فكانت لجانا قضائية يرأسها مستشار وبعضوية اثنين من
كبار رجال القضاء فى الأعمال الحكومية واحالة المسئولين عنها الى المحاكم
الجنائية أو الادارية حسب الأحوال •

وآثار سليمان حافظ مشكلة ان اللجان الأولى تمضى بسهولة فى
عملها أما اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين
كانت تقع عليهم المسئولية الجنائية أو السياسية ••• وهؤلاء لا يمكن
الوصول اليهم لأن الدستور يحميهم من القضاء العادى وجعل لهم محكمة
خاصة لا ترفع أمامها الدعوى الا بقرار من مجلس النواب •

وهكذا كان التطهير يصل الى صغار الموظفين بينما يعجز عن الوصول
الى الوزراء •

ولم يجد سليمان حافظ حلا الا فى الغاء الدستور الذى يستند اليه
هؤلاء فى تهريبهم من المحاكمة ووافق ذلك ظهور عدة مقالات فى الصحف
تهاجم دسنور ١٩٢٣ ، والقى على ماهر محاضرة يوم ١٤ نوفمبر قال فيها
انه يرجو « أن نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دستور
١٩٢٣ عن مسايرة الديموقراطية الحرة فى تطورها » •

ويقول محمد نجيب ان بعض أعضاء المجلس قد قاوموا هذا الاتجاه
ولكن مقاومتهم ضعفت أمام الحاح سليمان حافظ وشهوته الجامحة فى
الوصول الى محاكمة بعض الوزراء : وتوافق نغم هذا الطلب مع رغبة بعض
أعضاء المجلس الذين كانوا يهدفون الى تولى السلطة وحدهم •

ويقول سليمان حافظ فى مذكراته « وانعكس صدى الضجة العنيفة
التي أثارها الوفد على مجلس القيادة فقام خلاف شديد بينى وبين
جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق أصرت فيه
على تنفيذ قانون الأحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة ، وصممت
أذنى عن سماع أى كلام آخر فى هذا الموضوع ، ومن الحق ان أذكر ان
محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وكذلك أنور السادات - ان لم
تخنى ذاكرتى - كانوا فى هذا الخلاف من جانبى » •

قال جمال عبد الناصر لأحمد فؤاد فى هذه الفترة وهو يحدثه عن أهمية الديمقراطية « يظهر ان احنا لازم نعمل انقلاب تانى علشان الديموقراطية » .

ثم يقول سليمان حافظ ان محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد قاما بزيارة مصطفى النحاس زيارة مجاملة أيام اشتداد المعركة « بينى وبين الأحزاب عامة والوفد بصفة خاصة » ثم « حاول نجيب ان يبرر لى هذا التصرف بقوله ان هذه الزيارة لم تكن الا محاولة لكسر محور تألف بين الوفد والشيوعية فلم اقتنع بهذا العذر » .

هكذا كان سليمان حافظ بما ورد على لسانه محركا عنيفا ضد الأحزاب والدستور .

وأخذ الحديث عن الدستور والديموقراطية يخفت ويتلاشى . . وصدرت التعليمات بنزع لافتة كنت قد أصدرتها مع مجلة التحرير بريشة الفنان حسن فؤاد ولصقت على جدران المباني فى أنحاء مصر وهى تمثل جنديا خلفه قبة البرلمان وتحتها عبارة (نحن نحمى الدستور) وكانت جريدة المصرى قد نشرتها فى صفحتها الأولى يوم ١٤ سبتمبر ولكنها نزعَت فى منتصف نوفمبر .

ونزع الدستور نفسه فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

سقط دستور ١٩٢٣ للمرة الأخيرة بعد ان عطل من أول نوفمبر ١٩٢٤ حتى عام ١٩٢٦ ثم فى يونيو ١٩٢٨ على يد وزارة (اليد الحديدية) التى رأسها محمد محمود حتى أواخر ١٩٢٩ عندما تكونت وزارة عدلى يكن المحايدة لأجراء انتخابات جديدة وأخيرا الغى عام ١٩٣٠ واستبدل بدستور اسماعيل صدقى حتى عاد بنضال الشعب وتضحياته عام ١٩٣٥ ، بأقالة الحكومة الوفدية بعد ذلك وفرض أحزاب الأقلية أكثر من مرة .

سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان رغم ما فيه من صلاحيات للملك تعطل أثره الا انه كان ضمانا وركيزة لحرية الجماهير السياسية سقط الدستور ببيان أعلنه محمد نجيب فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يقول فيه « أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد التى كان يسندها ذلك الدستور الملىء بالثغرات » ثم قال « وهانذا أعلن باسم الشعب سقوط الدستور . دستور ١٩٢٣ » وأعلن البيان أن الحكومة هى التى تتولى السلطات فى فترة الانتقال .

هكذا سقط دستور ١٩٢٣ الذى كان مليئا بالثغرات فعلا ، ومع ذلك لم يحتمل النظام الملكى تطبيقه فعصف به أكثر من مرة .

وكان الدستور فى خدمة الطبقة الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة
أساسا . . . اذ اشترطت المادة ٧٨ منه أن يدفع المرشح للبرلمان تأميناً
قدره ١٥٠ جنيهاً وهو مبلغ فى ذلك الوقت لا يسهل حصول البرجوازية
الصغيرة أو الطبقة العاملة والفلاحين عليه . . . كما أنه أسبغ حقوقاً
وامتيازات واسعة للملكية مثل حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده ،
واشترط فى أعضاء مجلس الشيوخ أن يكونوا من طبقة فى مستوى كبار
الموظفين أو الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً فى
العام ، ومن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين
بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة .

كان وضعا تماما ان دستور ١٩٢٣ لم يعد يتناسب مع الطبقة
المتوسطة التى وثبتت الى السلطة . . . ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا
يحرّمها من فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها .

الغى دستور ١٩٢٣ . . . وكان طبيعيا ان تسقط من بعده أشياء
كثيرة ترسّبت على وجوده . . . فتقرر تأجيل الانتخابات التى كانت الحركة
قد قررت موعداً فى شهر فبراير فى بيانها المعروف . . . وصرح جمال
عبد الناصر لأحمد أبو الفتوح يوم ٩ فبراير بأن تأجيل الانتخابات عن الموعد
المحدد لها إنما هو - لاجلاء الانجليز .

ولم تخدم أصوات الاحتجاج على قانون تنظيم الأحزاب حتى بعد
إلغاء الدستور فظل أحمد أبو الفتوح يهاجمه على صفحات المصري فى مقالات
عديدة . . . واجتشد الطلبة فى الجامعة حيث فاز مرشح الجبهة المتحدة
أى جبهة الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والتقدمية (أحمد الخطيب)
على مرشح الإخوان المسلمين (حسن دوح) . . . وكان هذا تعبيراً عن
معارضة الشباب للخطوات الزاحفة لمحاصرة الديمقراطية .

وترافع فى قضية الوفد أمام مجلس الدولة الدكتور وحيد رافى
وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وأحمد عبد الهادى . . . وكانوا قد
أعدوا مذكرة بعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب ومنافاته للديمقراطية
. . . وتأجيل نظر القضية .

وكان مجلس الدولة حتى هذه اللحظة يعتبر سندا للحريات
والديموقراطية . . . فقد رفع ٢٥ من المعتقلين السياسيين قضية أمام
مجلس الدولة لبطالان قرار الاعتقال ، وكان الرد هو حبسهم انفراديا وعدم
السماح لهم بالأكل من الخارج .

وتحت هذا الضغط تنازل الكثيرون وأصر على الاستمرار فى القضية
فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وحامد جودة وعدد محدود من
السياسيين .

وفوجيء سراج الدين بدخول الصحفي مصطفى أمين الى غرفته بالمعتقل حاملا رسالة من أعضاء مجلس القيادة تقول انهم على استعداد للافراج عنه اذا تنازل عن القضية ٠٠٠ ولكن فؤاد سراج الدين رفض فكرة التنازل قائلا انهم اذا أفرجوا عنه سقطت القضية تلقائيا وأنه لا يساوم على حريته .

وكان غريبا ان يتحول مصطفى أمين الى مندوب لرجال القيادة وهو الذي أعتقل في الأيام الأولى للحركة ٠٠٠ وبقي فؤاد سراج الدين في المعتقل حتى أفرج عنه قبل الجلسة أمام مجلس الدولة بليلة واحدة .

ويظهر هذا أن مجلس الدولة كان يمثل مركز مقاومة يلجأ اليه كل من يقع عليه الظلم .

وتشكلت في ١٣ يناير ١٩٥٣ لجنة لوضع مشروع دستور جديد (يتفق وأهداف الثورة) من خمسين عضوا ، تولى رئاستها على ماهر ، وضمت ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد علي علوبة . وعلى المنزلاوي وأربعة من الوفديين واثنين من السعديين واثنين من الدستوريين واثنين من الكتلة وثلاثة من الحزب الوطني وثلاثة من الحزب الوطني الجديد وثلاثة من رؤساء القضاء (رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة العليا الشرعية) . وثلاثة من رجال الجيش والبوليس والمتقاعدين والباقي من المستقلين .

الأغلبية كانت من حملة رتب الباشوية والبكوية الملغاة ، أصحاب الأسماء القديمة المعروفة ، أبناء البرجوازية الكبيرة ، ورئيسها كان أحد الذين أسهموا في امتحان دستور ١٩٢٣ وتغليب سلطة الملك على ارادة الشعب بما هو معروف في تاريخه السابق .

وما كادت تذايع أسماء أعضاء لجنة الدستور ، حتى أذيع بعدها بأربعة أيام يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ بعد منتصف الليل بيان من القائد العام للقوات المسلحة يعلن فيه « حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق في بذر بذور الفتنة والشقاق » . . . وأعلن فيه أيضا قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات « حتى نتمكن من إقامة حكم ديموقراطي دستوري سليم » وكشرت الحركة عن أنيابها وقالت في نفس البيان « ومنذ اليوم لن أسمح بأي عبث أو أضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على كل من يقف في طريق أهدافنا التي صنعتها ألامكم الطويلة » .

وهكذا وصل الصدام غايته ، وانفى الدستور ١٩٢٣ ، وحلت الأحزاب السياسية ، ولم يعد في طريق حركة الضباط الأحرار تنظيمات

سياسية قانونية ، بعد ان تضمن مرسوم حل الأحزاب نصا يقضى بانهاء قانون تنظيم الأحزاب وسقوط القضايا المعروضة أمام مجلس الدولة .

وفي ١٨ يناير صدر مرسوم بقانون بحماية التدابير التي يتخذها القائد العام للقوات المسلحة (رئيس حركة الجيش) يقصد حماية الحركة والنظام القائم عليها باعتبارها من أعمال السيادة وذلك لمدة سنة من ذلك التاريخ بعد ان كانت المدة ستة شهور طبقا لمرسوم صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ .

كانت هذه الاجراءات وما صاحبها من اعتقالات جديدة (٤٨ شيوعيا ١٤٤ حزبيا ، ٣٩ متصلا بجهات اجنبية) هي رد الفعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية . . . ونشاط بقايا الأحزاب وجماهيرها من أجل البقاء . . . وبدء التناقضات في صفوف الجيش ومجلس القيادة كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

كانت فترة منتصف يناير ١٩٥٣ مليئة بالأحداث والصدمات التي حددت موقف الحركة من قضية الأحزاب والسلطة . . . وجعلت مجلس القيادة يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم (مجلس قيادة الثورة) .

أثبتت الأحداث أن حركة الضباط الأحرار لم تجنح الى التعاون مع الأحزاب أو محاولة احتوائها وإنما أخذت تحاصرها بإجراءات متتالية لأنها وجدت فيها عنصرا مناوئا لها في النفوذ والسلطة . . . وقد كان التصادم شديدا مع أقواها تأثيرا في الجماهير . . . وأشدّها تمسكا بالديمقراطية . . . وأكثرها خطرا عليها وهو الوفد .

واحتفظت الحركة حتى صدور قانون حل الأحزاب بعلاقات طيبة مع الإخوان المسلمين الذين لم تكن تهمهم كثيرا قضية الأحزاب والديمقراطية بقدر ما كانوا يخططون لورثة الحركة أو احتوائها .

كان تركيز السلطة في يد (مجلس قيادة الثورة) اعلانا عن قيام نظام يستند الى الديكتاتورية العسكرية ، ولا يجيد التخفى في ثياب الديمقراطية .

صرح صلاح سالم لجريدة المصري بعد ذلك بقوله « قبل ان تعود الحياة البرلمانية يجب ان نستأصل جميع أسباب الفساد من الأمة » . . . وكان استئصال الفساد يمكن ان يتم بعملية جراحية مثل استئصال اللوزة أو المرارة !

طبيعة الأمور في هذه المرحلة أدت الى هذه النتيجة للعوامل الآتية :

أولاً : خروج الجيش عن نطاق واجباته المحددة المعروفة وظهوره في مظهر قوة سياسية منظمة لها أهداف تخرج عن إطار القوات المسلحة ، أمر يصعب التراجع عنه دون ضغط ظروف شديدة .

ثانياً - القوى السياسية التي جابهت حركة الجيش كانت أضعف من وقف مسيرتها نحو السلطة لأحزاب الأقلية على الطبقة الاقطاعية التي وجهت لها ضربة شديدة ، ولأن قيادة الوفد كانت غير قادرة على تحريك الجماهير في اتجاه ديمقراطي سليم .

ثالثاً - كسبت الحركة العسكرية تأييد جانب كبير من الجماهير بما أقدمت عليه من عزل الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعى وتخفيض ايجار الأرض الزراعية والغاء الرتب المدنية ، وغير ذلك من القوانين التي تجاوبت مع مشاعر الشعب .

رابعاً - الاعتقالات التي اقترنت بتشكيل وزارة محمد نجيب وصدور قانون حل الأحزاب السياسية ، وبعثت نوعاً من الفزع والتردد بين القيادات السياسية القائمة وجنحت بمعظمها الى الصمت والسلبية .

هذه العوامل في مجموعها أدت الى انهاء طبيعة النظام القديم ، وتولية الجيش أو (مجلس قيادة الثورة) شئون السلطة ... ولا يستقيم القول بأن النية كانت مبيتة منذ اللحظة الأولى على اقامة الديكتاتورية العسكرية ... فان نقص التخطيط والظروف المواتية هي التي مهدت الطريق كما انه لا يصح القول أيضاً بأن حركة الجيش كانت حريصة على الديموقراطية فانه رغم بعض الأصوات التي دافعت عنها داخل المجلس وفي صفوف الجيش الا أن اغراء السلطة وضعف المقاومة كان حرياً بأن ينتهى الى هذه النتيجة .

أوضحنا ان حركة الجيش منذ لحظتها الأولى في ليلة ٢٣ يوليو لم تكن تتحرك بخطة واحدة معلومة ، أو استراتيجية متكاملة بطريقة تكتيكية ماهرة ، يصعب معها التنبؤ - في لحظتها - عن الاتجاه الاستراتيجى لها ... فانه من اصرار على اذاعة بيان بموعد الانتخابات في فبراير ضد بيان على ماهر الى تراجع كامل عن الانتخابات وتأجيلها لاجل غير مسمى ... ومن حرص على اعلان التمسك بالدستور الى الغاء الدستور نفسه ... ومن بيان يظهر قبول مبدأ وجود الأحزاب الى مرسوم يحل الأحزاب وينهى دورها نهائياً ... ومن حديث عن ضمان الحريات الى اعتقالات للسياسيين من اتجاهات مختلفة ثم افرج وإعادة اعتقال تبعاً للموقف .

انتهت هذه المواقف التكتيكية الى السقوط عن سلطة الجيش
وعادت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات .

وقام محمد نجيب واعضاء مجلس القيادة بجولة فى الأقاليم ، استقبلوا فيها استقبالا حارا ، وتدافعت الجماهير والفلاحون ترحب بهم وكن فى هذه المظاهرة ما يدفعهم الى التصور بأن ارادة الشعب قد تجسدت فيهم ، وأن هذا هو التعبير الديموقراطى الاصيل عن رأى الجماهير .

ولم يتجاوز هذا التصور حدود ولا يتهم على الناس . . . فلم يفكروا فى اشراك الشعب فى مسئولية الحكم وانما قرروا أن ينفردوا وحدهم بهذه المسئولية معتمدين على مظاهر التأييد المحيطة بهم فقط . . . دون سعى الى خلق نظام يكفل المشاركة والرقابة الشعبية واستمرار الروح الثورية .

واعتقد مجلس قيادة الثورة انه قادر على ملء الفراغ السياسى الناتج عن حل الأحزاب ووقف نشاطها بتكوين (هيئة التحرير) التى أعلن تكوينها يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ بمناسبة مرور ستة شهور على الحركة وسط مهرجانات صاخبة حافلة ، وافتتح مقرها فى ثكنات الحرس الملكى (سابقا) بميدان عابدين يوم ٦ فبراير .

أعلن محمد نجيب ميلاد الهيئة بعد أن هاجم الأحزاب هجوما عنيفا مفيدا أنها وراء كل تأخر وتنازع وفرقة ، وأقسم خلفه الحاضرون قسما يقول « اللهم انك تحب الأقوياء . . وتكره المستضعفين . . وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز فى سبيل الحرية . . على الحياة الذليلة . . فى مجال الاستعباد اللهم وانك القريب . . ترى وتسمع وانا لنقسم بذاتك العلية . . على أن نعمل ما وضعنا العمل لارضاء قواعد الحياة المقبلة لوطننا المصرى على أصول محررة من العبودية منزهة عن الهوى . موصولة بالحق والعدل ، وأن نبذل فى سبيل ذلك ما تقتضيه مصلحة أمتنا وبيتغيه شرف بلادنا ، وأن يكون شعارنا دائما الاتحاد والنظام والعمل . . اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين » .

هذا القسم الانشائى المجرد كان وحده صلة الجماهير بهيئة التحرير عنده مولدها فى وقت ضمت جدران السجون فيه قادة الأحزاب السياسية والتنظيمات الشيوعية . . . ولم يكن مطلق السراح سوى الاخوان المسلمين ، تماما كما كانوا فى فترة حكم نجيب الهلالي بعد حريق القاهرة .

وقام بالاشراف على هيئة التحرير ابراهيم الطحاوى وأحمد عبد الله طعيمة وهما ضابطان بعيدان عن معترك العمل السياسى .

كان التصور أن تملأ هيئة التحرير الفراغ السياسى فى مصر ، ولكنها لم تستطع ان تنضم الى صفوفها أحدا من الذين مارسوا العمل السياسى من قبل عددا قلة محدودة كما ان قبضة الجيش فيها كانت واضحة ، وتبين انه على قدر ما هزت حركة الجيش قواعد النظام المنهار . . . على قدر ما وقفت حائلا دون اندفاع الطبقات العاملة نحو أحداث تغييرات جذرية أو ديموقراطية فى المجتمع .

وأثبتت حركة الجيش بذلك انها نبتت فعلا من الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) وانهما عملت على خدمة طبقتها وترسيخ قواعدها . وبقدر ما استغلت الطبقة الاقطاعية الطبقة الوسطى فى خدمتها . . . بقدر ما بدأت الطبقة الوسطى تستغل مظاهر التأييد من الطبقة العاملة والفلاحين فى تثبيت أقدامها .

لم يكن هناك شك فى ان مصر قد أصبحت تحكم بعد منتصف يناير بمجموعة عسكرية صرفة . . . دون ان يجسروا أحدا على اطلاق لفظ (الديكتاتورية) عليها فقد أعيدت الرقابة على الصحف وفتحت المعتقلات وتعددت عمليات الفصل بلا محاكمة .

ويذكر ان الزعيم الأمريكى المضلل فى بداية الثلاثينيات من هذا القرن (هيلونج) قال عندما سئل من الصحفيين اذا كان يعتقد أن الفاشية يمكن ان تصل الى الولايات المتحدة فأجاب قائلا : « بالتأكيد ولكننا سنطلق عليها لفظ (المضاد للفاشية) » .

وقال جمال عبد الناصر بعد ذلك فى الميثاق عام ١٩٦٢ « ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد ان تمكن لهما طبيعيا وحكما من السيطرة على العمل السياسى فيه » . . . « ان الديموقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية . . . ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور ١٩٢٣ منحة من الملك منه وتفضلا » .

ولكن حركة الجيش فى هذه (المرحلة الزمنية) . . . لم تلغ نهائيا (ديكتاتورية الرجعية) لتقيم بدلا منها (الديموقراطية الشعبية) . . . وانما استبدلتها (بالديكتاتورية العسكرية) الممثلة لمصالح الطبقة الوسطى .

وهكذا تكون عادة طبيعة الانقلابات العسكرية . . . فأيوب خان فى باكستان اطلق على نظام حكمه (الديموقراطية الأساسية) وخطب فى القاهرة

بعد ذلك أثناء زيارته لها قائلا : « الشرط الأساسي للتقدم هو الاستقرار السياسي » ونحن مثلكم استعزنا النظام الغربي ولكنه لم يمش عندنا » .

والواقع أن حركة الضباط الأحرار في مصر لم تدخل تجربة الانتخابات البرلمانية ، ولم تواصل أسلوب الحياة السياسية قبل الثورة ... فهي لم تشأ أن تدخل في منافسة انتخابية وهي لا تملك مقدرات النجاح .

لم تفعل الحركة مثلما فعلت الثورة الفرنسية بعد إلغاء الاقطاع ووضع دستور جديد ، حيث أجريت الانتخابات بعد ذلك مباشرة رغم أنه كان قد مر على فرنسا ١٧٥ عاما دون برلمان .

وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر دستور مؤقت حكمت به مصر خلال فترة الانتقال صدر من سبع مواد مبادئ عامة وأربع مواد للسيادة العليا فقط ... وهو يقضى بأن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة الذي يكون له حق التعيين وعزل الوزراء على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية والتنفيذية معا ، وأن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته .

وفي اليوم التالي مباشرة احتفلت الحركة بتشجيع رفات مصطفى كامل إلى قبره الجديد في القلعة في ذكرى وفاته الخامسة والأربعين حيث توفي في ١١ فبراير ١٩٠٨ .

وفي اليوم التالي أيضا ١٢ فبراير ذهب محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وأنور السادات إلى ضريح حسن البنا في الذكرى الرابعة لوفاته .

ثم توجه محمد نجيب بعد ذلك لزيارة ضريح سعد زغلول حيث قرأ الفاتحة عليه .

تمت هذه الزيارات بقصد إشعار الجماهير أن حركة الجيش لاتعادي زعماء الأحزاب المنتمين لها وإنما تعادي تصرفات خلفائهم من بعدهم ...

ورغم قرار حل الأحزاب فإن اليأس لم يبدد أمل الجماهير ، أو يدفعها إلى الصمت والسكون الكامل ... تركزت الأنظار على لجنة الخمسين لاعداد الدستور التي كان يرأسها على ماهر ، لعلها تنتهى من دستور يعيد الأمل في قيام حياة برلمانية ، للنظام القديم ... ولكن اللجنة ظلت تعمل في ببطء شديد دفع أحمد أبو الفتوح إلى مهاجمة على ماهر في جريدة المصرى بمقال تحت عنوان : « الدستور ... يارئيس اللجنة » يطالب فيه بتحديد موعد لانتهاء العمل « بدلا من الانتظار سنوات والتأؤب في الاجتماعات » .

ويطالب أيضا بأن يكون هناك (أسبوع للدستور) تشبها بموضة كانت قد ظهرت للاحتفال بأسابيع مختلفة مثل أسبوع الأمن وأسبوع النظافة وأسبوع الدواجن وأسبوع مشوهى الحرب ... الخ .

وكانت جريدة المصرى تلعب دورا بارزا فى الدفاع عن الدستور والديموقراطية ... وحدث شجار بين أحمد أبو الفتح الذى كتب بعد ذلك مقالا بعنوان (نعم ... الدستور) ، ورد عليه صلاح سالم فى نفس العدد بعد أن عطل نشر مقالته حتى يرد عليه بمقال آخر عنوانه (الشاكون والمتباكون) ... واعتكف بعدها أحمد أبو الفتح عن الكتابة وسافر الى الاسكندرية .

وبدأت محكمة الغدر عملها يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ ووجهت اتهاماتها الأولى الى كريم ثابت وعثمان محرم والدكتور أحمد النقيب ومحمد حسن واسرة الوكيل وأحمد شعير ... ومنهم وزراء ما كانت يد القانون لتصل اليهم الا بعد الغاء الدستور .

وكان اسم مصطفى النحاس قد اختفى نهائيا قبل ذلك بثلاثة أيام من صفحات الجرائد الوفدية التي اعتادت أن تنشر مقابلاته وتحركاته .

وفجأة أعلنت الصحف ان اللجنة الخماسية المنبثقة عن لجنة الدستور والمشكلة من الدكتور عبد الرازق السنهورى ومكرم عبيد وعبد الرحمن الرافعى والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم قد استقر رأيها بالاجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يتقرر ذلك عن طريق استفتاء شعبى .

وفى يوم ١٧ يونيو ١٩٥٣ أدلى جمال عبد الناصر بحديث الى جريدة الأهرام قال فيه « أن الجمهورية آتية لا ريب فيها » وأكد « أن اصلح نظام حزبى يجب ان يقوم فى مصر الحديثة هو النظام الذى يقوم على أسانس ديمقراطى صحيح » كما تساءل « لماذا تفكر فى قيام حزب واحد أو فى قيام الحكم المطلق ، وقد تحولت الدول التى طبقت الى تطبيق النظام الديموقراطى الصحيح وتعدد الأحزاب .. ولم لا نفسح المجال أمام كل مبدأ تعنتقه جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن فى أن يعيش ويعمل فى حرية لخدمة المجموع » .

وفى نفس الحديث قال جمال عبد الناصر « ان هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا ولم تنشأ لتكوين حزب سياسى يجر المغائم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان أما السبب فى تأسيسها فيرجع الى الرغبة فى ايجاد أداة لتنظيم قوى الشعب » .

وفى اليوم التالى مباشرة ألغى النظام الملكى فى مصر وخلع الملك أحمد فؤاد الثانى وانتهى حكم اسرة محمد على بعده مائة وخمسين عاما تقريبا وأعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ وكان محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر .

كانت ظواهر الامور تدل على أن الساحة قد خلت فعلا للجيش وسلطته ممثلا فى (مجلس قيادة الثورة) وخاصة بعد اعلان الجمهورية واشترك بعض أعضاء المجلس فى الوزارة ، واختفاء صوت الأحزاب ، وتشتت تنظيماتهم ، ومصادرة نشاطهم ولكن واقع الأمر كان غير ذلك فإن الصدام مع الأحزاب أو جماهيرها لم يكن قد وصل غايته وسلطة (مجلس قيادة الثورة) لم تعد وحدها المسيطرة على كل شىء .

كانت عوامل الصدام مازالت قائمة ، تمتد وتنحسر ، وتنشط وتحمل ولكنها كانت دائما تترقب الفرص المواتية .

لم يكن الصدام مع الأحزاب والغاء الديمقراطية أمرا يسهل الانتهاء منه فى معركة واحدة ، أو بقرار مكتوب ، مثلما حدث فى معركة الإصلاح الزراعى ، لأنه كان فى ابعاده تنازعا على السلطة ليس بين الطبقة الاقطاعية المضروبة ، وبين الطبقة الوسطى النامية وإنما كان نزاعا فى حدود الطبقة الواحدة والخلاف كان على الأسلوب .

لم ينته الصدام باعلان الغاء الدستور أو حل الأحزاب ، أو اعلان الجمهورية ، أو تشكيل هيئة التحرير ولكنه اتخذ أشكالا أخرى مغايرة .

وكانت الأخبار والشائعات التى تملأ المجتمع هى المظهر الذى يثير أعصاب مجلس القيادة ويؤرق ليلهم ويمنعهم المبرر فى نفس الوقت لاتخاذ اجراءات أشد قسوة .

وظهرت على صفحات الصحف مثل هذه النداءات فى براويز خاصة .
« الشائعات الكاذبة المغرضه آفة خلقية لها ما للآفات الجسمانية من نتائج اذ تنتشر شيئا فشيئا فتصيب بالعدوى كافة أعضاء المجتمع » .

من واجب كل مواطن ان يحارب الاشاعات واجره فى ذلك اجر المجاهد فى سبيل الله .

ولكن يبدو أن أحدا لم يستجب لهذه النداءات ، فقد قال جمال عبد الناصر فى تصريح له « من سوء الحظ أو حسن الحظ أن ثورتنا كانت ثورة

بيضاء » وقال صلاح سالم « اننا مستعدون ان نرى أصحاب هذه الرؤوس
الدماء تسيل انهارا » .

وجاء قرار تشكيل محكمة الثورة في منتصف سبتمبر ١٩٥٣ بخطاب
القاه محمد نجيب في مؤتمر شعبي بميدان الجمهورية بمثابة رد فعل حاد
لاضطراب المجتمع ، وقد تشكلت المحكمة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف
البغدادي وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم .

وصحب اعلان التشكيل حملة اعتقالات شملت ابراهيم عبد الهادي
وشقيقه اسماعيل المليجي و ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام والنبيل
السابق عباس حليم والدكتور أحمد النقيب وكريم ثابت وكامل القاويش
وسعد الدين السنباطي وممدوح رياض .

وحددت اقامة مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل وحافظ
عفيفي .

وقد شكلت المحكمة دون معرفة لقواعدها أو تحديد لاهدافها . . .
واقترح صلاح سالم عقدها في ميدان التحرير ، بعد أن أعلن في خطبة عامة
ان هناك وثيقة تدين بعض السياسيين باتصالاتهم بجهات اجنبية . . .

بدأت محكمة الثورة عملها بمحاكمة ابراهيم عبد الهادي بتهمة الاتصال
عام ١٩٥٣ بجهات اجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام ومصلحة البلد العليا ،
كما أنه عمل في سنة ١٩٤٨ على الزج بجيش مصر في معركة فلسطين قبل
أن يتخذ الجيش أهبة لخوض غمارها وأشاع حكم الارهاب أثناء رئاسته
للوزارة ، وهيا لاعوانه الأسباب التي يسرت لهم قتل الشيخ حسن البنا ،
كان الحديث عن فلسطين بهذا المضمون شيئا جديدا . . .

وانتهت المحاكمة الأولى بصدور الحكم بالاعدام في أول أكتوبر ١٩٥٣
ثم تخفيفه الى المؤبد ومصادرة كل مازاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا
وافرج عنه صحيا في فبراير ١٩٥٤ .

حاكمت محكمة الثورة ٣٤ شخصا بعضهم من السياسيين والبعض
من المتهمين بالتجسس والاتصال بجهات اجنبية أو ترديد الشائعات .

حوكمت ستة من الوفديين هم ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام
وفؤاد سراج الدين وزينب الوكيل ومحمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح
وثلاثة من رجال السراي هم كريم ثابت وأحمد النقيب ومحمد حلمي حسين
والنائب العام السابق كامل القاويش وسعدى واحد هو ابراهيم عبد الهادي

ودستورى واحد أحمد عبد الغفار ، وضابطان هما قائمقام عبد الغفار عثمان
وأمرالاي أحمد شوقى ، ١٣ جاسوسا و ٣ من مروجى الشائعات • واثنان
للتستر على الاتصال بجهات أجنبية •

أصدرت المحكمة ستة أحكام بالاعدام ، نفذ منها أربعة على
الجواسيس ، وعدل اثنان الى المؤبد احدهما على إبراهيم عبد الهادى ومتهم
آخر بتقديم تقارير وتبليغات لجهات أجنبية اسمه أحمد على عوض ، كما
صدرت أربعة أحكام بالبراءة فقط •

محكمة الثورة كانت موجهة أساسا ضد الوفد وبقياء الأحزاب
والتنظيمات السياسية ، فقد حوكم من الوفد كل الأعضاء الذين لم يبلغوا
الخامسة والستين من العمر ، وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين هى أطول
محاكمة اذ استمرت ٤٥ جلسة طرحت فيها مختلف القضايا وجاء فى قرار
المحكمة ما يأتى : « المحكمة تعيب وتأسف على موقف الحكومة الوفدية
المرتجل من معركة التحرير بالقنال وعدم الاستعداد لها ، وهكذا تحول
الموقف الذى يستحق الفخر فى تاريخ الوفد •• الى موقف يجلب له العيب
والأسف ، ••• ووجهت الطعنة فى غير موضعها فمفارك التحرير والنضال
الشعبى لا يشترط ان تستكمل تماما فى بدايتها •• بل هى تنمو وتزداد
صلابة مع كفاح الشعب المسلح ، وهو ما حدث فعلا قبل حريق القاهرة •
وما تكرر أيضا بصورة أخرى بعد ٢٣ يوليو حتى توقيع اتفاقية الجلاء •

وكانت محكمة الثورة تنعقد خلف باب رفعت عليه هذه الآية
(واقتلوهم حيث ثقتموهم) وتعقد جلسات سرية لا يحضرها الا اعضاءها
والمتهم وزكريا محيى الدين رئيس مكتب الادعاء الذى كان مشكلا من
الضباط الحقوقيين محمد التابعى وإبراهيم سامى وسعيد جاد ووكلاء النائب
العام مصطفى الهلباوى وعبد الرحمن صالح وأحمد موافى وعلى نور الدين •

المتهمون كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق ، ويوجه الادعاء التهمة
اليهم كنوع من المفاجأة وفى الجلسة السرية التى حوكم فيها إبراهيم فرج
فوجى بتهمة الاتصال بجهات أجنبية ، واخيرا تبين ان المقصود هو مقابله
مع مصطفى النحاس لنهرو أثناء زيارته لمصر عقب اعلان الجمهورية بخمسة
أيام •

وكان نهرو قد أرسل رسالة حملها السفير الهندى يطلب مقابلة
مصطفى النحاس ضمن زيارته لمصر ، ولما حاول النحاس الاعتذار عن عدم
المقابلة منعا للحرج ، ابلاغه السفير بأنه اذا لم تتم الزيارة فان نهرو لن يحضر
الى مصر •

وكان النحاس قد التقى بنهرو قبل ذلك مرات ٠٠٠ ولذا كان نهرو حريصاً على ان يظهر في مظهر الوفاء للزعيم الذي احتل مركزه عن طريق الديمقراطية التي يؤمن بها نهرو ايماناً راسخاً والتي كانت موضع حديث دائم بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة في كل مناسبة يلتقى بهم فيها .

قال نهرو في هذه المقابلة التي تمت في منزل النحاس انه لا ينسى علاقته بوالده (موليتال) وانه يعتبر الحركة الوطنية في الهند أبنة الحركة الوطنية في مصر التي قادها الوفد ٠٠ وقال له النحاس انه سعيد لانه عاش حتى اليوم الذي أعلنت فيه الجمهورية بمصر ، وصارحه بأنه يكره الحكم العسكري ويرى من واجبه مقاومته حتى يعود الدستور والديموقراطية والحرية .

وعندما انتهت جلسات محكمة الثورة التي بدأت في أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في ابريل ١٩٥٤ كان معظم قيادات الوفد قد أصبحوا خلف قضبان السجون .

ويذكر أن أفراداً من أسرة سراج الدين ذهبوا الى جميع أعضاء مجلس الثورة لاقتناعهم ببراءة فؤاد ، وقد التقوا بكلمات مجاملة أو اعتذار عن عدم المقابلة ، علماً جمال عبد الناصر الذي صارحهم بأنه لا بد من الحكم عليه ، وانه لا بد من التصديق على الحكم ٠٠٠ قائلاً لهم ان فؤاد سراج الدين كرجل سياسى يعرف لماذا حكم عليه ٠٠٠ ومتى سيخرج .

وكان هناك سببان أحدهما خارجى وهو عودة الأحزاب في سوريا بعد الاطاحة بحكم العقيد أديب الشيشكلي وسبب داخلى هو استعداد رجال الثورة للقضاء على الاخوان المسلمين كما صارحهم بذلك .

كانت الأحزاب في سوريا قد توقف نشاطها أربعة أعوام منذ عام ١٩٤٩ ولكنها عادت للتشكيل فوراً بعد القضاء على ديكتاتورية الشيشكلي . وهو الأمر الذى كان يؤرق رجال الثورة بصفة عامة ، وجمال عبد الناصر بصفة خاصة ٠٠٠ لانهم كانوا يدركون ان مجرد وجودها يشكل خطراً على سلطتهم في لحظة زمنية معينة تحت ضغط ظروف مواتية .

وهكذا بعد ان كانت تجربة سوريا تبعث الحذر من تكرار الانقلابات العسكرية ٠٠٠ أصبحت تبعث الحذر أيضاً من عودة الأحزاب السياسية .

وعندما انتهت محكمة الثورة من عملها ، وألقت بعدد من زعماء الوفد
والأحزاب السياسية داخل السجون ، وفتحت أبواب المعتقلات وحظرت
أى نوع من النشاط السياسي خارج هيئة التحرير ، بدأ الأمر كما لو أن
الصدام مع الأحزاب قد وصل غايته .

ولكنه تبين رغم ذلك ان الحياة مازالت تنبض فى جسد الأحزاب ،
وانها استفاقت لتعاود الحياة مرة أخرى فى بداية ١٩٥٤ كما سيأتى تفصيلا
فيما بعد .

الفصل الثالث عشر

اعتقال الشيوعيين

(أنا بريء ومظلوم .. اريد اعادة محاكمتي)

العامل مصطفى خميس

قبل لحظة الاعدام

عندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان معسكر الاعتقال في هاكستيب يضم مئات من الشيوعيين ، ولم ينعم بعضهم بالحرية الا بعد تصفية المعتقلين في عهد حكومة الوفد عام ١٩٥٠ ، بعد ان كانت قد اقيمت بمناسبة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ في عهد حكومة محمود فهمى النقراشي .

ومنذ حملة اسماعيل صدقي ١٩٤٦ ، والشيوعيون يتعرضون في مصر للاعتقال كلما تهيأت للسلطة الحاكمة ظروف مواتية ... حتى انه يمكن القول بان فترات الحرية لهم كانت الاستثناء وليست القاعدة .

ولذا كانت حركة الجيش محل تأييد من الحركة الديمقراطية للتمحرر الوطني (حدتوز) وهي التنظيم الشيوعي الرئيسي في هذه الفترة ، وعندما ابلغت قيادتها ليلة ٢٣/٢٢ يوليو بان قوات الجيش ستتحرك بعد ساعات لضرب النظام القائم ، وفرض شروطها على الملك ، اعدت منشورا

ثورة يوليو ج١ - ٢٨٩

يؤيد حركة الجيش باعتبارها حركة وطنية ، ووزع المنشور في ساعات الصباح الأولى يوم ٢٣ يوليو وكان أول تأييد للحركة من أية قوة سياسية ، الى جانب موقف الاخوان المسلمين المساند للحركة ، والذي دفع عناصرها لحراسة المعابد والمرافق الحيوية ، في الوقت الذي كان فيه منشور (حدثو) يوزع في شوارع القاهرة .

وكان طبيعيا من (حدثو) ان تبادر الى التأييد ، لأن منشورات الضباط الأحرار كانت تطبع في جهاز طباعتها السري بعد حريق القاهرة ، وتوزع أيضا بواسطة اجهزتها ٠٠٠ وبعض أعضائها كانوا يؤدون دورا بارزا في حركة الضباط الأحرار ٠٠٠ كانت لجنة قسم الجيش بها تضم أحمد فؤاد مستولا للدعاية ومن كاتب هذه السطور مستولا للسياسة ، وقد استطاع أحمد فؤاد أن يخلق علاقة طيبة مع جمال عبد الناصر الذي تعرف عليه عن طريق خاله محيي الدين الذي كان عضوا في تنظيم قسم الجيش هو ويوسف صديق وعدد آخر من الضباط الأحرار .

ولم تتخذ اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار موقفا من خالد محيي الدين مثل الموقف الذي اتخذته من عبد المنعم عبد الرؤوف الذي فصلته لارتباطه بالاخوان ومحاولته ضم الضباط اليهم بدلا من الضباط الأحرار ٠٠٠ وذلك لأن تنظيم قسم الجيش في حدثو كان حريصا على توفير مواصفات خاصة في الضباط الذين ينتمون اليه ، ولذا فان أعضائه كانوا يجندون الضباط أولا لتنظيم (الضباط الأحرار) ويعتبرون خلال هذه الفترة في مرحلة الترشيح حتى اذا استكملوا مواصفات الدخول للتنظيم فكرا ووعيا ، عرض عليهم الانضمام لقسم الجيش .

لذا فان اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار لم تجد تناقضا بينها وبين الضباط الشيوعيين ٠٠٠ ولم تثبت حالة واحدة كان يجند فيها أحد الضباط وخاصة (الأحرار) لتنظيم (حدثو) مباشرة .

وخلال فترة ما قبل ٢٣ يوليو ، وعندما اشتعلت الروح الثورية مع كفاح الشعب المسلح ضد الانجليز في منطقة القنساء ، اعتبر قسم الجيش في (حدثو) ان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بالذات من العناصر الوطنية المخلصة والمتطورة والتي يمكن مصارحتها بدخول التنظيم يوما ما .

ولكن قيام الحركة انهي فترة الترشيح والنظرة المرتقبة . . . وبدأت الحركة السياسية بين قطبين مختلفين ٠٠٠ ولا يصدق قول أحمد أبو الفتح في كتابه بأن جمال عبد الناصر كان منضمنا لتنظيم (حدثو) تحت اسم حركي (مورييس) .

ومع ذلك كان من قرارات الحركة الأولى الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين ، وقد تم الإفراج عنهم جميعا على التوالى عدا ١٧ شخصا تحجرت نية الإفراج عنهم ، وبقوا كخميرة لمعتقلين جدد .

وسرعان ما حدث خلاف فى رأى ، عندما تفجرت قضية كفر الدوار عقب مظاهرة احتجاج قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع البالغ عددهم نحو عشرة آلاف عامل يوم ١٢ ، ١٣ أغسطس للمطالبة ببعض الحقوق العمالية ، وتعرض البوليس لهم ثم حدث اشتباك أدى الى اشتعال بعض الحرائق ، والاستنجد بقوات الجيش التى تصادمت مع العمال أيضا ، وانتهى الأمر بمصرع ثلاثة جنود وثلاثة عمال وجرح ٢٨ شخصا .

تصرفت حركة الجيش ازاء هذا الموقف برعونة شديدة تحت وهم ان هذه المظاهرات هى بداية أعمال مضادة ضد الجيش ، وتشكل مجلس عسكري برئاسة عبد المنعم أمين عضو مجلس القيادة فى ذلك الوقت ، ويقول انه قد تطوع لرئاسة المجلس واقترح عقده فى موقع الحادث . وقد تشكل من حسن ابراهيم عضو المجلس والبكباشى محمد عبد العظيم شحاته والبكباشى أحمد وحيد الدين حلمى والصاغ محمد بدوى الخولى واليوزباشى فتح الله رفعت واليوزباشى جمال القاضى .

كانت المحاكمة سائرة العدوان على حقوق المتهمين ، فلم تتح لهم فرصة الاعتماد على المحامين الى الدرجة التى دفعت عبد المنعم أمين الى مطالبة الصحفي موسى صبرى الذى كان يمثل جريدة الأخبار ، للدفاع عن العامل محمد مصطفى خميس باعتباره حاصلا على شهادة الحقوق .

ويقول عبد المنعم أمين ان مصطفى خميس قد ترفع عن نفسه مراعاة عظيمة لمدة نصف ساعة ولكنهم اصنروا مع ذلك الحكم عليه بالاعدام هو ومحمد حسن البقرى ، وصدرت أحكام بالسجن على بقية المتهمين الذين كان من بينهم صبرى فى الثامنة عشرة من عمره .

أهاج أسلوب المحاكمة مشاعر الجماهير فى مصر والخارج ، ووضع (حدثون) التنظيم الشيوعى الممثل للقوى العاملة فى وضع شديد الحرج ، فانه رغم ان مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى لم يكونا أعضاء فى الحركة الديمقراطية ، إلا ان الدفاع عنهما اعتبر واجبا مقدسا على كل تنظيم أو شخص شيوعى أو تقدمى .

وقد تسرع مصطفى النجاس فأصدر بيانا يستنكر فيه حوادث الشعب ويدعوا العمال الى الإنتاج المثمر ، وكذلك أصدر (الحزب الوطنى) بيانا بنفس المعنى وكان هذا الموقف ، دليلا على معاداة الأحزاب وحركة

الجيش معا للطبقة العاملة والتخوف من حركتها ... وبينما أثبت التحقيق كما أشارت جريدة (الأهرام) الى أن البوليس قد أطلق النار قبل الشعب مما استفز العمال ، وأنه بذلك ينهار ركن هام في الجريمة ... فإنه ذلك لم يغير من الأمر شيئا .

وصبيحة مصطفى خميس التي أطلقها قبل اعتقاله « أنا برى ومظلوم ، أريد إعادة محاكمتي ... ان محامى لم يطلب شهودا وكان هناك النان قد شاهدها وأنا ماشى » قد ضاعت وتبدلت في الهواء ... وتؤكد هذه الصبيحة قبسوة المجلس العسكري في معاملة المتهمين وجرمانهم من حق أساسى من حقوق الانسان هو توكيل المحامين .

ومع ذلك يقول عبد المنعم أمين أن حكم المجلس العسكري لم يكن بالاجماع مما يتعارض مع قانون الأحكام العسكرية ... كما أن تصديق مجلس قيادة الثورة لم يكن بالاجماع أيضا ، فقد اعترض على الحكم بالاعدام ولم يوافق عليه كل من جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين فقط ، كما أن محمد نجيب كان مترددا في التصديق على الحكم واستدعى اليه مصطفى خميس في مكتبه لمحاولة مساعدته اذا قدم له معلومات مفيدة ، ويقول محمد نجيب أن مصطفى خميس كان رجلا شجاعا ، لم يعترف على أحد ولم يوجه اتهاما ظالما ، لأنه حقيقة لم يكن مدفوعا من أحد ، ولم يرتكب جرما يستحق عليه الإعدام .

وقد أثارت محاكمة كفر الدوار عاصفة شديدة من النقد على المستوى العالمى فان تصرفات المجلس العسكري واسلوبه كانت محل اذانة كل القوى التقدمية واليسارية والمنظمات العمالية ورجال الصحافة ، فى مختلف انحاء العالم ... ولدى هذا الى تصوير حركة الجيش أمام العالم بأنها حركة رجعية فاشية .

ووصفت بأنها « مجموعة من الضباط الرجعيين تربطهم صلة مباشرة وقوية بالولايات المتحدة » .

وقد أدى هذا الموقف الى وضع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) فى موقف المدافع عن قضية خاسرة ... فان النظرة الى حركة الجيش كانت على أساس أنها حركة وطنية تحمل تباشير تحرر وطنى وتغيير اجتماعى .

كتب (بالم دات) عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى تقريرا هاجم فيه حركة الجيش وقامت (حدتو) والحركة السودانية للتحرر

الوطني وهي رقيقة نضال (حدتو) في السودان ، بالرد عليه ، مما جعله يتراجع عن موقفه حتى حدثت أحداث جديدة في مطلع عام ١٩٥٣ .

وكان (بالمبروتولياشي) سكرتير الحزب الشيوعي الايطالي أكثر وعيا وتقديرا لظروف مصر من غيره فقد قال لحزبه « علينا أن نضع في اعتبارنا ونحن ندرس حركة الجنرال نجيب رأى قادة حركة السلام في مصر » .

وهكذا كانت قضية كفر الدوار صدمة في العلاقة بين حركة الجيش والحركة الديموقراطية ولكنها لم تنته الى قطيعة ، ولم تؤد الى تغيير جذري في تقدير الموقف . . . ولم تدفع الى رفع شعار العداء . . .

وصدرت بعد ذلك مجلة (التحرير) يوم ١٦ سبتمبر وهي التي أشرفت على اصداؤها ورأست تحريرها مع مجموعة من الزملاء الصحفيين أصحاب الاتجاهات الوطنية الديموقراطية ومنهم عبد المنعم الصاوي مدير تحريرها والذي كان محررا بجريدة (المصري) وحسن فؤاد وعبد الرحمن الشرقاوي وصالح حافظ وفتحى غانم ويوسف ادريس وزهدى وغيرهم .

كانت التحرير التي وصل توزيعها الى أرقام قياسية (١٠ ألف نسخة) تعتبر واجهة تقدمية لحركة الجيش ، ليس في موادها ما يمكن أن يعتبر دعوة متطرفة ، ولكن صفحاتها تدعو في وضوح للتحرير الوطني وتأكيد مبادئ الديموقراطية ، ومهاجمة الاقطاع والاستعمار والرجعية .

وتعرضت المجلة لنقد شديد من جانب بعض أعضاء مجلس القيادة ، وخاصة الذين كانت تربطهم صلات طيبة بالسفارتين الانجليزية والأمريكية مثل عبد المنعم أمين ، وانتهى هذا النقد الى اتخاذ اجراء بتعيين الصاغ ثروت عكاشة رئيسا للتحرير بدلا منى . . . وقد علمت بذلك من مطالعة الجرائد في الصباح . . . وقد أصبح ذلك اسلوبا طبيعيا لنزع الموظفين من أماكنهم وتعيين بديل لهم دون ابلاغ أو مناقشة .

وحرصا على سلامة العلاقات وعدم تدهورها طلبت من كافة الزملاء ان يبقوا في أماكنهم ويتعاونوا مع رئيس التحرير الجديد الذي كان قد حضر معه قائمة بفصل معظم المحررين باعتبارهم (شيوعيين) الأمر الذي اعترض عليه عبد المنعم الصاوي لأن ذلك كان يعنى انهيارا للمجلة الناجحة . . . وقد ارتضى جمال عبد الناصر بقاءهم بعد مقابلة مع عبد المنعم الصاوي أوضح له فيها أن المجلة تسير على هدى منشورات الضباط الأحرار .

وبعد أن روى لي عبد المنعم الصاوي هذه الواقعة قال لي الدكتور ثروت عكاشة ما يأتى :

« أشهد لوجه الحق ان هذه الواقعة ليس لها أساس من الصحة وإن الرئيس الراحل لم يزودنى بأية قائمة لا بأسماء المحررين الشيوعيين ولا بغيرهم لفصلهم من مجلة التحرير كما لم أتقدم بأية قوائم . وإذا لم تكن هناك قائمة أصلا أو نية لاستبعاد بعض المحررين فمن باب أولى ألا يكون هناك مجال للسيد عبد المنعم الصاوى الذى كان يعمل مديرا للتحرير بأن يتدخل فى مثل هذا الأمر الموهوم فقد ظل المحررون الشيوعيون يكتبون المقالات موقعين بأسمائهم باستثناء واحد فقط لظروف خاصة لحمايته وبرضائه الشخصى » .

كما أراد الدكتور ثروت عكاشة تأكيد هذه الحقيقة فاستكتب خاله محيى الدين هذه الكلمة :

« انى كنت حاضرا عندما كلف جمال عبد الناصر ثروت عكاشة بتولى مسئولية مجلة التحرير ولم يقدم جمال عبد الناصر قائمة لثروت عكاشة بأسماء محررين شيوعيين يجب فصلهم ولكن ما أذكره هو أن جمال عبد الناصر طلب اليك ، أى لثروت عكاشة ، الحذر من سيطرة شيوعية كاملة على مجلة التحرير وأن تكون عينك مفتوحة ل هذه الغرض وأنت مسئول أمامه عن سياسة المجلة . والدليل على ذلك أنه لم يحدث فصل لأى محرر يسارى أو شيوعى أو غير ذلك طوال مدة رئاستك لمجلة التحرير . هذا حسبما أذكره ولا أعتقد أن جمال عبد الناصر قد قابل عبد المنعم الصاوى بهذا الصدد كما ورد برسالتك نقلا عن الكتاب . لأن عبد الناصر لم يذكر لى أنه قابل عبد المنعم الصاوى » .

وسواء صحت رواية ثروت عكاشة أو عبد المنعم الصاوى فإن الحقيقة الثابتة أن أحدا من المحررين لم يفصل من عمله ، كما أنى بعد ان اعتقلت وأفرج عنى طلب منى جمال عبد الناصر ضرورة العودة للكتابة فى المجلة التى اسهمت فى تأسيسها ورأست تحريرها فاستجبت لذلك حرصا على عدم اتخاذ موقف انعزالى ورغبة فى مواصلة التعاون مع زملاء اعتز بهم . . ولكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة .

واتخذت حركة الجيش موقفا صريحا من الشيوعية عندما أصدرت وزارة محمد نجيب فى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم بالجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة من توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو المتهمين بقضايا سياسية خلال المدة ، وأعلن فتحى رضوان فى تصريح صحفى ان القضايا الشيوعية تدخل ضمن القرار ، ولكن القانون الذى عفا عن ٩٤٣ شخصا استثنى الشيوعية باعتبارها موجهة ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

وقد رفع الشيوعيون المحكوم عليهم قضايا أمام مجلس الدولة للتظلم من هذه التفرقة ، ولكنها لم تنظر بعدما اعتبرت القوانين من أعمال السيادة التي لا يجوز مراجعتها طبقا للدستور المؤقت الذي اذيع فيما بعد .

وأظهرت حركة الجيش موقف العداء من الشيوعية مرة أخرى عندما خطب يوسف صديق في بنى سويف أثناء جولة في الأقاليم صحبه فيها عبد العزيز على وزير الشئون البلدية وفتحى رضوان وزير الارشاد القومى ، وقال ان الحركة (لاشرقية ولا غربية) . . . لم تدع الاذاعة تسجيل الخطبة واحتج بعض أعضاء المجلس على إعلان هذا الموقف الذى أثار رجال السفارة الأمريكية وبعث في نفوسهم الضيق - على حده قولهم .

كان الحياد مرفوضا في هذه الفترة من جانب الغرب ، وتعرض يوسف صديق بعد ذلك لمضايقات من زملائه أعضاء المجلس ، وخاصة بعد اعتراضه على رفع سعر السجائر ، وعدم مناقشة المجلس لتشكيل وزارة محمد نجيب وعدم تدوين محاضر الجلسات ، وعزلى عن رئاسة تحرير مجلة (التحرير) وسلوك بعض الأعضاء بطريقة مسيئة للجميع .

كانت التناقضات تنمو بينهم وبين يوسف صديق يوما بعد يوم ، وكان يختلف سلوكه عن زميله في التنظيم خالد محيى الدين . . . فكان يوسف أكثر صراحة وانفعالا ، وكان خالد أكثر هدوءا ومرونة .

كانت استراتيجية (الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى) التي ينتمى لها الاثنان هي الحرص على التعاون مع حركة الجيش ، وتنمية العوامل الايجابية فيها ، والعمل على ذبول التناقضات المفتعلة . . . بل ان مجلة الكاتب أعلنت عن ظهور (حزب التحرر الوطنى) برئاسة كامل البندارى الذى حل الدكتور ابراهيم رشاد مكانه في رئاسة مجلس السلام وضمت اللجنة الرئيسية للحزب حفنى محمود ويوسف حلمى وخالد محمد خالد وزكى مراد وكمال عبد الحليم وأحمد الرفاعى والعاملين أحمد طه ومحمد على عامر والسيدة سيزا نبراوى . . . ولكن الحزب لم يقدم طلبا لوزير الداخلية لأن قانون الغاء الأحزاب قد لحقه قبل ان يعلن عن وجوده بطريقة شعبية كانت تستهدف عقد مؤتمر عام يضم مندوبين من كافة أنحاء مصر ويعلن برنامج الحزب أثناء انعقاد المؤتمر لتتم مناقشته والتصديق عليه .

ولكن حركة اعتقال الضباط يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ كانت حدا فاصلا بين مرحلتين . . . فقد صدر الأمر باعتقال ضمن مجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا رغم علم صلتى بهم ، بل وتناقض أفكارى الشديد مع أفكارهم

... وكنت الوحيد من قسم الجيش في (حدثو) الذي صدر الأمر باعتقاله لانهم كانوا حتى هذه اللحظة غير معروفين اذا استثنينا يوسف صديق وخاله محيي الدين .

ولم تقف الاعتقالات عند حد الضباط فقط ، ولكنها امتدت الى السياسيين وبدأ اعتقال الشيوعيين يوم ١٦ يناير ، ولكن اعتقالى كان انذارا لهم فلم يسقط أحد أعضاء المكتب السياسى للحركة والذي كان مكونا من ميكائيل الطيران السابق سيد سليمان رفاعى والشاعر كمال عبد الحليم والعامل محمد شطا والمحامين زكى مراد وأحمد الرفاعى والسودانى عبد الخالق جنيينة .

نشرت الصحف انه تم اعتقال ١٠١ بينهم ٤٨ شيوعيا .

واصدرت (حدثو) منشورا يهاجم اعتقالى وكتب كمال عبد الحليم فريدة فى مجلة (الكفاح) تحية لى داخل السجن .

كانت حركة الاعتقال نقطة تحول خطيرة ، وخاصة انها ارتبطت بمصادرة الجرائد والمجلات اليسارية مثل الكاتب والملايين والميدان والواجب (صحيفة الهلال) وصوت الطالب والمعارضة التى كان يصدرها فتحى الرملى .

أصر يوسف صديق على الاستقالة معلنا ان ضميره لا يسمح له بالبقاء وسط مجلس يصدر قرارات باعتقال زملاء يعتبرهم شرفاء لا يستحقون مثل هذه المعاملة ... وحاول أحمد فؤاد اقناعه بالبقاء ولكنه أصر على موقفه دون تردد .

وقادت الأحزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية العالمية تهاجم حركة الجيش باعتبارها حركة رجعية فاشية تعتقل الوطنيين وتحل الأحزاب السياسية وتعاوى الديمقراطية .

وفى الداخل كان الدفاع عن حركة الجيش مع هذه الاجراءات أمرا شديدا الصعوبة وليس له صدى عند الجماهير الواعية .

وبدأت (حدثو) تفقد جانبا من أنصارها الذين وجدوا فى موقفها الصبور المتهاون مع حركة الجيش ، ما يمكن اعتباره خطأ وانحرافا ... وبدأوا ينتقلون الى تنظيم آخر هو (الحزب الشيوعى المصرى) الذى تشكل فى يناير ١٩٥٠ من جانب حدثو (مصطفى طيبة وصلاح هاشم) ومجموعة أخرى كانت ضد عدم تكوين (حدثو) لحزب شيوعى يمثلها (جلال كشك وعبد الرحمن شاكر) والدكتوران اسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى اللذان كانا يدرسان فى فرنسا .

المطارق التي انهالت على رأس حدثو لعدم ادانتها لحركة الجيش
بالفاشية ، دفعت كثيرا من أعضائها الى الخروج منها والانضمام الى
(الحزب الشيوعي المصري) الذي كان يعلن انها حركة رجعية فاشية منسقة
نغمته في ذلك مع بعض الأحزاب والمنظمات الديمقراطية العالمية .

وخلال فترة اعتقال التي امتدت خمسين يوما دون تحقيق الا أسئلة
عابرة من زكريا محيي الدين يوم الافراج عني ، اتخذ أحمد فؤاد موقفا
جديدا هو الانتقال من (حدثو) الى (الحزب) لأمور لم يتحقق من صحتها
وأدى تغيير موقفه الى هبوط النشاط في قسم الجيش وتحول العمل
النضالي فيه الى مناقشات تدور حول مواضيع تنظيمية خاصة تحجب
الموقف السياسي العام .

أدى انتقال أحمد فؤاد الى عزلته عن قسم الجيش ، ثم خروجه عن
الحزب وتركيزه على العمل في المناصب التي تولاها بعد ذلك .

وكانت هذه بداية التفكك في الصلابة التنظيمية لقسم الجيش
التي بدأت مع مطلع الأربعينيات واستمرت حتى ذلك الوقت في سرية
كاملة وقدرة على العمل لا تتوقف . . . وكانت النتيجة بعد ذلك هي صدور
قرار اللجنة المركزية بحل قسم الجيش تفاديا لما يمكن ان تجلبه الخلافات
من متاعب على الحركة كلها . . . وتوجيه اتهامات للمسؤولين قد تكون
جسرا لاعداء بعض قادة الحركة الشيوعية باعتبارهم يتدخلون في شئون
الجيش .

وكانت الشهور التالية لبدء حركة الاعتقالات مجالا لصراعات متعددة
بين حركة الجيش والشيوعيين عموما من جهة . . . وبين الخطتين السياسيتين
والمعارضين لحدثو والحزب من جهة أخرى .

لم تفرق الاعتقالات بين أعضاء (حدثو) وأعضاء (الحزب) . . . فقد
اعتقل بعض أعضاء المكتب السياسي لحدثو في شهر ابريل ١٩٥٣ ، واكتمل
اعتقالهم في نوفمبر ١٩٥٣ . . . وكانت (حدثو) خلال هذه الفترة قد
استطاعت تهريب ٧ معتقلين من معتقل روض الفرج ، كما هربت أحمد طه
شقيق عبد القادر طه من معتقل بني سويف .

وعندما ضاقت الحلقة على الشيوعيين خارج الجيش ، ضاقت عليهم
داخل الجيش أيضا . . . تضاعفت الرقابة الى الحد الذي جعل اتصالي
بأى من الزملاء مصدر خطر له ، وقرر مجلس القيادة نفي يوسف صديق
خارج مصر ، فسافر في ابريل ١٩٥٣ الى سويسرا ثم لبنان ، ولما طلب
العودة أرسلوا له زوجته وأولاده ، ولكنه قرر العودة سرا . . . وعاد فعلا

فى أغسطس ١٩٥٣ وأرسل لمحمد نجيب برقية من بنى سويف يعلن فيها وصوله الى مصر .

صدر قرار بتحديد اقامة يوسف صديق فى بلده .

وتشكلت محكمة عسكرية عليا برئاسة القائمقام أحمد شوقي قائد قسم القاهرة للنظر فى قضيتين شيوعيتين فى شهر يوليو ١٩٥٣ .

وقد طلب الدفاع استدعاء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصالح سالم وأنور السادات لسماع أقوالهم ولكنهم لم يحضروا .

لم يتوقف الشيوعيون خلال هذه الفترة عن المطالبة بالديموقراطية وعودة الحياة البرلمانية ولم يجدوا فى ذلك أى تناقض مع الماركسية وبدأوا سعيهم الحثيث لتكوين جبهة وطنية ديمقراطية تضم الوفديين والشيوعيين والايخوان المسلمين والاشتراكيين (الحزب الاشتراكي - مصر الفتاة) وأنصار السلام وغيرهم من الهيئات والتنظيمات .

بدأت هذه المحاولات مع تصاعد حملة الاعتقالات ، وكان التحضير لها يتم بطريقة سرية وقد فرض الوفد ومصطفى النحاس شخصيا النائب الوفدى حنفى الشريف ، ومثل (حدوت) المحاميان أحمد رفاعى وزكى مراد ، ومثل الاشتراكيين ابراهيم شكرى ، ومثل أنصار السلام يوسف حلمى وسعد كامل ، ومثل الاخوان الدكتور خميس حميدة وعبد الحفيظ الصيغى .

أعدت (الجبهة الوطنية الديموقراطية) التى كانت لاتزال بعد فى مرحلة التشكيل برنامجا اشتراكيا ديموقراطيا وافق عليه الجميع ، عدا مندوبى الاخوان المسلمين الذين انسحبوا من اجتماعات الجبهة وتنكروا لها بل ووقفوا موقف المخاصمة لها فى انتخابات طلبة الجامعة .

كانت خطوات تشكيل الجبهة تمضى فى طريقها رغم ضربات البوليس واعتقاله لبعض أفرادها . . وهنا يجدر بنا القول بأن هذا النشاط العريض للتنظيمات الشيوعية كان يتم بأفراد لا يتجاوز عمر أكبرهم الخامسة والثلاثين فقد كانت الحركات الشيوعية هى دفعة الجيل الجديد .

ويقول رودنسون فى كتاب (مصر منذ الثورة) :

« قد يبدو غريبا عند البعض ممن يعتقدون ان الديموقراطية والماركسية لاتتفقان كالأمريكيين ان يروا المصريين الماركسيين يدافعون بحماسة خلال هذه الفترة عن كل من النظام البرلمانى والعودة الى الحياة الدستورية وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما .

ولكن هذا الدفاع كان منزها عن المكيافيلية بل انه لم يكشف بالضرورة عن منافسته مع الجماعات السياسية الأخرى ، واني لعل يقين من هذه النتائج اذ كنت انا نفسى موجودا فى القاهرة خلال هذه الفترة وعلى اتصال وثيق ومشاركة عقلية للجماعات الماركسية .

وحاولت حركة الجيش ان تواصل لعبتها السياسية فى التسرب داخل صفوف الشيوعيين كما فعلت ذلك مع الاخوان المسلمين أيضا ٠٠٠ فكلفت بذلك حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربي ، الذى أمكن له الاتصال ببعض العناصر الشيوعية ، ثم لعب بعد ذلك دورا شبه علمنى باعتباره مفوضا من السلطة للتفاهم معهم وتسهيل اجراءاتهم ، وهو يمارس دور المخابرات فى نفس الوقت .

وقد لعب حسين عرفة دورا نشطا فى التسرب لصفوف الشيوعيين امتد عدة سنوات ، ولكنه مع ذلك لم يكن ذا تأثير كبير فى تمزيق التنظيم ، لما وجده من صلابة الأعضاء ورفضهم التنازل لمبادئهم .

ويضرب مثلا لذلك موقفا لسعد كامل الذى اعتقلته السلطات فأرسل برقية غاضبة هو ويوسف حلمى لجمال عبد الناصر ، وكان يوسف حلمى على اتصال بجمال عبد الناصر منذ بداية الثورة ، يحاول التوفيق بينه وبين الوفد والقوى الشعبية والديموقراطية الأخرى ٠٠٠ وبعد تقدير موقف جديد داخل السجون ، أرسل الاثنان برقية تحمل رأيهما الحقيقى الذى لاتناقض رئيسى فيه بينهما وبين جمال عبد الناصر ، فافرج عنهما وهرب بعدها يوسف حلمى الى الخارج .

وكانت الثورة قد قدمت (قضية الجبهة الوطنية الديموقراطية) للمحكمة ، وهى القضية التى تجمعت خيوطها بعد اكتمال اعتقال المكتب السياسى لحدتو ، والنائب الوفدى حنفى الشريف واليوزباشى مصطفى كمال صدقى والفنانة تحية كارىوكا وغيرهم ٠٠٠ وطلب حسين عرفة من سعد كامل ان يذهب الى المحكمة معارضا رأى زملائه مدافعا عن جمال عبد الناصر كما ورد فى برقيته ولكنه رفض تماما باعتباره ان ذلك يعتبر موتا سياسيا له ، وكانت النتيجة تقديمه هو الآخر للمحكمة والحكم عليه هو وزوجته كما سيتضح من تفاصيل هذه القضية فى فصل قادم .

ويدلل حسين عرفة على ذلك بقوله أيضا انه اعتقل عاملا يوزع منشورات شيوعية ولكنه رفض الاعتراف وعندما أخذه الى الجبل وأطرق أربع رصاصات للارهاب قال له العامل فى بساطة (لا انت حتقتلنى ٠٠٠ ولا أنا حاعترف) .

وقد لعبت المخابرات المركزية دورا كبيرا في افساد العلاقة بين التنظيمات الشيوعية المعبرة عن آمال الفلاحين والطبقة العاملة وبين حركة الجيش التي فرضت نفسها بقوة السلاح ممثلة للطبقة الوسطى .

كان ممكنا أن يحدث نوع من التحالف بين حركة الجيش والحركات الشيوعية لولا ضغط عدة عوامل منها :

- ١ - الخشية من وجود قوة تنازع حركة الجيش في سلطتها .
 - ٢ - العداء التقليدى السافر بين الاخوان المسلمين المتحالفين مع حركة الجيش وبين الفكرة الشيوعية .
 - ٣ - تدخل المخابرات الأجنبية للقيام بين القوى الوطنية حاملة شعار (العداء للشيوعية) .
 - ٤ - تأثر معظم الضباط بالدعايات المضادة للشيوعية التي استهلكت الدولارات من الدول الامبريالية .
 - ٥ - عدم وصول التنظيمات الشيوعية في عمرها القصير الى الدرجة المؤثرة التي تحشد أغلبية الجماهير حولها ، علاوة على ما عانته من انقسامات أثرت على حركتها ونفوذها بين الجماهير وبالتالي تقدير حركة الجيش لها .
 - ٦ - قال جمال عبد الناصر لبعض قادة (حديثو) أثناء الاتصال بهم في الشهور الأولى من الثورة وعقب زيارته لآقالييم ، انه كان يراقب في لحظة شديدة هتافات الجماهير ليتعرف على انتماءاتها السياسية وانه لاحظ وجود تأثر شيوعى فى بعض المناطق العمالية مثل المحلة الكبرى والاسكندرية وشبرا الخيمة والمنصورة . . . ولكنه لم يلحظ تأثيرا قويا للشيوعيين فى المناطق الأخرى ، كما لاحظ للانخوان المسلمين .
- وصل التصادم بين حركة الجيش والحركات الشيوعية غايته مع نهاية عام ١٩٥٣ عقب اعتقال معظم القيادات وجانب كبير من أعضاء التنظيم .

ولكن هذا لم يصب التنظيمات الشيوعية بالسكتة القلبية كما حدث مع بعض الأحزاب التي فقدت قدرتها تماما بعد قانون حل الأحزاب . . . ولم تصب بهبوط شديد كما حدث مع الوفد الذى أثر قانون الاصلاح الزراعى على جانب كبير من قياداته وتاهت جماهير بلا قيادة .

على قدر ما كان الصدام عنيفا ، كانت المقاومة ... وعلى قدر
ما فتحت أبواب السجن للمناضلين الشيوعيين ، على قدر ما تجددت
التنظيمات بأعضاء جدد .

ولذا لم يصل التصادم الى نقطة سيكون ، بل ان الشيوعيين ظلوا
موجودين رغم كل شيء ... وكان لهم دور متجدد كما سيتضح تفصيلا
فيما بعد .

الفصل الرابع عشر

حل الاخوان المسلمين

(أنا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا
الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم
شبيحا مفرزا كما حاول البعض أن يصورهم)

حسن الهضيبي

المُرشد العام للاخوان المسلمين

(أن حسن الهضيبي كان حريصا على حسن
العلاقات معنا)

انطوني ايلن

علاقة الاخوان المسلمين بحركة الجيش بدأت وثيقة ، واستمرت فترة
طويلة ثم انتهت نهاية دموية مريرة .

ذهب جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين لتبليغ حسن عسماوي
وصالح أبو رقيق عضوي مكتب الارشاد بموعد الحركة ، وفي صباح
٢٣ يوليو كان عدد من الاخوان المسلمين يحرس المنشآت وأماكن العبادة .

صلة الضباط الأحرار بالاخوان المسلمين كانت وثيقة ، عدد كبير
منهم انتمى للجماعة في مرحلة من مراحل حياته كما سبق ذكره ولكن

تنظيم (الضباط الأحرار) رفض أن يكون تابعا لحزب أو قوة سياسية ،
وآثر ان يكون حركة وطنية مستقلة تملك السلاح مع أهدافها الخاصة ...
ولذا قررت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فصل عبد المنعم
عبد الرؤف منها فى بداية ١٩٥٢ ، لأنه كان يحاول تجنيد الضباط
للإخوان ... وليس لتنظيم الضباط الأحرار .

وعندما انتصرت الحركة ، اعتقد الإخوان أن فى ذلك انتصارا لهم ،
وكانوا فى ذلك الوقت أحرارا خارج المعتقلات على عكس بقية الأحزاب
والقوى الوطنية التى ضربت بعد حريق القاهرة مثل الحزب الاشتراكي
والحزب الوطنى وأنصار السلام والتنظيمات الشيوعية .

واختلط صوت الإخوان بصوت الجماهير المؤيدة لحركة الجيش فى
الأسابيع الأولى ... ولم تكن هناك فرصة ليعلو صوتها فوق صوت
الآخرين ... فان الإفراج عن المعتقلين ، ونداء المحافظة على الدستور
والديموقراطية ، دفع الأحزاب جميعا الى النشاط ... ولم تكن جماعة
الإخوان المسلمين مركز جاذبية شديدة للوطنيين بعد أن كشفت الأيام
كثيرا من مواقفها المتهاونة المترددة مع الراى ، وأظهرت تصريحات مرشدها
العام حسن الهضيبي أن لها اتجاهات خاصة متباينة مع اتجاهات
الجماهير .

كان الإخوان المسلمون قد أيدوا على ماهر ، ثم أيدوا نجيب الهلانى
لأن وزارته من رجال حزيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا
بالجرأة والاقدام ... كما أن موقفهم من المسألة الوطنية كان يتضح من
حديث الهضيبي قال فيه بعدم قبول الإخوان المفاوضة فى مبدأ الجلاء ،
وانما تجرى المفاوضة فى كيفية تنفيذ الجلاء ، وعلى أساس ان اشتراك مصر
فى أى دفاع اقليمي يجب الا يكون شرطا للجلاء والوحدة ... وهو ما كان
يعتنقه نجيب الهلالي من صدور بيان بريطانى من جانب واحد بالجلاء
والوحدة ، ثم تجرى المفاوضات فى طريقة التنفيذ .

وكان هذا الموقف يتعارض تماما مع ارادة الشعب المصرى التى
أجمعت على رفض الارتباط بالأجلاف أو موافقة الدفاع الاقليمي .

ومع ذلك فكرت حركة الجيش فى تعيين وزيرين من الإخوان المسلمين
فى وزارة محمد نجيب ... ورشح الهضيبي الشيخ أحمد حسين الباقورى
وأحمد حسيني وكيل وزارة العدل ومحمد كمال الدين محافظ الاسكندرية ،
وبعد أن تم الاتصاف بالاول والثانى فعلا ، أبلغ جمال عبد الناصر
سليمان حافظ الذى أسسهم بقدر كبير فى تشكيل الوزارة أن حسن
العشماوى ومدير الدلة قد حضرا موقدين من المرشحة العام ليلغاه ان

اختيار الاخوان المسلمين قد وقع عليهما ليمثلاه في الوزارة . . . وأن
الترشيح الأول كان شخصيا من الهضيبي وليس من مكتب الارشاد .

كان الاعتذار للباقوري وأحمد حسنى بعد تبليغهما صعبا . . . كما
ان رأى سليمان حافظ في عسماوى والدلة كان انهما شياب أكثر مما ينبغي
. . . . ولذا فانه كان هناك احتمالان أما اشراكهما في الوزارة وأما قبول
قرار مكتب الارشاد لعدم الاشتراك ، وقد استقر رأى على الأمر الثانى .
وكان هذا هو الصندام المكتوم الأول . . . فقد شعر الاخوان أن
الحركة لا تستجيب لارادة الجماعة ، وشعرت الحركة بموقف الجماعة
السلبي . . . ولكن هذا لم يغير من طبيعة التعاون ولم يضعف الصلة . . .

فصل الشيخ الباقرى من مكتب الارشاد بعد توليه وزارة الأوقاف
. . . وهو كان يأمل بالتأكيد أن يجمع بين عضوية المكتب والوزارة معا . .
وأدى هذا الموقف الى ظهور بعض تناقضات فى صفوف الجماعة . . . وهى
تناقضات بدأت قبل ٢٣ يوليو ، عقب اغتيال حسن البنا ، وصراع زملائه
للمضي الى منصب المرشد . تم الاتفاق على حسن الهضيبي وهو بعيد عن
تنظيمات الجماعة ، ولم يكن له فيها دور رئيسى ، وانما ارتضته كل
الاطراف المتناقضة ، لانتهاز فرصة السيطرة عليه وبالتالي على الجماعة . . .

واستمرت العلاقة طيبة بين الحركة والجماعة ، وخاصة بعد الافراج
بعقو خاص فى ١١ أكتوبر ١٩٥٢ عن قتلة المنشئ أحمد الخازندار رئيس
محكمة جنايات القاهرة الذى كان قد حكم بالادانة فى بعض جرائم للاخوان
المسلمين ، ومحمود فهمى النقراشى الذى كان قد أصدر قرارا بحل
الجماعة بعد حرب فلسطين ، وعن المحكوم عليهم فى قضية قنابل مدرسة
الخدوية . . . وقد توجه المفرج عنهم من السجن الى مركز الارشاد فورا ،
حيث استقبلوا بحفاوة شديدة من أعضاء الجماعة . . .

ثم صدر بعد ذلك بإيام مرسوم بالعفو الشامل عن الجرائم
السياسية التى وقعت فى المدة من توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ الى
٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو المتهمين فى قضايا سياسية ولم تزل قضاياهم أمام
المحاكم . . . وقد بلغ عددهم ٩٣٤ شخصا ، هم الذين استثنى منهم المحكوم
عليهم فى قضايا شيوعية باعتبارها جريمة اقتصادية كما سبق ذكره ،
وكان من بينهم عدد كبير من الاخوان .

وعندما صدر قانون تنظيم الأحزاب بادرت جماعة الاخوان المسلمين
بتقديم طلب بتوقيع حسن أحمد المليجى والدكتور محمد خميس حميده
وفهمى أبو غدير ، يطلبون حق تشكيل الجماعة ببيان جاء فيه « الاخوان

المسلمون جنس الله حينما يتفأولون أمر هذا الدين فهم لا يستهدفون
الا ما استهدفه الاسلام ، ولا يتوسلون في بلوغ هذه الاهداف الا بالوسائل
التي يقرها الاسلام » .

ولكن الطلب لم يأخذ مجراه مع بقية الأحزاب ، وانما اتصل جمال
عبد الناصر بوزير الداخلية سليمان حافظ وقال له « ان الجماعة كانت
من اكبر أعوان الحركة قبل قيامها وانهبنا ساهمت بنصيب كبير فيها
وما زالت تقدم لها العون المستمر » وطلب منه ايجاد مخرج للجماعة .

وفي مكتب وزير الداخلية التقى جمال عبد الناصر وحسين الهضيبي
وتم الاتفاق على ادخال تعديل في اخطار التأسيس يبعد الجماعة عن مجال
الأحزاب .

ويؤكد ذلك استمرار العلاقة الطيبة بين الحركة والجماعة أثناء
الصدام مع الأحزاب ، فقد كانت الجماعة دائما ضد الأحزاب والحزبية ،
لان ذلك كان يعنى في نهايته نخلو الساحة لهم وحدهم .

ولكن بعض تصرفات الحركة وقراراتها لم تجد قبولا أو حماسا عند
الإخوان المسلمين ، فبعد مر قانون الإصلاح الزراعي دون كلمة تأييد واضحة
منهم ، واستقبلوا اقالة رشاد مهنا بفتور شديد فقد كان قريبا منهم ،
وراهنوا عليه أحيانا بأنه سيكون الجواد الفائر .

كما ان بعض تصريحات وتصرفات الإخوان المسلمين لم تجد ترحيبا
من جانب مجلس قيادة الثورة . . . مثال ذلك تصريح المرشد العام
حسين الهضيبي لادوارد بولاك محرر الاسوشيتد برس يوم ٥ يوليو ١٩٥٢
الذي قال فيه :

« اعتقد ان العالم العربي سيربح كثيرا اذا حاول أن يحسن فهمهم
مبادئنا بدراستها بروح العدل البعيدة عن التعصب ، وانا على ثقة من أن
الغرب سيقنع بمزايا الإخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم شبيحا مفرعا
كما حاول البعض أن يصورهم . وانا اثق في أن الغرب سيجد أن الإخوان
المسلمين عامل كفي في سبيل تقدم الإنسانية والرخاء والسلام بين مختلف
الشعوب » .

كانت هذه التصريحات بمثابة غزل للدولة الغربية لم ترض عنه
الحركة في وقت كانت المفاوضات فيه قد تعثرت مع الجانب البريطاني
ثم انقطعت .

وقد كتب أنطوني ايدن في مذكراته بعد ذلك يقول « ان الهضيبي
كان حريصا على حسن العلاقات معنا » .

ومن جهة أخرى كان وجود الإخوان المسلمين في المظاهرات التي تحتشد لمقابلة محمد نجيب أو أعضاء المجلس ، أمرا يصددهم ويشعرهم بأنهم مازالوا كتلة نشطة بين الجماهير تعبر عن نفسها بهتافها المعروفي (الله أكبر والله الحمد) .

كان هذا الأمر يثيرهم كثيرا . . . أن الجماهير لم تتحول تماما الى جانب الثورة . . . ولذا أعدوا شعارا آخر بهيئة التحرير يهتفون به أثناء مظاهرات الاستقبال وفي الاجتماعات الشعبية وهو (الله أكبر والعزة لمصر) . كانت حربا مستترة غير معلنة . . . لا الإخوان المسلمون يصارحون بالعداء جهارا ولا مجلس قيادة الثورة يهاجم الإخوان .

ولم تكن هناك فرصة الا ممارسة اللعبة المعروفة وهي التسرب الى صفوف الإخوان المسلمين ومحاولة تعميق التناقضات الموجودة بينهم ، وتفجيرهم من الداخل . . . وقد أسهم في ذلك من جانب الحركة الشيخ أحمد حسن الباقوري بالتعاون مع ابراهيم الطحاوي سيكرتير هيئية التحرير .

وكانت هناك بداية انقسام في الإخوان المسلمين حول قضيتين أساسيتين :

اولا : التعاون مع حركة الجيش .

كانت هناك فئة تؤيد ذلك يتزعمها حسن العشماوي ومنير الملاح ويقف حسن الهضيبي منها موقف عدم المعارضة .

وفئة ترفض ذلك ويتزعمها سعد الزليبي ويوسف طلعت وعبد القادر عودة والشيخ محمد فرغلي وابراهيم الطيب .

ثانيا : بقاء النظام والجهاز السري .

كان هناك رأى ينادى باستمرار النظام السري باعتباره قد انشأ أساسا لحماية الجماعة أو تحقيق أهدافها وأنهم أحوج ما يكونون اليه في ظل نظام عسكري يستطيع أن يبطش في أية لحظة .

ورأى آخر ينادى بالغاء النظام السري ، لأن النظام العسكري القائم سوف يستفزه وجود جهاز سري فيستدرجه ذلك الى التعجيل بضرب الإخوان .

وكان جمال عبد الناصر قد استطاع أن يجذب اليه عبد الرحمن السبكي رئيس الجهاز السري والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي والشيخ سيد سابق منشيء الجهاز السري .

وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام فى تنظيم الجهاز وشكلت له قيادة جديدة كان على رأسها الذين عارضوا التعاون مع حركة الجيش وهم ابراهيم الطيب (مجامى) ويوسف طلعت (نجار) والشيخ محمد فرغلى ، ومحمد فايز (موظف) الذى انفجر فيه طرد من خلاوة المولد النبوى ، وأدى ذلك الى زيادة حدة الصراع بين الجناحين .

وقد نجح هذا الجناح فى اجتذاب عدد من ضباط الجيش كانوا ينتمون الى الاخوان المسلمين كما بدأوا فى تنظيم عدد من ضباط البوليس وهكذا استمرت اللعبة بعد أن أصبحت حركات التسرب متبادلة .

ولم تقف اتصالات الاخوان فى حدود الضباط المنتمين اليهم ، ولكنهم حاولوا الاتصال أيضا بمحمد نجيب ، مدركين أن هناك تناقضا قد بدأ يظهر بينه وبين زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة .

لم يتم اللقاء مع محمد نجيب شخصيا وإنما تم مع قائد حرسه الخاص اليوزباشى محمد رياض الذى قابل حسن عshimaوى ومنير الدلة عدة مرات فى ديسمبر ١٩٥٣ .

كانت مطالب الاخوان تدور حول :

١ - تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة وكان رشاد وقتها ينفذ عقوبة السجن المؤبد بعد محاكمته عقب اعتقاله فى ١٥ يناير ١٩٥٣ .

٢ - عدم تأييد الحكم الديموقراطى .

٣ - عدم تأييد عودة الأحزاب والاضرار على حلها .

٤ - عودة الضباط الى الثكنات .

٥ - تشكيل وزارة يرضى عنها الاخوان .

وعندما تبلورت اتصالات محمد رياض مع الاخوان فى هذه المطالب عرض الأمر على محمد نجيب ، فرفض الحديث فى ذلك شكلا وموضوعا . رفض فكرة الاتصال السرى بالاخوان مطلقا ، ولذا فهو لم يقابل أحدا منهم .

ورفض مطالبهم من الوهلة الأولى ، لأنه أدرك انهم يريدون حكما ديمقراطيا يستبدلون فيه شخص الديكتاتور ، ويقاومون عودة الديمقراطية والحياة البرلمانية ، وتوقفت الاتصالات بين محمد نجيب والاخوان فى وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلاف وغيوم التوتر التى

تجمعت رغم ما قامت به الثورة من تقديم أشرس أعدائهم إبراهيم عبد الهادي في أول قضية أمام محكمة الثورة وصدور الحكم عليه بالاعدام ثم تخفيفه إلى السجن المؤبد . . . ورغم تصفية الأحزاب تصفية رسمية وسجن زعمائها بأحكام محكمة الثورة .

بل يبدو أن الإخوان المسلمين قد وجدوا ذلك فرصة مناسبة للانتفاض على السلطة في وقت أصبحت فيه الساحة السياسية خالية من كل القوى السياسية الاقوتهم .

أصبح الصدام بين حركة الجيش وجماعة الإخوان حتميا . . . تغذيه مخوفات مجلس الثورة من موقف الجبهة المناوئة لهم في الإخوان ، وما يرتبط بها من تنظيم وجهاز سرى مسلح . . . ويغذيه أيضا تناقضات الإخوان الداخلية التي بلغت حد الانفصال والمواجهة .

لم ينجح في اذابة الخلاف ، أو تحاشي عوامل الصدام المقابلات الدورية التي كان يقوم بها عدد من زعماء الإخوان مثل عبد القادر عودة وكامل الشريف (الذي هرب من مصر وأصبح سفيراً للاردن في باكستان) ، مع جمال عبد الناصر وعدد من زملائه أعضاء المجلس .

وتفجر الموقف في ساحة الجامعة يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ عند الاحتفال بذكرى شهداء معركة القنطرة ، وحضور الطلبة الإخوان ومعهم الارهابي الإيراني (نواب صفوي) زعيم جماعة (فدائيات اسلام) والذي كانت صحف أخبار اليوم قد هلمت له وأحاطته بدعاية ضخمة . . . وحدث اشتباك بينهم وبين الطلبة الآخرين انتهى إلى إصابة بعض الطلبة ، واستخدم الإخوان يومها أسلحة نارية إلى جانب العصي ، مما أحدث جواً بالغاً من العنف والتوتر .

وجد مجلس الثورة نفسه مواجهاً بموقف يحتاج إلى حزم حتى لا تفلت الأمور من قبضتهم ، فقد كان الخلاف داخل المجلس مع محمد نجيب قد أصبح في الشوارع حديث المجتمع ، وظهور العنف داخل الجامعة كقيل بنقله إلى خارجها .

وأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قراراً يحل جماعة الإخوان المسلمين بعد سنتين كاملتين بالتجديد من قبل الأحزاب السياسية .

لم يوافق محمد نجيب على قرار حل الإخوان ويقول في ذلك :

« رفضت الموافقة على حل جماعة الإخوان المسلمين عندما عرض الأمر على مجلس القيادة . . . ثم أرفض الحل لأنني كنت متشايماً للإخوان . فقد

سببق أن رفضت اعتبارهم خارجين على قانون الأحزاب . . . كان رفضي
لحل الإخوان المسلمين مبنياً على أساس مبدئي . . . وليس على أساس
موقف ذاتي .

ولكن عدم موافقة محمد نجيب لم تؤثر في صدور قرار الحل ، فقد
كان هو الصوت الوحيد المعارض رغم أنه لم يكن يسعى لخلق جبهة مع
الإخوان لأنه لم يكن على صلة بهم .

ولكن هذا الموقف أنبت في صدور زملائه الخشية أن يكون هناك
تدبير ما بين محمد نجيب والإخوان ومع ذلك آثروا مواجهة الموقف
في صلابة .

وصدر بيان من المجلس يوجه إلى الإخوان المسلمين الاتهامات الآتية :

- ١ - التقاعس في تأييد المرشد العام للحركة إلا بعد خروج الملك ،
 - ٢ - عدم تأييد قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة برفع الحد الأقصى
للملكية (في حالة التطبيق - إلى ٥٠٠ فدان) .
 - ٣ - محاولة فرض وصاية على الحركة بعد حل الأحزاب السياسية .
 - ٤ - اتخاذ موقف المعارضة من (هيئة التحرير) .
 - ٥ - بدء التسرب إلى ضباط الجيش وضباط البوليس وتشكيل
وحدات تحت إشراف الرشوة مباشرة .
 - ٦ - تشكيل جهاز سري جديد بعد حل الجهاز السري الذي كان
يشرف عليه (عبد الرحمن السندي) منذ أيام حسن البنا . . . (والمعروف
أن السندي كان على صلة بجمال عبد الناصر) .
 - ٧ - حدوث اتصال عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف في
شركة النقل والهندسة بين مستر ايفانز المستشار الشرقي للسفارة
البريطانية في مايو ١٩٥٣ مع منير الدلة وضاح أبو رقيق ثم مع
حسن الهضيبي بعد ذلك . . . واعتراض جمال عبد الناصر وقتها على
حدوث مثل هذه الاتصالات .
 - ٨ - زيارة حسن العشماوي يوم الأحد ١٠ يناير ١٩٥٤ - أي قبل
قرار الحل بأيام - لمستر كريسويل الوزير البريطاني المفوض ثم هودته في
نفس اليوم لزيارة أخرى امتدت من الرابعة إلى الحادية عشرة مساء .
- كالت هذه الاتهامات الرئيسية في البيان الذي اعتبر كلمة النهاية
في علاقة حركة الجيش وجماعة الإخوان . . . والذي اقترن صدوره باعتقال
حسن الهضيبي و ٤٥٠ عضواً بالجماعة في القاهرة والأقاليم .

اعتقد الناس جميعا أن صدور البيان وما صحبه من اعتقالات سوف يكون نهاية مثيرة لصلة حركة الجيش بالاخوان ... فلم يعد هناك شيء يمكن ان يضاف الى تهمة الاتصالات بجهات أجنبية وتدير أجهزة سرية .

كانت الرؤوس قد تناطحت فعلا ، ولكنها لم تستمر في تناطحها ، لأن خطرا مشتركا كان يهددها معا . فمجلس قيادة الثورة كان يفقد أنصاره خارج حدود عضويتهم مثلهم في ذلك مثل كافة الأحزاب الفاشية التي تعتمد على آراء ومبادئ عنصرية أوروبية ، كما أن حوادثهم الارهابية السابقة ، وممالة الثورة لهم بالافراج عن القتلة من أعضاء جماعتهم كانت موضع استنكار فئات كثيرة من الشعب .

اكتشف الطرفان أن وقوع المصادمة كان في وقت مبكر وغير مناسب للطرفين ... ولكن مجلس قيادة الثورة لم يتراجع فورا ، بل أعلنت وزارة الداخلية أنها ستفرج عن كل معتقل لاتوجه له تهمة معينة ، وفعلا بدأت الصحف تعلن عن أعداد الذين يفرج عنهم كل يوم ...

وحرص جمال عبد الناصر الا يقطع الحبل نهائيا معهم ، فقام بعد قرار الحل بزيارة قبر حسن البنا في الذكرى الخامسة لاستشهاده (١٢ فبراير ١٩٥٤) مع صلاح سالم وأحمد حسن الباقوري ، وخطب قائلا : « أشهد الله انى أعمل - وكنت أعمل - لتنفيذ هذه المبادئ وافنى فيها وأجاهد في سبيلها » .

وظلت محاولة اجتذاب جماهير الاخوان عن طريق الجناح المتعاون مع الثورة مستمرة .

كان الصدام مع الاخوان قد تفجر ، ولكنه لم يطح بكل شيء ... فقد فرضت الأحداث فيما بعد على الحركة والجماعة أن يلتقيا من جديد ... حتى ينفجر الموقف مرة ثانية في (الصدام الأخير) الذى بدأ في فبراير ١٩٥٤ كما سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد .

وهكذا شملت (سنوات الصدام) صداما مع الاقطاع والأحزاب السياسية والشيوعية والاخوان المسلمين .

ولكن كان هناك صدام آخر ، أكبر خطرا ، وأشد تأثيرا .

الفصل الخامس عشر

صدام الضباط

(كان ١٥-١٦ يناير ١٩٥٣ نقطة تحول في تاريخ وتقاليد الجيش المصري . إذ دخل الضباط برقبهم وملابسهم العسكرية معتقلين إلى سجن الأجانب)

١. لم يكن الصدام قاصرا على الطبقة الإقطاعية والطبقة الوسطى . ولم يكن فقط بين المدنيين والعسكريين . ولكنه كان أيضا في صفوف العسكريين . ولم يبدأ متأخرا . وإنما بدأ مع اللحظات الأولى للثورة .

كان التخلص من ضباط الرتب الكبيرة لواء وأميرالاي تعبيرا عن صراع الأجيال . كما أن تطهير صفوف الجيش من بعض ضباط الرتب الصغيرة كان يتخذ طابعا أخلاقيا أكثر منه سياسيا . قال الذين فطروا من الجيش مع أيام الثورة الأولى من الرتب الصغيرة كانت تلاجهم أو تلاحق تهرقاتهم وأسبرهم شبهات متداولة . ولم يكن أحد منهم من أبناء الأسر الإقطاعية أو البرجوازية الكبيرة كما سبق أن أوضحنا .

تجاوز عدد الذين فصلوا في الشهور الثلاثة الأولى أكثر من ١٠٠٠ ضابط ، وكان تحديد أسمائهم يتم عن طريق المداولة بين أعضاء التنظيم

(الضباط الأحرار) الذى ظل قائما ومتماسكا يعقد الاجتماعات فى مختلف الأسلحة والمناطق ، ولكن بدرجات متفاوتة .

كانت زحمة العمل اليومى وكثرة المسئوليات الملقاة على عاتق أعضاء مجلس القيادة ، وتكليف بعض أعضاء الصف الثانى بواجبات خارج الوحدات أو خارج الجيش عاملا من عوامل ضعف الحركة التنظيمية بعد ٢٣ يوليو ، الى جانب تدافع عدد كبير من خارج تنظيم (الضباط الأحرار) للعمل والمشاركة والحرص على القول بأن الحركة للجميع ، وتصريح بعض أعضاء مجلس القيادة بأن الضباط (أحرار) فى محاولة لكسب تأييد الجميع .

نشأت التناقضات فى صفوف الضباط وفى اجتماعات أعضاء مجلس القيادة كنتيجة لاجراءات المجلس ورد فعل لقراراته واتجاهاته .

كانت البداية سامية . . . الكل يتحرك فى حماس وإخلاص للقضاء على العفن الذى استقر فى السراى ، ولتحرير مصر من جنود الاحتلال . . . نرحب بالضباط جميعا - الا أفرادا محدودين - بخروج الملك الذى أقسموا له بيمين الطاعة والولاء ، وعاش بعضهم يعضثرونه مخلدا .

عندما وجد فاروق مطالب الضباط أمامه فى اليوم الأول قبلها ، عين محمد نجيب قائدا عاما برتبة فريق ومرتبة وزير . . . وما ان ودعه محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو حتى أذاع بنفسه بقاء ساعتين فقط من خروج الملك بياننا تنازل فيه عن رتبة الفريق (قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية) على حد قوله - وكان ذلك تعبيرا عن روح التضحية التى يقول محمد نجيب انه كان حريصا على اظهارها حتى يفهم كل مصرى أن المشاركة فى الحركة لم تكن لكسب شخصى هادى وإنما كانت لتحرير الوطن والمواطن .

ولكن المثل الذى ضربه محمد نجيب لم يحتله تماما . . . وبدأ بعض الضباط يقدمون على تصرفات شخصية مثيرة ، وخاصة الذين كلفوا بأعمال خارج الجيش تحت اسم (مندوب القيادة) . . . والذين انتشروا فى مختلف الوزارات والمصالح . . . من التعمين الى المواصلات . . . ومن الإشراف على (قطار الرعية) الى السيطرة على (وزارة الداخلية) .

وكان أول خروج للضباط من صفوف الجيش ، هو تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات ثم عضوا فى مجلس الوصاية . . . واختيار ١٨ ضابطا من حملة رتبة اللواء والعميد لتعيينهم فى مناصب مدنية ، وكان منهم سفيران هما على نجيب الذى عين فى لبنان ومحمد سيف الدين الذى عين فى الأردن .

الباب الذى فتح لتعيين الضباط فى مناصب مدنية والذى بدأ فى مجالات خاصة محدودة لم يخلق من يومها ٠٠٠ وتدفق منه العشرات والمئات كما سيأتى ذكره تفصيلا فى حينه .

وكان تعيين محمد نجيب رئيسا للوزارة بداية لتوزيع أعضاء مجلس الثورة أنفسهم ليكونوا مشرفين على الوزارات أى يشكلون ما يمكن التعبير عنه باسم (وزارة الظل) وعندما استغرقتهم مهمات أخرى أوكلوا أعمالهم الإشرافية الى ضباط من معارفهم الذين يشقون فيهم الأمر الذى أحاط كل ضابط من ضباط القيادة بشبكة خاصة من الضباط تتحرك فى مجال معين، وتتصرف تبعا لسلوك أعضائها الخاص ، دون توافر فرصة لرقابة دقيقة .

ولما كانت الحركة قد تمت بحافز التغيير أساسا دون التعرض لتفاصيل ما بعد التغيير ، ودون تخطيط لحركة المستقبل ٠٠ وارتباط الضباط الفكرى ببعضهم البعض لم يكن يتجاوز حدود ما ورد فى منشورات الضباط الأحرار - إذا كان قد قرئ - ثم هضم - والأهداف الستة التى تمثل آمالا طموحا دون طرح السبيل للوصول الى تحقيقها ٠٠٠ فان الآراء بدأت تتنافى وخاصة عقب كل قرار يصدر من مجلس القيادة .

اعترض رشاد مهنا مثالا على قانون الاصلاح الزراعى ، ولم يوافق عليه الا خضوعا لرأي أغلبية المؤتمر المحدود الذى دعا اليه على ماهر ٠٠ ولكنه فى اتصالاته وآرائه كان يمثل جانبا خاصا منفردا غير مرتبط بمجلس القيادة ٠٠٠ وقد فوجئ محمد نجيب عندما قام بزيارته فى مكتبه بقصر عابدين هو وسليمان حافظ لتهنئته بمولود جديد ، بشكوى عارمة يقذفها فى وجهه رشاد مهنا وهو يخبط المكتب بيده قائلا : انه لا يقبل أن يهمل مجلس الوزراء إرسال جدول أعماله الى الأوصياء قبل عقد الجلسة ، وهو عرف جرت الأمور بحليته فى عهد الملك ٠٠٠ وقال له نجيب إن هذا العرف يتعارض مع الدستور ، وأنه يكفى أن مشروعات القوانين والمراسيم تصل الى القصر لتوقيعها من الأوصياء بعد اقرارها من مجلس الوزراء .

ولكن رشاد مهنا لم يقتنع بهذا المنطق ، وانتقلت الجلسة الى مكتب بهى الدين بركات حيث كان الأمير محمد طه المشغوم موجودا أيضا ٠٠٠ وفتح الحديث حول جدول الأعمال مرة أخرى كما أثير موضوع الاتصال بالوفود السودانية التى كانت تزور القاهرة ، وقال بهى الدين بركات إن هناك مفاوضات تجري وهو لا يعرف عنها شيئا .

وتم الاتفاق على اجتماع ثان يعقد بعد أيام ٠٠٠ ولكن الثقة كانت قد فقدت بين أعضاء المجلس ورشاد مهنا الذى كان مستغيا الى حزب (الشباب

محمد) وهو حزب يقف على يمين الإخوان المسلمين ، كما ان محمد نجيب كان مازال يحتفظ في قلبه بأثر الموقف رشاد عندما طلب نقل نفسه من القاهرة الى العريش تجنباً لمواجهة محتملة من جانب السراي ، وكان رشاد بعيداً عن تنظيم الضباط الأحرار وخاصة بعد اتصاله بحسين سري عامر للتصالح .

وكان رشاد مهتماً خلال فترة عمله وصياً على العرش . يعطى لنفسه نفوذاً أكثر مما تحتمله مسئولية المنصب ، ويتصبل مباشرة بالأجهزة التنفيذية والصحافة لا ينداء وأيه في كثير من المواضع الأمر الذي كان يتعارض في أحيان كثيرة مع اتجاهات المجلس .

ووصل الأمر غايته عندما قرر مجلس القيادة بالإجماع إعفاء رشاد مهناً من منصبه وتحديد اقامته وعندما وصل الخير الى بهي الدين بركات قدم استقالته وغادر القاهرة الى عزبته في (بساين بركات) .

لم يترك مجلس القيادة رشاد مهناً من موقعه في تسكون . . . وإنما أثار ضده عاصفة من الاتهامات لتخصين موقفهم ضده أي عمل مضاد من جانب الضباط .

ولم يكن الموقف هادئاً داخل مجلس القيادة . . . كانت بعض قرارات المجلس تلقى معارضة شديدة من جانب يوسف صديق الذي انبرى لمعارضة قانون تنظيم الأحزاب واعتقال السياسيين ومحاولة ضرب الوفد على غير أساس ديموقراطي . . . وقد وقف الى جانبه في المراحل الأولى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين .

وكان جمال عبد الناصر قد اعتكف في منزله وأعلن انه لن يشارك في اجتماعات المجلس اذا كان الأعضاء سوف يتنكرون للديموقراطية . . . ولكن وحدة يوسف صديق وجمال عبد الناصر لم تستمر طويلاً ، فقد تراجع جمال عبد الناصر عن موقفه أمام الحاح وتفسيرات سليمان عاقل ، واكتشافه أن الوفد ليس في الصلابة التي تحول دون ضربته ، وتبينه أن الطريق للانفراد بالسلطة ليس شديداً الوعرة والتعقيد .

ولكن يوسف صديق الذي كان يعبر عن رأى الشيوعيين ظل متمسكاً بالديموقراطية والحياة البرلمانية ، رغم انه لم ينجح في تحقيق رأيه بدعوة مجلس النواب المنحل لتعيين مجلس الوصاية ولا في منع صدور قانون تنظيم الأحزاب ، ولا في منع إعدام خميس والبقري عمال كفر الدوار فقد كان المؤيدون له أقلية . . . وكانت قرارات المجلس تصدر بالأغلبية .

وظهر بين الضباط وخاصة في سلاح المدفعية اتجاه يدعو الى أن يكون تمثيل الضباط في مجلس القيادة بالانتخاب وتحمس جميع أعضاء المجلس ضد هذا الاتجاه ، إلا يوسف صديق .

كان السبب الكامن وراء هذا الطلب هو ما أثير من ملاحظات حول عيرقات شخصية لبعض أعضاء المجلس ، الذين عرف عن واحد منهم أنه أقام علاقات شخصية مع الأميرة السابقة فائزة وقدم لها نظير ذلك تسهيلات كبيرة ، والذين اشتهرت زوجة واحد منهم بقوة شخصيتها وأحاديثها عن أعضاء المجلس في السهرات وخاصة في نادي السيارات .

وتصادف أن الاثنین كانا من ضباط المدفعية .

ولذا عقد جانب من ضباط المدفعية اجتماعا مع أعضاء مجلس القيادة ناقشوا فيه هذا الرأي بصراحة مطلقة ولكنهم اعتقلوا يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ بدعوى انهم يدبرون مؤامرة لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة . وذلك بعد طبعهم المنشور خاص .

كان هذا الاعتقال هو أول صدام مباشر بين ضباط الجيش ، وكان دخول الضباط برتبهم وملاستهم العسكرية سبباً في الجانب هي أول سابقة في تاريخ الجيش المصري ، تحت القيادة المصرية ، إذ كانت القوانين تنص على حجز الضباط حيزاً شديداً أي تحت الخراشبة في ميس الحدى الوحدات ، وليس في غرفة السجن حتى تنتهى المحاكمة .

وكان مجلس القيادة قد حذر منذ أيامه الأولى من تكرار ما حدث في سوريا من سلسلة انقلابات متعاقبة فبادر إلى اعتقال ٣٥ ضابطاً من ضباط المدفعية ، وانتهاز هذه الفرصة لإصدار قرارات جامحة تظهره في مظهر القوة ، وتقوى قبضته على السيلطات ، فكان قرار حل الأحزاب في ١٧ يناير وتشكيل مجلس قيادة الثورة .

اختار مجلس القيادة جانب الصدام المباشر مع ما يحويه ذلك من احتمالات الخطر .

ولم يكن الضباط المعتقلون جميعاً من اتجاه سياسى أو فكرى واحد فقد اعتقل رشاد مهنا واعتقلت أنا أيضاً ، ولم يكن المعتقلون جميعاً من سلاح المدفعية ولكن قلة محدودة منهم كانت من المشاة وبعض المدنيين (محمود رشيد ودكتور عبد العزيز الشال وصبرى الحكيم) .

ولم يقبل يوسف صديق مبدأ اعتقال الضباط بعد مقارضته الشديدة لاعتقال السياسيين وقرر الاستقالة من مجلس القيادة معلناً أن ضميره لا يمكن أن يستريح وهو غاضب في مجلس يصدر قرارات تخالف أفكاره .

وعقيدته . . . ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تصدر بالأغلبية فان المجلس في ذاته لا يمثل الشعب ، ولا يمثل الجيش أيضا .

أصر يوسف صديق على الاستقالة ، وزاد اصراره بعد عودة الرقابة على الصحف وصندوق قانون حل الأحزاب . . . ولم يتراجع عنها رغم ما بذله معه أحمد فؤاد من محاولة اقناعه بأنه ينهى دوره السياسي باختيار الاستقالة من المجلس . . . ولكن يوسف وجد أن ضميره سوف يكون مثقلا بما لا يقبله . ولم يعلن المجلس استقالته ، ولكنهم أخبروه على السفر إلى سويسرا في مارس ١٩٥٣ .

وكان المجلس قد تخلص من عبد المنعم أمين الذي فزقت سمعته في فيض من الأقاويل والشائعات ، فقرر إرساله إلى لندن - دون تحقيق - للبحث في امكانيات التفاوض مع بريطانيا حيث كان الدكتور محمود فوزي سقيرا لنا هناك ، ثم عين سفيراً في بلجيكا بعد ذلك .

ولم تمض حركة اعتقال ضباط المدفعية في سكون أو بلا أثر . . . فقد تجمهر ضباط المدفعية عندما بلغتهم أنباء الاعتقالات واجتمع ٤٠٠ ضابط في ميسس المدفعية يعلنون أنهم سيعتصمون حتي يتم الإفراج عن زملائهم . . . وطلب جمال عبد الناصر من اللواء محمد حسين مدير المدفعية أن ينصح الضباط بالانصراف والتمسك بالسلوك العسكري . . . وعندهما جاوبه بمعارضة الضباط وقوبل محمد أبو الفضل الجيزاوي أحد الضباط الأحرار وأخرج طينجته وقال صائحا انه سيضرب كل من يعمل ضد الثورة . . . وبعد جدل صاحب اتفق الرأي على أن يكون هناك مجلس تحقيق ومجلس عسكري يشكلان من ضباط المدفعية . . . وأكد جمال عبد الناصر للمجتمعين موافقته على ذلك . . . ولكن بعد أن انقض الاجتماع اتخذ مجلس القيادة سبيله الخاص في التحقيق والمحاكمة بنفسه .

ولم يقف أثر الاعتقالات في حدود سلاح المدفعية فقط ، ولكنه امتد إلى أسلحة أخرى فقد توجه البكباشي حسنى الدمههورى أحد ضباط اللواء الرابع المشاة لمقابلة اللواء محمد ابراهيم رئيس أركان الجيش وسؤاله عن سبب اعتقال الضباط ، فكان جوابه سلبيا وأبلغه أنه لا يعرف شيئا عن ذلك ، فأخذ يواصل اتصالاته ببعض ضباط سلاح الفرسان ومحاولة إثارتهم للإفراج عن زملائهم ضباط المدفعية . . . ولكنه فوجئ باعتقاله في منزله يوم ١٧ يناير .

وبدأت التحقيق معه لجنة مشكلة برئاسة عبد اللطيف البغدادى وعضوية عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وذكريا محيي الدين وكان يحرسه ثلاثة هم كمال رفعت وحسين التهامي ومحمد أبو نار . . . وخلال التحقيق

وجه اليه صلاح مياليم السبب وتبادلا الاتهامات والكلمات البذيئة وقام ضباط الحرس بضربه ضربا شديدا واستمر تعذيبه من الفجر حتى الرابعة مساء دون طعام أو شراب . . . وفي منتصف الليل استدعى إلى مبنى مجلس القيادة حيث وقف في السادسة صباحا أمام محكمة يرأسها جمال عبد الناصر وبها كل أعضاء المجلس عدا يوسف صديق وعبد المنعم أمين وأنور السادات وعندما حاول صلاح سالم سب المتهم نهرا جمال عبد الناصر .

استمرت المجازمة حتى التاسعة صباحا . . . وفي صباح اليوم التالي ١٩ يناير ١٩٥٢ تلى عليه الحكم بالاعدام في غرفة مأمور سجن الأجانب ثم نقل إلى السجن الحربي مقيد اليدين والرجلين بالحديد وهو بملاسيه الرسمية .

وظهرت مانشيتات الصحف الرئيسية يوم ٢٠ يناير وهي تعلن (اعدام البكباشي حسني الدمنهوري) وكانت هذه هي آخر صحف نطلع عليها في سجن الأجانب ونحن في حبس الفرادى . . . ومن الغريب أنه كان يجاورني في الغرفة البكباشي رشاد مهنا الذي كنت معه في الرأي على طرفي لقيض ، رغم تقديري لسلوكه وتصرفاته الشخصية .

وكان هذا هو أول حكم بالاعدام يصدر على ضباط في الجيش المصري بتهمة أخرى غير الخيانة العظمى . . . وقد رفض محمد نجيب التصديق على الحكم رغم الجحاح زملائه عليه وتجاهلهم له من خطر الانقلابات العسكرية ، ولكنه أصر على موقفه قائلا :

« اننى لا أريد ان أمضى فى طريق مفروغ بدماء الزملاء من الضباط »

وكان تعذيب حسني الدمنهوري قد بلغ محمد نجيب عن طريق قائد حرسه الذى لمح أثناء التحقيق والضرب ينهال عليه والدماء تسيل منه .

وكان هذا التعذيب هو بداية التصرفات المهجية الوحشية من جانب ضباط القيادة ضد زملائهم فى السلاح ومن بعدهم معظم المعتقلين السياسيين .

كان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم (الضباط الأحرار) . . . فانه بعد نجاح الحركة ليلة ٢٣ يوليو استمرت بعض الاجتماعات التنظيمية بقوة الدفع الذاتى ، ولكنها تباعدت وتمهلت ثم توقفت ، لأن أعضاء مجلس القيادة وجدوا فى (الضباط الأحرار) تنظيها يمكن أن يقبضوا عليهم ، ويضع تصرفاتهم تحت مجهر النقد والمجاسبة .

ولذا قائلهم سرعان ما استبدلوا التنظيم القديم رغم عدم انضباطه في
الاجتماعات وعدم مراعاته للقواعد التنظيمية الحزبية ، بتنظيمات خاصة
أخرى تعتمد على الضباط المحيطين بهم القريبين منهم المكونين للشغل
الخاصة ، الذين تسرب اليهم عدد لم يكونوا من الأحرار أصلا ، وانما
أظهروا براعة في مخاطبة الغرائز الشخصية لأعضاء مجلس القيادة .

ووضع في مراكز القيادة نوعان من الضباط . . . أما أهل الثقة الكاملة
المرتبطون بأعضاء القيادة ارتباطا شخصيا وثيقا وأما الضباط الذين
لا رأى لهم ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة . . . ولا يتفق هذا وجود بعض
استثناءات .

كانت نهاية تنظيم (الضباط الأحرار) القديم ، وبداية تشكيل
(التنظيم الخاص) الجديد ، تحولا في نوعية الضباط الداخلين في ميدان
السياسة . . . لأنه مهما قيل عن طبيعة الضباط ، فلا شك ان (الضباط
الأحرار) كانوا يمثلون أكثر الضباط ثقافة واهتماما بالمشاكل العامة
وشجاعة في مواجهة الخطر ، واستعدادا لتحمل التضحية .

صحيح ان أغلبية (الضباط الأحرار) احتفظوا بأماكنهم والبعض
منهم عين في مراكز هامة وحيوية خارج الجيش أو داخله ، ولكن ذلك كله
كان يتلم . . . ليس عن طريق ارادة التنظيم وروتيته ، وانما عن طريق
العلاقات الشخصية .

كانت شخصية الضباط الأحرار تستمد قبل الحركة من ارتباطهم
بالتنظيم واستعدادهم للنضال والتضحية . . . ولكنها أصبحت بعد ذلك
تستمد من رضا القيادات عليهم واستعدادهم للخضوع والمسايرة .

ولكن كثيرا منهم رفض أن تطبق عليهم هذه القاعدة العامة ، واتخذوا
مواقف باسئلة شجاعة تبنيوا فيها آراء ليس مهما ان تكون خطأ أو صوابا ،
ولكن المهم انها كانت آراء خاصة وليست تابعة .

ولما كان اعتقال ضباط المدفعية قد اعتبر عاملا حاسما في وضع نهاية
لتنظيم (الضباط الأحرار) . . . فقد بدأ الضباط المعارضون الراضون
يبحثون عن اسلوب جديد للعمل ، ويتلمسون ساحة جديدة للتنظيم .

توقفت اجتماعات الضباط الأحرار لتمسكهم بحرية المناقشة
والديموقراطية . . . وقال بعض المخلصين منهم ان ذلك سوف يفتح بابا
للمؤامرات .

وصدرت الأوامر بنقل بعض ضباط سلاح الفرسان خارج السلاح
عندما اعترضوا على اعتقال مجموعة ضباط المدفعية .

ويلاحظ في هذه الفترة ان أعضاء مجلس القيادة لم يتخذوا موقفاً
موحداً من هؤلاء الضباط . . عبد الحكيم عامر نصيح أحدهم (توفيق عبده
اسماعيل) أثناء التحقيق منفرداً قائلاً له (أوعى تضعف أحسن يدبحوك)
. . وخالد محيي الدين كان ينتهز الفرص لينصحهم بذكر ما يمكن أن
يؤخذ عليهم .

وبينما كان زكريا محيي الدين يحرص على دقة التحقيق . . . كان
عبد الحكيم عامر يطلب الافراج عنهم ويظهر روحاً انسانية طيبة .
لم يعتقل أحد ويحاكم من سلاح الفرسان . . . وتمت محاكمة ضباط
المدفعية بواسطة أعضاء مجلس الثورة مجتمعين عدا محمد نجيب .
وصدرت عليهم الأحكام بمدد تتراوح من المؤبد الى عام واحد .
وأفرج عنى بلا اتهام أو تحقيق الا كلمات محدودة بعد خمسين يوماً
من الحبس الانفرادي .

كانت ظاهرة التحقيق والمحاكمة بأعضاء من مجلس القيادة تستلفت
النظر لأنها عبرت عن خشية خروج التحقيق الى دائرة واسعة من الضباط
فيخرج الأمر من أيديهم ولا يتم التحقيق وفق هواهم ، ولا تصدر الأحكام
طبقاً لارادتهم . . . ولذا مثلوا دور الاتهام والحكم في وقت واحد .

وكانت الآراء في مجلس القيادة أمام هذه القضية تتأرجح بين ما نادى
به جمال سالم من محاكمة صورية واعدامهم فوراً . . . واعتراض
محمد نجيب على أن يكون الخصم هو الحكم . . واقترح عبد الحكيم عامر
بالأ يصدر حكم الاعدام الا بموافقة جماعية ، وان يكون حكم السجن هو
أخف عدد مقترح من السنين يحصل على أغلبية . . . وتوترت المناقشة
واعترض خالد محيي الدين على السرعة واقترح عليهم النوم حتى الصباح
لمواصلة المناقشة في جو هادئ .

نام الجميع على الأرض في هذه الليلة ، وهمس خالد لجمال عبد الناصر
قائلاً انه غير موافق على أحكام الاعدام ولا على المحاكمة بهذه الصورة ،
ووافق جمال عبد الناصر مؤيداً « أنا معك » . . فاستمر في المعارضة .

وفي الصباح انجلت المناقشة عن تشكيل المحكمة من مجلس الثورة
عدا محمد نجيب وان يكون حكم الاعدام بالاجماع والسجن يتقرر بأخف
الأحكام كما اقترح عبد الحكيم عامر .

كان التناقض الرئيسي بين الضباط خلال هذه المرحلة نابعا من
شعور أغلبيتهم بانفراد مجلس القيادة بالسلطة وبأن الكلمات يجب أن
تموت على شفاهم حتى لا يتعرضوا للخطر .

لم يكن هناك تجمع خلف موقف سياسي أو اجتماعي معين ، مما يمكن رصده في صورة تكتلات واضحة ... فلم تكن هناك مواقف معارضة لقانون تنظيم الاحزاب واعتقال السياسيين واعادة الرقابة والغاء الدستور الا في صفوف تنظيم الجيش للحركة الديمقراطية للتحرير الوطني ... أما فيما عدا ذلك فلم تكن هناك أفكار معارضة قد نضجت أو تبلورت بعد .

ولكن الأمر لم يكن كذلك داخل مجلس القيادة ، حيث كانت تناقش كافة مشروعات القوانين وتدرس كل الاجراءات قبل صدورها .

وحمل خالد محيي الدين لواء المعارضة بعد استقالة يوسف صديق ورفضه الاستمرار عضوا في المجلس ... وقد تجسمت معارضته في عدة مواقف منها قانون الافراج عن المسجونين السياسيين الذي أعلنه سليمان حافظ واستثنى الشيوعيين باعتبار الشيوعية (جريمة اقتصادية) .

وعندما عرض مشروع قانون العمال اعترض عليه خالد اعتراضا شديدا لأنه كان يلغى حق الاضراب ويبيح الفصل ، وكان متحمسا لذلك عبد المنعم أمين الذي كان موكولا اليه الاشراف على وزارة الشئون الاجتماعية بما فيها العمال ، وهو الذي تطوع لرئاسة المجلس العسكري لمحاكمة خميس والبقرى في كفر الدوار .

وكان من أهم الحجج التي استند اليها أعضاء المجلس هي ان رأس المال الأجنبي يحتاج الى نوع من الضغط على العمال ، لضمان الاستقرار والاستثمار معا .

ولم يجد خالد محيي الدين في ضميره ما يسمح له بالبقاء في عضوية المجلس مع صدور هذا القانون المتخلف ، فذهب الى مكتبه في سلاح الفرسان ليكتب استقالته ... وكان ذلك في اليوم الذي صدرت فيه الأحكام ضد رشاد مهنا وضباط المدفعية ... ودخل عليه في مكتبه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ودارت بينهم مناقشة انتهت الى اقتراح جمال عبد الناصر عبر عنه بقوله :

— طيب لو رجعنا القانون وبدأنا نعيد النظر فيه تسحب استقالتك؟

ووافق خالد ، وأعيدت مناقشة القانون أمام مجلس قيادة الثورة الذي لم يقبل سوى منع الفصل التعسفي للنشطاء النقابي مع تأجيل الموضوع حتى يصدر الدستور الجديد .

وفوجيء خالد يوما بأن بيانات قد وصلت مجلس القيادة تفيد بأن ضباط سلاح الفرسان ثائرون ... وكان خالد مقيما بينهم ويناقش معهم

بعض ما يدور داخل المجلس . . . وقرر المجلس (فصل خالد محيي الدين) ، ولكن ثروت عكاشة أبلغهم انه لا يضمن السلاح بعد فصل خالد . . . وهنا قرر المجلس التراجع عن قراره مع الزام خالد بوقف الاتصال مع أحمد فؤاد ، صلته في ذلك الوقت مع الحركة الشيوعية . . . ومع عقد اجتماعات للمضباط الأحرار أو غيرهم .

كانت التناقضات داخل المجلس تصل أحيانا الى حافة الصدام . . . وتميز بين الاتجاهات وتقرب بين أصحاب الآراء المتشابهة .

وفي معظم الاجتماعات كان محمد نجيب يلحظ ان الموضوعات التي تعرض على المجلس يكون قد سبق مناقشتها بينهم قبل الاجتماع ، وتكون الأغلبية جاهزة . . . كما انه بدأ يلحظ ان اجتماعات قد بدأت تعقد دون حضوره .

وتسرب الى نفسه شعور بأن فارق السن قد بدأ يلعب دورا بينه وبينهم . . . دون أن يلحظ أن هناك تناقضات ومصادمات تظهر بينهم . ولذا فانه عندما بلغه يوما أن ضباط سلاح الفرسان وفي مقدمتهم خالد محيي الدين و ثروت عكاشة غير راضين عن اسلوب العمل داخل مجلس القيادة ، وتصرفات جمال عبد الناصر الذي بدأ ينفرد بتفوقه ويشكل قوة خاصة داخل المجلس . . . وقال له المصدر الذي أبلغه ان خالد و ثروت مستعدان لتأييده في مواقفه داخل المجلس وخارجه ، أحس وقتها أن فخا ينصب له وانه على وشك الوقوع في شرك ، وذلك كما يقول في كتابه (كلمتي . . . للتاريخ) انه منذ اللحظة الأولى لم يطلب تأييد أحد منهم ولم يحاول تشكيل شلة من بينهم ، وخشى ان تورط في الموافقة أن يكون ذلك دافعا لمزيد من الاثارة والتمزق .

وقد دفعه هذا الاعتقاد الى الحذر . . . بل الحذر الشديد . . . مما دفعه الى ارتكاب خطأ . . . بل خطأ جسيم . . . اذ انه روى قصة الاتصال به كاملة داخل المجلس وكانت صدمته شديدة عندما تبين انه لم يكن هناك اتفاق مدبر بينهم للابقاع به في شرك ، وان صراحته قد وضعت خالد و ثروت في حرج شديد .

أثار نجيب هذا الموضوع بحسن نية أو سذاجة ، كشف عن حقيقة كامنة وهي ان الخلافات داخل المجلس لم تعد تتحرك بطريقة فردية ، وانما بدأت تأخذ طابعا آخر ، وتسلك سبيلا جديدا .

وكان جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة يمارس عمله داخل المجلس وخارجه بتركيز شديد يعطى ليله ونهاره للاتصال بالضباط والسياسيين

ومناقشة المشاكل العامة والاستعداد لجلسات مجلس القيادة حتى ينتصر رأيه .

وكانت براعته في اجتذاب بعض زملائه لجانبه والحصول بهم على الأغلبية التي يريدونها ، أمرا لا يتوافر لأحد من زملائه ، الذين كثيرا ما كانت تفرقهم بعض المشاكل أو الاهتمامات الخاصة ، والذين لم يحدد أحد منهم طريقه أو رأيه الخاص وإنما كان يندفع مع المجموعة في حماس شديد ، تاركا التفكير لغيره .

كان جمال عبد الناصر أرضن زملائه شخصية ، وأقلهم كلاما ، وأحسنهم استماعا ، وأقدرهم على حل المشاكل بمهارة تكتيكية ملحوظة .

وتميز خلال هذه الفترة بمرونة فرضتها طبيعة الأحداث فهو لم يجمد عند رأيه الخاص بالديموقراطية والأحزاب مثلا ، وإنما اختار طريق انفراد المجلس بالسلطة عندما وجده ممهدا ومحل استجابة أكبر من زملائه . . . ولم يتشبث برأيه الذي أعلنه لضباط المدفعية من أن التحقيق مع زملائهم سوف يكون عن طريق ضباط من المدفعية يحاكمونهم أيضا ، وذلك عندما وجد في هذه الخطوة ما يمكن أن يعرض كيان المجلس للخطر . . . وهو يعيد قانون العمال ليناقشه المجلس ثانية عندما اعتقد أن استقالة خالد محيي الدين يمكن أن تحدث شيئا في صفوف الجيش إذا تمت في وقت واحد مع صدور الأحكام على رشاد مهنا وضباط المدفعية . . . ويقابل حديث محمد نجيب عن خالد وثروت بالصمت دون تفجيره في وقت غير مناسب .

وكما كان جمال عبد الناصر هو مركز حركة الضباط الأحرار ، وأكثرهم اتصالا بالضباط والقوى السياسية المختلفة قبل ٢٣ يوليو . . . فإنه ظل أكثرهم اتصالا بمختلف الضباط أيضا بعد الحركة ، مدركا أن قوته تأتي من صلته الوثيقة بزملائه في مختلف الأسلحة .

ولكن استمرار هذه الاتصالات كان يشكل عبئا شديدا عليه في وقت تضخمت فيه المسئوليات وتعددت الواجبات ، وتجاوزت مرحلة تكوين تنظيم إلى مرحلة المسئوليات الكاملة عن مصر . . . وكانت أحداث المدفعية وردود فعلها قد ضاعفت حذره من خطر انفجارات القوات المسلحة ، وفي ذهنه دائما ما حدث في سوريا والعراق ، حيث ضاع بكر صدقي وحسن الزعيم وسامي الحناوي بانقلابات تمت على يد بعض رؤوسهم .

واستقر رأيه على تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر زميله وصديق عمره وأقرب زملائه لقلبه وأكثرهم إخلاصا ووفاء له ، حيث كانا يسكنان معا في شقة واحدة قبل الزواج ، قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من محمد نجيب

الذى وصلت شعبيته الى درجة الخطورة على زملائه . والذي كان حريصا على صلته بالجيش فقام بمئات الزيارات للوحدات منذ ٢٣ يوليو .

كانت الفكرة خطيرة وجريئة معا . . . فان ترقية صاغ الى رتبة لواء هو أمر يتناقض تماما مع انضباط القوات المسلحة ، ويتنافر مع طبيعه الضباط الذين تمثل الأقدمية عندهم شيئا مقدسا .

وكان الاعلان عن هذه الفكرة بطريقة مجردة حريا بأن يقابل بالرفض والمعارضة من جانب محمد نجيب الذى عاش حياته جنديا يعتز بجنديته . . . ورأى جمال عبد الناصر ان يربط هذه الخطوة الجريئة بخطوات أخرى تكون أكثر جاذبية لاهتمام الناس ، وتضعف من صلابة المقاومة عند محمد نجيب وزملائه فى مجلس القيادة .

ومن هنا كان الربط بين ترقية عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وبين اعلان الجمهورية وتعيين محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر .

ولكن محمد نجيب لم يوافق . . . اعترض ورفض . . . وقال انه قاوم تعيين محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة لأنه كان بعيدا عن صفوف الجيش . . . وهو يقاوم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش لأنه ليس مهيا لذلك .

ولم يياس جمال عبد الناصر من تحقيق فكرته . . . كرر عرض الموضوع على المجلس أكثر من مرة ، وتعرض محمد نجيب لتهجم بعض أعضاء المجلس ، ولكنه ظل يقاوم ثلاثة أسابيع كاملة ، حتى أذعن .

فكر محمد نجيب فى الاستقالة ، ولكنه لم يقدم عليها . . . وهو يقول فى ذلك « اعترف أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه ، فقد شغرت بعد قليل اننى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد ان تركت قيادة الجيش » . وقال لى زكريا محيى الدين ان قوتهم كأفراد يشكلون سلطة المجلس قد انتهت بتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

أعلنت الجمهورية يوم ١٨ يونيه ١٩٥٣ وعين محمد نجيب رئيسا للجمهورية مع احتفاظه بمنصب رئيس الوزراء وتخليه عن منصبى وزير الحربية وقائد عام القوات المسلحة . . . ودخل مجلس الوزراء عدد من البارزين فى مجلس القيادة ، حتى لا يثير تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما الحسد والضيق فى نفوسهم . . . فعين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وصالح سالم وزيرا للإرشاد ، وعبد اللطيف البغدادي وزيرا للحربية .

وكان أول قرار جمهورى وقعه محمد نجيب قرار تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بعد ترقيته الى رتبة اللواء .

قوبل هذا التعيين بمعارضة مكتومة ، ولكن دون تعبير ايجابى . فلم يستقل من المناءات من اصحاب الرتب الاقدم الذين قفز فوقهم عبد الحكيم عامر اللواء حسين محمود قائد السلاح الجوى .

كان وصول عبد الحكيم عامر الى مركز القيادة العامة للقوات المسلحة نقطة تحول هامة فى سيطرة أعضاء مجلس القيادة على الجيش بصورة عامة ، وسيطرة جمال عبد الناصر على أعضاء مجلس القيادة بصفة خاصة .

كان تعيين عبد الحكيم عامر هو نهاية اتصال أعضاء مجلس القيادة بالضباط زملائهم فى مختلف الأسلحة وقد استقر الأمر على ذلك بدعوى الحرص على الانضباط العسكرى ، بينما هو فى حقيقته قد انتهى الى عزلة هذه المجموعة من ضباط الجيش ، فلم يعودوا بقادرين على تحريك قواتهم السابقة الى مناقشة أمورهم بصفة قانونية .

وقد أصبحت اليد العليا فى السيطرة على القوات المسلحة هى يد جمال عبد الناصر الذى كان يثق ثقة شديدة فى صديقه عبد الحكيم عامر ، والذى كانت صفاته الشخصية تجذب الضباط اليه لروحه المرحية وطيبته وانسانيته ، رغم انه لم يكن يملك مواصفات قائد القوات المسلحة الذى يحتاج الى يقظة وعلم وخبرة وشخصية متماسكة .

وقد أدى هذا التعيين الى وضع خط فاصل بين ضباط الجيش وضباط القيادة ، كما وضع نهاية للانضباط الذى تفرضه الأقدمية ، ذلك أن الرتب الكبيرة كانت تشعر دائما انها تحت مراقبة ونفوذ بعض الضباط الأصغر رتبة والأكثر قدرة على الاتصال بالقائد الجديد وحاشيته .

وبلغ الأمر حدا جعل شمس بدران وهو ضابط برتبة الصاغ يتسلط على مصير القوات المسلحة ، ويمتحن أفراد الرتب الكبيرة ، فتضطر الى تحيته ، لأنه كان مديرا لمكتب القائد العام عبد الحكيم عامر .

انتهى تماما عهد الجيش النظامى التقليدى ، ولم يبدأ عهد الجيش الوطنى الثورى وانما بدأ عهد الجيش الذى يتم الاشراف عليه بصلات شخصية خفية .

ولم يتم التغيير دفعة واحدة ، وانما تم خلال مراحل من المصادمات . أدت الى نقل بعض الضباط للعمل خارج الجيش ، والى دخول البعض منهم الى السجن ، كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

وقد جعل هذا التغيير بذور الخلاف بين محمد نجيب وأعضاء المجلس تنمو في سرعة شديدة . . .

وبينما كان محمد نجيب هو الذى أعلن عن تشكيل محكمة الثورة في خطاب عام بميدان الجمهورية إلا أنه فوجئ بظهور اسم مصطفى النحاس في قائمة المعتقلين حيث حددت اقامته ، وكان محمد نجيب قد اعترض على ذلك ، لاعتقاده بأن النحاس قد أدى لمصر خدمات جليلة ، ولا يجوز تحديد اقامته وهو في الرابعة والسبعين من عمره ، وشطب اسمه من الكشف فعلا ، ولكنه فوجئ بإضافة اسمه عن طريق التزوير .

وعندما صدر حكم بإعدام إبراهيم عبد الهادي ، صرح محمد نجيب للندوبى الصحف بمعارضته للإعدام ، حتى لا يعلم دون علمه . . . وقال لبعض أعضاء المجلس أنه يفضل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقه دون أن يصدق على حكم الإعدام . . . ثم سافر الى الاسكندرية منتويا عدم العودة احتجاجا على هذا (الانزلاق الخطير) - في رأيه - وبعد يومين أمضاها في استراحة ثكنات مصطفى كامل حضر له جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وذكريا محيى الدين وأبلغوه أنه يمكن استبدال حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة .

الوحيد الذى وقف معه في المجلس ضد حكم الإعدام كان خباله محيى الدين .

وهكذا أصبحت المصادمات داخل مجلس القيادة أعلى صوتا ، محمد نجيب في جانب ومعظم الأعضاء في جانب آخر . . . أقربهم إليه أصبح خالد محيى الدين الذى صاحبه في رحلة لزيارة النوبة ، حيث التقت أفكارهما معا على أهمية الديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد الذى يعطى للشعب حقه ويضمن التعبير على ارادته ، ويعيد الجيش الى واجبه الأصيل داخل الثكنات .

كانت رحلة النوبة هي بداية اللقاء الفكرى بين محمد نجيب وخالد محيى الدين . . . ولكنه لقاء لم يتجاوز الحدود الفكرية الى آفاق تنظيمية ، فالاثنان معا كانا ضد فكرة تكرار الانقلابات العسكرية ، وكانا حريصين حرصا شديدا على عودة الجيش الى طبيعته ، وتحاشى الانفجارات والصدامات الدموية .

ولم يقف دخول الضباط الى الوزارة عند حد الثلاثة الذين دخلوا مع اعلان الجمهورية فقد أجبر نجيب على ادخال ذكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات في ٥ أكتوبر ١٩٥٣ بناء على قرار

مجلس قيادة الثورة اتخذ في غيبته مع تفرغ جمال عبد الناصر لمنصب نائب رئيس الوزراء .

وكان التوتر بين محمد نجيب وجمال سالم في الذروة ، الأمر الذي دفع جمال سالم الى ارتكاب مخالفة دستورية لم تحدث في تاريخ مصر ، اذ رفض هو وذكريا محيي الدين أداء اليمين القانونية أمام محمد نجيب . .

وعندما وصل الخلاف بين محمد نجيب وأعضاء المجلس الى حد تبادل الاتهامات نبت اقتراح من أحد أعضاء مجلس القيادة بتدبير عملية اغتيال لمحمد نجيب ، ولكن عبد اللطيف البغدادى عارض هذا الاقتراح فى حسم شديد قائلا (ان الثورة ستضيع اذا نفذ ذلك) .

ولم يكن محمد نجيب خصما عنيدا . . . فهو رغم صراحته وشجاعته وبسالته فى حرب فلسطين كان لين الجانب فى معاملته مع زملائه ، ينظر اليهم كأبنائه أو أخوته الصغار ، لا يسلك أسلوبهم فى محاولة تجميع الضباط وتنظيمهم . معتمدا على سحر شخصيته وجماهيريته فى الجيش وخارجه .

ولكن هذا الموقف المتهاون من جانب محمد نجيب قد دفع الى تمادى أعضاء المجلس فى مهاجمته والاساءة اليه بالشائعات . . . وتبدلت الحال تماما بعد ان كان جمال عبد الناصر يرحب به فى بلدته بنى مر أثناء زيارته لها فى مارس ١٩٥٣ قائلا « باسم أبناء هذا الاقليم ارحب بك من كل قلبى وأعلن باسم جميع الفلاحين اننا آمناء بك فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لأعدائها » ، وعبد الحكيم عامر بقوله فى قرينته اسطال « ها هو بلدى يبايعك وها هم اولاد رجاله أمامك أقوياء أشداء يعاهدونك على السير معك وثقين بك ومؤمنين » . . .

وبعد أن قال صلاح سالم فى المحلة الكبرى يوم ٢٢ يونية « يقول البعض أنه كان يجب انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا وأعتقد وكلكم تعتقدون أن محمد نجيب قد نجح فى أكثر من انتخاب ولقد سار فى كل ركن من أركان هذه الدولة والتف حوله ملايين من البشر » .

هذه أمثلة محدودة مما قاله أعضاء المجلس عن محمد نجيب ، ولكن الأمور بينهم تدهورت بسرعة الى درجة التفكير فى اغتياله ، وإحراجه باتخاذ القرارات فى غيابه ، والاساءة اليه بين حين وآخر .

ولم يكن محمد نجيب وحده قادرا على مواجهة هذه الموجه العنيفة من الكراهية التى بدأت تنور ضده وتحاصره ، فهو بطبيعته كان مفتوحا على الجميع ، لا يدبر شيئا فى الخفاء ويرفض الانزلاق الى المؤامرات . . .

وكان حظه سيئاً مع زملائه في المجلس ، كلما تحدث مع واحد منهم بصدر مفتوح أسرع بنقل حديثه الى جمال عبد الناصر فأظهره بمظهر العداوة والتربص .

كانت الظروف تندفع دفعا الى نقطة الصدام بين محمد نجيب وأعضاء المجلس وتوافرت عوامل أخرى جعلت لهذا الصدام فرقة شديدة داخل الجيش وبين الجماهير .

وهو ما نتحدث عنه فيما يلي عن الأزمة التي كانت بمثابة (الصدام الأخير) .

٥

الفصل السادس عشر

الصدام الأخير

لم يكن الصدام الأخير مع فئة واحدة من الفئات السابقة ، ولكنه كان معها كلها مجتمعة .

لم تكن الخطوات الادارية أو السياسية التي اتخذت قد انتهت حياة الاقطاع أو الأحزاب أو الشيوعية أو الإخوان . . . ولم تكن قد حولت ضباط الجيش الى فئة من المطيعين المستسلمين .

كانت كل هذه الفئات قد انحنت للمعاصرة ، تنتظر الفرصة المناسبة للظعن مرة أخرى . . . بدأ فبراير ١٩٥٤ وحركة الجيش مثل المريض الذى بدأت تظهر عليه عوارض أمراض مختلفة كانت جراثيمها كامنة تتحين الفرصة المناسبة لحالة ضعف عام فى الجسم .

كان أخطر ما تعاني منه حركة الجيش ، التناقض الداخلى بين الضباط ، وتوتر الموقف بين محمد نجيب وأعضاء المجلس . . . فى وقت امتلأت فيه السجون بزعماء الأحزاب والشوعيين والإخوان المسلمين . . .

كانت جهات الصدام قد تعددت ، وأصبح التركيز على واحد منها أمرا متعذرا .

وانفجر الموقف عندما وجد نجيب أن استمراره رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة أصبح أمرا مستحيلا بعد أن وصلت الأمور الى حالة يصعب علاجها ولا يملك وحده - على حده تعبيره - القبضة على الفصل فيها .

قرر محمد نجيب الاستقالة بعد صبر طويل على تحمل معاملة زملائه له ، وهو يبرر ذلك بحرصه على عدم سقوط حركة الجيش فريسة للديكتاتورية ، وتصوره ان وجوده يمكن ان يحقق الديمقراطية .

ولا يمكن اغفاء محمد نجيب من المشاركة الايجابية في كل ما اتخذته حركة الجيش من قرارات ضد الحرية والديموقراطية . . . هو الذي وقع قرارات الاعتقال واعداد خميس والبقرى واصدر قوانين الغاء الدستور وحل الأحزاب وتشكيل محكمة الثورة .

ولكنه مع ذلك كان حاجزا ضد جموح أعضاء المجلس الذين أصروا على اعدام البكباشي حسن المنهوري وعارض هو . . . وأعلنوا حكم الاعدام على ابراهيم عبد الهادي ورقض التصديق . . واعترض على عمليات الضرب والارهاب التي تعرض لها الضباط يوم دخلوا السجن بملازمهم ورتبهم العسكرية .

قدم محمد نجيب استقالته في كلمات محدودة . . . أرسلها الى كمال الدين حسين باعتبارها سكرتير مجلس قيادة الثورة الذي كان يسجل قراراته .

ولم تكن الاستقالة تعني انسحابا هادئا من الحياة العامة . . . ولكنها كانت تعني في مضمونها انتهاء لأعمال مجلس قيادة الثورة وإقالة لأعضائه . . . فقد ارتبطت الجماهير البسيطة بشخصية محمد نجيب التي امتلكت الشارع ووجد الكثيرون فيها حلقة انقاذ لهم من طوفان ديكتاتورية عسكرية تقترب عند الأفق .

والواقع انها قدمت بعد احتمال محمد نجيب لكثير من العيب والتصرفات الصغيرة . . . كانت الرقابة تحذف ما يدلى به من تصريحات . . والاذاعة لا تذيع كلماته الا اذا كانت على الهواء . . والمباحث العسكرية تطبع منشورات تشكك في موقفه . . والشائعات تدبر ضده في الجيش وخارجه .

كل الأجهزة الحساسة لم تكن في قبضة محمد نجيب . . . قيادة الجيش والداخلية ووزارة الارشاد وهيئة التحرير . . . جميعا كانت في ايدي أعضاء المجلس . . . ومعظم الذين احاطوا به من الضباط كانوا مزروعين حوله يبلغون أخباره وتحركاته .

لم يعتمد محمد نجيب الا على شعبيته . . . لم يرتبط بتنظيم داخل الجيش . . . ولم يعقد اتفاقيات خاصة مع القوى والأحزاب السياسية

المختلفة . . . ولم يكن له نداء معروف سوى الديمقراطية وعودة الجيش الى الشكنات وهو ما قاله صراحة أمام الضباط في ناديهم في ديسمبر ١٩٥٣ .

ولذا كانت الاستقالة بمثابة الاختبار لقوة محمد نجيب في مواجهة المجلس . . . وامتحانا لارادة الشعب .

ما ان ذهب محمد نجيب الى منزله بعد تقديم الاستقالة حتى فوجئ بأن التليفون لم يعد صالحا للعمل .

وظهرت الجرائد في صباح ٢٥ فبراير تحمل هذه المانشيتات :

اجتماع هام مفاجئ لمجلس الثورة .

تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء .

اقبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها .

منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرا حتى تعود الحياة النيابية الى البلاد .

وكان مجلس قيادة الثورة قد أعلن هذه الأخبار ضمن بيان وزعه على الصحف في الرابعة صباحا . . . ولم تكن قرارات المجلس بالاجماع فقد اعترض عبد اللطيف البغدادى وخالد محيي الدين على قبول الاستقالة ، وأعلن خالد انه سيقدم استقالته بعد أسبوع .

وجاء في البيان ما يفيد بأن محمد نجيب تحرك الى مقر القيادة ليلة ٢٣ يوليو بعد مكالمة مرتضى المراغى ، وأنه لم يضم الى مجلس القيادة الا يوم ١٥ أغسطس ، وان جمال عبد الناصر قد تنازل له عن رئاسة مجلس القيادة لمدة عام واحد رغم انه كان منتخبا ، وأن محمد نجيب يطالب بسلطات أوسع وبحق النقض لقرارات المجلس .

وكان اعلان الاستقالة صدمة للجماهير التي لا تعرف ما يدور في كواليس السياسة والتي ارتبطت بمحمد نجيب واحبته منذ اليوم الأول للثورة . . . ولم تجد كلمات البيان صدق عند الجماهير لانها رأت محمد نجيب يتصدر الحركة منذ لحظتها الأولى ويوقع بيانها الأول ، ويعرض نفسه لاحتمالات الانقضاء على الحركة من جانب الملك أو القوات البريطانية .

وعقب استمرار (مجلس قيادة الثورة) على هذا الرأى وتوزيع البيان على الصحف قام عبد المحسن أبو النور قائد الحرس الجمهورى بعمل خدعة

لقائد الحرس عند منزل محمد نجيب أبعده بها عن المنزل واستبدل القوات التي كانت تحرس المنزل ونزع أسلحتها .

أصبح محمد نجيب معتقلا في منزله . . . ونشرت الصحف في اليوم التالي نبا استقالة أديب الشيشكلي ديكتاتور سوريا ومغادرته لها وتولى هاشم الاتاسي رئاسة الجمهورية .

كان توافقا غريبا في التوقيت .

وفي اليوم التالي صدرت الصحف تحمل بيانات من مجلس قيادة الثورة وتصريحات من صلاح سالم وزير الارشاد .

البيانات تقول ان محمد نجيب طلب عدم مقابلة السفراء الأجانب مطلقا . . . وكان هذا صحيحا لأنه وجد في ذلك اعتداء على مسئولية وزير الخارجية - حسب روايته - .

وتصريحات صلاح سالم كانت مثيرة . . . حيث قال ان محمد نجيب قد توعدده أمام الصحفيين لأنه منع نشر تصريح له . . . وأنه سلم نفسه للمسجن الحربي هربا من متاعب محمد نجيب التي خلقها له في الاذاعة ، حتى ذهب له حسين ذو الفقار صبرى وعدد من الضباط أخرجوه من هناك .

وصدر بيان ثالث لشعب السودان جاء فيه « الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح . . العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين ، وما الحاكمون الا أدوات موقوتة زائلة » .

لم تترك هذه البيانات والتصريحات أثرا في نفوس الناس . . . وبدأت سلسلة من ردود الفعل في مختلف المواقع . . . داخل الجيش وفي الشارع . . . في القاهرة والأقاليم . . . وفي مصر والسودان .

أقوى ردود الفعل وأسرعها كان في سلاح الفرسان ، حيث كانت الأفكار الديموقراطية تجد مجالا خصبا للنمو ، كنتيجة لوجود خالد محيي الدين ضابطا لمخابرات السلاح ، وثروت عكاشة أركان حرب السلاح وهو المعروف بصلة النسب التي تربطه بأحمد أبو الفتوح رئيس تحرير (المصرى) .

خلال الفترة السابقة لم تخمد تطلعات أفراد السلاح للديموقراطية ورفع قبضة مجلس القيادة القوية عن الجيش . . .

وأثناء نظر مجلس القيادة في استمرار مشروع (النقطة الرابعة) ، الأمريكى ، اشترى ضباط الفرسان عشر نسخ من كتاب (النقطة الرابعة) . تأليف الكاتب الصحفى أحمد بهاء الدين ، واتصل به بعضهم لمقابلة خالد

محيى الدين وثروت عكاشة حيث فهم من المقابلة ان مشروعا معرضا على القيادة وان ضباط الفرسان يريدون أن يشكلوا مجموعة ضغط عن طريق مناظرة ينتصر فيها رفض المشروع .

وعندما اختلف ثروت عكاشة مع صلاح سالم بعد نشره مقالا في مجلة التحرير بمناسبة مرور عام على الثورة لم يذكر فيه شيئا عن صلاح سالم ، واذاعة الأخير لبيان قال فيه ان مجلة التحرير لا تعبر عن الثورة . . . قرر مجلس القيادة وضع مجلة (التحرير) تحت الرقابة شأنها شأن سائر المجلات ولكن ثروت عكاشة رفض تنفيذ القرار وقدم استقالته بعد اجراء عنيف تمثل في ذهابه الى دار الهلال حيث كانت تطبع المجلة . وحطم الرصاص وسحب المقالات . . . الأمر الذى أدى الى صدورها من دار أخبار اليوم بواسطة الاشراف المباشر لأنور السادات بمعاونة مصطفى بهجت بدوى مدير ادارة المجلة . . .

وكادت استقالة ثروت تؤدي الى حركة من جانب ضباط الفرسان لولا وجود خالد محيى الدين وقبول ثروت العمل ملحقا عسكريا فى باريس دون خلاف . . . ولكنها كانت اضافة لعوامل الرفض فى نفوس ضباط الفرسان .

كان اليوم التالى لاعلان استقالة محمد نجيب يوم جمعة . . . ومع ذلك فقد دعا ضباط سلاح الفرسان الى اجتماع عام لم يحضره خالد محيى الدين ولا ثروت عكاشة الذى قد عين ملحقا عسكريا فى باريس . . . وحضر حسين الشافعى فطالبه الضباط بعودة محمد نجيب والحياة الديمقراطية ولما عجز عن اقناعهم ، حضر جمال عبد الناصر .

الظاهرة الواضحة فى هذا الاجتماع الذى بدأ فى الساعة مساء كانت تدفق الضباط عليه وظهور نغمة نقد من الضباط العاديين للضباط الأحرار لانهم تركوا الامور تتردى الى هذا الحد .

ووصل جمال عبد الناصر الى ثكنات السوارى فى الساعة والنصف مساء ، وهو الوقت الذى تعود فيه الدبابات المكلفة بحراسة شرق القاهرة الى المعسكر لتغادرها فى الصباح . . . وقد تصور جمال وهو يسمع صوتها دون تعليق انها تتحرك لعمل انقلاب عسكري .

عرض جمال عبد الناصر فى هذا الاجتماع خطوات الثورة وما قامت بتحقيقه . . . ولكنه فوجئ بنقد قاس من الضباط موجه الى تصرفات مجلس القيادة السياسية وتصرفات بعض أعضائه الشخصية .

كانت هناك عدة محاور للمناقشة :

- ١ - الشكل الديموقراطي للتعبير عن ارادة الشعب المصري .
 - ٢ - المدى الذى يتدخل به الجيش فى شئون الحياة اليومية ، وموعد عودته للشكنات لاداء دوره الطبيعى فى خدمة الوطن .
 - ٣ - تأثير عزل محمد نجيب على اتفاقية السودان ، وكان ابن محمد نور الدين الزعيم السودانى والضابط بالسلاح قد أعلن أن الشعب السودانى عاطفى وإن عزل محمد نجيب سيؤدى الى انتصار حزب الأمة .
- وكان هناك أيضا هجوم شديد بالأمثلة على تصرفات بعض أعضاء المجلس فى التواخى المادية والشخصية والنسائية .
- وتحول الهجوم الى عاصفة شديدة لم يستطع جمال عبد الناصر مجابتهها الا بقوله (أنا شخصا لا مثالب عندي) وصور اسلوب حياته الخاصة . . واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل ، حيث طلب جمال عبد الناصر العودة للمجلس لاستتشارته والحضور مرة أخرى .
- وكان خالد محيى الدين قد وصل الى مبنى القيادة بعد عودته من حقله السوارية فى احدى دور السينما واستدعائهم له . . ويقول انه وجد وجوها جاملة أحس فى تضاريسها بالكراهية ولم يكن قد بلغه بعد ما دار فى سلاحه .
- وروى لهم جمال عبد الناصر قصة اجتماع السوارى ، وأشار الى صوت الدبابات قائلا انها كانت تتحرك أثناء الاجتماع . . . ودارت مناقشة قصيرة للخروج من المازق ومجابهة الموقف .
- حسمها جمال عبد الناصر باقتراحات محددة هى تولى خالد محيى الدين رئاسة الحكومة والعمل بسرعة على عودة الحياة الدستورية ، وذلك لفقدانهم الثقة فى محمد نجيب وعدم رغبتهم فى التعاون معه .
- واعترض خالد على هذا الاقتراح قائلا انه لا يقبل البقاء وحده . . . ولكن جمال عبد الناصر قال ان البلد تريد محمد نجيب ونحن لا نستطيع مقاومة التيار . . وتمت موافقة المجلس على الاقتراح بعد تحذير كمال الدين حسين لخالد من عدم تحويل البلد الى شيوعية ، وبعد قبول عبد الحكيم عامر للبقاء مع خالد محيى الدين لفترة محدودة يستقيل بعدها أيضا .
- وذهب جمال عبد الناصر مع خالد محيى الدين الى الضباط المجتمعين فى السوارى ، والذين لم يغمض لهم جفن طوال الليلة . . . وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحا تقريبا .

وأعلن جمال عبد الناصر أن المجلس وافق على ما يأتي :

- ١ - حل مجلس قيادة الثورة .
- ٢ - عودة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية .
- ٣ - تشكيل خالد محيي الدين حكومة انتقال لمدة ستة شهور .
- ٤ - تجرى الحكومة انتخابات لجمعية تأسيسية لتضع دستورا دائما .
- ٥ - يعود أعضاء مجلس قيادة الثورة الى وحداتهم .

ضجت القاعدة بتصفيق شديد ، وضاعت محاولات الكلام في ضجة الموافقة. وخرج جمال عبد الناصر من سلاح الفرسان مع خالد محيي الدين . وتوجه خالد محيي الدين مع اليوزباشي شمس بدران وضابط آخر الى منزل محمد نجيب لابلاغه بقرار مجلس قيادة الثورة وقد رحب محمد نجيب بالقرار ترحيبا شديدا وكانت علاقته بخالد قد أصبحت علاقة وثيقة على خلاف علاقته ببقية أعضاء المجلس .

وعندما عاد خالد محيي الدين الى القيادة كانت معالم الضورة تتغير تدريجيا ، فإن ضباط الصف الثاني المحيطين بمجلس القيادة رفضوا الاستجابة لقرار مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط الى الثكنات ، قهملوا السلاح وتملكتهم حالة هستيرية ، وتصرفوا تصرفات فردية وحاول بعضهم الاعتماد على خالد محيي الدين فمنعهم عبد الحكيم عامر وجمال سالم .

ورفض هؤلاء الضباط تسليم بيان مجلس القيادة الى مندوب الاذاعة الذي حضر في السابعة والنصف صباحا .

كان يحمل لواء المعارضة للقرارات البكباشي أحمد أنور قائد البوليس الحربي والصاغ مجدى حسنين وقائد الجناح وجيه أباطة واليوزباشية كمال رفعت وحسن التهامي ومحمد أبو الفضل الجيزاوي والصاغ سعد زايد وغيرهم من الضباط الذين خرجوا عن حدود الانضباط وبدأوا يهاجمون أعضاء المجلس الذين اتخذوا هذا القرار .

وفي مكتب عبد الحكيم عامر ارتفعت ضجة النقاش وتبين خطر الصدام المسلح ووقف عامر فوق مكتبه شاهرا سلاحه مهددا بالانتحار اذا حدث قتال بين أسلحة الجيش ووحداته .

ومع ذلك لم يرتدع ضباط الصف الثاني ، وتحركوا تلقائيا لتنفيذ رغباتهم دون تنسيق . . . بعض ضباط المدفعية أحضروا المدفعية المضادة للدبابات وحاصروا سلاح الفرسان من جهة الشارع ، وجنود احدى كتائب مدافع الماكينة وجهت مدافعها نحو اسلاك السلاح من داخل ثكنات العباسية وحول البوليس الحربى مسار عربات واتوبيسات سلاح الفرسان ، واعتقلوا من بها من الضباط . . واخرج على صبرى ووجيه أباطة الطائرات لتحلق فوق سلاح الفرسان .

فوجئ ضباط الفرسان بهذه التغييرات المفاجئة وحاول البعض منهم تفادى صدام دموى مسلح فذهبوا لمناقشة أعضاء القيادة ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك فقد اعتقلوا ومنعوا من العودة .

ولم تقف التصرفات الذاتية لضباط الصف الثانى عند هذه الحدود . . . بل ان اليوزباشية كمال رفعت وداود عويس اتجها الى منزل محمد نجيب دون أوامر لاعتقاله ولما اعترضهم الحرس اتصلوا بصلاح نصر قائد كتيبة الحرس الجديد فأذن لهما بالدخول .

كان الوقت فجرا ومحمد نجيب فى فراشه عندما دخلوا عليه وطلبوا منه أن يلبس للخروج معهما . . . واعترض نجيب قائلا ان صلاح سالم أبلغه تليفونيا بقرارات المجلس وان خالد محيى الدين قد زاره شخصيا منذ حوالى الساعة . . . وطلب الاتصال تليفونيا بأحدهما ولكن كمال رفعت رفض ذلك .

وخرج محمد نجيب من داره مرغما وهو يتساءل عما اذا كان معتقلا ، وعن الوجهة التى يقصدونها . . . ولكنه لم يتلق جوابا شافيا .

وتحركت العربة الملاكى الخاصة الى ميس المدفعية بالمظلة وكان اليوم شديد البرودة ، فطلب محمد نجيب الجلوس فى الشمس ولكنهم اصرروا على استبقائه فى احدى الغرف حتى لا يشاهده الجنود .

وترك كمال رفعت محمد نجيب فى ميس المدفعية مع أركان حرب السلاح الصاغ أبو اليسر الأنصارى وعاد الى مبنى القيادة ليبلغ عبد الحكيم عامر الذى ثار عليه وانه هو وصلاح نصر قائد كتيبة الحرس . . . وأرسل اليوزباشى حسن التهامى للافراج عن محمد نجيب واعادته الى منزله .

وفى طريق العودة لم تستطع العربة الجيب العسكرية ان تسلك طريقا جانبيا مهجورا وغير معبد . واعتقد محمد نجيب انهم سيطلقون عليه الرصاص من ثبات ضرب النار التى يمر بها هذا الطريق . . وقال لحسن التهامى أنه لا يهاب الموت ولكن دمه سوف يظل لعنة عليهم .

ووصل محمد نجيب الى منزله سالما بعد يوم عصفت بنفسه التوقعات المختلفة ، وكسرت فيه قواعد الاحترام لرئيس الجمهورية وتمزقت نهائيا وحدة الضباط الأحرار .

ولم يكن رد الفعل الوحيد لاستقالة محمد نجيب قاصرا على ما حدث في سلاح الفرسان . . . ولكنه كان موقفا ضمن عدة مواقف أخرى .

ضباط المنطقة الشمالية في الاسكندرية عارضوا استقالة محمد نجيب فور اعلانها ، وكانوا قد عبروا عن رأيهم في ضرورة ابقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وعدم التهجم عليه في اجتماع عقده حسن ابراهيم معهم في نادي الضباط موفدا من مجلس القيادة ، وحاول فيه الاساءة الى محمد نجيب باخذيث شخصية اعترض عليها أحد ضباط الفرسان (اليوزباشى أمال المرصفي) عضو تنظيم قسم الجيش في حدثو سابقا ، وايده جميع الحاضرين بالتصفيق .

كان مجلس القيادة قد أوفد البكباشى صلاح الدين مصطفى المالحق العسكرى الذى استشهد في عمان بعد ذلك للتعرف على رأى ضباط الاسكندرية . . . وقد صارحناه وقتها بأننا لا يمكن ان نقف ضد الحرية والديمقراطية التى ينادى بها محمد نجيب والتى خرجنا من أجلها ليلة ٢٤ يوليو .

كان موقف أغلبية ضباط الاسكندرية حاسما وواضحا في تأييد محمد نجيب .

وتجاوزت ردود الفعل حدود الجيش .

عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان تهتف (لا وحدة بسلا نجيب) وكان محمد نجيب قد أصبح رمزا للوحدة عند السودانيين فمدة خدمته الطويلة هناك ، ودفن والده وخاله الضابطين بالجيش في السودان ، وعلاقته الوثيقة ومعرفته بكثير من الزعماء والبسطاء هناك جعلت منه شخصية شعبية محبوبة في السودانيين كما في مصر .

وخرجت المظاهرات أيضا في القاهرة تهتف بحياة محمد نجيب منذ الصباح الباكر .

وفي الوقت الذى احاطت فيه قوات الجيش بسلاح الفرسان وتم اعتقال عدد كبير من ضباطه بلغ الأربعين . . . وبدأ الأمر كما لو ان مجلس الثورة قد انتصر تماما ، عقد اجتماع في ظهر ذلك اليوم اقترح فيه صلاح سالم وجمال سالم وحسن ابراهيم وكمال حسين وأنور السادات اخراج

خالد محيى الدين من المجلس واعتقاله . . . وطالب البعض بتحديد اقامته
فى مرمى مطروح بينما طلب عبد الحكيم عامر تسفيره للخارج .

الوحيد الذى عارض اتخاذ اجراء ضد خالد محيى الدين كان
عبد اللطيف البغدادى الذى قال ان خالد لم يخف آراءه عنا وكان معروفا
ان له آراء مختلفة وقد طلب ان يستقيل وقد رُفضنا .

وحسب جمال عبد الناصر المناقشة بقوله ان القضية ليست قضية
خالد محيى الدين ولكنها قضية محمد نجيب ، فاذا قررت عودة محمد نجيب
فلا بد من عودة خالد ايضا .

وبدأت مناقشة موضوع محمد نجيب . . . وكان قد قرر تشكيل
محاكمة من جمال سالم والبكباشى أحمد أنور والصاغ أحمد عبد الله لمحاكمة
ضباط الفرسان المعتقلين والذين نقلوا الى مقر البوليس الحربى فى محطة
مصر .

وأثناء الاجتماع اتصل أحمد ضباط الفرسان (يوزباشى محمود
حجازى) بعبد الحكيم وأبلغه أنه اذا لم يفرج عن كل الضباط المعتقلين
فان الدبابات المحاصرة ستوجه نيرانها على مبنى القيادة . . . وليحدث بعد
ذلك ما يحدث .

وكانت المظاهرات تزداد انتشارا فى شوارع القاهرة وتهتف (لا ثورة
بلا نجيب . . . الى السجن يا جمال . . . الى السجن يا صلاح) . . .
ومناقشات مجلس القيادة فى مصير محمد نجيب مستمرة لا تنقطع .

وعند الثالثة بعد الظهر كان الارهاق قد استبد بجميع أعضاء المجلس
بعد ليلة مرهقة حافلة بالأحداث ، فقرروا رفع الجلسة للنوم أربع ساعات
. . . وطلب منهم جمال عبد الناصر تفويضا بالتصرف اذا ساءت الأمور خلال
هذه الساعات ، فوافقوا على ذلك . . . وكان هو الوحيد الذى بقى فى مقر
القيادة بعد أن ذهب الجميع لخطف وقت للراحة . . . وكانوا خلال هذه
الفترة لا ينامون فى منازلهم .

وما هى الا برهة قصيرة حتى كانت الأخبار تتلاحق على مجلس قيادة
الثورة . . . وكالات الأنباء تحمل أخبار مظاهرات السودان . . . البكباشى
صلاح مصطفى يصل من الاسكندرية حاملا موقف ضباطها تأييدا لنجيب
. . . وأخيرا عودة صلاح سالم وقد صدمه منظر المظاهرات تملأ الشوارع
أمام قصر عابدين وهو فى طريقه الى منزله .

وقال صلاح سالم لجمال عبد الناصر الذى كان يجلس وحيدا فى

الغرفة ... » أما ان ينزل الجيش لتفريق المظاهرات وأما أن يلتهب الموقف » .

ولم يجب جمال عبد الناصر .. الذي جلس في صمت وقد وضع رأسه بين يديه .

وتابع صلاح حديثه « أعتقد انه لا بد من عودة نجيب » .

وظل جمال عبد الناصر صامتا لا يجيب .

وقال صلاح سالم « سأبلغ الخبز للإذاعة » .

واستمر صمت جمال عبد الناصر .

وكرر صلاح عبارته في الجاح .

ولم ينطق جمال عبد الناصر ... ظل محتفظا بصمته وأفكاره .

ولم يجد صلاح سالم بدا من تبليغ الإذاعة بـخبر عودة محمد نجيب .

وفوجئ أعضاء المجلس في منازلهم ببيان تدعيه الإذاعة في السادسة من مساء ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يقول « حفظا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك » .

وصحب هذا البيان بيان آخر تكررت إذاعته « تعلن قيادة الثورة ان أي إخلال بالأمن في أنحاء البلاد سيقابل بكل شدة وعنف » .

عاد محمد نجيب رئيسا للجمهورية .

التمزق الذي حدث في صفوف الجيش .. والتأييد الشعبي الجارف في مصر والسودان .. وعجز مجلس القيادة عن اتخاذ قرار أمام تتابع الأحداث .. كانت هي العوامل التي أعادت محمد نجيب ، وأبقت خالد محيي الدين عضوا في مجلس قيادة الثورة .

عاد محمد نجيب عودة المنتصر .

ونشرت صحف الصباح ٢٨ فبراير بيانا على لسانه قال فيه :

« أرى من واجبي أن أبين لأخواني وأبنائي المصريين والعرب أنني استقلت من منصبي بمحض إرادتي مقتنعا بأن مجلس الثورة هو الهيئة التي تركزت فيها غاياتنا العليا ، ورسمت أهداف الثورة السابقة التي ترمي إلى رفعة الوطن واستقلاله ، وما أقدمت على هذه الاستقالة إلا لكي أتيح

لاخوانى أعضاء المجلس الفرصة للعمل على تحقيق هذه المبادئ والعمل على طرد العدو الغاصب الذى مازال يحتل جزءا من أرضنا الطاهرة وانى لاهيب بالمصريين المخلصين والعاملين ان يتحدوا صفا واحدا خلف اخوانهم واخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، يعملون معهم جاهدين لتحقيق الأهداف السابقة » .

لم تكن عودة محمد نجيب هزيمة لطرف من الأطراف ، وانتصارا للطرف الآخر . . . ولكنها كانت توفيقا فرضته الظروف الحساسة المتوازنة ، وبداية رحلة جديدة من المواجهة الصريحة والمستترة .

التناقضات القديمة تراكمت وكادت تتحول الى صدام مسلح بين قوات الجيش ، لولا الحرص الشديد على تجنب اراقة الدماء .

وبدا محمد نجيب يومه الأول بعد العودة بالذهاب الى قصر عابدين حيث تدفقت المظاهرات رغم بيان المجلس الذى تكررت اذاعته عدة مرات . . . وحدث اصطدام بينها وبين البوليس أدى الى أصابة ١٣ متظاهرا ، حمل المتظاهرون قمصانهم الملوثة بالدماء يلوحون بها الى محمد نجيب الذى خرج يخطب فيهم من شرفة قصر عابدين . . .

وعندما لمس نجيب هياج الجماهير وارتفاع هتافات الاحتجاج ضد الاعتداء عليهم ، استدعى اليه فى الشرفة عبد القادر عودة أحد زعماء الإخوان المسلمين ليهدئ من ثائرة المتظاهرين ، وخطب فيهم قائلاً انه لم يقبل «العسول عن الاستقالة الا من أجل الحرية والديموقراطية والانتخابات البرلمانية » .

وابلغ محمد نجيب النائب العام للتحقيق فى حادث الاعتداء على المتظاهرين .

وفى اليوم التالى . . . أول مارس ١٩٥٤ ظهرت الصحف وفيها أخبار القبض على ١١٨ شخصا بينهم عبد القادر عودة وأحمد حسين ، كما تقرر إيقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث الى نهاية الأسبوع ، حيث كانت المظاهرات قد اجتاحتها أيضا .

وسافر محمد نجيب فى نفس اليوم الى السودان لحضور افتتاح البرلمان السودانى بناء على ارتباط سابق . . . مع صلاح سالم وأحمد حسن الباقورى .

كان موعد السفر غير مناسب اطلاقا فالأمور لم تهدأ بعد فى مصر ، وكثير من المشاكل كانت تحتاج الى حل ومواجهة .

وكانت هناك في الخرطوم مفاجأة شديدة .

جماهير حزب الأمة احتشدت في المطار والشوارع المؤدية اليه تعلن
ارادة الانتصار بعد انتصار الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات وتعين
اسماعيل الأزهرى رئيسا لوزارة السودان هاتفة (لا مصرى ولا بريطانى ...
السودان للسودانى) .

ورغم ان الصديق المهدي كان فى استقبال محمد نجيب فى المطار ،
الا ان المظاهرات أخذت شكلا معاديا ، واصطدام الجماهير بالبوليس أفسد
مظهر الاحتفال بافتتاح البرلمان السودانى وحاصر المدعوين فى أماكنهم ...
وكان محمد نجيب فى القصر الجمهورى يحاول الاتصال عيشا بالسيد
عبد الرحمن المهدي ، واجتمع بالسفراء العرب لمناقشة طبيعة المظاهرات
فاجتمعوا على ان استفزازات البوليس قد (شوهت الموقف وحولته الى
مجزرة) .

وغادر الخرطوم مع الفجر محمد نجيب وزملاؤه ، كما غادرها أيضا
سلوين لويد، الوزير البريطانى ولم يفتتح البرلمان السودانى .. وقد حكمت
المحكمة العليا التى كان يرأسها قاض بريطانى بعد ذلك باعدام عوض صالح
رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي وبالنسجن المؤبد
على الصحفي على فرج بالجريدة ، وأربع سنوات على عبد الله عبد الرحمن
نقد الله سكرتير عام منظمات الانصار .. وقد خففت محكمة الاستئناف
بعد ذلك حكم الاعدام الى المؤبد ، وحكم المؤبد الى عشر سنوات .

وبعد عودة محمد نجيب استمرت حركات الاعتقال ... فتم يوم ٣
مارس اعتقال ٤٥ من الاخوان ، ٢٠ من الحزب الاشتراكى ، ٥ وفديين ،
٤ شيوعيين .. وصدر قرار باستمرار اغلاق الجامعة لمدة اسبوع آخر .

كان هذا دليلا على أن عودة محمد نجيب لم تكن استقرارا للوضع ،
ولكنها كانت فرصة لالتقاط الانفاس للتناطح من جديد .

طالب محمد نجيب باطلاق سراح المعتقلين ، وتحقيق النيابة مع
المستولين عن جرحى المظاهرات .. وصرح فى مؤتمر صحفى حضره عدد
كبير من مندوبى وكالات الأنباء والصحفيين الأجانب الذين توافدوا على مصر
بعد الأحداث الأخيرة « اننى لا أرى أن أكون رئيسا للجمهورية فى بلد
غير ديموقراطى وغير برلمانى ... وانه سيفرج عن المعتقلين جميعا » .

وعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا لم يحضره محمد نجيب ولا خالد
سحبى الدين الذى كان قد سافر الى وادى النطرون بناء على نصيحة

ذكر يا محيي الدين ليبتعد عن القوات المسلحة التي اعتبرت حركة سلاح
الفرسان بمثابة شرح عميق فيها .

وتجد المجلس ان الصدام المباشر ليس في صالحه ، وان جميع القوى
السياسية متروكة به رغم اعتقال زعمائها . . . واقترح جمال عبد الناصر
ان ينفس من الضغط المتراكم بقرارات تتيح لهم البقاء فترة في هدوء .

وصدرت قرارات ٥ مارس التي أعلنها جمال عبد الناصر في بيان
جاء فيه :

قرر المجلس قيادة الثورة اتخاذ الاجراءات فور انعقاد جمعية تأسيسية
منتخبة بطريقة الاقتراع العام المباشر على ان تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤
وتكون لها مهمتان :

١ - مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره .

٢ - القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد
وفقا لاحكام الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية .

وقرر المجلس أيضا إلغاء الرقابة على الصحف . . . وإلغاء الأحكام
العرفية قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية . . . على ان يكون لمجلس
الثورة سلطة السيادة حين اجتماعها . . . كما ان تنظيم الاحزاب سيكون
متوقفا على الدستور الجديد . . .

وصرح جمال عبد الناصر بأنه ينوى الإفراج عن المعتقلين أما الذين
لم يحاكموا بعد فلن يقدموا للمحاكمة . . . وقال « سأنسى الاساءة التي
لحقت بي وسأنظر للجميع على اختلاف ألوانهم باعتبارهم مواطنين يعملون
جميعا لصالح الوطن . . . كما اننى سأنسى كل ما أصابنى ، وسأنظر فى
بناء مصر على أسس ديمقراطية صحيحة » .

سادت مصر روح جديد . . . وعقب الجو بنسيم الحرية . . . وعادت
الحيوية الى الصحف بعد رفع الرقابة . . . ولكن اليقين باستقرار
الديموقراطية لم يكن واردا . . . فان مركز السلطة والنفوذ كان فى يد
مجلس قيادة الثورة .

وظهرت عدة مقالات متباينة الآراء فى الصحف . . . الدكتور وحيد
زافى يدافع عن الديموقراطية فى المصرى . . . وأنور السادات يكتب فى
الجمهورية قائلا « ثم كان ما أعلن بالأمس . . . وما أعلن بالأمس ان هو
الاخيوط ملحمة كبرى بدأت منذ شهور طويلة وكان لابد ان تصل الى القمة
فى يوم من الأيام . . . قصة أرادها الانتهازيون والموتورون فوضى ودماء ،

ويشأء الله أن يريد لها على لسان رفاق الثورة حرية فى القول برفع الرقابة عن الصحف وحرية للشعب فى أن يختار فيعلن عن مواعيد انعقاد الجمعية التأسيسية بالانتخاب الحر المباشر .

وجمال عبد الناصر يصرح للصحفيين : « هذه القرارات اتخذها مجلس الثورة من أجل مصلحة الوطن العليا » .

ولكن قرارات ٥ مارس لم تكن النهاية فى قضية الخلاف بين محمد نجيب وخاله وبين أعضاء مجلس القيادة . فقد بدأ كل فريق يتحرك ضد الآخر بأساليب مختلفة .

اعتمد محمد نجيب على شعبية وعودته منتصرا فطلب أن يعود رئيسا للوزراء بعد أن كان جمال عبد الناصر قد تولى هذا المنصب واستمر فيه حتى ٧ مارس الى أن عاد محمد نجيب فى اليوم التالي رئيسا لكل من الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة وأخذ يوالى تصريحاته قائلا : « ان كل ما يقال من أننا نبقى الاستمرار فى حكم عسكري ما هو الا هراء وافساد وازعاج » . وأبلغ الصحف عن خطاب وصله من حسين الهضيبي من داخل المعتقل يطلب منه الرجوع عن حل الإخوان والافراج عن المعتقلين

وخطاب آخر وصله من نقيب المحامين عمر عمر لدفع الاعتداء الجسيم الذى وقع على المحامين أحمد حسنين وعبد القادر عودة وغير التمسائي ، والدعوة لجمعية عمومية تطلب عودة الحياة النيابية وعمل ميثاق وطني .

واستمر محمد نجيب على أسلوبه لا يقيم صلات تنظيمية مع الضباط الموالين له ، لا يخطط معهم حركة ما فى المستقبل ولا يربط نفسه بحزب أو قوة سياسية معينة اعتمادا منه على تأييد (كل) الجماهير .

هذا بينما اعتمد مجلس قيادة الثورة على أسلوب آخر ، هو الاعتماد على القوات المسلحة التى كان قادة وعلمائها قد عينوا بأمر عبد الحكيم عامر وحاولوا تضيق شقة الخلاف فافرجحوا عن ضباط المدفعية الذين حوكموا فى بداية عام ١٩٥٣ ، وأقام عبد الحكيم عامر مأدبة عشاء فى نادى الضباط حضرها ١٣٥٠ ضابطا وخطب فيها محمد نجيب وأعضاء المجلس فى محاولة لترطيب الجو وتهذيبه .

لم تكن هناك قوة سياسية يستطيع أن يعتمد عليها أعضاء مجلس القيادة بعد أن حلت جميعا ووضع قاداتها فى السجن الا هيئة التحرير .

وكانت هيئة التحرير قد قامت فى نشاطها على أساس الدعاية لجمال عبد الناصر . . . وليس لمحمد نجيب .

كان الموقف يندفع اندفاعا نحو انتخابات الجمعية التأسيسية .

كتب سليمان حافظ فى مذكراته يقول « كان يتعين علينا ان نحسب حساب الوفد فى الانتخابات المقبلة بحكم انه اكبر الأحزاب القديمة وأكثرها نظاما ومن ثم كنت وجمال عبد الناصر متفقين على الا نكتفى بتقليم اظافره ، بأن نجرده من العناصر الطينية التى كانت منتمية اليه لتنظيمها جبهتنا بل يجب ان يأتلف تحت علمها جميع خصومه من رجال الأحزاب الآخرين والمستقلين ونظرا لضيق الوقت رأينا ان نسلك اليهم طريق زعمائهم ومن أجل هذا نشطت للاتصال بهؤلاء الزعماء وعملت على رفع الحجر عن بعضهم » .

وطلب جمال عبد الناصر من ابراهيم الطحاوى سكرتير مساعد هيئة التحرير الاتصال بالسياسيين الثمانين الذين سبق له الاتصال بهم عند تكوين الهيئة وابدوا استعدادهم الكامل للتعاون معهم وكان من بينهم الدكتور محمد صلاح الدين عضو الهيئة الوفدية ووزير الخارجية السابق ، وفكرى أباطة واللواء محمد فتوح النائب الوفدى وغيرهم ، وذلك لأن خطة المجلس كانت الاستقالة والتقدم للانتخابات كحزب من الأحزاب .

وفوجئ ابراهيم الطحاوى بأن السياسيين قد تراجعوا عن موقفهم السابق ، وعادوا الى أحزابهم القديمة ، بما فيهم الدكتور محمد صلاح الدين الذى كان مرشحا ليكون سكرتيرا عاما لهيئة التحرير .

وانتهزت بعض الصحف فرصة رفع الرقابة عن الصحف فتمادت فى الهجوم على العسكريين . . مثل مجلة (الجمهور المصرى) التى هاجمت البوليس الحربى وأحمد أنور هجوما قد يكون بعض ما ورد فيه صدقا ولكنه كان مستغزا أو مشيرا ، ودافعا لتشبيت المجلس وضباط الصف الثانى بالسلطة خوفا مما يمكن ان يحدث لهم اذا تغيرت الأمور وبدأوا يخضعون للتحقيق والحساب وكشف ما ارتكبه بعضهم من أخطاء وانحرافات قد تصل بهم الى دائرة العقاب أيضا .

وانتشرت النكتة التى تروى قصة رجل كان يجلس مع زوجته فى القطار فعاكسها ضابط يجلس بجانبها فلما اشتكت لزوجها صفعه على وجهه ، وفوجئ الركاب برجل يهرع من آخر العربة ويصفع الضابط أيضا ولما سأله الناس عن سبب ذلك ، قال (الله . . هيه مش الثورة خلصت) .

بعض القوى اندفعت كالثور الهائج فى حلبة المصارعة دون أن ترى
السهم فى يد الفارس الذى يركب الحصان وهو يتحين الفرصة ليرشقها
فى رقبة الواحد بعد الآخر .

كانت الحلقة تضيق حول مجلس القيادة . . . التناقضات بين الضباط
ما زالت قائمة . . . البعض الذى لم يستفسر يطالب بالعودة للشكنات ،
والمستفيدون من رجال الصف الثانى وبعض المقتنعين بفساد القديم عن
يقين يصرون على استمرار الثورة . . . والقوى السياسية كلها معادية ومن
خلفها جماهيرها . . . وهيئة التحرير بعد تخطى السياسيين عنها اضعف
من ان تحقق شيئا .

وفى يوم ١٩ مارس انفجرت أربع قنابل فى أنحاد متفرقة من القاهرة .
وفى صباح ٢٠ مارس كان اجتماع المؤتمر المشترك ، واثرت قضية
الانفجارات طلب جمال سالم وزكريا محيى الدين اتخاذ اجراءات صارمة
للضرب على أيدي هؤلاء المخربين .

وقال محمد نجيب فى تلميح بأنه لا يوجد صاحب مصلحة فى
التخريب الا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب نحو الديمقراطية .

كان محمد نجيب يريد أن يثبت دعائم الديمقراطية عن أحد طريقين
. . . أولهما عودة الأحزاب قبل انتخابات الجمعية التأسيسية . . . وثانيهما
اجراء استفتاء شعبى عام على النظام الجمهورى وتعيينه رئيسا للجمهورية
لأنه عين رئيسا دون استفتاء شعبى عام .

ولكن سليمان حافظ الذى كان يعادى الحزبية خوفا من قوة الوفد
أفتى بمعارضة هذا الاتجاه وأعد مع الدكتور عبد الجليل العمري وزير
المالية فى ذلك الوقت مشروعات لعبور الفترة الباقية على الانتخابات لتتلخص
فى تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وإن يقتصر
اختصاص مجلس الثورة على تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء
بموافقة رئيسهم وتخطى المجلس عما عدا ذلك من أعمال السيادة . . . ونص
المشروع على الغاء الأحكام العرفية قبل ذكرى اعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو
١٩٥٤ والى أن يتم ذلك يفرج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة
محينة تبناشر النيابة تحقيقها .

لم ير هذا المشروع النور ولم يحدث أى تغيير لتدافع الأحداث . . .
فقد وصل الملك سعود الى مصر فى زيارة رسمية يوم ٢٠ مارس . . . وظهرت
تصريحات لجمال عبد الناصر الى وكالة (انسا) الايطالية يبدى رأيه فيها
عن الإخوان فيقول « سيكونون أحرارا فى تشكيل حزب اسلامى أو هيئة

اسلامية » وعن الشيوعيين يقول « كلما بدا ان من الممكن الاتفاق مع لندن قام الشيوعيون - وعددهم ليس كبيرا ولو انهم منظّمون تنظيمًا جيدًا يزاولون نشاطهم تحت ستار المطالب الوطنية وقاموا بحملة تهدف للحيلولة دون الوصول الى اتفاق » ومحمد نجيب يواصل تصريحاته عن الديمقراطية فيقول « لن نتراجع عما استهدفناه من عودة الحياة النيابية ... ولماذا نخاف منها وما ثرنا الا لاعادتها خالية من الشوائب » كما أكد انه ليس في نيته تكوين حزب ...

وظهر الوفد مرة أخرى عندما أدلى برأيه في الموقف الحاضر وهو يتلخص في « التمسك بالنظام الجمهوري والاصلاح الزراعي والمطالبة بعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع » ويعود علي ماهر ليصرح بقوله « ان مصر لا تستطيع الوقوف موقف الحياد ويجب ان تنضم للغرب » .

وحدثت خلال هذه الفترة اتصالات بين الوفد ورجال الثورة خلال محمد صلاح الدين الذي كان مرشحاً لأن يكون سكرتيراً للهيئة التحرير وبين ابراهيم الطحاوي يقترح فيها الوفد على رجال الثورة ان ينضموا اليه وان يكون جمال عبد الناصر سكرتيراً عاماً للوفد .

لكن جمال عبد الناصر رفض الاقتراح .

ونشرت المصري رسالة لعضو مجلس قيادة الثورة السابق يوسف صديق يقول فيها رآيه في الموقف ويقترح قيام وزارة ائتلافية من الوفد والاحوان والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد زافيت لاجراء انتخابات للبرلمان الجديد ... وكانت هذه المرة الاولى التي يطرح فيها علناً اشتراك الشيوعيين في الحكم ضمن جبهة وطنية ديمقراطية .

كان يوسف صديق قد هرب من تحديد الإقامة في بنى سويف .

وتميّزت هذه الفترة بحموية شديدة في اعلان الراى ... محمود عبد المنعم مزاد يذاع بصراحة عن حكم الشعب في جريدة (المصري) . . . وجلال الدين النحامى يحذر من الانتخاب في جريدة (الأخبار) .

وأصبح الموقف مهتزاً تحت أقدام مجلس قيادة الثورة ، ووهنت قبضته على الحكم والسلطة ، وأصبح استمرار النجالة على ما هي عليه ضرباً من المستحيل ، وكان لابد من شىء ينهى فترة القلق والتوتر وعدم الاستقرار .

واجتمع أعضاء مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بحضور محمد نجيب وخالد محيي الدين حيث دارت مناقشات عاصفة ، بدأت باقتراح من عبد اللطيف البغدادى بإلغاء قرارات ٥ مارس وتمسك خالد محيي الدين

بها دفع مطالبته بتشكيل جبهة للديمقراطية يحرم الثواب الدين ضوابطها
تأييدا لاي قوانين مقيدة للحريات والدين رفضوا دفع ضريبة الأطنان
ورؤساء الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي - من حق
الترشيح للجمعية التأسيسية .

وانصرفت المناقشة الى وضع الأمور على طرفي نقيض .

أما الغاء قرارات ٥ مارس .

وأما رفع كافة القيود عن عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين .

وبعد مناقشة استمرت خمس ساعات انتهى الأمر الى اصدار ما عرفه
بقرارات ٢٥ مارس والتي كتبها كمال الدين حسين بخط يده رغم عدم
إيمانه أو اقتناعه بها . . . مما يدل على أنها كانت محاولة لصرف الأمور الى
وجهة أخرى وهي :

١ - يُسمح بقيام الأحزاب .

٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .

٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على
الانتخابات .

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا مباشرا دون تعيين أي فرد
ويكون لها السيادة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة
والانتخابات حرة .

٥ - حصل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو باعتباره الثورة قد انتهت
وتسلم البلاد لممثل الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد
انعقادها .

لَمْ تكن هذه القرارات هي ما يجيش في صدور أعضاء مجلس القيادة،
ولا هي ما يتطلع اليه محمد نجيب أو خالد محيي الدين . . . ولكنها كانت
عملا من أعمال الاثارة المبنية على التخلي فجأة عن كل السلطات والصلاحيات
والإشارة الى انتهاء الثورة بما يمثل النكسة لأمال الجماهير ، ويقترب
بالأمور من حافة الهاوية .

كانت خطة الجتوح للنقيض واضحة في مناقشات المجلس ، عندما
قال أحدهم باننا اذا أعدنا الأحزاب نستعيد الحزب الشيوعي كنوع من

التهديد ... وعقب ثاب يأن الافراج عن المعتقلين سيثمل مصطفى النحاس
وأحمد حسين وحسن الهضيبي وكل زعماء الأحزاب .

كان انتقاهم المأجى من النقيض يدل على وجود تدبير ما ...
فلا يعقل أن يوافقوا موافقة غير مشروطة على عودة الأحزاب والافراج عن
كل المعتقلين .

هذا الاتجاه من التفكير صحيح ... ولكنه صحيح أيضا ان المجلس لم
يكن فى موقف القدرة على (الاختيار) بقدر ما كان قريبا من اليأس ، يسلك
لهدفه فى الاستمرار أى سبيل .

صرح صلاح سالم بأن الهدف من اعسادة الحزب الشيوعى اثاره
الأمريكيين .

وقال خاله محيى الدين ان الصحفى الفرنسى ممثل مجلة (توفيل
اوبزرفاتور) قال له أن جمال سيكسمب المعركة مع محمد نجيب ، وانه عرف
ذلك بحكم صلاته بالسفارات الأمريكية والبريطانية ... وان مجلس القيادة
قد أعطى اشارة للأمريكيين بأنهم سيوافقون على المعاهدة وادخال تركيا فى
حالة العودة للقناة .

وما أن أعلنت القرارات حتى بدأ اخراج المعتقلين ... أول الذين
خرجوا كان الاخوان المسلمين ومرشداهم العام حسن الهضيبي الذى توجه
جمال عبد الناصر لزيارته بمنزله فى منتصف الليل فور الافراج عنه كما
نشرت جريدة المصرى يوم ٢٥ مارس وقد كان هذا الاجتماع خاسما فى
تغيير موقف الاخوان المسلمين ، فقد استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع
بعد الافراج عنهم ، وصرح حسن الهضيبي قائلا : « ان الجماعة قائمة وانها
أقوى مما كانت » وذلك قبل صدور قرار الغاء حلها ...

وحرص محمد نجيب على التأكيد من الافراج عن كبار المعتقلين فاتصل
بهم فى منازلهم فلم يجد أحدا قد افرج عنه الا حسن الهضيبي وعبد القادر
عودة ، أما مصطفى النحاس وأحمد حسين فلم يفرج عنهما .

وقد التقطت جريدة (الأخبار) تسجيلا دفعت به المباحث اليها عن
اتصال محمد نجيب بمصطفى النحاس لسؤاله عن رفع تهديد الإقامة
والاستفسار عن صحة زوجته ، ونشرت ذلك بالبنت العريض ، لتعمق الوهم
بأن هناك اتصالات خفية بين محمد نجيب والنحاس ، والأمير الذى يثير
ضباط الجيش ويبعدهم عنه .

أثبت عدم الافراج عن مصطفى النحاس وأحمد حسين ، ومحاولة
اثارة الضباط ضد محمد نجيب أن النية لم تكن خالصة لتنفيذ قرارات.

٢٥ مارس ، رغم اعتقاد بعض أعضاء المجلس الذين لم تكن لهم اتصالات خفية ان الأمور قد انتهت الى ذلك .

ذهب حسين الشافعي الى هيئة التحرير وابلغ ابراهيم الطحاوي ان المجلس قرر الانسحاب والعودة للثكنات . . . ثم تدير ثورة أخرى .

اعترض الطحاوي على هذا التفكير معلنا ان الانسحاب معناه دخول الضباط للسجن وأعلن انه سيقاوم قرار المجلس . . . وهكذا كان تفكير ضباط الصف الثاني الذين سبق أن أوقفوا تعيين خالد محيي الدين رئيسا للوزراء ، واعتقلوا محمد نجيب ، وانقذوا المجلس من حركة ضباط سلاح الفرسان .

وبدا الصدام يأخذ شكلا حادا . . . نقابة الصحفيين تطلب الغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل وزارة قومية ، ونقابة المحامين تعلن الاضراب . . . والصحف تنشر أن مصطفى النحاس ورشاد مهنا وأحمد حسين لم يفرج عنهم . . . والقائمقام أحمد شوقي قائد الكتيبة ١٣ مشاة التي قامت بدور كبير ليلة ٢٣ يوليو والذي حددت اقامته يوم ٨ مارس أرسل خطابا نشرته الصحف يعلن فيه نفس المطالب . . . وهيئات التدريس وطلبة الجامعات يطالبون بعودة الحياة النيابية .

وفي الجانب المقابل كان (الصاوي أحمد الصاوي) سكرتير اتحاد عمال النقل قد اتصل بابراهيم الطحاوي متخوفا من انعكاس مكسب العمال في منع الفصل التعسفي ، ويدبر الاثنان خطة لاعتصام متزايد لعمال النقل ينتهي باضراب عام . . . وضباط البوليس يعلنون « ان العودة الى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدعة استعمارية » . . . وقيادة الحرس الوطني ومنظمات الشباب ينقلان قواتهما للقاهرة . . .

وكان موقف الاخوان المسلمين في هذه الفترة يمكن ان يعتبر عاملا ترجيح لاحد الجانبين . . . وقد اتصل محمد رياض قائد حرس محمد نجيب ببعض قادة الاخوان دون استشارته فجاء الرد بأنهم لم يتدبروا أمرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين .

وصدر لهم تصريح في صحف صباح ٢٧ مارس يقول : « فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية أملنا الا يعود الفساد أدراجة مرة أخرى فأننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب بكامله ولن نطلب تأليف أحزاب سياسية لسبب بسيط هو اننا ندعو المصريين جميعا لأن يسايروا وراءنا ويقتفوا أثرنا في قضية الاسلام » .

ونشر في الجمهورية في نفس الوقت خبر جاء فيه انه « تقرر إعادة

جماعة الإخوان المسلمين وإن كل أثر لقرار حل الجماعة الصادر في يناير الماضي قد زال ،

هكذا اختارت جماعة الإخوان المسلمين الوقوف مع مجلس قيادة الثورة ، والتخلي عن تأييد الديمقراطية وعودة الحياة النيابية . . . وهو موقف نابع من رفضهم القديم والمستمر للحياة البرلمانية وخاصة في هذه الفترة التي عادت فيها تبشير الحياة إلى القوى والأحزاب السياسية ، وبعد أن كانوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل والنشاط .

تم الاتفاق على أن يخرجوا للسلبية في هذه الأيام الحرجة ، وأن يتعدوا عن الاشتراك في أي مظاهرة معادية للمجلس .

وهكذا بينما لعبت جماهير الإخوان المسلمين دورا حاسما في العودة لمحمد نجيب بعد استقالته فإن قيادتها لعبت دورا انتهازيا في قضية عودة الحياة النيابية .

وأخذت كفة مجلس القيادة ترجح ساعة بعد أخرى . . . ومفاتيح السلطة تحرك الأجهزة التابعة لها . . . وهيئة التحرير التي بنيت على أساس تأييد جمال عبد الناصر وليس محمد نجيب ، احتضنت الحركة العمالية وأبناء اتحاد الصعيدي الذين وصلوا إلى شل حركة الائتوبيس والترام والتاكسي والقطارات ثم نزلوا بعد ذلك إلى الشارع في مظاهرات كان يحركها الطحاوي وطعيمة بعربات ركبت فيها الميكروفونات .

وكانت جريدة المصري قد صدرت بمانشيت كبير يوم ٢٨ مارس يقول : (مؤامرات ضد الشعب) .

وقال خالد محيي الدين عندما سئل عن المظاهرات « عساهم ألا يكونوا قد هتفوا بسقوط الحرية والبرلمان والحياة النيابية » .

ولكنهم هتفوا فعلا بسقوط الحرية يوم ٢٨ مارس . . . وكان محمد رياض قائد الحرس الخاص لمحمد نجيب قد دخل عليه في حجرة نومه بعد منتصف ليلة ٢٧/٢٨ وأبلغه عن الخطة المدبرة لاشعال المظاهرات يوم ٢٨ والتي اشتركت فيها قوات الحرس الوطني ومنظمات الشباب وهيئة التحرير وعمال النقل ومديرية التحرير والذين وضعت العربات اللوري تحت تصرفهم .

وأعلن مؤتمر نقابات العمل الدعوة لأضراب عام اعتبارا من ٢٩ مارس حتى يستجيب لهم المجلس بالعدول عن قراراته .

اتصل محمد نجيب بوزير الداخلية زكريا محيي الدين وحذره من خروج المظاهرات ، واستدعى اللواء الباجوري وكيل الداخلية الى منزله وطلب منه فض المظاهرات بالقوة فطلب منه الباجوري توقيع أمر كتابي باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، فرفض محمد نجيب وقال : « اقطع يدي ولا أوقع أمرا باطلاق الرصاص على أبناء الشعب » .

وحاول بعض الضباط الملتفين حول محمد نجيب ان يدفعوه لاعلان تشكيل وزارة جديدة مدنية يرأسها وحيد رافت ، وأن يتخذوا اجراء ضد أعضاء المجلس ، ولكنه تردد وآثر ان يؤجل ذلك الى ما بعد عودته من الاسكندرية بعد زيارته لها مع الملك سعود .

ولكن الوقت كان متأخرا فان المظاهرات المدبرة قابله في المحطات تهتف ٠٠٠ (لا أحزاب ٠٠٠ ولا برلمان) ورفض محمد نجيب الانسياق وراء غرائزه حتى لا يحدث صدام مسلح أو حرب أهلية ٠٠٠ وذهب الى الملك سعود مساء يوم ٢٨ حيث عقد اجتماع بينه وبين الملك والدكتور عبد الرازق السنهوري وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد الرحمن عزام وحسن بغدادي ٠٠٠ بدأ بعد منتصف الليل ، وعرض نجيب فيه ان يستقيل ولكن جمال عبد الناصر لم يكن يريد أن تصل الأمور الى هذا الحد قبل تصفية شعبية محمد نجيب وما يمثله من أفكار تصفية كاملة .

استمر الاجتماع حتى فجر يوم ٢٩ مارس وسلم فيه محمد نجيب للمجلس بعد ان خذلته الجماهير ولم تناصره كما حدث عند استقالته ، وبعد ان قرر عدم اللجوء الى ما يثير صداما مسلحا .

وسافر الملك سعود ، وسقط محمد نجيب في المطار مغشيا عليه لبقى بعد ذلك مريضا في منزله لمدة ثلاثة أسابيع تصدر عنه نشرة طبية يوقعها الدكتوران رجب عبد السلام وأنور المفتي ، حتى لا تشاع أخبار تثير الجماهير من جديد في وقت يدرك فيه ان مظاهرات اليومين الأخيرين كانت مدبرة ومفتعلة ويصعب لها الاستمرار .

وفي الساعة السادسة والنصف من نفس اليوم أذاع صلاح سالم القرارات الآتية :

١ - ارجاء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

٢ - يشكل فورا مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .

وبعد اذاعة هذه القرارات مباشرة توجه جمال عبد الناصر وصلاح سالم وكمال الدين حسين لزيارة اتحاد نقابات النقل المشترك حيث خطب

الصاوى أحمد الصاوى وأعضاء المجلس . . . ونزلت القوات المسلحة الى الشوارع لحفظ الأمن .

ولكن الدور الذى لعبه الصاوى أحمد الصاوى لم يشفع له ، فقد اعتدى عليه أحمد أنور بعد ذلك بالضرب فى مطار القاهرة أمام المودعين أثناء سفر عبد الناصر لباندونج ، وانتهى دوره بعد ان اعتصرت فائدته .

انتهى أخطر صدام تعرض له مجلس قيادة الثورة . . . محمد نجيب مريض فى منزله وقوات الجيش الموالية فى الشوارع ، ومظاهرات العمال فرضت نفسها على الموقف والاحسان المسلمون فى تجنبهم الحذر لكل ما حدث .

ولكن الموقف مع ذلك لم يكن قد استقر تماما . . . كانت هناك (جيوب للمقاومة) نشرت جريدة الأخبار خبرا عن اجتماع مفاجئ للجمعية العمومية لمجلس الدولة بما يوحى احتمال اتخاذ قرارات ضد مجلس الثورة ، وكان موقف الدكتور عبد الرازق السنهورى أثناء اجتماعهم مع الملك سعود واضحا فى معاداته لأساليب العنف وافتعال المظاهرات .

واستدعى أحمد أنور مدير البوليس الحربى حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية وطلب منه منع عقد هذا الاجتماع بالحسنى أو العنف مع تحذيره من وفاة أى شخص .

ويروى حسين عرفة القصة لى فيقول انه ذهب الى المجلس فى ملابس مدنية محاولا اقناع السنهورى برفض الاجتماع تحاشيا للمظاهرات العمالية « هى فى أصلها جنود من البوليس الحربى يلبسون ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير » . . . ولما رفض السنهورى مقابلته أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف (الموت للخونة) . . . وكانت الأبواب مغلقة بالحديد .

واتصل السنهورى بأمن الجيزة وطلب مندوبين من المتظاهرين وانتهر حسين عرفة الفرصة ففتح الأبواب واندفع الناس الى السنهورى وأعضاء الجمعية العمومية وانهالوا عليهم ضربا . . . حتى أمر حسين عرفة بإخراجهم من المجلس ، بعد ان أطلق رصاصتين فى السقف ليبدو كما لو كان مدافعا فعلا عن حياة المستشارين .

وكتب المستشارون بيانا لا يؤيد الثورة ، قرأه أحدهم فاعتدوا عليه . وتصايحوا (تحيا الثورة تسقط الرجعية) . . . وبدأ الموقف يشتعل بتعليمات حسين عرفة من جديد . . . الى أن اضطروا لكتابة بيان نشرته الصحف فى اليوم التالى وجاء فيه :

يعلن المجلس على لسان رئيسه انه لم يتخذ أى قرار بشأن ما أذيع اليوم بجريدة الأخبار من انه ستجتمع الجمعية العمومية لأمر هام ويقرر أن قرارات الجمعية كانت منصبه على حركة ترقية الموظفين ٠٠٠ ومجلس الدولة يعلن تأييده للمجلس قيادة الثورة) .

ولما تسلم حسين عرفة البيان مثل دور المغمى عليه من جهد مقاومة المظاهرات الى ان حضر صلاح سالم وتسلم البيان وخرج ليعلنه فى الاذاعة .

نقل الدكتور عبد الرازق السنهورى الى المستشفى ورفض مقابلة جمال عبد الناصر عندما قام بزيارته ، لأنه حسبما ورد فى مذكرات سليمان حافظ قد اتصل به قبل وقوع الاعتداء عليه بساعة طالباً منع المظاهرات المتجهة للمجلس ، كما ان الدكتور حسين بغدادى اتصل به من مكتب جمال عبد الناصر يستفسر عن سبب الاجتماع فقال له انه اجتماع عادى لترقيات العاملين بالمجلس .

ومع ذلك توجه جمال عبد الناصر الى مجلس الدولة واجتمع بالموكلين واستنكر الاعتداء على السنهورى .

كان الاعتداء على مجلس الدولة والدكتور السنهورى نهاية لقدسية القضاء ، واطلاقاً لقوى العنف .

وعندما تسربت أخبار ما حدث فى مجلس الدولة ، خفتت أصوات المعارضة وعاد الخوف والحذر يسيطر على خطوات الناس ٠٠٠ وكان مفروضاً ان يعقد اجتماع فى نقابة الصحفيين ، عصر ذلك اليوم ، ولكن أحداً لم يحضر الاجتماع .

وواصل أعضاء مجلس القيادة هجومهم ٠٠٠ تقرر يوم ٣٠ مارس التحقيق مع حسين أبو الفتح رئيس تحرير (المصرى) وهى الجريدة التى ناضلت ببسالة من أجل الديمقراطية والحياة البرلمانية وقرار الدستور ، والتى تعرضت خلال أيام الصدام الأخيرة الى مظاهرات مدبرة حاولت الاعتداء عليها .

وهاجم جمال عبد الناصر على زكى العرابى والدكتور محمد صلاح الدين لانهما ذهبا يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ الى قصر عابدين ٠٠٠ ثم اتجها يوم ٢٧ يوليو الى ثكنات مصطفى باشا يعلنان انهما قد طلقا السياسة .

وشمل الهجوم أيضاً محمد كامل البندارى الذى أطلق عليه جمال عبد الناصر لقب (الباشا الأصفر) لانه يسكن فى عمارة الشمس بجاردن سيتي .

وكلما شعر أعضاء المجلس ان أقدامهم تزداد ثباتا واصلوا الاجراءات
التي تعزز مواقعهم .

أصدر المجلس يوم ٥ ابريل قرارا يتضمن الآتى :

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد فى العهود الماضى وطرق
إبعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه
السياسية .

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام
الدراسة فيها .

٤ - البت فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم
عليها المجلس الوطنى .

٥ - مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط
الاقتصاد القومى والقضاء على الفساد .

٦ - اختيار عناصر صالحة فى مجالس البلديات وحل مشكلة
المواصلات بالقاهرة .

وقد ترجم هذا القرار بعد ذلك الى اجراءات تنفيذية اذ صدر قرار
يوم ١٤ ابريل يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق
السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل
من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٣ يوليو
١٩٥٢ أى فى السنوات العشر السابقة لقيام الثورة ، وكان منتشيا
للولد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى أما من لم يكن
فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة ويلاحظ أن (الكتلة
الوفدية) هى الحزب الوحيد الذى استثنى مع أن القرار قد طبق على مكرم
عبيد باعتباره وزيرا وفديا سابقا .

طبق هذا القرار على ٢٢ وزيرا وفديا ، ٨ وزراء سعديين ، ٨ وزراء
دستوريين وطبق ضمنا على ستة من أعضاء لجنة الخمسين لاعداد
الدستور وهم على زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وعبد السلام فهمى
جمعة ومكرم ومحمود غالب والدكتور عبد الرازق السنهورى الذى نزع
بهذا القرار من منصبه فى رئاسة مجلس الدولة أيضا .

وصدر قرار ثان بأن تدخل الجامعة على فراحل سنة بعد أخرى
. تفاديا للاضرابات أيضا .

ثم قرر مجلس قيادة الثورة في اليوم نفسه حل مجلس نقابة الصحافة بدعوى أن سبعة من أعضاء المجلس البالغ عددهم اثني عشر قد تقاضوا مصروفات سرية وشكل لجنة تحل محل مجلس النقابة من فكرى أباطة ووكيل وزارة الارشاد ومحام عام والمدير العام لحسابات الحكومة .

وصدر كشف بأسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية وهم :

حسين أبو الفتوح - مصطفى القشاشي - أبو الخير نجيب - احسان عبد القدوس - فاطمة اليوسف - قاسم أمين زوج فاطمة (روز اليوسف) - مرسى الشافعي - البرت مزراحي - محمد رخسا - ابراهيم عبده - حسنى خليفة - ادجار جلاد - كريم ثابت - عبد الرحمن الخميسي - عبد الشافى القشاشي - عبد الرحمن زايد - أحمد عصفور - محمد خالد - كامل الشناوى - نعمة الله غانم .

وحصلت روز اليوسف على مبلغ	١٩٢٨١ ر	جنيها
والجمهور المصرى	٢٨٠٨٠٠٠ ر	جنيه
الاساس	٤٨٠٠٠ ر	جنيته
الصباح	٧٢٢٢ ر	جنيه
الحوادث	٤٥٠٠ ر	جنيه
السودان	٢٥٢٥٠ ر	جنيه
البلاغ	٧٩٠٠ ر	جنيه
صوت الأمة	٢٩٠٠ ر	جنيه
النساء	٢٢٠٠ ر	جنيه
السياسة	١٥٩٠٠ ر	جنيه
الدستور	٩٩٠٠ ر	جنيه
بلادى	٣٠ ر	جنيه
التسعييرة والصراحة	١٠٠٠ ر	جنيه
والزمان	١٢٥٠٠ ر	جنيه

ووصلت الأهور غايتها عندما عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء وشكل وزارته الأولى في ١٧ ابريل ١٩٥٤ ، فخرج منها عبد الجليل العمرى وحلى بهجت بدوى وعلى الجريتلى وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن بغدادى . . . ودخلها حسين الشافعى وزيرا للحربية وحسن ابراهيم وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية .

وبذا وصل عدد الضباط فى مجلس الوزراء الى ثمانية من أعضاء مجلس القيادة ولم يبق خارج الوزارة سوى عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة وأنور السادات رئيس مجلس ادارة دار التحرير .

ويعتبر وصول جمال عبد الناصر الى منصب رئيس الوزراء بداية رسمية للتحويل في مسار الثورة ، ونهاية علنية للصراع بين محمد نجيب وأعضاء المجلس .

وخلال الأيام التي اتخذت فيها هذه الاجراءات لم يكن الموقف في القوات المسلحة هادئا تمام الهدوء رغم وضوح انتصار مجلس القيادة ، وانسحاب محمد نجيب مريضا أو مرغما على مرضه .

كان خالد محيي الدين يصاحب محمد نجيب والملك سعود في زيارتهما للاسكندرية وكان بقية أعضاء المجلس قد اعتذروا عن عدم الذهاب مع توديعهم للملك في محطة مصر ، لأنهم كانوا يدبرون موضوع المظاهرات ويريدون أن يكونوا قريبين من مركز التدبير في القاهرة .

عندما عاد محمد نجيب الى مصر لم يعد معه خالد محيي الدين . . . بل اختفى في الاسكندرية عدة أيام كنت على اتصال دائم به خلالها . . . وأرسل جمال عبد الناصر رسولا هو عبد الحليم الأعسر يطلب عودة خالد ، وكذلك تحدث معي عبد الحكيم عامر طالبا مني أن أطمئنه ويطلب العودة .

وعندما عاد خالد محيي الدين قدم استقالته فقبلها جمال عبد الناصر فورا وسأله عن مشروعاته ولم يكن خالد قد فكر في ذلك بعد .

وواصل جمال عبد الناصر حديثه قائلا في صراحة :

« لا . . فعاد هنا مفيش . . لأن الناس حثتكم عليك . . وأنا بين موقفين أمن البلد أو صداقتك . . لذا تخرج في بعثة مجلس الانتاج ثم تعين سفيراً » .

هكذا انتهت صلة خالد محيي الدين بمجلس قيادة الثورة في أوائل ابريل ١٩٥٤ ، ولم يستقبل بعض ضباط سلاح الفرسان هذا الاجراء بالرضاء الكامل أو الصمت الحكيم . . . بدأ يتكون داخل السلاح رأى عام حول حوادث الشهور الثلاثة الماضية ، كما بدأت اتصالات سرية بين ضباط من مختلف الأسلحة .

يقابل ذلك اجراء حركة تنقلات في قيادة السلاح ، اعادة بعض الضباط الذين خرجوا منه ليلة ٢٣ يوليو ، كما يعين عبد العزيز مصطفى قائدا بعد تعيين حسين الشافعي وزيرا للحربية . .

وهنا نبنت بين بعض الضباط الأحرار الذين خشوا ان تزحف اليهم موجة التنقلات ، والذين كانوا ضد كثير من الاجراءات التي اتخذت فكرة (اجراء انقلاب عسكري بهدف تغيير مجلس الثورة واحياء نظام

ديموقراطى فى مصر على أساس الاتفاق الذى تم مع ضباط السلاح فى
نهاية فبراير ١٩٥٤ .

كانت عيون المخابرات والمباحث فى غاية اليقظة ، ويقول حسين عرفة
انهم جندوا مرشدين من ضباط الصف والعساكر ، وباعة جريالة الاخوان
المسلمين ، وتنكروا أمام السلاح فى زى باعة بطاطا .

ومع ذلك لم تكن الصورة كاملة . . . فقد تمت الاجتماعات فى سرية
تامة حتى صباح يوم ٢٤ ابريل الذى كان محددا للتحرك لاتمام الانقلاب فى
الواحدة بعد منتصف الليل . . . وأعدت خطة مشابهة لحركة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ مع احتمال تصادم مسلح مع بعض قوات الجيش .

وكان ضباط الفرسان قد استطاعوا تجنيد ضابط فى البوليس
الحربى اسمه عفت عبد الحليم فاجأه أحمد أنور بشكوكه حوله ، فاعترف
الضابط بكل ما يعرفه على أن يكون (شهاد ملك) .

كان مفروضا ان يكون موعد اللقاء للتحرك فى الساعة مساء ، وفى
نفس الساعة تمت اعتقالات واسعة للضباط الذين حضروا اجتماع فبراير
لضباط سلاح الفرسان مع جمال عبد الناصر وكانوا حتى ذلك الوقت فى
القاهرة .

وبدا التحقيق تحت اشراف زكريا محيى الدين بلجنة مشكلة من
اللواء محمد فؤاد الدجوى (مشاة) وعبد المنعم رياض (مدفعية)
وجمال رياض (مشاة) . . وشكلت بعد ذلك محكمة خاصة برئاسة اللواء
محمد حسين مدير المدفعية وأصدرت أحكامها فى شهر يونيو على ١٦ ضابطا
أخذ قائدهم اليوزباشى أحمد المصرى (١٥ سنة) والصاغ حسنى الصاوى
واليوزباشى عزت الالفى (١٠ سنوات) واليوزباشى فاروق الأنصارى
(٣ سنوات) وفؤاد العرابى سنة واحدة .

ويلاحظ أن الرتب التى استعدت للانقلاب كانت أصغر من رتب
أعضاء مجلس القيادة وإن عددا منهم كان منتظما فى السباق لتنظيم
الضباط الأحرار ، وإن محاولة الانقلاب تمت تحت الشعارات الديموقراطية
التي ارتفعت فى السلاح منذ شهر فبراير .

كانت محاكمة مجموعة (أحمد المصرى) عاملا من عوامل التفكك فى
محاولة تجميع تنظيمات ضباط خاصة مستقلة . . ولكن تنظيمات الضباط
المتصلة بالقوى السياسية المختلفة كانت مازالت قائمة .

وفى أوائل مارس تم اعتقال اللواء جوى بالمعاش عبد المنعم
عبد الرؤوف ومعه البكباشى أبو المكارم عبد الحى والصاغان حسين حموده

وخليل نور الدين ومحمد فؤاد جاسر وسعد الدين صبرى ، وهم جميعا من الاخوان المسلمين .

وواصل مجلس قيادة الثورة محاكماته للضباط المعارضين له ، فقدم القائمقام أحمد شوقي قائد قسم القاهرة السابق الى المحكمة التى أعيد عقد جلساتها بعد أن كانت قد توقفت عقب محاكمة فؤاد سراج الدين ، وصدر عليه الحكم بالسجن لعشر سنوات ٠٠٠ وفى دورة محكمة الثورة الثانية حوكت السيدة زينب الوكيل والصحفيون : محمود أبو الفتح وقد حكم عليه بالسجن عشر سنوات وكان متغيبا فى الخارج ، وحسين أبو الفتح (١٥ سنة مع ايقاف التنفيذ) وأبو الخير نجيب (١٥ سنة أشغال شاقة مع التجريد من شرف المواطن) .

وفى ٣١ مايو تم اعتقال ٢٥٢ شيوعيا .

وتبع ذلك محاكمة اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ضمن قضية سياسية هامة هى (قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية) والتى انتهى اليها مصطفى بعد أن كتب تقريرا مفصلا عن علاقته بالحرس الحديدى ، وابتعاده عنه بعد مقتل صديقه عبد القادر طه ، الذى كان قد غير اتجاهه واتصل بالتنظيمات الشيوعية أيضا .

بدأت المحاكمة يوم ٢٤ يوليو بعد الافراج عن عدد من المعتقلين هم : حنفى الشريف النائب الوفدى والفنانة تحية كاريوكا ٠٠ وصدرت الأحكام بالأشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا ودكتور شريف حتاتة وحليم طوسون ، وثمانى سنوات أشغال شاقة على زكى مراد ومحمد خليل قاسم والبير أربيه ، والسجن خمس سنوات على أحمد طه ومحسن محمد حسن وعبد اللطيف جمال ، وسعد كامل وزوجته ، وزوجة الشاعر كمال عبد الحليم ٠٠٠ وهؤلاء جميعا من قيادات الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ٠٠٠ أما مصطفى كمال صدقى فقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وبالسجن ثلاث سنوات على ابراهيم حسين وسيد البكار وهما وفديان وبالسجن سنتين على بكر سيف النصر وهو وفدى أيضا .

ووقعت فى يد المباحث الجنائية العسكرية للبوايس الحربى فى صيف ١٩٥٤ معلومات عن تنظيم خاص لضباط الصف فى سلاح الفرسان ، كان يطبع منشورات بطريقة بدائية (على البالوطة) تتحدث عن ضرورة مقاومة الضغط الهابط من مجلس قيادة الثورة ، وضرورة ترقية الصف ضباط الى رتبة ضابط ٠٠ ويقول حسين عرفة أن عمليات التعذيب قد بدأت مع اعتقال هؤلاء الصف ضباط ، اذ أن الضرب كان اسلوبا متداولاً فى الجيش يهين به الضباط كرامة الجنود رغم انه ممنوع قانونا .

وقد أمكن التوصل خلال هذا التنظيم الى معرفة الجهاز السرى.
للاخوان المسلمين داخل الجيش ، رغم ان التنظيم المعتقل لم يكن كل أفراد
من الاخوان .

ولم تتردد المباحث الجنائية العسكرية فى اعتقال هذا التنظيم دون
تهمة أو وجود ما يدين وبلغ عدد أفراد ١٧ صف ضابط وعددا من ضباط
الطيران ٠٠٠ وقد وضعوا فى الاعتقال بسجن الأجانب بينما حوكم ١٤
صف ضابط من صف ضباط تنظيم سلاح الفرسان .

كان اعتقال الجهاز السرى أو جانب منه داخل الجيش أمرا مثيرا
للتناقض من جديد بين الاخوان المسلمين وحركة الجيش التى قامت
بتصفية كافة التنظيمات والشخصيات المعارضة لها تصفية ادارية .

لم يستطع الاخوان المطالبة بالافراج عن أعضاء تنظيم داخل الجيش
حتى لا يعترفوا بوجوده ولم تستطع حركة الجيش اثارة القضية أو محاكمة
المعتقلين لأنه لم يكن هناك ما يدينهم ٠٠٠ كانت هناك حالة هدنة قائمة
بين الجيش والاخوان .

ولم يفتن الاخوان المسلمون الى أن اتفقهم مع حركة الجيش عقب
الافراج عنهم واعادة تنظيم جماعتهم هو أمر لا يمكن أن يدوم لتنازع
السلطة ٠٠٠ كما أن حركة الجيش لم تكن لتسمح بوجود تنظيم قوى آخر،
وخاصة وهى تعرف انه جهاز سرى مسلح ، وانه تنظيم متسرب فى
الجيش .

وبدأت حركات التصادم تعود من جديد ٠٠٠ وكانت نقطة الخلاف
المعلنة هى اتفاقية الجلاء التى تم توقيعها يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بالأحرف
الأولى ، وقعها عن الجانب المصرى جمال عبد الناصر وعن الجانب البريطانى
أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى .

حدثت فى أواخر أغسطس اشتباكات كانت بين البوليس والاخوان
عندما وقف حسن دوح بعد صلاة الجمعة يحرض الناس على مقاومة الثورة
ويدعوهم الى العنف .

وتبلورت معارضة الاخوان للثورة فى موقف الرفض الذى وقفه
كافة القوى السياسية ضد ما ورد فى اتفاقية الجلاء من حق عودة القوات
البريطانية الى مصر فى حالة وقوع هجوم مسلح على أى بلد يكون طرفا
فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا .

وعندما تم التوقيع النهائى على الاتفاقية يوم ١٩ أكتوبر لم تستقبلها
الجماهير استقبالا طيبا وانتهز بعض الاخوان المسلمين فرصة الشعور

المعارض لتدبير اغتيال جمال عبد الناصر أثناء القاء خطابه بالاسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر احتفالا بتوقيع الاتفاقية فى ميدان المنشية بالاسكندرية .

كانت تقارير البوليس الحربى تدل على ان الشعور المعادى يسود الاسكندرية . . . وتختلف الأقوال فى جو سرادق الاحتفال بينما يقول ابراهيم الطحاوى سكرتير عام مساعد هيئة التحرير ان رجال الجيش الوطنى - تحت قيادة اللواء عبد الفتاح فؤاد - الذين حضروا الى السرادق كانوا يهتفون هتافات خاصة بهم لا يذكرون فيها اسم جمال عبد الناصر . . يقول حسين عرفة أن جماهير الاسكندرية التى احتلت السرادق تعالى هتافها ضد الظلم ومن أجل الحرية .

وبينما يقول ابراهيم الطحاوى ان رجال الحرس الوطنى قد افتعلوا ضجيجاً متعمداً فى السرادق عندما حضر الوفد السودانى معتقدين أنه موكب عبد الناصر . . يقول حسين عرفة انهم أدخلوا السرادق من الجماهير فى الخامسة بعد الظهر .

ويتفق الطحاوى وعرفة على أن أغلبية الموجودين فى السرادق كانوا ١٠٠٠ من عمال مديرية التحرير الموالين للثورة موالاة تامة ، والذين تسرب بينهم محمود عبد اللطيف أحد أعضاء الجهاز السرى للاخوان المسلمين .

وقد أدت اجراءات اخلاء السرادق واعادة ملئه الى تأخير حضور عبد الناصر وزملائه بعض الوقت . . وما أن بدأ خطبته حتى أطلقت من مسندس محمود عبد اللطيف ٩ طلقات وكان يجلس فى الصفوف الأمامية على بعد ١٥ متراً من منصة الخطباء والضيوف .

أصيب ميرغنى حمزة وزير السودان والمحامى أحمد بدر الذى كان يقف بجانب جمال عبد الناصر الذى لم تصبه الطلقات . . والذى أصر على متابعة خطبته بعدما حدث فى السرادق من هرج مرردا قوله « أيها الرجسالى ، فليبق كل فى مكانه . . حياتى لكم ، دى فداء لمصر ، أتكلم اليكم بعون الله ، بعد أن حاول المعرضون أن يعتدوا على ، ان حياة جمال عبد الناصر ملك لكم ، عشيت لكم وسأعيش حتى أموت عاملاً من أجلكم ومكانى فى سبيلكم . »

ولكن الخطبة لم تكتمل

وكان حادث الاعتداء نقطة تحول هامة فى مشاعر الشعب الذى كان يرفض ارهاب الاخوان المسلمين قبل ٢٣ يوليو ، والذى يرفض بطبيعته

المسألة مثل هذا الأسلوب الدموي ، ويستنكر أن تكون طلقات الرصاص هي لغة التفاهم والاقتناع .

واعتقل بعض الضباط الموجودين في السرايق محمود عبد اللطيف ، الذي أطلق الرصاص واعتدوا عليه بالضرب الشديد ، ولكن أحمد أنور تحفظ عليه في غرفة بجوار مكتبه طوال فترة التحقيق ولم يلبس ملابس السجن .

كان محمود عبد اللطيف العامل البسيط الذي يسكن امبابية مقتنعا بما أقدم عليه متأثرا بما أوحى به اليه محام اخواني اسمه هندواي دوير من أن اتفاقية الجلاء ليست في مستوى ما يطلبه الشعب بعد نضاله الطويل ، وانها تكلف مصر أعباء طائلة ، وتضعها تحت رحمة الانجليز في المستقبل .

حولت طلقات الرصاص مشاعر الجماهير نحو جمال عبد الناصر ، الذي قام بجولة في الشوارع قابلته فيها الجماهير بحماس طيب . وخطب صلاح سالم ليلتها في نقابة المحامين بالاسكندرية فتأثر بعضهم حتى البكاء .

وفي نفس الليلة صدرت الأوامر باعتقال الاخوان المسلمين ، وبدأت أكبر حملة اعتقال شهدتها مصر . . . حتى وصل الأمر الى حد اغطاء المعتقلين بطاقات يسجلون فيها أسماءهم وعناوينهم لتدون في كشوف سليمة .

وشكل مجلس قيادة الثورة في أول نوفمبر ١٩٥٤ محكمة خاصة باسم (محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي . . . فكانت رابع نوع من المحاكم تشكله الثورة ، بعد المجالس العسكرية ومحكمة الغدر ومحكمة الثورة .

وقد شكلت ثلاث دوائر فرعية من محكمة الشعب الأولى برئاسة اللواء صلاح حتاتة والثانية برئاسة قائد الجناح عبد الرحمن عنان والثالثة برئاسة القائم مقام حسين محفوظ لذا . . .

بلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ ، وعدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية ٢٥٤ شخصا . . . وصدر الحكم باعدام محمود عبد اللطيف ويوسف طلعت وهنداوي دوير وإبراهيم الطيب وعبد القادر عودة ومحمد فرغلي ونفذ الحكم فعلا . . . كما صدر حكم اعدام حسن الهضيبي ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدية ، ثم حكم على سبعة آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدية . . .

كان محمد نجيب هازال تختى لحظة محاولة الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بلا سلطات عملية تقريبا يقوم بمعظم واجباته ويحضر مقابلاته حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية .

وعندما وجد محمد نجيب فى اتفاقية الجلاء بعض ما يستحق النقد كتب مذكرة الى مجلس قيادة الثورة . . . ثم فوجئ بها مطبوعة يوزعها الاخوان المسلمون .

وعقب الاعتداء على جمال عبد الناصر ارسل اليه برقية ومنذوبه للاستفسار عن صحته ، ولكن الصحف والاذاعة لم تشر الى ذلك فذهب محمد نجيب الى عبد الناصر فى منزله مستفسرا عن سبب عدم الاشارة الى ذلك فى الصحف ، مستنكرا أن يكون وراء ذلك محاولة افهام الناس برضاؤه عن هذا الاعتداء الارهابى . . . ولم يسمح محمد نجيب جوابا مرضيا .

وفى يوم ١٤ نوفمبر توجه محمد نجيب الى مكتبه فوجد عددا من ضباط البوليس الحربى أمام قصر عابدين ، ولما اتصل بجمال عبد الناصر مستفسرا عما وراء ذلك . . . حضر اليه بعد فترة قصيرة عبد الحكيم عامر وحسن ابراهيم ليبلغاه أن مجلس قيادة الثورة قد قرر اعفاءه من منصبه .

وذهب الاثنان معه الى حيث حددت اقامته فى فيلا صغيرة كانت تملكها السيدة زينب الوكيل بضاحية المرج شمال القاهرة وعادا وحدهما ليصدر فى نفس اليوم قرار باعفائه من جميع المناصب التى كان يشغلها كما تقرر ان يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا وان يستمر مجلس قيادة الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر .

هكذا وصل الصدام الأخير مع مجلس قيادة الثورة الى نهايته .

عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية .

حات الأحزاب السياسية ووضع قاداتها فى السجون .

أغلقت صحيفة المصرى التى لعبت دورا كبيرا فى أزمة مارس .

خلت جماعة الاخوان المسلمين وأعدم قاداتها ووضع الآلاف من أعضائها فى المعتقلات والسجون .

فشلت محاولات الانقلاب العسكرى وانتهت التنظيمات العسكرية المستقلة ، أو التابعة للقوى السياسية الخارجية داخل الجيش .

جلست نقابات الصحفيين والمحامين ، وعينت لها لجان مؤقتة موالية لمجلس قيادة الثورة (١) .

كان واضحا منذ اللحظة الأولى ان الانتصار كان أكثر انجذابا لجانب أعضاء المجلس للأسباب الآتية :

أولا : لم تتوافر لمحمد نجيب شخصية الزعيم المؤثر في أفكار الجماهير ، واقتصرت جاذبيته على سماحته وبساطته وهي أمور لا تكفي وحدها لتوجيه الحركة السياسية .

ثانيا : لم يلجأ محمد نجيب الى تكوين تنظيم موال له في الجيش كما فعل جمال عبد الناصر وزملاؤه . كما أن صلاته كانت معدومة بالقوى السياسية المختلفة ، على عكس جمال عبد الناصر الذي تعددت صلاته وتوحدت أهدافه أو تنافرت مع هذه القوى تبعا للظروف القائمة .

ثالثا : ضعف الوفد والأحزاب السياسية الأخرى وعدم قدرتها على تحريك الجماهير تبعا لتوجيهاتها لغياب عنصر التنظيم الحزبي المتمزم واعتمادها فقط على التنظيمات القديمة المؤثرة في الجماهير بطريقة شخصية فقط .

رابعا : عدم وصول القوى الشيوعية واليسارية الى الدرجة المطلوبة من النضج والانتشار الكفيل بحشد الجماهير حولها ، علاوة على معاناتها من الانقسامات والاعتقالات .

خامسا : العجز عن تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية نتيجة لتردد الوفد ورفض الإخوان المسلمين وعدم وضوح الخط السياسي لمحمد نجيب .

سادسا : ترجيح كثير من الفئات للخط الوطني الذي تبنته الحركة في بدايتها على خطواتها المعادية للديمقراطية والتي لم تصل الى الجماهير البسيطة في حياتها اليومية .

سابعا : انتهازية الإخوان المسلمين ووقوعهم في شرك مساندة (مجلس قيادة الثورة) في أخرج وقت تصادمت فيه القوتان .

(١) وكان مجلس نقابة المحامين مشكلا من عبد الرحمن الرافعي رئيسا وصليب سامي وكيلًا وزهير جرائة أمينا للصندوق ومحمود الحناوي سكرتيرا وعلى بدوي ومحمود فهمي جنديا وعمر محمد مصطفى القلمي وعازر جبران وأحمد زكي الحشيتي ويواكيم غبريال وتوفيق ومنصور فريد وأحمد بدر وعبد العزيز الشوربجي وصلاح عبد الحافظ وعادل علوبة أعضاء . وعين فكري أباطة رئيسا لمجلس نقابة الصحفيين .

ثامنا : عدم تعاطف الشعب مع الاخوان في محنتهم لتصرفاتهم الارهابية السابقة وتخليهم عن النضال من أجل الحرية والديمقراطية ومعاداتهم المستمرة للأحزاب السياسية .

ثاسعا : عدم توافر الظروف المواتية لتجميع العناصر الوطنية الديمقراطية داخل الجيش وتأييد بعضهم لمجلس القيادة حيث لم يجد منبرا آخر أكثر جاذبية له .

عاشرا : غيبة الحركة الجماهيرية المؤثرة التي كان يمكن ان تشكل قوة ضاغطة على أعضاء المجلس فلم يكن هناك اتحاد لنقابات العمال ولم تكن هناك تنظيمات فلاحية ، كما أنه لم يكن هناك تنسيق بين النقابات المهنية .

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت انتصار (مجلس قيادة الثورة) باعتباره المعبر عن حركة الجيش أكثر رجحانا . . . وخاصة بعد أن انفردت الحركة بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الأخرى ، دون ادراك بأن هذه الطريقة الهاوية لن تتوقف الا اذا تحولت كل التنظيمات الحية الى جثث هامدة أو مغشى عليها .

ومنذ ان عزل محمد نجيب واختفت التنظيمات السياسية واحتشدت السجون والمعتقلات السياسية من مختلف الاتجاهات . . . أصبحت حركة الجيش هي المسيطرة .

وانتصر الجانب المسلح من الطبقة المتوسطة بعد ان وجه ضربة قاضية للاقطاع ، وضربات شديدة لآبناء طبقته من المدنيين .

وانتهت سنوات التصادم بانتصار كامل للعسكريين .

وبدأت مواجهتهم لمشاكل المجتمع تحدد خط سيرهم في المستقبل القريب والبعيد .

مجتمع جمال عبد الناصر

الى ولدى علاء وهانى

وجيل مصر الجديد

مقدمة

كان الأمر عندى مشكلة . . .

عندما بدأت جلسات الحديث والمناقشة مع المسئولين عن النظام فى مصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار والسياسيين ، تبين أن قصة ثورة يوليو أكبر من أن يضمها كتاب واحد .

وتبينت أيضا أن الحديث عن مصر والعسكريين لا ينتهى بوصولهم الى قمة السلطة . . . ولكنه يبدأ .

واكتشفت ان سنوات الصدام التى انتهت كما ورد فى الجزء الأول بالقضاء على الأحزاب القديمة واعتقال الشيوعيين وحل الإخوان المسلمين، وضرب المحاولات الانقلابية داخل الجيش ، وعزل محمد نجيب . . . لا تظهر الدور الذى قام به العسكريون فى بناء المجتمع . . . ولكنها تؤجله بل وتخفيه .

ووجدت نفسى قد بدأت مبرجلة لا يمكن التراجع عنها أو التردد فيها . . .

وواصلت المسيرة باحثا . . . ومحاولا تسليط الضوء على قضايا . . . قد لا تكون جديدة . . . ولكنها فى زحمة الأحداث تبدو فرعية . . . وهى رئيسية .

وفى هذا الجزء الثانى (مجتمع جمال عبد الناصر) أقدم هذه المحاولة .

لماذا . . . مجتمع جمال عبد الناصر ؟

متابعة حركة السلطة العسكرية الجديدة فى مصر يكشف انه بعد ان تغلب مجلس قيادة الثورة على أعدائه وخصومه ، بدأ الدور الذى يلعبه جمال عبد الناصر - القائد المنتخب للضباط الأحرار - يصبح أكثر بروزا

وتميزا ... فهو بين زملائه القائله المفوض ... وعند الجماهير القائله
الجديد الذي يخلف محمد نجيب صاحب الشخصية البسيطة ، بعد
محاكمات الاخوان المسلمين التي وقف فيها بعض زعمائهم على المشنقة
ونفذ فيهم الاعدام .

كانت مسئولية الانفراد بالسلطة ، والتوجه لحل المشاكل ، وكسب
ثقة الجماهير ... هي العوامل التي تثقل كاهل القيادة الجديد .

ولكن سرعان ما تبين ان قيادة وطنية ثائرة ، قد وجدت امامها
فرصة متاحة للانطلاق .

وكانت الفترة التي اخترت لها اسم (سنوات الصعود) .

القيادة الجديدة تصعد خلف جمال عبد الناصر في سرعة خارقة الى
قصة عمالية ...

توالت المواقف الوطنية التي وجدت ارادة القيادة وارادة الجماهير
... والتي جعلت من جمال عبد الناصر زعيما شعبيا تلف حوله الامة
العربية على امتداد الوطن الكبير في المدن والقرى الصغيرة ونجوع الصحراء
البعيدة .

وبعد تحرير مصر والسودان ، والانتصار في معركة الاحلاف
العسكرية ، وتأميم القناة ، وانسحاب قوات العدوان الثلاثي ، بدأ تشكيل
المجتمع الجديد .

أين يقف العسكريون من هذا المجتمع ؟

وما هو دور الجيش في هذه المرحلة ؟

أسئلة تحتاج الى بحث في أرجاء المجتمع وفي حشايا الجيش ...
وفي موقفه من الطبقات المتصارعة .

كان زحف العسكريين نحو السلطة يتم في دأب وهدوء ... حتى
كادت تصبح معظم المراكز القيادية ، والمواقع الحساسة في ايديهم ، بعد
أن استبدلوا ثيابهم العسكرية بشياب مدنية .

هرم متماسك من العسكريين تكون في قمة السلطة ... وشخصية
الزعيم تزداد ارتفاعا وتألقا .

ولكن الساحة ظلت خالية من التنظيمات السياسية والنقابية ذات
التعبير الصحيح عن ارادة الجماهير .

وبدأ تشكيل المجتمع الجديد بالارادة الذاتية للزعيم ، وبالوسائل
التجريبية التى جعلت التكتيك يسبق الاستراتيجية ..

غابت الايديولوجية كما غابت التنظيمات السياسية الحقيقية .
الجيش يدعم سلطته كقوة سياسية ... ولكن موقفه الطبقي غير
محدد .

الحيرة تمزق الباحث ... كما تغلب على تصرفات الحاكم .
والاختيار صعب ... فتجديد الطريق وسط دوامة الأحداث المحلية
والعالمية ... أمر شاق وعسير .
واخيرا

يتحدد الطريق ... وتسجل الأفكار ... ويبعث الميثاق - أول
وثيقة مكتوبة للثورة - دليلا للعمل ... نحو تشكيل مجتمع جديد ...
مجتمع جمال عبد الناصر .
الحرية ، والاشتراكية ، والوحدة ... شعار النظام ومضمون
الميثاق .

هل تحققت الاشتراكية ؟

هل مضى التطبيق فى طريقه السليم ؟

أسئلة كثيرة نفوس فيها فى مجتمع عبد الناصر ... لنصل الى
الحقيقة .

ولا بد من كلمة شكر وتقدير لكافة الذين تفضلوا بمنحونى من
وقتهم ساعات وساعات ولم يترددوا فى اعلان آرائهم ومواقفهم ... عندما
علموا ان الكلمات لن تضيع وتتبدد فى الهواء ... ولكنها سوف تسجل
لتكون تاريخا لمصر ... ولثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

احمد حمروش

الباب الأول

● سنوات الصعود

الفصل الأول

تحرير مصر .. والسودان

خرج جنود الاحتلال البريطاني من
السودان قبل مصر .. وعندما خرجوا من
مصر بعدها بشهور قال جمال عبد الناصر
(والآن يبقى علينا إعادة بناء بلدنا) .

ما إن نجحت حركة ٢٣ يوليو في وصول الضباط الى السلطة وتحمل
مسئولية الحكم حتى فرضت القضية الوطنية نفسها ، وأصبح على الحكام
الجدد أن يجدوا حلا لها بعد ان تعثرت طويلا في طريق المفاوضات .. وبعد
ان كانت سوريا ولبنان قد جلت عنهما القوات البريطانية والمفوضية فعلا
عام ١٩٤٦ ..

والقضية الوطنية في ذلك الوقت لم تكن تعنى تحرير مصر وحدها
وجلاء القوات البريطانية عن أرضها فقط ، ولكنها كانت تشمل قضية
السودان أيضا ..

والسودان هو الصخرة التي تحطمت عليها معظم المفاوضات المصرية
البريطانية وخاصة التي قامت بها الحكومات الوفدية .. يقول فؤاد سراج
الدين (ان فكرة الاستفتاء كانت مستبعدة ومرفوضة ، لانه لا يمكن اقرار
استفتاء لاسيوط مثلا) .. هذا يعنى ان الأساس في النظرة المصرية
كان وحدة عضوية شاملة لمصر والسودان ..

ويقول فؤاد سراج الدين أيضا ان محمد صلاح الدين وزير الخارجية غابا لهم قبل سفره الى باريس فى يناير ١٩٥٢ لحضور اجتماعات عصبة الأمم بأنه يريد اللقاء قنبلة يتحدى بها البريطانيين على أساس قبول الاستفتاء اذا خرج الموظفون البريطانيون من هناك ولكن الحكومة لم توافق لمخالفة ذلك لسياسة الوفد ، وخشيتهم من التلحرج لقبول - مبدأ الاستفتاء ، وما قد يصحب ذلك من تعثر الضمانات المطلوبة لاستفتاء حر سليم .

تراجع محمد صلاح الدين عن رأيه ، ولكن الوزارة فوجئت بخطابه يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ يكرر فيه ما سبق ان قاله واجتمع مجلس الوزراء فوراً لمناقشة خطاب صلاح الدين وانبرى بعض الوزراء لمهاجمته وفى طليعتهم الدكتور طه حسين ، الذى تحدث عن (الخيانة الوطنية العظمى) التى ارتكبها وزير الخارجية وكلف مصطفى النحاس استدعاءه على أول طائرة ولكنه وصل يوم ٢٧ يناير بعد اقالة الحكومة الوفدية .

مبدأ الاستفتاء الذى قبله محمد صلاح الدين بضمان خروج الموظفين البريطانيين قبل اجرائه ، كان مجرور اهتمام الضباط عقب وصولهم للسلطة .

كان ثلاثة من مجلس قيادة الثورة لهم صلات خاصة بالسودان محمد نجيب ولد فى الخرطوم ووالده وخاله خدما هناك فى الجيش المصرى ودفنا هناك وصلاح سالم ولد فى سنكات احدى مدن السودان الجبلية التى تستخدم كمصيف وأنور السادات من أم سودانية .

ولكن ذلك لم يكن يعنى ارتباط الثلاثة بالسودان محمد نجيب هو الوحيد الذى كان له صلات شخصية بعدد كبير من السودانيين لخدمته هناك فى مطلع حياته ، واعداده لكتيب خاص عن السودان أما أنور السادات فقد شغلته اهتماماته بقضية مصر عن تجديد صلاته بالسودان وصلاح سالم كان بعيدا تماما عن مشكلة السودان .

يقول صلاح سالم فى كتاب الدكتور محمد المعتصم (صلاح سالم) (لم اقرأ فى حياتى قبل ٢٣ يوليو عن السودان سوى القدر اليسير لم اقرأ سوى كتابين - احدهما استخفنى عنوانه عن الصيد والمغامرات فى غابات جنون السودان لعطا أثناسيوس أحد المؤرخين المصريين والآخر لتشرشل بعنوان (حرب النهر) ولم يكن لى صديق سودانى واحد يخلدنى واتحدث معه فى شئون بلاده وأهله لم أسمع شيئا عن السودانيين الا من والدى الذى أمضى زهرة شبابه وحياته فى ربوع هذا القطر .

وفرضت قضية السودان نفسها على مجلس القيادة بأسرع ما توقعوا ففي الأيام الأولى للحركة كانت مسئولية الجيش موزعة على ثلاثة هم عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم وتلقى الأخير مكالمة تليفونية من البكباشي عبد الفتاح حسن الياور المصري للتحاكم العام في الخرطوم يبلغه فيه أن بعض الجنود السودانيين الذين جندوا بعد حريق القاهرة ثم سرحوا وأرسلوا للسودان قد تظاهروا ضد مصر لأنهم لم يحصلوا على مكافأة ترك خدمة . ورغم أن القانون لا يسمح بصرف هذه المكافأة فإن صلاح سالم أصدر قراره بصرفها باعتباره قد كلف بمسئولية قوات الجيش في السودان .

وقد توافدت وفود الأحزاب السودانية على مصر للتعارف بقيادة الحركة من ضباط الجيش وكان محمد نجيب معروفا لأغلبهم وكان صلاح سالم مؤيدا للاتصال بهم بعد أن كلفه المجلس بالاشراف على شئون السودان في الوقت الذي وزعت فيه مسئولية الوزارات المختلفة على أعضاء المجلس خلال شهر أغسطس ١٩٥٢ .

وكانت نقطة البدء هي توجيه الدعوة لممثلي كافة الأحزاب السودانية للحضور الى القاهرة لمناقشة الموقف والاتفاق على رأى موحد وخاصة ان السودانيين كانوا لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن سياسة مصر نشر محمد أحمد محبوب قطب حزب الأمة مقالا اعتبر فيه رأى سليمان حافظ في تنحية النحاس مخالفا للقانون وحضرت وفود الأحزاب السودانية المؤيدة للاتحاد مع مصر والمعارضة له أيضا حضر السيد عبد الرحمن المهدي . واعتذر عن عدم الحضور السيد علي الميرغني لمرضه .

وبدأت المفاوضات مع مندوبي الأحزاب بوفد مصري شكل برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء ومعه على ماهر وعبد الرازق السنهوري وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .

وناقشت الوفود خلال المفاوضات موقف بريطانيا حيث أعلن الحاكم العام في أوائل ١٩٥٢ مشروع دستور للحكم الذاتي للسودان منتهزا فرصة إلغاء وزارة مصطفى النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان عام ١٨٩٩ .

وهذا ما دفع محمد صلاح الدين الى اتخاذ موقفه السابق وهو ما دفع وفد المفاوضات المصري أيضا الى مجابهة هذا الموقف بأسلوب جديد .

وأصبح تعبير (تقرير المصير) متداولا بين المصريين والسودانيين أيضا ، بعد أن كان سلاحا يشهره البريطانيون لغزل مصر عن السودان .

التنظيمات الوحيدة التي أيدت (حق تقرير المصير) للسودان قبل حركة ٢٣ يوليو ، كانت التنظيمات الشيوعية التي ورد ضمن برنامجها المنشور في ١٧ إبريل ١٩٥١ بمجلة روز اليوسف (حرية الشعب السوداني وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرير الكامل وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أرضيه) .

ولم تستمر المفاوضات التي بدأت في نوفمبر ١٩٥٢ مع الأحزاب السودانية طويلا ، فقه توصلوا الى اتفاق يقبل به الجميع نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير وتوصلوا أيضا الى توحيد الأحزاب السودانية عدا حزب الأمة عن طريق تفويض لجنة ثلاثية من الدرديري أحمد اسماعيل وخضر حميد وميرغني حمزة لوضع ميثاق تأليف حزب واحد .

ووافق الجميع ووقعوا تحت هذه العبارة (اقبل قيام الحزب الواحد بأي وضع يرتضيه الثلاثة) ووقع على هذا التفويض كل من محمد نور الدين وحامد توفيق ودرديري أحمد اسماعيل ودرديري محمد عثمان والطيب محمد خير واسماعيل الأزهرى وخضر حميد ومبارك زروق وخضر عمر وعلى الشيخ بشير وميرغني حمزة ويحيى الفضلي ، ووقع معهم محمد نجيب وصالح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .

وهكذا انبثق عن هذه اللجنة تكوين (الحزب الوطنى الاتحادى) مع اختيار اسماعيل الأزهرى رئيسا ومحمد نور الدين نائبا له ونص دستور الحزب على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير .

وهكذا أمكن للمصريين مواجهة البريطانيين بأسلوبهم مع ضمان توحيد الأحزاب السودانية فى حزب واحد برأى موحد هو (الاتحاد مع مصر) ومع ضمان موافقة حزب الأمة على نتيجة الاستفتاء ايا كانت وهذا انما يفسح الطريق للاتحاد مع مصر حيث كان حزب الأمة يمثل الأقاوية فى رأى مجلس القيادة .

وبعد ما وضلت المفاوضات مع الأحزاب السودانية الى هذه النتيجة فى ٢٨ أكتوبر ، تشعب النشاط السياسى الى شعبتين سافر صالح سالم الى السودان فى نوفمبر ، وأرسل محمد نجيب مذكرة الى البريطانيين اقترح فيها الآتى :

١ - تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

٢ - تهيئة الجو الخلقى الملائم الذى لا يله من توافره لتقرير المصير .

وكان هذا التغير الجذري في ايدولوجية المفاوض المصري مفاجأة تامة للحكومة البريطانية التي لم تجد بدا من الموافقة .

بدأت المباحثات في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ وتشكل الوفد المصري برئاسة محمد نجيب وعضوية صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين ، وكان الوفد البريطاني مكونا من سير رالف ستيفنسون ومستر كوزويل الوزير المفوض ومستر باورز السكرتير الأول بالسفارة .

وكانت هذه أول تجربة يخوضها الضباط المصريون في مباحثات سياسية هامة ، يتعرضون فيها الى دبلوماسية تخالف طبيعتهم ، ويجابهون مواقف تحتاج منهم الى دراسة وإطلاع . . خاصة وإن بعضهم كان يجابه مشكلة غريبة عليه تماما مثل صلاح سالم حسب روايته .

الخلافات التي حدثت أثناء المباحثات أمكن التغلب عليها بحيوية الشباب فقد سافر صلاح سالم مرة ثانية الى السودان حيث اجتمع مع ممثلى الأحزاب السودانية - الأمة والوطن الاتحادى والجمهورى الاشتراكى فى ١٠ يناير ١٩٥٣ واتفقوا على توقيع وثيقة تؤيد وجهة نظر المفاوض المصرى فيما يتعلق بموضوعات جنوب السودان واختصاصات الحاكم العام وسودنة الوظائف وجلاء الجيوش الأجنبية وان تكون هذه الوثيقة هى أساس دستور الحكم الذاتى ، والا فان الأحزاب تقاطع الانتخابات .

وعندما وضعت هذه الوثيقة أمام المفاوضين البريطانيين سدت عليهم سبل المناورة ، ووصلوا الى توقيع اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ هكذا لم تستمر المفاوضات الا فترة تقل عن ثلاثة شهور وانتهت بمشكلة السودان بأمل كبير فى الاتحاد مع مصر .

وهكذا كانت الصخرة التي تحطمت عليها معظم المفاوضات المصرية هى أول المشاكل التي أمكن لضباط الجيش أن يصلوا فيها الى حل ارتضته الأطراف الثلاثة وكان ذلك راجعا الى المرونة التي تبناها المفاوض المصرى ، بعد الرفض المطلق لمبدأ (الاستفتاء وتقرير المصير) . . . واعتبار حق مصر فى السودان حقا مقدسا لا يقبل الجدل .

ولا شك ان موقف حركة الجيش كان سليما تماما فى وجهة النظر التي تقبل الاستفتاء فى حق تقرير المصير وترفض اكراه شعب السودان على قبول امر لم يختره إرادته الحرة وكان لمحمد نجيب دور فى تبني هذه الفكرة واقناع زملائه بها لصلاته الوثيقة بالسودان .

وقبض الاتفاقية محمد نجيب ورالف ستيفنسون ونصت على تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتم فيها تصفية الادارة الثنائية (الأنجلو

مصرية) . . . ويكون للحاكم العام أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا وفقا لقانون الحكم الذاتي تعاونه لجنة خماسية مؤلفة من عضوين سودانيين ومصرى وبريطاني وباكستاني . . . مثل مصر فيها حسين ذو الفقار صبرى . . . (وتقرر أيضا تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس :

(أ) ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) أو الاستقلال التام أى الانفصال عن مصر .

وان تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السودانى رغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير .

كما شكلت لجنة لسودنة الوظائف خلال فترة الانتقال .

وكان توقيع الاتفاقية انتصارا لشعب السودان . . . وأملًا لشعب مصر فى اتحاد ديموقراطى مع البلد الشقيق .

يقول أنطونى ايدن فى مذكراته أعرب بعض أعضاء مجلس العموم عن شكوكهم فى أهمية هذا الاتفاق وكنت أخشى لو لم يصدق البرلمان على الاتفاق ان يلقي السودانيون اللوم علينا ويتهموننا بعرقلة الجهود المبذولة لاجراء الانتخابات فى بلادهم تمهيدا لتمتعهم بحق تقرير المصير وبديهي ان مصر كانت ستتغنىم الفرصة فتضاعف من حملتها علينا ، لهذا جاهدت فى شرح الاتفاق ومزاياه لأعضاء المجلس الى أن تمكنت من اقناعهم بسلامته ، وكنت فى الواقع أرى أن استئجيل لو لم يؤيد المجلس الاتفاق ويأخذ بوجهة نظرى) .

وفى سبيل ذلك قرر مجلس القيادة ايفاد صلاح سالم فى زيارة الى جنوب السودان حيث كان محرما على أبناء الشمال من السودانيىن الذهاب الى الجنوب الا بتصريح خاص ، كما خرم على الجنوبيين الخروج الا باذن خاص أيضا . . . ولكن صلاح سالم كسر هذه القاعدة ولم يحصل على اذن بالدخول . . . ويقول يوزباشى محمد أبو نار مدير مكتبه لمشتون السودان فى ذلك الوقت أن الأمريكىين قد ساعدوا فى دخول البعثة المصرية الى الجنوب عن طريق اتصالات مستر كاترى السفير الأمريكى ومستر سوينى ضابط اتصال السفارة وكان اهتمام أمريكا بالسودان مؤيدا محاولتها انشاء مكتب هناك كما نشرت المجرى فى ٦ أكتوبر ١٩٥٢ وتمت الزيارة فى شهر أغسطس وهو خريف السودان وموسم الأمطار هناك .

كانت رحلة صلاح سالم الى الجنوب ناجحة تماما . . . فقد زار المديرية الاستوائية ولبنى دعوة المحافظ البريطاني الى العشاء حيث كانت زوجة المحافظ على خدمتهم بنفسها . . . ولكن هذا لم يمنع « صلاحا » من اجراء مناقشة حادة مع المحافظ حول اسلوبه فى معاملة الناس . . . وكان لهذه المناقشة تأثير سحرى على الجماهير التى كانت تنظر للمحافظ كمعبود لا يجرؤ أحد على معارضته ، حيث كانت له سلطة العقاب وطرده المفتشين البريطانيين أنفسهم .

وهكذا اهتزت صورة المعبود وتدفقت العرائض على صلاح سالم تحمل شكاوى وآلام الناس هناك . . . وازدادت الزيارة نجاحا عندما زار صلاح سالم منطقة قبائل الدنكا واستقبلوه برقصة الحرب ، فشاركهم فيها عاريا ، ونشرت الصحف البريطانية صورته معلقة عليه اسم (الصاغ الراقص) .

وخلال هذه الفترة اعتمد صلاح سالم على المساعدات والهبات المالية يقدمها الى الزعماء السياسيين ليضمهم الى جانب مصر . . . وقد أثرت شائعات كثيرة حول مجموع المبالغ التى صرفت هناك ، ولكن محمد أبو نار يؤكد انها لم تتجاوز نصف مليون جنيه .

وحدثت عدة مساجلات بين أيدن وصلاح سالم . . . قال أيدن فى مجلس العموم فى أكتوبر ١٩٥٣ ان صلاح سالم يذهب الى السودان لاقتناع السودانين بتقسيم مقاعد البرلمان ، ولكنه لم ينجح - على حسب تعبير أيدن .

ولم يتردد صلاح سالم فى مهاجمة أيدن علنا ، مؤكدا هزيمة السياسة البريطانية فى السودان ، كاشفا أن وزير الخارجية سلوين لويد كان يزور الخرطوم وقت وجود صلاح سالم هناك فى محاولة لمنع مرشح الحزب الوطنى الاتحادى الدرديرى محمد عثمان من دخول لجنة الحاكم العام ولكنه فشل . . . كما استدعى لجنة من الجنوب لتدلى برأى مناصر للاتجاهات البريطانية هناك ، ولكنها لم تنجح فى تحويل التيار المؤيد لمصر هناك .

وأجريت أول انتخابات فى ظل الاتفاقية .

وفاز الوطنى الاتحادى بأغلبية ساحقة ، وتولى اسماعيل الأزهري رئاسه أول وزارة سودانية يوم ٩ يناير ١٩٥٤ .

وهكذا يمكن القول ان حيوية صلاح سالم واسلوبه الذى يتفق مع طبيعة تكوينه كضابط قد حقق نجاحا لا بأس به كان يمهّد الطريق فعلا لوحدة وادى النيل .

الحزب الوطنى الاتحادى الذى يملك الأغلبية مشكل من أعضاء مرتبطين فى نضالهم الطويل بالشعب المصرى ، ووحدهم كانت على أساس الاتحاد مع مصر ، ولكن الأمور لم تمض فى طريقها الطبيعى .

لم يسلك مجلس القيادة اسلوبا حكيما فى التعامل مع السودانين ولم يواجه زعماءهم بوجه واحد وانما ترك صلاح سالم يتصرف فى الأمر وحده بطريقته الخاصة ، دون مناقشة جماعية مشتركة ، وبغير حرص على الاستفادة من علاقة محمد نجيب الطيبة بكافة الزعماء السياسيين .

كانت ظروف العمل فى مجلس القيادة لا تسمح كثيرا بالمناقشة الهادئة أو المتابعة الدؤوبة ، فقد كان انتقال أعضائه من أعمال محدودة معروفة لهم جيدا فى صفوف الجيش ، الى مسئوليات متعددة متشعبة معظمها مجهول لهم فى بحر السياسة والادارة المصرية ، هو أمر يحتاج منذ البداية الى تنظيم علمى هادى وتخصيص تنظيمى سليم .

تدفق الأعمال على مجلس القيادة فرض ظروفها ينفردها فيها البعض بمسئوليات تحتاج الى التشاور وظهور التناقضات بين محمد نجيب وأعضاء المجلس عكس ذلك على اتصالاتهم الخارجية ومظهرهم أمام الجماهير وخاصة فى السودان .

ولذا فإن الأمور لم تمض فى طريقها الطبيعى وتصرف صلاح سالم فى معاملاته مع بعض زعماء السودان باسلوب الضباط وليس باسلوب السياسيين ، كما ان تجمع بعض ضباط الصف الثانى الذين كونوا شللا خاصة لكل عضو من أعضاء المجلس حال بينهما وبين الرؤية الكاملة وسياسة توزيع الأموال على السياسيين كانت فى أغلبها مفسدة .

وعندما زار عبد الحكيم عامر وصلاح سالم السودان فى يناير ١٩٥٤ بعد أيام من تولى الأزهري رئاسة الوزراء كان الاستقبال لهما طيبا . وصرح الأزهري قائلاً (ان الاتفاقية سنوف توضح موضع التنفيذ نصا وروحا) .

وقام الاثنان بزيارة كافة مناطق السودان ، زيارة احتج عليها ستلوين لويد وزير الخارجية البريطانى .

ولكن الزيارة فى مظهرها العلنى لم تكن معبرة تعبيرا صادقا عن همسات بدأت تتردد عن خلافات فى مجلس القيادة ، يبدو أن صلاح سالم قد خاض فيها بصراخته المعهودة ، فانعكس ذلك خشية وترددا بين بعض الزعماء السودانين .

كانت مصر قادرة حتى هذه اللحظة تحت قيادة محمد نجيب وبمجلس قيادة موحد أن تستوعب كل الآراء الوطنية في السودان لاقامة اتحاد على أساس ديموقراطى لمصلحة الشعبين . . . ولكن ظهور الخلافات فتح ثغرة مناسبة لاعداء الاتحاد مع مصر ينفذون منها .

والاتحاد بين الدول لا ينجح اذا تم على أساس فوقى بين الحكام وبعضهم وانما ينجح اذا تم على أساس جماهيرى تدعمه تنظيمات واعية قوية ، وكان لمصلحة البلدين فعلا . .

كان ظهور الخلافات بين محمد نجيب وأعضاء المجلس بداية لانتكاسات واضحة في تنفيذ الاتفاقية . . . وقد وصلت المشكلة الى الذروة عندما فوجئت الجماهير السودانية باستقالة محمد نجيب في فبراير ١٩٥٤ .

وكان لهذه الاستقالة وقع عميق في نفوس السودانيين الذين تطلعوا الى الاتحاد مع مصر في وجود محمد نجيب - نصف السودانى - والذين أدانوا أسلوب التناقضات الحادة بين أعضاء المجلس واعتبروا موقفهم من نجيب متسما بعدم الوفاء ، مما عكس عليهم هذه الصفة ، وخلق في نفوس السودانيين حذرا من الاتحاد مع أعضاء المجلس ، فقامت المظاهرات تهتف لنجيب في شوارع المدن السودانية .

وقد سافر الى القاهرة فور اعلان الاستقالة وفد سودانى في محاولة لرأب الصدع ولكن نجيبا كان قد عاد الى موقعه تحت ضغط المظاهرات في الشوارع وسافر بعد ذلك فورا الى السودان مع صلاح سالم يوم اول مارس ١٩٥٦ للمشاركة في احتفالات السودان بافتتاح أول برلمان ولكن مظاهرات حاشدة أطلقها حزب الأمة. حاصرت المطار تهتف (لا مصرى ولا بريطانى . . . السودان للسودانى) وحدثت اشتباكات دموية قتل فيها ٣٣ قتيلا وجرح ١٠٧ وعاد نجيب فجر اليوم التالى مع صلاح والمقابلة تشكل طعنة لا شك ، فيها ثم سرعان ما تفجر الموقف ضد نجيب مرة أخرى . في شهر مارس كما سبق شرحه وانزوى نجيب في مكانه رئيسا للجمهورية بلا سلطة . حتى عين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء وصاحب سلطة مطلقة .

وانتهزت القوى المعادية للاتحاد مع مصر هذه الفرصة ، وعبرت عن نفسها تعبيرا صريحا . . .

ولم يكن ذلك أمرا شاذا . . . فان وضع أى مواطن أمام اختيارين فقط هما الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، يدفعه الى اختيار الاستقلال الا اذا كان مطمئنا تمام الاطمئنان الى فوائد الاتحاد ومنفعته له وثقته في

قيادته وخاصة ان هذا الاختيار يتم بعد مرحلة طويلة من الاستعمار لم ينعم فيها الشعب السوداني بحريته ويمارس فيها حكم نفسه بنفسه .

وهكذا وجد الأزهرى لنفسه فرصة التحول عن رأيه مدعيا انه كان يقصد بالاتحاد (اتحاد أقاليم وقبائل السودان) ، واتخذ عدة اجراءات أسفرت عن موقفه تماما .

١ - رفض هدية من الأسلحة الحديثة عرضتها مصر فى أوائل عام ١٩٥٤ .

٢ - رفض ارسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر على نفقتها وأصر على تدريبهم فى بريطانيا .

٣ - أوقف الصحف الاتحادية وسحب ترخيص بعضها .

٤ - لم يوافق على رصد مصر لمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى أرجاء السودان .

وسافر اسماعيل الأزهرى الى لندن يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٤ حيث استقبلته الملكة اليزابيث ، وأقام له تشرشل حفل غداء ، وعقد اجتماعا مع لجنة الشؤون الخارجية لحزب المحافظين كما نشرت صحيفة الأهرام يوم ٨ ، ٩ نوفمبر .

وعقب عودته من لندن ، أعلنت اقالة محمد نجيب وتحديد اقامته يوم ١٤ نوفمبر وأشارت الصحف الى احتمال محاكمته لارتباطه بالاخوان المسلمين .

وأسرع من جديد الى القاهرة وفد سودانى فى محاولة لانقاذ نجيب من المحاكمة مشكلا من نجل السيد على الميرغنى واسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين وعلى عبد الرحمن ويحيى الفضلى وابراهيم المفتى . واستقبل الوفد جمال عبد الناصر وصالح سالم وتم الاتفاق بينهما على اصدار هذا البيان الذى نشر فى الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ وجاء فيه :
(أطلع وفد الحزب الوطنى الاتحادى على دقائق الأمور ، وكان متتبعا لسير الحوادث التى قادت الى الظروف الراهنة فى مصر ، وهو مقتنع تماما بأن اجراء تنحية اللواء محمد نجيب عن منصبه ، كان اجراء لا مفر منه ، روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا وأخيرا فى تلك المرحلة التى ما كانت لتتحقق للبلاد لو سارت الأمور على ما كانت عليه ، ولقد تلاقت وجهات النظر مع الحسيب النسيب السيد على الميرغنى ووفد الحزب الوطنى الاتحادى والمسئولين فى مصر على قفل هذا الموضوع نهائيا بعدم تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لاعداء البلاد الذين يتربصون للنيل من وحدة الصفوف وتدمير أهداف البلاد) .

قفل هذا البيان موضوع محاكمة محمد نجيب . . . وقفل أيضا فرصة الاتحاد مع مصر ، نتيجة عدة عوامل أساسية نتجت عن تصرفات مجلس القيادة وهي اقالة محمد نجيب ، وقسوة محاكمات الاخوان المسلمين الذين كانوا يفرخون في أحضان حزب الأمة ، واعتقال الشيوعيين الذين كان لهم نفوذ كبير في السودان خاصة بين المثقفين والعمال . . . هذا الى جانب نشاط الانجليز والأمريكان في محاولة احتواء اسماعيل الأزهرى ومبارك زروق .

وعندما سافر اسماعيل الأزهرى الى مؤتمر باندونج . . لم يقف مع الدول المتحررة ، ولكنه اتخذ موقفا التقى فيه مع اتجاهات بعض الدول الرجعية مثل العراق التي كانت تهيب نفسها لدخول حلف بغداد . . . كما انه كان قد ألف لجنة من أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى قررت التخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر ، ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك .

وأخذت بذور التناقض تنمو بين الأزهرى ومجلس القيادة ممثلا في صلاح سالم والذي كان قد فقد بعض شعبيته هناك لموقفه الحاد من محمد نجيب ، ولكنه دخل في تناطحه مع الأزهرى الى أبعد مدى ، فقد أثار ضده فريقا من الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة محمد نور الدين نائب رئيس الحزب ، وأثار ضده الجنوبيين أيضا كقوة ضغط . . .

طفت المعركة الى السطح . . . وخطب اسماعيل الأزهرى في الجماهير يقول (إن لحم أكتافى من مصر ، وقد دخلتها منتعلا حذاء كاوتش . . . ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر ؟ وتصرخ الجماهير بصوت عال (لا . . . لا) .

واستخدم صلاح سالم في معركته ضد الأزهرى كل الأسلحة المتاحة له الى جانب انشقاق الحزب واثارة الجنوبيين . . . فقد قرر التحالف مع الشيوعيين أيضا في معركته ضد الأزهرى التي تبلورت الى موقفين واضحين . . . اما الاتحاد مع مصر . . . واما الاستقلال الذي أصبح الأزهرى ينادى به علنا .

اتصل صلاح سالم بالشيوعيين السودانيين لما لاحظهم من تأثيرهم السياسى في محاربة الوضع القائم كله . . واتصل في هذه المرحلة بالشهيد عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى السودانى والشفيع أحمد الشيفخ سكرتير عام اتحاد العمال وعضو المكتب السياسى للحزب .

وعندما علم صلاح سالم أن الحزب الشيوعى السودانى هو نواة انفلتت من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وعملت لفترة

تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) ، قرر أن يتصل بالشيوعيين المصريين ليساعدوا في اقناع زملائهم في السودان وكان ذلك يوم أول سبتمبر ١٩٥٥ .

ولكن الشيوعيين المصريين كانوا معتقلين والبعض منهم قدم الى المحاكمة وصدرت ضده أحكام بالسجن . . . ومع ذلك لم يتردد صلاح سالم في استدعاء الدكتور يوسف ادريس وكان معتقلا في سجن القناطر ، والكاتب ابراهيم عبد الحليم ، والكاتب فتحى خليل والفنان زهدى وكانوا معتقلين في سجن أبى زعبل .

وصل الأربعة الى قصر عابدين - حيث كانت مكاتب وزارة الارشاد فى الوقت - بثياب ممزقة وأجسام هزيلة بعد معاملة بوليسية قاسية أعقبت اضرابا عن الطعام استمر ١٨ يوما من أجل مطالب انسانية خالصة .

دخل الأربعة على صلاح سالم فى مكتبه ، فاستقبلهم استقبالا حارا وأبدى استنكاره لمظهرهم ، واتصل تليفونيا - حسب رواية فتحى خليل - بذكرى محى الدين وزير الداخلية طالبا منه وقف المعاملة الشاذة للمعتقلين فى سجن أبو زعبل .

وقدم لهم صلاح سالم تحليلا سياسيا استمر ثلاث ساعات ركز فيه على النقاط الآتية :

١ - المفهوم العام لقيادة الثورة وتصور خط سيرها مع تحفظ بعض العناصر على الاتحاد السوفييتى بتأثير دعاية الغرب .

٢ - ارجع غموض موقف الثورة من الشيوعيين الى خشية البعض من اتهام الحركة بأنها شيوعية .

٣ - أبرز نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة وخاصة رفضها امداد مصر بالسلاح .

وخلص صلاح سالم من ذلك الى أن هناك تغييرا فى الخط السياسى للثورة يتلخص فى :

أولا . . . فى السياسة الخارجية . استقرار الثورة على توثيق العلاقة مع الاتحاد السوفييتى والصين والدول الاشتراكية .

ثانيا . . . فى قضية الديمقراطية . وضع دستور جديد واعداد انتخابات عامة وتشكيل برلمان .

وأكد لهم صلاح سالم أن هذين الاتجاهين سوف ينطلقان بأقصى قوتهما في منتصف عام ١٩٥٦ ولعله كان يقصد بذلك تحديد موعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال .

وفاجأهم صلاح سالم بخبر لم يكن قد أعلن بعد وسرا لم يعرفه أحد . . . وهو تعاقد مصر مع الاتحاد السوفييتي على توريد صفقة سلاح كما وعدهم بالافراج عن جميع الشيوعيين قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٦ .

وعرض موقفه بعد ذلك في قضية السودان ، وتقد نفسه نقدا ذاتيا لاضطراره الى السير بأسلوب حكام ما قبل الثورة للزعماء وتردى الحال بعد ذلك حتى في صفوف حزب الوطني الاتحادي ، ومع اسماعيل الأزهرى خاصة .

ثم انتقل الى الحديث عن (الحزب الشيوعي السوداني) . . . وقال اننا تجنبنا لموقفنا من الشيوعية في مصر وانه كان في التأييد والمعارضة حزبا مبدئيا شريفا وانه على حد تعبيره (حزب حقيقي وجاد وغير ملوث) . وقال لهم صلاح سالم انه عندما اتصل بالشهيد عبد الخالق والشفيع وعرض عليهما مساعدات في حدود العمل الوطني مثل اقامة السراقات أو الامداد ببعض الاموال ، رفضوا في شدة .

وقال صلاح سالم انه تدور في صفوف الحزب مناقشة حول الموقف في مصر ويتأرجح الرأي بين التأييد والمعارضة ، وموقف الحكومة المصرية من الشيوعيين المصريين يلعب دورا كبيرا في ترجيح جانب على آخر وانه لو تحول الموقف داخل قيادة الحزب الى التأييد فان هذا قد يخرج الموقف في السودان من دائرة اليأس ولم يخف صلاح سالم مرارته ويأسه نتيجة تغير موقف الأزهرى .

وصارحهم بأنه استأذن مجلس القيادة في الاتصال بهم فوافقوا ، وانه يطلب منهم اذا اقتنعوا بصدق تحليله السياسي ، فانهم عندئذ يصبحون مطالبين بالسفر الى السودان لاقتناع قيادة الحزب هناك بتأييد القاهرة وخط الاتحاد مع مصر .

وتداول الأربعة على جانب ووجدوا انه لا بد من شيئين . . . الاستيثاق من حديث صلاح سالم ، والاتصال بزملائهم الهاربين خارج المعتقل واتفق صلاح معهم على الخروج لفترة محدودة مدتها أسبوع يعودون بعدها الى مكتبه .

ولكن الأربعة لم يعودوا الى مكتب صلاح سالم . . . لأن الصحف نشرت في اليوم الخاص للمقابلة خبر استقالته واعتكافه في منزله .

ولم تكن استقالة صلاح سالم مفاجأة للقرييين من مجلس القيادة ،
فان سياسة صلاح سالم في السودان كانت موضع خلافات ومناقشات
داخل المجلس ، وخاصة بعد حريق اشتعل في الجنوب بتدبير من
الاستعمار ، ومطالبة صلاح سالم بأن تطلق يده في العمل بصورة كاملة .

وقد حدث نوع من التحقيق مع صلاح سالم في تدهور العلاقة بين
مصر والسودان في مارس ١٩٥٥ ، ولكن صلاحا كان عنيفا في مناقشاته ،
وسفه آراء بعض الذين اشتركوا في المناقشة من غير علم كاف ، وانهى
حديثه بتقديم استقالته ولكن المجلس لم يقبل الاستقالة .

وسافر صلاح سالم ضمن الوفد المصرى الى باندونج ، والخلاف
يثقل صدره ، ومعاملة جمال عبد الناصر له يتسرب اليها البرود . . .

وكان صلاح سالم في وقت من الأوقات وبقوة اندفاعه وحيويته ،
وبموقفه كوزير للارشاد، وبقدرته على تلوين الحديث ، يتطلع الى رئاسة
جمهورية الاتحاد . . . ولم يكن ينظر الى جمال عبد الناصر كمنافس له
وانما كان يخشى منافسة نجيب في الاستفتاء .

ولكن هذه التطلعات سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية ، تلاشت
وذبلت بعد اقالة محمد نجيب . . . وبدأ صلاح سالم نفسه يتعرض لهجمات
زملائه ، بل وبعض ضباط الصف الثانى ، وهو الذى كان عنيفا في هجومه
على محمد نجيب .

وبدأ مجلس القيادة يحاصر صلاح سالم . . . وخاصة بعد اتصاله
بالشيوعيين المصريين . . . زكريا محيى الدين قال ان الفريق الذى يعتمد
عليه صلاح سالم ليس هو القوة الأساسية في السودان .

وجمال عبد الناصر انتقد سياسة التعامل مع الزعماء السودانيين
باسلوب غلبت عليه روح المنفعة الذاتية .

وحسين ذو الفقار صبرى اضطر الى مساييرة حزب الأمة لينقذ ما يمكن
انقاذه .

ووصل الخلاف الى ذروته عندما تصادم صلاح سالم مع جمال
عبد الناصر . . . ولم يستطع صلاح أن يجتذب زملاءه الى صفه ، لانفراده
بالعمل طوال الفترة الماضية وسخريته من بعضهم وتفوق جمال عبد الناصر
في قدرته على اقناع زملائه برأيه .

وقدم صلاح سالم استقالته للمرة الثانية في سبتمبر ١٩٥٥ متصورا
انها لن تقبل مثل استقالته السابقة ، ولكن المجلس قبلها فورا ، وكان
شقيقه جمال سالم وقتها في زيارة خارج مصر .

وطويت صفحة صلاح سالم أيضا في تاريخ علاقات مصر والسودان ،
بعد أن طويت صفحة محمد نجيب . . . وتولى زكريا محيي الدين مسئولية
السودان . . . ونقل محمد أبونار الى وزارة الخارجية حيث عمل مديرا
للادارة الافريقية لشئون السودان .

وأصبح واضحا بعد خلع صلاح سالم من موقعه ان الموقف السياسي
بين القاهرة الخرطوم قد فقد كثيرا من نشاطه ، وانه دخل مرحلة جديدة
تبدد منها الأمل في انتهاء فترة الانتقال الى ظهور الاتحاد بين دولتي وادي
النيل الغربيتين .

وبعد أن أخذت اجراءات السودان مداها ، وأوشكت ثلاث سنوات
الاتفاق على النهاية ، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة أزهري حكومتى
مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية وطالبت بسحب جيش الاحتلال
لاجراء الاستفتاء (فى جوهر محايد) .

وسحبت مصر وبريطانيا جيوشهما ، وتركت مصر كل الأسلحة
الثقيلة التى كانت تخص جيشها فى السودان وتم الجلاء فعلا فى
توفمبر ١٩٥٥ .

ووجدت حكومة السودان بعد الجلاء أن الأمر لا يحتاج الى استفتاء
بشأن شكل الحكم بعد اتفاق كل الأطراف الحاكمة على معارضة الاتحاد
. . . وأعلنت قيام الجمهورية السودانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل
مجلس قيادة لرئاسة الدولة .

ولم يجد مجلس قيادة الثورة فى مصر فرصة للمطالبة باتمام
الاستفتاء . . . وأعلن استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ ،
وذهب صلاح سالم الى هناك مدعوا كشخص عادى ، ورفض أزهري اقتراحا
بقبوله أول سفير مصرى هناك .

وهكذا تحرر السودان بفضل اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وكما كانت
السودان أول دولة عربية افريقية تستقل فى القرن التاسع عشر بعد ثورة
المهدى ، فانها كانت أيضا أول دولة عربية افريقية تجلو عنها قوات
الاحتلال أيضا .

وأصبح السودان مستقلا وغير مرتبط بمعاهدات أو أحلاف عسكرية
ولا توجد أية قواعد أجنبية . . .

تم ذلك قبل مصر ذاتها . . .

بل ان جلاء القوات البريطانية عن مصر كان مشروطا بشروط معينة .
وتم بعد جلاء القوات الأجنبية عن السودان بستة شهور كاملة .

وكان جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال هو القضية الرئيسية
التي تحمل العسكريون مسئوليتها يوم وثبوا الى السلطة .

وكان نضال الشعب المصرى قد وصل الى مرحلة الكفاح المسلح فى
القناة مما هدد الوجود الاستعماري فى المنطقة الى ان توقف بحريق
القاهرة .

وكما كان الوفد حريصا على اجلاء القوات البريطانية قبل انتهاء
معاهدة ١٩٣٦ التى تمتد عشرين عاما . . . ولما كان حريصا أيضا على عدم
ربط مصر بأحلاف عسكرية .

كما كان الوفد . . . كانت حركة الجيش أيضا وتصريحات أعضاء
مجلس قيادة الثورة كانت تشير الى هذا الاتجاه . . . أوضح التصريحات
وأكثرهما جراءة كانت تصريحات جمال عبد الناصر . . . قال فى شبين الكوم
فى يناير ١٩٥٣ (الجلاء عن القنال أو القتال حتى الموت) ونشرت صحيفة
الأخبار يوم ١١ يناير ١٩٥٤ عنوانا رئيسيا فى صفحتها الأولى تحت عنوان
(أخطر تصريح لجمال عبد الناصر) قال فيه (لن تستطيع الدول الغربية
أن تخدعنا بوعودها المعسولة اذا ما نشب صراع عالمى مسلح ثالث ونحن
بعد غير معترف بحقوقنا المشروعة فى الاستقلال التام) .

وقال محمد نجيب يرد على تشرشل عندما صرح بأنه يريد رؤية
اسرائيل أقوى دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط (ان معاهدة
١٩٣٦ الملغاة فرضت على مصر تحت ضغط قوات الاحتلال) .

ولكن حركة الجيش لم تواصل الكفاح المسلح مباشرة . . . أثرت ان
تمضى فى طريق المفاوضات ، مستهدفة النجاح السريع كما حدث فى
اتفاقية السودان .

وتشكل الوفد المصرى للمباحثات برئاسة محمد نجيب وعضوية
جمال عبد الناصر وصلاح سالم والدكتور محمد فوزى والدكتور حامد
سلطان والدكتور على حسن زين العابدين .

وظهر منذ اللحظة الأولى فى المباحثات التى بدأت جلساتها الأولى يوم
٢٧ ابريل ١٩٥٣ ان الموقف يختلف عن مباحثات السودان التى حوَصر
فيها الجانب البريطانى باتفاق الأحزاب السودانية على رأى موحد ،
والتقاء وجهات نظر المصريين والسودانيين .

كان الجانب البريطاني يستهدف ربط مصر بحلف دفاعي للشرق الأوسط ، كما كان يستهدف بقاء قناة السويس قاعدة لقواته وعملياته العسكرية في المستقبل .

وكانت هذه الاتجاهات مرفوضة تماما من الجانب المصري ولم تعد السودان هي الصخرة التي تتحطم عليها المفاوضات ، ولكن أصبحت الأحلاف ومواثيق الدفاع المشترك هي الخطر الذي حاول العسكريون تحاشيه .

وظهرت سلامة الموقف الوطني للمفاوضين المصريين بتصریحاتهم المتعددة المتلاحقة .

محمد نجيب قال لعضو البرلمان البريطاني ريتشارد كوسمان (قل لايدن ان صبر مصر أوشك أن ينفد وأن فرصة الوصول الى اتفاق مشرف لن تظل سائحة الى الأبد) .

وواصل جمال عبد الناصر خطبه الداعية الى الجلاء غير المشروط ، مهددا بعودة الكفاح المسلح .

ولم تستمر المفاوضات أكثر من أيام فتوقفت في ٦ مايو ونشرت الصحف قائمة أن مشكلة الخبراء البريطانيين هي سبب توقف المفاوضات ، وأصدر محمد نجيب رسالة للشعب يوم ١٩ مايو قال فيها ان قطع المباحثات كان نتيجة (محاولة البريطانيين العبث بالمبدأ الذي جعلناه أساسا للدخول في هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن أرضنا جلاء كاملا دون قيد أو شرط) .

ولم تكده تقطع المفاوضات حتى توتر الموقف ونصحت بريطانيا رعاياها بالرحيل عن البلاد في شهر مايو ٥٣ في محاولة للضغط على مصر . ولم تجد حركة الجيش سبيلا الا العودة الى الكفاح المسلح ولكن بأسلوب آخر ، فقد ظهر تصريح في الصحف يوم ١٧ مايو يقول (ان كل شيء في المعركة السابقة كان يجري ارتجالا ولم يكن هناك شخص مسئول ، أما اليوم فكل شيء موضوع تبعا للخطة المرسومة) .

ولم يكن هذا التصريح موقفا اذ انه لم يكن هناك مبرر لخلق تناقض مفتعل بين حركة الكفاح المسلح للشعب في مراحلها المختلفة بل كان الواجب اظهار الأمر كانه حلقات في سلسلة متصلة ولكن حركة الجيش في ذلك الوقت كانت حريصة على سلب الفضائل من الأحزاب عامة والوفد خاصة حتى ولو كانت مفخرته الكبرى وهي سماحه بانطلاق طاقات الشعب في كفاح مسلح مساند من الحكومة ضد القوات البريطانية في القناة .

ويقول كمال رفعت الذي كان يعمل ضابطا في المخابرات ومُسثولا عن الكفاح المسلح بالقناة في ذلك الوقت (ما ان أعلن جمال عبد الناصر بيان توقف المفاوضات حتى تحركنا للعمل) .

وشهد شهرا مايو ويونيو ١٩٥٣ تحركا واسع النطاق للفدائيين . . . وقال جمال عبد الناصر في رده على خروج الأسر البريطانية (ان الذين لا نريدكم في بلادنا هم جنود الاحتلال الانجليز وحدهم دون غيرهم . . . أما الرعايا البريطانيون المدنيون من أفراد الجالية البريطانية فهم في حماية مصر) .

وفي ١٤ يونيو قال أيضا (اننا نكون جيشا كبيرا يضم ٢٢ مليوناً من المصريين وهو جيش قادر على اخراج المستعمر من البلاد ، ولن نعتمد على فئة قليلة ، ولكننا نعتمد على المواطنين جميعا . . . اننا نوزع السلاح في جميع أنحاء البلاد) .

ولكن طبيعة الكفاح المسلح عام ١٩٥٣ ، كانت تختلف عن طبيعته عام ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . . . تحول الكفاح المسلح بعد حركة الجيش الى عمل تنظيمي منضبط في يد ضباط المخابرات المصريين الذين انبثوا في مدن القناة . . . وكان في مقدمتهم كمال رفعت وعبد الفتاح أبو الفضل وفؤاد هلال وعمر لطفى وغيرهم .

وكان جميعنا يعمل تحت قيادة زكريا محيي الدين الذي كان حتى ذلك الوقت مشرفا على كافة أجهزة الأمن (وزارة الداخلية - المخابرات العامة - المخابرات الحربية) . . . والذي قسم منطقة القناة الى قطاعات بعين لكل قطاع منها ضابطا مسؤولا وكان يعقد لهم اجتماعات دورية لتنسيق وتوجيه الخطط .

وكان لهذا الأسلوب الجديد في الكفاح المسلح سلبيات وإيجابيات . . . فقد كان تركيزه في يد الضباط يعطيه طبيعة عسكرية قادرة على التدريب والتوجيه وضرب المناطق المؤثرة . . . ولأنهم منتمون الى المخابرات فقد كان التصنيف السياسي للناس عندهم ذا أهمية تصل الى المرتبة الأولى ، مما عزل عن المعركة كثيرا من العناصر السياسية القادرة على توعية الجماهير وتعبئتها .

كانت المعركة تتحرك في خطوط مرسومة ، وتحقق عمليات ناجحة . . . ولكنها لم تلتقط حرارة الجماهير أو تتحرك في أحضانها ولم تعمل على بعث تربية قومية .

لم يكن مصرحا لكل واحد أن يحمل سلاحه ويختار كتيبته وقيادته ، ويضحي بحياته في صفوف التنظيم الذي يؤمن به . . . ولكنه كان ضروريا

أن يرتبط بالمخابرات ليحصل على جواز المرور الى التضحية والكفاح المسلح .

وكان كثير من الشباب والعناصر السياسية يرفض الارتباط بالمخابرات ويخشى اسمها فهي كفيلة بالاساءة اليه ، في وقت كانت يدها فيها مطلقة في اعتقال الزعماء السياسيين وأفراد التنظيمات الشيوعية . وهكذا اختفت أعلام كتائب الوفد ومصر الفتاة والشيوعيين التي ارتفعت عام ١٩٥١ وجذبت اليها أعدادا متزايدة من المناضلين ... ولم يعد هناك سوى علم واحد وهو علم المخابرات وقيادة واحدة هي قيادة الضباط .

أما الاخوان المسلمون فانهم لم يسهموا في الكفاح المسلح ضد الانجليز رغم انهم كانوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل علنا ... وأثروا أن ينكمشوا على أنفسهم ، تماما كما فعلت قيادتهم أثناء حكم الوفد عندما قال حسن الهضيبي انهم لا يعتبرون الكفاح المسلح هو الأسلوب السليم للنضال واعترض على جموح بعض شبابهم الذين اشتركوا في معارك القتال ... كما قال الشيخ فرغلي مسئول الاخوان في الاسماعيلية لكمال رفعت مما ورد في كتابه (حرب التحرير الوطنية) :

— احنا معندناش استعداد لتحمل تهور الناس ولا يمكن نضحى بأولادنا عنشان خاطر الوفد ... الوفد عملها والوفد يتحمل نتائجها والى حصل اليومين الى فاتوا كانوا كلام فارغ .

وهكذا كانت سياسة الاخوان أيضا بعد الثورة ... لم يسهموا في حركة الكفاح المسلح ، في الوقت الذي عجزت فيه القوات الشعبية الأخرى عن المساهمة لوجود قادتها في المعتقلات والسجون .

واقصر الكفاح على المتعاونين مع ضباط مخابرات الثورة .

اقترن نشاط الكفاح المسلح بالموقف السياسي وارتبط به ارتباطا وثيقا ... كلما تقدمت المحادثات هدأت منطقة القناة ، وكلما تعثرت انفجرت الأحداث في المنطقة .

ولذا كان شهرا مايو ويونيو ١٩٥٣ من الأشهر الساخنة بعد توقف المفاوضات واستمر تصاعد الكفاح المسلح حتى بلغ ذروته عندما اختفى الشاوبش البريطاني ديجدن من السلاح الجوى يوم ٧ يوليو ، وأرسلت القيادة البريطانية انذارا الى مصر فيه تهديد باتخاذ اجراءات عنيفة بالاسماعيلية وتحددت الساعة التاسعة من صباح ١٣ يوليو لتنفيذ ذلك .

رفض مجلس قيادة الثورة الانتذار .

ورفض محمد نجيب مقابلة مستر هانكي الوزير المهوض البريطاني .

ونوقش موضوع اختفاء الشاويش البريطاني في مجلس اللوردات .

وقال لي صلاح سالم أنهم رحلوا الشاويش البريطاني الى باريس حيث ظهر هناك ، واستوقفت المباحثات نتيجة ذلك في ٣١ يوليو ١٩٥٣ .

ويشير كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) الى ازدياد الحوادث التي تمت خلال فترة توقف المفاوضات ، ويشير أيضا الى انه بعد عودة المباحثات لم تتوقف الأحداث ، بل ان السفارة البريطانية قدمت احتجاجا في نوفمبر ١٩٥٣ على زيادة عدد الحوادث في المنطقة .

وقد أمكن خلال هذه الفترة اعتقال عدد من الجواسيس الذين كانوا في خدمة القوات البريطانية ، وحاكمتهم محكمة الثورة وأصدرت على بعضهم الحكم بالاعدام مثل محمود صبرى على المعروف بكنج صبرى ، والفريد عوض ميخائيل ، محمد عزت محمد ، وبولس مكسيموس وأصدرت الحكم على البعض بالأشغال الشاقة .

وخلال فترة انقطاع المفاوضات كان جون فوستر دالاس قد حضر لزيارة مصر يوم ١١ مايو ١٩٥٣ في محاولة لعقد صلح بين العرب واسرائيل ودعم سياسته في تطويق الاتحاد السوفيتي بأحلاف عسكرية .

قدم دالاس الى محمد نجيب هدية ايزنهاور عبارة عن مسدس بلا ذخيرة أثبتت الأحداث فيما بعد انه السلاح الوحيد الذي قدمته أمريكا الى مصر بينما أرسل محمد نجيب الى ايزنهاور تمثالا من الذهب لاله الحكمة عند قدماء المصريين .

وقد صرح دالاس عند وصوله قائلا (ضرورة بناء قاعدة القنصاة لاستخدامها في حالة الحرب دفاعا عن العالم الحر) .

ولم تقابل تصريحات دالاس بأى تأييد من جانب الشعب ولا من جانب ضباط مجلس القيادة الذين التزموا بسياسة عدم الارتباط بأحلاف عسكرية .

وكتب أحمد أبو الفتح في جريدة المصرى يوم ١١ مايو مخاطبا دالاس مظهرا تناقضات موقف أمريكا التي تؤيد اسرائيل التي تصرح بقيام حزب شيوعي فيها ، بينما مصر تفتقل الشيوعيين ومع ذلك تصر أمريكا على مساندة انجلترا ضدها .

ولم تكن صورة الولايات المتحدة عند المصريين كما حاول أن يرسمها محمد حسنين هيكل فى كتاب (عبد الناصر والعالم) بقوله (كانت الولايات المتحدة تحيط بها كل معانى النجاح والفتنة ، براقه متسامية على الفشل الذريع الذى منى به الاستعماريون القدامى ، وكان الناس متجاوبين مع فكرة قيام الأمريكيين بدور رئيسى فى الشرق الأوسط ومستعدين لقبولها) .

لم يكن هذا التصور صحيحا . . . فان كافة القوى الوطنية كانت ضد السماح للأمريكيين بأداء دور سياسى بديل لدور انجلترا ، ظهر ذلك فى سياسة الوفد وأحزاب مصر الفتاة والوطن الجديد والتنظيمات الشيوعية والجماهيرية ، فقد كشفت أمريكا الستار عن موقفها أثناء عرض النقراشى لقضية مصر على مجلس الأمن .

واذا استثنينا السراى التى كانت على علاقة طيبة بالأمريكيين والايوان المسلمين الذين حرصوا على اثبات حسن نيتهم للأمريكيين ، وبعض رجال أحزاب الأقلية فان أحدا من المثقفين أو السياسيين المصريين الوطنيين لم يكن ينظر الى أمريكا بنظرة محمد حسنين هيكل ، أو نظرة مصطفى أمين فى كتابه (أمريكا الضاحكة) أو نظرة حافظ عفيفى مؤلف (الانجليز فى بلادهم) الذى كتب مقالا فى الأهرام يوم ٢٥ أغسطس ١٩٥١ قال فيه (لا مانع مطلقا من أن نعقد مع بريطانيا ومع غيرها من دول المعسكر الغربى معاهدة تحقق أهدافنا وتضمن لنا ولها معونة عسكرية متبادلة عند الحاجة . . . وأرى أن محالفة ثلاثية تحقق هذه الأغراض مع انجلترا وأمريكا وهى خير ما أطمح فى الوصول اليه وأتمناه لبلادى) . . . وكان أجره على ذلك تعيينه رئيسا للديوان الملكى .

والضباط أيضا لم يكونوا أقل التزاما بإرادة الشعب من السياسيين الوطنيين قبل الثورة . . . ولم يكونوا أكثر اقترابا من أمريكا الا بالقدر الذى تساندتهم به فى الضغط على بريطانيا .

ووضح من زيارة دالاس ان احتمال ضغطه على بريطانيا سراب لا يجوز التعلق به وكان نجيب وجمال عبد الناصر صريحين معه تماما فى عدم الاستجابة لرغبته فى الارتباط بأحلاف غربية خوفا من الشيوعية .

وفى ذلك قال جمال عبد الناصر ، كما روى محمد حسنين هيكل فى كتابه (عبد الناصر والعالم) :

(ان الاتحاد السوفيتى يبعد عنا ٥ آلاف ميل ولم تقم قط مشاكل معه كما أنه لم يهاجمنا أبدا ولم يحتل أرضنا اطلاقا ولم يكن له قط قاعدة

فى مصر بينما لا تزال بريطانيا فى مصر تمارس احتلالا استعماريا منذ
سبعين عاما) .

وزاد موقف أمريكا وضوحا عندما استجابت الى قرار بريطانيا بحظر
توريد الأسلحة لمصر وفى ذلك يقول أنطونى ناتج فى كتابه (ناصر)
معلقا على نتائج زيارة دالاس قائلا :

(ان الانعكاس المرير لحديث الأمريكين عن مساعدة شعوب الدول
النامية لم يكن أكثر من أفيون لتخديرها) .

ولذا فان خطاب ايزنهاور الذى أرسله الى محمد نجيب يؤكد فيه
عزم أمريكا على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة الى مصر اذا
وصلت الى اتفاق مع بريطانيا كما ذكر ناتج فى كتابه ناصر - غير ذى
صدى عند أعضاء مجلس القيادة .

والحقيقة أن أمريكا لعبت دور الوسيط فى المباحثات ... حاولت
اقناع بريطانيا بجلاء قواتها وحاولت اقناع مصر بالارتباط بحلف دفاعى
غربى .

ولكنها وجدت من الضباط اصرارا على عدم التورط فى أحلاف
دفاعية . ولذا فانه عندما عقد مؤتمر لأقطاب الغرب فى جزيرة برمودا
بالمحيط الأطلنطى فى ديسمبر ٥٣ وحضر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا
وأنطونى ايدن وزير الخارجية وجوزيف لانييل رئيس وزراء فرنسا
واجتمعوا هناك بالرئيس ايزنهاور ودالاس وزير الخارجية ، ونوقش
موضوع تنسيق جهود الدول الاستعمارية الثلاث ، اتفق رأيهم جميعا على
عدم الاستجابة لرأى مصر ، وممالة بريطانيا فى موقفها المتشدد .

أخذت المفاوضات أسلوبها التقليدى فى الماطلة ... وانعكس ذلك
على الشعب نقدا لأسلوب العسكريين فى معالجة المشكلة بأسلوب
السياسيين .

لم يكن الكفاح المسلح فى القناة مشتتلا كما كان عام ١٩٥١ بدرجة
مقنعة للجماهير ، وبدأت روح المعارضة تتحول من همسات الى مظاهرات
قام بها الطلبة ، وعاد مجلس القيادة الى اعتقال عدد كبير من السياسيين
وتقديمهم الى محكمة الثورة ، فى الوقت الذى حوكم فيه الجواسيس .

وبعد انتهاء المحاكمات وخلالها لم تتوقف حوادث الكفاح المسلح فى
القناة ، وصرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم
فى يناير ١٩٥٤ بعد تولي ايدن رئاسة الوزارة عقب تخلي تشرشل عن
الحكم قائلا (ان من المستحيل الوصول الى اتفاق مع مصر ما دامت هذه
الحوادث مستمرة) .

وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٤ أطلق الانجليز الرصاص على سيارة جيش
مصرية تحمل ١٧ جنديا من سلاح الطيران ، أصيب أربعة منهم وقتل
واحد ٠٠٠ وكان هذا هو أول حادث من نوعه ٠٠٠ صدام بين القوات
المسلحة وبعضها .

ورد المصريون على ذلك فوراً ، وتصاعد القتال فى المنطقة ٠٠٠ ولكنه
ظل منعزلاً عن الجماهير ٠٠٠ بل ظل منعزلاً حتى عن ضباط الجيش
أنفسهم ٠٠٠ ولم يتأثر بالخلاف بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة
الثورة ٠٠٠

وعندما تخلص مجلس القيسادة من محمد نجيب وتولى جمال
عبد الناصر رئاسة الوزارة فى ١٧ ابريل ١٩٥٤ تفرغ لحل مشكلة الجلاء
بعد ان وصلت الأمور الى حد تهديد شعبية مجلس القيادة بعد ان لم
تفلح العمليات العسكرية فى القناة فى تلين عناد البريطانيين .

واتخذ جمال عبد الناصر عدة خطوات ايجابية بناء على تقدير موقف
شخصى .

قرر من ناحية المبدأ قبول عودة القوات البريطانية الى منطقة القناة
اذا هوجمت تركيا ، وهو أمر كان مرفوضاً قبل ذلك من الجانب المصرى
٠٠٠ وقرر أيضاً بعد شهر واحد من توليه الوزارة دعوة البريطانيين الى
عودة المباحثات مع وقف النشاط الفدائى بعد ان كان قد وصل الذروة
كما ذكر أنطونى ناتنج .

واستؤنفت المباحثات فى يوليو ، بعد أن كان جمال عبد الناصر قد
أعلن فى ١٨ يونيو ان مفاوضات تجرى بين مصر وأندونيسيا ويوغسلافيا
بشأن عقد المؤتمر الآسيوى والأفريقى ، وبعد ان أضرب العمال المصريون
فى ٢٣ يونيو عن الذهاب الى معسكرات القناة ، وعقب قولته المعروفة
فى شبين الكوم (على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل) .

وفى ٢٥ يونيو انتقلت قيادة القوات البريطانية فى منطقة قناة
السويس الى قبرص ، وأعلنت السفارة بيانا قالت فيه (ان انتقال قيادة
القوات الى قبرص لا يعنى أى تحويل فى موقف بريطانيا من المفاوضات) .

تشكل وفد المفاوضات المصرى بعد ابعاد نجيب برئاسة جمال
عبد الناصر وعضوية عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى
وصلاح سالم ودكتور محمود فوزى ومن الجانب البريطانى السفير
البريطانى سير رالف ستيفنسون وميجر بنسون قائد القوات البريطانية
ومستر رالف مورى الوزير المفوض فى السفارة ، وحضر وزير الحربية
البريطانية أنطونى هيد فى المراحل الأخيرة .

لم تستغرق المفاوضات وقتا طويلا . بدأت في ١١ يوليو وانتهت في ٢٧ يوليو ، حيث وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في دار رئاسة مجلس الوزراء ووقعها عن مصر جمال عبد الناصر وعن بريطانيا مستر أنطواني هيد .

قصر مدة المفاوضات بعد استئنافها ، وسرعة الاتفاق والتوقيع بالأحرف الأولى أمر مثير للتساؤل ، وهو دليل على أن نقاط الخلاف قد سويت قبل الجلسات ، وأن قبول جمال عبد الناصر عودة القوات البريطانية في حالة مهاجمة تركيا ، كان حرصا منه على إنهاء المفاوضات للسيطرة على الموقف الداخلي بعد تصادم الثورة مع كل القوى السياسية عدا الإخوان المسلمين الذين كانوا يتربصون ويتحينون الوقت المناسب للانقضاض .

تأكد بعد ذلك أن هذه السرعة في توقيع الاتفاق كان نتيجة وساطة أمريكية ، كما ذكر لي زكريا محيي الدين استهدفت حل المشكلة بين البريطانيين والمصريين لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة .

ويبدو أن جمال عبد الناصر كان يتطلع إلى جلاء القوات البريطانية باعتباره هدفا رئيسيا ، يدبر بعده من الخطط ما يحمي الاستقلال الوطني . . . واعتبر أن الاتفاقية لا تزيد عن كونها (حبر على ورق) يستطيع أن يفعل بعد توقيعها ما يشاء عقب جلاء جنود الاحتلال ، وهو لم يعتبر إدراج تركيا بمثابة ارتباط تحالفي مع بريطانيا .

خاطب جمال عبد الناصر الشعب يوم ٢٢ يوليو قائلا (اننا نعيش الآن لحظة مجيدة في تاريخ وطننا ونقف على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا ، لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلي) .

ولكن هذا لم يكن رأى فئات كثيرة من الجماهير اعتبرت اتفاقية الجلاء أقل من طموحها وأكثر تراجعاً من ارادتها . . . فهي تعنى في مضمونها تحالفا مع البريطانيين قبله الوفد عام ١٩٣٦ ثم رفضه رفضا باتا بعد إلغاء المعاهدة .

نصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية خلال عشرين شهرا من التوقيع النهائي ، وانتهت معاهدة ١٩٣٦ وكافة ارتباطاتها ، واعتبرت قناة السويس جزءا من مصر تكفل حرية الملاحة فيه اتفاقية الاستانة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ .

ونصت الاتفاقية أيضا على بقاء أجزاء من القاعدة صالحة ومعدة للاستخدام تعود اليها القوات البريطانية اذا ما هوجمت دولة من دول معاهدة الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية أو تركيا أيضا . . . وفي حالة التهديد بالهجوم يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا .

وبين توقيع الاتفاقية بالحروف الأولى وتوقيعها النهائي تبلورت المعارضة للاتفاقية عموما ولجمال عبد الناصر بصفة خاصة . . . وظهرت بوادر ذلك في صورة نسف كوبرى أبو سلطان بمنطقة القنال في ٢ أغسطس ١٩٥٤ عن غير طريق ضباط المخابرات المسئولين عن الكفاح المسلح . . .

ويقول كمال رفعت في كتابه (حرب التحرير الوطنية) ان (أصابع الاتهام أشارت الى الذين لا يريدون جلاء القوات الأجنبية عن بلادنا . . . أشارت الى فئة لم تطلق أبدا رصاصة على الانجليز منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦) .

ويدون كمال رفعت فقرة من تقرير المخابرات البريطانية يقول من الأمور ذات المغزى ان المنطقة الواقعة شمال أبى سلطان مشهورة بأنها قلعة حصينة للاخوان المسلمين ، وترد أنباء عن مستودعات أسلحة في تلك المنطقة من مصادر موثوق بها من حين الى آخر .

اذا صح ذلك فان هذا يعنى سرعة تحرك الاخوان المسلمين من جديد ضد جمال عبد الناصر ، راكبين في ذلك موجة الرفض الشعبي لاتفاقية الجلاء ، منتهزين فرصة الهجوم العام على جمال عبد الناصر وشخصيته التى صورت في هذه الفترة بمظهر القوة في معاملة محمد نجيب والزعماء السياسيين والشيوعيين . . . وأسى اليها بقبول اتفاقية الجلاء . . . وفي ذلك يقول جان لاكوثير في كتابه (عبد الناصر) (لم يبد البكباشى أكثر انعزالا بنظر الشعب المصرى كما بدا في اليوم الذى حمل فيه الى الشعب اتفاقية الجلاء) .

وخطب جمال عبد الناصر يوم ٢١ أغسطس مهاجماً الإخوان المسلمين مرددا اتضال الهضيبي بمسئرا ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وهو ما ورد في بيان مجلس القيادة عند حل جماعة الإخوان المسلمين في يناير ١٩٥٤ .

وتم توقيع الاتفاقية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وقعها عن مصر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم ومحمود فوزى وعن انجلترا أنطونى ناتنج وزير الدولة البريطانى وسير رالف سنتيفنسون وميجر جنرال منسون كبير المفاوضين العسكريين .

وتروى ناتنج فى كتابه واقعة طريفة حدثت وقت التوقيع عندما
احتفظ ناتنج بقلم جمال عبد الناصر الذى استعاره منه للتوقيع ...
فقال له جمال مداعبا (أظن انكم أخذتم منى فى هذه الاتفاقية ... فهل
تسمح بإعادة قلمي !)

وكاد توقيع هذه الاتفاقية يودى بحياة جمال عبد الناصر .

لم يكده يمضى أسبوع واحد على توقيع الاتفاقية حتى اعتدى محمود
عبد اللطيف عضو الجهاز السرى لجماعة الاخوان المسلمين على جمال
عبد الناصر بإطلاق الرصاص عليه أثناء خطاب له فى ميدان المنشية
بالاسكندرية ... وبدأت بعد ذلك حملة اعتقالات واسعة ومحاكمات عنيفة
ضد الاخوان المسلمين .

وكانت بريطانيا قد رفعت حظر تصدير السلاح الى مصر فى شهر
أغسطس بعد ان كانت قد فرضته فى عهد وزارة الوفد عام ١٩٥١ عقب
اشتعال الكفاح المسلح فى القناة .

وكان الهدوء قد عاد الى منطقة القناة فى ظاهر ... ولكن ضباط
المخابرات المصريين ظلوا يكلفون بأعمال تتصل بالقاعدة البريطانية
والحصول على معلومات عنها .

واستمرت الجلاء عن المعسكرات البريطانية واحدا بعد الآخر حتى
تم جلاء البريطانيين عن آخر معقل كانوا يحتلونه فى بورسعيد وهو مبنى
البحرية الذى تسلمه الجيش المصرى يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ .

يقول فتحى رضوان ان جمال عبد الناصر دخل عليه فى ذلك اليوم
وسأله عن موعد حادث دنشواى فقال له فتحى انه حدث يوم ١٣ يونيو
١٩٥٦ أى من نصف قرن بالضبط وأبلغه جمال أن الانجليز قد تم
انسحابهم سرا فى هذا اليوم .

واقترح فتحى رضوان أن يخرجوا الى الجماهير ويشاركوها الفرح
بالغناء والرقص فى هذا اليوم البهيج .

ولكن جمال عبد الناصر ابتسم فى هدوء قائلا له (روح انت غن
وارقص لوحدهك) .

(قال له ذلك كما لو كانت النتيجة التى وصلوا اليها طبيعية .
وليس نقطة نهاية وانما نقطة بدء) .

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، الذكرى الثالثة لإعلان الجمهورية فى مصر .
رفع جمال عبد الناصر العلم على مبنى البحرية فى بورسعيد . واعتبر هذا
التاريخ منذ ذلك الوقت عيد الجلاء .

تحررت مصر والسودان من الوجود الاستعماري قبل أن تمضي أربع سنوات على قيام حركة ٢٣ يوليو .

ويقول جان لاكوتير انه يوم توقيع الاتفاقية كان وجه جمال عبد الناصر يشوبه العبوس وعندما سأله قائلا :

– والآن ؟

رد جمال عبد الناصر قائلا :

– والآن يبقى علينا إعادة بناء بلدنا .

وقال عبد الحكيم عامر عندما سئل عن توقعاته لتعزيز الجيش .

– لن نشترى دبابات ، بل سنشتري جرارات فهي أكثر فائدة لنا .

• خرج الاحتلال البريطاني من مصر بعد ٧٤ عاما .

• دخل بعد ان قهر ثورة قادها عسكريون .

• وخرج بعد أن قهرته ثورة قادها عسكريون أيضا .

الفصل الثانى

مع الحياد ... ضد الأحلاف

(ان انتصار مصر فى معركة الأحلاف .
انتصار للهند أيضا) .

جواهر لال نهرو

أثناء زيارة القاهرة فى فبراير ١٩٥٥

لم يكن توقيع اتفاقية الجلاء نهاية للصراع مع الاستعمار البريطانى .
... ولكنه كان بداية لمرحلة جديدة : حاولت فيها بريطانيا بعد ان عجزت .
هى والولايات المتحدة عن اقناع الحكام العسكريين الجدد فى مصر
بالارتباط بحلفها الدفاعى للشرق الأوسط ، أن تضم دولا عربية أخرى
الى هذا الحلف .

كان أقصى ما أمكن فرضه على اتفاقية الجلاء هو النص على عودة
القوات البريطانية الى منطقة القناة فى حالة الاعتداء على تركيا المرتبطة
بحلف الأطلسى الذى تشكل عام ١٩٤٩ وقد قبل جمال عبد الناصر هذا
النص تفاديا لأزمات داخلية ، ومحاولة لتهدئة الاستعمار حتى لا يلعب
على التناقضات الداخلية التى كانت قائمة ، الى جانب رغبته فى عقد اتفاق
ينهى قضية جلاء قوات الاحتلال ، ليتفرغ الى مشاكل بناء المجتمع الجديد .

ولكن الشبهة التي أحاطت بالاتفاقية باعتبارها نوعاً من التحالف عرضت حياة جمال عبد الناصر للخطر وجعلته يقول لا يدين أثناء زيارته لمصر في فبراير ١٩٥٥ أنه تكبد الكثير بسبب هذه الاتفاقية إلى حد التعرض لاطلاق النار عليه كما ذكر محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) .

في صباح اليوم التالي لاطلاق النار على جمال عبد الناصر ذهب إليه بعض ضباط الجيش في استراحة ستانلي وهي منزل صغير من دور واحد له حديقة خضراء منبسطة تشرف على البحر ، وكان هناك عبد الحكيم عامر يقول للضباط في صراحة بسيطة أنه لا يعرف شيئاً عما تحققه الثورة وإن جمال هو الذي خطط ونفذ وهو الذي يعرف خطوات المستقبل وعندما دخلنا إلى جمال عبد الناصر في غرفة جلوس صغيرة كان وجهه شاحباً فلم يكن قد نام إلا قليلاً واستيقظ مبكراً لمقابلة الزائرين وقال وعيناه تلمع (الإخوان المسلمين عاملين وطنيين . . . كانوا في معركة القناة) . . . ثم استطرد يشرح للعدد القليل من الضباط الحاضرين مفهومه لاتفاقية الجلاء ، واستبعاده الكامل لحدوث معركة تسمح للقوات البريطانية بالعودة .

كان تنفيذ الاتفاقية يمضي في طريقه المرسوم بلا تعقيدات من الجانبين . . . القوات البريطانية تواصل انسحابها من المعسكرات واحداً بعد الآخر . . والحكومة البريطانية رفعت الحظر عن توريد السلاح إلى مصر في أغسطس ١٩٥٤ .

والحكومة الأمريكية أيضاً قدمت لمصر ٤٠ مليون دولار كمساعدة في شهر نوفمبر ١٩٥٤ . . أي بعد شهر واحد من توقيع الاتفاقية . . . وكان قد حضر إلى مصر ضابطان أمريكيان موفدان من البنتاجون لتزويد مصر بالسلاح الذي تحتاجه للأمن الداخلي . . . وقد بذل هذان الضابطان جهدهما لإقناع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بأن العدو الحقيقي للعرب هو الشيوعية العالمية وأن هذا كاف لتحريك حوافز العرب لعقد تحالف يدفع خطر الغزو السوفييتي . . . وأجاب عبد الناصر على ذلك بالتفريق بين خطر التغلغل الشيوعي الذي هو مسألة أمن لكل بلد على أفراد وبين خطر الغزو العسكري السوفييتي الذي لا تشعر به مصر التي تواجه عدوين هما بريطانيا وإسرائيل .

وقد دهش مندوبو البنتاجون لموقف جمال عبد الناصر . . . وردا على احتمال تشكيل عبد الناصر لجبهة من العرب ترفض الارتباط بأحلاف الغرب العسكرية بقولهما (لقد تأخر كثيراً فلقد كسبنا لجانبنا كلا من

العراق ولبنان والأردن وتركيا وإيران والباكستان كما ذكر مايلز كوبلند في كتابه « لعبة الأمم » .

ومع ذلك لم تفقد الحكومة الأمريكية الأمل في ربط مصر بحلف دفاعي يبقى قناة السويس قاعدة صالحة ... ولذا أعلنت عن تقديم مساعدة الأربعين مليوناً لمصر في نوفمبر ١٩٥٤ ، وأعطت تسهيلات بعشرين مليون دولار كمساعدة عسكرية لشراء معدات حربية .

وبدأت وزارة الحربية المصرية تعد قوائم بالأسلحة المطلوبة وتراجعها وتعد لها في مراسلات متبادلة مع المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية ... ولكن ظلت المشكلة معلقة عدة شهور باعتبارها (تحت الدراسة) ... ولكن الواقع انه كانت هناك خشية من استخدام جمال عبد الناصر لهذه الأسلحة ضد إسرائيل .

وعلى قدر ما طالبت مفاوضات التسليح ، على قدر ما انتهت في سرعة عملية تقديم ٣ مليون دولار منحة شخصية من المخابرات المركزية الى رئيس الدولة ... وهي قصة أثارت اهتمام الكثيرين لما أحاط بها من جدل .

بدأت القصة باقتراح من عميل المخابرات المركزية الأمريكية مايلز كوبلند والتي كشف أسرارها في كتابه (لعبة الأمم) عندما قال انه لولا نشره لها لظلت خمسة آلاف عام تحير الباب علماء الآثار كما تحيرها أهرامات مصر ... ذلك انها انتهت الى بناء برج القاهرة في الجزيرة المواجهة للنيل والمطل على أفخم فنادق العاصمة وأكبر نواديها .

يحدد مايلز كوبلند تاريخ اعطاء المبلغ لضابط المخابرات حسن التهامي الذي أخذه وأحصاه في منزله بالمعادي ووجده ناقصاً عشرة دولارات في شهر نوفمبر ١٩٥٤ أي نفس الشهر الذي حصلت فيه مصر على الأربعين مليوناً كمعونة اقتصادية .

وينفي هذا التحديد ما نشره محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) من القول بأن هذا المبلغ قد سلم إلى اللواء محمد نجيب (وان جهال عبد الناصر عندما علم بذلك استشاط غضباً وطلب تفسيراً من محمد نجيب الذي كان آنذاك رئيساً للوزراء ... وأصر نجيب على انه ختم انه ليس للمخابرات الأمريكية علاقة بذلك المبلغ وانه مرسل من الرئيس أيزنهاور الذي خصص اعتمادات مالية لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المفيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية) ... وهتأ طلب عبد الناصر على حد قول هيكل - ايداع المال في خزانة ادارة المخابرات وأمر بعدم صرف أي شيء الا بأذن مجلس قيادة الثورة .

ينفى تحديد تاريخ تسليم المبلغ ذلك لسبب بسيط هو أن محمد نجيب لم يكن رئيسا للوزراء فى هذه الفترة بل كان رئيسا للجمهورية بلا عمل حتى ١٤ نوفمبر ثم معتقلا فى المرح بعد ذلك وكان حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية يحضر كافة مقابلاته ويراقب كل تصرفاته . . . مما يبعد تماما فكرة عدم معرفة جمال عبد الناصر بوقوع مثل هذا الحادث .

هذا من ناحية . . . ومن ناحية أخرى فإن الأمريكين ما كانوا يعطوا مثل هذا المبلغ لمحمد نجيب وهو رجل معزول عن الحياة العامة تدفقت عليه الهجمات عقب اطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر وربطت بينه وبين الاخوان المسلمين وكان على وشك أن يحاكم معهم .

هذا اذا أردنا استبعاد رأى مايلز كوبلند كما ورد فى كتابه .

وعندما قرأ محمد نجيب ما نشره هيكل فى كتابه رفع عليه قضية أمام محكمة الجيزة واضطر هيكل للاعتذار على صفحات الأهرام . وأثبت محمد نجيب أمام المحكمة قوله بأن الواقعة موضوع الادعاء غير صحيحة على الاطلاق . . . وصمت هيكل مؤثرا الانسحاب من خطأ أساء به الى سمعة الرجل .

ومثل هذه المبالغ كانت تدفع عادة لبعض رؤساء الدول . . . البعض تقبلها فى سكون ، والبعض يرفضها فى صخب كما فعل رئيس وزراء سنغافورة عندما أعلن انها محاولة لرشوته ، والبعض لا يأخذها لنفسه وانما يستخدمها لخدمة مجتمعه كما فعل جمال عبد الناصر عندما شيده بها برج القاهرة ليكون مركزا للاتصالات اللاسلكية السرية مع سفارات مصر فى الخارج .

هكذا كان موقف حكومة الولايات المتحدة مع جمال عبد الناصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء . . . أمل فى ربطه بالأحلاف العسكرية ، وحوار متصل حول ذلك ، واغراء بالمساعدات المالية وتقديم تسهيلات شكلية للتسليح وتوطيد للعلاقات الشخصية معه ببعض العناصر الأمريكية القادرة على اجتذاب عاطفته .

وفى هذا السبيل استبدلت الحكومة الأمريكية جيفرسون كافرى بهنرى بايرود الذى قدم أوراق اعتماده فى ٨ مارس ١٩٥٥ وكان قبل ذلك ركيلا لوزارة الخارجية درس حضارة مصر القديمة وهو ضابط سابق برتبة عميد ، عمره ٣٩ عاما يستطيع أن يكون أكثر تفهما لزملائه من الضباط المصريين الذين يجمعهم عمر واحد ومهنة واحدة .

ولكن كل هذه الظروف لم تضعف من اصرار جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة على اتخاذ موقف الحياد ومعاداة الأحلاف العسكرية .

الرصاصات التي أطلقت على جمال عبد الناصر في ميدان المنشية رغم انها عمل من أعمال الارهاب الملقوت والمدان ، الا انها كانت صوتا من أصوات الاحتجاج على شبهة التحالف التي وردت في اتفاقية الجلاء ولذا لم يكن جمال عبد الناصر مستعدا للتورط في تحالفات عسكرية .

ليس هذا فقط . . بل ان جمال عبد الناصر بدأ معركة ضد الدول العربية التي أخذت تنجذب الى مغناطيس الأحلاف الغربية وكان هذا جديدا في السياسة المصرية . . . فمصر قبل الثورة كانت ترفض الأحلاف ولكنها لا تهاجم الدول العربية التي تروج الدعاية لها .

بل ان موضوع الأحلاف كان مجالا لوجهات نظر مختلفة داخل مصر . . . اسماعيل صدقي وقع بالأحرف الأولى مع اتورين بيفان وزير خارجية بريطانيا على مشروع معاهدة تقضى بالتحالف مع بريطانيا ، وكان يصحبه في المفاوضات وزير خارجيته ابراهيم عبد الهادي رئيس الحزب السعدي فيما بعد ، وروج مصطفى أمين لذلك بمقال كتبه في آخر ساعة تحت عنوان (أوقعها والعنها) .

ومحمود فهمي النقراشي خطب في واشنطن مهاجما الشيوعية والنظام السوفيتي متحدثا عن وجوب ثقة الغرب في مصر الديمقراطية وكرهيتها للشيوعية ، موافقا على مبدأ الأمن الجماعي وهو شعار الأحلاف العسكرية الذي رفعه الاستعمار وقتها .

وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية صرح في شهر يناير ١٩٥٢ بأنه على استعداد للتحالف مع أمريكا .

أما الوفد فقد أعلن رايه صراحة في رفض استمرار التحالف ، واقترح مصطفى النحاس أثناء مفاوضاته مع المارشال سليم ان تنتقل القوات البريطانية عند القناة الى فلسطين بما يمكنها في حالة الحرب من العودة خلال اسبوع .

كان الوفد يطلب الجلاء أولا ثم النظر في موضوع التحالف بعد ذلك . . . أما الاستعمار فكان يصر على توقيع التحالف أولا قبل اتمام الجلاء . . . ولذا الغيت المعاهدة وبدأ الكفاح المسلح (أما الأحزاب التقدمية فقد اتخذت موقف الرفض والمعارضة لفكرة الأحلاف العسكرية) .

وتغير الموقف بعد حركة ٢٣ يوليو . . . اذ أخذت القيادة العسكرية

ليس على رفض التحالف فقط ، بل على مقاومة الأحلاف التي ترتبط بها
الدول العربية مع الاستعمار .
ودخلت الثورة بذلك معركة ضارية ضد الأحلاف العسكرية .

لم تستجب لأغراء ايزنهاور بامداد مصر بما تحتاجه من أسلحة اذا
ارتبطت بحلف دفاعي مع الغرب كان هذا الاغراء أقل تأثيرا على
العسكريين منه على المدنيين الذين ارتفعت بعض أصواتهم تطلب التحالف ،
مثل علي ماهر الذي صرح في جريدة الأخبار يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ ابان
اشتداد الأزمة بين محمد نجيب وأعضاء المجلس بقوله (ان مصر لا تستطيع
الوقوف موقف الجياد ويجب ان تنضم للغرب) وكأنما يناجي
يكلماته قادة الغرب ليمدوا له ولامثاله يد المساعدة ، أو لينظروا له بعين
العطف من جديد .

ولم تتحول نظرة العسكريين عن موقفهم المبدئي في رفض الأحلاف
ولو تدفق السلاح وكانت حكومة الولايات المتحدة قد عقدت
اتفاقيات امداد بالسلاح لكل من العراق وباكستان عام ١٩٥٤ كمقدمة
لحلف بغداد .

كما تشكل حلف جنوب شرق آسيا في مانيلا عاصمة الفلبين في
٨ سبتمبر ١٩٥٤ وبدأ عمله في ١٩ فبراير ١٩٥٥ بالدول الآسيوية
باكستان والفلبين وتايلند وبعض الدول البعيدة عن المنطقة المرتبطة بحلف
الإطلنطي وهي أمريكا وانجلترا وفرنسا .

ولكن كل ذلك لم يضعف من مقاومة مصر بل زادها اشتعالا
وجعلها طليعة الدول العربية في هذا المضمار .

وعندما قام ايدن بزيارته الوحيدة لمصر في ٢٦ فبراير ١٩٥٥ لم
تترك الزيارة أثرا في موقف جمال عبد الناصر الذي شرح له موقفه كما
سبق ان شرحه لدالاس وعندما تساءل ايدن عن سر الهجوم على أفراد
الأسرة الهاشمية ونوري السعيد في العراق لرغبتهم في الانضمام لحلف
بغداد قال له جمال عبد الناصر انه لا يهاجم هؤلاء الناس شخصا ولكنه
يعتقد أن فكرة حلف بغداد تؤدي الى تجزئة العالم العربي ، وانقسامه والى
عزل مصر .

ويقول ناتنج في كتابه (ناصر) ان زيارة ايدن ومناقشاته قد غيرت
من الجو النفسي الذي حرص ناتنج على تحقيقه بعد توقيع اتفاقية الجلاء
آملا في تعاون مثمر بين الدولتين في المستقبل .

وكان مجلس قيادة الثورة قد أوفد صلاح سالم الى العراق في

صيف ١٩٥٤ بعد توقيع اتفاقية الجلاء بالحروف الأولى للتعرف على حقيقة أخبار اقتراب العراق من الأحلاف العسكرية .

وكان الهدف من الزيارة إعادة الحرارة الى العلاقات الباردة بين مصر والعراق ومحاولة كسب ثقة نوري السعيد الذي انتهى مشروعه القديم (الهلال الخصيب) الذي يضم العراق وشرق الأردن وسوريا في دولة واحدة بعد تكوين الجامعة العربية في الأربعينيات .

ذهب صلاح صالح الى سرسك مصيف الأسرة المالكة في شمال العراق ، وكان جو اللقاء مرحا ، أصر فيه نوري السعيد على مصاحبة صلاح سالم الى عرس كودي قبل أي مباحثات رسمية .

وفي المباحثات حرص صلاح سالم على كبت عواطفه المتفجرة والتحدث بهدوء شديد عن أمل مصر وتطلعها في الا يرتبط العراق بأي حلف أجنبي حتى تجلو القوات البريطانية تماما عن مصر وتجلو كافة القوات الأجنبية عن بقية البلاد العربية ، وذلك حتى لا ينفذ الاستعمار الى صفوف الدول العربية فيمزق وحدتها .

ولما أشار نوري السعيد الى أن الشيوعية تهدد العراق وأنه يحتاج الى مساعدة لمقاومة هذا التهديد ، قال له صلاح سالم ان الارتباط بأحلاف أجنبية هو الذي يدفع العناصر الوطنية الى اعتناق الشيوعية .

ولما كان نور السعيد لم يحدد بعد موقفا نهائيا في مقترحات بريطانيا للارتباط بحلف معها فإنه بعد ان أبدى لصلاح سالم تخوفاته من موقع العراق الجغرافي وقربه من الاتحاد السوفييتي ارجأ معه دراسة الموضوع ... ولكنه وهو السياسي العتيق خدع صلاح سالم في كلمات البيان المشترك الذي صدر بعد الزيارة .

كما ان صلاح سالم أجاب في مؤتمر صحفي أثناء الزيارة ردا على سؤال خبيث عن موقف مصر من رغبة الوحدة في بعض الدول العربية بقوله انه اذا كان هناك شعبان أو أكثر يريدان الوحدة فان مصر لا تمنع في ذلك ... وقد ترجم هذا الرد على انه موافقة على مشروع الهلال الخصيب الذي تنطوي فيه سوريا تحت جناح العراق .

وقد كان لهذه الرحلة تأثير شديد على جمال عبد الناصر ، لعدم موافقته على آراء صلاح سالم ، فأبلغ السفير العراقي ان ما ورد في البيان خلاصا باستشارة مصر والعراق لبريطانيا والولايات المتحدة من أجل تقوية الجامعة العربية هو أمر يتنافى مع استقلال الدولتين .

وأصر نوري السعيد الى القاهرة ليجابه جمال عبد الناصر بقوله .
انه لا يستطيع الاعتماد على الدول العربية وحدها للدفاع عن العراق .
وانه يعتبر ميثاق الضمان الجماعي العربي حبرا على ورق وانه يعتقد .
أن بريطانيا وحدها هي التي تستطيع أن تساعد في ذلك .

وكان نوري السعيد قد زار مصر قبل ذلك عام ١٩٥٣ والتقى بمحمد نجيب وجمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة ، وحمل معه مشروعاً يقضى باتحاد الدول العربية المتقاربة على هذا الأساس (السودان ومصر وليبيا) ثم (العراق وسوريا والأردن) ثم (تونس والجزائر والمغرب) .
وأخيراً (السعودية واليمن والخليج) ولكن نوري السعيد لم يجد صدراً مفتوحاً لمناقشة مشروعه فقد قال له محمد نجيب انه لا يريد أن يقفز لتحقيق مشروعات تبدو خيالية قبل أن يتم الجلاء عن مصر .

وحاول أن يفتح نوري السعيد ملف هذا الموضوع مرة ثانية ، ولكن جمال عبد الناصر أبلغه انه لا يمكن التفكير في وحدة الدول العربية مع بعضها الا اذا تحررت تماماً من الاستعمار وجلت عنها قوات الاحتلال .

ووضح تماماً ان هناك تصادماً لا بد وأن يحدث بين القاهرة وبغداد اذاعة صوت العرب تدعو كافة المواطنين العرب الى اتباع نموذج القاهرة والتحرر من القوات الأجنبية كما فعلت مصر بعد عامين فقط من ثورة ٢٣ يوليو وعواطف الجماهير على امتداد الوطن العربي تلتهب مع هذه الاذاعات المثيرة

واتبع نوري السعيد أسلوباً جديداً في مقاومة هذا الهجوم الاعلامي عندما أعلن وزير خارجيته موسى شهبندر ، في مؤتمر صحفي أثناء اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة بأن العراق لن ينضم لحلف مع تركيا والباكستان وانما سيستبدل ذلك بعقد اتفاقية مع بريطانيا تشابه اتفاقية مصر معها على أن يسمح بعودة القوات البريطانية الى العراق اذا هوجمت ايران أو تعرضت لخطر الغزو .

وأكد نوري السعيد أقوال وزير خارجيته أمام البرلمان العراقي يوم أول يناير ٥٥ ولكن محاولته لوقف الهجوم على العراق لم تستمر فقد هبط بغداد بعد خمسة أيام فقط من خطبته عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا مع وفد كبير ، أمضى اسبوعاً في العراق وانتهى الأمر الى صدور بيان يوم ١٢ يناير ١٩٥٥ يفيد بأن اتفاقاً قد تم بين الدولتين على توقيع حلف دفاعي مشترك في أقرب وقت ممكن ، وانهما يتطلعان الى انضمام الدول الأخرى التي تفكر بمثل اسلوبهما) .

وكان هذا الاعلان صدمة حقيقية لجمال عبد الناصر ، اذ تأكد ارتباط العراق بحلف الأطلنطي عن طريق تركيا التي كانت أول دولة من دول الشرق الأوسط ترتبط بهذا الحلف . . . ليس هذا فقط بل ان الدولتين تسعيان لضم دول عربية أخرى .

وانقضت معركة الأحلاف الى رحلة جديدة . . . شددت فيها مصر الهجوم على الأحلاف اعلاميا وسياسيا .

ودعت القاهرة وزراء خارجية العراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن وليبيا للاجتماع يوم ٢٢ يناير ١٩٥٥ لمحاصرة نوري السعيد الذي حاول اغراء العرب بأن تركيا سوف تساعدهم ضد اسرائيل بناء على تصريحات أدلى بها عدنان مندريس .

ولكن الاجتماع لم يحقق الغرض المطلوب . . . فارس الخوري وزير خارجية سوريا كان يمالئ العراق ولا يتخذ موقف المعارضة وسامى الصلح كان متجاوبا مع سياسة كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان المعزوف بتبعيته للغرب والذي زاره عدنان مندريس في طريق عودته من العراق وتوفيق أبو الهدى كان يتحرك في حدود سياسة الأسرة الهاشمية التي تحكم البلدين . والخضوع لنفوذ جلوب باشا .

وبدا الأمر كما قاله مندوبا البعثاجون عقب مقابلتها لجمال عبد الناصر من أن الولايات المتحدة قد كسبت الى جانبها كلا من العراق ولبنان والأردن .

وقال فاضل الجمالي وزير خارجية العراق صراحة انه طالما ان العراق لا يريد التعاون مع الشيوعية فان الغرب لن يمدهم بالسلاح - لزرقة عيونهم - انما لوصولهم معه الى اتفاق ، ودعا وزراء خارجية الدول المجتمعين الى التفاهم مع الغرب .

ولكن جمال عبد الناصر لم يتردد أمام هذه المواقف غير المشجعة . . بل راد حملة دعائية ضد الأحلاف وضد نوري السعيد وشمعون وفارس الخوري باعتبارهم عملاء للغرب .

واستقبل جمال عبد الناصر في القاهرة خلال شهر فبراير ١٩٥٥ ثلاثة من كبار السياسيين في العالم ، تتنافر أفكارهم في موضوع الأحلاف العسكرية . . . أنطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا والذي حاول عبثا خلال لقاء بارد مع جمال عبد الناصر ان يوقف حملات الدعاية ضد نوري السعيد والأسرة الهاشمية . . . وتم أيضا اللقاء الأول بين تيتو وجمال على اليخوت غالب في قناة السويس أثناء عودة تيتو من الهند ، وكان هذا أول لقاء

بين جمال عبد الناصر وزعيم شيوعي ، أصبح فيما بعد صديقا شخصيا له . . . وزار القاهرة للمرة الثانية بعد الثورة نهرو الذي كان يستعد لحشد الدول الأفروآسيوية لحضور مؤتمر باندونج والذي أمضى معظم وقته مع القادة العسكريين لمصر في زيارته السابقة يحدثهم عن الديمقراطية والتخطيط والحياد الإيجابي ، والذي سبق له ان خطب في نقابة الصحفيين المصريين يوم ٢٠ مايو ١٩٥٣ قائلا انه (لا يرى ضرورة لقيام أحلاف عسكرية) والذي قال في زيارته هذه عقب لقائه الثاني مع عبد الناصر (ان انتصار مصر في معركة الأحلاف انتصار للهند أيضا) .

وكانت بداية احتكاك جمال عبد الناصر بهؤلاء الزعماء العالميين الذين تمرسوا على السياسة خلال نضال طويل وفي مواقع بعيدة بأساليب مختلفة فرصة فريدة له للتعرف على أحوال العالم السياسية من القائمين بأدوار رئيسية فيها ومشجعها له على اتخاذ موقف أكثر صلابة في مواجهة دعاة الأحلاف العرب . . . كما كانت هذه اللقاءات تمهيدا لاطلاق طاقات جمال عبد الناصر في ميدان السياسة الخارجية ، بعد ان كانت كل أفكاره مركزة على الموقف الداخلي وحده حتى ذلك الوقت .

زاد جمال عبد الناصر بعد هذه الاجتماعات اصرارا على خوض المعركة ضد الأحلاف بكل ما يملكه من وسائل . . .

ولكن العراق لم يتراجع عن انزلاقه للارتباط بالأحلاف فوق مع تركيا وثيقة حلف عراقي تركي مشترك كانت هي خميرة حلف بغداد الذي انضمت اليه بريطانيا بعد مؤتمر باندونج في شهر ابريل ١٩٥٥ ومعها إيران وباكستان بعد ان أنهت معاهدتها المعقودة مع العراق عام ١٩٣٠ .

وهكذا ارتبطت أول دولة عربية بأحلاف الغرب العسكرية .

وأسنمت المعركة قائمة . . . بل زادت شدة وقد حدث تغير في سوريا وخرج فارس الخوري من الوزارة وعين بدلا منه خالد العظم وزير للخارجية في وزارة يرأسها صبري العسلي فسافر صلاح سالم الى دمشق في مارس ١٩٥٥ حيث وقع ميثاقا للتعاون العسكري والسياسي والاجتماعي مع سوريا وهتف الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة للجيش السوري بحياة الجيش العربي الموحد .

وانتقل صلاح سالم مع خالد العظم وزير خارجية سوريا ووزير الدفاع بالنيابة الى الأردن ثم السعودية لعرض نتيجة الاتفاق المشترك بين مصر وسوريا والذي نص على الآتي :

أولاً : عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي

ثانياً : اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك

ثالثاً : انشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي وتشرف على تدريب

القوات العسكرية تضعها كل دولة تحت تصرف تلك الدول .

رابعاً : الاتصال بالحكومات العربية لعقد مؤتمر من الدول المدافعة .

وقد صدر بيان سعودي سوري مصري وقعه الأمير فيصل رئيس مجلس الوزراء السعودي وخالد العظم وصالح سالم يفيد بأن الملك سعود يوافق موافقة كاملة على ما ورد في البيان المصري السوري ويتطلع الى عقد مؤتمر .

وكانت السعودية في نزاع شديد مع بريطانيا حول أحقيتها في واحة البوريمي التي كانت تحت السيطرة البريطانية .

ولم تترك الدول العربية العراق ينضم الى تركيا دون محاولة لإرجاعه فقد سافر خالد العظم الى العراق يوم ١٤ مارس ولكن فاضل الجمالي صرح بأن العراق لن يرجع عن تحالفه مع تركيا ، وقال الملك سعود (العراق اخوتنا وأبنائنا والعراق يستطيع الانضمام للميثاق الجديد لينبذ حلفه مع تركيا) ولكن موقف العراق لم يتغير . . . بل ان حكومته منعت محمود أبو الفتح رئيس تحرير المصري الذي أغلقته الثورة يوم ١٠ مارس الجنسية العراقية واعطته جواز سفر عراقي .

وانضمت اليمن بعد أيام الى الميثاق الجديد بلا تحفظ وأعلن الامام أحمد انه مع الدول الثلاث مصر والسعودية وسوريا .

وحاولت تركيا أن تهدد سوريا وتضغط عليها وأغلقت الحدود بين البلدين ، فترة زاد فيها التوتر . . . وأيد الاتحاد السوفييتي سوريا معتبرا ان تصرفات تركيا موجهة ضده .

وخلال هذه الفترة كان جمال عبد الناصر يستعد للشفق الى باندونج لعضور مؤتمر الدول الآسيوية والافريقية الذي تبنت فكرة عقده في مؤتمر كولومبو عاصمة سيلان في مايو ١٩٥٤ والذي حضره ممثلو خمس دول هي الهند وباكستان وسيلان واندونيسيا وبورما .

تقرر عقد المؤتمر بدعوة من اندونيسيا في مدينة باندونج عاصمة جاوه الغربية وهي مدينة مشهورة بجمال طبيعتها وتبعد عن العاصمة جاكرتا ١٢٠ ميلا .

ودعيت الى المؤتمر الدول المعترف دوليا باستقلالها في القارتين
الكبيرتين مما أسبغ عليه صفة رسمية . . . وتقرر دعوة الصين الشعبية
وعلم توجيه الدعوة الى فورموزا ، واستبعدت كوريا الشمالية والجنوبية
معا للخلاف المستحكم بينهما ، كما استبعد اسرائيل أيضا لعدم قبول
الدول العربية حضور المؤتمر اذا دعيت اليه ، كما استبعدت دولة اتحاد
جنوب أفريقيا لعنصريتها وعدائها للشعب الأفريقي الأصلي .

حاولت الدول الاستعمارية مقاومة عقد هذا المؤتمر وشنت الصحافة
العربية عليه موجات من النقد الشديد وحاولت منع الدول الخاضعة لها
من الذهاب ، ولكن تيار المد التحرري في هذه الفترة كان جارفا . . .
وكانت الدول حديثة الاستقلال تسعى الى التعاون والترابط وهي تخرج
من قيود الاحتلال الى عالم جديد .

وقد حاولت قوى كثيرة تعطيل سفر جمال عبد الناصر ومنعه من
الظهور في هذا المؤتمر وكتب محمد حسنين هيكل قائلا : أنه غير متحمس
للذهاب الى باندونج .

ولكن جمال عبد الناصر كان قد اشتعل حماسا بمقابلات نهرو وتيتو
وفتح عينيه على ميدان جديد كانت طبيعته تعشقه ، ولم يتردد لحظة
في الذهاب على رأس وفد مشكل من صلاح سالم وزير الارشاد ومحمود
فوزي وزير الخارجية وقائد الجناح على صبرى الذى عين مديرا لمكتب
جمال عبد الناصر والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف .

الدول التي حضرت المؤتمر ٢٩ دولة تمثل أكثر من نصف سكان
العالم ومن الدول العربية تسع هي مصر وسوريا ولبنان والسودان
والعراق والأردن والسعودية وليبيا واليمن .

غادر جمال عبد الناصر مصر يوم ٨ ابريل وزار باكستان في طريقه
الى الهند التي أمضى بها عدة أيام رافقه فيها نهرو واتاح له فرصة
الخطابة في جمع حاشد يبلغ نصف مليون وألقى خطابا أيضا أمام برلمان
الهند . وكان جمال عبد الناصر هو وصلاح سالم يرتديان حلتهم
العسكرية ، فكانا الوحيدين بين قادة الدول من العسكريين .

لم تكن موجة الانقلابات العسكرية قد اجتاحت بعد الدول النامية
الحديثة الاستقلال . . . حتى سوريا التي عرفت الانقلابات العسكرية عام
١٩٤٩ بانقلاب حسنى الزعيم كان يرأس جمهوريتها في ذلك الوقت مدني
هو هاشم الأتاسى بعد أربعة انقلابات متتالية وأحد عشر تغييرا وزاريا .

وكانت هذه هي رحلة جمال عبد الناصر الأولى خارج مصر ظهر فيها كنجم بارز يمثل دولة ذات حضارة عريقة ولها دور قيادي في الدول العربية التي كانت تشكل ثلث أعضاء المؤتمر تقريباً وقد احاطه نهرو وسوكارنو وشو ان لاي واونو رئيس وزراء بورما بكل تقدير .

يقول جان لاكوتير في كتابه (عبد الناصر) أثناء المؤتمر كان استقبال الجماهير لعبد الناصر - بفضل ترتيبات سوكارنو أشد حماسة من استقبالات القاهرة والاسكندرية ، كان ظهوره على منصة الخطابة أو في الأروقة أو الشوارع يقابل بمظاهرات حارة جدا فهو وشو ان لاي كانا رجلي الساعة ، مع العلم أنه عند وصوله كما يستبد به القلق والخوف من اثار العراقيين والأتراك عليه) .

كانت الرحلة الأولى لجمال عبد الناصر خارج مصر رحلة غير عادية وطريقة استقباله فيها كانت كفيلاً بالتأثير العميق على شخصيته وأفكاره ورؤيته الشاملة للعالم .

التناقضات التي كانت قائمة بينه وبين العراق لم تجد فرضة للظهور ، فقد نجح جمال عبد الناصر في الحصول على قرار من المؤتمر يقول انه (بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي يؤيد المؤتمر حقوق شعب فلسطين العربي ويدعو الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتحقيق التسوية السلمية لمشكلة فلسطين) .

وكان ذلك انتصارا للحق العربي ، وداقعا لظهور الدول العربية بمظهر التضامن ، في وقت لم تتوقف فيه إسرائيل عن مهاجمة قطاع غزة منذ غارتها الكبيرة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥ حتى أيام انعقاد المؤتمر .

اعاد مؤتمر باندونج ثقة الدول المتحررة بنفسها ، ودغم سياسة الحياد بين المعسكرين في وقت كان يعتبر فيه دالاس كلمة (عدم الانحياز) كلمة قدرة كما قال حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) .

كانت أيام انعقاد المؤتمر من ١٨ الى ٢٤ ابريل ١٩٥٥ من أهم أيام التاريخ اذ حدث تحول عميق في سياسة كثير من الدول ومنها مصر .

وينعكس ذلك على ما يرويهِ مايلز كوبلند في كتابه (لعبة الأمم) في باب (ناصر واتحاد المحايدين الايجابيين) اذ يقول ان الروس قد غيروا وجهة نظرهم تجاه ناصر عندما وجدوا احتمال أن يصبح عاملاً رئيسياً في الحرب ضد الامبريالية الغربية عدوهم اللدود في الدول الافريقية والاسيوية بينما أبدى الأمريكيون عليه تحفظات عديدة .

وكان غريبا أن تصدر جريدة (الأخبار) الموالية للأمريكيين خلال بعض أيام المؤتمر بمانشيتات مثيرة لعلامات الاستفهام .

يوم وصول جمال عبد الناصر الى باندونج يوم ١٨ ابريل صدرت الأخبار بمانشيت أحمر رئيسي يقول (سيادة بسلا رأس في قطار الاسكندرية) .

وفي اليوم الذي كان جمال عبد الناصر يخطب فيه في برلمان الهند كان المانشيت الرئيسي الأحمر لنفس الجريدة (براءة ٦ متهمين في قضية قتل شبرا) ومانشيتات فرعية بنفس المقياس تقول (عبد الناصر خطب في البرلمان الهندي) وتقول أيضا (براءة زوج فاطمة أخت القتل ورجوات زوجة ابنه) .

ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة ومندوب الأخبار في ذلك الوقت كتب أثناء انعقاد المؤتمر تحقيقا في الأخبار يوم ٢٥ مارس ١٩٥٥ بعنوان () تعال معي الى باندونج) يسخر فيه من أندونيسيا ويقول (ان باندونج التي فيها هذا المؤتمر ليست بلدة اندونيسية . . . هي قطعة من هولندا نسيها الاستعمار على أرض جزيرة جاوة عندما جمع حقايبه ورحل عن اندونيسيا) . ويحاول ان يصور اندونيسيا وكأنها تخذع الزائرين بقوله (في كل مكان ذهبت اليه لمحت آثار الطلاء على الأرض) ويقول أيضا بعد حديثه عن إحدى المدارس (مطلوب من كل زائر ان يفهم مدارس اندونيسيا هكذا) ثم يقول (باثبات الهوى يزيفن بطاقات على انهن طالبات في الجامعة) .

لا كلمة واحدة عن المؤتمر . .

بل ان محمد حسنين هيكل يكتب أيضا في تحقيق ثان يوم ٢٧ مارس ١٩٥٥ (وليس يغنيني ماذا قرر المؤتمر ولا كيف كان اتجاه المناقشات فيه تلك كلها مسائل ثانوية) .

هكذا أسفرت بعض الصحف المصرية عن موقفها من مشاركة جمال عبد الناصر في هذا المؤتمر الذي غير مسار التاريخ بما اتخذه من قرارات اعتبرت دستورا للعلاقات بين الدول ، وكانت تطبيقا لمبادئ التعايش السلمي ، الذي احتل مكانا رئيسيا من أعمال المؤتمر ، ورأس جمال عبد الناصر لجنته .

لصت قرارات المؤتمر على رفض الاحلاف كما ورد في المادة السادسة (الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأي دولة من الدول الكبرى) .

وعاد جمال عبد الناصر بعد زيارة أفغانستان في طريق العودة . .

وعلى قدر ما لقي من استقبالات حافلة في كل دولة زارها على قدر ما كانت هناك محاولة لعدم استقباله في القاهرة استقبالا شعبيا يناسب نجاح المؤتمر .

كان جمال سالم خلال زيارة عبد الناصر قد عين رئيسا بالنيابة . . وعندما اجتمع عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وكمال رفعت وأحمد لطفى وآكد مديرا مكتب جمال عبد الناصر في ذلك الوقت للبحث في اعداد استقبال شعبي ، ولما عرض الأمر على جمال سالم لم يوافق على ذلك ، وطلب أن يكون الاستقبال عاديا ، ولكنهم رفضوا رأيه ونفذوا اجراءات الاستقبال وحدهم مما جعله مفاجئا له عند وصوله الى المطار .

ولم تكن محاولة منع الاستقبال الشعبي من جانب جمال سالم وحده . . . ولكن هنري بايرون السفير الأمريكي اقنع السفراء الغربيين بعدم مقابلة جمال عبد الناصر في المطار بحجة اعتقاده ان استقبال عبد الناصر يجب ان يبقى مظاهرة أسبوعية أفريقية فقط كما روي كويلند .

كان موظفو السفارة الأمريكية يطلقون على مؤتمر بانديونج (لعبة المحتالين من سكان المدن السود) .

وصل جمال عبد الناصر القاهرة يوم ٢ مايو حيث استقبل استقبالا شعبيا حافلا وصفه خان لاكوتير في كتابه (عبد الناصر) بقوله (هبت موجة حارة على الرجل وعلى الجماهير ففي ميدان التحرير حيث اقيمت أقواس النصر تحمل اسماء عبد الناصر ونهرو وشو ان لاي فشاهدا سياره (جيب) تخترق الجماهير ويقف فيها ناصر مبتسما ابتسامه عريضة تفرج لأول مرة عن انكماش وجهه الصلب بينما يجرى وراءه الشعب الذي طالما واكب في الماضي النحاس باشا أو محمد نجيب فماذا جرى الآن ؟) .

ويجيب لاكوتير بقوله (ذلك ان العهد قد ولج طريقا جديدة فقبل سفر البكباشي الى آسيا بأسبوع ولم يكن قد تأكد بعد أنه سينذهب بنفسه) اعتقل رجال المباحث عشرات الشيوعيين وزجهم في غياهب السجون ، ولكن عندما قرر ناصر السفر الى اندونيسيا تلقى برقية من المعتقلين تقول (عاش المناضل في المعركة ضد الامبريالية) . . .

وكتب محمد حسنين هيكل متراجعا عن موقفه المعارض لسفر جمال عبد الناصر الى المؤتمر قائلا في صحيفة الأخبار (ان الاستقبال الكبير الذي لقيه جمال عبد الناصر بعد عودته آمن الى أرض الوطن بعد مؤتمر

باندونج المثير ، وبعد الرحلة السريعة فوق بلاد الشرق الأقصى أثبت لي مرة أخرى خطأ كنت قد وقعت معه . . . واعترف بأنني لم أكن متحمسا لسفر جمال عبد الناصر ولا لاشتراكه بنفسه في مؤتمر باندونج) .

و كنت قد طلبت مقابلة جمال عبد الناصر عندما علمت باتخاذ قرار السفر بعد فترة طويلة ، امتنعت فيها عن ممارسة أي نشاط سياسي نتيجة للمراقبة الشديدة ، وعزلي في قوينسنا بالجيش المرابط لفترة طويلة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ فكنت الوحيد من خريجي كلية أركان الحرب الذين يعملون في هذا الجيش الذي كان مكلفا بحراسة المنشآت من جنود الاحتياط .

ذهبت اليه في دار رئاسة مجلس الوزراء ، فاستقبلني مع البكباشي عبد الحكيم الاعسر زميل مجموعتي للضباط الأحرار بالاسكندرية فور علمه بوجودنا .

وعندما دخلنا كان متهلل الوجه وبادرني بقوله :

ـ أخيرا . . . رجعت ورضيت تيجي لنا .

وقلت له صادقا :

ـ الشعب كله معاك في خطوتك . . . وأنا واحد من الناس .

وجلسيت معه لأول مرة بعد سنوات . . . كان مرحا منشرح الصدر . . . تحدث عن معركته ضد الاحلاف بثقة متناهية .

وعندما عاد من باندونج أرسل له محيي الدين خطابا قال له فيه ان شقة الخلاف بينهما تضيق ، وفي نوفمبر ١٩٥٥ أرسل عبد الناصر اليه وسولا قال له انه يستطيع العودة لمصر ، فعاد في ٤ ديسمبر ١٩٥٥ وقابل جمال عبد الناصر لأول مرة أيضا منذ سفره للخارج في ابريل ١٩٥٤ .

كان موقف جمال عبد الناصر بعد مؤتمر باندونج في مقاومة الاحلاف وتأكيد الاستقلال الوطني أقوى منه قبل المؤتمر وأشد تأثيرا .

نهرو حضر الى مصر في زيارة انتهت الى بيان مشترك صدر في ١٢ يوليو ١٩٥٥ تضمن نصا على ان الاشتراك في موائيق واحلاف عسكرية مع الدول الكبرى يخلق جوا يؤدي الى الحرب ولا يخدم قضية السلام . . . وكان ذلك أول بيان رسمي يؤكد في مضمونه الكامل كافة مبادئ باندونج .

هجمات القاهرة على حلف وحكومة بغداد هزت أعصاب الحكام هناك . . . بل دفعت سلوين لويد الذي عين وزيرا لخارجية بريطانيا الى

إبلاغ السفير المصري في أغسطس ١٩٥٥ بأن بريطانيا ستكف عن بذل المزيد من الجهود لضم الدول العربية إلى حلف بغداد إذا أوقفت مصر دعايتها ضده . . . وقد سر عبد الناصر لذلك كثيرا .

ولكن الحركة مع ذلك لم تتوقف . . . فقد تلقت السياسة البريطانية ضربة شديدة عندما وصل الجنرال سير جيرالد تمبلر إلى عمان في ديسمبر ١٩٥٥ ليبحث مع المسئولين هناك أمر دخول الأردن حلف بغداد ، وقايله الشعب العربي في الأردن بثورة شديدة بلدت الأمل في ضم الأردن إلى حلف بغداد .

ولم ينته أثر زيارة تمبلر بمصادرته عمان ، فإن الأمة العربية التهبت جميعها بمعاداة الأحلاف ، وحضر سلووين لويد إلى القاهرة ليؤكد لجمال عبد الناصر ما سبق أن قاله للسفير المصري في لندن من رغبته في وقف حملات الدعاية ضد حلف بغداد ، على أن تجمد بريطانيا مساعيها لتوسيع الحلف ، وحاول سلووين لويد التقليل من مهمة تمبلر قائلا أنها تمت تحت ضغط الأتراك والعراقيين .

وتصادف أثناء تناول الاثنين طعام العشاء حسب رواية محمد حسنين هيكل أن تلقى السفير البريطاني برقية تفيد أن الملك حسين قد طرد الجنرال جلوب وطلب منه مغادرة الأردن في نفس الليلة . . . ولكنه لم يبلغ سلووين لويد بها وهما في طريقهما إلى السفارة . . . واعتبر وزير الخارجية البريطاني أن عبد الناصر كان يعلم بذلك وأنه سخر منه بعدم إبلاغه .

ولكن تبين أن جمال عبد الناصر لم يعرف بالخبر إلا في صباح اليوم التالي ، واعتبر أنه أجاء ذكي من البريطانيين لأنه يفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين . . . ولكن سلووين لويد اعتبره أمرا يقود إلى مضر غير معلوم .

حقيقة أن جمال عبد الناصر لم يكن يعلم بالخبر وقت لقائه مع سلووين لويد . . . ولكنها حقيقة أيضا أنه كان قد أرسل كمال رفعت وأحمد لطفى وأكد مديري مكتبه إلى الأردن لاثارة الجماهير هناك ضد الأحلاف وضد زيارة تمبلر ودراسة أسلوب مهاجمة إسرائيل من الداخل ردا على هجماتها المتصلة على قطاع غزة بعد غارتها الشهيرة في ٢٨ فبراير .

كان الاثنان يعملان باسماء مستعارة . . . ويقول الاثنان ان الشعب الأردني قد قام بثورة ضد تمبلر بدافع ذاتي دون تدخل من جانيهما إطلاقا . . .

وقد روى جمال عبد الناصر قصة إرساله لجمال رفعت ولطفى وأكد
الى الأردن في مجلس الوزراء وذلك تديلا على الدور الذي تقوم به
مصر عقب اقالة جلوب .

وكان جمال ولطفى قد اتصلا ببعض الضباط الأردنيين الذين تأثروا
بأفكار العسكريين المصريين ، والذين لم تصل قدرتهم في ذلك الوقت الى
حد الثورة على الملك ، فقاموا بدلا من ذلك بالضغط عليه لاقالة جلوب حتى
يستعيد شعبيته التي فقدتها خلال زيارة تمبلر .

كان اسم جمال عبد الناصر في ذلك الوقت يتصاعد عاليا ، ويكتسب
ملايين الأنصار في الدول العربية وقد اكتشف سيلوين لوييه ذلك
بنفسه عندما جوبه بعد مغادرته مصر بمظاهرات عنيفة في البحرين تهتف
(ناصر . . . ناصر) .

أصبح واضحا مع نهاية عام ١٩٥٥ ان الاستعمار قد فقد قدرته على
دعم احلافه العسكرية في الوطن العربي ، وبعد أن كان مقروضا ان تصبح
العراق مقدمة للدول العربية الأخرى المنضمة المنضمة اذا بها تصبح الدولة
العربية الوجيهة المعزولة في شبك الحلاف العسكرية .

كان البريطانيون ينظرون الى قاعدة قناة السويس باعتبارها القاعدة
الوحيدة المناسبة استراتيجيا لتكون مقرا للقيادة البريطانية في الشرق
الأوسط الممتدة من مالطة الى باكستان ومن تركيا الى كينيا .

كانت القاعدة نتاجا لجهد الحرب العالمية الثانية بكل ما توفر منها
من مصانع وورش ومحلات ومدن للحياة والترفيه ، ويصعب على القيادة
البريطانية ان تستبدلها بأخرى ، أو تقيم قاعدة بمواصفاتها اذا تهيأ مكان
استراتيجي ملائم .

وكذا فانه عندما وصلت الأمور عند بريطانيا الى مرحلة اليأس من
ضم مصر الى الاحلاف العسكرية ، أثر ذلك على حلف بغداد فلم يتحول الى
تنظيم عسكري مثل حلف الأطلسي ولم تتكون له قيادة عسكرية مشتركة
. ولم تتوفر له قاعدة رئيسية مثل قاعدة قناة السويس .

ومنذ ان دخل جمال عبد الناصر نادي رؤساء الدول المؤثرة في
السياسة الدولية بعد باندونج استخدم تعبيرات جديدة لم تكن في قاموسه
قبل ذلك استخدم كلمة الاشتراكية كمرادف للعدالة الاجتماعية
وأعلن أول يونيو ١٩٥٦ تأكيداً لمبدأ الحياد الإيجابي بقوله (ان سياسة
مصر لا شرقية ولا غربية بل مصرية صميمة تعمل لمصر وللوطن العربي

الأكبر) . . . وهي الألفاظ نفسها التي اعترض على يوسف صديق لانه نادى بها في خطاب بمدينة بنى سويف عام ١٥٩٢ لأن السفارة الأمريكية احتججت عليها .

تغير كبير حدث في سياسة مصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء وعقد مؤتمر باندونج .

تغير أكد وعمق معانى الحياد . . . ومعاداة الأحلاف العسكرية . . . مما جعلها مرادفة للاستقلال الوطنى الذى عاش الشعب يناضل من أجله عشرات السنين .

ويستطيع جمال عبد الناصر ان يفخر بقيادته لهذه المعركة الوطنية التى ناضل فيها ضد الامبريالية العالمية معتمدا على جماهير الأمة العربية . . .

كانت أياما خالدة ، صقلت فيها شخصيته ولمع اسمه ، واحتشد حوله الملايين فى نضاله مع الحياد . . . وضد الأحلاف . . . تأكيدا للاستقلال الوطنى .

الفصل الثالث

السوفييت في المنطقة

(سلفطة الأسنحة المصرية السوفييتية أخطر
أجزاء منذ قيام حرب فيتنام)

جون فوستر دالاس

وزير خارجية الولايات المتحدة

(ان هذه الاتفاقية التجارية التي وقعناها بلا
قيود ولا شرط لا تعتبر فتحاً للنفوذ الروسي
ولا للنفوذ الأجنبي ولكنها تعتبر قضاء على
النفوذ الطويل الذي تحكمه فيينا وسيطرون
علينا)

جمال عبد الناصر

لم يدخل السوفييت الى المنطقة غزاة ... ولم يتقدم علمهم خلف
التجارة كما فعلت انجلترا في الصين ... ولم ينتصر تنظيم ماركسي في
احدى الدول ... ولكن دخولهم كان دعوة وطنية من العسكريين

وكان الاعتقاد السائد عند العسكريين وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر
ان الجياد ومقاومة الاحلاف العسكرية تماماً مثل الاستقلال الوطني معركة

لا يتم الانتصار فيها الا بتحقيق هدفين ٠٠٠ أولهما جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، والثاني تسليح الجيش المصرى تسليحا حديثا يتناسب مع تطور العصر .

وبدأ النضال من أجل تأكيد الحياد الايجابى ورفض الأحلاف يأخذ طابعا جديدا بعد توقيع اتفاقية الجلاء ٠٠٠ طابعا يختلف عن مجرد التصريحات المعلنة فى فترة المفاوضات أو الكفاح المسلح بالقناة ، اذا اتخذ شكلا أكثر ايجابية وحرصا على ارتباط مصر بالدول العربية وعزل العراق وإبطال دورها فى اغراء اية دولة عربية أخرى .

كان تحقيق الجلاء حافزا حقيقيا على تقديم نموذج للدول العربية ، أبرزت فيه مصر امكانية تحقيق دولة الارتباط بحلف من الأحلاف .

أما الهدف الثانى وهو تسليح الجيش ٠٠٠ فكان قضية العسكريين الكبرى ٠٠٠ وذلك مفهوم بحكم طبيعتهم وتكوينهم وارتباطهم المهني . وحرصهم على تكوين جيش وطنى كما ورد فى أهدافهم الستة .

وبدأ الاهتمام بتسليح الجيش مبكرا ٠٠٠ مع الأيام الأولى للثورة ٠٠ صرح محمد نجيب فى شهر أغسطس ١٩٥٢ (لا بد ان نحصل على أسلحة حديثة من دولة ما وإذا كنت لا تستطيع ان أحصد من من الدول سيحصدنا بالأسلحة فى حالة امتناع أمريكا والديمقراطيات الغربية عن مساعدتنا فمن البديهي فى هذه الحالة اننا سنلجأ الى غيرها) .

وصرح محمد نجيب أيضا للصحف فى شهر نوفمبر بقوله (ان النداء الذى وجهناه الى إنجلترا للحصول على أسلحة حدث طبقا لسياسة الحكومة المصرية التى تريد تعزيز الجيش المصرى تدريجيا والتوسع فى قواته وتعزيز مركز مصر الاستراتيجى أيضا) .

وكل ضابط فى الجيش المصرى كان يدرك ان الأسلحة متخلفة ولا تتناسب مع التطور الحديث الذى حققته الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية من بعدها .

ومنذ عام ١٩٣٦ والحكومة المصرية تسعى لتسليح الجيش من إنجلترا بناء على مواد المعاهدة ولكن السلاح دائما كان مثل السراب .

برنامج تطور الجيش لكى يكون قادرا على الدفاع عن قناة السويس لم ينفذ لتوتر الموقف العالمى فى سنوات ما قبل الحرب حتى عام ١٩٣٩ بدعوى احتياج إنجلترا لكل قطعة سلاح ٠٠٠ ثم عطلت الحرب نفسها أية مخادعات خفية لتسليح الجيش ، خلاصة وان بريطانيا لم تعتمد على الجيش المصرى كقوة محاربة فى صفوف الحلفاء كما اعتمدت على جيوش الهند

والسودان وليبيا وغانا وغيرها ، وذلك لأدراكها أن في صفوفه بذور حركة وطنية . . . وبالتالي فإنها لم تقدم له تسليحا جديدا .

ولم تتوفر فرصة مناسبة للجديث عن تسليح الجيش حتى في مفاوضات صدقي - ليفن ١٩٤٦ التي فشلت . وبعقبها حرب فلسطين . ففرضت بريطانيا حظرا جديدا لم يرفع الا عام ١٩٥٠ .

وكان محمود فهمي النقراشي قد طلب خبراء عسكريين من أمريكا وأثناء وجوده هناك لعرض القضية على مجلس الأمن ، ولكن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أفاد بأنه (ليس لديهم خطة في هذا الأمر حتى الآن) . توصلت وزارة الوفد الى موافقة الحكومة البريطانية على وضع مصر في قائمة المشتريين للأسلحة الثقيلة مثل الطائرات النفاثة ودبابات سننورين . . . وأسرعت فوقعن عقدا مع الحكومة البريطانية لشراء ٨٠ دبابة سننورين فدفعت ٨٠٪ من ثمنها عند توقيع العقد . . . ولكن تعثر المفاوضات ثم توقفها دفع الحكومة البريطانية الى ابلاغ الحكومة المصرية بأن طلبات حلف الأطلنطي ودول الكومنولث ستوف تؤخر استبقائها في الحصول على الدبابات المتعاقبة عليها .

ثم استجابت حكومة العمال بعد ذلك للضغط الواقعة عليها ، فأجلت توريده السلاح الى أجل غير مسمى .

هذا الحظر على توريد السلاح لم يمنع حكومة الوفد . . . البحث عن سبيل للحصول عليه وخلال فترة الكفاح المسلح ١٩٥١ كان فؤاد سراج الدين وزير الداخلية يشتري الأسلحة من الصعيد حسب روايته - ويخزنها في بدروم منزله ثم يرسلها الى الفدائيين الذين كان يشرف عليهم .

ويقول فؤاد سراج الدين أنه اتصل بسفراء يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي في محاولة للحصول على أسلحة يدعوي انها للبوليس ، ولكنهم - على حد قوله - كانوا حريصين على عدم حدوث استفزاز للغرب ، خاصة وان تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي لم يتم الا في وزارة الوفد الأولى عام ١٩٤٢ .

ولم يكن الوفد وحده هو الذي يحاول ذلك . . . صحيفته الاشتراكية دعت صراحة بعد الغاء المعاهدة الى عقد مفاوضات سريعة مع دول أوروبا الشرقية لامتداد مصر وجيشها بالسلاح بعد ان اخفقت في شرائه من السويد والدول الخاضعة للنفوذ الأمريكي .

وكانت قد ظهرت في مصر نبرة تدعو الى التعاون مع الاتحاد السوفيتي بعد موقفه الواضح الصريح في تأييد قضيتنا بمجلس الأمن .

وقام عمال الميناء في بور سعيد يوم ٨ يناير ١٩٥٢ بربط الأسطولين
السوفييتي وتمويله وتحمية بحارته رغم اضربهم عن العمل .

وكان هناك اتجاه اجمع على كل القوى الوطنية لعقد معاهدة صداقة
مع الاتحاد السوفييتي خلال فترة الكفاح المسلح في القناة في بداية عام
١٩٥٢ ، ولكن احترقت هذه الدعوة مع حريق القاهرة ، ولم تعد تتردد
هذه حتى قامت حركة الجيش .

ولم يبدأ العسكريون في مصر من حيث وصل الشعب في قمة كفاحه
عام ١٩٥١ ، ولكنهم طالبوا البريطانيين ومن بعدهم الأمريكيين بتسليح
الجيش ، تماما كما حاول الوفد من قبل .

ولم يكن متصورا أن يكون هناك رفض كامل ومماثلة شديدة لهذا
الطلب المشروع من عسكريين وصلوا الى السلطة وتفرض عليهم طبيعتهم
وظروفهم أن يسلحوا جيشهم بما ينفي عنه صفة الضعف ، ويعيد اليه ثقته
بعد هزيمة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

ولكن الثمن كان باهظا . . . ضرورة الارتباط بخلف دفاعي . . .
وكان هذا أمرا مرفوضا تماما . . .

أبلغت حكومة المحافظين محمد نجيب بهذا الشرط التعسفي بصفته
قائدا عاما للقوات المسلحة ، وكان يحظر على توريد السلاح ما زال
مستمرا فقد اشغل الكفاح المسلح في القناة .

ولجا مجلس القيادة الى أمريكا يطلب منها السلاح . . . وكانت المفاجأة
أن مصر وأمريكا مرتبطتان بعقد تسليح سري مع حكومة على ماهر التي
تولت الحكم بعد حريق القاهرة (فبراير عام ١٩٥٢) بمبلغ خمسة ملايين
دولار .

وعندما اطلع العسكريون على قائمة الأسلحة وجدوا انها من
النوع الذي يصلح للبوليس أكثر مما يصلح للجيش . . . فلم تكن فيها
دبابات طائرات أو مدفعية .

وقد ناقش السفير الأمريكي كافرى رغبات أعضاء مجلس القيادة
في أول عشاء اجتمعوا معه فيه بمنزل البكباشي عبد المنعم أمين المطل على
النيل قريبا من كوبري الجيزة .

وقد وصل الى القاهرة بعد ذلك في ٥ نوفمبر ١٩٥٢ مستر وليم
فoster وكيل وزارة الدفاع الأمريكية ، الذي اجتمع مع جمال عبد الناصر .

وعبد الحكيم عامر وعبد المنعم أمين صاحب الصلات الطبية بالسفارتين الأمريكية والبريطانية .

وانتهت زيارة وكيل وزارة الدفاع الأمريكية الى الاتفاق على قائمة أسلحة مناسبة للجيش قيمتها مائة مليون دولار واقترح فورستر ايفاد بعثة الى أمريكا لتسهيل شحنها ومقابلة المسئولين هناك .

وسافر فعلا قائد الجناح على صبرى والقائم مقام حسن الفكلوى الى أمريكا حيث أمضيا هناك عدة أشهر يتنقلان بين مكاتب الإنتاج ومكتب السفير والملحق العسكرى المصرى دون الوصول الى نتيجة عملية ، رغم ما أحاط بهذه البعثة من تفاؤل شامل ، وما غذته عناصر الدعاية من أن الأمور تتحرك بصورة طبيعية .

وعاد الى مصر وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس ليقدم تبريرا الى محمد نجيب وجمال عبد الناصر بأن الرئيس الأمريكى الجديد دوايت أيزنهاور قد استجاب لرجاء تشرشل الذى ألح عليه فى فرض الحظر على تسليح مصر كما تفعل بريطانيا حتى لا توجه نيران الأسلحة الى الجنود البريطانيين فى قناة السويس ، وذلك بحكم زعمايتهما القديمة ، وقيادتهما أيزنهاور العسكرية لجنود الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .

وتوافقت اللهجة الأمريكية تماما مع اللهجة البريطانية ، واقتضت توريد السلاح بشرط الانضمام الى الاحلاف العسكرية . . . وتبدد التفاؤل الذى غمر العسكريين باحتمال وصول أسلحة جديدة للقوات المسلحة .

ومع ذلك لم يفرق العسكريون فى بحر اليأس ، واحتفظوا بصلات طبية مع المسئولين الأمريكيين وسافرت الدفعة الثالثة عشرة من خريجي كلية أركان الحرب ٦٠ ضابطا التى دخلت بعد ٢٣ يوليو ، والتى كنت ضابطا من أفرادها الى الولايات المتحدة بدعوة من وزارة الحرب الأمريكية فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ .

وكانت المفاجأة أننا بعد أن قطعنا مئات الأميال وجدنا برنامجا هزليا يتضمن مشاهدة عرض موسيقى لفرقة من فرق الجيش فى ملعب كرة ، وثار ضباط الدفعة واحتجوا لدى الملحق العسكرى القائم مقام عبد الحميد غالب والسفير أحمد حسين على مغزى هذا الاستقبال المهين ، وتغير البرنامج فعلا فى أيامه الأخيرة ليحوى زيارة بعض الوحدات ومشاهدة أنواع جديدة من الأسلحة . . . ولكن الزيارة لم تحقق نتيجة أيضا .

ولم تمتنع الحكومة المصرية عن ايفاد بعض ضباطها الى الولايات المتحدة للحصول على فرق عسكرية يستعملون فيها أسلحة وتكتيكات

لا تطبق في مصر . . . كما أرسلت أيضا عدة بعثات تدريبية في أعمال البوليس والمخابرات مثل الصاع حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربى الذى حصل على فرقة فى معسكر كامب كوردون بولاية جورجيا . . . وهذا مثل وخيد لعشرات من الفرق .

ظاهرة أرسل الضباط الى أمريكا توضح انه كان هناك أمل فى تحسين العلاقات ، ورفع الحظر عن توريد السلاح . . . ولكن الأمر مضى على عكس ذلك تماما .

ولم يقف مجلس القيادة موقفا جامدا فى مواجهة الرفض والمماطلة الأمريكية . . . خاصة وأنه كانت هناك بعض المظاهر المحدودة للاهتمام بدول الكتلة الشرقية .

حرص محمد نجيب وجمال عبد الناصر على زيارة المفوضية السوفيتية بالقاهرة فى عيد الثورة الاشتراكية الخامس والثلاثين يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٢ رغم ان المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى الذى عقد فى أكتوبر ١٩٥٢ لم يشر الى حركة الجيش المصرى بنأى شئ انتظارا لاستكمال الدراسة عن اتجاهاتها وأهدافها .

وتقرر سفر أول بعثة للدول الاشتراكية برئاسة حسن رجب وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع وعضوية أحمد فؤاد واليوزباشى صلاح هدايت وزير البحث العلمى الذى تخرج فى كلية العلوم بعد أن أصبح ضابطا وحسن ناخى رئيس مؤسسة الغزل والنسيج فيما بعد وبعض تجار القطاع الخاص .

وكانت هذه البعثة واحدة من عدة بعثات تقرر إرسالها إلى الدول العربية ودول أوروبا الغربية .

ونشرت جريدة المصرى أخبار هذه البعثات يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ بمانشيت أحمر رئيسى يقول (الكتلة الشرقية يمكن أن تسد حاجات مصر من الأسلحة) .

وكان هذا المانشيت الرئيسى الى جانب أنه من نوع الضغط على الأمريكين والبريطانيين فى محاولة الحصول على الأسلحة ، كان بداية تفكير جرى فى هذا الاتجاه . . . فقد طلب حسن رجب مشرفة رأى الحكومة التشيكوسلوفاكية فى توريد الأسلحة . فكان الرد بعد دراسة هو (نحن بلد نحب السلام ولا نعطى أحدا السلاح) .

وعندما أرسل أيزنهاور خطابا يعلن فيه استعداد أمريكا لتسليم مصر وذلك أثناء زيارة انطونى هيد وزير الحربية البريطانى للقاهرة اذا تم

الاتفاق مع بريطانيا التي كانت تصر على الارتباط بخلف دفاعي - كما كتب أنطوني ناتنج - تأكدت الحقيقة بأن الموقف قد أصبح يدور في حلقة مفرغة .

وخلال لقاء محمد نجيب مع السفير السوفييتي بنيامين سولود في ديسمبر ١٩٥٣ تطرق الحوار الى مسألة مصر للغرب ، ثم تساءل محمد نجيب عن احتمالات تسليم الاتحاد السوفييتي لمصر . . .

وكان هذا هو أول حديث رسمي يدور بين مسئول مصري ومسئول سوفييتي حول هذا الموضوع .

ولكن لم يكن الحديث الوحيد . . . كان ضيق خلة الخطار حول توريد السلاح يدفع المسئولين الى عمل تجسبات مختلفة .

السفير المصري في موسكو عزيز المصري استفسر من السوفييت أيضا عن احتمالات تسليمهم لمصر بمبادرته الخاصة خلال عام ١٩٥٤ ولكنه لم يقدم لهم طلبات أو يتابع الموضوع بطريقة رسمية كما روى لي الدكتور مراد غالب مستشار السفارة في ذلك الوقت . وأحمد لطفى وأحمد مدير مكتب جمال عبد الناصر اتصل أيضا بمستشار السفارة السوفييتية بالقاهرة في وقت متأخر بعد توقيع اتفاقية الجلاء لمناقشة موقفهم من سفر عبد الناصر الى بانجوينج وتطرق الحديث الى موضوع الاستلحة دون ربطه بوثائق رسمية أو خطابات متبادلة .

كان جمال عبد الناصر حريصا على طرق باب هذا الاحتمال ، فكلف حسين عرفة مدير المباحث الجنائية باليوليس الحربي والذي كان مكلفا بالاتصال بالشيوخ والتمسك الى صفوفهم وتسهيل بعض الأمور لهم اكتسابا لثقتهم . . . وفي هذه الفترة تعرف ببعض التقدميين مثل محمد كامل البنداري وعبد الرحمن الشرقاوي والدكتور محمد انيس ، وحضر معهم مؤتمر الدفاع عن شعوب الشرق الأوسط ومؤتمر السلام في برلين عام ١٩٥٥ . . . وطلب حسين عرفة من البنداري أن يتصل بالسفير السوفييتي باعتباره صديقا له منذ كان سفيرا في موسكو ليسأله عن امكانية تقديم السلاح لمصر ، وجاء الرد السوفييتي بأن تقديم السلاح لمصر والجنود البريطانيون يحتلون القناة سيكون معناه في النهاية تسليم السلاح للبريطانيين . . .

وقام حسين فهمي رئيس تحرير الجمهورية والصحفي المقرب من جمال عبد الناصر باتصال آخر بالسفير السوفييتي سولود في وقت متأخر

بعد ذلك ، وجاءت الموافقة على تقديم الأسلحة من ناحية المبدأ ولما أبلغ حسين فهمي الموافقة لعبد الناصر كان الصمت هو الجواب .

وأعطى صلاح سالم تصريحاً للصحف في فبراير ١٩٥٤ قال فيه (أن مصر قد عرضت كل مشروعاتها على الدول المختلفة ومنها روسيا وأنه توجد إثنيات في هذا الخصوص وهناك احتمال أكيد أن تقدم روسيا على إقامة بعض المشروعات لو حصل اتفاق نهائي على التفاصيل . . . واجب أن أضيف أن مصلحة مصر سيكون لها دائماً الكلمة الصلبة) (١) .

وكان مجلس الانتاج القومي الذي شكل برئاسة حسين فهمي قد تلقى بناء على دراسته واتصالات البعثة التي زارت الدول الاشتراكية عروضاً لإقامة مصانع في مصر .

وعندما عرض أحمد فؤاد وصالح هداية اتفاقيات البعثة على جمال عبد الناصر في حضور جمال سالم ثار الأخير ثورة شديدة ، معترضاً على هذا الاتجاه . . . وقال جمال عبد الناصر في هدوء لأحمد فؤاد تبقى تحكى الكلام ده لي بييجوا يحكموا بعدنا) . . . وذلك لأن الوقت كان في قمة التوتر لازمة أعضاء المجلس مع محمد نجيب في مارس ١٩٥٤ .

ولم تسفر هذه التصريحات أو الاتصالات عن شيء إلا زيارة سولود إلى محمد نجيب بمنزله في يناير ١٩٥٤ وأبلاغه أن الاتحاد السوفييتي قد وافق من ناحية المبدأ على بيع السلاح لمصر . . . ويقول محمد نجيب أنه أرسل كتاباً بذلك إلى عبد الحكيم عامر بصفتة قائداً عاماً للقوات المسلحة يطلب منه كشفاً بالأسلحة المطلوبة ، وانتهت صلتة بهذا الموضوع . . . فقد كانت هذه الفترة من أشق الفترات في علاقة محمد نجيب ببقية أعضاء قيادة الثورة ، وهي التي انتهت إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ثم اعطاء نجيب صفة شكلية كرئيس للجمهورية حتى تم عزله في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ .

إذا صحت هذه الرواية فهي لا تعني أكثر من اندفاع نجيب في مطالبته للسلاح من السوفييت في وقت كان جمال عبد الناصر يعتقد فيه أن الوقت لم يكن ملائماً بعد لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة التي تعني احتمال حدوث صدام مع إنجلترا وأمريكا في وقت لم تكن فيه اتفاقية الجلاء قد وقعت بعد . . . بين انطوني هيد وزير الحربية وجمال عبد الناصر .

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء بالخروف الأولى في يوليو ١٩٥٤ رفعت بريطانيا الحظر عن توريد السلاح إلى مصر في شهر أغسطس ١٩٥٤ ،

(١) جريدة المصري ١٤ فبراير ١٩٥٤ .

وكان هذا يشير بأن مصر سوف تحصل على احتياجاتها من الأسلحة دون
صدام مع الدول الاستعمارية .

أرسلت بعثة عسكرية الى أمريكا في شهر سبتمبر ١٩٥٤ برئاسة
اللواء محمد ابراهيم رئيس أركان حرب الجيش ، وعضوية الأميرالاي
مصطفى يوسف مدير التدريب والقائمقام عبد المحسن كامل مرتجى مدير
مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، والبكباشى صبرى كمال أركان حرب
المدرعات ولكنها لم تحقق مثل بعثة على صبرى السابقة اية نتائج .

كان موقف الرفض والمماطلة ما زال مستمرا ، خاصة وان موقف
جمال عبد الناصر من معركة الحياد ومعاداة الاجلاف قد أصبح أكثر
وضوحا وتأثيرا فى المنطقة .

وحدث فى ذلك الوقت حادث كانت له ابعده الآثار فى سياسة مصر
خلال هذه المرحلة وما بعدها . . . وهو الاعتداء اسرائيل على قطاع غزة
والاغارة على معسكر للجيش المصرى وقتل ٣٨ جنديا مصرى يوم ٢٨ فبراير
١٩٥٥ .

تم هذا الحادث فى وقت لم تكن فيه العلاقات المصرية الاسرائيلية فى
حالة من التوتر الشديد ، بل كانت هناك فرص للتفاهم لم تقبلها المؤسسة
العسكرية فى اسرائيل كما سيأتى توضيحه فى فصول قادمة .

ووجد جمال عبد الناصر ان موقف الجيش المصرى يحتاج الى علاج
سريع ، فالأسلحة قديمة متخلفة ورغم رفع انجلترا للحظر المفروض على
مصر فإنها لم تورد سوى ٣٢ دبابة سنتورين من الدبابات الثمانية التى تم
التعاقد عليها ودفع ثمنها فى عهد حكومة الوفد . . . وتبين ان رفض أمريكا
لتوريد السلاح لم يكن من أجل اجبار مصر على دخول الاحلاف فقط ، وإنما
كان من أجل اسرائيل أيضا فهى رغم انها لم تكن تصمد لها السلاح
حتى ذلك الوقت ، فإنها لم تكن توافق على ترخيص كفة الدول العربية على
اسرائيل .

وحاولت مصر كسر هذه القيسود فأرسلت بعثات الى الدول
الأوروبية لشراء السلاح واتضح ان فرنسا تشترط عدم مساعدة ثوار
الجزائر وانها تورد السلاح لاسرائيل ، وانها تعاقدت معها على توريد
طائرات الميستير النفاثة على ان يتم التسليم فى منتصف عام ١٩٥٦
وتعاقدت اسرائيل أيضا مع كندا للحصول على الطائرات الأمريكية سابر .
أما البعثات العسكرية المصرية التى ذهبت الى سويسرا والنمويين

وايطاليا وأسبانيا فانها لم تستطع الحصول على أسلحة ثقيلة متطورة لأن انتاج هذه البلاد محدود .

وعرضت على جمال عبد الناصر في هذا الوقت وثيقة سرية للغاية حصل عليها أحد ضباط المخابرات المصرية كانت قد طبعت من ١٢ نسخة فقط وهي تنص على النقاط الآتية بعد مقدمة عن تطور العلاقة بين انجلترا واسرائيل .

١ - اتفاقية الجلاء لن تحول دون عودة القوات البريطانية لاحتلال قاعدة القناة مرة ثانية .

٢ - ان بريطانيا لن تمد مصر بالسلح الا اذا ارتبطت معها بحلف عسكري .

٣ - وجود تعاون وثيق وتأييد كامل لسياسة اسرائيل وهجومها على قطاع غزة وتطلب الوثيقة من القيادة البريطانية في الشرق الأوسط تجنيب بعض المصريين للتعاون معها في حالة العودة .

وسافر جمال عبد الناصر وصالح سالم الى باندونج وهما يحملان هموم القارة الاسرائيلية على غزة ، والحصار المضروب على مصر لمنع حصولها على السلاح . . . الى جانب الاصرار على مقاومة التسرب الغربي داخل الوطن العربي عن طريق جذب بعض دوله الى الاحلاف العسكرية .

وكان مؤتمر باندونج نقطة تحول رئيسية في مسار السياسة المصرية . . . صقلت شخصية عبد الناصر ، واكتسب في المؤتمر شعبية احاطت اسمه بهالة من التقدير كقائد وطني ، وزادت معتقداته في أهمية الحياض ورفض الاحلاف صلابه .

ليس هذا فقط بل اتاحت له الظروف أيضا فرصة فريدة لنقل موضوع الحصول على السلاح الى مرحلة أكثر ايجابية انتهت الى كسر الاحتكار الذي فرضته الامبريالية العالمية .

قال لي صلاح سالم ان القبلا التي أقام بها كانت قريبة من سكني شوان لاي رئيس وزراء الصين الذي شاركه عبد الناصر في دائرة الضوء والاهتمام داخل المؤتمر وخارجه على نطاق عالمي . . وفي إحدى الزيارات المتبادلة ، صابرحه سالم بحاجة مصر الى السلاح لمقاومة تهديدات اسرائيل وبناء جيش وطني قادر على تثبيت مبادئ الحياض الايجابية وسأله عما اذا كان يمكن للصين ان تقدم له حاجته من السلاح . . .

واعتذر شوان لاي قائلا ان الصين تستورد سلاحها من الاتحاد السوفييتي وأنه اذا وافق صلاح فسيبندل جهده للاتصال بالسوفييت ومعرفة رأيهم في موضوع توريد السلاح لمصر . . . ووافق صلاح فورا .

وقابل جمال عبد الناصر السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني وأطلعته على الوثيقة بعد ان طمس نبرتها ، ونفى له السفير علمه بها . . . ولكن الجنرال (هل) قائد القوات طلب من اللواء عامة نقل ضابط مخبرات منطقة القنال الى القاهرة حتى لا يؤثر ذلك على تنفيذ الاتفاقية ولكن طلبه رفض في لحظتها باعتباره تدخلا في شئون مصر الداخلية .

بدأ الشك يساور عبد الناصر في تواطؤ انجلترا واسرائيل معا على ضياع اثر اتفاقية الجلاء وثبوت التعاون بينهما وخاصة بعد تصريح تشرشل الذي قال فيه انه يود ان يرى اسرائيل اقوى دولة في المنطقة .

وكانت غارة غزة قد اثبتت ان هناك نقصا في ذخيرة الجيش المصري . وأصدرت ادارة المخبرات توجيهاتها الى ضباطها في منطقة القناة بمحاولة الاستيلاء على ذخائر كانت تنقص مدفعيتنا المضادة للطائرات والمضادة للدبابات من مخازن القاعدة وذلك بعد محاولة شرائها من الجيش البريطاني ورفض قاداته الموافقة على ذلك .

وقد أمكن فعلا سرقة عدد من القطارات والدبابات المحملة بالذخيرة من (أبو سلطان) سلمت لمدير مكتب السفير للتسليم .

والشيء المقلوع به ان صلاح سالم لا بد وانه أبلغ جمال عبد الناصر بحديثه مع شوان لاي . . . وانتهى المؤتمر والطلب معلق بلا جواب . . .

وبعد العودة لمصر وفي شهر مايو ١٩٥٥ اتصل دانيال سولود السفير السوفييتي بصلاح سالم وأبلغه موافقة الاتحاد السوفييتي على توريد ما تشاء مصر من أسلحة ، وأبدى له استعداد السوفييت أيضا للمساهمة في المشروعات الصناعية التي يحتاجها تطوير المجتمع . . .

أبلغ صلاح سالم جمال عبد الناصر بحديث السفير السوفييتي ، ويقول ان صلاته بعد ذلك انتهت بهذا الموضوع ، فقد حصل مسئولية الاتصال بعد ذلك على صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر .

ومع وجود هذا العرض المفتوح من جانب السوفييت والذي تم الاتفاق عليه مع جمال عبد الناصر فان التعاقد لم يوقع عليه أو ينفذ . . . فقد كان جمال عبد الناصر شديد الخذر في اتخاذ هذه الخطوة التي تعنى صداما مباشرا مع الأمريكين والبريطانيين الذين ما زالت بعض قواتهم في منطقة القناة لم ترحل بعد .

واستخدم جمال عبد الناصر اتفاقه مع السوفييت كقوة ضغط على الغرب في محاولة أخيرة لإجبارهم على توريد السلاح . . . اتصل جمال عبد الناصر بسفيرى أمريكا وبريطانيا وأبلغهما أنباء الصفقة وحذرهما من اضطرابه لقبولها ، إذا لم تصله أسلحة من الدولتين .

وأقبل شهر يونيو دون أن يتلقى جمال عبد الناصر ردا عليه من السفيرين . . . فى الوقت الذى كان يستعجل فيه السفير السوفييتى موقف مصر لإبلاغ موسكو . . .

ولم يجد جمال عبد الناصر بدا من عرض الأمر على مجلس قيادة الثورة خشية تراجع السوفييت عن موقفهم بعد مضي عدة أسابيع دون تعاقد . . . واقترح السفير السوفييتى سولود فى شهر يونيو دعوة شبيلوف رئيس تحرير البرافدا والنجم الصاعد فى سماء السياسة السوفييتية لحضور احتفالات عيد الثورة الثالث فى القاهرة .

وجهت الدعوة الى شبيلوف الذى حضر الى القاهرة ، حاملا معه تفويضا انتهى الى مشروع اتفاق يقدم به الاتحاد السوفييتى أسلحة لمصر قيمتها ٨٠ مليون جنيه وتشمل طائرات نفثة من طراز ميغ المقاتلة ، وقاذفة القنابل اليوشن ، ودبابات ستالين الشهيرة على أن يتم الدفع بالقطن المصرى خلال ١٢ عاما واتفاقيات الدفع بالقطن كانت ترفضها أمريكا لتوفر القطن عندها .

وتم الاتفاق على أن يكون التعاقد بين الحكومة المصرية والحكومة التشيكوسلوفاكية ، وقد رأى جمال عبد الناصر أن ذلك قد يقلل من حجم المشكلة أمام الغرب ، خاصة وأن تشيكوسلوفاكيا كان قد سبق لها إمداد إسرائيل بالأسلحة أثناء حرب فلسطين ثم توقفت بعد عدة شهور ، عودة لسياسة ستالين التى كانت تقضى بعدم تقديم أى مساعدة عسكرية أو اقتصادية لى دولة غير شيوعية .

كان مشروع الاتفاق تغييرا حقيقيا فى سياسة الاتحاد السوفييتى بالمنطقة ، لما لمس في الثورة المصرية من معاداة للاستعمار والإحلاف العسكرية وإرتباط بالقوى التحررية فى باندونج . . .

وكان الاتحاد السوفييتى قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل فى فبراير ١٩٥٣ عقب إلقاء قبلة على مفوضيته فى تل أبيب . . .

وكانت مصر أول دولة غير شيوعية تتلقى أسلحة من الاتحاد السوفييتى ، على أساس السياسة الجديدة التى تقضى بمساعدة قوى التحرر الوطنى دون شروط أو التزامات ، ودون تحديد لنسوع السلاح أو كميته .

وهكذا أسقط مشروع الاتفاق المصري السوفييتي كل القيود التي كان يفرضها الغرب على توريد السلاح .

ومع ذلك ظل الاتفاق سرا غير معلن وغير موقع . . . فقد كان جمال عبد الناصر يريد له أن يأخذ مداه كقوة ضغط على الغرب يعفيه من تصادم محتمل معه .

(ظل جمال عبد الناصر مترددا بأمل تغير يحدث في الساعة الحادية عشرة في موقف الغرب) كما يقول ناتينج .

كان جمال عبد الناصر يعتمد على رأى السفير الأمريكى هنرى بايرون الذى ساند طلبه فى الحصول على معدات عسكرية معتقدا أنه ليس ثمة خطر من استخدام ناصر لهذه الأسلحة ضد المصالح الأمريكية ويتطلع الى إفراج الحكومة البريطانية عن توريد ٣٢ دبابة سننتورين ومن مدرعتين خلال الشهور التالية رفع الحظر فى أغسطس ١٩٥٣ .

واستدعى جمال عبد الناصر الملحق الجوى فى سفارة مصر بواشنطن قائد الجناح وأبلغه أن هناك مشروع اتفاق نهائى لم يوقع بعد بصفقة أسلحة مع السوفييت وان عليه إبلاغ المسئولين فى واشنطن باضطراب مصر للحصول عليها اذا ظلت أمريكا فى موقف الرفض .

ولكن كل هذه المحاولات انتهت الى لا شئ .

ولخص الاميرال برا وفورد هذه الحقيقة أمام احدى لجان الكونجرس بقوله (ان المصريين يريدون شراء أنواع من السلاح لا تريد لهم أن يحصلوا عليها) .

ولم يكن هناك بد من توقيع الصفقة والاعلان عنها .

أول من سرب أخبصارها كان صلاح سالم فى لقائه مع الشيوعيين الأربعة الذين استدعاهم الى مكتبه يوم أول سبتمبر ١٩٥٥ للاتصال بالحزب الشيوعى السودانى وهم يوسف ادريس وفتحي خليل وابراهيم عبد الجليم وزهدى .

وأخبار الصفقة وموضوعها لم يعرض على مجلس الوزراء مطلقا حتى أعلنها جمال عبد الناصر كما روى لى فتحي رضوان .

وصرح جمال سالم فى كلمتنا أثناء زيارة قام بها الى الشرق الأقصى والتي استقال خلالها شقيقه صلاح سالم من مناصبه بقوله (أن مصر ستشتري أسلحة من روسيا اذا تخلت الدول الأوروبية عن تعاقداتها) .
كما نشرت الأهرام يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٥ .

وسافر أول وفد صحفى الى الاتحاد السوفيتى برئاسة حسين فهمى رئيس تحرير الجمهورية وعضوية على أمين وأحمد بهاء الدين وانجى رشدى خلال شهر سبتمبر وهو أول وفد صحفى يزور موسكو فى تاريخ العلاقات بين البلدين .

والذى يتابع أخبار الصحف فى هذه الفترة التى امتدت من يوم الغارة على غزة فى ٢٨ فبراير حتى شهر سبتمبر يجد أن مانشيتات الصحف لم تتوقف خلال هذه المدة عن الاعلان عن اعتداءات اسرائيلية واشتباكات مع الفدائيين وقوات الجيش المصرى ، الأمر الذى كان يستهدف الضغط على مصر ، والذى كان يدفعها فى نفس الوقت دفعا الى محاولة الحصول على السلاح دفاعا عن أرضها واستقلالها وحيادها أيضا .

ونشرت جريدة الأهرام فجأة يوم ٢٦ سبتمبر (مانشيت رئيسى) يعلن (أمريكا تعرض بيع أسلحة على مصر) وتقول (العرض الروسى بتقديم الأسلحة لمصر يزعج وزارات الخارجية والدفاع فى أمريكا - منع الروس من دخول الشرق الأوسط أهم عند الأمريكان من ارضاء اسرائيل) .

ونشرت أيضا (ان قوات اسرائيل المسلحة مزودة بأسلحة أفضل من كل قوات البلاد العربية مجتمعة وذلك لأنها كانت قد ابتاعت فى الماضى مقادير كبيرة من الأسلحة من بريطانيا) .

وظهرت الأهرام أيضا فى اليوم التالى ٢٧ سبتمبر بمانشيت رئيسى يقول (أمريكا تباحث مصر لتزويدها بالسلاح) وتقول فيه (العرض الأمريكى جاء بعد رفض قبول أسلحة مجانا مقابل انضمامها لميثاق الأمة المتبادل) .

وفى اليوم التالى ٢٨ سبتمبر كان العنوان الرئيسى للأهرام « جمال عبد الناصر يشرح قصة تسليح الجيش المصرى » .

وكان جمال عبد الناصر قد اختار أن يعلن النبأ الحاسم من داخل الجيش ، واختار فرصة افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية أقامتة الشئون العامة للقوات المسلحة يوم ٢٧ سبتمبر ليعلن على العالم صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية .

روى جمال عبد الناصر قصة الأسلحة منذ بدايتها وقال (ان هذه الاتفاقية التجارية التى وقعناها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحا للنفوذ الروسى ولا للنفوذ الأجنبى ولكنها تعتبر قضاء على النفوذ الطويل الذى تحكمه فىنا وسيطر علينا . . . أن مصر ، مصر المستقلة مصر الثائرة القوية لن تمكن النفوذ الأجنبى فى بلادنا) .

وأعلن جمال عبد الناصر أن الاتفاق قد وقع نهائيا منذ أسبوع واحد فقط . . . وهذا يعنى انه وقعه بعه ان استنفد كل وسائله مع أمريكا وبريطانيا للحصول على السلاح .

وفى اليوم التالى لاعلان الخبر أرسلت بريطانيا وأمريكا تحذيرا الى الاتحاد السوفييتى .

ووصف دالاس الصفقة بأنها (أخطر اجراء منذ قيام حرب فيتنام) . وكان دالاس قد حاول منع الصفقة فى الدقيقة التاسعة والخمسين وأرسل الى القاهرة كيرميت روزفلت عميل المخابرات المركزية الأمريكية . . . وتتناقض أقوال محمد حسنين هيكل فى كتابه (عبد الناصر والعالم) مع أقوال مايلز كوبلن فى لعبة الأمم . . . الأول يقول ان عبد الناصر قرر ان يقطع الطريق على كيرميت روزفلت باعلان الخبر قبل مقابلته . . . والثانى يقول ان كيرميت روزفلت قابله قبل اعلان الصفقة فعلا ووجد من الحكمة الا يعترض عليها بعد ان انتهت وانما حاول اقناع عبد الناصر بأن بعضها أسلحة دفاعية وأنه على استعداد لأن يقبل مشاركة الاسرائيليين للقيام بجهد مشترك بغية الوصول الى سلم دائم .

ولكن عبد الناصر لم يعلن شيئا من هذا اما لأنه لم يقابل كيرميت روزفلت قبل الاعلان . . . واما لحدوث خلاف بينه وبين السفير الأمريكى بايروت وفى احدى الجلسات الخاصة ، جعله يرفض الاستجابة لاي طلب أمريكى .

أعلن جمال عبد الناصر فى ٢ أكتوبر أثناء الاحتفال بتخريج دفعة جديدة للكلية الحربية (لقد كانت حادثة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ والاعتداء اليهودى المدبر على غزة الذى وصفه مجلس الأمن بأنه اعتداء وحشى على جنود آمنين . . . كان هذا الاعتداء نقطة تحول) .

ولم يقبل دالاس فى سهولة أن تتخطى مصر نقطة التحول فى طريقها الجديد . . . وبعد أن عجز مندوبه كيرميت روزفلت عن اقناع عبد الناصر بالعدول عن الصفقة ، قرر أن يرسل له انذارا مكتوبا فى رسالة مغلقة مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جورج ألين ، وقيدت وكالات الأنباء الأمريكية هذا الخبر .

وغلت الدماء فى رأس عبد الناصر عندما سمع بنبا الانذار واتخذ عدة خطوات ايجابية حاسمة :

استدعى كيرميت روزفلت وأبلغه أنه اذا جرؤ الين على تقديم الانذار فانه سيأمر بطرده من مكتبه وسيعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا .

اتصل جمال عبد الناصر في نفس الوقت بأوسع دائرة من الضباط الأحرار وأبلغهم أنه سيقاوم الانذار الأمريكى ، حتى ولو اضطر الى الكفاح السرى المسلح ، وقد استخدم تعبير Under ground وهو يبلغ ذلك لى مع أحمد فؤاد ولطفى واكد لتصل بالشيوخيين استعدادا للمقاومة الشعبية .

طلب من قيادة الجيش توضيح أبعاد صفقة الأسلحة وما تحققه لمصر من كسر الخضوع لاحتكار السلاح وتأكيد الاستقلال الوطنى ، والقدرة على الدفاع عن النفس ضد اسرائيل وحماية الحياد الإيجابى وقد أقيمت محاضرات وكلمات وعقدت ندوات فى كافة وحدات الجيش حول هذا الموضوع .

كلف ضباط المخابرات المنبشرين فى منطقة القنال بمراقبة تحركات القوات البريطانية التى لم تكن قد انسحبت كلها من القاعدة بعد وأعطى انذارا لقوات لجيش بأن تكون على استعداد وفى حالة طوارئ .

وقد تصرف بايرود وكيرميت روزفلت بمبادرتهم الخاصة واتصلا بجورج ألين وهو فى الجو ليطلبا منه عدم الإدلاء بتصريحات للصحفيين عند هبوطه من الطائرة ، وأقنعا بعد مقابلاته بعدم تقديم الانذار المكتوب ، تفاديا لانفجار يحدثه الموقف الشديد التوتر كما ذكر هيكلى فى كتابه (عبد الناصر والعالم) :

واستقبل عبد الناصر جورج ألين الذى لم يقدم الانذار واكتفى بأن قال له إن دالاس فى ضيق ، وكان رد عبد الناصر (وليكن ولكن شعبى مهتد) .

وجاؤ آلين للمرة الأخيرة أن يثنيه عن تنفيذ الصفقة بقوله إنه فى حالة الغائها فإن الولايات المتحدة تتطلع الى امداده بالسلاح .
وأجابه عبد الناصر قائلا :

لقد فات الأوان .

نعم كان الأوان قد فات وعلق موسى شباريت على الصفقة قائلا (إنها خطر لا مثيل له ومن المحتم ان تؤثر تأثيرا بالغا على أمن اسرائيل كما إنها غيرت ميزان القوى تغييرا حاسما وضع حدا لتفوق اسرائيل النوعى على مصر إنها خطر داهم لم تشهده اسرائيل منذ حرب الاستقلال) :

واستقبل الشعب المصرى أنباء الصفقة استقبالا حماسيا وازداد اسم جمال عبد الناصر لمعانا ، وارتفع نجمه فى سماء الأمة العربية بل وفى العالم الثالث رمزا لقدرة النضال على مواجهة الاستعمار .

وكان اتمام صفقة السلاح بعد ١٦٠ يوما فقط من افتتاح مؤتمر باندونج تأكيدا لاستمرار سنوات الصعود ، وبعثا للثقة في نفوس الجماهير التي شعرت للمرة الأولى انها تملك ارادتها وانها قادرة على تحقيق ما يشبه المعجزات .

يقول جان لاکوتير في كتابه عبد الناصر (نسقت الدعاية الرسمية والحركة اليسارية جهودهما للمرة الأولى واثارتا لدى الجماهير ردات فعل حماسية عارمة) .

والحقيقة القاطعة ان اليسار المصري قد رحب بهذه الخطوة ترخييا شديدا ، واعتبرها نقطة تحول في مسار السياسة المصرية ، تدفع قرارات باندونج لتطبيق عملي . . . ولكن معظم قيادات الحركة الشيوعية كانوا في السجن ومن هنا أرسلوا برقيات تأييد لجمال عبد الناصر .

وكما لم يشترط الاتحاد السوفييتي أية شروط تتعلق بصفقة الأسلحة من حيث الكمية أو النوع أو طريقة الدفع . . . فانهم لم يشترطوا أيضا ضرورة الافراج عن الشيوعيين المصريين واعتبروا هذا أمرا داخليا لا يجوز التدخل فيه . . . وان مراحل النضال وحدها هي الكفيلة بإبراز الدور الوطني للشيوعيين .

تحطم الاحتكار الغربي للسلاح في سهولة ويسر ، ولم تحدث ردود فعل عنيفة أكثر من محاولة تقديم انذار دالاس . . . وفتحت مصر الباب لمزيد من صفقات الأسلحة بين دول منطقة التحرر الوطني والاتحاد السوفييتي .

وحضر الى مصر عقب اعلان الصفقة وزير خارجية سوريا صلاح البيطار على رأس وفد سوري للتعرف على أبعاد الصفقة .

وبعد أيام انتهت المباحثات بين مصر وسوريا الى عقد ميثاق عسكري في أكتوبر ١٩٥٥ اعتبر فيه ان أي اعتداء على دولة من الدولتين يعتبر اعتداء على الأخرى وقررت مصر تسجيل هذا اليوم ٢٠ أكتوبر باعتباره (يوم الجيش) تحتفل به كل عام . (ولم تمض عدة شهور حتى تعاقدت سوريا مع الاتحاد السوفييتي على شراء السلاح وتبعتها أفغانستان ولم يمض وقت طويل حتى كانت اليمن هي الدولة الرابعة ، ومن بعدها توالى تعاقدات الدول ، وكأنها مسبحة انفرط عقدها من يد الامبريالية العالمية التي كانت تقيض عليها .

كانت نتيجة هذه الصفقات المتتالية نهاية مرحلة كانت الامبريالية العالمية تسيطر فيها على كافة دول العالم غير الشيوعية وتراقب مراكزها

وتحدد قوتها وتسلب منها ارادتها الى جانب ما تستولى عليه من المواد الخام ومن جهد الانسان .

ومن الأمور الرئيسية التي ساعدت على تحقيق هذه الصنفقة واحداث تغيير جذري في موازين القوى العالمية حرص العسكريون في مصر على تزويد الجيش بأحدث الأسلحة الممكنة .

طبيعة العسكريين لعبت دورا كبيرا في شق هذا الطريق الذي كان يبدو وعرا يصعب السير فيه ولكنهم أقدموا على خوضه بكل ما يملكون في أنفسهم من اندفاع تلهبه حماسة الشباب ، وكل ما في صدورهم من اصرار على خلق جيش يحمي مصر من العدوان .

والأسلحة التي حصلت عليها مصر كانت حديثة تماما . . . أدخلتها عصر النفاثات في عالم الطيران ، ووفرت لها الدبابات الثقيلة وشبكة اتصالات اليكترونية ، ومحطات رادار حديثة ، وقوارب طوربيد . . . وكاسحات ألغام . . . وكانت هذه أسلحة يسيل لها لعاب العسكريين .

ووصول مثل هذه الأسلحة الحديثة الى بلد غير شيوعي من الاتحاد السوفييتي ما كان ليتم لولا وفاة ستالين وحدث تغيير في سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي ظهرت واضحة في قرارات المؤتمر العشرين الذي عقد في فبراير ١٩٥٦ وقرار الانفتاح على شعوب آسيا وأفريقيا ودعم حركات التحرر الوطني .

ولم يجد الاتحاد السوفييتي في ذلك تعارضا مع سياسة التعايش السلمي التي تبناها لأن مساندة دول التحرر الوطني بالسلاح يخدم استقلالها الوطني وحيادها ومعاداتها الأحلاف ، وهي الأمور التي تخاصم جموح الامبريالية العالمية ، وتجنبرها على قبول مبدأ التعايش السلمي . . .

وقد فرض هذا الاستلوب السوفييتي في التعاون مع الدول غير الشيوعية استلوبا جديدا في تعامل أمريكا مع الدول غير المرتبطة معها بأحلاف دفاعية . . . وهو الأمر الذي انتهى الى اقرار مشروع ايزنهاور في ٥ يناير ١٩٥٧ ، مما سيأتي تفصيله فيما بعد ، وامداد الاردن ولبنان وتونس وغيرها بالأسلحة رغم عدم ارتباطها بأحلاف دفاعية .

وهكذا أدت صنفقة الأسلحة الى انقسام الموقف في الشرق الأوسط الى دول وطنية متحررة تشتري السلاح من الاتحاد السوفييتي بلا قيود أو شروط ، ودول أخرى تابعة للامبريالية ومرتبطة معها اما بأحلاف عسكرية أو بقبول ما ورد في مشروع ايزنهاور .

هذا الموقف الجديد لمصر أتاح لها للمرة الأولى منذ ثلاثينيات القرن

الثامن عشر في عهد محمد علي أن تحصل على السلاح الذي تريده لتحقيق آمال قادتها العسكريين ومصر لم يحكمها عسكريون مهنة وأصلا. منذ عهد محمد علي وإبراهيم إلا محمد نجيب وجمال عبد الناصر .

استقبلت الأسلحة السوفيتية استقبالا جيدا من جانب ضباط القوات المسلحة المصرية ، لأنهم وجدوا فيها بديلا عظيما عن الأسلحة البسيطة التي كان يشتريها الجيش من السويد أو سويسرا فقط .

وسافر الى تشيكوسلوفاكيا ثم الاتحاد السوفيتي ضباط مصريون للتدريب لأول مرة في التاريخ وكانوا يسافرون بأسماء مستعارة تحاشيا للأمريكيين .

ووصل الخبراء السوفييات العسكريون في عام ١٩٥٨ بدأوا بإعداد محدودة على مستوى القيادات العليا فقط ، واشتركوا في إعادة تنظيم الجيش على أساس توحيد مدارسهم .

كان الجيش حتى ذلك الوقت خليطا من أفكار واتجاهات ومدارس مختلفة الأسلوب والتنظيم التقليدي البريطاني الذي نظم الجيش على أساسه منذ الاحتلال عام ١٨٨٢ ، والدراسات الأمريكية المستحدثة من ذهاب عدد متزايد من الضباط الى دورات تدريبية في أمريكا ، وصلت الى مستوى قادة السرايا ، واستيراد عدد من الخبراء العسكريين الألمان وعلى رأسهم الجنرال فون باخر الذين خدموا في عهد النازي وتأثيرهم المتزايد في الأبحاث والصواريخ والمخابرات وأخيرا وصول الأسلحة السوفيتية الحديثة .

وتنظيمات الجيش على مختلف المستويات من الجماعة الى الفرقة تعتمد على التسليح ، بل ترتبط به ولذا كان ضروريا ان يعاد تنظيم الجيش على أساس العقيدة السوفيتية ، وان تتوحد مدارسهم وقد تم ذلك على مراحل متدرجة .

وأرسلت الى الاتحاد السوفيتي أيضا فرق لدراسة نظم المخابرات السوفيتية حتى يكون هناك تناسق كامل بين أسلوب المعاملات واسلوب القتال ، وكان من أوائل الذين حصلوا على هذه الفرقة هناك شعراوي جمعة أمين عام التنظيم بالاتحاد الاشتراكي ووزير الداخلية فيما بعد ، عندما كان يعمل وكيلا لإدارة المخابرات العامة .

ويعتبر العسكريون أن أفضل فترات الجيش بعد الثورة كانت هي فترة استقراره على أسس العقيدة والتنظيمات السوفيتية ، وذلك بعد الانهيار الذي حدث في (الضبط والربط) العسكري بعد ٢٣ يوليو ،

وارتباط كثير من الضباط بشمل تحيط بأعضاء مجلس القيادة أو ارتباطهم بأعمال خارجية ، وظهور اصطلاح (مندوب القيادة) الذى أحدث خلخلة فى تماسك الجيش .

كان وصول الخبراء السوفييت للقوات المسلحة المصرية بعد خبرتهم العالية فى الحرب العالمية الثانية بداية مرحلة اهتمام جدى بالتدريب لم يعرفها الجيش المصرى من قبل ٠٠٠ وبداية وصول القوات الجوية والقوات البحرية الى مستوى عال لم يتوفر لها من قبل مما حقق بعضا جديدا للجيش المصرى بعد الضغوط التى تعرض لها عقب معاهدة لندن فى عهد محمد على .

ولم تقف اسرائيل جامدة أمام هذا التغير الجذري الذى حدث فى صفوف الجيش ، فأنهى مرحلة كان نقص السلاح وقلة الخبرة وضعف القيادة هى عناصر الجيش الرئيسية ٠٠ وكانت فرنسا هى ربيبة اسرائيل فى ذلك الوقت لأنها منذ خرجت من الشرق الأوسط بعد انتهاء الانتداب على سوريا ولبنان عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنذ واجهت طلائع الثورة الجزائرية وهى تأخذ موقفا معاديا للعرب ٠٠٠ فكانت أرض فرنسا هى مكان تدريب الهاجاناه الاسرائيلية فى منتصف الأربعينيات ٠٠٠

وعندما تردد ايزنهاور فى اعطاء اسرائيل طائرات نفثة ودبابات لحفظ ربحان كفتها على مصر ، بادرت فرنسا بامدادها بما تريد ، الأمر الذى دفع جمال عبد الناصر الى عقد صفقة ثانية للسلاح مع الاتحاد السوفييتى رفع مجموعها الى ٢٠٠ مليون دولار وحصل بها على طائرات ميغ ١٧ .

وحاولت حكومة الولايات المتحدة احتواء الموقف ، وأرسل دالاس روبرت اندرسون مندوبا له فى نهاية ١٩٥٥ لا يميل انذارا مثل جورج الين ، وانما يحمل مشروعا لحل المشكلة الفلسطينية وانهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل ٠٠٠ ولكن جمال عبد الناصر - كما يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه عبد الناصر والعالم - درج على تسمية هذا المشروع باسم يتصل بنداء الطبيعة لاهتمامه بالفرعيات والشكليات دون تقديم حل سليم ودائم للمشكلة .

وتمت محاولة أخرى لفرض حظر على تصدير الاسلحة الى الشرق الأوسط بدأتها المعارضة العمالية فى انجلترا باقتراح عقد مؤتمر رباعى يضم ممثلين للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وذلك احراجا لحكومة المحافظين .

ولكن فرنسا لم يجذبها الاقتراح ، وكانت قد رفضت الاشتراك في حلف بغداد من قبل ، ولم يزعجها وصول الأسلحة السوفيتية إلى مصر . . . لأنها كانت المصدر الرئيسي لامتداد إسرائيل بالسلاح . كما أنها كانت مهتمة بموقفها في الجزائر .

وانتهز أنطوني ايدن فرصة زيارة خروشفوف وبولجانين إلى لندن في إبريل ١٩٥٦ واقترح عليهما فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط ، ورد عليه خروشفوف بأن الاتحاد السوفيتي لا يمانع إذا كان ذلك ضمن خطة شاملة تتم تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة .

ولكن التزامات بريطانيا إذاً دول حلف بغداد (تركيا والعراق) أنهت هذا الاقتراح وركنته على الرف كما يقولون .

وعندما بلغ عبد الناصر خبر هذا الاقتراح من السوفييت بادر باتخاذ قرار الاعتراف بحكومة الصين الشعبية في ١٦ مايو ١٩٥٦ . بعد أيام من مغادرة خروشفوف وبولجانين لندن ، وذلك تفادياً لحظر محتمل على الأسلحة ، تستطيع فيه إسرائيل بتسريبها إلى أماكن النفوذ والسلطة في بعض الدول أن تحصل على ما تشاء بينما تظل الدول العربية محرومة من السلاح .

وكان الاعتراف بالصين الشعبية مبادرة جريئة من مصر فلم تكن هناك دولة في الوطن العربي أخذت هذا الموقف في وقت كانت حكومة الولايات المتحدة فيه كالنمر الهائج ضد كل ما هو صيني . حتى أن جوازات سفر الأمريكيين كان يصرح لهم فيها بالسفر إلى كل دول العالم عدا الصين وكوريا الشمالية .

وخلال هذه الفترة كانت علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي وثيقة ولم تكن قد ظهرت فيها أية خلافات أو تناقضات ، وكان بلاوتسكي تونج قد حضر المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في فبراير ١٩٥٦ . وخطب فيه مندداً بستيالين ومشييداً بدور الاتحاد السوفيتي في مساعدة حركات التحرير .

أمن جمال عبد الناصر بهذه الخطوة حق مصر في استيراد السلاح حتى لو فرض حظر على المنطقة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة .

وبعد أيام قليلة في شهر يونيو ١٩٥٦ حضر إلى مصر مرة أخرى شبيلوف رئيس تحرير البراقدا الذي أصبح وزيراً للخارجية الاتحاد السوفيتي لحضور احتفالات جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر . وهدرت في شوارع القاهرة يوم العزيم العسكري احتفالاً بجلاء

لمدة أربع ساعات دبابات سنستالين وقاذفات اللهب ، والمدفعية الخفيفة والثقيلة ، وغطت السماء أسراب طائرات الميج النفاثة وقاذفات القنابل الأليوشن .

وانبهرت الجماهير بما رآته من تسليح حديث ، وزغردت النساء وتأثر العرب الذين حضروا العرض العسكري مشاركة لمصر في احتفالها التاريخي أرسل الأردن كتيبة من الفيلق العربي وأرسل لبنان مجموعة من جنود التزحلق ، واليمن جماعة من تلاميذ المدارس الحربية ، وليبيا والسعودية وسوريا وحدات نظامية .

كان يوما حافلا بالنشوة والابتهاج ، وخاصة للعسكريين الذين حققوا هدفا من أعظم أهدافهم ، ولم تعد استعراضاتهم العسكرية هزيلة أو متخلفة .

ولم يدخل السوفييت إلى المنطقة بدعوة العسكريين المصريين لهم للحصول على السلاح فقط ، ولكنهم دخلوا أيضا من باب آخر ، غير باب السلاح .

وكانت حركة ٢٣ يوليو قد ركزت على بعض المشاريع الهامة لتنفيذها منذ البداية ومنها قانون الاصلاح الزراعي ومشروع السد العالي .

تابع المشروعات قائد الجناح جمال سالم الذي عرف بحدة طبعه وذكائه وتصرفاته الرعناء أحيانا .

استطاع جمال سالم أن يصدر قانون الاصلاح الزراعي مع وزارة محمد نجيب الأولى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

ولكن مشروع السد العالي لم يكن قانونا يصدر فينفذ ، ولكنه كان مشروعا يحتاج إلى بحث ودراسة وتمويل . . وصبر أيضا .

فكرة المشروع قديمة . . . عرضها مهندس مصري من أصل يوناني اسمه ادريان دانييوس على بعض حكومات ما قبل الثورة منذ عام ١٩٤٧ ولكنه لم يجد منها قبولا . . . إلى أن التقى مع جمال سالم وعندما درس جمال سالم المشروع فتنه وتبناه أمام أعضاء مجلس القيادة ، وأصبح مجور حديثه الدائم ، وموضع اهتمامه ومتابعته ، حتى أن أحدا من أعضاء المجلس لم يتبدل جهدا لمعرفة تفاصيل المشروع والقي العبء كله عليه .

وبدأ جمال سالم يقوم بدراسات مصرية للسد العالي ، واعترض عليها بعض كبار المهندسين مثل عثمان محرم وعبد العزيز أحمد ولكنه واصل

أبحاثه مع بعض بيوت الخبرة الأجنبية . . . وأجريت مفاوضات مع مجموعة فرنسية انجليزية أمريكية .

جميع بيوت الخبرة العالمية وافقت على المشروع من الناحية الفنية . . . وما زال يوجد حتى اليوم نموذج كامل للسد العالي في قرية جرينوبل بفرنسا عندما تعاونت مصر في مجال البحث مع إحدى الشركات الفرنسية . . . وذلك حسب مشاهدة حسن إبراهيم وروايته تدليلاً على سلامة المشروع .

وأعطى جمال سالم باعتباره نائباً لرئيس الوزراء دفعة جديدة للمشروع وقبب إلى جانبه فيها المهندس سمير حلمي الذي عين وزيراً للصناعة فيما بعد ، وكانت الوقفة الرئيسية عند اختيار المكان المناسب لبناء الهرم الجديد .

استمر مجلس القيادة متابعاً لموضوع السد العالي من بعيد . . تهتم به كلما عرض عليهم جمال سالم مزيداً من التفاصيل . . . وعندما أبلغهم أن كل الدراسات قد أصبحت جاهزة ، ولم يعد باقياً إلا التمويل ، نبئت أمامهم علامة استفهام كبيرة ، فقد كان الموقف السياسي متوتراً مع الغرب بعد عقد صفقة الأسلحة المصرية التشيكوسلوفاكية .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت تصريحاً في أكتوبر ١٩٥٥ تقول (أن الولايات المتحدة على استعداد للمساهمة في تمويل مشروع السد العالي وفي مشروع وادي الأردن وأن هنالك (مشروع مارشال) أمريكي للشرق الأوسط على نسط المشروع الأوروبي) . . . وطلبت ارضاً من مسئول مصري لدراسة الموقف مع واشنطن ، بدأ الأمر كما لو أن حكومة الولايات المتحدة لا تريد أن تفقد كل صفقات مصر . . . واستقبل الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد والمعروف بميله إلى الغرب في نوفمبر ١٩٥٥ استقبالا حافلاً في واشنطن وحمله دالاس رسالة حسب ما ورد في كتاب محمد حسنين هيكل (عبد الناصر والعالم) يقول فيها لعبد الناصر انه اذا كان الاتحاد السوفييتي يساغد مصر بالسلاح وأن ذلك يعنى الموت ، فإن الولايات المتحدة مستعدة الى مساعدة مصر على بناء السد العالي وهذا يعنى الحياة .

كان الموقف يدعو الى التفاؤل وجمال سالم يكاد يخلق من الابتهاج . . وخاصة في منتصف ديسمبر ١٩٥٥ عندما أصدرت الحكومتان البريطانية والأمريكية بيانا أعلنتا فيه مساهمتها في تمويل المرحلة الأولى للسد العالي بما قيمته ٧٠ مليون دولار تدفع منها بريطانيا ١٠٤ مليون ، ثم تبحث الحكومتان بعدئذ اشتراكهما في المرحلة الثانية . . .

وتم الاتفاق أيضا على ان يقرض البنك الدولي للانشاء والتعمير مصر ٢٠٠ مليون دولار دفعة أولى بعد مفاوضات استمرت مدة أسبوعين بين جمال عبد الناصر وجمال سالم ورئيس البنك يوجين بلاك ٠٠٠ وأعلن الاتفاق يوم ٨ فبراير ١٩٥٦ على أساس اعطاء البنك حق الحصول على معلومات عن الاقتصاد المصرى وحق الاشارة بالتخطوات اللازمة ، دون حق الاشراف على الاقتصاد وهو ما كان يطالب به .

وكان البنك الذى انشئ عام ١٩٤٦ بهدف اعادة بناء اقتصاد الدول المنكوبة من العمليات الحربية والذى تملك الولايات المتحدة ٣٢٪ من أصوات مجلس ادارته ولا يعيد رئيسا له الا أمريكى قد حاول أن يفرض على مصر عدم الحصول على قروض خارجية ولا أى اتفاقيات دفع الا بموافقة الأمر الذى رفضه جمال عبد الناصر تماما ٠٠٠ لأن ذلك كان يعنى حظر التعامل أو استيراد السلاح من الاتحاد السوفييتى .

كان مفروضا أن يمضى مشروع السد العالى فى طريقه الطبيعى بعد ذلك ، ولكن اتضح أن حكومة الولايات المتحدة كانت تهدف الى ربط الاقتصاد المصرى بها طوال مدة بناء السد التى تمتد عشر سنوات وقد تزيده .

كتبت النيويورك تايمز تقول (تربط حكومة الولايات المتحدة بين مقترحاتها بمساعدة مصر مساعدة طويلة المدى لمدة عشر سنوات لبناء السد العالى وتسوية النزاع المصرى الاسرائيلى ، وتعتقد حكومة الولايات المتحدة ان المساعدة الاقتصادية لمصر تستطيع أن تؤدى الى تسوية عامة للموقف فى الشرق الأوسط) .

ووضع هربرت هوفر وكيل الخارجية الأمريكية ومستشار دالاس لشئون الشرق الأوسط ، وهو من رجال شركات البترول الأمريكية ومن أبطال الانقلاب الأيرائى الذى قامت به المخابرات المركزية ضد مصدق وأسقطته مذكرة تقول (السد العالى مقابل الصلح) .

وصارح هوفر السفير أحمد حسين بذلك طالبا اليه أيضا ان تعلن مصر فى بيان رسمى امتناعها عن عقد المزيد من صفقات السبلح مع الاتحاد السوفييتى .

واتضححت خطة حكومة الولايات المتحدة فى محاولة السيطرة على الاقتصاد المصرى واخضاعه لنفوذها بعد أن أفلتت منها فرصة منع مصر من عقد صفقة السبلح مع السوفييت .

يقول أنطونى ايدن فى مذكراته : (كان المطلوب أن يعطى المصريون عهدا بأن يجعلوا لمشروع السند العالى الأولوية على غيره من المشروعات

الأخرى وإن لا يقوموا بتنفيذ غيره من المشروعات وأن يرفضوا المساعدات التي تعرض عليهم من المصادر الشيوعية) .

وبدأت بوادر تحليل الحكومتين البريطانية والأمريكية من وجودهما تظهر في تصريحات وأحاديث المسئولين وتتسرب الى جمال عبد الناصر خلال وزير عراقي سابق أرسل وثائق ما دار في جلسات حلف بغداد في شهر ابريل ١٩٥٦ ومنها تبين أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت الانسحاب من ارتباطاتها .

أكد هذه الواقعة ما ورد على لسان أنطوني ايدن أيضا في مذكراته عندما كتب (كانت ثمة نقطة لا يمكن تجاوزها في عملية تمويل السد ذلك أنه كان علينا أن نراعى أيضا مركز حلفائنا ولا سيما العراق وكانت له احتياجاته الخاصة وكانت الحكومة العراقية قد اشتكت بالفعل في أوائل ذلك العام من ان المصريين استفادوا بمعاداتهم للغرب أكثر دون أن يتعاونوا معه وكان العراقيون قد حصلوا على ٣ ملايين جنيه وعدد قليل من الدبابات أما المصريون فقد بدأ انهم سيفوزون بالسد العالي ، فإذا كان لابد من تقديم احسان فان من حق الدول العربية الصديقة أن تسعى للحصول على نصيبها من هذا الاحسان ، ولم يكن من المتوقع من هذه الدول أن تنظر بحماس الى تقديم الغرب مبالغ كبيرة من المال لمشروع مصرى في الوقت الذي تزداد فيه الروابط بين مصر وروسيا السوفيتية) .

وقال فولبرايت في تقرير رسمي أعدته لجنة الشؤون الخارجية للكونجرس (تثبت الأدلة أن الحكومة الأمريكية قد بدأت تراجع قرارها للرجوع عنه بعد بضعة أسابيع فقط من تقديمه) .

وظهرت بعض التعليمات الصحفية تقول (طالما لم نستطع شراء الصلح العربى الاسرائيلى مقابل السد فقد مات الحماس) .

وطلب جمال عبد الناصر من حسن ابراهيم أن يجس نبض اديناور مستشار ألمانيا الغربية لبحث امكانية المساهمة في تمويل السد وحسن ابراهيم يقول انه رغم اهتمام اديناور الشديد بالمشروع ورغم فائدته للشركات الألمانية فانه لم يعرض المساهمة أبدا ورفض البحث فيها ربما خشية من حكومة الولايات المتحدة .

كان رفض أعضاء مجلس القيادة الخضوع لطلبات الحكومتين الأمريكية والبريطانية في وقف التعامل والتسليح مع السوفييت وقبول الصلح مع اسرائيل هما حجر الزاوية فيما اتخذ من قرار سحب الحكومتين العرض فيما بعد ولم يكن موضوع الاعتراف بالضيق الشعبى هو السبب الذى حملهما على الغاء الموافقة ، كما تحاول بعض الجهات المعادية

الاساءة لموقف جمال عبد الناصر ، وتصويره بمظهر المستفز الذى يجبر خصمه على اتخاذ خطوات عنيفة ضده ، ولكنها ربما كانت النقطة التى فاض بعدها الاناء .

اسرائيل ربيبة أمريكا اعترفت بالصين الشعبية عام ١٩٥٠ دون أن يحدث ذلك صدئ فى علاقتها مع واشنطن . . . وأمريكا لم تسحب موافقتها الا بعد شهرين من اعتراف مصر بالصين .

الأمر غير ذلك تماما فانه عندما حضر السفير المصرى أحمد حسين وأبلغ جمال عبد الناصر أن دالاس محرج أمام الكونجرس الأمريكى لرفض مصر لشروط القرض قال له جمال عبد الناصر الذى كانت قد توفرت له المعلومات واليقين بأن الحكومة الأمريكية قد قررت سحب موافقتها ، أنه يمكن أن يذهب الى دالاس ويبلغه أن مصر قد قبلت كل الشروط ثم يبلغه برد فعله .

ولم تكن مصر قد تعاقبت مع السوفييت كما أشيع بعد زيارة شبيلوف الثانية لمصر لحضور احتفالات الجلاء فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ .
قابل دالاس السفير المصرى فى حضور هربرت هوفر وجورج الين الذى سجل المقابلة هو فى هذه الكلمات .

دخل السفير المصرى الى مكتب دالاس وكان هناك هربرت هوفر وأنا وكان السفير حسين متأمر كما جدا وكان يرهق عبد الناصر دائما بمكالماته التليفونية التى يحثه فيها على تأييد أمريكا ، وقال حسين لدالاس أنه قلق من العروض الروسية وما سوف تشيره وأنه لابد وأن تقوم الولايات المتحدة ببناء السد وبأسرع وقت .

رد دالاس بهدوء (اننا بحثنا الأمر جديا ونقدر أهميته ولكن بصراحة أن موقفنا الاقتصادى يجعل من المتعذر على الولايات المتحدة الاشتراك ونحن نسحب العرض الذى قدمناه) .

وفى اللحظة التى دخل فيها السفير أحمد حسين لمكتب دالاس كان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية يوزع بيانا على المراسلين يعلن فيه سحب العرض الأمريكى كما كتب محمد حسنين هيكل فى كتابه (عبد الناصر . . . والعالم) .

كان البيان يحاول الوقية بين مصر من جهة والسودان وأثيوبيا وأوغندة من جهة أخرى اذ جاء فيه (انتهت الحكومة الأمريكية الى أنه من غير العملى فى الظروف الحاضرة أن تشترك فى المشروع اذا لم يتم الاتفاق بين الدول المشتركة فى موارد مياه النيل) ويحاول هدم سمعة الاقتصاد

المصرى بقوله (أن مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية تضمن نجاح المشروع سارت أكثر انتقادا للتوكيد بخلاف ما كانت عليه عند تقديم العرض) .

هل تكون سبعة شهور فقط قد غيرت من حقيقة الوضع في مصر بين يوم اعلان الموافقة ويوم سحبها ؟؟ .

وقد لخص فولبرايت حقيقة الموقف الأمريكى بقوله في تقرير للجنة الشئون الخارجية بالكونجرس .

(كانت صفقة الأسلحة هي السبب في الاسراع بعرض المساهمة وكانت هي السبب أيضا في سحب العرض) .

ويقول التقرير أيضا أن الأسباب التي أعلنت لم تكن من الأسباب الحقيقية بالطبع ولم تجد اللجنة أى دليل على أن الاقتصاد المصرى قد ساءت حالته قبل سحب العرض .

وأعلنت بريطانيا بعد ٢٤ ساعة سحبها للمساعدة التي التزمت بها. . . . ويقول انطونى ايدن فى مذكراته (أبلغتنا الحكومة الأمريكية بهذا القرار دون أن تتشاور معنا بشأنه ولهذا لم نتح لنا أية فرصة لانتقاده. أو ابداء رأينا فيه قبل إبلاغه الى السفير المصرى وكانت النتيجة أن الغى البنك الدولى أيضا القرض الذى كان سيقدمه لمصر) .

وقد ثار يوجين بلاك عندما شعر أنه أدى دور دمية متحركة فى يد دالاس وايدن وقال (ان دالاس لا يملك الحكم على الاقتصاد المصرى . . . هذه هى مهمة البنك الدولى ، وقد كلفنا أن نجيب على سؤالين محددين هما : هل المشروع ممكن ؟ وهل يتحمل الاقتصاد المصرى ؟ وأجاب البنك عن السؤالين بالإيجاب .

وبرر دالاس تراجع ليوجين بلاك بقوله ان الكونجرس لم يصدق على مساعدات خارجية كافية لامداد تيتو فى يوغوسلافيا وعبد الناصر فى مصر . . . وأنه أى دالاس - يفضل أن يقدم مساعدات لتيتو الذى يبتعد عن الكتلة الشيوعية أكثر من عبد الناصر الذى يقترب من هذه الكتلة .

وفى ليلة صدور البيان الأمريكى كان جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي فى الطائرة مع نهر و عائدين من بريونى بعد لقاء ثلاثى مع تيتو . . . وقدم المرافق الجوى له رسالة لاسلكية بملخص للبيان ، وكان تعليقه على ذلك قوله لرفيقه فى الرحلة عبد اللطيف البغدادي أن هذا ليس سحبا للعرض ، انه هجوم سافر على النظام الحاكم ودعوة الشعب المصرى الى اسقاطه .

وعندما أطلع عبد الناصر نهرو على البيان قال الزعيم الهندي (يا صلافة هؤلاء الناس) لم تكن مصر قد اتصلت بالسوفييت اتصالاً رسمياً من أجل تمويل السد العالي ٠٠٠ ولم يكن هناك دراسات سوفيتية للمشروع .

وكان جمال عبد الناصر قد قرر تأميم قناة السويس ٠٠٠ وقرر في نفس الوقت ان يبدأ اتصالاً جديداً مع السوفييت لتمويل مشروع السد العالي .

وكان سولود السفير الذي تمت في عهده صفقة الأسلحة لا يبدى اهتماماً بمشروعات اقتصادية لا تطلبها مصر ٠٠٠ ولا يحاول الظهور في مظهر الحريص على عقد اتفاقيات خاصة وقد قيل أن سولود قد أبلغ سفير الهند بأن الاتحاد السوفيتي لم يقرر تمويل السد العالي بعد ويبدو أن ذلك مبدأ سوفيتياً يفرض عليهم الحرص على الظهور بمظهر البعيد عن المشاكل الداخلية ، الذي لا يبدى رأياً الا اذا طلب منه ذلك .

كلف جمال عبد الناصر اللواء عبد الحكيم عامر للاتصال بالسفير السوفيتي الجديد كيسيليف لمعرفة رأى الاتحاد السوفيتي في تمويل المشروع .

وبعد أسبوع وصل الرد بالموافقة من حيث المبدأ ٠٠٠ وتحرك المشروع من جديد ٠٠٠ ولكن جمال سالم الذي تبني فكرته لم يكن قد أصبح عضواً في الوزارة ٠٠٠ آثر ان يستقيل بعد انتهاء فترة الانتقال وأصر على موقفه في الحاح ٠٠٠ وصدرت وزارة ٢٩ يونيو ١٩٥٦ أول وزارة يشكلها جمال عبد الناصر بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ . وليس فيها جمال سالم ولا شقيقه صلاح سالم الذي قبلت استقالته من قبل أغسطس ١٩٥٥ وتولى جمال عبد الناصر أعماله في وزارة الدولة للسودان ووزارة الارشاد القومي لمدة شهرين حتى عين فتحى رضوان ٠٠٠

وعلى قدر ما كانت صفقة الأسلحة المصرية التشيكية حدثاً كبيراً مؤثراً في العام الثالث كله ، ومغيراً لموازين القوى العالمية ، على قدر ما كانت دعوة المصريين للسوفييت لبناء أعظم وأخلد أعمال الشعب المصري في العصر الحديث ، بداية تعاون جديد في مجال الاقتصاد والصناعة .

وهكذا وصل السوفييت الى المنطقة وكأنهم عامل انقاذ من طغيان الأمبريالية العالمية التي حاولت فرض الاحتكار على السلاح وفشلت والتي

حاولت احتواء مصر عن طريق تمويل السد العالي باتفاقية تضع مصر تحت اشرافها ثم تراجعتم وانسحبت ، عندما وجدت ان خطتها لن تعيد حلقة الحصار من جديد .

وصل السوفييت الى المنطقة فكانوا عاملا مساعدا ومشجعاً في سنوات الصمود للعسكريين وأصبحوا عنصراً رئيسياً من عناصر الحركة السياسية المؤثرة في المنطقة .

الفصل الرابع

القناة • • والعدوان

(ان رجلا له سجل ناصر يجب الا يسمح
له بأن يطبق يده على رقبتنا)
انطونى ايدن

(ان عبد الناصر يجب ان يلفظ القناة
ولا يبتلعها)

جون فوستر دالاس

(أنا فى القاهرة سأقاتل معكم ضد أى غزو
الى آخر نقطة دم)

جمال عبد الناصر
من فوق منبر الأزهر

كان سحب الأمريكيين والبريطانيين لعرض تمويل السد العالى ،
واتهام الاقتصاد المصرى بعدم القدرة على انجاز هذا المشروع الكبير ، ضربة
شديدة لجمال عبد الناصر الذى جعل من السد العالى مجورا من أهم مجاور
التقدم للمجتمع والثورة •

ولم يكن من الطبيعي أن يتلقى هذه الضربة المهيبة في هدوء . . .
ولم يكن عنده حتى هذه اللحظة عرض آخر لتمويل المشروع رغم تصريحه
لصحيفة نيويورك تايمز الذي نشرته الجمهورية يوم ١٣ إبريل ١٩٥٦
بقوله (إذا انقطعت المفاوضات الخاصة بالمساعدة الغربية لتمويل
السبد العالي فإن مصر ستضطر بكل تأكيد إلى الموافقة على العرض
السوفييتي لتمويل هذا المشروع . . . اتنا لم نرفض العرض السوفييتي
فقد كان هذا العرض عاما جدا .

ونبتت فكرة تأميم قناة السويس .

لم تكن فكرة طارئة ، أو رد فعل عفوى لسحب عرض التمويل . . .
وانما هي فكرة قديمة تابعتها حركة الجيش منذ بدايتها ، ولكن دون أن
يكون هناك قرار واضح المعالم .

وقناة السويس تمثل مأساة في حياة الشعب المصري . . . مات من
أبنائه ١٢٠ ألفا وهم مستخرون في حفرها . . . بعد أن كانت مشروعا
درسته حملة نابليون ، وأخطأ مهندسو الحملة بقولهم أن هناك فارقا قدره
٩ أمتار بين مستوى البحر الأحمر والبحر الأبيض مما يجعل شق القناة
مستحيلا . . . ولم تستمر الحملة لتصحيح الخطأ .

وتبنى المشروع بعد ذلك فرنسيون أيضا من أتباع المفكر الاشتراكي
الخيالي (سان سيمون) وحضر زعيمهم (بروسبير انفتان) محاولا
اقناع محمد علي بالمشروع ، الذي رفض قائلا أنه لا يريد (بوسلفورا
جديدا) .

ولم تكن مصر تملك شيئا من أموال شركة القناة ، بعد أن باع
الخديوي اسماعيل ١٧٦٠٠٠ سهم إلى الحكومة البريطانية عام ١٨٧٥
بمبلغ ٤ ملايين جنيه ، كلفت مصر ١٦ مليون جنيه وأغرقت الشعب المصري
بديون بلغت ١٠٠ مليون جنيه ، دفعت عنها فوائد بلغت ٣٠٠ مليون جنيه .

وكانت هناك اتفاقية عقدت عام ١٩٤٩ بين الشركة والحكومة
المصرية حصلت بموجبها على ٧٪ من الأرباح ، وتعيين خمس مصريين في
مجلس الإدارة الذي يضم ٢٥ انجليزيا وفرنسيا .

ومنذ الشهور الأولى لحركة الجيش تكون مكتب لقناة السويس كان
مقره مجلس الشيوخ وتابع لرئاسة مجلس الوزراء عمل به الدكتور
مصطفى الحفناوي الذي أثارت الشركة اهتمامه وأحلامه وأصدر مجلة
خاصة باسم (قناة السويس) وكان جمال عبد الناصر قد استدعاه لالقاء
محاضرة يفتتح بها الموسم الثقافي لنادي ضباط الجيش في نوفمبر ١٩٥٢ -

طالب فيها بالتأميم . . . وكان ذلك عقب لقاء تم بينه وبين عبد الناصر في أغسطس ١٩٥٢ .

ثم دعم هذا المكتب وصدر به قرار جمهوري في نوفمبر ١٩٥٤ وتولى رئاسته الدكتور حلمي بهجت بدوي وضم الدكتور حامد سلطان ومحمد علي الغنيت ومحسن شفيق وأصبح اختصاصه دراسة شئون قناة السويس واعداد أبحاث حول احتمال تأميمها .

وعندما حاولت حركة الجيش الحصول على شروط أفضل . . . تمسكت الشركة بمدد الامتياز التي كان مفروضا ان تنتهي عام ١٩٦٨ في مقابل زيادة نسبة الأرباح وزيادة عدد المصريين . . . ورفضت الشركة زيادة عدد المرشدين المصريين رغم وجود عجز ٢٠٪ ، وظل الموقف كما هو ٤٠ مرشدا مصريا فقط من ٢٠٥ تستخدمهم الشركة .

واهتمت ادارة التعبئة العامة للقوات المسلحة بشئون قناة السويس أيضا بتوجيه من جمال عبد الناصر وأرسلت اليها مندوبين للبحث لاستكمال المعلومات في مشروعى الحصر الصناعى والكفايات الفردية . . . التي كانت تقوم بها على مستوى الجمهورية ونشرت عدة مقالات فى بداية عام ١٩٥٦ فى مجلتها الشهرية الهدف التي كنت رئيسا لتحريرها . . . مقالات تحت عنوان (هذه القناة ملكنا) .

وكلف جمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد الحكيم عامر فى جلسة مشتركة ضابط المخابرات المسئول فى منطقة القناة فى أغسطس ١٩٥٥ بالحصول على معلومات تثبت تدخل شركة القناة فى الشئون الداخلية لمصر مستغلة الأموال التي تتدفق عليها من عوائد المرور .

وتبين من المعلومات التي حصلوا عليها أن الدخل الحقيقى للشركة يختلف عن الدخل الذى كانت تخطر به الحكومة المصرية . . . كما أنها كانت تدفع مصروفات سرية للموظفين المصريين العاملين بها وصلت أحيانا الى ٢٠٠ جنيه شهريا .

وكانت الشركة حتى ذلك الوقت تمثل اقطاعية خاصة لا تسمح لضباط الجيش بارتياح ناد بها . . . وحدث حادث طريف اذ فكر قائد المنطقة فى طريقة يكسر بها هذا الحاجز ، فأطلق عددا من جنود الجيش للسباحة فى القناة عرايا تماما حتى اقتربوا من النادى الخاص بالشركة ، وعادوا سباحة . . . فما كان من أحد الموظفين المصريين بالشركة - نجم الدين شاهين الضابط السابق بالجيش - الا أن هرع الى قيادة الجيش يعلن السماح للضباط بالاشتراك فى النادى .

واستدعى جمال عبد الناصر الضابط المسئول عن مخبرات القناة مرة أخرى في مايو ١٩٥٦ وطلب منه اعداد دراسات خاصة عن الموقف اذا ما حدث تأميم قناة السويس .

وعندما عين ثروت عكاشة نائبا لمدير المخبرات في مايو عام ١٩٥٦ بدرجة وكيل وزارة ، كلفه جمال عبد الناصر باعداد دراسات خاصة عن تأميم القناة ، دون أن يلمح له بشيء عن الهدف من ذلك .

وكان جمال عبد الناصر يلقي بفكرته عن تأميم شركة قناة السويس أحيانا أمام بعض خلائه بطريقة عابرة ليدرس ردود الفعل عندهم .

عندما أبلغ أحمد حسين السفير المصري بواشنطن أثناء أزمة تمويل السيد العالي أصابه الذعر وطلب منه التريث وعدم الاندفاع في هذا التفكير .

وصارح تيتو أيضا أثناء زيارة ليوغوسلافيا بأنه يفكر أحيانا في إعادة قناة السويس للشعب المصري ، ولكن الأمر لم يكن ملحا بما يجعل المناقشة جادة ومركزة .

ويبدو أن بعض هذه الأخبار كان قد تسرب الى الخارج فطلب المستر بيتون النائب المحافظ في مجلس العموم من الحكومة البريطانية أن تتشاور مع الدول الغربية والولايات المتحدة حول مستقبل قناة السويس كمر مائي دولي .

وكتب أنور السادات في جريدة الجمهورية ردا عليه يقول (أما عن مستقبل قناة السويس فالقناة اذا كان السيد بيتون لا يعلم فهي جزء لا يتجزأ من مصر كما اعترف العالم أجمع) .

كان ذلك دليلا على أن فكرة التأميم لم تكن طارئة ، أو رد فعل فوري وانما كانت تعيش في رأس جمال عبد الناصر امتدادا لنداءات رفعها مصريون من قبل ، وتعبيرا عن مشاعر مكبوتة في نفوس المصريين منذ عشرات السنين .

برنامج الحزب الشيوعي المصري كان يدعو صراحة الى تأميم قناة السويس .

وأحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكي بدأ حملة مطالبات بتأميم قناة السويس فورا أثناء حركة الكفاح المسلح في القناة ، خطب مناديا بذلك ، وكتبت مجلة الاشتراكية تدعو لذلك في اعداد كثيرة ، كما نشر في كتابه (الأرض الطيبة) .

وكان محور تفكير وكتابات الدكتور مصطفى الحفناوى فى مجلته
«المعوية لتأمين الشركة» ..

وقد أكد جمال عبد الناصر ذلك فيما بعد بتصريح لمجلة لوك الأمريكية
يوم ٢٤ يونيو ١٩٥٧ قال فيه (كنا ندرس مسألة تأمين القناة ، ولكننا
لم نكن قد وصلنا الى قرار فجعلتمونا أنتم نستقر على قرار) .

لم يطل الوقت بين سماع جمال عبد الناصر لخبر التمويل مساء ١٩
يوليو وبين اتخاذ قراره بتأمين القناة صباح يوم السبت ٢٠ يوليو .
واعتمد جمال عبد الناصر فى تنفيذ قراره على السرية المطلقة .

لم يطلع ضيفه وصديقه نهرى الذى كان فى ضيافته ، والذى غادر
مصر قبل الموعد المحدد لانتهاى الزيارة عندما شعر بأن المشاغل تستهلك
وقت وتفكير جمال عبد الناصر .

ولم يطلع مجلس الوزراء على فكرته كما أكد لى فتحى رضوان .
ولم يبلغ الدين عهد اليهم بالتنفيذ الا يوم ٢٤ يوليو عندما استدعى
المهندس محمود يونس زميله فى التدريس بكلية أركان الحرب وأبلغه
بالخطة فلم يتمالك نفسه من تقبيله فى خده وهو يهنئه .

ولكنه جمع زملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى كان كيانه قد
انتهى بانتهاء فترة الانتقال وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية
فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ . . . عقد اجتماعا صغيرا حضره معه عبد الحكيم عامر
وعبد اللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين لمناقشة الموضوع . . اقترح
عبد الحكيم عامر الاكتفاء بزيادة الرسوم . . . ولكن جمال عبد الناصر
أوضح له أن ذلك لا يكفى لتمويل السد العالى ، بل ان صافى أرباح
الشركة وهى ٣٢ مليون جنيه فى العام (ودخلها ٩١ مليون) يعتبر
أقل مما يتطلبه هذا المشروع الكبير .

وفى هذه الجلسة تم تكليف عبد الحكيم عامر بالاتصال بالسفير
السوفيتى الجديد كيسنيف لبحث امكانية تمويل السوفييت لمشروع
«السد العالى» .

وعقد اجتماعات منفردة أخرى مع زملائه أعضاء المجلس . . . ولم
يثنس استدعاء جمال سالم وحسن ابراهيم اللذين لم يكن لهما مركز
رسمى فى جهاز الحكم فى هذا الوقت .

وافق الجميع بلا تردد .

يقول زكريا محيى الدين أن أعضاء المجلس الذين اجتمع بهم

جمال عبد الناصر قد ناقشوا المخاطر التي قد تتعرض لها مصر عقب التأميم،
وانه قد استقر الرأي على أن نسبة المخاطر تمثل ٣٠٪ إلى ٤٠٪ ، ولذا فقد
استقر الرأي على السير في هذه العملية على اعتبارها (مخاطر محسوبة) -
وكان الاحتمال الأغلب عندهم هو دفع اسرائيل للهجوم وكان هذا
احتمالا مرجحا عن أى غزو بريطاني أو فرنسي .

وبعد هذه الجلسة بدأ اتخاذ الخطوات التنفيذية للتأميم .

كلف جمال عبد الناصر وزير الاقتصاد الدكتور عبد المنعم القيسوني
باعداد مشروع قانون التأميم .

واشترك في وضع القانون محمد علي الغنيت عضو مكتب هيئة قناة
السويس حيث كان رئيسه الدكتور حلمي بهجت بدوى متغيبا في الخارج،
المستشار بدوى حمودة ممثلا لمجلس الدولة والمستشار حسن نور الدين
مستشار وزارة الداخلية .

اقترح بعض المستشارين وضع الشركة تحت الحراسة مستنديين الى
مخالفات الشركة وتلاعيبها ... ولكن جمال عبد الناصر أصر على التأميم .

واستدعى جمال عبد الناصر الدكتور مصطفى الحفناوى يوم ٢٤ يوليو
من عزبته قريبا من الاسكندرية عن طريق ضابط شرطة لا يعرف سبب
الاستدعاء ثم طائره حربية الى القاهرة ، وأخيرا الى حديقة منزل
جمال عبد الناصر بمنشية البكرى ، الذى صارحه بأنه سيحقق فكرته ويؤمم
القناة ، وطلب منه المساهمة في اعداد مشروع التأميم .

ولكن الدكتور مصطفى الحفناوى اصابه الهلع وطلب تأجيل التنفيذ
عدة شهور لتهيئة رأى العام قائلا له (انى أكاد أسمع بأذنى أزيز
الطائرات التى ستهجم علينا) .

حتى الذين عاش التأميم حلم حياتهم ، والذين حصلوا على الدكتوراه
عن القناة ، والذين بشروا بهذه الدعوة فى الكتب والندوات وأصدروا مجلة
خاصة لها صدمتهم المفاجأة فى مواجهة الأمر الواقع واهتزت أعصابهم ...
الا أن جمال عبد الناصر كان قد حسم رأيه وقر قراره .

وطلب من الدكتور مصطفى الحفناوى أن يروى قصة القناة لعدد من
الأشخاص لم يكن يعرفهم ... استدعاهم جمال عبد الناصر فرواها الى
ما بعد منتصف الليل ، ليزيد الحاضرين وضربوها عن أبعاد المأساة ،
ويضاغف عزمهم على مجابهة هذه الخطوة الجريئة ... وأخيرا طلب منه
جمال عبد الناصر الا يتصل بأحد مطلقا حتى يعد القانون ويحضره له فى

اليوم التالي ، حيث كان اللقاء فى مكتبه بمجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ يوليو
فى العاشرة مساء .

وقال له جمال عبد الناصر أنه يتفائل من هذه الغرفة التى اتخذ فيها
قرار صفقة الأسلحة ، وراجع معه القانون وأجرى عليه بعض التعديلات
ثم تفرغ لكتابة خطبته التى كان مقررا أن يلقيها مساء ٢٦ يوليو فى
الاسكندرية كما اعتاد كل عام ، وهو ذكرى رحيل الملك فاروق من مصر
عن طريق ميناء سراى رأس التين .

كان الخبر كبيرا . . . والدول الكبيرة تتابع خطوات جمال عبد الناصر
لمعرفة رد فعله على قرار سحب التمويل . . . وتأرجحت التوقعات وخاصة
بعد خطبته التى هاجم فيها أكاذيب الأمريكان عن موقف الاقتصاد المصرى
وقال لهم موتوا بغيظكم أن مصر ستبنى السد العالى ولو بأظافر أبنائها . .

ماذا كان يدبر ؟ عقد حلف مع الاتحاد السوفييتى ؟ قطع العلاقات
مع الولايات المتحدة ؟ كان الصحفيون كخلية نحل يبحثون عن الخبر المثير
الذى توقعه الجميع فى خطاب المنشية .

ولم يصل أحد الى الحقيقة . . . عندما قال أحد مخبرى السفارة
الفرنسية يوم ٢٣ يوليو باحتمال التأمين قبول كلامه بسخرية مهذبة كما
يقول جان لاكوتير فى كتابه عن عبد الناصر .

وقبيل خطابه فى ميدان المنشية استدعى جمال عبد الناصر أعضاء
الوزارة الى منزله الصيفى أثناء ذلك العام ، وأبلغهم بخبر التأمين الذى
سيعلنه بعد دقائق .

لم يعترض أحد من الوزراء ، ولكن فتحى رضوان اقترح عدم الربط
بين سحب تمويل السد العالى وبين تأمين القناة ، لأن لذلك - حسب
رأيه - عيبين أولهما أنه ينتقص من حق مصر فى التأمين ، والثانى عدم
رغبته فى الربط بينه وبين الاعتداء علينا حتى لا يقال اننا نستغل القناة
كأداة فى الضغط الوطنى .

كان اعتراض فتحى رضوان شكليا لا يتناسب مع حجم الخبر نفسه ،
ولم يؤثر فى مشروع الخطبة التى أعدها جمال عبد الناصر .

كان ميدان المنشية كعادته كل عام يزخر بعشرات الألوف من الناس ،
ولكن مشاعرهم فى هذا العام كانت تختلف عن مشاعرهم فى الأعوام
السابقة . . .

كان جمال عبد الناصر قد حقق عدة انتصارات . . . منها هزيمة
حلف بغداد وقصر دخوله على العراق من الدول العربية ، وعقد صفقة

الأسلحة التشيكوسلوفاكية التي قوبلت بتأييد شعبي جارف وعلان الدستور والافراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين وبعض الذين حكمت عليهم محكمة الثورة واحتفال البلاد يوم ١٨ يونيو بجلاء آخر جندي بريطاني عن أرض مصر .

لم تكن مشاعر الجماهير غاضبة أو سلبية كما كانت عام ١٩٥٤ عندما استغل الاخوان المسلمون موجة الرفض لاتفاقية الجلاء لما أحاط بها من شبهة التحالف مع بريطانيا ، وأطلقوا الرصاص على جمال عبد الناصر في نفس الشرفة التي وقف يخطب فيها اليوم .

كانت خطبة جمال عبد الناصر في ذلك اليوم ، ٢٦ يوليو ١٩٥٦ قمة خطبه ، وأعظمها تأثيرا في الجماهير ، وأشدّها اثارة ٠٠٠ فهو لم يعلن خبر التأمين دفعة واحدة ، وإنما مهد له بطريقة درامية ، واختار اسم ديلسيس اشارة لفريق تنفيذ التأمين برئاسة المهندس محمود ، لكي يبدأ عمله .

وأثناء القاء الخطبة توجه فريق الى مبنى الشركة الرئيسي بجاردن سيتي بالقاهرة وفريق آخر برئاسة محمود يونس الى مقر الشركة بالاسماعيلية ، أما محمد رياض محافظ بور سعيد فقد قابل محمود يونس في الاسماعيلية عصر يوم ٢٦ يوليو وأبلغه بقرار التأمين واستدعى الى مكتبه مديري الشركة ، بينما احتل فريق ثالث كل مكاتب الشركة في بورسعيد .

تمت العملية في هدوء ودقة رغم ضيق الوقت الذي مضى بين الابلاغ والتنفيذ ٠٠ وارتجت مصر كلها قبل ان تنتهي الخطبة بالتصفيق وهتاف التأييد وكلمات الحماس ٠٠ وارتج العالم الذي هزه الاجراء الكبير .

كان تأمين القناة حلما بل خيالا ، فأصبح حقيقة ٠٠٠ وتشكل أول مجلس ادارة مصري لادارة القناة من الدكتور حلمي بهجت بدوي رئيسا والمهندس محمود يونس نائبا للرئيس والدكتور محمد أحمد سليم والمهندس محمد القشيري والدكتور مصطفى الحفناوي والمستشار بدوي حمودة ومحمد علي الغتيت وبرهان سعيد .

وأثناء القاء جمال عبد الناصر لخطبته في ميدان المنشية ، كان ايمن يتناول الغشاء في داوونج ستريت مع الملك فيصل ونوري السعيد وبلغه خبر التأمين من أحد سكرتيريه الخصوصيين ، فأبلغ ضيوفه بذلك .

ويقول في مذكراته أنهم (رأوا فيه بوضوح قلبا لكل الاتعاات والأفكار والآمال التي كنا نتحدث فيها) وأدركوا على الفور ان الكثير يتوقف على الهزيمة التي سيقابل بها هذا التحدي .

كان نوري السعيد أكثر الموجودين تحمسا لضرب عبد الناصر بينما
كان ايدن يتوقع لمصر الفشل في ادارة القناة .

وانتهى العشاء مبكرا ليجتمع ايدن مع كبار السياسيين والعسكريين
في حكومته ومع السفير الفرنسي والقائم بالأعمال الأمريكي .

وعلق ايدن على سحب عبد الناصر لمبلغ خمسة ملايين جنيه مصرى
من أموال الشركة كانت مودعة في البنك العثماني بقوله (ان رجلا له سجل
ناصر يجب الا يسمح له بأن يطبق يده على رقبتنا) .

وبدا ايدن حركته نحو استخدام العنف ، فاتصل بايزنهاور برقيا
يوم ٢٧ يوليو وأوضح له أن الضغط السياسي والاقتصادي وخدهما
قد لا يكفيان لردع جمال عبد الناصر وانه لابد من وضع احتمال تسخّل
عسكري ٠٠٠ وأرسل ايزنهاور روبرت مورفي من وزارة الخارجية
الأمريكية الى لندن ، ثم تبعه دالاس الذي كان في رحلة الى أمريكا
اللاتينية يوم التأميم .

وأرسلت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج رسمية الى الحكومة
المصرية احتجاجا على الاستيلاء على قناة السويس ٠٠٠ ولكن المذكرة أعيدت
الى السفارة البريطانية - كما كتب ايدن في مذكراته - مشفوعة بقصاصة
غير ممضاة مكتوب عليها (تعاد الى السفارة البريطانية) .

وبدا الضغط الاقتصادي على مصر فورا ٠٠٠ جمدت بريطانيا
حسابات مصر الجارية من الاسترليني وفرضت الحماية على أموال وممتلكات
شركة قناة السويس في لندن كما حظر تصدير أية أسلحة أو مواد
عسكرية الى مصر . ومنعت أربع مدرعات مصرية كانت في الموانئ
البريطانية من السفر .

كان جملة ما جمده بريطانيا ١١٢ مليون جنيه استرليني ، وتبعته
أمريكا فجمدت أيضا ٦٠ مليون دولار كانت لمصر هناك ، ولكنها لم تجمد
العمليات الجديدة كما فعلت بريطانيا .

وعقد في أول أغسطس اجتماع بين وزراء خارجية بريطانيا
(سلوين لويد) والولايات المتحدة (جون فوستر دالاس) وفرنسا
(كريستيان بينو) ٠٠٠ ولخص دالاس موقف أمريكا فيما يلي :

١ - ان بقاء القناة تحت سيطرة دولة واحدة بغير اشراف دولي أمر
لا يحتمل .

٢ - يجب اتخاذ معاهدة ١٨٨٨ أساساً للمناقشة لتجنب التعقيدات فيما يتعلق بقناة بنما .

٣ - القوة هي آخر طريقة يلتجأ اليها ولكن الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة .

٤ - يجب تعبئة الرأي العام العالمى لصالح فكرة وضع القناة تحت إدارة دولية .

٥ - يجب أن نحاول جعل آراء الدول الثلاث مقبولة من أغلبية تتألف على الأقل من ثلثى مؤتمر الدول البحرية المزمع دعوته .

وقال دالاس فى معرض تفسيره لموقف أمريكا (ان عبد الناصر يجب ان يلفظ القناة ولا يبتلعها) .

ولكن السياسة الأمريكية لم تكن تجارى حدة الرغبة الفرنسية أو الانجليزية فى الوصف بجمال عبد الناصر ، لاقترب موعد الانتخابات الأمريكية وحرص ايزنهاور على عدم الدخول فى مناورات تعرض موقفه الانتخابى للضعف ، بينما الفرنسيون يخشون من تأثير تأميم القناة مع رفع معنويات الثوار الجزائريين .

كان دالاس يتبنى فكرة ان جمال عبد الناصر كان يفكر فى تأميم القناة منذ وقت طويل بينما كان بينو يرى أن أمريكا هي المسئولة عن القرار لسحبها تمويل السند العالى وانه يجب الا تخفى نفسها من الاهتمام بعواقبه .

وتقرر الدعوة لعقد مؤتمر من الدول البحرية يوم ١٦ أغسطس وتضمن البيان الثلاثى الذى صدر فى ٢ أغسطس تحديد هذه الدول الثمانى التى وقعت على معاهدة القسطنطينية ، ست عشرة دولة رئيسية تستخلم القناة (١) .

لم تحضر دولتا مصر واليونان .

لم يذهب جمال عبد الناصر الى المؤتمر رغم نصيحة نهر ووتيتو له بالذهاب . . لهجوم ايدن عليه قائلا (معركتنا ليست مع مصر ولكنها مع ناصر) . . . وأرسل بدلا منه على صبرى ليكون قريبا من أعضاء الوفود

(١) الدول التى دعيت للمؤتمر من استراليا والدانمرك وأثيوبيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايران وايطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان والبرتغال واسبانيا والسويد وتركيا وانجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واندونيسيا وسيلان والهند واليونان ومصر .

في لندن لمناقشتهم وتوضيح الأمور لهم . . . ولم تذهب اليونان لعلاقاتها الخاصة ومصالحها المرتبطة بمصر .

كان واضحاً أن المؤتمر خاضع للنقوذ الغربي . . . فأغلبية الثلثين المطلوبة كانت لدول منضمة الى حلف الأطلسي أو حلف جنوبي شرقي آسيا . . . ولكن في يوم انعقاده ١٦ أغسطس - أضرِب ٨٠ مليوناً من العرب تأييداً لحق مصر وصدق ايدن عندما قال في مذكراته أن قناة السويس أصبحت قناة العرب .

انتهى المؤتمر في ٢٢ أغسطس الى قرارات تتضمن في تأكيد مبدأ الإشراف الدولي ، والاعتراف بحق السيادة المصرية مع ضمان دخل عادل مقابل استخدام القناة ، واقترح الدخول في مفاوضات بشأن عقد اتفاقية جديدة توكل مهمة إدارة القناة الى لجنة تضم مصر وعدداً من الدول تختارها الدول الموقعة على الاتفاقية .

رفض القرار الاتحاد السوفييتي والهند وأندونيسيا وسيلان ، واقترحوا تشكيل هيئة استشارية بحثة ليس لها أي سلطة على إدارة القناة .

وتقرر بناء على بيان الدول الثماني عشرة ارسال لجنة لعرض الأمر على جمال عبد الناصر يرأسها روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا ومعه وزراء خارجية ايران وأثيوبيا والسويد ولوى هندرسون ممثلاً للولايات المتحدة ويلاحظ انها تمثل دولة واحدة من كل قارة .

ووصلت اللجنة الى القاهرة يوم ٢ سبتمبر ، ولكن جمال عبد الناصر رفض قبول فكرة الإشراف الدولي رفضاً باتاً ، وفشلت البعثة في تحقيق غرضها رغم محاولات روبرت منزيس رئيسها .

وكان ايدن قد أعد خطة متشعبة . . . عرض الأمر على مجلس حلف الأطلسي ، ونجح في الحصول على موافقته بعدم دفع رسوم القناة . . . وكانت السفن البريطانية والفرنسية تدفع كل عام نحو ٥٥٪ من هذه الرسوم تليها السفن الأمريكية ثم الإيطالية فالهولندية والنرويجية والألمانية . . . وكان الجميع متفقين مع فكرة الحكومتين البريطانية والفرنسية في عدم دفع الرسوم الا الولايات المتحدة التي أعلن دالاس في مؤتمر صحفي (أن قناة السويس لا تمثل مركزاً رئيسياً من اهتمام الولايات المتحدة) .

وبدا واضحاً أن تغيراً ما قد حدث في موقف حكومة الولايات المتحدة عبر عنه ايدن في مذكراته بقوله ان دالاس قد غير رأيه فجأة يوم ٤ سبتمبر . بعد عودته من عطلة نهاية الاسبوع التي قضاه في جزيرة البط على بحيرة انتاريو . . . فقد بدأ ينادى بتكوين جمعية للمتقنين .

وقررت الحكومتان البريطانية والفرنسية الاستجابة الى ذلك قبل عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة .

هذا ما كان في لندن وباريس بعد التأميم . . . استعداد وتحفز لسلوك كافة السبل بما فيها الاستعداد للقتال .

أما في مصر ، فان شعبية جمال عبد الناصر ارتفعت الى مستوى لم يحصله زعيم عربي في التاريخ الحديث ، واتخذ موقفا صلبا في مواجهة المؤامرات الاستعمارية . . . رفض فكرة التحويل وأطلق عليها (لفظ) (مؤامرة) . . .

وبذلت الادارة المصرية لقناة السويس جهودا خارقة لادارة القناة في وقت رفض فيه ٦٠ مرشدا كانوا في اجازات بالخارج العودة الى مصر من مجموع ٢٠٥ مرشدين . . . وازداد ضغط الشركة واغراؤها للمرشدين بترك العمل في مصر . . . عرض رئيس الشركة جاك جورج بيكو مرتب ثلاث سنوات مقدما لمن يرفض العمل من المرشدين تحت الادارة المصرية ، ثم حدد بفقدان المرشدين الباقين لمعاشهم .

وكانت النتيجة خروج جميع المرشدين الأجانب عدا ١١ يونانيًا رفضت حكومتهم التصريح لهم بمغادرة موقعهم في هيئة قناة السويس . . . وبذا أصبح المجموع ٥١ مرشدا انضم اليهم عدد مناسب من المرشدين السوفييت واليوغوسلاف واليونانيين والأمريكيين أيضا ولم تؤثر الضغوط الاقتصادية التي فرضتها بريطانيا وفرنسا على مصر حيث كانت تدفع بواخريهم رسومها في لندن ، دون ان تمنعها الادارة المصرية من المرور ، تقاديا لحدوث أزمة مفتعلة .

وكان جمال عبد الناصر قد قدر أن نجاح التأميم وسيطرة مصر على القناة يتأكد اذا مضى شهر دون تدخل البريطانيين . . . قال ذلك للوزراء أثناء اجتماعهم به قبيل خطبته يوم ٢٦ يوليو . وقال أيضا ان البريطانيين حسب المعلومات المتوفرة لديه لن يهاجروا قبل شهرين ، كما استعداد احتمال تدخل اسرائيل وذلك ردا على استفسار أحد الوزراء .

وعندما تتابع الأحداث ووصلت الى حد الدعوة لانعقاد (نادي المنتفعين) في مؤتمر لندن الثاني يوم ١٩ سبتمبر ، أرسل بولجائين خطابا الى ايدن يقول له فيه ان الاتحاد السوفييتي يطلب تسوية سلمية مع النظر الى مصالح كل الدول التي يهمها الأمر .

وتساءل بولجائين في رسالته (كيف لا يبدي الاتحاد السوفييتي العطف على موقف مصر في الوقت الذي تدافع فيه عن سيادتها وأرضها الوطنية) ؟

تحققت الفكرة الأمريكية وانعقد نادى المنتفعين فى مؤتمر لندن الثانى ومنه تقرر عرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة ، تحقيقا لرغبة بعض الدول التى أرادت أن يساعد موقفها قرار فى الهيئة .

قدمت المذكرة بريطانيا وفرنسا دون أن توقع عليها الولايات المتحدة، وعرضت القضية يوم ٥ أكتوبر على مجلس الأمن الذى عقد جلسات سرية لمدة تسعة أيام ثم حولها الى علنية بعد قرار جماعى قائم على مبادئ ستة هي :

- ١ - أن تكون الملاحة فى القناة حرة ومفتوحة ودون تمييز .
- ٢ - أن تحترم سيادة مصر .
- ٣ - أن تكون ادارة القناة منفصلة عن سياسات أى دولة كانت .
- ٤ - أن تحدد رسوم القناة باتفاق بين مصر والمنتفعين بالقناة .
- ٥ - أن تخصص نسبة عادلة من العائدات لتحسين القناة وتطويرها .
- ٦ - فى حالات النزاع يسوى الأمر بالتحكيم .

واعتبر هذا الاتفاق نصرا لمصر التى أثبتت نجاحها فى ادارة القناة وقال همرشولد بعد التصويت على المبادئ الستة للدكتور فوزى وزير خارجية مصر (انها نتيجة ممتازة فبعدها أنهى البريطانيون استعداداتهم العسكرية ضدكم ، مر القطار وفات المحطة) .

ولكن القطار لم يكن قد فات المحطة بعد .

كانت بريطانيا وفرنسا قد قدمت توصيتين الأولى تقدم ضمانات للمنتفعين بالقناة هى فى مضمونها ما اقترحته الدول الثماني عشرة والثانية توضى بفتح حركة المرور عبر القناة وفق معاهدة ١٨٨٨ هادفة بذلك السماح لاسرائيل لعبور القناة وكانت مصر تمنع المراكب الاسرائيلية من العبور رغم قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥١ بصورة رسمية ولو انها سمحت بمرور ٦٠ راكبا فى الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٤ لمراكب اسرائيلية لا ترفع العلم الاسرائيلي .

استخدام شيبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتى الفيتو ضد التوصيات الانجليزية الفرنسية معتبرا ان فيها (قسرا لمصر على سلوك معين) .

وتقرر اجتماع وزراء خارجية انجلترا وفرنسا ومصر فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر لبحث أسلوب تغيير المبادئ الستة .

ولكن ٢٩ أكتوبر كان يوم العملية المدبرة سرا للعدوان الثلاثى على مصر .

لم يكن العدوان مفاجأة ، ولكنه كان مستبعدا فى تقدير عبد الناصر .
كل المعلومات كانت تشير الى استعدادات عسكرية تدبر لمهاجمة مصر .

١ - ثروت عكاشة الملحق العسكرى بفرنسا وصلته خطة تحركات القوات الفرنسية قبل العدوان بعشرة أيام عن طريق بعض الشيوعيين من المصريين الذين ابعدها عن مصر وارسلها الى جمال عبد الناصر بخطاب خاص مع الملحق الصحفى عبد الرحمن صادق لتسليمه شخصيا الى جمال عبد الناصر وقد كتبه بخط يده من نسختين فقط ، أرسل واحدة واحتفظ بالأخرى .

٢ - زكريا العادلى أمام الملحق العسكرى بتركيا وسفيرنا فى الصين والهند بعد ذلك عرف كافة أسرار الحشد العسكرى فى قبرص واسرائيل عن طريق بعض المندوبين الأتراك الذين أرسلهم الى هناك ، عقب ملاحظته ان الأتراك قد ألغوا الأجازات وأعلنوا حالة الطوارئ القصوى وأرسل نتيجة معلوماته برقية يوم ٦ أكتوبر تقول (ستوجه انجلترا وفرنسا إنذارا نهائيا الى مصر يعقبه عدوان جماعى بالتعاون مع اسرائيل فى منتصف نوفمبر) ثم تبعها ببرقية أخرى تقول (رغم ان المعلومات عندي بأن الهجوم فى منتصف نوفمبر الا أن الظواهر تدل على انه سيكون قبل آخر أكتوبر) أرسلها مع الملحق الإدارى الذى سافر وعاد فوراً ، وردت عليه المخابرات الحربية بأنه الملحق العسكرى الوحيد الذى أبلغهم مثل هذه المعلومات ولما استشعر الخطر سافر بنفسه الى القاهرة يوم ١٩ أكتوبر ليبلغ عن أمرين أولهما تدريب اسرائيل لفرد من عائلة الحوت لاغتيال جمال عبد الناصر ، والثانى تأكيد أخبار العدوان وقد التقى زكريا بعبد الحكيم عامر وأبلغه بكل ما يعرفه دون أن يتلقى ردا شافيا ثم غادر القاهرة يوم ٢٧ أكتوبر دون أن تتاح له فرصة مقابلة جمال عبد الناصر رغم اصراره على ذلك .

٣ - عقب عودة صلاح سالم من لندن حيث كان هناك وقت انعقاد المؤتمر الثانى أبلغ جمال عبد الناصر بأن العدوان مؤكد وحتمى .

٤ - سرب الأمريكيون معلومات الى سفيرنا فى واشنطن بأن الجنرال كيتلى قد اختير لقيادة غزو مصر وأنه يدرّب رجاله فى قبرص .

وهكذا لم تكن احتمالات العدوان مجهولة فان تصريحات ايدن أمام مجلس العموم كانت تشير الى ذلك عندما أوضح انه اذا رفضت

الحكومة المصرية تقديم القدر اللازم من التعاون معها فانها ستكون قد خرقت اتفاقية ١٨٨٨ (وفي هذه الحالة سيكون لحكومة جلالة الملكة والأطراف المعنية الأخرى حرية اتخاذ أية خطوات تراها لازمة أما عن طريق الأمم المتحدة أو بوساطة وسائل أخرى لضمان حقوقها) .

وتهديدات روبرت مانزيس بأن مؤتمر لندن الأول لم يستبعد استعمال القوة قيلت لجمال عبد الناصر شخصيا .

وتصريح أيزنهاور في مؤتمر صحفي عقد يوم ١٩ سبتمبر عندما سئل عما اذا كان سيؤيد بريطانيا وفرنسا اذا اضطرنا لاستخدام القوة فقال (ان هذه البلاد لا يمكن أن تخوض حربا ما دمت أتولى منصبى هذا الا اذا دعى الكونجرس للانعقاد وأعلن الحرب) دليل على ان احتمال العدوان الانجلو فرنسي كان وأردا (وسحب فرنسا لسفيرها بالقاهرة بحجة ضبط سفينة مصرية تحمل أسلحة لشوار الجزائر) .

ولكن جمال عبد الناصر كان له تقدير خاص للموقف ، يوم ٢٢ يوليو أدلى به الى كينيث لوف في حديث صحفي بعد ذلك بشماني سنوات ، قال فيه انه (استبعد لجوء البريطانيين الى التحالف مع الاسرائيليين لاستعادة القناة بالقوة لأنهم يعرضون مراكزهم ومصالحهم في الشرق الأوسط للخطر أما بالنسبة لفرنسا فكانت غير راضية عن حلف بغداد وكنت أعتقد أنهم منهكون في الجزائر بما لا يسمح لهم بالحملة ضدنا أما الأمريكان فكان انطباعنا انهم لن يلجأوا اطلاقا الى استعمال القوة) .

وتقدير الموقف الذي نشره محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) والمؤلف من ١٤ نقطة يظهر مختلف الاحتمالات ، ولكنه يخلق تناسبا عكسيا بين الزمن واحتمالات العدوان كلما مضى الزمن قل احتمال الغزو وانه اذا مضى شهر على التأميم فانه سيكون في أمان من الغزو .

ويقول هيكل في نفس الكتاب انه (لما تمت الموافقة على المبادئ الستة قرر الرئيس عبد الناصر ان نسبة خطر الغزو قد انخفضت الى ١٠ في المائة بل انه استبعد عمليا احتمال الغزو) .

لم يتحقق استنتاج جمال عبد الناصر من تقدير موقفه وفوجيء يوم ٢٩ أكتوبر بخبر يقول ان الاسرائيليين قد أعلنوا انهم أرسلوا طابورا مدرعا الى سيناء للقضاء على الفدائيين ثم أعلنوا في نفس الليلة أن قواتهم تقترب من قناة السويس ، وذلك عندما أرسلوا قوات المظلات الى مصر متلا .

واجه أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي اجتمع بهم جمال عبد الناصر الموقف على انه هجوم اسرائيلي فقط . . . لم يشد أحد منهم برأى خاص ، ولم يحاول أن يربط بين ذلك الهجوم واستعدادات انجلترا وفرنسا لغزو منطقة قناة السويس .

ويقول زكريا محيي الدين ان المعلومات عن احتمالات غزو انجليزى فرنسا لم تستبعد تماما ، وانما نظر اليها على انها محاولة خداعية لصرف النظر عن غزو اسرائيلي ولذا فانه عندما بدأ الغزو الاسرائيلي بدأ الأمر كما لو ان تقدير موقفهم كان سليما .

ومع ذلك فان خطة الجيش كانت قد وضعت على أساس عدم استبعاد احتمال الغزو البريطاني الفرنسى نهائيا ، بل ان الخطة الدفاعية قد أعدت على أساس احتمالات انزال فى بورسعيد أو الاسكندرية . . . وكان احتمال الاسكندرية أكثر ترجيحاً لقربها من القاهرة مركز الحكم اذا كانت نية الهجوم هي القضاء على النظام .

وهنا يجب ملاحظة أن قوات الجيش المصرى كانت ما زالت فى مرحلة الانتقال من جيش لا تتوفر له الأسلحة الحديثة ، ولا تنظم وحداته على أساس التشكيلات القتالية بل على أساس أسلحة متباعدة غير مترابطة (مدفعية مشاة - مهندسين الخ) كما كان قبل الثورة . . . الى جيش بدأت تتدفق عليه الأسلحة السوفيتية الحديثة وما يتبعها من تنظيم جديد وعقيدة قتالية جديدة .

كان الجيش فى رحلة الانتقال غير مستقر على أرض ثابتة من نواحي التسليح والتدريب والتنظيم والعقيدة القتالية أيضا .

وفى هذا الجو صدرت الأوامر للقوات المصرية المسلحة باحتلال ممر مثل بلواء مدرع ومهاجمته جوا . . . وتحركت القوات فعلا .

ولكنه مع فجر اليوم التالى اتضحت الصورة الخافية . . . ظهرت طائرات الاستطلاع البريطانية ، واستدعى السفيران المصريان فى لندن (سامى أبو الفتوح) وباريس (كمال عبد النبى) لمتابعة المسئولين فى وزارة الخارجية الانجليزية والفرنسية حيث تسلمنا انذارا جافا يطلب من كل من مصر واسرائيل أن توقف اطلاق النار وتنسحب عشرة أميال بعيدا عن جانب قناة السويس ، مع قبول مصر لقوات الانجلو فرنسية فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس على أن يتم ذلك خلال ١٢ ساعة تنتهى فى الساعة ٦٣٠ من صباح الأربعاء ٣١ أكتوبر والا فان قوات المملكة المتحدة وفرنسا ستتدخل بأية قوة تحتملها الضرورة لتأمين تنفيذ ذلك .

كانو التجريك الاسرائيلي والانذار الانجلو فرنسي خيوطا مشتركة في
لنسيج واحد ، وخطة مدبرة لغزو مصر والاطاحة بنظامها الذي أخذ خطوات
تقدمية غير منتظرة هزت من ثبات الإستعمار في المنطقة .

نبتت رغبة اسرائيل في العدوان عقب حصول مصر على الأسلحة
السوفيتية ، فقد استدعى بن جوريون موسى ديان في أكتوبر ١٩٥٥ بعد
أيام من اعلان الصفقة واعلان اقامة قيادة عسكرية مشتركة بين مصر
وسوريا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٥ . وكلفه بإعداد خطة الحرب قائلا في صراحة
(لابد ان يسقط النظام في مصر قبل ان تصل الأسلحة الروسية) .

يقول موسى ديان في مذكراته (اجتمعت مع بن جوريون في حجرته
بفندق هاناس) بالقدس . . . وفي نهاية الحديث أمرني باعتباره وزيرا
للدفاع أن أكون مستعدا لاحتلال مضائق تيران مع شرم الشيخ ورأس
نصراني وجزيرتي تيران - صنافير - بفض تأمين الملاحة الحرة في خليج
العقبة والبحر الأحمر) .

أعد موسى ديان الخطة وعرضت على مجلس الوزراء الاسرائيلي في
ديسمبر ١٩٥٥ وتحدد موعد الهجوم بعد شهر من بدء العام الجديد . . .
ولكن مجلس الوزراء رفض الموعد قائلا انه لابد من وجود مبرر . . . وقال
ديان (وكان من السهل خلق المبرر) .

وحصلت اسرائيل خلال هذه الفترة على طائرات مستير ٤ التي
تنتجها فرنسا لحلف الاطلنطي وذلك بعد موافقة ايزنهاور ودالاس التي
حملها مبعوثهما الخاص (هزبرت هنري) .

وكتب بن زوهار مؤرخ حياة بن جوريون الرسمي يقول (كانت
أزمة السويس بعدئذ طارئة وهي لم تغير في شيء من خطط اسرائيل الذي
كانت ستهجم على أية حال ولكنها سهلت لها أصعب الأمور ، السلاح
والحلفاء وطبعا المبرر) .

وكانت خطة بريطانيا العودة الى منطقة قناة السويس وقاعدتها بأى
شئ ، رقد ثبت ذلك من تعليمات حصلت عليها المخابرات المصرية في
منطقة القناة مرسلة من رئاسة القوات في لندن الى قيادة القوات في
القناة ، وذلك عام ١٩٥٦ وفيها تشير الى ضرورة عمل مخابى تحت الأرض
في ٦ معسكرات لتكون مخازن تخزين فيها الأسلحة والدبابات والمدفعية
الباقية في منطقة القناة ولا ترحل . . . وتشير التعليمات الى ضرورة حفظ
علاقات طيبة مع بعض العملاء واحتمال عودة القوات خلال الشهور الستة
الأولى بعد الانسحاب .

وعندما علم جمال عبد الناصر بهذه التعليمات توجه سرا مع ضابط المخابرات المسئول الى منطقة القناة حيث أمضى الصباح في منزله ثم نزل ليلا بنفسه ليتفقد المخازن السرية ووجد مدخلها من أحد المكاتب الى دهليز ثم سلم حديد ينزل الى عمق ٥ أمتار ، ثم يمتد بطول نصف كيلو واتساع ١٠ أمتار وهو مليء بالمدافع المشحمة وصناديق الذخيرة .

ومع ذلك كانت ردود الفعل عند جمال عبد الناصر هادئة أوقف عمليات الفدائيين في غزة تحاشيا لاستفزاز الاسرائيليين وخلق مبرر لهم للهجوم . . كما صرح للخبراء البريطانيين بسحب الذخيرة من قاعدة القناة وارسالها للخارج دون اعتراض وذلك تنفيذًا لبنود الاتفاقية وحرصًا على عدم التصادم رغم علمه بأنها قد تستخدم في غزو جديد لمصر .

واجتمع مجلس الوزراء مساء نفس اليوم - ٣٠ أكتوبر - واتخذ قرارا برفض الانذار بعد ان اتفق الرأي على ذلك سوف يكون عودة للاحتلال ، كارثة على مصر واستدعى سير هنرى تيليان وأبلغه رفض مصر .

وتحول جمال عبد الناصر كلية الى مواجهة الموقف العسكري وتغير تقدير موقفه بعد ان ظهرت كل خيوط المؤامرة ، ووجد ان ارسال قوات الى سيناء يعنى التضحية بها بين القوات الاسرائيلية من الشرق والقوات الانجليزية الفرنسية المشتركة التى تستهدف احتلال القنال فتحصرها من الغرب .

وكان جمال عبد الناصر حتى ذلك الوقت قريب العهد من عمله مدرسا في كلية أركان الحرب كما كان عنده أيضا الحس الشعبى الذى انفعل به من تعاطف الجماهير وتأييدها الجارف ولذا قرر سحب قوات الجيش الى منطقة القناة لتقف مع الشعب في دفاعه عن حريته وقناته . بدلا من دفعها الى سيناء وهى ١/٨ مساحة مضر كلها والقوات المتيسرة ليست كافية للدفاع عنها في ظروف تفرض الصحراء فيها متاعب إدارية وفنية كبيرة .

ولم يدرك عبد الحكيم عامر للوهلة الأولى فكرة عبد الناصر من الانسحاب ، وظل في مناقشة عاصفة معه طوال الليل مما أخر سحب الدبابات قليلا .

وحدث خلاف جديد بين جمال عبد الناصر وبين العسكريين من رجال الجيش الذين تصوروا أن التحام الشعب بالجيش يكون بسحب القوات الى غرب القناة حيث تزيد كثافة السكان ونقلوا مركز الرئاسة الى الزقازيق فعلا . ولكن جمال عبد الناصر أوضح لهم انه لا يجوز ترك القناة.

عارية بلا دفاع لأن ذلك يسهل للمهاجمين اقتحامها دون عناء وانهم سيقفون عند حدود ذلك دون رغبة في اقتحام الدلتا أو الوصول الى القاهرة .

لذا كان الانذار البريطاني الفرنسي بمثابة صدمة كهربائية أفاقت كل الحواس وأظهرت الأمر الواقع ، ووضعت جمال عبد الناصر في مواجهة احتمالات خطيرة .

وثبت فيما بعد ان خطة العدوان قد وضعت اللمسات النهائية فيها خلال اجتماع أحيط بسرية شديدة وتم في ضاحية سيفر قريبا من باريس في الفترة من ٢٢ أكتوبر الى ٢٤ بين بن جوريون وموشي ديان وسلوين لويدي وزير الخارجية البريطانية ، وجى موليه رئيس وزراء فرنسا وكريستيان بينو وزير خارجيتها .

تمت اجتماعات سيفر في الوقت الذي كان أعضاء مجلس الأمن ينهكون فيه أنفسهم ببحث موضوع التأمين وتوصلوا فيه الى النقط التي اختاروا ٢٩ أكتوبر موعدا لاجتماع جنيف بين وزراء خارجية مصر وفرنسا وبريطانيا ولكن اجتماع سيفر اختار هذا التاريخ موعدا للعدوان وليس موعدا لاجتماع من أجل السلام .

ووقع الاختيار بعد مناقشة خطة (شال) الفرنسية وخطة (موسكتير) البريطانية التي وضعها جنرال ستوكويل ، على اختيار الخطة البريطانية بعد تعديلات بسيطة أدخلت عليها وسميت (موسكتير الجديدة) .

وكان الهجوم الاسرائيلي في الموعد المقرر . . والانذار الفرنسي البريطاني المشترك تبعا للخطة الموضوعة والتوقيت .

الغريب ان بن جوريون صرح بعد اجتماعات سيفر بأنه ينبغي للسلام ويود ان يجتمع مع جمال عبد الناصر بشأن عقد تسوية في الوقت الذي كانت فيه كل خيوط المؤامرة قد نسجت . وذلك تبعا لما ورد في حديث لعبد الناصر يوم ٢٥ ابريل ١٩٦٠ .

واستقرت الخطة الدفاعية على أساس تفكير جمال عبد الناصر ، وأعدت خطة الدفاع عن القناة ، وبدأ التنسيق بين القوات المسلحة وبين جيش التحرير الشعبي الذي شكل وعين كمال الدين حسين قائدا له في ٩ أغسطس ١٩٥٦ ، واتخذ من مدينة الاسماعيلية مقرا له وعندما بلغ جمال عبد الناصر ان عملية الانسحاب قد تمت قال (شعرت على الفوز ساعة أخطرت أن مصر كسبت المعركة حين أحبطت خطة العدو ولو ان قرار الانسحاب قد تأخر ٢٤ ساعة فقد كان الأمر كله قد انتهى) .

تباينت في مواجهة العدوان ردود فعل أعضاء مجلس القيادة الذين لم يكن يجمعهم شكل تنظيمي ولكن جمال عبد الناصر كان دائم الاستشارة لهم ، حريصا على الارتباط بهم من موقعه الشرعي رئيسا للجمهورية وقد ظهر التباين في أوضح صورة بعد بدء الغارات البريطانية على المطارات العربية يوم ٣١ أكتوبر .

كان عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة غير مؤهل في شخصيته لتولي هذا المنصب الخطير ، ولكن جمال عبد الناصر عينه فيه خلال أزمة التناقض مع محمد نجيب ليضمن السيطرة على الجيش لثقتهم من ولاء عبد الحكيم له باعتباره صديق عمره والذي كان يسكن معه في سكن واحد قبل الزواج .

ولذا فإن مواجهة عبد الحكيم عامر للعدوان لم تكن ايجابية ولا ديناميكية وشخصيته الطيبة المحبوبة لم تكن ذات تأثير نافذ في ظروف المعركة كان تحريكه للقوات وإعداده للمخطط . . رغم استعانتة حتى ذلك الوقت في مكتبه بعدد من خيرة الضباط أركان الحرب ، لم يكن متناسبا مع خطورة الموقف فأصدر أمرا لمحمد رياض محافظ بورسعيد بتولي قيادة القوات المسلحة في بورسعيد وهو مدني متخرج في كلية الحقوق ، كما ان مساعده قائد القوات الجوية محمد صدقي محمود ترك طائراته فريسة للهجوم وهي رابضة على الممرات الجوية دون تحليل ، مما أدى الى تحطيمها فعلا في يوم واحد ، رغم ان خطة المعتدين قد قدرت لذلك يومين .

أما صلاح سالم فقد كان رد الفعل عنده أكثر وضوحا صرح جمال عبد الناصر وقنابل البريطانيين تتساقط فوق المطارات ومحطة الإذاعة وبورسعيد بأنه قد أدى دوره وخدم بلده في حدود قدراته ، وان عليه أن يذهب الى السفير البريطاني ويسلم نفسه له لأنهم يطلبونه شخصيا كما قال ايدن .

والتفت جمال عبد الناصر الى زملائه يهدوء وبلا انفعال يسألهم عما اذا كان هناك أحد يتفق مع صلاح في الرأي ولكن أحدا لم يكن معه .

وقد برر صلاح سالم هذا الموقف فيما بعد بأنه لم تكن عنده أية فسحة من الأمل في مقاومة عدوان ثلاثي على مصر في وقت لم يكن الجيش فيه قد استكمل معداته أو تدريبه أو تنظيمه وانه كان في موقف الاختيار بين جمال عبد الناصر وبين مصر فاختار مصر .

لم يتخذ جمال عبد الناصر موقفا فوريا من صلاح سالم الذي ذهب الى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث دارت بينه وبين عبد اللطيف وعبد الحكيم عامر مناقشة حول موقفه انتهت الى قيامه ولبسه ملابس جندي المراسلة الذي يقدم القهوة وصدر تعليمات له من عبد الحكيم عامر بالذهاب الى السويس ليكون مسئولاً عن المقاومة الشعبية فقام من فوره وسافر اليها دون أن يتوجه الى منزله .

قال جمال عبد الناصر فيما بعد ان أكثر من اثنين من أعضاء مجلس القيادة أظهروا حماسا وتأييدا لاقتحام المعركة كأننا عبد اللطيف بغدادى وزكريا محيى الدين .

ويقول عبد اللطيف البغدادى انه ظل ملازما جمال عبد الناصر فى كل تحركاته الى الحد الذى جعلهما ينامان فى غرفة واحدة بمبنى مجلس قيادة الثورة طوال مدة العدوان .

وتفرغ زكريا محيى الدين للسيطرة على الموقف الداخلى واعداد المقاومة السرية .

كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يقاتل ولا يستسلم . . . أعلن ذلك من منبر الجامع الأزهر المكان الذى خرجت منه المظاهرات الوطنية على مدى التاريخ . . . بصوت متحشرج فقد كانت الانفلاوات قد داهمته قبل العدوان وسمعه الملايين من العرب يقول (أنا فى القاهرة سأقاتل معكم ضد أى غزو وإلى آخر نقطة دم . . . سأبقى فى القاهرة مع أولادى . . . لن نستسلم أبدا ، سنبنى بلدا وتاريخا ومستقبلا . . . وسننتصر) .

ومع ذلك اجتمع عدد من رجال الأحزاب وقرروا مطالبة جمال عبد الناصر بالتنحي عن منصبه لأن العنوان يستهدفه أكثر مما يستهدف مصر . . . ولكنهم لم يجندوا من يجروا على رفع هذا الطلب اليه . . . كانوا كمن يبحث عن يضع الجرس فى رقبة القط .

وصل هذا الخبر الى أجهزة الأمن المصرية عن طريق أحد الذين حضروا الاجتماع والذين كان قد استقر رأيهم على تكليف سليمان حافظ بمقابلة جمال عبد الناصر .

لم تتم المقابلة لأنه صدرت أوامر اعتقال الذين حضروا الاجتماع وهم سليمان حافظ ومحمد صلاح الدين .

واعتقل معهم عدد من السياسيين السابقين مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج حيث بقوا فى المعتقل حتى أفرج عنهم فى منتصف فبراير ١٩٥٧ .

وقد استلحق هذا الموقف من رجال الأحزاب ، موقفا آخر من اللواء محمد نجيب الذى كانت اقامته ما زالت محدودة فى فيلا زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس بالمرج ، وكان يعيش حياة قاسية بعد أن انتزع بعض ضباط الشرطة العسكرية أثاث منزله وحرموه من كتبه ومذكراته وأصدقائه .

صدرت الأوامر بنقل محمد نجيب الى طما فى جنوب الصعيد ليكون بعيدا عن القاهرة فى حالة ما اذا حاولت قوات العدوان الاستعانة به اذا انتصرت وكانت الرحلة شاقة وقاسية وعومل فيها معاملة لاتليق بقائد ثورة ورئيس جمهورية وضابط برتبة لواء وكان ذلك بتصرف ذاتى من بعض صغار الضباط الذين لا يرون فى أنفسهم الا أدوات تعذيب وامتهان دون تفكير واستمر محمد نجيب فى هذا المكان القصى فى منزل محام قريب لأحمد أنور مدير الشرطة العسكرية حتى تم الجلاء الثانى ، وعاد الى تحديد الإقامة من جديد فى منزل المرج .

وإذا استثنينا محمد نجيب الذى لم يأخذ موقفا مضادا لقيادة جمال عبد الناصر ولم يصدر منه تصريح مضاد ، ولم يكن فى ظروف تسمح له بالتعبير عن رأيه فإننا نجد ان موقف السياسيين السابقين الذين هربوا للاجتماع ومطالبة عبد الناصر بالتناحي . . . وموقف صلاح سالم فى الوهلة الأولى ، وموقف عبد القادر حاتم الذى كان مسئولاً عن مصلحة الاستعلامات ، والذى نبهه جمال عبد الناصر الى ان مسئوليته هى رفع معنوية الجماهير ، وليس التحذير من خطر العدوان لما حادثه فى ذلك كما يروي الطونى ناتنج فى كتابه (ناصر) .

موقف هؤلاء يدل على عدم سلامة تقديرهم لظروف مصر فى مواجهة العدوان .

كان جمال عبد الناصر خلال الفترة التى اعقبت خروج محمد نجيب قد استطاع أن يؤكد زعامته الوطنية وان يشق طريقا تقديميا للجماهير ، يثبت فيه معالم بارزة مثل قرارات باندونج والانتصار فى معركة الاحلاف . . . وصيغة الأسلحة وابرار دور القومية العربية وتأميم القناة . . . ومن هنا اكتسبت شخصيته ثقة الناس . . . وتخلى الكثيرون عن ارتباطاتهم الحزبية القديمة ووجدوا فيه بديلا ثوريا معبرا عن ارادة الملايين من أبناء الأمة العربية .

وبذا لم يعد الفصل سهلا أو ممكنا بين شخصية جمال عبد الناصر وبين الشعب . . . وسقطت الدعاية الاستعمارية التى حاولت فى ذلك الوقت

ان تظهر فى مظهر الديكتاتور . . فهو لم يكن فى هذه الفترة قد أصبح حاكما مطلقا بعد ، ولكنه كان قائدا يقود الجماهير فى سلم الصعود .

كان قصورا فى تفكير هؤلاء الساسة المشتركين فى الاجتماع ، وتصورا بأنهم قادرون فى مرحلة المد الوطنى ان يركبوا الموجة من جديد . بدأ العدوان الذى استتبعه جمال عبد الناصر احتمال وقوعه اذا تأخر عن التأميم شهرا وقع بطله ثلاثة شهور نتيجة للظروف السياسية التى سبق توضيحها ونتيجة أيضا لبعض المشاكل العسكرية البريطانية ، الأمر الذى اجبرهم على تأجيل الخطة التى وضعت وضميق عليها فى أواخر يوليو ١٩٥٦ .

كان هناك نقص فى جنود المظلات البريطانيين ونقص فى عدد الطائرات التى تحملهم ونقص ثالث فى عدد السفن حاملة الجنود ، مما اضطر الانجليز الى الاعتماد على الفرقة الفرنسية العاشرة من جنود المظلات بعد ادماج الال ١٦ البريطانى معها كما ان القيادة البريطانية اضطرت الى اتخاذ جزيرة مالطة مركزا للعمليات بدلا من قبرص التى لا تصلح عمق موانئها لاستقبال بواخر الانزال والمسافة بينها وبين بور سعيد ٩٠٠ ميل تستغرق أيام كما ورد فى مذكرات ايدن .

بدأت العمليات فى ظروف معارضة متزايدة للحكومة البريطانية ، كانت وزارة الظل لحرب العمال قد أعلنت انها لا تبرر استخدام القوة الا بقرار من الأمم المتحدة ومعنى ذلك رفض الموافقة على استخدام القوة كما أن دعوة الاحتياط للجيش أثار تيارا من المعارضة ظهر على صفحات الصحف ، وقامت المظاهرات ضد ايدن أثناء تحركاته فى لندن كما قال فى مذكراته يوم هاجمته الجماهير يوم عيد زواجه ولم يساند ايدن حضور تشرشل زعيم حزب المحافظين السابق جلسة مجلس العموم .

كانت خطة الغزو مقسمة الى ثلاث مراحل . . . الأولى ضرب المطارات والطائرات والسفن التى قد تسد القناة . . . والثانية ضرب الأهداف والمنشآت العسكرية بقصد تدمير أى دفاع منظم . . . والثالثة انزال جنود المظلات من قبرص ثم وصول القوات بعد ذلك من مالطة بعد ٢٤ ساعة على ان تستغرق العملية منذ الطلقة الأولى الى احتلال منطقة القناة فترة لا تزيد عن عشرة أيام الى أسبوعين أى من ٧ الى ١١ نوفمبر .

كانت الخطة بطيئة نوعا ما تخشى مفاجأة وجود عدد من الخبراء السوفييت يقودون الطائرات أو المدرعات المصرية ، خاصة وانه كانت هناك معلومات بأن مصر كانت قد تلقت غواصتين سوفييتيتين كما ذكر ايدن فى

مذكراته . ويذكر الدكتور مصطفى الحفناوى انه كان قد أرسل خطابه
يرجو دعم السلاح البحرى بغواصتين بعد التأميم لحماية مداخل القناة من
خطر اغراق الاعداء لبعض السفن فيها .

ولكن الظروف هي التي اجبرت مصر على سد القناة عندما تحركت
فى منطقة البحيرات المرة ست من سفن الشحن محملة بالاسمنت لاغراقها
فى القناة عند بدء الغزو ، وعلم الانجليز بها فأغاروا عليها لمنعها من ذلك ،
ولكن واحدة منها نجحت فى سد القناة سدا محكما ونجحت الأخرى بتشكيل
حاجز جعل العبور فى القناة مستحيلا .

وتشعب أثر العدوان فى عدة اتجاهات العمليات العسكرية
والصراع السياسى فى هيئة الأمم ومواقف التأييد العربية ، وموقف الاتحاد
السوفييتى ثم موقف الولايات المتحدة ودول عدم الانحياز .

واذا كانت مصر قد تلقت الانذار وحدها فان ردود الفعل فى معظم
انحاء العالم كانت تساندها وتشدد من أثرها .

فى العمليات العسكرية توقف الهجوم الاسرائيلى بعد الانذار الانجليزى
فرنسى بعيدا عن القناة تبعا للخطة المشتركة ، وواصلت الطائرات البريطانية
عملياتها التمهيدية تنفيذا للخطة التي قادها من قبرص جنرال تشارلس
كفيللى مع الاميرال الفرنسى بيير بارجو .

وعرضت القضية على مجلس الأمن صباح ٣٠ أكتوبر ، وقدم هنرى
كاهوت لودج مندوب أمريكا مشروع قرار بانسحاب اسرائيل الى ما وراء
خطوط الهدنة ، ولكن انجلترا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو لأن ايدين
اعتقد انه (كان هدف أمريكا من هذه الحركة هو أخذ الموضوع فى يدها
بدلا من فرنسا وبريطانيا وجعل النداء الذى وجهناه الى مصر واسرائيل
لا داعى له) .

واستخدم البريطانيون والفرنسيون الفيتو مرة أخرى فى مشروع
قرار سوفييتى ، وحاولت يوغوسلافيا والهند نقل الموضوع الى هيئة الأمم
التي كانت تضم ٨٠ دولة فى ذلك الوقت ويتسع فيها المجال لاذانة
العدوان .

وصدر فعلا من الجمعية العامة قرار من ٦٤ دولة بوقف اطلاق النار
وانسحاب القوات الأجنبية ، ولكن لم تكن له قوة التنفيذ وانفجر الموقف
فى البلاد العربية كما لم يحدث من قبل عندما خرجت محطة اذاعة
القاهرة فى أبو زعبل يوم ٢ نوفمبر ، أعلنت عمان ودمشق من محطاتها

(هنا القاهرة) ٠٠٠ واتصل الملك حسين بجمال عبد الناصر قائلا انه سيهاجم اسرائيل ولكن جمال أوضح له ضخامة المؤامرة وطلب منه التريث وكان الموقف في الأردن موافيا فقد تولى سليمان النابلسي رئاسة الوزارة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ بعد نجاح القوى الوطنية في الانتخابات وقطعت الأردن والعراق علاقاتها السياسية مع فرنسا كما قطعت السعودية وسوريا علاقاتهما السياسية مع كل من إنجلترا وفرنسا ودمر العقيد عبد الحميد السراج قائد المكتب الثاني السوري (المخابرات) ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة فيما بعد انابيب ضيخ البترول التابعة لشركة بترول العراق ٠٠٠ وذهب شكري القوتلي الذي كان قد انتخب رئيسا لجمهورية سوريا في سبتمبر ١٩٥٥ الى موسكو في زيارة معجلة من قبل ، وناقش مع خروشوف وبولجانين والمارشال زوكوف ضرورة التدخل العسكري لنجدة مصر ، ونصحوه هؤلاء بضرورة استنفاد كافة الوسائل القانونية والسياسية المتاحة في هيئة الأمم المتحدة ، حتى يصبح التدخل هو السهم الأخير .

وتحدد موقف مصر في المقاومة دون الاستسلام وقال جمال عبد الناصر (صدرت الأوامر بتوزيع السلاح وعندنا منه الكثير وسنقاتل في معركة مريرة من قرية الى قرية) .

الاتجاه الى الشعب كان تفكير جمال عبد الناصر في وقت الأزمة ، كما حدث عندما اعتقد ان جورج الين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية سيقدم له انذارا بعد صفقة السلاح ، وقرر المقاومة السرية .

كان زكريا محيي الدين هو المسئول عن اعداد ترتيبات المقاومة السرية ٠٠٠ وقد بدأ فعلا في اتخاذ الاجراءات الضرورية مؤكدا انه لم يكن هناك خطر على اشتراك أي قوة سياسية في هذه المعركة الوطنية ، وانه لم تتخذ أية اجراءات أمن الا ضد بعض السياسيين القدامى الذين سبق ذكرهم مع محمد نجيب الذين كان يمكن أن يكونوا أوراقا يلعب بها الاستعمار من جديد .

كانت هناك ٤٨ ساعة حاسمة اتخذت فيها كافة ترتيبات المقاومة السرية من اعداد عربات بنمر مدنية ، وأوراق تحقيق شخصية مزيفة ، واجهزة لطبع أي منشورات أو مجلات وحتى جوازات السفر ، وأجبرت بعض الشقق بأسماء مستعارة ، كما كلف بعض الأفراد بتشكيل هيكل للتنظيم السري ، واعدت أجهزة اتصال لاسلكي ، ومخازن سرية للسلاح ، ومعدات وأدوات للتفجير .

كانت الاستعدادات تسير في هذا الاتجاه بجدية شديدة دليلا على الاصرار على القتال وعدم التسليم ، ولكن عندما أجبرت الظروف قوات

المعتدين بوقف إطلاق النار ، تغير التفكير في معالجة الموقف وأصبحت المقاومة من موقع السلطة ... ووضعوا جانبا المصالح الرشاشة التي كان كل منهم يتحرك بها .

وينفى زكريا محيي الدين ما ذكره انطوني ناتنج في كتابه من انهم اعدوا حبات من سباتيد البوتاسيوم للانتحار بها وقت الحاجة ، وقال انه كان هناك اقتراح بذلك ولكنه رفض باعتبار الانتحار ضد الدين الاسلامي ، وانهم طالبا يدافعون عن قضية عادلة فعليهم ان يتحركوا والمدافع في ايديهم .

وأرسلت مصر في نفس الوقت بياناً لكل الدول تقول فيه :

(في هذه اللحظة الحاسمة تناشد مصر العون من المتطوعين والأسلحة وغير ذلك من كل أولئك الذين ما زالوا يحترمون في جميع أنحاء العالم كرامة الانسان وحكم القانون في العلاقات الدولية ... ان شعب مصر يخوض معركة البقاء والشرف ، وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط ، بل هو يقاتل من أجل العالم المتحضر كله) .

انتقلت المعركة مع الاستعداد العسكري الى الساحة الشعبية أيضا ... وبدأت حركة المقاومة مع انزال البريطانيين لجنود المظلات في بورسعيد يوم ٥ نوفمبر ، وأسبهم فيها الشيوعيون الذين كان قد أفرج عن آخر المعتقلين منهم بعد تأميم القناة ... وبدأت تتكون مجموعات من العسكريين والشيوعيين والسياريين معا .

وكانت في بورسعيد من قوات الجيش اللواء ٧ والكتيبة ٤ المشاة الى جانب المدفعية الساحلية والمضادة للطائرات ... ولكن عندما نزلت القوات البريطانية في الجميل تبعثرت القوات العسكرية نتيجة الهيار القيادة المسئولة - قائمقام عبد الرحمن قدرى - وأصدر قائده المحطة - اميرالاي صلاح الموجي - الأوامر بوقف إطلاق النار ثم الغائها بعد ذلك ، وفشل قائده المقاومة الشعبية - صاغ غريب الحسيني - وقائد جيش التحرير الشعبي - صاغ عبد المنعم الحديدي - في اقناع الجماهير بالتحرك معهم لينعدهم عن فهم روح الشعب الحقيقية ثم هربهم بعد ذلك من بورسعيد ... وقد تم فصل هؤلاء الضباط الأربعة من الجيش بعد انتهاء المعركة ...

وعندما تشتتت القوات وغلبت الحيرة صغار الضباط طلب حمدي عبدو ومحمد أبو نار من الضابط منير موافي الذهاب لمقابلة شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر الذي كان يفتش على الحرس الوطني في المنصورة ، وقال له ان الحل الوحيد هو السماح للشيوعيين بالدخول الى

بور سعيد لانهم أقدر من غيرهم على فهم نفسية الجماهير والتعامل معهم
... وقد رجع شمس بدران الى القاهرة ثم وافق على ذلك ، ورفع الحظر
بعدها عن تحركات الشيوعيين .

ويقول محمد أبو نار ان رجال المباحث العامة خلال القتال كانوا
يراقبون تحركات الشيوعيين في الوقت الذي هرب فيه قائد المباحث العامة
من بور سعيد وسلم البوليس أسلحته كاملة ... ويقول أيضا ان الانجليز
كانوا يقبضون من سجلات البوليس على الشيوعيين والاخوان المسلمين .

طالب الناس بالسلاح منذ أول لحظة في عنوان إسرائيل ، ولكن تعطل
ذلك لكي يتم تحت اشراف المباحث العامة بشكل روتيني ومظهري وغير
فعال ، ورغم الغارات على بور سعيد فان عددا قليلا من السلاح كان قد
تم توزيعه .

ولكن مع هبوط جنود المظلات ووصول قطار محمل بالسلاح والذخيرة
الى محطة بور سعيد بدأ توزيع السلاح على الأهالي دون نظام ... السلاح
في الشح والناس غير مدربة أو منظمة تتحرك وراء أي صوت يدعوها
للهجوم على العدو في أي مكان ، الأمر الذي قلل من فاعليتها وعرضها
لبعض الخسائر .

وهكذا تم توزيع السلاح على الشعب في اللحظة الأخيرة وكأنه طوق
نجاة يلقي لفريق .

كان في مقدمة العسكريين كمال رفعت وخمدي عبيد ومحمد أبو نار
ومحمد فايق وسعد عفره ومنير موافى وصلاح زعزوع وفي مقدمة الشيوعيين
واليساريين عبد المنعم شتلا وأحمد الرفاعي وسعد رحي و يوسف ادريس
وحسن قواد وعلى الشلقاني وحرمة نانا سالم وأحمد عباس صالح ومحسن
لطفى وإبراهيم اجوج وأحمد مجاهد وعبد المنعم القصاص وأمينه شفيق
وغيرهم .

ويقول محمد رياض محافظ المدينة الذي كان يقود بور سعيد اداريا
من غرفة عمليات خشنية بدائية غير محصنة انه عندما استقبل الجنرال
ستوكويل قائد القوات البريطانية رفض تسليم المدينة ، تنفيذا لتعليمات
زكريا محيي الدين قبل العدوان لأن اتصالاته السلوكية بالقاهرة كانت قد
انقطعت مع بدء عمليات الانزال . وقد أمضت المدينة أياما قاسية حيث
رفض المحافظ قبول الأكل من الانجليز الذين فتحوا مخازن الترانزيت
وتركوا الأهالي يأخذون منها ما يريدون بينما كاميرات السينما والتليفزيون
تسجل المشهد للمعاينة في الخارج بينما دماء القتلى لم تكن قد جفت بعد .

كانت المقاومة الشعبية تقاوم في بور سعيد بينما توقف الجيش عمليا عن القتال بعد انسحابه من سيناء واعداده للدفاع عن مدينة الاسماعيلية تحت قيادة كمال الدين حسين الذي استخدم قوات الجيش وقوات الشعب أيضا بالتنسيق مع اللواء على عامر القيادة الشرقية .

وفي السويس كان صلاح سالم قد حول المدينة الى حصن كله خنادق ودشم وجزاغل مما يجعل اقتحامها صعبا جدا على الغزاة . وتكلف في ذلك ما يقرب من نصف مليون جنيه صرفت خلال أيام قليلة قبل أن يتوقف إطلاق النار . واعتمد في ذلك على الجماهير بالدرجة الأولى .

وعلى قدر ما كان إصرار جمال عبد الناصر على القتال سببا في الهاب حماس الشعب المصري والأمة العربية والأحرار في كل الدول . . . على قدر ما كان قرار ايدن وجي دي موليه سببا في تعرضهما لموجات عنيفة من النقد والمعارضة ووصلت المظاهرات ذروتها في لندن وباريس بعد وصول أخبار الانزال بالمظلات . . . وتحول ميدان الطرف الآخر الى كتل من البشر تهتف بسقوط ايدن وقاد الشيوعيون المظاهرات في فرنسا ضد جي موليه .

ووصلت الضجة المعارضة في مجلس العموم الى حد لم تعرفه التقاليد البريطانية من قبل ، وادان الخطباء هذا (العمل البوليسي) الشنيع ، ورفعت الجلسة لتهدأ ثورة الأعضاء .

كانت الحلقة تضيق حول ايدن وجي موليه . . . تنفيذ الخطة لا يتم بالسرعة المطلوبة . . . القناة أصبحت ميسدودة . . . الرأي العام العالمي يساند مصر . . . الشعب البريطاني والفرنسي يشور ضد العدوان . . . وزير الدولة انطوني ناتنج يستقيل احتجاجا يوم ٣ نوفمبر . . الولايات المتحدة تأخذ موقفا معارضا لانجلترا وفرنسا . . . انقسم الكومنولث انقساما يهتد بكيانه . . . وهيئة الأمم تصدر قرارا بالانسحاب . . .

ولكن الأمور لم تصل غايتها الا مساء يوم ٥ نوفمبر عندما تبين لقادة الاتحاد السوفييتي انهم قد استنفدوا كل الضغوط السياسية والقانونية الممكنة في إطار الأمم المتحدة وغيرها ، فأرسل المارشال نيكولاى بولجانين رئيس الوزراء خطابا الى ايدن ، قال له فيه (ان الحرب في مصر يمكن أن تتطور الى حرب عالمية ثالثة) ثم تساءل . . .

(في أي وضع كانت بريطانيا تجد نفسها اذا هاجمتها دولة أقوى منها تمتلك كل نوع من أنواع الأسلحة الحديثة الفتاكة ، وهتاك اليوم دول لا تحتاج الآن لأن ترسل الأساطيل أو القوات الجوية الى شواطئ بريطانيا ، وانما تستطيع أن تستخدم وسائل أخرى كالصواريخ مثلا ، اننا عاقدون

العزم على استخدام القوة لسحق المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق ونحن نأمل أن تظهروا الحكمة وتستخلصوا من هذا النتائج المناسبة .

وأرسل بولجانين خطابا ثالثا إلى بن جوريون مختلفا في صيغته إذ قال له في قسوة (أوضحت تصرفات إسرائيل قيمة كل التأكيدات الزائفة عن حب إسرائيل للسلام ورغبتها في التعايش السلمي مع جيرانها العرب ، وإسرائيل وهي تعمل لحساب الغير ووفق التعليمات التي تصدر إليها من ساداتها وتلعب لعبا إجراميا وغير مسئول بمصير السلام وبمصير شعبها) .

أثار الانذار السوفييتي فزعا في العالم الغربي كله . . . وكان الاتحاد السوفييتي قد أطلق (سبوتنيك) وظهر تفوقه في عالم الصواريخ على الولايات المتحدة ذاتها . . ولم يكن متوقعا أن يأخذ قادة الاتحاد السوفييتي هذا الموقف الصلب الحازم في وقت تعرضت فيه المجر لثورة مضادة وطلب الحكومة فيها من القوات السوفيتية الانسحاب من المجر وكانت موجودة بحكم اتفاقيات حلف وارسو . . .

انسحبت القوات السوفيتية فعلا ، وهلل الين دالاس رئيس المخابرات المركزية الأمريكية شقيق دالاس وزير الخارجية وقال (أننا نشهد معجزة وأن الثورة الشعبية يمكن أن تقوم وتنجح بالرغم من كل القوات وكل الأسلحة الكبيرة والحديثة) وأضاف (أننا على حافة نصر عظيم عملنا له وانتظرناه طويلا) .

وتبين سريعا أن حركة المجر قد استهدفت ضرب الاشتراكية عندما ذهب الكاردينال ميندزنتي رئيس الاساقفة والذي أصبح الزعيم الدولي للحركة إلى الاداعة وطالب بإلغاء الإصلاح الزراعي . . . وساد التردد والعجز أعضاء الحكومة المجرية إلى أن انشقت جناح ترعمة (جانوس كادار) وهو أحد المطالبين بالإصلاح وطالب القوات السوفيتية بالعودة والتدخل لانقاذ المجر الاشتراكية وأوردوبا الشرقية عموما . . .

عادت القوات السوفيتية وقضت على المؤامرة خلال ساعات بضمن باهظ لم يكن هناك من سبيل لتفاديه . . . وعجزت أجهزة دالاس عن الود إلا بحرب نووية شاملة لا يجزؤ على إعلانها عاقل . . .

عاد الهدوء إلى المجر يوم ٤ نوفمبر . . . وفي اليوم التالي مباشرة كانت انذارات بولجانين قد وصلت إلى حكاه دول العدوان الثلاثي . . . وهكذا سقطت المؤامرة الأمريكية في المجر . . . وواجهت المؤامرة الثلاثية أعنف رد تعرضت له . . .

وصل الخطاب الى ايدن وموليه في مساء يوم ٥ بعد ان كان بولجانين قد أعلن مضبوطه قبل وصوله وظهرت الصحف البريطانية والفرنسية تحوى عناوين مفزعة باحتمال ضرب لندن بالصواريخ ... وفى الساعة العاشرة الا ربعا من صباح اليوم التالى ٦ نوفمبر اجتمع مجلس الوزراء البريطانى وقرر وقف القتال وذهب ايدن فى المساء الى مجلس العموم ليعلن قرار وقف اطلاق النار فى منتصف ليلة ٦/٧ نوفمبر بتوقيت جرينتش أى الثانية بعد منتصف الليل بتوقيت بور سعيد .

ولكن النار لم تتوقف فى الموعد المحدد ، بل واصل البريطانيون انزال قواتهم فى الصباح وأصدرت القيادة العامة المصرية بلاغا بذلك .

ولم تركز المقاومة الشعبية الى الهدوء لأن الايطاليين فرضوا حظر التجول من الخامسة مساء حتى السادسة صباحا ، واستولوا على كثير من المنازل الصالحة لسكن القوات وطردوا السكان منها كما استولوا على المستشفيات ... واستمر القتال بين الشعب وجنود الاحتلال تحت قيادة مجموعة من الضباط الوطنيين وعدد من الشيوعيين تحت علم (الوحدة الوطنية) دون محاولة من الشيوعيين لفرض سيطرتهم على المليشيات الوطنية كما أشار محمد حسنين هيكل فى كتابه (عبد الناصر والعالم) ... بل أن القنصل السوفيتى فى بور سعيد (اناتولى تشنيكوف) كان ينقل المنشورات والأسلحة ويسهل خدمة أفراد المقاومة بطريقة سرية .

اعترف الجنرال ستوكوبل يوم انسحابه من بور سعيد أن المقاومة السلبية فى المدينة نجحت تماما (ولم تقدم لنا أى مساعدة من أى جهة من الجهات) .

وقال الجنرال كيتلى (قاتلنا ضد شعب جهزته قواته المسلحة بأحدث الأسلحة والطائرات واستمات أفرادهم فى الدفاع عن بور سعيد باصرار وعناد وحكمة) .

الجنرال ستوكوبل عمل بعد ذلك فى وظيفة كتابية بوزارة الحربية البريطانية وأحيل الجنرال كيتلى الى التقاعد .

لم يكن الشيوعيون هم الذين حاولوا فرض سيطرتهم اذا كما ادعى هيكل فى كتابه (عبد الناصر ... والعالم) ولكنهم كانوا من اوائل الذين بادروا للدفاع عن بور سعيد والاشتراك فى المقاومة الشعبية مع سكانها ... ومع ذلك تعرضوا لموقف معاد من السلطة ظل يلاحقهم طويلا .

بدأت السلطة البوليسية تحارب الشيوعيين وتتعبهم ، والفت تشرة المقاومة الشعبية ولا حقتهم بتقارير كاذبة ...

يعمل زكريا محيي الدين هذا الموقف بأنه من الطبيعي اذا اشترك تنظيم سياسي سرى فى عملية جماهيرية فانه لا شك سيحاول تقوية صفوفه بتجنيد عناصر جديدة ، وخلق نفوذ له بيد الجماهير ٠٠٠ وانه من الطبيعي أيضا أن تتحرك أجهزة الأمن للتعرف على هذه الاتجاهات .

ولكنه يؤكد ان السلطة لم تتخذ اجراء من شيوعى نتيجة اشتراكه فى المقاومة الشعبية كما انه لا يذكر ان صداما قد حدث بين السلطة وبين الشيوعيين فى هذه المرحلة .

ولكنه عندما طويت صفحة العدوان الثلاثى ، ووصل التاريخ الى عام ١٩٥٩ وقدم بعض الشيوعيين الى المحاكمة بتهمة انهم عملاء لدولة اجنبية طلب الدفاع عن عبد المنعم شاتيل ١٣ ضابطا فى الخدمة او على المعاش للشهادة ، ولكن لم يحضر منهم سوى خالد محيي الدين واحمد لطفى واكد عضوا قسم الجيش فى حديثه سابقا ، ويقول محمد ابو نار ان حسن المصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية فى المباحث العامة قد استدعاه ونصحه بعدم الشهادة ، ثم استدعاه بعد ذلك عباس رضوان وطلب منه عدم الشهادة فاعتذر عنها مرغما .

كانت المقاومة الشعبية فى بور سعيد هى الوجه المشرف للشعب المصرى ٠٠٠ بينما لم تؤد القوات المسلحة واجبها على الوجه الاكمل لظروف متعددة سيأتى شرحها فيما بعد ، الامر الذى أدى الى اخراج ٣٠ ضابطا فيما بعد العدوان ، والى شكرى جمال عبدالناصر من كثرة الحسائر بلا مبرر .

وخلال مسارك بور سعيد تأثر بعض صفار الضباط من دور الشيوعيين فى المقاومة الشعبية ، وذبلت فى نفوسهم الحساسية المزروعة فيها من الدعاية المركزة ضد الشيوعية .

وعندما انتهت المعركة وانسحب جنود الاحتلال ، ذهب عبد اللطيف البغدادي الى بور سعيد لاعادة تعميرها ، وأصدر أوامره بجمع السلاح من الأهالى ٠٠٠ ولم يتردد أفراد الشعب فى تسليم أسلحتهم ، وكان يرضيهم فقط ان يحصلوا على شهادة تقول (فلان كان يعمل فى المقاومة الشعبية وادى دوره بأمانة وشرف) .

كان توقف الهجوم العدوانى الذى وصل الى مدينة الكاب جنوب بور سعيد ثمرة لعدة عوامل تفاعلت جميعها بنسب مختلفة وانتهت الى هذه النتيجة ويمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : اصرار القيادة على القتال ورفض الاستسلام .

ثانيا : توزيع السلاح على الجماهير وإطلاق المقاومة الشعبية والبدء في اتخاذ ترتيبات المقاومة السرية .

ثالثا : الانذار السوفييتي العنيف المهدد بضرب لندن وباريس بالصواريخ اذا لم يوقف إطلاق النار .

رابعا : الموقف الأمريكي المعارض للخطوة البريطانية الفرنسية لأسباب استراتيجية أمريكية .

خامسا : التضامن العربي والتأييد الإيجابي لموقف مصر .

سادسا : قرار هيئة الأمم المتحدة بأغلبية ٦٤ صوتا من ٨٠ وهو قرار معبر عن الرأي العام العالمي .

سابعا : تمزق الموقف الشغبي في إنجلترا وفرنسا ووجود تيارات ومظاهرات معادية متزايدة .

هذه هي الأسباب التي تجمعت وانتهت العدوان الثلاثي . . . ولكنه كانت هناك تناقضات أخرى ثانوية بين القائمين على تنفيذ الخطة من القادة البريطانيين وحلفائهم الفرنسيين الأمر الذي لم يدفع انطلاقهم الى جنوب الكاب رغم توافر الظروف المهيئة لذلك أمامهم .

لم يعصف العدوان بجمال عبد الناصر ولم يهدم النظام الذي أقامته حركة ٢٣ يوليو ، وإنما عصف بأقطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا الذي اذاع وقواته ما زالت بعد في مصر يوم ٢٠ نوفمبر أنه يعاني ارهاقا شديدا ، وان بيكر جامل اختتام الملكة سيراس اجتماعات مجلس الوزراء في غيبته .

وبقى ايدن في جزيرة جامايقا بالبحر الكاريبي حتى اعتزل منصبه بالاستقالة يوم ٩ يناير ١٩٥٧ وخلفه وزير ماليته هارولد ماكميلان أحد المتحمسين للعدوان على مصر .

ولم يذهب ايدن وحده . . . ذهب معه جى موليه فقد تسقطت وزارته أيضا في ٢١ مايو ١٩٥٧ .

وتلكأت القوات البريطانية والفرنسية في تنفيذ الجلاء . . . ولكن المقاومة الشعبية لم تهدأ ، وقررت مصر عدم البدء في تطهير القناة وإعادة الملاحة فيها قبل انسحاب آخر جندي .

بدأ الانسحاب مع شهر ديسمبر ، ورحل آخر فوج من المعتدين يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ وارتفع العلم المصري فوق بور سعيد حيث كان البريطانيون ، وفوق بور فؤاد حيث كان الفرنسيون وأصبح يوم ٢٣

ديسمبر يوما تحتفل به مصر كل عام ، واعتاد جمال عبد الناصر أن يزور المدينة في مثل هذا اليوم ويوجه من هناك خطايا للشعب .

انسحب الانجليز والفرنسيون ، ولكن اسرائيل تصدت قرارات الانسحاب ورفضت الانسحاب من غزة ورفح وشرم الشيخ وجزيرتي تيران وصنافير ومنطقة ساحلية طولها ٢٢ كيلو مترا وعرضها ٢٨ كيلو مترا بطول خليج العقبة .

أعلنت وزيرة خارجية اسرائيل انها لن تنسحب بعد ذلك الا اذا أخذت ضمانات لحرية مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة وعدم استخدام غزة قاعدة ضدها ، ورفضت مصر أى شرط للانسحاب .

تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تترصد الفرضية المناسبة للنفوذ الى المنطقة ، فأسهمت في اضعاف موقف بريطانيا وفرنسا للانهاء من نفوذهما ومصالحهما في المنطقة وضغطت على اسرائيل للانسحاب وضغطت على مصر لتبقى قوات طوارئ دولية فقط في شرم الشيخ حتى لا تتيح للقوات المصرية مستقبلا فرصة قفل خليج العقبة ومنع الملاحة فيه .

ولم يشأ جمال عبد الناصر ان يعاند ويواصل تحدى أمريكا ، لانه وجد في ذلك على خد تعبيره - موقفا غير سياسى - وقبل هذا الشرط مرغما كما يقول ناتنج .

وكانت المظاهرات لا تتوقف في غزة تطالب بعودة الادارة المصرية وتؤرق القوات الاسرائيلية

وبدأت اسرائيل الانسحاب بعد تدمير كامل لجميع منشآت سيناء من آبار بترويل ومناجم وخطوط سكة حديدية وصهاريج مياه ومباني وغادرت قواتها العريش يوم ١٤ يناير ١٩٥٧ ثم رفح وخان يونس وأخيرا انسحبت من غزة يوم ٦ مارس ومن شرم الشيخ يوم ٧ مارس ، بعد ان صرح بن جوريون قبل ذلك بيوم واحد (ان اسرائيل لن تنسحب من غزة أو شرم الشيخ) .

لم ترسل مصر حاكما عسكريا لغزة كما كانت الأمور من قبل ، وانما عينت حاكما مدنيا ولم ترسل معه قوات عسكرية ، بل اكتفت بفريق من الشرطة العسكرية .

وتم تطهير القناة واعيد فتحها يوم ٢٩ مارس ١٩٥٧ وحاولت بريطانيا وفرنسا مقاطعتها ولكنهم اضطروا للعودة اليها بعد أسابيع بادارتها المصرية الكاملة .

وانتهت (اتفاقية الجلاء) عمليا مع انتهاء عدوان عام ١٩٥٦ ، وتمزقت شروطها وتحورت مصر نهائيا من شبهة التحالف التي وردت ضمن بنودها بعودة القوات البريطانية اليها في حالة الهجوم أو احتمال الهجوم على تركيا ، وثبتت سلامة تقدير موقف جمال عبد الناصر وزملائه أعضاء مجلس القيادة في ان تحقيق الجلاء هو الأساس الرئيسى لانطلاق مصر بعد ذلك في سياستها الوطنية بإرادتها الحرة .

وأصبحت مصر لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى متحررة من القوات الأجنبية ، مستقلة استقلالاً كاملاً غير مرتبطة بأية اتفاقيات أو أحلاف .

واستولت مصر على المخلفات البريطانية فى القاعدة التى بنت من أجلها المخازن والمستودعات تحت الأرض والتى بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى .

وقبلت مصر قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزا بينها وبين القوات الاسرائيلية حتى لا تتكرر الاشتباكات المسلحة التى ظلت تحتل عناوين الرئيسية فى الصحف على فترات متقاربة منذ غارة غزة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ حتى عدوان ١٩٥٦ .

ووجلت أفكار جمال عبد الناصر التى عبر عنها الى مجلة (الشئون الخارجية) الأمريكية وهى مجلة ربع سنوية ذات قيمة فى السياسة الدولية فى فبراير ١٩٥٥ قبل تصاعد هذا التوتر فرصتها للتحقيق من جديد فقد قال يومئذ (ليس هناك محل للحرب مع سياستنا الانشائية التى قورناها لتحسين مستوى الشعب) .

الباب الثانى _____

● العسكريون فى مركز السلطة

الفصل الخامس

زحف العسكريين .. نحو السلطة

(لا يمكن للقوات المسلحة أن تكون ولم تكن يوماً ولن تكون أبداً محايدة)
لينين

كان جلاء قوات العدوان الثلاثي عن أرض مصر ، انتصاراً للشعب ، ونقطة ارتكاز لحركة العسكريين ، غيرت طابعها الانقلابي ، وأكدت الفرق المميز بينها وبين كافة الانقلابات العسكرية التي حدثت في الوطن العربي ، أو في دول العالم الثالث عامة .

انتسب جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المنتخب وصيلاً شعبياً هائلاً ، جعل النسبة التي حصل عليها وهي ٩٩٩٪ في المائة يوم ٢٥ يونيو ١٩٥٦ حقيقة راسخة (عدد الناخبين ٤٩٤٥٥٥ و٤٩٤٥٥٥ وغير الموافقين ٢٦٧٥٠٠) .

كان الانتخاب قد تم بناء على قواعد الدستور ، الذي أعلنه جمال عبد الناصر يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ في مؤتمر شعبي كبير عقد بميدان الجمهورية من ١٩٦٦ مادة ، وجاء في مقدمته انه صادر عن الشعب المصري (الذي انتزع حقه في الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل) وليس صادراً كمنحة من الملك مثل دستور ١٩٢٣ .

كان جمال عبد الناصر هو المرشح الوحيد . ولم يسمح لغيره بالترشيح ، وكان طبيعيا ان يحصل على النجاح في الاستفتاء الشعبي . عقب مواقفه الوطنية في باندونج ، ضد الاحلاف العسكرية ، وتأكيده الاستقلال الوطني ، وكسر احتكار السلاح ، وبعد جلاء آخر جندي أجنبي عن أرض الوطن .

ولا شك انه كانت هناك أصوات تعارض أسلوب الانتخاب ، ونشير الشكوك في صحة النسبة التي حصل عليها . . . ولكنه بعد تأميم القناة ، ومقاومة العدوان الثلاثي ، والانتصار عليه عمليا باجباراء على الانسحاب والجلاء مرة ثانية خلال ستة شهور من جلالاته الأولى ، أصبح انتخاب جمال عبد الناصر مدشنا بإرادة شعبية جارفة .

وصل قائد الضباط الأحرار المنتخب الى منصب رئيس الجمهورية الشرعية ووصلت مجموعة الضباط الأحرار ، التي قامت بحركتها ليلة ٢٣ يوليو بعدد لا يتجاوز المائتين من شعب بلغ ٢٣ مليوناً ، الى قمة انتصاراتها .

ولكنها لم تصل كما بدأت . . . تنظيماً للضباط الأحرار ، وانما وصلت بعد فترة انتقال انتهى معها تشكيل مجلس قيادة الثورة ، ولم يعد له كيان رسمي ، كما سبق ان انتهى تنظيم الضباط الأحرار وتوقف عمله ، واستبدل بتنظيمات شخصية هامشية ، تركزت أخيراً في يد قيادة الجيش الجديدة المؤلفة من القائد الأعلى جمال عبد الناصر والقائد العام عبد الحكيم عامر ومدير مكتب القائد العام الصاغ شمس بدران .

وكان موقف أعضاء المجلس بعد انتهاء المرحلة الانتقالية - ٢٣ يوليو ١٩٥٦ - متبايناً . . . صلاح سالم كانت قد قبلت استقالته في أغسطس ١٩٥٥ .

أما شقيقه جمال سالم فقد كان قد بدأ يتخذ موقفاً معارضاً لانفراد جمال عبد الناصر المتزايد بالسلطة قبل حل المجلس ، بعد أن كان في البداية من أشد المهاجمين لمحمد نجيب المبايعين لجمال عبد الناصر ، الأمر الذي جعله في ٢ نوفمبر ١٩٥٥ نائباً لرئيس الوزراء ، ونائباً لرئيس الجمهورية في غيبته بالخارج .

كان قد حلت تجمع داخل مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٥ من ضباط الطيران الثلاثة . . جمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وانضم اليهم صلاح سالم . . وقرروا حسب رواية حسن ابراهيم الا يشتركوا في الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال ، وألا يستقيلوا قبلها أيضاً .

كانوا يستهدفون بفكرة استقالتهم الجماعية تنبيه الجماهير لانفراد جمال عبد الناصر بالسلطة مما يمثل في نظرهم بعثا لحكم الفرد ولكن التدبير لم ينفذ لاستقالة صلاح سالم المبكرة ولا اعتقاد البغدادي انه قادر خلال وجوده رئيسا لمجلس الأمة - حسب ما تم اتفاقهم عليه - على خلق روح وحياة ديموقراطية .

الغريب أن هذا الاتفاق قد تم بين أطراف متناقضين . . حسن ابراهيم كان قد اشتكى لجمال عبد الناصر من أسلوب العمل داخل مجلس قيادة الثورة ، وشاركه الرأي عبد اللطيف البغدادي لأن المناقشات كانت تدور تحت ضغط التوتر من عصبية جمال سالم المبالغ فيها ، وسخرية صلاح سالم المبالغ فيها أيضا .

كانت عصبية جمال سالم وسخرية صلاح سالم لا تسمحان بالمناقشة العميقة ، وتدفعان الى الجمود ، ويقول حسن ابراهيم انه لا يستبعد وجود صلات جانبية بين عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم لانهم كانوا يحضرون اجتماعات المجلس كتلة واحدة .

ولكن سرعان ما استنفذ كل من الشقيقتين دورهما وكانا أول الخارجين من المجلس .:

ولكن الواقع أن جمال عبد الناصر كان أكثرهم تقدما في طريق الوعي والتطور ، وأشدهم حرصا على تطبيق العدالة الاجتماعية ، الى جانب تماسك شخصيته القيادية وثباتها .

كان مختلفا على سبيل المثال عن جمال سالم ، أحد الخارجين على المجلس في أفكاره التي ادلى بها الى جان لاکوتير ممثل وكالة الأنباء الفرنسية ، ونشرتها جريدة المصري يوم ٢٤ يناير ١٩٥٤ .

قال جمال سالم (هناك عائلات من كبار الملاك تتعاون مثل عائلة البدرأوى) .

وعندما سأله لاکوتير هل أنت اشتراكي ؟

أجاب (هذا ليس بصحيح . . لست اشتراكيا - وليس هذا لاني أكره انتهاج سياسة التأمين في مصر . بل لاني أؤمن بأن اقتصاديات هذا البلد لن تتقدم الا بالمنافسة الحرة) وفسر أفكاره بقوله (لم نصل الى المرحلة الاشتراكية لأننا لم نصل الى الاحتكار الا في الزراعة أما صناعتنا فما زالت طفلا نحتاج الى رؤوس الأموال الخاصة) .

وهكذا طويت صفحة مجلس قيادة الثورة ، وطويت معه أيضا فرصة المناقشة المحدودة في مركز إصدار القرار وانتهت بنهايته امكانية مراجعة الموقف من وجهات نظر مختلفة وتحول الأمر من سلطة المجلس الى سلطة الفرد .

ربما كانت الآراء تختلف يمينا ويسارا ، وربما كانت الأفكار تتنافر حول القضايا المعروضة ولكن الأمر في نهايته كان يقتضي من القائد أما تطويع زملائه لآرائه وأفكاره ، والصبر على مناقشاتهم حتى تتوفر لهم في النهاية وحدة فكرية في القضايا الاستراتيجية الكبيرة وأما التخلص منهم لينفرد برأيه سواء أكان أكثر صوابا أم أكثر اندفاعا .

والواقع أن جمال عبد الناصر طوال فترة وجود مجلس قيادة الثورة كان حريصا على أن تأخذ المناقشات غايتها وأن تمتد وتطول حتى يصفى كل المواقف والآراء المعارضة له بالحجة والاقناع الأمر الذي جعل معظم قرارات المجلس تصدر بالاجماع كما يؤكد زكريا محيي الدين إذا استثنينا بعض القرارات التي صدرت في عهد ولاية محمد نجيب لرئاسة الجمهورية ووجود يوسف صديق وخالد محيي الدين في المجلس .

كانت الشعبية الجارفة التي رفعت جمال عبد الناصر الى القمة قد جعلته في مركز الواصل من سلامة رأيه وصحة رؤيته .

أول وزارة شكلها جمال عبد الناصر باعتباره رئيسا شرعيا للجمهورية صدرت مراسيمها يوم ٢٦ يونيو باعتبارها القرار الجمهوري رقم ١ ، وخرج منها جمال سالم نائب رئيس الوزراء ، وخرج منها أيضا حسن إبراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ، ودخلها عبد الحكيم عامر وزيرا للحربية ، وتضمن عدد العسكريين فيها من ستة الى خمسة كلهم من أعضاء المجلس ، ويلاحظ انهم أخذوا استقنية خاصة على الوزراء المدنيين السابقين لهم في التعيين ، مما يعيد نوعا من تثبيت وضع خاص لهم بعد حل مجلس القيادة أول الوزراء في القرار الجمهوري كان عبد اللطيف البغدادي يليه زكريا محيي الدين ثم حسين الشافعي فعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين

تحول الوضع الرسمي لأعضاء مجلس قيادة الثورة ، الى أقدم وزراء في المجلس

وانتهت العوامل التي كان يمكن ان تصور حركة ٢٣ يوليو باعتبارها انقلابا عسكريا ، كما صورت يوم وقوعها ، ويوم أصدر الدكتور واشيند

البدر اوى كتابه المعروف (حقيقة الانقلاب الأخير في مصر) ، فالانقلاب حدث عارض لا يغير نظام الحكم وانما يستبدل شخصية الحكم ولا يقوم على مساندة شعبية ، وانما يعتمد على سطوة القوة العسكرية .

أما حركة ٢٣ يوليو فقد بدأت ولها كل مظاهر الانقلاب الا انها في مسارها أخذت طابع الثورة .

ومنذ البداية لم تكن انقلاب جنرالات يمالى نظام الحكم القائم ويحافظ على استمراره . . . وانما كانت انقلاب صغار الضباط الذين رقفوا منذ البداية ضد النظام ومع التغيير .

صحيح انها لا تحمل أسلوب ثورة ١٤ يوليو ١٧٨٩ (الثورة الفرنسية) ولا ثورة ٧ نوفمبر ١٩١٧ في روسيا (الثورة الاشتراكية العظمى) لانها لم تقم بجماهير الشعب ، رغم حصولها على تأييده منذ اللحظة الأولى نتيجة لفساد الحكم الملكى السابق .

سنوات الصدام مع القوى السياسية المختلفة (الوفد والشيوعيين والايخون المسلمين والعناصر المعارضة فى صفوف الجيش) دفعها الى اتخاذ اجراءات ادارية اعطتها طابعا عسكريا قاسيا ، الى جانب انها اقتضت فى حركتها منذ اللحظة الاولى على حركة القوات المسلحة وتجنبت التفاعل مع الجماهير الشعبية فى حذر .

وكانت أزمة مارس ١٩٥٤ التى أطاحت بمحمد نجيب رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، وحاضرتة رئيسا شكليا للجمهورية لمدة شهرين خرج بعدها فى ١٧ نوفمبر أثناء الصدام مع الاخوان المسلمين وبدء محاكمتهم بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ . . . أزمة ذات وجهين . . .

جماهير الشعب خرجت فى فبراير تؤيد محمد نجيب بعد استقالته ، وتجبر مجلس قيادة الثورة على اعادته ، وقبل ان تمضى عدة أسابيع كانت هيئة التحرير وبعض الضباط الموالين للمجلس قد استطاعوا تحريك جانب آخر من الجماهير بمساعدة صاوى أحمد صاوى سكرتير اتحاد عمل النقل حتى وصل الأمر الى حد التظاهر والاضراب . . . الأمر الذى سهل لهم انتزاع نجيب من موقعه والرجوع عن قرارات ٥ مارس أى ٢٥ مارس المعروفة (انظر الجزء الاول) . . .

هذا الحدث فى ذاته ، ورغم دور الجماهير فى دعم وجود المجلس واستمراره ، ترك تأثيرا مباشرا فى جمال عبد الناصر اذ اثبتته بأنه يمكن التلاعب بالجماهير وانها أمام القوات المسلحة يصبح دورها محدودا . . .

قال جمال عبد الناصر لعدد كبير من أصدقائه ومنهم خالد محيي الدين ان الخروج من أزمة مارس لم يكلفهم سوى عشرة آلاف من الجنيهات دفعت للمتظاهرين والمضربين .

وقال لأكرم الحوراني في مناقشة (لا تحدثني عن الشعب فاني أعرف كيف تتحرك الجماهير) ا

ولكن الثورة مع ذلك كانت تكسب تأييد الجماهير بلا ضغط يوما بعد يوم من خطواتها الوطنية ، حتى ارتبطت مع الشعب تماما في مواجهة العدوان الثلاثي ، وأصبحت تستحق أن يطلق عليها اسم (الثورة) لانها تحولت الى قيادة حقيقية قادرة على تحريك الجماهير ، معبرة عن ارادتهم ، مناضلة عن أهدافهم

وهكذا تحول الانقلاب الى ثورة ، ودخل ٢٣ يوليو في تاريخ ثورات التحرر الوطني . . .

وتأكدت زعامة جمال عبد الناصر وأصبح يتلقى مئات الرسائل في اليوم الواحد ، وانحسرت محاولات الانقلاب عليه ، وتراجعت في مواجهة التأييد الشعبي الهائل ولم تضبط الا محاولة قام بها القائم مقام عاطف نصار الملحق العسكري بالهند ، متعاوناً مع خمسة مدنيين منهم محمد صلاح الدين وزير الخارجية وعبد الفتاح حسن وزير الدولة في وزارة الوفد وستة من ضباط الجيش بالاسكندرية ، وقدمت للمحكمة العسكرية العليا يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥٧ ، وصدر فيها الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على عاطف نصار ، ومحمد صلاح الدين ١٥ سنة وعبد الفتاح حسن ١٢ سنة وعلى الباقين بأحكام مختلفة وبراءة اثنين .

وضبطت مؤامرة أخرى تولتها ادارة المخابرات البريطانية واشترك فيها ضابط سابق (حسين خيرى) ، اتصل بأحد ضباط مخابرات الطيران (عصام خليل) وموله بمبالغ بلغت جملتها ١٦٥ ألف جنيه من أجل إعادة الملكية لمصر وقد نظرت القضية أمام المحكمة العسكرية العليا ، وأصدرت الحكم يوم ٢٨ ابريل ١٩٥٨ على مرتضى المراغى وزير الداخلية السابق في وزارة نجيب الهلالي وحسين خيرى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ومحمود ناموق ١٥ سنة ، وكانت الأحكام غيابية لوجوده خارج القطر وقد قبض بعد ذلك بشهور على محمود ناموق في بغداد عقب ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق .

ولكن الموقف في صفوف الجيش كان قد هدأ واستقر ، ولم تعد المحاولات الانقلابية ، ترتبط بعدد واسع من الضباط . . لم تعد في صورتها .

التي كانت بها قبل تصفية محمد نجيب وثبوت سلطة عبد الحكيم عامر ،
الذي كان مفروضا أن يحاسب عسكريا على موقفه من القوات المسلحة في
عدوان ١٩٥٦ التي ثبت يقينا انها لم تؤد دورها كما يجب مع تقدير وجودها
في رحلة انتقال في التسليح والتدريب والتنظيم والعقيدة القتالية ، كما
سيأتي شرحه تفصيلا فيما بعد .

كان قانون التجنيد الذي صدر عام ١٩٤٧ قد تغير مرة أخرى عام
١٩٥٥ بصدر القانون رقم ٥٠٥ الذي رفع الحد الأدنى لذوى المؤهلات
ليكونوا من حملة القانون العامة بخدمة سنة ونصف . وخفض مدة الخدمة
لخريجي الجامعات لتكون سنة واحدة يعدون ليكونوا ضباط احتياط ،
وزاد سن تأجيل التجنيد ليصبح ٢٩ سنة ، ٩ شهور .

ولم تكن الفرصة كافية لخنى ثمار هذا القانون اذ صدر قبل عدوان
١٩٥٦ يوم واحد ، تماما كما صدر قانون ١٩٤٧ للتجنيد قبل عام واحد من
حرب فلسطين . . . الأمر الذي لم يجعل لهما تأثيرا كبيرا على مستوى الجيش
من ناحية القتال الحديث . . . ولعل هذا كان عذر المشير عامر .

يقول عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم انه تقرر فى ذلك الوقت
عزل قائد القوات الجوية محمد صدقي محمود ، ويقول زكريا محيي الدين
انه كان هناك قرار بعزل قيادة القوات البرية والبحرية والجوية ، ولكن
عبد الحكيم عامر تشبث بهم ورفض اخراجهم .

ووافقه جمال عبد الناصر ولم يأخذ موقفا حاسما فى مواجهة الأخطاء
كما أخذ موقفا حاسما فى مواجهة الأعداء .

واذا كان التهاون قد بدأ فى محاسبة العسكريين فى المواقف الوطنية
فانه لا بد وان ينسحب الى التهاون أيضا فى محاسبة الآخرين فى المجالات
المختلفة ، اذا وجدوا من يدافع عنهم ، ليس أمام القضاء ، ولكن أمام
السلطة .

وضعب ان يضع الكاتب نفسه فى مقعد القاضى ، ولكنه أمر معروف
فى كل الجيوش ان القائد المهزوم لا يجوز له ان يواصل القيادة فى موقعه .

كان استثناء عبد الحكيم عامر من المحاسبة والابقاء على قيادة القوات
الثلاث ، راجعا الى الطبيعة الخاصة فى علاقات جمال عبد الناصر بزميل
عمره وموضع ثقته . . . وراجعا أيضا الى ان الظروف التى وضع من أجلها
عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وهو غير مؤهل لذلك ما زالت

قائمة ٠٠٠ الرغبة فى السيطرة على القوات المسلحة بكل تفاصيلها عن طريق أشد زملائه إخلاصا له .

كان جمال عبد الناصر ما زال يعتمد على الجيش كمؤسسته الرئيسية رغم انتصاراته الشعبية ، ورغم انه بدأ يخلع مع زملائه ملايسهم العسكرية بعد انتهاء فترة الانتقال .

وكان فى ذلك أكثر ميلا الى الرأى القائل بأن الجيش هو القوة الوطنية (الجامعة والوحيدة) القادرة على تزعم ثورة التحرر الوطنى ، وهو الرأى الذى يتعارض تماما مع القول بأن السلطة السياسية الناتجة عن الانقلاب العسكرى هى سلطة رجعية وعسكرية .

والواقع ان الرايين لا يمثلان حقيقة الواقع فى مصر فى ذلك الوقت ، فالرأى الأول ينقى وجود قوى سياسية أخرى قادرة على تزعم حركة التحرر الوطنى وهو أمر غير صحيح ٠٠٠ والرأى الثانى يدين كل حركة عسكرية بأنها رجعية وانقلابية ولا تحمل بذورا وطنية تقدمية ٠٠٠ وهو أمر غير صحيح أيضا .

الجيش كانت تتعايش فيه الأفكار المختلفة الموجودة فى المجتمع الأمر الذى دفع أصحاب كل اتجاه الى محاولة السيطرة على الجيش وبالتالي على المجتمع .

والجيش ليس طبقة أو فئة اجتماعية واحدة ، كما انه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقي .

ولكن الجنود فى الجيش المصرى لم يتحركوا كقوة مستقلة ، ولم يدخلوا حركة الصراع الوطنى والطبقي مستقلين عن قيادتهم تما حدث مثلا فى ثورتى فبراير وأكتوبر ١٩١٧ فى روسيا ، عندما تصرف الجنود كفلاحين يحملون السلاح .

الجنود المصريون كانوا خاضعين تماما لسلطة الضباط .

وكان جمال عبد الناصر واعيا بحركة الصراع داخل الجيش وقد حاول حسمها لصالح مجلس القيادة فى السنوات الأولى التى اعقبت الحركة ، واضطر فى سبيل ذلك الى اتخاذ اجراءات عنيفة أحيانا .

ولكنه وقد وقف على قمة التأييد الشعبى بدأ يخلع انتصاره الذين استنفدوا أغراضهم ، والذين شوهدت صورتهم أمام الجماهير فى اندفاعهم الحماسى المحموم ، والذى وقف أفكارهم عند حدود دورهم المرسوم بسلا رؤية جديدة ولا ادراك عميق لطبيعة الصراع فى المجتمع وأفاق التطور .

وتساقطت فى هذه الفترة أسماء كان الشعب قد فاض به الكيل من كثرة ما سمعه عنها وما لمس من تصرفاتها . . . جمال سالم الذى كانت له مع كبار الموظفين والاداريين اعتداءات وتصرفات مثيرة للدهشة البالغة ، وكانت له فى محكمة الثورة أساليب وعبارات فى غاية القسوة . . . أحمد أنور قائد البوليس الحريى الذى اقترن اسمه بالاعتقالات والتعذيب بعد ان وزعت قواته على تشكيلات الجيش المختلفة . . . ابراهيم الطحاوى وأحمد عبد الله طعيمه وهما اللذان أوكل اليهما الاشراف على هيئة التحرير دون خبرة سياسية سابقة مما جعل اسمهما معاً محل تنذر بعض الناس .

بدأت هذه الأسماء تتساقط . . . رغم أدوارها البارزة فى دفع عجلة الثورة للأمام وتأكيد سلطة العسكريين ، وتغليب كفة مجلس القيادة فى أزمة مارس ١٩٥٤ وضرب القوى السياسية المعارضة . . . وظهرت أسماء أخرى من العسكريين أيضاً .

تساقطت هذه الأسماء ومعها اجهزتها . . . الشرطة العسكرية وهيئة التحرير . وكان هذا من دوافع تحول الانقلاب الى ثورة .

وكانت هذه الأجهزة من معوقات الارتباط بين الشعب والعسكريين فالشرطة العسكرية كانت صورة العذاب والارهاب بعد ان أعطى لضباطها صفة الضبطية القضائية بعد اعتراض المحامين فى كثير من القضايا . . . وهيئة التحرير عجزت عن اكتساب ثقة الجماهير .

ومع بداية تطبيق الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر كانت معظم المعتقلات قد صفيت وخرج المعتقلون منها . . . أفرج عن يوسف صديق عضو مجلس قيادة الثورة السابق بعد اعتقال استمر ١٣ شهراً فى مايو ١٩٥٥ وأفرج بعدها بأيام عن زوجته أيضاً وكانت عضوة فى الحركة الديموقراطية للتححر الوطنى (جدتو) . . . وظلا بعدها فى تحديد الإقامة حتى منتصف عام ١٩٥٦ حيث أفرج عنه .

الوحيد من العسكريين الذى ظلت إقامته محدودة ، غير المحكوم عليهم بالسجن كان اللواء محمد نجيب .

كانت هناك انفراجة نسبية فى موضوع المعتقلين والمعتقلات ، ويذكر انه حتى هذه الفترة وما بعدها لم تخل معسكرات الاعتقال من نزلاء تتغير ألوانهم السياسية تبعاً للظروف .

كان الاعتقال بلا تحقيق ، أمراً إدارياً بسيطاً كاد من تكراره لبعض الشخصيات ان يصبح من روتين حياتهم . . .

وأجهزة الأمن منذ ٢٣ يوليو تنمو وتزدهر ... الذي أوكلت إليه مسئوليتها منذ البداية كان زكريا محيي الدين ، وهو يقول ان ذلك قد تم مصادفة عندما كان أعضاء المجلس يتولون في البداية وتوزيع المسئوليات فيما بينهم ... جمال سالم للاقتصاد وعبد اللطيف البغدادي للتعمير والشئون البلدية وصالح سالم للسودان وعبد المنعم أمين لشئون العمال ويوسف صديق للأوقاف ، وخالد محيي الدين للصناعة والصحة وهكذا .

قدم الأمريكيون منذ اللحظة الأولى خبرتهم لتنظيم المخابرات بعد ان كانت في عهد الملك محدودة الأثر محصورة في البوليس السياسي الذي كان يشرف عليه ماجور سنانسون الذي أسس جمعية (اخوان الحرية) المتصلة بالمخابرات البريطانية ، والذي أصبح فيما بعد ضابط أمن بالسفارة البريطانية حتى رحل عن مصر فجأة يوم ٣١ يناير ١٩٥٣ كما نشرت الصحف المصرية وعين بعد ذلك في ليبيا وألف كتابا عن حياته في مصر باسم (تجسست على الجواسيس) .

قبل ٢٣ يوليو ، لم يكن هناك جهاز أمن يعرف باسم المخابرات العامة وكان عدد ضباط المخابرات الحربية في الجيش ١٥ ضابطا فقط ، وعدد ضباط القسم المخصص بالبوليس السياسي ٢٤ ضابطا .

وقد استعان زكريا محيي الدين بعدد من الخبراء الألمان الى جانب تقارير المخابرات المركزية الأمريكية التي كانت تقترح توحيد أجهزة الأمن .

وأعد زكريا محيي الدين مشروع قانون المخابرات على أساس الهيمنة على كافة أجهزة المخابرات في ادارة واحدة منعاً لازدواج الجهد وكثرة التكاليف ... وهذا لا يعنى ضمها في جهاز واحد وانما يعنى التنسيق بينها بفكر ورأى واحد .

وقد تحقق ذلك فعلا لفترة محدودة . وكان زكريا محيي الدين هو المشرف على كافة أجهزة الأمن القائمة في ذلك الوقت (المخابرات العامة - مخابرات الجيش - المباحث العامة بالداخلية) .

ولم يستمر ذلك الأمر طويلا فقد بدأت الازادات المختلفة تتجاذب أجهزة المخابرات وبدأ ذلك بالقوات المسلحة عقب تولي عبد الحكيم عامر القيادة العامة ، فانفصلت مخابرات الجيش عام ١٩٥٥ ، وتكونت فيما بعد مخابرات أخرى منفصلة للقوات الجوية .

وعندما عين زكريا محيي الدين وزيرا للداخلية ترك الاشراف على ادارة المخابرات العامة بعد عدة شهور ، وعين على صبرى نائبا لمديرها . ثم مديرا لها في يونيو ١٩٥٦ .

كان ضباط المخابرات العامة قد تحولوا الى مدنيين في سبتمبر ١٩٥٥ .
وانشئ في نفس العام المعهد الاستراتيجي بجوار برج القاهرة الذي دفعت
المخابرات المركزية الأمريكية ثمن انشائه - ٣ ملايين دولار - كما سبق
ذكره . . . وكانت تدرس فيه محاضرات المخابرات المركزية الأمريكية عن
طريق شركة بوز آلف وهاملتون لضباط المخابرات والمباحث وضباط أمن
الوزارات وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي بالخارجية ، وذلك حسب
رواية فريد طولان مدير المعهد في ذلك الوقت .

كان النموذج الأمريكي هو المثال الذي تهتدى به أجهزة المباحث
والمخابرات في ذلك الوقت ، وقد تسربت أجهزة المخابرات الأمريكية إلى
بعض ضباط هذه الإدارات ، كما حدث عندما ذهب البكباشي أحمد حلمي
مدير قسم مكافحة الشيوعية بالمباحث العامة الى أمريكا لعمل غير معروف
دون استئذان أو إبلاغ الجهات المختصة إذ كان قد أبلغ بأنه يمضي أجازته
السنتوية في قبرص وشوهد هناك مصادفة ولما علم زكريا محيي الدين
بذلك أصدر قرارا بحالته الى الاستبداد حيث بقي لمدة عام ، وانتقل بعد
ذلك الى أجهزة البوليس العادية بغير محاكمة .

حدث التسرب الأمريكي رغم ان وزارة الداخلية لم تحتفظ في
المباحث العامة سوى بأربعة ضباط فقط من رجال البوليس السياسي
السابقين ، ورغم ان العسكريين فرضوا اشرافهم على وزارة الداخلية منذ
الأيام الأولى ، حيث تبادل هذه المسئولية عدد من ضباط الجيش مثل
البكباشي مصطفى لطفى الذي عين في الخارجية وتدرج في مناصبها حتى
أصبح وكيلا للوزارة ثم اليوزباشي محيي الدين أبو العز الذي أشرف على
تكوين المباحث العامة وعين محافظا للقيوم ، وعندما تولى جمال عبد الناصر
وزارة الداخلية عقب اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ودخول أربعة
من أعضاء المجلس الى الوزارة ، أعطى صلاحيات كبيرة ليوزباشي البوليس
صلاح الدين دسوقي الذي انتهى محافظا للقاهرة .

كان جمال عبد الناصر يعتمد على أجهزة الأمن ولكنه يشك في سلامة
موقفها وإخلاصها للثورة ، كما يشك أيضا في قدرة أفرادها على متابعة
أفكاره ، ويشك أخيرا في احتمال وجود صلة بين بعض ضباطها وأجهزة
المخابرات الأجنبية .

كانت هذه الشكوك تعيش في نفسه ، وتنمو مع الوقت ولعل هذا
الشعور هو الذي دفعه الى الموافقة على تعدد أجهزة الأمن والمخابرات
بقيادات مختلفة ، بحيث تصب كافة معلوماتها في النهاية عنده وحده . . .
بل انه أنشأ في مكتبه فيما بعد جهازا خاصا للمخابرات والعمليات
والاتصالات الخاصة ، كان يشرف عليه سكرتيره الخاص للمعلومات سامي

شرف ، دون تبعيته لأي جهاز آخر من أجهزة الأمن . . . الأمر الذي يدل على عدم ثقة عبد الناصر الكاملة في هذه الأجهزة والذي خلق ازدواجية متكررة ، وكبد الدولة تكاليف باهظة .

كان جمال عبد الناصر مؤمنا ومعتقدا بأن أجهزة الأمن لا تسير في خط متوافق مع أفكاره ، وكان يقول ساخرا - حسب رواية أحمد أنور وحسين عرفة - (لولا أنني رئيس للجمهورية وقلت الكلام ده ، كانت المباحث حطتنى فى السجن) ومع ذلك لم يبذل جهدا إيجابيا لتسييس أجهزة الأمن ، بل أنها نمت واتسع نفوذها بإيديولوجيتها الجامدة المتخلفة ، ووساقلها الوحشية ، وأطماعها الذاتية .

وعندما كلف مدير مكتبه أحمد لطفى وأكد بالاتصال بالسوفييت اتصالا سريا قبل باندونج ، حذره من خطر معرفة المباحث والمخابرات لهذه الاتصالات ، واستدعاه مرة إلى منزله فى حضور عبد الحكيم عامر ليشهده بأنه كلف لطفى وأكد بهذه الاتصالات ، حتى لا يتهم بالاتصال بجهات أجنبية فى حالة إذا ما تعرض جمال عبد الناصر نفسه للخطر أو الموت .

ولازمت هذه الحالة جمال عبد الناصر لسنوات طويلة ، حتى أنه لما فكر فى تطبيق الميثاق عام ١٩٦٣ وتشكيل طليعة الاشتراكيين داخل الاتحاد الاشتراكي ، حرص على أن تكون تنظيما سريا بعيدا عن رؤية المباحث والمخابرات ، رغم أنه كان يهدف فيما بعد إلى الدمج بينهما بتوحيد شخصية أمين التنظيم ووزير الداخلية فى شعراوى جمعه .

وكان هذا موقفا انفصاميا من جمال عبد الناصر . . . يعتمد على أجهزة للأمن لا يثق فى قيادتها ولكنه يعتمد على تقاريرها . . .

وقد أخذ نفوذ أجهزة الأمن المتعددة ينمو ويسنشى وخاصة فى الجيش حيث أصبح الضباط مطاردين بعناصر منهم منبثة فى صفوفهم . تدفع الجميع إلى الحذر والحرص ثم إثارة السلبية والبعد عن السياسة . كان تنظيم الضباط الأحرار قد انتهى تماما كما سبق أن أوضحنا ، ولم يعد هناك أى ارتباط تنظيمى داخل الجيش إلا تنظيم أجهزة الأمن والمخابرات .

وانفضت أيضا الرابطة التنظيمية لأعضاء مجلس القيادة ، وانفرطت مسبحة تنظيمهم ، وأصبحوا أفرادا تتنازعهم أفكارهم ومواقفهم الخاصة . . . وأصبح جمال عبد الناصر هو القوة الوحيدة القادرة على إعطائهم فرص العمل التى يراها مناسبة لهم سواء فى الوزارة أو خارجها .

أول الذين عهد اليهم بعمل خاص كان صلاح سالم الذى تولى رئاسة مجلس إدارة جريدة (الشعب) الجريدة الثانية للثورة بعد (الجمهورية)

التي رأسها أنور السادات وبعد مجلة (التحرير) التي أصدرتها ورأست تحريرها في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

ولم يبق صلاح سالم طويلا في منصبه فقد أقيل بعد موقفه أثناء فترة العدوان الثلاثي بخطاب جاء فيه (هناك مواضيع ليس من المصلحة أن تخوض فيها الآن مما يدعو الى الاستغناء عن خدماتك) . وظل في منزله بلا عمل حتى أعيد لميدان الصحافة مرة أخرى رئيسا لمجلس ادارة دار التحرير للطبع والنشر في ٨ مارس ١٩٥٩ .

وعين جمال عبد الناصر خالد محيي الدين أيضا رئيسا لمجلس ادارة (المساء) التي صدرت يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٦ وبذا أصبح للثورة ثلاث جرائد يومية ومجلة اسبوعية وأخرى شهرية باسم (نداء الوطن) أصدرها أمين شاکر مدير مكتبه فيما بعد .

كان اهتمام جمال عبد الناصر بالسيطرة على أجهزة الاعلام والصحافة أمرا ملحوظا . بل ان تعييناته في مجال الصحافة كانت تعتبر احساسا بالمتنبؤ بحركته السياسية في المستقبل .

لم يتوقف تعيين جمال عبد الناصر لزملائه أعضاء المجلس عند حدود الصحافة ، بل عينهم في المراكز الدينية أيضا .

عين أنور السادات سكرتيرا عاما للمؤتمر الاسلامي ، ولحقه فيه مساعدا له أمين شاکر ثم حسن التهامي . ووصل الأمر الى تولي عبد الحكيم عامر تنظيم الطرق الصوفية مع الغاء القيود التي كانت مفروضة على تسير هذه المراكز كما نشرت الأهرام يوم ١٨ مارس ١٩٥٥ .

وحتى نهاية فترة الانتقال كان الضباط الأحرار يحتفظون برتبهم في الجيش الا الذين حوكموا منهم أو أبعدوا ، وتحدثت نشرة ٢٣ يوليو ١٩٥٦ باعتبارها آخر نشرة عسكرية يمكن للضباط الذين يرغبون في الخروج من خدمة الجيش أن يلحقوا بها .

وفضل بعض الضباط أن يخرجوا من صفوف الجيش لممارسة حياة مدنية ، وكان مفروضا ان تغلق أبواب الخروج بعد ذلك .

ولكن نشرة ٢٣ يوليو ١٩٥٦ أو نهاية فترة الانتقال لم تكن حدا فاصلا ، ولم تكن حاجزا يحول دون تسرب الضباط الى الحياة المدنية .

لم يتوقف زحف الضباط على الحياة المدنية تحت اغراء ما توفره لهم من حرية ومكافأة مادية تزيد عن مرتباتهم المقيدة بقواعد الترقية العسكرية .

وانتشر الضباط فى مختلف المجالات ولكنهم تركزوا أساسا فى عدة جهات . . . أجهزة العمل السياسى والخارجية وشركات التجارة والصناعة .

ولم يكن خروج الضباط من الجيش يتخذ موقفا طبقيا يخلص الجيش من العناصر المضادة أو مقرونا بكفاءتهم وقدرتهم على الانتاج فى الأعمال التى كلفوا بها . . . ولكنه اذا استثنينا الضباط الأحرار الذين كانت ضلتهم بالعمل السياسى قد جعلت عودتهم لقنود الجيش عملية صعبة ، كان الخروج يتم تحت تأثير عدة عوامل .

أولا : الرغبة فى تقديم خدمة لبعض الضباط من الأصدقاء المقربين .

ثانيا : الرغبة فى التخلص من بعض العناصر التى لا تفكر فى تدبير انقلاب ولكنها ليست من الانتهازيين والمنافقين مما يجعل لها شخصية بارزة .

ثالثا : تطهير الجيش من بعض العناصر سيئة السلوك والتى لا سند لها .

رابعا : الاستفادة من بعض العناصر التى تولت أعمالا مدنية وأثبتت فيها كفاءة مرضية خلال السنوات الأولى للثورة .

تحت ضغط هذه العوامل الأربعة استمر تيار الخروج متدفقا من الجيش لا يتوقف رغم تصريح أنور السادات لجريدة المصرى يوم ٧ يوليو ١٩٥٣ بأن أحدا من العسكريين لن يعين فى منصب مدنى .

واستمرت قيادة الضباط للتنظيم السياسى الجديد فعين كمال الدين حسين مشرفا عاما على الاتحاد القومى ، بعد أنور السادات سكرتيره العام الذى عين وكيلا لمجلس الأمة .

وزع الضباط أيضا فى أول برلمان منتخب بعد ٢٣ يوليو .

وتبعاً لمواد الدستور الجديد وقانون الانتخاب الذى صدر فى ٣ مارس ١٩٥٦ خفض سن الناخب الى ١٨ سنة بعد ان كان ٢١ سنة لانتخاب النواب ، ٢٥ سنة لانتخاب الشيوخ وأعطى للمرأة حق الانتخاب لأول مرة فى تاريخ مصر . . . ومنح العسكريون أيضا حق الانتخاب وصدر قانون عضوية مجلس الأمة فى ١١ يونيو لانتخاب مجلس مؤلف من ٣٥٠ عضوا بدلا عن مجلس للشيوخ والنواب وحدد سن العضو بثلاثين سنة على الأقل مع خفض قيمة تأمين الترشيح من ١٥٠٠ جنيها الى ٥٠ جنيها ، وتحديد المكافأة الشهرية بمبلغ ٧٥ جنيها .

صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم فى دوائر معينة ، حتى فى الدوائر البعيدة مثل الوادى الجديد (محمد أبو نار)

وسيناء (فتحى رزق) ومرسى مطروح (فؤاد المهداوى) . . . وشكلت
لجنة خاصة من العسكريين ضمت زكريا محيى الدين وعلى صبرى وعدد
من ضباط المخابرات لقرز الترشيحات للمجلس واستبعاد الذين لا يتلاءمون
مع ارادة السلطة العسكرية .

وقد استبعد نتيجة لذلك عدد كبير من المرشحين . . . وعلى سبيل
المثال شطب حق الترشيح فى دائرة (نكلا العنب) البخيرة من تسعة
مرشحين كنت واحدا منهم لتقفل الدائرة على فتحى الشرقاوى المحامى .

لم تكن المسألة هى ادخال الضباط للمجلس . . . وانما ادخال
الضباط الموالين والسائرين فى ركب السلطة ، تجنباً للمعارضة . . .

وهكذا قضى منذ البداية على فرصة وجود معارضة بعد ان اعطى
الدستور للاتحاد القومى حق الاعتراض على المرشحين . . . وقد اعترض
على ١١٨٨ من ٢٥٠٨ مرشحين .

اجريت الانتخابات فى هذا المجلس بحرية نسبية دون تدخل وأغلقت
كافة الدوائر التى رشح فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة تجنباً لاتهامات
بالتزوير ومواجهة صريحة للجماهير بالرغبة فى ادخالهم الى مجلس الأمة
. . . وأصدر وزير الداخلية زكريا محيى الدين أوامره بالحياد المطلق بين
كافة المرشحين . وكان دليل ذلك سقوط والد كمال الدين حسين فى
القليوبية وسقوط شقيق زوجة زكريا محيى الدين نفسه فى الشرقية .

عدد الدوائر التى أغلقت كانت ٤٣ دائرة وعدد الضباط من الجيش
والبوليس الذين دخلوا مجلس الأمة كانوا ٥٩ ضابطاً وقد انتخب
عبد اللطيف البغدادى رئيساً للمجلس وأنور السادات وكيله .

اضفى مجلس الأمة شرعية ديموقراطية على نظام الحكم ، ولكنه ظل
فى مضمونه عسكرياً يقبض العسكريون فيه على زمام السلطة التى أصبحت
تتركز فى يد جمال عبد الناصر .

أبرز أزمة فجرت تناقضات العسكريين داخل مجلس الأمة كانت
أزمة مجدى حسنين ومديرية التحرير . . . وكان هو الذى أنشأها ثم طرد
بمنها يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٧ بعد منعه لقوات البوليس من تنفيذ أمر صادر
بإخلاء منطقة معروفة من سكانها وأعاد أثاث المنازل بعد اخراجه بالقوة
باعتباره نائباً للمنطقة .

قدم عشرة نواب اقتراحاً بطرد مجدى حسنين من المجلس هو والنواب
الدكتور محمود القاضى واسماعيل نجم المحامى والصاغ أحمد شفيق أبو
عوف باعتبار ان مجدى حسنين قد أفسدهم بتعيينهم فى مديرية التحرير

... والدستور يعطى لمجلس الأمة حق الموافقة على ميزانية الحكومة بمصروفاتها ، وبذا كان في مقدوره ان يعترض على الحكومة التي يعينها رئيس الجمهورية الذي يعين بوساطة المجلس وتستفتى في شأنه الأمة ومع ذلك فللرئيس سلطة حل مجلس الأمة .

قرر عبد اللطيف البغدادي رئيس المجلس تشكيل لجنة دستورية للتحقيق على أن تنتهي منه خلال ٤٨ ساعة .

كان جمال عبد الناصر قد أظهر تخليه عن مجدى حسنين فتحمس ضده عدد كبير من أعضاء المجلس ... ولكن مراجعته للموقف واستماعه لبعض الضباط جعله يعتقد أن قرار فصل مجدى حسنين من مجلس الأمة سوف يعتبر اداة لمشروع مديرية التحرير وهو الذى تحمس له عند انشائها باعتباره من مشاريع الثورة الهامة وشكل لها مجلس ادارة على مستوى عال برئاسة الدكتور عبد الرازق صدقى وزير الزراعة وعضوية الوزراء عبد اللطيف البغدادي وكمال حسين وأحمد الشرباصى وعبد الحكيم الرفاعى محافظ البنك الأهلى وأحمد فؤاد ووكيل وزارة الخزانة وعدد من أساتذة الزراعة فى مصر ... وكان مجدى حسنين هو العضو المنتدب ، ووقف ضد رأى جمال سالم الذى كان يعارض اشراف الدولة على الزراعة والذى حمل لواء المعارضة فى اجتماع مشترك لمجلس الثورة ومجلس الانتاج ومجموعة من مديرية التحرير دعا اليه عبد الناصر لمناقشة المشروع .

وبعد ان كان قد أبلغ البغدادي موافقته على فصل مجدى عاد فأبلغ بعض النواب العسكريين المقربين منه بعدم موافقته ... وهنا تحول تيار المجلس ، وفترت حماسة المهاجمين لمجدى حسنين وتحول بعضهم الى موقف التأييد له والدفاع عنه .

وعندما شعر عبد اللطيف البغدادي بهذا التحول وهو الذى كان على وشك تنفيذ اجراءات فصل مجدى حسنين ترك منصة الرئاسة وخطب فى الأعضاء قائلا ان هناك خلاا دستوريا وتدخل من السلطة التنفيذية فى شئون السلطة التشريعية .

طالب الأعضاء بأن تكون الجلسة سرية بعد ان أعلن البغدادي انها ستكون علنية ولذا قرر فى نهايتها ان يستقيل معه مجموعة من أعضاء المجلس ... ولكنه فوجيء وهو فى طريق عودته ومروره على منزل جمال عبد الناصر ان هؤلاء الأعضاء عنده .

وانتهت الأزمة بجلسة طويلة بين جمال عبد الناصر والبغدادي فسر له فيها جمال رأيه فى احتمالات تطور الموقف بما أقنع البغدادي وأعاد الهدوء الى نفسه .

وانتهت أزمة مجدى حسين بعد ان عرض التحقيق على المجلس
ووقف بجانب مجدى ٢٣٠ عضوا من ٣٥٠ هم عدد أعضاء المجلس .

وأسفرت هذه الأزمة عن ظهور التناقضات بين أعضاء مجلس القيادة
الى المجال العلنى بعد ان كانت مظلوية فى نطاق السرية .

وقدم كمال الدين حسين الى عبد اللطيف البغدادى استقالته من
عضوية مجلس الأمة احتجاجا على تصرفات مجدى حسين ولكنه سحبها
بعد تدخل شخصى من جمال عبد الناصر .

لم تكن هذه أول استقالة لجمال الدين حسين ولكنها كانت الثالثة . . .
قدم الأولى فى الشهر الأول من حركة ٢٣ يوليو دون أن يذكر بها أسبابا
معينة . . . وقدم الاستقالة الثانية أثناء غياب جمال عبد الناصر فى
باندونج احتجاجا على بعض تصرفات جمال سالم .

أدت هذه المواقف والاستقالات المرفوضة الى زيادة اعتماد جمال
عبد الناصر على عناصر جديدة من العسكريين غير الذين أدوا أدوارهم فى
بداية الحركة . . . ولعلت أسماء لم تكن فى تنظيم الضباط الأحرار .
زحف العسكريين نحو السلطة ، يأخذ طابعا جديدا .

وفى الوزارة التى شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨ عين على صبرى وزير
الشئون رئاسة الجمهورية . واللواء فتحى رزق نائبا لوزير الحربية وكمال
الدين رفعت نائبا لوزير شؤون رئاسة الجمهورية .

وكان هذا بداية تسرب العسكريين من خارج مجلس قيادة الثورة
الى مراكز السلطة الرئيسية فتح الباب بعده لمزيد من التعيينات . فوضعت
الحكومة المركزية التى شكلت فى ٧ أكتوبر من نفس العام ١٩٥٨ حسين
ذو الفقار صبرى نائبا لوزير الخارجية ومحمد عبد القادر خاتم نائبا
لوزير شئون رئاسة الجمهورية بعد تعيين كمال رفعت وزيرا للدولة .

ودخل المجلس التنفيذى للاقليم المصرى فى نفس التاريخ الوزراء
العسكريون ثروت عكاشة للثقافة والارشاد القومى وعباس رضوان
للداخلية والدكتور محمد محمود نصار للصحة ومحمد توفيق عبد الفتاح
للشئون الاجتماعية وأحمد عبد الله طعيمة للأوقاف .

مثل هذه التعيينات الجديدة خلقت فارقا واسعا بين مركز السلطة
التمثل فى جمال عبد الناصر وبين الذين عينوا وزراء . . . فقد كان بعض
هؤلاء ومن جاء بعدهم أبعد ما يكونون عن السياسة ، ووصلهم الى
المسئولية الوزارية لم يكن عن طريق النضال السياسى وإنما عن طريق
الاختيار الشخصى . . . وبهذا أصبحت تبعيتهم كاملة لشخصية الزعيم

وخاصة في غيبة التنظيم السياسي الفعال ، حيث بدت تجربة الاتحاد القومى على انقاض هيئة التحرير هشة وغير جذابة للجماهير .

معظم المراكز القيادية والوزارات أخذت تسقط بالتدرج في يد العسكريين واصبحوا هم الكادرات التى يعتمد عليها النظام . . .

ويقول ماكسيم رودنسون (احتاج الامر الى وقت أطول ليتبين أن الجيش جماعة أنانية متلهفة الى الاستمرار فى السلطة والى زيادة امتيازاتها ، وانها بعيدة عن الطبقات العاملة لم يكن واردا حتى هذه اللحظة . . . وتعبير العسكريين عن أهدافها كان تصورا بعيدا عن الواقع والحقيقة .

بقى الجيش هو السند الرئيسى للنظام . . . وفى سبيل ذلك منح ضباطه كثيرا من الامتيازات .

ارتفعت المرتبات بنسبة أسرع كثيرا من ارتفاع مرتبات خريجي الجامعة :

الرتبة	المرتب عام ١٩٥٢	المرتب ١٩٦٢	المرتب عام ١٩٧٢
عسكري	٦٩ قرشا شهريا	٢٥٠ قرشا	٣٠٠ قرش
ملازم ثان	١٢ جنيها شهريا	٢٠ جنيها	٢٥ جنيها
لواء	٩٠ جنيها شهريا	١١٠ جنيها	١٢٥ جنيها

وتقررت للضباط بدلات جديدة مثل بدل التمثيل الذى كان قد قرر للوزراء ووكلائهم ورؤساء مجالس الادارة فى صورة مرتب الاستقبال (فريق ١٣٥٠ جنيها سنويا ، لواء ٧٥٠ جنيها سنويا ، عميد ٣٧٥ جنيها سنويا) للرتب الكبيرة فقط ، وارتفعت قيمة بدل السكن ، وبدل الاقامة فى محافظات أسوان والبحر الأحمر وقنا وسوهاج ، ومنح مرتب امتياز للخدمة برئاسة الجمهورية (يتراوح بين ١٤ جنيها شهريا لرتبة اللواء ، وعشرة جنيها شهريا للملازم والنفيب) .

كما زادت العلاوات عددا وقيمة : . أصبح هناك علاوة تدريس وعلاوة تعليم وعلاوة تشكيل وعلاوة مترجم . . الخ .

كانت هذه العلاوات والبدلات والمكافآت مرضية للضباط أصحاب الرتب الكبيرة ، وكانت تخلق فى نفس الوقت فروقا اجتماعية وطبقية حادة بين الضباط والمجندين ، تماما كما كانت الحال فى الجيش قبل الثورة ، ولكن بصورة أخف قليلا . . مع ضرورة مراعاة ارتفاع مستوى الجتود الاجتماعى بعد قانون تجنيد عام ١٩٥٥ .

وتقرر أيضا رفع سنن الاحالة على المعاش (المشير ٦٥ سنة والفريق ٦٣ سنة واللواء ٦٠ سنة) وهكذا تتدرج تنازليا حتى تصل الى سن الخمسين لرتبة الرائد (الصاغ) ، ٤٤ للملازم .

وكانت شخصية عبد الحكيم عامر الذي حصل على رتبة المشير في أول يونيو ١٩٥٨ بعد الوحدة وأصبح نائبا لرئيس الجمهورية مساندة لهذا الاتجاه فهو بحكم تكوينه ودود ، يصدق على كل من يلجأ اليه من الضباط ، ويهتم بالمسائل الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالمسائل العسكرية . والمكتب العسكري الفني للقائد العام الذي ضم عددا من خبرة الضباط مثل حافظ اسماعيل ونور الدين قرة ومحسن ادريس وعبد المحسن مرتجى وغيرهم لم تعد له سلطة أمام مكتب شئون الأفراد الذي يديره شمس بدران . . . ونقل معظم الأكفاء من المكتب الى الوظائف المدنية بعد انفجار التناقضات والخلافات .

وكانت الحاشية التي أحاط المشير نفسه بها قد عرفت فيه هذه الصفحات فتبادت في سلوكها اللاأخلاقي واستغلت أموال الدولة أسوأ استغلال .

كل الذين اقتربوا من رجال مكتبه الذين كان يقودهم الصاغ على شفيق صفوت ، كانت تأخذهم الدهشة من الجموح المكشوف في مجال اللهو والبذخ المبالغ فيه ، الأمر الذي أثر تأثيرا شديدا على قمة القيادة العسكرية وانعكس على بقية مستويات الضباط .

وبقى الجيش هو المصدر الرئيسي لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارة ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية . . . يزداد ذلك وضوحا كلما مضت الأيام . . . وخاصة في عهد الوحدة مع سوريا حيث ظهرت مناصب جديدة لنواب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس تنفيذي في مصر وسوريا . . .

وظهرت فئة جديدة من الضباط المؤهلين خريجي الجامعات وخاصة المهندسين الذين تدفقوا على الأعمال المدنية بعد بداية الحركة ثم وصلوا الى مناصبها الرئيسية مع تعيين القائم مقام محمود يونس نائبا لرئيس هيئة إقناة السويس واللواء المهندس عبد الوهاب البشري نائبا لوزير الحربية والصابغ صلاح هدايت خريج كلية العلوم أيضا وزيرا للبحث العلمي .

بدأ هؤلاء الضباط التكنوقراط يمثلون فئة جديدة من فئات السلطة العليا . . .

كما بدأ الضباط يتولون أعمالا بعيدة عن اختصاصاتهم ولا تدخل في مجال العمل السياسي وإنما تحتاج الى تخصص وتأهيل فتولى في وزارة ١٨ أكتوبر ١٩٦١ بعد الانفصال . . . كمال رفعت وزارة العمل

وعبد المحسن أبو النور وزادة الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى . . .
وأحمد عبد الله نوابا لرئيس الجمهورية واحتفظوا بأعمال تنفيذية مثل
عبد اللطيف البغدادي وزيرا للخزانة والتخطيط وذكريا محيي الدين
للاخلىة وعبد الحكيم عامر للحربية والقيادة العامة وحسين الشافعي
للأوقاف والشئون الاجتماعية وكمال الدين حسين وزيرا للادارة المحلية
والاسكان والمرافق .

نقطة تحول

كان هذا هو الاتجاه حتى عين على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى
فى مصر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ بعد تشكيل مجلس الرئاسة من جمال
عبد الناصر رئيسا وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وذكريا محيي
الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين نوابا لرئيس الجمهورية
وأنور السادات وحسن ابراهيم وعلى صبرى والدكتور نور الدين طراف
والمهندس الزراعى أحمد عبد الشرباصى وكمال الدين رفعت أعضاء .

كان تعيين على صبرى رئيسا للجهاز التنفيذى بعد تشكيل مجلس
الرئاسة بداية لسحب السلطات التنفيذية والادارية من بين أعضاء مجلس
قيادة الثورة ، واقتصار عملهم على الشئون السياسية وما يعرض عليهم
من أمور فى محاولة شكلية للقيادة الجماعية ، ومحاولة فعلية للإشراف
المباشر على أعمال مجلس الوزراء عن طريق على صبرى . . . واعتبر ذلك
التاريخ نهاية فعلية لسلطات أعضاء المجلس المباشرة ولو فى مناصب وزارية
عدا عبد الحكيم عامر الذى ظل فى موقعه وزيرا للحربية حتى النهاية .
علن جمال عبد الناصر ذلك لذكريا محيي الدين بقوله ان وجودهم
فى المناصب التنفيذية يسبب له حساسيات ويضعف من ارادته فى
التغيير .

كما كان تعيين على صبرى رئيسا للمجلس التنفيذى أول تكليف
لعسكري من خارج مجلس قيادة الثورة بعمل رئيسى وايدانا بالاستعانة
بعدد من العسكريين الجدد فى مناصب وزارية . . . لم يخرج أحد من
الوزراء العسكريين القدامى وإنما أضيف اليهم البكباشى طلعت خيري
وزير دولة للشباب وعين عبد العظيم فهمى أول ضابط شرطة وزيرا
للاخلىة كما تم تعيين صدقي سليمان وزيرا للسد العالى فى وزارة ٢٥
مارس ١٩٦٤ ، ومحمود رياض وزيرا للخارجية ثم دخول شعراوى جمعه
وزيرا للدولة فى وزارة ذكريا محيي الدين أول أكتوبر ١٩٦٥ ومعه
عبد الفتاح حسن وزير دولة . . . وأحمد حمدي عبيد وزيرا للادارة
المحلية ، ونور الدين قرة وزيرا للتموين والتجارة الداخلية ، وأمين هويدى
وزيرا للإرشاد .

بلغت نسبة الضباط خلال الفترة التي أعقبت الانفصال أعلى نسبة في تاريخ الحركة .

مجلس الرئاسة ١٠ عسكريين من ١٢ عضوا بنسبة ١/٣ ٨٣٪ .
مجلس الوزراء أثناء رئاسة علي صبري ١٠ وزراء ونواب وزراء من ٢٩ عضوا بنسبة ١/٢ ٣٤٪ .

ثم ارتفعت النسبة في وزارة ٢٥ مارس ١٩٦٤ لتكون ٥٠٪ للعسكريين من بين رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء رئيس الوزراء واحد عشر نائبا . ولتصبح ٢٥٪ من الوزراء ٦ عسكريين ، ١٨ مدنيا .
ارتفعت هذه النسبة في وزارة زكريا محيي الدين لتصبح ١٠ وزراء عسكريين ، ١٦ مدنيا بنسبة ٣٩٪ تقريبا .

كان عدد الوزراء عموما أكثر مما تحتمله طاقة مصر . . . الوزارة البريطانية بعد الحرب كانت تشكل من ١٨ الى ١٦ وزيرا والوزارة الأمريكية تشكل من ١٢ وزيرا .

واضح من هذا الاعتماد المتدرج على العسكريين ان الجيش كان السند الحقيقي للسلطة وانه لم يكن هناك مصدر رئيسي آخر يعتمد عليه . . . وان الوزارات التي ابتعد عنها العسكريون وتولاها مدنيون منذ بداية الحركة لم تتجاوز وزارة العدل والأشغال والاقتصاد فقط . . . أما بقية الوزارات فقد مر عليها العسكريون في رحنة أو أخرى .

والعسكريون في عملهم لهم طبيعة خاصة . . . وكل مهنة لها مواصفات معينة تجمع المنتمين اليها وتصيغهم بصيغتها .

والحياة العسكرية تنمى في الضباط الروح الفردية والطاعة لأن كل فرد في العسكريين له سلطة اصدار الأوامر على من هم أحدث منه ، وعليه واجب تنفيذ أوامر من هم أقدم منه بلا اعتراض أو مناقشة .

ومثل هذه الحياة تخلق في الضباط ما يسمى (عيوب المهنة) ولكل مهنة عيوبها كما لها فضائلها . . . وهي عند الضباط تتمثل في هذا الالتزام الغريب بتنفيذ الأوامر ، وتجنب المناقشة أو عدم القدرة عليها ، والانعزال عن المجتمع لارتباطهم غالبا بحياة العسكرية ، ووجود صلات شخصية وثيقة بينهم لتواجدهم الدائم مع بعضهم وخاصة في المناطق الخارجية والنائية ، وعزوفهم عن الثقافة والقراءة الجادة حيث لا تلتزم حياتهم بذلك الا في حدود الشئون العسكرية .

الوجه الآخر للتشكيل المهني للضباط هو اجادتهم وتفوقهم في الأعمال الادارية ، وانضباطهم في تنفيذ التعليمات . . . الأمر الذي يجعل

الشركات الصناعية في الخارج تستعين بكفاءة الضباط المتقاعدين في الأعمال الإدارية .

ولذا فإن استعانة مركز السلطة بالعسكريين كان اختيارا للطريق السهل بدلا من اختيار الطريق الصعب في تكوين كادرات من خارج الجيش عن طريق الانفتاح على الجماهير واطاحة الفرصة لظهور العناصر ذات الطاقات والمواهب .

وظاهرة أخرى هامة تشير الى نوعية الضباط المختارين لمنصب السلطة العليا معظمهم كانوا ضباطا في المخابرات العامة أو الحربية (علي صبري وكمال رفعت وطلعت خيزي وثروت عكاشة وعبد القادر حاتم وشعراوي جمعه وأمين هويدى وتوفيق عبد الفتاح وعبد المحسن أبو النور) وبذا يمكن القول انه اذا استثنينا التكنوقراطيين مثل صدقي سليمان ومحمود يونس وعبد الوهاب البشري فإن بقية العسكريين كانوا من المدربين في أجهزة المخابرات المتخرجين فيها الأمر الذي انعكس على أسلوبهم في الحكم ، حيث اعتمدوا على السرية والانغلاق والتقارير ولم ينفتحوا انفتاحا حقيقيا على الجماهير .

كان مركز السلطة يحتم اهتماما مركزا برؤية ما يدور في المجتمع ليس عن طريق التفاعل الحيوى الطبيعي ، وإنما عن طريق الرؤية المحدودة لأجهزة الأمن .

وكانت أجهزة الأمن والمخابرات تزداد في العدد والامكانيات المادية بنسبة مستمرة

وكان طريق الوصول للسلطة هو كتابة التقارير فهي معيار الاخلاص وميزان الولاء وكان مطلوبا من الجميع في مراكز السلطة ان يسهموا في ذلك كل على قدر طاقته .

وكان هذا دافعا أيضا الى اهتمام أجهزة العمل السياسى على مختلف تشكيلاتها (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الاشتراكى) بكتابة تقارير تساند أجهزة الأمن في عملها .

ولم يقتصر هذا الأسلوب على العسكريين وحدهم وإنما امتد الى المدنيين أيضا عدد من الوزراء المدنيين كانوا يعملون ويتعاونون أصلا في المخابرات

وكان هذا دافعا أيضا الى اهتمام أجهزة العمل السياسى على مختلف تشكيلاتها (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الاشتراكى) بكتابة تقارير وتعطى لمركز السلطة معلومات قد لا تصل اليها أجهزة الأمن ، أو تبرز لها صورة خافية أو مختلفة .

ويبدو أن ذلك كان قد أصبح قاعدة طبيعية ، وعملا مطلوباً من
الذين يعهد إليهم بأعمال مستولة .

قال جمال عبد الناصر للصاغ لطفى واكد عندما عهد اليه برئاسة
تحرير جريدة الشعب ، انه عندما طلب بعض المعلومات عن عدد من الوزراء
أحضرها له مصطفى أمين في نصف ساعة ، بينما اقتضى ذلك من المخبرات
أكثر من اسبوع . . . وقال له ان هذا دليل على أن عنده جهاز معلومات
قادرا ونشيطا . . .

بعض المسئولين عن الصحف كانوا يلعبون دور أجهزة الأمن للمعلومات
أيضا .

وطالب من لطفى واكد ان يعد جهازا خاصا في صحيفته للحصول على
مثل هذه المعلومات .

كانت بعض المؤسسات الصحفية تؤدي هذا الدور أيضا . . . وكانت
هذه التقارير هي سبلم الترقى .

وهكذا نمت أجهزة الأمن والمعلومات واتسعت شباكها حتى كادت
تستوعب المجتمع كله . . . وفقد الناس الثقة في بعضهم ، وبذر الخوف
في قلوبهم ، فانعقدت ألسنتهم وآثروا الصمت والسلبية والبعد عن
المخاطر .

وفي هذا الجو تغلبت نظرية تغليب الاخلاص على الخبرة . . . ولم
يعد غريبا ظهور عنصر العسكريين وخاصة المرتبطين بأجهزة الأمن في
مراكز تبعد تماما عن طبيعتهم ومعرفتهم . وكما حدث في مناصب الوزراء
حدث في كثير من المناصب الأخرى الحساسة .

أول تطبيق لنظام الإدارة المحلية وتعيين المحافظين صدر في ١٠
سبتمبر ١٩٦٠ وشمل تعيين ٢١ محافظا منهم ١١ ضابط جيش ،
٥ ضباط شرطة في مناصب المحافظين . . . وهي مناصب سياسية من درجة
نائب وزير يسقط شاغلوها مع انتهاء مدة رئيس الجمهورية ، والذي يخرج
منها يحال للمعاش دون تولي منصب آخر .

كان من بين المحافظين سبعة فقط من الضباط الأحرار (وجيه أباطة ،
حمدي عبيد ، اسماعيل فريد ، محمد البلتاجي ، محيي الدين أبو العز ،
حمدي عاشور ثم صلاح الدين دسوقي ضابط الشرطة الذي عين محافظا
للقاهرة) ، وكان هناك أيضا بعض الضباط الذين وقفوا الى جانب مجلس
الثورة في أزمة مارس ١٩٥٤ مثل سعد الدين زايد . . .

ومنذ القرار الأول لتعيين المحافظين ، أصبح الجيش مصدرا رئيسيا من مصادر توريدهم ، واحتفظ الضباط دائما بالأغلبية العددية بين المحافظين .

وكان عدد السفراء العسكريين في وزارة الخارجية يزيد ويتضاعف .

في عام ١٩٥٢ لم يكن هناك سفراء عسكريون سوى اللواء على نجيب في بيروت واللواء محمد سيف الدين في عمان . . .

تزايد تدفق الجيش الى الخارجية حتى بلغ عدد الضباط في مناصب وزارة الخارجية الكبرى ٧٢ ضابطا من ١٠٠ عام ١٩٦٢ . . . وكان جميع سفراء أوروبا خلال ذلك العام من الضباط عدا ٣ من المدنيين .

ولم يقتصر الأمر على المناصب الكبيرة فقط . . . ولكن طعمت الوزارة أيضا بعدد من الضباط أصحاب الرتب الصغيرة نسبيا في مناصب المستشارين والسكرتيرين ولكن نسبتهم لم تتجاوز ٢٩ ضابطا في المائة منصب الثانية وذلك تبعا لما ورد في كشف أقدمية أعضاء السلكين الديبلوماسي والقنصلي الصادر من وزارة الخارجية في أول يناير ١٩٦٤ .

واستولى العسكريون على المناصب القيادية في نطاق الشباب أيضا ، . . . واشترك أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقون في ذلك .

ولم يكتف عبد الحكيم عامر بمنصب القائد العام للقوات المسلحة . . . والمشرف على الطرق الصوفية ، بل أصبح رئيسا لاتحاد كرة القدم اللعبة الشعبية الكبرى في مصر ، وعين حسين الشافعي رئيسا لاتحاد الفروسية ، وعلى صبرى رئيسا لاتحاد السباحة ، ومجدي حسنين رئيسا لاتحاد التنس ، وعلى شفيق مدير مكتب المشير رئيسا لاتحاد الملاكمة . . . الخ .

لم يكن تدفق الضباط الى هذه المناصب المتعددة شرا كله . . . وان كان المبدأ في ذاته خاطئا ومدمرا لأنه حطم تقاليد الجيش ، وخلق بين الضباط تطلعات ذاتية وطبقية ، وأغرق بعض الجهات بأفراد أبعد ما يكونون عن الخبرة ، لا يعتمدون الا على صلاتهم الشخصية وملابسهم العسكرية السابقة .

ولا شك انه كانت هناك سلبيات وإيجابيات في أهل الثقة ، كما كانت موجودة أيضا في أهل الخبرة .

لم يبذل مركز السلطة جهدا إيجابيا في كسب ثقة أهل الخبرة بعد ضربات العنف التي وجهها لاعداء الثورة ، وبعد اعتماده الواضح على الجيش كمؤسسة وعلى أجهزة الأمن كمصدر تفرغ للمسؤولين على كافة المستويات .

ولذا فإن أهل الخبرة لم يكن عندهم اقتناع واضح بخطوات الثورة ، ولم يقدروا رغبة قيادتها الصادقة في تطوير المجتمع بعد تأكيد استقلاله الوطني ... فظلوا في عزلتهم يفرزون آراءهم المضادة دون محاولة جادة للتعرف على ما يدور في المجتمع من تغيرات اجتماعية .

لم يكن تحقيق التناسق بين أهل الثقة وأهل الخبرة عملية عسيرة معقدة ، ولكن مركز السلطة لم يفتن الى أنها ضرورة لبناء المجتمع على أسس علمية سليمة ، وأثر الراحة والاعتماد على خلصائه الأوفياء من العسكريين الذين جعلوا من أنفسهم حاجزا يعزل أهل الخبرة عن الوصول الى أبحاثهم الطبيعية .

كتب محمد حسنين هيكل ينقد المثقفين في سلسلة مقالات تحت عنوان أزمة المثقفين في صحيفة الأهرام خلال شهر يونيو ١٩٦١ .
أين كان المثقفون ؟

وأين كان دورهم الطبيعي ؟

كان بروز القيادة الثورية من الطلائع العتيقة التي تحركت من صفوف الجيش ونجاحها في التعبير عن مطالبها تذكيرا دائما لهذه الفئات المثقفة بعجزها عن أداء دورها الطبيعي .

ويلخص هيكل أزمة المثقفين في ثلاث نقاط .

١ - المطالبة بعودة الجيش الى الشكات .

٢ - المطالبة بعودة الحياة البريانية والأحزاب السياسية .

٣ - أهل الثقة وأهل الخبرة .

ويخلص هيكل الى القول (أزمة المثقفين هي تعبير عن فشلهم في الحياة) .

ودخل صلاح دسوقي في جملة الحديث عن أزمة المثقفين في مجلة البوليس بقوله (ليست هناك أزمة) وهاجم مثقفي الاقطاع والرجعية والأحزاب السياسية ... واعتبر المثقفين أشد المعارضين للنظام وأقصى الرافضين لرأى الغير .

كان هذا الموقف دليلا على محاولة العسكريين إدانة المثقفين واتهامهم بالانطوائية دون محاولة جادة لاجتذابهم الى المشاركة الفعالة في مجالات الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وغريب ان تظهر هذه المقالات في وقت كان فيه خيرة مثقفي مصر وأكثرهم اخلاصا لها داخل المعتقلات والسجون بتهمة انشيوعية .

ولكنها فيما يبدو كانت تعبيرا عن اجساس مركز السلطة بوجود فراغ فكرى فى المجتمع يعجز العسكريون عن ملئه .

ومع ذلك فان السلطة استمرت للجيش وحده لا تشاركه فيها أية قوة سياسية أو اجتماعية ولم تكن حركته - حتى هذه الفترة - تعبيرا عن طبقة معينة ، وانما كانت منفردة فى ذاتها .

لم يكن قد ظهر تحديد قطعى واضح بعد بوجود الجيش فى خدمة البرجوازية الكبيرة أو الصغيرة أو الطبقة العاملة .

ويقول لينين (لا يمكن للقوات المسلحة أن تكون ، ولم تكن يوما ، ولن تكون أبدا محايدة) .

ولكنها خلال هذه الفترة كانت فى مرحلة تثبيت أقدامها ، واستكمال قدراتها ، وتأكيد نفوذها لتؤدى دورها الطبيعى بعد ذلك فى خدمة طبقتها كما سيأتى توضيحه فى الفصول القادمة .

ولا يمكن النظر الى العسكريين ككتلة واحدة ... فانه فيما بين الضباط توجد تناقضات ... وفيما بين الضباط والجنود توجد ثغرة واسعة .

وقد ظلت العزلة الاجتماعية والفكرية بين الجنود والضباط هى المظهر المستمر .

الأغلبية الساحقة من الجنود كانوا من القرية أبناء الفلاحين البسطاء ... والضباط من المدينة أبناء البرجوازية الكبيرة والصغيرة .

والقاعدة التى وضعها الاحتلال البريطانى يمنع ترقية الجنود وصف الضباط الى رتب الضباط كما كان قائما فى القرن التاسع عشر ... الأمر الذى أدى الى ترقية أحمد عرابى وزملائه وثورتهم بعد ذلك ضد الخديوى والضباط الشراكسة والتدخل الأجنبى .

هذه القاعدة استمرت قائمة ولم تنفذ الا بطريقة شكلية عندما فتحت أبواب الترقى أمام الميكانيكية والفنيين وخريجى مدارس ضباط الصف عام ١٩٥٣ حيث أصبح مسموحا بترقيتهم الى رتب الضباط حتى رتبة رائد شرف .

ولكن تحدد سن احالتهم الى المعاش بالوصول الى سن الخمسين من العمر .

لم يكن هذا القانون الجديد تحطيما للفروق القائمة بين الضباط وصف الضباط بطريقة تجعل من أبناء الجيش وحدة واحدة ... التفوق فيها للأفضل

أعطى بعض الحقوق للجنود ٠٠٠ ولكنه وقف حائلا دون وصولهم الى راتب القيادة العليا مهما بلغت كفاءتهم .

وهكذا استمرت الثغرة بين الجنود والضباط قائمة ٠٠٠ وفي حرب عام ١٩٥٦ عندما أسر الاسرائيليون عشرات الضباط وتم استجوابهم ، صرح لهم بعد ذلك بتقديم أسئلة أو التقدم بطلبات خاصة .

ويقول اليزير ييبرى فى كتابه (ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى) ان أغلبية الضباط طالبت بتحسين ظروفهم المعيشية ، وتساءلت عن خط سير المعركة ، وسأل البعض عن عدد من زملائهم الضباط .

ولكن أحدا من الضباط لم يسأل عن جنوده .

سواء صبح ذلك أم لم يصبح فإن حرب ١٩٥٦ لم تغير الواقع العسكرى إلا فى أضيق الحدود ٠٠٠ وغطى النصر السياسى على العيوب التى تكشفت ٠٠٠ وبدلا من علاجها آثرت القيادة السياسية تغطيتها حتى لا تشوه صورة النصر .

ثم حدثت بعد ذلك تحولات واضحة فى حياة الضباط أدت الى ارتفاع مركزهم الاجتماعى ، وزيادة ثقتهم الشخصية بأنفسهم ، وظهورهم كقوة سياسية .

وكان ذلك نتيجة للخدمات التى قدمت لهم فى ضرورة جمعيات تعاونية لبناء المساكن بالتقسيط فى أفخر أحياء العاصمة ، وفى تقسيط أثمان العربات الخاصة لهم واعطائهم أسبقية خاصة فى الحصول عليها ، وفى رفع البدلات الممنوحة لهم وقرار بدلات جديدة ، وفى تسهيل سفرهم وسفر أسرهم للعلاج فى الخارج ، واعطائهم حق العضوية فى مختلف الأندية طالما هم أعضاء فى نوادى ضباط القوات المسلحة .

وساعدت زيادة الجيش على سرعة الترقيات ووصل الضباط الى الرتب العالية (لواء وعميد) وهم فى بداية الأربعينيات من العمر ، على غير ما كان موجودا قبل الثورة .

محمد نجيب حصل على رتبة عقيد (قائمقام) وهو فى السابعة والأربعين من عمره .

ورغم ان قيادات الملك فاروق قد عزلت وصفيت من الجيش ، الا ان القيادات الجديدة كانت تنتمى الى نفس المدرسة ، وينهج أغلب أفرادها عدا الثوريين منهم نفس الأسلوب القديم ، فى إحاطة الرتب الكبيرة بمظاهر اجتماعية مشابهة لما قبل الثورة ٠٠٠

... يصنع القول بأن تغيراً جذرياً قد حدث في الواقع الفكري والاجتماعي
لتضباط الرتب الكبيرة خصوصاً ...

... ولذا فإنهم بقوا حيث هم بالنسبة الى المجتمع ... أكثر تخلفاً من
الناحية الثقافية وأشد انطواءً من الناحية السياسية .

كانت طبيعة وجود فئة من العسكريين في قمة السلطة تفرض ذلك
وتشجعه حتى لا تختبر الانقلابات العسكرية العلوية ... أي انقلابات
الجنرالات .

الثقافة لم تكن موضع اهتمام للعسكريين ، بل انها كانت تمثل
عندهم معاناة وشيئاً ثقيلاً ...

أثناء احتفالات الجيش بعيد الثورة في بداية الستينيات اقترحت
بصفتي مديراً لمؤسسة المسرح تقديم رقصة بورسعيد للفرقة القومية
للفنون الشعبية ، وهى عمل فنى راق ومتكامل ومعبر عن المقاومة الشعبية
عام ١٩٥٦ ، ولكن المشير عبد الحكيم عامر طلب بدلاً من ذلك تقديم عمل
هزلى رخيص كان اسمه (دكتور ... الحقنى) لثلاثى أضواء المسرح .

وكان إبعاد الجيش عن السياسة هدفاً من أهداف العسكرية
الحاكمة ، وخاصة بعد تصفية محاولات الانقلاب ، وإخراج العناصر المضادة
أو ذات الشخصية من الجيش وزيادة نفوذ أجهزة الأمن .

والعسكريون في مصر لم يتبعوا دور العسكريين في بعض البلاد
الافريقية ، التى كان العسكريون فيها منضمين الى جيوش الدول المستعمرة
وبذا كانوا أكثر ثقافة وتقدماً وانفتاحاً على العالم من جماهير شعوبهم التى
فرض عليها الاستعمار الفقر والتخلف .

الموقف في مصر كان يختلف عن ذلك تماماً ... فالاستعمار كان
يفرض على الجيش المصرى كما سبق ان أوضحنا العجز والجمود
والتخلف ... بينما تقللت الحياة في المجالات الأخرى ، ووصل بعض
المثقفين الى مستوى العصر .

وهكذا ظل الجيش المصرى متخلفاً في واقعه عن بعض الجيوش
الافريقية ... لأن المجتمع المصرى كان أكثر تقدماً في العلم والثقافة
والحضارة .

وظلت هذه الطبيعة تلازمه بدرجة أقل بعد الثورة ... فمما لا شك
فيه ان الانفتاح الكبير الذى حدث في سنوات الثورة الأولى على المجتمع
والسياسة ، قد بعث في صفوف الجيش حيوية جديدة .

ولكن تثبيت نفوذ ثورة ٢٣ يوليو وتخزينها على إبعاد الجيش عن السياسة ، وعدم تسييس الضباط قد عاد وفرض نوعاً من الأنطوائية الإجبارية على الجيش . . . واقتصرت حياة الضباط على العسكرية دون التفتح الضروري على حياة المجتمع الفكرية والثقافية والسياسية .

وبذا عاد الجيش تدريجياً إلى طبيعته السابقة على الثورة ، ولكن بشكل آخر . . . ارتبط كبار قادته بمركز السلطة ، وذبلت الحركات المضادة بين صفوفه إما اقتناعاً بما يحدث في المجتمع من تطور وفي الجيش من تقوية ، وإما خوفاً من سلطة أجهزة الأمن .

والاستقرار الذي حدث للنظام العسكري في مصر ليس له نظير في الدول العربية أو البلاد النامية وقد أرجع دمكجيان ذلك في كتابه (مصر في عهد ناصر) إلى عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - الترابط بين مجموعة الضباط الأحرار وزملائهم العسكريين .
- ٢ - التحييد والابتعاد المستمر للطبقات والفئات التي كانت مسيطرة في المجتمع .
- ٣ - الجاذبية والدور البارز الخاص للسلطة الشرعية .
- ٤ - التأثير التضامني الناتج من الوحدة ضد العدوان الخارجي .
- ٥ - اختيار وتطبيق أيديولوجية خاصة .

ولكن لا شك أن تصفية الثورة لأعدائها بطريقة غير دموية جعلتها ثورة بيضاء تتناسب في حركتها مع طبيعة الشعب المصري المسالم .

كما أن انتصارات جمال عبد الناصر الوطنية قد خلقت منه ليس زعيماً مصرياً فقط بل زعيماً عربياً أيضاً له ثقل ووزن في استقرار وثبات دعائم النظام .

لم تعد تقاس قوة السلطة بعد العدوان بقوة الجيش وحده وإنما بشخصية الزعيم .

وهنا كانت الفرصة متاحة وكاملة أمام جمال عبد الناصر لاختيار الطريق الذي يمضي فيه المجتمع ، وسلوك الأسلوب الذي تستقر عليه القيم الجديدة ، وتنمية الأفكار والأيديولوجية التي يقتنع بها .

كان ممكناً لزعامه جمال عبد الناصر في مصر أن يحقق كل ذلك . لو كانت هناك أيديولوجية واعية مدركة لحركة التاريخ ، مؤمنة بالتفاعل العلمي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتنظيماً سياسياً .

كانت هذه هي صورة المجتمع . . . طيبة في يد الزعامة التي أحاطتها بها المحبة الشعبية رغم أنها كانت عسكرية وفردية .

ولكن جمال عبد الناصر لم يشأن ان يختار الطريق الأصوب ...
لم يشأ ان تنضج الحياة السياسية في مصر وتثمر تنظيمات شعبية
حقيقية ... ولم يخصص جانبا من وقته وجهده ليبعث الحيوية والوعي
في تنظيماته السياسية المتكررة ... ولكنه اعتمد منذ البداية على العناصر
القريبة منه من العسكريين ... وأتاح لهم الفرص والامكانيات للسيطرة
على جهاز الدولة وجهاز العمل السياسي ...

زحف العسكريين نحو السلطة ظل مستمرا بطريقة متزايدة ...
وكبت التنظيمات الشعبية ... نقابية أو مهنية أو سياسية ظل طابع
المرحلة ... لا يتواجد في مراكز القيادة الا من رضت عنه العسكرية
الحاكمة أو استطاع التجاوب معها .

واختيار المتعاونين من العسكريين بدا مع الوقت يأخذ طبيعة خاصة
... ليباعد عن أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار الذين مهما
قليل فانهم كانوا يمثلون جوا أدنى من الروح الوطنية والاقبال على التضحية
والرغبة في الإصلاح ... ويتجه الى نوعيات أخرى من الضباط لا تتجاوز
قدراتهم حدود التبعية المطلقة والأداء الوظيفي المحدود .

عندما شكلت هيئة التحرير عين حسن ابراهيم مراقبا عاما لها ...
ولكن أحمد طعيمة و ابراهيم الطحاوي كانا لا يتصلان به في حركتهما
اليومية ولا يرجعان اليه في معظم الأمور ... وعندما ناقش الأمر مع جمال
عبد الناصر قال له في بساطة ضريخة (انهما يقومان بأعمال غير نظيفة
لا تستطيع أنت القيام بها) ... وغادر حسن ابراهيم موقعه .

كان الاتجاه تنازليا من مجلس قيادة الثورة الى الضباط الأحرار
والى غيرهم ...

ورغم ان جمال عبد الناصر كان حريصا على ان يبعد ثورة يوليو عن
مظهرها العسكري - كمال يقول زكريا مخيني الدين - ... ورغم ان
الشعب قد تجاوب معه خلال مواقفه الوطنية تجاوبا لم يحصل عليه زعيم
مصرى من قبل ... الا ان تواجد العسكريين ونموهم أصبح طابع الثورة ،
وكان الانتماء للجيش هو جواز التغلب على المصاعب وتسهيل الأمور
والحصول على المناصب ...

وخلال هذه الفترة التي تدعم فيها نفوذ العسكريين في المجتمع
وشكلوا همما وظيفيا متماسكا ، يمكن القول بأن الجيش كان يعمل
لحساب نفسه كقوة سياسية غير مرتبط بالتعبير الواضح الصريح عن
طبقة معينة ... ولو ان اتجاها واضحا للعدالة الاجتماعية كان يظهر في
قرارات وقوانين الإصلاح الزراعي وخفض اجارات المساكن ، وانضاع

المساكن الجديدة لشروط معينة ، ورفع الحد الأدنى لمرتبات العمال ،
والسماح بالترقية من رتب الصف ضابط الى الضابط ، ومجانبة التعليم
فى كافة المراحل وانشاء الوحدات الصحية .

هذه القرارات كانت تعبر عن اتجاه شعبى عند قمة القيادة
العسكرية ، . . . ولكن الجيش لم يكن بعد قد أصبح فى خدمة طبقة
محددة . . . كان فى خدمة نفسه لتثبيت سلطته وتأكيد دوره . . .

لم تكن قد وضحت خلال هذه المرحلة طبيعة الطبقة التى توجه
السلطة . . . ولينين يقول فى المجلد ٢٩ (ان القضية الجوهرية لكل ثورة
هى دون شك قضية السلطة ، فالطبقة التى تقبض على السلطة تقرر
كل شئ) .

ولم تكن فى مصر طبقة واحدة قد استطاعت ان تقبض على
الجيش . . . وتشكل له ايدىولوجيته وتثبت أفكاره وأهدافه .

كان الجيش خلال مسيرته يقوى من سلطته ، ويضرب فى كل اتجاه
تبعاً للظروف . . . يضرب البرجوازية الكبيرة وفى نفس الوقت يحاول
دعمها . . . يضرب الشيوعيين ويقدم خدمات للطبقة العاملة . . . يحاكم
الاخوان المسلمين وينمى فى نفس الوقت الاتجاهات المحافظة .

كانت حركة الجيش فى مسيرته تمثل تقدماً الى الامام ، ولكن فى
خط متعرج غير مستقيم ، يميل أحيانا الى اليمين وأحيانا الى اليسار .

غياب الايدىولوجية كان يخفى الطريق . . . ويجعل من التجريبية
السبيل الوحيد لمجابهة الأمور .

الحيرة كانت تتجسد كثيراً أمام المشاكل . . . والاختيار كان يبدو
صعباً .

والقوة السياسية الوحيدة المتوقعة . . . كانت قوة العسكريين .

والمجتمع الطيع فى يد القائد والزعيم لم يتشكل سياسياً أو اقتصادياً
بطريقة مستقرة ثابتة .

ويصدق خلال هذه المرحلة قول ابن خلدون (ثمة بلدان لا يعرف
القلق منها سبيلاً الى قلب السلطان لندرة الثورات فيها ففى مصر مثلاً
لا تجد غير السيد المطاع والرعية المطيعة) .

والسيد المطاع سمح بزحف العسكريين الى مراكز السلطة . . وترك
الرعية المطيعة بلا تنظيمات حية تطلق طاقاتها وتعبر عن ارادتها .

السيدة المطاع منجوب ، ويزداد الناس له حبا . . . ولكن الحيرة التي
تجعل السيادة للتكتيك وليس للاستراتيجية ، تفقد الناس الوضوح ،
وتبدر في النفوس التساؤلات .

وبين الحيرة . . . والاختيار . . . حديث يطول .

الفصل السادس

الحيرة والاختيار

(لا تبصق في بئر قد تحتاج الى مياهه)

مثل روسي

خروشيوف

في خطاب الى جمال عبد الناصر

كان العسكريون قد وثبوا الى معظم المراكز الرئيسية في المجالات المختلفة الوزارة والتنظيم السياسي والمؤسسات والشركات الاقتصادية والصناعية ووزارة الخارجية .

وكان جمال عبد الناصر قد استكان اليهم بحكم طبيعتهم الخاصة ، ومصالحهم المشتركة ، ومعرفته لهم من علاقات العمل السابقة في وقت حوَصر فيه كل الذين عملوا في ميدان السياسة قبل الثورة عدا أفراد معدودين .

وبذا كون الضباط حلقة تحيط بالزعيم وكونوا مع الوقت حاجزا بينه وبين الجماهير .

كانت الفرصة متاحة أمام جمال عبد الناصر لتشكيل المجتمع بالصورة التي يراها ، فكل شيء طبع بين يديه ، والشعب متعلق به ، بعد انتصاره في المعارك الوطنية .

ولكن لم تكن هناك ايدولوجية معينة تضىء الطريق . . .

كل ما كانت تملكه حركة ٢٣ يوليو . . . الأهداف الستة التى تعتبر شعارات مجردة تحتاج الى تفسير وبرنامج . . . وخبرتها فى مجال الصراع الوطنى مع الاستعمار البريطانى . . . ثم دخولها مع باندونج فى نادى السياسة الدولية الذى أصبح جمال عبد الناصر عضوا بارزا بين أعضائه .

كتاب (فلسفة الثورة) اذا جاز لنا ان نعتبره فلسفة ، يشخص حالة المجتمع بكلمات عبد الناصر (اننا نعيش فى مجتمع لم يتبلور بعد ، وما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجى بعد مع باقى الشعوب التى سبقتنا على الطريق) .

ثم يتساءل :

واذن ما هو الطريق ؟

وما هو دورنا على هذا الطريق ؟

أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية .

وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط ، لا يزيد ولا ينقص . . . الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل .

ولكن

الحراس أصبحوا حكاما .

والايدولوجية غائبة .

(فلسفة الثورة) ليس أكثر من خواطر شاب وطنى ، يحمله الأمل الى آفاق محلية وعربية ، ولكنه لا يقدم دليلا للعمل أو نظرية للتجمع .

الكتاب يتحدث عن دوائر عربية وافريقية واسلامية كمجال لاهتمام مصر . . . ولكن ولا كلمة عن القومية العربية كتأصيل للفكرة . . . ولا كلمة أيضا عن الاشتراكية .

ومن قبل . . . كان برنامج هيئة التحرير بلا كلمة واحدة عن (القومية العربية) أو الاشتراكية .

والاتحاد القومى . . . التنظيم الجديد يعلن يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧ . ويتولى منصب السكرتير أنور السادات ثم يصدر جمال عبد الناصر قرارا بعد عدة شهور بتعيين كمال الدين حسين مشرفا عاما يمارس أعمال السكرتير العام الذى خرج من دائرة تنظيم وعمل الاتحاد . . . بينما يتولى هو منصب رئيس الاتحاد .

تحرص قيادة الثورة على أبعاد شبهة أن يكون الاتحاد القومي حزبا
بعد حلها للأحزاب فتعلن انه ليس حزبا وانه ضد الأحزاب .

كلمة الاشتراكية التي ظهرت في قاموس الثورة بعد باندونج ،
سجلت في أهداف التنظيم الجديد (الاتحاد القومي ليس حكومة ولكنه
تنظيم يضم الحاكمين والشعب ، ويتيح الفرصة الحقيقية لتعاونهم على
علاج المشاكل المحلية والقضايا العامة في ظل المجتمع الاشتراكي
الديموقراطي التعاوني وهو سبيلنا الى الديموقراطية السليمة التي تشعر
الشعب أنه يحكم نفسه بنفسه) .

وعندما قال كمال الدين حسين في مؤتمر الاتحاد القومي (اشتراكيتنا
هي اشتراكية التملك وليست اشتراكية المصادرة) وقف عباس محمود
العقاد في وسط القاعة مصفقا بحرارة . وهو الذي لم يكتب كلمة واحدة
في تأييد الثورة وعاتب جمال عبد الناصر بعد ذلك كمال الدين حسين
- حسب قوله - على توصيفه للاشتراكية قائلا له أننا لا نعرف ظروف
المستقبل وما قد تدفعنا اليه لتطبيق قد يقتضي المصادرة .

ويعتبر كمال الدين حسين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المتمسكين
بتعاليم الدين الاسلامي المحافظين على ارتباطهم بجماعة الاخوان المسلمين
رغم موقف الثورة العدائي منهم .

أصدر قرارا في فبراير ١٩٥٤ عند توليه وزارة الشؤون الاجتماعية
يقضى بضرورة بدء كل المكاتبات بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » وأن تنتهي
بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كان المشرف على الاتحاد القومي شديد التحفظ فيما يتعلق بأمور
الدين ، يرفض أن يتجاوز التفتح العقلي والاجتماعي عند حدود الشريعة
الاسلامية .

والاسلام عنده وعند كثيرين غيره هو أكثر من دين . . . أنه عقيدة
وقدوة للسلوك . . . وهذا ما جعله في مصر أكثر تأثيرا في القرن العشرين
عن مناطق تميزت بالاتجاهات الدينية مثل ايطاليا وغرب ألمانيا وجنوب
أمريكا وبورما .

وعلى قدر ما وجد الضباط في الاسلام حافزا على ثورتهم ضد النظام
الملكي لما فيه من تهتك ، على قدر ما وجدوا في بعض رجاله ما يمنعهم من
الاندفاع لتغيير المجتمع . . . ولذلك صدر قرار بحل جماعة كبار العلماء
بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي بآئني عشر يوما ، ثم صدر قانون جديد
للجماعة حدد سن أعضائها من ٤٥ الى ٦٥ عاما وبذا خرج منها ثلاثة من

شيوخ الأزهر السابقين عبد المجيد سليم وإبراهيم خورشى ومحمد
الخضر حسين .

ولم يتخذ الضباط موقفا معاديا من الدين مطلقا . . . ولكنهم كانوا
يريدون تغيير المجتمع ونقله الى حضارة العصر بخطوات سريعة لا تتفق
أحيانا مع آراء رجال الدين .

عندما نبتت فكرة تحديد النسل فى مصر صرح الشيخ محمد خضر
حسين شيخ الأزهر للصحافة بقوله (الدعوة لتحديد النسل هدم لكيان
الامة وجريمة فى حقها) كما نشرت المصرى يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ .

وقال البابا بيوس (تحديد النسل جريمة فى حق الطبيعة واعتراض
على مشيئة الخالق) .

ومع ذلك لم يتردد الضباط مع الوقت من القيام بحملة لتحديد
النسل ، ولم يرفع رجال الدين صوتهم احتجاجا عليها أمام موجات الدعاية
الهائلة التى ربطت بين تخلف المجتمع وزيادة السكان .

ووصلت موجة تحطيم السدود التى وقف خلفها بعض رجال الدين
المحافظين الى حاد الغاء المجالس المحلية والحسبية والمحاكم الشرعية . . .
ويعتبر فتحى رضوان أن التخلص من هذا النوع من المحاكم الجاز من
أعظم انجازات الثورة لمصلحة الجماهير .

ولم يكن يعنى هذا وفقا لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولكنه كان
تطهيرا لها من جمود أخاط بها ، ذلك لأن المحاكم المدنية ظلت تطبق قواعد
الدين الإسلامى والمسيحى فى المنازعات الشخصية .

وامتد الاصلاح الى الغاء الأوقاف التى حولت الأرض الى قطع
صغيرة تتوارثها الأجيال ويسيطر عليها نظار ينهبون ريعها . . . كما وصل
الى الأزهر نفسه فحولته الى جامعة عصرية فى يونيو ١٩٦١ لتضم مختلف
الكليات العملية والعلمية الى جانب كلياته الثلاث القديمة (أصول الدين -
الشريعة - اللغة العربية) .

وكانت الثورة قد أقامت تنظيمات اسلامية جديدة . . . عندما قام
جمال عبد الناصر بالحج والتقى بحاكم باكستان والسعودية فى مكة أصدر
بيانا يدعو فيه الى وحدة الإسلام ضد الغرب . . . وتكون المؤتمر الإسلامى
فى سبتمبر ١٩٥٤ الذى عين أنور السادات سكرتيرا عاما له .

والتقت ارادة رجال الثورة مع علماء المسلمين عندما أصدرت هيئة
كبار العلماء بيانا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ تدین فيه ارهاب الإخوان
المسلمين .

وتكون أيضا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وانشئت مدينة البعث الإسلامية للطلبة المغتربين .

كان موقف رجال قيادة الثورة حريصا على الجمع بين عقيدة الدين و ارادة التطور فى وقت واحد معا . . . ولكنهم لم يكونوا جميعا بنفس درجة الاقتناع .

البعض منهم لم يكن يهتم باداء الفرائض أو الظهور فى الجوامع . . . والبعض منهم لم يكن يتورع عن سلوك ما يعتبر منافيا لقيم الدين من ناحية الخمر والنساء وغيرها . . . والبعض منهم كان محافظا على عقيدته شكلا وموضوعا .

هذه التيارات لم تحدث بينهم تصادما . . . أو تنافرا . . . لأنهم جميعا كانوا مع الدين حتى الشيوعيين فى مجلس القيادة يوسف صديق وخالد محيى الدين حجوا الى بيت الله . . . وسبق القول بأن خالد قد اشترك مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وبعض الضباط فى جلسات تحضير الأرواح .

لم يسلك أحد من الضباط العسكريين فى مصر مسلك اتاتورك الذى أخذ موقفا صريحا معاديا لرجال الدين وتقاليدهم الدين .

ولم يظهر من بينهم من يمتلك الجرأة مثل الحبيب بورقيبة الذى صدرت فى عهده (فبراير ١٩٦٠) فقرة تسمح للعمال بالافطار فى شهر رمضان ، وكذلك أجاز شرب البيرة . . . وعندما اعترض عليه بعض رجال الدين طالبهم باتباع فتواه تمسكا بالآية التى جاء فيها (أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم) وهو ولى الأمر فى تونس .

ولكن تشكيل مجلس قيادة الثورة من مسلمين فقط وعدم وجود غير ضابط قبضى واحد بين الضباط الأحرار قد أدى الى تغيير شكلى واضح فى التعاون مع الأقباط الذين تتراوح نسبتهم الى السكان بين ٧,٦% أى يوجد قبضى واحد بين كل ١٤ مسلم تقريبا .

كان تقليدا ان يشترك فى الوزارات ووزيران قبطيان وأكثر ، ووصل أحد الأقباط الى منصب رئاسة الوزارة (بوغوص نوبار باشا) فى عهد الخديوى اسماعيل ثم بطرس غالى باشا . . . وكان مكرم عبيد سنكوتيرا للوفد أكبر الأحزاب المصرية ثم رئيسا لحزب الكتلة الوفدية . . . وكان أقرب المحيطين بالملك من المسيحيين وخاصة فى السنوات الأخيرة (الياس اندراوس وكريم ثابت وادجار جلاد وانطوان بولى) .

أما بعد الثورة فلم يعد هناك الا وزير قبطى واحد فى كل وزارة ، وشخصيته لم تتغير لسنوات طويلة (كمال رمزى سستينو) الذى كان وزيرا للتموين .

وظلت تقاليد انبعاد الأقباط عن الرتب العسكرية الكبيرة سارية ، وامتد ذلك الى تقليص وجودهم فى السلك الدبلوماسى بعد زحف العسكريين عليه ، حتى لم يعد هناك سفير قبطى واحد .

وليس هذا دليلا على موقف تعصبى طائفى من العسكريين . . . ولكنه انجراف وراء تيار سياسى نما فى غيبة ايدىولوجية تناقش موقف الوحدة الوطنية بطريقة علمية ، وتبادر الى اذابة المناقضات قبل تحولها الى صخور تعوق الطريق .

ولذا فانه عندما أجريت انتخابات مجلس الأمة بعيدا عن الانتماءات الحزبية لم ينجح فى مجلس ١٩٥٧ ولا قبطى واحد وصدر قرار جمهورى بتعيين عشرة نواب كان منهم ثمانية من الأقباط ومسلمين فقط هما ثروت عكاشة وأحمد فؤاد .

ولم يكن فى قيادة الاتحاد القومى أحد من الأقباط أيضا . وكان حرص كمال الدين حسين على صبغ حركة الاتحاد بالصبغة الدينية شديدا . . . ولكن جمال عبد الناصر كان يتطلع الى الدين والدنيا معا .

القومية العربية ظهرت أيضا فى تقديم الاتحاد القومى باعتباره . . . (منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى الذى جمعته وتجمعه أصول تاريخية وروحية واحدة كما جمعته وتجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة . . . وحدة هذا الشعب العربى فى الوطن العربى المتحرر من كل أثر من آثار الاستعمار وأعوان الاستعمار) .

دستور ١٩٥٦ ينص فى المادة ١٩٢ على ان (يتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة) . . . نصت المادة السابقة على ان (يقوم الاتحاد القومى بفحص طلبات الترشيح خلال ١٥ يوما من تاريخ اقبال باب الترشيح) . . . ونصت المادة الثامنة على ان يعد الاتحاد القومى كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم فى كل دائرة انتخابية ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من الطرق) .

فكرة الاتحاد القومى استوردت من البرتغال ، حيث كان سالازار الديكتاتور الذى حكم ٣٤ عاما حكما مطلقا معتمدا على تنظيمه (الاتحاد القومى) أيضا .

سافر على صبرى لدراسة التنظيمات هناك ، وتأخر اعلان التشكيلات القيادية عدة شهور بعد صدور الدستور ، لظروف العدوان ، والرغبة فى التعرف على طبيعة التنظيم فى مجال العمل اليومى والسياسى .

يقول زكريا محيى الدين ان جمال عبد الناصر كان يريد أن ينزع من الثورة صفتها العسكرية ... لذا كانت محاولاته لتكوين تنظيم شعبى .

استكمل الاتحاد القومى تكوينه ، وليس تنظيمه ، فهو لم يكن تنظيما بالمعنى المعروف ولم تكن له ميزانية خاصة ولا قيادات متفرغة ... كان يصرف له شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه بتوقيع جمال عبد الناصر تستعوض بعد نفاذها ... وأقصى مبلغ صرف له فى عام واحد كان مائة وخمسين ألفا من الجنيهات ، كما يؤكد عبد المجيد شديد مدير مكتب كمال الدين حسين فى ذلك الوقت .

منع الشيوعيون والاخوان المسلمون من دخول الانتخابات ، ومعظم من نشط سياسيا قبل الثورة ، ظل بعيدا عن المشاركة فى الاتحاد القومى .

لم تشكل للاتحاد لجنة تنفيذية عليا ... شكلت له فقط لجنة عامة (مركزية) ، ولم يشأ جمال عبد الناصر ان يقيم تنظيما قياديا جديدا يكون بديلا لمجلس قيادة الثورة ، وأثر ان تكون حركة الاتحاد القومى بين يديه وحده ، دون سلطة أخرى .

عين كمال حسين عددا من مدبرى المكاتب للاتحاد من ١٦ ضابطا و ٨ مدنيين (١) كانوا بمثابة قلب التنظيم ، والحق بمكتبه أيضا مندوبا من كل وزارة تسهيلا للاتصال والعمل أى بمثابة مجلس وزراء محدود .

واعتمد كمال الدين حسين فى حركة الاتحاد على المؤتمرات التى كان يحضرها معه عدد من الوزراء فى محاولة لحل المشاكل المحلية على الطبيعة ، والتى وصلت الذروة بمؤتمر فى الاقليم المصرى ومؤتمر شامل فى ج .ع .م . عقد فى يوليو ١٩٦٠ .

(١) عسكريون : عبد المجيد شديد مدير مكتب المشرف العام ، عبد السلام بدوى شئون اقتصادية وحلمى السعيد تخطيط ومحمد البلتاجى مالية وادارية ويوسف السباعى ثقافة وعبد القادر حاتم مدنى وسعد زايد حكم محلى وخالد فوزى عمال ومختار عمر رقابة ومعلومات وأمين الشريف صناعة وأحمد شهيب تصريحات ، وبهجت رمضان تعاون وضباط اتصال عاطف سعد القاهرة ، وحمدى محمود ومحمد أبو نار وفوزى شاش بحرى .

مدنيون : سيد يوسف تربية وتعليم ، محمد فهمى السيد شئون قانونية ، حسين تحلاف نقابات مهنية فؤاد جلال شئون عربية وافريقية ، محمد نجيب حشاد جامعات ، حسن عامر اتصال قبلى ، سعيد العريان علاقات عامة ، عبد الرؤوف جبريل الشكاوى .

ومجلس الأمة دخله الأعضاء أيضا من باب الاتحاد القومي . . . اللجنة التي نظرت في أسماء المرشحين كانت تحت اشراف زكريا محيي الدين وضمت عسكريين فقط على صبرى وابراهيم الطحاوي وأحمد عبد الله طعيمة وعباس رضوان ومجدي حسنين وكمال الحناوي ومصطفى المستكاوي من ضباط الجيش .

ومع ذلك لم يكن المجلس خاضعا تماما لارادة العسكريين . . . صورة المجالس النيابية القديمة وما توفر لها من حرية المعارضة أغرت بعض النواب بتقديم أسئلة تخرج الحكومة . . . وإذا تجاوزنا قضية مجدي حسنين واستقالة كمال الدين حسنين وجدنا أن تيار المعارضة قد وصل الى بعض العسكريين أنفسهم .

الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوي قدم سؤالا الى زكريا محيي الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم . . . وكان هذا جديدا في حياة المجلس لم تحتمله أعصاب القيادة العسكرية ، خاصة بعد ان قدم طلب آخر الى عبد اللطيف البغداوي رئيس مجلس الأمة يطلب فيه انشاء معارضة داخل المجلس .

كان رد الفعل هو فصل ستة نواب من عضوية الاتحاد القومي مع استمرار عضويتهم في المجلس فابتعدوا بذلك عن فرصة الاتصال بال جماهير وتحاشاهم النواب هم محمد أبو الفضل الجيزاوي ودكتور محمود القاضي واسماعيل نجم وحريم الخمرأوي والثلاثة الآخرون كانوا في قضية مجدي حسنين .

وعندما أعلنت الوحدة مع سوريا لم ينتخب مجلس جديد ، وإنما تم تعيين مجلس الوحدة من النواب السابقين ، وسقطت العضوية عن النواب الذين فصلوا من الاتحاد القومي وعن غير المواليين .

المؤسسات الديمقراطية والتنظيمات الجماهيرية اصطدمت في حركتها مع عقلية الميسيطرين على النظام من العسكريين .

والتزيد في عمليات الأمن يتناقض تماما مع الاتجاه الى الشعب الذي يعتمد على وفاق واسترخاء ضروريين .

وحركة التنظيم حائرة ، تدور بكلمات حماسية تشتعل وتخمد حسب الظروف ، وليست هناك عقيدة أو ايدولوجية واضحة . . . واللجان الأولى للاتحاد القومي اجتازها أعضاء مجلس الأمة بلا انتخاب فكانت من المؤيدين لأعضاء المجلس فقط وانعزل عنها الآخرون حتى قال جمال عبد الناصر عنهم بعد ذلك في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية جلسة ١٤

يوم ٤ يوليو ١٩٦٢ .) بعد ما تكونت اللجان كل واحد نام نوما عميقا
خطوا يافطة وناموا) ولما أجريت الانتخابات بعد ذلك بعام لم تفلح في
بعث الحيوية في الجهاز الذي اعتبر الجميع أعضاء فيه بلا كادرات قيادية
أو تنظيمية .

حاول كمال الدين حسين أن يبلور الفكر في الاتحاد القومي فاستعان
ببعض المثقفين فرادى مثل سليمان حزين ولبيب شقير وحسن عباس زكي
وسعيد العريان . . ولكن هذه المحاولات كانت أضعف من أن تشيد أساسا
فكريا وعقائديا لبناء الاتحاد القومي .

تشكل التنظيم . . . وغابت الايديولوجية .

الاشتراكية الديموقراطية التعاونية . . . ليس لها تفسير سوى
مجموعة أفكار مختلطة بعيدة عن البصيرة العلمية . . . تستهدف تطوير
المجتمع بالكلمات الطيبة وأحيانا بالاجراءات الادارية الحازمة التي تعتمد
على جهاز دولة متخلف وبيروقراطي معادى للديموقراطية والجماهير .

وكان تطبيق نظام الادارة المحلية وتعيين المحافظين بسلطات ادارية
واسعة في مناصب سياسية عامل من أهم العوامل التي حملت الى الريف
سلبات وايجابيات كثيرة .

كان المحافظ مطلق السراح في تنفيذ ما يريد معتمدا على أفكاره
الخاصة وطبيعة شخصيته مع عدم وجود تنسيق كامل لسياسة موحدة
الأمر الذي جعل المحافظون يتركون وهم فقدوا الاتجاه البعض منهم يهتم
بالثقافة والبعض يهتم بقضايا تافهة . . البعض يهتم بالدعاية لنفسه
والبعض يركز على مشاكل الجماهير .

لا شك ان تجربة الادارة المحلية قد بعثت حيوية في الريف ولكنها
لم تنطلق بالقدر اللازم لرفع مستوى المجتمع .

في مجال الصناعة والاقتصاد

كانت هزيمة العدوان الثلاثي وصدور الأمر العسكري في ٢ نوفمبر
١٩٥٦ بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وفرض الحراسة
على مؤسساتهم وأموالهم في مصر ، فرصة نبهت الأذهان الى ضرورة اتخاذ
اجراءات تهدف الى القضاء على بقايا صور الاستغلال والسيطرة الأجنبية .

وفي يناير ١٩٥٧ صدرت قوانين التمصير للبنوك وشركات التأمين
والوكالات التجارية . . . ونصت على ان تكون جميع الأسهم اسمية ومملوكة
للمصريين ، وجميع أعضاء مجلس ادارتها والمستولين عن الادارة فيها

مصريين ، على أن تكون مزاولة أعمال الوكالات التجارية مقصورة على المصريين أيضا .

الفرصة متاحة تماما لانتعاش البرجوازية المصرية في ظل نظام يحافظ على الأمن ويستهدف التقدم الاقتصادي .

ازدادت الأرباح .

١٤٤ شركة ربحت عام ١٩٥٧/٥٨ مبلغ ٤١٢ مليون جنيه وزاد الربح الى ٤٤٢ في العام التالي . وهو يشكل نسبة ٣٥٪ من رأس المال ، ٢٣٪ من مجموع ما يملكه المساهمون كما ورد في كتاب الدكتور أنور عبد الملك (مصر . . نظام جديد بينيه العسكريون) .

٢٣ شركة لها مركز احتكاري يسعى للسيطرة على الاقتصاد المصري .

أحمد عبود له ١٤٪ من أسهم بنك مصر ، ١٠ أشخاص يملكون ٢٠٪ ، ٥٠ شخصا يملكون ٤٢٪ .

ولكن السلطة لم تكن في يد البرجوازية الكبيرة وإنما كانت في يد العسكريين . . ولم يعد عبود أو غيره قادرا على الضغط لاسقاط الوزارات بل لم يعد قادرا على تغيير وزير واحد . . ولم تعد الفرصة كاملة أمامه لشراء الصحف وكبار الصحفيين .

يدلل عبد اللطيف بغدادى على ذلك بقوله ان أحمد عبود قد زاره في مكتبه بعد ان قررت الحكومة خفض طن السماد من ٢٤ جنيها الى ٢١ جنيها بينما كان سعر الطن المستورد لا يتجاوز ١١ جنيها وشكى له أحمد عبود من هذا الاجراء . . وبعد حديث قصير تبين أن أحمد عبود كان يملك في الشركة ١٦٨٠٠٠ سهم يكسب فيها كوبونات سنويا قيمتها ١٥٠٠٠٠ جنيه (الكوبون يصرف ٩٠ قرشا) هذا غير زيادة رأس المال بارتفاع قيمة الأسهم من ٤ الى ٩ جنيهات .

وعندما طالبه البغدادي بشيء من القناعة بكى أحمد عبود وانهارت الدموع على خديه كما يؤكد البغدادي .

الرأسمالي الكبير كان عبدا لأمواله .

ولم تنج أيضا محاولة البرجوازية المصرية الكبيرة والاستيلاء على الممتلكات والشركات المصرية قال جمال عبد الناصر (أن الحكومة اذا باعت ما أصبح تحت اشرافها بعد التمسير فان النتيجة الحتمية لذلك هي مجرد اتاحة الفرصة للذين يملكون فعلا لكي يملكوا مرة أخرى) .

أثبت العسكريون أنهم ليسوا في خدمة البرجوازية الكبيرة .
والنظام الجديد يستهدف تغيير المجتمع ، ويحتفظ في يد الدولة
بما تمت مصادرتها أو وضع الحراسة عليه .
وتغيرت النظرة الى الشئون الاقتصادية .

كان اتحاد الصناعات قد دعا الى توظيف رؤوس الأموال الوطنية
والأجنبية في المشاريع الصناعية معبرا بذلك عن موقف البرجوازية الكبيرة .
وكانت نسبة المساهمة المصرية الاجبارية التي صدرت في قانون رقم
١٣٨ عام ١٩٤٧ قد عدلت بعد الثورة لتكون ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ وكذا
استمر التعاون مع النقطة الرابعة وأعلن أيضا دكتور حسن فهمي رئيس
مجلس الانتاج بأن كل من يقول بعدم استيراد رأس المال الأجنبي يعتبر
خائنا .

والكتاب السنوي لاتحاد الصناعات عام ١٩٥٤ قال صراحة (ان
ادخارنا لا يكفي عادة لتلبية احتياجات البلد العادية لذلك طالبنا تشجيع
الاستثمارات الخاصة الأجنبية المورد ما أمكن ذلك وقد اعترف المسئولون
أخيرا بصحة وجهة نظرنا) .

ولكن رأس المال تردد في المساهمة الصناعية .

الاستثمارات الصناعية كانت ٤٠٥ر٢٠٨ر٢٦ ملايين عام ١٩٥٦ هبطت
لتصبح ٤٣٢ر٩٠٧ر١٢ مليونا عام ١٩٥٧ .
يقول الدكتور أنور عبد الملك في كتاب (مصر ٠٠٠ نظام جديد بينيه
العسكريون) ٠٠٠

(ان ما حمل زعماء الجناح الصناعي للبرجوازية المصرية على التردد
في توظيف أموالهم رغم كل الدعوات هو ان الجيش مصمم على رسم
سياسته بنفسه أي انه مصمم على احتكار السلطة ووضع مصر كلها بما فيها
البرجوازية الصناعية تحت وصايته ورهن اشارته) .

العسكريون يحكمون وحدهم ٠٠٠ والجيش لم يستند بعد الى طبقة
معينة ٠٠٠ والبرجوازية تتردد في التصنيع ٠٠٠ ٢٨ر٥ مليون جنيه
انفقت على البناء عام ١٩٥٧ بينما استثمر ٧ر٧ مليون جنيه في
الصناعة فقط .

١٨ ابريل ١٩٥٧ حولت المصارف الانجليز والفرنسية والتركية الى
مصارف مصرية المؤسسة الاقتصادية التي رأسها حسن ابراهيم ضمت
٥ بنوك ، ٦ شركات تأمين .

• الشئون الاقتصادية أصبحت من هموم العسكريين •

وبدأت فكر التخطيط تجذب أفكارهم •

انشيء (مجلس التخطيط الاعلى) برئاسة جمال عبد الناصر ويتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة •

(ولجنة التخطيط القومى) ورأسها عبد اللطيف البغدادى وزير الدولة لشئون التخطيط •

وهكذا أصبح التخطيط تحت اشراف أعلى مستوى عسكرى فى الدولة •

وأدمج مجلس الانتاج القومى ومجلس الخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى •

وانشئت المؤسسة الاقتصادية لتدير ما أهم من أموال أجنبية بعد عام ١٩٥٦ . . . رأسها حسن ابراهيم واحيلت اليها المشروعات التى كان يشرف عليها مجلس الانتاج •

يقول حسن ابراهيم أنه كون شركتين عام ١٩٥٨ هما شركة النصر لصناعة الأفلام - أول مرة يستخدم اسيم النصر - وشركة البويات والصناعات الكيماوية . . . وان جمال عبد الناصر أسهم فيها بمساهمة رمزية دليلا على تأييده لفكرة تشجيع البرجوازية المصرية •

المؤسسة الاقتصادية كانت تحاول ان تقوم بما يعجز عنه القطاع الخاص من ناحية المال والخبرة . . . ولكنها لم تجنح الى فرض سيطرة الدولة •

وانشئت ادارة التعبئة التى كان يتولاها عسكرى - اللواء أمين أنور الشريف - وتطورت حتى أصبحت الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . . . وكانت لها لجان فى مختلف الوزارات يمثلها عسكريون أيضا ، ويتدخلون فى كافة المشاريع لربطها باتجاهات القوات المسلحة •

وبعد ذلك تشكلت وزارة الصناعة لأول مرة وتولاها الدكتور عزيز صدقى فى أول وزارة يشكلها جمال عبد الناصر بعد انتخابه رئيسا للجمهورية يونيو ١٩٥٦ •

لم تكن هناك وزارة . . . مكاتب معاونين فى الممرات . . . هكذا يقول عزيز صدقى ثم يتساءل ويبحث عن دور الدولة فى الصناعة •

عزيز صدقي يعد قانون التنظيم الصناعي بعد ٦ شهور ٠٠٠ واتحاد
الصناعات يعد تقريراً من ٣٠ صفحة يعارض فكرة تدخل الدولة ومراقبتها
لإنتاج الصناعي .

• أول مبلغ يرصد للصناعة ١٢ مليون جنيه في ميزانية عام ١٩٥٨ .
جمال عبد الناصر طلب من عزيز صدقي زيارة يوغوسلافيا ، ووقع
قانون التنظيم الصناعي ليلة سفره الى يوغوسلافيا في سبتمبر ١٩٥٧ .
المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه برنامج الصناعة كان في العيد
الخمسيني لاتحاد الصناعات الذي أخذ موقف المعارضة .

بعض العسكريين لم تأخذهم الحماسة لبرنامج التصنيع ٠٠٠ عارضه
في مجلس الوزراء عبد اللطيف البغدادى ومعه وزير الاقتصاد دكتور
عبد المنعم القيسونى ٠٠٠ ونبتت التناقضات بين العسكريين في المؤسسة
الاقتصادية (حسن ابراهيم وصدقي سليمان) وبين وزارة الصناعة التي
سلبت منها سلطة الاشراف على الشركات .

يقول حسن ابراهيم انه لم يكن موافقاً على بعض الاجراءات غير
المدرسية التي تنفذ من باب الدعاية في مجال الصناعة وقد قدم استقالته
الأولى يوم ٢ مايو ١٩٥٩ عندما صدر قرار لم يخطر به لنقل الاشراف
على البنك الصناعي من المؤسسة الاقتصادية الى وزارة الصناعة ، ولكنه
سحبها بعد لقاء له مع جمال عبد الناصر في استراحة القناطر .

ولكن حسن ابراهيم لم يلبث ان استقال مرة أخرى من المؤسسة
الاقتصادية في ١٨ أكتوبر بخطاب طويل من ٢٢ صفحة . ومن هذا الخطاب
يتضح وجود خلافات بين وجهات النظر منها رغبة حسن ابراهيم في بيع
ما تملكه المؤسسة من أسهم الشركات للجمهور على أساس احتفاظها بنسبة
٣٥٪ فقط ورفض جمال عبد الناصر لهذا الاتجاه .

وزادت المعارضة عند عقد أول اتفاقية لتمويل الصناعة المصرية مع
الاتحاد السوفييتى يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ بمبلغ ٧٠٠ مليون روبل تسدد
على ١٢ سنة .

الدكتور عبد الجليل العمرى محافظ البنك الأهلى يحذر في ٢٧ مارس
من الاتجاه الى التجارة مع الاتحاد السوفييتى .

• ويدخل العسكريون ميدان الصناعة والاقتصاد أيضا .

مؤسسة مصر يرأس مجلس ادارتها الصاغ مهندس حلمى السعيد
مدير مكتب جمال عبد الناصر ويضم الضباط المهندسين سمير حلمى وأحمد
توفيق البكرى والسيد عويس ثم حسن مرعى ومحمد على حسن .

ولكن هذا التنظيم لا يستمر طويلا . . . تصدر وزارة الصناعة تنظيم المؤسسات على أساس نوعي وتلغى مؤسسة مصر ونصر والمؤسسة الاقتصادية وذلك عام ١٩٦٠ بعد الاستقالة الثانية لحسن ابراهيم من المؤسسة الاقتصادية في بداية العام .

وتتركز السيطرة في يد الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة .

وقطاع الصناعة كان أقل القطاعات انفتاحا للعسكريين . . . اتخذ الدكتور عزيز صدقي موقف الاختيار للكفاء أولا بصرف النظر عن طبيعته العسكرية أو المدنية .

عندما عمل أول تنظيم للوزارة لم يوسع فيها الاميرالاي حسين الحلواني مستشار الصناعة والاميرالاي محمود يونس مستشار البترول . . . وحاول زكريا محيي الدين اقناعه بغير ذلك ولكنه تمسك برأيه .

كما اعتذر عن عدم قبول تعيين الفريق محمد نديم رئيس ادارة الجيش بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر الذي قبل وجهة نظره وحوله الى هيئة النقل البحري .

ولذا كان عدد العسكريين في قطاع الصناعة محدودا . . . ولكنهم في ميدان الاقتصاد كانوا أكثر انتشارا .

قال جمال عبد الناصر في محادثات الوحدة بعد ذلك عام ١٩٦٣ (احنا بدأنا في هذه العمليات من سنة ٥٦ بس لأن طلعتنا في ٥٢ كنا عسكريين لا نعرف الا القطعة ١٨ على حد تعبير الأخ فهد - المقدم السوري فهد الشاعر أحد قادة حزب البعث - وكنا نقعد مع جماعة اقتصاديين من الطراز التقليدي بيعقدوا المشاكل ولا يجدوا لها حل . . . لكن بعد كده مشينا في العملية . . . ودرسنا وحاولنا نتعلم بجد واخلاص) .

وأرسل يستشير شركة (آرثر ليتل كومباني في بوسطن) عن احتمالات التقدم الصناعي والاقتصادي في مصر وجاء الرد التالي (حتى لو حصلت على مليار من الدولارات التي تحتاج اليها في خطتك الخمسية ، وحتى لو نجحت خطتك الخمسية نجاحا كاملا بدون أى تعثر وتوقف ، وحتى لو بذل كل فرد في المجتمع المصرى قصارى جهده وغاية طاقته مستخدما كل الخبرة والمعرفة الأجنبية فان أفضل ما تستطيعه حينئذ هو المحافظة على الوضع الراهن والحيلولة دون تدهور أكثر الى الوراء) وذلك كما ورد في كتاب مايلز كوبلند (لعبة الأمم) .

صدر قرار جمهوري في ١٠ فبراير ١٩٥٧ باستخدام اللغة العربية في جميع العقود والتسجيلات .

فى أغسطس ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١١٤ ينص على ان مجالس
الارارة لا تزيد عن سبعة ولا تقل عن ثلاثة ٠٠ والعضو لا يجمع بين
مجالس ادارة أكثر من شركتين بعد ان كانت ستة والعضو المنتدب على
شركة واحدة ٠٠٠ وحدد مكافأة ومرتباً وبدل حضور ومزايا العضو
بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه فى السنة فقط .

وكان قد صدر فى ١٨ مارس ١٩٥٥ أول قانون للشركات بعد
مناقشات طويلة يقول أحمد فؤاد انها كانت تمتد أحياناً طوال الليل
وانتهت باخراج أعضاء مجالس الادارة الذين تجاوزوا الستين مع استثناء
الأعضاء المنتدبين وأصحاب الـ ١٠٪ من الأسهم وقصر عضوية مجالس
ادارات البنوك على بنك واحد ومنع الجمع بين وظائف الحكومة والشركات .

ولحق ذلك قانون آخر فى يناير ١٩٥٩ يلزم الشركات المساهمة
بتجنيب ٥٪ من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية ، تحديد الحد
الأقصى للأرباح عام ١٩٥٨ مضافاً اليه ١٠٪ فقط ثم حدث تراجع عن هذا
البند بعد أن تأثرت بورصة الأوراق المالية وكسد النشاط فيها .

وكانت بعض الشركات الأمريكية ما زالت تربطها بمصر صلات
تعاون ٠٠٠ مثل شركة بوز آلن آند هاميلتن التى تعاقد معها زكريا
محى الدين لتقديم خدمات لأجهزة المخابرات العامة واعداد دراسات مطلوبة
حسب رواية فريد طولان مدير المعهد الاستراتيجى بالمخابرات العامة
سابقاً .

أحدى هذه الدراسات أشارت بأن الحكومة المصرية لا يجوز أن
تستخدم أكثر من ٢٠٠ ألف موظف .

الشركات الأمريكية تعرض صورة قائمة لاحتمالات تقدم المجتمع
صناعياً واقتصادياً ٠٠٠ وتقيم سداً فى وجه خريجي المعاهد والجامعات
لزيادة العمالة عن حدودها .

رفض جمال عبد الناصر هذه النظرة المتشائمة التى قدمتها الشركات
الأمريكية ، وأصر على تغيير المجتمع .

فى وقت واحد ٠٠٠ البرجوازية الكبيرة تنتعش ٠٠٠ والدولة تزيد
قبضتها فى مجالات الصناعة والاقتصاد .

وفى وقت واحد أيضاً ٠٠٠ تنمو العلاقة مع الاتحاد السوفييتى ٠٠٠
ويستجلب تنظيم الاتحاد القومى من البرتغال الدولة الفاشية .

تعايش التناقضات فى هذه المرحلة .

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، مثل الفيل يراه الأعمى من المنطقة التي يلمسه منها .

في مجال الثقافة والاعلام :

والعسكريون أيضا يتولون المراكز الحساسة في توجيه الرأي العام ويقترّبون من مجال الفكر والثقافة .

حرص جمال عبد الناصر دائما على وضوح العسكريين في رئاسة مجالس ادارات الصحف ورئاسة تحريرها .

مجلة التحرير تولى رئاسة تحريرها ثروت عكاشة بعد اعفائه من العمل فيها في نوفمبر ١٩٥٢ ، ثم ضمت الى دار الجمهورية حيث كان أنور السادات رئيسا لها بعد اعفاء ثروت عكاشة أيضا .

المساء تولى رئاستها خالد محيي الدين ثم مصطفى المستكاوي .

الشعب تولاها صلاح سالم ثم لطفى واكد ، حتى انضمت الى جريدة الجمهورية .

بناء الوطن المجلة الشهرية رأسها أمين شاكِر :

الثورة مجلة أسبوعية أصدرتها منظمات الشباب ورأسها صاغ وحيد الدين جوده رمضان .

وعهد الى باصدار مجلة أسبوعية جديدة تحت اسم (الفجر) عام ١٩٥٦ ، وشكلت لها مجموعة تحرير ضمت محمود أمين العالم ، مسعد لبيب ، عبد المنعم القصاص ، منير جافظ ، صالح موسى ، سامي الليثي ، بهيج نصار ، محمد صدقي ، راجي عنايت ، فهمي حسين ، جورج البهجوري ، ولكنها لم تصدر رغم طبع ثلاث أعداد منها للتجربة ولم يكن هناك جواب شاف .

كل الصحف التي صدرت عن الحكومة رأسها عسكريون ولكنها لم تكن جميعا تعبر عن رأى واحد .

جريدة المساء لعبت دورا في ظهور الفكر اليسارى المتقدم ، ومخاطبة الجماهير بأراء يسارية متحسرة ، واهتمت بالثقافة الجديدة ، وتابعت قضايا المجتمع متابعة موضوعية تميزت بها عن غيرها من الصحف اليومية .

بينما بناء الوطن كانت تدعو الى الاقتصاد الحر والثقافة الغربية .

وجريدة الجمهورية عانت من انقلابات ادارية وفكرية لكثرة تغيير الذين تولوا مسئوليتها بعد أنور السادات الصاغ محسن عبد الخالق

ثم القائم مقام عبد الرؤوف نافع ثم صلاح سالم اداريا ... وحسين فهمي
وأحمد قاسم جودة وجلال الدين الحمامصي وكامل الشناوى ثم صلاح سالم
تحريريا .

الايدولوجية ما زالت غائبة ... والحيرة طابع التصرفات ...
والتجربة هي أساس الحركة .

جمال عبد الناصر يفكر فى عمل مدرسة كادر يعهد بها الى خباله
محبي الدين فى خريف ١٩٥٨ ثم ينتهى المشروع مع حوادث العراق
وخروج خالد من المساء .

ويقترب العسكريون من مجال الفكر والثقافة ، وتعدد محاولات
الوصول الى الوضوح .

انشئت وزارة الثقافة عام ١٩٥٧ وأتاحت للدولة رعاية جميع صور
التعبير غير الرسمى والثقافة غير الاكاديمية ... أول وزير لها كان
فتحي رضوان .

وتكونت جمعيات أخرى غير رسمية .

جمعية الخريجين التى رأسها محمد فؤاد جلال الذى تولى وزارة
الارشاد لفترة محدودة بعد استقالة صلاح سالم ثم خرج من الوزارة
لينشط فى ميدان العمل السياسى بمحاولة تجميع البرجوازية والمتعلمين
العرب حول ثورة ٢٣ يوليو ، وكان له نشاط واضح فى المشرق العربى ..
وقى افريقيا .

كان فؤاد جلال وطنيا مجردا ... ليست له نظرة اجتماعية ...
وكان نشاطه متناسبا تماما مع المرحلة ... مرحلة البحث والحيرة .
رابطة اشتراكية عربية يرأسها كمال رفعت وتضم مهدى بن بركة ،
كلوفيس مقصود ، جبران مجدلاوى ، فؤاد الركابى ، محمد عودة ،
أحمد بهاء الدين ، لطفى الخولى ، وهى رابطة تستهدف مناقشة الفكر
الاشتراكى ومحاولة ربطه بالقومية العربية .. وهى فى مضمونها كانت
تأخذ طريقا آخر غير الماركسية .

ورابطة مصرية للعلوم السياسية يرأسها عبد القادر حاتم ، وهى
رابطة تضم مجموعة من المشتغلين بالعلوم السياسية من أساتذة الجامعة
والمحيطين بهم ، وهى لم تسهم بتقديم جديد للفكر العربى المعاصر .

ورابطة الوعى الوطنى يرأسها أمين شاكى وتضم الضابطان محمود
الجوهري والمهندس محسن ادريس ، والدكتور رشاد رشدي والمهندس

صلاح عامر والأطباء أحمد أبو ذكري والنبوي المهندس • وتميزت هذه
الرابطة بأفكارها الليبرالية المحافظة ، التي جعلتها معزولة عن الواقع
الحى للمجتمع •

(ولجنة التربية الوطنية) يرأسها صلاح دسوقي وتضم مراد غالب
والدكاترة ابراهيم حلمى عبد الرحمن وعبد الله العريان ورفعت المحجوب
ونظمى لوقا وسعيد النجار والأساتذة أحمد مختار قطب وسعيد العريان •
وكانت هذه اللجنة تعبيرا أيضا عن طبيعة المرحلة حيث لا يتوفر الوضوح
لشيء ، وتغلب الحيرة كل شيء ••• وتختلط الأمور الفرعية مع الرئيسية
•• ويغيب صراع القوى الاجتماعية •

وكون كمال رفعت (رابطة لدرس الاشتراكية المعاصرة على الصعيد
النظري) تضم مراد غالب ، أحمد بهاء الدين ، صلاح دسوقي ،
وابراهيم حلمى عبد الرحمن ، وهى امتداد مصرى للرابطة العربية السابقة •
وكانت هناك أيضا لجنة قراءة المسرح القومى التى شكلت أثناء
ادارتى له ووجود يحيى حقى مديرا لمصلحة الفنون وشكلت من الدكاترة
محمد مندور ومحمد القصاص وعلى الراعى وعبد القادر القط •
كل هذه الروابط واللجان كانت ذات نشاط فى مجال المثقفين ولكنه
محدود فلم يكن لها تأثير فى مجال الرأى العام •

ولكن لجنة قراءة المسرح القومى لعبت دورا ايجابيا فى مساعدتى
على وقف زحف التيار الذى كان طاغيا على المسرح ، وهو تقديم المسرحيات
المترجمة أو المقتبسة لكتاب غير معاصرين • كانت ظاهرة غريبة ان كافة
المؤلفين الأجانب كانوا ممن ماتوا فعلا ••• أما المسرح العربى فكان مقصورا
على خمسة فقط من الكتاب هم الذين تكرر تقديم مسرحيات لهم •••
أحمد شنوقى وعزيز أباظة ومحمد تيمور وعلى أحمد باكثير وتوفيق الحكيم
وهو الوحيد الذى استمرت صلته بالمسرح وثيقة حيوية ومتجددة حتى
أصبح المؤسس الحقيقي للدراما المصرية •

ساعدت لجنة القراءة على وقف زحف المسرحيات الجامدة الاسلوب
والفكر معا •• وأتاحت للمسرح القومى تقديم جيل جديد من الكتاب
التقدميين ، حمل لواء المسرح بعد ذلك ومضى به فى طريق التقدم •••
نعمان عاشور ويوسف ادريس وسعد الدين وهبة والفريد فرج ورشاد
رشدى وغيرهم •

وظهر الكتاب التقدميون على خشبة المسرح لأول مرة يكتسبون تأييد
الجماهير والمثقفين معا ، فى مرحلة كان الناس فيها يتطلعون الى كل جديد
يضى لهم الطريق •

كتب دافيد كوان فى كتاب مصر منذ الثورة (المسرح لقى من الثورة
دفعه كبيره جدا واخذ يصبح قوة جباره فى الحياة المصرية رغم انه مازال
صغيرا فى حجمه) .

وهكذا كانت الجماعات المختلفه تتبنى افكارا متباينه واحيانا
متنافره .

وجمال عبد الناصر يترك لها حرية التعبير فى صورة محدوده من
عبارة ماوتسى تونج (دع مائه زهرة تفتتح) .

الحرية للجماعات التى يوجد العسكريون فى مركز التوجيه فيها .
اما المناير والجماعات الاخرى فالامر يختلف .

كانت الصحافة ما زالت حتى هذه الفترة ملكا لأصحابها حرة فى
تصرفاتها وتوجيهاتها بعد أن ألغيت الرقابة تماما بعد عام ١٩٥٦ .

ولم يكن مرضيا لطبيعة النظام ان ننفرده بعض الصحف باتجاهات
لا تساير رغبة قيادة الثورة فى تغيير المجتمع .

وكان الوضع مثيرا للدهشة فعلا كل أجهزة الدولة تعرضت
للتطهير مع بداية الثورة حتى الجيش نفسه وخرج الذين أحاطت بهم
الشبهات أو الذين اعتبروا فى موقف العداء .

ولكن الصحافة ظلت ملكا لأصحابها قبل الثورة . . . فلم تكن هناك
مصادرة أو تأمين خارج نطاق قانون الإصلاح الزراعى . . . كل أنواع الملكية
تعايش فى المجتمع .

ولكن قيادة الثورة تريد أن تشق طريقا خاصا وأجهزة الاعلام
والصحافة هى مدفعيتها الثقيلة . . . جزء منها تملكه . . . الاذاعة وصوت
العرب الذى بدأ برنامجا محدودا مدة ارساله ساعتان الا ربع تابعا
للمخابرات العامة عام ١٩٥٣ ، تحول فى عهد ولاية صلاح سالم لوزارة
الارشاد وتعيين أحمد سعيد مديرا للبرنامج الى جهاز دعائى مؤثر ارتفعت
ساعات ارساله فى العام الأول الى ثماني ساعات ثم وصلت فى عهد
صلاح سالم أيضا الى ٢٢ ساعة هى مدة ارساله اليومى حتى الآن .

شارك صوت العرب فى معارك التحرير العربية . . . أعلن ساعة
الصفى لثورة الجزائر فى الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ باذاعة بيان جبهة
التحرير عن انفجار ٢٤ قنبلة فى أماكن مختلفة وأعد لها اذاعة سرية
خاصة . . . ووجه طعنات حادة لحلف بغداد ، والمحكام المتهاونين مع
الاستعمار . . . وكان عاملا مؤثرا ضد الدعاية الاستعمارية .

كانت المبالغة الشديدة والهجوم اللاذع تدمغ برامج صوت العرب أحيانا ، ولكنها فى النهاية أدت دورا متناسقا مع طبيعة الحركة الثورية فى مصر .

ولكن الصحافة المصرية التى تعتبر من أجهزة الدعاية شديدة التأثير فى العالم العربى فكانت بعيدة عن التجاوب الحقيقى الفعل مع أفكار الثورة المتوهجة ، خاصة وان الرقابة كانت قد ألغيت تماما عام ١٩٥٦ . وكان ذلك أمرا طبيعيا . . . معظم أصحاب الصحف ورؤساء تحريرها كانوا من أتباع النظام الملكى المنهار ، المروجين له . . . الصحف الوفدية التى تولت - الى حد ما - معارضة الملك وتجاوبت مع ارادة الجماهير صودرت واختفت . . . المصرى وصوت الأمة والطليعة . . . وكل الجرائد والمجلات اليسارية صودرت أيضا كما سبق ذكره .

صحف أخبار اليوم يملكها التوأمان على أمين ومصطفى أمين ودورها فى تأييد الملك وفى دعم صحافة الاثارة ، والترويج للسياسة الأمريكية معروف .

صحف دار الهلال يملكها الاخوان اميل وشكرى زيدان وحرصهما شديدا على ان تظل مجلات الدار كلها بعيدة عن الانفعال الحى مع واقع المجتمع المصرى .

والأهرام كانت ملكا لأسرة جبرائيل تقلا ، وظلت خلال تاريخها الطويل بعيدة عن المساهمة الايجابية مع الادارة الشعبية المصرية مغلبة الاعتدال والاتزان على كل شئ .

صحف روز اليوسف يملكها احسان عبد القدوس ويشاركه فى صدورها مجموعة من الشباب ذوى الآراء السياسية المختلفة وهى تحتضن الشيوعيين كما تحتضن الاخوان المسلمين . . . وهى فى آرائها السياسية واسلوبها الصحفى المتميز بالنقد لا يمكن أن تكون تابعة فى سكون .

ولم يتغير أحد من المسئولين عن تحرير هذه الصحف بعد الثورة ولم يؤثر نشر كشف المصاريف السرية عام ١٩٥٤ على موقع أحد فى المسئولية ، ولم يدخل التطهير دارا من دور الصحف .

ولم تكتف الثورة بما أصدرت من صحف يومية واسبوعية وشهرية .

وتقرر تنظيم الصحافة فى سبتمبر ١٩٦٠ أى تمليكها للاتحاد القومى واعطائه سلطة الاشراف عليها ، وكان ذلك من مؤشرات التأميم المبكرة.

مثل بنك مصر الذى أمم أيضا مع البنك الأهلى فى ١١ فبراير من نفس العام .

عبر جمال عبد الناصر عن أفكاره بالنسبة لتنظيم الصحافة بقوله فى اجتماع عقده مع رؤساء التحرير أنها دأبت على نشر أخبار الطبقة البرجوازية فى نواذى القاهرة وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين والكادحين . . . (بلدنا هى كفر البطيخ . . . إلى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس إلى لابسين برانيط قش الارز طول النهار علشان يعيشوا . . . كنت أفضل بدل الكلام عن هذا النوع من السيدات أن يكتب عن العائلات مثلا . . . فيه عاملات طلعاوا ياكلوا عيش بعرق جبينهم ويكافحوا بشجاعة وشرف) .

وعندما شكلت مجالس ادارات الصحف الجديدة كان صلاح سالم فى موقعه رئيسا لدار التحرير ، وعين محمد حسنين هيكل الصحفي المقرب من جمال عبد الناصر رئيسا لمؤسسة الأهرام ودار الهلال بعد ضمها لبعضهما ، وتولى رئاسة مؤسسة أخبار اليوم .

وتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية ضباط أيضا . . . القائمقام عبد الرؤوف نافع فى دار الهلال ويوسف السباعى فى روز اليوسف وسيد ابراهيم فى دار التحرير .

وبذا أصبح الجيش وقد وضع يده على المراكز الحساسة فى مجالات الصناعة والاقتصاد والاعلام والثقافة سندا للحكم الوطنى الجديد . . . ليس سندا مسلحا فقط بل سندا اداريا وتوجيهيا أيضا . . . وأصبحت معظم الأمور فى المجتمع رهنا بدرجة أمانة ومثاقفة هذا السند . . .

وطبيعى ان تبرز داخل سلك الضباط وجهات نظر مختلفة حول دور الدولة الوطنية وطابعها وآفاق تطورها . . . البعض يتخذ مواقف محافظة ويعادى مشاركة الشعب فى التوجيه ، ويبت روح الديمقراطية . . . والبعض منهم يستفيد من اختلاطه بالجمهير فى مجالات العمل ، ويتطور فكريا ، ويسهم بقدراته فى تطوير المجتمع .

لم تصل وجهات النظر المختلفة ، أو الآراء المتنافرة الى درجة الصدام . . . لأن الجميع كانوا ينظرون الى جمال عبد الناصر نظرة الزعيم الذى أصبحت المسافة بينه وبينهم شاسعة .

وكان جمال عبد الناصر يعتمد على تأييد الشعب كما يعتمد على سلطة الجيش .

لم يجد في ذلك تناقضا ... فالجيش طيع بين يديه ، والشعب مؤمن به .

كان متاحا لجمال عبد الناصر في هذه المرحلة ان يفتح الطريق أمام القوى الوطنية والديموقراطية ، وان يبنى أسس النظام على حريات تؤمن مستقبله ... وكان متاحا له أيضا أن يستوعب الطبقات المختلفة في جبهة وطنية بعد الاعتراف بكياناتهم المستقلة ، على غير الأسس الحزبية القديمة .

كان جمال عبد الناصر قادرا خلال هذه المرحلة على تجميع القوى المختلفة الاتجاهات والمواقع السياسية والاجتماعية والطبقية ، وله في ذلك تجربة ناجحة ... قيادته لتنظيم الضباط الأحرار وهم من اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة .

ولكن جمال عبد الناصر أثر أن يطور المجتمع بأجهزته الخاصة ، وشعبيته الهائلة .

الايدولوجية ما زالت غائبة ، وليس هناك اهتمام خاص بها حتى هذه اللحظة ... كان التركيز كله على القضايا الوطنية بصورتها العامة .

قال جمال عبد الناصر في مناقشات اللجنة التحضيرية يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ (لم يكن مطلوباً مني في يوم ٢٣ يوليو ان اطلع ومعى كتاب مطبوع واقول أن هذا الكتاب هو نظرية ... مستحيل) ... ويقارن ذلك بالاسلام فيقول (كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومجلد ويقول : هذه هي النظرية ، هذا هو القرآن ... ابتداء الاسلام باشهد ان لا اله الا الله وان سيدنا محمدا رسول الله ... ابتداء الاسلام بهذا ... جملتان ... لم يبدأ بكل ما هو موجود في القرآن) .

بعد سبع سنوات من الثورة قال ان ظروف مصر تختلف عن ظروف غيرها ، وان النموذج الذي يجب ان تطبقه هو الاشتراكية الديموقراطية التعاونية .

ويقول دكمجيان في كتابه (مصر في عهد ناصر) (ان طبيعة الحرب الباردة وخبرة مصر مع الاستعمار مرتبطة بالتقدم التجريبي للقادة العسكريين كان لها تأثير كبير في عدم الانحياز الايدولوجي الى الغرب أو الى الاتحاد السوفييتي .

ويبدو انه مع نهاية ١٩٥٥ تبين القادة العسكريون الاضرار والاعطال التي يتعرضون لها في حالة اختيار وتحديد ايدولوجية معينة ، أو اتخاذ موقف واضح الى جانب احدي الكتلتين ... كما انهم تبينوا أيضا المكاسب

التي تعود عليهم من الابتعاد عن الاختيار ... وقد أدى هذا الى خلق توجيه ايدولوجي حيادي في السياسة الخارجية ، وعقيدة اشتراكية مستعارة للتغير الداخلي) .

عدم استقرار الموقف السياسي الخارجي كان له ولا شك تأثير كبير في غياب ايدولوجية الثورة ... واختيارها للاستلوب التجريبي الذي مارست به مسيرتها منذ اليوم الاول ..

وصلت القيادة بذلك الى براعة تكتيكية في مواجهة المشاكل والمواقف اليومية ... ولكنها لم تجد بعد خطأ استراتيجيا ... ولم تكتب برنامجا نظريا .

ولا شك ان محصلة تجارب الثورة في مواجهتها للمشاكل سوف تشرى خبرتها وتوفر لها فرصة الوصول الى ايدولوجية محددة .

واذا كان الموقف في مجالات الصناعة والثقافة والاقتصاد قد سجل تطورا لمصلحة الجماهير عن طريق تدخل الدولة ... فانه لم يسجل تبعية الجيش لطبقة معينة .

البرجوازية الكبيرة تحاصر ، والبرجوازية الصغيرة تنمو ، والطبقة الغامة تزيد وتنتشر والفلاحون يتغير واقعهم في بطن شديد ... والجميع بلا تنظيمات تعبر عنهم ... والمتفقون معزولون .

الموقف الداخلي في المجتمع ليس مستقرا بما يفرض ايدولوجية معينة ، والقيادة في حركتها اليومية تختار الطريق البسيط ، ولا تعتبر غياب الايدولوجية قضية رئيسية .

السياسة الخارجية

والسياسة الخارجية أيضا تفرض نفسها على الموقف ... تسهم في خلق حالة من التردد ... وتأجيل اختيار الطريق .

حكومة الولايات المتحدة اعتبرت أن خروج إنجلترا وفرنسنا من مصر سوف يترك فراغا ... ايزنهاور يبادر يوم ٥ يناير ١٩٥٧ بتقديم مشروع الى الكونغرس يخول بحكومة الولايات المتحدة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة نفاديا للتسلل الشيوعي .

جمال عبد الناصر يرى في المشروع صورة جديدة من حلف بغداد .

وأمر بكا تريد تطويق مصر لغرض المشروع بتقديمه عن طريق الملك سعود ... وحشد قوات تركية على حدود سوريا ، وإعلان الحكومة

الأمريكية بإقامة جسر جوى لأمداد تركيا ولبنان والاردن والعراق
بالأسلحة .

الملك سعود يتراجع عن موقفه ويعلن تأييده لسوريا ، والأمير فيصل
ولي العهد يزور بيروت ودمشق ومصر ترسل قواتا عسكرية الى
اللاذقية للدفاع عن سوريا ضد أي اعتداء .

فرصة نجاح مشروع ايزنهاور تضيق .

وجمال عبد الناصر ينظر الى أمريكا باعتبارها الدولة التي تنتظر
وراثه مصالح انجلترا وفرنسا بدلا من تمصيرها . . . وهو لا ينسى رفض
دالاس الافراج عن بعض الأرصدة المجمدة في أمريكا لشراء أدوية ومضادات
حيوية ، بينما لبي السوفييت طلبه في الحال .

الاعتقاد يميل الى اشتراك أمريكا في مؤامرة العدوان الثلاثي ،
كشركة يتمثل دورها في البقاء جانبا الى ان يحين موعد تدخلها . . .
ومشروع ايزنهاور هو بداية الدور .

ولكن فرصة نجاحه أقل من فرصة نجاح حلف بغداد ، لأنه يأتي بعد
انهيار مصر على عدوان ١٩٥٦ ، وتأكيد زعامة عبد الناصر في العالم
العربي . . . وتعلق الجماهير بإذاعة صوت العرب التي كانت تهاجم الملوك
بلا تحرج .

العسكريون في مصر يولجئون الغرب . . . وعلاقتهم مع الشرق
تزداد نموا

هذا رغم ان حياة العسكريين في الجيش قبل الثورة كانت تسير
باسلوب خاضع للعناية تجعل الحياة الغربية محل إعجاب ، وتخلق من
دول الغرب نماذج تحدى .

النموذج الجذاب للعسكريين المصريين كان قائما في الغرب حيث
درس بعضهم ، وتعامل معظمهم مع ضباط البعثة العسكرية ، واتبهر عدد
منهم بتقاليد الحياة البريطانية .

الخروج من دائرة الغرب ، المطبقة على كل الدول التي كانت محتلة ،
الى آفاق جديدة لم تكن بالرغبة الذاتية ، وإنما اضطرارا أمام اختيار صعب
. . . أما الخضوع والتبعية الدائمة للامبريالية أو المحافظة على الحرية
والاستقلال الوطني .

يسمى هذا الاتجاه المؤامرات التي اكتشفت ضد سوريا من المخابرات
المركزية الأمريكية عندما اعتقل دبلوماسي أمريكي يحاول تهريب مهاجر

سنوري في عربته عبر الحدود مع لبنان وكشف الستار عن مؤامرة نوري السعيد لغز سوريا أثناء العدوان الثلاثي .

المؤامرات الأمريكية يمكن أن تصل الى مصر أيضا . . . وهذا موضع الحذر .

وروج باندونج تعطي ثمرة في القاهرة . . . مؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية انعقد في القاهرة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة . . . حضر ٥٣٧ مندوبا يمثلون ٤٨ شعبا تؤلف في مجموعها ١٥٠٠ مليون شخص . . . أي ٧٠٪ من سكان العالم . . .

انتخب المؤتمر أنور السادات رئيسا له . . . هذا مفهوم .

ولكنه انتخب يوسف السباعي سكرتيرا عاما . . . ويوسف ضابط أديب بدأ حياته الصحفية في مجلة مسيرات الجيب ونشر عددا من القصص والروايات ، وليس له اهتمامات سياسية مطلقا ، ولم يكن من الضباط الأحرار .

كان هذا اختيار جمال عبد الناصر شخصيا . . .

قال لي يوسف السباعي انه أبلغ عبد الناصر عن إبلاغه قبا المعين بانه بعيد عن السياسة ولا يهتم بها كثيرا . . . وان الأدب يشغل حياته .

وهو اختيار يدل على الرغبة في تعيين شخص بعيد عن الاهتمام السياسي في هذا المركز الهام الذي يمكن أن يؤدي دورا أساسيا بارزا في حياة الشعوب الآسيوية والافريقية .

وإذا كان اختيار العسكريين ضروريا فانه كان بينهم من يستطيع بحكم ميوله الذاتية واهتماماته السابقة وخبرته في الأعوام الماضية ان يؤدي دورا ايجابيا . . . لا يترك مؤتمر التضامن الآسيوي الافريقي في القاهرة مقرا هامشيا بلا فعالية أو أثر .

ربما كانت الخشية من زحف الأفكار اليسارية ، أو الخوف من تأثير الأفكار التحررية على موقف السكرتير العام وهو في موقع لا يتبع القيادة في مصر من الوجهة الرسمية أو القانونية .

الخلاف مع الشيوعيين

كان هذا الاختيار العكاسا لظروف المرحلة ، حيث اختفت كافة التنظيمات عدا التنظيمات الشيوعية السرية التي مرت في عدة مراحل تنظيمية .

وكان وجود هذه التنظيمات دافعا الى بروز عدد من الأبنام اللاحقة
في مجالات الفكر والثقافة والصحافة .

موقف الثورة من الشيوعيين يكاد يعتبر في هدنة ... ولكن النظر
الى تنظيماتهم موضع حذر ، تماما مثل احتمال المؤامرات الأمريكية .

وفجرت الوحدة مع سوريا بعض التناقضات ، سكرتير الحزب
الشيوعي خالد بكداش عضو مجلس النواب السوري حضر الى مصر في وفد
برلماني قبل الوحدة وقابل جمال عبد الناصر ، ولكنه عندما أعلنت الوحدة
رحل عن سوريا .

اعتبر الشيوعيون ان الوحدة قد خدمت مصلحة كبار الملاك
والرأسمالين العرب الذين تنفقوا على مصر وخاصة البرجوازية السورية
التي وجدت فيها استقرارا لها ووقفا للتيار الماركسي الذي كان ينمو
ويتشع هناك .

وجهات النظر المتعارضة لا تنبت بين الشيوعيين والسلطة فقط ،
ولكن بين الشيوعيين أنفسهم داخل تنظيماتهم المختلفة .

وعودة الى الماضي القريب تفسر هذه الحقيقة .
ففي ٢٣ يوليو كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)
قد أصدرت منشورا بتأييد الحركة الوطنية للجيش .

أما الحزب الشيوعي المصري فلم يعلم بالحركة الا من الاذاعة والصحف
حيث لم يكن فيه قسم خاص للجيش ويقول الدكتور فؤاد مرسى سكرتير
العم في ذلك الوقت انه أصدر منشورين أحدهما للجيش والآخر للشعب
يطالب بالإفراج عن المسجونين والمعتقلين ومواصلة الكفاح المسلح وعلان
النظام الجمهوري . ضمن تأييد عام للحركة لم يستمر أكثر من ثلاثة أيام
فقط ، عندما تبين ان الحركة قد قررت اخراج الملك دون محاكمة ، وان
ذلك قد دفع الحزب الشيوعي الى سرعة اتخاذ موقف المعارضة ، بعد ثلاثة
أيام فقط ، صنفت فيه الحركة بأنها حركة عسكرية تستشير في اتجاه
فاشي لمصلحة اعداء البلدة والاستعمار الإنجليزي الأمريكي .

ولم يقبل جمال عبد الناصر التفسيرات التي قدمت له للتمييز بين
الاتجاهين ... اتجاه حدتو واتجاه الحزب الشيوعي ... اذ وجد ان ذلك
أمرا يصعب تفسيره للجماهير ... وانه شخصيا غير مقتنع به وانه يطالب
بموقف موحد للشيوعيين ... وكان ذلك الحديث في منزل أحمد فؤاد ،
وقد حضرت هذا اللقاء مع عدد من المسئولين في حدتو .

كان موقف الحزب الشيوعي في ذلك الوقت شديد التطرف والتفتت،
فإن خروج الملك في ذاته كان يعتبر خطوة ايجابية ، لا يجوز تعطيلها بدعوى
ضرورة محاكمة النظام الملكي كله ، في وقت لم تكن حركة الجيش فيه
تستند الى تنظيمات شعبية قوية . . ولم يكن مفروضا فيها ان تتصرف كما
لو كانت قيادتها ماركسية .

ظلت وجهات النظر المختلفة الى حركة الجيش مستمرة من جانب
التنظيمات الشيوعية ، ولو ان بعض الأحداث قد ساعدت على رفع شعار
مشترك للمعارضة ضدها عندما اعدم خميس والبقرى وصدرت القوانين
المعادية للديمقراطية بوقف الدستور وحل الأحزاب . . كما ان بعض
الأحداث قد جمعت الشيوعيين مع السلطة الجديدة في جهة واحدة كما
حدث في مقاومة العدوان الثلاثي بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وفي
تأييد خطوات النضال ضد الاحلاف العسكرية وكسر احتكار السلاح وبداية
خلق علاقات تعاون وصداقة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد
السوفيتي .

وعندما اتحد الشيوعيون عام ١٩٥٨ في الحزب الشيوعي الموحد ظلت
هناك عدة تيارات رئيسية داخل الحزب . . تيار يقول بأن النظام هو
ثالث يعتبرهم برجوازية وطنية صغيرة .

حيرة الحركة العسكرية وترددتها في اختيار طريق واضح انعكست
مباشرة على تحليلات التنظيمات الشيوعية .

وساعد على ذلك أيضا ما تم في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي
السوفيتي عام ١٩٥٦ .

كانت إعادة تقييم دور البرجوازية الوطنية في المؤتمر العشرين للحزب
الشيوعي السوفيتي ، وظاهرة التفتح التي ظهرت في كلمات ماوتسي تونج
بالصين دافعا الى حدوث مراجعات فكرية في التنظيمات الشيوعية أدت الى
نبذ أفكار الرفض الكامل والجنوح الى التأييد والتحالف .

يقول جان لاكوتير (ان اتجاه المؤتمر العشرين قد ساعد ناصر على
الا يصبح ديكتاتورا) .

ذلك صحيح لانه جعل الاتحاد السوفيتي يقدم له العون على تطوير
المجتمع ، ولم يدعه يسقط فريسة للامبريالية يعادى بعدها كل الوطنيين
والأحرار . .

اصطفى التياران وفصل الحزب ممثلى الاتجاه الثانى شهادى عطية
النسافى وكمال عبد الحليم ومبارك عبده فضل وأحمد رفاعى بعد ٤ شهور
فتقط من توحيد الحزب .

وحدث لقاء مشير فى أكتوبر ١٩٥٨ فى منزل أنور السادات بينه وبين
محمود أمين العالم ممثل المكتب السياسى للحزب الشيوعى الموحد . . .
رتب المقابلة الدكتور يوسف ادريس عضو (جنتو) سابقا ، والقريب من
أنور السادات فى ذلك الوقت .

• امتدت المقابلة من العاشرة مساء حتى الرابعة صباحا . . . كانت
جافة وحادة .

دعا أنور السادات الشيوعيين الى دخول الاتحاد القومى كأفراد . . .
وأظهر العالم استعدادهم للتعاون بشكل تنظيمى داخل الاتحاد القومى على
برنامج معين محتفظين بمنبرهم المستغل .
انتهت المقابلة دون اتفاق . . .

وكانت ردود الفعل مختلفة عند الشيوعيين . . . نظر الدكتور
إسماعيل صبرى عبد الله الى الموقف على ان الحكومة فى حالة ضعف وإذا
تلقا الشيوعيين لتستوعبهم ، فتضلل الجماهير . . . وتماذى فى تحليله
فتوقع ان تدعوهم للمشاركة فى الحكم .
ولكن لم تكده تمضى على هذه المقابلة عدة أيام حتى بدأت حركة
اعتقالات فردية للشيوعيين .

ولم يكن انفجار التناقض فى مصر وحدها . . . ولكنه كان فى سوريا
أيضا بصورة أكثر وضوحا .

عندما حاول اللواء عفيف البزرى رئيس أركان الجيش السورى إبداء
رأيه فى توحيد الجيش ، وكان معروفا بصلاته الوثيقة مع الشيوعيين ،
صدر قرار جمال عبد الناصر بخروجه من الجيش ومعه الضباط اليساريون
الموالون له فى التفكير .

لم يصدر هذا القرار فى مصر لسببين أولا ان الضباط الشيوعيين
الذين ظهروا كمتعاونين فى حركة الضباط الأحرار كانوا قد خرجوا من
الجيش خلال السنوات السابقة أو ذابوا فى صفوف الضباط لم يعرفهم
أحد .

وبذا لم تشن حملة ضد الضباط الشيوعيين فى مصر . . . ولم تشن
أيضا فى سوريا كما حدث فى ايران عندما حوكم ٦٥٠ ضابطا بتهمة الانتماء

الى حزب توده وحكم على عشرات منهم بالاعدام فى أواخر ١٩٥٤ ، أو كما حدث فى باكستان عندما حوكم عشرة ضباط منهم اللواء أحمد خان واللواء و. أحمد والأمير الأمام لطيف فى مارس ١٩٥٣ بتهمة اعداد مؤامرة شيوعية ضد نظام الحكم .

لم يسلك جمال عبد الناصر سلوك القیادات الرجعية فى معاملة الضباط الشيوعيين لأن سلوك الشيوعيين نحو قيادته كان مختلفا .

كان حرصهم على التعاون معه فى مواقفه الوطنية يزداد وضوحا يوما بعد يوم . . . ولم تكن هناك تناقضات رئيسية بينه وبينهم .

ولكن ثورة العراق فرضت على الموقف أيضا مزيدا من الاضطراب . . . وتناقض جديد بين السلطنة العسكرية فى مصر والسلطة العسكرية فى العراق كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

أدت هذه العوامل الى تغيير جاد فى مسلك الثورة من الشيوعيين . . . وبدأ الهجوم عليهم فى خطاب جمال عبد الناصر تلميحيا ثم تصريحيا فى خطبته يوم عيد النصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ فى بور سعيد المدينة التى قام فيها الشيوعيون مع العسكريين بدور وطنى بارز فى مقاومة المعتدين . وكانت جريدة المساء هى المنبر الذى يطل منه الشيوعيون على الراى العام . . . وكتب الدكتور عبد العظيم انيس مقالا بعنوان (الحركة الوطنية العربية) اعتبره جمال عبد الناصر خروجا على خط القومية العربية ، وطلب من خالد محيى الدين منع الدكتور عبد العظيم انيس من الكتابة ووقعت المساء فى حيرة شديدة بين اتجاهات القومية العربية ، والاتجاهات اليسارية فى العراق . . . بل انها لم تنشر ما ورد فى خطبة جمال عبد الناصر من هجوم على الشيوعيين يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ فى بور سعيد .

ويقول خالد محيى الدين انهم حرصوا على عدم نشر شىء الا الانباء المؤكدة التى تجمع عليها وكالات الأنباء . . .

وعندما لم تنجح ثورة الشوافى فى العراق ، نشرت المساء (مانشيت) رئيسيا بعنوان (انتهت الثورة) واعتبر جمال عبد الناصر ذلك خروجا على الخط وقرر عزل خالد محيى الدين من رئاسة المساء فأبلغه أنور السادات بذلك يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ .

وتوالى خطاب جمال عبد الناصر تتهم الشيوعيين بالعمالة .

وفى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٨ وصل يوجين بلاك يحمل عرضا بقرطاس من البنك الدولى وفى ليلة رأس السنة هاجم البوليس منازل مئات من الشيوعيين تم ترحيلهم الى المعتقلات .

صرح زكريا محيي الدين وزير الداخلية لسيمون لاكوتير المحررة في مجلة (فرانس اوبزر فاير) قائلا (في سوريا تشكل الشيوعية خطرا أما في مصر فهي لا تزيد عن كونها مشكلة فهنا نعرف الشيوعيين كلهم) . وفي اليوم التالي لحركة الاعتقالات ٢ يناير ١٩٥٩ نشرت الصحف صورة برقيتين متبادلتين بين نيكيتا خروشوف وجمال عبد الناصر للتهنئة بمناسبة توقيع اتفاقية السد العالي .

ولكن هذه البرقيات المتبادلة لم تمنع مواصلة اتهامات عبد الناصر للشيوعيين بالعمالة ، ومواصلة نيكيتا خروشوف لمهاجمة عبد الناصر في حفلات الاستقبال وفي المؤتمر الواحد والعشرين للحزب الشيوعي . تفجر الموقف بين قائد حركة التحرير الوطني في مصر وسكرتير الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي .

ولكن جمال عبد الناصر أعلن في خطابه بميدان الجمهورية في العيد الأول للوحدة انه أرسل خطابا الى خروشوف وتلقى منه ردا (قويا - علي حد تعبيره - من عشر صفحات) قرأ بعض فقراته على الجماهير بعد أن قال ان هناك أحاديث سببت بلبلة للناس مثل القول بوقف السلاح والمعونة والعلاقات الاقتصادية والمشاريع الصناعية بل والسد العالي .

قال خروشوف في رده (اذا نظر الانسان الى الموقف الحالي نظرة عملية لتمكن بسهولة من أن يرى اعداء الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية العربية المتحدة يريدون في الوقت الحاضر أن يجنوا أرباحا جشعة في الخلافات العقائدية بيننا) . وقال أيضا (أما فيما سيتعلق بموقفنا من الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة فان الاتحاد السوفييتي لا يرغب في التدخل في الشؤون الداخلية) .

دخلت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في مرحلة فتور ولكن الخطابات ظلت متبادلة خروشوف يستند الى مثل شعبي أولى يقول (لا تبصق في بئر قد تحتاج الى مياهه) وجمال عبد الناصر يستند الى مثل عربي يقول (يد واحدة لا تصفق) .

جمال عبد الناصر يحرص على عدم هلم العلاقات المصرية السوفيتية التي تقدم له العون في مختلف المجالات ولكنه أيضا يسود أن يؤكد سلطته داخل مصر ، فيصدر أوامره باعتقال مئات آخرين من الشيوعيين في شهر ابريل ١٩٥٩ .

كان جمال عبد الناصر يتصرف كرجل دولة في حُرصة على العلاقة مع

السوفييتية ، وكرعيم له طبيعة عسكرية في التعامل مع المعارضين له في الجبهة الداخلية .

ويقول انطونى ناتنج (فى كتابه ناصر) ان جمال عبد الناصر لم يفعل ذلك حفاظا على سلطته ، أو حماية للوحدة مع سوريا فقط . . . ولكنه أراد أن يثبت للعالم عامة وللولايات المتحدة خاصة أن سياسته بعد السويس ليست مرتبطة بالأيديولوجية الشيوعية كما سبق له ان قال .

وانتهزت حكومة الولايات المتحدة الفرصة وانتعشت آمالها فى العودة الى مركز النفوذ فى المنطقة من جديد .

واستأنفت مساعدتها الاقتصادية لمصر . . . وأعلن دالاس ذلك فى ١٢ أكتوبر بمساعدة أولية مقدارها ١٣ مليون دولار . وبينع القمح بالانقذ المصرى .

وعادت العلاقات مع بريطانيا أيضا فى ديسمبر ١٩٥٩ بتعيين كولين كوو قائما بالأعمال ولكن جمال عبد الناصر لم يقابلها أبدا حتى أعيدت العلاقات الدبلوماسية كاملة مع بريطانيا فى مارس ١٩٦١ بتعيين سير هارولد بيلي سفيرا فى القاهرة .

أما فرنسا فلم تعد العلاقات معها الى طبيعتها بعد اعتقال مدير بعثتها ميسيو ماتى واتهامه بالتجسس فى نوفمبر ١٩٦١ وعدم الإفراج عنه الا بعد خمسة شهور عندما قرر ديغول إعلان استقلال الجزائر .

محاولة استغلال الحكومة الأمريكية للموقف عن طريق عودة المساعدات (كانت مكشوفة لدرجة انها لم تفلح) كما يقول انطونى ناتنج .

ولم يحدث تبادل للاتهامات فى الخطاب أو حفلات الاستقبال . . . وفوجئت يوما بصلاح سالم يحدثنى عن رغبته فى مقابلة خروشوف واجراء حديث معه .

وكان العرض من الغرابة فى وقت تستعر فيه الحملة ضد الشيوعية الى الحد الذى تبيننت منه انه محاولة من جمال عبد الناصر لرأيه الصريح دون ان يصرح صلاح سالم بذلك .

وفى اجتماع حضره صلاح ومستشار القاهرة السوفيتية فاديسم سينيلىكوف وانا تم الاتفاق على ابلاغ موسكو برغبة صلاح سالم . . . وحدث الرد بعدها بأيام بالموافقة .

سافرت مع صلاح سالم ومعنا الزميل الصحفي اليسارى عبد العزيز فهمى الى الاتحاد السوفيتى يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٩ . . . واستقبل خروشوف .

صلاح سالم فى مكتبه بالكرملين وأجرى معه حديثا لجريدة الجمهورية نشر فيها .

ولكن الرحلة كانت تمهيدا للاتفاق على تنفيذ المرحلة الثانية من السد
العالى وضمان استمرار الامداد بالأسلحة .

وافق خروشوف دون تردد . . . وكانت بعثات الضباط المصريين
ما زالت موجودة تواصل دراستها .

وفى هذا اللقاء تحدث خروشوف مرة أخرى عن عدم جدوى اعتقال
الشيوعيين وإن الوحدة مع سوريا بدأت تتعثر . . . وكان عبد الحكيم عامر
وقت المقابلة فى دمشق بصفته نائبا لرئيس الجمهورية ، ولم يتورع
خروشوف عن القول بأن عامر يعيش فى سوريا فوق (خازوق) فى
مقلده .

أرسل صلاح سالم صورة الحديث لناصر ومعه ملخص بما تم فى
المقابلة ، على أن يسافر معا الى المغرب فى محاولة لدخول الجزائر من مدينة
(أوجوا) ولكنه تلقى برقية من عبد الناصر بالعودة فورا الى القاهرة ، وعاد
بفرقة حذاء وفرقة شيشب من آلام النقرس التى كان يعانى منها .

(نشر الحديث فى جريدة الجمهورية يوم ١٠ نوفمبر ١٩٥٩ تحت
هذه العناوين الرئيسية على لسان خروشوف (لا صلة بيننا وبين الأحزاب
الشيوعية فى البلاد العربية - الموقف فى البلاد العربية غير صالح الآن
لقيام نظام شيوعى - عواطفنا مع اللاجئين الفلسطينيين ولا نريد أن تكون
لنا مصالح مع الصهيونية - الاستعداد لتسليح الجيش والمرحلة الثانية من
السد العالى وتنمية الاقتصاد) .

وتحسنّت العلاقات الرسمية قليلا وخفت حدة موجة الهجوم على
الشيوعية ولكن إذاعة صوفيا ظلت متبرا للشيوعيين العرب ينتقدون فيها
النظام الذى كان يهاجمهم من صوت العرب هجوما شديدا .

وحدث أن إذاعة المحطة فى أوائل عام ١٩٦٠ خبر اعتقال القائمقام
يوسف صديق ووفاته فى المعتقل . . . ولم يكن الخبر صحيحا .

وتوجه يوسف صديق بنفسه الى سفارة بلغاريا فى القاهرة وأبلغهم
أن إذاعة مثل هذه الأخبار لا تفيد شعب بلغاريا ولا تفيد أيضا شعب
الجمهورية العربية المتحدة .

ولكن أخبار إذاعة صوفيا لم تكن كلها غير صحيحة . . . كان
الشيوعيون الذين اعتقلوا أولا فى القيوم ثم رحلوا الى معتقلات انشئت فى
الواحات والوادي الجديد يعانون من المعاملة السيئة والتعذيب والاضطهاد .

وبلغ التعذيب غايته في سجن أبي زعبل حيث عومل كبار المثقفين المصريين وظليعة العمال والفلاحين معاملة وحشية وتعرضوا لاهانات لا تتفق مع الكرامة الانسانية ، مما جعل سمعة النظام المصري في الدول الاشتراكية وبين الأحزاب التقدمية يتعرض الى اساءة بالغة .

وفي يوم كان قد عاد من الاسكندرية عدد من الذين كانوا يخاضون أمام محكمتها العسكرية ، واستقبلهم بعض رجال السجن بالضرب الشديد . وسقط المناضل شهدي عطية الشافعي أحد الرواد الأوائل في الحركة الشيوعية المصرية قتيلا تحت أيدي المجرمين .

كان جمال عبد الناصر أثناء ذلك في زيارة تيتو في يوغوسلافيا عندما بلغه النبأ فأصدر أوامره بطرد اللواء اسماعيل راتب همت أحد ضباط الجيش الذين زحفوا أيضا حتى الى مصلحة السجن والتحقيق معه ومنع عدد من ضباطه .

ولم يكن المناضل شهدي عطية الشافعي هو الشهيد الوحيد .

توفي ثمانية معتقلين شيوعيين من آثار التعذيب والمعاملة السيئة في السجن في الفترة ما بين ١٢ ابريل ١٩٥٩ ، ٢٣ يوليو ١٩٦٠ وهم المناضلون موظف محمد عثمان بطنطا وطالب مصطفى شوقي والدكتور فريد جنداد وموظف سيد التركي وعامل علي متولي الديب ومرشد محمد رشدي خليل وعامر سيد محمد .

أهمية التوازن

ومضت أكثر من سنتين لم يقابل فيها جمال عبد الناصر خروشوف حتى اتاحت لهما الفرصة في سبتمبر ١٩٦٠ عند افتتاح الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد ان كان الاتحاد السوفيتي قد رصد لمصر ٩٠٠ مليون روبل في ٢٨ أغسطس ١٩٦٠ وقال له جمال عبد الناصر انه اذا كان قد حظر الحزب الشيوعي في مصر فانه فعل ذلك لأن الشيوعيين أخطأوا في تحليل الطريقة التي يجب تطوير البلاد بها كذلك أبلغه انه لا يشترك في أي حرب صليبية عامة ضد الشيوعية وانه ليس معاديا للشيوعية . . . وذلك كما ذكر محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) .

ولم يقابل جمال عبد الناصر خروشوف فقط في نيويورك وإنما التقى مع عدد كبير من زعماء العالم الذين احتشدوا في هذا الاجتماع التاريخي المعاصف . . . والتقوا أيضا بايزنهاور رئيس الولايات المتحدة ، وتحدث

معه في العلاقات بما بين البلدين وفي تطوراتها وفي ضرورة النظر إليها على ضوء جديد يتماشى مع ما نتطلع إليه جميعا من سلام قائم على العدل ... ولكن مدة رئاسة ايزنهاور كانت في شهورها الأخيرة ومن ثم لم يتسع للمحاولة الجديدة ان توضع موضع الاختبار .

جمال عبد الناصر حريص على وجود علاقة طيبة مع العسكريين ... العلاقات مع الاتحاد السوفييتي تتحسن ... والولايات المتحدة تبدأ مصر بالمساعدات بأمل محدود في استعادة مواقعها .

كان المستثمرون الغربيون الذين كان يحتمل ان يوظفوا ثرواتهم في مصر قبل اعتقيلوا ان مشاريع ناصر الكبرى ليست سوى نوع من (الاقتصاد الامبراطوري) الذي يهدف الى جعل مصر المركز الصناعي لامبراطورية عربية حديثة كما كتب جيلبر شيلورك في عدد أكتوبر ٥٨ من مجلة فورتن .

المساعدات الأمريكية لم تكن تلعب دورا كبيرا في تطوير المجتمع ، ولكنها كانت ذات فائدة في التمويل وبعض الخدمات ، واسهمت في بعض مشاريع السنوات الخمس بمبلغ ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٢ للاتحاد السوفييتي وحصلت هيئة قناة السويس على قرض قيمته ٥٦٥ مليون دولار من البنك الدولي في ديسمبر ١٩٥٩ بالإضافة الى خمسة ملايين من المصارف الأمريكية لتحسين القناة .

واقتربت ألمانيا الغربية أيضا من مصر ... سافر اليها ٥٠٠٠٠ طالب في منح وبعثات ، وقدمت مساعدات قيمتها ٤٨٤ مليون دولار في مشروع السنوات الخمس الأولى .

وانتهز جمال عبد الناصر فرصة انتخاب جون كينيدي رئيسا للولايات المتحدة وأرسل له خطابا في ٢٠ فبراير ١٩٦١ بمناسبة اغتيال الزعيم الكونغولي بارتريس لومومبا .

وبادر الرئيس الأمريكي بالرد على جمال عبد الناصر في ٢ مارس ١٩٦١ ... وبدأت علاقة مراسلات ودية بين الرئيسين .

وحدث تحول ظاهر في العلاقات عندما طلب جمال عبد الناصر تحويل طلبة البعثات المصريين في الاتحاد السوفييتي الى الولايات المتحدة ووافقت الأخيرة على ذلك وانتقل فعلا ٢٤٠ طالبا الى هناك .

واستمرت الخطابات متخفية عقبة محاولة الغزو الأمريكي لخليج الخنازير في كوبا التي وقف عبد الناصر ويتو فيها موقف التأيد لفيدل

كاسترو ، فى محاولة لإقامة صداقة مصرية أمريكية على أساس عدم التدخل
أو التنازل عن الحرية والاستقلال الوطنى .

هكذا كان جمال عبد الناصر يحاول خلق علاقات طيبة مع الاتحاد
السوفييتى ومع الولايات المتحدة فى وقت واحد لم يتورع عن الدخول
فى مصادمات علنية عندما وجد أن فى ذلك ما يعتبر محاولة للتدخل فى
شئون مصر ، ولكنه لم يلبث أيضا أن غلب مصلحة مصر فوق شحنة عواطفه
المتفجرة .

كان جمال عبد الناصر حريصا على أن يلعب لعبة التوازن بمهارة فى
السياسة الخارجية . . .

لا يمكن القول بأن جمال عبد الناصر كان مواليا للسوفييت أو مواليا
للأمريكيين ولكنه كان مواليا لمصر فى حدود يقينته وإقناعه . . . وقد برزت
شخصيته فى المجال العالمى نتيجة مواقفه الوطنية . . . وأصبح زعيما له
شهرة عالمية تدفع الناس فى اتجاه العالم إذا ما قابلوا مصريا فى بلدهم أن
يقولوا (اوه . . . ناصر) . . .

ولكن هذا التميز الواضح والوصول إلى طليعة زعماء العالم الثالث
لم ينعكس تطورا على أسس علمية سليمة فى المجال الداخلى .

اختار جمال عبد الناصر الطريق السهل ، واعتمد على العسكريين
فى إقامة نظامه ، ولم يبذل جهدا حقيقيا فى تكوين كادرات قيادية فى مجال
العمل السياسى ، مع اتخاذ موقفا عازلا بينه وبين العناصر التى مارست
السياسة فى تنظيمات أخرى .

وأدى لمعان شخصيته فى المجال العالمى وانتصاراته فى المجال الوطنى
إلى خلق فارق واسع بينه وبين زملائه العسكريين ، فأصبح لهم زعيما
لا ينازع وقائدا لا يتناول إلى قمته احد .

وأدى ذلك إلى تغيرات حقيقية فى شخصيته وفى أسلوبه ، وخاصة
بعد الوحدة مع سوريا واتساع رقعة البلاد ، وظهور محبة الشعب هناك له
وحملهم لعربيته فوق الاكتاف فى مدينة حلب وغيرها . . .

أصبح صعبا عليه أن يمارس حياته التى اعتادها . . . يقابل زملاءه
فى بساطة دون تحديد مواعيد ، يستقبلهم أحيانا فى غرفة نومه ، يستمع
إلى مزاحهم ونكاتهم يحرض على مناقشة آرائهم ويتعرف على أخبارهم . . .

أصبح ذلك مع الوقت صعبا عليه لأن وجوده فى قمة السلطة جعل

الجميع يتجهون اليه ويحاولون الوصول الى أغراضهم عن طريقه ، ويبعدون وقته وأحيانا يشيرون أعصابه .

ولذا دخل الزعيم الذي بدأ حياته رجلا عاديا بسيطا لا يهتم بالمظاهر دائرة حصار من العزلة . . . دخلها بإرادته ولم يعد سهلا على أحد ان يقتحم عليه عرينه الا اذا كان مطلوبا أو بناء على موعد مسبق .
وأصبحت صلاته الرئيسية بالناس خلال أجهزته وخلال مكتبه . . . فكان يرى صورة المجتمع في أوراق وتقارير تقدم له . . .

ولا يعني هذا انه فقد حبه الشعبي . . . خطبه تظهر انه كان يعرف مشاعر الناس وأحلامها ومتاعبها . . . والاجراءات التي كان يتخذها كانت تعبيرا عن رغبته في تخفيف متاعب الناس .

قوانين الخدمات التي توالى إصدارها وقفت بإنشاء لمجلس الدائم للخدمات العامة ، والوحدات المجمع ، والمساكن الشعبية ، ومجانية التعليم وزيادة عدد المدارس ، وتخفيض اجلحارات المساكن التي أنشئت بعد ١٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقدار ٢٠٪ والحد من السفر للخارج لتوفير ١٠ ملايين جنيه للدولة ، وصدر قانون الجمعيات التعاونية . . .

كل هذه القوانين كانت تظهر موقف القيادة الواضح في تخفيف متاعب الناس عموما ودعم البرجوازية الصغيرة خصوصا .

ورغم وضوح هذا الموقف يوما بعد يوم الا أن الاتحاد القومي ظل عاجزا عن استيعاب هذه الأفكار والسير في هذا الاتجاه . . . لأن قوانينه كانت تجوي عبارات عامة (يعمل على بناء المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي يعمل بجميع منظماته وإفرازه على تحمل مسؤولية مجتمع تسوده الرفاهية ويتحقق فيه القضاء على الإقطاع والاستغلال وأن توجه الملكية الفردية وظيفتها الاجتماعية لمصلحة المجتمع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وأن يقوم القطاع الاشتراكي في مجالات الصناعة والتجارة والمرافق العامة بجانب النشاط الخاص) .

عجز التنظيم وتعليق الجماهير بإرادة الزعيم أصابت المجتمع بزع من السلبية والتواكل ، انعكست في النهاية على مسار الثورة فتعشرت في أزمة الانفصال كما سيأتي تفصيلا فيما بعد .

وكانت هذه هي نهاية الاتحاد القومي كتنظيم سياسي ، حيث تكتشف نواحي العجز والقصور فيه ، وتبين انه لا يصلح تنظيما في بلد وطني يحرص على مصلحة طبقة جديدة لم تستكمل نموها وهي البرجوازية الصغيرة .

لم يكن الوضع في مصر مشابها للوضع في البرتغال حيث يحكم نظام ديكتاتوري ارهابي لا يهتم الا بمصلحة الاقطاعيين وكبار الاحتكاريين والرأسماليين .

ومارس جمال عبد الناصر النقد الذاتي لأول مرة أمام الجماهير وهو يقول في مناقشات المؤتمر الوطني عام ١٩٦٢ (ان الفكر الثوري قد وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التي كان لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها ان تقبل الوحدة الوطنية) .

ويفسر ذلك فيما بعد بكلماته البسيطة فيقول في عيد السد العالي ١٥ يناير عام ١٩٦٧ (الأساس الذي بنى عليه الاتحاد القومي لم يكن بالأساس السليم ، شيء ضد العقل ... وضد الطبيعة واحنا كنا طيبين جدا وعاديين فلم الاقطاعيين الى خدنا منه ألف فدان مع الفلاح الى وزعنا عليه خمس أفدنة وكنا بنعتبر انه حينسي ويقول ان احنا بنمشي في المجتمع الجديد) .

ليس هذا فقط ... بل ان جمال عبد الناصر يعتبر ان مهادنته للرجعية العربية كانت خطأ ... ويقول (كنا نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية ، تصورنا انهم أبناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير ، ولكن التجربة أثبتت خطأ ما كنا فتوهمه) .

وحدد جمال عبد الناصر طريقة جديد في خطابه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١ (من هنا كان أهم ما يواجهنا هو اعادة التنظيم الشعبي ليكون الاتحاد القومي أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها ، صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري) .

اقتنع جمال عبد الناصر بأن بقايا الاقطاع والبرجوازية الكبيرة لا يمكن ان ترتفع فوق مصالحها الانانية الضيقة .

واقتنع أيضا بأن محاربة الامبريالية في الخارج لا تفرق عن محاربة الرجعية المتعاونة مع الاستعمار في الداخل .

واقتنع أخيرا بأن وجود التنظيمات السياسية بغير وثيقة فكرية توجه أفرادها هو أمر يبدد طاقتها في وجهات نظر متباينة وصراعات فكرية متعددة .

ولم يعد غياب الايديولوجية مقبولا ...

ولم يعد الاتحاد القومي تنظيما صالحا .

ووضح الاختيار ليقضى على الحيرة .

الباب الثالث

● مجتمع عبد الناصر

الفصل السابع

محاولة ... لنظرية جديدة

(لا بد لنا ان نقاتل الاستعمار في قضاير
الرجعية .. وان نقاتل الرجعية في احضان
الاستعمار)

جمال عبد الناصر

لم يتغير واقع المجتمع ، ولم يرتفع مستوى المعيشة كثيرا رغم كل
الاجراءات التي اتخذت في الخمسينيات ... قانون الاصلاح الزراعي
تخفيض ايجار المساكن ، مصادرة اموال الاسرة الملكية ، تأمين القناة ،
تمصير البنوك والشركات البريطانية والفرنسية ، تشجيع رؤوس الاموال
الاجنبية ورفع نسبتها في الشركات الى ٥١٪ .

لم يتطور المجتمع عن طريق التقدم الرأسمالي ... اجمت
البرجوازية المصرية الكبيرة عن الاسهام الايجابي في دعم الاقتصاد القومي
... وقدراتها في ذلك عموما كانت محدودة ... الاستثمار الصناعي عام
١٩٥٢ كان ٢٠٠٠ر ٢٠٠٠ جنيه فقط .

وبذلك اثبتت ان قدراتها في تحقيق خطط التنمية محدودة ...

وحتى في هذا الوضع أخذت البرجوازية تتذمر وتفكر في الخلاص من كل رقابة من جانب الدولة خاصة وان قيام الثورة كانت تقترب تدريجيا من التدخل عن طريق قوانين الشركات ، ووضع بعض العسكريين في مواقع النفوذ ، واستيلاء الدولة (القطاع العام) على الشركات الممصرة .

ونضج التناقض بين مطالب الأمة الديمقراطية العامة وبين مصالح المستثمرين الطبقيية . . . ولم تعد (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) صيغة مناسبة لتطوير المجتمع لما أحاط بها من غموض وغلفها في نوايا طيبة غير واقعية .

الهدف . . . رفع مستوى المعيشة لا يتحقق بالصورة المرضية . . . ما زال الفلاح في تخلفه وفقره والعامل في معاناته . . . ولكن الطبقة الوسطى تنمو وتتقدم ، ومع ذلك فالحياة ما زالت تطحنها .

ولم يكن استمرار الوضع على ما هو عليه مقبولا . . الثوار العسكريون لا يريدون ان يتحولوا الى حكام فقط . . والقادة الوطنيون الذين حصلوا على تأييد شعبي ساحق في خطواتهم الوطنية لا يرتضون ان يقفوا موقف العجز أمام الشعب في خطواتهم الاجتماعية .

عندما قرر جمال عبد الناصر تأميم بنك مصر استدعى اليه أحمد فؤاد وقال له انه يشعر بأن السلطة في يد كبار الرأسماليين .

ولكن تأميم البنك الأهلي وبنك مصر لم يكن كافيا لازالة الشعور بسيطرة كبار الرأسماليين . . ولم يكن عاملا مؤثرا في القضاء على مشاكل المجتمع .

والاشتراكية هي أكثر الكلمات بريقا واغراء في مجال التقدم الاجتماعي . . ولكنها استخدمت أحيانا في غير مجالها . . هتلر أطلق على حكمه النازي اسم (الاشتراكية الوطنية) . . وكلمتا الديمقراطية والتعاونية لم يتحولا الى جناحين تحلق بهما الاشتراكية في مصر الى آفاق جديدة رغم قول جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ (اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي) .

الموقف يزداد صعوبة أمام القيادة الطموحة . . والذين بشروا بالاشتراكية في مصر من قبل الثورة كانوا معتقلين في السجون من ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٩ . . تلاحقهم الاتهامات انهم شيوعيون وانهم عملاء .

ولكن هذه الحقيقة لم تقف عقبة في وجه جمال عبد الناصر . . .

أبقى الشيوعيين أو الاشتراكيين الحقيقيين في المعتقلات . . . وبدأ يدبر ثورة جديدة سرية كاملة . . . بصورة تختلف قليلا عما حدث قبل ٢٣ يوليو .

الثورة الاجتماعية تدبر من السلطة بعيدا عن المناقشة الحرة المفتوحة . . . والذين اشتركوا في تدبيرها عدد محدود .

يقول زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي ان تأميمات ١٩٦١ لم تعرض على أعضاء مجلس القيادة السابقين في جلسات عمل رسمية . . . وانما اثر الموضوع للمناقشة في جلسة واحدة خاصة بالاسكندرية حضرها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين فقط .

لم تكن هناك صورة واضحة عن المدى الذي كان يراه عبد الناصر في موضوع التأميم .

كانت هناك آراء بديلة من بعض أعضاء مجلس القيادة السابقين . . . تحديد ملكية الاسهم في الشركات للفرد والأسرة . . . علم تأميم أي مشروع الا اذا كانت هناك قدرة على ادارته ادارة جيدة .

ومع ذلك فلم يعترض أحد من أعضاء مجلس القيادة على مشروع قوانين التأميمات . . . جميعا وافقوا عليها . . . ولم يبذل أحد منهم جهدا في دراستها لانها لم تعرض عليهم تفصيلا .

رتب جمال عبد الناصر مشروعات القوانين مع عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي وكلاهما غريب عن الاشتراكية ، بعيد عن الاقتناع بها . . .

وأحمد فؤاد الاشتراكي الذي احتفظ بعلاقته مع عبد الناصر لم يستشر أيضا ، كما استشير عند تأميم بنك مصر . . . وسمع القوانين من الاذاعة وقرأها في الصحف كما حدث مع الشعب في مصر وسوريا .

وعزيز صدقي وزير الصناعة استبقاه جمال عبد الناصر في استراحة المعمورة بعد استقبال وفد من نيجيريا ، واطلعه على الدليل الصناعي حيث كان قد اشر بالقلم الرصاص على أسماء شركات عديدة ثم قال له (الدولة ليس لها رقابة . . . وأنا أريد تأميم الصناعة) .

وقدم عزيز صدقي مذكرة يقترح فيها تأميم الصناعات الأساسية . . . الغزل والأسمنت والمناجم .

كانت فكرة التأميم التي استولت على جمال عبد الناصر وليدة رغبته في التغيير الاجتماعي ، ونتيجة طبيعية لحركته التجريبية ، مع توفر الجدية والقدرة على الاستفادة والوصول الى نتائج جديدة تدفعه الى ذلك طبيعته العسكرية التي يعبر عنها زكريا محيي الدين بقوله (ان جمال عبد الناصر لم يكن فيلسوفا ولكنه كان ثوريا جامحا) .

كانت ارادة جمال عبد الناصر في التغيير أقوى من ان تقف عندها حواجز التقاليد القائمة في المجتمع ، وكان أسلوبه السري في التدبير مازال مسيطرا عليه .

لم يكن جمال عبد الناصر من المعتنقين للفكرة الاشتراكية العلمية مثله مثل كل العسكريين الذين أصبحت السلطة كاملة في ايديهم ، ولكنهم جميعا بالتأكيد كانوا يريدون تغيير المجتمع ، ويريدون أيضا ان يتحرروا من أية سلطة لرأس المال ، بعد ان تحرروا من كل القوى والهيئات والتنظيمات السياسية .

ولكن صلات جمال عبد الناصر الخارجية ، وتركيزه على العمل السياسي ، وجديته في مواجهة المشاكل ، كانت تدفعه دفعا الى اعتناق منهج فكري جديد تؤهله له موهبته ورغبته في التعليم وحسن استماعه .

ولم يكن هناك من سبيل الا الاشتراكية بعد بلورتها واخراجها من غموض الفترة السابقة التي اقترنت فيها بالديموقراطية والتعاونة .

أحد الذين أثروا على تفكير جمال عبد الناصر في هذه الفترة كان جوزيف بروز تيتو الذي تعددت اجتماعاته به ومناقشاته معه . . . وكان جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة يواصل تبادل الخطابات مع كيندي . . . ولكن علاقاته مع خروشوف كانت باردة .

وتطور جمال عبد الناصر في هذه المجال كثيرا عن زملائه من الضباط الذين احاطوا به وكانت نظرتهم ثابتة غير متطورة . . . وكان اليساريون أو الاشتراكيون الحقيقيون من الضباط اقلية قبل الثورة ، أما بعدها فقد عزلوا أو أصبحوا أقل نفوذا .

لم يكن هناك يساري واحد مقرب من جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة . . . يوسف صديق وخالد محيي الدين في المعاش بالمنزل ، وأحمد فؤاد لم يكن مقربا .

ولكن جمال عبد الناصر كان يريد تحطيم الحصار الذي حاولت البرجوازية المصرية أن تفرضه حوله وتقيده به . . . فانها لم تكف

بالاستقرار الذي يثبت الحكم العسكري دعائمه ، وانما ارادت المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة .

ولم يكن هناك من سبيل لتنفيذ ما يبقى سوى السلطة الادارية وحدها
... التنظيم السياسي كان عاجزا عن الحركة وليس فيه كادرات قيادية
واعية ... والاشتراكيون الحقيقيون ما زالوا في السجون والمعتقلات .

وفجأة ... وبلا أى تمهيد ... ودون حشد للجماهير أو تعبئة
للافكار ... أو محاولة لتحريك التنظيم أخذت وسائل الاعلام من الصحف
واذاعة تصدر بقوانين جديدة .

يخصص ٢٥٪ من أرباح الشركات للموظفين والعمال .

اشراك أربعة أعضاء منتخبين من الموظفين والعمال في مجالس ادارة
الشركات .

تحديد الحد الأعلى للمرتبات ٥٠٠٠ جنيه في العام .

اقرار الضريبة التصاعدية لتصبح ٩٠٪ على الدخل التي تزيد عن
١٠٠٠٠ جنيه .

قانون ١١٧ بتأميم ١٤٩ شركة تتحول أسهمها الى سندات اسمية على
الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ر٥٪ ... وكان منها ٧١ بنكا ، ١٧ شركة
تأمين .

قانون ١١٨ باشارك القطاع العام في ٩١ شركة بحصة لا تقل عن ٥٠٪
من رأس المال .

قانون ١١٩ بتحديد ملكية الفرد في الشركات بما لا تزيد قيمته
السوقية عن ١٠ر٠٠٠٠ جنيه أو ١٠٠ر٠٠٠٠ ليرة وتؤول الى الدولة ملكية
الأسهم الزائدة .

قانون رقم ١٢٠ تنظيم منشآت تصدير القطن في الأقاليم الجنوبية
بحيث تأخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠ر٠٠٠
جنيه وتشترك فيها احدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من
رأس المال .

قانون رقم ١٢٣ بإسقاط التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب
بالتزام والترولي باس بمدينة القاهرة على أن يؤول الى مؤسسة النقل
العام بعد نقل كل العمل اليها .

وكذلك قانون ١٢٢ بإسقاط التزام شركة لينو (الفرنسية) .
قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى ليكون الحد
الأقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان والحد الأقصى للإيجار والانتفاع ٥٠
فدانا .

قانون ١٢٨ بتخفيض الديون الى النصف للمنتفعين بقوانين الاصلاح
الزراعى .

قانون ١٢٩ بزيادة الضريبة على العقارات المبنية .
وقرار بقانون بمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة .
خلال أربعة أيام بدأت من ١٩ يوليو وانتهت يوم الاحتفال بعيد الثورة .
التاسع كانت قد صدرت كل هذه القوانين التى تمت بطريق الصدمة ،
وغيرت من واقع المجتمع ، وتلقاها الناس المستولون والبسطاء كمفاجأة
سعدت لها الأغلبية وصدمت منها الأقلية .

سميت هذه القوانين باسم القوانين الاشتراكية .

من هم الذين سيقودون المجتمع بعد هذا التغيير ؟

يقول جمال عبد الناصر فى مناقشات اللجنة التحضيرية (من الذى
سيقوم بالقيادة ؟) عندما نقول اشتراكية لا بد لها من اشتراكيين . . .
أنا أريد للاشتراكية اناسا لا هم رجعيون ولا هم رأسماليون مستغلون) .
جمال عبد الناصر يريد ان يعزل الرجعيين والرأسماليين . . . ولكنه
لا يريد التعاون مع الاشتراكيين الحقيقيين . . . انه لا يريد للاشتراكية
كادرا من الاشتراكيين ، ولكنه يكتفى بالقائمين على السلطة .

الاتحاد القومى ما زال هو التنظيم السياسى . . . وكمال الدين
حسين ما زال هو المشرف العام المشجع لصدور هذه القوانين والمؤيد لها فى
مؤتمرات الاتحاد ، رغم انها لا تتجاوب تماما مع أفكاره ومعتقداته . . .
وكثيرا ما جاب المحافظات يدافع عنها ويروج لها .

لأشء يتغير فى الفئة الحاكمة .

كل مسئول فى موضعه . . . الوزراء والمحافظون . . . وفيض جديد
من رؤساء مجالس الادارة والمديرين . . . أغلبيتهم العظمى بعيدة تماما عن
الفهم الصحيح أو الاقتناع بالاشتراكية ، ونسبة العسكريين فيهم ما زالت
واضحة . . . فتح مجال هائل للترقية أمام التكنوقراط والبرجوازية
الصغيرة .

الاشتراكية يبدأ تطبيقها بالمجموعة الحاكمة المسيطر عليها العسكريون
... والاشتراكيون الحقيقيون في معتقل الوادي الجديد يرسلون برقيات
التأييد لجمال عبد الناصر على خطوته الثورية التقدمية .

معتقدات الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني تعتقد في ان قيادة
عبد الناصر وطنية وفي تحالف مع القوى العاملة .. على غير ما كان ينادى
به البعض من انه يمثل البرجوازية الاحتكارية المتحركة في خدمة
الامبريالية .

وتحول المديرون والمسئولون فجأة الى اشتراكيين ... غيروا أفكارهم
كما يغيرون ثيابهم .

وتماذى بعضهم في محاولة الظهور بمظهر اشتراكي عن طريق
التطرف والمغالة .

والاتحاد القومي ما زال هو التنظيم المساند للتغير الحادث في
المجتمع مهتديا بفكرة المصالحة بين الطبقات ... (السلام والتعاون بين
الطبقات قد تحقق لأول مرة في التاريخ) هكذا قال جمال عبد الناصر في
يوليو ١٩٦١ .

الصراع الطبقي ما زال مرفوضا .

وهنا يحق لنا ان نتساءل عن العلاقة بين الانقلابات العسكرية في
الدول النامية وما اذا كانت تستهدف الاستيلاء على ثمار الحركات الشعبية
المتصاعدة لمنع الوصول الى حرب طبقية ... وما اذا كانت القوانين
والاصلاحات الاجتماعية تتم بواسطة السلطة العسكرية لتفادي وصول
الصراع الطبقي الى نقطة الانفجار .

رغم هذه القوانين التي تهدم سلطة البرجوازية الكبيرة ، فان الطبقة
الحاكمة لا تريد تفجير الصراع الطبقي لانها بدأت تعبر فعلا عن واقع
البرجوازية الصغيرة التي أخذت تنمو وتتدعم ... وتفجير الصراع الطبقي
سوف يغلب فرصة الطبقة العاملة النامية والمتعاونة مع الفلاحين في تحقيق
أهدافهم لمنع الاستغلال نهائيا ، والتعبير عن أنفسهم بالمشاركة في السلطة
القائمة .

النقد الذاتي .. متاخرا

ولكن السلام والتعاون بين الطبقات لا يدوم ... والذين صودرت
ممتلكاتهم وخفضت أرباحهم تحولوا الى اعداء متربصين .

ولم يطل الأمر بهم كثيرا بعد شهرين فقط من صدور هذه القوانين وبداية تطبيقها في مصر وسوريا ، حدث الانفصال الذي فُرق الجمهورية العربية المتحدة .

رئيس الوزراء الذي تولى الحكم بعد الانفصال مأمون الكزبري كان أميناً للاتحاد القومي في دمشق .

ليس هذا فقط بل انه كان متهما فيما عرف باسم قضية (الدندشي) التي اعترف فيها بمن أخذوا نقودا لتدبير انقلاب قبل الوحدة وفي مقدمتهم مأمون الكزبري وصبري العسلي .

ولكن جمال عبد الناصر الذي كان بريق الوحدة يستهويه ويتصور انه سوف يفتح صفحة جديدة للقومية العربية خالية من التحركات والانقلابات الرجعية ، رفض محاكمة الكزبري والعسلي وأخذ على حد قوله في مناقشات اللجنة التحضيرية بعد ذلك بمبدأ (عفا الله عما سلف) .

كانت القومية تمارس تأثيرا كبيرا على أوساط القيادة العسكرية ولكنها لم تؤخذ كحركة تقدمية تستهدف تغيير المجتمع وتحرير الطبقات المستغلة ، وانما وجدت فيها البرجوازية فرصة لهيمنة نظرياتها الإصلاحية ، وخداع الفئات المتخلفة سياسيا ، ودعم الأوهام القائلة ان السلطة تروى (مصالح الأمة بأسرها) .

واستكان مأمون الكزبري عندما كانت الوحدة توفر للبرجوازية استقرارا مناسباً للنمو ومزيدا من الربح ، ولكن عندما صدرت القوانين الاشتراكية انتهى دور العسكريين المصريين في دعم الفرصة للبرجوازية وتحركت المؤامرة للانفصال ، بمن سبق لهم ان تأمروا للانقلاب قبل الوحدة .

واقعة الانفصال كانت ضياعا لآمال جمال عبد الناصر الذي عشب سوريا ، وكانت صدمة لأفكاره أيضا التي خيلت له انه يمكن ان يمضي في مسيرته مهما أصدر من قوانين بالسلام والتعاون بين الطبقات .

القوى الانفصالية في سوريا هاجمت القرارات الاشتراكية وجمال عبد الناصر قال للشباب العرب يوم ٢ أكتوبر ١٩٦١ (أخطأنا أولا في أمنا آمنا الى الرجعية وخذعنا بالرجعية وخطأنا أيضا في اننا هادنا الرجعية العربية) .

وخذت الأخطاء التي وقع فيها في خطاب عام للشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

أولا رفض مصالحة الاستعمار مع خطأ المصالحة مع الرجعية .
وتغيرت لهجة الحديث وقال عبد الناصر (لا بد لنا أن نقاتل
الاستعمار في قصور الرجعية) .

ثانيا عدم كفاية التنظيم الشعبي .

ثم يتحدث عن (إعادة التنظيم الشعبي ليكون الاتحاد القومي أداة
ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصالحة في التغيير
الثوري) . . . ما زال الاتحاد القومي هو التنظيم القائم .

ثالثا عدم بذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة
بحقوقها .

وأجاب على القائلين بأن الجيل تحمل مسئوليات في النضال تنوء بها
أجيال بقوله (اذا توقفت الثورة الشعبية قبل بلوغ أهدافها فانها لا بد
وان تنتكس) . وكان هذا تطورا في رأيه بعدما أعلنه في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩
في بورسعيد عند الحديث عن خلافه مع الشيوعية من القول بأنه لا يريد
أن يتحمل جيلنا كل توضيحات بناء الاشتراكية .

رابعا استمرار العمل بنظم ولوائح قديمة مما سلب من الجهاز
الحكومي القدرة الكاملة على أن يكون من أدوات الثورة .

خامسا وجود ثغرات كثيرة لتسرب الانتهازيين (لقد كان الثمن
الذي دفعناه غاليا لتسلل بعض العناصر الانتهازية . . . فان بعض العناصر
المؤمنة وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي ضد الحركة النضال
الشعبي) .

كانت أفكار عبد الناصر قد تطورت في مواجهة الواقع بمرونتها
التجريبية .

أصبح التغيير حتميا .

الحركة الانفصالية أثبتت لجمال عبد الناصر ان هناك مسافة طويلة
بينه كشائر وبين أن يصبح حاكما في نظام مستقر لا تهدده الانقلابات .

وأثبتت له أيضا ان القوانين الاشتراكية كانت بذورا صالحة القيت
في أرض غير مهيأة ، وليس هناك من يرعاها لتنمو وتثمر .

وبدأت حملة جديدة من الاعتقالات . . . فؤاد سراج الدين وأبراهيم
فراج و ٩٨ من السياسيين القدامى ظلوا في سجون القلعة حتى فبراير
١٩٦٢ .

كانت الاعتقالات هي الاجراء الادارى الأسهل لمقاومة الرجعيين دون محاولة جادة للسير فى الطريق الصعب بتصفية الرجعية فكريا واعداد تنظيم قوى قادرة على حماية القوانين الاشتراكية ، خاصة وان ثلثى الاقتصاد المصرى ظل فى يد القطاع الخاص ٧٩ ٠٠٠ ٪ من التجارة ، ٦٧ ٪ من المبانى ، ٥٦ ٪ من الصناعة عموما ٠٠٠ وأكثر من نصف عمال مصر يعملون فى القطاع الخاص (٥٧ ٪ فى الزراعة والمبانى) .

وفى هذه الفترة تمت بعض الافراجات المحدودة للمعتقلين الشيوعيين ، واليساريين ، دكتور لويس عوض ، سعيد خيال ، لطفى الخولى وغيرهم . ولكن أغلبيتهم العظمى ظلت خلف جدران معتقلات الوادى الجديد .

ديموقراطية .. فى لجنة

وبعد شهرين تقريبا من الانفصال ، عقد فى ٢٥ نوفمبر الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ٠٠٠ وهى لجنة معينة والبرلمان لم يعد قائما .

تشكلت اللجنة من ٢٦٠ عضوا بينهم ٥٥ من العسكريين ولو انهم فى مراكز مدنية ، الى جانب الوزراء والمحافظين كان هناك ٣٩ من أساتذة الجامعات ، ٢١ من ممثلى العمال ، ١٩ من سكرتيرى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى ممثلين عن قطاع الزراعة وليس بينهم فلاح يعمل بيده ، ٧ من رجال الصحافة والاعلام ، ١١ سيدة .

لم يكن فى اللجنة شيوعى واحد لأنهم كانوا فى المعتقلات ولم يكن فيها أحد من رجال الأحزاب السابقين ، كما لم يكن فيها عضو واحد من الاخوان الذين كانوا ينفذون أحكام السجن الصادرة بحقهم من محاكم الشعب والثورة .

عين أنور السادات أمينا عاما للجنة . وعبد السلام بدوى سكرتيرا عاما لها ، وهو أحد الضباط أيضا .

وبدأ جمال عبد الناصر يلمس نواحي الضعف فى المجتمع ويصارح بها المجتمعين من أعضاء اللجنة .

تضاعف عدد الذين يربحون أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه فى العام . مليونير يسدد فى عام واحد مبلغ ٣ مليون جنيه كان مدينا بها للحكومة .

الجامعات تدرس نظرية آدم سميث فى الاقتصاد الحر بينما تصدر القوانين الاشتراكية .

رأس المال الأجنبي الذي دخل مصر للاستثمار من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ ٨٧٠٠٠٠٠ ر. ٧٠٠٠ جنية فقط ٠٠٠ ثم يفسر تفضيله للقروض الأجنبية غير المشروطة فيما عدا الصناعات التي تحتاج الى أبحاث مثل البترول والأدوية .

المعونات ٠٠٠ ثم القروض غير المشروطة ٠٠٠ ثم الاستثمارات الأجنبية .

كانت اجتماعات اللجنة التحضيرية تذاق على الهواء وشاشة التليفزيون مباشرة ، المناقشات فيها عامرة بالحيوية ٠٠٠ الآراء تعبر عن أصحابها وتظهر الاتجاهات الفكرية العميقة والضحلة ، الصادقة والمنافقة . صدرت التعليمات بأن ينشر كل شيء على الشعب ٠٠٠ لا تحذف كلمة واحدة مما يقال ، حتى تتبين ردود الفعل كاملة .

الديموقراطية تستهوى الشعب ٠٠ وضدور الناس تريد ان تعبر عما فيها .

خالد محمد خالد يطالب بالديموقراطية ٠٠٠ ومحمد فؤاد جلال يتعرض له مطالبا بعدم اعطاء الحرية لأعداء الشعب قائلا (ربما كان من الأخطاء التي حدثت ان الثورة احتوت جميع العناصر ولم تقص عن محيط العاملين أولئك الذين كان يجب ان يقصوا) .

وخالد يرد (أعلم ان قبل الثورة كان ثمة حياة سياسية تنطوي على كثير من الفساد ، ولكني أعلم أيضا ان هذه الحياة السياسية كانت تنطوي على كثير من الجد والعمل الطيب ، أنا ابن هذا الشعب وثورة ٢٣ يوليو وليدة هذا الشعب) .

الدكتور عبد الفتاح اسماعيل وكيل وزارة التعليم العالي يقول (اننا كنا شعبا من العبيد) ٠٠٠ وجمال عبد الناصر يصحح له كلمته .

ويرد جمال عبد الناصر أيضا على خالد محمد خالد مظهرا مسئولية رجال الثورة في حماية الشعب من أعدائه ، دافعا عنها شبهة الظلم .

الحديث صريح عن محاكمات الاخوان ٠٠٠ يتساءل جمال عبد الناصر (هل حاكمناهم افتراء ؟ أم لأنه كان يوجد جيش مسلح للانقضاض على هذا الشعب . ألم يحدث هذا في سنة ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالعدوان ؟ وهل تركناهم في السجون ؟ خرجوا من السجون وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهي مدة العقوبة ، وأكثرهم ممن كانوا في وظائف وفصلوا وضع لهم قانون خاص بأن يعودوا الى وظائفهم ٠٠٠ هذا هو العدل الذي كنا نتبعه ونسير عليه) .

والحديث صريح أيضا عن الموقف من الشيوعيين . وجمال عبد الناصر يقول (نحن لسنا ضد الماركسية أبداً بأي حال من الأحوال ولا ضد اليسار بل اننا ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية ، وأي شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن) ويستطرد (يوجد شيوعيون طلقاء وأنت تعرف ذلك ولكنهم لا يأخذون تعليمات من دول أجنبية . . . فالحزب الشيوعي المصري يأخذ تعليمات من صوفيا ، وقيادته موجودة في صوفيا ويأخذ تعليمات من بلغاريا . . . قلت هذا الكلام وقلت ان هؤلاء عملاء ولا يمكن ان أترك للعملاء سبيلا لكي يغروا بالشعب) .

في بداية الثورة قال جمال عبد الناصر (انهم كانوا يتلقون التعليمات من الحزب الشيوعي الايطالي) .

موقف العداء من الشيوعيين ما زال مستمرا والاتهام الظالم بالعمالة ما زال هو السند في أسلوب القهر والابعاد ، رغم ارهاصات الاشتراكية التي ظهرت في كلمات كثير من المتحدثين في اللجنة .

وخالد محمد خالد ما زال يحاور دفاعا عن الديمقراطية ، وجمال عبد الناصر يرفض فكرة تشكيل الأحزاب لأنها تعبير عن مصالح اجتماعية متنافرة لا يريد لها أن تجمع الى اليمين الرجعي أو اليسار الشيوعي .

وبعاود خالد محمد خالد حديثه عن الديمقراطية قائلا انها والاشتراكية شيء واحد لأن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة بل يؤثر فيها ويحركها . . . ويبرر قوله بشعار ماوتسي تونج (دعوا الأزهار جميعها تتفتح) ويقول ان هناك أحزابا أخرى غير الحزب الشيوعي في الصين .

ويستمر الحوار مفتوحا ، ولكن يتغيب عن الاجتماعات منذ الجلسة السادسة التي عقدت في ٤ ديسمبر المشير عبد الحكيم عامر وهي نفس الجلسة التي تغيب فيها جمال عبد الناصر أيضا عن الحضور . . . ومع الجلسة التاسعة بدأ تغيب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين جميعا ، وارتفع عدد المعتذرين الى ٦٧ عضوا ، واستمر الحال كذلك حتى انتهت اجتماعات اللجنة بعد ١٨ جلسة انتهت في ٣١ ديسمبر ١٩٦١ .

الآراء المتشعبة التي طرحت في اجتماعات اللجنة كانت بداية لتغيرات جذرية في الحياة السياسية المصرية .

الاتحاد القومي بدأ يعد لاجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . . . المؤتمر له أمينان عامان (سكرتيران) أنور السادات الأمين العام السابق للاتحاد القومي والأمين العام للجنة التحضيرية . . . وكمال الدين حسين المشرف على الاتحاد القومي .

وفى الجلسة الأولى التى عقدت يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ جلس أنور السادات على يمين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين على يساره . . . وكان ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة قد تحدد بأقدمية الرتب العسكرية السابقة ، ولكن تعيين أنور السادات أميناً أولاً كان إيذاناً بانتهاء دور كمال الدين حسين فى التنظيم السياسى كما حدث مع إبراهيم الطحاوى فى هيئة التحرير .

كانت انتخابات أعضاء المؤتمر قد تمت على مراحل تبعا للفئات المختلفة ، بدأت يوم ٥ فبراير ١٩٦٢ وانتهت يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٢ .

وتشكل المؤتمر من ١٥٠٠ عضو منهم ٣٧٩ يمثلون الفلاحين ، ٣١٠ يمثلون العمال ، ١٥٠ من الرأسمالية الوطنية ، ٢٩٣ من النقابات المهنية ، ١٣٥ موظفاً ، ٢٣ سيدة ، ١٠٥ من أساتذة ومدرسى الجامعات والمعاهد العليا ، ١٠٥ طلاب من القسم الثانوى والجامعات يضاف اليهم أعضاء اللجنة التحضيرية .

تولى مدير هيئة السكرتارية عبد المجيد شديد مدير مكتب المشرف العام كمال حسين .

الميثاق .. والاتحاد الاشتراكى

قدم جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وثيقتين . . . الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى :

وكان جمال عبد الناصر قد طلب الى عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين اعداد مشروع للميثاق حسب ما يتصورون . . . واجتهد بعضهم فى صياغة أفكاره وتقديمها اليه مثل عبد اللطيف البغدادى كما قل لى .

وقد جمع جمال عبد الناصر هذه المشاريع وأضاف اليها أفكاره ومناقشات اللجنة التحضيرية وعكف على دراستها وتبويبها وعهد الى محمد حسنين هيكل بصياغتها فى الصورة التى عرفت باسم (الميثاق) وقدمت للمؤتمر .

كان الميثاق أول دليل عمل مكتوب تستند اليه الفئة الحاكمة فى توضيح موقفها السياسى والاجتماعى . . . والمناقشات التى دارت حوله فى المؤتمر كانت مطلقة السراح وانتهت الأمور الى تشكيل لجنة من مائة عضو تولت الرد على مشروع الميثاق .

اختارت اللجنة الدكتور حسين خلاف مقورا للجنة صياغة الرد ولكن كمال الدين حسين تدخل وفرض الدكتور سليمان حزين رئيسا للجنة الصياغة .

وحرص كمال الدين حسين وصلاح دسوقي على الجلوس مع مجموعات من أعضاء اللجنة لمناقشتهم عن رد فعل الميثاق في نفوسهم بعد قراءة عبد الناصر له واستدعى بعض أعضاء اللجنة أيضا الى استراحة الهرم لمناقشة تقرير اللجنة كما ذكر لي أحمد بهاء الدين .

دارت مناقشات اللجنة في فرعيات مختلفة ، واعترض الدكتور محمد الببيب شفيق والدكتور رمزي استينو عضوا اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي فيما بعد على فقرتين هما الاشتراكية العلمية والنقد الذاتي .

وجاء تقرير اللجنة مختلفا عن الميثاق . . . لم يقرن لفظة العلمية بالاشتراكية التي أطلق عليها اسم (الاشتراكية العربية) رغم عدم ورود ذلك في الميثاق .

وتقول بعض فقرات التقرير :

(في مجتمعنا الاشتراكي يعتبر العمل أساسا لتقرير مكان الفرد في المجتمع وما دام الأفراد لابد وان يتفاوتوا في الاستعداد والنشاط فان النتيجة المنطقية لذلك ان يتفاوتوا فيما يحققون من نتائج) .

يوحى ذلك باتاحة الفرصة لنشاط الفرد في الاستثمار والريح .

ويقول التقرير أيضا :

(ان تذويب الفوارق بين الطبقات هو البديل السلمي لما نرفض الأخذ به من الصدام الدموي بين الطبقات) .

وكان ذلك ابتعادا عما ورد في الميثاق من القول بضرورة ازالة الطبقة المستغلة (ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التي فرضت الاستغلال توفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا) .

وفي كلمات . . جدد التقرير سمات الاشتراكية العربية بهذه الكلمات (انتهى التطبيق الاشتراكي في بلادنا الى اقامة اشتراكية عربية متميزة فهي تؤمن بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية) .

المحاولة مستمرة للفصل بين حق الانسان في الاشتراكية وبين حرية اختياره لرسالة الدينية التي يؤمن بها .

تقرير اللجنة يعرض على المؤتمر ولكنه لا يناقش اقتراح من ٥٥٠ عضوا بقبوله دون مناقشة وكان ذلك ايذانا بقبول الميثاق واعلانا عن وجود خلاف فكري بين جمال عبد الناصر من جهة وكمال الدين حسين الذي احتضن مشروع لجنة المائة من جهة أخرى .
وقف الأمينان العامان والأعضاء جميعا عند قراءة كلمات اعلان الميثاق .

وجاءت الوثيقة الثانية قانون الاتحاد الاشتراكي العربي الاسم الجديد للتنظيم السياسي بدلا من الاتحاد القومي .
فوض المؤتمر جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد الاشتراكي تقوم بإعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي ولجانه التنفيذية ولكنه لم يصدر قرار بتشكيلها .

وكان أول قرار هو تشكيل أمانة عامة للاتحاد الاشتراكي العربي من أنور السادات وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وعلى صبرى والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي وكمال الدين رفعت وعباس رضوان والدكتور محمد عبد القادر حاتم ومحمد طلعت خيري وأنور سلامة .

ولكن عقب زيارة جمال عبد الناصر لبور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ جمع اللجنة العامة وقال انه أثناء هذه الزيارة شاهد الشعب كله يخرج مرحبا ، وأثقلت هذه الصورة صدره وجعلته يتساءل عن يختار للاتحاد الاشتراكي وعمن يترك .

وقال لهم جمال عبد الناصر (اني أطرح هذه القضية عليكم وأريد سماع رأي كل واحد منكم) .

كان يجبر كل واحد من الحاضرين على الكلام حتي ولو لم يكن عنده رأي جديد .

واستمرت المناقشة ثلاث جنسات متصلة ، وانتهت الى الغاء مبدأ الاختيار للتنظيم والاكتفاء بالاستبعاد .

فتحت الأبواب لدخول التنظيم في أول يناير ١٩٦٣ وبلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم ٩٣٢ر٨٨٥ر٤ شخصا في ٢٠ يوما وكان هذا دافعا الى ترجيح وتأكيده الرأي بالاستبعاد دون الاختيار .

وصدرت كشوف الاستبعاد لمن سبق ان اعتقلوا أو حددت اقامتهم أو أممت لهم أموال تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو أدانت التقارير سلوكهم

ثورة يوليو ج ١ - ١٩٧٧

... وكان معنى ذلك استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة ،
والأخوان المسلمين والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم
السياسية بعد الثورة .

ثم استشنت اللجنة التنفيذية العليا من هذه الأسماء سبع فئات ...
الضباط الذين اشتركوا في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأعضاء هيئات
التدريس في الجامعات والمعاهد العليا والمدرسين والنظار والصحفيين
والمنتسبين لأجهزة الاعلام وأعضاء مجالس النقابات العمالية والمهنية وأعضاء
اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية وأعضاء المؤتمر ، ومن
طبقت في شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد عن ١٠.٠٠٠ جنيه .

ولم يعد هناك فارق كبير من الناحية التنظيمية بين الاتحاد الاشتراكي
والاتحاد القومي ... تكوين التنظيم من مركز السلطة دفع الجماهير الى
الانضمام اليه بالملايين دون تفرقة بين المقتنعين بالتغيير الاجتماعي وأصحاب
المصلحة الحقيقية فيه ، وبين المنضمين اليه تملقا وتقربا من مراكز النفوذ .

وكما كان الاتحاد القومي خاضعا لنفوذ العسكريين كان الاتحاد
الاشتراكي أيضا كما هو واضح في تشكيل الأمانة (٩ ضباط ، ٣ مدنيين) .

ولكن الفرق مع ذلك كان موجودا بين الاتحاد القومي والاتحاد
الاشتراكي ... ففي الاتحاد القومي لم يكن هناك تنظيم هرمي بالمعنى
المعروف ، ولم تكن هناك صلات تنظيمية ثابتة ، وكان الاعتماد سائدا على
كثير من الشخصيات ذات النشاط أو المركز الاجتماعي المرموق ، دون
اهتمام بالتفكير السياسي .

ولكن مع الاتحاد الاشتراكي خلق حد أدنى من الانضباط التنظيمي ،
وصورة هيكل محدود لبناء تنظيمي .

ولا شك ان الميثاق قد أضف للاتحاد الاشتراكي قوة دافعة فقد
كان هناك مرجع يرجع اليه المسئولون في الاتحاد ، ويلتزم به أعضاء
القيادات المختلفة ، رغم امكانية تباين وجهات النظر في تفسير الميثاق .

ولا شك أيضا ان القيادات التي عينت في الاتحاد الاشتراكي سواء
اللجنة التنفيذية أو الأمانة العامة وفي المحافظات قد استفادت من الاتصال
بالجماهير وخاصة العسكريين الذين استفادوا وتطوروا بالتأكيد من اللقاء
مع الشعب في مواقع العمل والسكن ، وذاب من بعضهم قناعات الجمود
والتزمت .

وتعتبر هذه المحاولة الجادة لوضع وثيقة فكرية وتكوين تنظيم
جماهيري ... خطوة ايجابية هامة تظهر ان ضباط الجيش في مركز السطوة

تحت قيادة رجل توفرت له قدرات واخلص عبد الناصر يمكن ان يجعلوا
من تدخل الجيش فى السياسة حركة تنتهى الى ثورة فعلا .

لقد وجد ولا يزال يوجد من يقفون موقف الرفض والعداء لآى نوع
من أنواع تدخل الجيش فى الحياة السياسية ، ويعتبرون أن مثل هذا
التدخل من العسكريين عمل رجعى خالص وهم يطلقون على هذا
الاتجاه فى أمريكا اللاتينية اسم (العقلية المدنية) أى التمسك بالأساليب
والمظاهر المدنية فى الحكم .

ولكن البروفيسور كوسوك الأستاذ بجامعة كزل ماركس فى لايبزج
بألمانيا الديموقراطية يقول (يهمل أنصار هذا المذهب من ممثلى الأوساط
البرجوازية اليمينية عن قصد الجانب الطبقي لقضية الحكم ، ويجعلون
شكل الحكم مسألة مطلقة) .

جمال عبد الناصر فى محاولته لتقديم دليل عمل ثورى جديد ، واقامة
تنظيم جماهيرى يؤمن بالتحول الاشتراكى كان يغير تغييرا حقيقيا
فى طبيعة حكم العسكريين ، ويضرب مثلا بإمكانية تواجد قادة وطنيين
تقدميين يستطيعون أن يسايروا رغبات الشعب من صفوف الجيش .

وكان يحاول بهذا التنظيم أيضا خلع الثوب العسكرى عن جهاز
الحكم حتى يكسب أيضا أصحاب (العقلية المدنية) ويبنى مجتمع
جمال عبد الناصر قوى ثياب مدنية .

ومن دلائل اهتمام جمال عبد الناصر بهذا التنظيم الوليد تعيين زكريا
محى الدين مستولا عن محافظة القاهرة وحسن ابراهيم مستولا عن
محافظة الاسكندرية وكمال رفعت مستولا عن محافظة البحيرة وهى
مراكز التجمع الرئيسية فى مصر .

قال لى حسن ابراهيم انه قد شكل شبكة تنظيمية فى الاسكندرية
تضم أفضل العناصر - حسب رأيه - وكانوا جميعا من الذين استطاع
الميثاق ان يقرب وجهات النظر بينهم وفى ذلك يقول حسن ابراهيم
انه وافق على القرارات الاشتراكية بلا تحفظ عندما عرضها جمال عبد الناصر
عليه باعتبارها اجراء تأمينا للثورة .

الجوهر الرئيسى الذى استند اليه جمال عبد الناصر فى وثيقته
الفكرية هو تحديد القوى الاجتماعية التى يضمها تحالف واحد وهم العمال
والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية وهى قوى وفئات
يمكن بتحالفهما فعلا ان تعبر مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية .

وخارج هذا التحالف بقيت العناصر الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة التي طبقت القرارات الاشتراكية ... وكان هذا الاجراء كفيلا - الى حد ما - بإبعاد الرجعية عن المشاركة الايجابية في الحياة السياسية ... ولكنه لم يكن كافيا لأن تلعب الطبقات والفئات المشتركة في التحالف دورها القيادي الطبيعي .

والدستور المصري المؤقت الصادر في ٢٥ مايو ١٩٦٤ نص لأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية على ان (الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل) كما سجلت المادة التاسعة منه (ان النظام الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي) .
وهكذا تحدد اتجاه النظام ... لبناء مجتمع جديد .

الفصل الثامن

في كواليس القيادة

(كانت كواليس القيادة مليئة بالتناقضات والخلافات الشخصية ، ولكنها كانت محجوبة عن الجماهير بستر كثيف) .

شكل نظام الحكم تغييرا أيضا بعد صدور الميثاق ٠٠٠ صدر اعلان دستوري في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ بتشكيل مجلس رئاسة من جمال عبد الناصر رئيسا وعضوية عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين نواب رئيس الجمهورية وأنور السادات وحسن ابراهيم وعلى صبرى (رئيس المجلس التنفيذي) والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي وكمال الدين رفعت (عشرة عسكريين ومدنيين) .

كانت هذه الخطوة تغييرا واضحا في أسلوب الحكم ونقطة تحول بارزة في اتجاه جمال عبد الناصر فقد تولى رئاسة المجلس التنفيذي أي مجلس الوزراء على صبرى وهو ضابط من خارج مجلس قيادة الثورة كان يعمل مديرا لمكتبه لمدة سنوات طويلة بدلا من كمال الدين حسين وكانت هذه علامة واضحة على رغبته في تركيز الحكم بين يديه .

عين حسين الشافعي أمينا للانحاد الاشتراكي ، وانتهت بنهاية الاتحاد القومي مسئولية كمال الدين حسين في التنظيم السياسي أيضا .

وفي بداية هذا العام ٠٠٠ فبراير ١٩٦٢ فقد مجلس قيادة الثورة
عضوا بارزا من أعضائه ٠٠٠ صلاح سالم رئيس مجلس ادارة دار التحرير ،
الذى كان قد اعتنق الأفكار الاشتراكية ، وخاصة بعد زيارته للاتحاد
السوفييتى ومقابلته لخروشوف فى نوفمبر ١٩٥٩ ، وهى الزيارة التى
صحبتة فيها ونشر بعدها حديثه الشهير ٠٠٠

مات صلاح سالم بعد مرض عضال تعذب فيه كثيرا ، وعلى فراش
الموت قال لجمال عبد الناصر الذى كان يواظب على زيارته بمستشفى
القوات الجوية بالعباسية انه قد تأثر بالأفكار الماركسية وذلك حسب
رواية خالد محيى الدين الذى كان قد أنشأ معه هو ومجدى حسنين
- والاثنان كانا قد أصبحا عضوين فى المجلس المصرى للسلام - علاقة
وثيقة شاركهما فيها بعض كتاب الجمهورية مثل الدكتور محمد مندور
والدكتور لويس عوض .

كانت جنازة صلاح سالم شعبية لم تشهد لها القاهرة مثيلا حتى
ذلك الوقت واختلط فيها الوزراء والمسؤولون مع بسطاء الناس .

تشكيل مجلس الرئاسة تم من الأعضاء غير المستقلين أو المبعدين
الذين كانوا يمارسون أعمالا إدارية أو تنفيذية - ٨ أعضاء من ١٣ عضوا
هم أصل مجلس القيادة الذين كانوا يمارسون أعمالا إدارية وتنفيذية .
كان مجلس الرئاسة محاولة للقيادة الجماعية بعد انفصال سوريا
على حد تعبير جمال عبد الناصر .

يقول زكريا محيى الدين ان المجلس فى جلساته الأولى بدأ البحث
فى اختصاصاته ٠٠ وبدأ البحث أيضا فى الحد من سلطات المشير
عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بالنسبة للنواحي العسكرية
بعد تجربة ١٩٥٦ ، وبعد ما حدث فى الانفصال عندما كان موجودا فى
دمشق ومعه سلطات رئيس الجمهورية ومع ذلك وقع الانفصال من ضباط
فى مكتبه ، وهو هناك عاجز عن التصرف أو تغيير دفعة الانفصاليين رغم
تطعيمه لمعظم المراكز الحساسة بضباط مصريين من المقربين اليه كما
سيأتى تفصيلا فيما بعد .

ويقول عبد اللطيف البغدادى ان جمال عبد الناصر هو الذى أعد
قرار تحديد اختصاصات المشير عبد الحكيم عامر بما يجعل سلطة تعيين
قادة الوحدات فى القوات المسلحة من مسئولية مجلس الرئاسة وليس
مسئولية المشير .

أعد جمال عبد الناصر المشروع ولكنه لم يحضر الجلسة التى تولى
رئاستها عبد اللطيف البغدادى بحكم منصبه وأقدميته ٠٠٠ وعندما عرض

المشروع طلب المشير عامر تأجيل نظره وأيده في ذلك كمال الدين حسين فقط الذي كان قد بدأ يقترب من دائرة الظل ، ويبتعد عن مناصبه التي شملت في وقت واحد (رئيس المجلس التنفيذي ، والمشير العام على الاتحاد القومي ، ووزير الادارة المحلية ، ورئيس المجلس الأعلى للعلوم ، ورئيس المجلس الأعلى للفنون والآداب ، ورئيس المجلس القومي للبحوث ، ونقيب المعلمين ، ورئيس المجلس الأعلى للجامعات ، ورئيس المعاهد القومية) (تسعة مناصب في وقت واحد) .

الأغلبية وافقت على القرار وأصدرته . . . وخرج المشير عبد الحكيم عامر غاضبا من الاجتماع . . . كتب استقالته وسافر الى مرسى مطروح دون أن يبلغ أحدا من زملائه .

كانت استقالة المشير عبد الحكيم عامر تطالب بتكوين حزبين مع إعطاء الحرية للصحافة وللجماهير .

وكان مضمون الاستقالة متناقضا مع موافقة المشير الكاملة على الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي وعدم ابدائه أية معارضة أثناء المناقشة سواء في جلسات عبد الناصر الخاصة أو في الجلسات العامة .

هزت الاستقالة جمال عبد الناصر فلم يكن يتوقع من عبد الحكيم عامر أن يتصرف بمثل هذا التصرف ، خاصة وأن قادة القوات البرية والبحرية والجوية وبعض كبار القادة قدموا استقالاتهم أيضا .

وكان جمال عبد الناصر حريصا على تماسك الجيش وعدم حدوث أي اهتزاز فيه . . . فقدّر موقفه بين قبول الاستقالة ومعالجة أمور الجيش على أسس جديدة تماما ، أو رفض الاستقالة والاحتفاظ بعامر مع احتمال ما يسببه ذلك من جفاء مع أعضاء مجلس الرئاسة ، وخاصة عبد اللطيف البغدادي .

واختار جمال عبد الناصر الحل الثاني ، وقرر رفض الاستقالة .

وبعد بحث طويل عنه اتصل به شمس بدران وصالح نصر وعباس رضوان عند محافظ مرسى مطروح فؤاد المهداوي . . . ونزل المشير الى القاهرة استجابة لرغبة جمال عبد الناصر بعد أن وضح له أن استقالة عبد الحكيم عامر قد أهاجت عددا كبيرا من قادة القوات المسلحة المقربين من المشير ، وأنهم اجتمعوا في القيادة وأصروا على عودته الى موقعه .

وكان مجلس الرئاسة قد اتخذ قرارا بعزل قائد القوات الجوية الفريق محمد صدقي محمود الذي سبق أن تقرر اخراجه عام ١٩٦١ نتيجة تأخره في ارسال امدادات لقوات اللاذقية التي ظلت تقاوم الانفصال حتى

المغرب ، وعندما وصل الفوج الأول كانت المقاومة قد توقفت واعتقل الهابطون بالمظلات .

واعترض المشير على ذلك للمرة الثانية وبدأ أمام قادة القوات المسلحة بمظهر المدافع عنهم .

وقد حدث خلاف أيضا بين عبد الناصر وعامر حول عودة بعض قيادات الجيش في سوريا للعمل في مصر اعترض عبد الناصر على عودة اللواء أنور القاضي رئيس أركان حرب الجيش السوري واللواء أحمد زكي عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة والعميد أحمد علوي كتم الأسرار والعقيد محمد استامبولي مدير المخابرات وبقي هؤلاء الضباط عاما كاملا بلا عمل .

وهكذا لم يجد جمال عبد الناصر فرصة لتنفيذ القرار الذي أعده بنفسه ولم يجد مجلس الرئاسة أيضا فرصة لتنفيذ القرار الذي أصدره .

وكان الاتفاق قد تم بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر - حسب رواية البغدادي وحسن إبراهيم - على اخراج قادة القوات البرية والبحرية والجوية من الخدمة على أن يتم ذلك خلال فترة يتم فيها التمهيد لإصدار القرار .

ولكن القرار لم يصدر فقد لحقته ثورة اليمن ، فاعتبر كان لم يكن

وكان هذا الموقف الذي انتهى إلى مصالحة بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بداية انشقاق حقيقي بينهما أدرك عامر أنه يستمد سلطته من القوات المسلحة فوثق صلته بقادتها ، وظل يواصل العطاء لكل من يطلب ، ويقرر المنح ويقدم الخدمات وأهلته طبيعته الشخصية لذلك حتى اكتسب حب كل المحيطين به .

وأدرك جمال عبد الناصر أن القوات المسلحة لم تعد طيعة في يده . كما كانت في الخمسينيات ، وإن الصديق الوفي الذي عين قائدا عاما رغم أنه لا يملك من مؤهلات القيادة إلا الاخلاص والحب لصديقه جمال عبد الناصر قد تحول مع الزمن إلى أنه له يحسب حسابه ، ويخشى بأسه .

كان (الطفل المدلل) - حسب تعبير عبد الناصر لحسن إبراهيم - قد أصبحت له أنياب وأظافر ولم يعد عبد الحكيم القديم .

ولكن عبد الحكيم عامر لم يكن من المؤهلين بحكم شخصيته للقيام بانقلاب عسكري ضد جمال عبد الناصر لأنه كان من المدركين أن جمال

هو المخطط والمنفذ لحركة الثورة ، وقد أعفى نفسه من الدخول في مشاكل التفكير والتخطيط وترك المسئولية له طوال السنوات السابقة ، وكان مدركا أيضا أن شخصية جمال عبد الناصر قد احتلت مكانا مرموقا في نفوس المصريين والعرب وأصبح شخصية تسهم في تحريك السياسة العالمية ويصعب الانقضاء عليها وأخيرا فانه كان ما زال محتفظا في نفسه بعلاقات الود والصداقة القديمة لا يتصور بحكم التقاليد انه قادر على تمزيقها .

كانت خطورة الانقلاب العسكري محدودة أو معدومة من ناحية عبد الحكيم عامر ولكن جمال عبد الناصر ظل محتفظا بيقظته من القوات المسلحة ، متخذا جانب الحذر في تعامله مع عبد الحكيم عامر ، معتمدا على (الصاغ) شمس بدران مدير مكتب المشير الذي كان قد بدأ يؤدي دورا أكبر من رتبته معتمدا على منصبه وثقة المشير به ، ومعرفته لطبيعته التي تتجنب المشاكل وتتحاشى الدخول في تعقيدات . . الى جانب دفع جمال عبد الناصر له شخصيا واتصاله به اتصالا مباشرا ، في محاولة لايجاد نوع من التوازن داخل القوات المسلحة .

كانت هذه هي الحالة داخل القوات المسلحة وفي مركز السلطة أثناء بناء الاتحاد الاشتراكي الأمر الذي خلق تناقضا من البداية بين التنظيم العسكري (القوات المسلحة) وبين التنظيم الجماهيري الاتحاد الاشتراكي . نص الميثاق على (ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما انه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى) .

واجب محدد ضد الأخطار الخارجية بالحرب وضد الأخطار الداخلية بالقمع للرجعية .

ويقول الميثاق أيضا (ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن بها من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه) .

ربط الميثاق بين احتياجات الدفاع واحتياجات التنمية ويحذر من طغيان واحدة على الأخرى ، ويرى ضرورة التنسيق بينهما .

ولذا نص قانون الاتحاد الاشتراكي على عضوية أفراد القوات المسلحة في الاتحاد الاشتراكي كما نص أيضا على عضوية رجال الشرطة ورجال القضاء .

ولكن ذلك لم ينفذ أبدا . . . وظل رجال القوات المسلحة والشرطة والقضاء طالما هم يمارسون العمل بعيدين عن عضوية الاتحاد الاشتراكي ،

الصيغة الملائمة لدخولهم في صفوف التنظيم الجماهيري السياسي الوحيدة لم تتحدد مطلقا . . . والرغبة الكامنة في إبعاد الجيش عن السياسة ظلت سائدة . . . ومحاولة ادخال السياسة الى الجيش ظلت تلاقى أبوابا موصدة .

وكان نمو التناقض الخفي بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر سببا في تأجيل هذا الموضوع وعدم اثارته بطريقة جديدة .

كانت القيادة العسكرية ترى ان دخول السياسة الى صفوف الجيش خطر يحسن تفاديه . . . وهي حقيقة عملية طالما لا يوجد كوادز حزبية قادرة على ممارسة دور الموجهين السياسيين في الجيش وطالما لا يوجد حزب سياسي بالمعنى الحقيقي الذي يتيح تفرغ جيل من الشباب المؤمن بأهدافه ، يدخل الى الكلية الحربية فيخرج ضابطا ملتزما عسكريا وسياسيا أيضا .

غيبة الحزب السياسي كانت عاملا رئيسيا في عدم تنفيذ دخول رجال القوات المسلحة والشرطة والقضاء الى التنظيم الجماهيري .

وأدت التناقضات التي ظهرت بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر - رغم بقائها مغلفة بالسرية وبعيدة عن التأثير في الحياة العامة ، والحديث فيها لا يكاد يتردد الا بين عدد محدود جدا - الى خلق تناقضات جالبية بين القوات المسلحة وبين الاتحاد الاشتراكي رغم ان قيده كانت من العسكريين الذين خلعوا ثيابهم العسكرية .

وبقيت المشكلة الدائمة هي العلاقة بين المجموعة العسكرية الحاكمة وبين الجماهير . . . واستمر التناقض قائما بين الرغبة في استمرار القبضة العسكرية تمارس سطوتها . . . وبين الرغبة في اكتساب تأييد الجماهير .

كان مركز السلطة الحقيقي في الدولة في يد دائرة القيادة التي تسلل اليها العسكريون عن طريق المشير وشمس بدران مرة أخرى ، بينما ضعف موقف العسكريين الآخرين من أعضاء مجلس القيادة يوما بعد آخر حتى تلاشى تماما .

كان دور القوات المسلحة يعاود الظهور بصورة سافرة ، مثلما كانت الحال في سلوفاكيا الأولى ولكن بطريقة مختلفة ، فقد كانت معالم السلطة قد تحددت .

وبعدما كانت المباحث الجنائية العسكرية قد اختفت منذ إبعاد أحمد أنور عن قيادة البوليس الحربى وتتبع وحداته لتشكيلات الجيش المختلفة ، عادت مرة ثانية الى الظهور لتمارس دورا تأديبيا جديدا .

كانت المباحث الجنائية العسكرية التى يقودها حسين عرفة قد تعرضت بعد إبعاد أحمد أنور شقيق زوجته الى حصار البوليس الحربى لها بأوامر من شمس بدران الذى كان قد بدأ ينمى قوات الصاعقة ويعمل فى نفس الوقت على تصفية المباحث الجنائية العسكرية .

وكذ يحدث احتكاك مسلح بين القوتين قال فيه حسين عرفة - حسب روايته - (نحن نخدم جمال عبد الناصر) ورد قائد البوليس الحربى (ونحن ننفذ أوامر المشير) .
صفيت المباحث القديمة فعلا .

واذا كان أحمد أنور قد أصدر أمرا باعتقال احسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف فى عام ١٩٥٤ دون ابلأخ بجمال عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر . فان شمس بدران قد أصدر أوامره باعتقال قائد المباحث العامة فى الاسكندرية عام ١٩٦٣ لأنه تجرأ على مساءلة ضابط من ضباط القوات المسلحة دون ابلأخ جمال عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر أيضا .

وكان فى هذا الموقف تكرار لأسلوب قديم ، يظهر فيه جموح بعض العسكريين فى السلطة واستهانتهم بالتقاليد والقوانين فى غمرة اندفاعهم وحرصهم على تنفيذ ما يصدر لهم من تعليمات .

وكأنما انفلت الشيطان من عقاله ، فقد بدأت المباحث الجنائية العسكرية تمارس دورها القديم ، بتشكيل يتألف من ٣٠ ضابطا ، ٥٠٠ جندي يلبسون ثيابا مدنية ويؤدون دور المباحث العامة ، ومارس ضباطها سلطة الضبطية القضائية التى سبق ان منحت لهم ، يقودها أحد أتباع شمس بدران الصاغ حسين خليل الذى تولى قيادتها بعد أزمة المشير فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ .

بدأ نشاط المباحث الجنائية العسكرية فى مجال الحياة العامة عقب خطبة لجمال عبد الناصر فى مجلس الأمة أعلن فيها انه سيوجهها الى المجمعات الاستهلاكية ، وبعد ذلك توالى تدخلها فى قضية حسين توفيق ومحاولته اغتيال عبد الناصر ، واعتقالات الاخوان المسلمين ، والتدخل فى مؤسسات القطاع العام مثل مؤسسة المطاحن وجريدة الجمهورية وشركة سبينا للمنجيز وغيرها ، ثم حادث كمشيش ولجنة تصفية الاقطاع كما سيرد تفصيلا فيما بعد .

سلطة الديكتاتورية ... وثياب الديمقراطية :

ولم يقابل هذا الاجراء بالصمت المطبق ... فقد حدثت مناقشة
حامية في مجلس الأمة .

وكانت عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطا للترشيح لمجلس الأمة ...
ولم يكن للاتحاد حق الاعتراض على مرشح طالما هو عضو كما كن الحال
في الاتحاد القومي .

كانت أول انتخابات للاتحاد الاشتراكي قد أجريت بعد عام كامل من
اعلان الميثاق ... ومجلس ١٩٦٤ ترشح له في البداية ٣٥٧٠ مرشحا
في ١٧٥ دائرة لانتخاب ٣٥٠ عضوا . وهو أكبر رقم تقدم للانتخابات
في تاريخ مصر ثم تعددت الانسحابات وتقدم فقط ١٧٤٨ منهم ٥١٢
عاملا ، ٤٨١ فلاحا ٢٨ سيدة .

نجح في الانتخابات المجلس ٣١ ضابطا ... تولى ٥ منهم رئاسة لجان
من لجان المجلس البالغ عددها ١٨ .

وظهرت في صفوف المجلس آراء معارضة ، تماما كما حدث في مجلس
١٩٥٧ عندما طلب الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوي من رئيس المجلس
عبد اللطيف البغدادي تخصيص مكتب للمعارضة ...

كان تدخل المباحث الجنائية العسكرية يزداد وينتشر حتى وصل
الى حد الاشراف على مرفق النقل العام سنة ١٩٦٤ .

واعترض بعض أعضاء مجلس الأمة في جلسة ٢ ديسمبر ١٩٦٤
على تدخل الجيش في الأعمال المدنية ولو تحت شعار اصلاح الفساد .

وتأزمت الأمور ، والقي على صبرى رئيس الوزراء بيانا يؤيد فيه
نظرية الاستعانة بالجيش في بعض الأعمال المدنية ، وضرب مثلا لذلك
بمشاركة الجيش في تنظيم العمل في منطقة بناء السد العالي ، والاسهام
في تنفيذ مشروع الوادي الجديد تحت ظروف معيشية صعبة ، والقيام
بأعمال البناء والتعمير في بعض المدن والقرى ... وقال أيضا ان الجيش
يسهم في تصليح العربات المعطلة في مرفق النقل العام وينظم حركتها ...
واختار على صبرى نموذجا بالجيش والبحرية الأمريكية التي تقوم بأعمال
الانشاء وخاصة في الموانئ .

ولم يقتنع بعض أعضاء المجلس بذلك لأن على صبرى لم يفسر سبب
استخدامه في الأعمال البوليسية أيضا ... وقال حلمي الغندور انه مع
تقديره لحسم الجيش في اصلاح الخطأ الا انه لا يتصور ان يكون الملجأ

الذى تلجأ اليه كلما واجهنا انحرافا ما ... وتساءل عما يمكن أن نفعله لو فسده التعليم وهل يقوم بإرسال فرقة من الجيش للتدريس .

دفاع على صبرى عن تدخل الجيش فى أعمال السلطة التنفيذية لم يكن نابعا من اقتناع بذلك ، وإنما كان تبريرا لأمر واقع لا يسهل منعه أو تحاشيه ... فلم يكن فى العلاقة بين على صبرى وعبد الحكيم عامر ما يمكن أن يعتبر حافزا على هذا الدفاع - كان عامر ينظر الى على صبرى نظرتة الى متسلل لمركز السلطة ، وقد شاركه فى هذا الشعور بدرجات متفاوتة معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وبقى الاتحاد الاشتراكي هيكلا للتنظيم بعيدا عن القدرة على تحريك الجماهير أو اقناعها بوجوده .

كان العسكريون فى الاتحاد الاشتراكي أقل نفوذا من العسكريين فى الجيش ... وكانت طبيعتهم ما زالت مسيطرة لا تتفعل مع الجماهير فى سهولة ، رغم استفادتهم من هذا الاحتكاك .

وظلت المشكلة الدائمة هى حرص المجموعة العسكرية على امتصاص النشاط العام أو إسكاته ... وكانت تقع دائما فى تناقض شديد بين الرغبة فى اكتساب ثقة الجماهير مع اضعفها وشل فعاليتها ...

معضلة بلا حل ... الحرس على سلطة الديكتاتورية والرغبة فى لبس ثياب الديمقراطية .

رصيد جمال عبد الناصر الكبير خلال انتصاراته الوطنية دعم ثقة الجماهير به ، وخلق بينه وبينها اتصالا مباشرا ، أقوى من صلته بها خلال التنظيمات .

وخفيت عن الناس فى هذه المرحلة الصراعات والتناقضات النامية فى مركز السلطة ، والتي لم يعرف الشعب عنها شيئا سوى عودة الملابس الكاكية للظهور فى غير ما أهلت له .

شخصية المشير عبد الحكيم عامر تنمو ويصبح لها نفوذ خاص تدعمه قوة الجيش .

وعلى صبرى فى رئاسة الوزارة تسنده قوة جمال عبد الناصر مع ١٠ وزراء عسكريين ، ١٩ مدنيين ، يطبق الخطة الخمسية الأولى ... وهى الخطة الوحيدة التى طبقت كاملة فى عهد الثورة .

وحسين الشافعى فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، يصرح لى فى حديث نشر فى مجلة روز اليوسف يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ قائلا :

(عندما تحمل الاتحاد الاشتراكي مسؤوليات كبيرة في هذه المرحلة فاننا نتجاهل بذلك طبيعة تكوين الاتحاد انه يضم تقريبا مجموع الناخبين حوالي ٧ ملايين . . . ونحن لا ندعي ان في استطاعتنا تحقيق وحدة مصلحة وارتباط وفكر على هذا المستوى الضخم) .

ويعلق على الاستثناء الذي أقرته اللجنة التنفيذية بدخول بعض الفئات دون قيد ولا شرط ، وهي اللئات السبعة التي أشرنا اليها سابقا فيقول (كانت النتيجة هي تسرب بعض المغزولين ومن صلاتهم أحكام سابقة بالسجن . . . وأصبح من حق هؤلاء أن يقوموا بنشاط سياسي داخل صفوف الاتحاد الاشتراكي) .

الاتحاد الاشتراكي في عهد حسين الشافعي يكاد يكون صورة للاتحاد القومي ولكن بوثيقة فكرية هي الميثاق ، وبوضوح سافر في اننا نعبر مرحلة انتقال اجتماعية من الرأسمالية الى الاشتراكية .

أنور السادات يرأس مجلس الأمة .

ومجلس الرئاسة يتحول الى قيادة جماعية شكلية بعد التراجع عن اتخاذ القرار الذي كتبه جمال عبد الناصر للحد من سلطة المشير عامر . يقول زكريا وحبي الدين إن مجلس الرئاسة كان تشكيلا يستهدف إبعادهم عن السلطة التنفيذية الفعلية . . . وأنه لم يتحول أبدا الى قيادة جماعية .

استقالة كمال الدين حسين

كمال الدين حسين يعترض على بعض تصرفات حملة اليمن كما سيأتي تفصيلا فيما بعد . . . ويقدم استقالته في عام ١٩٦٢ ثم عام ١٩٦٣ ، ولكن جمال عبد الناصر يقنع بسحبها .

لمح جمال عبد الناصر الى خلافه مع كمال الدين حسين في محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في جلسة ١٤ مارس ١٩٦٣ عندما قال ان كمالا يسأله (لماذا تحمل نفسك وحدك المسؤولية ؟) ويجيب عبد الناصر مستطردا (ولكني لصالح النضال العربي على استعداد لتحميل أي توضيحات) . . . وكان كمال الدين حسين حاضرا في هذه الجلسة .

كان موضوع استقالات عامر وكمال الدين حسين يشغل بال عبد الناصر ، وقد دفعه ذلك الى التذرع به في جلسات محادثات الوحدة أيضا ، محتجا على انسحاب الوزراء السوريين من العمل قائلا في جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣ (يعني افرض التنهيدة عبد الحكيم عاوذ يستقيل تسول له نفسه انه يروح يتفق مع كمال حسين ومع بغدادى ومع علي صبرى

علشان يستقيلوا ... لا يمكن يحدث هذا أخلاقيا ... اوعى تفكر ان
أى واحد فيهم ما فكوش يستقيل مرة أو اثنين ... استقالوا ، بس
ما حدش أبدا في هذه العملية حولها الى مناورات سياسية ... يمكن
ما حدش كان يعرف الا منى انا ... كانوا يعرفوا ان فلان استقل منى انا
... ليه احنا النهارده محافظين على وحدتنا ١١ سنة ... لأن الحقيقة
التعامل كن على أساس أخلاقى)

لم يكن أحد قد استقال وغادر موقعه حتي هذه الجلسة ... ولكن
كمال الدين حسين بدأ يمتنع عن الذهاب الى مكتبه منذ أغسطس ١٩٦٣
حتى مارس ١٩٦٤ دون أن يعلن استقالته ودون أن يلتقى بجمال
عبد الناصر أيضا .

وتصادف ان التقى الاثنان يوم ٤ مارس ١٩٦٤ في جنازة المستشار
القانوني لرئاسة الجمهورية محمد فهمي السيد ، فدعاه جمال الى اجتماع
حضره عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين
الشافعى وأنور السادات .

واستمر الاجتماع ثمانية ساعات متصلة من موعد الجنازة الى موعد
الذهاب الى سراق العزاء ليلا .

ناقش الحاضرون موضوع اليمن ثم انتقل النقاش الى الموقف
السياسى فقال كمال الدين حسين حسب روايته لى ابن الميثاق له وجهان
... وجه ماركسى والوجه الآخر اسلامى عربى ... وانه يعترض على
الاندفاع لتطبيق الاشتراكية معلنا ان هذا سقوط فى هوة الشيوعية ...

وطالب بأن يكون تقرير لجنة الميثاق جزءا لا يتجزأ من الميثاق .

جاء جمال عبد الناصر ان يوضح لكمال الدين حسين ان الاتجاه
الى الاشتراكية ضرورة حتمية تفرضها مسئولية الثورة لرفع قضية
الاستغلال عن الجماهير ... ولكن كمال الدين حسين قال فى اصرار ان
ما ورد فى الدين كفى لرفع الاستغلال .

وحاول جمال عبد الناصر ان يقنعه بأن الاشتراكية العلمية التى
وردت فى الميثاق ليست ضد الاسلام ... وان النبي محمد عليه الصلاة
والسلام كان يقول (الناس شركاء فى ثلاث ... اثم والنجاس والكلام)
وهي العناصر الرئيسية للحياة فى ذلك الوقت .

وذكره بأن عهد المناسحة قد زاد فى عهد الثورة حتى كاد يتضاعف
من ١١ ألف مسجد الى ٢١ ألف مسجد .

كما أظهر له فني انه ليست هناك قية للتراجع عن الميثاق أو التطبيق الاشتراكي ، وحتى ولو وصل الأمر الى تأميم المحلات التجارية الصغيرة .

وهذا كانت المناقشة قد بلغت ذروتها من العنف وكان كمال الدين حسين الذي سلبت منه مناصبه المتعددة قد وصل الى موقف الرفض الكامل لكل ما يدور حوله . . . يشعر انه غريب عنه ، ومعتقداته التي ربطته يوما بجماعة الاخوان المسلمين قبل الثورة ، عادت فسيطرت عليه .

يقول عبد اللطيف البغدادي انه لم يحدث ان بلغت المناقشة هذه الدرجة من العنف بين أعضاء المجلس .

ويقول زكريا محيي الدين ان موقف كمال الدين حسين كان جامدا ، وعاجزا عن اقناع زملائه برأيه .

وقدم كمال الدين حسين استقالته الأخيرة قال فيها (أنا لو بقيت سنا فقد نفسي ، وأنا لا أريد أن أفقد نفسي ولا أظن ان من مصلحة وطني أن أفقد نفسي) .

لم يستقل كمال الدين حسين وحده . . . ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد .

كان هناك تناقض آخر بين جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي .

خلافات حول الصناعة :

كان البغدادي مشغولاً منذ البداية بالتراجع عن قرار المشير عامر الذي اتفق عليه مع جمال عبد الناصر . . . وبقي البغدادي وعامر عدة سنوات لا يلتقيان من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ .

وعندما عرض جمال عبد الناصر على مجلس الرئاسة مشروع تأميم المطاحن ومضارب الارز ومحاليج القطر اعترض عبد اللطيف البغدادي بدعوى مخالفة ذلك للميثاق . . . وطالب بعرض القانون على مجلس الأمة قبل صدوره ، ولكن عبد اللطيف البغدادي يقول ان القرارات الجمهورية قد صدرت بالتأميم .

كان خلاف وجهات النظر حول الصناعة والتأميم هو أكبر خلاف ضادف رجال الثورة في مسيرتهم وتبلورت حوله أفكارهم وتحدثت مواقعهم . . .

كان خلافا حول تشكيل المجتمع ، وليس حول قضية وطنية يواجهون فيها عدوا مشتركا .

كان جمال عبد الناصر مقتنعا بأنه لا سبيل للتقدم الا بمزيد من القوانين الاشتراكية . . . يصدر قانون بتحديد ايجار المساكن (١) وقانون بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب لعضوين من الموظفين والعمال بمجالس ادارة الشركة أو المؤسسة (٢) وتحديد الحد الأدنى لأجر العامل بخمسة وعشرين قرشا في اليوم (٣) وقانون بتحديد الحد الأقصى لمرتب رئيس مجلس الادارة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا مع بدل تمثيل لا يتجاوز ١٠٠٪ من الأجر الأصلي ، بينما الحد الأدنى لمرتب الدرجة الثانية عشرة هو ٦٠ جنيه فقط (٤) .

وهل عام ١٩٦٣ بتأميمات جديدة شملت منشآت تضد القطن ومحاليج القطن (٥) ، يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية (٦) وتأميم شركة المقاولات والكراكات (أحمد عبود وشركاه (٧) ، واصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ، ثم صدرت قرارات جمهورية بتأميم المطاحن (٨) وشركات مقاولات ونقل وملاحة ، ١٤ شركة أدوية مع سحب تراخيص ٤٠ (مصنع ومعمل أدوية) .

وصدر قرار بقانون رقم ٧٢ في ٨ أغسطس ١٩٦٣ بتأميم ١٨ شركة كانت تخضع للقانونين ١١٨ ، ١١٩ لعام ١٩٦١ تأميما كاملا وكانت تسهم الدولة فيها بنصيب أقله ٥٠٪ ، ٧ شركات ومصانع كانت تحت الحراسة ، ٣٧ شركة جديدة وكلها تبعت للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج . كما أممت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ٢٧ شركة كانت خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ ، ٧ شركات تحت الحراسة ، وشركتي قطاع عام ، ٣٨ شركة جديدة .

وأممت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ٢٢ شركة خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ وشركة قطاع عام لم تخضع لقوانين التأمين ، ١١ شركة جديدة .

وأممت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية ١٤ شركة خاضعة للقانونين ١١٨ ، ١١٩ وشركتي قطاع عام لم تخضع لقوانين التأمين ، ٤ شركات تحت الحراسة ، ١١ شركة جديدة .

(١) قانون ٦٤ في ٣١ يناير ١٩٦٣ .

(٢) قانون ٦١٧ في ١٢ فبراير ١٩٦٢ .

(٣) قانون ١٠٢ في ٣ يونيو ١٩٦٢ .

(٤) قرار جمهوري ٣٥٤٦ في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢ .

(٥) قانون رقم ١٥ في ١٤ يناير ١٩٦٣ .

(٦) قانون رقم ١٥ في ١٤ يناير ١٩٦٣ .

(٧) قرار جمهوري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣ .

(٨) ١٧ مطحنا .

وأُمنّت وتبعت للمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات ٣ شركات تخضع للقانون ١١٨ و ١١٩ وثلاث شركات تحت الحراسة وشركتان جديدتان .

أما المؤسسة المصرية للتعدين فتبع لها ٨ شركات جديدة مؤمنة .
ومؤسسة التعاون الانتاجي ١١ شركة جديدة مؤمنة أيضا .

ثم صدر قرار بقانون رقم ٧٣ في ٨ أغسطس ١٩٦٣ يقضى بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص .

ثم أُنمت ٢٩ شركة نقل برى في ١٢ أغسطس .
وأُنمت ١٤ شركة نقل نهري في نفس اليوم .

وهكذا أُنمت معظم شركات القطاع الخاص في مختلف المجالات . . .
واستُكملت قوانين ١٩٦٣ ما سبق أن بدأته قوانين يوليو ١٩٦١ . . .
ووضح أنه لم يكن هناك شبهة تردد أو تراجع في اتجاه الدولة نحو التأمين .

لم يكن عبد اللطيف البغدادي في أعماقه متحمسا لهذه التأمينات . . .
ولم يكن من أنصار الاندفاع في طريق التطبيق الاشتراكي بهذه الصورة . .
فهو - رغم موافقته على الميثاق وقوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ - لم يتصور أن مزيدا من الاجراءات سوف يتوالى ويحاصر حرية الاستثمار الفردي التي تنمي عند الفرد - حسب قوله - روح الاجادة والمنافسة .

ولم يكن عبد اللطيف البغدادي منفردا برأيه في ذلك . . كان عدد من زملائه أعضاء المجلس يشاركونه الرأي بصوت خفيض (قال لي حسن إبراهيم أنه عارض تأمين محلات بنزاويون وعدس وشملا بعد تأمين محلات عمر أفندي وذلك لاقتناعه بنقص القدرة الكافية في ادارة هذه المحلات بنجاح) .

قال لي زكريا محيي الدين أيضا أنه كان يؤمن بأن الملكية الخاصة ضمان للحرية السياسية وأن القطاع العام غير مضمون من نواحي الادارة ، كما أنه لا يجوز تأمين شيء إلا إذا كان هناك الكادر القادر على ارادته ادارة جيدة .

ويستطرد زكريا محيي الدين موضحا أفكاره بقوله أنه كان يفضل تحديد ملكية الأسهم في الشركات للفرد والأسرة وبذا يضرب سيطرة رأس

المال على الحكم .. وينهى تصويره للموقف بأن جانبا من هذه الاجراءات كان يستهدف سيطرة الحاكم على موارد الرزق أو لقمة العيش - حسب تعبيره .

ويعلل ذكريا محيي الدين عدم اتخاذه موقف المعارضة المعلن مثل زميله عبد اللطيف البغدادي بقوله انه كان حتى ذلك الوقت على ثقة أكيدة بقيادة جمال عبد الناصر وانه كان يتذكر قوله له دائما عام ١٩٦٢ بأنه يريد يدا حرة مطلقة يتصرف بعدها بإرادته المتكاملة حتى يكون مسئولاً عن تنفيذ برنامجه .

(ثم يقول ذكريا محيي الدين انه كان مع اعطاء جمال عبد الناصر كامل المسئولية واطلاق يده بحرية كاملة .. على غير ما كان يراه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين .

وكذلك كان باقى أعضاء مجلس القيادة المشاركين فى الحكم يبلغون آراءهم الخاصة غير المتبلورة فى برنامج واضح ، المتأثرة غالبا بالمحيطين بهم من أبناء الطبقات الذابلة ، أو المتطلعين الى حياة البرجوازية الكبيرة الناعمة .

كان موقف جمال عبد الناصر الصلب ورؤيته الخاصة لأفاق المستقبل هى الضمان الاول لاندفاع الثورة فى هذا الطريق .. ويبدو انه كان مدركا ان زملاءه الذين خطوا معه خطوات الثورة الأولى قد أرهاقهم جهنم المسيرة فى مواجهة المصاعب .. ولذا كان يزداد اعتماده على عناصر أخرى جديدة يتبناها ويرعاها .

مسئولية الصناعة مثلاً تركزت فى يد الدكتور عزيز صدقي الذى عقد أول اتفاقية لتمويل الصناعة المصرية مع الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

كان معظم أعضاء مجلس القيادة يتخذون موقف الجفاء من عزيز صدقي لاختلاف وجهات نظرهم التى كانت لا تشجع المزيد من سيطرة الدولة على الصناعة .

ويلاحظ ان التأميمات قد ضاعفت العبء على وزارة الصناعة ومنحت التكنوقراطيين والفنيين فرصا هائلة للترقى والوصول الى مناصب المديرين ورؤساء مجالس الادارة .

بجمله الشركات المؤممة عام ١٩٦٣ بلغ ٢٩٣ شركة احتاجت جميعها الى قيادات ادارية وفنية لم تكن مهياة من قبل لتولى هذه المسئوليات فى وقت مبكر .

وللمقارنة نشير الى تقرير اتحاد الصناعات عام ١٩٥١ .

والاستثمار الصناعي كله كان ٢٠٠٠ر١٠٠٠ جنيه فقط .

عدد المدبرين في مختلف الشركات كان ١٤٠٦ منهم ٣٥٪ مصريون
ومن بينهم ١٨٪ يهود ٣٠٪ أوروبيون ، ١١٪ سوريون ، ٨٪ أرمن
ويونانيون .

المصريون أصلا لم يتجاوزوا بذلك ١٧٪ فقط من المشتغلين بالادارة
الصناعية التي كانت رغم كل شيء محدودة .

كان التوسع الهائل في تأميم الشركات واستيلاء الدولة عليها غير
مضمون بتوفر كادر قيادي من الاداريين والفنيين المؤمنين بالاشتراكية
والقادرين على التفاعل مع العاملين وادارة المؤسسات والشركات ادارة
ديمقراطية .

كان عبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين ومن يفكرون بأسلوبهم
من الاداريين المنتشرين في أجهزة الدولة يرون ان الحل يكون في التخفيض
من مسئولية الدولة وعدم التوسع في القطاع العام . . لم يفكر أحد منهم
في ان انجازات الدولة في ميدان الصناعة والاقتصاد لا تكمل الا بتوفير
ادارة ديموقراطية لوسائل الانتاج . . وهي لا تتحقق الا باسهام
الاشتراكيين الحقيقيين في جهاز الحكم .

خلال هذا الزحف نحو التأميمات وتشجيع الصناعة ، كان الشيوعيون
ما زال معظمهم في المعتقلات .

يقول لينين (يستحيل التغلب على الرأسمالية دون الاستيلاء على
المصارف ، ودون الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يستحيل تحقيق
هذه الاجراءات الثورية دون تنظيم ادارة وسائل الانتاج المنتزعة من
البرجوازية وادارتها ادارة ديموقراطية من قبل الشعب كله ، دون اشراك
جمهور الكادحين البروليتاريين منهم وانصاف البروليتاريين وصغار
الفلاحين في تنظيم صفوفهم وقواهم ودولتهم تنظيما ديموقراطيا) .

كان تحقيق مثل هذه المشاركة الديموقراطية في ادارة وسائل
الانتاج أمرا بعيدا تماما عن أفكار عبد اللطيف البغدادي ومن يفكرون
مثله لأنه كان من أنصار السلطة الفردية في ادارة الانتاج . . كما ان
ظروف المجتمع في ذلك الوقت كانت لا تتيح لجمال عبد الناصر فرصة
خلق ادارة ديموقراطية حقيقية لأسباب سنعرفها تفصيلا في الفصل
القادم .

ومع ذلك يقول الدكتور عزيز صدقي (انه لولا جمال عبد الناصر
ما كانت هناك صناعة) . . كان المساند الوحيد لها في وقت كان أعضاء
مجلس قيادة الثورة ضدها ومعهم رجال الاقتصاد أيضا .

وكانت هذه الثغرة الفكرية بين جمال عبد الناصر من جهة . وبين
عدد من زملائه من جهة أخرى تعبر عن عبور الثورة لمفترق طرق حاسم .
انتقلت التناقضات في مركز القيادة من تناقضات شخصية محدودة
قد تسمى أسلوب الحكم الى تناقضات اجتماعية تعبر عن خلافات في
الانتماء الطبقي . . وجهات نظر متنافرة في بناء المجتمع .

وازدادت هذه الفروق وضوحا عندما تبين ان بناء الصناعة لا يمكن
ان يتحقق الا عن طريق مساعدات الدول الاشتراكية الصناعات التي
أبمت لم تكن وحدها كافية لبناء قاعدة صناعية متطورة خطة التنمية
كانت تستهدف بناء صناعات جديدة .

يقول الدكتور عزيز صدقي (ان جملة الاستثمار الأجنبي عام ١٩٦١
كانت ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فقط ، مما جعل فكرة التأمين والاشتراكية ضرورة
حتمية للنهوض بمستوى الشعب) .

ويؤكد الدكتور عزيز صدقي بأن رأس المال الخاص المستثمر في
الصناعة بعد التأمين قد زاد عما كان عليه قبل التأمين . . وان حركة
رأس المال الداخلي مع ذلك لا تتجاوز ٥٠ مليون جنيه . . . وهذا ما يثبت
ان قدرات القطاع الخاص مهما بلغت فهي محدودة .

ثم يقول (لولا قروض الدول الاشتراكية ما أمكن اقامة المصانع) .
وكان هذا الاتجاه في ذاته محل اعتراض عبد اللطيف البغدادى
الذى لم يكن من المجندين لسياسة التعاون مع الدول الاشتراكية بقدر
متزايد .

لم يدرك ان الدول الاشتراكية تهتدى بقول لينين الذى أعلنه قبل
انتصار ثورة أكتوبر (اننا سنبدل قصارى جهدنا للتقارب مع المؤلف
والايرانيين والهنود والمصريين والاندماج بهم ، ونحن نعتقد ان من واجبنا
ومصلحتنا ان نفعل ذلك ، والا تكون الاشتراكية في أوروبا غير وطيدة ،
وسنبدل ما في وسعنا لنقدم لهذه الشعوب المتأخرة والمظلومة أكثر منا
(المساعدة الثقافية النزيهة ، أى مساعدتها على الانتقال الى استخدام
الماكينات وتسهيل العمل على الانتقال الى الديمقراطية) - العالم الثالث
طبعة موسكو ١٩٧١ .

قضية التعاون مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية أصبحت نقطة خلاف رغم الاتفاق على صفقة السلاح وبناء السد العالي . . . وذلك بعد تجاوز مرحلة الخلاف بين جمال عبد الناصر وخورشوف عام ١٩٥٩ ، واستقرار الأوضاع بين الدولتين في هدوء على أسس تعاونية جديدة .

استقالة عبد اللطيف البغدادي

ومع ذلك لا يجوز إعطاء الأمور أهمية أكثر مما تستحق . . . فمعظم هذه الخلافات ووجهات النظر المتنافرة ، كانت تدور في حدود دائرة ضيقة عند القمة ، ولم تكن الجماهير تعرف عنها شيئا كثيرا .

لم تأخذ الخلافات صورة صراع الأحزاب القديمة التي تتبلور أفكارها من واقع طبقي محدد تفرضه صلتها بفئات معينة من الجماهير . . . ولكنها كانت ذات طابع شخصي يتأثر بالصلات الخاصة والأفكار الذاتية لأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين .

لم يكن التناقض بين جمال عبد الناصر من جهة وبين عبد اللطيف البغدادي أو كمال الدين حسين من جهة أخرى . يمثل خطرا على تماسك القيادة ، أو يضعف من مركز عبد الناصر في القمة .

لم يكن هناك خطر من وجود هذا التناقض لأن أحدا من الاثنين أو غيرهما من أعضاء مجلس القيادة لم يكن يملك نفوذا في القوات المسلحة منذ تولى عبد الحكيم عامر قيادتها العامة في يونيو ١٩٥٣ ، ولم يكن لأحد منهم تأثير جماهيري في وقت تركزت فيه كل الأضواء على شخصية الزعيم ، وفي وقت اقتنع به الجميع قائدًا لهم يدينون له بالولاء .

ولم يكن التناقض بين جمال عبد الناصر وبينهما شبيها بالتناقض بينه وبين عبد الحكيم عامر . . . ذلك أن المشير رغم كونه هو وعبد اللطيف البغدادي كانا الوحيدين من أبناء العمد أثرياء الريف نسبيا ، إلا أنه لم يكن صاحب فكرة نشطة يمكن أن تصطدم مع اتجاهات جمال عبد الناصر . . . وكان الخلاف بينهما شخصيا في مضمونه أكثر منه مرتبطا بخلافات أيديولوجية .

أما الخلاف مع كمال الدين حسين فانه كما أوضحنا كان صراعا بين اتجاه تقدمي يمثلّه جمال عبد الناصر واتجاه محافظ يمثلّه كمال الدين حسين . . . بدأ منذ الغاء الاتحاد القومي الذي كان كمال يخطب في اجتماعاته قائلا ان عبد الناصر شخصية موهوبة يكاد يوحى لها . . . ثم اتخذ موقفه المعارض المعروف الذي أخذ يزداد حدة بعد تركه لمناصبه حتى انتهى به الأمر الى الاستقالة .

كان كمال الدين حسين يقف عند فكرة ثابتة وجامدة يقول بأن كل اتجاه للتحويل الاشتراكي هو ماركسية شيوعية يجب مقاومتها .. وبهذا المفهوم رفع شعار المعارضة لكل ما يتم في مصر ، وحمل معولا يحاول به تحطيم زعامة جمال عبد الناصر التي أسهم في خلقها .

لم يهدأ كمال الدين حسين بعد استقالته ، وإنما حمل لواء المعارضة في الأوساط التي يتحرك فيها ، وكتب خطابا الى جمال عبد الناصر يحتج فيه على اعتقال الاخوان المسلمين الأمر الذي انتهى الى تحديد اقامته يوم ١٥ أكتوبر ٦٥ في احدى الفيلات بمنطقة أهرامات الجيزة ، وظلت اقامته محددة تحت الحراسة حتى توفيت زوجته التي كانت تقيم معه فجأة بعد ثلاثة أشهر وعندما خرج لتشيع جنازتها أطلق سراحه ولم يعد الى مكان تحديده اقامته .

ولكن الخلاف بين جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي كان ذا طبيعة ثالثة .. فعبد اللطيف البغدادي رغم انه من أبناء برجوازية الريف ، ورغم انه كان على صلة تنظيمية مع الاخوان المسلمين وبعض الجماعات الارهابية أو الفاشية قبل الثورة (جماعة اليد السوداء - عبد العزيز علي - وجيش التحرير - فوزي القاوقجي -) الا انه حضاري النزعة يؤمن بالديموقراطية الليبرالية ، وحاول أن يجعل من فترة رئاسة مجلس الأمة محاولة لخلق تجربة ديموقراطية في اطار الثورة .

ولم تكن الخلافات التي نشبت بين البغدادي وعزيز صدقي موقفا منه ضد الصناعة ، ولكنه كان موقفا ضد ما يراه اندفاعا غير مخطط من وجهة نظره .. ولم يكن البغدادي مقتنعا بالتوسع في التأمينات التي تصل المشاريع الخاسرة ، بالاضافة الى رغبته في دعم أجهزة التخطيط التي سبق له ان تولى وزارتها حتى لا تنفرد الصناعة ونحدها في مجال العمل .

ولا يعني هذا ان عبد اللطيف البغدادي كان اشتراكيا علميا يختلف فقط في اجراءات التطبيق ولكنه كان من المؤمنين بإمكانية تطور المجتمع في طريق رأسمالي مع اتخاذ بعض اجراءات اشتراكية .. ولكنه لم يعلن عن اتخاذ موقف معارض صريح لمبادئ الميثاق أو لاجراءات التأمين سواء عام ١٩٦١ أو ١٩٦٣ .

تركز الخلاف بينه وبين عبد الناصر حول مشروعية تأمين المطاحن ومضارب الأرز ومحالج القطن بقرارات جمهورية دون عرض الأمر على مجلس الأمة كما ذكرت .

ووضّل الأمر غايته وشعر عبد اللطيف البغدادي أن دور مجلس الرئاسة قد أصبح شكليا وأنه لا يسهم في صنع سياسة الدولة ولم يجد سبيلا إلا بتقديم استقالته .

ولم تكن هذه هي استقالته الأولى ، ولكنها كانت الأخيرة .

سبق أن قدم عبد اللطيف البغدادي استقالة أولى عام ١٩٥٤ خلال أزمة مارس عندما رفض الموافقة على عودة محمد نجيب وكان قد سبق له عدم الموافقة على خروجه أيضا .

وقدم استقالته ثانية في ٢٤ أغسطس ١٩٥٨ عندما تلقى خطابا دوريا من جمال عبد الناصر ينبه أعضاء مجلس الثورة لعدم الدعاية في الصحف . . ولكن جمال عبد الناصر أرسل له وفدا من زكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وحسين الشافعي وأنور السادات اقنعوه بالعودة حيث عاد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨ .

وبعد استقالته الثالثة وقبل نشرها وضع شقيقه سعد البغدادي تحت الحراسة لأمر لو صحت لأساءت إليه . . وضاعت في غمرة أخبار وضع شقيقه تحت الحراسة ، تساؤلات الناس عن أسباب الاستقالة .

نقد القطاع العام

ولم يكن موقف جمال عبد الناصر في موضوع التأمينات وبناء الصناعة متحيزا للدول الاشتراكية . . بل كان موقفا مصريا تمليه الظروف الموضوعية القائمة .

جمال عبد الناصر وافق على أن تختفى من قوائم التأمين شركات البترول أو صرح بتكوين ثلاث شركات أدوية برأس مال أجنبي غربي ٦٠٪ ورأس مال خاص ٤٠٪ .

ويقول الدكتور عزيز صدقي أنه وافق على ذلك تحت ادراك حقيقة أن هاتين الصناعتين تحتاجان إلى أموال هائلة للبحث لا تتوفر في ميزانية الدول النامية . . شركة فايزر للأدوية كانت تصرف وقتها ٢٠ مليون جنيه سنويا للأبحاث ، والبترول كان كامنا تحت أرضنا لا يجد من يدفع به إلى السطح ، لخشية الشركات العالمية من قوانين التأمين . . إلى أن توصل الدكتور عزيز صدقي عام ١٩٦٣ إلى اتفاقية مع الحكومة الأمريكية تنص على أن (الاستثمار الذي يتم في مصر تضمنه الحكومة الأمريكية) .

عارض جمال عبد الناصر الاتفاقية أولا - كما يقول الدكتور عزيز صدقي - ثم اقتنع بها بعد مناقشة دارت حول أهمية استخراج البترول لبناء اقتصادنا القومي .

• وبـريجنيف أيضاً سأل الدكتور عزيز صدقي عن سبب إعطاء الامتيازات البترولية لأمريكا ، وهي باب عريض تدخل منه لأرض مصر .

وكان رد الدكتور عزيز صدقي أن ذلك ناتج من عدم توفر رأس المال المصري للبحث ، ذلك إلى جانب وجود شركة وطنية في أكثر المناطق .
إحتمالا لوجود البترول .

ولم يقتصر إعطاء الامتيازات البترولية للدول الغربية فقط . . .
تعاقدت وزارة الصناعة مع الاتحاد السوفيتي على القيام بعمليات التنقيب عن البترول في منطقة سيوة بالصحراء الغربية ، بشروط تختلف عن شروط الشركات الأمريكية . . . إذ يتم ذلك في صورة قروض تصرف على البحث حتى إذا تم العثور على البترول انسحبت الخبرة السوفيتية تماما ولم يعد لها أي نوع من المشاركة في الانتاج إلا بقدر ما دفعته من أموال في البحث .

أما الشركات الأمريكية فأنها تتقاسم مع الحكومة المصرية نصف الأموال التي صرفت في البحث ثم تستمر في الحصول على ٢٥٪ من الانتاج إلى أن ينضب .

وخلال هذه الفترة التي بدأت فيها مسيرة الصناعة في مصر ، تعرضت أفكار التخطيط لبعض الأخطاء فأقيمت مصانع في أماكن لا تتوفر فيها المواد الخام مثل مصانع اللبن . وأقيمت مصانع تعرضت للفشل مثل الترانزستور .

وانبرت مجلة روز اليوسف في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ توجه حملات نقد عنيفة لبعض الشركات والمؤسسات .

كنت رئيس تحريرها خلال هذه الفترة ، وكان حرصي شديدا على أن يكون القطاع العام صورة مضيئة للجماهير حتى يكون واجهة طيبة للاشتراكية .

• كان النقد ينبعث من موقف الحرص على مساندة القطاع العام . . .
وليس من موقف الرغبة في الهدم والعودة إلى الوراء . . . إلى سيطرة رأس المال الخاص .

قال جمال عبد الناصر في مؤتمر المبعوثين بعد ذلك وهو يتحدث عن حرية الصحافة (الجرائد تنقد . . . مثلا روز اليوسف لها نقد مر جدا للقطاع العام ، أي حاجة بتتنشر عن القطاع العام بهحصل فيها تحقيق . ونتحرى لمعرفة هل هذا صحيح أم لا) .

كان هذا صحيحا فقد اكتشفت المباحث الجنائية العسكرية في حملاتها على القطاع العام صدق ما نشرناه عن تزوير الميزانيات في شركة سينا للمنتجيز وغيرها .

ويخطيء من يتصور أن الصناعة يمكن أن تستقر بغير أخطاء أو بعيدا عن الانحرافات . . حتى مع أحمد عبود تعرضت لذلك ، فقد وضع مبلغ مليون جنيه في منجم كبريت لا يوجد فيه كبريت ، وكان ذلك بناء على نصيحة من شركة أمريكية .

الدولة تقود عملية التنمية . . بعد أن أصبحت معظم الشركات مؤمنة .

الدخل المتولد في الصناعة . . حجر الزاوية في تطوير اقتصادنا القومي ارتفع خلال الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ من حوالي ٢٥٦ مليون إلى ٣٨٥ مليون بنسبة تزيد عن ٥٠٪ بمعدل ارتفاع ١٠٪ سنويا كما وردت في كتاب (سنوات التحول الاشتراكي)

لعلي صبرى .
صراع في مراكز القمة

بعد استقالة كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي اتخذ جمال عبد الناصر قرارا بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبا أول لرئيس الجمهورية وتعيين زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وحسن ابراهيم نوابا لرئيس الجمهورية يوم ٢٥ مارس ١٩٦٤ . . وسقطت أسماء المستقلين بلا تعليق . ولم يعد باقيا من مجلس قيادة الثورة الى جانب عبد الناصر سوى هؤلاء وأنور السادات . . أقلية المجلس ٦ من ١٣ هي التي بقيت بعد ٨ سنوات من العمل المشترك .

١ . وصدر قرار جمهوري أيضا في نفس اليوم بتعيين علي صبرى رئيسا للوزراء ووزيرا للتخطيط بدلا من رئاسة المجلس التنفيذي ، وضم الى وزارته من أعضاء مجلس الرئاسة كلا من الدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي وكمال رفعت نوابا لرئيس الوزراء .

وهكذا انتهت قصة مجلس الرئاسة وقصة القيادة الجماعية . . وارتقى وضع المشير عامر ليصبح الشخصية الثانية من الوجهة العملية والرسمية أيضا . . كما ثبت أيضا وضع علي صبرى في أقوى موقع تنفيذي .

ليس هذا فقط . . بل ان المشير عامر والمحيطين به من قادة القوات المسلحة كانوا يتصرفون أحيانا وكأنهم وحدهم في الساحة لا يقيمون وزنا كبيرا للوزارة .

كثير من التعيينات الكبرى فى الأجهزة الادارية والتنفيذية كانت تتم
بترشيح من عامر . . وكثير من الذين مستهم تحقيقات الرقابة اداريا
احتفظوا بمناصبهم لأنهم كانوا مساندين بقوة المشير .

كان عبد الحكيم عامر قد قرر السير فى طريق المتعة الشخصية بعد
انتصاره فى العودة بعد الاستقالة . . . وكانت المجموعة المحيطة به كفيلة
بالإساءة اليه وتهيئة كل وسائل اللهو والانحلال له .

وكان أمرا معروفا ومتداول ما يتم فى هذا الجو من تدخين واتصال
ببعض الفنانات وبذخ يصل الى حد السفه . . . ولعب الدور الرئيسى
فى ذلك سكرتير المشير على شفيق صفوت .

وكان هناك خلاف واضح بين شمس بدران وعلى شفيق حاول المشير
ان يمنعه عيثا حتى عين الأول مديرا للشئون العامة والثانى سكرتيرا خاصا
. . . ولكن ذلك لم يقض على التناقضات المتزايدة .

ولم تلبث أجهزة المباحث الجنائية العسكرية ان اكتشفت أثناء
تتبعها لبعض الذين يتاجرون بأجهزة وآلات يحضرونها من اليمن . .
اكتشفت ان اثنين من أعضاء مكتب المشير قد هربا عدة صناديق من دخان
التمباك للمتاجرة فيها - حسب رواية الصاغ حسن خليل الذى رفع
مذكرة الى الصاغ شمس بدران .

وعندما عرض الأمر على المشير أصدر تعليماته بالتحقيق . . . وأثر
شمس بدران الابتعاد عن التحقيق الذى قام به الصاغ حسن خليل ،
والذى اكتشف فيه ان هناك عصابة فى ادارة الشئون العامة للقوات
المسلحة تصدر أذونات صرف وهمية تستولى عليها ، وانها مرتبطة بعصابة
أخرى فى مكتب المشير يرأسها الصاغ عبد المنعم أبو زيد .

وقدم المتهمون للمحكمة ولم يحطهم المشير بحمايته . . وأصدرت
المحكمة العسكرية التى يرأسها اللواء محمد أحمد صادق (وزير الحربية
فيما بعد) أحكامها بالسجن على عدد من أعضاء المكتب .

وانتهى الأمر بعد كشف هذه الفضائح الى إحالة على شفيق صفوت
الى المعاش فى نهاية عام ١٩٦٦ .

الغريب ان المشير تزوج من برلنتى عبد الحميد وعلى شفيق تزوج
من مها صبرى ، وعبد المنعم أبو زيد من سهير فخري وهن جميعا من
الفنانات .

والغريب أيضا هو صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذى قضى
بجعل الاختصاص للنياحة والقضاء العسكرى فى كافة الجرائم التى ترتكب

من العسكريين بسبب تأدية وظيفتهم أو حتى في الجرائم الخارجة عن نطاق أعمال وظائفهم إذا انفردوا بآلاتهم فيها دون أشخاص مدنيين .

وكان ذلك يعنى وضع الجيش في وضع خاص فوق الطبقات الأخرى وحصر دائرة الاتهام في يد القيادة .

كان المستهدف من ذلك على حد قول أحد المسؤولين في القضاء العسكري عدم نشر الغسيل الوسخ أمام الناس .

أما الحقيقة فكانت اعطاء حقوق شكلية مع سيطرة فعلية من أعلى .

ولكن هذا التسيب والانحلال كان محاطا بجدار من الضمت والعزلة ولم يؤثر على سمعة المشير أو نفوذه في القوات المسلحة .

وحرص لذلك جمال عبد الناصر على ألا يناطح عامر في شئون القوات المسلحة الداخلية . . . وترك له الأفراد بها معتمدا على وجود شتمين بدران الشخصية التي اختارها لتكون ذات نفوذ وقريبة منه . . . كما حرص أيضا على إخفاء الخلاف القائم بينه وبين المشير وحصره في أضيق نطاق ممكن معتمدا على أن عامر ليست له طاقة جادة على العمل ، وإن نشر هذه الأخبار يضعف من مركز القيادة في نظر القوات المسلحة - والجماهير أيضا .

احتفظ الاثنان من الناحية المظهرية بعلاقاتهما الطيبة . . . ووقف الاثنان جنبا إلى جنب في نادي ضباط القوات المسلحة بالزمالك صيف عام ١٩٦٥ وهما يستقبلان المدعوين لحفل زفاف شقيق جمال عبد الناصر وكريمة عبد الحكيم عامر .

ولم تقف التناقضات والخلافات عند حدود قمة مركز السلطة ولكنها امتدت إلى الدائرة الثانية أيضا . . . حيث ظهر خلاف شديد بين علي صبرى والدكتور عزيز صمدقى أدى إلى خروجه من الوزارة وتعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية واستبداله بالدكتور مصطفى خليل وزير النقل .

واتسعت دائرة الخلاف حتى وصلت إلى حسن إبراهيم الذي كان مقررا الاستقالة مع كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى في مارس ١٩٦٤ ، ولكنه كان موجودا في الخارج . . . وعندما عاد صراح جمال عبد الناصر بأنه لا يود المشاركة في المرحلة المقبلة ، ولكن جمال عبد الناصر أقنعه في اجتماع ضم زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وأنور السادات بأن يبقى معهم في الحكم نائبا لرئيس الجمهورية .

وشعر حسن ابراهيم خلال ممارسته العمل بأن على صبرى يوقع بينه وبين عبد الناصر ، فصارحه بذلك قائلاً (ان البعض يقدمون لك معلومات غير صحيحة ومنهم على صبرى) . . . ويقول حسن ابراهيم ان عبد الناصر قال له (هل تتصور ان على صبرى يقدر يمشينى ؟ انه لا يزيد عن سكرتيرى مهما كان فى أى منصب) .

ولكن الأمور لم تمض بالأسلوب الذى يرتضيه حسن ابراهيم فقد شعر انه بعيد عن مركز السلطة معزول عن المشاركة الايجابية الحقيقية فى صنع القرار .

ولم يجد بدأ من تقديم استقالته الثالثة والأخيرة فى ١٨ يناير ١٩٦٦ بعد ان طلب مقابلة جمال عبد الناصر يوم ١٣ يناير ومضت خمسة أيام بلا جواب .

وهكذا كانت كواليس القيادة مليئة بالتناقضات والخلافات الشخصية ولكنها كانت محجوبة عن الجماهير بستار كثيف . . . وكان التعلق بشخصية جمال عبد الناصر دافعا فى ذاته الى عدم اهتمام الناس بما قد يصل اليهم من همسات اقتناعا منهم بأن كل شئ يمكن اصلاحه وكل خطأ يمكن علاجه طالما جمال عبد الناصر فى قمة جهاز الدولة .

الفصل التاسع

طليعة الاشتراكيين

« ان الحاجة مساسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يعجنده العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

الميثاق

لم يكن صدور الميثاق وتكوين الاتحاد الاشتراكى العربى مفتاحا سحرى يفتح ابواب المجتمع للتحول الجديد . . . ولكنه كان علامة توجيه وخطوة أولى فى الطريق الجديد . . . ولكن المسيرة تحتاج الى جهد شاق وطويل .

والتنظيم الجديد يتلمس طريقه تحت تأثير الاتحاد القومى . . . ومعظم العاملين والاداريين من غير القيادات ظلوا فى مواقعهم لا يكادون يستشعرون فرقا فى التغيير .

وانتقال الاتحاد الاشتراكى الى مبنى محافظة القاهرة الجديدة المطال

على النيل ، لم يكن في ذاته باعثا على تغيير طبيعة الاتحاد القومي أيام كان في قصر عابدين وفي ثكنات الحرس الملكي سابقا .

وتعيين حسين الشافعي أمينا للاتحاد الاشتراكي لا يعبر عن تطور في التنظيم الجديد... فليس هناك فارق فكري بينه وبين كمال الدين حسين الأمين العام للاتحاد القومي .

والجماهير ما زالت بعيدة عن استئثار ما يدور في المجتمع ... والطبقة العاملة التي تكونت مع تطور الصناعة ما زالت بعيدة عن التفاعل الحي مع النظام عن طريق الادارة الديمقراطية .. والعسكريون والتكنوقراط ما زالوا سادرين في سلوبهم الذي لا يطبق المشاركة ويسعو للانفسراد .

والاتحاد الاشتراكي خلال هذه الفترة بعيد أيضا عن امكانية التفاعل مع المؤسسات والشركات الصناعية .. العلاقات ليست واضحة .. والحساسيات من جانب المديرين قائمة .. والملاحظات من جانب العاملين في الاتحاد الاشتراكي مستمرة .

الكتاب السنوي الثاني للاتحاد الاشتراكي لا يحدد دورا لتفاعل تنظيمات الاتحاد مع أجهزة الادارة ... وخطة العمل التي صدرت عام ١٩٦٤ لا تتضمن أكثر من هذه الفترة (أما الوسائل الخاصة بكل صناعة فان التقاء النقابات العامة وممثلي الادارة مع ممثلي التخطيط قد يكون مجالا مفيدا لتحديد المشاكل العامة التي تتعرض لها الصناعة بذاتها ، ويمكن ان تعود بعض هذه المسائل الى الوحدات الانتاجية في المصنع لتناقش بوصفها مصدر المعلومات الأساسي) .

ثم تواصل التوضيح قائلا (ولكي يكون العمل الذي يتم في هذه المؤتمرات مثمرا ومفيدا يجب ان يستعد عن أي شكل من أشكال السلطة التنفيذية ليكون تعبيرا حقيقيا لا يتصف بالحرص أو المجاملة ، وبذلك تتأكد معاني الديمقراطية كسلوك وممارسة على أساس ان الادارة والتنفيذ تخضع كل منهما عن نفسها ثوب السلطة عند المناقشة) .

خطة الاتحاد الاشتراكي عامة وغامضة ... وبعيدة عن الوصول الى قلب المشكلة ..

دور الاتحاد الاشتراكي ليس واضحا ... ما زال يتحرك بروقنية بعيدة عن التأثير في الجماهير .

ولكن الأمور لا تركز الى جمود ... تشكلت أمانة جديدة في

١٣ ديسمبر ١٩٦٤ من ٢١ عضواً ٠٠ من بينهم ١٣ ضابطاً وقسمت إلى ١٥ أمانة فرعية وضممت الأسماء الآتية :

حسن الشافعى ، د . نور الدين طراف ، أحمد عبده الشرباصى ،
كمال الدين رفعت ، عباس رضوان ، خالد محيى الدين ، سيد مرعى ،
طلعت خيرى ، أنور سلامة ، د . حسين خلاف ، شسعرأوى جمعه ،
كمال الحناوى ، على السيد على ، حسين ذو الفقار صبرى ، محمد فتحى
الديب ، أحمد عبد الله طعيمة ، عبد الفتاح أبو الفضل ، د . عبد السلام
بدوى ، عبد المجيد شديد - د . إبراهيم سعد الدين ، د . رشدى سعيد .

خرج من الأمانة السابقة أنور السادات رئيس مجلس الأمة ،
وعلى صبرى رئيس الوزراء ، وكمال الدين حسين المستقيل ، وحسن
إبراهيم ، والدكتور محمد عبد القادر حاتم .

جميع الخارجين من الضباط ... والبعض منهم يقترب من دائرة
الظل .

ودخل إليها للمرة الأولى بعض اليساريين وكان هذا فى ذاته انعطافاً
جديداً فى مسار الثورة ... خالد محيى الدين الذى كان يتولى فى ذلك
الوقت رئاسة مؤسسة أخبار اليوم . لأمانة شئون الصحافة والدكتور
إبراهيم سعد الدين الذى فوجئ بتعيينه عضواً فى الأمانة العامة رغم أنه
كان معزولاً سياسياً ، ولو أنه كان عضواً عاملاً بصفحة الرأى فى جريدة
الأهرام .

تولى إبراهيم سعد الدين أمانة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية
التي انفصلت عن أمانة الدعوة والفكر التي كان يتولى شئونها كمال الدين
رفعت والتي كانت تصدر نشرة (الاشتراكي) تضم عدداً من المقالات
والاقتراحات ذات المضمون التقدمي .

ظهرت أسماء جديدة فى مجال العمل السياسى ... شعراوى جمعه
الذى كان محافظاً للسويس واهتم خلال وجوده هناك بالعمل السياسى
والثقافى فأنشأ مركزاً للدراسات الاشتراكية استعان فيه ببعض المثقفين
اليساريين من القاهرة ، كما أنشأ فرقة مسرحية للسويس تولى ادارتها
ماركسى سابق هو يوسف غزولى خريج كلية العلوم والمهندس بشركات
البتترول فى المدينة ... وكمال الدين الحناوى الذى عاد إلى الصحافة رئيساً
لمجلس إدارة دار التحرير .

تغيير الأمانة وتقسيمها إلى أمانات فرعية كان خطوة إلى الأمام ...
ولكنها لم تكن خطوة كافية لانطلاق الجهاز الضخم الذى يضم عدة ملايين .
واجتماعات الأمانة تحددت إلى نوعين : ...

الأول . . . يحضره جمال عبد الناصر ويعطى فيه توجيهات وللحاضرين حق السؤال . . . وكان منتظما في الحضور والمشاركة .

الثاني . . . اجتماعات تعقد تحت رئاسة حسين الشافعي لتنفيذ توجيهات جمال عبد الناصر وتميزت هذه الاجتماعات حسب رأى الدكتور ابراهيم سعد الدين بأن المناقشات فيها كانت أكثر انفتاحا وان بعض الآراء كانت أحيانا تتعارض أو تتناقض مع رأى عبد الناصر .

الأمانة لم تكن تصدر أى نوع من القرارات .

كانت تثار بعض الأسئلة ، وجمال عبد الناصر يجيب ثم ينفض الاجتماع .

تخلف عبد الناصر فى أحد الاجتماعات عن الحضور ، وأتاب عنه عبد الحكيم عامر ففتح الاجتماع بقوله (نتكلم فى أى حاجة على ما قسم) .

عدم انضباط الاجتماعات بجدول أعمال ومناقشة مفتوحة وقرارات مكتوبة كان ظاهرة فى أعمال الأمانة ورغم الاكثريّة الواضحة من العسكريين المشهورين بالانضباط الا أن اجتماعاتهم كانت مفتوحة وغير منضبطة .

ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على العمل فى الاتحاد الاشتراكي ولكنها كانت موجودة أيضا فى مجلس الوزراء الذى قليلا ما كان يتقيد بجدول أعمال محدد ، وكثيرا ما اختل عقد جلساته فى موعد محدد .

قال حسين الشافعي فى حديث له معه بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ (ان تمويل الاتحاد الاشتراكي لنفسه ذاتيا هو علامة صعبة وايجابية) ولكن هذا لم يكن كافيا لانقاذ الاتحاد الاشتراكي من جموده وعدم فعاليته .

نادى ميشيل عفلق سكرتير حزب البعث فى محادثات الوحدة بتعدد الأحزاب قائلا (تعدد الأحزاب القومية الاشتراكية هو ضمانة لحد ما للحرية السياسية) وجمال عبد الناصر يرد عليه (نحن لا نعتبر الاتحاد الاشتراكي حزبا . . . لأن الحزب بالطبيعة تعبير عن مصالح فئة أو طبقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية) .

ويستطرد جمال عبد الناصر مفسرا مسئولية الاتحاد بقوله فى جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣ (الاتحاد الاشتراكي تحالف لقوى الشعب العاملة ويتكون فى داخله جهاز سياسى هو أصلا الكادر ، يعنى الناس ذوى الفعاليات السياسية والقدرة على تحريك التفاعل الثورى) .

بداية طليعة الاشتراكيين

ويفكر جمال عبد الناصر في تطبيق ما ورد بالميثاق حول الجهاز السياسى من القول بأن الحاجة ماسة الى تكوينه داخل اطار الاتحاد الاشتراكي لتجنيده العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها .

ويبدأ فى التنفيذ بعد أسابيع من جلسات مباحثات الوحدة . . . ويعقد جمال عبد الناصر اجتماعا فى يونيو ١٩٦٣ يدعو اليه على صبرى ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد ، ويحضر سامى شرف سكرتيرا للجلسة .

تحضير الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكي يتم بعيدا عن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق . . . حتى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي كان غائبا عن الاجتماع الأول . . .

السبب غير مفهوم . . . الا اذا وضع فى اطار الثقة الشخصية من جانب جمال عبد الناصر فى ان يكون الحاضرون من المقتنعين بالتحول الاجتماعى عن طريق الاشتراكيين . . . واذا كان حكما من جمال عبد الناصر بأن زملاءه السابقين القابلين لمواصلة المسيرة معه انما يفعلون ذلك بدافع الرغبة فى البقاء داخل دائرة السلطة والاستفادة بمزاياها أكثر من ايمانهم بالتحول نحو الاشتراكية .

وكان هذا ايدانا بأن دور البغدادي وكمال الدين حسين قد وصلت به التناقضات الى نهايته عمليا قبل ان يعلن ذلك رسميا .

فكرة الجهاز السياسى داخل الاتحاد الاشتراكي ، تتشابه مع تنظيم رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف داخل الاتحاد الاشتراكي فى يوغوسلافيا وقد أطلق عليها فى مصر اسم (طليعة الاشتراكيين) .

وحى التنظيم انتقل من البرتغال الدولة الفاشية حيث اقتبس نظام الاتحاد القومى الى يوغوسلافيا الدولة الاشتراكية ذات الطابع الخاص وكان جمال عبد الناصر قد أرسل صلاح دسوقي فى بعثة الى يوغوسلافيا لدراسة النظام هناك .

والمجموعة التى اعتمد عليها جمال عبد الناصر كبداية وأساس لتكوين الجهاز السياسى كانت ذات ميول فكرية متباينة . . . الوحيد الذى ارتبط منهم خلال ماضيه بحركات سياسية اشتراكية كان أحمد فؤاد عضو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى .

وعندما استفسر أحمد فؤاد من جمال عبد الناصر عن مدى التجانس بين أفراد هذه المجموعة ، قال له ان على صبرى ومحمد حسنين هيكل هما

أكثر الأفراد تأثرا بفكره وانهما رغم أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية الا انهما يعبران مرحلة من مراحل التحول الفكرى الى الاقتناع بها .

وطلب جمال عبد الناصر ان يتصل كل واحد من الحاضرين بمجموعة من الذين يثق فيهم وان يشكل منهم خلايا لا يتجاوز عدد أفراد كل خلية عشرة أفراد فقط .

قال لأحمد فؤاد انه يريد تنظيماً منضبطاً مثل التنظيمات الشيوعية ، وانه لا يجد خلافاً شديداً مع الماركسية فى الوجهات الاجتماعية والاقتصادية .

كما اشترط جمال عبد الناصر ان يكون التنظيم سرياً ، والا يقبل الأعضاء فيه الا بعد عرض الأسماء عليه للموافقة عليهم وكان مفهوماً انها تفرز بوساطة أجهزة أمن خاصة .

السرية كانت - حسب تصور جمال عبد الناصر - كما قال لأحمد فؤاد وكما أوضحه فى مؤتمر المبعوثين بعد ذلك لمنع تكتل القوى ضد العناصر المختارة ومحاولة الاساءة الى سمعتها أولاً ، والنقطة الثانية هى حرصه على الا يستغل أحد وجوده فى الجهاز السياسى ليستفيد من ذلك فى مكان عمله أو فى أى مكان آخر .

وكان جمال عبد الناصر قد أعلن فى مؤتمر المبعوثين فى أغسطس ١٩٦٦ عن وجود طليعة الاشتراكيين وعن انها تتكون سرا من سنتين .

كانت مجموعة البداية لا تبشر بإمكانية خلق تنظيم كادر مناضل وصالح لتحريك الاتحاد الاشتراكى فلم يكن محتملاً ان يخرج أحد هؤلاء الأفراد من دائرة طبقته واتصالاته الطبيعية ليرتبط بعناصر مناضلة حقيقية .

كل فرد منهم بدأ يتصل بأقرب الناس اليه .

لم يكن المشير عبد الحكيم عامر بعيداً عن خطوات تكوين هذا الجهاز السياسى كان هو الوحيد الذى علم بخطوات التكوين من رئيس الجمهورية وقد كلف شمس بدران بتكوين الجهاز داخل القوات المسلحة ، كما اتصل بعباس رضوان الذى شكل مجموعة كان من بين أعضائها شعراوى جمعه محافظ السويس .

رئيس الوزراء على صبرى اتصل بالوزراء عبد المنعم القيسونى وأحمد توفيق البكرى وعبد القادر حاتم وعبد المحسن أبو النور وعبد العزيز السيد وبالعاملين فى رئاسة الجمهورية محمد فايق

وعبد المجيد فريد وسامى شرف وعبد المجيد شديد عضو أمانة الاتحاد الاشتراكى ومحمد أبو نار (٨ ضباط ومدنيان) .

واقترنت اتصالات محمد حسنين هيكل على عدد محدود جدا من العاملين فى جريدة الأهرام . وأمين هويدى الذى اتصل به جمال عبد الناصر شخصيا أثناء وجوده فى القاهرة من بغداد قدم لعبد الناصر بعض الأسماء كان من بينها أسماء بعض العاملين فى المخابرات العامة والقوات المسلحة فرفضها جمال عبد الناصر فورا .

أما أحمد فؤاد فقد اتصل بى وبدأنا تشكيل فرع ليس من بين أعضائه وزير أو محافظ أو سفير أو ضابط سابق . . . كل أعضائه من التقدميين الثوريين فى مختلف المجالات ، وشكلنا له لجنة قيادية من أحمد فؤاد والدكتور عبد المعبود الجبيل وأنا .

التقت هذه اللجنة فى بداية تشكيل الفرع من المشير عبد الحكيم عامر بناء على تعليمات جمال عبد الناصر وتمت المقابلة فى منزله بثكنات الجيش بالحلمية الجديدة ، وكان مقروضا أن يستمر الاتصال به ، ولكن ذلك لم يتكرر بعد مقابلات محدودة . . . وتبين لنا أن المشير عامر وهو على قمة السلطة العسكرية لم يكن يجد فى مثل هذا التنظيم شيئا له قيمة .

ونما فرعنا نموا سريعا واستقطب اليه معظم العناصر الناضجة فكريا وسياسيا فى مجالات الثقافة والصحافة ، كما انضم اليه عدد من الشيوعيين الذين خرجوا من المعتقلات بعد خمس سنوات كاملة ، وذلك حتى لا يزور خروشوف مصر فى زيارته التى تمت لتحويل مجرى النيل عند السد العالى فى مايو ١٩٦٤ وهناك معتقل شيوعى واحد .

الشيوعيون وطلعة الاشتراكيين

بلغ عدد المنضمين الى فرعنا خلال فترة وجيزة ما يزيد عن ٢٥٠ عضوا معظمهم يصلح كادرا قياديا مؤثرا فى مجال عمله أو سبكنه .

كان موضع تساؤلنا عن سر تكليف عبد الناصر للمشير عامر الاتصال بفرعنا الذى يعتبر الفرع اليسارى التقدمى فى التنظيم كله . . ولم نجد لذلك جوابا الا أن يكون رغبة فى إبلاغ المشير بأن القوات المسلحة ليست هى الوحيدة فى ساحة العمل السياسى . . . أو انه أراد أن يضعف الحساسية فى نفسه من ناحية الماركسية عن طريق اتصاله ببعض من كانوا أعضاء فى تنظيماتها .

وخلال هذه الاتصالات لم يكن عبد الحكيم عامر نافرا من المناقشة أو غير مستعجب لها ولكنه حسب طبيعته كان لا يريد للأمور أن تصل

الى ابعادها الحقيقية ومع ذلك فقد قدم لفرعنا بعض تسهيلات ادارية مثل شقة واسعة تطل على مبنى السفارة الامريكية كانت تحت تصرف ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، ولكنى رفضت استخدامها لاجتماعات الفرع حرصا على السرية من ناحية وتحاشيا لما يمكن أن يدور حولها من تساؤلات ، فظلت مغلقة عدة شهور ثم سلمتها من جديد الى ادارة الشئون العامة .

... وقد بدأنا الاتصال فورا بالتنظيمين الرئيسيين ١ الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (و (الحزب الشيوعي المصري) ، وكان الافراج قد تم عن كافة المعتقلين الذين أمضوا في المعتقل سنوات طويلة الأمر الذي أدى الى عدم اجتماع اللجنة المركزية لحدثو كاملة من ديسمبر ١٩٥٢ الى مايو ١٩٦٤ لوجود أكثر من نصفها داخل السجن .

ويلاحظ أيضا أنه لم يسبق صدور عفو خاص عن أى قضية شيوعية طوال حكم الثورة الا في أواخر عام ١٩٦٤ .

مثل (حدثو) في هذه المقابلات أحمد رفاعي المحامى وزكى مراد المحامى وفؤاد حبشى وتمت موافقتهم على الانضمام الى طليعة الاشتراكيين، وأعدت لذلك خريطة كاملة بأعضاء حدثو وتسكينهم مع أعضاء فرعنا فى أماكنهم التى يعملون بها فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم ...

كما جرت عدة لقاءات مع الدكتور فؤاد موسى السكرتير السابق للحزب الشيوعي لم تنته الى قرار واضح .

وعندما حمل أحمد فؤاد الخريطة التى تحمل أسماء فرعنا مضافا اليهم أعضاء (حدثو) أخذت الحاضرين (جمال عبد الناصر وعلى صبرى ومحمد حسنين هيكل وسامى شرف) الدهشة من سرعة التنفيذ .

ووضع الاقتراح الذى تقدم به جمال عبد الناصر شخصيا مع الخريطة التى أعدناها والاقتراحات التى حملها أحمد فؤاد على الرف نهائيا .

كانت هذه هى المرة الأخيرة التى يشير فيها الى موافقته على دخول التنظيمات الشيوعية بصورة جماعية فى اطار طليعة الاشتراكيين دون قيد ولا شرط ... وان كانت عملية دخولهم كأفراد قد استثمرت بعد ذلك .

لم يفعل جمال عبد الناصر مثل فيديل كاسترو ... ولم يربط جهازه السياسى بتنظيمات الشيوعيين .

ورغم ان الاقتراح قد صدر منه شخصيا ، الا أن رؤيته للظروف التى أحاطت به ، جعلته يتراجع نهائيا عن قراره ... ومضت فرصة

استيعاب مئات من الكادرات السياسيين المؤمنين بالاشتراكية ليعملوا ويتفاعلوا تحت قيادة عبد الناصر التي كانت تكتسب ثقة الجماهير وثقتهم .

كانت بذور الشك والخوف ما زالت موجودة في قلب الطبقة الحاكمة المعبرة عن الطبقة الوسطى من الطبقة العاملة والتنظيمات المعبرة عنها .

وقد أدى دخول بعض أعضاء التنظيمات الشيوعية الى طليعة الاشتراكيين ومنع البعض الآخر أو التلكؤ في قبوله ، الى حدوث خلافات في وجهات النظر ، وقيام مناقشات على نطاق واسع ، وانتهت الى حدث تاريخي لم يحدث في أية دولة من قبل اذ اتخذ التنظيمان الشيوعيان الكبيران قرارا بحل التنظيم بوجهات نظر مختلفة .

وسواء صحت وجهة نظر التنظيمين الكبيرين في قرار الحل أم أخطأت فإن ما تم كان دليلا على توفر حد كبير من الثقة في قيادة جمال عبد الناصر ودوره في توجيه عملية التحول الاجتماعى ودليلا أيضا على مرونة الفكر الشيوعى في مجابهة المواقف المختلفة .

كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشيوعية فرصة عمل تؤدي فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة عبد الناصر في هذه المرحلة التي كان يتحرك كل شئ فيها نحو التطبيق الاشتراكي ، وكان اختيارا قاسيا لها ان ترفض فرصة الاندماج في التنظيم الرسمى والعلنى الوحيد حيث تتاح فرصة عمل اكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية .

ولكن قرار حل التنظيمات مع ذلك كان يعتبر من الوجهة الماركسية خطأ سياسيا كبيرا ، اذ لا يملك حزب الطبقة العاملة ان يحل نفسه وينهى دوره المعبر عن ارادتها وأهدافها لأنه لا يمكن القول بإمكان بناء الاشتراكية بدون الدور القيادى للطبقة العاملة وحزبها الشيوعى .

كان يمكن التوفيق بين الأمرين حل التنظيم وبقاء فكرته أى حله عمليا وبقاء فكرته نظريا دون تصفية .

ولكن الظروف في ذلك الوقت كانت تبشر بتغيرات اجتماعية حقيقية .

أما طليعة الاشتراكيين فقد انتقلت من نظام الفروع الذى يتشعب تحت عدد محدود من المسئولين والذى تتنافر طليعة أعضاء كل فرع مع زيادة التجنيد فرق بين الذين جندهم على صبرى من الوزراء والمحافظين والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين وبين الذين جندهم فرعنا من الكتاب والمثقفين والشباب والمناضلين السابقين .

ليس هذا فقط ... بل ان بعض الفروع كانت تنمو بصورة واضحة
... والبعض توقف عند عدد محدود .

تنظيم حزبي لطليعة الاشتراكيين :

وتقرر ان تأخذ طليعة الاشتراكيين شكلا تنظيميا حزبيا .
وعهد جمال عبد الناصر الى شعراوي جمعة أحد الوزراء الثلاثة
للوحدة مع العراق (مع كمال الحناوي وعلي السيد علي) ... عهد اليه
بمسئولية الأمانة العامة وحدد معه أعضاءها .

ويقول أحمد كامل أحد الضباط الأحرار وأمين الشباب ورئيس
المخابرات العامة فيما بعد انه شاهد تأشيرة جمال عبد الناصر وكان وقتها
يعمل في الرئاسة بعد عودته من الرباط ومديره حيث كان يعمل ملحقا
عسكريا .

يقول أحمد كامل أن جمال عبد الناصر قد حدد شعراوي جمعة أمينه
عاما للأمانة وأحمد كامل لشئون التنظيم ومحمد المصري للنشاط
السياسي ، وكاتب هذه السطور للتثقيف .

تشكلت أول أمانة لطليعة الاشتراكيين من شعراوي جمعة
وعبد المجيد شديد والدكتور حسين كامل بهاء الدين وأمين عز الدين
وأحمد شهاب ومحمد المصري وأحمد كامل والدكتور عبد المعبود الجبيلي
ويوسف غزولي ومحمد عروق ومنى كاتب هذه السطور وانضم لها بعد
عدة شهور محمود أمين العالم (٦ ضباط ، ٦ مدنيين) .

تولت الأمانة العامة مسئولية توحيد الفروع وتنظيمها على أساس
جغرافي أو مهني ...

أكبر ما صدمنا به خلال هذه المرحلة هو الاصرار على ابقاء العناصر
التي كان معروفا لاغليبتنا مسبقا انها ليست اشتراكية وليست قادرة على
النضال ، أو مهياة لأي نوع من أنواع التضحية .

بيروقراطية المناصب لعبت دورا رئيسيا في عدم اعطاء التنظيم
فعاليته المطلوبة ، وتركته تحت سيطرة الأسماء المعروفة ، وظهر منذ
البداية صعوبة تحويله الى تنظيم نضالي يستطيع ان يسهم بدور ايجابي
في عملية التحول الاجتماعي .

الظاهرة المميزة لتكوين الأمانة هي عدم وجود حسابية عند أغلبية
أعضائها مع الماركسية كنظرية اجتماعية ، وتواجد عدد من اليساريين
فيها .

وانعكس ذلك أيضا على تكوين لجنة القاهرة الرئيسية لطليعة الاشتراكيين التي شكلت بقيادة على صبرى وعضوية الضباط السابقين حلمى السعيد وشعراوى جمعة وسعد زايد ومحمد فايق وسامى شرف والدكاترة عزت سلامة ولييب شقير وإبراهيم الشربيني ثم أحمد فؤاد وأحمد بهاء الدين وممثلى العمال أحمد فهيم وفتحى فوده (٦ ضباط ، ٧ مدنيين) .

الملاحظ أيضا زيادة نسبة عدد المدنيين وظهور أسماء جديدة فى قمة العمل السياسى . . . مع اختفاء أصحاب المناصب القيادية فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العلنية . . . ودخول عدد من التقدميين اليساريين لصفوف هذه التنظيمات بلا حساب .

أمانة طليعة الاشتراكيين لم تضم سوى شعراوى جمعه وعبد المجيد شديد من أمانة الاتحاد الاشتراكى .

بعض العناصر من قيادات الاتحاد الاشتراكى دخلت طليعة الاشتراكيين ولكنها لم تكن فى القيادة المركزية .

طليعة الاشتراكيين تعمل سرا فى مقرها بسرراى الأمير سعيد طوسون بالزمالك (مقر منظمة الشباب فيما بعد) . . . ثم فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وتصدر نشرات دورية وتكون لجانا للمحافظات .

كان النشاط الشديد هو طابع عمل الأمانة فى ذلك الوقت . . . تقارير سياسية يومية ترفع الى جمال عبد الناصر وتعود بتأثيراته فى مساء نفس اليوم لترسل الى الوزراء والمسئولين بتوقيع طليعة الاشتراكيين . . . وانتظم صدور النشرة التى أشرف على كتابتها اليساريون من أعضاء الأمانة ، وتناولت عددا من القضايا السياسية الهامة من وجهة نظر اشتراكية متحررة . . . وتعددت الاجتماعات بين عدد من أعضاء الأمانة ومسئولى الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات . . . وكان المحافظون فى معظم الحالات هم المسئولون السياسيون لطليعة الاشتراكيين فوق أمناء الاتحاد الاشتراكى . .

واستمرت دقة النشاط فى الأمانة واضحة حتى حدث احتكاك مع بعض الوزراء الذين كان يسيئهم أن تصل اليهم تأشيريات الرئيس خلال طليعة الاشتراكيين رغم وصولها اليهم فى خطابات مغلقة تحمل هذه الكلمات (سزى للغاية وشخصى ولا يفتح الا بمعرفة سيادته) .

اعترض على اسلوب الخطابات بعض الوزراء مثل الدكتور عزيز صدقى وطلعت خيرى وعندما رفع الأمر الى جمال عبد الناصر طلب من طليعة

الاشتراكيين أن تتوقف عن مخاطبة الوزراء حيث سيكون لهم تشكيل خاص .

وارتفعت عندئذ يد التنظيم عن الوزراء فضعت قبضته على الجهاز الإداري والتنفيذي إلى حد كبير .

وإذا كان قانون الاتحاد الاشتراكي لم ينفذ بإدخال رجال القوات المسلحة والشرطة والقضاء إلى تنظيمه ، فإنه قد بدأ ينفذ فيما يتصل بتنظيم طليعة الاشتراكيين .

طليعة الاشتراكيين والقوات المسلحة

كانت السرية التي يتم بها تشكيل التنظيم ، والأفضلية النسبية الناتجة من اختيار الأفراد ، عاملاً مشجعاً على تكوين تنظيم لطليعة الاشتراكيين داخل الجيش .

كان المستول عن هذا التنظيم الصاغ شمس بدران الذي كان يستمد قوته الهائلة المؤثرة في الجيش وخاجه من عاملين أولهما الثقة المطلقة غير المحدودة التي منحه إياها كلا من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . وثانيهما منصبه كمدير لمكتب القائد العام لشئون الميزانية والأفراد ، والأمر الذي أتاح له السيطرة على كل شيء في القوات المسلحة ، وسهل له وضع العناصر المرتبطة به شخصياً في المراكز القيادية الحساسة حتى أصبحت تشكل قوة رئيسية خاصة ومؤثرة داخل القوات المسلحة .

ولذا لم يكن تشكيل طليعة الاشتراكيين داخل القوات المسلحة عملية عسيرة أو معقدة . . . بل نفذت دون مصاعب ، وظلت سرا مجهولاً على الكثيرين ، ولو أنه عرف فيما بعد أنها كانت تسير على نظير طليعة الاشتراكيين خارج الجيش فقد ضمت القادة مثل محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ ثم وزير الحربية بعد أمين هويدي ومحمد أحمد صادق رئيس أركان الحرب ثم وزير الحربية بعد مايو ١٩٧١ ، تماماً كما ضمت طليعة الاشتراكيين الوزراء ورؤساء مجالس الإدارة وغيرهم من أصحاب المراكز البعيدين عن الفكر السياسي الاشتراكي الأصلي .

والإتحاد الاشتراكي يحاول الحركة بطليعة الاشتراكيين . . . ولكن تأثيره ما زال محدوداً في المجالات الجماهيرية وفي مواقع الانتاج . . . ودوره ضعيف وغير ملموس في دفع عجلة البناء الاجتماعي الجديد .

وكلمة الاشتراكية تردد على كل لسان ، وتدخل في كل مقال ، وينسب إليها كل انجاز . . . ولكنها همسا وبين البرجوازية غير المقتنعة

بعملية التحول القسرى للمجتمع تصب على هذه الكلمة كل الاثام ...
وتحولها الى مشجب تعلق عليه كل الاخطاء والانحرافات ... انها أصبحت
(الاشتراكية المفترى عليها) كما كتبت فى احسدى المقالات بمجلة
روؤ اليوسف .

وجمال عبد الناصر يحاول تفسير حقيقة الموقف فيقول عام ١٩٦٥
(احنا ما بقيناش دولة اشتراكية ... احنا فى مرحلة انتقال من
الرأسمالية الى الاشتراكية ...) .

ضاعت فرصة تكوين كادر اشتراكي حقيقى داخل الجيش .. كما
ضاعت خارجه .. ولم يسمح للاشتراكيين الحقيقيين أعضاء طليعة
الاشتراكيين بالاتصال بالجيش .

واذا كان الشيوعيون قد احتفظوا بقوتهم فى الجيش التى عبر عنها
لينين بقوله فى المؤلفات الكاملة - المجلد ٣٠ - (ان البلاشفة قد اكتسبوا
فى الجيش قبل نوفمبر ١٩١٧ قوة سياسية (ضاربة) ضمننت لهم التفوق
الساحق فى النقطة الحاسمة واللحظة الحاسمة) فان قيادة ثورة يوليو
لم تحتفظ فى الجيش بالكادر الذى اعتمد عليه ، وانما انتهت وجوده
كتنظيم للضباط الأحرار ، ثم لم تبدل جهدا حقيقيا لخلق تنظيم حزبي
ديموقراطى فى صفوف طليعة الاشتراكيين داخل الجيش .

ويقول تبيتو لوبم عضو اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب
الشيوعى الشيلى كما ورد فى ندوة (دراسات اشتراكية - عدد يوليو
١٩٧٤) ان أراد الشعب أن يكون سيد مصيره لابد له من أن يعمل على
اشاعة الديموقراطية فى القوات المسلحة ، فهذا أمر له أهمية حيوية .

ما لم يتحقق فى شيلى وادى الى اطاحة الجيش بنظام الليندى
الديموقراطى ، لم يتحقق بشكل آخر فى مصر رغم ان القيادة الثورية نبئت
فى صفوف الجيش .

وظل الجيش بعيدا عن الوعي السياسى الديموقراطى معتمدا فى
حركته على ارادة قيادته وسيطرتها فقط .

ولم يطبق ما ورد فى الميثاق أو يتحقق .

ورغم ان جهاز السلطة فى مجموعه لم يكن جهازا اشتراكيا ، الا ان
وجود جمال عبد الناصر فى مركز السلطة كان هو الضمان للعناصر
التقدمية والثورية للنضال دون خوف الانقضاخ عليها .

وخلال هذه المرحلة التى بدأت تنسج فيها خيوط أول تنظيم حزبي
حقيقى تقوم به ثورة ٢٣ يوليو ، كان هناك تقدير أقل لقوة البرجوازية

الموجودة فى السلطة ، وتقدير أكبر فى امكانية قيادة جمال عبد الناصر لعملية التحول الاجتماعى .

ولم يحاول جمال عبد الناصر أن يضعف من قوة البرجوازية التى تعيش فى مواقع السلطة ، وتقبض على المراكز الحاكمة وتلبس على وجهها قناعا اشتراكيا ، وتطعم جعبتها بمصطلحات اشتراكية . . . كما لم يحاول أن يعطى فرصة أكبر للعناصر اليسارية ، حتى تدعم التطبيق الاشتراكى .

كان يوجه ضرباته للبرجوازية خارج جهاز الحكم ، ولكنه تهاون مع الذين يتولون المناصب فى أجهزة الدولة . وكثيرا ما قامت الرقابة الادارية بعمل تحقيقات واكتشفت انحرافات ، ولكنها غالبا ما كانت تتحول الى توسيحات فى الارشيف ، وليس كلمة اتهام فى ساحة القضاء .

الفرصة الضائعة

كانت الفرصة متاحة أمام جمال عبد الناصر لتطهير أجهزة الدولة والتنظيم السياسى من العناصر المعروفة بأنها رجعية ومغوقة ، ولكنه كان واثقا دائما ان هذه الشخصيات لا يمكن أن تتحرك حركة مضادة ضد النظام أو ضده شخصيا وانها تتحرك خلال شريط ضيق محدود .

ولذا فهو لم يشترط بناء طليعة الاشتراكيين من العناصر المناضلة الشريفة وحدها وانما وافق على أن تكون الطليعة صورة مصغرة من الاتحاد الاشتراكى ربما بصورة أفضل قليلا .

كل الظروف كانت مهيأة لبناء تنظيم سياسى فعال . . . ليس شرطا ان يكون ماركسيا كما فعل فيديل كاسترو . . . ولكن جمال عبد الناصر كان يخشى حدوث تطور أكثر يسارية مما رسم . . . حتى لا يخرج الأمر من قبضة العسكريين الذين اعتمد عليهم فى معظم مجالات العمل . . . كما انه كان على حذر دائم وبطريقة مبالغ فيها من خشية أية حركة تنبعث من صفوف الجيش ، وخاصة بعد استقالة عبد الحكيم عامر وعودته .

وقد تأثر جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة بمعتقدات تيتو التى زادت فى نفسه روح الحرص على الا يرتبط بإيديولوجية محدودة ، حتى يكون أكثر مرونة فى حركته . . . ورغم أن تيتو شيوعى العقيدة ، إلا أنه منظم ومؤسس لفكرة عدم الانحياز ، ومتعاون بدرجات متفاوتة حسب الزمن والظروف مع الدولتين العظميين : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

هذا الى أن التمزق الذى حدث داخل المعسكر الاشتراكي نتيجة
الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي قد انعكس أيضا على احتمالات
اندفاع جمال عبد الناصر نحو اقتناع أوثق بالفكرة الاشتراكية .

كل هذه العوامل لم تدفع جمال عبد الناصر الى الاصرار على أن تبني
طليعة الاشتراكيين على قواعد حزبية سليمة وأصيلة . . وتركها تنمو على
الأسس الموجودة فى المجتمع بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات .

وجمال عبد الناصر كان قادرا على ذلك . . . ولكنه لم يكن -
فيما يبدو - راغبا فيه ، وبذا أضاع الى الأبد فرصة خلق ظروف سياسية
مناسبة تتيح لقيادته النمو والاستمرار بخلق صلة تنظيمية وثيقة بين قيادة
الطبقة الوسطى وقيادة الطبقة العاملة .

قال جمال عبد الناصر لأمين هويدى فى إحدى المناقشات (أنا أستطيع
أن أبني حزبا حقيقيا لو أردت) .

اذن هو لم يكن يريد . . . فتكوين الحزب على قواعد متينة ومن عناصر
مناضلة وغير انتهازية هو أمر يخلق نوعا من المشاركة مع سلطته الفردية
الكبيرة ، ويدخل أفكاره فى تعقيدات المناقشة الحزبية الصريحة ، رغم أن
هذه كانت الوسيلة الوحيدة لدعم النظام ، وتثبيت أسس البناء الاجتماعى
الجديد .

ولم تؤثر الانقلابات الرجعية التى قامت ضد نكروما فى غانا وموديبو
كيتا فى مالى وسوكارنو فى أندونيسيا فى اتجاه جمال عبد الناصر . .
كان مستمرا فى انتهاج الأسلوب الذى درج عليه دون محاولة صادقة لدعم
المجتمع ببناء سياسى حقيقى .

كان جمال عبد الناصر يهدف الى ازالة نفوذ الطبقة البرجوازية
الكبيرة . . . ولكن دون تغليب طبقة العمال .

انه كان يمشى على سياسة منح العمال أو الفلاحين البسطاء ، دون
أن يجعل منهم قوة سياسية فعالة مشاركة فى الأرض .

أثناء الاحتفال بعيد أول مايو ١٩٦٤ ، خطب أنور سلامة وكان
وزيرا للعمل مطالبا بحقوق جديدة للعمال بعد قانون التأمينات الاجتماعية
الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يعتبر قمة القوانين العمالية ، دون أن
يتحدث فى ذلك مسبقا مع جمال عبد الناصر ، مما أغضبه غضبا شديدا ،
وجعله يرد عليه .

قال جمال عبد الناصر في خطبته (احنا قلنا الحد الأدنى للعامل يكون ٢٥ قرش ... هل هو ده الأجر الى يكفى ويخلي العامل يعيش عيشة سعيدة ؟ أنا بأقول لا) وضج المكان بالتصفيق والهتاف .
ولكنه عندما استدرك قائلا (ولكن طبعا الخمسة وعشرين قرشا بالنسبة للماضى تعتبر مكسب) قوبل ذلك بوجوم وصمت تام .
ولم يعد ممكنا أن تنمو طليعة الاشتراكيين الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى بعيدا عن قيادته العلنية .

وبدأت تغيير فى المناصب ... عين زكريا محيي الدين رئيسا للوزراء ، وغادر على صبرى مقعده ليكون أمينا للاتحاد الاشتراكى بدلا من حسين الشافعى .

وتشكلت أمانة جديدة للاتحاد من على صبرى وكمال رفعت وعباس رضوان وأحمد عبد الله طعيمة وشعراوى جمعة وكمال الدين الحناوى وعلى السيد على وحسين ذو الفقار صبرى ، وفتحى الديب ، وعبد الفتاح أبو الفضل ، وعبد المجيد شديد ، والدكتور ابراهيم سعد الدين ، والدكتور حسين كامل بهاء الدين ، وعبد الحميد غازي ، ومحمد أبو نصير وأحمد شهاب (ضابطا و ٥ مدنيين) .

كان محمد حسين هيكال قد رتب اجتماعا بين على صبرى وكلا من الدكاترة ابراهيم سعد الدين وعبد الرازق حسن ومحمد الخفيف وهم من الماركسيين العاملين فى صفحة الراى بالأهرام ... وذلك قبل صدور قرار تعيينه أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى .

دارت المناقشة حول كيفية انشاء التنظيم ، وتبنى الماركسيون فكرة التفرغ للمستولين السياسيين ، وضرورة احياء فكرة الجهاز السياسى الواردة فى الميثاق .

الذين استمروا فى الأمانة من عهد حسين الشافعى الى تولى على صبرى المسئولية سبعة هم الضباط كمال رفعت وشعراوى جمعة وكمال الحناوى وحسين ذو الفقار صبرى وفتحى الديب وعبد المجيد شديد وممثل العمال على السيد على .

واحتفظ شعراوى جمعة بمنصب وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء الى جانب منصبه كأمين للتنظيم وأمين عام طليعة الاشتراكيين .

كان انتقال على صبرى لمنصب الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، اتجاها لاعطاء ثقل معين لهذا التنظيم واقامة رابطة بينه وبين طليعة الاشتراكيين ، وبعثا للحياة فيه .

وزارة زكريا محيي الدين

هذا الى جانب ان عودة زكريا محيي الدين الى مركز المسئولية الوزارية الاولى في أكتوبر ١٩٦٥ يعنى تراجعا عن الاتفاق السابق الذى استقر عليه رأى جمال عبد الناصر عند تكوين مجلس السيادة بعد الانفصال وهو اعفاء أعضاء مجلس « قيادة الثورة السابقين » من تولي منصب رئاسة الوزراء ليرفع عن نفسه الحرج ويتحمل المسئولية وحده كما سبق أن ذكرنا .

ويقول زكريا محيي الدين انه لما واجه جمال عبد الناصر فى ذلك عند تولي المنصب ، قال له جمال عبد الناصر ان الظروف قد تغيرت وانه يود أن يبعث الحيوية فى الاتحاد الاشتراكي والوزارة معا .
وقد اتفق الاثنان على برنامج الوزارة أثناء رحلتها بالطائرة الى مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء .

وكان تعيين زكريا محيي الدين لرئاسة الوزارة قد تم بعد فترة كان مسئولاً فيها عن الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتكشف له خلال عمله كثير من الأخطاء والانحرافات فى أجهزة الحكومة والقطاع العام . . . وكان الدكتور ابراهيم سعد الدين وقتها وكيلا للوزارة فى الجهاز .

ويقول زكريا محيي الدين انه كان يرفع تقارير الى جمال عبد الناصر ببعض الحقائق التى تثير القلق وتوجب الحيلة ، ولكنها كانت تضع بلا صدى اذ يتم تحويلها الى رئيس الوزراء على صبرى فيحولها بدوره الى الجهة المسئولة عن الانحراف .

لم يكن للجهاز المركزى للمحاسبات قوة تنفيذية ولم يكن له من تأثير سوى على زكريا محيي الدين نفسه الذى غلب عليه الاقتناع خلال فترة اشرافه عليه بأن ينظر الى الأمور من زاوية الربح والخسارة بعيدا عن أى مؤثرات سياسية أو اجتماعية أخرى .

ولذا عين زكريا فى رئاسة الوزارة وهو يتبنى أفكارا مسبقة وخطا واضحة فى ذهنه . وردا على سؤال عما اذا كان جمال عبد الناصر قد أعاد تشكيل الوزارة لتحسين الصلة مع الأمريكان والتقارب منهم ، أجاب زكريا محيي الدين بأن جمال عبد الناصر لم يكلفه بهذا الهدف ولم يشر اليه من قريب أو بعيد بأى توجيه فى هذا السبيل .

ويستطرد زكريا محيي الدين قائلا ان جمال عبد الناصر لم يكن من أهدافه التعرض للقوى الأجنبية أو استفزازها دون سبب ولكنسه كان يسحب سحباً لهذه التصادمات نتيجة تكوينه الشخصى وردود الفعل السريعة على تصرفات وتصريحات هذه القوى .

وعن الولايات المتحدة بالذات يقول زكريا محيي الدين ان التفكير في مصادقة الأمريكيين هو أمر قريب من المستحيل لأن البناء السياسي لها يؤثر على استراتيجيتها . . . ويدلل على ذلك بأنه خلال فترة الصداقة التي قامت بين مصر والولايات المتحدة في السنوات الأولى للشورة استطاعت اسرائيل أن تكون عاملا مؤثرا في زعزعة هذه العلاقة .

ويضيف قائلا خصوصا اذا كنا نستجيب بسرعة للأحداث وتكون انفعالاتنا هي أساس سياستنا . ورسم زكريا محيي الدين سياسة الوزارة على أساس التهدة بمعنى قبول بعض مخاوف السياسة الأمريكية وعدم الرد عليها مؤثرا عدم المجابهة (على حد تعبيره) ويوضح ذلك بقوله أنه يمكن التسليم بحقائق يصعب على الانسان في المرحلة الآتية التغلب عليها فيؤجلها لمرحلة مستقبلية . . . ساعيا وراء فائدة البلد على قدر الامكان .

وقد أمكن لزكريا محيي الدين بهذه السياسة ان يمد أجل المعونة الأمريكية لمدة ستة شهور فقط توقف بعدها امداد مصر بمعونة القمح . . . ولم يجد جمال عبد الناصر من سبيل الا مطالبة الاتحاد السوفيتي بالقمح فكان أن حولت بعض المراكب السوفيتية لمسارها لترسو في الموانئ المصرية بدلا من الموانئ السوفيتية .

وكانت نظرة زكريا محيي الدين للأمور تركز على تحليل خاص فهو يرى الاهتمام بمصر أولا حتى تصل الى مستوى يساعدها على خلق علاقات سليمة بدول الوطن العربي ويقول أيضا انه مع التأمين كسبيل لتعبئة الموارد لتحقيق مشاريع التنمية . . . ولكنه ضد نزع الملكية بالكامل كما انه أيضا ضد الرأسمالية الاحتكارية .

يذكر أن جمال عبد الناصر ناقشه يوما في موضوع النزول بالحد الأقصى للملكية عما كان مقرا في قانون اصلاح الزراعى فقال له زكريا محيي الدين بأنه لا اعتراض عنده على نزول الحد الأقصى الى أى مساحة حتى ولو كانت ٢٥ فدانا على أساس أن يكون ذلك قرارا ، نهائيا حتى يتوفر الاستقرار المطلوب للحكم .

ويفسر زكريا محيي الدين وجهة نظره في التأمين المتصاعد بأنه يؤدي الى فقدان الحرية السياسية حيث تتجمع كل الخيوط في يد الدولة التي يسيطر عليها مجموعة أو فرد تبعا للظروف .

ومن هنا يتضح أن زكريا محيي الدين كان يتبنى آراء لا تتطابق تماما مع آراء جمال عبد الناصر . . . ولكنه لم يحدث بينهما صدام فكرى ولم يثر بينهما أى نوع من أنواع الصراع الواضح .

وعندما بدأت الوزارة تطبيق آراء زكريا محيي الدين ، شعاع بين الناس انها وزارة انكماش وتراجع عن الخطة وتوافق هذا مع آراء الدكتور مصطفى خليل الذي ولي وزارة الصناعة بعد الدكتور عزيز صدقي .

وتأجل تنفيذ عدد من المشروعات مثل بناء مصانع جديدة للسكر . . بل ان زكريا محيي الدين ألغى تعاقدًا كان قد تم الاتفاق عليه مع تشيكوسلوفاكيا .

وهو يبرر ذلك بأن المصانع القائمة لم تكن تعمل بطاقتها الكاملة وأن المتوفر من زراعة القصب لا يكفي احتياجاتها . . . ولذا فلم يكن هناك مبرر في رأيه للتوسع في هذه الصناعة طالما هناك ظروف تحول دون استخدام المصانع بأقصى طاقتها .

ولكن الأحداث أثبتت فيما بعد أن هذا التوقف قد أدى الى أن تتعطل إمكانية تحويل مصر من دولة مصدرة للسكر الى دولة مستوردة له ، وتصرف في ذلك عشرات الملايين من الجنيهات بالعملة الضعيفة .

وقرر زكريا محيي أن يزيد من دخل مصر عن طريق تصدير الأرز ، وما ان أعلن جمال عبد الناصر ذلك في إحدى خطبه بالسويس حتى هرع الناس الى المتاجر فوراً ووقفوا أمامها طوابير طويلة لحجز كميات أرز إضافية . . . وان ارتفاع السعر قد أدى الى ارتفاع أسعار سلع أخرى مثل الزيت واللبن وبيع التجار للسلع المحددة . . . بأسعار أعلى مثل البيرة والكوكاكولا .

ويقول زكريا محيي الدين ان مناقشة دارت بينه وبين عبد الناصر عن ظاهرة الطوابير التي تحتشد أمام الجمعيات وانه قد تم الاتفاق على زيادة سعر الأرز من أربعة قروش الى ثمانية للكيلو الواحد . . . وكانت هذه الحادثة من المرات النادرة التي أقدمت فيها الثورة على رفع الأسعار لسلعة ضرورية تمس حياة الجماهير .

ويقول زكريا محيي الدين أنه كان يستهدف زيادة الدخل القومي ، وأن زيادة أسعار الأرز يقابلها ما تتحمله الدولة من فروق سعر القمح . . . خاصة وأن أسعار الأرز في العراق وليبيا كانت أعلى منها في مصر .

ويقول أيضاً أن العمالة كانت ٦٠٠.٠٠٠ في عام ٥٩ - ١٩٦٠ ارتفعت الى ٧٣٣٣٤٠٠ تتحمل الدولة أجورهم .

ولكن اتجاهات زكريا محيي الدين وتصرفاته التي استهدف بها سلامة الاقتصاد من وجهة نظره لم تستقبل بالرضى من جمال عبد الناصر الذي كان يحرص دائماً على الاحتفاظ بشعبيته ورصيده عند الجماهير .

ووصل الأمر بجمال عبد الناصر الى الحد الذي لم يعد يقبل فيه استمرار هذه السياسة التي تؤدي الى انكماش في خطة التنمية وتحميل الجماهير مزيدا من الأعباء الاقتصادية . . .

وعندما عرض زكريا محيي الدين وجهة نظره على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي اتخذ جمال عبد الناصر قراره . . . وشعر زكريا محيي الدين أن عمر وزارته قد انتهى . . فطلب مقابله وتأخرت المقابلة عدة أيام . . . وفي بدايتها أعلن زكريا رغبته في الاستقالة فظهرت الراحة على قسماط وجه جمال عبد الناصر - كما يقول زكريا محيي الدين - وقال له (لقد أعفيتني من حرج كبير . . . فقد كنت مهموما خلال الأيام الماضية حول ما يجب أن . . . أصارحك به) .

وأعلنت استقالة زكريا محيي الدين وتعيين صدقي سليمان رئيسا للوزراء وصحب ذلك بعض التغيرات في أعضاء طليعة الاشتراكيين فانتقل شعراوي جمعة من وزارة الدولة ليصبح وزيرا للداخلية ، ونقل أمين هويدي من الاعلام ليصبح وزير دولة لشئون رئاسة الوزراء ، وأصبح محمد فايق وزيرا للاعلام والثلاثة كانوا من أعضاء أمانة طليعة الاشتراكيين .

واعتبر تعيين صدقي سليمان عودة من جديد الى مبدأ إبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين عن تولي المناصب التنفيذية العليا سواء كرؤساء أو وزراء .

علي صبري في الاتحاد الاشتراكي

وكان انتقال علي صبري من منصب رئيس الوزراء الى منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي هو بمثابة تغيير في النظرة للعمل السياسي ، وتأكيد على أهمية الجهاز السياسي الجديد ومحاولة لبعث الحياة فيه .

بدأ علي صبري عمله في الاتحاد الاشتراكي باقرار مبدأ التفرغ للعمل السياسي وتكوين المكاتب التنفيذية التي كان معظم أعضائها من طليعة الاشتراكيين . . . كما قرر ترتيب نائب وزير الأمين في كل محافظة . . . مما نقلهم نقلة اجتماعية كبيرة . . . وجعلهم يدخلون في دائرة المستفيدين من العمل السياسي .

حتى الذين كانوا ينتدبون من وظائفهم للعمل في الاتحاد الاشتراكي قررت لهم نسبة مئوية إضافية تتراوح بين ١٪ و٢٪ ورتب لمرتباتهم ، مما خلق تكالبا على الالتحاق به .

وهنا بدأت ظاهرة جديدة هي اختيار علي صبري لعناصر قيادية في الاتحاد الاشتراكي من التابعين له شخصيا البعيدين عن رؤية جمال عبد الناصر أو الصلة به . . وأصبح علي صبري صاحب نفوذ فعلي داخل الاتحاد الاشتراكي . . . نفوذ غير جماهيري لأن طبيعة شخصيته المنطوية الهادئة كانت تتنافر مع ذلك . . . ولكنه نفوذ شخصي في هذه العناصر التي كانت تتعلق بفكره المنظم .

وبدأت عجلة العمل في الاتحاد تدور بسرعة أكبر . . . وظهر له نفوذ منافس للأجهزة الادارية والتنفيذية .

وفي كثير من الحالات نجح الاتحاد الاشتراكي في أداء دور الرقابة الشعبية ، ولكن لم تكن هناك صيغة سليمة لعمله في مواقع الانتاج ، مما يخلق الديمقراطية المستهدفة لتحقيق التحول الى الاشتراكية بنجاح .

المكاتب التنفيذية شكلت بطريقة لا توفر المضمون الصحيح لتحالف قوي الشعب العاملة . . . التي يزيد فيها العمال والفلاحون بالملايين عن المثقفين والبرجوازية الوطنية ، ومع ذلك فان الفرصة لم تتح لهم للتعبير عن الوزن الحقيقي لطبقته في قيادات الاتحاد الاشتراكي .

نادرا ما كان الفلاح من زارعى الأرض في تنظيمات الاتحاد . . . ونادرا أيضا ما كان العمل من الذين وقفوا وراء الماكينة .

كان تعريف العامل والفلاح مطاطا يسمح بتسرب الفئات الأخرى الى مقاعدهم .

كانت البرجوازية الصغيرة هي المسيطرة . . . وكان الحذر شديدا من وصول الطبقة العاملة الى مراكز السلطة الحقيقية في التنظيم .

وتشكلت خلال هذه الفترة منظمة الشباب التي جذبت اعدادا كبيرة منهم في مراكز تدريب أعدت لهم في مرسى مطروح وحلوان ، وأشرف عليها زكريا محيي الدين خلال فترة وجود حسين الشافعى في منصب الأمانة العامة . وعاونته في ذلك الدكتور محمد الخفيف ومن قبله كان طلعت خيري الذي عين وزيرا للشباب مسئولاً عن تكوين جهاز للشباب من مختلف المحافظات في معسكر اقيم بوادى النطرون .

كان اعداد كوادر الشباب يتم بطريقة منتظمة . . . ويجذب عقول الجيل الجديد الى السياسة .

وقد أسهمت أمانة معهد الدراسات الاشتراكية بقبسط كبير في اعداد المحاضرات والبحوث التي توجه الشباب توجيهها تقدما ملحوظا .

وزاد التزاوج بين الاتحاد الاشتراكي وطلبة الاشتراكيين عندما
سحب من أمانتها كل من الدكتور حسين كامل بهاء الدين ليعمل أميناً
للشباب ، وأمين عز الدين ليعمل أميناً مساعداً للقاهرة ، وأحمد شبيب
ليعمل في الأمانة العامة وعبد المجيد شديد .

وعين أحمد كامل محافظاً لأسبوط : ومحمد المصري أميناً للاتحاد
الاشتراكي بالدقهلية .

وأظهر جمال عبد الناصر مزيداً من الاهتمام بأمانة طلبة الاشتراكيين
فضم إليها بعض الضباط المقربين منه . . . أمين هويدي وزير الاعلام
وحلمي السعيد وزير الكهرباء وعبد المجيد فريد أمين القاهرة وسامي شرف
سكرتيره للمعلومات ومحمد فايق سكرتيره لشئون أفريقيا وعلى السيد على
مثلاً للعمال ، وذلك الى بقية الأعضاء السابقين الذين لم يعينوا في مناصب
أخرى .

أصبحت الأمانة مشكلة من ٧ ضباط خمسة منهم عملوا في المخابرات
وأربعة من المدنيين .

هذه التغييرات التي حدثت في قيادة الاتحاد الاشتراكي وفي جهازه
السياسي عبرت عن اتجاه أكثر يسارية وتقدمية .

كان الضباط الذين أوكلت اليهم مسئوليات العمل السياسي من
المثائرين بفكر عبد الناصر شخصياً . . الذين انتقاهم من رجال الصف
الثاني ليحملوا رسالته .

وكانت الظاهرة الواضحة أن أحداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة
السابقين لم يكن له دور في هذه التنظيمات الجديدة . . .

ورغم حيوية هؤلاء الضباط والمدنيين المختارين . . . ورغم صلاتهم
التنظيمية المتعددة مع الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في الخارج . . .
ورغم ذوبان الحساسية تدريجياً مع الأفكار الماركسية ، ورغم اكتشاف
عناصر مبشرة بين الشباب . . . فإن هذه التنظيمات الجديدة لم تستطع
أن تسهم بالقدر الكبير في خلق تنظيم حزبي في الطلبة أو جماهيري في
الاتحاد الاشتراكي . . . نتيجة ترددها في اتخاذ القرار . . . ونتيجة
خشيتها أيضاً من فتح الأبواب للقوى العاملة لتؤدي دورها الحقيقي .

أمانة الاتحاد الاشتراكي لم تجتمع الا مرات معدودة بطريقة دورية
منتظمة . . . ثم توقفت عن الاجتماعات تماماً ، وأصبح على صبري يتصل
بالأمراء شخصياً . . . لوجود وجهات نظر متعارضة بين أعضاء الأمانة كان
يتجنب تصادمها في الاجتماعات . . . وخاصة بينه وبين كمال رفعت أمين

الدعوة والفكر ، الذي حاول أن يخلق نشاطا داخليا خاصة في الاتحاد الاشتراكي فيما عرف باسم (الدعوة) . . كان الخلاف ظاهرا يتمثل أحيانا في دعوة اتحادات الطلبة لكمال رفعت ودعوة تنظيمات الشعب في الجامعة على صبرى لعقد ندوات معهم .

وخلاف آخر مستتر بين علي صبرى وعباس رضوان المقرب من عبد الحكيم عامر . . . الجيش يطبل بعينه ونفوذه داخل التنظيم . . . وخلافات الضباط تنعكس على العمل .

أمانة طليعة الاشتراكيين كانت أكثر انتظاما وانضباطا في الاجتماعات الأسبوعية . . . ولو أنه لم يكن هناك جدول أعمال محدد لكل جلسة تتخذ فيه قرارات ملزمة . . . المناقشات العامة كانت هي الطابع السائد للاجتماعات . . . والعناصر الماركسية لم تعط لها فرصة أو مسئولية الإشراف على تنظيمات المحافظات واقتصر عملها على الناحية التثقيفية وكتابة المنشورات . . . وقد حاولت مناقشة ذلك وتغييره ولكن بلا طائل .

ترجع هذه الحالة أساسا إلى أن كل هذه المستويات التنظيمية رغم تربيعها على قمة العمل السياسي لم تكن تملك سلطة إصدار قرار . . . كانت ترفع الرأي دائما إلى جمال عبد الناصر صاحب القرار . . . وقد اعتاد الضباط الذين عهدت إليهم مسئولية العمل السياسي أو التنفيذي على ذلك فلم يغيروا من طبيعتهم التي بدأت من نشأة معظمهم في صفوف جهاز المخابرات الذي يجعلهم أقل كلاما وأشد حرصا .

ونتيجة لسيادة هذا الجو الذي تتوقع فيه الشخصيات وتضيق الطاقات ، وتعيد فيه التفكير على إرادة السلطة العليا نبئت تناقضات بين المسئولين عن العمل السياسي وبين علي صبرى من جهة وشعراوي جمعة وسامي شرف من جهة أخرى رغم خلاف طبيعة الاثنين .

كانت كتابة التقارير لمركز السلطة هي السند الرئيسي للشخصيات المختلفة ولم يكن مهما . . بل لعله كان مطلوبا أن تقدم كل المعلومات والأخبار المتيسرة حتى لو أساءت إلى المقربين .

وقد انعكست هذه الحالة داخل كل من الاتحاد الاشتراكي وطلايعة الاشتراكيين . وكادت تصبح كتابة التقارير عن اتجاهات الرأي العام هي أهم نشاط للأعضاء ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتولى ضباط المخابرات السابقين المسئولية السياسية الجديدة وجذب اليسار عن المشاركة الحقيقية في العمل السياسي .

ومع ذلك كان الاتجاه إلى اليسار يزداد وضوحا ، ولكن التنظيمات مازالت ورقية غير حديدية ، جبهوية أكثر منها اشتراكية حقيقية . . .

وجمال عبد الناصر يحاول أن يعطى للتنظيم دفعة قوية ، فيعلن انه يمارس عمله من مكتبه في الاتحاد الاشتراكي . . .

ولكنه أبدا لم ينفذ .

ومن الصدمات التي تعرض لها العمل السنياني اعتقال ثلاثة من أهم العناصر العاملة في حقل السياسة . . . الدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الأمانة العامة والمسئول عن المعهد الاشتراكي ولطفى الخولي رئيس تحرير الطليعة وأمين عز الدين المسئول التنظيمي في أمانة القاهرة ، والتحقيق معهم بوساطة شعراوى جمعة وسامى شرف بتهمة الاتصال بعدد من الشباب الذين اعتقلوا لارتباطهم بتنظيم القوميين العرب .

قيل يومها ان الاعتقال والتحقيق تم على مستوى سياسى . . . ولكن الحقيقة انه كان اعتقالا بوليسيا . . . وان الشباب قد عوملوا معاملة بوليسية وان بعضهم كان فى غاية النضج والوعى . . . والاخلال لثورة يوليو وجمال عبد الناصر .

كان المسئول عن هذه المجموعة سميح حمزة الذى كان قد أعد تنظيما من الشباب تابعا للقوميين العرب ولكن سامى شرف اتصل به واستوعبت تنظيمه فى طليعة الاشتراكيين وضم سميح الى مجموعته ثم عين مسئولا للتحقيق فى منظمة الشباب ، حتى قبض عليه وتشكلت معه ومع زملائه لجنة تحقيق من على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كامل بهاء الدين .

قيل يومها ان هذه محاسبة سياسية ولكنها كانت فى اسلوب تنفيذها بوليسية .

الاخوان المسلمون وزلزال كمشيش

عندما وضع موقف الاتحاد الاشتراكي سياسيا ، وتراجعت عنه قوة الضباط اليمينيين والرجعيين ، وبرز الصنف الثانى من الضباط المتأثرين بفكر عبد الناصر شخصيا ، والذين يمكن احتسابهم على اليسار .

عندما وضع ذلك بدأ تكتل من العناصر الرجعية فى المجتمع . . . لم تتحرك قوى الأحزاب السياسية القديمة . . . كانت قد ذابت وتلاشت .

ولكن تحركت عناصر الإخوان المسلمين التى كان قد أفرج عنها ، أو تولدت فى موجة عداة للاشتراكية واكتشفت حركة هذه العناصر أولا فى محافظة الدقهلية بوساطة بعض أعضاء طليعة الاشتراكيين .

وأبلغ الأمر الى جمال عبد الناصر الذى حول المعلومات الى وزارة الداخلية ، ولكن الوزير عبد العظيم فهمي مدير المباحث العامة السابق أفاد بعدم امكانية الاستدلال على نشاط حقيقى للأخوان ، وأثار الشكوك حول صحة المعلومات .

وعندما أصر أعضاء طليعة الاشتراكيين على أقوالهم ، أعيد الأمر من جديد الى وزارة الداخلية . . . وجاء نفس الرد السابق . . . واستمر إصرار أعضاء التنظيم على صدق معلوماتهم .

ولم يجد جمال عبد الناصر بدا من الاستعانة بالمباحث الجنائية العسكرية التى سبق أن ذكرنا بعض جوانب نشاطها التى ظهرت من جديد . . . وأمكن للمباحث أن تضع يدها على تنظيمات وخلايا جديدة للأخوان المسلمين ، قدم أعضاؤها للمحاكمة فيما بعد ، وصدرت عليهم الأحكام .

كانت عودة المباحث الجنائية العسكرية للفتل البوليسى ضرورة فرضها عجز أجهزة البوليس أو تواطؤها مع عناصر الرجعية .

وأراد جمال عبد الناصر أن يوجه الأهتمام الى جهاز البوليس الذى ظلما تدد به واعتبره امتدادا للقديم . . . فعين شعراوى جمعة أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى وأمين أمانة طليعة الاشتراكيين وزيرا للداخلية فى محاولة لتسييس البوليس .

عدم التركيز على تكامل التنظيمات السياسية وتكويّلها على أسس نضالية ، وعدم معاملة طليعة الاشتراكيين كحزب ثودى يحتاج فى بنائه الى مواصفات خاصة . . . هو ما سمح للأجهزة الادارية وأجهزة الأمن أن تمارس دورها بالأساليب القديمة .

وهو ما دفع جمال عبد الناصر الى الاستعانة بالجيش عند كل أزمة يتعرض لها النظام . . . من المجمعات الاستهلاكية الى هيئة النقل الى اكتشاف خلايا الإخوان . . .

وتفجر حدث عارض كان بمثابة زلزال اجتماعى .

صلاح الفقى أحد أفراد أسرة الفقى الاقطاعية فى قرية كمشيش اتهم بقتل صلاح الدين حسنى عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية كمشيش يوم ٤ مايو ١٩٦٦ .

وعائلة الفقى سبق أن نشرت مجلة المصور تحقيقا عن تضرفانها يوم ١٤ أغسطس ١٩٥٣ وما تعرضه على القرية من ضغط وارهاب وخطر تجول .

وكانت مجلة روز اليوسف قد قامت قبل ذلك بأسابيع بخملة قوية شملت عدة تحقيقات عن تهريب الأرض أى الاحتفاظ بملكية تزيد عما ورد فى قانون الاصلاح الزراعى بطرق احتيالية .

وأثار مصرع صلاح حسين غضبا شديدا ، وأصبح حديث المجتمع . .
ووجد فيه البعض اعتداء على تنظيم الثورة . .

وشكلت لجنة لتصفية الاقطاع ترأسها المشير عبد الحكيم عامر ، بعد تحقيق قامت به المباحث الجنائية العسكرية بعد تبليغ من حسين عبد الناصر شقيق الرئيس الذى كان أول من لفت الانظار الى الحادث ومدلوله السياسى كما قال الصاغ حسن خليل .

يقول زكريا محيى الدين انه قبلها انجرفا وراء اظهار السلطة .
خاصة وانه استخدم فيها قوات المباحث الجنائية العسكرية .

ويقول حسن خليل قائد المباحث الجنائية العسكرية ان المشير قد قبل ذلك لحماية الثورة واحساسا منه بالخطورة التى تهددها .

والواقع ان المشير كان متخما بكثير من المناصب . . . كان رئيسا للجنة الاقتصادية العليا ورئيسا للجنة السد العالى ، ثم رئيسا للجنة تصفية الاقطاع الى جانب رئاسة اتحاد كرة القدم .

وظهر عامر والجيش على سطح المجتمع . وطارد فلول الاقطاعيين فى القرى ، وأصدر الأوامر لهم بمغادرة الباقي من أراضيهم الى المدن . . . ووضع البعض منهم تحت الحراسة . . . وأشاع بحركته مع قوات الجيش عند الاقطاعيين شعورا مشابها بما ساد فى الفترة الأولى للثورة بل وأحيانا أشد قسوة . . . فعند تطبيق قانون الاصلاح الزراعى لم يستخدم الجيش . . . ولكن لجنة تصفية الاقطاع لجأت اليه .

كانت اجراءات لجنة تصفية الاقطاع فى غاية الحزم . . . تأخذ طابعا عسكريا لا شك فيه .

نشرت مجلة آخر ساعة تحقيقا صحفيا عن أحد ضحايا الأسر الاقطاعية فى محافظة المنيا ، ونشرت تفاصيل الجريمة مشيرة الى اتهام أسرة اقطاعية معروفة .

وحضر الى دار المجلة أحد ضباط المخابرات وهدد بقتل المحرر اذا جروا على الاستمرار فى النشر ولجأ المحرر الى ادارة المباحث الجنائية العسكرية التى حقق قائدها الصاغ حسن خليل فى الموضوع بسرعة ودقة شديدين وسأل رئيس التحرير صلاح حافظ ومدير التحرير سعد كامل .

ولم تكن تضى عدة أيام حتى كان ضابط المخابرات العامة قد نقل من مكانه ، وبدأت النيابة العامة تحقيقا مع الأسرة الكبيرة .

وكانت التناقضات بين الرئيس والمشير تنعكس أحيانا على أعمال هذه اللجنة . . . ففي ليلة زواج ابنة شعراوي جمعة وزير الدولة وأمين التنظيم في نادي ضباط الجيش بهليو بوليس ، فوجيء حسن خليل حسب روايته بعبد المجيد فريد يستدعيه لمقابلة المشير بعد توقف جمال عبد الناصر أمامه لحظة مضافحته وفي عينيه نظرة غضب .

وأبلغه المشير أن الرئيس تلقى شكوى من أحد أهالي كمشيش وطلب منه السفر فورا للتحقيق فقام في منتصف الليل وصاحبه في ذلك الفريق عبد المحسن مرتجى كعنصر مجايد ، واللواء عوض الأحول نائب أحكام الجيش ، وحسن طلعت مدير المباحث العامة .

وثبت فعلا أن شسخصيا تعرض لإهانة غير ضرورية وقدم أحده الصولات للمحكمة وحكم عليه بالسجن ٦ شهور .

ولعل وجود عبد الحكيم عامر على رأس هذه اللجنة يجيب على تساؤل البعض حول حقيقة اتجاهاته الفكرية والاجتماعية . . . فهو رغم كل ما ثبت من تناقضات بينه وبين عبد الناصر ، ورغم أصوله الطبقية التي تعتبر متميزة قليلا عن زملائه فهو وعبد اللطيف البغدادي همسا الوحيدان من أبناء العمدة .

رغم ذلك فإن عبد الحكيم عامر كان مخلصا تماما لاتجاهات الثورة مؤمنا بتنفيذ خططها . . . لا يبذل جهدا كبيرا في مناقشة ما يتوصل اليه جمال عبد الناصر .

ولعل هذا هو ما دفع الاتحاد السوفيتي عند زيارة خروشوف لمصر قبل سنتين الى تقديم لقب بطل الاتحاد السوفيتي اليه والى جمال عبد الناصر .

أظهرت لجنة تصفية الاقطاع عيوب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وعجز المسؤولين عن تطبيقه بما يخدم الاقتصاد القومي ويخدم الفلاح أيضا .

وكان تأميم الأرض فكرة واردة في هذه المرحلة كخطوة لتنفيذ المزارع الجماعية .

ولكن جمال عبد الناصر لم يفكر في تأميم الأرض .

قال : تأمين الأرض في مصر غير وارد لأن الستة ملايين فدان إلى عندنا لا تسمح بهذا أبداً . . . ولما كل عيلة تأخذ ٥ إلى ١٠ فدادين تبقى ساعدت على الاشتراكية) .

ومع ذلك كانت التناقضات في القرية هي التي أدت إلى الصراع الطبقي الذي راح صلاح حسين صحية له .

التناقض نوعان . . . بين الفلاحين وبين الاقطاعيين والرجعيين وهو لا ينتهي بصدور قوانين الإصلاح الزراعي ، ولكن بالنضال ضد نفوذهم وآرائهم التي بثوها كاداة للقهر طوال آلاف السنين . . . وهذا ما لم تحققه الثورة للفلاحين بتنظيمهم في وعاء تنظيمي فعال وقادر على التغيير عن آرائهم والدفاع عن مصالحهم .

وهناك تناقض آخر نبت في القرية المصرية بين عمال التراحيل (بروليتاريا الفلاحين) وبين ملاك الأرض فهما كانت مساحة ملكيتهم .

الفلاحون يمثلون ٧٠٪ من السكان ، ومساحة الأرض المنزرعة هي ٤٪ من مساحة مصر .

وتمثيل الفلاحين والعمال بنسبة ٥٠٪ في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وفي مجلس الأمة برزت وجوه جديدة بين الفلاحين . . . ولكن أحدا منهم لا يمارس الفلاحة بيده كمنهنة ، ولكنه دائما من ملاك الأرض أو المنتمين للأسر الكبيرة .

وعندما يدخل مجلس الأمة ، أو يقع عليه الاختيار عضوا في قيادات الاتحاد الاشتراكي ، يتغير موقعه الاجتماعي ، ويزداد أيراده ، ويصبح أقرب إلى التهاون مع السلطة على حساب مصلحة طبقته .

الفلاح في عرف المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي هو من تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه ، ومقيما إقامة منتقنة في منطقة عمله ، ولا يزيد ما يحرزه هو وأسرته ملكا أو اينجسارا (زوج وزوجة وأولاد قصر) عن ٢٥ فدانا ، والا يكون ممن حددت ملكيتهم طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي ، والا يكون من الموظفين أو المستخدمين العموميين .

الفلاح الذي يزرع بيديه . . . الفقير الذي لا يملك الا قوت يومه . . . ما زال أمامه سد كبير للوصول إلى المشاركة الحقيقية في قيادات الأجهزة السياسية .

التغيرات التي حدثت في حياة الفلاح وفي القرية ، هي أكبر مما حدثت خلال ٧٠٠٠ عام . . . ولكنها بعد ليست كافية لتحرير الفلاح تحريرا كاملا .

الفرصة ما زالت متاحة لمن يملك فى حدود ٢٥ فداناً ٠٠٠ وهو فى القرية لا شك سيد وقادر وبعيد اجتماعياً عن بقية الفلاحين ٠٠٠ أقرب اليهم من ساكن المدينة أو عضو البرلمان السابق ٠٠٠ ولكنه ليس منهم تماماً .

وحتى اذا كان قريباً منهم ، ويعيش حياتهم ، فالة فتح دخوله مجلس الأمة ، أو قيادات الاتحاد يتعرض لعملية جذب مادية تزيد من الفارق بينه وبين الفلاحين ٠٠٠ مرتب عضو مجلس الأمة ٧٥ جنيهاً وصل بعد ذلك الى ١٢٥ ، وأعطيت لهم أسبقيات فى حجز عربات نصر بالتقسيم على سائر المواطنين ، كما أعطيت لهم شقق فى مباني الدولة بأسبقيات خاصة ، هذا الى جانب المرتبات الإضافية التى يحصل عليها المتفرغ للعمل السياسى .

قال كارل ماركس (عندما تصبح سلطة الدولة فى أيدينا لن يكون بالامكان أن ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف بتعويض أو بغير تعويض ٠٠٠ مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكهنات الملاك ٠٠٠ ان مهمتنا ستكون تجاه الفلاح الصغير قبل كل شئ هى توجيه اتجاهه الخاص . وتوجيه ملكيته الخاصة فى السبيل التعاونى لا بواسطة العنف ، ولكن عن طريق المثل ، وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض ومن المؤكد أنه سيكون لدينا من الوسائل لا قناع الفلاح بجميع المزايا التى يتسم بها هذا التحول ، والتى لا بد من توضيحها له منذ الآن) .

التعاون فى مصر لم ينبجج ، والجمعيات التعاونية التى انشئت ، لم تستهدف إقامة تعاونيات تجمع أرض الفلاحين تحت إدارة فلاحية واعية ومنظمة وقادرة على اقناع الفلاح بأن ادخال أرضه فى التعاونيات هو لمصلحته الذاتية أولاً .

الجمعيات التعاونية التى انشئت تحولت الى ما يشبه دكان بنك التسليف ٠٠٠ ورغم انها تشكل بالانتخابات ، الا أن الفلاح البسيط يعتبر فريسة عندها تنهش من أمواله ما وسعها ، لأنه لا يجد سبيلاً آخر للشراء ، ولا يقتنع بجدوى الشكوى للجهات المسئولة لأنه تاريخياً وخلال آلاف السنين يعرف أن الإدارة هى يد الحاكم التى تقبض على الأعناق ٠٠٠ والشكوى لن ترفع يد الحاكم ٠٠٠ ولذا فهو يفضل أن يخسر بعض أمواله على أن يخسر كل وقته ٠٠٠ ويدخل بعد ذلك فى متاعب يعجز عن التخلص منها .

التجميع الزراعى الذى بدأ تطبيقه فى محافظتى كفر الشيخ وبني سويف كان هدفه فى رأى جمال عبد الناصر حسب ما قال فى محادثات الوحدة (التجميع الزراعى فعناه زراعة تعاونية مش مزارع تعاونية . . . ده الحقيقة أفضى ما يمكن تطبيقه فى مصر) .

... أقصى ما يمكن تطبيقه في حدود قدرات البرجوازية الصغيرة الحاكمة .
... أو في حدود رغبتها انتظام الفلاحين . في تعاونيات يفرض قوتهم
السياسية والاجتماعية ... وهو أمر تحاشته الثورة مع العمال ،
وتحاشاه مع الفلاحين أيضا .

الدولة تباشر سيطرة غير مباشرة لاحتكارها التسليف والسماد ومواد
الوقاية ؛ والمقاومة وآلات الري ... وشراء القطن .

أبعدت بذلك التاجر الجشع ... لكنها قامت بدوره بصورة أخرى .
تعمل من أجلهم ... وليس بهم ...

حتى عام ١٩٦٤ كانت جملة الأرض التي وزعت على الفلاحين المعدمين .
٩٤٤ر٤٥٧ فدانا كما قال جمال عبد الناصر في خطبة افتتاح مجلس
الامة . الذي ضم لأول مرة في حياة مصر ٥٠٪ من أعضائه عمالا وفلاحين
حسب نصوص الميثاق .

ومع ذلك يقول تقرير البنك المركزي انه يوجد ٣ ملايين فلاح معدم .
عام ١٩٧١ (انظر الطليعة عدد فبراير ١٩٧١) .

وحادث كمشيش كان زلزالا في المجتمع الزراعي ... ولكن كل
الاجراءات استهدفت ضرب فلول الاقطاعيين واضعاف نفوذهم ، دون
محاولة جادة لاطلاق الحرية لتنمية قوة الفلاحين واطلاق طاقاتهم ليواصلوا
الدفاع عن أنفسهم ... بدلا من الدفاع الاداري لأجهزة الدولة .

وهكذا ظل التطبيق الاشتراكي بعيدا عن قاعدته الجماهيرية ...
يصل اليهم من فوق دون تفاعل حي مع الجموع .

ومع ذلك تميزت سنوات ما بعد ١٩٦٤ بأنها كانت أكثر السنوات
وضوحا في مسألة التحول الاجتماعي ... وكانت التغيرات التي تمت في
مجال التنظيم السياسي ، مباشرة بجدية المحاولة .

يقول ماكسيم وودنسون في كتاب (مصر منذ الثورة) لفاتيكيوتس
(لم يعتمد أعضاء الطبقات الدنيا في الحزب الى تحدى الدور المسيطر
للنخبة الحديثة والقديمة ... ففي الحياة المصرية يرتضى الفقراء والأميون
مركزهم المتواضع ... وهكذا لم يتبن الحزب عملية التجديد) .

لم تحدث تحديات فعلا داخل الحزب (الاتحاد الاشتراكي) لأن
اختيار معظم العناصر للمراكز القيادية على مختلف المستويات كان يتم
أساسا عن طريق التاكيد من ولائهم ، وبأنهم لا يحملون بذورا ثورية تدفع
بهم الى مطالبة النظام بأكثر مما يطيق أو يحتمل ... هذا الى جانب .

والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في حياة العمال والفلاحين ، والتي لم تحررهم تحريرا كاملا من متاعبهم الاجتماعية ، ولم تصل بهم الى مرسى الاشتراكية ... الا أنها غيرت من واقعهم القديم تغييرا كبيرا ، وجعلت لهم صوتا مسموعا ، وخففت عنهم قبضة الاستغلال .

وبالتأكيد زرعت الأمل في قلوبهم لمستقبل أفضل .

كان جمال عبد الناصر أكثر زملائه العسكريين اهتماما بالطبقات الفقيرة ... قال لزملائه أكثر من مرة (أنا مش عاوز حد يكلمنى عن واحد يياخد أكثر من ٣٠ جنيه على انه مسكين ... المساكين اللي بياخدوا أقل من كده) .

المعتقدات الشخصية جعلت منه حليفا للعمال والفلاحين ... وساعده على ذلك نشأته البسيطة في أسرة متواضعة ... ولكن هذه المعتقدات لم تتحول الى أيديولوجية ثابتة .

كل ما صدر عن الثورة خلال هذه الفترة حتى الميثاق رغم أهميته وإيجابيته باعتباره أول وثيقة مكتوبة لم تشكل أيديولوجية متكاملة .

تعبئة الصحافة

ظلت الاشتراكية رغم كل شيء كجسم الفيل يثلمسه العميان ... كل يراه حسب موضع يده .

ومع ذلك كانت تحدث تغييرات ايجابية في الأفكار والمعتقدات يوما بعد يوم ... ساعده على ذلك اهتمام عبد الناصر بأن يتولى أجهزة الصحافة والاعلام عناصر اشتراكية واعية .

الصحافة كانت قرومترا لا يخطيء ، ينبئ عن اتجاهات جمال عبد الناصر ... الذين يتولون المسئولية فيها يفسرون احتمالات المستقبل .

كل الذين عهد اليهم بمسئوليات رئاسة الدور الصحفية كانوا من الضباط ... أنور السادات ، أمين شاکر ، لطفى واكد ، منحسن عبد الخالق ، خالد محيي الدين ، كمال الدين رفعت ، كمال الدين الحناوى وروصف السباعى وكاتب هذه السطور ... ولكنهم جميعا غيروا واقعهم ، ولم يبق منهم واحد في ميدان الصحافة أو منتصيا للنقابة سوى خالد الحناوى والسباعى .

لم يكن أغلبهم صحفيين وكتابا بالمهنة ... وإنما بالمسئولية .

وكان هناك تنافر واضح وشديد بين اتجاه الدولة الى تطبيق يصل
الا الاشتراكية . . . وبين أفكار بعض المسئولين في دور الصحف .

الأهرام كانت تحت رئاسة محمد حسنين هيكل المقرب جدا من
عبد الناصر ، والمعبر الى حد بعيد عن اتجاهاته الفكرية ، والصائغ دائما
لخطبه الهامة ومكاتباته الرسمية . . . وهو الذى وافق وأصدر عن الأهرام
مجلة الطليعة التى رأس تحريرها أحمد لطفى الخولى مع مستشاري تحرير
من الدكاترة ابراهيم سعد الدين وعبد الرازق حسيب وجمال العطيفي
ولطيفة الزيات ورشدي سعيد ومحمد الخفيف والأستاذ أمين عز الدين .

أربعة من هؤلاء كانوا معتقلين . .

وكان قد سبق صدور مجلة الطليعة ظهور صفحة الراى فى الأهرام .
وهي صفحة عهد بتحريرها الى هذه المجموعة فنشرت مقالات جادة ،
وأسهمت فى اعطاء ثقل فكرى معين لصحافتنا اليومية ، وظهرت فيها بحوث
ودراسات اشتراكية علمية .

دار الهلال كانت تحت رئاسة أحمد بهاء الدين الكاتب التقدمي
المعروف ، والمتفهم لطبيعة المرحلة وظروف التغيير .

أما أخبار اليوم فكانت تحت رئاسة الأخوين مصطفى وعلى أمين . . .
المعروفين بصلاتهما الغربية الوثيقة ، المبرزين بولائهما ودعائتهما المبالغ
فيها للملك فاروق ، ثم التهجم المبالغ فيه أيضا على علاقاته الشخصية بعد
سقوطه وتجاهل أخطائه السياسية .

وروز اليوسف كانت ما زالت تحت رئاسة صاحبها احسان
عبد القدوس .

وحدث تغيير مفاجئ فى مواقع المسئولية .

استدعى جمال عبد الناصر اليه كلا من أحمد فؤاد وخاله محيى الدين
فى نوفمبر ١٩٦٤ وصارحهما بوجود ثغرة واسعة بين ما يهدف اليه من
تطبيق اشتراكي وبين ما تنشره الصحف من اثاره ، وقصص جنسية بعيدة
كل البعد عن اهتمامات الجماهير .

وكلف أحمد فؤاد بمسئولية الإشراف على دار أخبار اليوم ، وخاله
محيى الدين برئاسة مؤسسة روز اليوسف . . . ثم حدث تبادل بين
المسئولين عندما أبدى خالد محيى الدين أنه كلف سابقا بالعمل فى
الصحافة اليومية (المساء) .

وأصدر جمال عبد الناصر قرارا بتعييني رئيسا لتحرير مجلة
روز اليوسف .

يد عبد الناصر تلتقى من جديد مع أيدي الماركسيين ٠٠٠ بعد فترة اعتقال امتدت خمس سنين ٠٠٠ وأتاح هذا التغيير لهم فرصة اللقاء مع الجماهير على صفحات الصحف بحرية أوسع ، وأصبح هذا التيار الفكري الجديد عاملا مساعدا هاما في عملية التحول الاجتماعي .

واتجه إلى الصحافة عدد كبير من الذين كانوا معتقلين خلال السنوات السابقة ٠٠٠ كانت هذه هي الأماكن الوحيدة التي وضع في مناصب الرئاسة فيها ماركسيون .

ولم يكن المشير عبد الحكيم عامر غائبا عن هذه التغييرات ٠٠٠ كان قد فرض قبل ذلك حلمي سلام رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير جريدة الجمهورية في أغسطس ١٩٦٤ ومنحه دعما ماليا قدره ٣٥٠ ألف جنيه رغم تعليمات جمال عبد الناصر بعدم دفع أي إعانات للمؤسسات الصحفية .

وحلمي سلام كاتب قريب من أفكار الحزب الوطني الجديد وعلى صلة وثيقة ببعض رجاله ولكنه لم يكن عضوا في طليعة الاشتراكيين ٠٠٠ وقد بدأ حياته في المؤسسة بموقف أثار عليه الصحفيون ٠٠٠ إذ إنه اشترط عند تعيينه تخفيف العمال في الدار بنقل بعض الصحفيين إلى مؤسسات صحفية أخرى ٠٠٠

استدعى الدكتور محمد عبد القادر حاتم وزير الإعلام محمد علي بشير العضو المنتدب للدار وضابط سابق ٠٠ وأبلغه أن حلمي سلام قد سافر إلى بور سعيد وأنه سيعود بعد شهر ليحدد هذه الأسماء - وقدم له قائمة بمائة وخمسين اسما - قد نقلوا إلى مؤسسات أخرى ، وصدر الأمر فعلا على أنه تعليمات من الدكتور حاتم وهو الذي أراد أن يتم الأمر سرا مما أثار غضبه .

نقل الصحفيون إلى مؤسسات غير صحفية في إدارات الشؤون العامة ٠٠٠ وكان من بينهم أسماء معروفة ٠٠٠ عبد الرحمن الخميسي ونعمان عاشور وعبد الرحمن الشرقاوي وسعد مكاري وغيرهم (١٥٠ صحفيا وعاملا وإداريا) .

ولم تمض الأمور هادئة في مؤسسة دار التحرير ٠٠٠ وظهرت المباحث الجنائية العسكرية في ميدان الصحافة أيضا ٠٠٠ استدعاه حلمي سلام في ٤ يناير ١٩٦٤ للتحقيق فيما قيل عن وجود اختلاسات بالمؤسسة ٠٠٠ وهجم أفراد المباحث على بعض الموظفين في مكاتبهم واعتقلوهم للتحقيق معهم ٠٠٠

ورابط أفراد المباحث الجنائية العسكرية في دار التحرير لا يغادرونها حتى وصل الأمن بجمال عبد الناصر الى غايته ، وقرر فصل حلمي سلام بعد نشره محضرا لجلسة سرية عقدها رئيس الجمهورية في مجلس الأمة ودعا اليها عددا محدودا من قادة القوات المسلحة والمحافظين ورؤساء تحرير الصحف يوم ١٧ مايو ١٩٦٥ ودخل ذلك في باب الصراع الخفي بين الرئيس والمشير وتولى رئاسة المؤسسة من بعده مصطفى بهجت بدوي .

وأصبح المسئولون عن الصحف جميعا أعضاء عاملين في طليعة الاشتراكيين . . . محمد حسنين هيكل مع مجموعته بالأهرام وصلاته الخاصة بعبد الناصر . . . خالد محيي الدين ، أحمد فؤاد ، أحمد بهاء الدين ، مصطفى بهجت بدوي ، كاتب هذه السطور .

وقد أدت طليعة الاشتراكيين دورا بارزا في حشد عدد من شباب الكتاب والصحفيين حتى أصبح التيار الوطني التقدمي سائرا في مجال الاعلام بصورة واضحة .

أزمة الثقافة

وحدث تغير في الثقافة أيضا .

وبداية وزارة الثقافة كانت على يد فتحي رضوان أول وزير لها عام ١٩٥٦ يعاونه الدكتور حسين فوزي وكيلا للوزارة ، ويحيى حقي مديرا لمصلحة الفنون التي كانت تضم نجيب محفوظ وغيره من المثقفين .

وبداية هذه الوزارة كانت مبشرة . . . فقد ارسيت عدة مشروعات هامة مثل انشاء أوركسترا القاهرة السيمفوني ، واقامة مدينة الفنون التي تضم الكونسرفتوار ومعهد الباليه ، ومعهد السينما ، والمعهد العالي للفنون المسرحية . . . ونجح المسرح القومي ثم مؤسسة المسرح في اقامة نهضة مسرحية لم تشهدها مصر من قبل ، وفتحت الأبواب للكتاب التقدميين الشباب . . . نعمان عاشور ويوسف ادريس وسعد الدين وهبه ، والفريد فرج وغيرهم من الذين واصلوا المسيرة معهم وكان توفيق الحكيم الذي حافظ على حيوية أفكاره واستمر رائدا في المسرح بلا جدال .

وعندما استقال فتحي رضوان ، عين الدكتور ثروت عكاشه وزيرا يعاونه الكاتب الصحفي عبد المنعم الصاوي وكيلا للوزارة . . . وفي عهدهما استمر التيار الثقافي في تدفقه ، وارتفع صرح الأفكار التي تبناها فتحي رضوان . . .

وأصبحت الثقافة تلعب دورا رئيسيا في حياة الجماهير . . . الى ان سقطت وزارة الثقافة في بداية عام ١٩٦٣ في يد عبد القادر حاتم وزير الارشاد ، فبدأت تفقد كيائها ومضمونها ، واختلطت الأنظمة فيها بطريقة سخيفة مما جعل المسرح ينضم الى الاذاعة . ويتولى مسئوليته الاشرافية مدير الاذاعة . . . والسينما تنضم الى هندسة التليفزيون ويتولى مسؤولية الاشراف عليها مهندس بعد ان كانت مؤسسة عامة .

كان سقوط وزارة الثقافة في يد عبد القادر حاتم ناتجا عن صراع بينه وبين وزير الثقافة السابق ثروت عكاشة ، بدأ عندما انشأ التليفزيون ست فرق مسرحية دفعة واحدة ، تخصصت في تقديم التفاهات والمسرحيات المبتذلة ، ولم تحتمل أعصاب ثروت عكاشة هذا الموقف فانفجر غاضبا ومهاجما أسلوب عبد القادر حاتم .

كان عبد القادر حاتم من النوع الهادئ الخاضع ، وكان ثروت عكاشة من النوع العصبى المعتز باشتراكه فى الضباط الأحرار وحركتهم ليلة ٢٣ يوليو . . . وكان على علاقة شخصية وثيقة مع المشير عامر .

وبدأ التصادم بين الضابطين . . .

ولم يكن عبد القادر حاتم قادرا على تنفيذ أى مشروع دون الحصول على تصديق وموافقة جمال عبد الناصر . . . ولذا كان تصادم ثروت معه تعبيرا حتميا عن تصادمه مع جمال عبد الناصر . . . وبدأ الأمر فى النهاية كما لو انه تصادم بين عامر وصديقه ثروت وبين جمال عبد الناصر ومنفذ توجيهاته عبد القادر حاتم .

وقدم ثروت عكاشة استقالته لانه فوجئ الى جانب خلافاته الفكرية مع حاتم باعتقال اثنين من سكرتيريه بشبهة الاتصال بالملحق العسكرى المصرى فى لبنان (زغلول عبد الرحمن) الذى سلم نفسه الى سوريا والذى تربطه صلة نسب بعيدة مع ثروت عكاشة .

وعين ثروت عكاشة رئيسا للبنك الأهلى ، وانضمت الثقافة الى الارشاد وتولاها عسكرى آخر هو عبد القادر حاتم الذى كان قد أصبح دكتورا أيضا .

المؤسف انه خلال هذه الفترة استطاع حاتم ان يقسم جبهة اليسار باجتذابه لأحمد لطفى الخولى الذى رفضت له لجنة مؤسسة المسرح المشكلة من الدكتور محمد مندور والدكتور محمد القصاص مسرحية تسمى (الأرانب) وكنت فى ذلك الوقت مديرا لمؤسسة المسرح مع رئيسها الدكتور على الراعى ، فهرع الى عبد القادر حاتم الذى احتضنه واعد له مشروعا

يصادم به مؤسسة المسرح ، مستغلا اسم الكاتب الكبير توفيق الحكيم
بانشاء ما سمي باسم مسرح الحكيم الذى قدم الأرناب فسقطت سقوطا
شديدا ، ثم ظهرت على خشبته مسرحيات مختلفة للدكتور رشاد رشدى
صاحب الأفكار الرجعية واستاذ الأدب الانجليزى بجامعة القاهرة .

ولم يكن ممكنا فى عهد بناء الاشتراكية ان تبقى الثقافة فى انحدارها
وضياعها . . . فان أجهزة الثقافة يجب ان تتحلل من طغيان التفاهة
والابتذال ، لتمارس دورها المؤثر فى خدمة الجماهير .

كانت مسئوليات عبد القادر حاتم قد تعددت وتشعبت ، فشملت
وزارة الارشاد والثقافة والسياحة أيضا .

كان الانجراف وراء الدعاية قد وصل الى حد الاعلان عن صدور كتاب
كل ٦ ساعات وتقديم مسرحية جديدة كل أسبوع ، وبناء فندق جديد كل
١٥ يوما .

كانت الكتب تتدفق سطحية وملينة بالأخطاء الى جانب سوء اختيارها
وبعدها عن الفكر الاشتراكي الاصيل . . . وكانت الفنادق تبني على غير
خطة ، فلا تجد بعد اتمامها ساكنا يدخلها لأخطاء فى التصميم أو فى اختيار
المكان ، كما بدأت المسرحيات الهابطة تطرد المسرحيات الجيدة .

ووصل الأمر غايته . . وأصبح أسلوب عبد القادر حاتم مثل
النغمة النشاز فى جو المجتمع المتجه فى جدية لمحاولة تطبيق الاشتراكية
وترسيخ دعائم ثقافة قومية .

الغريب فى ذلك الوقت ان طليعة الاشتراكيين كانت تستوعب كلا من
عبد القادر حاتم فى مجموعة على صبرى وثروت عكاشة فى مجموعة المشير
. . . ولكن هذا الانتماء لم يستطع ان يقرب بينهما أو يوحد من أفكارهما
أو يخلق لهما خطة وهدفا مشتركا .

ثم كانت الخطوة التالية هى اقضاء عبد القادر حاتم عن المنصب بعد
تعيين صدقى سليمان رئيسا للوزراء . . . وعاد الدكتور ثروت عكاشة
من جديد .

الكرة يشادها العسكريون . . . والمتقنون الحقيقيون متفرجون . . .
عادت وزارة الثقافة فى تنظيم مؤسساتها من جديد . . . تحاول ان
تستعيد أنفاسها وتقدم للناس ما يفيد .

والثقافة هى التى تضىء الطريق لتقدم الأفكار الانسانية والاشتراكية .

و ثروت عكاشه يستعين في وزارته بالماركسيين أيضا بعد كامل
مديرا لادارة الثقافة الجماهيرية ومحمود أمين العالم رئيسا لمؤسسة
النشر ثم مؤسسة المسرح ويضع على رأس مؤسسة السيغما كاتبا
ديموقراطيا تقدميا هو نجيب محفوظ . جميعا كانوا أعضاء في طليعة
الاشتراكيين .

وكان هذا دليلا على ان طليعة الاشتراكيين لم تستطع ان تفرض
ايدولوجيتها وقواعدها التنظيمية على اعطائها فوق مناصبهم الادارية .

كان الاهتمام الرئيسي بالمنصب الوزاري أو الاداري ومن بعده
يأتى الانتماء الى طليعة الاشتراكيين كواجب اضافي (ثقيل) يفرضه نظام
الدولة ، ولا يجده استجابة حقيقية في صدور كبار المسئولين .

ويمكن القول بأن القدرات القيادية في طليعة الاشتراكيين كانت
اضعف أحيانا من أن تفرض نفسها على بعض الشخصيات الى جانب عدم
توفر ايدولوجية واضحة وقواعد تنظيمية جديدة .

الثقافة والاعلام استقرت في أيدي أكثر العناصر اقتناعا وقدرة على
خدمة التطور نحو الاشتراكية .

وساعد ذلك على خسم قضية بقاء التنظيمات الشيوعية أو حلها
وأصدرت الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني بيانا بلورت فيه نفسها في
شخصية سكرتيرها العام كمال عبد الحليم ، الذي بقى رمزا للتنظيم ،
ولكنه في نفس الوقت أصدر قرارا بحله .

وهنا أشير الى نقد وجه لي شخصيا في بيان الحل نتيجة مقال كتبت
في روز اليوسف ونصحت فيه التنظيمات الشيوعية بحل نفسها والاندماج
في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي حتى لا تتعرض لتصادم جديد مع الحكومة .

كنت اكتب من موقع الحرص على الاندماج وعدم تردي الأمور الى
درجة التصادم وأخذ حديثي على انه نوع من التهديد وهو أمر
لم أكن أملكه ولعل أخطاء في التعبير بل لعل أخطاء
في الحماس لعملية الدمج ذاتها ، دون توفر شروط ضرورية لاستمرار نضال
الطبقة العاملة خلف قيادة حزبها .

وأصدر الحزب الشيوعي المصري بيانا أيضا يعلن فيه حل الحزب .

الأمور تستقر على قاعدة عريضة من التحالف النسبي بين الطبقات
المختلفة ومع ذلك فالخشية موجودة دائما من احتمالات ظهور تنظيمات
سرية يمينية أو يسارية .

هنا لا تعرف السلطة سوى قبضة جهاز الأمن .

عندما حامت الشبهات حول بعض الشباب واتصاله بحركة القوميين العرب ، اعتقل الشباب ، اعتقل أيضا ابراهيم سعد الدين وأمين عز الدين ولطفى الخولى وحقق معهم شعراوى جمعه وسامى شرف ، كما سبق ان ذكرت .

وعندما حاول بعض أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى التجمع مع جديد ، اعتقل كمال عبد الحليم السكرتير السابق ومعه ثلاثة آخرون لمدة خمسة شهور .

الاتجاه الى اليسار لا يندفع بأكثر مما تسمح به السلطة التى كانت تدخل فى تقديرها عدة عوامل منها :

١ - الادراك بتوافر نظرية متكاملة عند الماركسيين تؤثر وتنتشر دون صعوبة بين المشتغلين بالسياسة مما يمكن أن يشكل خطرا عليها .

٢ - غيبة التنظيمات الشيوعية بعد قرار حلها واختفاء علمها من الساحة السياسية .

٣ - الاتجاه الوسطى للقوات المسلحة وعدم الرغبة فى تسييسها ، والخذر الدائم من حركتها .

٤ - تأثير السياسة الخارجية على الموقف الداخلى والعرض على اقامة علاقات متوازنة مع أمريكا وروسيا .

٥ - عدم رغبة جمال عبد الناصر فى استكمال التنظيم الحزبى على أسس نضالية حتى لا يقال من انفراده المطلق بالسلطة ... ويتضاعف رفضه بالتالى لآى تنظيم خارج على اطار الاتحاد الاشتراكي .

٦ - نشاط الرجعية التى لم تصف ايدولوجيا ولا ديموقراطيا ، والتى ما زالت بعض عناصرها فى السلطة تنفث سمومها .

ولكن هذا لا ينفى انه كانت هناك حركة شاملة لليسار ، يقودها جمال عبد الناصر من موقعه فى قمة السلطة .

وكما كان يعمل من أجل الفلاحين والعمل ... وليس بهم أو معهم ... فانه يبنى الاشتراكية وحده . وليس بتنظيم أصحاب المصلحة الحقيقية فيها تنظيما جادا ، ليسير معهم الى تحقيق الهدف .

وبقيت صورة الاشتراكية مهزوزة وغير مستقرة ... البعض يطلق عليها اسم (الاشتراكية العربية) والبعض يؤلف كتباً تدرس في الجامعة على أنها كذلك .

وجمال عبد الناصر يقول في مؤتمر المبعوثين انه لا يعرف الا اشتراكية واحدة لها تطبيقات مختلفة .

يخسم القضية في كلمات ... اشتراكية علمية ، وتطبيق مصري أو عربي .

ولكن هذا الاقتناع لا يستقر في عقول الكثيرين ... ليس الذين هم خارج اطار الحكم ، ولكن بعض الذين يشاركون فيه .

ويستقر في النفوس يقين بأن الوصول الى الاشتراكية عن هذا الطريق الذي تمضي فيه الأمور عملية ممكنة ، ولكنها صعبة ومعقدة ، ومرتبطة بشرط هام ... هو بقاء جمال عبد الناصر شخصياً في قمة القيادة بالدولة ، لأنه الضمان الوحيد لعدم انتكاس خطوات المسيرة في طريق التحول الى الاشتراكية .

وتزداد خطوات المسيرة بطناً وثقلاً .

اجهزة الاتحاد الاشتراكي دخلت دائرة البيروقراطية ... خطط على الورق ، واجتماعات ، ومناقشات ، وينفض كل شيء ... والجمهير تفقد اهتمامها وشوقها للجهاز الكبير يوماً بعد يوم .

طليعة الاشتراكيين تروح تحت عبء الذين فرضوا على بعض اجهزتها القيادية ، فتحولت الى صورة مصغرة من الاتحاد الاشتراكي بلا فارق كبير ... والتزاوج بين أمانة التنظيم ووزارة الداخلية لم يؤد الى تسييس البوليس ، ولم يؤد أيضاً الى رفع قبضته عن الاشتراكيين ... البعض منهم ما زالوا مطاردين ... وقانون اسماعيل صدقي لمقاومة الشيوعية ما زال هو القانون السائد والمنفذ .

الجيش يواصل اهتمامه بلعبة السياسة عن طريق التدخل فيها كلما توافرت الظروف المناسبة ... وعبد الحكيم عامر يواصل توسيع دائرة نفوذه في مجالات العمل الداخلي ، يواصل أيضاً حياته الناعمة اللاهية ... والفكر الاشتراكي الأصلي لا يدخل الجيش رغم ما ورد في الميثاق .

فلول الاقطاعيين والبرجوازية الكبيرة ما زالوا يقاومون الحركة في طريق التحول الاشتراكي ... يضخمون الأخطاء والانحرافات ... ويستغلون مهادنة جمال عبد الناصر لهم ، وسكوته أيضاً على المنحرفين في

الحكومة والقطاع العام ، ليواصلوا تجميعهم المعارض ، الذي قال عنه جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة (انه حزب رجعى منظم) .

الضغوط الامبريالية الخارجية تواصل دورها فى الضغط على النظام فى محاولة للوصول بالحالة الاقتصادية الى مستوى يثير الجماهير .

كل هذه العوائق تقف فى طريق الاشتراكية التى حاولت التطبيق الوسطى بقيادة عبد الناصر ان تطبقها دون عقيدة شديدة الوضوح ، وفى غيبة تنظيم مناضل وموحد الفكر ، وفى وجود عناصر مضادة فى مختلف الاجهزة الحكومية والسياسية من القمة الى القاع .

وكان الأمر صعبا وعسيرا .

التطبيق المصرى للاشتراكية . . . يؤتى بعض الثمار ، ولكنه مازال بعيدا عن ان يكون مستقرا أو راسخ الجذور فى المجتمع .

ومجتمع عبد الناصر لم يستكمل معالمة بعد .

السنوات الأربع الحاسمة

الأمور لم تصل الى نهايتها . . . والسياسة لا تعرف الجمود . . . ومراحل الانتقال من نظام الى آخر هي أصعب المراحل . . . وخاصة اذا اعتمدت على التجريبية ولم تقدر الايديولوجية تقديرا صحيحا .

والميثاق ليس ابديا . . . قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مايو ١٩٦٢ (ان الميثاق للجيل . . . وأنا كنت حريصا على الا أحدد حاجة فيه لأكثر من ٨ سنين يمكن حددت سنة ١٩٧٠ أو ١٩٧١ لأنه جازى ييجى ناس بعد كده يحصل عندهم تطور فكرى تقدمى أكثر من هذا الميثاق يضيفوا عليه حاجات جديدة أو يعدلوه) .

تعديل الميثاق أمر مقرر . . . وصعوبات المسيرة هى التى تحدد صحة الاتجاه الجديد .

وكتبت فى روز اليوسف بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٦ ست مقالات تحت عنوان (السنوات الأربع الحاسمة) ناقشت فيها الأخطار التى تعرض لها النظام قبل الوصول لتعديل الميثاق وهى الفترة التى يتم فيها اكتمال تنظيم طليعة الاشتراكيين ، وتتم خطة التنمية الثانية ، ويستقر النظام على أسس جديدة .

كانت لجنة تصفية الاقطاع قد كشفت ان الرجعية فى الريف ما زالت تختفى كالجرباء ، وان فى مقاومتها للتقدم شراسة وضراوة ، وأثبتت قضايا

الإخوان المسلمين من هذا التنظيم الرجعي لم تتم تصفيته فكريا وايدولوجيا وان تصفيته اداريا لم تكن وحدها كافية ، وتبين ان جيوب البرجوازية فى القطاع العام تحاول ان تحطمه من الداخل بالفساد والاهمال والانحراف .

وظهرت فى جريدة الجمهورية سلسلة من المقالات بقلم على صبرى فى عام ١٩٦٦ وكان تغيرا قد حدث فى ادارتها نزع مصطفى بهجت بدوى من موقعه كرئيس لمجلس الادارة بعد حلمى سلام ، وعين فى مكانه فتحى غانم الذى كان رئيسا لتحرير مجلة صباح الخير ، ثم مديرا لوكالة انباء الشرق الأوسط .

أخذت هذه المقالات وجهة نظر يسارية ، واثار ظهورها علامات استنفهام كثيرة ، وتساءل الناس عما اذا كان فى ذلك محاولة لظهور منبر منافس لجريدة الأهرام التى كانت دائما محل حظوة واهتمام الرئيس جمال عبد الناصر وحاول البعض معرفة حقيقة الدور الذى يلعبه على صبرى من سطور هذه المقالات .

وكان الأمريكيون يتابعون فى تركيز شديد بوساطة عملاء المخابرات المركزية الأمريكية كما تبين فى التحقيق فى قضية مصطفى أمين رئيس تحرير الأخبار الذى ضبط فى منزله مع بروس اوديل الديبلوماسى الأمريكى عميل المخابرات . . . يتابعون حركة العناصر اليسارية والشيوعية (وقد صدر الحكم بالمؤبد على مصطفى أمين) .

وبدأت موجات من الدعايد تلاحق على صبرى بعد هذه المقالات بأنه أصبح شيوعى النزعة .

ولكن محمد على بشير الضابط السابق والعضو المنتسب لدار التحرير للطبع والنشر روى لى انه خلال مناقشته مع على صبرى قال له ان القراء فى حالة قلق من مدلول هذه المقالات . .

وكانت دهشة بشير شديدة عندما فوجئ بعلى صبرى يقول له (أعمل ايه . . المقالات تحضر لى . . وأنا اوقعها) .

على صبرى لم يكتب هذه المقالات ولم يطالب بكتابتها . . بل ولم يكن حريصا على ذلك . . ومع هذا فقد ظل توقيعه يشكل واجهة يسارية لشخصيته .

ومثل هذا الموقف الذى ارتضاه على صبرى خلق تناقضات بينه وبين المشير عامر وأعضاء مجلس الثورة ، كما سبق توضيحه فى الفصول السابقة . وبدأت خلال هذه الفترة تتأكد معالم رغبته فى ان يكون له نفوذ

وشخصيات تابعة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي الصحافة التي كانت تابعة له من الوجهة النظرية .

وزادت شخصية علي صبري نفوذا بعد تغيير وزارة زكريا محيي الدين ، وتعيين صدقي سليمان رئيسا للوزراء . . ولكنها في نفس الوقت بدأت تتعرض لتناقضات مع عناصر الصف الثاني المتطلعين لسلطة ونفوذ الصف الأول مثل سامي شرف وشعراوي جمعه .

الشخصيات الرئيسية في مجتمع جمال عبد الناصر تتبدل وتتغير والاستقرار فيه ما زال بعيدا . . والآمال الطموحة للنظام تدخل مرحلة اربع سنوات حاسمة .

الامبريالية العالمية والأمريكية لا تغمض عينيها . . والنظام يتعرض لضغوط ، بدأت تقطع المعونة الأمريكية .

وكان عام ١٩٦٧ .

الفصل العاشر

مجتمع جمال عبد الناصر

(لن يستطيع ان أقف الا اذا انتهى استغلال
الانسان للانسان)

جمال عبد الناصر

ليس من شك في أن جمال عبد الناصر قد استطاع ان يغير وجه
مصر .. وان يشق لها طريقا جديدا ..

وليس من شك أيضا في ان السنوات الأولى لحركة القوات المسلحة
قد استنفدت جهده في مشاكل داخلية وصراع مع القوى السياسية
القديمة ، والعناصر المنافسة داخل القوات المسلحة .

وعندما استقرت الأمور له ، وانتهى دور محمد نجيب وعقدت اتفاقية
الجلاء ، وتمت تصفية القوى المعارضة عن اليمين واليسار بوسائل ادارية ،
بدأت اتجاهات جمال عبد الناصر الحقيقية في الظهور .

استمرت هي الدافع الأكبر له في حركته .. فكانت معركته الصلبة
ضد الاحلاف العسكرية ، ورفضه الخضوع مطلقا لمطالب الامبريالية
بالانضواء الى معاهدات الدفاع المشترك أو قبول مبدأ ايزنهاور ..

كانت عقيدة عبد الناصر ان يكون مطلق السراح في حركته الوطنية بلا اية قيود . . . وقد أثر عليه مؤتمر باندونج واهتمام قادة الدول الآسيوية والأفريقية به باعتباره قائدا لحركة ثورية ضد النظام ملكي متعفن . . . مما أدى الى شعوره بكيان مصر وقدرتها على ان تثبت وجودها وسط المجال الدولي .

وكان اهتمام جمال عبد الناصر وزملائه أعضاء مجلس القيادة كبيرا في ان يكون لمصر جيش وطني قوى . . . فقد كان هذا هدفا من أبرز أهدافهم ، وأشدّها حساسية ، لأن حركتهم انبثقت أساسا ضد فساد الملك وقيادة الجيش ، وكان اجراؤها الأول هو تطهير الجيش من كافة الضباط في رتبة اللواء والعقيد علما نفر محدود لا يتجاوز خمسة أشخاص .

ولذا فإن جمال عبد الناصر لم يتردد لحظة في محاولة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة لكسر القيود البريطانية على امداد الجيش . . . ولكن حكومة الولايات المتحدة لم تقبل تسليح الجيش المصري طالما هو غير خاضع لحالها العسكرية وموائيقها الدفاعية ، ولم يصل الى مصر من السلاح الأمريكي الا مسدس مطلق بالذهب أرسله ايزنهاور هدية الى محمد نجيب .

ولم يقبل جمال عبد الناصر الخضوع للشروط الأمريكية ، ولم يقبل الجمود أيضا . . . وكان الاتصال مع السوفييت من أجل تسليح الجيش ، هو بداية الاتصال بين دولة من دول التحرر الوطني ودولة اشتراكية .

ولذا كان جمال عبد الناصر رائدا في هذا المجال ، الذي يتحرك فيه بحرية كاملة دون أي ارتباط سوى مصلحة وطنه كما هو مقتنع بها .

ولم يرتبط جمال عبد الناصر بأيديولوجية معينة . . . كان يخشى ان يقيد ذلك حركته . . . ولكنه في نفس الوقت لم يكن جامعا في عداوته للنظريات والمبادئ المختلفة .

كان الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة غير الماركسيين الذي يتصل بأفراد من تنظيم قسم الجيش في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حلتو) وهم يعرف هويتهم السياسية ، في وقت كانت الشيوعية فيه مطاردة بشراسة من جانب أجهزة الأمن في النظام الملكي .

لم يأخذ جمال عبد الناصر جانب الرفض في خلق علاقة مع الشيوعيين قبل الثورة ، كما انه لم يكن المسئول الوحيد عن تمزق العلاقات بين الحركة الشيوعية وحركة الجيش بعد الثورة .

وكما كان جمال عبد الناصر منفتحاً في علاقته مع الشيوعيين ، كان منفتحاً أيضاً على الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وكافة القوى السياسية بدرجات متفاوتة .

كان مقتنعاً بأن حركة الجيش يجب أن تتعرف وتتصل بكافة هذه القوى ، وتحاول الارتباط بها . . . ولولا قناعاته الشخصية بذلك لما أمكن خلق أى نوع من الحوار بين الشيوعيين والضباط فقد كان الضباط بصفة عامة متأثرين إلى حد بعيد بأفكار جماعة الإخوان المسلمين الذين ارتبط معظمهم بها ، أو تغلب عليهم طبيعتهم العسكرية المحافظة غير المنفتحة على واقع الحياة .

كان جمال عبد الناصر أبرز زملائه في هذا الاتجاه . . . اتجاه الاتصال بكافة القوى السياسية ومحاولة تجميعها في تنظيم جبهوى واحد ، والامر الذى نجح فيه تماماً في تنظيم الضباط الأحرار .

استطاع بشخصيته ان يكتسب ثقتنا نحن أعضاء قسم الجيش في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، والتقت أفكاره مع أفكارنا فى السعى لتوحيد كافة القوى والعناصر الوطنية المعادية للاستعمار في جبهة واحدة .

ولكن جمال عبد الناصر فى هذه الاتصالات كان حريصاً على الا يربط حركة الجيش بأي حزب أو تنظيم سياسى . . . كان يطلب لها استقلالاً خاصاً متميزاً . . .

ولذا فقد فصل قائد الجناح عبد المنعم عبد الرؤوف من اللجنة القيادية للضباط الأحرار ، لأنه كان مصراً على البقاء فى الإخوان المسلمين وتجنيد الضباط لتنظيمهم . . . ولكنه مع الشيوعيين لم يتخذ هذا الموقف لأن تجنيد الضباط لقسم الجيش فى حدتو كان يتم بعد فترة ترشيح يختبر فيها الانضباط خلال حركته فى تنظيم الضباط الأحرار اذا كان عضواً فيه . . . ولذا كان الضباط ، الشيوعيون العاملون فى الضباط الأحرار يتصرفون كأعضاء فيه ولا يتجاوزون حدودهم الا بخطوات سرية لا تهدد الضباط الأحرار وانما تدعمهم .

وانتصار جمال عبد الناصر فى تكوين هذه الجبهة العسكرية التى ضمت ضباطاً تفكيرهم متطابق مع الإخوان المسلمين مثل كمال الدين حسين وضباطاً ماركسيين مثل يوسف صديق ، وخالد محيى الدين خلق عنده شعوراً بإمكانية تحقيق ذلك فى المجتمع بعد نجاح الثورة .

ولكن الموقف كان مختلفا . . . وبدأت سنوات الصدام بين السلطة العسكرية الوليدة ، والقوى السياسية القديمة أو التي لعبت دورا في التعاون مع حركة الجيش قبل ٢٣ يوليو .

وتصادمت حركة الجيش مع الوفد والشيوعيين والايخوان المسلمين ، وهي القوى الذي كان يمكن ان تشكل جبهة وطنية معادية للاستعمار . . . ولم تستطع الحركة لغياب الايديولوجية من فرز العدو والصديق .

ولذا فقد انفردت هذه القوى بمحاولة تشكيل الجبهة من عناصر وفدية وشيوعية وعناصر متقدمة في جماعة الاخوان المسلمين . . . ولكن أجهزة الأمن وصلت اليهم وقدمتهم للمحاكمة عام ١٩٥٣ فيما عرف باسم قضية الجبهة .

انصرفت القوى السياسية عن حركة الجيش تدريجيا ، واكتملت السلبية بعد عزل محمد نجيب ومحاكمات الاخوان المسلمين .

وهنا يبدأ جمال عبد الناصر في تشكيل المجتمع المصري .

المواقف الوطنية التي أخذها جمال عبد الناصر في تتابع وإيقاع سريع جعلت شخصيته تلمع وتصبح أكثر تأثيرا . . . بعد ان كانت موجات النقد له قد وصلت غايتها ، ثم بدأت تنحسر تدريجيا بعد اطلاق الرصاص عليه في ميدان المنشية بالاسكندرية في أكتوبر ١٩٥٤ من محمود عبد اللطيف عضو الاخوان المسلمين .

الانتصار في معركة الاحلاف ومؤتمر باندونج وصفقة السلاح وجلاء القوات البريطانية . . . وأخيرا تأميم القناة ووقف العدوان الثلاثي ثم انسحاب قواته .

كل هذه الخطوات خلفت رصيда شعبيا هائلا لجمال عبد الناصر كزعيم وطني . . . ووسعت الفرق بينه وبين زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة . . .

وأصبح الزعيم في قمة مجده ، يمارس تشكيل المجتمع بإرادته . . . مجلس الثورة لم يعد كيانا تنظيميا وأعضاؤه يستمدون وجودهم من علاقتهم به .

ورؤية جمال عبد الناصر للمجتمع خالية من البعد الطبقي . . . اعتقد انه قادر على حشد الجماهير من مختلف الطبقات دون تناقض أو صراع .

وغلبت عليه هذه النظرة المثالية ، وشجعه عليها عدة عوامل منها تجربته الناجحة في الجبهة العسكرية للضباط الأحرار ، وعزله للقوى المتصارعة معه المؤمنة بمبادئها عن حلقة العمل السياسي ، ورصيده الهائل من انتصاراته الوطنية .

ولم يدرك جمال عبد الناصر ان الانتصارات الوطنية لا تلغى التناقضات والصراعات الطبقية وان روح الوثام والتسامح لا تخلق بين الطبقات الا على أسس موضوعية . . وان تعلق الجماهير بشخصيته لا يعنى اهمالها لواقعها الاجتماعي والطبقي .

لم يدرك جمال عبد الناصر ذلك رغم أنه كان يحمل مسئولية تشكيل المجتمع الجديد دون أن يكون هناك برنامج يسترشد به ، وحركة الضباط الأحرار اعتمدت على النقاط الست باعتبارها أهدافا عامة ، ولم تثبت تصورها في برنامج مكتوب يوضح موقف أول تنظيم لها وهو (هيئة التحرير) وكتاب فلسفة الثورة الذي حمل اسم جمال عبد الناصر لم يكن أكثر من خواطر شاب وطني وجد نفسه في قمة المسئولية .

ان جمال عبد الناصر قد كتب مقدمة لكتاب (حقيقة الشيوعية) الذي كان يروى أفكارا طموحة بعيدة عن أى مضمون اجتماعي - ورغم ان مؤلفه هو مدير مكتبه أمين شاکر - متهجما في سطحية وبأسلوب الدعاية الاستعمارية على الاشتراكية العلمية ، الا ان ذلك لا يعبر عن محور أصيل في تفكير جمال عبد الناصر ، اذ أنه كثيرا ما كان يقع تحت ضغوط بعض زملائه المعادين اصلا للتقدم والتفتح الفكري ، وما ورد في هذه المقدمة ليس أكثر من توقيع على مقدمة كتبت له بطريقة روتينية .

لم يكن جمال عبد الناصر من القادة الذين ينتون مستقبلهم بالهجوم على الشيوعية . . ورغم اعتقاله ومطاردته لأعضاء التنظيمات الشيوعية وتضييقه الخناق على حركتهم السياسية وتركه لقوانين النظام الملكي البالية ، الا انه لم يكن يطعم اجادئته ، وخطبه دائما بجهالة اليسار والشيوعية ولم تكن معاداة الشيوعية هي رأس رمح النظام بل انه كثيرا ما تعاون مع الشيوعيين وخاصة في مراحل المد الوطني مثل فترة العدوان الثلاثي كما ورد تفصيلا في الباب الأول .

كان جمال عبد الناصر قد بدأ يتفهم الدور الوطني الذي يؤديه الشيوعيون . . وكان كسره لسبقا منع التعامل مع الدول الاشتراكية ولقاؤه بقاتلهم وزيارته لموسكو وربط تسليم الجيش المصري بهم ، ومقاومته الصلبة لضغوط الامبريالية دلالة على طريقه الوطني . . كل ذلك كان من العوامل التي طورث تفكير جمال عبد الناصر في هذه السنوات . . سنوات الصمود . وعبد الناصر ، الذي لم تلبث موجته ان انحسرت . . رغم بقاء الشيوعيين في المعتقلات .

وهكذا كانت هذه الفترة باحداثها وخلافاتها عامل جذب لجمال عبد الناصر ، وابتعدت به عن محاولة وضع برنامج لتنظيمه السياسي الثاني

(الاتحاد القومى) الذى استورد خطوطه الرئيسية من تنظيم سالازار فى البرتغال ، والذى طمع به الى توحيد صفوف الشعب المصرى والشعب السورى على أساس غير طبقى ، تماما كما كانت الحال فى (هيئة التحرير) .

استهدف جمال عبد الناصر من التنظيم أن يكون أداة فى يد جهاز الحكم ، وليس تنظيما سياسيا يعنى قوى الجماهير صاحبة المصلحة فى انطلاق الثورة واستمرارها على أساس واقعها الطبقي .

وكانت الفرصة متاحة دائما أمام جمال عبد الناصر لخلق هذا التنظيم ، ولكنه فى غمرة انتصاراته الوطنية وارتفاع مركزه الشعبى والعربى والعالمى ، لم يجد فى غيبة التنظيم ما يشكل خطرا على كيان نظامه أو على موقعه فى قمة النظام .

وكانت الأفكار الاصلاحية التى يؤمن بها هى التى دفعت الى اعتبار ما اطلق عليه اسم (الاشتراكية الديموقراطية التعاونية) السبيل الى تطوير المجتمع بالكلمات الطيبة ، وأحيانا بالاجراءات الادارية الحازمة التى تعتمد على جهاز دولة متخلف وبيروقراطى معاد للديموقراطية ومعاد للجماهير .

ولم يكن جمال عبد الناصر حتى هذه المرحلة قد اتخذ موقفا اجتماعيا واضحا ... فالبرجوازية الكبيرة تنمو ، والدعوة الى رؤوس الأموال الأجنبية نشيطة والقوانين تعدل لتصبح نسبة اسهام المصريين ٤٩٪ فقط بدلا من ٥١٪ . ومع ذلك فقد كانت السلطة الجديدة التى تعتمد على الجيش بطريقة عملية تثير الفزع والخوف عند الرأسمالية المصرية التى ترددت واحجمت عن المشاركة فى مشاريع ثبتي الاقتصاد القومى .

كانت السلطة الجديدة تدعم مواقعها بعيدا عن الارتباط بطبقة معينة ، معتمدة على الجيش ورغم ان جمال عبد الناصر كان معبرا عن مصالح البرجوازية الصغيرة التى أخذت تنمو وتنتشر الا انه ظل حريصا على أن يكون فى موقع متميز ومنفرد داخل المجتمع .

وكما رفض الارتباط بايديولوجية قضية معينة ظل أيضا بعيدا عن الارتباط علنا بطبقة معينة . وخلال هذه الفترة اعتمد جمال عبد الناصر على زملائه من العسكريين ، وفتح لهم الأبواب للوصول الى مراكز قيادية فى ميادين العمل السياسى والثقافى والاقتصادى .

والصورة التى قدمناها فى الفصل الخامس توضح ان العسكريين بعد زحفهم الى مراكز السلطة قد لعبوا دورا كبيرا فى قيادة جهاز الدولة . . وانهم كانوا فى يد الزعيم أكثر طواعية وموضع ثقة كاملة .

وعن الولايات المتحدة بالذات يقول زكريا محيي الدين ان التفكير في مصادقة الأمريكيين هو أمر قريب من المستحيل لأن البناء السياسي لها يؤثر على استراتيجيتها . . . ويدل على ذلك بأنه خلال فترة الصداقة التي قامت بين مصر والولايات المتحدة في السنوات الأولى للشورة استطاعت اسرائيل أن تكون عاملا مؤثرا في زعزعة هذه العلاقة .

ويضيف قائلا خصوصا اذا كنا نستجيب بسرعة للأحداث وتكون انفعالاتنا هي أساس سياستنا . ورسم زكريا محيي الدين سياسة الوزارة على أساس التهدة بمعنى قبول بعض مخاوف السياسة الأمريكية وعدم الرد عليها مؤثرا عدم المجابهة (على حد تعبيره) ويوضح ذلك بقوله أنه يمكن التسليم بحقائق يصعب على الانسان في المرحلة الآتية التغلب عليها فيؤجلها لمرحلة مستقبلية . . . ساعيا وراء فائدة البلد على قدر الامكان .

وقد أمكن لزكريا محيي الدين بهذه السياسة ان يمد أجل المعونة الأمريكية لمدة ستة شهور فقط توقف بعدها امداد مصر بمعونة القمح . . . ولم يجد جمال عبد الناصر من سبيل الا مطالبة الاتحاد السوفيتي بالقمح فكان أن حولت بعض المراكب السوفيتية منسارها لترسو في الموانئ المصرية بدلا من الموانئ السوفيتية .

وكانت نظرة زكريا محيي الدين للأمور تركز على تحليل خاص فهو يري الاهتمام بمصر أولا حتى تصل الى مستوى يساعدها على خلق علاقات سليمة بدول الوطن العربي ويقول أيضا انه مع التأمين كسبيل لتعبئة الموارد لتحقيق مشاريع التنمية . . ولكنه ضد نزع الملكية بالكامل كما انه أيضا ضد الرأسمالية الاحتكارية .

يذكر أن جمال عبد الناصر ناقشه يوما في موضوع النزول بالحد الأقصى للملكية عما كان مقرا في قانون اصلاح الزراعى فقال له زكريا محيي الدين بأنه لا اعتراض عنده على نزول الحد الأقصى الى أى مساحة حتى ولو كانت ٢٥ فدانا على أساس أن يكون ذلك قرارا نهائيا حتى يتوفر الاستقرار المطلوب للحكم .

ويفسر زكريا محيي الدين وجهة نظره في التأمين المتصاعد بأنه يؤدي الى فقدان الحرية السياسية حيث تتجمع كل الخيوط في يد الدولة التي يسيطر عليها مجموعة أو فرد تبعا للظروف .

ومن هنا يتضح أن زكريا محيي الدين كان يتبنى آراء لا تتطابق تماما مع آراء جمال عبد الناصر . . ولكنه لم يحدث بينهما صدام فكرى ولم يثر بينهما أى نوع من أنواع الصراع الواضح .

وخاصة بعد دخول علاقته مع حزب البعث العربي الاشتراكي في دائرة الخلاف أيضا .

ولكن جمال عبد الناصر القائد الوطني لم يرضخ لهذا الاتجاه الراكد ، وامكن له بمرونته وحيويته أن يكتشف ان نظرية (التصالح الطبقي) هي نظرية مثالية غير واقعية . . وان القوى البرجوازية والرجعية قد انتهزت فرصة خلافه مع الشيوعيين وحاولت النفوذ الى مركز السلطة والسيطرة عليها . . الأمر الذي دفع جمال عبد الناصر الى القول لأحمد فؤاد عند استدعائه له لمناقشة قضية تأمين بنك مصر (اننى أشعر ان الرأسماليين هم الذين يحكمون وليست الثورة) .

وكانت البنوك الأجنبية قد توقفت عن تمويل محصول القطن بعد تأمين القناة كجزء من مخطط استعماري يستهدف أحداث انهيار اقتصادي في البلاد ، وكان طبيعيا لجمال عبد الناصر وهو يحرص على التنمية ان يسيطر على قنوات التمويل من بنوك وشركات تأمين واعادة تأمين لتكون اداة مساندة للاقتصاد الوطني وخطة التنمية بعيدا عن السعى وراء الربح السريع والمضاربة .

وأصدر جمال عبد الناصر قوانين يوليو ١٦١ الاشتراكية فكانت نهاية مرحلة الحيرة التي سادت بعد العدوان الثلاثي ، وانتهت الى حد بعيد سياسة (التصالح الطبقي) أما سياسة (الوسط والتوازن) في السياسة الخارجية فقد استمرت معبرة عن رؤية جمال عبد الناصر الوطنية ، وخشيته من الارتباط بأيديولوجية معينة ، أو تكتلات سياسية عالمية .

وقد أثر صعود هذه القوانين تأثيرا سريعا في حركة القوى السياسية المختلفة . . .

تحولت البرجوازية الكبيرة وبقايا الاقطاعيين الى اعداء مباشرين للثورة ولعبد الناصر ولم يمض وقت قبل ان يتحركوا ضده في سوريا خلف الانقلاب الذي انتهى الى الانفصال وانتهاء تجربة الوحدة الأولى .

وأدرك جمال عبد الناصر متأخرا ان نظرية (التصالح الطبقي) لاتنزع أنياب البرجوازية الجشعة ، ولا تهدئ الفلاحين والعمال عن المطالبة بحقوقهم المشروعة ، ولا تروى عقول المثقفين الثوريين .

وكانت الأيام التي أعقبت الانفصال حافلة بعبارات النقد الذاتي التي اطلقها جمال عبد الناصر واعترف فيها بأن الرجعية من داخل الاتحاد القومي قد انقضت على الثورة في سوريا . . . وأنه يوجد صراع طبقي لا شك فيه .

وتبع هذا الإدراك العميق الذي انضجته الخبرة والتجربة تحولا في أسلوب الثورة ... صدر الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي .. التنظيم الثالث للثورة .

وقد عبر جمال عبد الناصر عن ادراكه لأهمية الصراع الطبقي بقوله في الميثاق (الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات) .

وقوله في الميثاق أيضا (ان ضراوة الصراع الطبقي وديمومته والأخطار الهائلة التي يمكن ان تحدث نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي تواصل فيها استغلال الجماهير) .

ويؤكد الميثاق أيضا تخلي جمال عبد الناصر عن فكرة (التصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع أسلحتها) .

لم يعد هناك لبس في وجود صراع طبقي .. ولكن المحاولة في محاولة تجنب انفجاره في شكل دموي .

وأصبح واضحا انه بعد صدور الميثاق وبعد اقرار قانون الاتحاد الاشتراكي الذي ينص على أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة والمجالس الشعبية من العمال والفلاحين ... لم يعد هناك من سبيل لتغيير جديده بل أصبح هذا هو الأساس الذي ينهض عليه المجتمع .

وقد أثبتت مناقشات اللجنة التحضيرية التي انبثق الميثاق عن مؤتمرها القومي ان معظم أعضائها لم يكن عندهم الفهم العميق للحركة السياسية ، وان أغلبيتهم كانت بعيدة عن معرفة المضمون الصحيح للاشتراكية العلمية ، وان لأبعاد الشيوعيين والمفكرين اليساريين عن عضويتها قد اضعف من مستوى اللجنة .

ولذا جاء تقرير لجنة المائة التي أشرف عليها كمال الدين حسين متخلفا عن الميثاق ، متبينا نظرة محافظة .

ولكن طرح شعار الاشتراكية في المجتمع قلل أثر في الجماهير تأثيرا كبيرا ، وبدأ يجذب اهتمامها وينمي ميولها الثورية ، ويحفزها الى معرفة حقيقة ابعادها .

كانت الاشتراكية قد انفردت وحدها كاستار للمجتمع ، وتساقطت
كلمتى (الديموقراطية والتعاونية) :٠ وبدأت الكلمة تستخدم فى معظم
المقالات والأحاديث السياسية تماما مثل ملح الطعام ٠٠

وتعدلت أيضا كلمات جمال عبد الناصر وأصبحت أكثر حسما
ووضوحا فى قضية الاصرار على التحول الاشتراكى .

ولم ينحرف جمال عبد الناصر وراء بعض الذين صوروا المجتمع فى
مصر مع بداية ظهور الميثاق بأنه مجتمع اشتراكى ٠٠ ولم يتردد فى الاعلان
بأن مصر ما زالت بعيدة عن الاشتراكية وانها تعبر سنوات التحول .

ولم يكن الاعلان عن الاشتراكية كافيا لخلق مجتمع اشتراكى ٠٠ الأمر
لم يكن بهذه البساطة ولن يكون .

خلق المجتمع الاشتراكى يحتاج الى جهد سنوات طوال فى مجالات
العمل والسياسة والثقافة .

ومن الظواهر المثيرة والمعتلة معا ان الشيوعيين الذين تبناوا التبشير
بالاشتراكية من قبل الثورة ، والذين ناضلوا وضحوا فى سبيل ذلك
تضحيات جسيمة ، كانت أغلبيتهم العظمى معتقلين فى جنوب مصر فى
صحراء الوادى الجديد ٠٠٠ أفكارهم الواعية حبيسة الجدران ، وطاقاتهم
الكثيرة محاطة بالقضبان ٠٠٠ ومع ذلك فانهم لم يترددوا لحظة فى تأييد
جمال عبد الناصر ٠٠٠ والذين تبناوا أفكارا متطرفة عنه راجعوا تفكيرهم
واستقروا على تأييد الاتجاه الوطنى التقدمى للثورة والتحالف معه من
موقعهم الخاص بهم .

ونمت مع اعلان الميثاق علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتى ،
واستقرت سياسة (الوسط والتوازن) الى خلق علاقة وثيقة مع الدول
الاشتراكية التى اسهمت فى تصنيع مصر بعد اتفاق الاتحاد السوفييتى
على انشاء السد العالى .

ولكن الظاهرة الملحوظة انه رغم ان العلاقات بين مصر والاتحاد
السوفييتى كانت تتحسن عاما بعد آخر وتذوب فيها الشوائب ٠٠٠ الا ان
جمال عبد الناصر لم يبلور هذه العلاقة فى حدود أكثر من انها علاقات
صداقة ٠٠٠ ولم يفسر مضمونها الحقيقى من ان الاتحاد السوفييتى انما
يقدم هذه المعونات والمساعدات غير المشروطة لأنه دولة اشتراكية عظمى
تهتدى بالماركسية اللينينية .

لم يحاول جمال عبد الناصر أن يقضى على الحساسية من الماركسية ،
بل انه كان كثيرا ما يتحدث عن الفروق بين (التطبيق العربى للاشتراكية)

وهو الاصطلاح الذى كان يصر عليه أمام موجات بعض المحرفين والرجعيين الذين كانوا يتحدثون عن (الاشتراكية العربية) .

كان كثيرا ما يردد هذه الفروق ويجسمها فيما قاله من فروق فى الدين وديكتاتورية البروليتاريا وعدم تحميل جيل واحد مسئولية بناء الاشتراكية .

وكان ترديد هذه الكلمات يزداد خلال بعض الأزمات التى كانت تعكر صفاء العلاقات بين البلدين .

ولا شك أن جمال عبد الناصر كان خريصا على وجود حد فاصل بين زعامته وبين الأفكار الماركسية والتنظيمات الشيوعية وأنه إذا كان قد استعان ببعض الماركسيين فى أماكن مسئولية من أجهزته فأنما كان يستعين بهم بصفة شخصية وبعد تأكده من أنهم لا يتبنون آراء معارضة لحركة السياسة أو له شخصيا .

ويذكر أنه قال لمحررى مجلة الطبيعة أثناء زيارته للأهرام أنه يطلب منهم أن يكونوا قديسين .

والفروق التى كان يغيرها جمال عبد الناصر لم تكن مطروحة من الشيوعيين فلم يكن هناك تنظيم شيوعى واحد يطلب عصيان الدين أو الخروج عنه ، وهم يعتبرون الاقتناع الدينى من أسس الحرية الاجتماعية التى تدافع عنها الاشتراكية ولم تكن قضية ديكتاتورية البروليتاريا مثارة فقد تغيرت النظرة اليها مع تغير الظروف وتجاوزتها المرحلة أما قضية تحميل جيل واحد عبء بناء الاشتراكية فقد تراجع عنها جمال عبد الناصر فيما بعد عندما أدرك أن هذا العبء يعطى فرصة لإعداد الاشتراكية لتخريب محاولات التطبيق ، . . . حتى تتغير خطط التنمية ويهبط الاقتصاد القومى وتصبح الاشتراكية هى مشجب الأخطاء والمبدأ .

ووصل اقتناع الشيوعيين بالدور التقدمى الذى يؤديه جمال عبد الناصر الى حد اتخاذ قرارات بحل تنظيماتهم بعدما قيل لهم ان هناك فرصة أكيدة للدخول فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى كأعضاء عاملين وكانت هذه أول مرة فى التاريخ تحل الأحزاب الشيوعية فيها لنفسها اختياريا .

وهكذا انتهت الفروق التنظيمية وانهارت سندود الغزلة وفتح الاتحاد الاشتراكى أبوابه لبعض الماركسيين ، وتولى مسئولية بعض أجهزة الاعلام ماركسيين أيضا مثل الأخبار (خالد محيى الدين) آخر ساعة (شتند كمال

وصلاح جافظ (روز اليوسف) أحمد فؤاد وكاتب هذه السطور) الطبيعة
(لطفى الخولى) .

ولكن العلاقة لم تقم على أسس وجدانية مستقرة انما قامت على
أسس ذاتية . . . فلم تفتح أبواب الاتحاد الاشتراكي لكل الشيوعيين
السابقين . . ولم يعد الجميع الى وظائفهم التى فصلوا منها . . وأصبح
البعض منهم فى مراكز مرموقة يتقاضون مرتبات عالية ، والبعض منهم
محروما من فرصة العمل يكاد يتضور جوعا .

صحيح أن هذه الحالات كانت تقل شهرا بعد آخر . . ولكنها فى
جماليتها تعبر عن أن رضاه أجهزة السلطة كانت فى الغالب هى جواز المرور
للعمل أو المركز أو المسئولية .

وطبيعى أن يكون ذلك هو المقياس فى وقت يتشكل فيه المجتمع الجديد
لعبد الناصر الذى ظلت كافة الخيوط تتجمع بين يديه .

واستمر تركيز السلطة فى يد عبد الناصر باعتباره مرجعا رئيسيا فى
كل الأمور سمة مميزة للمجتمع .

وقد أدى ذلك من جهة الى عدم تطبيق الديمقراطية تطبيقا سليما . .
كما أدى من جهة أخرى الى ضمور الأجهزة التنفيذية وضياع المبادرة منها .

وكانت الأجهزة الادارية معترلة أيضا عن الوقاية الشعبية الصحيحة
. . وكثيرا ما نشأت الخلافات والتناقضات بين تنظيمات الاتحاد الاشتراكي
ومسئولية الادارية .

وقد ساعد على استمرار الاعتماد على قبضة السلطة العنيفة ، عجز
الأجهزة المختلفة عن تحقيق الأهداف الطموحة للقيادة السياسية . . فكانت
الخدمات تتعثر وتفرض نفسها على العمل السياسى الذى يستهدف (حل
مشاكل الجماهير) .

وكان الاعتماد على أجهزة المباحث الجنائية العسكرية فى مشاكل
المواصلات والتموين واعتقال المخربين فوق انه ظاهرة عجز . . كان دليلا
على تخلف العمل السياسى وضعف القدرة التنظيمية للاتحاد الاشتراكي .

ولكن هذا لا يلغى كثيرا من الايجابيات فى حركة الاتحاد الاشتراكي
السياسية ، فهو قد لعب قدرا من النشاط لا شك فى مختلف المؤسسات
والمصانع والقرى ، واستنبت عناصر جديدة تهتم بالعمل السياسى وتعتنى
بالتطبيق الاشتراكي .

وعندما وجد جمال عبد الناصر انه يجابه كل صعوبات ومشاكل التطور ، وهو عاجز عن حلها سياسيا أو اداريا .. ومضطر الى الالتجاء للشرطة العسكرية .. حاول أن يدعم بنیان التنظيم السياسى بتطبيق ما ورد فى الميثاق من تكون طليعة الاشتراكيين لتؤدى دور الجهاز الواعى المنشط لهذا البيان التنظيمى الكبير .

ولكن طليعة الاشتراكيين استغرقتها أيضا مشاكل المجتمع وانعكست عليها سلبيات القيادة والاتحاد الاشتراكى .

ولم يتحقق أمل جمال عبد الناصر الذى أعلنه فى خطابه يوم ١٦ مايو ١٩٦٥ (ليس هناك فى الوقت الحاضر طريق آخر لتنظيم تحالف قوى الشعب العامل الا انشاء تنظيم سياسى قوى وكادر داخل الاتحاد الاشتراكى قادر على تجميع القوى المؤمنة بالاشتراكية) .

ولكن طليعة الاشتراكيين لم تملأ الفراغ السياسى الذى كان يورق جمال عبد الناصر .

وهنا يجدر بنا الاشارة الى قوله الذى لم ينفذ من رغبته فى التفرغ للعمل فى الاتحاد الاشتراكى .. ويجدر بنا أيضا القول بأنه لم يعط لتكوين التنظيم السياسى كل ما يستحقه من جهد وتركيز .. ولم يسمح للديموقراطية الداخلية ان تتفاعل فيه لاكتشاف الكادر الثورى القادر على القيادة .

كان ضعف التنظيم المتوخى فيه أن يكون تنظيمًا حزبيًا وغياب الديمقراطية فيه تصورا فى النظرة الى أهمية المشاركة الحقيقية للجماهير فى العمل السياسى .

ولم يكن كافيا العمل فقط من أجل الجماهير .. وانما كان ضروريا أن يكون العمل مع الجماهير وبها .

وهكذا كان مجتمع جمال عبد الناصر يحاول الدخول الى تطبيق اشتراكى بوسائل يصعب عليها ان تحقق ذلك بطريقة عملية .

ومع ذلك كانت شخصيته القيادية المتطورة وأفكاره التى لا تتوقف أو تجهد أمام الأزمات وانما تتحول دائما الى اليسار والتقدم .. كانت ضمانا لامكانية التغلب على المشاكل والعقبات التى تعترض الطريق .. وضمنانه أيضا لمواصلة من العناصر الرجعية حتى تضعف قدرتها على الحركة وينتهى دورها .. وعنصر جذب للعناصر الماركسية واليسارية للاحتشاد حوله وتأبيده والدفاع عنه رغم ملاحظاتهم الكثيرة على أسلوبه فى الحكم ، ورغم ما لحق بهم من مآسى متعددة .

ولكن ذلك وحده لم يكن كافيا . . فحياة الشعوب ومستقبلها لا يمكن
مجموعة متميزة عن الطبقة التي تمثلها رغم ارتباطها بها استراتيجيا .

ولكن ذلك وحده لم يكن كافيا . . فحياة الشعوب ومستقبلها لا يمكن
أن تتجمع وتتبلور في النهاية عند فرد واحد منها تألفت شخصيته وارتقت
زعامته واحشد حوله الناس بثقة وحب .

وهكذا كان جمال عبد الناصر . . . وكان أيضا مجتمع جمال
عبد الناصر .

شكر وعرفان

ما كان لهذا الكتاب أن يظهر لولا هؤلاء السادة الذين تفضلوا
فمنحوني بعض وقتهم للبحث والمناقشة .

ومعذرة اذا كانت الأسماء قد ظهرت بلا ترتيب تقتضيه التقاليد
المرعية فاني قد حرصت على تدوينها تبعا للوقت الذي سجلت فيه .

وكل الشكر والعرفان بالجميل لهم فردا فردا .

١ - العسكريون

الاسم	آخر رتبة عسكرية	آخر منصب
محمد نجيب	لواء أركان حرب	رئيس جمهورية مصر
عبد اللطيف بغدادى	قائد جناح	نائب رئيس جمهورية
زكريا محيى الدين	بكباشى أركان حرب	نائب رئيس جمهورية
كمال الدين حسين	بكباشى أركان حرب	نائب رئيس جمهورية
حسن ابراهيم	قائد سرب	نائب رئيس جمهورية
خالد محيى الدين	صاغ	عضو مجلس الثورة
يوسف صديق	قائم مقام	ورئيس ادارة (أخبار اليوم)
عبد المنعم أمين	صاغ أركان حرب	عضو مجلس قيادة الثورة
كمال رفعت	صاغ	عضو مجلس قيادة الثورة
ابراهيم الطحاوى	صاغ	عضو مجلس رئاسة ثم سفير
أحمد لطفى واكد	صاغ	رئيس جمعية الشبان المسلمين
أحمد أنور	بكباشى	رئيس تحرير جريدة (الشعب)
حسين فهمى عبد المجيد	صاغ	سفير بالخارجية
حسنى عبد المجيد	صاغ أركان حرب	سفير بالخارجية
حسن عرفة	صاغ	لواء بالجيش
توفيق عبده اسماعيل	يوزباشى	مدير المباحث الجنائية العسكرية
أحمد المصرى	يوزباشى	مدير عام برئاسة الجمهورية
أمال المرصفى	يوزباشى	مؤسسة السينما
		مدير المسرح القومى

الاسم	آخر رتبة عسكرية	
توفيق عبد الفتاح	بكباشى أركان حرب	وزير شئون اجتماعية ثم سفير وزير حربى ووزير دولة مساعد رئيس جمهورية عضو مجلس أمة
أمين هويدى ثروت عكاشة محمد أبو الفضل الجيزاوى	صباغ صباغ أركان حرب صباغ	وزارة الاسكان مندوب حكومة قطر فى مصر وزير مفوض بالخارجية قائد القوات البحرية
شوقى فهمى حسين محمد رياض سعيد سليم عبد المحسن مرتجى	قائد مرب يوزباشى يوزباشى فريق بالقوات المسلحة	سفير بالسودان سفير بالعراق محافظ مرسى مطروح مدير ادارة الجوازات محافظ الجيزة عضو مجلس ادارة منتدي لدار الهلال
محمد التايى عبد المنعم النجار فؤاد المهداوى محمود الحمزاوى حامد محمود عبد الرؤوف فافع	بكباشى بكباشى يوزباشى لواء بالشرطة يوزباشى قائم مقام	سفير باليابان محافظ بالسويس سفير بالهند سفير بليبيا سفير بقطر عضو مجلس أمة رئيس وزراء ثم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رئيس مجلس مدينة الجيزة أعمال حرة الجامعة العربية (ادارة التداول) محافظ القاهرة نائب مدير المخابرات العامة أعمال حرة وزير سياحة
محسن عبد الخالق محمد البلتاجى زكريا العادلى امام عبد الحميد صبور فؤاد هلال حسن حافظ فهمى صدقى سليمان	صباغ صباغ عميد بكباشى صباغ بكباشى قائم مقام مهندس	
طلعت حسين حسن الدمنهورى	يوزباشى صباغ	
ابراهيم بغدادى فريد طولان فؤاد حبشى أمين شاكى	يوزباشى صباغ أركان حرب ضول طيار بكباشى	

الاسم	آخر رتبة عسكرية	آخر منصب
عبد الفتاح أبو الفضل	صاغ	عضوا للأمانة العامة للالاتحاد الاشتراكي
وفاء حجازي	صاغ	سفير في بنجلاديش
عبد المجيد نعمان	قائد سرب	المحرر الرياضي لجريدة الأخبار
فتح الله رفعت	يوزباشي	رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي
محمد أبو نزار	يوزباشي	رئيس شركة الأخشاب
مجدى حسنين	صاغ	سفير في تشيكوسلوفاكيا
عبد المجيد شديد	يوزباشي	أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكي
منير موافي	ملازم أول	مؤسسة روز اليوسف
صلاح الحديدي	فريق أول	رئيس المخابرات الحربية
محمد علي بشير	صاغ	رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للبترول
ممدوح جبه	صاغ	سفير سوريا
عبد الحميد الدغيري	لواء جوي	قائد القوات الجوية بسيناء
حسن خليل	صاغ	قائد المباحث الجنائية العسكرية
مصطفى بهجت بدوي	صاغ	رئيس مجلس إدارة دار التحرير

الاسم	آخر منصب
أحمد فؤاد	رئيس مجلس إدارة بنك مصر
عز العرب عبد الناصر	رئيس مكتب الجمهورية بالاسكندرية
محمد رياض	وكيل وزارة الداخلية
فتحي رضوان	وزير الثقافة
محمد شطرا	عامل
فؤاد سراج الدين	وزير داخلية سابق
فتحي خليل	صحفي بروز اليوسف
محمود أمين العالم	رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم
موس صبرى	رئيس تحرير الأخبار
سعد كامل	محرر بالأخبار
إبراهيم قزح	وزير دولة
زكي مراد	محامي
عزيز صدقي	مساعد رئيس جمهورية
حسين فهمي	رئيس تحرير الأخبار
محمد القنيت	وكيل بنك الائتمان العقاري
مصطفى مرعي	محامي
محمود الشريف	وكيل وزارة الإعلام بقطر
كمال ناجي	وكيل وزارة التعليم بقطر
مراد غالب	وزير خارجية ثم سفير ليوغوسلافيا
إبراهيم سعد الدين	عضو أمانة الاتحاد الاشتراكي
أحمد بهاء الدين	رئيس تحرير الأهرام
عبد المنعم الصاوي	نقيب الصحفيين المصريين
أحمد سعيد	مدير صوت العرب
دكتور فؤاد موسى	وزير التموين السابق

المراجع العربية

المؤلف	الكتاب
جمال عبد الناصر	فلسفة الثورة
أنور السادات	خطب جمال عبد الناصر
حسن عزت	إسرار الثورة المصرية
راشد البراوى	إسرار معركة الحرية
لورد كرومر	حقيقة الانقلاب الأخير في مصر
كمال رفعت	الثورة العربية
عبد الله امام	حرب التحرير الوطنية
محمد حسنين هيكل	الناصرية
محمد حسنين هيكل	ما الذي جرى في سوريا
محمد حسنين هيكل	عبد الناصر والعالم
محمد حسنين هيكل	مذكرات ابن لندن
الدكتور محمد المعتصم	صلاخ سائم
م. ج. كوف وأخرون	العالم الثالث (قضايا وآفاق)
لوتسكي	تاريخ الأقطار العربية الحديث
محمد التابعى	من أسرار السياسة والسياسة
الدكتور محمد	انجلترا وقناة السويس
مصطفى صفوت	عبد الناصر والحركة النقابية
محمد خالد	ميلاد ثورة
محمد عودة	السياسة الاستعمارية بعد الحرب
فاخرة شيف	العالمية الثانية
عبد الرحمن الرافعى	ثورة ٢٣ يوليو
لينين	محاضر محادثات الوجدة
ميلز كوبلند وه. هانتو	المشاكل المعاصرة للتحرير الوطنى
أحمد حمروش	التورط السوفيتى فى الشرق الأوسط
موسى صبرى	أسرار معركة بور سعيد
دكتور ثروت بدوى	قصة ملك وأربع وزارات
على صبرى	ثورة ٢٣ يوليو
مترجم عن الانجليزية	سنوات التحول الاشتراكى
فانيكيوتس	مصر منذ الثورة
	بيانات الجهاز المركزى للتصفيه والاحصاء

المراجع الأجنبية

Army Officers in Arab Politics and Society	Eleiger Be'eri
Armée Et Politique Au Moyen Orient	Bernard Vernces
Egypt Since the Revolution	P.J. Vatikiotis
The Modern History Of Egypt	P.J. Vatikiotis
Game of Nations	Miles Copeland
Socialism and The Middle East	Andrew Grant
Nasser	Jean Lacouture
Middle East Politics	J.C. Hurcwitz
The Role of The Military In Underdeveloped Countries	John Johnson
The Military in African Politics	W. F. Cutteridge
The Role of The Military In the Emerging Countries	H. Deadler
Nasser	Anthony Nutting
Egypt Under Nasir	R. Hrair Dekmejian

الجزء الثانى

مجتمع عبد الناصر

الباب الاول

سنوات الصعود

الفصل الاول تحرير مصر ٠٠٠ والسودان

خرج جنود الاحتلال البريطانى من السودان قبل مصر ، وعندما خرجوا من مصر بعدها بشهور قال جمال عبد الناصر (والآن يبقى علينا اعادة بناء بلدنا) .

الفصل الثانى مع الحياض ضد الاحلاف

(ان انتصار مصر فى معركة الاحلاف انتصار للهند ايضا) .

جواهر لال نهرو
اثناء زيارة القاهرة فبراير ١٩٥٥

الفصل الثالث السوفيت فى المنطقة

(صفقة الاسلحة المصرية السوفيتية اخطر اجراء منذ قيام حرب فيتنام) .

جون فوستر دالاس
وزير خارجية الولايات المتحدة
(ان هذه الاتفاقية التجارية التى وقعناها

بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحا للنفوذ.
الروس ولا النفوذ الأجنبي ولكنها تعتبر
فضاء على النفوذ الطويل الذى تحكمه فينا
وسيطر علينا) .

جمال عبد الناصر

الفصل الرابع

القناة والعدوان

(إن رجلا له سجل ناصر يجب الا يسمح
له بأن يطبق يده على رقبتنا) .

ايسدن

رئيس وزراء بريطانيا

(ان عبثا الناصر يجب ان يلفظ القناة
ولا يتلمها) .

جون فوستر دالاس

وزير خارجية الولايات المتحدة

(أنا فى القاهرة سأقاتل معكم ضد أى غزو
الى آخر نقطة دم) .

جمال عبد الناصر

من فوق منبر الأزهر

الباب الثانى

العسكريون فى مركز السلطة

الفصل الخامس

زحف العسكريين نحو السلطة

(لا يمكن للقوات المسلحة ان تكون ولم تكن
يوما ولن تكون ابدا محايدة) .

لينين

الفصل السادس

الحيرة والاختيار

(لم يكن مطلوبا منى يوم ٢٣ يوليو ان اطلع
ومعى كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب
هو نظرية ... مستحيل) !

جمال عبد الناصر

٢٥ نوفمبر ١٩٦١

الباب الثالث

مجتمع جمال عبد الناصر

الفصل السابع

محاولة لنظرية جديدة

(لا بد لنا أن نقاتل الاستعمار في قصور
الرجعية وأن نقاتل الرجعية في احضان
الاستعمار) .

جمال عبد الناصر
أكتوبر ١٩٦١

الفصل الثامن

في كواليس القيادة

كانت كواليس القيادة مليئة بالتناقضات
والخلافات الشخصية ... ولكنها كانت
محجوبة عن الجماهير بستار كثيف .

الفصل التاسع

طليعة الاشتراكيين

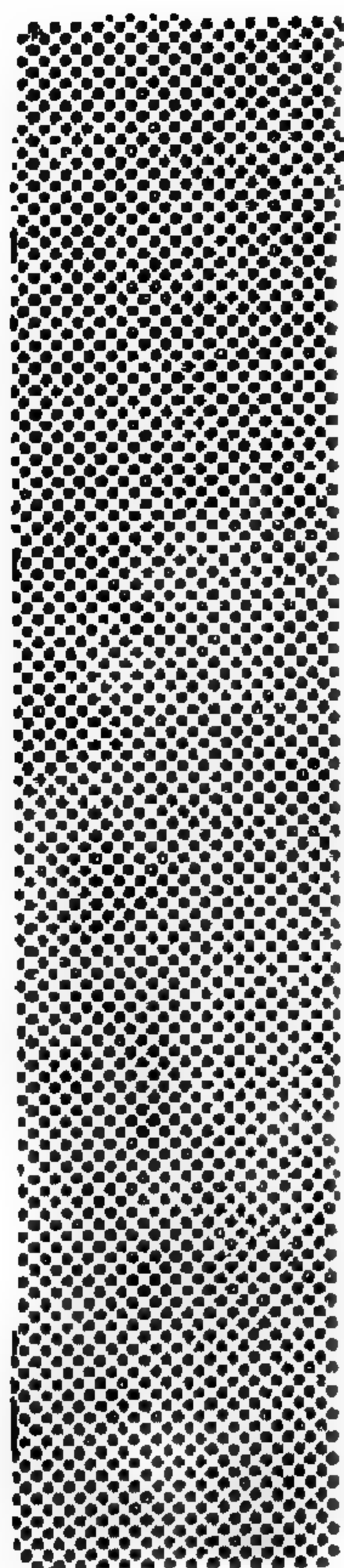
(ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي
جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي
يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم
جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير
ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد
الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات) .
الميثاق

الفصل العاشر

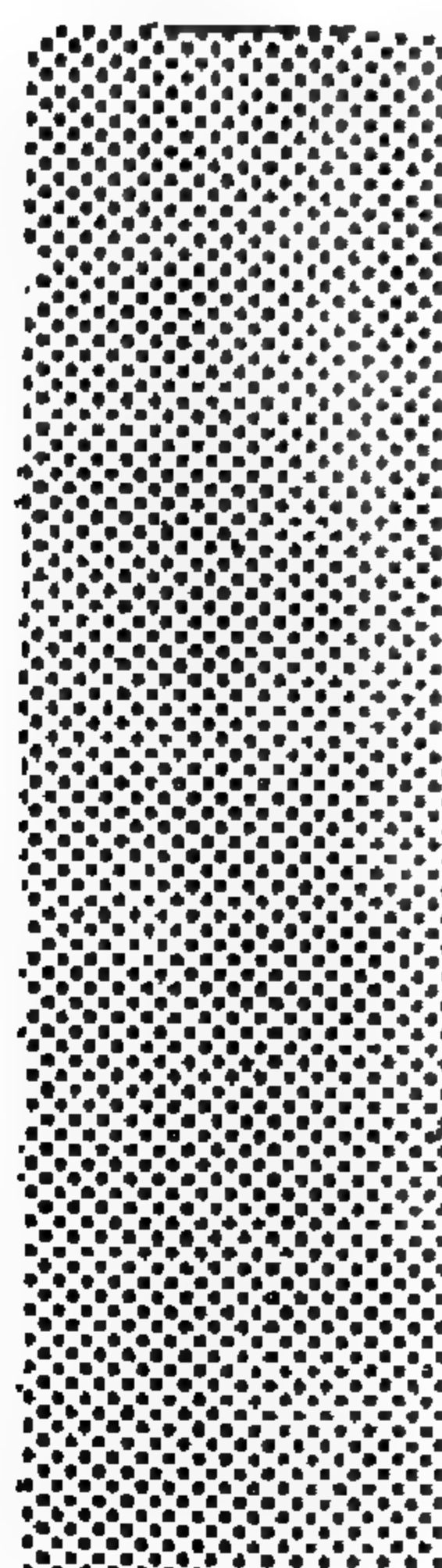
مجتمع جمال عبد الناصر

(لن نستطيع ان أقف الا اذا انتهى استغلال
الانسان للانسان) .

جمال عبد الناصر



عبد الناصر والعرب



أهداء _____

● إلى الجيل الجديد من الأمة العربية

مقدمة

قصة ثورة ٢٣ يوليو لا تكتمل داخل حدود مصر ، وتأثيرها التاريخي لا يقتصر فقط على شعب مصر .

ومنذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحركة النضال العربى للتحرر من جنود الاستعمار القديم ، وقيود الاستعمار الجديد ، دائبة لا تهدأ . وفى كل مكان تنفجر فيه ثورة عربية نجد أثرا لثورة ٢٣ يوليو .

كان جمال عبد الناصر سريع المبادرة فى تأييد حركات التحرر العربى ، مؤمنا بالقومية العربية ، ساعيا من أجل تحقيق الوحدة العربية .

واذا كانت علاقة القاهرة مع بعض العواصم العربية قد تأرجحت بين الاقبال الشديد والتفور الشديد فان ذلك كان نتيجة للمعارك التى خاضها جمال عبد الناصر ضد الأحلاف العسكرية ، والمشاريع الاستعمارية من ناحية ، وضد التشكيلات الحزبية على اختلاف اتجاهاتها السياسية من ناحية أخرى .

وقصة (جمال عبد الناصر . . والعرب) طويلة ومتعددة الجوانب . . وتختلف فيها وجهات النظر . . ولذا كنت حريصا على ألا أرسدها وأسجلها بوجهة نظر (مصرية) . . . وانما حرصت على أن تكون رؤيتي لها بعين (عربية) .

وكثير من الذين شاركوا وأسهموا فى كتابة تاريخ هذه القصة لم يعودوا بعد فى موقع المسئولية . . . ولكنهم ما زالوا يحتفظون بحرارة الحديث عن هذه الفترة الخصبة .

ولذا سعيت الى أكبر عدد من الزعماء والسياسيين العرب سمحت لى الظروف بمقابلتهم فى بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة . . . الى جانب المصريين من المدنيين والعسكريين .

واعترف أن لقاء الجميع كان صعبا ، بل مستحيلا . . . فقد اختطف الموت بعضهم حاملا أسرارهم ورأيه معه ، والبعض منهم ما زال في موقع السلطة التي لا تسمح بحرية الحديث كاملة ، والبعض لم تمنح الفرصة للقاء معه .

ولكن الحقيقة رغم ذلك تبدو ناصعة . . . وأحداث القصة كاملة .

وقد أثرت أن أنتزع من هذا الجزء فصلا هاما ومثيرا لا تكتمل قصة عبد الناصر والعرب الا به هو (فلسطين . . . وعبد الناصر) . . . فقد وجدت ان مكانه الطبيعي في الجزء القادم الذي يستعرض مشكلة اسرائيل والشرق الأوسط ، والذي يحمل قمة المأساة ، ويصدر باسم (خريف عبد الناصر) .

ان حركات التحرر على امتداد الوطن العربي ، قدمت للتاريخ نماذج رائعة للبطولة والتضحية ؛ وأسهمت بدور بارز في مقاومة الامبريالية ، ونسجت مع القاهرة علاقة نضالية وثيقة .

وكان جمال عبد الناصر موجودا دائما . . . اسما وشخصية وتأثيرا .

أحمد حمروش

الباب الأول

● العسكريون المصريون * * والقومية العربية

* (ليس من حق المصريين أن
يديرُوا ظهورهم للعروبة متمسكين
بصلتهم بالمدنية الفرعونية التي
انقرضت الى غير رجعة ، فالعروبة
ليست جزءا من ماضٍ محتط * *
انها جزء من حاضر حي)
ساطع الحصرى

* (اذا كانت مشكلة الاحتلال قد
استنفدت الى الآن الجزء الأكبر من
جهد المصريين فانها لم تصرفهم أبدا
عن المشاركة فى كل جهد عربى يبذل
من أجل تحرير العرب)

جمال عبد الناصر
٢٢ يوليو ١٩٥٤

لم تكن القومية العربية بعيدة عن أفكار العسكريين في مصر ، رغم انها لم تذكر في الأهداف الستة لحركة الجيش .

ولم تكن مهمة عندهم رغم أنه لم ترد عنها كلمة واحدة في برنامج هيئة التحرير أول تنظيم سياسى جماهيرى للثورة .

القومية العربية كانت واقعا فى حركتهم ومواقفهم .

قضية فلسطين هى التى جعلت المصريين أكثر اقترابا من العرب . . وقبل ذلك كانت القضية الرئيسية التى تشعلهم هى التحرر من الاستعمار البريطانى .

الحركة القومية العربية التى نشأت قبل الحرب العالمية الأولى لمقاومة الحكم العثمانى وحدت بين عرب المشرق . . ويذكر المؤلف البريطانى C. E. Daun فى كتابه (نشوء العروبة فى سوريا) انه حصر أصول أنشط ١٢٦ شخصية فى إطار الحركة القومية العربية فكانوا ١٨ عراقيا ، ٥١ سوريا ، ٢٠ فلسطينيا ، ٢١ لبنانيا ، ومصريا واحدا فقط .

عدد كبير من هذه الشخصيات كان من العسكريين .

ولكن انشغال مصر بقضيتها الرئيسية لم يجعلها تبتعد تماما عن حركة القومية العربية .

مصر كانت وما زالت مصدر اشعاع رئيسى فى المنطقة العربية . . الجماهير فى كثير من المناطق العربية كانت تتابع حركة الثورة فى مصر وتتحيز لسعد زغلول . . بل ان الناس هناك كانوا يتابعون الرياضة أيضا ، وينحازون للأهلى أو المختلط (الزمالك) .

ويقول الدكتور طارق البشرى فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) (أن موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية وجهاده ضد الاستعمار يزيده قريبا من حركات التحرر فى البلاد المختلفة وفى العالم العربى خاصة) .

حضر الوفد المؤتمر الاسلامى الأول الذى عقد بالقدس عام ١٩٣١ ، كما اشترك فى المؤتمر العربى الذى اجتمع بعد المؤتمر الاسلامى . . وتبنى الوفد فى المؤتمر الأول وجهة النظر الاسلامية كما تبنى فى المؤتمر الثانى وجهة النظر القومية .

عبد الرحمن عزام ألقى رسالة مصطفى النحاس الى المؤتمر باسم مصر والوفد ، وكان من أهم القرارات الدعوة الى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين .

كان ذلك موقفا مغايرا تماما لاتجاه احزاب الاقلية الخاضعة للاستعمار والسراى .

اسماعيل صدقى وزير الداخلية عام ١٩٢٥ أصدر أمرا باعتقال الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد المعروف أثناء مروره بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية بفلسطين .

ووقفت حكومة محمد محمود عام ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين ، وكتبت جريدتهم (السياسة) تهديد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهيجهم الرأى العام خوفا من غضب بريطانيا ومن أى عامل يثير الشعب المصرى الكاره لحكمهم ، كما ورد فى كتاب الحركة السياسية للدكتور طارق البشرى .

أما الأحزاب الوطنية الناشئة مثل (مصر الفتة) فقد وضعت فى برنامجها هدف التحالف مع الدول العربية ، و (الاخوان المسلمون) كان من أهدافهم اقامة روابط عربية اسلامية ، وجمعية (الشبان المسلمين) نشطت لجمع التبرعات لضحايا ثورات شعب فلسطين .

لم يكن ممكنا لمصر أن تقف فى عزلة عن العرب .

واذا كانت جريدة السياسة قد كتبت مقالا لمحمد حسنين هيكل قطب الأحرار الدستوريين فى يونيو ١٩٣٠ وصفته جريدة (اسرائيل) الصهيونية التى كانت تصدر فى مصر بأنه (خير ما كتب الى الآن فى اللغة العربية) .

واذا كان الدكتور طه حسين قد كتب عدة مقالات فى (كوكب الشرق) عام ١٩٣٣ ، ومجلة (المكشوف) اللبنانية ١٩٣٨ قال فيها (ان الفرعونية متأصلة فى نفوس المصريين وأنها سبتبقى كذلك) ونشر نفس المعانى فى مجلة (زهرة المشرق) اللبنانية عام ١٩٣٩ .

فان ابراهيم عبد القادر المازنى الكاتب المعروف كتب فى أغسطس ١٩٣٥ يقول (فشلت الثورة المصرية لأننا أحطنا قوميتنا بمثل سور الصين ، ذلك لأنى أومن بما أسميه القومية العربية ، وأعتقد أن من خطل السياسة وضلال الرأى أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابثة بشقيقاتها) .

ولزكى مبارك كتابات كثيرة أيضا دعا فيها الى القومية العربية والتوحيد العربى .

ومكرم عبيد كتب فى مجلة (الهلال) شهر ابريل عام ١٩٣٩ مقالا تحت عنوان (المصريون عرب) قال لى ابراهيم فرج الوزير الوفدى أنه كتبه بتكليف من النحاس باشا . . وتوافقت فكرة سكرتير الوفد مع معتقدات ساطع الحصرى الذى كتب قائلا (ليس من حق المصريين أن يديروا ظهورهم للعروبة متمسكين بصلتهم بالمدينة الفرعونية التى انقرضت الى غير رجعة ، فالعروبة ليست جزءا من ماضى محنط ، انها جزء من حاضر حى) .

وعندما اشتعلت ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ فرضت نفسها على مصر ونما الاتجاه العربى فيها ، ودافع وزير خارجية مصر الوفدى أمام عصبة الأمم عن حقوق شعب فلسطين ، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك ، كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام ١٩٣٦ برئاسة محمود بسيونى أحد زعماء الوفد ورئيس مجلس الشيوخ ، وذلك كما سجل الدكتور طارق البشرى فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر) .

وفى أكتوبر ١٩٣٨ انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى ، الذى دعت اليه السيدة هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى المصرى .

ولم تكن الرابطة العربية فى محيط السياسة فقط ، ولكنها كانت فى محيط العسكريين أيضا ، وخاصة الذين خدموا فى الجيش العثمانى وحاربوا فى ليبيا ضد الغزو الايطالى مثل عزيز المصرى وصالح حرب وعبد الرحمن عزام .

عندما شبت ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق عام ١٩٤١ وهرب الوصى على العرش ونورى السعيد الى شرق الأردن حاول عزيز المصرى الهرب والاتصال برشيد على ولكن محاولته فشلت . . كما فشلت بعد ذلك ثورة رشيد على وهرب هو ومفتى القدس الحاج أمين الحسينى الى ألمانيا النازية .

وقد استلقت محاولة عزيز المصرى أنظار عدد من الضباط المصريين المهتمين بالسياسة والمعجبين ببريق النازية فى بداية الحرب العالمية الثانية ، وخاصة أن الاخوان المسلمين الذين ضم تنظيمهم عددا كبيرا من الضباط كانوا يهتمون بالعروبة كرابطة ووحدة روحية يسرى الاسلام فيها ، فبدأت توثق علاقاتها بالبلاد العربية ، وتقيم فيها فروعا ، وقد لاقت انتشارا فى سوريا والسودان خاصة .

وكانت بريطانيا خلال فترة الحرب قد اكتشفت الروح المعادية لها من الانفجارات التى قامت ضدها ، فأيدت فكرة انشاء الجامعة العربية

كسرا لموجة العداء العربى ، ومحاولة لتوجيه الدول العربية عن طريق
حكاهما الرجعيين .

أعلن أنطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا فى مايو ١٩٤١ (أن
كثيرين من المفكرين العرب يرغبون فى تحقيق درجة من الوحدة بين
الشعوب العربية (أكثر مما هو قائم الآن) وفى محاولتهم للوصول الى
هذا الغرض تطمع الشعوب العربية فى مساندتها وينبغى ألا تقف دون
الاستجابة الى مثل هذا النداء ، ويبدو لى أن تدعيم وتقوية الروابط
الثقافية والاقتصادية بل والسياسية بين البلدان العربية انما هو تصرف
طبيعى وسليم . وحكومة صاحبة الجلالة من جانبها تعطى تأييدها الكامل
لأى مشروع فى هذا المجال يحدث عليه اتفاق) .

ومارست مصر ممثلة فى حكومة الوفد دورا نشطا فى ظهور فكرة
الجامعة العربية ، ولكن البروتوكول الذى وقع فى الاسكندرية يوم
٧ أكتوبر ١٩٤٤ لم يتضمن ادخال فلسطين كدولة عربية وانما تضمن
ملحقا بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة فلسطين فقط .

وبعد أن وقعت حكومة الوفد بروتوكول انشاء الجامعة أقالها الملك
فاروق فى اليوم التالى مباشرة - ٨ أكتوبر - ليتفادى هو والاستعمار
ما استهدفه النحاس من جعل الجامعة العربية منبرا للسياسة والأحزاب
الوطنية العربية ، وأصبحت الجامعة العربية بعد اقالة الحكومة الوفدية
منبرا سلبيا لا يدعم الوحدة العربية ، وانما يجمد التناقضات بين حكاهما .

عبرت جريدة الديلى تلجراف عن الهدف البريطانى من تأييد انشاء
الجامعة بقولها (ان ظهور هذه الروح العربية قد يؤدى الى تخفيف حدة
الروح الوطنية المصرية التى بدأت الظواهر تشير الى وصولها لدرجة خطيرة
كما حدث عقب الحرب الماضية) وذلك كما نشرت جريدة المصرى فى
١٣ يناير ١٩٤٦ .

وأكدت المانشستر جارديان هذا المعنى بقولها (اذا أردنا أن نحفظ
بالنفوذ فى هذه الأرجاء فلا يكفى أن نشجع الروح الوطنية العربية التى
قد تصير بسهولة معادية لبريطانيا ، وهى على كل حال ليست مما يعتمد
عليه ، يجب أن نشجع الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولو كان ذلك
ضد رغبات أصحاب الأملاك الذين يعدون أصدقاءنا) وقد نشر ذلك فى
جريدة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٦ .

ظلت الجامعة العربية تدور فى فلك بريطانيا والحكام الرجعيين
قبل الثورة لا تؤدى دورا فى بعث الحركة الشعبية العربية أو تأييدها .
ولكن ... عندما وصلت المشكلة الفلسطينية الى قمة الأزمة بعد
قرارات الأمم المتحدة بالتقسيم واقترب موعد انتهاء الانتداب البريطانى ،

احتشدت الجماهير حول الدعوة للجهاد من أجل فلسطين . . . وبرز في هذا المضمار جماعات الاخوان المسلمين والتنظيمات الدينية الأخرى .

العسكريون المصريون . . والعرب

وتحرك العسكريون أيضا نحو العرب .

كان الملك قد قبل الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين لاجئا في مصر عند حضوره لها في يوليو ١٩٤٦ بعد اقامته في ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية . . وذلك دون علم اسماعيل صدقي رئيس الوزراء الذي أصدر بيانا يشير فيه الى أهمية الهدوء والنظام في هذه المرحلة الدقيقة ، ويقول فيه (و لا ريب ان سماحته - أي المفتي - مقدر لذلك) .

وبدأت صلات العسكريين المصريين بالقيادات العربية . . . بدأت مع الحاج أمين الحسيني الذي التقى سرا بعدد من الضباط منهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وأنور السادات وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم .

وكانت علاقة الحاج أمين الحسيني بالصاغ المتقاعد محمود لبيب المشرف على تنظيم الضباط في جماعة الاخوان المسلمين علاقة قديمة تعود الى فترة وجودهما معا في برلين .

وأتيحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري ارسال أسلحة الى (جيش الانقاذ) في سوريا بقيادة فوزى القاوقجي .

وفوزى القاوقجي ضابط سوري كان أصلا في جيش الشرق متزوج من ألمانية وربطته علاقات وثيقة بضباط ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق . . وقد اشترك في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ . . ثم كون جيش الانقاذ عام ١٩٤٨ .

بعض قادة جيش الانقاذ كانوا مغارين من الجيش السوري مثل العقلاء أديب الشيشكلي وغسان جديد ومحمد صفا .

والبعض الآخر انضم اليه متطوعا دون اذن سلطات الجيش السوري مثل عبد الحميد السراج وأكرم ديري وجودت أتاسي وجمال صدقي وجادو عز الدين . . وقد حاولت السلطات السورية اعتبارهم فارين من الجيش ، ولكن أمام الضغط الشعبي اضطر وزير الدفاع أحمد الشرباتي الى اعتبارهم منتدبين .

كان سرب النقل الجوي المصري بقيادة عبد اللطيف البغدادى يحمل الأسلحة الى مطار المفرق . . ولم يكن عند سوريا في ذلك الوقت سلاح

للطيران وبالتالي فلم تكن هناك مطارات حربية .. كان هناك مطار المزة ومطار حلب فقط .

وفي إحدى الرحلات الى سوريا التقى البغدادي مع القاوقجي ، وقال له أن الحكومة المصرية قد رفضت مبدأ تطوع الضباط ، واقترح عليه أن يهرب الى سوريا مع عدد من زملائه بطائرات مقاتلة ، تشبها بما فعله عزيز المصري .

وحذر القاوقجي الضابط المصري من أخطار هذه العملية وطلب منه أن يكون مستعدا ، ولما سأله البغدادي عن الموعد المناسب لذلك قال له القاوقجي أنه يحتاج اليهم في المعركة الفاصلة .

وبدأت مجموعة ضباط الطيران المصريين يجهزون ١٥ طائرة من نوع Spitfire دون علم القيادة .. كما وافقت وزارة الحربية على انتداب طيار مصري للانضمام لجيش سوريا ، وسافر حسن ابراهيم ومعه فني في التسليح الى سوريا حيث قابلا وزير الدفاع السوري وقاما بإنشاء مطار سرى شرق دمشق بستين كيلو متر .

وكان البغدادي قد طلب من القاوقجي انتداب أحد رجاله الى مصر ليقوم بدور ضابط اتصال .. وفعلًا حضر خير مدرب في ألمانيا النازية على أجهزة اللاسلكي اسمه محمود الرفاعي ، وأقام مدة طويلة ينتظر دورا يقوم به .

واستمر جيش الانقاذ السوري يمارس دوره حتى أسقطت منطقة الجليل ، وتحول الجيش الى لواء تابع للجيش السوري .. وعندما قام حسنى الزعيم بانقلابه منح ضباط هذا الجيش ترقية استثنائية .

لم تكن لقاءات العسكريين المصريين مع العسكريين العرب خلال هذه الفترة تتجاوز مرحلة التعاون المشترك في النضال ضد الصهيونية التوسعية والاستعمار .. ولم تكن أهداف اللقاء قد أرسيت على قواعد فكرية أو أسس نظرية .

كان المنطلق المصري الى الفكرة العربية قائما على الوحدة الاسلامية ذات الامتداد التاريخي .. الى جانب النضال المشترك الوليد ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية .

وكانت حرب ١٩٤٨ هي بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش وبين عرب فلسطين وغيرهم .

كانت الصلة تزداد وثوقا مع أخطار الحرب وتضحياتها .. وفي هذه المرحلة اكتشف العسكريون المصريون أن ظروفهم التي أدت الى عدم

انتصارهم على القوات الصهيونية ترجع أساسا الى تهتك النظام الملكي القائم في مصر ..

٢٣ يوليو .. والصلاات العربية

وانبثقت فكرة الاهتمام بما يدور في القاهرة .. وبدأت أفكار الضباط تلتقى حول هدف واحد .. هو التغيير في مصر .
هذا هو ما جعل أهداف الضباط الأحرار تخلو من الإشارة الى القومية العربية ، وهو أيضا ما جعل برنامجا هيئة التحرير يأتي بلا أية إشارة الى القضايا العربية .

ولكن هذا لم يكن ابتعادا عن عقيدة ، أو انصرافا عن يقين .. بل انه كان نتيجة السرعة التي تمت بها حركة الجيش والاندفاع السريع المفاجيء نحو التحرك ، وتكتل المشكلات أمام الضباط منذ اللحظة الأولى .. مما جعلهم لا يهتمون بميثاق الأمن الجماعي الذي وقعته مصر مع الدول العربية عام ١٩٥٠ في إطار الجامعة العربية .

ومع هذا فقد بدأ الارتباط العربي يتحقق منذ الأيام الأولى ، عندما وجد الوطنيون العرب في حركة الجيش واقعا جديدا يستحق الرصد والاهتمام .. وعندما وجدت الأنظمة والحكومات في الوطن العربي سواء من الملكيين أو الجمهوريين أنه لابد من إقامة صلة مع النظام الجديد .

نشرت جريدة المصري يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ تقول أن بعض الهيئات العربية في بغداد ذهبت الى السفارة المصرية تطلب النص في الدستور على أن تكون مصر دولة عربية .

وكانت لجنة الخمسين لوضع دستور جديد قد شكلت بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ .

وعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي أرسل - كما نشرت جريدة المصري يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ - رسالة الى محمد نجيب يستنجد به لتدبير فرنسا مؤامرة لخلع السلطان محمد الخامس .. وخطب جمال عبد الناصر يوم ٢٦ أغسطس خطبة يقول فيها (ان ما ترويه قصة الاستعمار في مصر هو ما ترويه في كل مكان .. والجلوى باع نفسه للشيطان) .

أول رئيس عربي زار مصر بعد الثورة كان أديب الشيشكلي رئيس سوريا الذي استقبلته الصحافة بترحيب شديد وصفته جريدة المصري في المانشيت الرئيسي باسم (محرر سوريا) .

وعندما عاد الشيشكلي الى سوريا جمع عددا من ضباط الجيش في

نادى الضباط وقال لهم ان جمال عبد الناصر هو الرجل القوى فى مصر وليس محمد نجيب . . وذلك كما قال لى أكرم ديرى .
وصدرت فى مصر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ جريدة القاهرة المسائية بأموال سعودية .

وبدأ صلاح سالم جولاته فى البلاد العربية ، كما بدأ بزيارة السودان ، فسافر الى لبنان فى أوائل يوليو ١٩٥٤ ، وبعدها بأسبوع الى اليمن . . ثم قام برحلته الشهيرة التى قابل فيها الملك فيصل وولى العهد الأمير عبد الاله ونورى السعيد فى مصيف سرهنك خلال شهر أغسطس ١٩٥٤ ثم قام برحلة الى السعودية فى نوفمبر من نفس العام .

كل هذه الصلات تمت فى اطار محاولة اقامة علاقات ودية مع الدول العربية . . ولكنها تطورت لتصبح نضالا مصريا ضد محاولة فرض الأحلاف العسكرية على الدول العربية وانتهت الى نزاع سافر مع بغداد .

البوادر الأولى التى أظهرت اتجاه مصر العربى تمثلت فى افتتاح اذاعة صوت العرب يوم ٤ يوليو ١٩٥٣ بكلمات من محمد نجيب وعبد الخالق حسونة أمين الجامعة العربية وأغنية من محمد عبد الوهاب .

بدأت الاذاعة بمدة نصف ساعة فقط ، امتدت مع الوقت لتصبح ساعة فى اليوم .

ووقفت اذاعة صوت العرب مع الثوار العرب فى كل مكان . . مع صالح بن يوسف فى تونس . . مع السلطات محمد الخامس ضد الجلاوى فى المغرب . . مع الوطنيين المعارضين لربط المشرق العربى بالأحلاف العسكرية .

ساعة الصفر لثورة الجزائر فى أول نوفمبر ١٩٥٤ أعلنت من اذاعة صوت العرب ، وكانت ايذانا بتفجير ٢٤ قنبلة فى أماكن مختلفة مع اذاعة بيان جبهة التحرير . وأعدت اذاعة سرية خاصة للجزائر فى نوفمبر ١٩٥٥ حتى أصبح أحمد بن بيللا رئيسا للحكومة ، وهى الاذاعة التى انتقلت اليها اذاعة القاهرة عند عدوان ١٩٥٦ .

وكان أحمد بن بيللا قد حضر الى مصر فى أغسطس ١٩٥٣ بعد الحكم عليه هناك عقب حادث الهجوم على العرب فى وهران ، وهو جاويز هارب من الجيش لا يحمل معه فى جيبه سوى ٢٠٠٠ فرنك .

العلاقات المصرية العربية تزداد وثوقا . . ثم وضوحا بعد انتهاء أزمة العسكريين فى مصر بتنحية محمد نجيب عن السلطة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ .

وأخذ التعاون العربي صورة أكثر ايجابية .

قال جمال عبد الناصر فيما نشره باسم الثورة (وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا) .

ويقول في العيد الثاني للثورة (مشاكل العرب هي مشاكل المصريين . . . وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين فإنها لم تصرفهم أبدا عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب) .

وبدأ التقاء الثورة المصرية مع الثورات العربية . . . كان حلقة الاتصال ضباط المخابرات ، وهي المصدر الذي سبق أن أوضحنا أنه كان معملا لتفريخ المسئولين في الأجهزة السياسية والإدارية .

شارك في ذلك عدد وافر من الضباط كان أبرزهم كمال الدين رفعت وأحمد لطفى واكد وعزت سليمان وفتحى الديب .

ظل كمال رفعت مسئولا عن الاتصال بالأحزاب العربية في المشرق العربي خلال الفترة من أواخر ١٩٥٤ حتى ثورة يوليو في العراق .
بدأ الاتصال ببقايا الفلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن . . . ويقول كمال رفعت أنه حدث من جانب هؤلاء المجاهدين تجاوب وشك في نفس الوقت .

تساءلوا عن مبرر حركة المصريين . . . وكانت محاكمات الإخوان المسلمين قد عكست على الثورة المصرية ظلالا قاتمة نتيجة دعايتهم في بعض البلاد التي انتشروا فيها .

وكان كمال رفعت حريصا على الاتصال بكل القوى الوطنية ومن بينهم الشيوعيون . . . ولكن أكرم الحوراني الذي اتصل به كمال بعد مقتل العقيد عدنان المالكي عام ١٩٥٥ ، أرسل خطابا إلى جمال عبد الناصر يشكو فيه من كمال رفعت لأنه اتصل بالشيوعيين ، ويهاجم البعث في مجالسه .

وأسفرت اتصالات كمال رفعت عن تشكيل أربعة تنظيمات سرية ، واحد منها على الحدود اللبنانية الفلسطينية ، وتنظيمان في سوريا ، وتنظيم في الأردن ، وذلك حسب روايته لي .

كانت هذه التنظيمات امتدادا بشكل أو آخر ، لتنظيمات الفدائيين في القناة الذين اعتمدوا على أسلوب المخابرات السري .

لم تفتح هذه الاتصالات على التنظيمات الشعبية بطريقة علنية ، لأن مصر كانت تفتقد التنظيم السياسي القادر على التعاون والحركة السياسية . . . ولذا ظلت للمخابرات - بأساليبها الخاصة - اليد العليا .

أشرف على هذه التنظيمات ضباط المخابرات ٠٠٠ صلاح مصطفى الملحق العسكري في الأردن ، وزغلول عبد الرحمن مساعد الملحق العسكري في دمشق وحسن خليل مساعد الملحق العسكري في بيروت .

وكان زكريا محيي الدين قد تولى مسئولية الاتصالات العربية بعد استقالة صلاح سالم وتكليف ضباط المخابرات بأعمال سياسية .

وخلال معركة حلف بغداد حدث اتصال بين كمال رفعت وعزيز شريف عضو الحزب الشيوعي العراقي بهدف إسقاط حكم نوري السعيد وقد التقى جمال عبد الناصر بعزيز شريف قبل اندلاع ثورة العراق .

وأنشئت في مصر إذاعة كردية لمهاجمة نوري السعيد وحلف بغداد وكان أكراد العراق يمدونها بالأخبار والتعليقات والاسطوانات أيضا .

لم تعتمد الثورة على المدنيين ٠٠٠ سوى فتحي رضوان الذي أوفده جمال عبد الناصر الى الملك حسين في أول رحلة تقارب مع الأردن ، والتي حدث خلالها هجوم الاسرائيليين على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ . وكذلك محمد فؤاد جلال الذي عين وزيرا للارشاد لفترة محدودة ثم أصبح عنصرا نشيطا في مجال العمل السياسي العربي .

... رغم كل شيء كان لهذه الاتصالات تأثير كبير في انفتاح الثورة المصرية على المساحة العربية .

ويقول كمال رفعت أن العناصر الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا في هذه الاتصالات لتغلغلها في مختلف القوى السياسية العربية .

ولم تقتصر صلات القاهرة على هذا الأسلوب السري ولكنها خلال الحركة ضد حلف بغداد ، استطاعت أن تعقد اتصالات مع سوريا والسعودية انتهت الى اتفاق ثلاثي ٠٠٠ وانتهت أيضا الى تشكيل قيادة عسكرية موحدة أصبح يوم اعلانها ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥ يوم للجيش المصري وذلك عقب زيارة صلاح سالم .

كانت الدراسات العسكرية لجمال عبد الناصر ذات تأثير في بلورة أفكاره العربية ٠٠ قال للصحفي البريطاني ديزموند ستيوارت في حديث معه يوم أول ابريل ١٩٥٥ (تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط .

واعتماد جمال عبد الناصر على الضباط في عقد صلاته العربية دليل على استمراره في اختيار الطريق الأسهل الذي يعتمد فيه على العناصر

الموالية التي هي موضع الثقة والمرتبطة بالثورة ، دون محاولة جادة لخلق تنظيم سياسي تتوافر فيه كوادر قادرة على أداء دور سياسي حقيقى وفعال .
كان انجذاب الثورة العربية للقاهرة أمرا طبيعيا فى فترة المد الوطنى ، وكانت خشية الحكام الرجعيين من الجماهير ظاهرة واقعية .

وعندما عزل الملك حسين الجنرال جلوب من قيادة الجيش الأردنى كان ذلك تعبيرا عن مساييرته للاتجاه الوطنى العام السائد فى المنطقة . . .
ورغم ان القاهرة لم تلعب فى ذلك دورا مباشرا الا ان نشاطها قد لعب دورا غير مباشر فى محاصرة العناصر المتعاونة مع الاستعمار ، وكشف دورها .

وقد قال جمال عبد الناصر لسيلوين لويد أثناء زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٥٦ ، والتي تصادف خلالها اقالة الجنرال جلوب واعتقاد سيلوين لويد بأن عبد الناصر وراء هذه الخطوة : (اذا كنت تظن ان لدى على مكتبى أزرارا أضغطها فتتشبث ثورة فى العراق أو يحدث انقلاب فى بلد كذا أو تنفجر قنبلة هنا أو تقوم مظاهرة هناك فانك تغدق على قوى خارقة لا أملكها . . فلا تبالغ فى أهميتى) .

صحيح أن معظم الثورات التى تمت فى الوطن العربى لم تنسج بأيدي ضباط المخابرات المصريين . . ولكن النموذج الذى كانت تقدمه الثورة المصرية . . . والآراء التى كان يلقيها جمال عبد الناصر . . . كانت هى المحرك الرئيسى لمعظم الثورات . . . والتى ما كانت تبدأ حتى تجد من القاهرة كل ما يمكن من التأييد والمعاونة .

خلال هذه المرحلة كانت هيئة التحرير ، وبرنامجها - كما سبق أن أشرنا - كان خاليا تماما من أية كذمة عن العروبة .

ولكن الأفكار العربية تنتشر فى سرعة شديدة ، والاتصالات العربية تصل الى ذروة لم تعرفها قبل الثورة . . . وبذور الاتجاهات الوحدوية تظهر فى أحاديث المسئولين . . . جمال عبد الناصر يقول فى العيد الثانى لثورة - يوليو ١٩٥٤ (ان هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبنائها فى الخير المشترك) .

ويتضمن الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ ، مقدمة تقول (نحن الشعب المصرى الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، يقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها) . .

ثم تنص مادته الأولى على أن (مصر دولة عربية ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية) .

وعندما أعلن على الشعب المصرى تأميم قناة السويس أشار إليها بأنها (قناة العرب) .

وحصل بذلك على تأييد لم يصل اليه مصرى من قبل ٠٠٠ كان العرب يحتاجون الى بطل وزعيم ٠٠٠ وجمال عبد الناصر أصبح مؤهلا لأداء هذا الدور بمواقفه الوطنية التى لا تتعلق داخل الحدود وانما تمتد وتوسع لتشمل الوطن العربى من المحيط الى الخليج على حد تعبيره .

الصلات مع المغرب العربى توطدت من مساعدة الثوار فى الجزائر وتونس ومن مساعدة سلطان المغرب ٠٠٠ ولم يعد اللقاء قاصرا على زيارات متباعدة لبعض الفرق المسرحية المصرية ، التى كن الناس يهرعون لمشاهدتها باعتبارها تحمل اليهم رياحا عربية تبديد الضغط الذى كانوا يتعرضون له ، قوميا ولغة ، من الاستعمار الفرنسى .

والصلات مع المشرق العربى توطدت من النضال المشترك ضد حلف بغداد ٠٠٠ ومن الصلات التى كانت تنمو بسرعة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وخاصة حزب البعث العربى الاشتراكى ، والأحزاب الشيوعية والوطنية الأخرى .

وكان حزب البعث شديد الاهتمام بالتسرب الى صفوف العسكريين كما كان الاخوان المسلمون فى مصر وان اختلفت المبادئ ووجهات النظر السياسية .

وقف أكرم الحورانى مع انقلاب حسنى الزعيم فى البداية ، وكان له مكتب بجوار مكتبه ، ثم اتخذ منه موقف المعارضة عندما اكتشف أنه تحول الى حكم فردى لم يقدم لهم السلطة .

وبعد انقلاب أديب الشيشكلى تم استقطاب عدد كبير من العناصر الوطنية فى الجيش وعقد أكرم الحورانى معهم صلات وثيقة لأنه هو والشيشكلى من حماه .

ثم انقلب ضباط حزب البعث فى تعاون مع الضباط الوطنيين المنتمين لأحزاب أخرى ضد حكم أديب الشيشكلى .

نصادف عزل أديب الشيشكلى الذى لجأ الى السعودية مع تنحية محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤ ، ولذا كان حزب البعث أبرز الأحزاب القومية نشاطا واتصالا بالقاهرة .

كان جمال عبد الناصر قد قابل فى القاهرة كلا من أكرم الحورانى وصلاح البيطار وميشيل عفلق ووثق صلاته بهم .

ولكن اتصالات عبد الناصر لم تقتصر على السياسيين فقط . . . إن العسكريين السوريين وغيرهم كانت الأبواب مفتوحة لهم في القاهرة . . . أحمد عبد الكريم المستقل النزعة واليساري الميول ومساعد الملحق العسكري في القاهرة كان على صلة بجمال عبد الناصر ومجموعة الضباط المحيطين به في مكتبه .

العرب مع مصر . . . ضد العدوان :

ووصل التعاون العربي ذروته بعد تأميم قناة السويس واقترب شبح العدوان من مصر .

أضربت الشعوب العربية تضامنا مع مصر يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦ ، وهو اليوم الذي افتتح فيه مؤتمر لندن لجمعية المنتفعين من القناة . . . وكان ذلك تعبيرا عن ميلاد ظاهرة جديدة .

وأعلنت إذاعة عمان ودمشق بعد ضرب محطات الإرسال في أبي زعبل (هنا القاهرة) :

واتصل الملك حسين أيضا يبلغ جمال عبد الناصر بأنه سيهاجم إسرائيل ، ولكن عبد الناصر أوضح له ضخامة المؤامرة ، وطلب منه التريث .

وعندما وقع العدوان تفجرت طاقات الأمة العربية .

أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها ضد إسرائيل . . ولكن أبلغت سوريا رغبتها في عدم اتساع نطاق القتال واصرارها على مجابهة الموقف وحدها .

ومع ذلك فقد تم تدمير أنابيب البترول التي تمتد من العراق الى سوريا ولبنان ، وتعطل ورود البترول من كركوك وكل من طرابلس وبانياس . . وكان ذلك بتدبير عبد الحميد السراج قائد المكتب الثاني بالجيش السوري .

وأتلف الشعب العراقي بعض أنابيب البترول في كركوك أيضا . كما نسفت بعض أنابيب البترول في السعودية وتوقف تصدير البترول السعودي الى بريطانيا وفرنسا . . ونسفت أنابيب البترول في الأردن .

واجتاحت المظاهرات ليبيا وقطر والبحرين والكويت .

قطع العرب البترول عن الدول الغربية وهو عنصر رئيسي في استمرار الحياة عندهم .

كان ذلك مظهرا ايجابيا وجديدا فى تضامن العرب ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية .

وقال جمال عبد الناصر عند افتتاح مجلس الأمة عام ١٩٥٧ : (ان القومية العربية هى أمضى أسلحتنا فى الدفاع عن وطننا ، وسواء فى ذلك حدودنا المصرية المحلية أو حدودنا العربية الشاملة) .

وقال أيضا (كان نسف البنرول عملا عسكريا) .

وكانت سوريا أكثر الدول العربية اقتزابا من مصر لأن القومية العربية فيها كانت منسوجة مع عواطف الجماهير تاريخيا . . والدور الذى لعبه حزب البعث كان واضحا ورائدا فى رفع شعار الوحدة العربية .

عندما حشدت تركيا قواتها على حدود سوريا عام ١٩٥٧ ، وقال دالاس : (ان من حق تركيا أن تتخذ من الاجراءات العسكرية والدفاعية ما تراه كفيلا بحفظ أمنها وسلامتها وأمن وسلامة جاراتها وحليفاتها فى المنطقة عندما ترى أن سوريا قد أصبحت فى المنطقة كالراديو الذى لا تقف اشعاعاته عند حدود الاناء الذى هو فيه) .

بادرت مصر الى ارسال قوات مسلحة الى سوريا . . وكان عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقيادة المشتركة .

وأصبح عبد الناصر بعد انسحاب قوات العدوان الثلاثى رمزا لنضال الشعوب وزعيما للجماهير فى كل بلد عربى .

كان المرشح للبرلمان الأردنى أنور الخطيب يلقي خطابا فى المسجد الأقصى وتساءل الحاضرون : (هل ناصر معك ؟) .

وقال أنور الخطيب : (لا أعلم) .

وكانت النتيجة نجاح مرشح مسيحي شيعى فى القدس لأنه كان فى الجبهة التى يؤيدها جمال عبد الناصر .

جاءت نتيجة الانتخابات ١٠٠٪ لصالح الجبهة المعادية للاستعمار ، التى ضمت أحزاب البعث والوطنى الاشتراكي والشيوعى والمستقلين عدا دوائر البادية وتشكلت وزارة سليمان النابلسي .

ارتبطت مصر ارتباطا وثيقا بالدول العربية وتضمنت توجيهات الاتحاد القومى التنظيم السياسى الذى خلف هيئة التحرير اتجاهها عربيا وحدويا قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر الأول للاتحاد القومى : (انه يشرفنا ان نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها) .

تجاوزت فكرة الوحدة العربية حدود وادي النيل التي ظلت شعارا مرفوعا يربط مصر والسودان في نضال مشترك ضد الاستعمار البريطاني ، واتسعت لتشمل كثيرا من الدول العربية .

أول ميثاق عربي على طريق الوحدة كان قائما بين مصر وسوريا والسعودية ، ثم انضمت اليه اليمن عام ١٩٥٥ ، للتعاون العسكري السياسي والاقتصادي .

لم تكن النظرة أو الأهداف الاجتماعية قد أصبحت حاثلا بين تعاون هذه الدول التي يدين بعضها بالنظام الملكي والبعض بالنظام الجمهوري .

وفكرة القومية العربية منذ البداية لم تقترن بالتحول الاجتماعي ، وإنما اقترنت بالنضال الوطني ضد الامبريالية والصهيونية التوسعية .

ورجع العسكريون الى تاريخنا ... ووقفوا عند صلاح الدين الذي وحّد العرب وهزم الصليبيين فاخترّوا نسرّه شعارا للثورة .

وحركة ثورة ٢٣ يوليو نحو الوحدة العربية كانت متعددة الاتجاهات متشعبة النشاط ، تكاد تطرق أبواب كل بلد عربي .

ودائما هناك قصة لصلة قادة ثورة يوليو بالحركة السياسية في كل بلد عربي .

قصة نضال ... ووحدة مصير .

الباب الثاني

سوريا :

الوحدة ٠٠ والانفصال

(اذا كان العالم قد عاش من
قبل في عصر النهضة ثم عاش بعد
ذلك في عصر الفناء ، فأننا نعيش
اليوم في عصر الوحدة العربية)

جمال عبد الناصر

دمشق

٢٥ فبراير ١٩٥٨

الفصل الأول

.. نحو الوحدة

(أنا لست فاتحا .. أنا كها
تقولون بالفرنسية مغنطيس)

جمال عبد الناصر

في حديث مع صحفي فرنسي

يناير عام ١٩٥٨

كانت الدولتان الغربيتان التوحيديتان الخاضعتان لسلطة الجيش هما (سوريا ومصر) .. وكان انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ هو بداية الانقلابات العسكرية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت حركة الجيش المصري في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ هي أول انقلاب عسكري في أفريقيا .

العسكريون في القاهرة ودمشق هم أصحاب الكلمة العليا ، وسقوط أديب الشيشكلي في مارس ١٩٥٤ وذهابه الى السعودية بعد أن حكم بصورة مباشرة من نهاية عام ١٩٥١ ، لم يبعد الجيش السوري تماما عن السلطة السياسية رغم عودة المدنيين الى واجهة الحكم ، ومقعد رئيس الجمهورية ..

وطبيعة تكوين الجيش السوري تختلف عن طبيعة تكوين الجيش المصري . . كما أن دورها التاريخي والنضالي يختلف كل عن الآخر . في الحرب العالمية الأولى كان عشرات من ضباط الجيش السوري يخدمون في الجيش العثماني وظلوا عند ولائهم لتركيا حتى هزيمتها . . . وكان هناك أيضا عدد منهم منضمون الى جمعية (العهد) السرية التي تقاوم السلطة العثمانية ، وتتبنى القومية العربية . وفي الفترة من نوفمبر ١٩١٨ الى يوليو ١٩٢٠ خدم عدد من ضباط الجيش السوري تحت العلم السوري في عهد فيصل بدمشق ، ثم تحول عدد منهم للخدمة في جيش الانتداب الفرنسي فيما عرف باسم (جيش الشرق) .

أطاح الجنرال جورو بحكم الملك فيصل في سوريا في ٢٤ يوليو ١٩٢٠ واضطره الى الجلاء عن الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي .

وعندما هزمت فرنسا من ألمانيا في صيف عام ١٩٤٠ ، ظل مندوبو حكومة فيشي عملاء النازية يحكمون سوريا الى أن دخلت قوات فرنسا الحرة مع الجيش البريطاني وهزموا المحور في يونيو ١٩٤١ حيث كان بعض الضباط السوريين يحاربون جنبا الى جنب مع ضباط حكومة فيشي .

وبقى الجيش السوري حتى نهاية الحرب خاضعا للحكم البريطاني حتى اشتعلت الثورة في سوريا عام ١٩٤٥ ، وهنا انضم قسم من ضباط الجيش مع وحداتهم الى الشرطة التي كانت هي القوات المسلحة الوحيدة الخاضعة للحكومة الوطنية .

حدث تأمر بريطاني لابقاء الجيش التاسع البريطاني في سوريا بعد انسحاب الفرنسيين تحت تهديد رغبة الملك عبد الله في اقامة سوريا الكبرى . . . ولكن الحركة الوطنية رفضت ولم تقبل الجلاء الكامل .

أعلى رتبة وصل اليها الضباط السوريون في جيش الشرق الفرنسي كانت رتبة رائد . . ومن الضباط الذين انضموا للشعب عفيف البزري وعدنان المالكى وأديب الشيشكلي ومأمون البيطار ونبيه صباغ وغيرهم . القوى والأحزاب السياسية كان لها تأثير في موقف هؤلاء الضباط ، حزب البعث والحزب الشيوعي بدأوا محاولات الاتصال بالضباط بعد هزيمة قوات فيشي ، وحدث انفتاح على الفكر المتحرر التقليدي في فرنسا عام ١٩٤١ .

بعض ضباط الجيش السوري الذين خدموا في (جيش الشرق) الفرنسي ، وخضعوا للفرنسيين نبذتهم الحركة الوطنية ورفضت

استمراهم في الجيش الوطني الذي بدأ محدود العدد ، لا يتجاوز ٣٠٠٠ ضابط وجندي ٠٠٠ فهاجر بعضهم الى فرنسا حيث احتفظ برتبته العسكرية وحصل على الجنسية الفرنسية .

يقول أمين الحافظ رئيس الجمهورية السورية فيما بعد أنهم كانوا في حلب اذا سمعوا أن فلانا أصبح جنديا في جيش الشرق اعتبروا ذلك كبيرة من الكبائر .

حسنى الزعيم كان واحدا من الضباط الذين أخرجهم الفرنسيون من الجيش ٠٠٠ ثم عاد إليه مع ثورة ١٩٤٥ .

كان الفرنسيون يتولون المناصب الرئيسية والقيادية في الجيش والجاندرومة (الشرطة) أيضا ٠٠٠ وكانوا لا يشجعون تجنيد السنيين باعتبارهم أغلبية الشعب السوري ، وإنما اعتمدوا أساسا على تجنيد الأقليات الشركسية والدرزية والعلوية والمسيحية ٠٠ وعينوا بعض الضباط من الأسر الكبيرة لضمان تأييدهم .

كان هذا تقليدا معروفا تلجأ اليه الدول الاستعمارية ٠٠ اعتمد الجيش البريطاني في الهند على السيخ والباتان ٠٠٠ واعتمد الهولنديون في أندونيسيا على المسيحيين ، واعتمد الفرنسيون في المغرب على البربر ٠٠٠ وهكذا .

ولم يكن هذا الأمر معروفا في مصر حيث لا توجد أقليات منعزلة ، فتماسك الشعب ووحدته الوطنية تاريخيا لم تعطى الفرصة للاستعمار البريطاني ، ومحاولات التفرقة بين الأقباط والمسلمين أحبطها سعد زغلول والوفد عام ١٩١٩ .

أما في سوريا فقد لعبت الأقليات دورا منفردا وملحوظا ٠٠ ثورة الدروز التي نشبت في الجبل عام ١٩٢٥ واستمرت سنتين دفعت الفرنسيين الى زيادة جيشها حتى وصل ٤٠.٠٠٠ ثم انحسر بعد نهاية الثورة حتى وصل عدد الضباط عام ١٩٣٠ الى ٣١٩ ضابطا منهم ١٥٧ فرنسيا ، ١٦٢ سوريا ٠٠٠ وفي عام ١٩٣٨ بلغ عدد الضباط ٣٠٦ منهم ٨٨ فرنسيا فقط ، وهم جميعا كما سبق أن ذكرنا لا يتجاوزون رتبة رائد .

عقب استقلال الوطني عام ١٩٤٥ وصل الجيش السوري ٥٠٠٠ جندي والشرطة ٣٥٠٠ جندي ، ١١٤٠ ضابطا ٠٠٠ وارتفع الرقم مع حرب فلسطين ليصبح الجيش ١٢.٠٠٠ والشرطة ٤٥٠٠ ، ثم ارتفع في عهد حسنى الزعيم ليكون ٢٧.٠٠٠ جندي وضابط ، كما ورد في كتاب (ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي « لاليزير بييرى ») .

فى هذا الجو السياسى تكون الجيش السورى الوطنى ٠٠٠ وكانت أول دفعة من الضباط تتخرج فى الكلية الحربية بحمص عام ١٩٤٦ يبلغ عددها ٦٣ ضابطا ، بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين ثم زادت بعد ذلك الى عدة مئات .

كان هناك فرق كبير بين مصر وسوريا ٠٠٠ ففى مصر حددت قوانين ١٩٢٨ دخول المدرسة الحربية بالبكالوريا ، ثم تحولت مع معاهدة ١٩٣٩ الى كلية وقررت لها مصاريف تزيد عن ٦٠ جنيها فى العام ، وهى مصاريف باهظة اذا قورنت بمستوى الدخل العام للفرد ، مما حدد المستوى الطبقي للضباط ، وان كان قد وسع قاعدتهم ، ولم يجعل اختيارهم مفروزا فرزا كاملا وصحيحا تحت ميكروسكوب الاحتلال البريطانى كما كان الحال قبل المعاهدة .

الموقف فى سوريا يختلف تماما ٠٠ الفوارق الطبقية عموما لم تكن من النوع الحاد كما كانت فى مصر ٠٠ وروح التحرر الفرنسية تشربها كثير من المثقفين السوريين ٠٠٠ هذا ما دفع الى أن تكون الكلية الحربية مجانا تماما ويحصل الطالب فيها على اللبس ، ٢٠ علبه سجائر ، ٢٠ ليرة مصروف يد شهريا .

الوضع يختلف عن مصر ٠٠ والمنبت الاجتماعى للضباط يختلف أيضا .

قال لى أحمد عبد الكريم الضابط الذى أصبح وزيرا فى عهد الوحدة (لو كانت المصاريف جنية ما دخلت الكلية الحربية ، ٩٠ فى المائة من الكلية كانوا مثلى أيضا) .

ولم يكن فى نظرة الضباط القدامى لطلبة الكلية الحربية الجدد أى نوع من التعالى أو الكبرياء ٠٠ فقد كان المثل الشعبى السائد هو (الفقير ليس عيبا) .

بل ان الدفعة الأولى فى الكلية الحربية اتخذت موقفا ثوريا عندما قدم الطلبة استقالاتهم احتجاجا على ارسال رئاسة الجمهورية لاثنتين من الطلبة الراسبين فى البكالوريا للانضمام للدفعة وما فى ذلك من خرق لشروط القبول .

وبعد حضور وزير الدفاع ورئيس الأركان ومدير المخابرات الى الكلية واعتبارهم أن ما حدث هو نوع من التظاهر المرفوض والمدان فى النظم العسكرية ٠٠ الا أن السلطة ، وشكرى القوتلى كان رئيسا للجمهورية ، قد تراجع فى محاولتها ، ولم يتكرر بعد ذلك أبدا .

قانون الخدمة الالزامية صدر كذلك بعد الاستقلال مباشرة وأدخل كافة أبناء الشعب السوري للقوات المسلحة .

كانت هناك حريات ديمقراطية يتمتع بها حتى طلبة الكلية الحربية ولكنها أجهضت مع حرب فلسطين وما تبعها من انقلابات عسكرية نبئت من الهزيمة وتبنى الجيش لشعارات الاصلاح وطلب الانتقام من السياسيين . . وهنا دخلت المخططات العربية صفوف الجيش السوري .

استطاع حسنى الزعيم أن يشهد المؤسسة العسكرية خلفه بما فيها عدنان المالكي وأديب الشيشكلي لأنه كان صاحب موقف معروف ، عارض فيه نقل الفرنسيين للذهب من البنك المركزى وهو قائد كتيبة تنفيذ لتعليمات رئيس الوزراء خالد العظم ، رغم أنه كان من ضباط جيش الشرق . . الأمر الذى انتهى به الى البقاء فى قلعة المزة محاضرا لمدة ٣ أيام دون أن يستسلم ، ثم أخرجته الفرنسيون من الجيش ، وذلك حسب رواية أكرم دبرى الضابط السورى والوزير فى عهد الوحدة فى مصر . ثم شارك حسنى الزعيم فى حرب فلسطين بمنطقة سمخ ، وبعد الهزيمة أسندت له قيادة الجيش السورى ، مما دفع ادارة المخابرات المركزية الأمريكية الى التركيز عليه واجتذابه الى صفوفها .

كان عبد الحميد السراج ياورا لحسنى الزعيم ، والاثنان ومعهما أديب الشيشكلي وأكرم الحوراني جميعا من حماء ، ولذا كان أكرم الحوراني مقربا فى البداية من حسنى الزعيم قبل أن يختلف الاثنان لانفراد الزعيم بالحكم وعدم تنسيقه السلطة مع البعث أو سماحة بالمشاركة فيها .

وقال لى أكرم الحوراني « ان مجيء حسنى الزعيم كان اجهاضا لثورة شعبية ناضجة » . وقال لى أمين الحافظ أن سمعته الشخصية كانت سيئة فقد اشتهر وهو ضابط بأنه يقاسم تجار النمن .

ولم يطل عمر حسنى الزعيم فقد انقض عليه سامى الحناوى بمعاونة الأحزاب الوطنية والمخابرات البريطانية . . ثم انتهى الأمر الى أديب الشيشكلي الذى استقطب كل العناصر الوطنية فى الجيش بمساعدة أكرم الحوراني . . واستمر عبد الحميد السراج ياورا لأديب الشيشكلي فى بداية عهده .

ظل الهيكل الوطنى داخل الجيش السورى سليما تنعكس عليه الوحدة الوطنية . . . وتنعكس عليه أيضا أفكار القومية والوحدة العربية ، ولذا فانه عندما ظهر انحياز أديب الشيشكلي للولايات المتحدة

وتوثقت علاقاته مع مندوب شركة التابلاين الأمريكية ، وكاد يوقع وثيقة دفاع مشترك مع أمريكا ، وبدأ حركة فصل وتسريح لعدد من الضباط الوطنيين ونقل عدد منهم للحدود الشمالية مع تركيا والجزيرة دبر البعثيون محاولتهم الأولى للانقضاض على الحكم بوساطة الجيش في عام ١٩٥٢ .

وحزب البعث العربي الاشتراكي كان في الأصل حزبين : (البعث) يرأسه ميشيل عفلق و (العربي الاشتراكي) يرأسه أكرم الحوراني . واتحد الاثنان في حزب واحد عام ١٩٥١ لاتفاق الأهداف والأفكار .

اكتشفت المحاولة قبل تنفيذها في يناير ١٩٥٣ وفر أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصالح البيطار الى ايطاليا يوم ١٢ يناير واعتقل العقيد عدنان المالكي المدير العسكري للمحاولة وسجن ومعه عدد من الضباط .

عاد قادة حزب البعث الثلاثة بعد ذلك الى سوريا في نهاية عام ١٩٥٣ بعد وضع الدستور وانتخاب الشيشكلي رئيسا للجمهورية يوم ١٠ يوليو ١٩٥٣ وتشكيل مجلس نيابي لم يتقدم للترشيح له أحد من حزب البعث رغم أن أكرم الحوراني كان قد انتخب نائبا عن حماه عام ١٩٤٣ .

نظرة حزب البعث لأديب الشيشكلي لم تتغير . . . كان قد استقر الأمر على الاطاحة بحكمه .

البعث والعسكريون :

وهنا نوضح موقف حزب البعث من العسكريين .

يقول أكرم الحوراني أنه لم يكن هناك تنظيم اطلاقا لضباط الجيش في صفوف الحزب . . . لا اجتماعات منظمة أو دفع اشتراكات أو تحديد مسئوليات معينة . . . ولكن كانت هناك علاقات ارتباط وولاء للحزب من بعض الضباط .

كان ذلك قرارا وموقفا من الحزب لاقتقادهم بأن تنظيم الضباط يفسد الحياة العسكرية وانضباطها . . . والمفروض أن يكون ولاء الجيش للحزب فقط .

ومع ذلك كان هناك عدد محدود من الضباط المرتبطين بالحزب ارتباطا كاملا ، ويؤدون دور الأعضاء المنتظمين ، يشكلون مراكز

الاشعاع ومصادر للقوة المحركة ، وهم في الغالب من الذين انضموا للحزب خلال دراستهم الثانوية مثل العقيد عدنان المالكي واليوزباشي مصطفى حمدون وغيرهما .

وهؤلاء الضباط كانوا من خريجي الكلية الحربية بعد الاستقلال ، ذلك أن حزبي البعث والعربي الاشتراكي لم يندمجا تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي الا بعد التحرر والاستقلال الوطني .

لذا كانت محاولة عدنان المالكي مبكرة في تاريخ الحزب الموحد . ومعبرة عن اهتمام الحزب بالحركة داخل الجيش ومؤكدة للاحساس بأن القوات المسلحة لها دور من وجهة نظر الحزب في الحركة الوطنية .

ولم يقف فشل عدنان المالكي سدا في سبيل محاولة الحزب للاطاحة بحكم الشيشكلي .

تولى المسئولية هذه المرة اليوزباشي مصطفى حمدون الذي انضم لصفوف الحزب طالبا عام ١٩٤٣ . والذي وصل في عهد أديب الشيشكلي الى منصب معاون رئيس الشعبة الأولى (عبد الحميد السراج) وكان مسئولا عن قسم الضباط مما أعطاه فرصة تعيين بعض الضباط البعثيين في أماكن قيادية حساسة .

ولكن أجهزة أديب الشيشكلي كانت ترصد حركته وفاجأه عبد الحميد السراج في ليلة عيد الميلاد ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ بأن هناك أوامر بنقله خارج دمشق ، ونقل الى حلب فعلا يوم ٢ يناير ١٩٥٤ .

قال لي مصطفى حمدون أنه كان في حلب مكتب حزبي يشرف على العسكريين ويقوده منصور الأطرش بن سلطان باشا الأطرش قائد ثورة الدروز ضد الاستعمار الفرنسي .

وبدأ الاعداد الفوري لحركة مضادة لحكم الشيشكلي . . وكانت قيادة الحزب قد وافقت على ذلك وتركت التوقيت للعسكريين .

قال لي مصطفى حمدون أنه فاتح عددا من قادة المناطق (حمص والشرقية ومعاون قائد منطقة حلب - عقيد فيصل الاتاسي) وأظهروا استعدادا للتعاون .

وفرضت الظروف توقيت الحركة ، تماما كما حدث في ٢٣ يوليو . فقد تسربت الأنباء بأن هناك نشرة تتضمن فصل عدد من الضباط ومنهم مصطفى حمدون وكان قد سبق ذلك اعتقال أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصالح البيطار .

وأصبح الموقف سباقا بين خصمين .. السلطة مع الشيشكي في
دمشق .. وترتيبات الحركة في حلب .

ولم يكن هناك سبيل للعدول والتراجع .. وقررت حامية حلب
المبادرة بالحركة وحدها دون تعطيل تفرضه ضرورة الاتصال بالمناطق
الأخرى التي سبق الاتصال بها في حمص والجبل .

كان مفروضا أن تصدر نشرة الفصل يوم السبت أول مارس ١٩٥٤
ولكن الحركة تقبّرت ٢٧/٢٨ فبراير وزحفت القوات على حلب في
الثالثة بعد منتصف الليل ثم أذيع البيان الأول من إذاعة حلب التي تصل
إلى كل سوريا ، وهو بيان قصير من عشرة سطور قدمه مصطفى حمدون
بقوله (النقيب مصطفى حمدون يتحدث اليكم) ووقعه بتوقيعات آمر
المنطقة الشمالية وأمر المنطقة الغربية وأمر المنطقة الشرقية ولم يذكر
المنطقة الوسطى (حمص) حتى تفاجئ قوات الشيشكي فيما لو حاولت
التقدم نحو حلب .

كانت الحركة انقلابا عسكريا كاملا توافرت له المفاجأة ولكن لم تتوافر
الخبرة السياسية ، فلم يتضمن البيان الأول معنى هاما ، ولم يظهر
تأثير حزب البعث على الحركة ، وانطلقت المظاهرات في حلب تهاجم
مكاتب منظمة التحرير التي شكلها الشيشكي لتكون تنظيما له على غرار
هيئة التحرير ، في مصر .

كان الشيشكي متأثرا من ناحية المظهر بثورة ٢٣ يوليو .. عندما
زار القاهرة ظهرت جريدة المصري بمانشيت أحمر رئيسي يصف الشيشكي
بأنه (محرر سوريا) الأمر الذي أثار استياء الوطنيين الذين كانت تعبر
عنهم الجريدة والذين كانوا في موقف عداء للعسكريين عموما .

عندما عاد الشيشكي لدمشق أعلن لضباط الجيش السوري في
نادي الضباط عن شعوره بأن الرجل القوى في مصر هو جمال
عبد الناصر ، وليس محمد نجيب ، وذلك حسب زواية أكرم ديري .

سقطت منظمة التحرير في سوريا تحت طرقات المتظاهرين ..
كانت تنظيما من ورق ..

أول برقية تأييد وصلت حلب يوم ٢٨ فبراير في الخامسة مساء
كانت من أمين الحافظ قائد قوات درعا ، وهو ذو ميول بعثية ولكن
كمال قال لي لم يكن من المرتبطين عضويا بتنظيم البعث .

وتوالت بركات التأييد على حلب التي التحق بها الطيران السوري
أيضا . حاول الشيشكي تشكيل مجموعة من المدرعات والمشاة والمدفعية

من جبل الدروز والمنطقة الجنوبية (دمشق) ولكنه فشل أمام اعتراض
ومتأومة بعض الضباط الشبان .

وعندما أبلغه قائد منطقة جبل الدروز بعجزه عن اعداد القوة
شعر بانهياء موقفه وقرر عدم المقاومة .

واتصل شوكت شقير رئيس أركان الحرب بمصطفى حمدون وأبلغه
أن الشيشكلي سيغادر سوريا ويرجوه اغلاق اذاعة حلب فاستجابت قوة
حلب لذلك .

ولكن عددا من الضباط المتعاونين مع الشيشكلي قرروا أو يذهب
هو ولكن يستمر نظامه . . وطلبوا تعيين رئيس مجلس النواب (مأمون
الكزبري) ليحل محله رئيسا للجمهورية تبعا للدستور ، وكان من هؤلاء
الضباط عبد الحق شحادة وطعمة العودة الله .

رفضت القيادة في حلب وخاصة بعد أن كان قد أفرج عن أكرم
الخوراني وميشيل عفلق وصالح البيطار وذهبوا الى حمص حيث عقدوا
اجتماعا مع ممثلي الأحزاب في منزل هاشم الاتاسي اتفقوا فيه على عودة
المجلس النيابي السابق الذي حلته الانقلابات العسكرية للمدة
المتبقية ، وعودة الاتاسي رئيسا للجمهورية ، واجراء انتخابات جديدة في
أغسطس ١٩٥٥ ، وهي الانتخابات التي تمت فعلا في موعدها وعاد فيها
شكري القوتلي رئيسا للجمهورية .

وأعيد فتح اذاعة حلب . . وبدأت اذاعات دمشق وحلب تتبادل
التهامات والتهديدات . . وانفجرت المظاهرات المضادة للشيشكلي في
دمشق أيضا ، وقتل ٢٧ شخصا عند مبنى الاذاعة القديمة .

ولم يجد المستفيدون من حكم الشيشكلي أنصارا لهم فقرروا
الاستسلام ، وهرب الشيشكلي يوم ٢٦ فبراير الى السعودية بعد أن هبط
في مطار القاهرة في وقت كان أعضاء مجلس الثورة مشغولين فيه بإعلان
استقالة محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ . وعاد هاشم الاتاسي رئيسا
للجمهورية بدلا من مأمون الكزبري الذي تولى الرئاسة لمدة ٢٤ ساعة
فقط .

لم يكن انتصار الانقلاب العسكري ايدانا بظهور ضابط جديد في
مركز السلطة . . فقد كان مصطفى حمدون ضابطا بعثيا ملتزما . بأوامر
حزبه ، وكان حزب البعث في هذه المرحلة يرى أن الظروف ليست مهيأة
لاستلامه السلطة والانفراد بها . ويقول مصطفى حمدون أنه لم يكن
متفقا مع رأى الحزب في ذلك لأنه كان يعتقد أن سيطرة الحزب على

السلطة بعد الانقلاب كانت أمرا ممكنا وإن ذلك كان لابد أن يدفع الوحدة الى الامام .

انقلاب حلب وعدم اصرار الضباط على تولي السلطة يثبت أن حزب البعث لم يكن حتى هذه اللحظة مفرطا في كيانه ووجوده بتسليم مصيره للعسكريين ، وأنه كان مازال ملتزما بموقفه في أن الجيش يجب أن يكون في خدمة الحزب وليس الحزب في خدمة الجيش .

كانت صلة قادة البعث العسكريين في الجيش معبرة عن أهمية وضرورة الاتصال بالضباط وخاصة بعد أن لعبوا أدوارا رئيسية في حكم سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم .

ولكن هذه الصلة التي كانت طبيعية حتى هذه المرحلة لم تستمر كذلك فيما بعد وهي في سوريا كانت غيرها في العراق رغم وحدة الحزب من الوجهة القومية كما سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد .

كان الجيش يفرض نفسه كقوة سياسية رئيسية في المجتمع ، وكانت الأحزاب السورية التقليدية مازالت تؤدي دورا جماهيريا ، كما أن الأحزاب التقدمية مثل حزبي البعث والشيوعي كانت تكسب مزيدا من الانصار والتأثير خارج الجيش وداخل الجيش أيضا .

وعقب الغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٤ زار صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الارشاد سوريا في أوائل مارس وخطب في دمشق مبشرا بتكوين الجيش المصرى السورى الموحد في مواجهة اسرائيل .

وخلال هذه الزيارة قام صلاح سالم بزيارة مقر حزب البعث العربى الاشتراكى ووقع اتفاقا خاصا بانشاء قيادة موحدة .

واجهه مدنية للحكم :

تعهد الجيش ألا يتسلم الحكم واستمر شوكت شقير رئيسا لاركان حرب الجيش رغم أنه درزى ومن لبنان ، لأنه كان يلعب دور مخفف الصدمة في صراع الاتجاهات المختلفة داخل الجيش .

وحساول معروف الدواليبى من حزب الشعب تصفية عدد من الضباط منهم عبد الحميد السراج وطعمة العودة الله باعتبارهم موالين للشيشكى ولكن الضباط تكتلوا وأوقفوا تسريح الضباط تحت ضغط التهديد .

كان عدد ضباط الجيش السوري حتى ذلك الوقت مازال محدودا
يسهل التعرف فيه على اتجاهات الضباط السياسية ، ويصعب فيه في
نفس الوقت تغليب اتجاه على آخر ، ولذا توافرت حالة توازن اجباري .

وكان معروف الدواليبي قد حاول أيضا استدراج شوكت شقير
وعدنان المالكي ثم اعتقالهم بوساطة الشرطة ولكن الخبر كان قد تسرب
اليهم فاستنفروا المكتب الثاني والشرطة العسكرية وحاصروا بيت
معروف الدواليبي من مسافة بعيدة مع استعداد القطاعات للتحرك . .
وعندما شعر الدواليبي بذلك حول الجلسة معهما الى عتاب شعر بعده أن
دوره في الجيش قد انتهى .

وقد أدى صراع الاتجاهات المختلفة الى اغتيال العميد عدنان المالكي
في ٢٣ ابريل ١٩٥٥ وهو الشخصية البارزة المنتمية لحزب البعث الأمر
الذي دفع الجيش للسيطرة على الدولة سيطرة كاملة واعتقال حوالي
٤٠٠٠ عضو من أعضاء الحزب القومي السوري . . وقد اعتقل عصام
المحابرى داخل منزل الملحق العسكرى الأمريكى وحكم عليه بالسجن
المؤبد ، كما اعتقل فؤاد جديد شقيق صلاح جديد الضابط البعثى العلوى
صاحب الكلمة النافذة فيما بعد ، واغتال المكتب الثانى السوري شقيقه
الآخر غسان جديد فى لبنان بعد هربه عقب حادث الاغتيال .

استطاع شكري القوتلى فى أواخر عام ١٩٥٥ أن يعزل شوكت شقير
ويعيده الى لبنان معتمدا على عدد من الضباط المستقلين ويعين بدله اللواء
توفيق نظام الدين .

ورغم الحكم المدنى فان الجيش السورى كان صاحب نفوذ قوى فى
الحياة السياسية . . دفعه أسلوب الارهاب الذى انتهجه الحزب
القومى السورى واغتيال عدنان المالكي الى رد فعل مضاد أعاده الى حلبة
السياسة من جديد بطريقة مستترة غير معلنة وتشكلت فى الجيش
مجموعات مختلفة من الضباط لا تضمها جهة واحدة منظمة ، وانما تتربص
ببعضها البعض . كان عنصر الترجيح معتمدا على الضباط الوطنيين
المستقلين غير المنتمين الى الأحزاب والهيئات السياسية .

وكان هناك تكالب على المراكز القيادية الحساسة فى الجيش مثل
المكتب الثانى الذى تولاه عبد الحميد السراج ، والشرطة العسكرية
(أكرم دبرى) الى جانب قادة الأسلحة والوحدات .

وكانت الأحزاب السورية فى محاولتها لدعم الحكم المدنى قد ألغت
دستور الشيشكلي وشكلت وزارة ائتلافية برئاسة صبرى العسلى فى

١٤. مايو سنة ١٩٥٦ ، تولى صلاح البيطار فيها منصب وزير الخارجية ودخلها تحت شرط حزب البعث فى تكوين اتحاد فيدرالى مع مصر .

وطالب حزب البعث أن يوافق المجلس النيابى على بيان الوزارة الذى جاء فيه (ان حكومتى مصممة على اجراء مفاوضات مع حكومة مصر لاقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين) ووافق مجلس النواب على ذلك فعلا . وبينما كانت الحكومة تفكر فى تكوين وفد للمفاوضات حدث العدوان الثلاثى وتحول الموقف الى مساندة الشعب المصرى تحاشيا لحدوث انقسام نتيجة رفض بعض الدول لفكرة الوحدة . ولعب عبد الحميد السراج الذى كان يتولى مسئولية المكتب الثانى (المخابرات) والذى كان قد سبق له مقابلة جمال عبد الناصر فى القاهرة عام ١٩٥٥ فى ظل تنسيق العمل فى القيادة المشتركة ، لعب دورا بارزا فى نسف أنابيب البترول القادمة من العراق الى سوريا حتى البحر فى أول نوفمبر ١٩٥٦ .

وكان ذلك الموقف تعبيرا عن وحدة ارادة الأمة العربية فى صراعها ضد الامبريالية . . . وكان استجابة لمظاهرات الغضب التى اجتاحت العالم العربى .

وبعد انسحاب القوات المعتدية على مصر ووصول بعض القوات المصرية فى أكتوبر ١٩٥٧ الى اللاذقية للوقوف فى وجه الحشود التركية زاد ثقل وزن الضباط المستقلين . . واستقبل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى القاهرة عبد الحميد السراج وبدأت مرحلة تعاون وثيق مع عام ١٩٥٧ .

وحدث تمرد فى معسكر قطنة فى مارس عام ١٩٥٧ عندما حاولت قيادة الجيش نقل الضابطىن أمين النافورى ورياض الكيلانى خارج البلاد أو تسريحهم ، وذلك لأنهم استهدفوا ضرب حزب البعث . . وكاد يحدث صدام مسلح بين الضباط والوحدات انتهى بنقل رياض كيلانى ملحقا عسكريا بالقاهرة .

وحدث بعد ذلك ، ما يشبه الانقلاب الصامت عندما عزل اللواء توفيق نظام الدين ، وعين مكانه اللواء عفيف البزرى الوثيق الصلة بالشيوعيين ، وعين أمين النافورى مساعدا له ، ومصطفى حمدون رئيسا للشعبة الأولى (ادارة شئون الأفراد والضباط) وأحمد عبد الكريم رئيسا للشعبة الثالثة (العمليات) ، وبقي عبد الحميد السراج رئيسا للشعبة الثانية (المخابرات) . .

وتجمع ضباط البعث من جديد ، مصطفى حمدون وأمين الحافظ وبشير صادق وفكروا فى عمل انقلاب كان هدفه كما يقول أمين الحافظ

هو الذهاب للوحدة برأى واحد وتنظيم واحد وهدف واحد .. ولكن انتهى الأمر الى تشكيل مجموعة قيادية من ضباط الجيش شملت مختلف الاتجاهات السياسية ، وأصبح لها كيان شبه تنظيمى يضم فى قيادته جوالى ٢٤ ضابطا أطلق عليه اسم المجلس الثورى .

كان المد الوطنى والوحدوى خلال عام ١٩٥٧ يزداد وضوحا يوما بعد يوم فى صفوف الشعب وفى صفوف الجيش أيضا .

وكان اتصال القاهرة مع سوريا متعدد القنوات .. محمود رياض السفير وهو عسكري سابق كان على اتصال وثيق بالقيادات السياسية المختلفة .. ومجموعة كمال رفعت وضباط المخابرات كانت لهم صلات خاصة أيضا بعدد من السياسيين والضباط وخاصة المنتمين لحزب البعث . واتصال ثالث كان يتم عبر القيادة المشتركة التى كان يمثل مصر فيها الأميرالاي عبد المحسن أبو النور ، وهو مركز أساسا على ضباط الجيش .

كان الاتجاه السائد فى السياسة العربية فى المنطقة خلال هذه الفترة بعيدا عن إثارة الحساسية أو العداء مع الماركسية ، وخاصة فى سوريا ، حيث وصل خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعى السورى الى البرلمان نائبا من نواب دمشق ، كما كانت الوحدة العربية شعارا يرتفع فى الحياة السياسية ويؤثر فيها .

نحو أول وحدة عربية :

وفى نفس الوقت الذى وصلت فيه القوات المصرية الى اللاذقية قرر مجلس النواب السورى توجيه الدعوة الى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية لتبادل الرأى فى استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا .

وقام وفد من أربعين نائبا برئاسة أنور السادات وكيل مجلس الأمة بزيارة دمشق فى نوفمبر ١٩٥٧ .. واستقبلهم أكرم الحورانى رئيس المجلس السورى وقال لهم ان السوريين يعتبرون هذا اليوم - ١٦ نوفمبر - عيدا قوميا يشبه ذلك اليوم الذى وصل فيه الجيش المصرى الى سوريا .

حضر أعضاء مجلس الأمة المصرى جلسة مجلس النواب السورى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ وتناوب أكرم الحورانى وأنور السادات رئاسة جلسة المجلس وأعد قرار بالاتحاد الفيدرالى من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب السورى ولجنة الشؤون العربية بمجلس الأمة المصرى فى جلسة سرية قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس .

وافق النواب بالاجماع على قرار (يدعو حكومتى مصر وسوريا
للدخول فورا فى مباحثات مشتركة بغية استكمال تنفيذ هذا الاتحاد) .
ووافق مجلس الأمة المصرى على نفس القرار فى نفس اليوم . . ثم
حضر الى مصر وفد من مجلس النواب السوري برئاسة احسان الجابرى
يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ كان من أعضائه خالد بكداش ، وحضر جلسة
مجلس الأمة المصرى .

يقول صلاح البيطار أن الوفد السوري قد رجع الى دمشق متشائما
لأن جمال عبد الناصر كان متحفظا من جهة الوحدة ، ولا يفكر بالقيام
بأية مبادرة . . ورغم أن جمال عبد الناصر كان قد أصدر بيانا يستجيب
فيه لموقف مجلس النواب السوري الا أنه ، والحديث لصلاح البيطار ،
كان يخشى قيام انقلاب فى الجيش اذا ما قامت الوحدة ، لأن الجيش
السوري (مسيس واعتاد على قيام الانقلابات) .

قال جمال عبد الناصر لصلاح البيطار (أمضيت خمس سنوات
لأبعاد الجيش المصرى عن السياسة) .

وبدأ أكرم الحوراني وصلاح البيطار اتصالات جديدة مع الضباط
السوريين قائلين لهم أن الوحدة قد أصبحت تتوقف عليهم ، وحضر الى
سوريا حافظ اسماعيل مدير مكتب عبد الحكيم عامر فى ذلك الوقت
 واجتمع مع المجلس الثورى فى مكتب عفيف البرزى بحضور الضباطين
المصريين عبد المحسن أبو النور وأحمد زكى عبد الحميد . . وحضرت دائرة
المناقشات فى تأثير الوحدة على الضباط من ناحية التنقلات والترقيات
وفقد بعض الامتيازات واحتمال الانتقال الى مناصب مدنية . . ودفعت
الحماسة أمين الحافظ الى القول (نعطيك وعد شرف بأن جمال عبد الناصر
لو أعطانا أمر بنسف حلب سأنفذ الأمر) . واعترض أحمد عبد الكريم
كما قال لى محتجا (. . لن أقصف حلب) ومع ذلك كان أحمد عبد الكريم
وأمين النافورى حسب قول صلاح البيطار ، وهما ليسا من ضباط البعث ،
من أكثر الضباط نشاطا فى الدعاية للوحدة والتمسك بها . وانتهى
الأمر الى اتخاذ قرار بسفر ٢٢ ضابطا من المجلس الثورى برئاسة عفيف
البرزى فى زيارة سرية الى القاهرة دون الاستئذان من رئيس الجمهورية
شكري القوتلى أو وزير الدفاع خالد العظم .

وصل الضباط الى القاهرة ليلة عيد ميلاد جمال عبد الناصر فى
١٥ يناير واجتمعوا به فى منزله حيث كانت باقات الورد تبعث الشذى فى
أرجاء المنزل ، بعد عودته من الأقصر حيث كان مع ضيفه تيتو ، وظل
عبد الناصر على تحفظه قائلا (الدول سوف تقاوم الوحدة وعليها أن تعيد
تقييم الموقف) .

واجتمع مجلس الوزراء السوري برئاسة شكري القوتلي الذي أظهر غضبه لسفر مجموعة من الضباط دون اذنه . . . ولكن المناقشات انتهت الى أهداف سفرهم النبيلة تغفر لهم أسلوبهم وخاصة أن هذه ليست أول مرة يتدخل فيها الضباط بأسلوب عسكري جامع .

وقرر مجلس الوزراء سفر صلاح البيطار الى القاهرة مفوضاً من الحكومة لاجراء مفاوضات بعد أن كان أمين النافوري قد عاد الى دمشق لإبلاغ شكري القوتلي بحضورهم بناء على طلب جمال عبد الناصر الذي أراد تحاشي أية حساسيات تنتج عن حركتهم .

يقول صلاح البيطار أنه لم تكن هناك دراسة علمية واقعية لموضوع الوحدة . . . وأنه أثناء المباحثات التي دارت في قصر الطاهرة وضح اختلاف الآراء بين الضباط الحزبيين السوريين والمستقلين .

كان الشيوعيون والبعثيون يؤيدون فكرة الاتحاد الفيدرالي . بينما الآخرون يصرون على الوحدة الكاملة .

وفي مواجهة الموقف هدد عبد الله الريساوي عضو القيادة القومية لحزب البعث بالاستقالة من الحزب اعتراضاً على الاتحاد الفيدرالي وتمسكاً بالوحدة .

وتجاوب مع هذا الاتجاه ، ضباط الجيش السوري الذين لم يناقشوا فكرة الوحدة ولا أبعادها السياسية من قبل ، وإنما اندفعوا اليها اندفاعاً عاطفياً محموماً ، فأصبحوا - على حد تعبير صلاح البيطار مفوض الحكومة - مركز قوة حقيقياً يتساءل عن الفرق بين الاسكندرية ودمشق .

واضطر صلاح البيطار تحت ضغط هذا التيار الى التخلي عن رأى حزب البعث الذي أقر الاتحاد الفيدرالي ، ووافق على الوحدة الشاملة التي فرضها العسكريون السوريون .

يقول أكرم ديري أن عقلية الضباط تأثرت بالوحدة تاريخياً منذ نضالهم ضد الامبراطورية العثمانية . . . ومنذ حفظوا في التعليم الابتدائي هذه الأبيات من الشعر على ظهر قلب .

بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان
ومن مصر الى يمن الى نجد فتطيان

كان المجلس الثوري السوري قد قدم مذكرة بضرورة اتمام الوحدة وعدم تمييعها .

وجابه جمال عبد الناصر موقفا لم يستطع معه الاستمرار في الرفض .
أو التردد . . وانتقل موقفه الى تأييد الوحدة الشاملة وليس الاتحاد .
الفيدرالى وذلك حتى تتجمع كل خيوط لدولة الجديدة فى يده وتحت
قيادته .

وصل جمال عبد الناصر الى هذه النتيجة بعد دراسة وافية للتقارير
التي رفعت اليه .

« الفروق كبيرة والواقع مختلف ، وقبول الوحدة محفوف بالخطر ،
والنصيحة هى التأجيل » هكذا كتب شعراوى جمعة وأمين هويدى وكيلا
المخابرات العامة فى ذلك الوقت بعد زيارة امتدت شهرا طافا فيها أرجاء
سوريا كلها .

ولكن عبد اللطيف البغداوى يقول (اضطررنا للاستجابة تفاديا
لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا) .

كان تردد جمال عبد الناصر نابعا من :

- عدم وجود حدود مشتركة .
- اختلاف التجارب السياسية والاقتصادية .
- طبيعة الجيش السورى ورسوخ ظاهرة الانقلابات فيه .
- تهديدات الغرب التى لا تقبل قيام دولة وحدة عربية مناهضة
للامبريالية .

وكان قبول جمال عبد الناصر نابعا أيضا من :

- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة فى سوريا .
- اجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة جمال .
عبد الناصر بلا تردد .
- الخوف من انتشار الشيوعية فى سوريا ومصر .
- الطموح الى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية ممثلا فى أول
دولة للوحدة .

فى حديث مع الصحفى الفرنسى بنوا ميشان على احتمال قيام اتحاد
بين مصر وسوريا قال جمال عبد الناصر :

- هذا ليس محتملا . . . انه أكيد .

— متى ؟

— ربما خلال ١٩٥٨ وربما بعدها .. التقرير ليس لى .

— كيف لا يعود لك ؟

— لأن القضية ليست ضم بلد الى بلد ، انها قضية اندماج والأمر لم يتضح بعد .. سنتنظر رغبة السوريين .. أنا لست فاتحا .. أنا كما تقولون بالفرنسية « مغنطيس » .

كان السوريون قد حضروا فعلا يطلبون الوحدة .

ولكن ..

كان هناك شرطان لجمال عبد الناصر .

الأول : أبعاد الجيش عن السياسة سواء فى مصر أو سوريا .

الثانى : تكوين قيادة سياسية واحدة .

ويؤكد صلاح البيطار أن جمال عبد الناصر فى البداية كان موافقا على استمرار حزب البعث باعتباره تنظيما قائما .

ولكن تطورات الأمور انتهت الى ضرورة الغاء كافة الأحزاب والقوى السياسية ، هذا الاتحاد القومى الذى بدأ تشكيله مع الوحدة فى سوريا أيضا وذلك نتيجة لمعارضة بعض الضباط والسياسيين السوريين .

وخلال وجود الضباط السوريين وصلاح البيطار تشكلت لجنة لبحث شئون الوحدة من صلاح البيطار وعلى صبرى وعفيف البرزى وعبد الحميد السراج وأكرم دبرى وأحمد جنىدى وعبد الغنى قنوت ومحمد فهمى السيد .

عاد الضباط السوريون الى دمشق ، وحضر الى القاهرة شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وصبرى العسلى رئيس الوزراء وأكرم الحورانى رئيس المجلس النيابى السورى ، وعدد من الوزراء حيث عقدوا عدة اجتماعات فى قصر القبة مع جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وذكريا محى الدين وانتهى الأمر الى توقيع ميثاق فى أول فبراير ينص على توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يتولى السلطة فيها رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ، ويكون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون للجمهورية علم واحد وجيش وشعب يتساوى أبناءه فى الحقوق والواجبات .

الفصل الثانى

اعلان الوحدة

(تحليل الوضع فى العالم العربى
على اساس الماركسية اللينينية
يؤدى حتما الى اعتناق شعار
الوحدة العربية) •

خالد بكداش

تقرر أن يلقي جمال عبد الناصر وشكري القوتلى بيانين أمام مجلس
الأمة المصرية ومجلس النواب السورى لشرح أسس الوحدة على أن يتم
الاستفتاء عليها خلال ثلاثين يوما •• وقد كتب البيانين صلاح البيطار
وفتحى رضوان وعفيف البزرى •

ولذا أسرع الملك سعود بمحاولة وقف الوحدة قبل اتمامها وهدمها
قبل اعلانها والاستفتاء عليها ، واتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج
يغريه بأى مبلغ يطلبه ليمنع الاستفتاء على الوحدة •

ولم يكن هذا هو الاتصال الأول فى محاولة اقامة نظام موال للغرب •

اتصل يوسف يس مستشار الملك سعود بالرئيس شكري القوتلى
يعرض عليه اقامة حلف اسلامى والابتعاد عن الاتحاد السوفيتى • وكان

القوتلى على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة فى فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية .

لم يستجب القوتلى لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية ، وتيار التحول الوطنى الجارف كان يلتقى مع الدول الاشتراكية فى مسار واحد . . وسوريا كانت قد عقدت - بعد مصر - صفقة من الأسلحة السوفيتية فى ربيع ١٩٥٦ ووقف الاتحاد السوفيتى الى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها .

وبعد عرض يوسف يس اتصل المالحق العسكرى الأمريكى بعبد الحميد السراج وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد زهقت من الأحزاب .

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ صلاح البيطار بذلك نصحه بمقابلة جمال عبد الناصر فسافر الى مصر فى خريف ١٩٥٥ .

ومع ذلك لم يصدق جمال عبد الناصر فى البداية محاولة الملك سعود الأخيرة والتي علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من السراج وصل الى القاهرة يوم توقيع شكرى القوتلى وعبد الناصر على بيان الوحدة . كان الملك سعود قد كتب شيكا لعبد الحميد السراج رقم ٨٥٩٠٢ مسحوبا على البنك العربى بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه استرلينى .

وطلب عبد الناصر من السراج صرف المبلغ فعلا فصرفه ووضع فى البنك العربى بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩٠٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه استرلينى ، ٨٥٩٠٤ بمبلغ ٢٠٠ ألف استرلينى .

وكانت فضيحة للنظام السعودى المتآمر بالمال .

محاولة لم تمنع الاستفتاء . . ولم تمنع الوحدة .

تم الاستفتاء يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية . . وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة . . وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا . . وأصبح شكرى القوتلى المواطن الأول .

وزار جمال عبد الناصر سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة ، وكان استقباله فيها تعبيرا قويا عن الارادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة .

ولم يكن خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي موجودا بدمشق
عند زيارة عبد لناصر لها .. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب
السوري التي عرض فيها مشروع الوحدة ، والذي وجد الشيوعيون فيه
تنافرا شديدا مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة .

قال لي خالد بكداش مجيبا على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعي
السوري من قضية الوحدة :

— لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية
ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب .. بل هو منبثق من الواقع
الموضوعي للبلدان العربية ، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس
الماركسية اللينينية يؤدي حتما الى اعتناق شعار الوحدة العربية .. فهو
أذن شعار تمليه علينا مبادئنا نفسها .. وكل ادعاء آخر حول موقفنا
نحن الشيوعيين من الوحدة العربية هو كلام باطل .

ويمكن تلخيص رأى الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما
قاله لي خالد بكداش أيضا :

— لقد دعونا دائما الى أن تؤخذ في كل مشروع أو سعي الى الوحدة
الظروف الموضوعية في كل بلد عربي بعين الاعتبار .. ولا نزال عند رأينا .
فحتى بعد ازالة الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد
ظروفه الموضوعية وان تغير محتواها ، أو طرأ عليه بعض التعديل من
الناحية الاقتصادية والاجتماعية .. وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة
العربية لاقامة علاقات اجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق
سجوا من الثقة المتبادلة التي يجب أن تتعاضد خلال التعاون السياسي
والثقافي والاقتصادي .

اتمام الوحدة بين مصر وسوريا تم في عجلة شديدة تحت ضغط
العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوحدوية والذين تأثر بعضهم
بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم
على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع اليه الجماهير .

وفي فترة الاتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان في ظل
النظام الرأسمالي مع فوارق محدودة .

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق
الجديد ، ولم تكن قد لجأت الى أية اجراءات تحد من النمو الرأسمالي .
كل الاجراءات التي اتخذت حتى ذلك الوقت كانت تمصير الشركات
الانجليزية والفرنسية والتركية .

كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية هي الشعار المرفوع ،
وكانت المصالحة الاجتماعية وحشد كل الطبقات في تنظيم الاتحاد القومي
هي الوسيلة السائدة .

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها في التصنيع لما المسته
من تصميم العسكريين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت
وصايتهم . . . وذلك بعد انشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى
والمؤسسة الاقتصادية ولجنة التخطيط القومي .

كان هناك تهيب فرضته طبيعة السلطة حال دون انطلاق البرجوازية
المصرية في التصنيع والاستثمار .

أما في سوريا فإن فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة الى أبعد
الحدود والأحزاب الحاكمة (الشعب والوطني) لم يكن التغيير
الاجتماعي واراد في برامجها . . . وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولى
قاداته بعض المراكز الرئيسية في الدولة (رئاسة المجلس النيابي ووزارة
الخارجية) الا أنه كان بعيدا عن النفوذ الحقيقي القادر على توجيه السلطة .

تمت الوحدة في وقت كانت البرجوازية المصرية فيه تميل الى
الانكماش . . . بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود .

والنظرة الى الواقع الاجتماعي في مصر وسوريا كانت تشير الى
العراق النسبية للبرجوازية المصرية وقدرتها العالية على التصنيع والتي
وصلت مع طلعت حرب وبنك مصر الى مستوى اقتصادي لم تضل اليه
البرجوازية السورية .

الامكانيات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأموال والسوق والخبرة
كانت أكثر توافرا ، ولكن البرجوازية السورية وجدت في الوحدة فرصة
لالنشاط في سوق كبير . . . حيث أعطيت تسهيلات كبيرة في العمل
بمصر ، وانتهزت فرصة إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعي للعملة
« الجنيه المصري والليرة السورية » وغزت أسواق القاهرة بمنتجاتها
وزاحمت بذلك البرجوازية المصرية . . . والغريب أن مجموعة من أصحاب
المصانع العاملين في مصر قد توجهوا الى الدكتور عبد المنعم القيسوني
مطالبين بتكافؤ الفرص في التعامل والحصول على التسهيلات الممنوحة
للبرجوازية السورية النشطة .

وتبين للدكتور عبد المنعم القيسوني أن المعارضين والمطالبين بحقوق
متساوية هم من العائلات السورية التي بدأت نشاطها الصناعي في مصر
قبل الثورة مثل سماقية والشوربجي وقباني .

وأخذ الدكتور القيسوني الموضوع في استخفاف وقال لهم (أنتم
سوريين في بعض) ولكن الواقع أن الفرصة التي أتاحت لنشاط
البرجوازية السورية كانت دافعا لها على التسلل الى مصر بينما لم تتجه
البرجوازية المصرية الى أي نشاط في سوريا .

ومع ذلك فإن مستوى دخل الفرد في سوريا كان مرتفعا عن مستوى
دخله في مصر ، كان مرتب خريج الجامعة في سوريا يصل الى حوالي
ضعف مرتب زميله الخريج في مصر . . . ولذلك كانت الفروق الاجتماعية
في سوريا أقل حدة وأقل وضوحا عنها في مصر .

وهجوم السلطة الثورية في مصر من ناحية التغير الاجتماعي كانت
تؤثر في حركتها وفي قراراتها . . . بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد
بعد في سوريا .

منهاج الوحدة ترك للدستور الذي فوض جمال عبد الناصر لوضعه ،
وكان البعث يرى في عبد الناصر الزعيم الذي نقل الوحدة العربية من
الفكرة النظرية الى الواقع التطبيقي .

ولذلك قبل حزب البعث أن ينحل نفسه تنظيما في سوريا ، وكان
هذا أمرا جديدا في تاريخه . . . إذ لم تكن تمضي سبع سنوات على دمج
وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات وضحة في مجال السياسة الداخلية
حتى جابه موقفا يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمي .

قال لي أكرم الحوراني ردا على سؤال عن الأسباب التي دفعت به الى
التضحية بالكيان التنظيمي لحزب البعث ، أنه وزملاءه قد قبلوا حل
الحزب في سوريا لثقتهم الشديدة بعبد الناصر واقتناعهم بأن خطوة
الوحدة أئمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل .

ولم يقبل الحزب الشيوعي السوري مبدأ حل التنظيمات وهو الذي
يتحرك سريا بواجهة علنية . . . وسافر خالد بكداش الى الخارج فور اقرار
الوحدة تحاشيا لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكا بتنظيم الحزب
ودوره .

وكان قد سبق له أن سافر في فترة انقلاب حسني الزعيم .

الوزارة الجديدة لجمهورية العربية المتحدة التي شكلت يوم
٦ مارس ١٩٥٨ ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية : مصريان هما
عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وسوريان هما أكرم الحوراني
وصبري العسلي .

بعض الوزارات كانت واحدة للاقليمين (الشمالي والجنوبي)
أو سوريا ومصر كما اعتاد المسئولون وأجهزة الاعلام أن يطلقوا عليها . .
مثل وزارة الداخلية التي تولاهما زكريا محي الدين والخارجية كمال الدين
حسين، والإرشاد القومي فتحى رضوان والأوقاف أحمد حسن الباقورى
والخارجية (دكتور محمود فوزى) والصناعة (عزيزى صدقى) .
سند الى جانب وزارة الحربية التي تولاهما (عبد الحكيم عامر) .
وجميعهم من المصريين .

بفئة الوزارات وزعت على الاقليمين ودخل الوزارة للمرة الأولى
أربعة من العسكريين السوريين . . عبد الحميد السراج للداخلية تحت
إشراف زكريا محيى الدين ، ومصطفى حمدون للشئون الاجتماعية ،
وأحمد عبد الكريم للشئون البلدية والقروية وأمين النافورى للمواصلات .
كانت وزارة الوحدة بداية لعهد جديد تغيرت فيه سبع وزارات
خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج الشيشكى .

وهكذا منذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين
كانوا بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت
يدخلون الى قمة السلطة .

أصبح الموقف فى سوريا امتدادا للموقف فى مصر . . اختيار
العسكريين لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها . . وما أظن
أن ضباط الجيش كانوا أقدر من يتولى مسئولية الشئون الاجتماعية
أو الشئون البلدية أو المواصلات أو غيرها .

والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية
المختلفة ، كانوا أشد حرصا على تحقيقها كهدف وطنى أكثر من حرصهم
أو تطلعهم الى المناصب الوزارية .

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والاعتماد الرئيسى على
الضباط فى تسير المجتمع هو الذى أدى الى سلوك هذا السبيل .

وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب ،
يصعب تكوين الكادر السياسى القادر على القيادة ، ويصبح الاعتماد على
العسكريين هو الطريق الأسهل . وما دام بعض العسكريين قد وصل الى
منصب الوزارة فلا بد من ارضاء الآخرين . : وأبعد عبد الحكيم عامر نشرة
عسكرية يرقى فيها الضباط ، أعضاء المجلس الثورى السورى الذين لم

يعينوا وزراء ، ترقية استثنائية الى رتبة عميد مثل (أكرم ديري وطعمة
العودة الله وأحمد جنيدي وجادو عز الدين وعبد الغني قنوت وغيرهم) . .
ولكن الضباط أقنعوا عبد الحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك .

وتضمنت النشرة أيضا تسريح ٩٤ ضابطا سوريا .

وهكذا سرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين .

والولاء مسألة نسبية تتغير تبعا للظروف وتتحدد تبعا للحركة
السياسية . . كان حزب البعث - كما يقول أكرم ديري - وراء تحديد
أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم . وكان مصطفى حمدون قد
أعده كشفًا للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم
الضباط الى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحلبين وعلويين .

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيرا عن الجيش
السوري) من ضباط سوريين ومعهم العميد عبد المحسن أبو النور حيث
كان يعمل معاونا لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقا عسكريا لمصر في
سوريا .

وحدث صدام بين عبد الحكيم عامر وعفيف البرزى قائد الجيش
الأول السوري عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على
تقرير رفعه عبد المحسن أبو النور وقال فيه أن النشرة تضع ٢٠ ضابطا
شيوعيا في أماكن قيادية .

لم يكن الأمر صحيحا على إطلاقه ، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطا شيوعيا
في سوريا ممن يمكن أن يعينوا في مراكز قيادية كما كتب محمد حسنين
هيكل في جريدة الأهرام . . ولكن القضية كانت تتعلق في رغبة ضباط
البعث - وهم منتشرون في الجيش - في أهمية التواجد في المراكز القيادية،
وتكمن أيضا في رغبة مندوب القيادة المصرية في أن يكون متواجدا عند
كل قرار ذي دور نافذ في التوجيه .

رفض عفيف البرزى أي تغيير في نشرة التنقلات واحتج على المشير
غاضبا . . ولكنه فوجئ في صباح اليوم التالي بخبر تعيينه مستشارا في
شؤون التخطيط مكتوبا في الصفحات الأولى . . واستقبله عبد الناصر في
محاولة لترضيته ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرأ بكلمات فقد تركت
أثرا في تصرفاته دفعته في النهاية الى الخروج من سوريا والذهاب الى
العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ .

أمكن التغلب ، اذن ، على قيادة الجيش ذات الميول اليسارية وأصبح
البعث بحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش ،
صاحب تأثير فعال في تحريك الأمور .

وكانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة
وأطاحت نهائيا بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا
ودفعت الى الحذر من نمو الأفكار الاشتراكية الحقيقية ، وخاصة بعد أن
لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا علنيا في الحياة السياسية العراقية .

وقد تفاقمت هذه الحساسيات ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت
الى اعتقال الشيوعيين السوريين في خريف ١٩٥٨ .

ولم يقف تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد ، ولكنه تجاوزه الى
ما كشفت عنه محاكمات بغداد من أن صبرى العسلي نائب رئيس الجمهورية
العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة نوري
السعيد .

نشر صبرى العسلي بيانا قال فيه أنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي
ظروف مقاومة حكم أديب الشيشكلي وتدبير الثورة ضده) وتقدم الى
جمال عبد الناصر يطلب اعفائه من منصبه حتى تنتهى اللجنة التى شكلت
لدراسة وثائق حلف بغداد من مهمتها .

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس فى أكتوبر ١٩٥٨ .
حكومة مركزية فى القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف
البغدادى وعبد الحكيم عامر وأكرم الحورانى . . . وعدد الضباط فيها ١٢ من
مجموع أعضائها ٢٤ - ومجلس تنفيذى فى سوريا يرأسه نور الدين
كحالة وهو غير بعثى وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها ١٤ . . . ومجلس
تنفيذى فى مصر يرأسه الدكتور نور الدين طراف ويضم ٥ ضباط من
مجموع أعضائها ١٥ .

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين فى المناصب الوزارية ، وانتهى
تواجد الأحزاب السورية القديمة ، ولم يقبض البعث على السلطة
الحقيقية .

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلا ولكن
زعالة الماضى كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع عبد الحميد
السراج وزير الداخلية الى ملاحقتهم ، واشتكى صلاح البيطار الى
جمال عبد الناصر فاستدعى السراج من دمشق وعقدوا اجتماعا ثلاثيا
لتصفية الخلافات والحساسيات .

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند اعلان الوحدة .

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية فى السلطة ، فهو صاحب الانقلاب الذى أطاح بالشيشكلي ، وهو صاحب الأغلبية فى المجلس الثورى للضباط ، وهو الحزب الذى يرفع الوحدة العربية شعارا يتحمس لها ويعمل من أجلها .

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى فى ازاحة عقيف البزرى من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية .

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب . . فصلاح البيطار مثلاً كان وزيرا للخارجية وأكرم الحوراني كان رئيسا لمجلس الشعب .

وجهات نظر . . وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء فى الاقليمين لم تكن لهم سلطة عملية تنفيذية ، وقد اشتكى من ذلك أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل ، وصلاح البيطار وزير الثقافة والارشاد ، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق (هليوبوليس بالاس) الكبير فى ضاحية مصر الجديدة بعيدا عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة .

وفى لقاء مع جمال عبد الناصر اقترح أكرم الحوراني تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سورين رشح لها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وهو ، وثلاثة مصريين ويختارهم جمال عبد الناصر على أن تكون قيادة غير معلنة .

كانت هناك لجنة قبل شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية زكريا محيى الدين وأكرم الحوراني لقيادة سوريا ، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات .

استهدف أكرم الحوراني من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة فى مركز السلطة واتاحة فرصة عودة النبض لتنظيمات حزب البعث . . ولكن جمال عبد الناصر الذى كان ينفرد بالحكم والتوجيه فى قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذى يفرض نوعا من المشاركة غير المرغوب فيها .

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم في إطلاق يد جمال عبد الناصر في تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له في المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في أبريل ١٩٥٨ .

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة .

رفض اقتراح القيادة السياسية غير المعلنة الفر تقديم به أكرم الحوراني بذور بذور الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة في جمال عبد الناصر وبين حزب البعث . . . وتجسدت الخلافات في عدة نقاط رئيسية :

أولا : عضوية الاتحاد القومي .

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأى البعث أن تحرم العضوية على الرجعيين والعلاء .

ثانيا : تعيينات الضباط .

كانت تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوي الميول البعثية . . . ومثلا عندما صدر قرار بتعيين المقدم عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك مصطفى حمدون وكان وزير الاصلاح الزراعي . ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزبيا ، ومتدين . . . وكانت هذه هي الصفات التي تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية .

ثالثا : تحويل مجرى نهر الأردن .

اختلفت وجهات نظر جمال عبد الناصر وحزب البعث في هذه القضية اختلافا كبيرا .

كان البعث يرى ضرورة التصدي لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر ، وخاصة أن الجيش السوري سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٣ ومنع إسرائيل فعلا من عملية التحويل التي تتم على بعد ٦ كيلومترات فقط من الحدود في المنطقة المجردة من السلاح . . . وكان جمال عبد الناصر يخشى أن يتحول الصدام المحدود الى حرب كبيرة ، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها .

كان جمال عبد الناصر يفرق بين التصدي لإسرائيل اذا حاولت تحويل مجرى النهر ، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السوري عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب . وهي

نفس المنطقة التي أطلق عليها الجيش السوري مدافعه عام ١٩٥٣
الأمر الذي جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال
التحويل .

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن
الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيدا عن المنطقة المجردة وهي حالة
لا تنطبق على اتفاقية الهدنة .

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك . . من
البغدادى والهورانى والبيطار وعلى صبرى والشرباصى وأحمد عبد الكريم
ومحمود رياض وصلاح الطرزي . . وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس
ونواب الرئيس والوزراء . . وارتفعت فيه حرارة الجدل بين أكرم الهورانى
الذى تحدث عن مشروع جونستون ووقوف سوريا ضده حتى رفض
نهائيا ، وبين جمال عبد الناصر الذى أراد أن يفرق بين إطلاق النار على
المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة ، كما طالب
الهورانى مؤيدا رأيه بأن مجلس الأمن سوف يتدخل ويمنع التحويل . كما
حدث فى عام ١٩٥٣ .

قال لى صلاح البيطار أن حرارة المناقشات ارتفعت حتى اختلط
الحديث وأخذ طابعا اقليميا استفزازيا وخاصة عندما المح جمال عبد الناصر
الى احتمال ضرب دمشق بالطائرات ، وانبرى أمين النافورى مؤكدا أن
دمشق لم تهب أبدا قصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل
التضحيات . . وعندئذ قال عبد الناصر ، وحسب رواية صلاح البيطار
(والله يا أخ عبد الحكيم إذا كان البحث يجرى على هذا النحو فلتقم
قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد) .

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يضع أثرها من النفوس .
ولاشك أن وقوع هذا الخلاف فى عام ١٩٥٩ وهو العام الذى ساد
فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي . .
أو بين جمال عبد الناصر وخروشوف شخصيا ، كان عاملا من العوامل
الهامة التى أثرت فى تقدير جمال عبد الناصر للموقف إذ أنه كان فى
وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر ، وعلاقته مع الأعداء
لم تتحسن . .

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر فى موقف ايجابى اتخذته مصر فى
حمدون . . الذى كان وزيرا للإصلاح الزراعي ، وكانت له وجهة نظر فى
أن الملاك لا يجوز لهم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون فى أكثر من

موقعين وهي بعد أقصى ٤٠٠٠ دونم سوري ، ويقول مصطفى حمدون أن جمال عبد الناصر كان يؤيد في الرأي بينما كان عامر وزكريا محيي الدين يعارضان رأيه .

وأعطى مصطفى حمدون تصريحاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره . . . واعتبر عامر ذلك تحدياً له ، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعاً ثم عاد إلى دمشق لينشر في جريدة الأيام أن لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعي .

اعتبر ذلك حمدون إهانة له ، وأصر على تقديم استقالته ، فقال له المشير عامر أن الاستقالة تعني مؤامرة على الوحدة .

كان المشير قد عين نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية في سوريا بصلاحيات الرئيس في أكتوبر ١٩٥٩ .

ولم يستقل مصطفى حمدون وحده . . وإنما استقال عبد الغنى قنوت أيضاً .

واستلعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة .
عندما حضر الاثنان لم يكن في استقبالهما أحد في مطار القاهرة .
ويقول مصطفى حمدون أنهما وقفاً أمام ضابط الجوازات في صف الركاب حتى تنبه لأنهما من الوزراء .
وليس معروفاً ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما ، وما إذا كان الموقف متعمداً أو غير متعمد ، ولكن الحساسية كانت قد تاججت في النفوس .

وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد أرسلوا أيضاً خطابات استقالتيهما لجمال عبد الناصر ، رغم أنهما كانا معاً في احتفالات الجلاء ببور سعيد ، وتناولوا الغداء معاً في القطار أثناء عودتهم . . . وكانت مفاجأة لعبد الناصر .

وجد أكرم الحوراني وصلاح البيطار أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين في الحزب .

ووجد جمال عبد الناصر أمامه استقالة جماعية من أربعة وزراء . . وبعد أن كان مصرأ على رفض استقالة حمدون وقنوت . . . قرر أن يلتقي بالمستقيلين واحداً بعد الآخر . . . ويوماً بعد يوم .

وذاكرت في المقابلات مناقشات عن الأوضاع ، أساسا حول الخلافات
التي أشرت إليها .

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة في ٣١
ديسمبر ١٩٥٩ .

يقول مصطفى حمدون أن اللقاء الأخير مع عبد الناصر كان جياشا
بالعواف التي دفعتهم الى البكاء .

وعاد الوزراء الى دمشق مواطنين عاديين وكان طلبهم الأخير من
عبد الناصر أن يستدعيهم اليه اذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن
صورتهم لديه .

وهكذا انطوت صحيفة البعث في حياة الجمهورية العربية المتحدة . .
وتمزق الحلم الذي راود قادته وجماهيره ، في أداء دور فعال لدعم دولة
الوحدة الأولى .

ويقتضى الموقف تفسير العلاقة بين البعث وبين القادة في مصر .

ليس من شك في أن البعث كان حزبا جماهيريا ، فرض نفسه على
الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية ، عندما قدم أفكارا قومية
 واجتماعية أثارت الانتباه والاهتمام وجذبت طموح الناس الى حياة
أفضل .

وليس من شك أيضا في أن الحزب كان يمثل تيارا جديدا في الحياة
السياسية العربية يشق طريقه وبسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات
عسكرية في ظروف كانت بالغة الصعوبة أحيانا .

ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب الوحيد المؤهل
لقيادة الأمة العربية . . . يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية ،
ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوى من نبع غير
عربي . . . وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية .

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية
وحده . . . ولكن فكرته لم تنتشر الا في المشرق العربي (سوريا والأردن
والعراق ولبنان) . . . وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب
مصر والسودان وشعوب المغرب العربي .

البعث والعسكريون المصريون :

لم يحدث اتصال حقيقى بين البعث وبين الشعب المصرى . . . فقد
كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطنى مثل حزب الوفد ، وأحزاب

أخرى تبشر بأفكار اجتماعية قلمية مثل الحزب الاشتراكي والوطني الجديد الى جانب التنظيمات الشيوعية التي استقطبت أنصار التقدم الاجتماعي .

لم تكن فرصة البعث سهلة في الوصول الى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البعث في أواخر الأربعينات كحزبين أو في أوائل الخمسينات كحزب موحد .

ويبدو أن تركيز قيادة البعث كان قاصرا على المشرق العربي وأن أكرم الحوراني زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلماني السوري الذي مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧ . . . ولم يفكر في الاقتراب سياسيا من العسكريين أو السياسيين المصريين الذين التقى بهم .

أول اتصال لأكرم الحوراني مع العسكريين المصريين كان في معسكر قطنة عام ١٩٤٨ مع اللواء صالح حرب الذي ذهب الى هناك لدراسة امكانيات المساهمة في حرب فلسطين .

ويقول أكرم الحوراني أن صالح حرب قد استلقت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر في البرد القارس .

والتقى أكرم الحوراني أيضا بأحمد حسين زعيم مصر الفتاة في ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه في فكرة التعاون السياسي ، ولذا فقد بقي البعث بعيدا في المشرق العربي لم تجذبه أحداث مصر كما جذبت أحداث العراق مثلا عندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني وانضم اليها عدد من السوريين كان في مقدمتهم أكرم الحوراني أيضا والضباط توفيق شانيلا ومحمد صفا الذين سلكوا طريق الصحراء ، واستقبلوا في العراق استقبالا طيبا ، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التي أمدتهم بها حكومة فيشي بناء على أوامر من ألمانيا النازية .

وبعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني وعودتهم الى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية في دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقي ثم نقلوا الى حلب حيث اطلق سراحهم بعد انهيار حكومة فيشي واقترب البريطانيون .

ومضت حرب فلسطين أيضا دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر ويقول أكرم الحوراني (ان فرصة العمر قد ضاعت لاننا لم نتصل بالضباط المصريين في الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا في الجليل . الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية . . . وقد أيد الحزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية في

ضرب الأحزاب الوطنية وقسوتها في محاكمات الإخوان . . . وكان الحزب ينظر اليها نظرتة الى اديب الشيشكلي ونظامه وخاصة بعد استقباله والترحيب به في القاهرة . وكان أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من جمال عبد الناصر الذي أرسل كمال رفعت ولطفى وأكد للمدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد . . . وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبي قيادة مصر ، وكانوا من العسكريين .

بعد زيارة الحوراني الأولى لمصر تكررت زياراته وتعدد معارفه ونشطت محاولاته للتأثير في الحياة السياسية المصرية .

وكان الحزب يكسو تفكيره دائما رداء قومي . . . ولذا فانهم عندما فكروا في تقديم الاستقالة لم يرغبوا في أن تكون اقلية الطابع بل أرادوا لها أن تكون قومية المظهر . . . فاتصل ميشيل عفلق مع الصاغ داوود عويس من مكتبه المشير عامر بمصر (وهو ضابط بدأ صاحب أفكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط في الحركة الديمقراطية للتححر الوطني ثم مضى به التيار وحده) وقال داوود عويس لميشيل عفلق انه يمكن اقناع عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح بالاستقالة المشتركة . . . ولكن هذا كان جموحا وراء السراب . . . فان العسكريين المصريين ما كانوا ليقبلوا من أجل البعث أولا ، وليس من أسلوبهم الاستقالة ثانيا ، فقد كان لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين .

وانتهت المرحلة التي عبر عنها الكاتب محمد عودة ، بقوله « أن هناك حزبا يحتاج الى قائد ، وقائدا يحتاج الى حزب » وكما صدرت نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية ، بدأت تظهر نشرات فصل بتهمة الانتماء لحزب البعث . . .

الضباط المصريون :

العجلة تدور . . . والأحزاب مرفوضة . . . وسلطة الجيش هي الوحيدة التي تشكل مصدر الخطر . . .

الاتحاد القومي تنظيم من ورق . . .

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية في الجيش السوري . . . اللواء أنور القاضي رئيسا لأركان حرب الجيش ، والعميد أحمد علوي كاتم أسرار الجيش ، والعميد أحمد زكي عبد الحميد مسئولا عن التنظيم والادارة . . .

لم يكن تعيين الضباط المصريين في الجيش السوري خطأ من ناحية المبدأ فهم مؤهلون لذلك عسكريا ولهم زملاء من الجيش السوري درسوا

معهم في كلية أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل مصطفى حمدون وعبد الغنى قنوت وأحمد عبد الكريم وغيرهم كثيرون .

والمفروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم السمع .

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم ، فبعد أن كان الانتقال إلى سوريا قاصرا على أصحاب الكفاءات تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالي مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثانه ينقلون إلى سوريا .

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير .

قال لي أحمد كامل رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات في حلب عام ١٩٥٩ أن الرائد المصري في سوريا كان يحصل على ١٥٠٠ ليرة شهريا كبديل سفر والرائد السوري في مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنية شهريا . وبدأ بعض الضباط المصريين يتركزون في مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين عبد المحسن أبو النور مثلا أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات . وزاد من شعور الجفاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة في المجتمع .

وكذلك فإن أفراد عبد الحكيم عامر بالسلطة في سوريا إلى جانب عمله قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للحربية ، كان يشكل استمرارا للأسلوب القديم الذي يزداد الاعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربه من الزعيم ، وتأكدت ثقة الزعيم في ولاءه .

تتعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى انعكاس ذلك على المصلحة العامة .

طلب أحمد كامل مقابلة المشير عامر في نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التي تشكل في مجموعها خطرا يهدد الوحدة واستمع المشير إليه ثم قال له (يبدو أن أعصابك مرهقة) وأصدر قرارا بتعيينه ملحقا عسكريا في باكستان .

وعبد الحكيم عامر بحكم طيبة شخصيته والتجارب التي مر بها تثبت أنه لم يكن عسكريا من الطراز القادر على أحداث تغيير ثوري في صفوف الجيش ، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمروا السلطة

والفساد وانتهزوا طبيئته فولغوا فى الأموال العامة بلا حساب ، وانجرفوا نتيجة ذلك الى جانب بعيد عن الحس الشعبى الصحيح ، وقريب من الحياة الناعمة الالهية التى يسهل توافرها فى سوريا .

كان انفراد عامر بالسلطة امتدادا لأسلوب تعيينه مشرفا على اللجنة الاقتصادية والسيد العالى والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥ ، وامتدادا أيضا لتولى كمال الدين حسين فى نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب فى وقت واحد .

الاعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل . . . وتركيز المناصب فى شخص واحد أسلوب لم يتغير .

القضية لم تكن فى تواجد الضباط المصريين فى الجيش السوري وإنما كانت فى نوعية هؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحيطة دفعا الى الفساد والانحلال .

ليس هذا موقفا اخلاقيا . . . لأنه كانت له انعكاسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوى الميول الرجعية والمحافظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال عبد المحسن أبو النور للمشير عامر .

مطاردة البعث :

والعلاقة بين القيادة فى مصر وبين البعث لم تنته فى سلام .

تبادل الاتهامات مستمر .

أصبحت العناصر البعثية مطاردة ، تماما كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التى ما زالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨ .

عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم السوري ينقرده بسلطة تكاد تكون مطلقة فى أعمال الأمن . . . ويرتكب بعض رجاله جرائم بشعة منكرة . . . أشدها هولا وأثما قتل المناضلين الشيوعى اللبناني فرج الله الحلو وإذابة جثته فى الجامض بعد اخراجها من القبر حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثرا أو دليلا .

الاعتقالات تلحق بعض البعثيين . . . والموقف الذى اتخذوه فى عداء الحزب الشيوعى ارتد عليهم .

لم يدركوا في هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء . . . ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج الى جبهة تحالف من كل قوى وتنظيمات التقدم التي تمثل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة . . .

وإذا كان عبد الكريم النحلاوي قد وصل الى مركز قيادة الجيش في مكنت المشير عامر . . . فان مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب في عهد الشيشكلي ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب الشيشكلي قد أصبح أميناً عاماً للاتحاد القومي في مدينة دمشق .

عبد الحميد السراج وزير الداخلية كان رجلاً وطنياً بلا نظيرة اجتماعية تستهدف تغيير المجتمع الى أفضل . . . وكان قادراً على الاستماع الى ديبب النمل كما كان الناس يقولون في سوريا . . . ولكنه لم يستشعر الخطر في الرجعية التي لعبت دور النفاق والمداينة والتربص .

وتغيرت الحكومة بعد خروج البعثيين بالاستقالة . . . تولى نور الدين كحالة رئاسة المجلس التنفيذي في سوريا ، ودخل عدد آخر من الضباط السوريين في مناصب الوزراء (أحمد جنيدي للإصلاح الزراعي ، وأكرم ديري للاقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال البصوفى وزيرا للتموين) .

القوات المسلحة مازالت مصدراً رئيسياً لتوريد الوزراء .

وبعد خروج البعث ، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصري ، ٢٠٠ عضو سوري ، وانتخب أنور السادات رئيساً له ومحمد فؤاد جلال وكيلاً مصرياً ، وراتب الحسامي وكيلاً سورياً . . . وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠ .

الانتماء للأحزاب غير موجود في المجلس . . . النواب جميعاً أعضاء في الاتحاد القومي الذي تتسع ساحته لكل الاتجاهات .

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت في مؤسسات الدولة الرسمية . . . والمدافعون عن الوحدة والحرية والاشتراكية لجأوا الى الاتصالات السرية .

الحزب الشيوعي ظل محتفظاً بقواعده السرية وأسلوب عمله الذي اعتاد عليه في ظل فترات الضغط .

حزب البعث لم يشكل رسمياً من جديد . . . ولكن لم تشوقف الاتصالات . . .

عبد الحميد السراج الذي كان ياورا لحسنى الزعيم ومقربا من الشيشكلي يقبض على الدولة بيد من حديد ٠٠٠ وعدد المعتقلين يزيد ٠

العسكريون أيضا يسيطرون على الاتحاد القومى ٠ ولجنته العليا فى سوريا كانت تضم عبد الحميد السراج وأكرم ديرى ٠

وخلت الحياة السياسية فى هذه الفترة من أى تنظيم سياسى قادر على ملء الفراغ ٠٠٠ ولكن قدرة جمال عبد الناصر على التأثير فى الجماهير ظلت قائمة ٠٠٠ عن طريق كلماته المباشرة ٠ عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد اقضاء البعث خطب ٢٣ خطبة فى ٢٣ يوما قضاها هناك بمعدل خطبة فى اليوم فى اللاذقية والحسكة والقامشلى ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة والشيخ مسكين ٠

كان جمال عبد الناصر يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد على تأثير أجهزة الاعلام أكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب ٠٠٠ ولذا كانت صلاته بالجماهير لا سلكية وليست سلكية ٠ الجماهير تنفض بعد الخطب ٠٠٠ ولا أحد يتابع الاتصال بها فى متابعة وإخلاص ٠

القوانين الاشتراكية :

واقترب جمال عبد الناصر بعد ذلك من الفترة التى شعر فيها بحصار البرجوازية التى لم تكف بالاستقرار الذى هبأه لها الحكم العسكرى وإنما أرادت المشاركة فى السلطة ووقف تدخل الدولة ٠

واستقر رأى جمال عبد الناصر على اصدار القوانين الاشتراكية كما أطلق عليها ٠

كان الاشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفى السجون والمعتقلات ، ولكنه استدعى أكرم ديرى باعتباره وزيرا للاقتصاد وناقش معه تأميم الشركة الخماسية التى يبلغ رأس مالها ٣٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزى ١٨ مليون جنيه وتسيطر على خمس الاقتصاد السورى ٠

كانت مفاجأة لأكرم ديرى ٠

الاشتراكية لم تكن مطروحة فى فترة الوحدة بطريقة عملية ، وكان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الاجتماعية ٠٠٠ أما شعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر فى سوريا ، وعندما جلس جمال عبد الناصر أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين ، طلب الى العسكريين منهم الاجتماع معه ومع المشير عبد الحكيم عامر ، وفى هذه الجلسة دارت المناقشات حرة ٠

اعترض عبد الحميد السراج على فكرة التأمين أصلا وتسأل البعض عما اذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين .

وتسأل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعيا بمبلغ مليون ليرة سنويا بينما لم يحدد من ناحية الزراعة ، وقال جمال عبد الناصر (أنا كان عندي ١٠ - ١٢ مليونير أصبحوا حوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ والبرجوازية في مصر اتسعت قاعدتها ولا بد من ضربها) .

وعقدت في فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأمين صدرت بها دون تغيير .

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات . . . فقد أعاد البنك المركزي مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعي بعد تأميمه حيث ثبت أنها أموال المواطنين التي كانت تستثمر بـ ٤ في المائة .

ولم تستقبل البرجوازية السورية قرارات يوليو بالتفوق والانكماش كما حدث في مصر . . . فإنها لم تتعرض لضربات الحكم العسكري كما حدث في ثورة يوليو . . . ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة ، وإنما فتحت لليسار من الشيوعيين ثم البعثيين .

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطا وتشعبا في حياة المجتمع ، وكان الاعتماد على التجار مصدرا رئيسيا من مصادر الرزق . . . ونسبة التجارة تفوق نظائرها في مصر .

وخلال فترة الوحدة لم يصل الى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة . . . وعلى العكس من ذلك حدث تماما في مصر . . . فقد هاجرت رؤوس أموال سورية كثيرة لتستثمر في مصر حيث السوق الاستهلاكي متوافرا ، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة .

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة في دمشق ثار التجار هناك وابلغوا المشير عامر الذي قرر ترحيلهم لمصر ، فاعتقلوا ووضعوا في السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية .

قانون ١١٧ للتأمين لم يؤم في سوريا سوى ٣ شركات : الخماسية ، وشركة الأخشاب الأسمية ، وشركة الحرير في حلب ، وكان

الفارق كبير جدا بين عدد الشركات التي أممت في مصر ، وعدد الشركات التي أممت في سوريا . ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قويا في سوريا ، وكانت مشاكل أخرى كثيرة قد بدأت تظهر في طريق الوحدة .

بواذر ذلك ظهرت خلال رحلة عبد الناصر الى سوريا في عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦١ ، خطب في اللاذقية وهاجم الذين يعترضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا ، وحظر الاستيراد الا بشروط .

كان التيار المضاد لهذه القرارات قويا وواضحا ، فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب ، وقال جمال عبد الناصر في خطبته أنه يستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، وأنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعدا عن الواقع ، فقد زادت المقاومة لهذه العملية وكانت قصة مدير الجمرك السوري الذي تحذاه تاجر لبناني في أن يشتري منه ثلاثة في الصباح ليجدها في منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جمرك قصة حقيقية ومتداولة كما كان تصرف بعض الضباط يؤدي الى الاساءة الى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة في طائرة المشير الشخصية مسألة معروفة يتندر بها الجميع في سهراتهم الخاصة .

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة في ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن ، واعتاد بعض العسكريين في قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم ، وخلال هذه الرحلة التي خطب فيها جمال عبد الناصر ١٠ مرات في ١٢ يوما ، هاجم أنور السادات في اللاذقية الذين أسماهم باسم أعداء الوحدة ، وناشد جمال عبد الناصر بالقضاء عليهم قائلا (اسحقهم يا جمال) .

الفصل الثالث

مأساة الانفصال

(اننى لا اسمح لك ان توجه
خطايا الى ، وفيما يتعلق بى فانى
اعتبرك متمردا وخائنا ، ولا يمكن
ان تكون لنا أية علاقة الا مع
الحكومة الشرعية للجمهورية العربية
المتحدة)

أحمد سيكوتورى

زعيم غينيا

ردا على خطاب لمانون الكريزى

يطلب فيه الاعتراف بالوضع فى

سوريا بعد الانفصال

الموقف فى سوريا ينشأ بحديث ما... التناقضات تزيد فى كل
اتجاه بين النظام الحاكم والتنظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين
فتحت لهم المعتقلات ، بين السلطة القائمة والبرجوازية التى زحفت عليها
التأميمات... بين المشير عامر وعبد الحميد السراج والائتلاف نواب
الرئيس الجمهورية... بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين...

كانت هناك علامات تشير الى أن خطرا حقيقيا يهدد تجربة الوحدة ، ولكن الاجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لازالة التناقضات ٠٠٠ ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل .

كانت الصورة معروفة عند جمال عبد الناصر .

قال لي أمين شاكرا انه كان في زيارة لسوريا بصفته رئيسا لجمعية الأمن القومي ٠٠٠ وهناك سمع من الدكتور نور الدين حاطوم عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير عامر الموجود في دمشق ، فهاج عليه وهدده بالضرب ، وأخرجته من مكتبه ٠٠٠ فاستدعاه جمال عبد الناصر وسمع منه ما قاله للمشير ٠٠٠ وكان الصمت هو التعليق الوحيد .

حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية قال لي انه التقى بأحد الضباط البعثيين في القاهرة الذي نبه لاحتمال حدوث انقلاب في سوريا ٠٠٠ وأسرع حسين عرفة فاتصل لاسلكيا بعلي شفيق في دمشق . الذي أخذ الموضوع باستخفاف منكرا قدرة أحد على الحركة ، ومنهيا حديثه بسؤال حسين عرفة عما اذا كان يطلب شيئا من دمشق !

كل شيء كان متوافرا عند علي شفيق ٠٠٠ وكان معروفا أن عربات رسمية تنقل كل شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت ٠٠٠ وأن الطائرات الحربية غالبا ما كانت تحمل شحنات خاصة من التلجحات والسخانات وغيرها .

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضا ٠٠٠ وفي هذه الفترة قلم أمين هويدي أحد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيري وشعراوى جمعة وأمين هويدي) استقالته وبقي في منزله ٦ شهور بلا عمل أو ارتباط بالادارة .

ومكتب الاتصال المصري في دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه ، واتصل بهم ضابط سوري مجهول عن طريق مفتش وحدوى في وزارة الداخلية السورية وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للانقلاب بتحريك القوات من معسكر قطننة واعتقال المشير كرهينة لفرض ارادتهم وتنفيذ أغراضهم .

حمل العقيد محمود الحمزاوى ومعه الرائد أحمد رشدى من المباحث العامة التقرير الى استراحة المشير حوالى منتصف الليل ٠٠٠ وقابلهما أحمد علوى وعلى شفيق وهما ضابطان من قيادة المشير وأظهرا استخفافا بما ورد في التقرير من معلومات ٠٠٠ وكانت كل رغبتهما كامنة في معرفة اسم المصدر الذى رفض الحمزاوى أن يفصح عنه .

ودخل التقرير الى المشير وعاد وعليه تأشيرة تقول (من هو المصنوع) ١٩

المعلومات تتجمع بأن شيئاً ما في الأفق .

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت مخدودة .

التناقضات الشافوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسي بين الوحدة وأعدائها .

وكان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر . . . وجمع الوزراء السوريين العسكريين في استراحته بالاسكندرية حيث صارحهم قائلاً انه لا يستطيع أن يترك الأحوال في الاقليم السوري تمضي على ما هي عليه .

وقال لهم في هذه الجلسة صراحة ان تناقضات دعاة الوحدة وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسبب له أعداء الوحدة .

وأعلن أيضاً انه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ليكون له الاشراف الكامل على ما يحدث في سوريا .

ودخل شكل الحكم تجربة جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١ ، أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية . . . عبد اللطيف البغدادي للتخطيط وعبد الحكيم عامر للحربية ، ونور الدين كحالة للانتاج ، وذكرياً محيي الدين للمؤسسات العامة ، وحسين الشافعي للمؤسسات العامة أيضاً . وكمال الدين حسين للإدارة المحلية . وعبد الحميد السراج للداخلية . وشكلت وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعاً .

نواب الرئيس جميعاً من العسكريين عدا نور الدين كحالة .

عبد الحكيم عامر استثمر ثأبنا لرئيس الجمهورية مستثلاً عن سوريا . وعبد الحميد السراج غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة .

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب . . . بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة . . . فقد كان الوزراء السوريون عموماً والعسكريون خصوصاً ضد هذا النوع من الحكم المركزي .

كانت تجارب تنفيذ لمخاينة مواقف شخصية . . . دون دراسة موضوعية . . . وكان ذلك تابعاً من الاعتماد على عناصر من العسكريين دون الاهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسي سليم .

السحب تتكاثف والجو يبدو شديد العتامة ٠٠٠ وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها ٠٠٠ وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويبذرون الخلافات .

أثاروا الشكوك حول الضباط المصريين في سوريا الذين بلغ عددهم حوالي ٥٨٠ ضابطا ٠٠٠ وصوروا ذلك كأنه نوع من الاحتلال ٠٠٠ كما أثاروا الشكوك في نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين في مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابط وصوروا الأمر كأنه إبعاد لهم .

والحقيقة أن الجيش السوري كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسريجات التي تمت فيه ٠٠٠ وأن بعض الضباط السوريين في مصر كانوا يؤدون دورا هاما في قيادة القوات المسلحة .

ولكن تصرفات بعض الضباط في المراكز القيادية هي التي أساءت الى وضع الضباط عامة ، ومنهم من أمضى وقته كله في الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دورا بارزا في التدريب .

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة ٠٠٠ كل العناصر التي برز خطرها ، أو ظهر انتمائها لتنظيمات سياسية ، أو اتضح اتجاهاتها الفكرية سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها الى مناصب مدنية ٠٠٠ تماما كما حدث في الجيش المصري خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط .

ولم يعد خافيا على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التي يسيطر عليها مصريون .

وقد أسرعت التناقضات في الظهور والتجسيم بعد صدور القرارات الاشتراكية ، وأثارت الرجعية حولها اتهامات بالتسرع .

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة الى القاهرة ، وتصادم عبد الحميد السراج مع المشير عامر .

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت خلال سنوات الوحدة جوا من الارهاب الشديد ٠٠٠ وجه أساسا الى العناصر الشيوعية ثم البعثية ٠٠٠ وأخيرا بدأت تحرك عناصر من التجار ضد القرارات الاشتراكية ، كما روى لي أكرم ديري وزير الاقتصاد والخزانة في آخر وزارت الوحدة ٠٠٠ وينطبق هذا على موقف السراج من قوانين التأمين قبل صدورها .

وكان انتقال عبد الحميد السراج من دمشق الى القاهرة ضربة شديدة موجهة الى نفوذه وسلطته . . . وتحركت بعض العناصر البوليسية السورية ، تقاوم هذا النقل عن طريق اثارة التجار وبعض العناصر السياسية .

وطلب جمال عبد الناصر من عبد الحميد السراج أن ينقل معه هذه العناصر الى القاهرة ، ولكنهم تلبثوا في تنفيذ القرار .

وأدرك جمال عبد الناصر أن قبيلة الخطر التي تهدد الوحدة هي الثورة ضد الارهاب . . . فطلب من المشير عامر أن يحسم هذه المشكلة ، وخاصة أنه قد بدأت في مصر بعض الافراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين .

وأصدر المشير عامر قرارا في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ نص على (توقيف اعتقال أى شخص الا بمذكرة من النيابة العامة . أى أنه لا يجوز لأى سلطة من سلطات الأمن توقيف أى مواطن الا اذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية ، أى النيابة العامة) .

وفي نفس الوقت أصدر المشير عامر قرارا بتعيين وزير جديد للأمن العام بدلا من العقيد مروان السباعي الذي كان السراج قد عينه ومنحه سلطات كبيرة تصل الي حد الاعتقال لدواعي الأمن .

ولم يجد عبد الحميد السراج أمامه من سبيل الا الاستقالة التي قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من جمال عبد الناصر لاقتناعه بالتراجع عنها وعين بدلا منه في الداخلية عباس رضوان .

كان عبد الحميد السراج يريد أن ينفرد وحده بالاشراف على الأمن في سوريا ، لا يشترك في ذلك أحد معه من مصر . . . سبق له أن طلب إبعاد العميد محمد سيف اليزل خليفة الذي كان يعمل مديرا لمكتب الاتصال المصري في دمشق ومعه خمسة ضباط شرطة مصريين . . . ولكن جمال عبد الناصر رفض ذلك هو وزكريا محيي الدين حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رأيه .

واستخدم السراج أسلوبا جديدا هو مراقبة تحركات واتصالات سيف اليزل حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر سيف اليزل للقاهرة وطلبه عدم العودة الى سوريا . . . وافق زكريا على ذلك وأرسل بدلا منه العقيد الحمزاوي في يوليو ١٩٥٩ .

ورغم أن العلاقات بين السراج والحمزاوي لم تكن طيبة ، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب في تعدد أجهزة الأمن ولا في وجود

مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال ٠٠٠ الا ان مكتب الاتصال المصري نفسه أعد تقريراً عاجلاً خلاصته أن السراج هو الوحيد القادر على السير بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبول استقالته ضماناً لعدم حدوث انقلاب .

وكانت أجهزة الاتحاد القومي تابعة تماماً لسيطرة السراج ، وقد استخدمها لاجراج المشير عامر قبيل سفره للقاهرة بأعداد مظاهره من العربات يركبها المسئولون في الاتحاد القومي ومعهم وكيل الداخلية اللواء محمد الهيجاج لتقديم طلبات للمشير عامر .

التناطح بين المشير والسراج كان قد وصل نقطة اللاعودة ٠٠٠ والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين يصعب الجمع بينهما .

أصبح الموقف مهيباً تماماً لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصري في سوريا ٠٠٠ في وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسئولين أن يتخذوا خطوات العلاج .

مسألة الانفصال :

واعتبر عبد الكريم النحلاوي عودة السراج من القاهرة بعد استقالته تمثل ذلة سوريا أمام مصر ، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما ٠٠٠ وذلك حسب رواية لأكرم ديري بعد الانفصال بستة أشهر ٠٠٠ هذا بينما يؤكد مصطفى حميدون أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين عبد الحميد السراج وكل من عبد الكريم النحلاوي ومأمون الكزبري .

وبدأ الانقلاب بفكرة مليحة على بعض الضباط السوريين ٠٠ وتحول الى حدث متوقع عند الجماهير .

وتجمع بعض الضباط ٠٠٠ عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عامر وموضع ثقته ٠٠٠ حيدر الكزبري الشاويش السابق في الجيش الفرنسي والذي ترقى ضابطاً من غير طريق الكلية الحربية وعبد الغنى الذهبان وموفق عصايبه من القوات الجوية .

ووصلت أنباء الى المشير عامر من احتمال حدوث انقلاب ٠٠٠ ولكنه لم يصارح بذلك الوزراء السوريين وإنما حضر مناقشة الأمر في دائرة محدودة من ضباط القيادة ٠٠٠ وطلب من أكرم ديري الذي كان موجوداً في دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولي بعد مناقشة صريحة عن اضطراب

الموقف في سوريا . . . طلب منه الاتصال بنقابات العمال بعد أن كان التوتر قد وصل الى صفوفها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيراً عن خلاف عميق بين مصر وسوريا .

أمضى أكرم ديري مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر ، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة اصلاح الأخطاء السابقة .

كان عامر يحاول كسب الرأي العام . . . ولكن الوقت كان متأخراً .
والمديرون للانقلاب انتهزوا فرصة الخلاف ، وقرروا توجيه ضربتهم .

قوات البادية التي يقودها حيدر الكزبري توجهت ليلة ٢٧/٢٨ سبتمبر ١٩٦١ الى القيادة تسأل عن المشير عامر ، وقال لهم الحارس أنه في بيته فاتجهوا الى هناك وانطلقت القذائف تدمر المنزل وتوقظ دمشق وتقتل الحراس .

ولكن المشير وقتها كان في القيادة العامة في قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين . . . وحول القيادة القوات المتمردة .

كان موجوداً مع المشير جاسم علوان بينما كانت قواته قد تحركت من قطنة بعد مغادرته لها في الثانية بعد منتصف الليل ، وهذا دليل على أن خطة الانقلاب كانت مدبرة من وقت وفي خفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة .

طلب عامر من أكرم ديري الذي كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين . . . وذهب أكرم ديري وجاسم علوان وأحمد زكي عبد الحميد فوجدوا عبد الكريم النحلاوي عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان .

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأي أكرم ديري في أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصل الوحدة بالديابات . . . ورد المتمردون بأنهم ضد ضغط وتسليط الضباط المصريين .

واستمرت المناقشة نصف ساعة في الشارع ، والمشير عامر ينتظر في مكتبه لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الجبب .

وتم الاتفاق مع النحلاوي وموفق عصاصة وزهير عقيل على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن

الجمهورية العربية ... كانوا فى خوف من الاعتقال أو القتل اذا مداخلوا
القيادة ...

وفى نهاية المناقشة وصل حيدر الكزبرى الذى ثار على الاتفاق
وحدثت مشادة ائمه فيها اكرم ديرى بالخيانة ، فأطلق دفعة من مدفعه
الرشاش جرح شظاياها رجل اكرم .

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الانقلاب
تعالى خلالها اذاعة البيانات من الاذاعة السورية ... وحاول أنور
القاضى وكرم ديرى إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حمص التى كان
يقودها العميد مطاع صفدى ... ولكن عبد الكريم النحلاوى ضارحهم
أنه لن يتحرك أحد .

البيانات تتوالى من الاذاعة السورية ... والخبر يصل الى جمال
عبد الناصر فيهرع بنفسه الى مبنى الاذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة
ويلقى فى التاسعة صباحا بيانا يدين فيه الانفصال ... ويعد فى نفس
الوقت خطة لازعزال قوات نجدة الى سوريا .

ودخلت المفاوضات الى نقطة لقاء تشبث بالوحدة ، وصدر البيان
رقم ٩ يقول (ان القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة
الصف العربى وحماسها للقومية العربية وتأيدتها لها ودفاعها عن مقوماتها
لتعلن أنها لا تنوى المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات ولتعلن
أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الاساءة لقوميتنا فقامت بخزكنها
تلبية لرغبة الشعب ، وانها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة
المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذى تفهم
الأمر على حقيقتها ، واتخذ الاجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة ،
وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة ، وقد عادت الأمور
العسكرية الى مجراها الطبيعى استنادا على ثقته بحكمة القائد العام للقوات
المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة
والجمهورية العربية المتحدة .

كان مطلوبا أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة ، ولكن عبد الحكيم
عامر رفض اذاعته بعد اتصاله بجمال عبد الناصر فى القاهرة .

الاتصال بينهما لم ينقطع لحظة .

والسبب فى رفض اذاعة البيان ولو كسبا للوقت ومحاولة لرأب
الصدع عبر عنه عبد الناصر فى خطابه الذى أذاعه فى الساعة مساء نفس

اليوم وهو أن المشير عامر كان تحت الحراسة ، وأن الانفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة .

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التي كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان .

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء . . . وتم الانفصال فعلا .

الجماهير في الخارج مبللة . . . مظاهرات تهتف للوحدة . . . ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته . وغالبا ما كانت من تدبير بقايا أجهزة بيتنما هو في منزله بعيد . . . ولعل ذلك كان سببا في سرعة اعتقاله بسجن المزة .

رفض المشير لحل المشكلة كما اذيع في البيان رقم ٩ كان نتيجة لتوجيه جمال عبد الناصر الذي اعتبر أن ما حدث كان تخطيطا لفكرة الوحدة. وإقلايا يصعب معالجته الا بالقوة ، وخاصة بعد أن كان المشير عامر قد أصدر خلال المفاوضات قرارا بحل لجنة الضباط التي أثارت تصرفاتها اعتراضات المتمردين ، وشكل لجنة جديدة ، كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين في الأركان ، وأعادهم فعلا للقاهرة بالطائرات تحت الحراسة .

المشير عامر أصبح محاصرا وحده تقريرا ، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصري وكثير أيضا من الضباط المصريين . . . ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة في الجيش دون أمر أو تعليمات ، كما أن وحدات الانقلاب كانت قد تنبعت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التي يسيطرون عليها المصريون .

الظاهرة المؤكدة أن أحدا من الضباط أو جنود البعث لم ينضم في الحركة الانفصالية . . . لم يكن لهم تنظيم قائم . . .

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الانقلاب الجديد في مكان واحد . . . وفي الثالثة مساء طلب منهم عبد الكريم النحلاوي أن يغادروا مبنى الأركان .

وتخرج الوزراء السوريون العسكريون الذين تواجدوا هناك (أكرم ديري وطعمة العودة الله وأحمد جنيدي) وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة في الخامسة والنصف مساء . . . ووصل عبد الحكيم عامر ومعه علي شفيق في الثامنة والنصف حيث كان جمال عبد الناصر في انتظارهم بالمطار .

المأساة تبعت على الأسى . . . والكلمات التي قالها خروشنوف لصالح
سالم في موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن عبد الحكيم عامر يجلس في
سوريا على خازوق قد تحققت . . . وهو يعود اليوم مطرودا بعد أن كان
في قمة السلطة .

وقد نشر محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم)
رسالة كان خروشنوف قد بعث بها الى جمال عبد الناصر مع السفير
كسليف في أبريل ١٩٥٩ جاء فيها :

« تذكرون انكم في احدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو
اعربتم عن الاستياء من حكومات الاقطار العربية المجاورة وسألتني عما
يجب عمله لتغيير الوضع الداخلي في تلك الاقطار التي ثقف موقف العداء
من الجمهورية العربية المتحدة وعن المعونة التي يمكن للاتحاد السوفيتي
أن يقدمها اليكم في هذا الصدد .

وكما تذكرون فقد أجبتم بأنه يجب اظهار التسامح والامتناع عن
التدخل في شئون البلاد الأخرى ، انما يجب التأثير في تلك الاقطار عن
طريق القوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة ،
وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته
وانشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من اظهار
مبادئها ، وأشرت عليكم أن تسعوا الى أن تقيموا في الجمهورية العربية
المتحدة ذلك النمو من الكيان الاقتصادي والنظام الحكومي اللذين من
شأنهما أن يستهويا الاقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالخطوة لدى
الشعوب بهذا المدى الإيجابي .

وقد ابتسمتم بعدئذ وقلتم انني غير واقعي في استقرائي للوضع
في الاقطار العربية واضفتم أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزما .

وأجبتم حينئذ قائلا « ان التدخل في شئون الدول العربية هو شيء
خطر جدا وأنه ليس من شأنه أن يؤدي الى الوحدة ، وانما من شأنه على
العكس أن يؤدي الى تفكك جهود الاقطار العربية » .

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فعلا في أن تكون نموذجا يجذب
اليه الاقطار العربية الأخرى وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون
مغناطيسا جذابا .

في زيارة لسوريا التقيت مع شكري القوتلي (المواطن الأول) فقال
كلمات تحمل نفس المعنى بأن الجمهورية يجب أن تكون واجهة تغري
الناس بالدخول .

هاجمت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبري منزل عبد الحميد السراج في الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه ٠٠٠ وبعد أن كان الجرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق ٠٠٠ ولكن السراج عاد الى منزله بعد ساعتين عقب مقابلته لقادة الانقلاب ٠

وفي حديث له بعد ذلك في سجن المزة مع العميد ماجد ميمش قائد كلية الضباط الاحتياط في حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه في دهشة من ذلك لأنه أيد الانقلاب وأبلغ الانفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم قد بادروا بها ٠

كان انعكاس الموقف في دمشق على المناطق السورية متبايناً ٠٠٠ قوات حمص وقفت مع الانفصاليين ، وقوات قطينة كذلك ٠٠٠ أما حلب فقد رفضت بعض الوحدات فيها موقف الانفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها في ضرورة التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ولعب العميد ماجد ميمش قائد كلية ضباط الاحتياط دوراً بارزاً في تجميع الضباط وإعلان الرفض في صورة بيانات أيدها قوات اللاذقية ودير الزور ٠

عاد المشير الى القاهرة على استحياء ٠

وخطه الانتقاذ مازالت تحت التنفيذ ٠

محاولة لم تتم :

القوات المصرية والسورية المشتركة التي وضعت الخطة لإرسالها الى اللاذقية للهبوط جوا تأخرت في الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية ٠٠٠ ويقول عبد اللطيف البغدادى أنهم اعتبروا الفريق محمد صدقي محمود مسئولاً عن هذا التأخير ٠

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين في خطة إرسال القوات الى سوريا ٠٠ ولكنها بعد أن تحركت جوا وبحرا وتحرك فيها كمال الدين حسين وعبد المجيد أبو النور ، صدرت اليها التعليمات بالعودة ، من جمال عبد الناصر ، بعد أن تبين أن حرباً أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة ، وأن مشاعر الكبت والضغط التي تعرضت لها بعض البعثات قد انفجرت مؤثرة في الجماهير ٠

جمال عبد الناصر يذيع بياناً ثانياً في السابعة من نفس اليوم يفسر فيه رفضه لما ورد في البيان رقم ٩ ، موضحاً أن المشير عامر وقائده الجيش الأول اللواء جمال فيصيل كانوا تحت الحراسة المسلحة ٠٠٠ وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور قد انتهت لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط ٠

كان جمال عبد الناصر صريحا . . . أعلن رفضه لهذا المنطق وقال
ان الانفصال عندما تدخل اليه المساومات يفقده كل قداسته .

المشير يصل الى القاهرة بعد اذاعة البيان الثاني بنصف ساعة . . .
والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت
في اللاذقية (قوات خمس طائرات) .

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الانفصال قد عملت انقلابا ضد
كاظم زيتونة قائده البحرية واعتقلته في مغرب يوم ٢٨ سبتمبر .

وكان الموقف في حلب مازال متارجحا . . . بعض قوات حلب بقيادة
العقيد جورج محصل استولت على دار الاذاعة في التاسعة مساء وأعلنت
تأييده الانفصال . . . ولكن قوات أخرى هجمت على الاذاعة في الثانية بعد
منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد .

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية في حلب وسقط حسب
رواية العميد ماجد ميمش حوالي ١٢٠ قتيل ، ٧٠٠ جريح . . . وفي حماة
أيضا التي قاومت الانفصال حتى هبوط الليل سقط حوالي ٤٠ قتيل .

قائد قوات الصاعقة المصري جلال هريدي سلم نفسه لقوات حمص
وتحول الى داعية لها .

واللواء عبد الكريم زهر الدين يتصل تليفونيا أكثر من مرة مع العميد
ماجد ميمش ويطلب منه وقف المذبحة التي قد تقود الى حرب أهلية . . .
ويسلم ماجد القيادة ويغادر حلب التي حاصرتها قوات حمص المدرعة ،
ليصل الى قيادة الأركان في دمشق حيث خرج منها الى سجن المزة وذلك
تنفيذا لوعده اللواء زهر الدين له بضمان سلامته .

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطا سوريا من قوات حلب .

وجمال عبد الناصر يلتقي مع الشعب للمرة الثالثة في يومين متتاليين .
عقده مؤتمرا شعبيا بميدان الجمهورية في اليوم التالي للانفصال ٢٩
سبتمبر . . . وقدر في هذا المؤتمر قرار ارساله للقوات المصرية السورية
المشتركة . . . ثم قراره الثاني بعد نزول بعضها (١٢٠ جنديا) في اللاذقية
بعدم الاشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية في الميناء .

عادت الطائرات التي اتجهت الى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة
الوحدات . . . وحصلت قوات الانفصال على تأييد اذاعة حلب بعد
هجوم عسكري عليها .

لكن الوحدة لم تتحول فورا الى جثة هامدة . . . عندما تكشفت الأمور خرجت بعض المظاهرات في حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها . . . ولكن الموقف كان قلم تجدد . . . السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة . . . اذاعات سوريا تدين الفترة بأنها كانت فترة طغيان وارهاب . . . وفتحت المعتقلات للعناصر الوحشية النشطة .

مأمون الكزبري يعين رئيسا لوزراء سوريا . . . وهو الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب الشيشكلي . . . وهو الذي كان صديقا لعبد الحميد السراج وأميناً للاتحاد القومي في دمشق .

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا في طائرات حربية يوم أول أكتوبر . . . البعض منهم كان في ملابس الميدان على جبهة القتال . . . حوالي ٧٠٠ ضابط مصري أساء اليهم بعض عناصر الفساد في قمة القيادة . . . وأساء اليهم أيضا ضباط الانفصال المتمردون .

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين . . . وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة .

تم ذلك بانقلاب عسكري . . . كانت طبيعة الحكم والنظام تهيبه له الظروف المناسبة .

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت . . . لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة .

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التي استطاعت أن تقضى على عدد من الانقلابات في المهدي قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول .

الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفا من انقلابات سوريا ، وجعلها تقضى على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة ، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطرا على النظام . . . هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها .

والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبقاء الجيش السوري عن السياسة . . . والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية في سوريا .

الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر وما صاحبها من انجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية . . . ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص رغم

اخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة ... لانها تركت الجيش في فراغ كبير ... معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاهتمامات الذاتية واستتروا الخوف في نفوسهم من اعلان الرأي أو القيام بأية حركة ايجابية ... وهذا الموقف له وجه آخر ، هو اعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سرا من فرض ارادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة ... كما حدث تماما في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الاتجاهات الارهابية .

عدد الضباط الذين أسهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطا فقط ... وهي قلة ضئيلة جدا ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادئ الوحدوية أو المعادين أصلا لأسلوب الانقلابات العسكرية .

القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكري ... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسي له ايدولوجية واضحة وتتوافر له كادرات قيادية صالحة .

فكرة تسييس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق ، وتكوين الاتحاد الاشتراكي ... ومع ذلك ظلت كلمات مدونة وغير مطبقة .

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي ... اقتصررت في حركتها الوحدوية على الاتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق .

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك في محادثات الوحدة - الاجتماع الأول - ناقدا فكرة حل الأحزاب « في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة ، تبين مثلا ، أننا بعد كده بنقول أن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانت صيح ... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر ، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم تجميع الأحزاب الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف ... الأحزاب القومية تكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هتف واحد » .

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش ، على قدر ما يعطى القيادة فرصة الحكم والسيطرة ، فإنه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى السلطة عن طريق الانقلاب أو المؤامرة ... بعيدا عن ارادة الشعب .

كان الانفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة جمال عبد الناصر وكان تعبيرا عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة وتأكيده بأن الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد نفضوا الاستكانة إلى الاستقرار والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية ، فقرروا أن ينقضوا عليه .

وثبت بعد ذلك أن حيدر الكزبري كان على صلة وثيقة بالنظام الأردني والملك حسين الذي أمده بالمال والتأييد وعندما انكشف ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الانقلاب أن يعتقلوه وتم ذلك عن طريق خدعة قام بها عبد الكريم النحلاوي إذ قال له أن عبد الحميد السراج يهدد بالانتحار في سجن المزة وأن أحدا لا يستطيع أن يقنعه بغير ذلك سواء ، لما يتهدهدهم لو حدث هذا من خطر ركب الكزبري عربته ودخل سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبدا .

كان الانفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية وكان صدمة أيضا للدول المتحررة .

عندما أرسل مأمون الكزبري برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام الجديد أرسل إليه سيكوتوري برقية تاريخية قال فيها :

(انني لا أسمح لك أن توجه خطابا إلى ، وفيما يتعلق بي فاني اعتبرك متمردا وخائنا ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقة إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية المتحدة) .

كان هذا موقف سيكوتوري ولكن بعض زعماء البعث لم يتخذوا هذا الموقف بل وقعوا على بيان الانفصال أكرم الحوراني وصالح البيطار وكان هذا خطأ سياسيا جسيما أنهى دورهما العربي وإن أحدا من العسكريين في الحزب لم يشترك في عملية الانفصال ، وجماهير الحزب كانت تعتنق الفكرة القومية والوحدية .

أنهى جمال عبد الناصر خطبه الخامس في أسبوع الانفصال ببيان أذيع يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ ، وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون الذين اقترح بعضهم رفع عبارات منه تشككا فيما قدمه القيسوني من معلومات ولكن جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية العربية المتحدة (رافعة أعلامها مرددة نشيدها مندفة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سندا لكل كفاح عربي ولكل حق عربي ولكل أمل عربي) وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من :

أولا : أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ ١٣٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٣ ملايين جنيه سنويا . . . كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه استرليني .
ثانيا : أن عدد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصا وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر .

ثالثا : التحقق من أن قوات المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة .

رابعا : أن المصريين الذين ذهبوا الى سوريا لم يستهدفوا الاستغلال وإنما ليمنهموا في عجلة التطوير وكانت مصر هي التي تتحمل مرتباتهم .
واتخذ جمال عبد الناصر موقفا سياسيا سلبيا فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية . . . اذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية في سوريا وأعلن أنه لن يقف مطلقا في وجه قبول سوريا في هيئة الأمم المتحدة .

وذكر جمال عبد الناصر في بيانه أيضا أن مجموع الانفاق الفعلي بوساطة الدولة في سوريا من يوم اتمام الوحدة الى نهاية السنة المالية الحالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة .

كانت سيول الاتهامات قد بدأت تتدفق من اذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة .

كانت صدمة الوحدة مفاجئة رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر . . . ولما كان الانقصال قد انطلق من معقل زحبي في سوريا فان وزارة الداخلية في مصر بادرت باعتقال ٤ من الشياشين القدامى مثل فؤاد سراج الدين وابراهيم قرج وسليمان عثمان ولم يخرج عنهم الا في فبراير ١٩٦٢ .

واصبح موقف الوزراء السوريين بعد الانقصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حزبا وليس له تبرير . . . جمال عبد الناصر قال لهم : (أنا مسئول عنكم وعن مستقبلكم السياسي وهذا قرار اتخذه وأنا مسئول عنه) وذلك كما روى لي اكرام ديري الذي رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه في سوريا .

وقدم الوزراء السوريون جميعا استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى زكريا محيي الدين وزارة الداخلية من جديد بعد عبد الحميد السراج وعباس رضوان .

الاتهامات المتبادلة بين صوت العرب واذاعة دمشق نزداد حدة . . .

والدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذي عينه قائدا لفرقة الصاعقة وهو الراحل جلال هريدي كان أول المتهمين على مصر في الاذاعة السورية . . . سجلوا له أحاديث في جلسات خاصة فيها اساءة إلى جمال عبد الناصر شخصيا .

وكانت الاذاعة المصرية تتهم ضباط الانقلاب بأنهم يسيئون معاملة الضباط المصريين ويعذبونهم . . . والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب ، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل .

الوحيد الذي جرح كان طيارا مصرية حاول أن يهرع إلى طائرته ويخلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الاذاعة حديثا يشيد فيه بالمعاملة الطيبة في المستشفى وبجواره زوجته .

صورة ما بعد الانفصال :

حدث الانفصال صدمة شديدة للجماهير في مصر ، وإذا كانت السلطة قد بادرت باعتقال بعض السياسيين السابقين ، فإن الحركة المضادة كانت أيضا في صفوف العسكريين .

التقى العسكريون السابقون ، وحيد الدين جودة رمضان سفير مصر في المجر وأول من أعد وكون منظمات الشباب في بداية الثورة ، وأصدر مجلة الثورة التي شارك بالكتابة فيها الدكتور محمد مندور ، وأحمد لطفى وأكد مدير مكتب جمال عبد الناصر في السنوات الأولى ، ورئيس تحرير جريدة الشعب حين ضمها لجريدة الجمهورية ، وداود عويس أحد الضباط العاملين في مكتب المشير عامر والذي اتصل به ميشيل عفلق عندما فكر في أن تكون استقالة الحوراني والبيطار ذات طابع قومي باقناع بعض الوزراء المصريين (توفيق عبد الفتاح وعباس رضوان) بالاستقالة .

فكر الثلاثة فور الانفصال في إعداد بيان نقد للنظام يوقع عليه بعض الشخصيات . . . وقام بكتابة البيان لطفى وأكد مهاجما ببطوة المخبرات والارهاب واعتقال اليسار وأخلاقيات النظام . . . وتولى داود عويس كتابة عدة نسخ منه على ماكينة كتابة بنادى هليوليسندو وقام بتوزيعها سرا على مكاتب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين .

يؤكد لطفى أنه لم يكن لهذه الحركة أى ارتباط بالبعث ٠٠٠ ولم يكن لها من هدف سوى التحذير ٠٠ ولكنهم عندما ضبطوا انتحروا أحد الضباط المشتركين معهم وهو من جهاز المخابرات (عبد الحفيظ الشناوى) وقدم الثلاثة الآخرون للمحاكمة بعد كشف داود عويس والقبض عليه - هو وزملائه - يوم أول نوفمبر ١٩٦١ ٠٠٠ بتهمة التآمر ضد نظام الحكم .

أصدرت المحكمة العسكرية برئاسة اللواء فؤاد الدجوى حكمها بالسجن ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة على كل من لطفى وأكاد وداود عويس ووحيد الدين جودة رمضان بعد محاكمة بلا محام أو دفاع .

كانت هذه أول محاولة مضادة فى صفوف العسكريين منذ عزل محمد نجيب ومحاولة عاطف نصار الملحق العسكرى بالهند عام ١٩٥٧ .

وقد أدى الانفصال الى اتخاذ عدة اجراءات منها تكوين مجلس الرئاسة وتشكيل مجلس وزراء يرأسه على صبرى ٠٠٠ وقد برر عبد الناصر ذلك لذكرى محيى الدين بقوله أنه عندما يعطى المسئولية لاحد زملائه السابقين فى مجلس الثورة فانه يسئ التصرف ولذا فهو يريد أن يركز السلطة التنفيذية فى يده عن طريق على صبرى .

وحدثت بعد ذلك فى مجلس الرئاسة محاولة تقليص نفوذ عبد الحكيم عامر عن طريق اصدار قانون يجعل المجلس هو المسئول عن التعيينات الكبيرة فى القوات المسلحة ، واستقالة عبد الحكيم عامر ثم ذهابه الى مرسى مطروح وأخيرا رجوعه عن الاستقالة ورجوع المجلس عن محاولة اصدار القرار ، بعد وصول برقيات من بعض القادة تأييدا للمشير مع المطالبة برفض استقالته وبقائه .

كان جمال عبد الناصر مازال على علاقة صداقة وطيدة مع عبد الحكيم عامر رغم هذه التناقضات ، فقد كان مازال معتمدا عليه فى قيادة القوات المسلحة .

وبقى عبد الحكيم عامر بكل صلاحياته ٠٠ ولم يخرج أعوانه أيضا مثل محمد صدقى محمود قائد الطيران الذى كان مجلس الرئاسة قد قرر ابعاده للمرة الثانية بعد ١٩٥٦ ٠٠٠ بل ان صلاحيات وسلطة عبد الحكيم عامر قد زادت وتضاعفت كما جاء بالجزء الثانى من الكتاب (مجتمع جمال عبد الناصر) .

أما عن الموقف فى سوريا فان الصلات بين القاهرة وبعض الضباط السوريين فى دمشق ظلت مستمرة بطريقة سرية ٠٠٠ ولم يكن موقف

الانفصاليين في سوريا قويا بالدرجة التي تبعث على الاستقرار ... فان تناقضات كثيرة بدأت تظهر بسرعة شديدة ... وتبين أنه اذا كانت الرجعية قد نجحت في ضرب دولة الوحدة ، فانها لم تنجح في تبديد رصيده الوحدة .

قال لي أمين الحافظ الذي كان موجودا في موسكو أثناء الانفصال وعادة الى سوريا بعد وقوعه بأيام ، ان الضباط الذين قاموا بالانقلاب اذا استثنينا حيدر الكزيري لم يكونوا انفصاليين ولا أعداء للوحدة ... وهو رأى متسامح فيما اعتقد .

أمين الحافظ المرتبط بالبعث مجعدا في أواخر عهد الوحدة ... وكان له لقاء مع المشير عامر عندما كان قائدا للمنطقة الشرقية طالب فيه بوجوب التعاون مع البعث وعودة الاتصال مع عفلق والحراني والبيطار ، ونقل عبد المحسن أبو النور حتى لا يكون هناك شعور بتسلط الضباط المصريين على السوريين .

ولكنه عندما عاد الى سوريا لم يجد ترحيبا من الانفصاليين ... بل انه كان مفروضا أن يوضع في قائمة تسريح ٦٣ ضابطا لولا صلة شخصية كانت تربطه برئيس أركان حرب الجيش السوري نامق كمال اندي استبدل التسريح بالنقل ملحقا عسكريا في الأرجنتين .

وخلال فترة وجوده في سوريا وقبل سفره الى مقر عمله الجديد نشط البعث في الاتصال به .

ميشيل عفلق زعيم البعث الذي وقع بيانا ضده الانفصال ولم يؤيده . كما فعل الحراني والبيطار ، اتصل بأمين الحافظ وطلب منه عدم الذهاب للأرجنتين والبقاء في سوريا حيث توجد احتمالات تغيير للوضع القائم .

واتصل به أيضا الضابط السوري رباح شريف المرافق العسكري السابق لجمال عبد الناصر لدراسة احتمالات انقلاب جديد ... كما اتصل به زميله في البعث محمد عمران مؤدما من اللجنة العسكرية التي شكلت من الضباط السوريين الذين كانوا في مصر ... وبعد تقدير دقيق للموقف تبين لهم أن هذه الفترة الزمنية نوفمبر ١٩٦١ لم تكن مناسبة لتحريك انقلاب جديد ... ونصح أمين الحافظ بالتريث عدة شهور .

كان موقف أمين الحافظ اجتهادا خاصا متعارضا الى حد ما مع رأى ميشيل عفلق في ضرورة بقاءه في سوريا ، ومتنافرا الى حد ما أيضا مع رأى زملائه محمد عمران وبشير صادق الذين كانوا على ثقة أكبر في قدرة الحزب على القيام بانقلاب جديد .

وأمضى الحافظ ليلة رأس السنة ١٩٦٢ في الأرجنتين .

وبقيت سوريا تحت حكم الانفصاليين الذين ظهرت تناقضات شديدة بينهم وبين مأمون الكزبري فأصدروا أمرا بإقالته وتعيين الدكتور بشير العظمة رئيسا للوزراء .

قادة الانقلاب استخدموا كأداة للرجعية فبدأوا بتحرير أنفسهم عن طريق اقالة وعزل العناصر الواضحة الاتجاهات ، وسافر إلى القاهرة في الأسبوع الثاني من يناير ١٩٦٢ وفد عسكري سوري كان قد سبقه قبلها بأسابيع وفد آخر حضر ضمن نشاط الجامعة العربية والتقى أعضاء الوفد الثلاثة ، العقيد زهير عقيل والعقيد محمد منصور والمقدم فايز الرفاعي .

استقبل جمال عبد الناصر الضباط وناقش معهم ظروف الموقف في سوريا وكان حريصا في الاجتماع على أمرين : أولهما تأكيد الوحدة الوطنية في سوريا بين الجيش والشعب وثانيهما : عدم تهاونه مع الرجعية التي انقضت على الوحدة مطلقا .

كانت مبادرات الحكم في سوريا للاتصال مع مصر دليلا على أن الموقف في سوريا لم يكن شديد الاستقرار . ودليلا أيضا على أن أنصار الوحدة قد بدأوا يمثلون ضغطا شعبيا متزايدا .

حدث تغيير جذري في ٢٨ مارس ١٩٦٢ إذ قامت قيادة الجيش باعتقال بعض السياسيين الذين تولوا السلطة بعد انقلاب ٢٨ سبتمبر وظهروا بمظهر رجعي صريح قال بيان قيادة الجيش في ذلك اليوم بما يلي :

(تمكنت هذه العناصر عن طريق هذا التحكم أن تبثت بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتها الأساسية التي تمكنت من تعطيل سلسلة التشريعات والقوانين والأنظمة التي حققت وضمنت مكاسب العمال والفلاحين وبقية فئات الشعب ، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التي تناقض التشريعات والقوانين ، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم وحملهم على تركها والهجرة منها كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للابقاء على التشريعات التي تجعل مكاسب العمال صورة ونظرية وغير حقيقية) .

واللواء عبد الكريم زهر الدين يقول يوم ٢٠ مارس في بيان صحفي (يسعدني أن أعلن أمامكم للمواطنين جميعا أنه تقرر إحالة جميع المتآمرين العملاء والذين ارتكبوا جرائم تدمر أمن الدولة الداخلي والخارجي إلى محكمة الشعب التي سيصدر مرسوم بتشكيلها خلال اليومين القادمين) .

واستجابت قسوات الجيش السوري لذلك فحدثت ثورة في قسوات حمص يوم ٣١ مارس تلتها ثورة الجيش في حلب ودير الزور يوم أول ابريل ٠٠ وعقد مؤتمر في حمص اتخذ قرارات أبرزها العمل على إعادة الوحدة واجراء استفتاء على ذلك .

قيادة جديدة في سوريا ٠٠٠ عبد الكريم النحلاوي ومهيب هندي أبطال الانفصال يعينون ملحقين عسكريين في فرنسا وإيطاليا .

واتجاه أكثر تعقلا في قضية الوحدة .

ومحاولات اتصال مع مصر .

عندما حذرت الاذاعة السورية - يوم ٣ أبريل - الشعب من خطر هجوم اسرائيلي واستنهضت همم (أبناء الشهباء وبنى حمدان وأحفاد خالده بن الوليد ورفاق هاناتو) أصدرت القاهرة بيانا قالت فيه (هناك ما يوحى بأن السلطات السورية تخشى من احتمالات خارجية تهدد أرض سوريا) ثم قال البيان : (والجمهورية العربية المتحدة لا تقبل بأى حال من الأحوال أن تقف مكتوفة الأيدي أمام أى خطر خارجى يهدد حرية الشعب السوري أو يمس سلامة أراضيه) .

الضباط المعتقلون الذين قادوا الانفصال ظلوا في سجن المزة بلا محاكمة ، انتظارا - فيما يبدو - لما يسفر عنه الموقف ، وخاصة بعد التخلص من الكزبرى وفيصل سري الحسيني ، ونقل عبد الكريم النحلاوي ومهيب هندي .

وفى يوم ٥ ابريل حدثت اتصالات جديدة مع القاهرة عن طريق العسكريين السوريين والعميد طه نور الله والعقيد أكرم الخطيب من ضباط القيادة الموفدين من اللواء عبد الكريم زهر الدين رئيس أركان الحرب ومن عبد الحميد غالب سفير مصر في لبنان وهو عسكري سابق كان يعمل ملحقا عسكريا في واشنطن .

دارت الاتصالات حول تأكيد رغبة النظام في سوريا على اطلاع جمال عبد الناصر على حقيقة الأوضاع الداخلية بهدف اقامة تعاون جديد في العلاقات ، وخاصة أنه بعد استمرار تحديد اقامة حيدر الكزبرى والقاء القبض على العقيد فيصل سري الحسيني الذى ثبتت صلته بالأردن والسعودية ووقف التعاون بين الملك حسين والقيادة السورية الجديدة فان حشودا أردنية وتركية بدأت تتجمع على حدود سوريا ٠٠٠ وطلب الوفد السوري وقف حملات صوت العرب حتى لا يعقد ذلك موقفهم ٠٠٠ كما

أوضحوا أن موفق عصاصة قائد سلاح الطيران السوري ليس هو الشخصية التي تستحق هذا التركيز من صوت العرب .

وتم الاتصال الثاني في ٨ ابريل بناء على طلب السفير المصري لتوضيح أن القاهرة تصر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا وانها لا يمكن أن ترسل أية قوات الا في حالة عدوان خارجي وبناء على طلب القيادة السورية ، وأما عن صوت العرب فان اذاعته سوف تمضي في الدعوة الوطنية السورية .

وفي هذه المقابلة أبلغ العميد طه نور الله رسالة شخصية من اللواء عبد الكريم زهر الدين الى جمال عبد الناصر ملخصها أن الملك حسين قد أبلغ ضباط السلاح الجوي الأردني أن يتأهبوا لعملية ضد سوريا. تقف وراءها الولايات المتحدة وأن أموالا سعودية وأردنية تتدفق لشراء رجال القبائل وقد لفتت القيادة السورية نظر السفير السعودي لذلك . . . وأن هناك خشية من وثوب خارجي على النظام في سوريا تتعاون فيه الأردن وتوكيا .

وتمت مقابلة ثانية يوم ١٣ ابريل حضرها مع الوفد السوري العميد هاشم هاشم أغا رئيس المكتب الثاني (المخابرات السورية) .

كان ناظم القدسي قد عاد الى رئاسة الجمهورية . . . وكان الوفد السوري حريصا على تأكيد أن هدف القيادة السورية هو إقامة وحدة عربية سلمية على أساس نظام اشتراكي . . . وهو قول جديد بعد الانفصال .

الاتصالات سرية وتتم بين العسكريين . . . والقيادة السورية ليست منتمة ولا متعاونة مع تنظيمات سياسية سابقة ، والدكتور بشير العظمة رئيس الوزراء يعطى تصريحات يقول فيها (اثنا تأمل أن نعكس ارادة الشعب في مسألتى الوحدة والاشتراكية) ويذيع بيانا يوم ٦ مايو يقول فيه أيضا (ان الحكومة ترى في اعادة البحث في الوحدة مع مصر ضرورة قومية ومطلب واقعي ، ولا بد أن يكون البدء بهذه الوحدة مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة العربية المرجوة) .

وعادت الصحف المصرية لدخول سوريا .

مظاهر التغيير تتضح . . . والحكومة الجديدة تحاول الظهور في مظهر وحدوي تحت ضغط الرأي العام . . . وتصدر بيانا في ٧ يونيو يؤكد موقفها السابق ويعلن في وضوح وصراحة عزمها على مباشرة الاتصال مع مصر للتعرف على وجهة نظرها في إقامة وحدة اتحادية .

وأصدرت الجمهورية العربية المتحدة بياناً أذيع يوم ٢١ يونيو ١٩٦٢ أعلنت فيه رأيها في الوحدة على شكل مشروع .

وكان رد الفعل عند الحكومة السورية هو اعلان الدكتور بشير العظمة رجوع حكومته عن فكرة العمل لاعادة الوحدة تحت حجة أن حكومته لاتمثل الشعب وليس من حقهم اتخاذ أى خطوة لتقرير مصيره .

الأمر لم تصل الى الوفاق المنتظر . . والتربص قائم بين حكومة القاهرة وحكومة دمشق ، والمحاولات لاشك مستمرة لتغيير الوضع القائم في سوريا تغييرا جذريا يعيد الوحدة الى أصلها .

والصراع كما هو واضح يقوم بين العسكريين سواء من القاهرة أو دمشق . . . ومحاولات الاتصال ببعض الضباط السوريين مازالت جارية من جانب أجهزة المخابرات في القاهرة .

الفصل الرابع

مصر .. وسوريا بعد الانفصال

(ان حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار انشكوي البواردة في مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٢ ضد حكومة مصر كأنها لم تكن ، وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية)
صلاح البيطار
رئيس وزراء سوريا
مارس ١٩٦٣ بعد اجتماع شتورا

معركة شتورا :

حملة اعتقالات بدأت في سوريا شملت الذين اصطلح على تسميتهم الناصريين ، والمحاولات مستمرة لانهاء الوضع في سوريا :
وبدأت محاكمة الضباط السوريين الوجوديين المعتقلين في سجن المزة
القنابل تنفجر في كثير من المدن السورية تثير القلق والتوتر .

حكومة سوريا تلجأ الى شكوى مصر لجامعة الدول العربية يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٢ تماما كما فعل كميل شمعون عام ١٩٥٨ عندما نظرت الشكوى في اجتماع الجامعة بينغازى .

وأمنى الجامعة عبد الخالق حسونة يحاول عقد اجتماع ثنائى بين سلطات القاهرة وسلطات دمشق . . ولكن الجهتين تصران على أن يدرس مجلس الجامعة موضوع الشكوى .

وتقرر انعقاد المجلس فى شتورا بلبنان . . . عقدت الجلسة الأولى صباح ٢٢ أغسطس برئاسة أحمد بن عرفة رئيس وفد تونس ، وحضر وفود ١٢ دولة وتخلفت العراق ولم ترسل وفدا .

كانت المفاجأة هى تمثيل مصر بوفد برئاسة أكرم دبرى الوزير السورى السابق فى حكومة الوحدة ومع جادو عز الدين الوزير السورى السابق أيضا ، والاثنان من العسكريين ومعهما عبد الحميد غالب سفير مصر فى بيروت ، والوزير المفوض طلعت صدقى ، وهو سوزى ثالث ، ومستشاران مصريان .

وتشكل الوفد السورى من ١٢ شخصا برئاسة الدكتور جمال الفرا وزير الخارجية والدكتور أسعد محاسن سفير الجمهورية العربية المتحدة السابق فى المغرب و خليل الكلاس أحد وزراء الوحدة .

المناقشات الأولية أوضحت أن ثلاث دول طلبت أن تكون الجلسات علنية هى مصر وسوريا والأردن ، وتسع دول طلبت أن تكون الجلسات سرية وبعد مناقشات استمرت جلستين أخذ قرار بسرية الجلسات لمناقشة الشكوى التالية المقدمة من جمال الفرا :

(أتشرف بأن أرجو سيادتكم باسم حكومتى دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد فورا للنظر فى الموقف الناجم عن الأقوال والأفعال التى يقوم بها ويدفع اليها الرئيس جمال عبد الناصر تجاه سوريا والتى تشكل اعتداء صريحا على سيادة الجمهورية العربية السورية وكرامة شعبها ، على أن يكون مكان الانعقاد فى أى بلد عربى غير مصر) .

استند الوفد السورى فى بيانه الأول على خطاب جمال عبد الناصر فى عيد الثورة العاشر الذى قال فيه :

(اننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نرى الشعب السورى يوضع فى السجون ويضرب وتتحكم فيه الرجعية ونقول ان هذا لايعنيننا . . . ان شعب سوريا أعلن سنة ١٩٥٨ أنه جزء من الجمهورية العربية المتحدة

واننا نشعر نحوه أيها الاخوة بمسئوليات كبيرة ٠٠٠ اننا مع شعب سوريا في كفاحه ضد الرجعية وضد الانتهازية وضد الاستعمار) .

وأعلنت سوريا قائمة اتهامات لمصر :

١ - سفارة مصر في بيروت تعرض على اغتيال ضباط القيادة السورية في أواخر يونيو ١٩٦٢ .

٢ - ارسال متفجرات لدمشق مع شخص يسمى بديع حجازي يوم ١٧ يوليو عن طريق نجيب جويقل عضو الإخوان المسلمين والهارب من مصر .

٣ - محاولات فؤاد هلال الضابط السابق والوزير المفوض المصري ببيروت ، وزغلول عبد الرحمن الملحق المصري بلبنان ، وخيري حماد الكاتب الفلسطيني - التجسس على سوريا عن طريق الاتصال ببعض العملاء .

٤ - ارساله أموالاً للضباط السوريين .

٥ - تجريض لاجئين عراقيين ولاجئين لبنانيين للتآمر على سورية .

سبع وثائق قدمها الوفد السوري وكلها تدور حول محاولات اتصال بعناصر معادية لنظام الحكم القائم داخل سوريا ٠٠٠ وهي في مجموعها تشكل أساساً استند عليه الوفد السوري في مهاجمة مصر وضرب الوحدة .

انضم أمين الناقوري الضابط ووزير الوحدة السابق الى الوفد السوري في الجلسة السادسة ليواجه زملاءه الكرم ديري وجادو عز الدين ، وشن حملات شديدة على أسلوب معاملة الضباط المصريين للضباط السوريين ٠٠٠ واتهم مصر بالتخاذل لقبولها قوات الطوارئ الدولية مسفها قول المشير بأن هذا يوفر على مصر تكاليف المواجهة الى أن نستعد تماماً لمناطحة اسرائيل .

وانتقل أمين الناقوري الى موضوع تحويل مجرى نهر الأردن واتهم مصر بأنها تساعد اسرائيل بطريق غير مباشر عندما تتقاعس في الهجوم عليها وتدخل ذلك في حسابات عبر عنها بأنها - غير صحيحة - ودلل على ذلك بقوله (القذف الجوي بأحسن الشروط وعلى الارتفاعات المتوسطة لا يحدث تخريباً أكثر من ٥ في المائة في المطارات وفي الأجهزة ، وإذا ما تدخلت الطائرات المقاتلة انعدمت فعالية القذف الجوي لاعتبارات نفسية وإنسانية تتعلق بالسلامة الشخصية لأفراد القاذفات) ٠٠٠ ويؤكد أمين الناقوري رأيه بالقول (وعلى كل حال حسب معلوماتي أن قوات الجمهورية

العربية المتحدة تستطيع سحق إسرائيل حتى ولو دعمت بالمساعدة الفرنسية التي كانت عام ١٩٥٦ وهي فرقة مدرعة خفيفة ولواء جوى .

وانطلاقاً من هذا المنطق هاجم أسعد محاسن مصر وقال ان (حياذ القاهرة الايجابي بين إسرائيل والعرب فقط) ، وانطلاقاً من المنطق الذي ساد خلال هذه الفترة ونما خلال مقالات وأحاديث بعض وزراء الوحدة المستقلين ، وخاصة أكرم الحوراني الذي وصم جمال عبد الناصر بالتخاذل وتنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة ومساعدة إسرائيل بطريق غير مباشر يتبين أن الخلافات كانت قديمة وصلت الى درجة من الانفعال يصعب كبح جماحها وتبين أيضاً أن موقف المطالبين بالتعرض الفوري لإسرائيل هو موقف يستند الى الحماس والتطرف اللفظي ولا يستند الى الواقع الموضوعي الذي كان يدركه جمال عبد الناصر في عمق ويتشبه به .

تسهيل موضوع الاندفاع للحرب . . . واتهام كل مناقش لهذه الفكرة بأنه متخاذل ومتردد . . . هو أمر يدل على نقص في سلامة التقدير ، واندفاع عفوي غير مدرك خطوات المسيرة ، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك عام ١٩٦٧ أن الحزب ليست عملاً من أعمال الكلام ، ولكنها علم وفن وسلامة تقدير وارتباط بال جماهير .

وانقل هنا بعض ما دار من نقاش بين المشير والناقوري خلال جلسة مناقشة تحويل مجرى نهر الأردن ، كما وردت على لسان الناقوري في البيان الذي أدلى به في الجلسة السادسة بمؤتمر شتورا .

قال المشير : (ان الذي يخشاه ليس إسرائيل . . . بل هي القوات الغربية التي تدعم إسرائيل) ونوه بالعند المتزايد لقوات إسرائيل .

فأجبت به - رأى الناقوري - (اننا نصرف قوات إسرائيل معرفة دقيقة ، ونعرف جيداً العدد الصحيح الذي تستطيع تجنيده من النساء والرجال ، ولدينا سجلات عن امكانيات إسرائيل العددية ولا يتجاوز الخطأ فيها نسبة ٥ في المائة وليس هناك ما يقلق أبداً من جهة إسرائيل ، سواء كان من حيث عدد القطعات أو من حيث التجهيز والمعدات) .

تبسيط قضية الصدام بإسرائيل كان طابع المناقشة ومنبع الهجوم .

وذكر أمين الناقوري أنه في اليوم التالي لهذه الجلسة وبينما كان هو وأحمد عبد الكريم زميله في الوزارة بنادي الجزيرة أقبل عليهما صلاح سالم وأبلغهما أن جمال عبد الناصر قد تحدث معه تليفونيا بعد انتهاء الجلسة مباشرة قائلاً له (ان الوزراء السوريين قد أثاروا قضية تحويل نهر الأردن ، ووضعونا في موقف حرج للغاية وأن مهمتنا في الشرق

الأوسط هي مكافحة الشيوعية ، فإذا ما أثرنا هذه القضية الآن في الصحف
يكون الرأي العام في الجمهورية العربية المتحدة وفي العالم العربي ضد
التحويل وسوف تنضم روسيا لدعم هذا الموقف ولهذا يجب ألا يذكر
شيء في الصحف عن هذا الموضوع) .

وإذا كان صحيحا ما ذكره الناقد فاني فإن علاقات جمال عبد الناصر
مع الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت كانت متردية منذ نهاية العام
السابق ١٩٥٨ ، ولكنه كان قد أرسل صلاح سالم الى موسكو في
٧ نوفمبر ١٩٥٩ وذهبت معه وقتها حيث أجرى حديثا مع خروشوف كان
من معالم الرجوع عن الهجوم المتبادل ، وتم الاتفاق خلال الرحلة على
تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع السد العالي .

كان صلاح سالم خلال هذه الفترة قد بدأ يغير أفكاره التقليدية
السابقة ويصبح أكثر اقتناعا بالاشتراكية . . . زيارة الاتحاد السوفيتي ،
والاتجاه اليساري لبعض العناصر في جريدة الجمهورية رغم وجود
الشيوعيين في المعتقلات ، والمناقشات المتكررة مع خالد محيي الدين ومجدي
حسين ومع أعضاء المجلس القومي للسلام والزعماء السابقين في الجيش . . .
كل هذا كان له تأثير كبير في تطور تفكير صلاح سالم . . . ولعل هذا هو
ما دفعه الى القول على لسان عبد الناصر (ان مهمتنا في الشرق الأوسط
هي مكافحة الشيوعية) كنوع من التجسيد والتضخيم لحذر عبد الناصر
من اثاره هذا الموضوع اعلاميا . . . وان كانت الحقيقة الموضوعية خلال
هذه الفترة هي أن القاهرة كانت تضرب الشيوعيين فعلا وانها كانت تخدم
بذلك أطماع الامبريالية بطريق غير مباشر .

ولكن الأمور بالقطع لم تكن تصل الى حد العمالة للسياسة الامريكية
ولا التآمر على القضية الفلسطينية ولا التخاذل الممقوت في المواقف الوطنية
كما حاول كثير من الكتاب تصوير موقف مصر ، وخاصة أكرم الحوراني .

وحزب البعث في سوريا كان قد تشتت مع الوحدة . . . ولم يكن
تجميعه سهلا بعدها فقد انقسم الى عدة اتجاهات وأحزاب .

أكرم الحوراني عاد الى تشكيل الحزب العربي الاشتراكي وشارك
بعض وزرائه في حكومة الانفصال ، وكان قاسيا في أحكامه ضد
عبد الناصر والسيطرة في مصر .

أما ميشيل عفلق أمين القيادة القومية فقد أصدر بيانا يدين الانفصال
كما سبق أن ذكرت ، وعقد سرا في حمص مؤتمرا قوميا لقيادة الحزب

من أعضاء غير سوريين كان منهم علي صالح السعدى الذى أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء العراقى فى ثورة فبراير ١٩٦٣ .

ولكن مجموعة من البعثيين رفضت خط القيادة القومية وشكلت قيادة قطرية فى سوريا كان سكرتيرها العام رياض المالكى شقيق عدنان المالكى الذى عمل وزيرا للثقافة فى سوريا خلال الوحدة . . وضمت هذه القيادة كلا من يوسف زعين وابراهيم ماخوس وصلاح جديد ونور الدين الاتاسى .

وهكذا تعددت قيادات البعثيين فى سوريا خلال هذه الفترة . . . وبينما أدان حزب البعث فى العراق عملية الانفصال تشتت الأفراد فى سوريا بين موقف القيادة القومية (ميشيل عفلق) وموقف القيادة القطرية المعارضة لها (رياض المالكى) وانتهت وحدة الحزب بعد انفصال الحورانى عنه وإعادة تشكيله للحزب العربى الاشتراكى .

وعندما استشهد الوفد المصرى بمقال نشره صلاح البيطار عن تحويل نهر الأردن يوم ١٨ أغسطس ١٩٦٣ فى جريدة البعث وروى قصة الاجتماعات كما حدثت وانها بهذا التساؤل :

(من حق الناس أن يسألونى : هل تكون عندك خلال هذه المناقشات ومن خلال الحوادث التى تعاقبت فيما بعد شعور أن عبد الناصر أو المشير أو الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة يخطط لتصفية القضية الفلسطينية ؟ جوابى : لا ، وهو ذات الجواب بالنفى الذى كنت أعلنه فى عهد الوحدة والذى أعلنته فى عهد الانفصال) .

عندما استشهد الوفد المصرى بهذا المقال تأكيداً من رجل مسئول بسلامة موقف جمال عبد الناصر وسلطة القاهرة . . . استشهد الوفد السورى ببيان لم ينشر ولم يدع لصلاح البيطار نفسه يهاجم فيه النظام الفردى ويصف الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة بأنه (شأنه - شأن أكثر الانقلابات العسكرية جاء عن طريق العنف ويحكم منطق القوة والقسر) .

الاستناد الى بيان غير مداع لا يعطى قوة للحجة السورية ، والحديث عن (معاداة النظام الفردى للشعب ولكل فلسفة أو حركة تؤمن بالشعب وتثق بسلامة تقديره وتعمل على تنظيمه) ، كما كتب البيطار ، هذا أمر لا يتناقض مع اتخاذ موقف وطنى فى قضية تحويل مجرى نهر الأردن .

ولم يكن تحويل نهر الأردن هو المشكلة الوحيدة التى ركز الهجوم السورى عليها فى شتورها . . وانما أخذ الجانب السورى موقف النقي

لما سبق أن رواء السفير المصرى فى بيروت من وقائع تتصل بأن أموالا سعودية وأردنية تتدفق على سوريا ، وأنه سبق للمسلطات السورية أن نبهت السفير السعودى لذلك .

كان ذلك دليلا على أن خطوات التقارب التى تمت بين دمشق والقاهرة خلال شهر ابريل لم تكن مخلصه وأن موقف الحكومة السورية كان ومازال أقرب الى التعاون مع الحكومات الرجعية فى المنطقة .

وفى الجلسة الثامنة التى عقدت يوم ٢٨ أغسطس ألقى أكرم دبرى بيانا أمام المجتمعين أعلن فيه أن وفد الجمهورية العربية المتحدة قد أجاب على كل الاتهامات والافتراءات وأنه يجد (أن الجامعة العربية بأوضاعها الحالية ليست - شكلا وموضوعا - أداة صالحة للوصول بالنضال العربى الى أهدافه ٠٠٠) وأنها مازالت - حتى الآن بكل الاثقال التى تفرضها عليها النظم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار - غير قادرة على شىء الا أن تكرر نفسها بمثل ما حدث فى نكبة ١٩٤٨) ولذا قرر الوفد الانسحاب من الاجتماعات ومن الجامعة العربية أيضا .

كان الموقف صدمة مفاجئة للحاضرين ٠٠٠ ولكن حدثا ما هو الذى دفع اليه ، فقد هرب المقدم زغلول عبد الرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت مساء اليوم السابق ٢٧ أغسطس الى سوريا وأعلنت الحكومة السورية أنه سيجابه الجماهير والصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء فى مؤتمر يعقد فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٨ أغسطس .

كان زغلول عبد الرحمن ضابطا فى المخابرات المصرية وأحد المسئولين الرئيسيين عن المنطقة ، بإشر عمله فيها منذ منتصف الخمسينيات . ورد اسمه فى اتهامات الوفد السورى بمحاولات التجسس والتخريب والتآمر ، وكان مقربا من المشير عبد الحكيم عامر ٠٠ اذ كان أحد أصفياه من الضباط الذين يستطيعون مقابله بلا موعده .

كان ظهور زغلول عبد الرحمن بهذه الصفة أمام المراسلين العرب والأجانب كفيلا بتدمير موقف الجمهورية العربية المتحدة فى اجتماعات شتورا ٠٠٠ ولذا صدرت التعليمات من جمال عبد الناصر للوفد بالانسحاب .

وقال خليل الكلاس تعقيبا على انسحاب الوفد المصرى بأن ضابط المخابرات زغلول عبد الرحمن كان سينضم للوفد السورى فى اجتماعات شتورا .

وليس من شك في أن موقف زغلول عبد الرحمن كان ثمرة محتملة لإعطاء بعض العسكريين المقربين من مركز القيادة صلاحيات لا تؤهلهم لها خبرتهم ولا كفاءتهم ولا قيمهم السلوكية التي تنهار حتما أمام الاغراء الذي قدمه مركز القيادة والتساهل الذي يراقب به تصرفات المقربين .

وكان معروفا أن زغلول عبد الرحمن قد أدمن القمار وخسر مبالغ كبيرة عوض بعضها من القاهرة ومن المشير شخصيا ومع ذلك ظل في موقعه مستولا عن أجهزة الأمن مع عدد آخر من العسكريين .

وكان معروفا أيضا أن زغلول عبد الرحمن تربطه صلة نسب وقرابة بأحمد أبو الفتوح وأحمد فهمي اللذين خرجا من مصر واتعاونوا لفترة طويلة مع أجهزة مخابرات أجنبية وعربية رجعية خلال اذاعة (مصر الحرة) . ومع ذلك لم تحاول الجهات المسئولة معرفة أثر هذه الصلة في حركته وأسلوبه .

كانت العلاقات الشخصية والاقتراب الشديد من مركز السلطة هما المؤهلات التي يعتمد عليها الانسان مدنيا أو عسكريا في تحقيق أغراضه .

وغريب ألا يكون موقف جلال هريدي قائد المظلات والمقرب من المشير بعد اذاعاته المعروفة من دمشق باعثا على مراجعة موقف بعض العسكريين المقربين .

ولكن كانت عودة المشير عامر الى موقعه في الجيش بعد استقالته التي قدمها عندما حاول مجلس الرئاسة استصدار قانون يحد من اختصاصه وتضامن بعض قادة الأسلحة والوحدات معه هي بداية عودة الجيش الى السلطة بصورة مباشرة . وهي بداية الاعتماد على الأصدقاء المقربين من المشير في تنفيذ أغراضه وتأكيد سلطته .

هذا النفر القليل من العسكريين المستفيدين هم الذين أساءوا الى العسكريين عموما والى المشير بصفة خاصة وكانوا وصمة في جبين النظام جعلت وفده في شتورا ينسحب بطريقة غير منتظمة تشير الأسى وتشير الى نقاط ضعف كان يجب أن تعالج منذ البداية .

وانتهت اجتماعات شتورا بقرار من ثلاث نقاط يتضمن عدم استبطاعة الاستمرار في نظر الشكوى بسبب انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة ، واستمرار الدورة الاستثنائية مفتوحة مع بذل الدول الأعضاء المساعي اللازمة لدعم كيان الجامعة باحترام ميثاقها ولم شملها كغالة لاستمرار نهوضها برسالتها .

وانتهت الجلسة الأخيرة بعد منتصف ليلة ٣٠/٣١ أغسطس ١٩٦٢ .
اكتسبت الحكومة السورية رصيда من اجتماعات شتورا ، لدعم
الانفصال . . . ولكن الضباط السوريين الذين عجزوا عن وقف الانفصال
في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وفشلوا في فرض وجودهم بعد حركة الجيش
وقرارات مؤتمر حمص في ابريل ١٩٦٢ ، لم يركنوا الى الاستكانة .
البعث ينتصر :

وعاد ضباط البعث للنشاط من جديد . . . محمد عمران الذي سبق
له أن عرض على أمين الحافظ أن يتحرك معه كان يدبر أمره في سزية دون
ولاية من أحد ، وخاصة بعد حل حزب البعث ، ورغم أنه ضابط بعثي قديم
الا أن أكرم الحوراني يقول انه لم يكن يعرف شيئا عن تدبيراته ، ربما
لا يتبادر أكرم نفسه عن صفوف الحزب . . . وربما لأنه كان صعبا خلال
هذه الفترة القوي بأنه كان هناك حزب موجه بعد التناقض السافر بين
القيادة القومية والقيادة القطرية .

ولم تكن الرغبة في ضرب الانفصال قاصرة على ضباط البعث ،
ولكنها شملت الضباط الناصريين أيضا .

وشجع الحركة المعادية للانفصال في سوريا قيام حركة ٨ فبراير
١٩٦٣ في العراق والاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ، وتعيين عبد السلام
عارف رئيسا للجمهورية ، وأحمد حسن البكر رئيسا للوزراء ، وعلى صانع
السعدى نائبا لرئيس الوزراء . والآخر كان أحد المسئولين بعد مؤتمر
البعث في مايو ١٩٦٢ بحمص في القيادة التي شكلت لسوريا .

نشرت الأهرام يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٣ خبرا يقول إن ناظم القدسي
رئيس الجمهورية قد صدق ليلة عيد الوحدة على أحكام الاعدام التي
أصدرتها محكمة أمن الدولة العسكرية على ضباط حلب . . . وأن برقية
قد خرجت من سجن المزة بتوقيع لؤي الاتاسي ومقدم محمد عمران .

ولم يمض شهر واحد حتى تحركت قوات الجيش السوري . . .
قائد الحركة عميد زياد الحزيري وهو ضابط بعثي عن الشبهات ، ليس
بعثيا وليس له ماض سياسي . . . وعين رئيسا لأركان القوات المسلحة .

وخرج لؤي الاتاسي قائد منطقة حلب السابق والذي وضع في
سجن المزة بعد محاولة ابريل ١٩٦٢ ، ليصبح قائدا عاما للقوات المسلحة
برتبة فريق ورئيسا لمجلس قيادة الثورة السوري .

اللواء راشد قطيني عين معاونا للقائد العام للقوات المسلحة .

ثورة يوليو جا - ١٩٦٩

وعين العميد محمد الصوفي وزيرا للدفاع .

وتشكل المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم المتقدم فواز مجارب والمقدم فهد الشاعر .

ومحمد الصوفي أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق .

وتولى صلاح البيطار منصب رئيس الوزراء ، واستدعى أمين الحافظ من عمله ملحقا عسكريا بالأرجنتين ليصبح وزيرا للداخلية .

ودارت العجلة في اتجاه معاكس وصنشرت بشرة عسكرية بتسريع ٦٨ ضابطا ، وعاد الى الخدمة كثير من الضباط البعثيين المسرحين ، محمد عمران تولى قيادة اللواء مدرع وصلاح جديد تولى منصب كاتم أسرار .

يقول أمين الحافظ الذي وصل الى دمشق يوم ١٣ مارس بعد خمسة أيام من الانقلاب أنه كان حشد تسريع ضباط من الجيش وأنه يعتبر ذلك جريمة ولكنها كانت وقعت قبل حضرة كما يقول .

لم يعد الى الجيش بعض الضباط الذين اشتهروا بأنهم ناصريون .

تغير الموقف في سوريا جذريا ولجأ خالد العظم رئيس الوزراء الى سفارة تركيا . وأرسل صلاح البيطار رئيس الوزراء ووزير الخارجية كتابا الى أمين الجامعة العربية يقول فيه :

(ان حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار الشكوى الواردة في مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٢ كأنها لم تكن وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية) .

وأوضح الكتاب أيضا :

(ان حكومة سوريا التي قامت بعد ثورة أطاحت بمزيفي ارادة الشعب العربي في هذا البلد المؤمن بوحدة الأمة العربية ايمانه بوجوده تغتنم الفرصة لتنقل الى جامعة الدول العربية الموقف المعبر عن حقيقة مشاعر الشعب في تلك المأساة الكبرى التي أثارها الفئات الرجعية والانفصالية والشعوبية في آخر اجتماع لدول الجامعة العربية في شتورا) .

ثم يقول بعد تفصيل (الموقف الشائن الذي صفتت له أبواب الرجعية وأشادت به راسل الإستهمار وإسرائيل) .

(: وهكذا جاءت ثورة الشعب العربى فى سوريا ثارا لمعركة شتورا
ولكارثة الانفصال ولعزم هذا الشعب على الانطلاق فى طريق الوحدة على
حطام الرجعية والانفصال والشعوبية . . . ويعلن فى النهاية استنكار
حكومة سوريا لتلك (الشكوى المزعومة) وسحبها شكلا وموضوعا) .

مباحثات الوحدة الثلاثية :

وفى اليوم العاشر للإنقلاب بالتحديد . . يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ اجتمع
فى القاهرة ممثلون عن الحكم فى مصر (١) ، والحكم الجديد فى العراق (٢) .
والحكم الجديد فى سوريا (٣) .

سنة ونصف فقط بعد الانفصال وممثلون من سوريا والعراق
يحضرون الى مصر لمناقشة قضية الوحدة .

كانت سوريا خلال هذه الفترة مسرحا لحركة العسكرية الذين
تتابع ظهورهم على مسرح الأحداث ، وتغيرت تبعاً لهم الوزارات التى لم
تكن أكثر من واجهة للحكم بلا نفوذ حقيقى . . ولا يمكن القول مطلقاً
بأن الحكم كان مستقراً أو قريباً من الاستقرار .

الضباط السوريون الذين قاموا بالحركات العسكرية المتتالية لم
يكونوا فى مناصب القيادة العليا مثل حسنى الزعيم وسامى الحناوى
وأديب الشيشكلي . . وإنما كانوا من رتب وعمر أصغر . . وكانت
التسريعات التى تصحب كل حركة والتى تكررت عدة مرات فى سبتمبر
١٩٦١ وابريل ١٩٦٢ ومارس ١٩٦٣ تضعف من ثورة الجيش السورى
وتخرج منه عناصر ذات كفاءة عالية ، البعض منهم درس فى كلية الأركان
(فيرونز) بالاتحاد السوفيتى ، والبعض كان من الذين دربوا فى القوات
الجوية تدريباً شتغرك كثيراً من الوقت والجهد والمال .

استبترفت الحركات العسكرية السورية قسوة الجيش الى جانب
الضحايا الذين تساقطوا من الجنود والضباط برصاص زملائهم وخاصة
فى حلب .

- (١) الوفد المصرى كان مشكلاً من : جمال عبد الناصر - عبد اللطيف البغدادى -
عبد الحكيم عامر - كمال الدين حسين - على صبرى - أمين هويدي - عبد المجيد فريد .
(٢) الوفد العراقى كان مشكلاً من : صالح السعدى - مهدي صالح عماش - طالبه
شبيب - دكتور عبد الرحمن البراز .
(٣) الوفد السورى كان مشكلاً من : نهاد القاسم - عبد الحليم شويهان - عبد الكريم
زهور - راشد قطيني - زياد الحريري - نواز محارب - نهد الشاعر .

كانت فترة الوحدة من أكثر الفترات استقراراً في سوريا . . أكثر من ثلاث سنوات ونصف والجيش يمارس دوره الوطني بلا هزات تؤثر على مستواه سوى التسريعات وابعاد بعض العناصر ذات الشخصية والكفاءة من القيادات المناسبة لها .

حركة ٨ مارس ١٩٦٣ كانت انقلاباً عسكرياً مرتبطاً بحزب البعث ، الضباط البعثيون شاركوا فيه مشاركة ايجابية ، ولكنهم لم ينسقوا حركتهم مع الحزب ولم يأتروا بأمر القيادة السياسية فيه ولم ينفردوا وحدهم بالعمل .

وظهر اتجاهان بين الضباط : قوميون يطالبون بعودة الجمهوريات العربية المتحدة فوراً ثم تنضم العراق . . وبعثيون عبر عن رأيهم صلاح البيطار بقوله ان هدفهم كان اسقاط الانفصال وعودة العلاقات الطبيعية الأخوية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا لاجراء مفاوضات ومباحثات لاقامة وحدة على أسس سليمة ومدرسة .

بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية في فترة كان الحكم في مصر قد استقر فيها على أسس جديدة . . صدر الميثاق كأول وثيقة رسمية لثورة يوليو ، وتشكل الاتحاد الاشتراكي على أساس مختلف عن تنظيم الاتحاد القومي . . . وكانت الحركة الى محاولة التطبيق الاشتراكي أكثر وضوحاً .

ومنذ الجلسة الأولى لمباحثات الوحدة التي عقدت مساء يوم ١٤ مارس ١٩٦٣ في سراي القبة بالقاهرة قال جمال عبد الناصر في صراحة انه يرفض وحدة مع حزب البعث (اذا كان حزب البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث اطلاقاً) . . .

الحساسية من قيادة البعث في ذروتها . . . وعلى صالح السعدى نائب رئيس وزراء العراق يقول (أما عن توقيع البيطار لوثيقة الانفصال فانها كانت جريمة والذي دفعه في ذلك هو الحوراني ، وقد فاجأ بها كما ان صلاح البيطار بكى كثيراً بعد ذلك على ارتكابه هذا الجرم) .

ودافع السعدى عن عفلق والبيطار قائلاً انهما مخلصان في دعوتهما للوحدة وفي حسن نيتهما للعمل من أجلها .

المراة في قلب عبد الناصر شديدة يعتبر أن موقف الغداء الذي اتخذته البعث والشعارات التي رفعتها هي التي مهدت للانفصال .

ويقول جمال عبد الناصر : (أنا شفت من البعث السوري ما لم يره أي انسان) .

وعندما علم جمال عبد الناصر في مقابلة خاصة مع عبد الكريم زهور عضو الوفد السوري ووزير الاقتصاد أن توزيع مقاعد المجلس ستتم على أساس سبعة من البعث وثلاثة من بقية القيادات القومية والوحدية شعر أنه يدخل من جديد الى ميدان المناورات الحزبية .

واقترح على صالح السعدى في الجلسة الرابعة للمباحثات حضور قيادة حزب البعث السوري الى القاهرة في محاولة لتصفية الجو بينها وبين عبد الناصر . . وفى الجلسة الخامسة تقرر ذلك وانتهت المرحلة الأولى لمباحثات يوم السبت ٦١ مارس ١٩٦٢ . بيان يقول ان المباحثات قد وصلت الى مرحلة تستوجب رجوع وفدى العراق وسوريا الى بغداد ودمشق ثم الاجتماع مرة أخرى في القاهرة .

وبدأت المرحلة الثانية يوم ١٩ مارس بوفد مصرى مشكل من جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وعلى صبرى ووفد سوري مشكل من صلاح البيطار وميشيل عفلق ولؤى الاتاسى وفهد الشاعر .

المواجهة أصبحت مباشرة بين عبد الناصر وقادة البعث فى جو تخطيطى به أزمة ثقة .

وجمال عبد الناصر يعترف بأن حل الأحزاب السورية على اختلاف مشاربها سار بسرعة شديدة (وما كانش صبح) على حد تعبيره . . . ويقول (احنا فى سنة ١٩٥٨ كان لازم اتبعنا أسلوب آخر وهو حل الأحزاب التى لا تتفق فى الهدف ، ثم جميع الأحزاب الأخرى التى تجمعها وحدة الهدف . . الأحزاب القومية تكون هى الطلائع الثورية فى جبهة قومية تسير على هدف واحد) .

غيبة التنظيم السياسى كانت عامل ضعف شعر به عبد الناصر عندما تهاوت الوحدة ولم تجد أحدا يدافع عنها . .

وتثبت المحادثات أن حزب البعث لم يدافع عن فكرة عدم الغاء الأحزاب ، وقال ميشيل عفلق تبريرا لذلك (باعتقد أنه بدون الحل ما بتكون تصير وحدة) .

وميشيل عفلق وصلاح البيطار يدينان موقف أكرم الحوراني الذى اعتبره اقليميا . فى تصرفاته بعد الانقضاء ، ويقولان أنهما تصورا أن الاتحاد القومى كان يمكن أن يؤدى دور الحزب اذا كانت قد استبعدت منه العناصر الرجعية .

ويتدرج النقاش الى موقف الوحدة من الانقلابات العسكرية وعلاقة
البعث بضباط الجيش ... وجمال عبد الناصر يصرح بأنه رفض عرضا
تقدم به ضابط سوري اسمه فايز الرفاعي من ضباط الانفصال للقيام
بانقلاب يعلن الوحدة قائلا :

(أنا لا أستطيع أن أقبل وحدة بانقلاب ... الوحدة أولا ثقة
كاملة ... محصنة ضد الغدر) .

الحرض واضح على ابعاد حركة الوحدة عن انقلابات الجيش حتى
لا تنتشر العدوى الى مصر بعد استقرار للثورة زاد عن عشر سنين ...
تدخل الجيش أو الرضوخ لحركة الانقلابات أمر مرفوض .

(العملية الى فانت تجربة رائدة وانتهت ... وأي عملية جديدة
لازم تقوم على أساس سليم) .

هكذا أعلن جمال عبد الناصر .

وقال عبد الحكيم عامر (الانفصال لم يظهر خطورة الرجعية في
سوريا فقط ... ولكن أظهر خطورة الرجعية في مصر أيضا ... فهي كلها
تصارف) .

ويدور حديث عن المباحث وبذر العملاء ، ويقول جمال عبد الناصر
أنه أعطى ميشيل عفلق ٧٠٠٠٠٠ جنيه مساعدة لبعث العراق وأنه لم يطلب
منه أن يكونوا عملاء ... وأيد على صالح السعدي الواقعة وقال ان المبلغ
كان لمساعدة المناضلين .

العتاب والنقد مستمر حول بعض التصرفات الشخصية التي أشعرت
البعثيين أنهم في عزلة وأشعرت عبد الناصر أنهم مستمرون في المؤامرات
الحزبية ... ومجابهة الموقف الحالي بعد ثورة العراق تضع على مأيدة
النقاش فكرة الوحدة الاتحادية ... وفكرة الجبهة أيضا .

الوحدة الاتحادية تحتاج الى قيادة سياسية تضمن استقرارها ...
وجمهوريات الاتحاد السوفيتي لها حق الانفصال دستوريا ولكن واحدة
منها لم تنفصل لوجود القيادة السياسية الواحدة ... وهي اذا كانت
شكلية ولدت ميتة مثل اتحاد الجمهوريات العربية مع اليمن .

وجمال عبد الناصر يعلن حذره من وحدة اتحادية يلعب فيها البعث
دور القيادة السياسية في سوريا والعراق ... ويتساءل عن نتيجة حدوث
خلاف بين مصر واحدى دول الاتحاد واحتمال تطبيق المثل الشعبى (أنا
وأخويا على ابن عمى) .

والجبهة قضية مطروحة ... ولكن مع استبعاد الشيوعيين والاقوان المسلمين .

النظرة القديمة لم تتغير ... ونظرة حزب البعث تتفق مع نظرة عبد الناصر .

صلاح البيطار يقول انه لا ينظر في الجبهة للحزب الشيوعى على أساس أن له فلسفة اشتراكية خاصة فقط . . . ويقول جمال عبد الناصر (القومية بالنسبة لهم رجعية) ويعود صلاح البيطار للتأكيد (بالنسبة لنا هم أعداء للوحدة ما هم بس أعداء القومية) . . . ويوافق ميشيل عفلق على ذلك قائلا (لا بالنسبة لنا فقط وانما بالنسبة للجماهير) .

الجبهة فى نظر المجتمعين تستبعد الأحزاب الشيوعية . . . جمال عبد الناصر يتساءل فى خشية عن سبب اعطاء الاخوان المسلمين فى سوريا تصريحاً باصدار جريدة ... ويقول لؤى الاتاسى بأنهم لا يريدون أن يفتحوا حرباً عليهم الآن ولكن لا يفتحون أبواب الجبهة لهم .

الجبهة فى سوريا تقتصر على تفكير ميشيل عفلق فى تعدد الأحزاب غير المعادية للاشتراكية التى تتنوع خططها ، حتى يكون فى ذلك (ضماناً لحد ما للحرية السياسية) . . . ويقول صراحة (الحزب الواحد مهما كان فيه ديموقراطية يبقى فى كونه حزب واحد نوع من القمع . . . نوع من التضييق على الحريات) . . . وينتهى الأمر الى اقرار ثلاثة تنظيمات رئيسية يمكن أن تنضوى تحت لواء الجبهة وهى « البعث » و « القوميين العرب » و « الوجوديين الاشتراكيين » .

التصور عند جمال عبد الناصر مازال هو تكوين جبهة - كما اقترح على وفد العراق - (تضم كل القوميين والوجوديين حتى يمكن الوقوف أمام الرجعيين والشيوعيين) .

أحزاب الطبقة الوسطى مازالت تريد أن تنفرد وحدها بالسلطة بعيداً عن أحزاب الطبقة العاملة . . . والاتحاد الاشتراكى الذى يضم تحالف قوى الشعب العاملة يضع العمال والفلاحين بثقلهم الحيوى الكبير تحت قيادة الطبقة الوسطى الممثلة فى العسكريين والتابعين لهم من المثقفين وأبناء الرأسمالية الوطنية .

ورغم القول بتمثيل العمال والفلاحين بنسبة (٥٠) فى المائة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة ومجلس الإدارة . . . ومع ما فى ذلك من خطوة ايجابية لمشاركة هذه الطبقات وظهرها على مسرح

الأحداث السياسية، إلا أنها تظهر لتؤدي دوراً ثانوياً (كومبارس) بينما أدوار البطولة تنعقد لأبناء الطبقة الوسطى القابضين على السلطة .

المشاركة تأخذ طابعاً شكلياً أكثر منها حقيقة موضوعية .

والإصرار على عزل التنظيمات الشيوعية يؤدي في النهاية إلى عزل للتيار الفكري التقدمي .

والحوار يدور حول التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي وبين الجبهة المقترحة . . . أو المنتظر تشكيلها في كل من العراق وسوريا .

وتنتهي المرحلة الثانية من المحادثات بعد خمس جلسات في ٢٠ مارس ١٩٦٣ ، ولكن الرأي مازال غير موحد وغير متطابق ، وصفحة الحساب القديم لم تطفو لتفتح صفحة جديدة بيضاء . . .

وتبدأ المرحلة الثالثة من المحادثات يوم ٦ إبريل لتستمر عشر جلسات (١) .

الصراع مازال يدور بين جريدة البعث التي تحدثت عن أخطاء الوحدة ، وجريدة الأهرام التي انبرى فيها محمد حسنين هيكل بكتابة مقال تحت عنوان (أنى أعترض) أذيع ١٢ مرة في الإذاعة واستهدف كما قال صلاح البيطار (إثارة الناس على حزب البعث وعليه يقصد إسقاط حكومته) .

وتقرر سفر بعثة مصرية للجزء يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتضم عبد الحميد السراج وأمين هويدى وعبد المجيد فريد . وحدد جمال عبد الناصر موعداً يلتقى فيه بالمشير والسفير السابق بالعراق أمين هويدى الذى أصبح وزيراً للأعلام . . . ولكن المشير لم يحضر في الموعد ، رغم انتظار جمال عبد الناصر وهويدى لمدة تزيد على الساعة .

(١) الوفد المصرى شكل من : جمال عبد الناصر - عبد اللطيف البغدادى - عبد الحكيم عامر - كمال الدين حسين - على صبرى - كمال الدين رفعت - أمين هويدى - عبد المجيد فريد .

والوفد السورى شكل من : الفريق لؤى الأتاسى - صلاح البيطار - نهاد القاسم - الفريق محمود الصوفى - عبد الكريم زهور - هانى الهنيدى - سامى صوفان - عبد الحليم سويدان - ميشيل العيسى - سامى الجندي - اللواء راشد قطيبي - العميد درويش الزوني - العميد غسان حداد - العقيد كمال هلال - العقيد فهد الشايع - العقيد محمد عمران - المقدم فواز محارب .

والوفد العراقى شكل من : أحمد حسن البكر رئيس الوزراء - علي صالح البسعدى - صلاح مهدي عماش - طالب حسن شهيب - عبد الستار عبد اللطيف - مفضل خطاب .

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبد الناصر يردد (أعمل ايه في المشير بتاعكم ده ... حتى المواعيد لا يحترمها) .

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي توضح مناظجة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية .

سافر الوفد الى العراق بغير خطة منسقة .

وكان موضوع خلافة عبد السلام عارف في قائمة الموضوعات المطروحة .

واستقر رأى المشير والسراج على تعيين عارف عبد الرازق رئيساً لجمهورية العراق ... وأرسل المشير برقية الى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل .

ولم يكن هذا الرأى متفقاً مع تفكير السفير السابق أمين هويدي فبادر بإرسال برقية الى عبد الناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم إرسال عارف عبد الرازق تفادياً لحدوث كارثة على حد تعبيره .

وافق عبد الناصر على فكرة أمين هويدي التي عرضت عليه بعد نومه في الثانية بعد منتصف الليل . وبعد أن كان سامي شرف قبل إبلاغ عارف عبد الرازق الذي استعد فعلاً للسفر ثم عاد فتراجع عن الاتصال به .

ووافق جمال عبد الناصر أيضاً على تعيين عبد الرحمن عارف في منصبه شقيقه .

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبد الرحمن عارف من موسكو حيث كان في زيارة لها ... وعند وصوله العاصمة القاهرة ... والاسلام دين الدولة ... واللغة العربية لغتها الرسمية .

ومجلس الأمة يتشكل من مجلس نواب مدته ٤ سنوات باقتراع حر مباشر بأعداد تتناسب مع سكان كل قطر ... ومجلس اتحاد يتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر وينتخب انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع السرى العام ومدته ٤ سنوات . ويكون عدد أعضائه ربع مجلس النواب على الأقل أو ثلثه على الأكثر .

يختص مجلس الأمة بنظر طلبات الانضمام للدولة الجديدة والمواقفة بثلاثة أرباع الأصوات .

رئيس الجمهورية ينتخبه ثلثا أعضاء مجلس الأمة ويكون له ٣ نواب واحد من كل قطر ... ويكون لكل قطر رئيس ومجلس تشريعى منتخب ووزارة لها رئيس ومستولة أمامه .

ويشكل مجلس رئاسة من عدد متساو من كل قطر يختارون بوساطة السلطة التشريعية .

كما تكون هناك وزارة اتحادية تضم وزارات الخارجية والدفاع ووزارة الاعلام والثقافة ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الخزانة والمالية .

تغير العلم ... وأضيفت نجمة خضراء ثلاثة لاعلام سوريا والعراق ظلت حتى الآن بعد أكثر من عشر سنوات دون أن يربط ذلك بين الدول الثلاث التي كان مفروضا أن تجري استفتاء على غرار الولايات المتحدة بعد عشرين شهرا ... ولكن ذلك لم يحدث .

أثبتت مباحثات الوحدة أن تناقضات كثيرة مازالت تسيطر على العلاقات بين القيادات السياسية في الدول الثلاث ... وأنها ترجع في معظمها الى عدم إمكان الوصول الى صيغة مناسبة للتعاون بين نظام الحكم في مصر وبين حزب البعث ...

فكل منهما كان يعتبر نفسه المؤهل للقيادة ، والأكثر أحقية بالانفراد في السلطة .

وأثبتت أيضا أن العسكريين في سوريا قد وثبوا بملايسهم الرسمية الى الصفوف الأولى بعد انقلاب ٨ مارس الذي انتهى الى تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة معظمه من العسكريين .

وأظهرت المباحثات أيضا أن هناك تناقضات داخل سوريا بين البعثيين وبين غيرهم من القوى الوطنية والتقدمية ... وكان ذلك واضحا في المناقشات التي أظهرت بصورة واضحة أن التيار الرئيسي في السياسة السورية كان تيارا بعثيا ... بل كانت هناك تناقضات أيضا في صفوف البعث ...

وعند انقلاب ٨ مارس تحدثت اقامة مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت من ضباط البعث السابقين وهرب أكرم الحوراني . وبدأ صراع بين الضباط البعثيين وغير البعثيين من الناصريين والقوميين .

لعب لؤي الاتاسي وزياد الحريري دور التعاون مع البعثيين لتصفية القوميين أو الناصريين .

خرج محمد الصوفي وزير الدفاع ورشاد قطيني معاون رئيس الأركان .

وأرسل وفد عسكري الى بغداد يوم ٢٨ ابريل لمناقشة الشئون العسكرية وعند عودته وجد أفرادهم اما قد تعينوا في مناصب خارج الجيش أو حددت اقامتهم .

وشعر الوندويون أن تناقضات حادة قد بدأت تظهر بينهم وبين البعثيين . . . واستقال من الوزارة نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء ، وعبد الوهاب حومد من الجبهة العربية المتحدة ، وسامي صوفيان من الوندويين الاشتراكيين وهاني الهندي من القومييين العرب .

التنظيمات القومية متعددة . . وهي تزداد انقساماً وتشردماً . . . بينما البعث يسعى لتوحيد صفوفه وتبسط تنظيماته .

الشارع في سوريا مازال مع الوحدة . . . والفرصة ليست مهيأة تماماً لانفراد البعث بالحكم . . . ولؤي الأتاسي في القاهرة يوم ٨ مايو ١٩٦٣ في محاولة لتهدئة الأمور . . ويذهب الى بغداد في ٤ يونيو حيث يلتقي ضمن مقابله بالسفير المصري أمين هويدي حيث يصارحه بأهمية تعديل الاتفاقية ليكون حزب البعث في مكان الجبهة .
انحاز لؤي الأتاسي للبعث .

وساعدت سياسة القاهرة الحادة في رفض التعاون مع البعث على اقتراب الموقف من الانفجار .

وخطب جمال عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو قائلاً (يعز علي أن يكون العيد هنا والحزن هناك في دمشق) . . . كان خطر التجول في يومه الخامس واعتقالات القومييين مستمرة . . وقال جمال عبد الناصر انها قد تحولت الى معسكر اعتقال كبير .

وحسم عبد الناصر بكلماته قضية الوحدة ، ومزق نتائجها عندما خطب يوم ٢٦ يوليو قائلاً (ج . ع . م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة ساحات الاعداء الفاشستية ، ج . ع . م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة حظر التجول الفاشستية . وكانت اتفاقية الوحدة مع الشعب السوري ولم تكن أبداً مع حزب البعث الفاشيستي . . شعب سوريا الآن في معسكر اعتقال كبير ، والوحدة هي عملية تقرير مصير ولا يمكن أن تتم عملية تقرير المصير تحت ظلال المشائق ، أو في معسكرات الاعتقال) .

وفي ٢٧ يوليو انتهى دور لؤي الأتاسي وزياد الحريزي وحدث تغيير انقلابي وضع أمين الحافظ رئيساً للدولة واستمر صلاح البيطار رئيساً للوزارة ومحمد عمران الذي استمر قائد اللواء المدرع حتى تحرك به ليفرض ارادته . . . وزيراً للدفاع .

حدوث هذا التغيير ووثوب عسكري سوري الى مركز السلطة أبعد فكرة الوحدة ، وجعلها تتراجع الى الخلف وكان في هذا التغيير بداية اضعاف سلطة البعث كحزب سياسي ، وظهور العسكريين في صفوفه كقوة رئيسية محركة .

يقول أمين الحافظ ان ما تعرض له حزب البعث خلال فترة الوحدة من حل وما تعرض له بعدها من تمزق ، خلق وجهة نظر بين البعثيين والعسكريين تقضى بإزاحة كبار قاداته بطريقة عسكرية أى عن غير طريق لائحة الحزب ودستوره .

وكان وصول العسكريين للسلطة في دمشق تحت واجهة حزب البعث بمثابة النهاية لأحلام الوحدة بين مصر وسوريا .

كان حذر جمال عبد الناصر من الانقلابات العسكرية وخشيته من وصول عدوائها الى مصر ، ورقضه أسلوب التعاون معها ، هي العوامل التي جعلت تيار الوحدة العربية مع سوريا ينحسر بل ويجهف

وهكذا بدأت علاقة العسكريين في مصر مع العسكريين في سوريا خلال حكم أديب الشيشكلي وتحققت الوحدة بإرادة العسكريين السوريين من مختلف الاتجاهات ثم حدث الانفصال بعودة الجيش السوري الى أسلوب الانقلابات العسكرية التي أنهت الرغبة في عودة الوحدة .

الوحدة والانفصال لعب فيها العسكريون السوريون والمصريون الدور الأول والأخير أيضا .

واستمر حكم أمين الحافظ الى ٢٣ فبراير ١٩٦٦ حيث انتهى بانقلاب عسكري بعثى قال عنه بيان الحزب (ان حركة ٢٣ شباط كانت الوسيلة الوحيدة التي بقيت بين أيدي الرفاق لانقاذ الحزب والثورة ، وهي وان كانت حلا غير نظامي لتقاليد الحزب الديمقراطي الا أنها تأخذ مبرراتها الثورية من تصديها النضالي للمؤامرات الفعلية التي كانت تحاك لسحق الثورة والغاء دور الحزب) .

هذا هو الانقلاب الخامس عشر في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية .

وثبت الانقلابات العسكرية مرة أخرى الى ساحة العمل السياسي في سوريا ، مرتدية ثياب حزب البعث العربي الاشتراكي واتجهت خطوات

قادة هذا الانقلاب – نور الدين الأتاسى رئيس الجمهورية ويوسف زعين
رئيس الوزراء وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية – الى التقارب مع مصر ،
الأمر الذى انتهى الى عقد اتفاقية (الدفاع المشترك) .

(اتفاقية الدفاع المشترك) كانت البداية لفترة هامة فى تاريخ مصر
وسوريا ، ترد تفصيلا فى الجزء الرابع من قصة ثورة يوليو (خريف
عبد الناصر) .

الباب الثالث

● القاهرة .. وبغداد

(اذا اتحلت القاهرة وبغداد
في المعركة ضد الامبريالية ،
تعاظمت فرص قوى التحرر الوطنى
العربى فى تحقيق اهدافها القومية
والاجتماعية)

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية في العراق

(كان انقلاب بكر صدقي في
أكتوبر ١٩٣٦ فاتحة دخول
العسكريين ميدان السياسة في
الوطن العربي)

كان ذهاب بعض الجماهير الى السفارة المصرية في بغداد يوم ٢٢ مايو ١٩٥٣ لمطالبة حكومة الثورة في مصر بأن ينص في الدستور الجديد على أن مصر دولة عربية ، كما نشرت جريدة المصري في ذلك الوقت ، باعثاً من بواعث الاهتمام بالقومية العربية لدى قادة ثورة يوليو .

وكانت زيارة نوري السعيد للقاهرة عام ١٩٥٣ ، وعرضه على المستولن فيها مشروعاً لتوحيد البلاد العربية على الأساس التالي : العراق وسوريا والأردن وفلسطين في دولة واحدة ومصر والسودان في دولة ثانية ، والمغرب العربي في دولة ثالثة والسعودية واليمن والخليج في دولة رابعة بداية اهتمام بموضوع الوحدة ، رغم رفض جمال عبد الناصر فكرة مناقشة الموضوع وقوات الاحتلال البريطاني مازالت في القاهرة .

وعندما قام صلاح سالم بجولته الأولى في البلاد العربية ، زار العراق في أغسطس ١٩٥٤ ، واستقبله الوصي على العرش الأمير عبد الله ونوري

ثورة يوليو جا ١ - ١٩٥٤

السعيد في مصيف سرسنك بشمال العراق ، واحتفى به احتفاء شديدا في محاولة لاجتذابه الى افكاره ، التي اشتهر بها في الوطن العربي . . . زار معه عرسا كرديا ، وعقد معه عدة جلسات ، صرح بعدها صلاح سالم عدة تصريحات لم يرحب بها جمال عبد الناصر .

قال صلاح سالم انه من حق أية دولة عربية أن تنضم الى أخرى في وحدة واحدة ، وكان في ذلك موافقة غير مباشرة على مشروع الهلال الخصيب الذي بذر البريطانيون فكرته وتعهدها بالنمو نوري السعيد وغيره من السياسة المتعاونين باخلاص مع بريطانيا .

وقال صلاح سالم أيضا أنه يؤيد دعم الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي ، على أن يتم التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا السبيل .

واعتبر جمال عبد الناصر هذه التصريحات سابقة لاوانها ، ومضعفة لموقف المفاوض المصري في مواجهة الاحتلال البريطاني ، ومؤيدة بطريقة غير مباشرة لمشروعات استعمارية مشبوهة ، فاستدعى السفير العراقي في مصر ، وأوضح له أن سياسة مصر لا تتفق مع وضع ميثاق الضمان الجماعي تحت الرعاية الانجلو أمريكية ، ولا تؤيد مشاريع الوحدة قبل اكتمال التحرر الوطني .

كانت مقابلة صلاح سالم مع نوري السعيد هي مقابلة عسكريين من جيلين مختلفين ، فنوري السعيد كان ضابطا سابقا متخرجاً في الأكاديمية العسكرية باستنبول عام ١٩١٠ وعمره ٢١ سنة ، وحارب في صفوف الجيش العثماني في حرب البلقان عام ١٩١٢ ، وانضم لجمعية العهد التي ضمت عددا من الضباط والمدنيين العرب من دول مختلفة دفاعاً عن القومية العربية عام ١٩١٤ ، ثم هرب في نفس العام الى مصر ثم البصرة ، حيث اعتقله البريطانيون عند غزوهم لها في نوفمبر من نفس العام ، وأمضى عام ١٩١٥ أسير حرب في الهند ، ثم انتقل في نهاية العام الى مصر حيث حارب في صفوف الحلفاء ، وانتقل عام ١٩١٦ الى الحجاز حيث وصل الى منصب رئيس أركان حرب في جيش الشريف حسين تحت قيادة جعفر العسكري . . . وكان كل من نوري وجعفر متزوجا من شقيقة الآخر .

شارك نوري السعيد في هجوم الحلفاء على دمشق . . . وعاد الى العراق مع الملك فيصل الذي عينه الحلفاء ملكا عليها بعد خروجه من سوريا عام ١٩٢٠ بعد ثورة العراق ضد الاحتلال البريطاني والتي بلغ عدد القتلى والجرحى فيها حوالي ١٢٠٠٠ .

تكون الجيش العراقي لأول مرة في ٦ يناير عام ١٩٢١ ، وكان (اللواء) نوري السعيد أول رئيس أركان حرب لهذا الجيش ، بينما تولى جعفر العسكري منصب وزير الدفاع ٠٠٠ ثم تولاه بعده نوري السعيد من عام ١٩٢٢ الى عام ١٩٢٤ ٠٠٠ وأصبح رئيسا لوزراء العراق عام ١٩٣٠ .

كانت مقابلة صلاح سالم مع نوري السعيد لقاء بين جيلين ٠٠ شاب في الرابعة والثلاثين ، وشيخ في الرابعة والستين ٠٠ عسكري لم يمارس السياسة الا من عامين ٠٠٠ وعسكري شغلته السياسة منذ أربعين عاما .

كان الفرق بعيدا ومتنافرا بين أهداف العسكريين المصريين الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ، وبين أهداف العسكري العجوز والسياسي المخضرم .

مقاومة الاحتلال البريطاني والكفاح المسلح ضد قواته أمور لم تكن واردة في رؤية نوري السعيد ، الذي حاول التوسط مع الحكومة الوفدية لوقف الكفاح المسلح في القنصة قبل الثورة ٠٠٠ والذي يحاول اليوم ممارسة دوره في احتواء العسكريين المصريين .

كان نوري السعيد معروفا بأنه ربيب البريطانيين والداعية الأكبر لسياستهم في المنطقة والمنفذ لها باخلاص شديد .

اول انقلاب عسكري في الوطن العربي :

لجأ نوري السعيد الى السفارة البريطانية عندما قام اللواء بكر صدقي نائب رئيس أركان حرب بأول انقلاب عسكري شهدته الوطن العربي في القرن العشرين .

انتهاز بكر صدقي فرصة ذهاب رئيس أركان الحرب اللواء طه الهاشمي الى تركيا وألقى في الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ منشورات موقعة منه ومن الزعيم (الاميرالاي) عبد اللطيف نوري ، تطلب استقالة وزارة يس الهاشمي وهو ضابط أقدم من نوري السعيد الذي كان وزيرا للخارجية في وزارته ، وكان رشيد عالي الكيلاني وزيرا للداخلية .

المنشورات حملت اذارا يقضى بضرورة الاستقالة خلال ثلاث ساعات ، وتعيين وزارة جديدة يرأسها حكمت سليمان .

رفض يس الهاشمي وقرر المقاومة .

لم يكن الانقلاب موجهاً ضد الملك غازي الذي خلف والده الملك فيصل بعد وفاته في ٨ سبتمبر ١٩٣٢ .

بل قيل انه كان يعلم به ، وشجع عليه ضد طموح يس الهاشمي ورغبته في اقامة نظام جمهوري بدل النظام الملكي .

وعجز الملك عن اقالته بحكم الدستور مادام حائزاً لثقة البرلمان . وفي الحادية عشرة والنصف تماماً انطلقت خمس طائرات تلقي قنابل بجوار مكتب رئيس الوزراء والبرلمان حيث قتل عدد من المارة ، بينما كانت قوات بكر صدقي تقترب من دخول بغداد .

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الملك ، حضر السفير البريطاني جانباً منه ، وانتهى الأمر بتقديم الاستقالة ، وتعيين حكمت سليمان خريج حقوق استنبول رئيساً للوزراء وذلك بعد قتل بكر صدقي لوزير الدفاع جعفر العسكري بمسدسه ، وهو الرجل الذي كان يعتبر أباً للجيش العراقي ، والذي حاول التدخل ل تهدئة الحال .

ودخل بكر صدقي بغداد في الخامسة مساء .

نفي يس الهاشمي الى سوريا حيث مات بعد عدة شهور ، ولجأ نوري السعيد للسفارة البريطانية حيث نقل منها الى مصر ولم يعد الا بعد تعيين جميل المدفعي .

كان انقلاب بكر صدقي هو فاتحة دخول العسكريين لميدان السياسة في الوطن العربي ، وقد تشكلت الوزارة الجديدة وفيها بعض العناصر التقدمية مثل كامل الجادرجي الذي عين وزيراً للاقتصاد ، وكان بكر صدقي على صلة سابقة بجمعية (الأهالي) اليسارية . ولم يدخل الوزارة سوى وزير عسكري واحد هو الاميرالاي عبد اللطيف نوري الذي عين وزيراً للدفاع ، والذي كان يمثل الرجل القوي في الوزارة ، الذي يوجه خطابات الى رئيس الوزراء بأن يعاملوا الناس بالعدل والعطف ، الى غير ذلك من التوجيهات .

استقبل الشعب العراقي انقلاب بكر صدقي باعتباره حركة معادية للاستعمار البريطاني ، وأيدها لما ظن في الوزارة من اتجاهات تقدمية اشتراكية ولكن بكر صدقي لم يكن اشتراكياً .

ولم يعيش قائد أول انقلاب عسكري مدة طويلة فقد قتله شاويش عراقي في الموصل يوم ١١ أغسطس ١٩٣٧ وهو في طريقه الى الحدود التركية لحضور مناورات عسكرية .

القادة العسكريون الجدد :

الذين تأمروا ضد بكر صدقي كانوا سبعة ضباط ٠٠٠ وقد واصلوا تدخل العسكريين في السلطة عندما ثار الضباط ضد محاولة الوزارة محاكمة المتهمين باغتيال بكر صدقي ٠٠٠ واضطر حكمت سليمان للاستقالة يوم ١٧ أغسطس ١٩٣٧ حيث خلفه جميل المدفعي بإرادة الضباط أيضا .

ورسم جميل المدفعي لوزارته هدفين :

أولا : ابعاد الجيش عن السياسة .

ثانيا : اسدال الستار على أحداث الماضي وقتل جعفر العسكري وبكر

صدقي .

نجح المدفعي في الهدف الثاني . أما الهدف الأول فقد عجز عن تحقيقه لأن الادارة العسكرية أصبحت هي الأقوى وصاحبة اليد العليا في السياسة العراقية .

وتواجد الضباط في ميدان السياسة العراقية ، ووصولهم الى مناصب الوزارة كان أمرا طبيعيا مقترنا بظروف العراق الخاصة حيث خلت العراق من الكليات التي تخرج المثقفين ، واعتمد فيصل في بداية حكمه على العسكريين الذين تعاونوا معه والذين درس أغلبهم في استنبول فكانوا من أكثر الناس ثقافة في العراق ٠٠٠ وكانت الأكاديمية العسكرية تقبل كل عام من ٦٠ الى ٧١ طالبا من القادرين ماديا .

كانت هناك ٣ مدارس ثانوية في بغداد والموصل والبصرة فقط .

وكانت هناك مدرسة حقوق أنشأها الأتراك ومدة الدراسة فيها ستة أشهر ولم تكن هناك مدارس طب أو هندسة أو زراعة أو علوم .

المدرسة الحربية انشئت عام ١٩٢٤ ٠٠٠ وكان يدخلها كل من يعرف القراءة والكتابة دون حاجة الى شهادة مدرسية ٠٠٠ ادخل فيصل اليها أولاد رؤساء العشائر دون تفرقة بين العرب والأكراد والتركمان والأشوريين في محاولة لدمج القوميات المختلفة في وطن واحد . كما أدخل اليها بعض أولاد الضباط وبعض أولاد الأسر الثرية .

كان فيصل مهتما بالجيش ، ويعتبر وحيدته هي الأساس لوحدة الوطن الجديد ٠٠٠ سجل نفسه عند انشاء الجيش باسم الجندي المتطوع فيصل بن حسين وحصل على رقم ١ ، ومعروف أن لكل جندي في الجيش رقما خاصا .

المدرسة الحربية لم تحول الى كلية يدخلها حامل البكالوريا أو الثانوية العامة الا عام ١٩٣٢ وهي السنة التي دخل فيها عبد الكريم قاسم . . وكانت مدة الدراسة سنتين يحصل خلالها الطالب على راتب جندي متطوع دينار ونصف ، راتب الجندي العادي كان ٤٠٠ فلس في ذلك الوقت .

لم تكن الكلية الحربية مثل نظيرتها في مصر ، يدفع الطالب اليها مصاريف كبيرة تعجز الكثيرين عن دخولها ، وتحدد الطبقة التي ينتمي اليها الضباط ، المجانية فتحت الأبواب لأبناء الأسر البسيطة ، فعبد الكريم قاسم كان ابن نجار في بغداد .

ومع هذا فقد كان الجيش يضم عددا كبيرا من أبناء رؤساء العشائر والأسر الثرية لعدم وجود مجال آخر للتعليم أولا ، وثانيا للمركز التاريخي التقليدي للضباط الذين درسوا في استنبول . . . فكان هناك ضباط من عائلات كبيرة مثل العمري والسويدي والراوى والداغستاني وغيرها .

وهكذا ظل العراق فترة طويلة يقف الضباط فيه على السطح ، يتولون مناصب المتصرفين - المحافظين - والمناصب الادارية الكبرى بالوزارات أيضا ، حتى بدأت الجامعة العراقية التي أنشأها فيصل عام ١٩٢٤ في تخريج دفعاتها في مختلف مجالات الثقافة .

وأدت هذه الظاهرة الى خلق روح عسكرية في المجتمع ، وبعث روح من الجدية في صفوف الجيش ، الذي استمر فارضا ارادته وسيطرته رغم مصرع بكر صدقي .

الضباط السبعة هم الذين فرضوا جميل المدفعي ، وهم الذين أجبروه على الاستقالة عندما ترك وزارة الدفاع لاحد ضباط جمعية العهد ، صبيح نجيب الذي استخدم سياسة « فرق تسد » وفكر في فصل بعض ضباط الجيش .

استقال جميل المدفعي ، وكانت المفاجأة أن الضباط السبعة الذين اجتمعوا على معاداة الاحتلال ، قد فرضوا نوري السعيد ربيب الانجليز رئيسا للوزراء فتعين في ديسمبر ١٩٣٨ .

ولعل قرارهم ذلك كان يخفي الرغبة في التخلص من بقايا الضباط المؤيدين لبكر صدقي . . ويضع في مركز رئاسة الوزراء رجلا معاديا له ، ولصبيح نجيب الذي حاول تمزيق وحدتهم وفصل بعضهم أيضا .

وتدخل الضباط السبعة مرة أخرى بعد فترة لا تزيد عن أربعة أشهر عندما قتل الملك غازي في حادث سيارة مشبوه داخل القصر يوم ٤ ابريل

١٩٣٩ وأصابه الاتهام كانت تشير للقوات البريطانية التي وجدت فيه شخصية وطنية غير طيبة .

فرض الضباط السبعة الأمير عبد الله خال الملك الجديد فيصل الثاني - سنة ٢٦ - بدلا من الأمير زيد شقيق الملك فيصل وصيا على العرش ، ليكون أكثر طواعية في أيديهم .

وفي أكتوبر ١٩٣٩ وصل الحاج أمين الحسيني الى بغداد بعد شهر من قيام الحرب العالمية ليقوم فيها وعقد صلة وثيقة مع هؤلاء السبعة ، بحيث أصبح منهم في مركز الموجه والمرشد .

أشهر السبعة كان الزعيم صلاح الدين الصباغ مدير العمليات برئاسة الأركان الذي ولد في الموصل عام ١٨٩٩ وأسرتة كانت تنتمي الى دمياط . . . وكان ضابطا في الجيش العثماني ثم عمل مع فيصل ، وزملاؤه هم مقدم محمود سليمان وكمال شبيب وفهمي سعيد وعزيز بمولكي ومعهم لواء حسين فوزي وأمين العمري قائد الفرقة الأولى .

وفي منتصف فبراير ١٩٤٠ فاجأهم نوري السعيد برغبته في أن يكون وزيرا للخارجية وأن يصبح رشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء .

كان نوري يستهدف من ذلك دخول رشيد عالي الكيلاني في دائرة الحكم التي تؤيد البريطانيين ، وخاصة بعد اغتيال وزير مالىته رستم حيدر لأسباب شخصية في يناير ومحاولة نوري السعيد تصوير الموقف وكأنه مؤامرة نازية .

انقسم الضباط السبعة أمام هذه المفاجأة الى قسمين . . . أقلية من حسين فوزي وأمين العمري وعزيز بمولكي توافق على تعيين رشيد عالي وعدم دخول نوري السعيد أو طه الهاشمي الى الوزارة الجديدة . وأغلبية يقودها صلاح الصباغ تطالب باستمرار نوري السعيد .

وبقى نوري في موقعه رئيسا للوزراء ، وأصدر قرارا باخراج الضباط الثلاثة الذين أخذوا منه موقف المعارضة .

واختزل السبعة الى أربعة . البعض كان يطلق عليهم اسم الفرسان الأربعة والبعض اسم المربع الذهبي المتوج .

وبدأ نوري في تنفيذ سياسته حتى أقنع رشيد عالي بقبول رئاسة الوزارة في ٣١ مارس ١٩٤٠ .

وخلال هذه الفترة أمد الانجليز الجيش العراقي بأسلحة حديثة شملت الطائرات والدبابات المتوسطة والخفيفة .. عكس ما حدث في مصر عندما صادروا اعطاء الجيش المصري أسلحة حديثة .

كان للانجليز أصدقاء مخلصون في مركز السلطة النافذة المؤثرة .
وكان للألمان أيضا أصدقاء مخلصون .. بعد انتصاراتهم المتكررة في أول الحرب زاد عدد المؤيدين لهم .

واقترح نوري السعيد ارسال فرقتين من فرق الجيش الأربع الى ليبيا أو البلقان ، واقترح أن يكون صلاح الدين الصباغ قائدا للحملة .

وكان نوري السعيد يسير في ذلك على نهج القوات السودانية والليبية والهندية وغيرها من التي أسهمت بالحرب مع الحلفاء .. على عكس القوات المصرية التي تعاونت مع الحلفاء تعاوناً محدوداً لخشية الحلفاء من الموقف الوطني الكامن في صفوف الجيش المصري منذ بدء الاحتلال البريطاني .

وعندما بدأت كفة النازية تبدو راجحة ، استبد القلق بالبريطانيين وبدأ رشيد عالي يتعرض لضغوط تطالبه بقطع العلاقات مع إيطاليا واعطاء مزيد من التسهيلات للبريطانيين .. ولاحظ في شهر يناير ١٩٤١ أن أغلبية البرلمان قد أصبحت مهياة ضده ، فطلب من الوصي حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة .

ولم يقف الضباط الأربعة مع رشيد عالي ، وفضلوا استقالته وتعيين طه الهاشمي رئيساً للوزراء الذي اعتقدوا أنه سوف يكون أكثر ملاءمة لهم .
ولكن طه الهاشمي أصدر قراراً بنقل أحد الأربعة ، كامل شبيب ، من قيادة الفرقة الأولى في بغداد الى الفرقة ٤ في الديوانية جنوباً ، وأصبح واضحاً أن الخطر يقترب من صلاح الدين الصباغ .

حركة رشيد عالي الكيلاني :

وبوم ٢ ابريل ١٩٤١ أجبر اللبوء أمين زكي رئيس أركان حرب وفهمي السعيد أحد الأربعة ، وقائد القوات المدرعة - طه الهاشمي على الاستقالة بعد ابلاغه أن الجيش يحاصر القصر الملكي وأنه في شوارع بغداد .

هرب الوصي من القصر بمساعدة الأمريكين الى الحبانية ثم الى البصرة فشرق الأردن وكان معه نوري السعيد .

ويوم ٣ ابريل أعلن رئيس أركان الحرب أن الجيش قد كلف رشيد
عالي بتولى رئاسة الوزارة .

كان هذا هو التدخل السادس من جانب الجيش خلال خمس سنوات
منذ ١٩٣٦ الى ١٩٤١ .

وجمع رشيد عالي البرلمان الذي أصدر موافقته على تعيين الشريف
شرف وصيا بدلا من عبد الاله .

ورشيد عالي من سلالة عبد القادر الكيلاني أحد الفلاسفة البارزين
في القرن الثاني عشر . . قبره في بغداد . . وله طريقة معروفة باسمه
(القادرية) . . تولى رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٣ ثم عين رئيسا
للدیوان الملكي عام ١٩٣٩ .

وكانت صلة رشيد عالي بالحاج أمين الحسيني وثيقة . . ولذا فقد
أثارت حركته اهتمام كثير من الوطنيين في العالم العربي الذين وجدوا
فيها انتفاضة ضد الاستعمار البريطاني . . وحاول عزيز المصري الملحق
بها عن طريق الهرب جوا لولا سقوط طائرته واعتقاله . . وهرع الى بغداد
أكرم الحوراني ومعه عدد من ضباط الجيش السوري . . وتشكلت لجنة
لقيادة النضال في سوريا وفلسطين والعراق كان فيها شكري القوتلي وممثل
للملك سنعود .

واتخذت بريطانيا موقفا معاديا من رشيد عالي . . الذي ظهر تأييد
المانيا النازية له في اذاعاتها ، وامداد حكومة فيشي له ببعض الأسلحة من
سوريا .

وفي يوم ٢٨ ابريل أعلن السفير البريطاني عن وصول قوات بريطانية
الى البصرة ، نزلت فعلا في اليوم التالي رغم معارضة رشيد عالي الذي
أرسل القوات العراقية لمحاصرة قاعدة الجبائية البريطانية .

وبدأت الحرب فعلا بين انجلترا والعراق . . الطائرات البريطانية
تقصف مواقع القوات العراقية وصباح الصباغ الذي عين قائدا
للجبهة الغربية أعلن عن قدرته مقاومة الزحف البريطاني لمدة ٣ شهور
حتى تصل الامدادات النازية .

ولكن هتلر لم يكن على استعداد لارسال قوات أو أسلحة كثيرة الى
العراق . . كان يستعد لتنفيذ خطة (بارباروسا) لغزو الاتحاد السوفيتي .
يوم ٢٣ مايو ١٩٤١ . . وصلت الى الموصل ٣٠ طائرة فقط من قوات فيشي
بسوريا .

حاولت تركيا التوسط على أساس بقاء رشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء وبقاء القوات البريطانية في البصرة .. وكاد رشيد عالي يوافق على ذلك ، ولكن صلاح الدين الصباغ رفض العرض وقرر المقاومة .

وقرر تشرشل ضرورة انهاء النفوذ الألماني في العراق .. وأرسل قوات بحرية من شرق الأردن وطائرات من مصر .

ولم تدم المقاومة العراقية طويلا .. وهرب رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني والضباط الى إيران يوم ٢٩ مايو ، ودخل الجيش الانجليزى بغداد يوم ٣١ مايو ثم وصل الموصل يوم ٤ يونيو .

بلغت الخسائر العراقية ٤٩٧ قتيل ، ٦٨٩ جريح ، ٥٤٨ مفقودا ، ١٠٠٠ أسير .. كانت الهزيمة أسرع مما توقع العراقيون ، ومما توقع العرب أيضا .

هرب رشيد عالي وأمين الحسيني الى ألمانيا ثم إيطاليا وأخيرا الى السعودية .. أما الضباط فتساقطوا في أيدي القوات البريطانية وحوكموا على مراحل .

فهمي السعيد ومحمود سليمان أعدما في ٥ مايو ١٩٤٢ .

أمين زكي رئيس الأركان السابق حكم عليه بالسجن ٥ سنوات .

كامل شبيب أعدم في ١٦ أغسطس ١٩٤٤ .

صلاح الصباغ هرب من إيران الى تركيا حيث قبض عليه وتسلمه البريطانيون في سوريا في سبتمبر ١٩٤٥ وأعدم في ١٦ أكتوبر من نفس العام في بغداد .

كتب صلاح الدين الصباغ مذكراته أثناء وجوده بالسجن في تركيا وقد نشرت في لبنان عام ١٩٥٦ .

وانتهت بهزيمة ثورة رشيد عالي مرحلة التدخل العسكري في الشؤون السياسية بالعراق . وضعفت احتمالات القيام بانقلاب عسكري بعد أن عاد الوصي ونوري السعيد وانتصر البريطانيون .

العسكريون المصريون والعراقيون .. وجهها لوجه :

وقد تمت مقابلة صلاح سالم مع نوري السعيد في سمرسك بعد هذا التاريخ الحافل الطويل وبعد أن استقرت الأمور في العراق استقرارا كاملا لمدة ١٣ عاما قبل تاريخ اللقاء .

كان شبح الانقلابات العسكرية الذي عاد الى المنطقة في سوريا عام ١٩٤٩ بانقلاب حسنى انزعيم وما تلاه ، يبعث السلطة العراقية على مزيد من الحذر ، ومزيد من الضغط أيضا .

ولكن حدوث هذا الانقلاب في بلد ليس تحت الاحتلال البريطاني يبعث على الاطمئنان نوعا ما . . . أما وقد وصلت الانقلابات العسكرية الى مصر ، والقوات البريطانية مازالت فيها ، فان هذا هو الأمر الذي كان يثير القلق في نفس نوري السعيد .

والثوار العسكريون في مصر ليسوا من القادة والجنرالات ولكنهم من البكباشية (المقدمين) وصغار الضباط . . وهذا مما يزيد في قلق نوري السعيد .

والعسكريون في مصر يجمعون في العداء مع بريطانيا ، ويكرزون نفس الدور الذي لعبته مجموعة صلاح الدين الصباغ في ظروف زمنية وسياسية مختلفة .

واتفاقية الجلاء التي وقعت بالحروف الأولى قبل الزيارة لم تكن تعنى التسليم بمطالب البريطانيين .

ونوري السعيد يبدو ساعرا في حديثه ، يستجمع ذكرياته ، ويستعرض تجاربه ، ويؤكد لصلاح سالم أن معاداة إنجلترا هي بمثابة مناطحة الصخر . . وأن من حسن السياسة أن تكون مرنا مع البريطانيين لتكسب منهم الود والتأييد .

ولكن العسكريين في مصر ، وقادة الثورة فيها ، لم يتجاوزوا الستين من العمر مثل نوري السعيد ، ولم ترتبط حياتهم بمصير الانجليز . . . وهم قد شبوا متأثرين بهتاف الشعب ضد الاستعمار وقوات الاحتلال .

وزيارة صلاح سالم اقترنت بمحاولة تكوين حلف عسكري عربي ، مرتبط بحلف الأطلسي ، ويضم مصر والعراق .

وقال نوري السعيد أن العراق مهدد بخطر تسرب الشيوعية وأن حدوده قريبة من الاتحاد السوفيتي . .

وقال صلاح سالم ان الارتباط مع الغرب يضاعف خطر انتشار الشيوعية . . وأنه من الأفضل أن يتم تعاون عربي وثيق .

عقليتان متناقرتان .

معركة حلف بغداد :

وبعد زيارة صلاح سالم للعراق ، تبين لجمال عبد الناصر أن مشروع الحلف العسكري يقترب ، وأنه أصبح خطرا يهدد مصر .

وانطلقت اذاعة (صوت العرب) تدعو كافة المواطنين العرب الى اتباع نموذج القاهرة ، والتحرر من القوات الأجنبية كما فعلت مصر. بعد عامين فقط من ثورة ٢٣ يوليو ٥٥ وعواطف الجماهير على امتداد الوطن العربي وخاصة في العراق تلتهب مع هذه الاذاعات المثيرة .

واتبع نوري السعيد أسلوبا جديدا في مقاومة هذا الهجوم الاعلامي عندما أعلن وزير خارجيته موسى شهبندر في مؤتمر صحفي أثناء اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ، بأن العراق لن ينضم لحلف مع تركيا والباكستان ، وإنما سيستبدل ذلك بعقد اتفاقية مع بريطانيا تشابه اتفاقية مصر معها على أن يسمح بعودة القوات البريطانية الى العراق اذا هوجمت ايران وتعرضت لخطر الغزو .

وأكد نوري السعيد أقوال وزير خارجيته أمام البرلمان العراقي يوم أول يناير ١٩٥٥ ، ولكن محاولته لوقف الهجوم على العراق لم تستمر فقد هبط بغداد بعد خمسة أيام فقط من خطبته عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا مع وفد كبير ، أمضى أسبوعا في العراق ، وانتهى الأمر الى صدور بيان ١٢ يناير ١٩٥٥ يفيد بأن اتفاقا قد تم بين الدولتين على توقيع حلف دفاعي مشترك في أقرب وقت ممكن ، وأنهما يتطلعان الى انضمام الدول الأخرى التي تفكر بمثل أسلوبيهما .

وكان هذا الاعلان صدمة حقيقية لجمال عبد الناصر . . اذ تأكد ارتباط العراق بحلف الأطلنطي عن طريق تركيا التي كانت أول دولة من دول الشرق الأوسط ترتبط بهذا الحلف . . ليس هذا فقط . . بل ان الدولتين تسعيان لضم دول عربية .

بدأت معركة الأحلاف ، التي دخلها جمال عبد الناصر بكل الثقل السياسي والاعلامي الممكن .

كان حكام العراق يهتزون أمام الحملة الدعائية الواسعة . . وعندما زار أنطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا مصر في فبراير ١٩٥٥ طلب من جمال عبد الناصر أن يوقف حملات العداء ضد الأسرة الهاشمية ونوري السعيد . . ولكن الحملات لم تتوقف ، فان حكومة العراق لم تتراجع عن انزلاقها للارتباط بالأحلاف ، فوقعت مع تركيا وثيقة حلف عراقي تركي

مشترك كانت هي خميرة حلف بغداد الذي انضمت اليه بريطانيا بعد مؤتمر باندونج في شهر ابريل ١٩٥٥ ومعها ايران وباكستان بعد أن أنهت معاهداتها المعقودة مع العراق عام ١٩٣٠ .

العراق ، أول دولة عربية ، بل أول وآخر دولة عربية ترتبط بأحلاف الغرب العسكري .

قبضة السلطة تشد على الجماهير العراقية . . ولكن الموقف لا يبعث على اليأس . . وتحت السطح تتوهج الادارة والتنظيمات الشعبية والعسكرية أيضا .

الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام ١٩٣٤ كان قد أصبح له نفوذ كبير في مختلف المجالات الجماهيرية . . ومنها القوات المسلحة .

ووقع العسكريون العراقيون تحت تأثير عدة عوامل جوهرية في هذه المرحلة التاريخية :

أولا : التأثير بالنضال الشعبي المضاد للاستعمار داخل العراق علنيا أو سرىا .

ثانيا : النموذج الحي المائل أمامهم في انقلابات سوريا المتكررة ، وفي ثورة يوليو التي صعدت بالعسكريين الى قمة السلطة .

ثالثا : تقاليد التدخل العسكري في محيط السياسة العراقية والذي استمر خمس سنوات كاملة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤١ .

رابعا : حرب فلسطين وما كشفت من ذهاب الجيش العراقي للمعركة وهو غير متأهب لها ، وخصوع قيادة القوات (لواء طاهر الزبيري وزعيم رفيق عارف) لتعليمات الاستعمار ، الأمر الذي انتهى الى تكوين دولة اسرائيل .

خامسا : موجة المد الوطني والشعبي التي اجتاحت المنطقة بعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس ، ومواجهة العدوان الثلاثي ثم انسحاب القوات المعتدية .

الفصل الثانى

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

(ان الثورة العراقية نصر عظيم
للقومية العربية)

جمال عبد الناصر

فى حديث مع الصحفى الهندى كارانجيا
(ثورة العراق هى أول ثورة حقيقية
فى العالم العربى)

مكسيم رودنسون
الكاتب الفرنسى

كل هذه العوامل دفعت الضباط الى محاولة تشكيل تنظيمات
عسكرية متفرقة بدأت على حذر ، ولم ترتبط بالأحزاب السياسية اذا
استثنينا الحزب الشيوعى .

وكان موقف العراق قريبا من السعودية فى ذلك الوقت . . اجتمع
الملك سعود و فيصل العراق فى مايو ١٩٥٧ وأصدرا بيانا جاء فيه
(ان الاتحاد بين السعوديين والهاشميين قدوة للعالم العربى وكل عدوان
على العراق يعتبر عدوانا على السعودية) .

تعددت تنظيمات الضباط ولم تتح الفرصة لحصرها حصرا كاملا ،
أو التعرف على حقيقة حركتها ، الا من أقوال بعض الضباط مثل اللواء
حميد سبيد حسين .

من التنظيمات الأولى تنظيم مقدم مهندس رفعت الحاج سري
(ابن أخت جميل المدفعي رئيس الوزراء السابق) الذي نقل الى ضابط
تجنيد بالجنوب في منطقة العمارة قرب البصرة ، ثم أحيل الى التقاعد
فضعفت حركته .

وتنظيم قام به عقيد شاكر محمود شكرى آمر اللواء ١٤ ، الذي
نقل رئيسا لبعثة العراق العسكرية في ليبيا .

وتنظيم ثالث قام به عقيد عبد الغنى الراوى في البصرة .

وتنظيم رابع للعقيد اسماعيل على في الديوانية .

ولكن أهم هذه التنظيمات وأكثرها قدرة على اجتذاب غيرها .
كان تنظيم عبد الكريم قاسم الذي ضم رجب عبد المجيد وصبحى عبد الحميد
وعبد السلام عارف وكان مفروضا أن يعين عبد الكريم قاسم أمرا لأحد
الألوية .

ولكن رفيق عارف رئيس أركان حرب الجيش عين شقيقه بدلا منه .

ولم يخضع عبد الكريم قاسم . . . وإنما ذهب الى نوري السعيد الذي
أصدر الأوامر بتعيينه ، فصدر قرار تعيينه أمرا للواء ١٩ مشاة الذي ظل
قائدا له حتى ثورة ١٤ يوليو .

واستلطف نوري السعيد شخصية عبد الكريم قاسم فقربه اليه
وكان يدله باسم (كورمى) كما أكد لى زميله اللواء حميد . . ويبدو أن
وصفى طاهر ياور نوري السعيد قد لعب دورا في دعم هذه العلاقة ،
لأنه كان منضما لتنظيم صبحى عبد الحميد ، وقد ساعده منصبه على الحركة
وجمع المعلومات وتضليل أجهزة الأمن أيضا .

وقد أسهم وصفى طاهر فى وحدة تنظيم صبحى عبد الحميد مع
تنظيم قاسم تحت قيادة الأخير فى نهاية ١٩٥٧ كما جاء فى محاضر محكمة
الشعب .

واستغل عبد الكريم قاسم علاقته بنوري السعيد فى مواصلة نشاطه
السرى ، ولكن رفيق عارف كان يرصد حركته وأبلغ نوري السعيد الذى
صارح عبد الكريم قاسم بمعلوماته وشكوكه . . ولكن قاسم قال له انه

يعانى من اضطهاد رفيق عارف لأنه محسوب على نوري السعيد بعد تعيينه
آمرا للواء ١٩ ، ولذا فهو يريد الايقاع والتفرقة بين الرجلين . .

وخلال هذه الفترة اقترح عبد الكريم قاسم ادخال عبد السلام عارف
الى التنظيم الموحد . . ورغم اعتراض البعض فان قاسما أصر على دخوله
وكانت هذه هى بداية العلاقة بين الرجلين . . عبد الكريم قاسم آمر للواء
١٩ مشاة ، عبد السلام عارف آمرا لأحد أفواج اللواء ٢٠ مشاة والاثنان
تجمعهما الفرقة ١٣ مشاة .

لم تكن هناك منشورات تصدر باسم الضباط الأحرار من باب الحذر
والسرية ، حيث كانت قبضة أجهزة الأمن فى السلطة العراقية أشد وأعنف
منها فى مصر ، التى كان النظام الملكى قد بلغ فيها جوا من التفسخ يصعب
علاجه ولأن أجهزة أمن حلف بغداد كانت منتشرة فى العاصمة التى اختيرت
مقر له .

كانت ظروف العمل داخل الجيش صعبة ومعقدة ، وكانت الشكوك
إذا لاحقت أحدا أبعدته فورا عن المناصب القيادية الحساسة أو عن الجيش
كله .

لم تقتصر حركة هذه التنظيمات داخل حدود العراق .

العسكريون المصريون كانوا يعقدون الصلات مع غيرهم من العسكريين
فى المنطقة كلما أتاحت الظروف المناسبة .

جمال عبد الناصر أبلغ خالد محيى الدين أنه على اتصال بالضباط
الأحرار العراقيين ، وذلك فى شهر ابريل ١٩٥٨ قبل اشتعال ثورة ١٤
يوليو .

وقال عبد الناصر لخروشفوف فى موسكو حسب رواية هيكل ان
(قاسم وعارف) قد اتصلا بعبد الحميد السراج فى مدينة (الرقعا) على
الحدود وأبلغاه بأنهما فى حركة ما .

وكان سفير مصر فى السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط
على اتصال بعبد الكريم قاسم قائد اللواء ١٩ مشاة وعبد السلام عارف
أثناء وجودهما فى منطقة H_١ بالاردن عام ١٩٥٦ عقب استدعاء الأردن
لهم بعد الغزو الثلاثى لمصر ، اعرف أن هناك تنظيما عراقيا ، وقد أمدهما
ببعض المتفجرات .

ويقول أمين هويدى انه كان هناك اتصال خاص مع صبحى
عبد الحميد .

وكان سفير مصر في السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط سابق على اتصال وثيق بنجيب الربيعي سفير العراق في السعودية أيضا وهو ضابط سابق مثله سبق له أن قسّم استقالته أثناء حرب فلسطين احتجاجا على عدم قدرته على حماية قواته ثم سحبها تحت ضغط القائد العام .

كان نجيب الربيعي على اتصال بالضباط العراقيين في تنظيم عبد الكريم قاسم الذي اختار اسم (الضباط الأحرار) أيضا ، ويقول عبد الحميد صبور أنه كان هناك اتصال دائم بينهما محوره الرئيسي حركة الضباط الأحرار في العراق . . . وأنه قد أبلغه أن انقلابا سيتم في العراق يوم ١١ مايو ١٩٥٨ فأسرع بإبلاغ ذلك الى مكتب جمال عبد الناصر ولكنه أبلغه بالتأجيل في آخر لحظة .

ويقول عبد الحميد صبور أيضا ان نجيب الربيعي قد تراجع خلال فترة ما من اتصالاتهما بدعوى أن مصر تأخذ اتجاهات يسارية متطرفة . ولكن الصلة بينهما عادت الى طبيعتها بعد اعلان الجمهورية العربية المتحدة .

يؤكد هذه الحقيقة ما يقوله صبور من أنه عند اعلان ثورة العراق قفل الربيعي السفارة ، ورفع سماعة التليفون ، وأبقى علم فيصل مرفوعا لمدة ٣ أيام حتى حضرت طائرة عراقية خاصة لتحمّله الى بغداد رئيسا لمجلس السيادة .

خطة الانقلاب أعدت تحت الاشراف الكودي (صقر) . . . وكان التوقيت مناسباً . . . الحرب الأهلية في لبنان تزداد اشتعالاً . . . والأردن والعراق انضما في اتحاد واحد . . . والأمير عبد الاله ونوري السعيد كان قد تحدد سفرهما الى استنبول يوم ١٤ يوليو . . . واللواء ٢٠ الذي يقوده عبد السلام عارف فوجاً (كتية) منه كان مقرراً أن يسافر الى الأردن عابراً بغداد . . . آمر اللواء الزعيم (الأميرالاي) أحمد حقي محمد على كان في مقدمة اللواء ، الذي كان توقيت تحركه يقضى بأن يعبر بغداد ليلة ١٣/١٤ يوليو .

وعندما وصلت وحدات اللواء الى الفالوجا تولى قيادته عبد السلام عارف وتعاون معه قائد الفوج الثاني عبد اللطيف الدراجي . . . وأمر الفوج الثالث المقدم الركن يس محمد رفض التعاون فضربه عبد السلام عارف ووضعه في الايقاف .

وكان قائد الفرقة الثالثة اللواء غازي الداغستاني قد استدعى الى بغداد فتولى قيادة الفرقة مكانه الزعيم (الأميرالاي) عبد الكريم قاسم قائد

الدواء ١٩ الذي كان هو ورئيسة الفرقة في (بعقوبة) نفس المدينة التي تحرك منها بكر صدقي في زحفه الأول نحو بغداد منذ ٢٣ عاما .

وأمد الزعيم (أميرالاي) ناجي طالب مدير التدريب بالأركان وحدات الدواء ٢٠ بذخيرة أكثر مما كانت تسمح به التعليمات التي صدرت عام ١٩٥٥ مع اشتداد الهجمة الدعائية ضد حلف بغداد ، وشعور المسؤولين بأن حالة من الرفض قد بدأت تتسرب الى صفوف الجيش .

لواء عبد السلام عارف تتوزع أفواجه وسراياه على القصر الملكي والاذاعة ودار نوري السعيد ، ووزارة الدفاع ، واعتقال بعض المسؤولين .

واحتشدت الجماهير حول القصر مع الجيش . . . وخرج الملك والوصي يستفسران عن الموقف ، فعاجلتهم رصاصات سبع وتدفقت الجماهير داخل القصر وقتلت معظم أفراد الأسرة المالكة .

لم تتم حركة الجيش في معزل كامل عن الشعب . . . وكما عرف الشيوعيون والاعوان المسلمون في مصر موعد الحركة بالتحديد ، عرف كل من الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي موعد ثورة العراق بصلات خاصة بين أعضائهما الملتزمين الذين تعاونوا مع تنظيم الضباط الأحرار . . . تماما كما كان الحال في مصر .

ولكن الحركة عسكرية والقبضة العليا للضباط ، وعبد الكريم قاسم يعلن في مؤتمر صحفي بعد خمسة أيام انهم يعرفون الذين تعاونوا معهم من المدنيين .

جثة الوصي عبد الاله ربطت من الأقدام في عربة سارت به في شوارع بغداد . . . ونوري السعيد حاول الهرب عبر دجلة في ثياب امرأة فكشفه صبي ، وانتهت حياته . . . وحرقَت السفارة البريطانية .

وسحلت في الشوارع جثث بعض المسؤولين في العهد الملكي . وخاصة رجال الأمن وسط زغاريد وصيحات ابتهاج ، وقد عُلقت الجثث على أعمدة النور .

سقط الحكم الملكي في بغداد واستقبلت الثورة استقبالا عاصفا من تأييد الشعب . . . وتشكل يوم ١٤ يوليو مجلس الوزراء برئاسة عبد الكريم قاسم الذي تولى وزارة الدفاع ، وعين عبد السلام عارف نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وناجي طالب وزيرا للشئون الاجتماعية . . . وعين ١٢ وزيرا مدنيا يمثلون الاتجاهات والتنظيمات السياسية المختلفة التي اجتمعت على معاداة النظام الملكي .

واختلفت ثورة العراق عن ثورة مصر في تقديرها لدور الأحزاب الوطنية المعادية للاستعمار وهي أساسا أربعة : الحزب الشيوعي والوطني الديموقراطي والبعث والاستقلال ، وتعاونها معهم منذ اللحظة الأولى . وكل منها كان له ارتباط ببعض الضباط . . وكان محتملا أن يصل وحده الى السلطة عن طريق مؤيديه في الجيش .

ولكن ولاء كثير من الضباط المرتبطين بهذه الأحزاب كان تابعا للجيش وحركة الضباط الأحرار . . والذين احتفظوا بالولاء الأول لأحزابهم تمت تصنيفتهم عبر مراحل الثورة .

كانت ثورة ١٤ يوليو انفجارا مدويا في الشرق الأوسط اهتزت له أرجاء العالم وبادرت القوى المختلفة تراجع حساباتها وتواجه الموقف الجديد الذي نشأ بعد ست سنوات من ثورة مصر المحتملة والمتوقعة وفي أقل من سنتين على العدوان الثلاثي على مصر .

كان وقوع الانفجار في مقر حلف بغداد أكثر مما تحتمله أعصاب الامبريالية لأنه كان يعنى بالتأكيد زججان كفة الحرب الأهلية في لبنان والصالح الوطنيين وانهيار الحكم في الأردن . ولذا نزل الأسطول الأمريكي في بيروت يوم ١٥ يوليو . . وهبطت قوات المظلات البريطانية في الأردن . قادمة عبر اسرائيل لتتخذ عرش الملك حسين بعد تمزق الاتحاد بين الأردن والعراق .

وكان جمال عبد الناصر في زيارة ليوغوسلافيا عندما شبت الثورة ، ووصل الأسطول الأمريكي السادس الى بيروت . . وبعد مراجعة سريعة للموقف عاد باليخت الحرية الى يوغوسلافيا بعد أن كانت الباقية في طريقها الى الاسكندرية ومنها بالطائرة الى موسكو التي رتبت له الرحلة يوم ١٦ يوليو .

كان انهيار النظام الملكي في بغداد ، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ، تصاعدا في انتصارات جمال عبد الناصر الذي هاجم نوري السعيد والعرش العراقي في عنف خلال معركة الأحلاف . . وشعر أن من واجبه ومسئوليته مساندة هذه الثورة التي قادها العسكرون أيضا .

وقبل وصوله الى موسكو كان قد أعطى تعليمات لاسلكية للمشير عامر في القاهرة بإرسال بعثة عسكرية مصرية يرأسها ضابط عمليات لدعم ثورة العراق . فقد كان جمال عبد الناصر يخشى تحرك القوات البريطانية العسكرية في مطار الحباينة بالعراق .

كلف المشير عامر البكباشي عبد المجيد فريد بالسفر فورا الى بغداد فتحرك اليها من سوريا (الاقليم الشمالي في ذلك الوقت) ومعه أجهزة لاسلكية وأحد الضباط السوريين وبعض الفنيين حيث سلكوا الطريق الصحراوي فوصلوا صباح ١٥ يوليو بعد سفر ١٤ ساعة .

حمل عبد المجيد فريد معه تعليمات أبلغها لقادة ثورة ١٤ تموز وتتلخص في :

أولا : استعداد القوات المسلحة والقوات الجوية العربية للوقوف بجوار القوات المسلحة العراقية دعما وتأييدا للثورة .

ثانيا : تقديم كل الدعم الاعلامي والمادي الذي يطلبه قادة الثورة العراقية .

لقد كان الخطر يهدد ثورة ١٤ تموز من قاعدة الجبائية البريطانية ومن احتمالات تقدم القوات البريطانية التي هبطت بالمظلات في الأردن قادمة من قبرص .

وأصدر جمال عبد الناصر بيانا أدان فيه التدخل الأمريكي في لبنان واتخذ قراره بالذهاب الى موسكو للتعرف على موقف الكتلة الشرقية . وصحبه في الرحلة الدكتور محمود فوزي ومحمد حسنين هيكل رفاقه في زيارة يوغوسلافيا .

وطلب عبد الناصر من خروشوف أن يوجه انذارا الى الغرب مثل انذار ١٩٥٦ للتحذير من أي تحركات غربية ضد العراق أو سوريا . ولكن خروشوف كان يخشى حماقات دالاس وزير خارجية أمريكا مما قد يجنح بالعالم الى خطر حرب عالمية ثالثة ، ومع ذلك - وبعد ساعتين من مقابلة عبد الناصر - ذهب خروشوف الى اجتماع المكتب السياسي حسب رواية محمد حسنين هيكل .

وتقرر القيام بمناورات عامة على الحدود البلغارية التركية أعلنها المارشال مالمينوفسكي مصحوبة بدعاية ضخمة ، وأصدر خروشوف بيانا هاجم فيه الغرب ، وطلب المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة انسحاب الجنود الأمريكيين والبريطانيين من لبنان والأردن .

وعاد عبد الناصر جوا عبر ايران والعراق الى دمشق يوم ١٨ يوليو ووقف يخطب في الجماهير قائلا (ان الاتحاد السوفيتي يدعمنا تدعيمًا كاملاً . . . ولكننا نطلب السلام من مركز القوة) .

وقدم خروشيوف في نفس الوقت اقتراحا بعقد مؤتمر قمة عالمي من زعماء الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والهند والاتحاد السوفيتي لمناقشة أزمة الشرق الأوسط .

ووصل وفد عراقي برئاسة عبد السلام عارف الى دمشق يوم ١٩ يوليو حيث خطب عارف مشيدا بعبد الناصر والقومية العربية . ووقعت اتفاقية صداقة ومساعدة متبادلة بين مصر والعراق .

وبمادة عبد الناصر سرا الى القاهرة . . . جنرا معا حدث للطائرة المرافقة للمشير عبد الحكيم عامر التي سقطت في طريق عودتها من سوريا بعد العدوان . . . وكان مفروضا أن يكون بين ركابها لولا تغيير حدث في آخر لحظة . . .

واكتملت مشقة الرحلة على عبد الناصر عندما وصلت الطائرة فوجئت بمطار القاهرة مغلقا ، فهبطت الطائرة السوفيتية في مطار أبو صوير الحربي حيث عاد الى منزله بعد رحلة شاقة امتدت ما يقرب من أسبوع .

شيا استحققي في الأوضاع العالمية ومواقفات القوي الجديدة على حماية ثورة ١٤ يوليو . وقبل انقاذ عرش الملك حسين في الأردن والنظام في لبنان . . . وكان تدخل الاتحاد السوفيتي بالملوات وبيانات الادانة واقتراح مؤتمر القمة واثارة القضية في الأمم المتحدة والاعتراف السريع بنظام العراق والنشاط الدبلوماسي الموسع مع الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز . . . الى جانب الانتصار الزائع لشعب العراق ، والمبادرة السياسية لجمال عبد الناصر ، والتأييد الجماعي من جماهير الأمة العربية كل هذا أدى الى استقرار سريع للموقف ، وعدم حدوث سلسلة من الانفجارات تعقب ما حدث في بغداد .

كان لرحلة عبد الناصر الى موسكو صدى بعيد في أنحاء العراق . . . شعبيته التي اكتسبها في العراق خلال نضاله ضد حلف بغداد ، وموقفه الجازم في قضية التأميم والعدوان وكسره احتكار السلاح جلبت له رصيدا هائلا عند الناس هناك ، الذين خرجوا يهتفون لثورة ١٤ يوليو ولعبد الكريم قاسم ولجمال عبد الناصر أيضا .

وكان جمال عبد الناصر يتطلع قطعا الى نوع من اللقاء والوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة . . . ولكن السلطة الثورية الجديدة لم تكن منجذبة في هذا الطريق .

يقول عبد المجيد فريد الملحق العسكري الجديد ان عبد الكريم قاسم وزملاءه قد استقبلوا في البداية موقف جمال عبد الناصر بترحيب شديد ، وأنهم أعطوا له مكتباً مجاوراً لمكتب عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ليكون مقراً له ، وقد بقي به لمدة ثلاثة أشهر .

وخلال هذه الفترة قدمت الجمهورية العربية المتحدة كل مطالب العراق : الرجال والخبراء والسلاح والذخيرة التي توافرت للجيش المصري منه كان تسليحه بريطانيا .

ويقول عبد المجيد فريد ان صداقة عبد الكريم قاسم وعلاقته به كانت متسمة منذ البداية بالجذر الشديدي ، وذلك حرصاً منه على عدم زيادة النفوذ المصري في العراق ، بينما يقول عبد المجيد أنه شعر منذ البداية أيضاً بتقارب شديد من عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري مديير المخابرات .

ولكن عبد المجيد فريد يعترف بأنهم قد أخطأوا في زيادة اتصالهم بعبد السلام عارف الى الحد الذي أثار عبد الكريم قاسم وضاعف الحذر في صدره .

وحضر الى مصر وفد من السياسة العراقيين رأسه كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وقال لعبد الناصر ان عنده قدرة التأثير على عبد الكريم قاسم وأن ملاحظته الوحيدة هي تعطيل الحريات السياسية في مصر وطالب بإلغاء الاتحاد القومي واعادة الأحزاب حتى يمكن قيام اتحاد فيدرالي ، ولكن عبد الناصر رفض الفكرة .

أول مؤتمر صحفي لعبد الكريم قاسم لم يشهد فيه بعبد الناصر كزعيم للعروبة . . وان كان قد تحدث عن دوره الكبير في تأييد ثورة العراق .

عبد الكريم قاسم كان أكبر سناً من جمال عبد الناصر . . ولد في ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ، وتخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٤ ودخل كلية أركان حرب عام ١٩٤١ ، واشترك في الحرب ضد الأكراد عام ١٩٤٥ ، وكان في فلسطين خلال فترة الحرب ، ثم ذهب للدراسة في إنجلترا عام ١٩٥٠ ، وحصل على رتبة الزعيم (الأميرالاي) عام ١٩٥٥ .

كان كل من جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم متخرجاً في كلية أركان الحرب . . مستوى الدراسة واحد تقريباً . . ولكن رتبة عبد الكريم قاسم يوم الثورة كانت تفوق عبد الناصر بدرجتين . . وعمره أيضاً كان يزيد حوالي أربعة أعوام فجمال عبد الناصر ولد في ١٥ يناير ١٩١٨ .

صراعات داخلية :

لم يكن عبد الكريم قاسم مثل عبد السلام عارف مندفعاً الى القومية العربية والناحية الدينية .. ولم يكن مثله أيضاً مرتبطاً من بعيد بحزب البعث الذي يضع الوحدة العربية في مقدمة أهدافه .

رشح عبد السلام عارف صاغ المخابرات صالح مهدي عمّاش المسئول بحزب البعث ليكون مندوباً عن العراق في هيئة الأمم المتحدة بدلاً من اسماعيل عارف أحد قادة الضباط الأحرار .

كانت مشاكل العراق الداخلية تفرض عليهم الاهتمام بها أولاً ... ولكن عبد السلام عارف بدا في الموقف كما لو كان ممثلاً لاتجاه الوحدة مع مصر .. يخطب كثيراً بما لا يتفق مع رأى زملائه .. الأمر الذي أدى الى إثارة البلبلة في العراق . وخاصة بعد أن عقد الملحق العسكري المصري عبد المجيد فريد صلات خاصة به ، أوحى الى زملائه والى قاسم بأنه أصبح مصدر خطر عليهم وعلى الثورة .

وزاد في تجسيم هذه الحالة وصول رشيد عالي الكيلاني في أول سبتمبر من القاهرة وإعلانه عن معارضته للإصلاح الزراعي .

وفي ١٢ سبتمبر أي قبل مضي شهرين من الثورة أعفى عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة وزاد ذلك من هوة الجفاء والتوتر ، ووصل الأمر غايته في ٣٠ سبتمبر عندما صدر أمر بإعفائه من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيراً للعراق في بون .

رفض عبد السلام عارف تنفيذ الأمر أو السفر متعللاً بعدة حجج شخصية ، وفي ١١ أكتوبر عقد عبد الكريم قاسم اجتماعاً لقادة الضباط الأحرار ومعهم قادة الفرق الأربع بالجيش العراقي في وزارة الدفاع لإقناع عارف بالسفر وتفادي انفجار أزمة بين الزملاء .

وفي هذا اللقاء أخرج عارف مسندسه وحاول الاعتداء على عبد الكريم قاسم الذي عاجله بالقبض على يده وأخذ المسدس منه .. وقال عبد السلام انه كان يحاول الانتحار .. وسأله قاسم عن السر الكامن وراء تنفيذ هذه الرغبة لو صحت في مكتبه .

عفا عبد الكريم قاسم عن حركة عبد السلام عارف في مقابل سفره في اليوم التالي مباشرة الى بون وودعه في المطار ، ولكن عارف أمضى يوماً واحداً فقط في بون ، وثلاثة أسابيع في جولة بعواصم أوروبا ، عاد

بعدها فجأة الى بغداد يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٨ حيث اعتقل وقدم للمحاكمة يوم ٢٧ نوفمبر .

كانت شخصية عبد السلام عارف تدفعه الى تصرفات غير محسوبة معتمدا على رصيده القومية العربية وجمال عبد الناصر الكبير في العراق .

وكانت صلة القاهرة ببغداد قد بدأت تدخل دائرة الحساسية نتيجة تصرفات بعض أجهزة الأمن المصرية . . كانت لهفتهم للوحدة معرية للعناصر التي لم تجده في ثورة ١٤ يوليو متنفسا لتعبيرها .

وكان في حركة هؤلاء الأفراد غير المسئولين تشويه للصورة التي تصل الى جمال عبد الناصر ، وتشويه أيضا لصورة جمال عبد الناصر في نظر المسئولين العراقيين .

كانت تجربة الوحدة مع سوريا قد مضت في الطريق عدة شهور ، وكان مفروضا فيها أن تكون قوة جذب للدول العربية المتحررة . . ولكن كما أن الثورة لا تصدر فان الوحدة لا تفرض .

وبدأت صحافة القاهرة ، وخاصة صحف أخبار اليوم ، تلمح الى أن تيارا شيوعيا قد بدأ يأخذ مجراه في العراق . . ولكن جريدة المساء التي كان يرأس تحريرها خالد محيي الدين نشرت مقالا للدكتور عبد العظيم أنيس تحت عنوان (الحركة الوطنية العربية) واتصل جمال عبد الناصر بخالد محيي الدين غاضبا على ذكر كلمة (الوطنية) بدلا من (القومية) ، وأصدر تعليماته بمنع الدكتور عبد العظيم أنيس من الكتابة .

واذا كان مكسيم رودنسون قد كتب يقول (ان ثورة العراق هي أول ثورة حقيقية في العالم العربي) فانه كان يعنى بذلك أنها حركة عسكرية منفتحة على الشعب بتنظيماته المختلفة .

ثورة العراق كانت تمضي في طريق يخدم الشعب المتحرر من قبضة النظام الملكي الرجعي وحلف بغداد . . ولكنها لم تتحرك نحو الوحدة حركة سريعة أو ملحوظة . . وبدأ الأمر بالنسبة للقوميين كأنه نوع من التردد أو الخيانة .

حركة الشواف . . بين القاهرة وبغداد :

كان الموقف المنفتح على الشعب لثورة العراق دافعا الى ظهور حساسيات مع القاهرة التي وصلت اليها الصورة كما لو أن العراق قد أصبح خاضعا تماما للنفوذ الشيوعي ، وخاصة بعد استقالة صديق شمشل الذي حاول مصادرة جريدة الحزب الشيوعي في فبراير .

وهي ضرورة. لم تكن دقيقة أو صحيحة . . فالحزب الشيوعي كان يمارس نضاله ولكن بطريقة غير قانونية ، وكانت هناك متناقضات بين قيادته وبين السلطة .

صحيح . . أن حرية نسبية قد توافرت لحركته ، ولكنها كانت حرية مرصودة .

وبدأت بعد ظهور حملات نقد محدودة في الصحف المصرية ضد العراق . . مهاجمة صريحة من جمال عبد الناصر للشيوعيين في خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ بيور سعيد .

وذهب جمال عبد الناصر الى سوريا في مارس ١٩٥٩ وهو في خطبه يهاجم أعداء القومية العربية تعميما . . حتى قامت محاولة المقتدم عبد الوهاب الشواف ابن مفتي بغداد يوم ٨ مارس ١٩٥٩ في الموصل .

وكما يقول أنتوني ناتنج في كتابه (ناصر) فإنه سنو عرف عبد الناصر أو لم يعرف بأسرار هذا التدبير ، فالامر الذي لا شك فيه أن أخبار الانقلاب المجتمعت كانت قد تسربت الى الناس وعلم بها السفير البريطاني هنري تريفلان ، وعلى قدر ما شعر السراج بضمان النجاش ، على قدر ما ضعفت السرية . . وقلت إجراءات الأمان . . مما أوقع بعض السوريين يملأ بسهم العسكرية في الموصل .

ويقول أنتوني ناتنج أيضا أن جمال عبد الناصر قد عاتب السراج على تدبيره للانقلاب ، ولكن لم يكن أمامه خيار . . التورط قد حصل والهجوم خير وسائل الدفاع .

وقال لي عبد اللطيف البغدادي ان حوارا دار بين بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة عن احتمالات تدخل مصري لتأييد ثورة ضد نظام عبد الكريم قاسم اذا ما طلب منهم ذلك . . وأنه قد أثرت احتمالات انتهاز اسرائيل الفرصة لمهاجمة سوريا ، أو مبادرة الاتحاد السوفيتي لمساندة قاسم ، أو تدخل قوات الحلف المركزي أو الولايات المتحدة . . ومع ذلك فإن عبد الناصر أعلن أنه لن يتردد اذا ما حدث ذلك في اهمال كل هذه الأخطار والقيام بواجبه القومي .

ويؤكد الملحق العسكري عبد المجيد فريد أنه لم يكن على علم بحركة الشواف ، ويقول انها دبرت بمعرفة السراج .

كان هناك اجتماع لأنصار السلام في المدينة ، واحتشدت الجماهير ومضى الاجتماع هادئا ثم خرجت بعض المظاهرات السلمية ، فأرسل لها

الشواف قواته لتفريقها عنوة معتقدا أن هذه الجشود قد أعدت للمبادرة بالهجوم عليه ، وبدأت مجزرة دامية لم يكن هناك من سبيل لتفاديها . . .
اذ اندفع الشواف في مقامرة للسيطرة على الموقف بعيدا عن بغداد .

لم يكن الشواف قائد اللواء الخامس من الفرقة الثانية وحده . .
وانما كان مرتبطا مع ناظم الطبقجلي قائد الفرقة ورفعت الحجاج سرى مدير
المخابرات الذي كان يدبر اعتقال عبد الكريم قاسم .

ولم يجد رفعت الحجاج سرى الموقف مواتيا فأرسل الى الشواف
يطلب التأجيل . . . ولكن الاندفاع الأهوج جعله يعلن الانقلاب في ذلك
اليوم الذي احتشد فيه أنصار السلام .

استمرت الحركة يومين : خاضعين الشيوعيون والأكراد
الديموقراطيون دفاعا عن أنفسهم . . . واتخذ ضباط الصف المنضمون للحزب
الشيوعي موقفا الرفض من حركة الشواف . . . واستمرت المعركة في
المدينة يومين .

لم يقدر الشواف أن طائرات بغداد تستطيع الوصول الى الموصل
وضرب التجمعات العسكرية فيها ، وهو ما حدث فعلا .

« أجهزة الدعاية المصرية والسورية تعلن عن قيام « ثورة الشواف »
وصوت العرب يلهب حماس الناس . . . والقتلى يتساقطون . . . وبغداد تعلن
عزل الشواف ، وهو يواصل المعركة حتى يسقط جريحا وينقل للمستشفى
فيهجم عليه الناس وتنتهي حياته ومحاولته . . . وفي المدينة مئات من
القتلى والجرحى . . . وقام بعض الشيوعيين بأعمال غير إنسانية أساءت
اليهم ، وجعلتهم يكتبون عنها نقدا ذاتيا فيما بعد . . . ولو أنهم في الحقيقة
قد دفعوا اليها دفعا باستفزاز الشواف لهم عندما اعتقل قادة الحزب
ووضعهم في السجن .

كان عيد الناصر ينتظر أخبار انتصار الثورة التي دبرت مع بعض
أعضاء أجهزة المخابرات . . . ولكنه بدلا من ذلك سمع أخبار فشلها ومصرع
الشواف .

وأصدر عيد الكريم قاسم قرارا بإبعاد الملحق العسكري عبد المجيد
فريد والمستشار بالسفارة محمد المصري وهو ضابط سابق من رجال
رئاسة الجمهورية ، وليس من موظفي وزارة الخارجية ، واثنين من الموظفين
الاداريين خلال ١٢ ساعة على ألا يخرجوا من باب السفارة حيث إن الدولة
لن تكون مسؤولة عن حياتهم . . .

ومع ذلك يقول عبد المجيد فريد انه تسلل من السفارة ليلا وذهب الى رفعت الحاج سري في مكتبه بوزارة الدفاع وحذره من انكشاف أمره ، ويقول عبد المجيد فريد ان رفعت كان مرتبكا .

ويبدو أن هذه الزيارة المتعجلة البعيدة عن قواعد الأمان قد أكدت شكوك قاسم في رفعت الحاج سري فأصدر أمرا باعتقاله بعد ٣ ساعات من خروج عبد المجيد فريد من عنده .

وعندما وصلت أخبار الفشل بدأ جمال عبد الناصر حملة في غاية العنف ضد العراق خلال جولته وخطبه في سوريا منذ يوم ١١ مارس .

عبد الكريم قاسم أصبح قاسم العراق . . الشيوعيون عملاء وملحدون لا يؤمنون بحرية بلدهم . . الحزب الشيوعي السوري يعمل بتعليمات من الخارج . . لن نسمح بقيام حزب شيوعي في مصر . الحزب الشيوعي في مصر يتلقى تعليماته من الحزب الشيوعي ايطالي منذ عام ١٩٥٢ .

الهجوم يشتد ويتضاعف ضد حكومة العراق . . ورد الفعل ضد مصر يزداد عنفا .

وتمزقت العلاقة بعد شهور معدودة بين ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٤ يوليو ، ولم يعد هناك جو مناسب لخلق علاقة صحية مشتركة بين الأفكار القومية والأفكار الوطنية أو العاطفية .

وبدأت في آخر مارس ١٩٥٩ حملة اعتقالات ثانية ضد الشيوعيين المصريين والسوريين الذين سبق أن وجهت ضدهم حملة اعتقالات شملت المئات في ليلة رأس السنة ١٩٥٨/١٩٥٩ .

الانفعال واضح في موقف جمال عبد الناصر . . وفي موقف الحكومة العراقية التي جعلت من محكمة المهادي ساحة للقذف والسباب والدعاية وفضح الأسرار .

وكانت محكمة الشعب برئاسة العقيد قاضل المهادي قد بدأت في محاكمة عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني ورفعت الحاج سري وغيرهم على امتداد شهور طويلة .

طرد عبد الكريم قاسم بعد ثورة الشواف ٢٠٠ ضابط من الجيش منهم ٧٠ (أميرالاي وقائ مقام) .

وفي يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٩ حدثت محاولة اعتداء على حياة عبد الكريم قاسم قام بها بعض البعثيين في شارع الرشيد . . قتل السائق وجرح

عبد الكريم قاسم وتمت حركة اعتقالات كبيرة ، وذلك بعد أن كانت أحكام
الاعدام قد نفذت على ناظم الطبقجلى ورفعت الحاج سري ضمن ١٣ ضابطا ،
٤ مدنيين يوم ٢٠ سبتمبر .

هجمة على الشيوعيين :

وعندما نشرت جريدة المساء في مصر أن الثورة قد انتهت ذهب أنور
السادات يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ الى خالد محيي الدين وأبلغه قرار جمال
عبد الناصر بعزله ، وتعيين ضابط مخابرات رئيسا للتحريير بدلا منه هو
مصطفى المستكاوى . كل الجرائد المصرية ظلت تخلق جوا من الاثارة
حول ما حدث في الموصل . وتنشر خطب عبد الناصر الملتهبة في سوريا
والتي ظل يواصلها حتى شهر أبريل ١٩٥٩ .

وفي حديث مع الصحفي الهندي كرانجيا يوم ١٧ ابريل قال
عبد الناصر :

(ليس بالقومية العربية أى خطأ ، الا أنها معرضة في الوقت الحاضر
لهجوم من الحركات الهدامة ، اننا نقاتل معركة دفاعية ضد الشيوعية
ومطامعها تماما كما سبق أن قاتلنا ضد الاستعمار الغربى) .

وصرح بأنه طلب مقابلة عبد الكريم قاسم ولكنه اعتذر بحجج واهية
لأنه كان أسيرا للشيوعيين .

وفي ختام الحديث قال انه يتوقع كفاحا طويلا بين الشيوعيين
والقوميين العرب .

وكان قد سبق لجمال عبد الناصر أن قال لخالد محيي الدين قبل
عزله من رئاسة تحرير (المساء) ، ان القومية العربية قد انتهت بقيام
ثورة العراق .

كانت الصورة عند عبد الناصر ان قاسما كان أسيرا في يد الشيوعيين
يتحرك بأمرهم وينفذ ارادتهم . . ولكن الحقيقة كانت غير ذلك . .
فالشيوعيون في العراق كانوا يصارعون من أجل حقوقهم في الوجود . .
والسلطة لم تكن في أيديهم . . وبضالهم الطويل منذ تأسيس الحزب
الشيوعى العراقى عام ١٩٣٤ ، واعتقال سكرتير الحزب يوسف سليمان
(فهد) وزميله عضوى المكتب السياسى زكى محمد بسيم وحسين محمد
الشبيبى فى يناير ١٩٤٧ وصدر الحكم عليهم بالاعدام فى يونيو من نفس
العام ثم وقف التنفيذ تحت ضغط رأى العام العالمى فى كل البلاد وأخيرا
العودة الى اتهامهم بالتآمر من داخل السجن ومحاكمتهم واعدامهم يوم ١٤
فبراير ١٩٤٩ قبل اذاعة النبأ .

كان اعدام هؤلاء القادة يمثل عند الشيوعيين العراقيين مأساة عنيفة. وذكرى مؤلمة .. ولذا فانه في التاريخ الاول لاعدائهم بعد الثورة ١٤ فبراير ١٩٥٩ سارت مواكب شعبية حاشدة تحيي ذكرى الشهداء الثلاثة وكانت لجنة العفو عن المسجونين السياسيين قد أصدرت قرارا في ٢٤ يناير باعتبار الأعمال التي حوكموا بسببها من أعمال الكفاح الوطني التي تستأهل التقدير .. واعتبارهم شهداء الشعب ..

كان هذا القرار طبيعيا اذ أعيدم الثلاثة في مرحلة التضال ضد الاستعمار البريطاني .. ولم يكن قيام المظاهرات دليلا على وثوب الشيوعيين على السلطة ..

ولكن الصورة المشوهة التي خرجت من بغداد عن طريق عملاء المخابرات المصرية .. والفكرة العدائية الثابتة ضد الشيوعية والشيوعيين .. والتناقض غير المبرر وغير العلمي بين التنظيمات القومية والشيوعية .. وانحراف بعض الصحف العراقية والمصرية الى الهجوم غير الموضوعي .. وساحة محكمة الشعب التي تحولت الى مسرح اثاره واتهام للقيادة المصرية .. كل هذا أدى الى وقوف جمال عبد الناصر موقفا عدائيا من الشيوعيين العراقيين ..

ولم تكن الحقيقة أن الحزب الشيوعي كان قد قبض على السلطة .. فانه في يوم ٢٩ ابريل أصدر الحزب بيانا يطالب بالمشاركة في الحكم .. وقاسم يجيب بأنه يريد حزبا يقضى على كل الأحزاب .. قائلا أن الشعب هو حزبه ..

وفي النصف الثاني من يونيو فصل بعض الضباط الشيوعيين من الجيش ..

وفي العيد الأول للثورة ١٤ يوليو ١٩٥٩ أعلن عبد الكريم قاسم أنه سيصرح بتكوين أحزاب خلال ستة أشهر .. وبالتحديد في يوم تأسيس الجيش العراقي أي ٦ يناير ١٩٦٠ ..

وشكل عبد الكريم قاسم وزارة جديدة ضمت ٦ من العسكريين ، ١١ مدنيا .. مما أعطى الحكم لونا عسكريا .. رغم دخول دكتورة نزيهة العتومي الى الوزارة وهي ماركسية وتعتبر أول وزيرة تعين في العالم العربي والاسلامي معا ..

تكوين الأحزاب كان يعتمد على موافقة وزير الداخلية .. القانون شبهه بقانون الأحزاب الذي سبق أن صدر في مصر عام ١٩٥٢ ونحلت الأحزاب القديمة بموجبه ، على أن تتقدم بطلبات تكوين جديدة ..

وفي اليوم المحدد لتقديم الطلبات ، تبين أن حزباً شيوعياً آخر يرأسه انتهازى يسمى داود صايغ يضم مجموعة محدودة من الأعضاء تباركهم الحكومة لقسم الحزب الشيوعى الأصيل - قد تقدم بطلب تكوين أيضاً . . . ورفضت الحكومة أن تعطى اسم الحزب الشيوعى للشنظيين . . . واكتفت بحزب داود صايغ .

وبادر الحزب الى تغيير اسمه الى (اتحاد الشعب) وهو اسم صحيفته ، ولكن طلبه رفض أيضاً يوم ٢٢ يناير ١٩٦٠ . . . وكان هدف عبد الكريم قاسم من ذلك هو قسم الحزب الشيوعى واجباره على أن يظل سرياً لا يمارس نشاطه بصورة علنية .

رغم الشعارات اليسارية والصورة الحمراء التى اكتسبت بها العراق كان عبد الكريم قاسم لايزيد عن كونه ضابطاً عسكرياً بعيداً عن الطبقة الوسطى ، يريد أن ينفرد بالسلطة فى يده ويلعب لعبة التوازن ، ويرفض التعاون المخلص مع الطبقة العاملة لتحقيق وحدة وطنية كاملة فى مواجهة أخطار الامبريالية والرجعية .

هكذا هاجم عبد الناصر الشيوعيين فى نفس الوقت الذى كانوا يعانون فيه من تصرفات عبد الكريم قاسم .

وهكذا فقد أيضاً عبد الكريم قاسم تأييد اليسار المطلق ، ولم يكسب اليمين .

وضاعف جمال عبد الناصر حملته على العراق . . . فى السياسة الخارجية بدأ هجومه على الاتحاد السوفيتى وتحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة التى أعادت لمصر المعونات ، واستقبلت الجامعات الأمريكية ٢٤٠ طالبا كانوا يدرسون فى الاتحاد السوفيتى .

وفى السياسة العربية استقبل عبد الناصر اللواء فؤاد شهاب سرا ، خلال وجوده فى سوريا بعد ثورة الشواف وتم الاتفاق على تأييد لبنانى كامل لمصر . . . وفى أغسطس عادت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الملك حسين ، وفى سبتمبر التقى عبد الناصر مع الملك سعود الذى سبق أن تأمر على حياته وعلى الوحدة .

وخلال عام ١٩٥٩ زادت قبضة العنف فى مصر وضممت المعتقلات كل صوت معارض ، وجاءت استقالة وزراء البعث فى نهاية العام تكملة لحلقة الضغط ومصادرة الحريات والمعارضة .

ولكن الموقف فى العراق مازال بعيداً عن يد جمال عبد الناصر .

والأمور هناك تمضى فى حملة العداء ضد القاهرة ، ولكن عبد الكريم قاسم لا يهاجم مصر ولا عبد الناصر . ولكن توجيهاته للمسؤولين جميعا كانت ضد مصر وجمال عبد الناصر .

سلطات العراق تلغى حكم الاعدام على فاضل الجمالى وزير الخارجية فى عهد حلف بغداد . . . وتواصل رفضها حضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية اذا عقد فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة . . . وعندما ذهب الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية مع عبد الخالق حسونه أمين عام الجامعة العربية الى بغداد فى يناير ١٩٦١ عومل الأول معاملة المسافر العادى بينما دخل عبد الخالق حسونه من باب كبار الزوار .

الامل ضئيل فى تقريب الثغرة بين بغداد والقاهرة أو بين قاسم وعبد الناصر . . . وتعيين همفرى تريفلين الخبير فى الشؤون المصرية والعراقية منذ الأربعينات سفيرا لبريطانيا فى بغداد قد لعب كما قال عبد الناصر دورا فى زيادة الثغرة بين الدولتين العربيتين .

ووضع الشقاق والخلاف على المائدة مرة أخرى عندما طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت الى العراق عقب اعلان استقلالها فى يونيو ١٩٦١ ، باعتبارها كانت ضمن ولاية البصرة فى عهد العثمانيين . . . وصاحب اعلان عبد الكريم قاسم حشد للقوات العراقية كما لو كان يريد تنفيذ الأمر بالقوة العسكرية .

واستنجد أمير الكويت ببريطانيا التى أسرعت بإرسال قواتها الى الكويت ، ولم يظهر عبد الناصر أى اعتراض على ذلك عندما أبلغه السفير البريطانى سير هارولد بيلي حسب رواية أنطونى ناتنج .

ولكن مجلس الجامعة العربية اعترض على دخول الكويت الى الجامعة العربية مادامت القوات البريطانية ترابط على أرضها . . . فقد كان فى ذلك مثل ونموذج يمكن أن يتكرر بوساطة بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن .

واقترح جمال عبد الناصر أن تطلب الكويت رحيل القوات البريطانية وأن تستبدل بقوات عربية مشتركة . . . وعندئذ تفتح أبواب الجامعة العربية للدولة الجديدة .

وبدأت القوات البريطانية فى الانسحاب فعلا يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ودخلت الكويت الجامعة العربية . . . ووصلت قوات عربية مسلحة من مصر والسعودية والأردن وتونس والسودان .

ولكن القوات المصرية لم تبق طويلا . . قرر جمال عبد الناصر سحبها
تلاثر العكسي الذي أحدثه وجودها في الكويت بين الرأي العام العراقي
الذي كان قد أخذ موضوع ضم الكويت مأخذ الجد والاهتمام .

وعندما تمزقت وحدة الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر ١٩٦١
كان في ذلك انحسار لموجة القومية والوحدة العربية التي طغت على المنطقة
مع منتصف الخمسينات . . وانجذب اهتمام جمال عبد الناصر الى ما يدور
في سوريا أكثر مما يدور في العراق .

ولم يؤد الانفصال الى تقارب حقيقي بين سوريا والعراق . . وإن
كانت حكومة قاسم قد اتجهت لهذا الحدث الذي أيد وجهة نظرها في
ضرورة التريث قبل اتخاذ قرارات علوية في موضوع الوحدة .

وعند اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورا تغييت حكومة
العراق ولم تشأ أن تنسحب الى النزاع الملتهب بين مصر وسوريا .

وخلال هذه الفترة كان حزب البعث قد انتعش قليلا في سوريا ،
وبدأ التفكير في إعادة تنظيمه ، وتشكلت قيادة قومية خاصة في سوريا
من حزبين غير سوريين بقيادة منيف الرزاز وعضوية علي صالح السعدي
من العراق . . في الوقت الذي تكونت فيه قيادة سورية رافضة بقيادة
رياض المالكى .

وبدأ الحزب العراقي يتماسك تنظيميا ، ويحاول إعادة تنظيم قواته
في الجيش وخارج الجيش بعد ضربات عنيفة وجهت له في عهد قاسم ،
وتم تدبير انقلاب عسكري جديد . . قبل أن تنقضي خمس سنين
على ثورة ١٤ يوليو .

الفصل الثالث

سقوط عبد الكريم قاسم

(التعمد لله)

ماتشيت جريدة الأهرام في عيد
الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣. وهي
الكلمات التي بدأ بها جمال عبد الناصر
خطبته تعبيرا عن ارتياحه لانتصار
ثورات اليمن والجزائر وسقوط قاسم
بعد مأساة الانفصال .

تم تدبير البعث للخطبة على أشخاص التنسيق بين المدنيين
والعسكريين .

وكان الهدف هو الاستيلاء على الاذاعة ووزارة الدفاع حيث كان
يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصنا يضم ٣ كتائب مشاة ، ١٨ مدفعا
مضادا للدبابات ، ومدفعية مضادة للطائرات .

نقطة الانطلاق كانت من الجبائية وساعة الصفر كانت التاسعة صباحا
وهو توقيت يتناسب مع أسلوب عبد الكريم قاسم الذي كان لا ينام الا في
الخامسة صباحا .

وفي يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم الجمعة كان عبد الكريم قاسم نائما في منزل والدته .

وفي الثامنة والنصف صباحا ، اندفع بعض الضباط الى منزل الزعيم (الأميرالاي) الأوقاتى قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده . . . وفي نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الاذاعة ، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ .

أعلنت القوات التي احتلت الاذاعة في التاسعة والأربعين دقيقة صباحا خبر اعدام عبد الكريم قاسم بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام ، الى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له في الشارع .

وبدأت معركة بين المعتصمين في مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج . . . ولم يقف الى جانب قاسم الا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم ولم يتعاون معهم في اخلاص كامل . . . وأطلقوا نداءات الى جماهيرهم تقول (الى السلاح للقضاء على مؤامرة الامبريالية والرجعية . . . استقلنا الوطني ومنجزات ثورتنا في خطر جسيم . . . خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان واضربوا المتآمرين عملاء الاستعمار) .

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة . . . ومستمرة أيضا بين مليشيا الشيوعيين وحرس قوى البعثيين وخاصة في الأحياء الشعبية .

سقوط الاذاعة جعلها تثير الفزع في نفوس الجماهير اذ تعلن أن المجلس الوطني لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين . . . والاذاعة المصرية تدع بيانات المجلس الوطني الجديد في حماس شديد .

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف . . . قوات الجيش وحدها هي القادرة . . . والقتال يشتد في الشوارع وفي وزارة الدفاع .

الثوار معهم عبد السلام عارف الذي أفرج عنه عبد الكريم قاسم بعد تخفيف حكم الاعدام الى المؤبد . وكان قبله أمضى ليلة الجمعة في منزله ثم خرج في الثامنة صباحا الى معسكر أبو غريب حيث ركب هو وأحمد حسن البكر دبابة في قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التي نشرت ، بينما يقول البعثيون أنه خرج من منزله في الحادية عشرة صباحا دون أن يكون على علم كامل بما يدور .

وفي المساء اتصل قاسم تليفونيا بعبد السلام عارف وأبلغه استعداداته للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق . . ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط .

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية الى اللحظة الأخيرة . ولكن عارف قال له أنه لن يكون مثل تشومبي ولن تكون العراق مثل الكونغو .

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت . . وفي الصباح اتصل عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف وتم الاتفاق بينهما على أن يكون التسليم في مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع .

ووصل قاسم الى الاذاعة في مدرعة ومن خلفه في سيارة مصفحة فاضل المهداوي وطه الشيخ أحمد مدير المخابرات وضابط رابع .

وحدثت مواجهة بين عبد الكريم قاسم وزملائه وبين عبد السلام عارف وأعضاء المجلس القومي لقيادة الثورة ، انتهت الى صدور قرار بإعدامه وإطلاق الرصاص على الأربعة في إحدى غرف الاذاعة ، ونقل صورة البث الى المشاهدين في التليفزيون . وعندما وصلت الصور الى القاهرة وظهرت على شاشة التليفزيون أصدر جمال عبد الناصر أمرا بوقف اذاعتها لبعدها عن الانسانية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة يستمر في الحكم من الاذاعة لمدة ثلاثة أيام ثم ينتقل الى الجامعة ومنها الى المجلس الوطني .

عين عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية ، وأحمد حسن البكر رئيسا للوزراء ، والمقدم مهدي صالح عماد وزيراً للدفاع وهم جميعاً من العسكريين . . وعين على صالح السعدي أحد قادة البعث نائباً لرئيس الوزراء واللواء طاهر يحيى رئيساً لأركان الحرب وعلى رشيد مصلح حاكماً عسكرياً .

فرض المجلس الوطني الذي لم تكن أسماء أعضائه منذ البداية حظراً التجول من الثالثة مساء حتى الفجر واستمرت الفترة تتناقص حتى ألغى الحظر في أول مارس ١٩٦٣ .

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة والاذاعة تطالب بإطلاق النار عليهم في كل مكان . . واعتقل عزيز شريف الحائز لجائزة لينين للسلام عام ١٩٦٠ . ونشرت برافدا بياناً تهاجم فيه قمع الشيوعيين في العراق ، ونشرت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية والاشتراكية ضد ما يدور في العراق .

البعث يحكم العراق :

كان انعكاس الموقف في مصر تأييدا كاملا وسريعا للموقف .. واعترفت سوريا والأردن بعد ذلك ، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد في العراق يظهر في مظهر متعارض مع نظام الحكم في البلدين وقتئذ .

أول خطاب لعبد الناصر بعد الثورة كان في عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وظهر مانتشيت الأهرام (الحمد لله) بخط أحمر كبير .. فهكذا بدأ جمال عبد الناصر خطبته ، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن انتصارات ثورة اليمن والجزائر ثم العراق بعد الانفصال .

وحضر من العراق وفد برئاسة علي صالح السعدي وصالح عماش وطالب شبيب وزير الخارجية وفؤاد عارف (كردي) وعقيد خالد مكي الهاشمي معاون رئيس أركان الحزب ومقدم جوى حردان التكريتي .. وحضر أيضا وفد شعبي عراقي برئاسة حسين جليل .

خُطب في عيد الوحدة علي صالح السعدي ، ثم سافر الوفد العراقي الى الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها الى القاهرة .

وطلب علي صالح السعدي من جمال عبد الناصر أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبي مشكلتهم .. وبعد عودته من الجزائر أبلغه عبد الناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير في نوع ما من الحكم الذاتي .

واعتبر علي صالح السعدي بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الانقسامي .

وأهدي عبد الناصر الى الحرس القومي الذي كان يرأسه علي صالح السعدي ٢٠.٠٠٠ مدافع رشاش مصري سافرت فورا الى العراق لتسليح الحرس القومي بعد أن بدأ يلعب دورا هاما وبارزا في اشاعة الارهاب بين الجماهير .

كان الحرس القومي تنظيما عسكريا يلا ضبط ولا ربط .. تولى قيادته منذر الوندأوى أحد قادة البعث .

وصير قرار تعيين أمين هويدي سفير مصر في الرباط سفييرا في العراق وكان قد سبق له أن عمل نائبا لرئيس المخابرات ثم قدم استقالته لتناقضات في التفكير والإسلوب بينه وبين صلاح نصير ، وبقي في منزله ستة شهور قبل تعيينه سفييرا في المغرب .

وكان تعيين أمين هويدي وهو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبد الناصر دليلا على الاهتمام بالعراق في مرحلته الجديدة .

المجلس الوطني لقيادة الثورة كان يضم ١١ منهم ٩ بعثيين وعبد السلام عارف وطاهر يحيى . . وكان عارف في البداية يؤدي دورا قريب الشبه من الدور الذي قام به محمد نجيب في ثورة يوليو .

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثيا ، ٩ قوميين مستقلين ، ٢ من الأكراد . كان البعث هو العنصر المسيطر في الحركة ، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسي .

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط أحمد حسن انبكر ، وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي وصباحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف وإبراهيم جاسم وخالد حسن فريد وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم فرحان .

انسحب صباحي عبد الحميد من هذه المجموعة في نهاية عام ١٩٦٢ وتكون تنظيما آخر شكلت قيادته منه ومن عارف عبد الرازق ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان وجاسم الخمراوي وهادي خماس وعرفان وجدي وعدنان أيوب صبري وفاروق صبري . . وحددت آخر رمضان توقيتا للانقلاب .

عين المجلس الوطني لقيادة الثورة صباحي عبد الحميد مديرا للتحركات في الجيش وهو من المناصب الهامة بينما أحال عارف عبد الرازق إلى المعاش رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الجبائية .

كان انتصار ثورة البعث في العراق باعثا للبعثيين في سوريا على الحركة وضرب الانفصال فكانت حركة ٨ مارس . . وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة علي صالح السعدي إلى دمشق للتهنئة . . بينما لم ترسل مصر وفدا .

بعد ذلك بدأت مباحثات الوحدة الثانية بالقاهرة يوم ١٧ وانتهت إلى البيان المعروف الذي سبق عرضه في الباب السابق . .

كان جمال عبد الناصر يرغب في أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده . . وكان قادة العراق يرسمون خططهم على أساس انفراد البعث بالحكم ، ولذا فإنهم لم يرتاحوا لاصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية في اللجان المختلفة .

عندما حاول فؤاد الركابي العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد من مطار بغداد .

وعندما نشر محمد حسنين هيكل مقالا في الأهرام بعنوان (انى
اعترض) دعى أمين هويدى لمقابلة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر
وطالب شبيب فى الواحدة بعد منتصف الليل ، حيث استمر الاجتماع
الى الرابعة صباحا ، وكانت الدعوة من أجل الاحتجاج على المقال لنشره
هجومًا على البعث .

وشعر القوميون بضعف موقفهم فى حركة النظام فأثر بعضهم
الاستقالة ، وأعيد تشكيل الوزارة ، وأصبح على صالح السعدى وزيرا
للارشاد بدلا من الداخلية ، وتألقت وزارة لشئون الوحدة .

وفى يوم ٢٠ مايو قرر جمال عبد الناصر أن يلقي خطابا يهاجم فيه
بعض تصرفات سوريا ، ولما علم عبد السلام عارف بذلك اتصل به تليفونيا
ورجاء تأجيل ذلك ، فاستجاب عبد الناصر . . ولكن لم تكد تمضى عدة
أيام حتى أعلن عن مؤامرة فى مايو اعتقل فيها كثير من القوميين .

المقاومة للنظام الجديد مستمرة أيضا من جانب الشيوعيين الذين
حاول بعضهم يوم ٣ يوليو الاستيلاء على معسكر الرشيد واقتحام السجن
رقم (١) للافراج عن ٣٠٠٠ سجين . . وأثناء المحاولة التى قتل فيها ٢٣
شخصا واعتقل المئات فى النادى الاوليمبى وصل عبد السلام عارف بنفسه
حيث انتهت المحاولة .

ويقول أمين هويدى أنه عند الاحتفال بعيد الثورة فى سفارة الجمهورية
حضر جميع المدعوين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك .

وكان القتال مع الأكراد قد استؤنف فى شهر يونيو وأعلنت الحكومة
أن الهدوء يعود الى الشمال فى نهاية الخريف . . ولكن ذلك كان حلما
وخيالا . . فقد طلب وزير الدفاع صالح مهدي عماش فى شهر سبتمبر
معونة عسكرية من سوريا ، وأعد مشروع لوحدة عسكرية بين البلدين
تتبعها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة . . وعندما عرض المشروع
على اجتماع مشترك للمجلس الوطنى لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب
وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبد الناصر ، وسافر الى مصر
يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة محمود شبيب خطاب وعضوية صبحى عبد الحميد
وحردان التكريتى ، ولكن عبد الناصر كان غاضبا من اصدار البعث لبيان
يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالانفصالية وهو اليوم الذى كان محددًا
لاستفتاء الاتحاد .

كانت اذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع اذاعة
صوت العرب . . واستدعى السفير المصرى الى القاهرة .

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن عبنة السلام عارف الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذي تولى منصبه صالح مهدي عماش ، وثلاثة من كل قطر واتخذت دمشق مقرا للقيادة العامة .

ووصلت الى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم فهد الشاعر .

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هي الهم الوحيد لنظام الحكم في العراق . . . تكاثفت الهموم في التناقضات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين ، والخلاف المتزايد وتبادل الحملات الاعلامية مع مصر .

الانقباض على البعث :

ولم تكن هذه هي الهموم الوحيدة أيضا . . . ثبتت في صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسدت بين الجيش والحرس القومي .

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشا عقائديا عن طريق إلحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية ، وترقية الضباط البعثيين وتوليتهم المراكز القيادية ، فقد فصل عارف عبد الرازق الذي أسهم في ضرب وزارة الدفاع بالطائرات ، وعين بدلا منه حردان التكريتي لأنه بعثي . . . كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين .

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدي . وظروف الجيش تختلف عن الحرس ، حيث يسود في الجيش الانضباط والضبط والربط والتقاليد العسكرية . . . أما في الحرس القومي الذي أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وصيانة الأمن الداخلي فإن الأمور كانت تمضي بطريقة عفوية ارتجالية تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تتفق في تيار الموالاة للحزب بلا فكر ولا وعي عميق .

وبدأت الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومي حتى أرسل صالح مهدي عماش بترقية في ١١ يونيو ١٩٦٣ يمنع فيها منعا باتا تدخل الحرس القومي في أي قضية إطلاقا مهما كان موضوعها الا اذا طلب منه ذلك . . . وكان ذلك ردا على إجبار الحرس القومي لبعض مديري البلديات على الاستقالة ورفض الوزير لذلك .

وأصدر الحاكم العسكري الزعيم رشيد مصلح بيانا في ١٩ أكتوبر ٦٣ يقول فيه (كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللا قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومي) .

كان هذا تعبيرا عن الانقسام داخل حزب البعث .. على صالح
السعدي يعتمد على منذر الوندائي والحرس القومي .. وحازم جواد
يعتمد على الجيش .

وكانت انتخابات القيادة القطرية للبعث تجري يوم ١١ نوفمبر
عندما هجم ٢٠ ضابطا من سرية الانضباط العسكري واقتحموا قاعة
الانتخابات مهاجمين على صالح السعدي .

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من حازم جواد وطالب
شبيب وبمعرفة صامتة من عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر
وطاهر يحيى .

وكانت نتيجة الاقتحام ترحيل على صالح السعدي وحمدي عبد المجيد
وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وعبد المطلب الهاشمي أعضاء القيادة
القطرية للحزب الى مدينته .

كانت الظروف تخدم عبد السلام عارف دون جهد .

حزب البعث يمزق نفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية .

عندما علم الحرس القومي بترحيل على صالح السعدي وزملائه خرج
الى الشوارع بأسلحته واحتل الكبارى والجسور ، وحاصر قاعدة الحبيانية
مصرحا للقوات بالتحرك منها الى بغداد معترضاً طريق المتحركين الى القاعدة
من بغداد .. وتطورت الأمور الى جد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهوري
ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميج ١٩ .

انقلاب على الانقلاب .. والموقف في الجيش لم يعد يحتمل تحركات
الحرس القومي .. وعبد السلام عارف يصدر قرارا بمنع التجول في
بغداد وحل الحرس القومي وتجريده من السلاح ونزول الجيش الى
الشوارع .

رفض صالح مهدي عماش تنفيذ الأمر طالبا عرضه على أحمد حسن
البكر الذي اتصل بقيادة الحرب في بغداد التي أصرت على إبعاد كل من
حازم جواد وطالب شبيب كشرط لإعادة الحرس القومي الى مقره .

وافق عبد السلام عارف وأبعد الاثنين الى بيروت تحت وعده منه
بعودتهم بعد أيام .

وهرع الى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من ميشيل عفلق وأمين الحافظ
وصلاح جديد ونسيم مجدلاني وأدانوا حازم جواد وطالب شبيب .

كانت الفرصة متاحة أمام عبد السلام عارف لضرب ضربته وامتلاك السلطة بين يديه ، وإبعاد سيطرة حزب البعث . . فكلف صبحي عبد الحميد مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت اسم كودي - (سلام) وافق عليها طاهر علي وكردان التكريتي وسعيد صليبي آمر الانضباط العسكري .

تم اعتقال صالح مهدي وعماش في مكتبه بوزارة الدفاع بوساطة سعيد صليبي وسكرتيره الخاص . . وعين عارف نفسه رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائدا عاما للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة طاهر يحيى وعين جردان التكريتي نائبا للقائد العام . . وأصدر أمرا بحل الحرس القومي وكافة الانظمة والتعليمات التي أصدرها . . ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد .

واعتقد حازم جواد وطالب شبيب أن الفرصة قد عادت لهما فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا على نفس الطائرة .

وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣ .

وانتهت أيضا للمرة الثانية مشاركة حزب البعث في حكم العراق . وثبتت أعضاؤه انقسامات وخلافات .

وحزب البعث في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة بالقومية . . معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة وإنما شكلوا تنظيمات متعددة اعتمدت أساسا على جماهير الحزب .

وأصبحت الحياة السياسية منقسمة تقريبا الى ثلاثة أقسام . . . أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون اجتماعي مثل حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا وحزب الاستقلال في العراق . وأحزاب قومية في مقدمتها البعث . . وأخيرا الأحزاب الشيوعية واليسارية .

وما كاد الحكم يستقر لعبد السلام عارف رئيسا لمجلس قيادة الثورة حتى سعى الى إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم . . فاقال جردان التكريتي كوزير للدفاع وعينه سفيرا في السويد .

ولم يركن حزب البعث الى السكون . . بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية بعبد الكريم الشبيخل أميناً للسر وصدام حسين عضوا وميسولا عن الجناح العسكري وحسن العامري عضوا عن فرع بغداد .

اتجهت القيادة الجديدة الى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات :
مكتب عسكري مركزي ، وتنظيم للضباط ذوي الرتب الكبيرة ، وتنظيم
ثالث للضباط ذوي الرتب الصغيرة ، ثم تنظيم لضباط الاحتياط يضم
الضباط الاحتياط المسرحين وطاية الكلية العسكرية المطرودين .

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت اليه من الجيش الذي مازال
يعيش في ظل النظام والعقلية السابقة . . . وأن فرصتهم المتاحة في الحكم
لم تكن كافية لتحويله الى عقائدي لنفور أغلبية الضباط من الالتزام بأي
تنظيم بخلاف الجيش . . . ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسي في
العسكرية وليس في السياسة ، وأخيرا لما تعرض له الجيش من صدمات
مسلحة بذرت في النفوس نفورا من السبب الذي يدفع الى ذلك .

حكيم عبد السلام عارف :

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته ، بدأت التنظيمات
القومية التي طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر
الى تشكيل الاتحاد الاشتراكي في اجتماع عقد بقاعة الخلد في بغداد في
الفترة من ١٤ الى ٢٤ يوليو ١٩٦٤ .

اتولى الأمانة العامة عسكري هو عبد الكريم فرحان ، وانتخب فؤاد
الركابي أمينا مساعدا . . . وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل
من ميثاق مصر .

وبدأ الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق نشاطه بلقاء مع الاتحاد
الاشتراكي في مصر خلال ابريل ١٩٦٥ . . . كان الوفد المصري مشكلا من
أربعة من العسكريين هم كمال رفعت رئيسا وشعراوي جمعة وكمال الحناوي
وفتحى الديب وأربعة من المدنيين هم الدكتور حسين خلاف والدكتور
ابراهيم سعد الدين وعلى السيد على وجميعهم أعضاء في الأمانة العامة ثم
أحمد بهاء الدين عضو أمانة الصحافة .

كان تنظيم الاتحاد الاشتراكي شكليا وغير مؤثر وعاجزا عن توحيد
التنظيمات القومية التي كانت تتشردم وتتضاعف مع مرور الوقت .

كاو عبد السلام عارف يحاول الاعتماد على شخصيته دون الاعتماد
الجدي على تنظيمات مكثفيا بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة الأمن
ولو أنه لم يبالغ بسببيا في استخدامها .

كما أن عبد السلام عارف كان يتعثر في خطواته نحو الوحدة وهو
الذي هرع يروج لها في الأيام الأولى من ثورة ١٤ يوليو .

صحيح أنه بدأ تنسيق سياسي بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤ بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تجويل مجرى النيل عند السد العالي في أسوان مع خروشوف وأحمد بن بيللا وهي الزيارة التي تهجم فيها خروشوف على عارف متهما إياه بشنق الشيوعيين ، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) .

وصحيح أنه شكل لذلك مجلس رئاسية من جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف كان مقروضا أن يجتمع مرة كل ٣ شهور وكان الأعضاء من الجنايب المصري هم عبد الحكيم عامر وعلى صبرى والدكتور محمود فوزى ومحمود رياض وأمين هويدى (وهم جميعا عسكريون عندنا واجند فقط) ومن الجنايب العراقي صبحى عبد الحميد وعبد الرزاق محى الدين وشكرى صالح زكى (وهم جميعا عسكريون) .

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق . . . من مصر شعراوى جمعة وكمال الحناوى وعلى السيد على . . . ومن العراق ناجى طالب وأديب الجادر وعبد الستار الحسين . . وعين فتحى الديب أمينا عاما للمجلس .

وفي ١٦ أكتوبر انشقت قيادة سياسية موحدة من رئيسى الجمهوريتين .

ولكن ظلت هذه التنظيمات شكلية المظهر محدودة الأثر . . . الوحدة الوطنية فى العراق لم تكتمل .

عند اعتماد نظام الحكم على حزب ثورى ، والتمزق الذى شمل القوميين ، والضعف النسبى لشخصية عبد السلام عارف ، واشتعال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعى وحزب البعث . . . كل هذه العوامل أخزت تحقيق الوحدة الوطنية ، وكانت بالتالى دافعا الى شكلية اجراءات الوحدة مع مصر .

ولم يقف الخلاف والتناقض بين عبد السلام عارف وأعوانه من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى . . . وانما امتد الى دائرة السلطة ، تماما كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى .

كان عبد السلام عارف قد تأخر متعمدا فى تشكيل مجلس قيادة الثورة ، الأمر الذى أثار حفيظة المقربين اليه .

وعندما قرر عبد السلام عارف تعيين شقيقه عبد الرحمن رئيسا للأركان اعترض على ذلك كل من صبحى عبد الحميد وعارف عبد الرزاق

وعبد الكريم فرحان وهادي قماش (رئيس المخابرات) لانه لم يكن مؤهلا
أو نحاصلا على شهادة كلية أركان الحرب .

وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف . . . واستقال
وزير الاعلام عبد الكريم فرحان فيما سمي بأزمة الاذاعة عندما رفض مدير
الاذاعة عمل دعاية سافرة لعبد السلام عارف وتضامن معه الوزير .

سافر عبد الكريم فرحان الى مصر يوم ٣٠ يونيو واستقال تضامنا
معه دون وجود أية رابطة تنظيمية كل من صبحي عبد الحميد وزير
الداخلية ، وأديب الجادر وزير الصناعة وقواد الركابي وزير الشؤون
البلدية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد وعبد الستار الحسين وزير العدل .
لم يكن هذا التضامن قائما على أسس تنظيمية وانما كان عفويا
وحساسيا .

وعندما رفض المستقيلون العودة تشكل عبد السلام عارف وزارة
جديدة برئاسة طاهر يحيى يوم ١١ يوليو ١٩٦٥ .

ولم يلبث عبد السلام عارف أن كلف عارف عبد الرازق بتشكيل
وزارة جديدة مستهدفا ابقاءه عن قيادة القوات الجوية أولا وعزله عن
الفتات القومية ثم تصفيته ثانيا .

رفضت التنظيمات القومية الاشتراك في وزارة .

وكان عارف عبد الرازق قد قرر القيام بانقلاب ضد عبد السلام
عارف ، ولذا قبل الوزارة واستجاب لطلبات عبد السلام عارف بنقل عدد
من الضباط خارج بغداد وذلك تفاديا للاضطدام ، وكشف خطة الانقلاب
مبكرا .

ولكن استمرار نقل الضباط كان يعنى ابتعاد العناصر التي يمكن
الاعتماد عليها ، ولذا قرر الاسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤ - ١٥ سبتمبر
١٩٦٥ أثناء وجود عبد السلام عارف في الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع
واحد من تعيينه .

كانت شخصية عارف عبد الرازق لا تؤهله لمثل هذا العمل رغم أنه
كان رئيسا للوزراء . . . فهو لم يبلغ صبحي عبد الحميد ، وأفرج عن سعيد
صليبي أمر الانضباط العسكري بعد صدور الأمر باعتقاله . . . الأمر الذي
قتل ضده قوات الانضباط ، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم
بالقتل .

وعندما شنغ غارف عبد الرازق بفشل خطته وكبت طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب الى القاهرة .

لم يكن عبد السلام غارف يغرف شيئا عما يدور في بغداد الا بعد ان ابلغه جمال عبد الناصر من القاهرة .

ورتب السفير المصري أمين هويدي اجراءات عودة عبد السلام غارف الى العراق في طائرة حربية . . . ويقول أمين هويدي انه لم يبلغ عبد الرحمن بخير عودة شقيقه الا في المطار عند وصوله عصر يوم ١٦ .

اول قرار لعبد السلام غارف كان تحديد اقامة ضيفي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان في منزليهما وتكليف الدكتور عبد الرحمن البزاز بتشكيل الوزارة الجديدة .

كانت هذه التغييرات قد اضعفت قدرة النظام في نظر الجماهير ولم تعطله شعبية مطلقا . . التنظيمات القومية مشغولة بخلافاتها الخاصة . . الحزب الشيوعي يحاول استئجاب فوته ومواصلة نشاطه . . وحزب البعث يعيد تنظيم نفسه وخاصة بعد الضربة التي وجهتها له أجهزة الامن في سبتمبر ١٩٦٤ ، عندما اكتشفت محاولة إعادة التنظيم الحزب واعتقال عدد كبير من الاعضاء .

كان موقف القاهرة من عبد السلام غارف موقف التأييد المصحوب بالهجرة ، فهو في تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين ويعطى الفرصة لضعف النظام لاعدائه وأعداء القاهرة .

وحدث انقلاب عسكري في سوريا في فبراير ١٩٦٦ أطاح بأمين الحافظ ، وأصبح نور الدين الأتاسي رئيسا للجمهورية ويوسف زعين رئيسا للوزراء وبرايم مأخونس ونيرا للخارجية وحافظ الأسد وزيرا للدفاع .

وكان الانقلاب في حقيقته انفجارا داخل حزب البعث وتغليبا للاتجاه الحزبي . . . وقد انعكس ذلك على حزب البعث في العراق فأضعف من موقفه ، وخلق له جناحين ، الضعيف منها مرتبط بسوريا وعطل بالتالي فرصة انقضاضه على النظام الضعيف .

عبد الرحمن . . . بدلا من عبد السلام :

ولم تكد تمضي عدة أسابيع حتى لقي عبد السلام غارف حتفه في حادث سقوط طائرة هليكوبتر في ابريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة ، وانتهت حياة الرجل الذي بدأ مع ثورة يوليو ثابا لرئيس مجلس

الثورة ثم أمضى في السجن ثلاث سنين وعشرين يوما بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيسا للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣ .

كان اختفاء عبد السلام عارف صدمة مفاجئة لجمال عبد الناصر وضعت النظام كله في وضع حرج ، وتحملت القاهرة جانبا من مسئولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاهما عبد السلام عارف . وبلغت حوالى ١٢٠ طقما كاملا للدبابات ولواء مشاة وعددا من الطيارين .

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتضم عبد الحميد السراج وأمين هويدى وعبد المجيد فريد . وحشد جمال عبد الناصر موعدا يلتقى فيه بالمشير والسفير بالعراق أمين هويدى الذى أصبح وزيرا للأعلام ولكن المشير لم يحضر فى الموعد ، رغم انتظار جمال عبد الناصر وهويدى لمدة تزيد على الساعة .

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبد الناصر يردد (أعمل ايه فى المشير بتاعكم ده . . حتى المواعيد لا يحترمها) .

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التى توضح مناهضة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية .

سافر الوفد الى العراق بغير خطة منسقة .

وكان موضوع خلافة عبد السلام عارف فى قائمة الموضوعات المطروحة .

واستقر رأى المشير والسراج على تعيين عارف عبد الرازق رئيسا لجمهورية العراق . . . وأرسل المشير برقية الى القاهرة يطلب ارساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل .

ولم يكن هذا الرأى متفقنا مع تفكير السفير السابق أمين هويدى لاعتقاده أن عارف عبد الرازق عاجز عن ادارة الدولة الى جانب أنه رجعى وويمنى بالسليقة . . . فبادر بارسال برقية الى عبد الناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم ارسال عارف عبد الرازق تفاديا لحدوث كارثة على حد تعبيره .

وافق عبد الناصر على فكرة أمين هويدى التى عرضت عليه بعد نومه فى الثانية بعد منتصف الليل . وبعد أن كان سامى شرف قد أبلغ عارف عبد الرازق الذى استعد فعلا للسفر عاد فتراجع عن الاتصال به .

ووافق جمال عبد الناصر أيضا على تعيين عبد الرحمن عارف في منصب شقيقه .

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبد الرحمن عارف من موسكو حيث كان في زيارة لها وعند وصوله الى مطار بغداد أبلغه عبد المجيد فريد عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة ، فغادر المطار الى القصر الجمهوري فورا .

وهكذا انتهت صفحة عبد السلام عارف الذي لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من كل الدول العربية .

وبدأت صفحة جديدة في حياة الجمهورية العراقية كانت أكثر ضعفا فشخصية عبد الرحمن كانت أقل لمعانا من شخصية شقيقه . دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجا من ضعف رؤساء الجمهورية وعدم اعتمادهم على تأييد شعبي جارف أو تنظيم حزبي صلب ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط في قيادة واحدة متماسكة الأمر الذي اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية في العراق ، لم يقبل جمال عبد الناصر أن تشترك في أي عمليات ضد الأكراد في الشمال ، كما أنه أعطى لها تعليمات بالآ تستفز مشاعر المواطنين بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة في معسكرات داخل بغداد ولكنها في النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته .

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة في القاهرة والسلطة في بغداد ، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكري وليس على جسر تنظيم شعبي .

لم يكن سهلا عقد صلة تنظيمية من أي نوع بين مصر والعراق ، فان شرذمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل الى حد مذهل اذ بلغت ٢٨ تنظيما مختلفا حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة والحساسية من البعث مازالت قائمة والعداء للحزب الشيوعي لم يتغير .

واستمر الموقف كذلك حتى اقتررب عام ١٩٦٧ وهو ما نتحدث عنه في الجزء الرابع (خريف عبد الناصر) .

الباب الرابع

● اليمن السعيد

(عندما زرت الكونغو شاهدت
جريمة الاستعمار ، ولكن عندما
وصلت الى اليمن آمنت بأن من سوء
الحظ أنها لم تعرف ولو قلدا ضئلا
من الاستعمار)

رالف بانث
الأمين العام المساعد لهيئة الأمم
المتحدة

الفصل الأول

الامامة في اليمن

امتد حكم اليمن ما يقرب من
١١٠٠ عام ، وقتل خلال هذه الفترة
١٨ اماما .

لم يشر خلاف حول موضوع ، مثل الخلاف حول مساعدة ثورة يوليو
المصرية لثورة سبتمبر اليمنية . . . وهو خلاف يعبر عن التناحر في وجهات
النظر حول التعاون بين حركات التحرر الوطني في مختلف الدول .

والعلاقة بين مصر واليمن لم تبدأ فجأة يوم الثورة ٢٦ سبتمبر
١٩٦٢ . . . ولم تكن أيضا هي العلاقة الرئيسية الوحيدة مع اليمن .

وعلاقات اليمن مع الدول الأخرى ذات طبيعة فريدة . . .

عقد الإمام يحيى معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٩٢٦ لمواجهة
الإنجليز في جنوب اليمن ، وعقد معاهدة صداقة وتجارة مع الاتحاد
السوفيتي عام ١٩٢٨ وعقد معاهدة مع بريطانيا عام ١٩٣٤ لم تحدد فيها
حدود اليمن الجنوبية ، وظلت هناك بعثة تجارية سوفيتية في اليمن حتى
عام ١٩٣٨ . . . ووضعت بعثة أمريكية للتبقيق عن البترول عام ١٩٧٢
ولكنها بقيت خمس سنوات بلا إذن حتى انتقلت إلى السعودية عام
١٩٣٢ . . . وعقد الإمام معاهدة صداقة مع الأمريكيين أيضا عام ١٩٤٦ .

وعقد الامام يحيى أيضا معاهدة صداقة مع العراق عام ١٩٣٦ لتربط بين الحكام الهاشميين في كلتا الدولتين لمواجهة حكام المملكة السعودية .

ولكن لم تكن هناك معاهدات مع مصر فالاحتلال البريطاني لم يكن يشجع حركة مصر- في المجال العربي . . . كل ما أرسلته مصر كانت بعثة تعليمية كبيرة أرسلت عام ١٩٤٧ ووقع معظم أعضائها تحت نفوذ الاخوان المسلمين الذين كان ضابط اتصالهم في اليمن جزائريا كان عضوا في مكتب الارشاد هو الفضيل الورثلاني .

وقد اشترك الفضيل الورثلاني في انقلاب دبره الأحرار اليمنيون ضد الامام يحيى حيث قتلوه عام ١٩٤٨ وتولى الحكم عبد الله الوزير باسم (امام الشورى والدستور) .

الذين دبروا الانقلاب كانوا أعضاء في حزب الأحرار اليمنيين الذي تكون بتشجيع البريطانيين عام ١٩٤٤ في عدن . وتغير اسمه عام ١٩٤٦ الى (الجمعية اليمنية الكبرى) عقب احتجاج الامام على الحزب الذي كان تخت قيادة محمد محمود الزيزي وأحمد محمد النعمان . وهما اللذان دبّرا الانقلاب ضد الامام يحيى مع بعض العناصر العسكرية مثل الضابط العراقي جمال جميل أحد المشاركين في انقلاب بكر صدقي في العراق . وأحد أعضاء البعثة العسكرية العراقية التي حضرت لليمن عام ١٩٣٦ . والضابطان اليمنيان عبد الله السلال وحسن العمري .

ولكن الانقلاب لم يدم أكثر من شهر واحد فقد جمع الامام أحمد قبائل تعز والحديدة وحجة وخاصر صنعاء بمساعدة السعودية حتى استسلمت فأعدم عبد الله الوزير وجمال جميل واعتقل النعمان والسلال والعمري .

وأصبح أحمد اماما لليمن وضعف حزب الأحرار اليمنيين . وكان الامام أحمد شخصية أسطورية . يعزل بلده تماما عن حضارة العصر ، ويستفيد من الأجانب في حدود مصلحته الذاتية . . . فقط . قال رالف بانث عن عودته من اليمن بعد زيارته لها موقفا من الأمم المتحدة كما يروي محمد حسنين هيكل (عندما زرت الكونغو شاهدت جريمة الاستعمار . . . ولكن عندما وصلت الى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدرا ضئيلا من الاستعمار) .

وقال لي الفريق صلاح الحديدي مدير المخابرات الحربية الذي رافق رالف بانث في زحلته الى اليمن أنه سأله مبتسما بعد وصوله الى المطار . هل أطلقتم قنبلة ذرية ؟

وضاعت دهشة الحديدى عندما تبين أنه يقصد عواصف التراب
التي تثيرها العربات التي تسير في طريق غير ممهد .
ويروى الحديدى أيضا أن رالف بافش سأله عقب خروجه من
الحمام : هل تشربون الشاي في الحمام ؟

- كان هناك أبريق شاي للاغتسال في الحمام .
- وقد انعكست عزلة اليمن على مختلف مظاهر الحياة .

الجيش في اليمن :

وكانت مظاهر التخلف واضحة تماما في الجيش اليمني .
عندما خرج الأتراك من اليمن عام ١٩١٨ تركوا وراءهم قوات يمنية
مقسمة الى بلوكات وطواير سرايا وكتائب (٠٠٠ الجنود فيها دائمون
مثل الشرطة لا يخرجون الى الاحتياط ، وعهدة كل جندي بندقية وخمسون
طلقة رصاص ، وسترة وزمزمة وحصيرة متران في نصف متر وسجادة
صغيرة من صوف الغنم .

الجندي يحتفظ بعهدته الى أن يموت فتتسلمها الحكومة من الورثة
وإذا أراد أحد الجنود ترك الجيش استبدل نفسه برجل آخر يدفع له
مبلغا من المال ليحل محله ٠٠٠ وإذا مات الجندي لا يجند بديل له .

الجندي يحصل على مرتب شهري ٦ ريالات يمنية وأربعة أرغفة
خبز في اليوم دون ادم ٠٠٠ والملابس غير موحدة ٠٠٠ كل يلبس على
مزاجه الا في أيام الأعياد والاستعراضات فقط فيكون هناك حد أدنى من
الوحدة في الملابس .

هذا الجيش التاريخي القديم يطلق عليه اسم (الجيش المظفر أو
الأزكى) وهو ما زال موجودا حتى اليوم .

أول تغيير حضارى عرفه الجيش كان عقب المعاهدة مع العراق عام
١٩٣٦ عندما ذهب الضابطان أحمد الثلثيا وحمود الجائفى للدراسة
العسكرية الكاملة ، وذهب عدد آخر لدراسة الاشارة ومنهم المشير
عبد الله السلال .

وقامت البعثة العسكرية العراقية بقيادة العقيد اسماعيل صفوت
بفتح مدرسة عسكرية وبدأت تعد نوعا جديدا من التنظيم والتجنيده تحت
اسم (الجيش الدفاعي) مدة الخدمة فيه ٤ سنوات ويسير على أسس
موحدة في اللبس والتنظام .

كان يدرس في المدرسة الحزبية ضباط عراقيون وأتراك ويمينيون .
وعندما انتهت مدة البعثة العسكرية العراقية لم يبق الا الضابط العراقي
جمال جميل الذي اشترك في انقلاب ١٩٤٨ ضد الامام يحيى ، وبعد
انتصار الامام أحمد أغلق المدرسة الحزبية . . وان كان (الجيش الدفاعي)
الذي كانوا يطلقون عليه اسم (النامونة) ظل قائما .

وكان هناك جيش ثالث الى جانب الجيش المظفر والجيش الدفاعي .
هو (الجيش البراني) الذي يتكون من جنود تابعين للقبائل ، يدفع لهم
الامام مرنبا ربع ريال في اليوم . وكان جنود هذا الجيش في خدمة
المحافظين الذين يعينهم الامام فيرسل الجنود الى الفلاحين ليقبوا معهم في
الأرض يأكلون ويشربون على حسابهم ويضمنون دفع الفلاحين للضرائب
العينية التي يقدرها عليهم (المخمسي) وهو رجل يتنبأ أو يخمن بالحاصلات
الزراعية قبل نضجها .

وأخيرا كان هناك جيش رابع باسم (فوج البدر) كان تابعا للامام
البدر ولي العهد . وكان جيشا نظاميا في ملابسه وتحركاته ويتولى
قيادته العقيد عبد الله السلال بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٣ . بعد
خميس سنوات قضياها في ظروف معيشية قاسية .

وهكذا اجتمعت في اليمن اربعة أنواع من الجيوش .
الجيش المظفر وكان أميره أو قائده رجلا عجوزا اسمه علي بن ابراهيم
لقت اليه الأنظار عندما حضر ممثلا للجيش اليمني في اجتماعات الجامعة
العربية وهو يلبس العمامة . وقد خلفه قائد آخر من نفس الطابع اسمه
الشريف الضمين . ويقدر عبد الله جزيلان رئيس أركان الجيش اليمني
- فيما بعد - هذا الجيش بحوالي ٣٠.٠٠٠ جندي .

والجيش الدفاعي ويقدر عدده بحوالي ١٥.٠٠٠ جندي .

أما عدد الجيش البراني فيصل الى ٢٠.٠٠٠ جندي .

ووصل فوج البدر الى ما يقرب من ١٠.٠٠٠ جندي .

الوحيد الذي كان يعرف الأرقام بدقة هو الامام أحمد الذي كان
يدفع لها المرتبات ويحتفظ في خزائنه بكشوف الأعداد .

أسلحة هذه الجيوش كانت متنوعة . بنادق تركية قديمة ، ومدفعية
ميدان من الجلب العالمية الأولى ، وأسلحة بريطانية من العراق ، ثم أسلحة
فرنسية من البنادق والرشاشات أهدتها بعثة فرنسية الى الامام عام
١٩٤٧ .

رغم تعدد هذه الجيوش وكثرة عدد أفرادها ، فإنها كانت لا تصلح
للقِتال الحديث . فالضباط بالكاد يعرفون القراءة والكتابة ، ومعظمهم
غير مؤهلين بالدراسة الحديثة ، والظروف المعيشية للجنود قاسية .

عندما حاول الإمام غزو اليمن الجنوبية في أواخر ١٩٤٨ قضت
الملاريا على الجنود بمعدل ٣٠ الى ٤٠ جندياً في اليوم ، وأصبح ذلك
موضِعاً لتندر الأغاني الشعبية .

الله يخليك يا جيش يا نظامي .

الخير مفتوح والكفن مراعى .

بلد ذو طبيعة خاصة تتعدد فيه الجيوش ، وجميعها تتحرك بأصابع
الإمام الذي يجيد خلق التناقضات بين القبائل واستغلال الثغرات بينها .
ومع ذلك لم تكن الامامة بعيدة عن محاولات الانقلاب .

محاولات الانقلاب :

وكان العسكريون موجودين دائماً في محاولات الانقلاباض على
الإمام .

انقلاب ١٩٤٨ الذي قتل فيه الإمام يحيى وتولى بدلا منه عبد الله
الوزير شارك فيه كما ذكرنا الضابط العراقي جمال جميل والضابطان
اليمنيان عبد الله السلال وحسن العمري .

واسترداد الإمام أحمد للعرش بعد ٢٥ يوماً من الانقلاب تم بعمل
عسكري حوصرت فيه صنعاء حصاراً تاماً بعد التجمع في حجة . واعتمد
أحمد في ذلك على الجيشين (المظفر والبراني) .

وفي مطلع الخمسينيات بدأت تنشأ تنظيمات حزبية معارضة
للاحتلال في جنوب اليمن مثل حزب رابطة أبناء الجنوب والجمعية اليمنية
الكبرى وحزب الأمة والحزب الوطني . وهي أحزاب كانت تتطلع الى
استقلال ولو شكلياً للمحميات ، ويقتصر نشاطها على عدن وحدها .

كما ظهرت فروع لحزب البعث العربي الاشتراكي . ولحركة القوميين
العرب . ثم أطلق فرع البعث على نفسه حزب الطليعة الشعبية .

وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد فرضت نفسها على الأمة العربية .
ورجى الإمام أحمد فيها سندا له ضد الوجود البريطاني في الجنوب .
فطلب بعثة عسكرية مصرية ، تواصلت نشاط البعثة العسكرية العراقية
التي انتهت آثارها بإغلاق المدرسة الحربية وقتل جمال جميل بعد فشل
انقلاب ١٩٤٨ .

ورأس هذه البعثة اليوزباشى أحمد كمال أبو الفتوح الذى كان من قوة المخابرات ثم أصبح محافظا للقليوبية فيما بعد ، وكانت معه بعثة أيضا من ضباط الشرطة المصريين .

لم تحاول هذه البعثة القيام بأى نشاط سياسى ، فلم يكن من أهداف الثورة المصرية فى سنواتها الأولى الاهتمام بواقع الدول العربية اهتماما كبيرا . . كان التركيز على تحقيق الجلاء عن مصر ، ومقاومة الضغوط الاستعمارية لإنشاء أحلاف عسكرية فى المنطقة .

ومضت أحوال البعثة هادئة ، ويقول أحمد كمال أبو الفتوح أنهم قد أقاموا علاقات طيبة مع اليمينيين واكتسبوا ثقة الامام نسيب . وفى مصر دخلت الكلية الحربية أول بعثة يمنية عام ١٩٥٢ من الطلبة الذين حضروا للتعليم منذ عام ١٩٤٨ قبل الثورة . وتخرجت أول دفعة فى الكلية عام ١٩٥٥ .

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء وبدء النشاط المصرى فى الدول العربية زيارة صلاح سالم لسوريا وتوقيع اتفاقية الجيش فى مارس ١٩٥٥ .
زار اليمن . ورقص مع القبائل رقصتها التقليدية كما فعل فى السودان .

وخلال هذه الفترة كانت تتصارع الاتجاهات السياسية وتضطرم المصالح الامبريالية . وبرز دور الولايات المتحدة كقوة عالمية رئيسية . وانتهزت فرصة الحياة الرجعية التى يفرضها الامام أحمد على اليمن فشجعت انقلابا ضده من عناصر من داخل الأسرة المالكة ، فقام الأمير سيف الاسلام عبد الله بمحاولة انقلاب على شقيقه الامام أحمد بالاشتراك مع المقدم أحمد يحيى الثلايا أول ضابط يمنى تخرج فى الكلية الحربية العراقية .

ويقول محمد حسنين هيكل فى كتابه (عبد الناصر والعالم) ان الامام أحمد قد روى لجمال عبد الناصر قصة احباطه للانقلاب . عندما شاهد وهو محاصر فى قصره حارسا يفتش احدى جواريه فصاح (والله لن تفتش النساء ما دام حيا) وقفز على صهوة حصان وفى يده مدفع رشاش أخذ يطلقه من برج القصر ولما شاهده الناس أخذوا يهتفون (انتصر الامام . . انتصر الامام) .

وفعلا وبعد أن نشرت جريدة الأخبار فى صدر صفحتها الاولى يوم ٣ ابريل ١٩٥٥ مانشيت يقول (تنازل الامام أحمد عن العرش) . . انقلب الحال مرة أخرى وانتصر الامام أحمد وقتل شقيقه عبد الله والعباس ومعهما المقدم أحمد يحيى الثلايا الذى كان منضما لتنظيم اليمينيين الأحرار .

وسافر حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة الى اليمن لتهنئة الامام بنجاته حرصا على بقاء العلاقات الودية بين الدولتين لما اشيع في ذلك الوقت من أن الضباط الثائرين كانوا على صلة بمصر .

ولكن احمد كمال ابو الفتوح ينفي ذلك ويقول انه كان حريصا اشد الحرص على خلق علاقات ودية مع الجميع دون تشجيع أحد على ثورة أو انقلاب في بلد عاش فيها سنوات ثم خرج منها وهو مازال تائها في علاقات أهلها المتشابكة على حد قوله .

وفي عام ١٩٥٧ ذهبت بعثة عسكرية مصرية برئاسة العقيد حسن فكرى الحسينى مشكلة من خمسة ضباط وبعض ضباط الصف . وكان عملها قاصرا ومحدودا على التدريب العسكرى . فقد كان رئيس البعثة ضابطا ليست له خلفية أو اهتمامات سياسية . بينما كانت مصر موضع انبهار الدول العربية جميعا عقب تأميم قناة السويس . ومقاومة العدوان الثلاثى . واجبار القوات المعتدية على الانسحاب بضغط حسابات سياسية ناجحة . وكان جمال عبد الناصر قد أصبح شخصية لامعة تجذب الاهتمام واحترام الملايين من أبناء الأمة العربية . . حتى فى اليمن ، حيث كان الناس ما زالوا يعيشون حياة بعيدة عن حضارة العصر .

ولذا فانه ما أن تحققت الوحدة مع سوريا حتى يادر الامام يطلب الانضمام لها وأعلن الاتحاد بين مصر وسوريا واليمن عام ١٩٥٨ .

تطورات في اليمن :

اقتراب مصر من اليمن حمل اليها بعض مظاهر الحضارة ، وعلى سبيل المثال فان الضباط اليمنيين الذين دخلوا الكلية الحربية المصرية ، درسوا وتدربوا على الأسلحة السوفيتية التى كانت قد بدأت ترد الى القوات المسلحة المصرية بعد صفقة الأسلحة المعروفة باسم التشيكية عام ١٩٥٥ .

وتدارس هؤلاء الضباط فى شئونهم وانتدبوا أحدهم وهو (عبد الله جزيلا) ليعود الى اليمن للاطلاع على ظروفها بعد فترة دراسة طويلة فى لبنان ومصر غاب فيها عن وطنه .

وعندما ذهب جزيلا الى اليمن وجد فى الجيش اليمنى أسلحة لا يعرف عنها شيئا . ووجدهم فى اليمن لا يعرفون شيئا عن الأسلحة التى تدرب عليها فى مصر . واضطر الى الخروج هاربا من اليمن عن طريق عدن ليطلع زملاءه من الضباط على هذه الحقيقة .

ولكن الأمور تطورت . وفى عام ١٩٥٧ أعيد افتتاح المدرسة الحربية وتولى قيادتها الغنيد حمود الجائفى .

وانتهت الأمور الى اتفاق الامام مع السوفييت عام ١٩٥٧ على توريد أسلحة لليمن وإيفاد بعثة عسكرية سوفيتية للتدريب عليه . . ووصلت البعثة فعلا الى صنعاء . وافتتحت مدرسة للأسلحة بدأ تدريب اليمنيين فيها على أسلحة متطورة مثل الرادار والمدافع وصيانة هذه الأسلحة .

ويقول عبد الله جزيلان أنه عندما حدث النزاع المصرى السوفيتى عام ١٩٥٩ طلب حسن فكرى الحسينى إبعاد السوفييت ولكن جزيلان طالب ببقائهم ، فرفع حسن فكرى تقريراً الى البدر يشتم فيه الضباط اليمنيين بالشيوعية . ولكن البدر لم يأخذ التقرير مأخذ الجد ، لأنه كما يقول جزيلان كان يسخر من المظاهر العسكرية التى كان حسن فكرى يتظاهر بها ويريد أن يفرضها على الضباط اليمنيين . وكثيراً ما تنذر عليه فى مجالسه .

وانبثت منذ ذلك الوقت بعض الخلافات بين البعثة المصرية والضباط اليمنيين ، وصلت الى حد الصدام المكشوف بين حسن فكرى وجزيلان . عندما تكاسل صنف ضابط مضرى عن تعظيم ضابط يمنى ، فأمر جزيلان ضباط الصف اليمنيين ألا يعظموا حسن فكرى قائد البعثة المصرية .

وحدث عندما ذهب الامام أحمد الى روما للعلاج خلال عام ١٩٥٩ أن قامت حركة تمرد داخلى ومحاولة انقلاب قبلية تستهدف اعلان جمهورية يرأسها فعليا الشيخ حسين بن ناصر الأحمر . وكانت الحركة مساندة من الأحرار اليمنيين .

وتصادف خلال هذه الفترة أن كانت مصر قد أرسلت أعداداً من العسكرىين تزيد عن العدد المقرر للبعثة ، وذلك بناء على طلب البدر الذى كانت تربطه علاقة طيبة مع القاهرة ، وذلك لحمايته فى حالة موت الامام . يذّر ذلك الشبهات فى صدر الامام أحمد ، ويقال أنه احتج لدى جمال عبد الناصر أثناء مقابلاته له خلال عودته من روما بحراً فى قناة السويس . وعندما وصل الى الحديدة عامل ابنه البدر بقسوة وأعاد الى مصر كل الذين وصلوا فوق العدد المقرر للبعثة .

ولكن البعثة نفسها لم تبقى طويلاً فى اليمن .

ويقول الدكتور عبد الرحمن البيضاوى أن الامام كان قد وصل فى هذه الفترة الى درجة من التوتر جعلته يأمر بإعدام أربعة من جنود الحرس الامامى لأنهم جرموا على المطالبة بمرتباتهم المتأخرة أو السماح لهم بالاستقالة .

وفي السادس من مارس ١٩٦١ قام الملازم عبد الله اللقية والملازم محمد بن عبد الله الغلفي بمحاولة اغتيال الامام أحمد في الجبديّة . وأصيب الامام ولم تنجح المحاولة . وكان العميد عبد الله السلال قائداً لميناء الحديد في ذلك الوقت .

وشكل الامام محكمة لمحاكمة الضباط الذين كانوا مثالا للشجاعة والسرية . وصيّر الحكم بالاعدام على الضابطین الذين أعدما علناً يقطع الرأس في ميدان الشهداء .

وهكذا اقترنت الفترة الزمنية بين محاولات الانقلاب أو الاغتيال المتعددة . وتجمعها جميعاً ظاهرة واحدة هي أن الذين يقومون بالتدبير والتنفيذ هم العسكريون .

والنقمة على النظام الامامي . وعلى الامام أحمد بالذات تزداد وتشدد . ويلاحظ أن عددا كبيرا من أئمة اليمن على امتداد حكم استمر ما يقرب من ١١٠٠ عام قد ماتوا قتلى من جور الظلم والاستبداد . قتل ١٨ اماما منذ القرن الرابع الهجري .

كانت هذه هي الحال في اليمن .

وكانت الأوضاع العربية تتغير أيضا .

العلاقات بين مصر والسعودية تحولت الى جفاء وعداء بعد اكتشاف محاولة الملك سعود لضرب الوحدة عن طريق رشوة عبد الحميد السراج الذي أبلغ جمال عبد الناصر بذلك .

الحكم العسكري في السودان أحاطها بعزلة شديدة عن الدول العربية المتحررة ، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة .

الخلافات بين مصر والعراق تزداد يوماً بعد يوم . ولم يقد هناك أمل في لقاء جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم .

اتحاد الدول العربية (مصر - سوريا - اليمن) الذي وقع ميثاقه بعدم قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ تحول الى اتحاد شكلي ليس له مضمون حقيقي .

وبعد الشكوك التي نمت في صدر الامام أحمد أثناء وجوده في روما وحدثت المحاولة الانقلابية في اليمن وابعاد العسكريين المصريين الزائدين الى مصر ، حدث الخلاف المعروف بين العراق والكويت في يونيو ١٩٦١ عندما طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت الى العراق فور إعلان استقلالها باعتبارها كانت ولاية تابعة للعراق في عهد العثمانيين .

ولم يقف الامام أحمد مع جمال عبد الناصر في موقفه المضاد لعبد الكريم قاسم ، بل أظهر تعاطفا مع موقف العراق .
وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة - يوليو ١٩٦١ - زادت حساسية الامام من مصر ، وكتب قصيدة شعرية هزيلة هاجم فيها مصر والاشتراكية .

وقررت مصر سحب بعثتها العسكرية ، فعادت في سبتمبر ١٩٦١ بعد حوالي ثماني سنوات قضتها هناك . وعاد أيضا الضباط وطلبة الكلية الحربية اليمنية الى بلادهم .

وحلت محل البعثة المصرية بعثة عسكرية أردنية .

وهدأت الخلافات بين اليمن والسعودية .

ومع ذلك فان البعثة العسكرية السوفيتية التي كانت تشرف على مدرسة الأسلحة موجودة تواصل عملها في هدوء ، ودون محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية الغامضة والوعرة معا .

ويقول اللواء صلاح الحديدي مدير المخابرات الحربية في ذلك الوقت أن العلاقات بين مصر واليمن كانت ضامرة تماما خلال هذه المرحلة فلم تعد هناك بعثة عسكرية ، والسفارة فيها عدد محدود من الموظفين في تعز والسفير غائب مسحوب في مصر ، وعدد المصريين في اليمن قليل .

وقد أدى التوتر بين مصر واليمن الى اشتعال رغبة اليمنيين الأحرار في مقاومة نظام الأمامة الرجعي المتخلف . وبدأت تتشكل محاولة الانقضاض عليه استمرارا للمحاولات السابقة التي بدأت في الأربعينيات وظلت تكرر بلا توقف . ولكن البيضاني استطاع أن يعقد صلة مع أنور السادات وكان رئيسا لمجلس الأمة في ذلك الوقت ، وكتب أنور السادات مذكرة الى الرئيس جمال عبد الناصر بالتوقعات المحتملة في اليمن ... فأصدر الرئيس قرارا بتكليف أنور السادات بأن يكون مسئولاً سياسياً عن هذه العملية .

واستدعى أنور السادات اليه أمين هويدي وكان وقتها قد عين سفيراً في المغرب وقابله في منزله بالهرم بحضور عبد الرحمن البيضاني ، وطلب منه أن يعد نفسه لتولي المسئولية التنفيذية لعملية اليمن ... واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل .

ويقول أمين هويدي أنه طلب مقابلة أنور السادات في صباح اليوم التالي ليبلغه أن انشاء جهاز خاص لهذه العملية ، يعتبر نوعاً من الازدواجية حيث يتوافر لدى المخابرات العامة تنظيمات خاصة لمثل هذه العمليات .

والواقع أن علامات استنفهام كثيرة كانت تلاحق عبد الرحمن البيضاني ... فهو رجل شديد النشاط ، كانت له صلات وثيقة بالطلبة اليمنيين في الخارج خلال الخمسينيات ... درس في مصر وتخرج في الجامعة ثم حصل على الدكتوراه من بون ، وعمل بها وزيرا مفوضا ثم نقل الى الخرطوم بعد أن اعتذر عن عدم العمل مدعيا عاما في محاكمة ثوار ١٩٥٩ ، واستدعاه الامام الى اليمن ، وعندما شعر أن يد القصاص تقترب منه هرب عام ١٩٦٠ على طائرة مصرية .

ويقول الدكتور البيضاني انه انضم لتنظيم الاشرار اليمنيين وعندما تمت الانتخابات أصبح أحمد النعمان رئيسا للاتحاد ومحمد محمود الزبيري والدكتور عبد الرحمن البيضاني نوابا للرئيس . ولكن سرعان ما دب الخلاف بينهم حول استراتيجية المعارضة ، فهم كانوا قد اتفقوا على السعي لذلك الارتباط بين مصر واليمن المتمثل في الاتحاد ، ثم يتم البحث بعد ذلك في مصير الامامة .

ولكن ما أن أعلن جمال عبد الناصر حل الاتحاد مع اليمن في خطابه ببورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ حتى فرض الخلاف حول مصير الامام نفسه فورا ، وأصدر النعمان قرارا في بداية يناير ١٩٦٢ باقالة البيضاني باعتباره طائفا خطيرا (يريد أن يعالج وباء في بلد بالقاء قنبلة ذرية عليه) .

ولكن الدكتور البيضاني لم يبتعد عن ميدان السياسة ... كانت صلاته قد توطدت بأنور السادات رئيس مجلس الأمة في ذلك الوقت بعد تعارفهما في بون .

وكانت له صلات قديمة ببعض الثوار أيضا داخل اليمن وخارجها . وعندما أشيع خبر الانقسام وانتشر خبر اقالة البيضاني ، حضر وفد من حركة الاحرار اليمنيين في عدن ... والتقى المتخاصمون لنقاش جديد مرة أخرى .

ويقول الدكتور البيضاني أنهم قد اجتمعوا في كازينو النهر بجزيرة الزمالك واتفقوا على جمع الشمل واعادة الوحدة للاتحاد اليمني والغاء قرار اقالة البيضاني ، ووقعوا جميعا وثيقة تتضمن يأسهم من النظام الامامي وضرورة اقامة نظام جمهوري .

أذيعت هذه الوثيقة من صوت العرب ... ولكن مضمونها لم ينفذ طويلا .

كانت القاهرة خلال أنور السادات قد صرحت للدكتور البيضاني بأن يدع من صوت العرب مساء كل اثنين وخميس مقالات أوصى السادات بأن تظهر في روز اليوسف .

وكانت بداية هذا النشاط محاضرة القاها البيضاني في دار نقابة المحامين يوم ٢٠ يناير ١٩٦٢ . وحدثت فيها مشادة بينه وبين محمد أحمد النعمان ابن رئيس الاتحاد اليمني .

كانت مقالات البيضاني في روز اليوسف واذاعاته في صوت العرب عوامل إثارة حقيقية ضد النظام الامامي وساعد على انتشارها الراديو الترانزستور الذي كان يصل الى اليمنيين في أبعد بقاع الصحراء .
نحو الثورة :

بدأت خيوط المقاومة تتجمع ضد الامام من المدتين والعسكريين . .
الحثي الداخل والخارج .

وانتهاء الحساسية من وجود علاقات طيبة بين مصر واليمن أدى الى مضاعفة السير في طريق الثورة . .

وكان هناك نوع من الارتباط بين المدتين والعسكريين . . فقد أسهم علي سبيل المثال بعض التجار في التبرع بالاموال سرا والمساعدة في الامداد بالأسلحة وليست هناك فروق حادة واضحة بين المدتين والعسكريين في اليمن .

وتظاهر الطلبة في يوليو وسبتمبر ١٩٦٢ .

وخلال هذه الفترة كان كثير من العسكريين اليمنيين يصلون الى مصر ويتصلون بالقادة اليمنيين فيها ومنهم طيار الاسرة المالكه عبد الرحيم عبد الله الذي أصبح بعد الثورة سفيراً لليمن في مصر ، ومحمد قائد سبيل . . . ولم يكن هناك طيارون عسكريون من اليمن في ذلك الوقت .

وكانت هناك صلة وثيقة قد بدأت بين العسكريين في مصر والقادة اليمنيين . . . كانت المخابرات الحربية في مصر قد أعدت معسكراً للتدريب اليمنيين على الأسلحة الصغيرة . . وكان من بينهم الدكتور عبد الرحمن البيضاني كما يقول الفريق صلاح الحديدي الذي كان يتسلم الأسلحة أيضا ، ويقوم بترحيلها الى اليمن .

ولم يكن البيضاني هو حلقة الاتصال الوحيدة .

كانت هناك اتصالات أيضا بين العسكريين اليمنيين والمصريين الذي ربطتهم علاقات زمالة أثناء دراستهم في مصر .

وتدفقت الأسلحة المصرية الصغيرة سرا الى اليمن ٠٠٠ ذلك أن الامام كان يحتفظ عنده بمفاتيح مخازن الذخيرة ويترك الأسلحة جامدة فى العراء حتى يأكلها الصدا وتعبث بها الفيران ٠٠٠ ويقول عبد الرحيم عبد الله طيار الأسرة المالكة الذى لعب دورا كبيرا فى نقل الأسلحة أن السلاح الجوى على سبيل المثال كان مكونا من ١٠ طائرات ياك ٣٥ طائرة اليوشن صغيرة ، ولكنها جميعا غير مصرح لها بالطيران .

وظلت هذه الاتصالات سرية وفى أضيق الحدود ٠٠ لا يعرفها الا جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وصالح نصر وصالح الحديدي قائد المخابرات الحربية فى ذلك الوقت .

وكان المشير مسئولا عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة ٠٠ وكان أنور السادات مسئولا سياسيا .

وبقيت هناك علامة استفهام كبيرة تحيط بموعد الثورة ضد الامام أحمد .

ولكن القدر لحقه فتوفى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ وخلفه ابنه الامام البدر ولى العهد .

ونتج عن هذه الوفاة المفاجئة انقسام فى رأى .

وكان البدر قد أرسل برقية الى جمال عبد الناصر ينعى فيها والده يوم ٢٠ سبتمبر ، وكانت هذه مبادرة منه تشير الى احتمال تحسن العلاقات بين الدولتين .

واشتد ضغط النعمان والزبيرى فى اتجاه اقناع المسئولين بالسير فى طريق التعاون مع البدر الذى تغاضى عن قسوة الاذاعات والهجمات التى وجهت لوالده .

وأصدر جمال عبد الناصر قرارا بوقف الاذاعة والنشر ضد الامام البدر أو معه ٠٠ وبلغ ذلك الدكتور عبد الرحمن البيضاى يوم ٢١ سبتمبر .

وكان عبد الله جزيلان قائد الكلية الحربية فى صنعاء قد أرسل يطلب وقف اذاعات البيضاى لأنها تهاجم الهاشميين بينما ٨٠ فى المائة من ضباط الكلية وطلبتها المؤهلين للانقلاب كانوا من أتباع هذا المذهب .

وكان أحمد النعمان ومحمد الزبيرى قد اجتمعا فى منزل أمين هويدي بمصر الجديدة ، وكتب النعمان برقية الى البدر .

ثورة يوليو ج ١ - ٨٤٩

وقع البرقية أحمد محمد النعمان ورفض التوقيع محمد محمود الزبيري .

وكان ذلك ترجيحاً للرأى القائل باحتمال اصلاح النظام الامامى .

وأسقط فى يد الدكتور البيضاى الذى استمر ثمانية شهور يكتب وينذع مبشراً بالثورة . . . ويقول انه هرع الى أنور السادات يطلب توجيه اذاعة واحدة تكون هى الأخيرة للثوار المتربصين فى اليمن ، حتى لا يتصوروا أن الأمور قد انتهت بعد برقية عبد الناصر فى تعزية البدر ، وبعد برقية أحمد النعمان .

واتصل أنور السادات بجمال عبد الناصر الذى صرح باذاعة واحدة تكون هى الأخيرة .

وتصادف ان كان موعد هذه الاذاعة هو يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثانى

ثورة اليمن

(باسم الله وباسم الشعب تعلن
قيادة الجيش سقوط الملكية في
اليمن وقيام الجمهورية العربية
اليمنية ابتداء من الساعة الخامسة
يوم ٢٦ سبتمبر) •

البيان الأول للثورة ...

وفي ذلك الوقت كانت الأمور في اليمن تندفع في سرعة الى مصير
جديد ... وكانت غيبة الامام احمد قد فرضت على الثوار وخاصة
العسكريين مسئولية خاصة •

كانت حالة الطوارئ معلنه في اليمن قبل وفاة الامام احمد •
وكانت الأسلحة المصرية التي وصلت اليمن تعتبر كافية للحركة
الانقلابية •

وبقى تحديد ساعة الصفر •

يقول عبد الرحيم عبد الله أن ساعة الصفر كانت قد تحددت
لتكون يوم ٢٣ يوليو حتى يعلن جمال عبد الناصر خبر الثورة في خطبته..
للجماهير ... ولكن الدكتور البيضانى يؤكد أنه لم يتم الاتفاق على ذلك •

ثم يقول عبد الله جزيلان ان برقية وصلت من القاهرة تطلب أن تكون ساعة الصفر هي موت الامام أحمد ٠٠٠ وأنه قد رد على ذلك - حسب قوله - بأن ساعة الصفر لا تحدد الا مرتبطة بالظروف القائمة في اليمن .

وكان تحريك القوات العسكرية للانقلاب يعتمد على الضباط اليمنيين أكثر مما يعتمد على غيرهم ٠٠٠ فقد أدت الاثارة دورها كاملا وبقي التنفيذ .

كان عدد محدود من الضباط قد بدأ يعقد اجتماعات لبحث الموقف والتأهب لاحتمالات المستقبل ، دون أن يأخذ ذلك شكل تنظيم ثابت مثل الضباط الأحرار في مصر .

وكان هناك اتجاهان بين الضباط ٠٠٠ فريق يؤيد البدر ، وفريق يؤيد الحسن ٠٠٠ بينما الثوريون يتأهبون لاقامة نظام جمهوري جديد .

وقد اجتمع الضباط الحاضرون على هذا الاتجاه الثوري ٠٠ ونشط المقدم عبد الله جزيلان الذي كان مديرا لكل من الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة ٠٠٠ وبدأ يقوم باتصالات مع الأسماء الكبيرة من الضباط لتحبيد لهم أو ضمهم .

سافر الى الحديدة سرا خلال الليل ليتصل بالعميد حمود الجائفي الذي كان قائدا لحامية الميناء واتفق معه على الاشتراك معهم وهو اسم معروف لدى اليمنيين اذ كان في ثاني دفعة عسكرية درست في العراق وكان معروفا باطلاعه وله مركز قبلي مرموق .

واتصل أيضا بالسلال الذي كان قائدا لحرس البدر ٠٠٠ ووافق السلال على الاشتراك في قلب النظام الامامي .

وخلال هذه الفترة الحرجة أرسل الامام أحمد قبل أن يموت بأيام قليلة رسولا في طائرته الخاصة من تعز الى صنعاء ليلبغ البدر بأن هناك تدبيرا خطيرا ضد الامامة يقوده جزيلان .

واستدعى البدر جزيلان الى قصره ، وقد أعد له كميناً لقتله ، ولكن أمكن لجزيلان خلال الحوار أن يقنع البدر بأن هناك خطرا يتهدهده شخصيا من الأمير الحسن وأحمد الشافعي بالتعاون مع الأمريكيين في تعز ٠٠٠ وأن من خيوط الخطة المعادية له تدبير مؤامرة وهمية يتخلص فيها البدر من الضباط المخلصين له ، وكان جزيلان ومجموعة الثائرين يتظاهرون بأنهم من أنصار البدر ثم يتفردون به بعد ذلك وحده .

وعندما بلغ البدر خبر زيارة جزيلان للحديدة هرع في التاسعة صباحا ليتأكد من صحة ذلك بنفسه . . . فوجد جزيلان في الكلية يمارس عمله مبكرا في مواعده المعتاد مع نوبة صحيان . . فالرحلة تمت ليلا تحت ظروف طبيعية قاسية . . ولم يفتح البدر أحدا بشكوكه . . . ولكن ما بذره جزيلان في نفسه من خطة مدبرة ضده كاد يصبح يقينا . . . اذ اعتقد أن خبر الزيارة كان مكذوبا والمستهدف منه هو التخلص من الضباط المواليين له .

• وخرج البدر من الكلية الحربية مطمئنا .

وتحددت ساعة الصفر ليلة ٢٥ - ٢٦ سبتمبر بعد أن شعر الضباط أن هناك خطرا يهددهم وعيونا شريرة ترصدهم .

كانت الوزارة قد اجتمعت برئاسة البدر ، وحضر القاضي محمد الشامي نائب الامام في صنعاء ومعه كشف بأسماء عدد من الضباط قال للامام أنهم يريدون الانقضاء عليه .

وهكذا أصبحت المسألة سباقا مع الزمن . . . تماما كما حدث في حركة ٢٣ يوليو عندما أجبرت الظروف الضباط الأحرار على سرعة التنفيذ ، تجنباً لاعتقال الملك لهم .

ويقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني أنه كان قد تلقى معلومات أيضا بخبر اكتشاف البدر للحركة فبادر بإرسال برقية الى المتصلين به يقول لهم فيها ما معناه : اما تنفيذ الخطة أو النجاة بأنفسهم من اليمن .

يقول عبد الله السلال ان البدر بعد أن تولى السلطة احتفظ بجهاز الحكم في عهد والده وخطب الجمعة قائلا أنه سينمضي على طريق والده وأجداده . . . الأمر الذي أقنع المترددين في الثورة على الامام بأنه لم يعد أمامهم أمل في اصلاح النظام الامامي .

أبلغ عبد الله جزيلان موعد الحركة لمحمد عبد الواحد القائم بالأعمال المصري في صنعاء . . . وأرسل حسن العمري الخبر عن طريق اللاسلكي الى القاهرة ، فقد كان هو مسئول الاتصالات أو مدير الاشارة في اليمن .

ويقول عبد الرحمن البيضاني أن الاشارة قد وصلت من حسن العمري بتحديد ساعة الصفر ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

الخطة كانت تقضى بالاستيلاء على قصر البدر والاذاعة وقصر السلاح واعتقال قادة الحرس .

يقول جزيلان أنهم كانوا يشعرون أنهم مقدمون على مغامرة لا تتجاوز نسبة النجاح فيها ٥ في المائة فقط .

وبدأ التحرك في منتصف الليل ٠٠٠ ولكن الذخيرة لم تكن متوافرة ، كان هناك ٣٠ دانة مدفعية ، ٣٠ طلقة دبابات الى جانب القنابل اليدوية والأسلحة الصغيرة .

ووضعت الخطة على أساس اطلاق دانة مدفعية ودانة دبابات واحدة كل ربع ساعة أى تستمر فى الضرب لمدة سبع ساعات ونصف .

أطفئت الأنوار وقطعت الكهرباء ٠٠٠ وبدأ القصف حسب الخطة الموضوعة ٠٠٠ ويقول جزيلان أن البدر دافع عن قصره دفاعا مجيدا . ولكن قصر السلاح لم يستسلم وهو القلعة التى تضم كل الأسلحة والذخيرة والبدر يتصل به تليفونيا لأن خطوط المواصلات لم تقطع ٠٠٠ وبيان الاذاعة لم يعلن .

الأخطار تتهدد الثورة فى لحظاتها الأولى .

السلال لم يكن موجودا خلال الليل ٠٠٠ لم يحضر الا فى الثامنة صباحا ، ولكنه فور حضوره أدى دورا كبيرا فى نجاح الثورة .

وعبد الله السلال كان ضابطا من ضباط انقلاب ١٩٤٨ وقد اعتقل فى سجن حجة لمدة تزيد عن سبع سنوات عانى فيها من العذاب ما يسجل صفحات تنضج بالعار والتخلف ، ثم أفرج عنه بعد انقلاب ١٩٥٥ وعين رئيسا لحرس البدر .

ويقول بعض الضباط الذين شاركوا فى الحركة أو السلال قد حضر باعتباره مفوضا للبدر لمعرفة مطالب جزيلان وغيره من الضباط .

ويتمادى البعض فى القول بأنه أسهم فى تهريب البدر من منزل مجاور لقصره فى ثياب امرأة .

وسواء صحت هذه المعلومات أم لم تصح ٠٠٠ فإن عبد الله السلال وضع نفسه فى خدمة الثورة منذ وصوله الى الكلية الحربية ، وذلك قبل اذاعة بيان الثورة الذى تأخرت اذاعته لتردد الضابط المكلف بذلك . بدعوى أن قصر السلاح لم يسقط . مما دفع جزيلان الى الاتصال به غاضبا .

وبادر السلال بصفته قائدا لحرس البدر الى الاتصال بقصر السلاح ، وطلب من حرسه أن يستسلموا ، فوافقوا على ذلك ٠٠٠ وانهارت قلعة البدر فى صنعاء .

وأذيع البيان فى الثامنة والنصف صباحا ٠٠٠ يعلن (باسم الله وباسم الشعب تعلن قيادة الجيش سقوط الملكية فى اليمن وقيام الجمهورية اليمنية ابتداء من الساعة الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر) .

واعتقل قادة الحرس الذين حاولوا اخراج المدفعية ٠٠٠ ووجد البدر طريقه فى الهرب بمساعدة بعض العناصر المترددة التى اتهمها جزيلان بخيانة الثورة ، ويقول أنه ذبح أحد الشيوخ من حمدان ، لأنه نبتت مشاركته فى عملية التهريب .

لم تنته الأخطار بتهريب البدر ٠٠٠ بل حاول بعض رجال القبائل الاستيلاء على صنعاء فى اليوم الثالث للثورة بعد دخولها تحت ستار التهنية .

الأخطار تهدد الانقلاب لأنه كان مفروضا أن يدعم منذ اليوم الأول بطائرات مصرية خشية قيام الطائرات السعودية أو البريطانية بهجمات مضادة على مقر القيادة فى صنعاء .

وكانت القاهرة قد أعدت طائرة داكوتا فى أسوان وفيها محطة إرسال وصواريخ ، على استعداد دائم للتحرك الى اليمن .

وصلت الطائرة المصرية الأولى فى اليوم الثالث ، وعلى متنها محمد محمود الزيرى والدكتور عبد الرحمن البيضانى . والضابط المصرى على عبد الخبير ٠٠ وكان يقودها قائد الجناح أحمد نوح الذى أصبح وزيرا للطيران فيما بعد .

ويقول الدكتور البيضانى ان سبب التأخير هو طلبه من عبد الناصر ٥٠٠ جندي وثلاث طائرات وخبير عسكري أثناء مقابله ليلة ٢٦ سبتمبر ٠٠ والى ان اختير الخبير العسكري فى اليوم التالى وصلت الطائرة فجر يوم ٢٨ .

ويقول عبد الله جزيلان انهم قد عينوا البيضانى وزيرا للاقتصاد ، ولكنه عندما وصل وسأله عن موقف مصر من ناحية المساعدة العسكرية ، قال لهم ان شيئا لن يحضر من مصر الا اذا عين نائبا لقائد مجلس الثورة ، وأخرج من جيبه بيانا مكتوبا ومعدا للتوقيع بامضاء كل من السلال وجزيلان .

ويقول جزيلان ان هذا الأمر قد ترك فى نفوسهم مرارة شديدة ولكن الرغبة فى نجاح الثورة لم تدعهم يتوقفون عند هذه المشكلة المحدودة .

هذا بينما يقول البيضاى ان تعيين السلال رئيسا لمجلس قيادة الثورة قد دفع بعض أصدقائه الى اشتراط ان يكون نائبا له . . . ولذا فقد عين نائبا لرئيس مجلس القيادة ، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة رغم أنه مدنى لا يحمل رتبة عسكرية .

ولكن واقع الحال يشير الى أنه عين فى هذه المناصب اعتقادا منهم بأن له صلة مؤثرة ونافذة مع مصر .

عدم وجود تنظيم للضباط الأحرار ، وعدم توافر حد أدنى من العلاقة التنظيمية خلق منذ اليوم الأول حساسيات ذاتية وأظهر خلافات فردية .

ومن أمثلة ذلك ما اذاعه ضابط له ميول بعثية كان موجودا فى الاذاعة من تشكيلات لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء لم يكن الاتفاق قد تم عليها نهائيا .

والواقع اليمنى المتخلف كان يفرض نفسه على طبيعة الحركة ، فلم يكن هناك انضباط يتناسب مع انقلاب عسكري ، والنجاح السريع غير المتوقع فرض على القائمين بالحركة مسئوليات عديدة متشعبة لم تترك لهم فرصة التركيز .

وهكذا تفجرت الخلافات الشخصية الممتدة من واقع قبلى وطائفى أو غير حضارى منذ الأيام الأولى . . ولكنها لم تطف الى السطح الا بعد حين .

نجحت الثورة بحركة الضباط اليمينين ، وتعاون الثورة المصرية ببيانها الأول الذى صدر صباح ٢٧ سبتمبر وحذرت فيه من تدخل أى قوات أجنبية . . . وبوصول طائراتها الى مطارات اليمن المغلقة . ومع ذلك فقد حدث تدخل بريطانى فى الأيام الأولى للثورة .

الجيش الخاضع للبريطانيين فى عدن دخل من الجنوب واعتقل بعض الضباط الخبراء السوفييت ونقلهم الى لندن .

والحقيقة أنهم كانوا يعيدون تماما عن المشاركة فى الثورة . . . بل ان عبد الله جزيلاى يقول أنهم عندما حاولوا الاتصال برجال البعثة السوفيتية فى مدرسة الأسلحة قوبلوا منهم بحذر شديد وموقف صارم من ناحية عدم الرغبة فى التدخل فى الشئون الداخلية وخاصة ان علاقتهم بالبحر لم تكن سيئة . . .

وقد أرسل السوفييت برقية مقيادة الثورة بضرورة المحافظة على

حياة الخبراء السوفييت الذين كانوا يقيمون في منزل خلف قصر الامام
البدر .

هذا ينفي مشاركتهم الايجابية في الثورة ، كما حاولت أجهزة الدعاية
العربية وقتها أن تشيع .

وقد تدخلت السعودية أيضا باحتضانها للحسن الذي أعلن نفسه
اماما قبل وصول البدر هاربا من صنعاء .

ارتفعت نسبة النجاح التي قدرها المدبرون للثورة من ٥ في المائة
الى ١٠٠ في المائة تدريجيا يوما بعد يوم

ولكن الأخطار قد بدأت تهدد الانتصار .

وكان الموقف في صنعاء مطمئنا من الناحية الجماهيرية ومن الناحية
العسكرية . . فقد غمر الأهالي شعور شديد بالفرح والغبطة لزوال النظام
الامامي المتخلف ، الذي عبروا عن ارادتهم ضده بمظاهرات الطلبة أثناء
وجود الامام في روما ١٩٥٩ ، ومرة أخرى في يوليو ، ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ ،
حيث تظاهر الطلبة وأطلق عليهم الجيش الرصاص وتساقط عدد من
الجرحى .

وآثر الثوريون في الجيش - كما يقول جزيلان - ألا ينتهزوا فرصة
المظاهرات للانقضاض لأن الموقف لم يكن مهيا تماما ، هذا الى اعتقادهم
ان الدم السائل في المظاهرات يمكن أن يزيد من ثورة الجماهير ضد
الامامة ، ويكون دافعا وجافزا على مساندة الانقلاب . . . وهو ما حدث
فعلا .

نجح الانقلاب . . . وتحققت الثورة اليمنية . . . وانتهى عهد أسرة
حميد الدين .

وكانت مصر أول دولة تعترف بالنظام الجديد ، ثم سوريا . . . من
الدول العربية .

وكان الاتحاد السوفييتي أول دولة أجنبية تعترف بالجمهورية
اليمنية .

أما العراق فقد طلب سفيرهم في صنعاء السماح بنزول طائرات
عراقية لاجلاء المواطنين العراقيين ، وقد فسر سفيرهم لجزيلان هذا الموقف
بأنه تصور من عبد الكريم قاسم بأن الثورة تابعة لمصر . . . ولكن جزيلان
أقنعه بأنها ثورة تحررية تؤيدها مصر .

أرسل قادة الثورة اليمنية وفدا الى مصر لطلب المساعدة من جمال عبد الناصر في الأيام الأولى للثورة ٠٠٠ ووصل أنور السادات الى اليمن في الاسبوع الثاني من أكتوبر حيث وقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن ، وكانت قد وصلت قبله ٣ طائرات حربية وفوات من الصاعقة المصرية تحركت من السويس يوم ٥ أكتوبر ١٩٦٢ ، وكان أفرادها يلبسون قمصانا بيضاء وبنطلونات رمادية ٠٠ وتشكلت أول قيادة مصرية في اليمن ٠

لم يكن أمام الحركة الانقلابية في اليمن من سبيل لدعم موقفها الا باللجوء الى ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر ٠

ولم يكن أمام جمال عبد الناصر من سبيل أيضا الا دعم هذه الحركة الثورية التي جاءت في وقت كانت فيه القوى الامبريالية والظروف الموضوعية قد نجحت في شق الحركة الثورية العربية بعد الخلاف مع العراق وانفصال سوريا ٠

كانت فرصة أمام جمال عبد الناصر لوقف المد الرجعي في المنطقة ٠ ومنع السعودية من السيطرة على الخليج العربي وتحطيم نظام رجعي متهالك ٠

ليس هذا فقط ، بل ان تغير طبيعة الحكم في اليمن وارتباطه بالنظام التقدمي في مصر يتيح الاقتراب من حدود اليمن الجنوبية لمساعدة العناصر الثورية المناضلة ضد البريطانيين في عدن ، ويعطى للنظم التحريرية فرصة السيطرة على طرفي البحر من الشمال والجنوب ٠

يقول حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة أن جمال عبد الناصر عندما عرض عليهم القضية قال أن هناك خوفا من تدخل السعودية ضد النظام الجديد ، وانه اذا أرسلت مصر قوات رمزية فان هذا سوف يجعلهم يفكرون مرتين قبل الاقدام على أي تحرك مضاد ٠

ويقول حسن ابراهيم ان جميع أعضاء مجلس القيادة بلا استثناء بما فيهم كمال الدين حسين قد وافقوا على مساعدة الثورة اليمنية ٠

ويؤكد زكريا محيي الدين هذه الحقيقة ، ويقول : انه لم تكن هناك مناقشة مطلقا حول ارسال القوات وانما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط في الحرب ٠

وقد تحدث عبد اللطيف البغدادي عن تجربته في اليمن عندما سافر اليها قبل الثورة ٠

تبلورت المشكلة في مساعدة الحركة الثورية من جانب مصر ،
ومساندة النظام الامامي المتخلف من جانب السعودية •

النظام التحررية التقدمية تواجهه النظم الرجعية فوق ارض أكثر
الدول تخلفا •

تفجر الخلافات :

بدأت الثورة اليمنية تدافع عن نفسها •

ألغت في أكتوبر ترخيص البنك السعودي واستولت عليه بحجة
عدم توافر سيولة نقدية •

وأنشئ أول بنك يمني في التاريخ برأس مال قدره عشرة ملايين
ريال تسهم فيه الحكومة بنسبة ٥١ في المائة ، وارتفع رأس المال أثناء
فترة الاكتتاب الى ٢٠ مليون ريال نتيجة الاقبال الشديد الذي رفع سعر
السهم من عشرة ريالات الى عشرين ريالاً كما يقول الدكتور البيضاني •

وكانت ظاهرة غريبة ٠٠٠ اقبال الناس على شراء الأسهم رغم الحرب
وأخطارها وتوقعاتها ٠٠٠ ولكن ذلك أعطى دليلاً على تأييد الجماهير للثورة
وتطلعهم الى حياة أفضل •

وفي المجال العسكري بدأ تشكيل الحرس الوطني • وأقبل الناس
على التطوع فيه حتى بلغت أعدادهم ١٥٠ ألفاً ، كان مفروضاً أن يختار
منهم ٣٠٠٠٠ يكونون نواة لجيش وطني نظامي جديد •

ولكن تكوين الحرس الوطني لم يستمر ٠٠٠ توقف بعد ثلاثة أشهر
نتيجة الخلافات التي كانت قد بدأت تنشأ وتشتد •

كان هناك اتجاهان رئيسيان في التفكير ٠٠٠ الأول يدعو الى
الاعتماد المطلق على القوات المسلحة المصرية اقتناعاً منهم بأن هذا هو
السبيل الأفضل والأسرع لنقل اليمن الى عالم الحضارة ٠٠٠ والثاني كان
يؤمن بأن المساعدة المصرية يحسن أن تقتصر على الطائرات والمدفعية
الثقيلة دون المشاة حتى لا يتورط الجنود المصريون في معارك مفروض أن
يحاربها اليمنيون ، وخاصة ان الميزانية المصرية تتكلف كثيراً في نفقات
الجنود وتعويضات القتلى ، وكان هذا الاتجاه هو الذي اتفق عليه الجميع
رغم الخلاف الجذري في مجالات أخرى كثيرة •

ويفسر عبد الله السلال ذلك بقوله : ان الاتفاق قد تم مع المصريين
أساساً على المساعدة بالطيران وقوات محدودة من الصاعقة وكان ذلك كافياً
لتأمين الثورة في حدود طبيعة الموقف داخل اليمن •

وأوضح ان الاستعانة بالقوات المسلحة المصرية منذ البداية كانت ضرورة يستلزمها الموقف لأنه - حسب قوله - لولا مساندة جيش مصر ما كانت ثورة اليمن لتنجح قياساً بالحركات التي سبقتها .

ويؤكد ان مصر ما كانت لترسل قوات اضافية وان اليمنيين ما كانوا يطلبوا مزيداً من القوات لو ان المشكلة حصرت في اطار الواقع اليمني ، ولكن التدخل والمساعدات الخارجية من البريطانيين والسعوديين والأردنيين هي التي دفعت البلاد الى هذه الحرب الأهلية . . . وأدت الى تطورات غير منتظرة في الموقف .

والى جانب الاتجاهات الفكرية المتباينة كانت هناك عدة قيادات تعمل في غير تناسق ، ويوجد بينها نوع من المنافسة الخفية . . . وذلك مثل رئاسة الجمهورية اليمنية . . . وتجمع المعارضين للرئاسة . . . والسفارة المصرية . . . وقيادة القوات المسلحة . . . وإدارة المخابرات الحزبية . . . وإدارة المخابرات مساعدة القبائل .

كان كل جهاز من هذه الأجهزة يتبنى رأياً خاصاً . وينظر الى الأمور من وجهة نظر مختلفة .

صحيح ان المعلومات كانت تصب عند القيادة السياسية ، والقيادة العسكرية في القاهرة ، أى عند جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر . . . ولكن البعد عن الواقع الحي كان يعطل حل المشاكل في حينها . ولا يساعد على تدوين الفوارق ، وتحقيق تناسب وثيق .

وصحيح أيضاً أن القائد العسكري في اليمن كان يعتبر مسئولاً عسكرياً وسياسياً في وقت واحد . . . ولكن القادة الذين عينوا كانوا أبعد ما يكونون عن الاهتمام بالسياسة أو الارتباط بها . . . وكان بعضهم ممن القيت عليهم مسئولية موقف العسكريين المصريين في سوريا ، وقيل أنهم تصرفوا تصرفات انتهت الى مأساة الانفصال .

والفريق أنور القاضي الذي عين في اليمن مثلاً كان أحد الذين أمضوا سنة كاملة تقريباً بلا عمل بعد انفصال سوريا حتى عادت به الظروف الى اليمن من جديد .

ويقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني بأنه فوجئ يوماً بأن بعض مكاتب الوزراء قد نقلت من الغرف الى ساحة القصر واستبدلت بسراير قال عنها الفريق القاضي انها أعدت للطيارين المصريين . . . وكان التصرف في رأيه مجافياً للذوق فوق أنه يتم في قلب المكان الذي يعتبر مظهرًا لسيادة الدولة .

وبعد نقاش مع الدكتور البيضاني أصر على نقل المكاتب الى الغرف خلال ٦ ساعات قبل اجتماع مجلس الوزراء .

ويقول الدكتور البيضاني انه فوجيء بحضور المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات في صباح اليوم التالي ٠٠٠ وقال له المشير : (ان الحكومة البريطانية أعطتنا انذارا ١٢ ساعة قبل العدوان الثلاثي ، أما أنت أعطيت الفريق القاضي انذارا بست ساعات فقط) .

وصفى الموضوع بعد مواجهة بين القاضي والبيضاني .

وينفى الفريق القاضي وقوع هذه الحادثة تماما ، وينفى أن القصر الجمهوري كانت فيه مكاتب للوزراء ٠٠٠ بل يؤكد ان مجلس الوزراء في اليمن لم يأخذ شكل مجلس الوزراء في الدول الأخرى .

ويروي ناتنج في كتابه (ناصر) ان جمال عبد الناصر قال لجون بادو السفير الأمريكي : (أنت لا تتخيل ما يحدث في اليمن ، نصف الوزراء لا يذهبون الى مكاتبهم ، والنصف الآخر اذا ذهب لا يعرف ماذا يفعل) .

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد .

لم تكد تمضي عدة أسابيع حتى أصدر الفريق أنور القاضي أمرا بانسحاب القوات المصرية من منطقة بنى هبيرة حيث كان قد قتل أحد كبار الضباط المصريين - العميد سند - الى منطقة رأس جسر العرقوب التي تبعد عنها حوالي ٣٠ كيلو ٠٠٠ وقد وضع تنفيذ هذا الأمر الحكومة اليمنية حسب قول البيضاني في مأزق تدفق القبائل من المنطقة الى صنعاء ٠٠٠ وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء تقرر ارسال برقية للقاهرة تطالب محاكمة القائد المسئول عن أول انسحاب تقوم به قوة مصرية .

وحضر في اليوم التالي مباشرة المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات أيضا ، حيث تبين أن البرقية قد كتبت بخط الدكتور البيضاني ، وأن أوامر الانسحاب قد صدرت من القاهرة وليس من القائد المحلي .

خلافات تتجدد ، وليس هناك من سبيل لحلها ما دام مركز اضداد القرارات بعيدا عن أرض المعركة .

ثم وصلت الخلافات الى مجلس الوزراء عندما عاد القاضي عبد الرحمن الأيبرياني من جولة في البلاد العربية وكان قد أصبح وزيرا للعدل ، وأعلن للمجلس أن أحمد بن ييلا قد أبلغه أثناء زيارته للجزائر باستعداده لارسال قوات جزائرية تحارب دفاعا عن الجمهورية ، على ان تتحمل الجمهورية العربية المتحدة نفقات التموين والذخيرة .

وأعلن أحمد المروني وزير الاعلام بعد عودته من العراق استعداد عبد الكريم قاسم لارسال ١٠ر٠٠٠ جندي عراقى بالذخيرة والسلاح والتموين دفاعا عن الجمهورية .

ودارت مناقشة واسعة انتهى فيها الرأى الى ارسال وفد الى مصر برئاسة الدكتور عبد الرحمن البيضاني لاطلاع مصر على هذه الأخبار ومعرفة رأيها فى الموضوع . . . وسافر الوفد فعلا يوم ١٣ يناير ١٩٦٣ .

وكان هناك اتجاه لقبول القوات العراقية أو زيادة القوات المصرية .

وقال جمال عبد الناصر للدكتور البيضاني عند مقابلته له أنه قد أرسل كتيبتين اضافيتين فعلا .

وهكذا كانت المواقف العسكرية والتدخلات السعودية ، تشكل ظروفا ضاغطة على مصر تجبرها على ارسال مزيد من القوات .

كانت القوات المصرية قد بلغت حتى ذلك الوقت عشرين ألف جندي تقريبا .

ورغم أن عبد الرحمن البيضاني كان يأخذ جانب المعارضة لوصول قوات جزائرية أو عراقية الا أنه لم يعد لليمن مرة أخرى . . لحقته برقية من السلال الى عبد الناصر تطلب عدم عودته وإبقاءه فى مصر بناء على اجماع مختلف القوى اليمينية التى كانت تحيطه بالشكوك . . . ورضخ البيضاني لذلك حتى أعلنت استقالته التى كتبها فى أواخر يناير ١٩٦٣ ، وكتب فيها خطابات الى أصدقائه يطنب منهم فيها الاحتشاد حول الجمهورية وحول السلال .

وهكذا طويت صفحة البيضاني نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد العام للقوات المسلحة بعد فترة عمل لم تتجاوز ثلاثة شهور .

وكان المعروف عن البيضاني أن له علاقات طيبة مع أعضاء السفارتين الأمريكية والانجليزية فى اليمن ، وقد سمح لهما بالبقاء رغم عدم اعترافهما بالنظام الجديد ، الأمر الذى يشكل سابقة فى القانون الدولى العام . ويبرر البيضاني ذلك بقوله انه كان محتاجا لوسيلة اتصال مع كنيدي وماكلان .

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بالثورة اليمنية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ، وكانت ألمانيا الغربية قد اعترفت بها في ٢٢ أكتوبر ، وأوشكت السفارة البريطانية أن تعترف بعد خطوات وصلت الى حد اتفاق البيضاني مع السفير البريطاني على صيغة الخطابات التي يتم تبادلها بعد الاعتراف . ولكن توقفت هذه الخطوة لفترة بعد استقالة البيضاني .

وكان جمال عبد الناصر قد هاجم انجلترا في خطبته يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ بعبور سعيد لمحاولتها التدخل في شئون اليمن .

الفصل الثالث

العسكريون المصريون في اليمن

(بعد ستة من انتصار ثورة ٢٦
سبتمبر أخذت جماهير الشعب
اليمنى في الشطر الجنوبي تفجر
النضال المسلح ضد الاستعمار
البريطاني وعملائه)

(ان شعبنا اليمنى باجمعه لن
ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم
تكن لتقف على قدميها أسبوعا واحدا
لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر
والشعب المصري الشقيق)
على ناصر محمد

عضو المكتب السياسي للجنة القومية
القاهرة - ٢٨ سبتمبر ١٧٩١

(ان عملية الجيش المصري في
اليمن عملية تاريخية ٠٠٠ هي
اللحظة في مستوى التاريخ)
ميشيل عفلق

مباحثات الوحدة ١٩ مارس ١٩٦٣
(درب العسكريون المصريون
المتطوعين اليمنيين في تعزيز استعدادا
للكفاح المسلح ضد الاستعمار
البريطاني في عملية سميت باسم
(صلاح الدين)

وقال عبد الفتاح اسماعيل أمين
الجنة القومية في تقريره أمام
المؤتمر الخامس في مارس ١٧٩٢

كان تدفق القوات العسكرية المصرية مرتبطا بعدة عوامل لم تكن
محسوبة أو مدروسة .

كانت قيادة ثورة سبتمبر اليمنية لا تجد لها نصيرا الا في جمال
عبد الناصر وثورة يوليو ٠٠٠ وكان جمال عبد الناصر يجد في هذه الثورة

ثورة يوليو ج ١ - ٨٦٥

الوليدة فرصة لاذكاء الروح الثورة والقومية العربية ، والتغلب على الانحسار الذى نتج عن الانفصال ، ولكن اليمن كانت أرضا غريبة تماما عن المصريين ٠٠٠ بل غريبة أيضا عن اليمنيين .

لم تكن هناك خرائط طبوغرافية لطبيعة الأرض ٠٠٠ ولم تكن هناك معلومات يمكن الاسترشاد بها فى حركة القوات ٠٠٠ ولم تكن هناك مطارات ولا طرق .

والقوات الأولى التى أرسلت الى اليمن كانت من قوات المظلات والصاعقة ، واستقرت فى صنعاء العاصمة .

ولم يكن مفروضا ولا محسوبا أن تستمر القوات المصرية فى التدفق الى اليمن ٠٠ بل ان بعض التقارير المصرية التى وصلت من السفارة قد أشارت الى أنه يمكن تأمين الثورة بعدد محدود من الوحدات المقاتلة .

ولكن قدرة بعض قادة الثورة اليمنية فى السيطرة على اليمن كانت محدودة ، ورغبتهم فى الاعتماد على المصريين كانت بلا حدود ٠٠٠ والأصوات التى نادى بتعاون خاص من بعض الأسلحة المصرية مع استثارة همة اليمنيين تلاشت أمام الرغبة الجارفة فى الاعتماد على القوات المسلحة المصرية ، أكبر قوة ضاربة فى الوطن العربى .

وقد فسر جمال عبد الناصر للجماهير فى خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ حقائق هذا التدفق ، ولعله كان حريصا على مشاركة الشعب معه فى التعرف على طبيعة الأمور .

قال جمال عبد الناصر (يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس الى بعثناهم ، يوم ٩ أكتوبر بقوا ٥٠٠ ، يوم ١٦ أكتوبر بقوا ألفين ، يوم ١٠ أكتوبر بعثنا أول قوة من سلاح الطيران ٠٠ طيارتين ، وقعدنا تقريبا لغاية آخر أكتوبر بنشتغل ومعانا الألفين وهى القوة التى شالوا جزء كبير من المعارك) .

وفى هذا الخطاب التاريخى الكبير تحدث جمال عبد الناصر عن خسائر قواتنا فحددها حتى موعد الخطبة بأنها ٢١ ضابطا ، ١١٥ جنديا (كل واحد منهم جزمته أشرف من تاج الملك سعود والملك حسين) على حد تعبيره .

وعندما أوفد اللواء أنور القاضى الى اليمن لم يصدر أمر بتعيينه قائدا للقوات المصرية ٠٠٠ وإنما أوفد للتحقيق فى مشكلة ضياع وحدة من قوات المظلات أسقطت فى ضرواح ثم اختفى أثرها تماما واستشهد قائدها الملازم نبيل الوقاد . وكان ذلك بضيقه نائباً لرئيس هيئة العمليات الحربية .

.. وصدر قرار تعيينه قائدا للقوات أثناء زيارة للمشير عامر ...
وكانت هذه هي بداية تثبيت الوجود العسكرى المصرى بناء على الحاح
السلال .

ويقول الفريق القاضى أنه وجد نفسه فى فراغ كبير ... المعلومات
ناقصة والخرائط غير موجودة ومعرفته هو وقادته باليمن معدومة والخطة
الاستراتيجية غير واضحة ، وتدريب القوات على حرب الجبال لم يكن
واردا .

والغريب أن القيادة المصرية لم تستعن بمعلومات وخبرة قادة البعثات
العسكرية المصرية السابقين فى اليمن ... فعندما وصلت أخبار الثورة
عرض كمال أبو الفتوح الذى كان قد أصبح محافظا للقليوبية خدماته ،
ولكن أحد لم يتصل به رغم أنه أمضى فى اليمن ثلاث سنوات فى بداية
ثورة يوليو .

ويقول الفريق القاضى أن المرحلة الأولى كانت تتمثل فى استقرار
القوات فى صنعاء وحمايتها مع مثلث يشملها هي وتعز والحديدة ، ولكن
كل ما هو خارج هذا المثلث كانوا لا يعرفون عنه شيئا ... تسيطر عليه
القبائل ولا يدرك أحد مدى تأييدها للجمهورية أو معاداتها لها .

ويقول أيضا أنه قد وضع خطته على أساس تأمين ربوع اليمن
لثورة ، وأنه بدأ ينفذ خطته عسكريا بالتعاون مع بعض قادة القبائل
عبد الله الأحمر وسنان أبو لحوم وغيرهما .

وتطلب تنفيذ هذه الخطة التى صدقت عليها القيادة فى مصر ، والتي
كان تنفيذها يعتبر ضرورة هامة لحماية الثورة بسبب تقاعس اليمنيين
أنفسهم عن أداء دورهم الرئيسى فى تأمين ثورتهم الى استدعاء وحدات
مقاتلة مصرية تزايد عددها تدريجيا .

ولم يكن من اليسير وقف هذا التدفق بعد انطلاق القوات فى
الجبال خارج المدن ... وهو الخطأ الذى انزلت اليه القيادة العسكرية
دون تفكير عميق .

ويقول الفريق القاضى ان معاناته الرئيسية لم تكن فى المعركة
ذاتها ، بل كانت فى معرفة العدو من الصديق .. فالامامة كانت مازالت
لها رهبة فى نفوس اليمنيين حيث يسود التخلف والامية والخضوع الأعمى
لبعض المظاهر الدينية التى تفرض رهبة وقدسيتها خاصة على الامامة بصفته
أميرا للمؤمنين .

ويعلق الفريق القاضى على الحادث الذى أشار اليه الدكتور البيضانى عن انسحاب القوات المصرية لأول مرة من منطقة بنى هبيرة بعد مصرع العميد سند ، ويقول أن ذلك كان نتيجة لاشتراك بعض أهالى مدينة (البيضاء) التى ينتمى اليها عبد الرحمن البيضانى فى عملية اغتيال بعض الجنود المصريين .

ولكن هذا لم يكن يعنى فى مضمونه الحقيقى سيطرة كاملة فعلية للبيضانى ولم يعد يطلع أحدا على خطط اقوات المصرية .

ومع ذلك يقول أن المرحلة الأولى قد انتهت فى مايو ١٩٦٣ بوصول القوات المصرية الى الحدود الشمالية والشرقية وسيطرتها على اليمن بصفة عامة .

ويقول أنه اتخذ بعد ذلك جانب الحذر المطلق من الدكتور عبد الرحمن على اليمن . . . لأنها بلد ذات طبيعة جغرافية خاصة . . . ولأن القبائل وجدت فى وجود القوات المسلحة المصرية مصدرا للرزق

كان مشايخ القبائل يحصلون على الأموال والأسلحة من القوات المصرية بهدف مساعدتهم . . . ولكن معظمهم كان يتعامل على وجهين . . إذا اتاحت له فرصة أخذ أموال من الملكيين أخذ وغير موقفه . . . ثم يعود مرة أخرى الى المصريين ويأخذ منهم ليغير موقفه مرة ثانية .

وهكذا أصبح وجود القوات المصرية محل تأييد وحرص من بعض قادة الثورة المتقاعسين عن أداء دورهم الطبيعى فى السيطرة على الجماهير . وأصبح محل حرص القبائل أيضا باعتباره مصدر رزق وفير لها . . . وقد بلغت ميزانية شئون القبائل ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه استرلينى .

وعندما انتهت هذه المرحلة الأولى سحبت مصر قواتها فى مايو ١٩٦٣ من اليمن لأول مرة . . . وأعدت لأبنائها العائدين استقبالا حافلا انتظروهم فيه المشير عبد الحكيم عامر فى مدينة السويس وانتظروهم جمال عبد الناصر وضيافته فى ذلك الوقت أحمد بن بللا فى محطة القاهرة ، وحضر استمع أيضا لهم فى ميدان عابدين . . . وحصل اللواء أنور القاضى على رتبة الفريق .

كانت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٦٢ الى مايو ١٩٦٣ من أقسى المراحل على الجنود المصريين ، فلم يكن مصرحا لأحد منهم بمقادرة اليمن مطلقا فى أجازات ، ويقول الفريق القاضى أنهم لم يكونوا يحصلون مطلقا على أية علاوة فوق المرتبات التى كانت تصرف لأهلهم فى مصر ، بينما يحصلون فى اليمن على الأكل والشرب والسجاير والرعاية الصحية

والاجتماعية ٠٠٠ ولم يكن هناك جندي يعرف شكل الريال اليمني - على حد تعبير الفريق القاضى .

ولكن الوصول للحدود الشمالية والشرقية وانتهاء هذه المرحلة لم يؤمن بالصورة المرضية .

وكانت عودة بعض الوحدات الى مصر بداية مرحلة جديدة أصبح مصرحا فيها للجنود بالعودة الى مصر فى اجازات لمدة شهرين كل سنتين ٠٠٠ وكانت خدمة الجنود تتم فى دائرة بين سيناء واليمن ، ثم الاجازة والعودة الى سيناء من جديد وهكذا .

وتقرر أيضا صرف علاوات اضافية للجنود والضباط حيث تميزت هذه المرحلة التى امتدت من مايو الى نوفمبر ١٩٦٣ بواجب تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى تبعا للتمويل .

ويقول الفريق القاضى ان مهمة التطهير كانت تستهدف تثبيت الثورة نهائيا فوق أرض اليمن .

ويقول أيضا أنه اعتبر بتحقيقه هذا الهدف أن مهمة الجيش المصرى قد انتهت فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وأن ما تم من عمليات عسكرية بعد ذلك يعتبر من وجهة نظره عبثا ثقيلا تحمله الجنود المصريون فى صبر شديد ولكنه لم ينفذ عمليا ما قال انه كان عقيدته .

ويقول ان القوات اليمنية التى دربت فى مصر وكانت نواة لجيش اليمن الحديث لا تؤدى الدور المطلوب منها اذا عادت ٠٠٠ ويضرب مثلا لذلك بمنطقة (الجوف) المحدودة بالربع الخالى وحضرموت والتى قتل فيها كثير من المصريين بينما لم تشترك القوات اليمنية فى عملية التطهير حيث القبائل هناك شديدة المراس .

وكان موقف القادة اليمنيين خلال هاتين المرحلتين غير مستقر تماما . عبد الله جزيلان العنصر الرئيسى فى الثورة كان يتردد كثيرا على مصر . وكان عبد الله جزيلان مثاليا فى تصرفاته ٠٠٠ زاهدا فى المناصب لاتدفعه حوافز السلطة للمشاركة فى لعبة السياسة ٠٠٠ وهذا فى الوقت الذى ظهر فيه بعض العسكريين اليمنيين وشاركوا فى المعركة الدائرة على أرضهم مثل حسن العمرى الذى يقول الفريق أنور القاضى أنه حارب بجانب المصريين وساعدهم عسكريا .

وقد لاحظت الشائعات عبد الله جزيلان لانه كان من انصار التركيز على استشارة همم اليمنيين لمساندة الجمهورية : والاقتصار على مساعدات

مصرية محدودة . . . قليل عنه أنه (قاسم اليمن) تشبيها بعبد الكريم قاسم الذي أطلق عليه جمال عبد الناصر اسم (قاسم العراق) .

ولكن موقف جزيلاں بالتأكيد لم يكن فى البداية متناقضا مع موقف القوات المصرية ولا مع السلال . . . وانما كان (يحزن) اذا صبح استخدام الكلمة كلما واجه أمرا لا يرضيه .

والواقع أن القيادة المصرية كانت تتصرف بمبادرتها الخاصة ورؤيتها الذاتية . . . ولكنها فى نفس الوقت كانت تبذل جهدا بالغا فى تنظيم وتدريب وتسليح القوات اليمنية المسلحة على أساس عصرى . . الأمر الذى جعل هذه القوات السند الحقيقى لجمهورية اليمن رغم كل ما مر عليها من تقلبات بعد ذلك .

ويمكن القول أنه مع نهاية عام ١٩٦٣ كانت القوات المسلحة المصرية قد قامت بدورها الفعال فى تثبيت الجمهورية اليمنية وتركت على أرضها ألوف الشهداء الذين قضوا فى سبيل قضية الحرية والتقدم .

وكان عام ١٩٦٤ الذى وصل فيه الفريق عبد المحسن مرتجى ليحل محل الفريق أنور القاضى بداية مرحلة جديدة هى مرحلة التعمير ونشر مبادئ الثورة .

ولم يكن جمال عبد الناصر راغبا فى دفع القوات المصرية الى اليمن ، بل أنه كان حريصا على ألا يتحول تأمين الثورة الى نزيف يستنزف جهد مصر الاقتصادى .

أذكر أن جمال عبد الناصر قال لى أثناء مقابلة معه بعد عدوان ١٩٦٧ (لقد أرسلت سرية الى اليمن واضطرت الى تعزيزها بسبعين ألف جندي) .

كانت حركة القوات المسلحة المصرية الى اليمن مرتبطة بمحاولات الملكيين المؤيدين من السعودية للانقضاض على الثورة والجمهورية ، واستنجد القادة اليمنيين بجمال عبد الناصر ، الذى لم يتردد فى اللجوء الى أى سبيل يهدى الخالة فى اليمن ويجعلها تستقر . . . بما فى ذلك الاتصال بحكومة الولايات المتحدة .

ولم تكن العلاقات مع الولايات المتحدة سيئة فى بداية الحملة . . . بل ان أنطونى ناتنج فى كتابه (ناصر) يقول ان جمال عبد الناصر قد طلب من السفير الأمريكى جون بادو أية ملفات عن اليمن ، ولم يجده السفير الا ملقا قديما من السفارة الأمريكية فى صنعاء .

وكان ظهور البدر في السعودية لمحاربة الحكومة الجمهورية بداية
لحرب أهلية ، تهدد النظام الوليد الناشئ .

ويقول عبد الله السلال انه لم يكن ممكنا لقوات الثورة وحدها أن
تنتصر نهائيا على القبائل الموالية للبدر والسعودية .

وأنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية .

ويؤكد أيضا أنه لولا التدخل الخارجي من السعودية لأمكن تسوية
الموقف داخل اليمن بقوات محلية .

ولكن السعودية كانت قد اختارت الطريق .

وقد أخذ بعض الضباط الوطنيين في الجيش السعودي موقفا ايجابيا
ضد العدوان على الحركة الثورية في اليمن ، فقد هرب ثلاثة من الطيارين
السعوديين بطائراتهم الى مصر طالبين حق اللجوء السياسي في ٢ أكتوبر
١٩٦٢ ، ومعهم صناديق أمريكية محملة بالسلاح والذخيرة .

ويقول محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر قد احتج لدى السفير
الأمريكي قائلا (ان هذه ليست بالطريقة السليمة للمساعدة وان هذا
النوع من المساعدات ينطوي على تقديم الموت على الصداقة) .

وأصدرت الحكومة السعودية أوامرها بعدم طيران القوات الجوية
السعودية ، وخاصة أنه هرب الى مصر أيضا بعد أسبوع واحد ثلاث
طائرات أردنية كانت مرابطة في جدة ومعها قائد سلاح الجو الملكي
الأردني .

ولكن السعوديين شجعوا القوات والقبائل الأمامية لاحتلال مدينتي
وصعدة في الشمال وأصبحت تطرق أبواب صنعاء . ولم يعد هناك
من أمل لانقاذ الموقف الا بإرسال مزيد من الوحدات المحاربة المصرية .

ويقول أنه لم يكن في خطة المصريين استفزاز السعوديين .

ويقول البيضاوي أن عبد الناصر قد أوصاه قبل سفره بأن يتجنب
اثارة الخلافات المصرية السعودية .

وخلال هذه الفترة كانت هناك رسائل متبادلة بين جمال عبد الناصر
وجون كيندي الذي كتب رسالة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ الى عبد الناصر
ويكتب منها صورتين الى الملك حسين والأمير فيصل كما يقول محمد حسنين
هيكل في كتابه :

واقترح كنيدي العناصر الأساسية الآتية :

- ١ - الاجلاء المرحلي والسريع للقوات الأجنبية عن اليمن .
- ٢ - انتهاء العون الخارجي للملكيين .
- ٣ - الاجلاء المرحلي والسريع للقوات التي أدخلت بعد الثورة في اليمن ، الى منطقة الحدود السعودية اليمنية .

واقترح أن تصدر الجمهورية العربية اليمنية المتحدة بيانا تعلن فيه استعدادها للقيام بفك اشتباكها على أساس المقابلة بالمثل اذا سحبت القوات السعودية والأردنية من الحدود واذا أوقف العون السعودي والأردني عن الملكيين اليمنيين .

وقد رد عليه جمال عبد الناصر في نفس اليوم بخطاب جاء فيه أنه يخرج بالخلافات العربية عن نطاقها المحلي لأول مرة . ويشير الى الطائرات الأمريكية التي هربت الى مصر بطياريها السعوديين ومعها أسلحة وذخائر أمريكية الصنع .

ويقول بالتحديد (ومن ثم كانت الاستجابة الضرورية لطلب حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، بوضع بعض قواتنا تحت تصرفها لتشارك معها في الدفاع ضد الهجمات العنيفة التي تتعرض لها حدودها الشمالية في منطقة صعدة في ذلك الوقت والتي اتخذت من منطقة نجران في السعودية قاعدة لها) .

ويؤكد جمال عبد الناصر في خطابه انه يمكن فرض انقلاب على شعب آخر من الخارج ، ولكن لا يمكن فرض الثورة لأنها طاقة داخلية تفجرها الشعوب في أعماقها .

وكان السفير الأمريكي في مصر بمشاعره مع ثورة اليمن ، وقد قال لجزيلان في شهر ديسمبر ١٩٦٢ أن أمريكا سوف تعترف بثورتهم وأن فيصل سوف يخلف سعود . . . وكان ذلك ردا على تغطيته لموقف أمريكا من الثورة .

وما لبثت حكومة الولايات المتحدة أن اعترفت بجمهورية اليمن ، بينما رفضت بريطانيا الاعتراف ، وذلك لأن ثورة اليمن كانت في أبعادها الحقيقية تهدد الاحتلال البريطاني في عدن ، كما تهدد النظام الرجعي في السعودية . . . بينما كانت الولايات المتحدة تحاول تثبيت أقدامها في المنطقة .

واستمرت المراسلات بين كيندى وعبد الناصر حول ثورة اليمن مدة
أطول من عام - حسب ما كتب هيكمل فى كتابه - ووصل خلال هذه الفترة
الى القاهرة السفير ايلسورث بنكر مندوبا عن كيندى يسعوا الى السلام
بينما كان هناك ضابط مخبرات أمريكى سابق اسمه (روبرت كومر)
يرتب ويقود ما عرف باسم (حرب كومر) التى كان يقود فيها عددا من
الجنود المرتزقة لصالح السعوديين والملكيين .

ترك جمال عبد الناصر للرئيس كيندى فرصة تنفيذ خطته بفك
الاشتباك ، مع حذره من وقف المعونة العسكرية للثورة اليمنية حتى
لا تسقط فريسة التدخل الخارجى

وقد استجاب الى رجاء السفير الأمريكى جون بادو بعدم مهاجمة
الأراضى السعودية خاصة أثناء عمل لجنتى الزورت بنكر ورالف بانس
مندوب الأمم المتحدة الذى فرضته بعد عرض القضية عليها فى مارس
١٩٦٣ .

ولكن الاطمئنان لم يستقر أبدا فى قلب عبد الناصر من السياسة
الأمريكية ، التى أمدت اسرائيل فى ذلك الوقت - ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣
بصواريخ الهوك ، واستخدموا فى ذلك خدعة سياسية اذ طلب السفير
الأمريكى جون بادو مقابلته وأبلغه بالصفقة قبل اعلانها ، وعندما أعلنت
واحتجت مصر قالت أبواق الدعاية الأمريكية انه لا حق لعبد الناصر فى
أن يحتج مادام قد استشير فى أمرها .

وزادت الشكوك فى قلب عبد الناصر عندما طلب منه كيندى التفتيش
على المفاعل النووى المقدم لمصر من الاتحاد السوفىيىتى ، ورفضت مصر ذلك .

وطويت صفحة الاتصالات الشخصية حول القضية اليمنية بين مصر
وأمرىكا باغتيال جون كيندى ليلة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ وبعد أن كان
يوثانت قد أعلن فى سبتمبر ١٩٦٣ عجز هيئة الأمم المتحدة عن تقديم حل
عملى للمشكلة .

وكان هذا هو الشهر الذى انتهت فيه القوات المصرية من تنفيذ
واجبها كما يقول الفريق القاضى وسحبت عددا آخر من القوات الى
مصر .

مواقف عربية متنافرة :

كان الأمير فيصل شديد الاعتاد فى موقفه وكان صاحب نفوذ
متزايد فى المملكة .

عندما قررت جامعة الدول العربية إرسال بعثة خاصة في أكتوبر ١٩٦٣ لمقابلة الملكيين ، عجزت عن مقابلتهم .

وعندما أرسل يوثايت مندوبا آخر من هيئة الأمم في محاولة أخيرة لحل المشكلة في ديسمبر ١٩٦٣ رفض الأمير فيصل مقابلته .

كان جمال عبد الناصر على استعداد دائم لفض الاشتباك في اليمن وإعادة القوات المصرية من هناك ، اذا ضمن تماما عدم وجود احتمال تدخل خارجي ضد الثورة اليمنية . . . ولكن الأمير فيصل لم يعطه الفرصة أبدا بتدخله المستمر لمساعدة الملكيين بالأموال والأسلحة والقواعد .

وكان جمال عبد الناصر مدركا أنه ينجذب الى ساحة المعركة بأكثر من توقعاته ، ولكنه لم يكن يملك حيلة أخرى لمساندة الثورة اليمنية . . . والبلال كان حريصا على شد مصر الى اليمن كما ذكرنا ادراكا منه للأخطار القبلية والرجعية التي تهدد محاولته نقل اليمن الى حضارة القرن العشرين .

وكان موقف مصر قديراً عليه تبخس ملحوظ بعد نجاح ثورة فبراير ١٩٦٣ في العراق ومارس ١٩٦٣ في سوريا وبدء محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة التي كانت في واقعها تعبيراً عن ارادة الجماهير العربية .

أثناء محادثات الوحدة قال ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث الاشتراكي في جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣ بعد أربعة شهور من بدء الوساطة الأمريكية لحل المشكلة اليمنية (الحقيقية) بـإسيادة الرئيس ان عملية الجيش المصري في اليمن عملية تاريخية . . . هي اللحظة في مستوى التاريخ) .

وقال له جمال عبد الناصر معقبا لا ان رالف بانس قال انها عملية انسانية . . . أنا لمست ذلك بعد ما رحنا هناك ولقيتها متأخرة عن أي بلد في أفريقيا) . . . وكان رالف بانس قد غادر مصر في طريق عودته من اليمن قبلها بأيام . وكان التناقض بين مصر والسعودية يظهر في أشكال مختلفة .

السعودية تستضيف بقايا الإخوان المسلمين ، وبعض المصريين الهاربين المتعاونين مع وكالات المخابرات الغربية . . .

ومصر تستضيف الأمير طلال بن عبد العزيز الذي كان يطالب بحد أدنى من الديمقراطية في السعودية ، وذلك بعد الطيارين اللاجئين الى مصر والذين وصلوا الى اليمن واستقبلتهم السلالة في المطار يوم ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ .

وتصادف في ذلك الوقت وقوع خلاف بين المغرب والجزائر حول الحدود في الصحراء ، وأرسل أحمد بن بيللا يطلب المساعدة من جمال عبد الناصر ، الذي بادر بإرسال كتيبة من المدرعات الثقيلة وصلت إليه في الوقت المناسب .

وهكذا كانت القوات المسلحة المصرية منتشرة بين الجزائر واليمن وسيناء في وقت واحد .

وكانت السعودية قد أعلنت رفضها قبول المحمل وكسوة الكعبة وهو تقليد مصري قديم محاولة بذلك إثارة المشاعر الدينية ضد جمال عبد الناصر

وكان صوت العرب في هذه الفترة يؤدي دوره المعروف في استشارة الجماهير ضد نظام الحكم السعودي والأردني خاصة بعد لقاء الملك حسين والأمير فيصل في الطائف أثناء اجتماعات شتورا ، وما قيل عن اتفاقهما على تكوين قيادة مشتركة ، وقد وزعت القوات المصرية ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ جهاز راديو ثرانزستور على رجال القبائل وكان هذا الجهاز الصغير قد لعب دورا كبيرا في تهيئة الأذهان للشورة ، وأصبح مطلوبا منه أن يسهم في تأمينها عن طريق اقتناع الناس بما يسمعون من سيئات الحكم الملكي في صوت العرب كان للدعاية دور مثل دور القوات المسلحة .

وكانت بداية حكم جونسون في الولايات المتحدة تعبر عن تغيير في علاقات مصر ، فقد توقفت المراسلات التي كانت تتم مع كينيدي واتخذ جونسون موقفا أكثر صراحة في تأييد السعودية .

وعندما أهل عام ١٩٦٤ كانت اليمن تدخل مرحلة جديدة سياسيا وعسكريا واجتماعيا .

معالم جديدة في طريق الثورة اليمنية :

قال الفريق عبد المحسن مرتجى ان عام ١٩٦٤ قد تميز بالبداية في مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي بعد استقرار الوضع العسكري نسبيا .

وكانت معالم الحياة العصرية قد بدأت تدخل اليمن في بداية عام ١٩٦٣ صدر أول قانون للتجنيد والخدمة العسكرية والوطنية ، ونص على أن الخدمة العسكرية شرف لكل يمني من الذكور ابتداء من سن الثامنة عشرة حتى الثلاثين وعرف الجيش اليمني تنظيم الأسلحة لأول مرة في تاريخه .

وصدر دستور مؤقت لليمن فى أغسطس ١٩٦٣ تنص مادته الأولى على أن (اليمن دولة اسلامية عربية مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية ديموقراطية والشعب اليمنى جزء من الأمة العربية) . وتنص مادته التاسعة على أن (الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أنواعها ووظيفتها الاجتماعية) .

وقد صدر الدستور بعد ذلك فى يوليو ١٩٦٤ ونص على أن تكون السلطة التشريعية مشكلة من مجلس شورى يختار أعضاؤه ومدته ٣ سنوات من أول اجتماع له وهو الذى يرشح رئيس الجمهورية بتوقيع ثلث الأعضاء ، ويتم الانتخاب بأغلبية الثلثين .

وكان اعلان الثورة عن الغاء الرق والفوارق القبلية والدينية والمساواة بين الطوائف والغاء التفرقة بين الزيود والشوافع ومنع الرق والاستعباد والرهائن ٠٠٠ كان هذا الاعلان خطوة تقدمية كبيرة .

وخلال عام ١٩٦٤ وضعت خطة كبيرة لنشر المدارس والتعليم وتعبيد الطرق والرعاية الصحية ٠٠ وكان الناس قد شاهدوا السينما لأول مرة فى حياتهم . ويذكر أن الجماهير قد تظاهرت ضد أول عرض سينمائى باعتبار أن ذلك خارج على الدين .

وكان الفريق عبد المحسن مرتجى القائد الجديد الذى أشرف على هذه التطورات مقتنعا بأن أخطر قرار كان ارسال قواتنا فى كل أنحاء اليمن . لأن ذلك كان يدفعها الى التورط فى معارك غير متكافئة بين قوات نظامية دربت على تكتيكات الحرب التصادية وبين قوات قليلة بدائية تستقر فى قمم الجبال وتسيطر على دروبها ، وتختفى فى الكهوف والحفر من قصف الطائرات .

كل القادة يقولون بذلك ولكنهم فى الحقيقة يتحملون مسئوليته الفعلية .

ورغم وصول القوات المصرية الى حدود اليمن الشمالية والشرقية . ورغم السيطرة الشكلية العامة على اليمن ٠٠٠ فان الجيوب والقبائل المعادية ظلت عاملا مؤرقا للقوات المسلحة المصرية ٠٠٠ ولكن بدرجة أقل . وقد ثبت اسهام بعض المرتزقة من الأوربيين الذين سبق لهم أن حاربوا فى كاتانجا بالكونغو - تحت علم الملكيين .

ويقول الفريق مرتجى أنه كتب تقريراً للقيادة فى القاهرة يقول فيه أن مشكلة اليمن لن تحل عسكريا وإنما سياسيا .

ووجد هذا التقرير استجابة من عبد الناصر الذى كان أكثر الناس إدراكا لخطورة النزيف المستمر للقوات المسلحة التى كانت قد بدأت تعامل معاملة أخرى مختلفة عن الشهور الأولى زادت المرتبات والعلاوات وقلت العمليات الحربية واستكانت معظم الوحدات فى المعسكرات بلا تدريب وأصبح الضباط يرغبون فى الذهاب الى اليمن للفوائد المادية التى يحصلون عليها .

وتطورت معاملة الضباط الى حد احضار الطعام لقياداتهم الكبيرة أحيانا من محلات جروبي بالقاهرة بينما عامة الجنود تحت ضغط ظروف شديدة القسوة .

وكان مؤتمر القمة الأول الذى عقد فى القاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٦٤ قد أخذ توصية بتصفية الجوز بين مصر والسعودية ، بعد أن كانت العلاقات قد اقتربت بين القاهرة وعمان قبل المؤتمر ، ولكن مضت الشهور دون أخذ خطوات ايجابية فى هذا السبيل .

وقام جمال عبد الناصر بزيارته الأولى لليمن بعد ثلاثة شهور من انعقاد المؤتمر فى ٢٣ ابريل ١٩٦٤ وصحبه فى هذه الزيارة المشير عامر وزكريا محيى الدين وأنور السادات .

ويقول زكريا محيى الدين أنه لاحظ أهمية الدور الذى تلعبه القوات المسلحة المصرية فى تأمين الثورة اليمنية ، بما ترك انطبعا عندئذ بأن انسحاب القوات دفعة واحدة يؤدى الى انهيار الجمهورية .

وكانت علاقاته القاهرة مع بغداد قد وصلت الى حد اعلان الوحدة فى ١٦ مايو ١٩٦٤ وتعيين ثلاثة وزراء مصريين كوزراء وحدة (شعراوى جمعة وعلى السيد وكمال الحناوى) .

الهدوء يسود العلاقات العربية بعد مؤتمر القمة وتكوين القيادة العربية المشتركة يغير طبيعة العلاقات بين مصر والأردن أيضا والملك حسين يبلغ المشير عبد الحكيم عامر أثناء زيارته لعمان فى شهر يوليو ١٩٦٤ لمهمة عسكرية بأنه سوف يسحب مساعدته للملكيين ، وكان ذلك عقب تصريح أصدرته الحكومة البريطانية فى نفس الشهر تعلن فيه أن اليمن الجنوبية سوف تحصل على استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ وجمال عبد الناصر يذهب الى تونس لمشاركة بورقيبة فى احتفالات جلاء آخر جندي فرنسي عن بنزرت .

وبدا الموقف أمام السعودية يتغير .

كانت هناك خلافات داخلية لا تغلفها السرية المطلقة بين الملك سعود وولي العهد الأمير فيصل . . . وقد احتدت هذه الخلافات بينهما الى درجة كبيرة ، ولعب فيها الأمير فيصل دوره بمهارة السياسى المتمرس على الاحتكاك بالمجالات الدولية ، صاحب العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة . . .

وقدر الأمير فيصل ضعف السعودية بعد انسحاب الأردن من قضية اليمن ، وعجز الملكيين عن تحقيق انتصار كامل على الجمهوريين ، واستجاب فى نفس الوقت الى روح مؤتمر القمة التى كانت تتعارض مع ارادة الملك سعود ، فأرسل رسالة الى عبد الناصر فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ يبدى فيها استعدادة لمناقشة وقف اطلاق النار . . .

كان الملك حسين قد قابل جمال عبد الناصر بالاسكندرية فى زيارة خاصة خلال أغسطس ١٩٦٤ سبقت مؤتمر القمة الثانى الذى عقد فى فندق فلسطين فى المنتزه بالاسكندرية لعب فيها دور الوسيط بين القاهرة والرياض لمحاولة تهدئة الموقف وتصفيته ، وهو الأمر الذى انتهى برسالة الأمير فيصل الى عبد الناصر .

وعندما اجتمع مؤتمر القمة فى سبتمبر كان الأمير فيصل هو الذى يرأس وفد السعودية بعد أن كان الملك سعود قد رأس المؤتمر الاول وكان المشير عبد الله السلال هو رئيس الوفد اليمنى والتقى الاثنان معا .

وأبلغ الأمير فيصل جمال عبد الناصر بقرب عزل الملك سعود من منصبه ، الأمر الذى نفذ فعلا فى ٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، وأصبح الأمير فيصل ملكا للسعودية ، وسافر زكريا محيى الدين لتهنئته بمنصبه فى محاولة من جمال عبد الناصر لتهدئة الموقف وبعدها بيومين فقط فى ٥ نوفمبر أعلن الطرفان قبول وقف اطلاق النار ، بعد أن كانت قد تمت فى أركويت بالسودان اجتماعات خلال شهر أكتوبر بين الملكيين والجمهوريين لدراسة اتفاقية هدنة كان قد تم الاتفاق عليها فى الاسكندرية .

ولكن الأمر لم يتحقق فى سهولة . . . فان غلاة الجمهوريين أعلنوا رفضهم الجلوس مع أحد من الأسرة المالكة لجرائمهم السابقة التى ارتكبوها . . . والبدر لم يقبل من الجهة الأخرى وقف اطلاق النار .

لهذا فانه لم يكد يمضى شهر واحد حتى خرج على اتفاق وقف اطلاق النار الملكيون من الجبال وهاجموا الجيش المصرى فى مواقعه التى كان يعسكر فيها قرب الحدود .

وعاد الملكيون للقتال من جديد .

الثورة في جنوب اليمن :

ولكن أيام القتال الصعبة قد مضت بانتهاء عام ١٩٦٣ ولم تعد هناك سوى دوريات قتال تتحرك الى مناطق بعض القبائل التي كانت تعتبر مثل الرمال المتحركة ، مواقفها غير مستقرة ، قد تجددهم جمهوريين في النهار ويتحولون في الليل لمساعدة الملكيين .

كان اتساع مساحة اليمن وانتشار القوات العزبية عليها يشجع بتعكير صفو الأمن والسلام عن طريق الكمائن أو التفرض للقوات الغابرة من قمم الجبال .

ومع ذلك يمكن القول اجمالا بأن الموقف العسكري في اليمن لم يكن شديداً الالتهاب ولم يكن قتالا مستمرا لا يتوقف . . . وأنه لم يكن هناك من شيء يحول دون تقدم المجتمع اليمني بقوة دفع ثورته الا تناقضات وخلافات مشايخ القبائل ورجال السنياسة .

ومع اتجاه الموقف للهدوء النسبي ظل الوجود البريطاني في الجنوب يشكل خطرا دائما على الثورة .

وكان سلاطين يافع والفضل والضالع وبيحان والعزالي العليا والعوازل قد اتفقوا عام ١٩٥٩ على تشكيل (اتحاد امارات الجنوب) على أن يرتبط الاتحاد بمعاهدة حماية وصداقة مع بريطانيا كما تعهدوا ألا يدخلوا في أية علاقات خارجية من أي نوع دون موافقة بريطانيا ، وكان ذلك بعد هروب جيش لحج بأكمله الى اليمن عام ١٩٥٨ وعزل بريطانيا للسلطان علي عبد الكريم وتولية السلطان فضل بن علي مكانه .

وبدأت المقاومة في جنوب اليمن ، ودعا حزب الشعب الاشتراكي (عبد الله الأصمجي) الى التظاهر احتجاجا على تشكيل المجلس التشريعي بعدن والمطالبة بعقد انتخابات عامة وتكرين حكومة منتخبة في عدن قبل البحث في موقفها من الاتحاد ، وكانت بريطانيا قد أصدرت كتابا أبيض عام ١٩٢٦ جاء فيه (أن تصبح محمية عدن ضمن ولايات الاتحاد ابتداء من مارس ١٩٦٣) .

وكان اندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر فرصة فريدة لمساندة النضال الثوري في الجنوب .

وقد أسهمت مصر في ذلك اسهاما كبيرا . . . قال جمال عبد الناصر في خطابه للشعب يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ في بور سعيد موجها الحديث الى البريطانيين « هم يروحووا يحتلوا عدن والجنوب والمحميات والخليج

ويعتبروا ده حقهم واحنا لما الثورة اليمنية تطلب منا أن نساندها ضد العدوان يزعلوا قوى الانجليز » . . ثم يوجه لهم الاتهام بأنهم يساعدون الملك سعود بالسلاح وبعثة عسكرية من ٣٧ ضابطا لتنظيم الجيش وبعد أن كانت العلاقات مقطوعة بينهما تحسنت .

ثم يقول جمال عبد الناصر ان « احتلال بريطانيا لعدن والجنوب المحتل رغم ارادة الشعب » ثم يعلن صراحة « احنا بنؤيد أحرار عدن وأحرار الجنوب المحتل بكل قوتنا » ، وأن كل امكانياتنا ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة » .

ويقول عزت سليمان وكيل المخابرات العامة وأحد الضباط الذين أسهموا في التعاون مع حركات التحرير في عدد من الدول العربية انهم كانوا قد فتحوا معسكرا في تعز لتدريب المتطوعين واعدادهم للكفاح المسلح في الجنوب ٠٠٠ وانهم أطلقوا على هذه العملية اسم (صلاح الدين) .

وقبل خطاب جمال عبد الناصر بأيام في ديسمبر ١٩٦٣ أقيمت قنبلة يدوية على المندوب السامي البريطاني وجماعة من قادة الاتحاد كانوا على وشك مغادرة مطار عدن الى لندن لاجراء مباحثات دستورية ٠٠٠ واعتبر هذا الحادث الذي قتل فيه اثنان وجرح خمسون شخصا ذروة اضطرابات عام ١٩٦٣ .

وخلال زيارة جمال عبد الناصر الأولى لليمن قال في المؤتمر الشعبي بصنعاء يوم ٢٣ ابريل ١٩٦٤ « ان بريطانيا لا بد أن تجلو عن عدن . وأن كلا من عدن والجنوب العربي أرض عربية ، وأنه من المستحيل تماما على بريطانيا أن تفرق عربا عن عرب أو يمنيين عن يمنيين ٠٠٠ اننا لن نسمح للاستعمار بأن يبقى في أي جزء من أجزاء الوطن العربي » .

وفي الشهر التالي قام وزير المستعمرات البريطاني بزيارة عدن وأعلن أن مؤتمرا يتم عقده في لندن مع منتصف يونيو لمعرفة وجهة نظر المنظمات السياسية في وضع عدن وعلاقتها مع الاتحاد ٠٠٠ وهو المؤتمر الذي انبثق منه الاعلان بأن الجنوب سوف يحصل على استقلاله ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ .

وكانت الحركة الوطنية في الجنوب غير محتشدة في تنظيم أو جبهة واحدة ٠٠٠

وكان هناك تضارب شديد في وجهات النظر ، وفي أسلوب النضال .

وأطلقت الطلقات الأولى لثورة الجبهة القومية في ردفان يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٤ وصحب ذلك اعلان أصدرته عن نفسها كمنظمة للكفاح المسلح حتى تتحقق الأهداف الوطنية .

وتعرضت القاهرة نتيجة الخلافات بين القوى الوطنية في اليمن الى مواقف حرجية لم تتعرض لها في الشمال حيث لم تكن هناك تنظيمات سياسية مؤثرة ، وحيث كان التخلف أكثر تأثيرا في الشمال عنه في الجنوب .

والأسلوب الذي انتهجته القاهرة للتعاون مع القوى الثورية كان استمرارا لأسلوبها السابق على ضباط المخابرات المسئولين عن الشؤون العربية ، وهو أسلوب يثير كثيرا من الحرج في معاملة الثوريين ، ورغم نواحيه الايجابية في المساعدة ، الا أنه غالبا ما يكون ضامرا في النواحي السياسية وله تأثير عكسي .

وكانت عقيدة عبد الناصر هي تشكيل جبهة شعبية تضم كل القوى ، ولكن الخلافات كانت أشد عنفا ، الأمر الذي وضع ضباط المخابرات في وضع الاختيار اضطراريا .

وكانت الجبهة القومية قد هددت بالعنف كل من ينوى حضور المؤتمر الذي دعت له بريطانيا ٠٠٠ وأعلن حزب الشعب الاشتراكي مقاطعته أيضا للمؤتمر .

وفي مارس ١٩٦٥ تولى عبد القوى مكاوي الوزارة كأول عربي وبدأ بمطالبة بريطانيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

وبدأت أيضا محاولة الجامعة العربية لتوحيد جهود المنظمات الوطنية والثورية في الجنوب لتوحيدها في منظمة واحدة ولكن الجهود لم تنجح .

وفي شهر مايو دعا عبد الله الأصنع الى مؤتمر في تعز أعلن فيه قيام منظمة تحرير الجنوب كمنظمة تؤمن بالكفاح المسلح وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية ٠٠٠ وطالب القاهرة بالعون المادي .

وقد أجبرت هذه المواقف بريطانيا على الغاء المؤتمر ، وأعلنت عن ارسال بعثة دستورية للنظر في نوعية الكيان الدستوري للدولة الجديدة ، وأعلن عبد القوى مكاوي أنه سيمنع البعثة من دخول عدن ٠٠٠ وتراجعت بريطانيا مؤقتا عن فكرة البعثة وأرسلت جرينوود وزير المستعمرات في شهر يوليو الذي أعلن تحفظ بريطانيا في سحب قواتها تحت ضغط أعمال العنف والثورة التي تجتاح كل مدن اليمن ٠٠٠ وقد رفض مكاوي فكرة تشكيل حكومة تمثل فيها منظمة التحرير بنسبة ٦٠ في المائة .

وفي سبتمبر وصلت البعثة الدستورية الى اليمن ورفض مكاوي استقبالها . . . فأنهى المندوب السامي سلطات الحكومة في عدن وبدأت حملة اعتقالات واسعة .

وفي يناير ١٩٦٦ اتحدت منظمة التحرير مع الجبهة القومية وكونتا معا (جبهة تحرير اليمن المحتل) .

واستمرت عمليات الكفاح المسلح في الجنوب تزداد عنفا وضراوة . المصدر الرئيسي لها في السلاح والتدريب كانت مصر التي اعتمدت خطة سلاح الدين . . . وما كان ذلك ليتحقق لولا ثورة ٢٦ سبتمبر التي حولت أرض الشمال في اليمن الى سباحة تدريب لثوار الجنوب . . . التي أصبحت سياجا يحمي ظهورهم ويمدهم بكافة ما يحتاجون اليه من أسلحة وامدادات .

الكفاح المسلح الذي قهر الوجود والاستعمار البريطاني في عدن والجنوب ، كان ثمرة من الثمار الرئيسية العديدة لثورة ٢٦ سبتمبر .

ورغم وجود وبقاء الخلافات بين تنظيمات الجنوب التي لم تنته بالوحدة التي تمت في (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) . . . فان خطوات الكفاح المسلح لم تتوقف حيث انتهت بالنصر النهائي وجلاء الاستعمار عن عدن . قال عبد الفتاح اسماعيل أمين عام الجبهة القومية في تقريره أمام المؤتمر الخامس في مارس ١٩٧٢ (بعد سنة من انتظار ثورة ٢٦ سبتمبر أخذت جماهير الشعب اليمني في الشطر الجنوبي تفجر النضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني وعملائه) .

وقال علي ناصر محمد عضو المكتب السياسي للجبهة القومية في خطابه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ « ان شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن تقف على قدميها أسبوعاً واحداً لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر والشعب المصري الشقيق » .

الخلافات أيضا في الشمال :

واذا كانت الخلافات في الجنوب قد أخذت هذا الشكل الحاد الذي انتهى بصدام بين القوى المختلفة وصل الى حد التصفيات البدنية من الطرفين . . . فانها في الشمال كانت موجودة وقائمة . . . ولها طابع قبلي وطبقي خاص .

ومنذ قامت ثورة ٢٦ سبتمبر وهدفها الأكبر هو تصفية نظام الامامة ووقف هجمات الملكيين المعتملة على السعودية .

ولكن كافة القوى الداخلية من العسكريين أو رجال القبائل لم تكن متحدة الهدف . . . والتنظيمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها لم تكن ذات نفوذ واضح قوى يمكن التأثير من خلاله على الجماهير وأفراد القبائل المنتشرين في أرجاء اليمن الواسعة .

وكان وجود السلال في قمة ثورة سبتمبر دافعا لاتخاذ موقف مضاد له من بعض القبائل التي كانت تعيش أسيرة نفوذ وتقاليد بالية ، وتزن الرجال بميزان الأصل والنسب .

وأخذت هذه الاتجاهات المتخلفة تتبلور في شكل جناح عقد عدة مؤتمرات في عمران ١٩٦٣ ، والخمر ١٩٦٥ ، والجند في أواخر نفس العام .

ضمت المؤتمرات العناصر الرجعية المتخلفة التي استترت خلف ستار « تجنيب اليمن ويلات الحرب الأهلية » واتصل بعض أفرادها سرا بالسعوديين والأمريكيين ووقفوا موقف التحفظ من وجود القوات المصرية المسلحة .

كان أبرز أهداف هذه الفئة هو الرغبة في تنحية عبد الله السلال ومحاصرة دور مصر والتشهير بمن يتعاون مع القوات المصرية باعتبارهم عملاء وليسوا وطنيين .

وكانت القاهرة تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد . . . فظهور العداء في صفوف الجمهوريين كان يشكل خطرا أشد من مجابهة الملكيين ، ولكنها لم تأخذ خطوات سياسية لتصفية المشاكل في مهدها .

كان العمل السياسي يكاد يكون محظورا على اليمنيين وعلى القوات المصرية ، أيضا الأمر الذي أضعف فرصة وجود تفاعل سياسي عميق مع الجماهير المتعطشة الى التحرير من تخلف الامامة بشكل موضوعي فعال .

وكثيرا ما أعيد الى القاهرة بعض الضباط الذين دفعتهم روحهم الوطنية الى اقتحام حديث السياسة ، وأصبح هناك تعبير شائع بأن فلان (اتأنتف) بمعنى أن الطائفة السوفيتية الجبارة حاملة الدبابات والطائرات (الانتينوف) قد عادت به الى مصر .

كانت قبضة المخابرات في اليمن شديدة أيضا . . . وكانوا هم العنصر المؤثر في اعطاء الصورة للقيادة السياسية في القاهرة ، والعنصر الرئيسي في تحديد موقف الزعماء اليمنيين .

وعندما بلغت الخلافات السياسية درجة عنيفة عقد جمال عبد الناصر اجتماعا فى قصر الأمير عبد المنعم بمصر الجديدة فى يناير ١٩٦٥ حضره عبد الله السلال وحسن العمرى وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وأنور القاضى . . . وفى هذا الاجتماع تقرر عودة الفريق أنور القاضى لليمن مفوضا سياسيا وعسكريا معا ، لحل المشاكل الداخلية بين الجمهوريين دون انتظار الرجوع الى القاهرة فى كل صغيرة وكبيرة .

ولكن هذا الأسلوب الجديد لم يفلح أيضا فى حسم الخلافات الداخلية . . وانحازت معظم الأجهزة المصرية الى مجموعة الأرياني والنعمان وحسن العمرى باعتبارهم القوة الرئيسية القادرة على توجيه الأمور وقيادتها . . . وكان الزبيرى قد لقي مصرعه بعد مؤتمرهم الأول فى عمران .

وخلال هذه الفترة حدثت عدة وساطات للتهدة بين مصر والسعودية قامت بها الأردن والكويت والجزائر .

وبادر جمال عبد الناصر بالذهاب يوم ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ الى جدة لمقابلة الملك فيصل وصحبه زكريا محيى الدين . ويقول زكريا محيى الدين أن جمال عبد الناصر كان حريصا على عودة السلام الى اليمن ، وأنه لم يتردد مطلقا فى الذهاب الى السعودية عندما وجد أن ذلك قد يحقق هدفه الكبير .

ويقول زكريا محيى الدين ان جمال عبد الناصر كان يود أن يذهب الى مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء الذى كان مقررا عقده بعد ثلاثة أسابيع من الزيارة ، ومشكلة اليمن لا مكان لها فى جدول الأعمال ولا فى مناقشات المؤتمر الجانبية .

وكانت الزيارة قد تمت بعد نقض الملكيين لاتفاق وقف اطلاق النار السابق المعلن فى ٧ نوفمبر ١٩٦٤ . . . وانتهت باتفاق جديد للهدنة على أن تسحب مصر جنودها خلال عام ، ويسحب البدر جنوده أيضا . . . وتوضع نقطة مراقبة أمام اماره بيجان . . . وينعقد مؤتمر فى حرض .

وقبل أن ينعقد المؤتمر وحتى يزيل جمال عبد الناصر أية مصاعب يمكن أن تعترض طريق الاتفاق استدعى السلال الى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٥ ليمنح المجموعة الأخرى فرصة الانفراد بالحكم اختبارا لنواياهم ومحاولة لتقليل الخلافات ورغبة فى الوصول الى اتفاق .

واستجاب السلال لارادة عبد الناصر رغبة منه فى البرهنة على حسن نيته وعن استعداده لقبول أية توضيحات أو تنازلات تمهد للسلام ، وبقي

فى القاهرة وعين أحمد محمد النعمان رئيسا للحكومة ، ومنح حسن العمرى رتبة الفريق وعين نائبا لرئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وأصبح العمرى يمارس كل صلاحيات المشير السلال .

ولم ينعقد مؤتمر حرض الذى مثل مصر فيه الفريق محمد فريد سلامة رئيس هيئة العمليات ، ومثل السعودية الأمير عبد الله ، لخلافات بين اليمنيين .

وتغير الفريق أنور القاضى القائد العام للقوات المصرية وعين اللواء أركان الحرب طلعت حسن على فى يوليو ١٩٦٦ . وقد استدعاه المشير عامر قبل سفره الى اجتماع حضره حسن صبرى الخولى والسيد أحمد شكرى . وعندما تساءل اللواء طلعت عن طبيعة مسئوليته قيل له انها تفويض سياسى وعسكرى يمثل فيه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويخضع لتعليماته حسن صبرى الخولى المسئول عن الاعانة فى اليمن وكذلك السفير وكل الأجهزة بما فيها المخابرات العامة .

ويقول اللواء طلعت أنه سرعان ما اكتشف أن المجموعة الحاكمة تتآمر على الوجود المصرى بصلات سرية مع السعوديين والأمريكيين وانها تمثل ردة رجعية عن أهداف الثورة ، ولذا طالب بعودة السلال الذى ما ان عرفت هذه المجموعة أنه فى طريق العودة حتى أخرج حسن العمرى بعض الدبابات اليمنية لمحاولة منع السلال من الحضور ، ولكن اللواء طلعت واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود الى موقعها خلال ساعتين ، وتراجع العمرى ووصل السلال وحدثت مشادة بينه وبين العمرى فى المطار .

وكان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات قد قاموا بزيارة السلال فى منزله بالاسكندرية لمناقشة موضوع عودته والاتفاق على الخطوط الرئيسية للمستقبل .

وهنا طلبت هذه المجموعة التى شملت الارياضى والنعمان ومعظم الوزراء تقريبا الذهاب الى القاهرة للمناقشة حول موقفها من السلال ووجود القوات المصرية وتحميل مصر ما يحدث فى اليمن من مشاكل .

ويقول اللواء طلعت أنهم كانوا قد دبروا أمرهم على الذهاب الى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة باخراج القوات المصرية من اليمن . ولكنه وضعهم فى طائرة مصرية هبطت فى القاهرة . وعندما وصلوا لم يجدوا أحدا من المسئولين فى انتظارهم ، وذهبوا الى شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم

عامر الذى خرجوا من مكتبه الى المعتقل بناء على أوامر عبد الناصر عدا القاضى عبد الرحمن الارياقى الذى ظل طليقا ولم يسمح له بمغادرة مصر .

ولم يكن احتجاج هذه المجموعة فى مصر خارجا على تقاليد اللعبة السياسية فى الوطن العربى .

ويقول عزت سليمان ان جمال الناصر سبق أن استجاب لطلب أحمد بن بيللا فى اعتقال اثنين من الجزائريين وقد أنقذهما ذلك من شر أكبر .

واعتقال هذه المجموعة فى مصر لاشك أنه أنقذها من عسف السلال بعد عودته مؤيدا من القاهرة ومحميا بالقوات المسلحة .

يقول الدكتور محمد على الشهازى مدير مكتب السلال أنه كان ينوى انفتك بهم بعد مشادته مع حسن العمري لولا السفير المصرى أحمد شكرى الذى تدخل لمنع ذلك حتى لا تقع المسئولية على مصر ، وخاصة بعد أن كانوا قد أصدروا منشورات معادية لمصر وزعت فى بيروت .

ويقول عبد الله السلال أن السفير المصرى أحمد شكرى لم يكن خير مثال لثورية عبد الناصر وأفكاره التقدمية ، وأنه كان يتصرف بطريقة مشيرة ، يفتح أبوابه لمشايخ القبائل ويرتاح للتعامل مع الأثرياء منهم ، وأن ذلك كثيرا ما كان يبعث الضيق فى نفس السلال الذى نبت فى أسرة متواضعة وتشربت نفسه بروح الثورة منذ انتفاضة عام ١٩٤٨ ، والذى أمضى أيامه فى السجن حائقا على الامام والمرتبطين به من مشايخ القبائل .

وفى لقاء للسلال مع عبد الحكيم عامر شكاه له تصرفات السفير المصرى وسأله (هل هو ابن باشا) وضحك عامر وأجابه (لا .. ولكنه متزوج من بنت باشا) .

وأحمد شكرى كان ضابطا فى الجيش ورئيسا لعمليات الفريق القاضى وحصل على ترقية استثنائية برتبتين ثم أصبح سفيرا .

ولم يستمر أحمد شكرى طويلا بعد ذلك فقد نقل بعد توصية من القائد العام الجديد .

وكان أسلوب اللواء طلعت حسن يختلف عن أسلوب القادة السابقين وخاصة بعد استقرار الأمور نسبيا بعد عودة السلال .

من الناحية الداخلية أوقف صرف معونات القبائل التى كانت تشكل نزيفا للمالية المصرية ، واتخذ موقفا حاسما من المتأمرين والمتلاعبين على

أمن الثورة. فشكل في أكتوبر ١٩٦٦ أول محكمة عسكرية علنية حاكمت وزير شئون القبائل الدعينى الذى كان يطلق قذائف البازوكا على المواقع المصرية ليلا ويعمل فى النهار وزيرا .

رأس المحكمة وزير الداخلية الضابط السابق محمد الدهنومى وكانت علنية صرح للسفراء بحضورها .

وحاكت أيضا ضابطا يمينيا اسمه هاوى عيسى كان يؤدى دور قاطع طريق يحرسه ٥٠٠ جندي ويرهب الناس بسطوته . يسرق الجمارك . . . ويقول اللواء طلعت أنه ذبح محافظ تعز ليحل محله ، وقطع لسان شخص جرؤ بالتحدث عن بعض جرائمه .

ويقول اللواء طلعت أنه عندما صارح جزيلان بأنه سيحاكمه تردد قائلا أنه يفضل اغتياله سرا ، ولكن طلعت أصر وقدمه للمحكمة نفسها أيضا .

وحكمت المحكمة بعد محاكمة علنية بأعدام سبعة متآمرين منهم الوزير والضابط هاوى عيسى .

ولم تكن هذه المحكمة هي المحكمة الوحيدة بل شكلت محاكم علنية أخرى فى مختلف القطاعات .

وانتهى عهد الاخلال بالنظام واستئثار الأمن بعد أن كان الجنود المصريون يتعرضون كثيرا لأعمال القدر .

ومن الناحية السياسية كون ما سماه (مكاتب سياسية) تتشكل من ضابط صاعقة واثنين من ضباط الصف وتمرجى يعيشون مع القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدھا ويتناقشون معهم فى مختلف القضايا السياسية والفكرية . . . وكان هذا أول نسيج بين الناحية السياسية والعسكرية .

تكونت هذه المكاتب السياسية فى شتى أنحاء اليمن . . . الجوف وصعدة .

ومن الناحية العسكرية واصل تركيز القوات فى مثلث تعز صنعاء الحديدة . . . بل وبدأ عملية تخفيف للوحدات نزلت بعدد القوات المصرية التى كانت قد بلغت ٧٠.٠٠٠ جندي عام ١٩٦٥ لتصبح حوالى ٢٠.٠٠٠ جندي فقط عند حدوث العدوان على مصر فى يونيو ١٩٦٧ .

ولا شك أن انسحاب القوات المصرية الى هذا المثلث مع استتباب الأمن إنما يثبت خطأ الاندفاع منذ البداية لكافة أرجاء اليمن .

ويضرب اللواء طلعت دليلا على ذلك بأنه أمكن تطهير طريق صنعاء
صعدة بعد أن قطعت قوات الملكيين بخمسة آلاف جندي يمني فقط تساعدهم
الطائرات والمدفعية المصرية بلا جنود مصريين مطلقا ، ونتيجة ذلك استولت
القوات على كميات من الأسلحة والذخائر الأمريكية .

ومن ناحية التعمير ألغى استيراد الخضر من مصر وكلف الوحدات
بزراعتها في اليمن ، وبدأ في تكوين شركة مصرية يمنية لاصلاح الأراضي
وزراعتها ، كما حصل من هيئة الأمم على معونة قدرها ٢٠ مليون دولار كان
يحرص على وصولها للقبائل مع قوافل ثقافية تضم الكتب والسينما
والندوات العلمية ، وأنشأ مجلسا اقتصاديا على رأسه جزيلان وكان طلعت
يحضر اجتماعاته للنهوض باليمن .

عنوان ١٩٦٧ :

وخلال هذه الفترة التي عباد فيها السلال الى اليمن ، وعين اللواء
طلعت حسن قائدا للقوات ، وعزلت المجموعة الرجعية الاقطاعية في مصر ،
أصبح الموقف الاجتماعي في اليمن أكثر وضوحا وتحديدا ، والموقف
السياسي في الشمال أكثر استقرارا بينما التهب الموقف في الجنوب
واشتعلت المقاومة المسلحة .

وكانت العلاقات قد تردت الى الغاية بين مصر والسعودية أمام الاصرار
على عدم المساعدة في تسوية نهائية للمشكلة .

وكان الملك سعود قد طلب الحضور الى مصر مع بعض أبنائه ..
وبشهادة العرب فتح جمال عبد الناصر له أبواب مصر وهو الذي سبق له
أن تأمر على حياته الشخصية ، ثم تأمر على وحدة الجمهورية العربية
المتحدة .

وطلب الملك سعود الذهاب الى اليمن ليكفر عن مساعداته للبدر
وليرد لأخيه الملك فيصل مؤامراته عليه .

وصل الملك سعود ومعه المشير عامر وأنور السادات وشمس بدران
الى اليمن يوم ٢٤ ابريل ١٩٦٧ وأعلن فور وصوله الاعتراف بالجمهورية
العربية اليمنية ... وقال بعد زيارته لمناطق التعمير (الحكم الثوري في
اليمن حقق منجزات ضخمة) ثم أعلن الملك سعود (لا أعترف بفيصل
ملكا للسعودية) .. وقرر أن يترك ابنه خالد ومنصور في صعدة شمال
اليمن قرب حدود السعودية ليؤثرا على الملكيين ويضعفا الموقف الداخلي
في السعودية .

وفى هذه الزيارة خطب عبد الحكيم عامر قائلاً (سنبقى فى اليمن
عشرين عاماً حتى لا يعود الى الراء) .

ولكن الأحداث بدأت تتجمع فى الأفق بالغة من التوتر حدا لم تصل
اليه من قبل .

يقول اللواء طلعت حسن أنهم أعلنوا لدواعى الأمن أن الملك سعود
والمشير عامر والسادات سيصلون الى تعز ٠٠٠ ولكن الطائرة انطلقت
بهم عائدة الى القاهرة .

وفوجيء اللواء طلعت بخبر من تعز يبلغه أن صواريخ قد انطلقت
من معسكر النقطة الرابعة تجاه معسكر كتيبة مظلات مصرية وأنها فجرت
مخزنا للذخيرة ٠٠ وذلك فى الموعد المعلن عنه لوصول طائرة الملك ، وهرع
اللواء طلعت ومعه وزير الداخلية والخارجية اليمنيان وأمر بمحاصرة معسكر
النقطة الرابعة ومنع خروج أحد منه ٠٠٠ وقام بتفتيشه حيث قبض على
ثلاثة من الأمريكين أرشدت عنهم الكلاب البوليسية .

حاول الأمريكين اقناعهم بأنهم دبلوماسيون ، ولكن وزير الخارجية
أبلغه أنهم لا يحملون هذه الصفة ٠٠٠ فقرر السلال الغاء النقطة الرابعة
الأمريكية نهائيا وترحيل أفرادها خلال ٤٨ ساعة ٠٠٠ وفتح خزينتهم
الكبيرة فى صنعاء وكانت مليئة بأوراق سرية أرسلت كلها للقاهرة .

وتولى المهندسون المصريون ادارة مشروعات المياه التى تخفى خلف
ستارها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية .

وأقيم جسر جوى نقل أفراد ومهمات النقطة الرابعة الى أسمره ،
وتدخلت القاهرة لمنع محاكمة الأمريكين الثلاثة المعتقلين الذين أفرج عنهم
الى المطار للسفر الى الخارج فورا .

كان الموقف فى اليمن يدخل مرحلة استقرار مبشر بتطور سريع .
بينما كان الموقف الداخلى فى السعودية قد اهتز بوجود سعود فى اليمن ،
ومشروعات التعمير قد بدأت تؤتى ثمارها .

وأخذت مؤامرات الامبريالية الأمريكية تتجمع محاولة ابعاد الخطر
المصرى التقدمى عن هذه المنطقة الحيوية القابضة على عنق البحر الأحمر
والقريبة من دول الخليج ٠٠ وكان انقلاب اليونان العسكرى قد وافق
حدوئه هذه الفترة الهامة ، ابريل ١٩٦٧ .

وبينما كان الوضع يستقر فى اليمن ويجنح الى الهدوء ، اذا به
يتوتر فى سوريا ٠٠٠ وتعالى اذاعات السعودية فى الحديث عن وجود

قوات الطوازيء بين القوات المصرية والاسرائيلية وفي شرم الشيخ ..
الامر الذي يحاول اظهار جمال عبد ناصر بمظهر التهادن مع الصهيونية .
وبدأت الازمة تدخل مرحلتها الحرجة وليس في اليمن أكثر من
٢٠٠٠ جندي كما سبق أن ذكرنا .

ونفذت مؤامرة الامبريالية الامريكية والصهيونية التوسعية بعدوان
يونيو ١٩٦٧ المباشر بعد أن عجزت عن اسقاط النظام التقسدي في مصر
بكل مؤامرات التخريب والاغتيال أو استنزاف قوة مصر في حرب اليمن .
ولم يعد ممكنا للقوات المصرية المسلحة أن تواصل البقاء في اليمن
بينما قواتها في مصر قد تبعثرت وضاعت الأسلحة بعد الضربة الاسرائيلية
الخاطفة .

وانعقد مؤتمر القمة في الخرطوم خلال أغسطس ١٩٦٧ بعد أن كان
اللواء طلعت حسن على قد استدعى للعمل مديرا لهيئة العمليات في
القاهرة وحل محله اللواء عبد القادر حسن . . . وهناك استقر الرأي بين
مصر والسعودية على انسحاب القوات المصرية ، وترك الأمور لأبناء اليمن
يرسمون مستقبله .

وتجمعت القوات المصرية في الحديدة بعد مظاهرات تعرضت لها يوم
٣ أكتوبر وهاجم فيها المتظاهرون القيادة المصرية وقتلوا ١٠٠ جندي قبل
أن يستطيعوا تفريق المظاهرات واستتباب الهدوء .

وقد كانت هذه المظاهرات استجابة لسعوة مشتركة من بعض الذين
أرادوا المزايدة برفع شعار اخراج الجنود المصريين . . والذين كان منهم
للأسف بعض الشباب المثقف الذين اجتمع بهم اللواء عبد القادر حسن بعد
ذلك لتوضيح الموقف لهم . ويقول اللواء طلعت حسن أن بوادر هذه
الصورة كانت قد ظهرت خلال وجوده ، وانها وضحت في مجموعة تلتف
حول جزيلان وتؤثر ضمنا على السلال .

ويقول في ذلك أنه منع اجتماعا كان مفروضا أن يعقد في احدي دور
السينما لهذه المجموعة .

ولا شك أن غياب العمل السياسي كان عاملا مؤثرا على تنمية
اتجاهات خاطئة حتى بين أصحاب النوايا الطيبة الذين قد تجذبهم عوامل
الاتارة الوقتية دون التعمق في ابعاد الصورة الشاملة .

انسحبت القوات المصرية من اليمن تماما بعد أن تجمعت في ميناء
الحديدة .

وغادر السلال اليمن في زيارة للقاهرة ثم بغداد وبعدها الى موسكو
لحضور احتفالات الاتحاد السوفيتي بالعيد الخمسين للثورة الاشتراكية
العظمى . . . في وقت كانت فيه الأمور غير مستقرة .

وقبل أن يصل السلال الى موسكو وأثناء وجوده في بغداد يوم
٥ نوفمبر ١٩٦٧ تحركت بعض وحدات الجيش اليمني في الساعة الأولى
بعد منتصف الليل واحتلت قصر السلال والاذاعة وبعض الأماكن الحيوية
وأعلنت سقوط السلال ، وقيام نظام جديد للحكم على قمته مجلس رئاسة
يضم القاضي عبد الرحمن الارياني (٦٧ سنة) رئيسا وعضوية أحمد
محمد النعمان ومحمد علي عثمان .

وما لبث النعمان أن استقال وحل محله الفريق حسن العمري
والاثنان كانا محتجزين في مصر ولم يفرج عنهما الا بعد سقوط السلال .
وكما جاء السلال بانقلاب عسكري ذهب أيضا بانقلاب عسكري .

ولكن ذهب السلال وبقي النظام الجمهوري . . . فان قوات الملكيين
ما ان استشعرت بأن في قدرتها اقتحام صنعاء بعد خروج المصريين وسقوط
السلال حتى تجمعت قبائلهم تحاول دخول العاصمة .

ولكن جيش اليمن الحديث ابن ثورة ٢٦ سبتمبر لم يسلم المدينة
ويرجع شعبه الى نظام الامامة المتخلف ، بل قاوم قبائل الملكيين الزاحفة لمدة
٧٠ يوما تراجعت بعدها رغم أن القاضي الارياني قد هرب الى تعز وترك
الجيش وحده .

وقال جمال عبد الناصر لسفير العراق في القاهرة (لقد أمضيت أياما
مليئة بالقلق وأنا أرقب وأتابع الحالة حول صنعاء . . ولم يعد الهدوء الى
نفسى الا بعد أن انتصر جيش اليمن والنظام الجمهوري أيا كانت قيادته) .
وكانت مصر قد اعترفت بالنظام الجديد فور سقوط السلال . . .

ورافق ثبات ثورة اليمن في الشمال انتصار الثورة في الجنوب
 وخروج البريطانيين وإعلان استقلال جمهورية اليمن الديمقراطية تحت
قيادة الجبهة القومية في ٣١ نوفمبر ١٩٦٤ .

خمس سنوات تقريبا غيرت معالم هذه المنطقة التي سادها التخلف
أكثر من ألف عام في الشمال ، وسيطر عليها الاستعمار البريطاني
ما يقرب من قرن كامل .

وإذا أرجعنا الأمر الى أصوله لوجدنا أنه الى جانب الدور الهام والحيوي
لأبناء المنطقة فقد كان هناك أيضا الدور الفعال والمؤثر لثورة يوليو المصرية
وقواتها المسلحة .

حصار الثورة :

ويحاول البعض تصوير النتيجة النهائية لثورة اليمن بعد انسحاب القوات المصرية المسلحة عقب العدوان بأنه هزيمة لثورة يوليو بعد نزيف شديد تعرضت له في اليمن .

والواقع أن أحدا لم يتصور في البداية أن الموقف يمكن أن يتطور إلى هذا الشكل المقلد .

وجمال عبد الناصر كان حريصا منذ البداية على إبعاد الثورة اليمنية عن التناقضات والخلافات القائمة بين مصر والسعودية . . . وذلك حسب توجيهاته للدكتور عبد الرحمن البيضاني قبل سفره من القاهرة إلى اليمن .

ولكن انفجار الثورة في اليمن كان يهدد النظام الملكي في السعودية بشكل مباشر لأنه يقضي على نظام الإمامة التي استغلت الدين في تجسيد أمير للمؤمنين لا يطبق تعاليم الدين الانسانية السمحة .

ولذا فإن تدخل السعودية الفوري والمباشر لمساندة أمام اليمن المخلوع كان دفاعا عن نظامهم ، ووجبت الامبريالية الأمريكية والبريطانية الفرصة في هذا التناقض لاشعال الموقف وتحويله لتحقيق أهدافها في ضرب النظام التقدمي في مصر .

ولم يقدر حكام السعودية ما قاله السلال أمام مؤتمر القمة الأول من أنهم كان يجب أن يؤخذوا ليس على الثورة ضد الإمام . . . ولكن على التأخر في تنفيذ هذه الثورة ، وذلك بعد أن أوضح لهم صورا من بشاعة الحكم الامامي .

يكفى أن ثورة اليمن قد أطاحت نهائيا وإلى الأبد بنظام حكم رجعي ومتخلف ضغط على الجماهير وقهرها أكثر من ألف عام .

ومع ذلك فانه يجب القول بأنه كانت هناك أخطاء في التنفيذ . . . وليس في الفكرة . . . أخطاء في شخصية المسئولين وليس في هدف القيادة السياسية .

وكانت مساعدة الثورة اليمنية دون أن تكون هناك معرفة عميقة سابقة لطبيعة البلد والشعب . . . ودون أن تكون هناك مساعدات من المعلومات الطبوغرافية . . . ودون أن يدخل في تدريب القوات المسلحة حروب الجبال ومقاومة العصابات . . . ودون أن تكون هناك طرق

أو مواصلات برية . . . ودون أن تكون هناك مطارات صالحة كافية . . .
إلى غير ذلك . كانت مساعدة الثورة اليمنية رغم كل نواحي النقص المذكورة
تعبيرا عن ادراك جمال عبد الناصر ووعيه بأن المشاكل الإدارية لا يجوز
أن تقف حائلا دون اتمام المسئوليات الثورية التضامنية بين قوى التحرر
الوطني .

ولم يكن واردا في تفكير جمال عبد الناصر أن بعض المشاكل الإدارية
يمكن أن تكون عقبة في سبيل المهمة الثورية التي كلفت بها القوات
المسلحة .

وكل هذه العقبات فعلا رغم أنها سببت مزيدا من الخسائر ولكنها
لم تتجاوز حدود المعقول ولم تعطل القوات المسلحة ولا ثورة يوليو عن
تحقيق أهدافها .

خسرت القوات المصرية في اليمن ما يقرب من ١٠ر٠٠٠ جندي خلال
معارك استمرت خمس سنوات تقريبا . . . بينما خسر محمد علي في حربه
ضد الوهابيين في يناير ١٨١٢ واثناء حركته من ينبع إلى المدينة حوالي
٨٠٠٠ جندي كما ورد في كتاب لوتسكي (تاريخ الأقطار العربية الحديث)
في وقت لم تكن الأسلحة فيه قد تطورت إلى هذه الدرجة ، وفي عهد كان
سكان مصر فيه ثلاثة ملايين ، بينما سكان مصر خلال ثورة اليمن كانوا
يقربون من ثلاثين مليونا . . . وخلال حرب لم تمتد كل هذه السنين .

خسائر القوات المصرية أثناء أداء دورها البطولي لا تمثل كارثة كما
تحاول بعض الأقلام تصوير الموقف .

وإذا انتقلنا للناحية الاقتصادية لوجدنا أن ثورة اليمن قد كلفت
الاقتصاد المصري كثيرا واستنزفت الملايين ، ولكن ذلك لم يكن أمرا
اختياريا . . . فقد كانت هذه هي خطة الامبريالية لحصار النظام في مصر
واجباره على الخضوع .

ولا شك أن أسلوب التعامل مع القبائل ورشوة مشايخها بالمال
قد فتح على مصر بابا لم يغلق ، ورفع ميزانية مساعدتها إلى ما يقرب
من ٦٠ مليون جنيه استرليني سنويا . . . وتعرضت هذه الأموال لسرقات
بعض من فقدوا الشرف والضمير .

كما أن ميزانية بدل السفر التي كانت تصرف للجنود كانت تحمل
الميزانية العامة عبئا كبيرا .

كان الجندي يصرف جنيها واحدا في اليوم .

وكان صرف هذه الأموال ضرورة لجنود يعرضون حياتهم للخطر في كل لحظة ٠٠٠ ولو أن ظروف المعركة قد أدت إلى بقائهم في أحيان كثيرة ينتظرون المعركة ولا يخوضونها ٠٠٠ ومع ذلك لم يكن سهلاً إصدار القرار بانسحابهم أو تخفيضهم وذلك لخطر القوات الملكية المتربصة بالثورة ٠٠٠ والدليل على ذلك ما أشرنا إليه من هجومهم على صنعاء ومحاصرتهم لها سبعين يوماً بعد انسحاب الجيش المصري وسقوط السلال ، لولا الجيش اليمني الحديث الذي نشأ في أحضان الجيش المصري .

ومع ذلك فإن زكريا محيي الدين عندما تولى رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٦٥ ، وخلال معاناته من المشكلة الاقتصادية أثار مشكلة وجود القوات المصرية في اليمن ٠٠٠ وعبر عن أفكاره بقوله أنه لتحقيق الهدف المفترض وهو المحافظة على حكومة صنعاء ، فإن الاستنزاف المستمر لموارد مصر يعتبر في النهاية وسيلة لتحقيق أهداف العدو في إضعاف النظام المصري .

ويقول زكريا محيي الدين إن عيته في ذلك الوقت كانت على فيتنام . حيث تعرضت القوات الأمريكية لظروف تشابه الظروف التي تعرضت لها قواتنا مما أجبرها على اللجوء إلى المدن الكبيرة والموانئ فقط .

ولذا طالب بتخفيض القوات المصرية إلى أقل عدد ممكن على أن تحتل فقط مثلث تعز صنعاء الجديدة لتخفيض الأعباء حيث لم يكن هناك تصور لنهاية حرب اليمن .

وكان هذا هو الاقتراح الذي أشار إليه الفريق أنور القاضي والذي كان مفروضاً في رأيه أن ينفذ من نوفمبر ١٩٦٣ ، ولكنه لم يدافع عن وجهة نظره بما يجعلها تنتصر ٠٠٠ بل إنه وافق منذ البداية على خطة الوصول إلى الحدود الشمالية والشرقية .

ويقول زكريا محيي الدين إن الاقتراح قد رفض وقتها .

ويقول اللواء طلعت حسن أنه لم يجد صعوبة في تنزيل وحدات كثيرة إلى مصر وتخفيف القوات إلى أقل حد ممكن بعد اتخاذ أسلوب حاسم وجاد في محاكمات المتآمرين علانية ، وفي الاعتماد على المكاتب السياسية المبذورة بين القبائل .

والواقع أن هناك فرقاً هائلاً بين وجود القوات المسلحة المصرية في اليمن ، ووجود القوات الأمريكية في فيتنام . وهو ما صورته ناتنج في كتابه (ناصر) .

القوات المصرية كانت تساند ثورة شعب ضد نظام متعفن ٠٠٠ بينما القوات الأمريكية كانت تقهر ثورة شعب فيتنام ورغبته في التحرر الوطني واختيار طريقه لبناء مستقبله الاجتماعي .

الفرق كبير ، وليس هناك مجال للمقارنة من الوجهة السياسية ولا من الوجهة العسكرية أيضا ٠٠٠ فقبائل اليمن المتأرجحة في موقفها كبندول الساعة والمساندة بمرتزة الكونغو السابقين لا وجه للشبه بينها وبين قوات جبهة التحرير في فيتنام الجنوبية حيث كان الأمريكيون يواجهون أعلى مستوى من الكفاءة القتالية والمهارة والشجاعة الفردية المندفعة الى المعركة بوعي وطني واجتماعي عميق .

ولو كانت القوات المصرية قد مارست عملا سياسيا ناجحا في اليمن لمساعد ذلك على تعبئة وحشد الشعب اليمني دفاعا عن ثورته ، وأدى أيضا الى تخفيف أعداد الجنود المقاتلين هناك .

ولكن ما حدث في مصر خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حدث في اليمن أيضا ، فقد أخذت السلطة هناك موقفا مضادا معاديا للأحزاب والحزبية ، رغم أنها بالتأكيد كانت تمثل تجمعا تقدميا عن نظام الامامة المرافض أصلا لكل عمل سياسي .

الأحزاب في اليمن كانت تلعب دورا تقدميا ، وكان بعضها امتدادا لأحزاب وحركات سياسية تقدمية في الوطن العربي مثل البعث والقوميين العرب الى جانب ارهاصات لتنظيمات شيوعية .

ولذا كان ضرب هذه الأحزاب وحظر نشاطها خسارة سياسية كبيرة. أدت الى ضعف جبهة التماسك حول الثورة .

ولاشك أن من دوافع هذا الموقف الصراع الذي كان موجودا في الساحة العربية بين الناصريين والبعثيين الذين توافر لهم قدر من النشاط السياسي في اليمن كان يمثل محسن العيني .

ورغم أن حركة القوميين العرب قد وقفت مع عبد الناصر ضد البعث إلا أنه حدث انشقاق في مطلع عام ١٩٦٦ عندما فكر عبد الناصر في توحيد قوى النضال في جنوب اليمن في جبهة واحدة ، ومنع قحطان الشعبي وعبد الفتاح اسماعيل من العودة الى اليمن .

ويقول عزت سليمان أن جورج حبش ومحسن ابراهيم كانا يقابلان عبد الناصر وأنها قابلا لمناقشة الموقف معه بعد هذا المنع .

أما الشيوعيون فقد ضربوا أيضا رغم مساندتهم لثورة يوليو وموقفهم من ثورة اليمن .

كل القوى والأحزاب السياسية حظر نشاطها في اليمن ٠٠٠ وتم تقليد تجربة مصر بمحاولة إقامة تنظيم واحد في اليمن اسمه (الاتحاد الشعبي اليمني) وفتحت أبوابه للجميع عدا كل الحزبيين أو الذين اشتغلوا بالسياسة سابقا .

ومع ذلك لم يفلح هذا التنظيم في إقامة الوحدة الوطنية أو ضم قوى الثورة الوطنية ٠٠٠ وإنما بقي تنظيما مؤقتا وشكليا مماثلا لتنظيم الاتحاد القومي ، وليس الاشتراكي ، في مصر ٠٠ ولكن بصورة باهتة .

وهكذا اقتصر الوجود المصري في اليمن على المساعدة العسكرية فقط ، دون استثارة طاقات الجماهير وتقويتها في تنظيم سياسي قوى ٠٠٠ ولا نود التطرف في القول بأن فاقه شيء لا يعطيه ، ولكننا نقول ان العمليات العسكرية قد شغلت اهتمام القيادة في مصر ، وأن القادة الذين أعطتهم المسئولية هناك كانوا من العسكريين الذين لم يكونوا حتى من الضباط الأحرار ، أي لهم حد أدنى من الصلة بالسياسة ، وإنما كانوا ضباطا محترفين فقط لا يهتمون بالسياسة أصلا ولا يتابعون أحداثها .

ولذا اقتصر الدور المصري في اليمن على الدور العسكري مع التأثير السياسي على السلطة فقط دون الجماهير ٠٠٠ الأمر الذي أدى الى عدم محاربة الاقطاع أو النظام القبلي حربا مباشرة وإنما تحقق ذلك خلال نشر الحضارة والثقافة والتعليم وانشاء الطرق والمواصلات ، وإقامة المستشفيات ومختلف أنواع الخدمات .

ومع كل هذه التحفظات فإن جانبا كبيرا من شعب اليمن وخاصة الشباب المثقف كان معارضا لخروج الجيش المصري بعد العدوان ، وقد عقد اللواء عبد القادر حسن اجتماعا بعد مؤتمر الخرطوم مع هؤلاء الشباب أوضح لهم فيه الظروف السياسية الضاغطة . ولم تفته صلة ثورة يوليو المصرية بثورة سبتمبر اليمنية بخروج القوات المسلحة بعد عدوان يوليو الذي تأمرت وخططت لتنفيذه الامبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية ، وإنما استمرت هذه الصلة قائمة بنمو القيم والأهداف التي بذرتها الثورة العربية المشتركة .

ان النظام الجمهوري الذي رأسه الارياني بعد سقوط السلالة لم يكن امتدادا لنظام الامامة المنهار ، ولم يكن صورة مطابقة من حيث الجوهر الطبقي والايديولوجية الاجتماعية والنظرة السياسية لنظام الامامة ٠٠ وإنما كان جمهورية جديدة قد تكون لها نظرة للأمور أقل تقدمية من نظرة جمهورية السلالة ، ولكنها بالتأكيد ليست صورة مكررة لنظام الامامة ٠٠٠

وهذا في ذاته دليل على أن ثورة سبتمبر لم تطوّضفحتها مع سقوط
السلال ، ولم يتوقف تأثيرها بعد خروج القوات المصرية .
انتقلت اليمن الى حضارة العصر ٠٠٠ ويشق اليوم ايناؤها الطريق
باسلوهم ونظرتهم الخاصة .

وظهرت الى الوجود جمهورية اليمن الديمقراطية التي يعترف ايناؤها
صراحة بدور ثورة ٢٦ سبتمبر ودور جمال عبد الناصر والشعب المصري
وقواته المسلحة في دعم كفاحهم البطولي .

ولاشك أن ظهور هذه الدولة التقدمية الناشئة جنوب جمهورية اليمن
هو حافز في ذاته على توحيد نضال الشعب اليمني في الشمال والجنوب
ضد الامبريالية المتربصة بهذه المنطقة الحيوية العامرة بالثروة البترولية .
واذا كان عدوان يونيو ١٩٦٧ قد وجه ضربة شديدة الى النظام
المصري ، فإن الأحداث قد أثبتت أن سقوط شرم الشيخ في يد الاسرائيليين
لا يمنع حصارهم - مؤقتا والى أن تتحرر - بالسيطرة على مضائق البحر
الأحمر من الجنوب بالتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية ، وهو
ما تحقق بعد ذلك فعلا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كلمة انصاف :

وأخيرا فلا بد من كلمة انصاف لنور ثورة يوليو في مساندة ثورة
سبتمبر .

وقرار جمال عبد الناصر بالاعتراف الفوري والموافقة غير المترددة
في مساعدة الثورة اليمنية بالقوات المسلحة المصرية كان نقطة البداية .
وكان في ذلك الرد على محاولات الامبريالية في تطويق الثورة
العربية . ونجاحها في تحطيم الجمهورية العربية المتحدة لم يؤد الى انحسار
دائم ، وإنما ظهر البعث الجديد في أكثر الدول العربية تخلفا ضد أشد
النظم انحطاطا .

كان رفض المعاونة أمرا غير مقبول ولا وادف سياسيا . . . فليس
من منطق الثورة الثعاعس عن مساعدة حركات التحرر الوطني ، والا كانت
نتيجة ذلك العزلة التامة عن ساحات الثورة العربية ، وتسهيل فرصة
الإطاحة بنظام الحكم التقليدي في مصر .

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن
يقدروا فزع الامبريالية من ظهور عبد الناصر في الجزيرة العربية لينطوق

النظام السعودي ، ويقترِب من آسار البترول في الخليج ، وسيسيطر على
مفتاح البحر الأحمر من الجنوب . . . وما بذلته بعد ذلك من جهود
ومساعدات لدفع نظام الحكم السعودي لمعالجة بقايا النظام الملكي في
اليمن خلف أموال (أمير المؤمنين) البدر .

ورغم جهود جمال عبد الناصر المخلصة لاقترار السلام مع عدم
التفريط في تأمين وسلامة الثورة والجمهورية ، فإن هذه الجهود قد تبددت
واحدا بعد الآخر أمام تعنت الملكيين مدفوعين بمساعدات الامبريالية
وجنودها المرتزقة .

ولم يكن ممكنا لجمال عبد الناصر أن يقبل انصاف الحلول لما يحمله
ذلك من تعريض الجمهورية للخطر وسط قبائل تعيش في تخلف رهيب ،
وتسيطر عليها معتقدات دينية ليست من صلب الدين ولكنها من صنيع
البشر . . . ومثال ذلك ما رواه لي الفريق أنور القاضي من أن بعض
الطائرات قد قامت بغارات استكشاف ليلية مستخدمة الأنوار الكاشفة
فأطلق انصار الامام اشاعة بأن أنواره تهل من السماء وأن هذه علامة من
الله . . . وكبر الناس وسجدوا وغيروا مواقعهم لتكون مع الامام .

والتراجع كان يعنى في مضمونه تعطيل تنفيذ حركة الكفاح المسلح
ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب ، وهي التي بدأت في تمز كما
ذكرنا تحت اسم (صلاح الدين) ، واستمرت تشتعل وتزداد اشتعالا
لوجود القوات المصرية في اليمن واستقرار النظام الجمهوري .

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن
يقدرُوا أيضا غموض الموقف في اليمن وطبيعة الحياة المتخلفة ، واختلاف
طبيعة الأرض الى جانب طبيعة الحكم في مصر حيث انفردت زعامة جمال
عبد الناصر بالتأييد الجماهيري المطلق ، وغابت الكيانات التنظيمية
والكادرات السياسية القادرة على التعاون السياسي والتوجيه الفكري
بطريقة نظرية وعملية سليمة ، ولا يمكن مناقشة الأمور قفرا فوق الواقع .
ولكن يجب مناقشتها في حدود الامكانيات المتاحة ، والأخطار المحتملة . . .
وما تحقق في اليمن لا يمكن قياسه بخسائر عشرة آلاف بطل فوق
أرض اليمن ، ولا في سقوط عشرات الألوف من اليمنيين في الحرب الأهلية
التي فرضها الملكيون فرضا . . . ولا يمكن قياسه أيضا بما صرف من
ملايين الجنيهات على العمليات العسكرية .

كل هذه الأشياء تعتبر صغيرة اذا قيست أو قورنت بالانجاز الأعظم
وهو انقاذ شعب اليمن من أيتام نظام متخلف ، وإخراج جنوب الجزيرة
العربية من حصار طويل الى نور الحضارة العربية .

ان مجرد دخول الكهرباء والمصانع وتعبيد الطرق وفتح المدارس والمستشفيات في مجاهل هذا البلد يضم ما يقرب من خمسة ملايين ، قد اختصر الزمن الذي كان يمكن أن يعيش فيه الشعب اليمني عشرات أو مئات من السنين في هذا التخلف الشديد .

وعلى الذين ينظرون في بساطة واستخفاف الى واجب التعاون بين حركات التحرر الوطنى ، أن ينظروا الى موقف مصر لو أن الاتحاد السوفيتى لم يقدم لها الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والصناعية وتركها فريسة في يد الامبريالية العالمية تسيطر عليها وعلى نظام الحكم فيها وتمتص خيراتها وتترك شعبها غارقا في تعاسته .

ان واجب التعاون والمساعدة بين حركات التحرر الوطنى هو أمر لا يجوز النظر اليه باقليمية محدودة أو سطحية متعجلة . . . فسير التاريخ وحركته تفرض التعاون بين مختلف حركات التحرر الوطنى . . . فما بالناس وثورة سبتمبر هي حركة تحرر في اطار الوطن العربى .

والقول بأن مساعدة ثورة اليمن قد استنزفت مصر وكبدتها خسائر اقتصادية كبيرة ، هو قول مبالغ فيه كثيرا . . فان مساعدات الأسلحة كانت من الاتحاد السوفيتى ، ووسائل النقل السريع أيضا ، قد اعطيت كلها مجاناً . . والأمور لم تصل بمصر الى حد الأزمة ، بل ولم تقترب منها أبداً . . لنمو خطط التنمية .

والذين يثيرون القول بأن ما صرف من أموال في اليمن كان كافيا لرفع مستوى الشعب المصرى يعيشون في وهم التصور بأن النظام المصرى كان يمكن له أن يواصل عمليات التخطيط والبناء والتنمية وهو مخلق أبوابه على نفسه .

ويقول زكريا محيى الدين أحد دعاة الاهتمام بالأمور الاقتصادية وعدم نسجها بالقضايا السياسية أن صعوبة الموقف الاقتصادى لم تكن كلها كامنة في اليمن ، وانسحاب القوات المصرية جميعها لم يكن يحقق في ذاته انفراجاً حقيقياً للاقتصاد المصرى .

ان ملحمة القوات المسلحة المصرية فوق أرض اليمن ، هي من أعظم أمجاد ثورة يوليو التى حارب جنودها النظام الملكى الاقطاعى حتى انهيار داخل الحدود ، وحاربوا النظام الامامى المتعفن حتى انهيار خارج الحدود .

كان خروج الجنود المضربين للحرب في اليمن عملاً له دلالة تاريخية
عظيمة في وحدة الثورة العربية .

وليس نتائج هذه الثورة في حاجة الى كلمة انصاف بقدر ما هي
في حاجة الى كلمة تقدير .

● مصر والسودان

(ان السودان كغطاس ، مصر
انبويته التي يستنشق منها الهواء ،
فاذا فصل السودان عن مصر انقطع
عنه الهواء فمات مختنقا)
ونستون تشرشل
رئيس وزراء بريطانيا

الفصل الأول

نضال مشترك ضد الاستعمار البريطاني

(ان الحكومة لتشعر بشعور
الامة لقاء هذه الحوادث المشؤمة ،
وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ
كرامة البلاد ويصون حقوقها) .

سعد زغلول

في رسالة الى الحاكم العام

٢٢ أغسطس ١٩٤٢

(يجب ان يتم جلاء البريطانيين عن
وادي النيل) .

الملازم اول على عبد اللطيف
مؤسس جمعية (اللواء الأبيض)

علاقة مصر بالسودان تتميز عن علاقتها بأي قطر عربي آخر ...
ومنذ دخل الجيش المصري السودان في أكتوبر ١٨٢٠ خلال عهد محمد
على لم يخرج منه بضعة نهائية الا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد نمت العلاقات بين الشعبين المصري والسوداني خلال
نضالهما المشترك ضد النسيطة العثمانية والاحتلال البريطاني ، وتوثقت

العلاقة الى الدرجة التي جعلت من وحدة وادى النيل شعارا ترفعه الجماهير في الشمال وفي الجنوب .

وقد لعب الجيش المصرى دورا رئيسيا في العلاقة بين الدولتين ، منذ اهتمت الادارة المصرية في ايامها الاولى بالسودان - بتنظيم تجارة الرقيق باعتباره موردا رئيسيا لتكوين الجيش ، وأرسلت الحملات الحربية الى الجنوب والشرق لاصطياد الرقيق من الرجال وارسالهم الى مصر ، كما يقول الدكتور زاهر رياض في كتابه (السودان المعاصر) ، حتى تبين عقم هذه المحاولات فتوقفت نهائيا عام ١٨٣٩ .

منذ ذلك الوقت البعيد الذى تبدلت فيه الظروف أكثر من مرة . . . من تقييم لدور الجيش في عهد محمد علي ، الى تهبط رتبة حكام السودان في عهد عباس بحيث لا تزيد عن أميرالاي ، واتخاذ منفي للوطنيين مثل الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى الذى كانت له رتبة في الجيش أيضا . . . ثم استخدامه في عمليات الاستكشاف خلال عهد اسماعيل . . . وكان أول المستكشفين الذين ارتادوا هذا السبيل هو البكباشي محمد سليم قبطان الذى قاد حملات الكشف عن منابع النيل الأبيض ومناطق النيل العليا بين سنة ١٨٣٩ و ١٨٤٢ وصحبه في رحلته علماء فرنسيون وبريطانيون .

وأخيرا جاء حكم الخديوى توفيق الذى واكب ثورة المهدي في السودان عام ١٨٨١ اذ جاهر المهدي بدعوته في شهر أغسطس وقام عرابي بمظاهرة الجيش في عابدين يوم ٩ سبتمبر من نفس العام .

وعندما وصلت أخبار دعوة المهدي بأنه نبي الله الى رؤوف باشا حاكم السودان أرسل اليه الضابط محمد بك أبو السعود وكان على صلة بأخوه المهدي لمحاولة اقناعه بالتخلي عن دعوته ، وحضر الاجتماع ثلاثة من علماء المسلمين . . . ولكن المهدي رفض وأصر على موقفه ؛ فسير اليه سريتين من المشاة تحت قيادته الى جزيرة آبا حيث قابلهم الانصار والحقوا بهم هزيمة وصلت أخبارها الى القاهرة وكانت تحمل أخطار ثورة المهدي لأول مرة .

وتغادر المهدي جزيرة آبا توقعا منه لحملة ثانية واستقر في جبل قدير حيث هزم حملة ثانية قادها مدير قاشودة دون إذن حاكم السودان .

وعندما وصلت أخبار الهزائم قررت الحكومة المصرية ارسيل

قوة من الجيش ، ولكن القادة العسكريين اعتبروا أن ذلك محاولة
لنشتيت الجيش المصري وفي فبراير ١٨٨٢ عندما وصل العسكريون
الى مراكز السلطة ركزوا اهتمامهم على محاربة الخديوى واعتبروا
السودان ميدانا ثانويا لا يستحق ارسال مزيد من القوات واكتفوا بعزل
رءوف باشا حاكم السودان وتعيين عبد القادر حلمي الذي وصل في
مايو ١٨٨٢ ، والذي كان من أنصار أحمد عرابي . .

ولكن ما لبث المنوقف أن تعقد في مصر ، واحتل البريطانيون
القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وحل الخديوى توفيق الجيش المصري
بمرسوم صدر بعد خمسة أيام في ١٩ سبتمبر .

وصدر قرار عزل عبد القادر باشا حلمي من حكمة السودان يوم
١٧ يناير ١٨٨٣ وتعين بعده الجنرال هكس البريطاني الذي فشل في
القضاء على الثورة المهدية ، ودحرت قواته يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، وهنا
بدأت بريطانيا عملية ضغط على الحكومة المصرية لاجلاء قواتها عن
السودان .

ولكن شريف باشا رفض تنفيذ الاقتراح .

وهنا أرسل اليه اللورد جرانفيل وزير المستعمرات البريطانية
برقية شهيرة في يناير ١٨٨٤ يقول فيها (لا أرى حاجة الى أن أوضح لكم
أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائما في مصر أن تتأكد
حكومة جلالة الملك من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسنادها
للخديوى في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها من
الخطر ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة
من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها أن
تصر على اتباع السياسة التي تراها ، ومن الضروري أن يتخلى عن
منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة)

واستقال شريف باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا (اذا تركنا السودان
فالسودان لن يتركنا) . . . وجاءت وزارة نوبار باشا في ١٠ يناير خاضعة
للاحتلال البريطاني ساجدة لأوامره مصدرة تعليماتها باخلاء السودان
وترحيل الموظفين ومنحج الحاقيات المصرية التي بلغت ٢٥٠٠٠ جندي .
وصدر مرسوم في ١٥ يناير بالحاق ادارة السودان بوزارة الحربية بدلا
من رئاسة الوزراء . . . وعين غوردون حكاما عاما للسودان بقرار من
مجلس الوزراء البريطاني لاجماع الجنود والموظفين المدنيين والتجسار
الى مصر .

كان اتخاذ هذا القرار غريباً ودليلاً على وجود نية مبيتة ضد مصر من جانب انجلترا لأنه لم يكن معقولاً أن ينتصر دراويش بالرمح على جنود يملكون المدافع والبنادق .

وخوض غوردون في الخرطوم التي سقطت في يد المهدي يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥ وقتل الجنرال البريطاني على سلاله قصره قبل أن تصله الامدادات العسكرية لانقاذه والتي قادها الجنرال ولسلي الذي استطاع أن يشهد سقوط الخرطوم بمنظاره العظيم ثم يرتد عنها دون محاولة لانقاذها .

وتحيط الشبهات التاريخية بموقف الحكومة البريطانية التي تقاعست في انقاذ غوردون والتي حاولت الاساءة الى الحكومة المصرية وإظهارها بمظهر العجز عن معالجة الموقف في السودان .

واستغلت بريطانيا فرصة مصرع غوردون وأنهت الادارة المصرية في السودان رغم اصرار حكومة مصر على استمرار العلاقة بين القطرين . واعتبرت السودان قطراً خالياً لا سيد له ودعت الدول الأجنبية الى احتلاله وبادرت هي الى النزول في تغري زيلة وبربرة نواة الصومال البريطاني فيما بعد ، ونزلت ايطاليا في مضوع حيث عقدت فيها معاهدتان في ١٥ أبريل ١٨٩١ ، ٥ مايو ١٨٩٤ ، وضمت جانباً من السودان (منطقة لادو في أعالي النيل) الى الكونغو البلجيكي بعد معاهدة مع الملك ليوبولد في ١٢ مايو ١٨٩٤ . وأدت تناقضات القوى الاستعمارية في أفريقيا الى معاهدة أخرى مع ألمانيا في أول يوليو ١٨٩٠ .

استغلت بريطانيا ذلك اخراج الجيش المصري من السودان وقطع العلاقة التاريخية بين الشعبين والدولتين ، وأصبحت سياسة حكومة اللورد سالستري المحافظة في لندن ووزير خارجيتها تشمبرلين ترك دراويش المهدي في السودان حيث يصعب عليهم إقامة سياحة فعلية لأنهم لا يملكون من أسلحة القتال سوى الدروع والحراش كما ذكرنا .

ويحاول بعض المؤرخين الإشارة الى وجود علاقة ما بين البريطانيين والقوات المهدية منذ البداية لاسيما أنهم أن يكون قرار انسحاب القوات المصرية مبنياً فعلاً على ظروف موضوعية قوية . . . ولاعتقادهم أن بريطانيا كانت تخطط سياستها على أساس احتلال دائم لمصر وإفريقيا بحكم السودان .

كانت بريطانيا تريد أن تقيم عازلاً زمنياً بين مصر والسودان . يظل فيه الفراش دافئاً في السودان بحكم دراويش المهدي الى أن تعود في اللحظة التي تهيئها الظروف السياسية .

ولكن الأمور في أفريقيا لم تكن تسير وفق الإرادة البريطانية وحدها . . . فرنسا كانت تزحف على أفريقيينا من الغرب ، ولما كان السودان قد أصبح يعتبر بعد عام ١٨٨٥ دولة مستقلة خالية من سيادة دولة أوروبية فإنها قررت أن تحتله وزحفت عليه حملة مارشسان حتى وصلت إلى حدوده عام ١٨٩٧ .

واضطرت بريطانيا إلى تغيير خططها والاستعانة بالجيش المصري للزحف على السودان من جديد ، وذلك لسببين ، أولهما صعوبة التحرك من الجنوب لصعوبات النقل والمواصلات ، وثانياً إظهار الأمر أمام الفرنسيين كما لو أن مصر هي التي تعود إلى السودان .

وتمت موافقة سلطان تركيا على الحملة بعد خطاب أرسله إليه الخديوي عباس حلمي تحت ضغط القنصل البريطاني في مصر مبيناً فيه أن غرض الحملة هو سحق الحركة المهدية .

وتحملت مصر كافة تكاليف الحملة بعد خطاب كتبه الحكومة البريطانية باعتبارها المتصرفة في الشؤون المصرية إلى صندوق الدين تعلن فيه الأخطار التي تحدث بمصر إذا لم تتحرك إلى السودان ، وقدرت المبلغ بنصف مليون جنيه .

وافقت ألمانيا والنمسا وإيطاليا من الدول الأعضاء في صندوق الدين ، واعترضت فرنسا وعصبتها روسيا . . . وأسرعت حكومة مصر فتسحبت المبلغ حسب قرار الأغلبية . . . ولكن الدولتين المعترضتين رفعتا الأمر إلى المحكمة المختلطة لمنع مصر من سحب المبلغ بدعوى أنها تستدفعه على حملة حربية لا داعي لها . . . وحكمت المحكمة في صالح هذا الرأي في يونيو ١٨٩٦ . . . وأسرعت الحكومة البريطانية استجابة لتنفيذ الحملة خشية دخول قوات فرنسا إلى السودان فأقرضت مصر ثلاثة أرباع مليون جنيه بفائدة قدرها اثنان وثلاثة أرباع في المائة .

عين اللواء كتشير سردار الجيش المصري قائداً للحملة التي اشترك فيها الجنود المصريون مسخرين وبدأت يوم ٣ مارس ١٨٩٦ وانتهت بدخول أم درمان يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨ بعد أن لحقت الكوليرا بالحملة وقتلت أكثر من ألف جندي خلال شهر واحد .

صحب الحملة مد خط للسكة الحديدية من وادي حلفا إلى الجنوب .

وإذا كانت المعركة قد أنهت حكم السودانين لأنفسهم فإن هدفها الآخر قد تحقق أيضاً وهو منع انتشار النفوذ الفرنسي في وادي النيل ، وخاصة بعد وصول مارشسان إلى قاشودة في سبتمبر ١٨٩٧ ورفع

العلم الفرنسي عليها ثم اضطراره الى الانسحاب شرقا في ديسمبر ١٨٩٨ لصعوبة مركزه الحربي وتعذر اتصاله بالحكومة الفرنسية .

أدى انسحاب مارشان الى تحسين الجو بين إنجلترا وفرنسا وعقد اتفاق بين الدولتين في مارس ١٨٩٩ لتحديد الحدود انتهى الى حصول فرنسا على منطقة الصحراء الكبرى حتى السواحل الغربية لأفريقيا ، وحصول إنجلترا على النفوذ في السودان الذي تشكل فيه أول (احتلال مشترك) في التاريخ تحت اسم « السودان المصري البريطاني » وصدر تبليغ بريطاني يقضي (برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يرفع الا العلم المصري) وذلك لأن القوات المصرية لم تنسحب مطلقا من هذه المدينة .

ووقعت اتفاقية السودان التي كانت تقرر دائما باسم المشيئة في ١٩ يناير ١٨٩٩ . وقع عليها اللورد كرومر عن الجانب البريطاني وبطرس باشا غالي عن الجانب المصري .

ونصت الاتفاقية على أن تعين الخديوي حاكما عاما بريطانيا لا يفصل الا بموافقة الحكومة البريطانية ، ويضد أوامر لها قوة القانون ، كما نصت الاتفاقية أيضا على عدم سريان القوانين المصرية ، وعدم تعيين قناصل للدول الأجنبية في السودان ، وكان الوضع في السودان فريدا بالنسبة للمستعمرات فهو لم يكن تابعا لوزارة المستعمرات وإنما كان تابعا لوزارة الخارجية الأمر الذي جعل الموظفين البريطانيين لا يتنقلون بين المستعمرات المختلفة وإنما يستقرون طوال مدة خدمتهم أوجياتهم في السودان .

بداية النضال المشترك

ومما إن وقعت هذه الاتفاقية حتى بدأت روح النضال المشترك بين المصريين والسودانيين تتبلور ضد الاحتلال البريطاني .

كافت الوحدات السودانية يقودها ضباط مصريون ويوجد بها بعض ضباط الضنف من المصريين أيضا ولم تكن فئة الضباط السودانيين قد ظهرت بعد في ذلك الوقت

قاد الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد المعارضة السياسية للاتفاقية الأمر الذي أدى الى اغتيال بطرس باشا غالي وزير الخارجية واستجاب الضباط المصريون لهذه المعارضة ، وأرسل ٣٢ ضابطا من حامية سواكن برقية تأييد الى مصطفى كامل الذي كان شقيقه على فهمي ضابطا في هذه الحامية ، قالوا فيها (ان قلمك الحق أمضى من سيوفنا وحججك القوية أمضى من رصاصنا) .

ولكن مصطفي كامل كانت له وجهة نظر خاصة في دور الجيش في العمل الوطني خلال هذه المرحلة فأرسل لهم ردا قال فيه (من الحكمة ألا تمكن العدو من رقابتنا ، وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولاً ظاهراً لأن هذا يضر بالمسألة ضرراً بليغاً حيث يجد الاحتلال مسوغاً لخلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم) .

ومع ذلك تحرك الضباط المصريون والقوات السودانية في الأورطة الرابعة عشرة في أم درمان وهجموا على غرفة الحرس حيث استولوا على الذخيرة وطرّدوا الضباط البريطانيين احتجاجاً على الاتفاقية وما نتج عنها من احتكار البريطانيين لمعظم الوظائف الرئيسية في الإدارة الجديدة ، والاستيلاء على جانب من ذخيرة الجيش المصري وإرسالها إلى الإنجليز لمساعدتهم في حرب البوير بجنوب أفريقيا ، وإصدار كيتشنر قراراً بقطع بدل الميدان عن مرتباتهم .

حوكم الضباط وطرّد سبعة منهم من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المعاش ، وآخر إلى الاستبداد .

وقررت الحكومة البريطانية نقل كيتشنر ليشتبك في حرب البوير وتعيين السير ريجنالد وينجت عام ١٩٠٠ وكان مسئولاً عن إدارة المخابرات والتجسس على السودانيين خلال حملة استعادة السودان .

وقد بدأ وينجت عهده بالاستغناء تدريجياً عن العسكريين وتعيين المدنيين في وظائف المديرين ، كما فتح كلية غوردون عام ١٩٠٣ .
ومما يذكر أن دفعيتها الأولى كانت تضم ٩١ طالباً سودانياً ، ٥٨ طالباً مصرياً .

وبدأ أسلوب الحكم البريطاني يواجه مقاومة متزايدة تنسج بين المصريين الذين يعيشون السودانيين في حياتهم الاجتماعية وتربطهم روابط اللغة والدين ضد البريطانيين الذين كانوا يعيشون حياة مرفهة متعالية ومنعزلة عن الجماهير .

قال لي اللواء محمد نجيب أن المصريين في السودان كانوا يقاومون البريطانيين في مختلف الحالات . . . ويذكر أنه تعرض للحملات عشر جلدات عندما أملى عليه المدرس البريطاني قطعة إملاء جاء فيها (أن مصر يحكمها البريطانيون) ورقض محمد نجيب الكتابة قائلا (لا يا سيدي مصر تحتلها بريطانيا دون حق ولكنها دولة مستقلة) ، ويقول محمد نجيب أنه كان متأثراً في ذلك الوقت مثل غيره من الضباط المصريين بكلمات مصطفي كامل التي كانت تهرب اليهم حيث كانت محظورة التداول في السودان .

وتشير ظواهر الأمور الى الدور الحضاري الذي قىام به المصريون عامة والجيش المصرى خاصة فى أرجاء السودان ، فقد مهد الجيش المصرى خطوط السكك الحديدية من مصر الى مدن السودان ، وكانت هناك كتيبة عسكرية خاصة لمسكك الحديدية تحت قيادة اللواء محمد فاضل ، وتحملت مصر أموالا بلغت ٣٥٤ ألف جنيه رغم الأزمة الطاحنة التى كانت تعاني منها .

وكان رجال الجيش المصرى أيضا هم الذين شيدوا ثكنات الجيش وأطلقوا عليها أسماء سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس ، وأعادوا بناء قصر الحاكم العام وبناء الإدارات الحكومية وغير ذلك من المباني . ويقول الدكتور زاهر رياض ان المصريين قد أقاموا حواجز لمقاومة فيضانات النيل الأزرق الذى كان يهدد الخرطوم الأمر الذى رفع ثمن المتر من الأرض من مليمين الى جنيهين ونصف فى مدى الخمس سنوات الأولى من الحكم الجديد .

وقد صور لى اللواء محمد نجيب هذه الحالة بقوله ان ابراهيم عرابى صديق والده وابن الزعيم أحمد عرابى وكان مقيما فى السودان أراد أن يثنية عن رغبته فى الالتحاق بالمدرسة الحربية قائلا له (يا ابنى .. ان الضابط فى بلد محتل ليس سوى مقاول أعمال أو رئيس فعلة لا يتعدى عمله الحفر والردم) .

ويقول محمد نجيب أنه استرجع هذه الكلمات عندما تخرج فى المدرسة الحربية وعين ضابطا فى السودان ، وأخذوا كتيبته بعد يومين من وصوله لإنشاء خط سكة حديد وإنشاء جسور حوله تقيه من فيضانات النيل .

قال اللورد كرومر أنهم هدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا ٠٠٠ وقال أحد الضباط المصريين (انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصرى) .

ومع ذلك قررت الحكومة البريطانية انقاص الوحدات المصرية البحتة فى السودان وضمت صواكن الى بقية السودان حيث رفع عليها العلم البريطانى أيضا ، وشنت الجيش المصرى فى السودان الى حاميات صغيرة مبعثرة فى المدن البعيدة بينما تمركزت الحامية البريطانية فى الخرطوم .

كما أوقفت الحكومة البريطانية ترقى ضباط الصف الى رتب الضباط فى الجيش المصرى تحاشيا لتكرار ظهور عرابى جديد .

وبدأ النضال ضد الاحتلال البريطاني يتبلور في صورة حركات سرية استمدت وحيها من ثورة ١٩١٩ التي اجتاحت مصر وظهرت عام ١٩٢٠ في تنظيم أطلق عليه اسم (الاتحاد السوداني) طالب بجلاء الانجليز عن مصر والسودان ، وقاوم محاولة الحاكم البريطاني سيرلي ستاك في ارسال وفد سوداني من القيادات الدينية والعشائرية والقبلية لتهدئة ملك انجلترا كحركة مواجهة مضادة لحركة سيفد زغلول الذي سافر الى فرنساى لعرض قضية تحرير مصر والسودان على مؤتمر الصلح المنعقد هناك .

وظهر موازيا لجماعة الاتحاد السوداني السرية انتفاضة عبد الله السجينى في نبالا عام ١٩٢١ حيث احتل الطابية بعد قتل المفتش البريطاني والبكباشى الطبيب البريطانى .

وفي عام ١٩٢٢ حدث انشقاق في جمعية (الاتحاد السوداني) حول ارادتين : متطرفون يطالبون بالعمل العلنى ومعتدلون يفضلون السرية ، وظهر في ذلك الوقت الملازم اول السودانى على عبد اللطيف في مدتى داعيا لجلاء البريطانيين معبرا عن رايه بمقال ارسله الى جريدة الاخبار القاهرية التى كان يرأس تحريرها أمين الرافعى تحت عنوان (مطالب الأمة السودانية) .

وعقب نشر المقال حوكم الملازم على عبد اللطيف وصدر الحكم بفصله من الجيش المصرى وسجنه لمدة عام ، وما ان خرج على عبد اللطيف من السجن في أبريل ١٩٢٣ حتى بدأ في تكوين جمعية اللواء الأبيض ، بعد شهر واحد من خروجه - في اجتماع عام لم يحضره مصريون ، وذلك دليل على أن أهداف الجمعية في الارتباط مع مصر كانت بوحى سوداني كامل .

اختارت الجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفي زكن منها العلم المصرى الأخضر وعلى الارضية البيضاء كلمتى (الى الامام) .

وانتشرت الجمعية في معظم مدن السودان واتصل بها الضباط من زملاء على عبد اللطيف ، كما قامت بإرسال وفده الى مصر مكون من ملازم زين العابدين عبد الدائم بالجيش المصرى ومحمد المهدي الشعايشى ولكنه لم ينجح في الوصول اليها فقد اعتقله البريطانيون في حلفا وعاد تحت حراسة شديدة الى الخرطوم حيث استقبله في المحطة حشد كبير من المواطنين على رأسهم على عبد اللطيف .

وأمام هذا الموقف ناقش البرلمان المصري قضية احتجاز الوفود السودانية في جلسة عاصفة ، وانتقلت المناقشة أيضا إلى مجلس اللوردات البريطاني في جلسة ٢٥ يوليو ١٩٢٤ مما وضع القضية أمام الرأي العام العالمي .

ولم تنته جمعية اللواء الأبيض مع الزعماء المصريين باعتقال وفدها في حلقة وانما استمرت سرا مع بعض أعضاء الحزب الوطني كما جاء في كتاب محمود عبد الرحيم (مؤرخ السودان) باسم (الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤) ومع حمد الباسل وحمدي سيف النصر رئيس لجنة السودان في البرلمان المصري والضابط السابق كما كتب الدكتور محمد أنيس في الأهرام بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٣ ، وكذلك مع حافظ رمضان الذي زار السودان عام ١٩٢٣ .

وكانت وزارة سعد زغلول الأولى في مصر التي شكلت في عام ١٩٢٣ ترقب هيبه الأحداث في قلق . . . وأبلغت الحكومة البريطانية في ٢٥ يوليو ١٩٢٤ عن طريق مفوضيها في لندن أن بعض الموظفين البريطانيين في السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمي إلى انفصاله عن مصر وأنهم يقيمون - بقسوة وشدة - المظاهرات التي يقوم بها المواطنون المواليون لمصر ، وطلب سعد زغلول من رئيس الحكومة البريطانية أن يساعده في القضاء على تلك الأعمال التي تجرح الشعور المصري وتمس حقوقه . . .

وأرسل سعد زغلول برقية بنفسه المعنى إلى الحاكم العام . . . لم يجب الحاكم العام للسودان على البرقية . . . أما وزير الخارجية البريطانية فقد أجاب بأن حكومته تؤيد الحاكم العام للسودان في أخلة المشاغبين الذين يثيرون الاضطرابات عمدا بالشدة . . .

وعندما سافر سعد زغلول في ٢٥ يوليو ١٩٢٤ لمفاوضة رمزي ماكدونالد رئيس حكومة الجبال ، بدأ الضباط المصريون في تجميع توقيعهم تأييد له كما روى لي اللواء مجيب نجيب الذي كلف بجميع التوقيعات أمام باب نادي الضباط مما أدى إلى إغلاق النادي ووضع بعض الضباط تحت التحفظ حتى أفرج عنهم بضغط زملائهم . . .

ولم تنجح مفاوضات سعد - ماكدونالد ، إذ رفضت الحكومة البريطانية كل مطالبته وخاصة فيما يتعلق بالسودان التي تكلم عنها اللورد بارمور في البرلمان البريطاني قائلا (أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظيمة) .

• وانفجر الموقف في السودان .

وتحول النضال المشترك ضد الاحتلال البريطاني من السرية إلى العلانية ، وتجسد في عدة مظاهر منها قيام مظاهرة في أم درمان بعد تشييع جنازة مأمورها المصري عبد الخالق حسن الذي كان محبوبا من السودانيين ، ومظاهرة أخرى يوم ٢٣ يوليو ١٩٢٤ في الخرطوم هتفت بخروج الانجليز واصطدم بها رجال الأمن .

فوصلت المظاهرات ذروتها في شكل صدام مسلح يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة المدرسة الحربية بزيهم العسكري وهم يحملون البنادق وخمسين طلقة رصاص ويحملون صور الملك فؤاد وسعد زغلول ومروا بمحطة السكة الحديد ليرى المسافرين الى الأقاليم أن الخرطوم تتظاهر ضد البريطانيين ، ثم اتجهوا الى منزل الزعيم علي عبد الباطين وهتفوا بحياته وسقوط الانجليز والحاكم العام ثم مروا أيضا خارج سجن كوبر .

يُخلع طلبة المدرسة علامات الرتب حتى يتجنب الصف ضباط مسئولية ما يحدث . وصاحبهم في المظاهرة ضباط المدرسة وكان من بينهم اليوزباشي حسن حسنى الزيدى الذى أبلغ القائد البريطانى عن المظاهرة ليخلى مسئوليته والذى أصبح مفتشا عاما للجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ .

وعقب عودة الطلبة الى المدرسة خاضرتهم فصيلة بريطانية وطالبتهم بتسليم سلاحهم ولكنهم رفضوا الا اذا وصلتهم برقية من الملك فؤاد .

وأبلغهم قائد الأورطة الرابعة المصرية أن برقية قد وصيسته من الملك تطالبهم بتسليم السلاح الى أقرب وحدة مصرية ، فسلموا سلاحهم اليه فعلا ، ولما علم الانجليز بذلك عادوا الى حصار المدرسة الحربية .

وكان ممكنا حدوث معركة رهيبة اذا حدث اقتحام أو تلاحم ، ولكن البريطانيين تحايلوا عليهم حتى نقلوهم الى بواخر فى النيل ثم الى أحد السجون .

ولم يقف الأمر عند حدود الكلية الحربية ، بل ان أورطة السكة الحديد التى أنشئت مع دخول الجيش المصرى الى السودان وقامت بإنشاء طرق عديدة - أسهمت فى المظاهرات حتى أطلق عليهم الرصاص بأمر الانجليز من بعض وحدات الفرسان فقتل خمسة جنود وانتهى الأمر الى إبعادهم الى أسوان .

ثورة يوليو ج ١ - ١٩٣٣

وحوكم على عبد اللطيف زعيم جمعية اللواء الأبيض وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات حيث تعرض لمأساة شديدة بعد دخوله سجن كوبر اذ اعتدى عليه أحد المساجين بضربة على رأسه أدت الى ارتجاج في المخ هز قواه العقلية والغالب أن الحادث كان مدبراً .

عقب هذه الأحداث أرسلت وزارة سعد زغلول خطاباً في ١٥ أغسطس الى الحكومة البريطانية تقول فيه انها تتابع بمزيد الحزن والأسف الحوادث الأليمة التي تتوالى في السودان منذ بضعة أسابيع والتي اعتبرتها نتيجة طبيعية لخطة الموظفين البريطانيين في السودان .

وأجابت الحكومة البريطانية في نفس اليوم بأنها (تريد أن تعلن الحكومة المصرية بأنهم الصراحة بأنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان) .

وأضافت القول بأنها قد اتخذت عدة لتعزيز الحماية البريطانية وأجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان أورطة السكة الحديد وأي وحدة أخرى من الجيش المصري قد يرى فيها عدم الولاء .

كما هددت بأنها (لن تتردد في اتخاذ أي تدابير أخرى لحماية الأمن) .

ورد سعد زغلول في ٢٢ أغسطس : رفض أن يكون للحاكم العام حق اتخاذ قرار بإبعاد جنود مصريين أو تعزيز الحاميات الموجودة هناك قبل الرجوع للحكومة المصرية وقال احتجاجاً على التصادم المسلح (ان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشثومة وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها) .

مصرع سردار والصدام المسلح :

كانت هذه الكلمات تعبيراً عن موقف الحكومة المصرية الوطنية وتأكيداً لمشاعر النضال المشترك ضد الاستعمار البريطاني .

ولكن ظروف الاحتلال لم تسمح للحكومة المصرية بتوفير مساندة ايجابية للقوات والشخصيات التي أنبرت للنضال .

ومع ذلك فقد وقع حادث تحيط به الشكوك وهو مصرع سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان سيرلي ستاك ظهر يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ أثناء خروجه من منزله .

انتهزت انجلترا الفرصة وقدمت يوم ٢٢ نوفمبر اذارين الى الحكومة المصرية حملتها اللورد اللنبى الى سعد زغلول في موكب من ٦٠٠ فارس بريطاني بهدف اشعال التوتر والوصول به الى غاية مدام تطالب بالآتي :

أولا : اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

ثانيا : البحث عن الجناة وانزال أشد العقاب بهم .

ثالثا : منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية .

رابعا : دفع نصف مليون جنيه غرامة للحكومة البريطانية .

خامسا : سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

سادسا : اطلاق يد حكومة السودان فى أرض الجزيرة من ٣٠٠٠٠ فدان الى قدر غير محدود .

سابعا : أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وإبقاء منصب المستشار المالى والقضائى ، واحترام نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية .

وهكذا أسفرت الحكومة البريطانية عن كافة أطماعها بعد مقتل السردار ، وانتهزت الحادث فرصة لا تعوض لتحقيق أهدافها ... واستندت بمظاهرة اللورد اللنبى الى إثبات احتمال لجوئها الى القوة العسكرية .

قبل سعد زغلول البنود الأربعة الأولى من الانذار ، ورفض الباقي فى محاولة منه لعبور الأزمة التى قال عنها (إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل ذلك ، واستندت الى عدم قبوله الانذار كاملا ، واحتلت القوات البريطانية جسر اسكندرية ، فقدمت الوزارة الوطنية استقالتها فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليها الحكم . وجاء زيوار باشا رئيسا للوزراء قابلا للانذار متساهلا فى كل شئ قائلا كلمته المشهورة التى جعل منها أساسا لسياسته (انقاذ ما يمكن انقاذه) .

أسرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ مخططاتها ، فحاصرت القوات البريطانية القوات المصرية فى الخرطوم ... وأصدرت حكومة زيوار باشا أوامرها للقوات المصرية بعدم المقاومة لأنه (ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى) .

ووصل الموقف في السودان الى درجة الغليان ، وثارت الكتيبة (الأورطة) الحادية عشرة السودانية بقيادة عبد الفضيل المظ ، وقررت التحرك الى كوبرى الخرطوم الشمالى حيث قررت الاتحاد مع الجيش المصرى بالخرطوم بحرى ، وهنا خرجت قوة بريطانية لمنعها من الوصول ، فأصدر عبد الفضيل المظ أمرا بالضرب فى البريطانيين الذين تعرضوا لها واستمر القتال حتى انتهت ذخيرتها عند منتصف الليل وهنا هجمت على المستشفى العسكرى البريطانى وقتلت بعض ضباطه ، واحتلوا نادى الضباط المصريين خلال الليل ، ولكن القوات البريطانية حاصرتهم وأطلقت عليهم النيران كما نسفت المستشفى الذى أخذته القوات السودانية حصنا لها .

استمرت مقاومة الأورطة الحادية عشرة حتى صباح ٢٩ نوفمبر واستشهد قائدها عبد الفضيل المظ أثناء القتال ، ثم اضطرت للتسليم حيث أصدرت قوات الاحتلال البريطانية حكما باعدام ثلاثة ضباط شهداء هم حسن فضل الخولى وسليمان محمد وثابت عبد الرحيم وكان رابعهم على البنا الذى استبدل الحكم عليه الى السجن المؤبد :

وأعتبر يوم الاعدام ٢٥ ديسمبر يوم حداد عام فى السودان .

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين النولاء للحاكم العام وفروا الى مصر كما حضر اليها عدد من طلبة المدرسة الحربية حيث عملوا جميعا فى الجيش والبوليس .

ودخلت الثورة سجن كوبرى مرة أخرى عندما علم المسجونون السياسيون بالحوادث فقدموا الى المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم ، وصدر حكم ثالث بالسجن على عبد اللطيف لمدة سبع سنوات وانتقل من سجن كوبر الى سجن واو .

وثارت الأورطة العاشرة السودانية فى ديسمبر ١٩٢٤ عقب سماع أحكام الاعدام واستولت على مدينة واو ، وثارت الكتيبة ١٣ فى الأبيض ولكن الاستعمار البريطانى استطاع فى النهاية أن يفرض نفوذه على الموقف ومع ذلك قبلت حكومة زيوار باشا أن تشترك فى نفقات القوات العسكرية فى السودان بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا .

وهكذا اكتملت مؤامرة الاستعمار البريطانى ضد الوجود المصرى فى السودان

الجيش بعهد نكسة ١٩٢٤ :

خرجت الوحدات المصرية كلها من السودان ، وحولت الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تابعة للحكومة السودانية وحدها .

وبصد قرار من الحاكم العام السودانى بإنشاء قوة دفاع السودان يوم ١٧ يناير ١٩٢٥ يكون له فيها حق منح العرائض للمضباط وتعيينهم وعزائهم مع تحمل حكومة السودان لكل التزامات المرتبات .

ولم يجد زيوار باشا أمام هذا القرار الذى يفصل بين وحدة المصريين والسودانيين فى وحدات الجيش قسرا وبحد السكين الا أن يرسل الى الحاكم العام معلنا (أسف) الحكومة المصرية لهذا الموقف الذى (سبب) للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما لأراى العام فى مصر) .

وانهى خطابه قائلا : (لا يسعنى بحق الا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وأن أؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصريين وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذا لا يمكن أن يؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائي ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها) .

ولكن خطاب زيوار لم يمنع من تنفيذ أخطر قرار فى تاريخ العلاقات بين الدولتين حيث أنهى الصلة الوطنية التى كانت قائمة بين المصريين والسودانيين فى اطار الجيش .

وأصبح الجيش المصرى لأول مرة من عهد محمد على مكونا من المصريين فقط ولم يعين له سردار بريطانى بعد مقتل سيرلى ستاك . . . وكان سردار الجيش المصرى يعين فى منصب الحاكم العام كما كان الأمر مع كيتشنر ووينجت ولى ستاك .

انفصل المنصبان بتعيين سير جيفرى آرثر حاكما عاما للسودان بدلا من سيرلى ستاك .

وأنشئت وظيفة (مفتش عام الجنود المصريين) باعتبارها أكبر منصب عسكري فى مصر ، يعادل وظيفة السردار التى اقتصرت على السودان . . وعين اللواء سبنكس باشا فى هذا المنصب فى يناير ١٩٢٥ .

ومع ذلك فقد ظهرت تحت ضغط المعارضة المصرية فكرة تعيين سردار مصرى للجيش . . ولكن الحكومة البريطانية عارضت ذلك بشدة حتى لا يصبح هناك نفوذ مصرى على الجيش ، واستبدلت ذلك بالاتفاق مع حكومة زيوار باشا على انشاء مجلس للجيش ولجنة للضباط تكون لها مسئولية برلمانية .

وكان سينكس باشا عضوا فى هذه اللجنة التى أصبح تشكيلها بمثابة عامل اضعاف لنفوذ أى سردار للجيش فى حالة تعيينه . . هذا فى الوقت الذى زاد فيه التركيز على دعم المركز للمفتش العام البريطانى .

وقد أدت عودة الجيش المصرى من السودان الى خفض عدد قواته الى أقل من النصف وزيادة نسبة الضباط فيه وهم الذين كان بعضهم يقود وحدات سودانية . . كما نشر الدكتور عبد العظيم رمضان فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٥ نقلا عن جريدة المقطم الصادرة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ التى نشرت ان عدد الجنود كان ٨٠٠٠ وعدد الضباط يربو على ٥٠٠ منهم ٣٠٢ عائدین من السودان .

وحاولت حكومة زيوار معالجة ذلك بزيادة عدد القوات المصرية ونقل عدد من الضباط الى البوليس والمصالح الاخرى .

أما التسليح فقد انهار وتخلف تنفيذ الخطة البريطانية التى كانت تحتفظ بمسئولية الدفاع عن مصر .

لم يكن هناك سلاح الطيران ولا مدرسة بحرية . وقال اللواء صالح حرب باشا فى مجلس النواب ، جلسة ٢١ يونيو ١٩٢٧ (ان الفرق بين مدافع الطوبجية (المدفعية والاختساب يسير للغاية) . . ولم يكن عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الوقت يزيد عن ٢٤ مدفعا .

وقال عبد الرحمن عزام الذى سبق له الاشتراك مع العثمانيين فى حرب ليبيا فى جلسة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ (لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان . الجيش المصرى وجيش الاحتلال ، لأنه مع بقائه يتعذر اصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عدده عبئا) . . ثم يتمادى فى رأيه فيقول : (ورأى أنه اذا تعذر اصلاح الجيش وجب الغاؤه) .

واعترض عبد الحميد سيد عضو الحزب الوطنى وعضو مجلس النواب فى جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ على بقاء مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه ضمن الميزانية كمصروفات على الجيش فى السودان فى وقت أن (أنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال) .

وكان ابتعاد الجيش المصرى عن السودان • وقصر التجنيد فيه على المصريين أمرا جديدا يتم لأول مرة بعد أكثر من قرن كامل اختلط فيه أفراد الشعبين فى وحدات عسكرية مشتركة • ونسجت علاقات اجتماعية دينية بين الضباط المصريين والسودانيين •

وعلى سبيل المثال فإن جد محمد نجيب لوالدته ووالده وخاله كانوا جميعا من المصريين الذين عاشوا فى السودان وحاربوا ودفنوا هناك •

ولذا كان تصور المصريين بأن ابتعاد الجيش المصرى عن السودان هو أمر مؤقت لا يمكن أن يستمر ويدوم • هو الشعور السائد ، وهو مادفع فكرى أباطة الى المطالبة فى مجلس النواب بالاحتفاظ بالمبلغ المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان أو تخفيضه كرمز للعلاقة الوثيقة الخالدة بين الشعبين •

وخلال هذه الفترة لم تستطع قوات الاحتلال أن تقيم سدا عازلا بين مصر والسودان •• فقد ظلت العلاقات حية ومتجددة ، على الصعيد الشعبى والسياسى ، واستمر موضوع السودان نقطة أولى فى المفاوضات المتكررة بين الحكومتين المصرية والسودانية وموضوع مناقشة دائمة تحت قبة البرلمان •

وحضر الى مصر الزعيم السودانى على عبد اللطيف بعد الافراج عنه حيث دخل مستشفى الامراض العقلية متأثرا باصابته فى رأسه داخل سجن كوبر •• وظل محل رعاية الحكومة المصرية حتى وافاه الأجل فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ •

وتدفق عدد من الضباط السودانيين الوطنيين الراضين لمحاولة الاستعمار البريطانى عزل وطنهم عن مصر والانفراد بالسيطرة عليه • ووجد هؤلاء الضباط فى مصر ترحيبا وتأييدا من معظم الجهات وخاصة من الوفد •

وفى ذلك يقول محمد عبد الرحيم فى كتابه (الصراع المسلح على الوحدة فى السودان) انه قابل النحاس باشا رئيس الوفد الذى قال له انه قرأ فى الصحف أن فريقا من الضباط السودانيين بلغوا القاهرة عقب نكسة ١٩٢٤ بعد عناء وشقاء ولم تصرف لهم مرتباتهم عدة شهور ••• واتصل بهم النحاس باشا كحاكم وطلب منهم تفويضا له لمطالبة الحكومة بحقوقهم فأجابوه الى ذلك ورفع لهم قضية طلب فيها لكل ضابط ١٣٠٠٠ جنيه وعندما بلغت الجلسة الأخيرة التى ينطق بالحكم فيها لصالحه كلفه الملك فؤاد بتشكيل وزارته الأولى عام ١٩٢٨ • فكان أول قرار أصدره

بصفته رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية هو الحاق هؤلاء الضباط ببلكات
الخفر وصرف مرتباتهم وعلاواتهم المتأخرة . مع ترقية الذي يستحق
الترقية منهم .

وكان الضابط السوداني علي البنا الذي صدر ضده حكم الاعدام في
نوفمبر ١٩٢٤ ثم استبدل بالسجن المؤبد قد أمضى ١٠ سنوات في سجن
واو ، ثم أفرج عنه وسافر فورا الى مصر حيث ساعده الأمير طوسون على
التعيين في وظيفة مدنية الى أن تولى النحاس باشا رئاسة وزارته الثانية
حيث كان حمدي سنيق النصر وزيرا للحربية فأعاد علي البنا الى الجيش
برتبة اليوزباشي حيث صار يتدرج في سلم الترقيات الى أن أصبح كبيرا
للياوران بعد ثورة ١٩٥٢ في عهد محمد نجيب .

وظلت الأمور على ما هي عليه ١٢ عاما كاملة رغم محاولة حكومة
الوفد اقرار بعض القواعد الاصلاحية للجيش عام ١٩٢٨ فوصلت الى
الاسكندرية ثلاث بوارج حزبية بريطانية للتهديد . وخرجت حكومة
الوفد . ورقى سبنكس باشا الى رتبة (فريق) .

وأخيرا وقعت معاهدة ١٩٣٦

الحركة السياسية قبل ثورة يوليو :

نصت معاهدة ١٩٣٦ على عودة الجيش المصري الى السودان بعد
أن انتهت خدمة الضباط البريطانيين في الجيش المصري وعلى رأسهم
المفتش العام واستبدلهم ببعثة عسكرية بريطانية كان مقرها في كوبري
القبّة .

واستقبل الجيش السوداني عودة الجيش المصري بترحيب صادق
وغمر جنوده بالوزود والتهنئات والزغاريد فقد وجد فيه باعثا على حيوية
الكفاح المشترك ضد الاستعمار البريطاني .

عاد الجيش المصري الى السودان بقيادات مصرية غير خاضعة
للبريطانيين ، وموقفها من الحاكم العام يختلف عن موقفها سابقا حيث
كان سردار الجيش المصري هو الحاكم العام في نفس الوقت .

عاد الجيش المصري بينما لم يزر السودان واحد من رؤساء الأحزاب
المصرية أو كبار السياسيين سوى علي ماهر وحافظ رمضان .

وكانت الروح السائدة أن معاهدة ١٩٣٦ هي كما أطلق عليها
مصطفى النحاس (معاهدة الشرف والاستقلال) وأن عودة الجنود
المصريين تشكل انتصارا وطنيا للنضال المشترك ضد الاستعمار
البريطاني .

وانتهز المثقفون السودانيون فرصة عقد معاهدة ١٩٣٦ ونسودة العلاقات بين البلدين الى صورة شبه طبيعية وكونوا مؤتمرا الخريجين عام ١٩٣٧ وضموا اليه صغار الموظفين والبرجوازية الوطنية والطلاب ، وعقد المؤتمر الاول فى فبراير ١٩٣٨ حضره ١١٠٠ خريج وتكون له مجلس ادارة من ٦٠ عضوا انتخبوا من بينهم ١٥ عضوا لهيئة تنفيذية انتخبوا اسماعيل الأزهرى سكرتيرا عاما له .

ومع ذلك فان الفصل قد تم بطريقة عملية فلم يكن هناك ضباط مصريون فى قوة الدفاع السودانية ولم يعد الجيش المصرى مطعما بقوات سودانية اللهم الا الذين هربوا من السودان احتجاجا على أحداث ١٩٢٤ أو سافروا الى مصر بعد الافراج عنهم من السجون السودانية . واقتصر دخول المدرسة الحربية فى الخرطوم على السودانين .

كما ان الجيش المصرى لم يكلف بواجبات دفاعية ولم تكن قد تكونت فيه حتى هذه المرحلة تشكيلات قتالية ، بل كان أسلحة منفصلة يكاد كل منها لا يعرف شيئا عن طبيعة الآخر حيث انعدم التدريب المشترك والمناورات أيضا .

وخلال هذه الفترة تدفق جيل جديد من الضباط لم يخدم فى السودان من قبل ولم تتوافر له الصلات التى توافرت للجيل السابق من الضباط . جيل محمد نجيب ومن سبقه .

وانتقل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ضمن ضباط الكتيبة (الأورطة) الرابعة المشاة الى السودان فى ديسمبر ١٩٣٩ حيث بقى هناك سنتين الى ديسمبر ١٩٤١ وهى المدة التى كانت مقررة لبقاء الكتيبة المصرية فى السودان .

وتنوعت واجبات القوات المسلحة خلال الحرب . . . واعتمد البريطانيون على قوة الدفاع السودانية وحدها فتحركت بعض الوحدات الى ساحة القتال فى ليبيا وأثيوبيا وشرق أفريقيا . ويقدر عددها بحوالى ٧٠.٠٠٠ جندي ، وكانت بذلك أكبر قوة عسكرية من الجنود الافريقيين اعتمد عليها البريطانيون .

أما الجيش المصرى فلم يضع البريطانيون له دورا أو واجبا فى خطة قتالهم الا ضمن خطة الدفاع الجوى عن القاهرة والاسكندرية ومدن القناة فقط . . . وذلك أنهم كانوا يخشون تزويدهم بالأسلحة الجديدة مع وجود خميرة من العناصر الوطنية المعادية للاحتلال البريطانى المتأثر بالحركة السياسية خارج الجيش . وخاصة بعد دخول أبناء البرجوازية الصغيرة الى الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦ .

وقد نجم عن تجنيده أعداد كبيرة من السودانيين أزمة شديدة عام ١٩٤٥ عندما انتهت الحرب وقررت الحكومة البريطانية تسريح الجنود بلا مكافأة ، الأمر الذي أدى الى اعلان قوة الدفاع السودانية للعصيان وكانت هذه أول حركة معادية بعد أحداث ١٩٢٤ .

واضطرت الحكومة البريطانية الى تسوية الموقف بدفع مكافآت للجنود وتشكيل مجلس استشارى للحاكم العام من رؤساء القبائل والطوائف الدينية .

ولكن مؤتمر الخريجين قاطع المجلس الاستشارى ، بعد رفض الحاكم العام البريطانى للمذكرة التى كان قد تقدم بها مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢ يطالب فيها بحكومة سودانية بعد انتهاء الحرب ، والغاء احتكار الحكومة للتجارة الخارجية .

رفض الحاكم العام البريطانى المذكرة ، ورفض أيضا الاعتراف بالمؤتمر كممثل للشعب السودانى .

وبدأت مع عام ١٩٤٥ ومن مواجهة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى فكرة تكوين الأحزاب . فشكل حزب (الأشقاء) برئاسة اسماعيل الأزهرى سكرتير مؤتمر الخريجين . وحزب (وادى النيل) الذى أسسه الدرديرى اسماعيل وحزب (الأحرار الاتحاديين) ، وقد اندمجت جميعا فى الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٢ .

كما تشكل حزب الأمة فى ٢٨ يناير ١٩٤٥ تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي ويضم نظار العشائر وشعبه الاقطاعيين ، وبعض المثقفين المرتبطين فكريا وماديا بالثقافة الغربية .

ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى تفجر النضال الشعبى فى مصر والسودان ضد الاستعمار البريطانى . ولم تشهد مصر فترة زاهرة باضرابات ومظاهرات واعتصامات الجماهير الشعبية من عمال وطابة ومهنيين مثلما شهدت فى هذه الفترة التى برز فيها ٢١ فبراير ١٩٤٦ كيوم من أمجد أيام نضال الشعب المصرى ، عندما تصادمت جماهير الشعب مع قوات الاحتلال القابضة خلف ثكنات قصر النيل فى ميدان الاسماعيلية (التحرير فيما بعد) وسقط ٢٣ قتيلا ، و١٢١ جريحا ، وذلك خلال حكم اسماعيل صدقى الذى خلف وزارة محمود فهمى النقراشى التى ارتكبت جريمة الاعتداء على الطلبة المشهورة بحادث كوبرى عباس يوم ٩ فبراير .

كان الضباط المصريون قد بدأت صلاتهم تنعقد خلال هذه الفترة الباهرة من فترات النضال الوطنى مع التنظيمات السياسية وخاصة

الاخوان المسلمين ، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ونهى تنظيم الشيوعيين .

ولم تستطع الأحزاب (الوفد وأحزاب الأقلية) اجتذاب الضباط الى صفوفها لأسباب كثيرة أوضحنها فى الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو) .

أما فى السودان فالموقف كان يختلف ، كانت هناك صلات قبلية وطائفية وعائلية تربط ضباط الجيش بالأحزاب التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك انعكاسا لطبيعة المجتمع السودانى البسيط .

والى جانب الأحزاب التى أشرنا اليها والتى انفلقت عن مواجهة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى ، ظهر التنظيم الشيوعى (الحركة السودانية للتحرر الوطنى) والذى نبت فى أحضان (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) ثم انفصل عنها بعد أن اكتمل نضجه واستوت عناصره .

وكان الخط السياسى للحركة الجديدة الناشئة يدعو الى (الكفاح المشترك للشعبين المصرى والسودانى ضد الاستعمار مع حق تقرير المصير للشعب السودانى) .

كان اقتران الهدفين معا ذا مغزى سياسى هام . لأن الاستعمار البريطانى كان يشجع فكرة (حق تقرير المصير للشعب السودانى) مفرغة من محتواها الوطنى ، إذ أنه كان يود اعطاءه هذا الحق فى ظل النفوذ والسيطرة الاستعمارية ، كما أن بعض المصريين تسرعوا فى مهاجمة فكرة تقرير المصير باعتبارها تنفيذا لما يطمح فيه الاستعمار .

هذا بينما كان رفع شعار (الكفاح المشترك) ضربة شديدة موجهة للتخطيط الاستعمارى الذى كان يثير عواطف السودانيين ضد شعار (وحدة وادى النيل) باعتباره محاولة للتسلط فى الشمال على الجنوب .

وبدأت الحركة السودانية للتحرر الوطنى تظهر ايجابيتها عندما قادت الشعب السودانى فى مظاهرات عنيفة يوم ١١ مارس ١٩٤٦ تأييدا لنضال الشعب المصرى ضد الاستعمار ، وفى أعقاب مظاهرات الاسكندرية فى يوم الحداد ٤ مارس ١٩٤٦ .

كانت هذه أول مظاهرات يشهدها السودان بعد ٢٢ عاما منذ أحداث ١٩٢٤ .

وكانت الحركة السودانية للتحرر الوطنى التى تكونت فى مطلع ١٩٤٦ من خلية صغيرة من المثقفين وبعض الطلبة وعناصر قليلة من العمال قوة ناشئة ذات أفكار جديدة نابعة من الماركسية اللينينية .

وكان لهذه الحركة نظرة للنضال السابق في السودان كما ورد في كتاب (لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني) الطبعة الثانية الذي جاء فيه (إن الشعار الرئيسي لحركة وحدة وادي النيل يعبر عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني ، يدل على هذا أن أقساماً كثيرة من جماهير الشعب السوداني كانت ترى - على حق - في الجنود المصريين المسبخرين والموظفين المصريين جزءاً من القوة التي نسحقت استقلال البلاد قبل سنوات ، وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين ، وكذلك كان المآمر المصريون أمام أعينهم ينفذون في قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره ، لهذا فإن شعار وحدة وادي النيل كان عاجزاً عن تعبئة الجماهير في حركة ضد الاستعمار .

وتتبلور نظرة الحركة السودانية للتحرر الوطني في القول بأن ممثلي الطبقة المتوسطة الذين تكون منهم مؤتمر الخريجين ورفعوا شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري والذين ادعوا أنهم تحت هذا الشعار يضمنون تأييد مصر ، ونسوا أن الدوائر الحاكمة المصرية كانت تمنح التأييد لشعب السودان على أمل زحزحة النفوذ البريطاني ونيل مكاسب استقلالية في السودان . . . وأن قوة القضية السودانية لاتنبع من تأييد البلاط الملكي المصري بل من عدالة هذه القضية واستعداد شعب السودان للنضال في سبيلها .

وهكذا نشأ اتجاه سياسي جديد في السودان لا يتطابق مع الاتجاهات التي انطلقت عن مؤتمر الخريجين وتركزت في حزب الأمة أو الوطني الاتحادي .

وبعد انتفاضة ١٩٤٦ في مصر ، واضراب الطوائف المختلفة عام ١٩٤٧ وفشل مشروع صدقي بيفن ، وحيرة الأحزاب السودانية في مجابهة الموقف ، حدث خلاف في وجهات النظر داخل الحزب الشيوعي السوداني نتيجة موقف بعض عناصره القيادية التي رددت شعار (وحدة وادي النيل تحت التاج المصري) ولم تجرؤ على إعلان برنامج الحزب والوثيقة المشتركة التي وضعت مع الشيوعيين المصريين ونادت بالجللاء عن مصر والسودان وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، كما أن البعض منهم قد تمادى فخطب مؤيداً التاج المصري ، حتى أطلق على بعضهم اسم (الشيوعيون الملكيون) .

وحسم هذا الموقف في صيف عام ١٩٤٧ إذ تقرر فصل العناصر المسيطرة على الحزب .

وانطلقت الحركة الجماهيرية بعد ذلك في مسارها الجديد ووصلت الى الطبقة العاملة التي اتسع نطاق اضراباتها حتى أصبح عام ١٩٤٨ عام تحول في الحركة الوطنية السودانية ووضع الأساس لاستقلال البلاد فيما بعد .

ولكن الحزب الشيوعي ظل مع ذلك غير بارز كقوة منفردة في الحياة السياسية واتجه بعض أعضائه للعمل داخل الأحزاب الأخرى .

ودخل الحزب أزمة جديدة في مطلع عام ١٩٤٩ عندما بدأ المد الجماهيري ينحسر بعد حرب فلسطين ، ويخرج من صفوف الحزب عشرات من المثقفين ، وعقد أول اجتماع تداولي وأدينت فيه سياسة عوض عبد الرازق سكرتير الحزب وتقرر فصله وانتخاب الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب سكرتيرا عاما للحزب .

وانفتح الحزب بعد ذلك على مختلف الطوائف والفئات ، ووصل الشهيد المناضل الشفييع أحمد الشفييع الى مركز سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان ، وحاول الاستعمار أن يحل الاتحاد عام ١٩٥١ ولكن تطور الحركة الوطنية في السودان أدى الى تكوين الجبهة المتحدة لتحرير السودان في أوائل عام ١٩٥٢ ، وفيها اتحاد النقابات الذي دعا الى الأحزاب في أبريل ١٩٥٢ ردا على محاولة الاستعمار تعديل قوانين النقابات .

وقد أدى ضعف نظام الحكم الملكي في مصر بعد حريق القاهرة وسرعة تغيير الوزارات الى تركيز القوى الحزبية السودانية على العمل في صفوف الجماهير ، ونمو فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار في مصر والسودان .

وكما كانت حركة الجيش تختمر في مصر كانت الحركة الجماهيرية في السودان تزداد اشتعالا .

الفصل الثانى

السودان .. وحركة الجيش المصرى

(لم اقرأ فى حياتى قبل ٢٣ يوليو
عن السودان سوى النور اليسير)
« صلاح سالم »

(ان لحجم اكتافى من مصر .. ولكن
هل يرضيكم ان يحكمنا صلاح سالم
والعسكريون فى مصر ؟)
« اسماعيل الأزهري »

كان انتصار حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ موضح تأييد شامل من
جماهير الشعب السودانى ، وكان تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات
المسلحة ثم رئيسا للوزراء رئيسا للجمهورية محل حفاوة وترحيب الكثير
من السياسيين الذين كانت تربطه بهم علاقات شخصية وثيقة .
عندما مر وفد السودان بالقاهرة فى طريقه الى لندن عام ١٩٣٦ لعرض
قضية السودان زار أعضاء الوفد جميعا منزل محمد نجيب . . . وكان
مايزال ضابطا برتبة اليوزباشى . . . وكان الوفد يضم محمد عثمان الميرغنى
والصديق المهدى قطبا الطائفة فى السودان : الختمية والانتصار .

ومحمد نجيب أمضى طفولته وصباه فى السودان مع والده يوزباشى
يوسف نجيب الذى تخلى عنه ومات هناك حيث دفن مع جده محمد نجيب .

لوالدته ، وخاله أيضا ، وعندما ذهب محمد نجيب الى المدرسة الحربية في القاهرة في ابريل ١٩١٧ لم يبق بها سوى شهر عاد بعدها ضابطا في الكتيبة ١٧ مشاة بالسودان في فبراير ١٩١٨ وهي نفس الكتيبة التي كان والده يخدم بها .

وبقى نجيب في الجيش المصرى بالسودان حتى ٢٣ ابريل ١٩٢٣ حيث نقل ضابطا في الحرس الملكى بمصر . ولم يمنعه ذلك من الاتصال بالمناضلين السودانيين الذين هربوا من السودان الى مصر ، ولذا نقل من الحرس الملكى في مايو ١٩٢٥ ، وأتاح له ذلك مزيدا من حرية الحركة والاتصال بزملائه الضباط السودانيين ومنهم السيد فرح الذى هرب بعد الحكم عليه بالاعدام وترقى في الجيش المصرى حتى أصبح محافظا لمطروح في سلاح الحدود ، واللواء عبد العزيز عبد الحى الذى عين مديرا لأسوان .

لم تكن هناك حساسيات ولا فروق في تعيين السودانيين في المناصب الكبرى حتى في السراي مثل عبد الله النجوى الذى كان ياورا للملك .
لم يعد محمد نجيب للسودان بعد ذلك الا في بعثة كان يرأسها اللواء ابراهيم خيرى وكيل وزارة الحربية عام ١٩٣٦ لتنظيم اعادة الجيش بعد توقيع المعاهدة وهناك قام بزيارة أسر الضباط الهاربين الى مصر .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ووفدت الى الصحراء الغربية وليبيا بعض وحدات قوة الدفاع السودانى وعسكرت في منطقة بنى يوسف بمحافظة الجيزة وكان محمد نجيب كثير التردد عليهم عاقدا لصلات الود معهم ، مستعينا بالأمير عمر طوسون وبنك مصر والجمعية الزراعية لمساعدتهم وتقديم الهدايا لهم .

وعندما بلغ ذلك ادارة المخابرات البريطانية أصدرت أوامرها لضباط القوات السودانية بعدم النزول الى القاهرة أو قبول دعوات المصريين .
وخلال عام ١٩٤٦ لعب محمد نجيب دور الوسيط بين مجموعات من السودانيين فلفت ذلك نظر السفارة البريطانية التى أرسلت خطابا الى محمود فهمى النقراشى تلفت فيه نظره الى (ان القائمقام محمد نجيب قد اعتاد على عقد اجتماعات مع بعض السودانيين بمنزل رقم ٧ شارع سكة الميدانين بسراي القبة للتباحث في الشؤون السياسية) .

ويقول محمد نجيب ان النقراشى باشا قد استدعاه لمناقشته ، وعندها علم منه أنه قدم عدة أبحاث ودراسات عن السودان بدأها عام ١٩٤٣

بعنوان (ماذا يجرى فى السودان) ، (يد الاستعمار على حدود السودان) ،
(اللغة والأدب فى جنوب الوادى) ومقالات فى مجلة الجيش .

وعندما علم النقراشى باشا بذلك طلب منه بحثا عن قضية السودان
ليحمله معه الى نيويورك أثناء عرض قضية مصر على مجلس الأمن . . .
وانعقدت الصلة بين الرجلين حتى قتل النقراشى ، وخلال حرب فلسطين
كانت هناك فصيلة من المتطوعين السودانيين بالمجدل ضمن وحدات قيادة
نجيب الذى كان قد وصل الى رتبة الأميرالاي « العميد » .

هكذا كان محمد نجيب وهو على قمة ثورة يوليو مؤهلا بحكم تاريخه
وعلاقاته لاكتساب ثقة السودانيين ودعم روح التضال المشترك بين
الشعبين ضد الاستعمار البريطانى .

وعندما حل الملك فاروق مجلس ادارة نادى الضباط وعزل محمد
نجيب الرئيس المنتخب لجأ الى محمد أحمد محجوب بصفته محاميا لرفع
الأمر الى القضاء . ويقول محجوب ان ذلك لم يتحقق لسبب بسيط هو
قيام الثورة بعد يومين من الحديث .

ولم يكن محمد نجيب هو صاحب الصلة الشخصية الوحيدة
بالسودان من أعضاء مجلس قيادة الثورة . . كان هناك أيضا الصاغ
صلاح سالم الذى ولد فى قرية سناكات عام ١٩٢١ ولكنه كما روى الدكتور
محمد المعتصم فى كتابه « صلاح سالم » كان بعيدا عن أية صلة بالسودان
اذ يقول على لسانه (لم أقرأ فى حياتى قبل ٢٣ يوليو عن السودان سوى
النزر اليسير . . لم أقرأ سوى كتابين أحدهما استخفنى عنوانه عن الصيد
والمغامرات فى غابات جنوب السودان لعطا اثنا سيبوسى ، والآخر لتشرشل
بعنوان (حب النهر) . . ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى
وأحدث معه فى شئون بلاده وأهله . . لم أسمع شيئا عن السودان الا من
والدى الذى أمضى زهرة شبابه وحياته فى ربوع هذا القطر) .

وقد ارتبط صلاح سالم بقضية السودان مصادفة وعن غير قصد ،
فقد كان مكلفا بشئون الجيش فى بداية الثورة الى جانب اللواء محمد
نجيب كل من الصاغ عبد الحكيم عامر مدير مكتبه الصاغ كما الدين
حسين والصاغ صلاح سالم .

وتصادف أن تلقى صلاح سالم مكالمة من البكباشى عبد الفتاح حسن
الياور المصرى للحاكم العام فى الخرطوم يبلغه فيها أن بعض الجنود
السودانيين الذين جندوا بعد حريق القاهرة ثم سرحوا وأرسلوا الى السودان

قد تظاهروا ضد مصر لانهم لم يحصلوا على مكافأة ترك خدمة ورغم أن القانون لا يسمح بصرف هذه المكافأة فان صلاح سالم أصدر قراره بصرفها باعتباره مكلفا بمسئولية قوات الجيش في السودان .

وفي أغسطس ١٩٥٢ كلف المجلس صلاح سالم بالاشراف على شئون السودان بعد أن كان هناك اتجاه لتكليف خالد محيي الدين بذلك .

وتوافدت على القاهرة وفود الأحزاب السودانية للتعرف على رجال مجلس قيادة الثورة الذين لم يعرفوا منهم الا محمد نجيب .

حضر ممثلو كافة الأحزاب المؤيدة للاتحاد مع مصر ، والمعارضة له أيضا . حضر السيد عبد الرحمن المهدي واعتذر عن عدم الحضور السيد علي الميرغني لمرضه .

وبدأت مفاوضات قادة حركة الجيش مع مندوب الأحزاب بوفد مصري مشكل برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء ، وعلى ماهر وعبد الرازق السنهوري والصاغ صلاح سالم وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى .

ورغم أن مندوبي هذه الوفود كانوا يلتقون بجمال عبد الناصر الا أنه لم يكرس جانبا كبيرا من وقته لموضوع السودان ، حيث استغرقتة المشاكل الداخلية في مصر خارج الجيش وداخله .

ولكن استبان من اللخطة الأولى أن موقف حركة الجيش لم يكن جامدا في مواجهة مشكلة السودان التي تعطلت عليها معظم المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

كانت حركة الجيش في مضمونها الحقيقي حركة تحرر وطني لا تستطيع رفض مبدأ تقرير المصير لشعب شقيق .

ويؤكد هذه الحقيقة محمد أحمد محبوب في كتابه (محاكمة الديمقراطية) قائلا أنه قد سمح لهم لأول مرة بالنشر في الجرايد المصرية دفاعا عن فكرتهم الاستقلالية وأنهم وجدوا من حركة الجيش تحولا في النظرة الى مشكلة السودان .

وعبارة (تقرير المصير) كانت محل خلاف شديد . . اذ كان ينادى بها البريطانيون قبل الحركة لثقتهم من قوتهم ونفوذهم على السراي وأحزاب الأقلية في مصر وانفرادهم بحكم السودان حكما غير ديمقراطي .

وقد أيد الاتحاد السوفيتي جلاء الاحتلال البريطاني عن مصر والسودان عند عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن كما أيد مبدأ تقرير المصير لشعب السودان بعد جلاء البريطانيين .

وكانت دعوة البريطانيين لذلك تستهدف فصل مصر عن السودان
فصلاً نهائياً ، وقد بادر الحاكم العام فى أوائل ١٩٥٢ بعد الغناء مصطفى
النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ بإعلان دستور للحكم الذاتى
للسودان .

ومن الجانب الآخر كانت الأحزاب المصرية ترفض تماماً فكرة تقرير
المصير .

قال لى فؤاد سراج الدين أن محمد صلاح الدين وزير الخارجية
الوفدى قاجأهم قبل سفره الى باريس فى يناير ١٩٥٢ للحضور اجتماعات
هيئة الأمم بأنه يريد القاء قبلة يتحدى بها البريطانيين على أساس
قبول الاستفتاء اذا خرج الموظفون البريطانيون من هناك .

ولكن الحكومة لم توافق لمخالفة ذلك لسياسة الوفد وخشيتهم من
التدحرج لقبول مبدأ الاستفتاء وما قد يصحب ذلك من تعثر الضمانات
المطلوبة لاستفتاء حر سليم .

وقد تراجع محمد صلاح الدين عن رأيه ولكن الوزارة الوفدية
فوجئت بخطابه يوم ٢٣ يناير يكرر ما سبق أن قاله لسراج الدين . . .
 واجتمع مجلس الوزراء فوراً لمناقشة خطاب صلاح الدين وانبرى بعض
الوزراء لمهاجمته وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين الذى تحدث عن (الحياة
الوطنية العظمى) التى ارتكبها وزير الخارجية . . . وأمر النحاس باشا
باستدعائه على أول طائرة ولكنه وصل يوم ٢٧ يناير بعد اقالة الحكومة
الوفدية .

التنظيمات الوحيدة التى أيدت (حق تقرير المصير) للسودان قبل
حركة ٢٣ يوليو كانت التنظيمات الشيوعية التى ورد ضمن برنامجها
المنشور فى ١٧ ابريل ١٩٥١ بمجلة روزاليوسف (حرية الشعب السودانى
وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء
جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه) .

لم تستمر المفاوضات بين مجلس القيادة ومندوبى الأحزاب
السودانية فترة طويلة فسرعان ما تم الاتفاق يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ على
قبول أمرين :

أولهما توحيد الأحزاب السودانية عدا حزب الأمة عن طريق تفويض
لجنة ثلاثية من الدرديرى أحمد اسماعيل وخضر حمد وميرغنى حمزه
لوضع ميثاق تأليف حزب واحد انتهت الى تشكيل (الحزب الوطنى
الاتحادى) مع اختيار اسماعيل الأزهرى رئيساً له ومحمد نور الدين نائباً .

وثانيهما قبول مبدأ تقرير المصير والخضوع لنتيجة الاستفتاء الذى يتم حوله .

وهكذا أمكن لحركة الجيش مواجهة البريطانيين بأسلوبهم مع ضمان توحيد الأحزاب السودانية فى حزب واحد برأى موحد هو (الاتحاد مع مصر) . مع ضمان موافقة حزب الأمة على نتيجة الاستفتاء أيا كانت .

وهذا مما يفسح الطريق للاتحاد مع مصر حيث كان حزب الأمة يمثل الاقليمية فى رأى مجلس القيادة .

وبعد ما وصلت المفاوضات مع الأحزاب السودانية الى هذه النتيجة فى ٢٨ أكتوبر تشعب النشاط السياسى الى شعبتين .

اتفاقية فبراير ١٩٥٣ :

سافر صلاح سالم الى السودان لأول مرة فى نوفمبر ١٩٥٢ حيث استقبل بترحاب شديد وعقد صلات متعددة مع زعماء الأحزاب هناك وأرسل محمد نجيب مذكرة الى الحكومة البريطانية اقترح فيها:

اولا : تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

ثانيا : تهيئة الجو الحى المحايده الذى لا بد من توافره لتقرير المصير .

وبدأت المباحثات فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ وكانت هذه هى التجربة الأولى التى يجلس فيها الضابط المصرى فى مقعد المفاوضات .

ويلاحظ أن الوفد المصرى قد تشكل من الوفد الذى فاوض الأحزاب السودانية بعد استبدال على ماهر وعبد الرازق السنهورى بالدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين .

ويلاحظ أيضا أن جمال عبد الناصر بقى بعيدا عن مائدة المفاوضات مركزا جهده على الشؤون الداخلية للحركة فى تفاعلها مع القوى السياسية المختلفة .

وسافر صلاح سالم الى السودان للمرة الثانية فى ١ يناير ١٩٥٣ حيث اتفق مع ممثلى الأحزاب السودانية (الأمة والوطنى الاتحادى والجمهورى الاشتراكى) على توقيع وثيقة تؤيد نظر المفاوضات المصرى فيما يتعلق بموضوعات جنوب السودان واختصاصات الحاكم العام وسودنة الوظائف وجلاء الجيوش الأجنبية وان تكون هذه الوثيقة هى أساس دستور الحكم الذاتى والا فان الأحزاب تقاطع الاستفتاء .

وعندما وضعت هذه الوثيقة أمام المفاوضين السودانيين أسقط في يدهم وسدت عليهم سبيل المناورة ووقعوا اتفاقية السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ قبل أن يمضى ثلاثة شهور على بدء المفاوضات .

وقع عن الجانب المصرى محمد نجيب وعن الجانب البريطانى السفير سيراىل سبنسون .

وذكر محجوب أن علي ماهر قال له (مبروك . . السودان حصل على استقلاله) وكانت وجهة نظره ان الاختيار بين الاستقلال والاتحاد لابد أن يكون فى جانب الاستقلال .

ونصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتم فيها تصفية الادارة الثنائية (الانجلو مصرية) ، ويكون للحاكم العام اثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا وفقا لقانون الحكم الذاتى تعاونه لجنة خماسية مؤلفة من عضوين سودانيين ومصرى وبريطانى وباكستانى . . مثل مصر فيها قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى .

وتقرر أيضا تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس :

أولا : ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

ثانيا : الاستقلال التام ، أى الانفصال عن مصر .

وكانت كل الظروف والملايسات تشير الى نجاح الأساس الأول ، فقد كانت العلاقات بين زعماء الأحزاب السودانية وقادة الحركة فى مصر طيبة وليس هناك ما يشوبها ، غير أن بعض ما صاحب الثورة فى شهورها الأولى خلق بعض الحذر فى نفوس السودانيين .

سبق التوقيع على الاتفاقية إلغاء الدستور وحل الأحزاب واعتقال ضباط المدفعية كما سبق توضيحه فى الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو) وانعكس ذلك فى السودان بتأثيرات مختلفة .

نشر محمد أحمد محجوب قطب حزب الأمة مقالا فى جريدة المصرى اعتبر فيه رأى سليمان حافظ فى تنحية النحاس عن رئاسة الوفد عملا مخالفا للقانون وكان للوفد أعضاء كثيرون فى السودان منذ أيام سعد زغلول وبعده تولى مصطفى النحاس .

وكان اسماعيل الأزهرى مقربا من الوفد ومرتبطا بزعمائه .

وقد حاول صلاح سالم خلال زيارته المتعددة طي صفحة الأحزاب المصرية في السودان ، وساعده على ذلك ثقة السودانيون في محمد نجيب وارتباطهم به واعتباره نصف سوداني .

وقد أحيط بعض ما قام به بدعاية هائلة فعندما قرر زيارة الجنوب لم يحصل على التصريح الخاص الذي اعتاد أبناء الشمال أن يحصلوا عليه إذا أرادوا السفر الى الجنوب .

ويقول يوزباشي محمد أبو نار مدير مكتبه أن مستر كافري السفير الأمريكي ومستر سويني ضابط اتصال السفارة قد ساعدا في عدم حدوث أزمة من زيارة صلاح سالم دون تصريح .

وقد نجحت الرحلة تماما ، وكان للمناقشة العنيفة التي دارت بين صلاح سالم والمحافظ البريطاني حول أسلوب معاملة الناس في الجنوب أثر سحري بين الجماهير التي تعرض فيها المعبود البريطاني أمامهم للنقد والهجوم . . . وكذلك فإن مشاركته لقبائل الدنكا بالرقص معهم (رقصة الحرب) هاريا قد جذبت اليه قلوب الجنوبيين . . . وأطلقت عليه الصحافة البريطانية اسم (الصاغ الراقص) .

وحدثت عدة مساجلات بين ايدن وصلاح سالم . . فقد قال ايدن في مجلس العموم في أكتوبر ١٩٥٣ أن صلاح سالم ذهب الى السودان لاقناع السودانيون بتقسيم مقاعد البرلمان ولكنه لم ينجح - حسب تعبير ايدن .

ولم يتردد صلاح سالم في مهاجمة ايدن علنا مؤكدا هزيمة السياسة البريطانية في السودان .

وكانت كل الدلائل تشير الى نجاح التعاون المصري السوداني . . فقد أجريت أول انتخابات في ظل الاتفاقية . . وفاز الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة ، وتولى اسماعيل الأزهري رئاسة أول وزارة سودانية يوم ٩ يناير ١٩٥٤ ، وتولى محمد أحمد محبوب زعامة المعارضة في برلمان مكون من ٥١ عضوا للوطني الاتحادي ، ٢٢ حزب الأمة ، ١١ مستقلين ، ٩ جنوبيين ، ٣ جمهوري اشتراكي ، نائب عن الجبهة المعادية للاستعمار .

انعكاس خلافات مجلس الثورة :

ولكن الأمر لم يمض حسب الخطة المرسومة ، ولم يتحقق الهدف المنشود .

كانت الخلافات قد بدأت تتفجر داخل مجلس قيادة الثورة بين

معظم أعضائه من جهة وبين محمد نجيب من جهة أخرى كما شرح تفصيلاً في الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو) .

وانعكس هذا الخلاف على نفوس السودانيون الذين وجدوا في بقاء نجيب على قمة السلطة ضماناً واطمئناناً على حقوقهم . . . والذين تنفس نفوسهم من أسلوب الضغط والحكم العسكري الذي يتنافر مع ديموقراطيتهم البدائية وبساطتهم القبلية التي ترفض الهالة الصناعية التي تحيط بمراكز السلطة .

وأضعفت ردود الفعل من هالة النظام المصري الناشئ الذي كان في قوته وتماسكه عاملاً من أهم العوامل المؤثرة لنجاح الاتفاقية وانتهائها إلى نوع من الاتحاد أو الوحدة مع مصر .

وتجاوبت هذه الحالة مع تحول في موقف اسماعيل الأزهري الذي تولى رئاسة الوزارة في وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلافات والذي شعر أن أي نوع من الارتباط مع مصر سوف يضعف من سلطته كرئيس للوزراء ، وهو الذي عاش حياته مناضلاً من أجل حرية السودان .

وسافر عبد الحكيم عامر وصالح سالم إلى السودان لتهنئة الأزهري برئاسة الوزارة في نفس الشهر ، يناير ١٩٥٤ وصرح قائلاً : (إن الاتفاقية سوف توضع موضع التنفيذ نصاً وروحاً) .

ولكن تنفيذ الاتفاقية بدأ ينفذ واتجاهات الأزهري السياسية بدأت تتغير مستغلاً في ذلك فرصة تشابك أعضاء مجلس قيادة الثورة في خلافات ومشاكل محلية جانبية .

وصلت المشكلة إلى الذروة عندما فوجئت الجماهير السودانية باستقالة محمد نجيب في فبراير ١٩٥٤ .

وسافر إلى القاهرة فور إعلان الاستقالة وفد سوداني في محاولة لرأب الصدع ولكن نجيب كان قد عاد إلى موقعه رئيساً للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة تحت ضغط المظاهرات في الشوارع ، وتأييد بعض وحدات الجيش لموقفه . . . ونتيجة أيضاً لمظاهرات خرجت في الشوارع في الخرطوم تهتف لمحمد نجيب (التفاصيل كاملة في الجزء الأول) قصة ثورة ٢٣ يوليو .

وما إن عاد محمد نجيب إلى موقعه حتى قرر تلبية دعوة حكومة السودان لحضور احتفالات افتتاح أول برلمان سوداني في أول مارس ١٩٥٤ ، وصحبه في الرحلة صالح سالم الذي كانت التناقضات بينهما قد

دفعت به الى تسليم نفسه الى أحمد أنور قائد البوليس الحربى قائلا انه يفضل دخول السجن عن التعاون مع نجيب .

ولم يتورع صلاح سالم عن اعلان هذه الحقيقة للصحف فى بساطة شديدة مع اتهامات لنجيب فى محاولة لتقليل دوره فى نجاح حركة ٢٣ يوليو .

وقد أدت الأيام التى مضت بين استقالة نجيب وقبول مجلس الثورة للاستقالة ثم عدوله عنها وعودة نجيب رئيسا للجمهورية - الى حدوث انفجارات سياسية غير متوقعة .

سقطت هيبة النظام فى مصر أمام السودانين ، وتمزقت علاقات الاخوة والتماسك التى ظهرت بين أعضاء مجلس القيادة . وفتحت الأبواب أمام المؤامرات المعادية لوحدة الشعبين .

وما كاد وفد مصر برئاسة محمد نجيب يصل الى مطار الخرطوم حتى فوجئ بوجود مظاهرات حاشدة أطلقها حزب الأمة الذى حصل على أقلية فى البرلمان لم تسمح له بالمشاركة فى الحكم وهى تهتف (لا مصرى ولا بريطانى .. السودان للسودانى) .

وكان حزب الأمة له رأى عبر عنه محمد أحمد مخجوب فى كتابه بقوله (ربما كان الحكم البريطانى أقل شرا من الحكم المصرى لأنه اذا كانت مصر قد حكمت فانها ما كانت لترغب فى ترك السودان مطلقا) .

وحدثت اشتباكات دموية قتل فيها ٣٣ شخصا وجرح ١٠٧ وتقرر تأجيل افتتاح البرلمان السودانى . وعاد محمد نجيب الى القاهرة فجر اليوم التالى .

وقد أكد لى محمد نجيب أن السيد عبد الرحمن المهدي كان قد أرسل ابنه الصديق لاستقباله فى المطار وإبلاغه تحيات والده وأنه حاول الاتصال بالمهدي سبع مرات من تليفون قصر الحاكم العام ولكن الاتصال لم يتم لقطع الخط بعد تبادل التحية بأمر واضح التدبير .

وحاول الحاكم العام تجسيده خطر المظاهرات لمحمد نجيب ولكنه أضر على مخاطبتهم من شرفة القصر ولكن ما أن اتجهت الجماهير الى الهدوء حتى فوجئت بهراوات الجنود .

ويقول محمد نجيب أنها كانت مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن العداء قد انفجر ضد مصر فى السودان .

ويقول محمد أحمد محبوب رئيس وزراء السودان فيما بعد في كتابه « محاكمة الديمقراطية » أن الأنصار عندما خرجوا للمظاهرة كانوا يؤيدون محمد نجيب ولكنهم لم يستهدفوا العدوان عليه وإنما استفرتهم قوات البوليس عندما حاولت تفرقتهم .

وكان وزير الخارجية البريطاني سلوين لويدي قد وصل الخرطوم أيضا للمشاركة في الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه حتى حملته الطائرة الى لندن .

ولا شك أن هذه المظاهرات قد صدمت الانتصار الذي حققه محمد نجيب على أعضاء المجلس وأضاعت تأثيره وهزت الى حد ما ثبات موقفه الذي كان يستند في شعبيته الى حب السودانيين له وتمسكهم به .

ولم تكن عودة محمد نجيب من موقعه نهاية . . فسرعان ما تحولت الريح ضده وحدثت أزمة مارس ١٩٥٤ التي حاصرتها في منصب شكلي هو رئيس الجمهورية فقط بينما أصبح جمال عبد الناصر رئيس الوزراء في ١٧ ابريل الى جانب عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

وضعت فرصة حركة الجيش بعد ذلك في التعاون المؤثر الوثيق في الحركة السياسية السودانية الأمر الذي دفع اسماعيل الأزهري الى اتخاذ عدة خطوات غير موفقة :

أولاً : أوقف الصحف الاتحادية ففصل أسرة تحرير جريدة العلم وأغلق جريدة الاتحاد .

ثانياً : رفض هدية من الأسلحة عرضتها مصر في أوائل ١٩٥٤ .
ثالثاً : رفض ارسال ضباط سودانيين للتدريب في مصر على نفقتها وأصر على تدريبهم في بريطانيا .

رابعاً : لم يوافق على رصد مصر لمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية في السودان .

وسافر اسماعيل الأزهري بعد ذلك الى لندن يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٤ حيث استقبلته الملكة اليزابيث وأقام له تشرشل حفل غداء وعقد اجتماعا مع لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين .

ولحق ذلك بأيام اقالة محمد نجيب وتحديد اقامته يوم ١٤ نوفمبر وأشارت الصحف الى احتمال محاكمته لارتباطه بالاخوان المسلمين ، الذين كانوا قد حاولوا الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر أثناء القائه خطابا في ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ .

وهرع الى مصر وفد سودانى لانتقاد نجيب من المحاكمة ، مشكلا من
تجل السيد على الميرغنى واسماعيل الازهرى ومحمد نور الدين وعلى
عبد الرحمن ويحيى الفضلى وابراهيم المفتى واستقبل الوفد جمال
عبد الناصر وصالح سالم وتم الاتفاق بينهما على اصدار هذا البيان الذى
نشر فى الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ وجاء فيه :

اطلع وفد الحزب الوطنى الاتحادى على دقائق الأمور ، وكان متتبعا
لسير الحوادث التى قادت الى الظروف الراهبة فى مصر ، وهو مقتنع
تماما بأن اجراء تنحية اللواء محمد نجيب عن منصبه كان اجراء لا مفر
منه روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا وأخيرا فى تلك المرحلة التى
ما كانت لتحقق خيرا للبلاد لو سارت الأمور على ما كانت عليه . ولقد
تلاقت وجهات النظر مع الحسيب النسيب السيد على الميرغنى ووفد الحزب
الوطنى الاتحادى والمسئولين فى مصر على قفل هذا الموضوع نهائيا بعدم
تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لأعداء البلاد
الذين يتربصون للنيل من وحدة الصفوف وتدمير أهداف البلاد .

هكذا كان للسودانيين دور فى منع محاكمة محمد نجيب وطى صفحته
من تاريخ مصر سلميا .

المحاولة الأخيرة :

ولكن عزل نجيب من منصب رئاسة الجمهورية كان غلقا لباب الأمل
فى الوصول الى اتحاد مصرى سودانى عن طريق الاستفتاء وهو ما سبق
تفصيله فى الفصل الأول من الجزء الثانى (مجتمع جمال عبد الناصر)
وما تنقل هنا منه صفحات لارتباطه بسرد الحوادث وترباطها .

لم تحسب المسألة بدقة . . والتدهور الذى حدث فى العلاقات بين
نجيب وبين أعضاء المجلس والذى تبادل فيه الطرفان الاتهامات لم تنجح
المحاولات لتصفيته وتفادى أبعاد أخطاره فى الداخل والخارج .

ووجد اسماعيل الازهرى فى عزل نجيب تكأة يستند عليها فى
تغيير موقفه من قضية الوحدة أو الاتحاد . . وساعده على ذلك ما أحيطت
به محاكمات الإخوان المسلمين من قسوة وهم فى السودان كانوا يفرخون
فى أحضان حزب الأمة .

كما أن الشيوعيين السودانيين كانوا قد اتخذوا موقفا معارضا
لحركة الجيش فى اعتقالها للشيوعيين المصريين . . وهم فئة نامية متطورة
فى أوساط العمال والمثقفين السودانيين .

وأسفر اسماعيل الازهرى عن موقفه فى باندونج فابتعد عن مصر

واقترب من العراق التي كانت تهيء نفسها لدخول حلف بغداد ..
كما أسفر عن موقفه في السودان عندما شكل لجنة من أعضاء الوطنى
الاتحادى قررت التخلي عن مسألة الاتحاد عن مصر ووافقت الهيئة العامة
للحزب على ذلك .

ولم يكن فى تصرف اسماعيل الازهرى من قضية الاتحاد ما يعيب
سوى اقترابه وارتباطه بالسياسة البريطانية التي طالما ناضل ضدها ..
ذلك أنه اذا وضع أى مواطن سودانى أمام اختيارين هما الاستقلال أو
الاتحاد مع مصر ، فإنه قطعاً وفى هذه الظروف المتفجرة بالخلافات فى مصر
كان سيختار الاستقلال ، لأنه لا يطمئن اطمئناناً كاملاً لفوائد الاتحاد
ومنفعته له وثقته فى قيادته . وخاصة أن هذا الاختيار يتم بعد رحلة
طويلة من الاستعمار لم ينعم فيها الشعب السودانى بحريته ويمارس
فيها حكم نفسه بنفسه .

وانتهى موقف الازهرى الى تناطح حاد بينه وبين صلاح سالم الذى
وجد أن ثمار سياسته قد تحولت الى ماء يتسرب من بين أصابعه .

وكان صلاح سالم قد اتبع فى سياسته بالسودان أسلوباً يخرّب
علاقات القوى السياسية ويمزق صلابة الأفراد ، اذ استخدم الأموال
وسيلة للاقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب وهى وسيلة
لها بداية وليس لها نهاية .

وهى وسيلة لا تفيد أيضاً اذا استخدمت مع عناصر وطنية مناضلة
ذات مبادئ .

ولم يجد صلاح سالم سوى محاولة حصار اسماعيل الازهرى
بتأليب بعض أعوانه ضده ونشر بعض الحقائق القديمة عنه .

وظفت المعركة الى السطوح .. وخطب اسماعيل الازهرى فى الجماهير
يقول (ان لحم أكتافى من مصر وقد دخلتها لابسا حذاء كاوتش .. ولكن
هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر ؟) .

وتصرخ الجماهير بصوت عال (لا .. لا) .

ونجح صلاح سالم فى إثارة فريق من أعضاء الحزب الوطنى
الاتحادى بزعامة محمد نور الدين ، كما أثار الجنوبيين ضده كقوة
ضغط .

وأراد صلاح سالم أن يشدد حصاره على الازهرى وأن يبذل محاولته
الأخيرة فى انجاح الاتفاقية لصالح الاتحاد بين مصر والسودان فقرر
الاتصال بالحزب الشيوعى السودانى وهو الحزب الذى لم يحصل وقتها

على أية أهوال من مصر ولم يدخله صلاح سالم فى حساباته رغم نفوذه الناشئ وذلك لاعتقال الشيوعيين ومطاردتهم فى مصر .

اتصل صلاح سالم بالشهيدى المناضلى عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى السودانى والشفيع أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد العمال وعضو المكتب السياسى بالحزب . . . وعندما علم ان الحزب الشيوعى السودانى هو نواة انفلقت عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) فى مصر قرر أن يتصل بالشيوعيين المصريين ليساعدوا فى اقناع زملائهم بالسودان .

وكان موقفا غريبيا ومتناقضا . . الشيوعيون المصريون معتقلون والبعض منهم قدم الى المحاكمة وصدرت ضده أحكام بالسجن ، وأجهزة الدولة تطاردتهم مثل كلاب الصيد .

ومع ذلك لم يتردد صلاح سالم فى معركته الحامية يوم أول سبتمبر ١٩٥٥ فى استدعاء البعض منهم : الدكتور يوسف ادريس من سجن القناطر والكاتب ابراهيم عبد الحليم والكاتب فتحى خليل والفنان زهدى وكانوا معتقلين فى سجن أبى زعبل .

وصل الأربعة الى قصر عابدين ، حيث كانت مكاتب وزارة الارشاد فى ذلك الوقت ، بثياب ممزقة وأجسام هزيلة بعد معاملة بوليسية قاسية أعقب اضرابا عن الطعام استمر ١٨ يوما من أجل مطالب انسانية خاصة .

دخل الأربعة على صلاح سالم فى مكتبه ، فاستقبلهم استقبالا حارا وأبدى استنكاره لمظهرهم واتصل تليفونيا - حسب رواية فتحى خليل - بذكرىا محيى الدين وزير الداخلية طالبا منه وقف المعاملة الشاذة للمعتقلين فى سجن أبو زعبل .

وقدم لهم صلاح سالم تحليلا سياسيا استمر ثلاث ساعات ركز فيه على النقط الآتية :

١ - المفهوم العام لقيادة الثورة وتصور خط سيرها مع تحفظ بعض العناصر على الاتحاد السوفييتى بتأثير دعاية الغرب .

٢ - أرجع غموض موقف الثورة من الشيوعيين الى خشية البعض من اتهام الحركة بأنها شيوعية .

٣ - أبرز نقط الخلاف مع الولايات المتحدة وخاصة رفضها امداد مصر بالسلاح .

وخلص صلاح سالم من ذلك الى أن هناك تغييرا فى الخط السياسى للثورة يتلخص فى :

أولا : فى السياسة الخارجية • استقرار الثورة على توثيق العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والصين والدول الاشتراكية •

ثانيا : فى قضية الديمقراطية • وضع دستور جديد واعداد انتخابات عامة وتشكيل برلمان •

وأكد لهم صلاح سالم أن هذين الاتجاهين سوف ينطلقان بأقصى قوتهما فى منتصف عام ١٩٥٦ • ولعله كان يقصد بذلك تحديد موعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال •

وفاجأهم صلاح سالم بخبر لم يكن قد أعلن بعد • • وسر لم يعرفه أحد • • وهو تعاقد مصر مع الاتحاد السوفيتى على توريد صفقة سلاح • • كما وعدهم بالافراج عن جميع الشيوعيين قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٦ •

وعرض موقفه بعد ذلك فى قضية السودان ، ونقد نفسه نقدا ذاتيا لاضطراره الى السير بأسلوب حكام ما قبل الثورة ، أى دفع النقود للزعماء وتردى الحال بعد ذلك حتى فى صفوف حزب الوطنى الاسحادى ، ومع اسماعيل الازهرى خاصة •

ثم انتقل الى الحديث عن (الحزب الشيوعى السودانى) • وقال اننا تجنبنا الموقفنا من الشيوعية فى مصر • • وأنه كان فى التأييد والمعارضة حزبا مبدئيا شريفا • • وأنه على حد تعبيره (حزب حقيقى وجاد وغير ملوث) •

وقال لهم صلاح سالم انه عندما اتصل بالشهيدى عبد الخالق والشفيع وعرض عليهما مساعدات فى حدود العمل الوطنى مثل اقامة السراذقات أو الامداد ببعض الاموال ، رفضوا بشدة •

وقال صلاح سالم انه تدور فى صفوف الحزب مناقشة حول الموقف فى مصر ويتأرجح الراى بين التأييد والمعارضة ، وموقف الحكومة المصرية من الشيوعيين المصريين يلعب دورا كبيرا فى ترجيح جانب على آخر • • وأنه لو تحول الموقف داخل قيادة الحزب الى التأييد فان هذا قد يخرج الموقف فى السودان من دائرة اليأس • • ولم يخف صلاح سالم مرارته ويأسه نتيجة تغير موقف الأزهرى •

وصارحهم بأنه استأذن مجلس القيادة فى الاتصال بهم فوافقوا وأنه يطلب منهم اذا اقتنعوا بصدق تحليله السياسى فانهم عندئذ يصبحون مطالبين بالسفر الى السودان لاقتناع قيادة الحزب هناك بتأييد القاهرة وخط الاتحاد مع مصر •

وتداول الأربعة على جانب ووجدوا أنه لابد من شيئين : الاستيثاق من حديث صلاح سالم ، والاتصال بزملائهم الهاربين خارج المعتقل .
واتفق صلاح سالم معهم على الخروج لفترة محدودة مدتها أسبوع يعودون بعدها الى مكتبه .

ولكن الأربعة لم يعودوا الى مكتب صلاح سالم . . لأن الصحف نشرت في اليوم الخامس للمقابلة خبر استقالته واعتكافه في منزله .

ولم تكن استقالة صلاح سالم مفاجأة للقريبين من مجلس القيادة ، فان سياسة صلاح سالم في السودان كانت موضع خلافات ومناقشات داخل المجلس ، وحدوث حريق اشتعل في الجنوب بتدبير من الاستعمار ومطالبة صلاح سالم بأن تطلق يده في العمل بصورة كاملة .

وقد حدث نوع من التحقيق مع صلاح سالم في تدهور العلاقة بين مصر والسودان في مارس ١٩٥٥ ، ولكن صلاح كان عنيفا في مناقشاته وسفه آراء بعض الذين اشتركوا في المناقشة من غير علم كاف . وانتهى حديثه بتقديم استقالته . . ولكن المجلس لم يقبل الاستقالة .

وسافر صلاح سالم ضمن الوفد المصري الى باندونج والخلاف يثقل صدره ، ومعاملة جمال عبد الناصر له يتسرب اليها البرود .

وكان صلاح سالم في وقت من الأوقات وبقوة اندفاعه وحيويته ، وبموقفه كوزير للارشاد ، وبقدرته على تلوين الحديث ، يتطلع الى رئاسة جمهورية الاتحاد . . ولم يكن ينظر الى جمال عبد الناصر كمنافس له وانما كان يخشى منافسة نجيب في الاستفتاء .

ولكن هذه التطلعات سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية ، تلاشت وذبلت بعد اقالة محمد نجيب . . وبدأ صلاح سالم نفسه يتعرض لهجمات زملائه . بل وبعض ضباط الصف الثاني ، وهو الذي كان عنيفا في هجومه على محمد نجيب .

وبدأ مجلس القيادة يحاصر صلاح سالم . . وخاصة بعد اتصاله بالشيوعيين المصريين :

زكريا محيي الدين قال ان الفريق الذي يعتمد عليه صلاح سالم ليس هو القوة الأساسية في السودان .

وجمال عبد الناصر انتقد سياسة التعامل مع الزعماء السودانيين بأسلوب غلبت عليه روح المنفعة الذاتية .

وحسين ذو الفقار صبرى اضطر الى مسايرة حزب الأمة لينقذ
ما يمكن انقاذه .

ووصل الخلاف الى ذروته عندما تصادم صلاح سالم مع جمال
عبد الناصر . . ولم يستطع صلاح أن يجتذب زملاءه الى صفه لانفراده
بالعمل طوال الفترة الماضية وسخريته من بعضهم وتفوق جمال عبد الناصر
في قدرته على اقناع زملائه برأيه .

وقدم صلاح سالم استقالته للمرة الثانية في سبتمبر ١٩٥٥ متصورا
أنها لن تقبل مثل استقالته السابقة ، ولكن المجلس قبلها فورا ، وكان
شقيقه جمال سالم وقتها في زيارة خارج مصر .

الفصل الثالث

الاستقلال .. وانقلاب الجنرالات

(أصبح السودان رجل أفريقيا المريض)
أحمد سيكوتورى

وطويت صفحة صلاح سالم أيضا فى تاريخ علاقات مصر والسودان بعد أن طويت صفحة محمد نجيب .. وتولى زكريا محيى الدين مسئولية السودان .. ونقل محمد أبو نار الى وزارة الخارجية حيث عمل مديرا للادارة الافريقية لشئون السودان .

وأصبح واضحا بعد خلع صلاح سالم من موقعه أن الموقف السياسى بين القاهرة والخرطوم قد فقد كثيرا من نشاطه ، وأنه دخل مرحلة جديدة تبدد منها الأمل فى انتهاء فترة الانتقال الى ظهور الاتحاد بين دولتى وادى النيل القريبتين .

وبعد أن أخذت اجراءات السودنة مداها ، وأوشكت ثلاث سنوات الاتفاق على النهاية ، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة الأزهرى حكومتى مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية وطالبت بسحب جيش الاحتلال لاجراء الاستفتاء (فى جو حر محايد) .

وحدثت انتفاضة فى الجنوب ضد القوات الشمالية هناك فى

١٨ أغسطس ١٩٥٥ قتل فيها ٣٠٠ شخص من الطرفين ، وكانت الحركة نتيجة الدعاية المصاحبة لجلاء القوات البريطانية وخوف الجنوبيين من ذلك .
سحبت بريطانيا جيوشها في أواخر أغسطس وسحبت مصر جيوشها ، وتركت كل الأسلحة الثقيلة التي كانت تخص جيشها في السودان وتم الجلاء فعلا في نوفمبر ١٩٥٥ .

ووجدت حكومة السودان بعد الجلاء أن الأمر لا يحتاج إلى استفتاء بشأن تشكيل الحكم بعد اتفاق كل الأطراف الحاكمة على معارضة الاتحاد . . وأعلنت قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس سيادة لرئاسة الدولة .

وهكذا تم استقلال السودان وجلاء قوات الاحتلال نهائيا بعد ١٣٤ عاما من حكم أجنبي متصل .

ولم يجد مجلس قيادة الثورة في مصر فرصة للمطالبة بإتمام الاستفتاء . . وأعلن استقلال السودان رسميا في أول يناير ١٩٥٦ .
وذهب صلاح سالم إلى هناك مدعوا كشخص عادي ، ورفض الأزهرى اقتراحا بقبوله أول سفير مصري هناك .

وكان إعلان الاستقلال إيذانا ببدء صراع جديد داخل السودان ، صراع اجتماعي سياسي .

وكان مجلس قيادة الثورة في مصر قد اتخذ موقف الحرس على عدم التدخل في شئون السودان الداخلية . . وتحول جموح صلاح سالم واندفاعه في ميدان العمل السياسي إلى تحفظ من زكريا محيي الدين .
وعين اللواء سيف اليزل خليفة سفيرا في السودان وهو من الضباط الذين خرجوا من الجيش مع ثورة يوليو ، ولم يكن له ماض سياسي . . واشتهر عنه حرصه على المجاملة في المناسبات الاجتماعية الأمر الذي جعله يمارس منصبه بلا حساسيات .

واعتمد زكريا محيي الدين على الملحق العسكري على خشبة ليكون وسيلته في الحركة السياسية هناك .

وبدأ السودان الاستقلال بأحزاب أيديولوجيتها تعبير عن الطبقة البرجوازية التي كونتها من الذين أتاحت لهم فرصة التعليم ، وبذرت في نفوسهم التطلعات الذاتية .

ولم يستمر الحزب الوطني الاتحادي منفردا بالحكم فقد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين المتنافرين أصلا . . الأمة والشعب

الديموقراطي ، فى ٥ يوليو ١٩٥٦ برئاسة عبد الله خليل الضابط
السودانى السابق وقطب حزب الأمة .

وقد عاصرت هذه الحكومة أحداثا بارزة فى مصر . . فقد أعلن جمال
عبد الناصر تأميم القناة فى ٢٦ يوليو ، وفشل العدوان الثلاثى واضطرت
قواته للانسحاب ، وانتصرت حركة الجيش فى معركة رفض الأحلاف
العسكرية الغربية ، وعقدت صفقة الأسلحة التى كسرت احتكار السلاح
ورفضت مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ ملء الفراغ ، وتحسنت العلاقات
الاقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية .

سنوات صعود ثابتة نحو التقدم وصلت الذروة بإعلان الوحدة بين
مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وظهور الجمهورية العربية المتحدة .

ولم يواكب هذه الانتصارات الوطنية انجازات فى السودان ، وكما
عجزت حكومة الوطنى الاتحادى عن تحقيق الوحدة الوطنية ، فشلت
الوزارة الائتلافية الثانية فى اشعار المواطنين بأهمية الاستقلال . وفتحت
أبواب السودان للاستعمار الجديد ، وخضعت خضوعا واضحا للنفوذ
الأمريكى المتربص بالمنطقة ، والذى أبدى اهتماما بالسودان من قبل
الثورة ، وأرسل اليها بعثة أمريكية فى أوائل عام ١٩٥٢ فى وقت لم يكن
سهلا على أية بعثة أجنبية دخول أرضه بدعوى (بحث مشكلة السودان) .

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الاتجاهات .

وخلال فترة الاستفتاء على الوحدة وقعت أزمة شديدة بين حكومة
مصر وحكومة السودان حول الحدود الفاصلة بين البلدين ، فقد تصادف
أن كان استفتاء الوحدة يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وانتخابات البرلمان
السودانى الجديد يوم ٢٧ فبراير . . وأرسلت مصر لجنة لأخذ رأى
المواطنين فى منطقة حلايب تحرسها قوة عسكرية صغيرة ، واحتجت
حكومة السودان ، ووصل الأمر الى حد رفع القضية الى مجلس الأمن يوم
٢٠ فبراير ولكنه لم يتخذ قرارا لأن مسألة الحدود بين الدولتين لم تكن
محل خلاف من قبل ولم يكن الحديث حولها حادا مطلقا .

ولما وجد جمال عبد الناصر أن موقف الحكومة السودانية قد وصل
الى هذه الدرجة من التردى لم يتجاوب معها فى العنف والصدام ، وآثر
أن يسحب اللجنة والقوة العسكرية ويفوت على الحكومة السودانية هدفها
من اشعال نيران الكراهية ضد مصر فى المظاهرات التى أطلقها حزب الأمة
فى شوارع الخرطوم .

ونتيجة لهذه الاثارة المتعمدة حصل حزب الأمة المعادى لمصر القريب

من البريطانيين والأمريكيين على ٧١ مقعدا من ١٧٣ بينما حصل الوطني
الاتحادى على ٤٤ مقعدا .

ونتيجة لذلك أيضا فان حكومة القاهرة عندما أرسلت على خشبة
الملحق العسكرى السابق ليعمل مستشارا مدنيا بعد نقله لوزارة
الخارجية فى أول ١٩٥٨ طردته الحكومة السودانية بعد أربعة أيام من
وصوله .

ويقول زكريا محيى الدين ان مصر قد مضغت الصبر ولم تتخذ
اجراء مضادا يزيد من التهاب الموقف . . وكانت صلة زكريا بالسودان
لم تنقطع ، ولو أنه يثير تحفظا مضمونه أنه كان يباشر مسئوليته بدافع
التكليف القديم ، وليس نتيجة تنظيم ثابت مستقر . . والواقع أن
استمرار بعض أعضاء مجلس القيادة فى مباشرة بعض مسئولياتهم
القديمة دون ربط ذلك فى اطار تنظيم سليم كان يشكل أحيانا ازدواجية
تعرق العمل ولا تسمح بتخطيط سليم ، كما كان يضع بعض المهمات
الكبيرة فى يد فرد واحد بعيدا عن المناقشة الجماعية فى حدود المسئولية
الوزارية .

ولذا تضاربت الآراء والاتجاهات . . واعتبر كل من زكريا
محيى الدين وخسين ذو الفقار صبرى أن صلاح سالم كان يلعب على
أحصنة خاسرة ، وخاصة بعد اتصاله بالشيوعيين .

ولكن جمال عبد الناصر الذى تابع موقف زعماء حزب الأمة
تاريخيا ، وبعد الثورة وعقب حادث حلايب لم يكن مستريحا لوجود
وزارة عبد الله خليل الائتلافية فى الحكم ، وكان يعتقد أنه يمكن تشكيل
ائتلاف جديد فى السودان يخلق نوعا من التناسق مع سياسة مصر
التقدمية .

والتقى جمال عبد الناصر فى القاهرة باسماعيل الأزهرى والشيخ
على عبد الرحمن بحضور زكريا محيى الدين فى محاولة لتغيير الائتلاف
لينضم حزب الوطنى الاتحادى مع الشعب الديموقراطى ويعود حزب الأمة
للمعارضة من جديد . . وبلغ يوسف التنى سفير السودان فى القاهرة
وعضو حزب الأمة خبر هذا اللقاء فبادر الى ابلاغ عبد الله خليل رئيس
الوزراء .

ولم يجد عبد الله خليل أمامه سوى تسليم الحكم للعسكريين
حتى لا يضع حزبه فى حصار العزلة ، ويقضى على كل محاولة ديموقراطية
تقلب الشعب ضد اتجاهاته . . ولا شك أنه قد نسق ذلك مع الأمريكيين
أصحاب النفوذ المتزايد ، وعبد الله خليل ضابط سابق فى القوات

السودانية بالجيش المصرى حارب تحت قيادة الضباط البريطانيين فى الحرب العالمية الثانية .

وكانت المعارضة الشعبية لحكومة عبد الله خليل قد زادت الى الدرجة التى احتشدت فيها الجماهير الثورية خارج البرلمان للضغط على أعضائه من أجل الغاء المعونة الأمريكية المتسللة بالنفوذ الامبريالى . وخاصة بعد نجاح الاضراب التاريخى الذى دعا اليه اتحاد نقابات العمال يوم ٢١ أكتوبر .

وفجأة . . . وفى اليوم المحدد لاجتماع البرلمان السودانى تخلى عبد الله خليل عن الحكم لكبار ضباط الجيش ، بعد أن اكتشف أن عددا من نواب حزب الأمة كانوا قد اقتربوا من الخط الوطنى وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل اقامة حكومة ائتلافية جديدة .

تسلم كبار ضباط الجيش السلطة . . . واتخذت العملية صورة انقلاب عسكرى ، فقد أصدر رئيس أركان الحرب اللواء ابراهيم عبود أمرا بدخول بعض الوحدات الى العاصمة يوم ١٧/١٦ نوفمبر واستولت على مباني الوزارات والمنشآت الحيوية ، ووضعت الوزارة فى الاعتقال ، وأعلن اللواء ابراهيم عبود بيان رقم (١) صباح يوم ١٧ نوفمبر يقول فيه : ان الجيش قد تدخل ليضع حدا لحالة الفوضى التى تجتاح البلاد .

وظهر الأمر فى صورة انقلاب عسكرى مدبر . . . وأصدر الحزب بيانا فى ١٨ نوفمبر جاء فيه (أحسن الاستعماريون والرجعيون بالخطر المهدق بمصالحهم وخشوا أن تسير البلد فى خطوات جريئة نحو بناء الديموقراطية وتأسيس نظام برلمانى ديموقراطى على أسس سليمة ، وعند هذا سلم عبد الله خليل . بالتعاون مع الاستعماريين الأمريكان والانجليز - السلطة للقيادة الرجعية فى الجيش بهدف المحافظة على كل المصالح الاستعمارية ووقف التطور الديموقراطى فى البلاد ، هذا هو انقلاب ١٧ نوفمبر الرجعى) .

ولم تلبث الحقيقة أن تكشفت . . . أعلن عبد الله خليل أنه كان يعرف أخبار الانقلاب . . . وأنكر اللواء ابراهيم عبود ذلك محاولا الاحتفاظ للانقلاب بهيبته . . . ولكن الرجل الثانى ، اللواء أحمد عبد الوهاب كتب فيما بعد قائلا : (اننا لم نفعل بوحى من أحد ، حتى عبد الله خليل نفسه فانه لم يكن يعلم بتشكيل حكومة الانقلاب ولم يشترك حتى فى الحديث عنها . . . ولكن لما يثمتع به من مكانة واحترام فى قلوب أبنائه الضباط كان يعلم بالانقلاب وأن الوقت مناسب جدا لباركة وكل ما قاله : ربنا نوفقكم) .

الانقلاب السوداني كان مثالا على الانقلابات الرجعية التي يلجأ الى قبضتها العنيفة أى نظام تفسخت أوصاله وتهافت دعائمه وأصبح معرضا للانحراف في طوفان ثورة شعبية .. وقد قال اللواء أحمد عبد الوهاب أيضا : (ان ما حدث كان انقلابا لا ثورة لسبب واحد هو أنه لم يكن هناك ما يدعو للثورة) .

رئيس الوزراء يعلم بالانقلاب الذى هو تمرد على الدستور والسلطة الشرعية ثم لا يفعل شيئا سوى مباركته والدعوة لقادته بالتوفيق .

عملية تسليم وتسليم غيرت شكل المجتمع السودانى فورا بعد قرارات عنيفة صاحبت انتقال السلطة الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

اولا : حل جميع الأحزاب السياسية .

ثانيا : منع الاجتماعات والتجمعات والمواكب والمظاهرات فى جميع أنحاء السودان .

ثالثا : وقف صدور الصحف الى أن يصدر بذلك أمر من وزير الداخلية .

وفى نفس اليوم صدر ما سمي بالأمر الدستوري رقم (١) الذى يعلن الأحكام العرفية فى البلاد ، ثم الأمر الدستوري رقم (٢) الذى يقضى بإيقاف العمل بدستور السودان وحل البرلمان السودانى اعتبارا من ١٧ نوفمبر .

وتشكلت الوزارة السودانية من ١٢ عضوا ستة منهم من العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ولوحظ أن معظم المدنيين منهم كانوا من الأنصار أو من المقربين اليهم ، كما أن بعض العسكريين من ضباط المجلس الأعلى كانوا قريبين من الوطنى الاتحادى وكأنما أراد عبود وسادته من الامبرياليين توفير نوع من التوازن السياسى الذى يضمن تهدئة الأحوال فى صفوف القوى الطائفية والسياسية .

وفى الأسبوع الأول للحكم العسكرى صدر قانون دفاع السودان ، ولائحة دفاع السودان .

والوثيقة الأولى تتيح توقيع عقوبة الاعدام والسجن الطويل (لكل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو الى اضراب أو يعمل على اسقاط الحكومة أو يبث الكراهية ضدها) والوثيقة الثانية تتيح لوزير الداخلية فرض الرقابة على الصحف والبريد والمطبوعات واعلان حظر التجول ومنع السفر .

وبعد ذلك حلت كافة التنظيمات .. حتى مجالس ادارة الأنسدية الرياضية .

جو كتيب يزحف على السودان فى وقت كانت الحياة فيه تشرق على مصر بانتصارات وطنية وقومية كبيرة .

ولم تجد مصر سبيلا الا الاعتراف بحكومة عبود وابقاء السفير سيف اليزل خليفة فى منصبه فهو جنرال مصرى يمكن أن يتفاهم مع الجنرالات السودانيين الذين أعلنوا أن ما حدث بين البلدين كان جفوة خلقها السادة المدنيون .

ومع ذلك لم تسر الحرارة فى إوصال العلاقات بين البلدين .

انقلابات مضادة :

الانقلابات العسكرية فى مصر وسوريا والعراق كانت تملك منذ لحظتها الأولى بعض ما يمكن أن تدين به النظام المنهار وتلوث سمعته .. ولكن الأمر فى السودان كان يختلف ، فان الشعب السودانى لم يكن قد نسى - خلال أزمة اقتصادية امتدت ثلاث سنوات بعد الاستقلال - نضال الزعماء الذين حصلوا على الاستقلال بعد نضال طويل ... والحكم البرلمانى رغم أخطائه وانحرافات بعض المسئولين فيه لم يكن قد قدم حجباً كافية يمكن أن تدينه وتجعل منه نظاماً معادياً للجماهير .

النظام السابق الذى ورثه الحكم العسكرى لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات فقط ، وضباط الجيش لم تجتمع كلمتهم على معاداة أمور واضحة ... ولذا بدأت الخلافات ووجهات النظر المتباينة تظهر مبكراً فى صفوف الجيش .. بل وبين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

بعد أيام قليلة من الانقلاب .. وبالتحديد يوم ٢٩ نوفمبر أصدر مجلس الوزراء قراراً جاء فيه أن اللجنة التى كونها المجلس قد رأت بإجماع الآراء (أنه لا يوجد فى اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان أو يهدش كرامته وانها كانت لسوء الحظ هدفاً للمناورات الحزبية فى الماضى) .

ويغيب المجلس أيضاً على البرلمان المنحل تحديده لمجالات نشاطها فيصدر قراره بعودتها دون تحديد للميادين التى تنشط فيها .

وقد أثر هذا القرار المتعجل وغيره من القرارات التى تكرر الديكتاتورية العسكرية - على عدد من الضباط الوطنيين فى الجيش فهبت فى ٤ مارس ١٩٥٩ وحدات من الجيش بقيادة الاميرالاي عبد الرخيم محمد

خير شنان قائد المنطقة الشمالية ، والاميرالاي محيي الدين أحمد عبد الله قائد المنطقة الشرقية ومعهما الصاغ محمد أبو الذهب والبكباشي حسن ادريس وتحركت مطالبة بحل المجلس الأعلى الحاكم وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وعودة بعض الضباط المحالين الى الاستيداع بعد محاصرة بيت عبود واعتقال ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى .

وانتهت أزمة ٤ مارس الى خروج اللواء أحمد عبد الوهاب الذي دبر الانقلاب . واعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدخال عبد الرحيم شنان ومحيي الدين أحمد عبد الله والمقبول الأمين الحاج وإخراج خمسة آخرين هم عوض عبد الرحمن ومحمد نصر عثمان وحسين علي كرار ومحمد أحمد الخواص ومحمد أحمد التيجاني .

منحت الحكومة اللواء أحمد عبد الوهاب أرضا مساحتها ٣٠٠٠ فدان بعد خروجه من المجلس الى المعاش .

وتشكلت وزارة جديدة يوم ٩ مارس من ١٥ وزيرا ٠٠ عشرة منهم هم الأعضاء الذين بقى المجلس الأعلى مشكلا منهم (الوزارة السابقة كانت ١٢ وزيرا منهم ٦ ضباط فقط) .

استقبل الشعب السوداني انتفاضة ٤ مارس استقبالا طيبا ، ورغم أنها لم تصل الى نتائجها المنطقية في توفير حكم وطني في البلاد وإرجاع حقوق الشعب الديمقراطية الا أن الطريق قد أصبح مفتوحا للشعب السوداني والعناصر الوطنية في الجيش التي عاد بعضها من الاستيداع الذي أحيلت اليه عام ١٩٥٧ .

وحاول الاميرالاي عبد الرحيم شنان تكلمة ما بدأه في ٤ مارس يوم ٢٢ مايو ولكن محاولته فشلت : وانتهز عبود وقادة الانقلاب الرجعي الفرصة فقاموا بعمليات اعتقال واسعة داخل الجيش وخارجه ، وقدموا عددا من الضباط الى المحاكمة العسكرية في أول يوليو انتهت الى أحكام مدتها ١٥٠ عاما على عشرة ضباط ٠٠٠ المؤبد على عضوى المجلس الأعلى المنضمين في مارس : الاميرالاي عبد الرحيم شنان والاميرالاي محيي الدين عبد الله وعلى كل من البكباشي حسن ادريس وعبد الحفيظ شنان ومحمد علي السيد والصاغ أحمد أبو الذهب والسجن ١٥ عاما على اليوزباشي محبوب بأكبر سوار ذهب وطرده ١٧ ضابطا من الجيش ، وسجن المحامي رشيد طاهر بكر ٥ سنوات .

وخلال هذه المحاكمات ظهرت علامات الشجاعة على الضباط وكشفت أيضا بعض الأسرار ، منها ما قاله الاميرالاي عبد الرحيم شنان من أن تدبيره للانقلاب كان نتيجة للقاءه مع خبراء أمريكيين يدرسون إقامة قاعدة

أمريكية فى منطقة حلايب قريبا من حدود مصر الجنوبية وذلك أثناء قيادته لمنطقة شمال السودان ، وكشف أيضا ما قاله عبد الله خليل بعد انقلاب ١٧ نوفمبر (عندما سلمت الحكم للرئيس عبود كنت مطمئنا اليه) .

وعدد البكباشى عبد الحفيظ شنان أخطاء الحكم العسكرى واضطهاد السلطات للقوى الشعبية من العمال والمثقفين والمزارعين . . . أثناء دفاعه عن نفسه ، الأمر الذى أوضح وعى هؤلاء الضباط سياسيا وثقافيا .

وانتهز عبود وأعضاء المجلس الأعلى وخاصة حسين بشير قائد الجيش فرصة فشل محاولة ٢٢ مايو فضاغفوا ارهابهم واعتقالهم المواطنين الذى كان قد بدأ فى يناير ١٩٥٩ بمحاكمة الشهيد المناضل الشيخ أحمد الشيخ سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى بمجلس عسكرى وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ومعه أيضا عدد من القادة النقابيين .

اعتقل عدد من قادة الحزب الشيوعى السودانى فى معسكر (ناجيشيوط) وهو على قمة جبل ارتفاعه أكثر من ٦٥٠٠ قدم وجوه شديد الرطوبة . . . وكان من بين المعتقلين الدكتور عز الدين على عامر وجوزيف جرنجر والمحامى أحمد سليمان وكانوا أعضاء فى المكتب السياسى للحزب ولم يفرج عنهم الا بعد اضرابهم عن الطعام فى أكتوبر ١٩٥٩ .

ولم تحل المحاكمات العسكرية دون نشاط العناصر الوطنية داخل الجيش .

وكان الضباط خلال هذه المرحلة يتجهون الى قادة الحزب الشيوعى سرا لمناقشتهم والتعرف على آرائهم . ذلك أنه كان هو الحزب الوحيد الذىبقى يناضل الحكم العسكرى ، ويربط بين الشعب والعناصر الوطنية فى الجيش ، ويؤيد حركة ٤ مارس ويقاوم محاكمات مايو بالمقاتلات فى مجلاته السرية والمنشورات أيضا .

وفى نوفمبر تجمع عدد من الضباط الثائرين ومعهم عدد من الضباط اصحاب الاتجاهات التقدمية . ودبروا خطة انقلاب بدأت فى مدرسة المشاة بأم درمان . . . وقد قال لى المحامى أحمد سليمان عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى فى ذلك الوقت أنهم اتصلوا به لعجزهم عن الاتصال بقيادة الحزب المختفين ، وأخذوا رأيه فوافقهم فى تسرع لا يتناسب مع الفكر الماركسى الذى يعادى الانقلابات العسكرية مهما كان نوعها ويؤيد نسج الحركة الشعبية الديمقراطية بالعناصر الوطنية التقدمية داخل الجيش حتى يكون فصيلة من فصائل الشعب وليس قوة تفرض عليه وجودها بقوة السلاح من أعلى .

نصيحة المحامي أحمد سليمان المتعجلة أدت الى كارثة فشل المحاولة رغم نجاح خطواتها الأولى وأعدم خمسة من شباب الضباط هم الطيار الصادق محمد والبكباشي يعقوب كبيرة والبكباشي علي حامد والصباغ عبد البديع علي كرار واليوزباشي عبد الحميد عبد الماجد .

وأعدم الضباط شنقا رغم مخالفة ذلك لتقاليد الجيش خوفا من عصيان الجنود لتنفيذ الأوامر .

وحكم بالسجن المؤبد علي الصباغ عبد الرحمن كبيرة والملازم ثاني محمد محجوب عثمان وطرد عدد من ضباط القوات المسلحة .

وبقيت انتفاضة ٤ مارس ، ١٠ نوفمبر موضعا لاحتفال وتقدير الوطنيين في السودان كرمز على مقاومة الديكتاتورية العسكرية .

الرجل العربي في افريقيا :

ورغم أن حكام مصر خلال هذه الفترة كانوا من العسكريين أصلا ، ورغم أن جمال عبد الناصر كان قد جنح الى مهاجمة الشيوعيين واعتقالهم في أول يناير ١٩٥٩ . . . الا أن ذلك لم يخلق بين البلدين علاقات وثيقة .

كان رجال الانقلاب في السودان حريصين على الابتعاد عن النظام المصري وعدم التورط في مشاكل تضعف من كيانهم الداخلي .

عندما بدأت دراسات السد العالي توصل زكريا محيي الدين مع حكومة السودان في نوفمبر ١٩٥٩ الى اتفاقية المياه دون مشاكل تهز محاولتهم للاستقرار الداخلي ، وتعتبر اتفاقية مثالية للاتفاق السلمي على مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطاني بعد اتفاقية مياه ١٩٢٩ التي عقدت بين البلدين بوساطة بريطانيين يمثلون الجانبين .

وافقت حكومة عبود على الحصول على ١٥ مليون جنيه تعويضا عن خسائر طغيان المياه على أرض حلقا بدلا من ٣٥ مليون جنيه كانت تطالب بها حكومة عبد الله خليل . . . ووافقت على أن يكون للسودان ١٨٥ مليار متر مكعب . وكانت سياسة مصر منذ الانقلاب تميل الى التحفظ المطلق واعتبار السودان أرضا بيضاء في الساحة العربية . . . وكادت تخلو الصحف المصرية من أية اشارة هامة الى أبناء السودان .

وكان حكام السودان فيما يبدو سعداء بعزلتهم الشديدة التي تمثلت في عدة مظاهر هامة منها أن السودان لم يكن ممثلا في مؤتمر التضامن الآسيوي الافريقي ، ولا في اتحاد العمال العرب ، واعتذر كثيرا من عدم الاشتراك في المؤتمرات العربية .

كتمت حكومة الجنرالات وجه السودان العربى ، فأخفت حقيقته .
قال طلعت فريد وزير الاعلام السودانى فى مؤتمر صحفى عقد فى فبراير
١٩٥٩ (لا معنى لأن تهاجم صحافتنا فرنسا ... فكما تقتل فرنسا
الجزائريين ، فان الجزائريين يقتلون الفرنسيين .. ولذا فان وفود
الحكومة الجزائرية زارت كل الدول العربية عدا السودان عبود) .

ومنعت حكومة عبود الطائرات العربية من النزول فى بورسودان
لمساعدة الثورة اليمنية ، بينما فتحت الميناء للأسطول البريطانى .

ورفضت مرور القوات المصرية الى الكونغو لمساعدة لومومبا كما
رفضت امداده بالأغذية ، حتى اتهم الشعب السودانى أعضاء المجلس الأعلى
بأنهم قتلة لومومبا .

وأكدت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية ذلك فى عددها ٦ أكتوبر
١٩٦٠ عندما ذكرت أن السودان رفض السماح بحق الطيران فوق سمائه
أو الهبوط فى أرضه لشحنات الامدادات السوفيتية .

وأرسل أحمد خير وزير خارجية الانقلاب مذكرة الى السفارة
البلجيكية فى الخرطوم (ان حكومة السودان لا تقر الفوضى وعدم احترام
القانون وستعمل على اعادة الأمور فى نصابها) ... وكان اللواء حسن
بشير قد أدلى بتصريح فى لندن يشكو فيه حكومة الجمهورية العربية
المتحدة لأنها تضغط على السودان ليسمح لها بإرسال المساعدات .

ويكمل ميتن ويليمز وكيل الخارجية الأمريكية لشئون افريقيا صورة
الأحداث بتصريح فى مطار الخرطوم يوم ١٧ فبراير ١٩٦١ بقوله (ان
حكومة السودان قد بذلت جهدا شاقا لتحويل دون عبور الأسلحة الى
الكونغو) .

وقام عبود بزيارة للولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا ...
وقال كنيدي وهو يستقبل عبود فى أكتوبر ١٩٦١ بعد أيام قليلة
من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة : (الرئيس عبود هو
أحد الرجال الأقوياء الذين يظهرون على مسرح السياسة الافريقية) .

وأضاف مادحا موقف السودان فى منع المعونات عن ثوار الكونغو
قائلا (لقد لعب السودان خلال عام ١٩٦١ وخاصة فى الشتاء والربيع
دورا هاما وبارزا فى المحافظة على الحرية فى افريقيا) .

وكان اللواء عبود قد سبق أن أرسل برقية الى ايزنهاور بمناسبة
يوم الجيش الأمريكى عام ١٩٥٩ يقول فيها (ان السودان كجزء من العالم

الحر يهنئ بهذه المناسبة القوات التي تعمل حقيقة من أجل السلم والحرية .

وهكذا توثقت العلاقات بين قادة الحكم العسكري والدول الغربية . مما دفعهم الى اتخاذ مواقف غير وطنية ، عندما لم يسمحوا للطائرات المصرية عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ بالهبوط في بورسودان لمساعدة الثوار في جنوب اليمن بينما فتحوا ميناء المدينة لقطع من الأسطول البريطاني وسمحوا للطائرات البريطانية بالتزود بالوقود والتموين وهي متجهة لضرب الثوار اليمنيين .

ومع ذلك فان نظام عبود رغم أنه عسكري ومتعاون مع الدول الغربية فإنه لم يرفع ميزانية الجيش ولم يعمل على تقويته وظل على ما كان عليه قبل الاستقلال بلا تسليح حديث . وبدأ الفرق يزداد ويتسع بشكل واضح بينه وبين الجيش المصري بعد التسليح السوفيتي .

كان الجيش السوداني ١٢٠٠٠ جندي عام ١٩٥٨ لم يزد سوى ٣٠٠ خلال فترة الانقلاب . وللمقارنة فإنه رغم أن السودان نصف سكان مصر إلا أن جيشه بعد الانقلاب لم يكن يصل الى ١٠٪ من عدد الجيش المصري .

لم يكن من أهداف انقلاب الجنرالات تكوين جيش وطني .

ولذا لم يكن غريباً أن يشتهر السودان بين الشعوب الافريقية بكلمة سيكوتوري زعيم غينيا (الرجل المريض في افريقيا) .

المواجهة الشعبية :

المواقف التي اتخذها الحكم العسكري أدت الى عزلة السودان ، والانهيـار الاقتصادي السريع الذي لمس الحياة اليومية للجماهير ، وفتح الأبواب بلا حساب للاستعمار الجديد ، واهدار الديمقراطية اهداراً كاملاً ، وملاحقة الوطنيين والأحرار .

كل ذلك كان دافعاً لمقاومة هذا النظام والاصرار على اسقاطه من جانب القوى والتنظيمات السياسية ، وتشكلت جبهة وطنية ضمت أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والشيوعيين ، وبدأت خطوات الالتقاء في صلاة عيد الفطر عام ١٩٦٠ وكان تشكيل هذه الجبهة سابقة سياسية هامة في كل بلاد منطقة التحرر الوطني ، اذ لم يسبق الاعتراف بالشيوعيين كقوة سياسية في أي بلد عربي . وكان ذلك دليلاً على قدرة الشيوعيين السودانيين في كسب احترام وتأييد القوى الأخرى رغم انتماءاتها القبلية والطائفية .

ويرجع ذلك أساسا الى مقاومتهم للحكم العسكرى منذ اليوم الأول
وصلابتهم فى مهاجمة القوانين والقرارات التى قيدت الجماهير وحرمتهم
من حرياتهم الديموقراطية .

عندما انعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى
فى فبراير ١٩٥٩ وقف ابراهيم زكريا مندوب الحزب الشيوعى السودانى
يدين الديكتاتورية العسكرية ، وكان رد الفعل تصرىحا للواء طلعت فريد
وزير الاعلام قال فيه (من المؤسف أن ينخدع حزب شيوعى مثل الحزب
الشيوعى السوفييتى بالكذوبة وجود حزب شيوعى سودانى ، فلا يوجد
حزب من هذا النوع فى السودان اطلاقا) .

ويلاحظ أن حزب الشعب الديموقراطى المرتبط بالختمية الطائفية
القريبة من مصر نسبيا لم يكن مشتركا فى الجبهة ، وكان متعاوننا الى حد
ما مع الحكم العسكرى وهكذا يوضح موقفه المتأرجح الذى انفصل
فيه عن الوطنى الاتحادى ثم ارتبط فى تحالف مع حزب الأمة فى تشكيلة
وزارية ، وأخيرا خضع فى هدوء للحكم العسكرى .

ويلاحظ أيضا أن حزب الأمة كان شديد التردد فى الارتباط بالجبهة ،
فانه بعد أن توفى السيد عبد الرحمن المهدي فى ٢٤ مارس ١٩٥٩ وتولى
امامة الانصار الصديق المهدي أصدر منشورا بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٠
يقول فيه (لازل السيد الامام سائرا على تأييد الامام الراحل للوضع
الحاضر وانتسا متعاونون معه على ما يحقق المصلحة العامة للبلاد
بإذن الله) .

ورغم حظر الأحزاب ومنع صحفها ووضع الصحافة منها تحت
الرقابة فقد بدأ نوع من التنسيق العلمى بين أحزاب الجبهة وكان
الشيوعيون يتكفلون باصدار وتوزيع المنشورات فى كل مناسبة دون
توقف .

وفى لأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٦٠ قامت مظاهرات فى حلفا
ضد سياسة التهجير الى خشم القرية امتدت الى أنحاء السودان وأظهرت
ارادة الجماهير فى مقاومة الحكم العسكرى .

وبعد ذلك بأيام قام جمال عبد الناصر بزيارة السودان بدعوة من
ابراهيم عيود ، وكان ذلك موقفا ضروريا بعد عقد اتفاقية المياه مع
السودان وهى التى سهلت خطوات بناء السد العالى .

وبدأ جمال عبد الناصر زيارته يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ وحاول الحكم
العسكرى بوجوده هناك أن يكسب رصيда حاول به تثبيت قواعد نظامه .

ولكن الأمر من الوجهة الأخرى أثار نشاطا سياسيا شديدا بين القوى التقدمية والوطنية ، فقد خطب جمال عبد الناصر معلنا أن الشعب المصرى يمارس (ثورة سياسية حفزته وتحفزته دائما الى مقاومة الاستعمار بكل صوره باعتباره خطرا داهما يهدد حياة الشعوب فضلا عن حريتها وكرامتها ... ومن عمق هذا الايمان يشعر شعبنا أن قضية الحرية لا تتجزأ ، ومن ثم فإن معاركها الكبرى سواء على أرضه أو أراضى غيره من الشعوب هى فى صميم الأمر معارك كل الشعوب) .

أراد جمال عبد الناصر أن يستثير قضية العزلة السودانية بقدر ما تسمح به ظروف وتقاليد الضيافة ملمحا الى ثورة الكونغو التى وقف منها قادة الانقلاب موقفا سلبيا لما سبق شرحه قائلا (بهذا القدر شعرنا أن عدوان السويس لم يكن علينا وحدها كما أن العدوان فى الكونغو لا يهدد شعب الكونغو وحده) .

وتطرق جمال عبد الناصر بعد ذلك دون تردد الى قضية الثورة الاجتماعية التى قال ان الشعب المصرى يمارسها (ذلك لأن حرية الوطن هى تجميع لحرية المواطنين ، ولا يمكن أن تكون حرية المواطن فى بلد الا بقيام تكافؤ اجتماعى يمنح الفرصة المتساوية للجميع ويمد خير الأرض الى جميع الأحياء عليها) .

ولم يشأ جمال عبد الناصر أن تنتهى خطبته عند هذه الحدود فقد طعن عزلة السودان طعنة مباشرة بقوله (يمارس شعبنا اليوم ثورة عربية دفعته وتدفعه دائما الى رفع صوته ايمانا بالقومية العربية) واستطرد قائلا (هكذا فان شعبنا فى نضاله العنيد من أجل استرجاع حقوق شعب فلسطين انما ناضل من أجل قطعة سلبية من وطنه ، وكذلك يستقر فى ضمائر شعبنا نفس المفهوم ... فى النضال العنيد من أجل حق شعب الجزائر فى وطنه الحر) .

فلسطين والجزائر قضيتان كانتا بعيدتين تمساما عن تفكير قادة الانقلاب العسكرى ، وتصريحات طلعت فريد التى ذكرتها كانت ما زالت تتردد فى أرجاء السودان .

وختم جمال عبد الناصر خطابه بقوله أنه يؤمن بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب السودان سوف يلتقيان فى معارك الكفاح من أجل أوطان ترفرف عليها أعلام الحرية ، وفى معركة التطور الاجتماعى الذى يمهد له ويحققه تطوير الزراعة والصناعة والخدمات .. وفى معركة القومية العربية تعبير عن شرف كل وطن عربى واستقلاله ، ودفاع عن كرامة كل وطن عربى وعزته .

قال لى زكريا محيى الدين الذى صاحب جمال عبد الناصر فى رحلته التى حضر فيها احتفالات العيد الأول للثورة وطاف فيها بأرجاء البلاد حتى غادرها يوم ٢٦ نوفمبر أن الشعب السودانى كان يلتهب حماسة لرؤية جمال عبد الناصر وسماع خطبه .

ورغم ما كان فى كلماته من بعض العبارات التقليدية التى تفرضها واجبات اللياقة الا أن معانيها وأهدافها السياسية كانت تصل الى قلوب المواطنين فترفع عنها قبضة اليأس وتشعل فيها الأمل .

ويؤكد زكريا محيى الدين أن جمال عبد الناصر كان يستهدف من رحلته إثارة المشاعر للجماهير .

وقد تحقق ذلك فعلا فلم تكد تمضى عدة أيام على مغادرته الخرطوم عائدا الى مصر حتى نشطت الجبهة وانتهى الرأى عندها الى اعداد مذكرة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ مرفوعة الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقعها قادة الأحزاب وعدد من الشخصيات البارزة وطالبوا فيها (مدفوعين بالرغبة الصادقة فى التفاهم والتعاون) بالأسس الآتية :

- ١ - أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهى حماية البلاد .
- ٢ - تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقيق الآتى :
 - (أ) تمارس سلطات الحكومة فى فترة الانتقال .
 - (ب) تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة الديموقراطية فى السودان وعلى ضوء تجارب الماضى .
 - (ج) تضع قانون انتخابات عادل يجرى الانتخابات لايجاد ممثلى الشعب الذين سيتولون الحكم فى صورته النهائية ليضعوا الدستور .

٣ - رفع حالة الطوارئ فورا وكفالة حريات المواطنين وضمان حرية الصحافة ليستطيع الشعب أن يعبر عن ارادته فى حرية ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته .

كان نتيجة هذه المذكرة كما يذكر محمد أحمد محبوب فى كتابه (محاكمة الديموقراطية) حرمان اسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل من معاشهما البالغ ١٠٠ جنيه شهريا .

هكذا حققت زيارة جمال عبد الناصر خطوة ايجابية فى طريق الوحدة الوطنية والنضال ضد العسكريين .

ولما ذهبت المذكرة الأولى بلا صدى وجه قادة جبهة الأحزاب المعارضة مذكرة ثانية في يناير ١٩٦١ ، كانت نتيجتها قيام اتصالات منفردة بين بعض أعضاء المجلس الأعلى (اللواء طلعت فريد وأميرالاي المقبول الأمين) وبين الصديق المهدي في محاولة للوصول الى نتيجة فيما يتعلق بمستقبل السودان .

ولكن هذه الاتصالات قد انتهت الى غير نتيجة عندما أصر ممثلو المجلس الأعلى أنهم قد استولوا على الحكم بالقوة ، ولن يتركوه الا بالقوة .

ورد الصديق المهدي على ذلك بمذكرة في ١٢ مارس ١٩٦١ نشرت في كتاب (ثورة شعب) وجاء فيها أنه (ليس صحيحا أن الجيش قد جاء الى الحكم بالقوة وان هذه حقيقة تاريخية سافرة لا تقبل الجدل) وانتهى الى نفس مطالب مذكرة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ .

بعد فشل الاتصالات بدأ الحكم العسكري في حملة استفزازات ضد الأنصار فحدد في شهر مايو ١٩٦١ اقامة الصادق المهدي وأحمد المهدي يعد رحلة الى غرب السودان ومنع الأنصار من رفع الاعلام وترديد الأناشيد .

وأرسل الصديق المهدي مذكرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦١ الى اللواء ابراهيم عبود يحتج فيها عن ما حدث ، محملا اياه (مسئولية ما قد يترتب على تصرفات الحكومة الاستفزازية ضد الأنصار من فئات الشعب) .

وفي منتصف يونيو ١٩٦١ حدث اضراب شامل لعمال السكة الحديد شكل نقطة انطلاق جديدة في نضال القوى الثورية وأعقب ذلك محاكمة مناضل شيوعي في الأبيض وتعرضه للتعذيب واعتقال محاميه .

وبادر زعماء الأحزاب في ١١ يوليو بارسال برقية الى المجلس الأعلى تدين هذا التصرف وتطالب بتنحي الحكومة وعودة الحياة الديمقراطية .

ووضح للحكومة أن هناك تحفزا شعبيا عاما وأن الجماهير قد وصلت الى درجة كبيرة من السخط فأصدرت قرارها باعتقال ١٢ من زعماء الأحزاب ونفيهم الى جوبا وهم الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب واسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل ومحمد أحمد المحجوب ومبارك زروق ومحمد أحمد المرضى وابراهيم جويل وأمين التوم وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وعبد الله ميرغني وعبد الرحمن شاخور وأحمد سليمان .

ويقول محمد أحمد محجوب في كتابه (محاكمة الديمقراطية) أنه كان ينام في غرفة واحدة مع عبد الخالق محجوب وعبد الرحمن نقد الله

وأحمد سليمان . وهكذا اجتمع ممثلو الأنصار مع الشيوعيين في غرفة شديدة الضيق في جوبا حيث تكاد الأمطار لا تنقطع .

ويقول محمد أحمد محبوب أنه كان قد بدأ يدرس الماركسية ويترجم مع الشهيد المناضل عبد الخالق محبوب كتابا لبليخانوف .

أحدثت هذه الاعتقالات صدى محليا وعالميا واسعا وبادر الشيوعيون في أم درمان والأبيض بتنظيم مظاهرات حوكم فيها عدد من أعضاء الحزب أمام محاكم عسكرية .

وتوالى البيانات والمنشورات من الجبهة الى أن أضرب الزعماء عن الطعام بعد ٢٠١ يوم من الاعتقال حتى يتم الافراج عنهم وفزعت الحكومة لذلك وأصدرت قرارها بالافراج عنهم في اليوم التالي للاضراب عن الطعام مباشرة : ٢٨ يناير ١٩٦٢ .

ارتفعت الروح المعنوية عند الجماهير بعد الافراج عن زعمائهم ، ولكن جبهة الأحزاب المعارضة بدأت تتراجع متأثرة بوفاة الامام الصديق المهدي كما جاء في كتاب الحزب الشيوعي (ثورة شعب) والتي حدثت يوم ٢ أكتوبر ١٩٦١ أثناء وجود الزعماء في معتقل جوبا .

وافقت الجبهة صاغرة لقرار الحكومة بالغاء احتفالها بعيد الاستقلال في أول يناير ١٩٦٢ ، كما وافقت على الغاء الاحتفال الذي قررت اقامته بمناسبة الافراج عن زعمائها . . . وركنت الأحزاب الأخرى عدا الحزب الشيوعي الى الهدوء والاستكانة ، مما جعل الحزب الشيوعي لا يجد سبيلا للتغلب على سلبيته الا بالخروج من الجبهة بعد رفضهم الدعوة الى الاضراب السياسي العام .

وانسحب الحزب الشيوعي من تجمع المعارضة في نهاية عام ١٩٦٢ معبرا عن رأيه في ضرورة دفع حركة الطبقات الثورية للحد الأقصى عن طريق تجميع كل القوى الوطنية والديموقراطية وتوحيدها في اتحاد أوثق .

الفصل الرابع

ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤

(أول ثورة في التاريخ ينتصر فيها
الشعب الأعزل على انقلاب عسكري
مسلح)

(ثورة أكتوبر ثورة وطنية
مناهضة للاستعمار القديم والحديث ..
ويعتمد مستقبلها على مقنرة القوى
التي أشعلتها في التعبير عن ارادتها
تعبيرا ديموقراطيا)

الشهيد المناضل

عبد الخالق محجوب

ثورة ٢١ أكتوبر :

جنحت الأحزاب التقليدية للصمت والاذعان لواقع الحياة ، بينما
واصل الحزب الشيوعي نضاله بين مختلف الفئات والطبقات الثورية بما
قتيهم ضباط القوات المسلحة الذين شكل لهم تنظيمًا سرّيًا خاصًا يشرف
عليه سكرتير الحزب الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب ..

لم يتهاون الحزب الشيوعي مع الديكتاتورية العسكرية مطلقا . .
وعندما قام بريجنيف وكان رئيسا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية
الاشتراكية بزيارة السودان ، لم يصدر الحزب الشيوعي بيانا يرحب
بالزيارة ، ولكنه أصدر منشورا يهاجم فيه بعنف الحكومة العسكرية .

وتبنى الحزب الشيوعي السوداني شعار الاضراب السياسى العام
وأصدر مكتبه التنظيمى فى أغسطس ١٩٦١ الخطة التنظيمية التى يسير
عليها الحزب لتنفيذ الشعار .

وأوضح التقرير مضمون هذا الاضراب السياسى العام بهذه الفقرة
(انه توقف الجماهير الثورية عن العمل ويتم تنفيذه عندما تصل الجماهير
الثورية الى وضع لا تحتمل فيه العيش تحت ظل النظام الراهن) .

وترك الحزب توقيت الاضراب (مرهونا بالحدود التى تصل اليها
الحركة الجماهيرية الصاعدة) . . وعن مكانه قال : (قد تكون البداية
للطبقة العاملة وقد تكون للطلاب أو الزراع ، وقد تكون البداية فى
الخرطوم أو عطبرة أو بورسودان أو الجزيرة . . ليس المهم أو الأمر
الجوهري تحديد تبعات الاضراب أو فى أى منطقة يبدأ ، وإنما الأهم والذى
تتطلبه الظروف الراهنة هو الارتقاء بالنضال الجماهيرى وتنظيمه ليصل
الى نقطة التنفيذ الشاملة) .

وخلال فترة الحكم العسكرى كانت هناك بعض العناصر تدعو الى
الاضراب السياسى قبل نضج الظروف المهيئة لذلك . . وعلى سبيل المثال
تقرر عقد مؤتمر النقابات للعمال السودانيين فى أغسطس عام ١٩٦٣
تحت اشراف ضباط الجيش البكباشى محمد عبد الحليم الذى تخرج
فى الكلية الحربية المصرية وتخرج فيها ضابطا بالمدفعية المضادة للطائرات
عام ١٩٤٢ ثم نقل الى القوات السودانية ، والذى عينه الحكم العسكرى
مديرا لمكتب العمل ، وصاغ قرارات تهاجم الحزب الشيوعي بلا مبرر .

وأصدر الحزب بيانا قال فيه : (ان الاستعمار الأمريكى الذى تشرف
على مؤامراته بالخرطوم السفارة الأمريكية هو صاحب المصلحة الأولى فى
قسم الحركة النقابية . . ان هذا يخدم الأغراض التى من أجلها جاءت
المعونة الأمريكية للسيطرة على اقتصاد البلاد واستغلال الأيدى العاملة ،
وليس البكباشى محمد عبد الحليم الا أداة فى يد القوى الاستعمارية
 لتنفيذ المؤامرة) .

وحاول البعض اثارة فكرة الاضراب السياسى ولكن الحزب الشيوعي
عارض ذلك لأنه كان مقدرا له لو تم أن يعود على الحركة بنفس الانتكاسة
التي تسبب فيها اضراب عمال السكة الحديد فى يوليو ١٩٦٠ .

ونضجت الظروف للاقتراب من الاضراب السياسي عندما ارتفعت
الأسعار ارتفاعا جنونيا ، وبلغ عدد العاطلين المسجلين في مكاتب الخرطوم
٦٠ ألفا في مدينة لايزيد سكانها عن ثلث مليون ، وارتفعت الضرائب غير
المباشرة خلال خمس سنوات الى نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٣ في المائة .
وبدأت الأحداث تتحرك .

في صيف ١٩٦٣ أضرب المزارعون في مشروع شمال الجزيرة .
وفي بداية ١٩٦٤ تمت الانتخابات بين المزارعين على الأسس التي
وضعتها الحكومة وكانت النتيجة نجاح ١٥٤ عضوا كلهم من المعارضين
لسياسة الحكومة .

وفي صيف ١٩٦٤ وافقت الحكومة تحت ضغط العمال على مبدأ
تكوين اتحاد لنقابات العمال وشهدت من أجل ذلك قبضتها وضاعت
رقابتها ، ولكن ٥٥ نقابة من ٦٣ قررت انتخاب الشهيد المناضل الشفيق
أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد النقابات المساعد الذي أمضى في السجن
خمس سنوات .

وفجأة . . في يوم ١٢ أغسطس قررت الحكومة منع عقد المؤتمر
الذي كان مقررا أن ينعقد بعد ثلاثة أيام ، وذلك بعد وصول أفواج
المدعوين من العمال من مختلف الدول ومنهم ممثلون لاتحاد نقابات
العمال العرب ، واتحاد عمال الجمهورية العربية المتحدة . . وصاحب
الغاء حملة اعتقالات شملت مئات النقابيين .

ووصل غضب الجماهير الى الذروة وخرجوا الى الشوارع يتظاهرون
ويهتفون ضد نظام عبود ، وخاصة عندما فكرت الحكومة في تتبع الجامعة
الى وزارة التربية والتعليم فتظاهر الطلبة احتجاجا .

وكانت الشرارة الأولى يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ عندما استقرت
رصاصة في قلب الشهيد أحمد قرشي عضو رابطة الطلبة الشيوعيين
فحمله زملاؤه الى مبنى الجامعة ، وناموا حول جثته لحراستها .

وفي اليوم التالي حمل الجثمان أساتذة الجامعة وهم يلبسون
الأرواب واجتمع أكبر حشد للجماهير في تاريخ السودان ، وأحاطت
الجماهير بالدبابات وعربات الجيش المصفحة وهي تهتف بسقوط الحكم
القائم .

وسرت الشرارة بين الجماهير كاللهب . . ووقف القضاء يشاركون
أساتذة الجامعة وطلابها موقفهم وفي مقدمتهم القاضيان بابكر عوض الله
وعبد المجيد أمام .

وبرزت خلال الأحداث الملتهبة المتلاحقة فكرة تجمع يضم نقابات
الأطباء والعمال والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والمعلمين واتحاد
الطلبة .

الظروف أصبحت ناضجة تماما لتحقيق الفكرة التي تبناها وبلورها
الحزب الشيوعي السوداني وناضل أعضاؤه ببسالة من أجل تحقيقها :
فكرة الاضراب السياسى العام .

وأعلن عابدين اسماعيل نقيب المحامين أمام المحكمة العليا بالخرطوم
تكوين (الجبهة القومية الموحدة) وعلان الاضراب السياسى العام يوم
٢٤ أكتوبر .

واهتزت السماء بصيحات الشعب وهو يؤيد النداء . . وبدأت
خطوات عملية لتنفيذ الاضراب .

وعاشت الجماهير فى شوارع الخرطوم ، وأعلن اللواء حسن البشير
عضو المجلس الأعلى ووزير الدفاع بأنه قرر تشكيل محاكم عسكرية
لمحاكمة أعضاء الجبهة ، والمتظاهرين بالمادة ٤ من قانون الدفاع التى تنص
على الحكم بالاعدام .

وحددت اقامة القاضيين بأبكر عوض الله وعبد المجيد إمام وأعلن
قرار بحظر التجول ليلا . . ولكن الجماهير لم تتردد لحظة فى الخروج
الى الشوارع والتظاهر والاضراب ، وتم نزول قوات الجيش
المزارعون فى الجزيرة رفعوا أيديهم عن الزراعة .

فى مدينة الدويم أطلقت الجماهير سراح المسجونين وكان فى السجن
الأميرالاي عبد الرحيم شنان الذى قاد انقلاب مارس ١٩٥٩ ودخل
السجن فى مايو من نفس العام . . ولكن الأميرالاي شنان رفض الخروج
منتظرا قرار الإفراج عنه من أعضاء النظام الجديد .

وفى مدنى سلم الحاكم العسكرى السلطة الى القضاة المدنيين .

وفى عطبرة انسحبت قوات الجيش الى الثكنات .

وفى يوم ٢٦ أكتوبر تحرك عدد من ضباط الجيش التقدميين
والوطنيين الى القصر الجمهورى حاملين عريضة موقعا عليها من حوالى
١٦٠ ضابطا فى مقاومة منهم لمنع انفراد اللواء حسن البشير بالسلطة ،
ومنع استخدام الجيش لضرب الشعب .

طالبت المذكرة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ومجلس الوزراء
ووقف المجازر وتطهير الجيش من الفساد .

وفى التاسعة من مساء نفس اليوم أذيع بيان غيود الذى أعلن فيه تخلى المجلس عن سلطاته وعزل الوزارة ، وحل المجلس الأعلى . . وانفجرت فى الخرطوم عاصفة من التأييد الشعبى الجارف استعدادا لاستقبال نظام حكم جديد ، انتصرت فيه ارادة الشعب الأعزل على قوة الديكتاتورية العسكرية المسلحة .

وبدأت المفاوضات من أجل تكوين الوزارة الجديدة مع (الجبهة القومية الموحدة) التنظيم الوحيد المعلن الذى قاد الجماهير خلال أيام الثورة .

واستقر الرأى على تعيين سر الختم خليفة رئيسا للوزراء بعد اعتذار بابكر عوض الله ، وهو من رجال التعليم وكان وقتها مديرا للمعهد الفنى وليس له صلة بالسياسة .

وتشكلت الوزارة من ممثل واحد لكل حزب من الأحزاب . . محمد أحمد محجوب عن الأمة وزيرا للخارجية ومبارك زورق عن الوطنى الاتحادى وزيرا للمالية ، وأحمد سليمان عن الشيوعى وزيرا للزراعة ، وبقيسة الوزراء من الأسماء الجديدة التى لم تتول مناصب وزارية سابقة ، يمثلون النقابات والهيئات التى كانت تتعاون مع الحزب الشيوعى تعاونا وثيقا . . وضممت الوزارة أيضا الشهيد المناضل الشفيق أحمد الشيفع وزيرا للدولة للعمال ، كما ضمت ثلاثة وزراء من الجنوبيين .

وكانت هذه هى أول مرة تصل فيها القوى الديمقراطية للسلطة بعيدا عن الأحزاب التقليدية .

أول قرار للوزارة كان الإفراج عن المعتقلين والمسنجونين السياسيين وإخراج الأميرالاي عبد الرحيم شنان وزملاؤه من سجن الدويم .

ولم تكد تمضى عدة أيام على تأليف الوزارة حتى فوجئ الناس ليلة ٩ نوفمبر ١٩٦٤ بمن يدعوهم من الاذاعة للخروج الى الشوارع لحماية الثورة من انقلاب عسكري محتمل .

كان المتحدث هو فاروق أبو عيسى المحامى وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وسكرتير الجبهة الوطنية للهيئات وهو الاسم الذى استقرت عليه الجبهة القومية الموحدة .

وفوجئت ليلتهما وكنت هناك فى الخرطوم بأن الجماهير قد خرجت الى الشوارع وأقامت المتاريس واحتلت الشوارع مدافعة عن انتصارها. وهى تدق الطبول وتهزج بالأناشيد .

وكان السر وراء هذا الحذر هو اعتقال ثمانية من الضباط الوطنيين منهم الشهيد فاروق عثمان حمد الله والبكباشي جعفر نميري أفرج عنهم فوراً .

وفي هذه الليلة كانت إذاعة القاهرة تردد ما تذيعه إذاعة أم درمان وهي تطالب الشعب بالخروج لحماية مجلس الوزراء ومبنى الإذاعة حتى استقرار الأمر وعاد الهدوء .

وعقدت الوزارة اجتماعاً يوم ١٠ نوفمبر قررت فيه اعتقال أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق وترحيلهم يوم ١١ نوفمبر إلى زالنجي في غرب السودان .

وأصدر سر الختم خليفة بصفته وزيراً للحربية قراراً بتعيينات جديدة في الجيش .

وفي يوم ١٥ نوفمبر أعدت الوزارة بياناً للواء عبود ليذيعه معلناً استقالته باعتباره آخر مظهر من مظاهر الحكم العسكري المنهار .

وذهب أعضاء مجلس الوزراء جميعاً إلى القصر الجمهوري لمواجهة بذلك ، وكانت آخر رغباته كما وصفها محمد أحمد محجوب في كتابه (الديمقراطية في الميزان) هي أن تؤخذ له صورة مع مجلس الوزراء ، وقد تم ذلك فعلاً ، ثم طلب منهم أن يبقى ابنه مقيماً في منزل سفير السودان في لندن حيث يدرس هناك ، وأخيراً طلب معاشاً مناسباً له باعتباره رجلاً فقيراً لا يمتلك ما يؤمن حياته ، وقد أجيب إلى كافة طلباته .

وهكذا انتهى عهد الحكم العسكري للجنرالات في السودان وطويت صفحة ستة أعوام سوداء بعد أن سجل الشعب السوداني حدثاً تاريخياً لا يتكرر كثيراً هو قهر نظام عسكري رجعي تطارده صيحات الجماهير الغاضبة (إلى الثكنات .. يا حشرات) .

وتثبت الأحداث أن ثورة ٢١ أكتوبر لم تكن وليدة انفجار مرتجل ، ولم تكن لحظة مفاجئة .. وإنما كانت ثمرة ناضجة لنضال طويل قاداته جبهة المعارضة حتى نهاية ١٩٦٢ ثم الحزب الشيوعي السوداني مع العناصر الوطنية والديموقراطية في مختلف النقابات والهيئات لتحقيق الشعار المرشد لهم وهو الاضراب السياسي العام .

ولا شك أن من العوامل الحاسمة في انتصار ثورة ٢١ أكتوبر انحياز بعض الضباط الوطنيين إلى جانب الشعب يوم ٢٦ أكتوبر وتقديم مطالبهم التي تصدرها حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونحل مجلس الوزراء .

وكانت القاهرة ترقب أحداث السودان بقلب مشوق لتغيير الوضع هناك ، فانه رغم العلاقات التقليدية الطيبة بين الدولتين ورغم الوصول الى اتفاقية مياه النيل ، فان جمال عبد الناصر لم يكن سعيدا لعزلة السودان ، ولم يكن راضيا عن تقريب الحكم العنصري للدول الغربية وفتح الأبواب للاستعمار الجديد ، في وقت كانت مصر فيه تقاوم مؤامرات الامبريالية الأمريكية وخططها في انفصال سوريا ، ومقاومة الثورة اليمنية من السعودية .

ولذا فانه ما أن وصلت الأخبار الأولى للثورة الى مصر حتى شاع نوع من التأييد الرسمي والشعبي للثورة المتفجرة يوما بعد يوم .

وسافرت في الأيام الأولى للثورة مندوبا عن مجلة روز اليوسف التي كنت قد بدأت الكتابة فيها من شهر رغم أني كنت مازلت أعمل مديرا لمؤسسة المسرح التي كان عبد القادر حاتم وزير الارشاد القومي قد اعتدى عليها وحل تنظيمها المتماusk وجعلها تابعة للاذاعة رغم ابتعاد الصلة بين المجالين . . مما خلق تناقضات ومتاعب تصعب العمل وتعرقله .

وكانت صلتى الوثيقة السابقة بالشهيد المناضل عبد الخالق محجوب منذ كان طالبا في كلية الآداب بجامعة القاهرة ومنتميا الى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (جدتو) ، ومقابلتي له فور وصولي هناك - عاملا رئيسيا في رؤيتي لحقيقة لوضع في السودان ، وكتابة عدة تحقيقات عن ذلك في مجلة روز اليوسف خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ .

كان الشهيد عبد الخالق حريصا على نفي الصفة التي أطلقها مندوب للاسوشيتد برس يسمى ماكارتي من قوله بأن ثورة أكتوبر شيوعية (يملك زمام الموقف فيها رجل غامض ، يسمى عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي) .

كما كان الشهيد عبد الخالق واضحا تماما في قوله بأن (ثورة أكتوبر ثورة وطنية مناهضة للاستعمار القديم والحديث . . ويعتمد مستقبلها على مقبرة القوى التي أشعلتها في التعبير عن ارادتها تعبيرا ديمقراطيا) .

وقد سجلت وقتها قوله (ان الظروف التي أحاطت بثورة ٢١ أكتوبر والعوامل التي أثرت في الشعب السوداني خلال سنوات الحكم الرجعي الست قد فتحت الآفاق لطريق واسع لبناء الاشتراكية في السودان . . صحيح ان الحزب الشيوعي ظل خلال هذه المدة يدعو للاشتراكية ويؤيد

على أقسام من جماهير الشعب ، ولكن من غير الصريح اعتبار المطامع الاشتراكية لكل قطاعات الشعب المناضل وفقا عليه وحده . . وهذه حقيقة لا تفوت على ، بال الشيوعيين في السودان لانها موضوعية وذات صلة بالحياة المعاصرة لشعب السودان) .

وقال الشهيد عبد الخالق أيضا (على الرغم من أن الحزب الشيوعي السوداني قد أبرز تنظيمه علنا بعد انتصار ثورة ٢١ أكتوبر إلا أنه لم يعتبر هذا التنظيم وحده معبرا عن الاتجاهات الاشتراكية المختصرة في أذهان ثوار ٢١ أكتوبر) .

الاشتراكية برزت كشعار جديد للجماهير . . ووجد ذلك ترحيبا شديدا من جمال عبد الناصر ، جعله يفوت فرصة تخريب جسر التعاون بين القاهرة والخرطوم على بعض العناصر الرجعية .

وكان ذلك عندما ثارت الجماهير في السودان على مقالين ، أولهما كتبه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام . والثاني كتبه موسى صبرى وأرسله من الخرطوم حيث أضاف اليه بعض المحررين كلمات تقول بأن الجماهير كانت تهتف لبصر جمال عبد الناصر في محاولة ساذجة لتصوير الثورة وكأنها من صنع مصر .

واستغلت بعض العناصر ظهور هذين المقالين ، والحساسية الشديدة عند السودانيين من كل كلمة تنشر عن مصر أمر معروف وشديد الوضوح فوجهت عددا محدودا من المتظاهرين الى السفارة المصرية حيث اعتدوا عليها وحرقوا العلم المصري .

وأسرع وقتها وزير الخارجية محمد أحمد مخجوب وعبد من الوزراء الى السفارة المصرية يقدمون الاعتذار للسفير الذي حاول أن يجعل منها مشكلة ، ولكن ما أن وصل الأمر الى جمال عبد الناصر حتى أدرك أن هذا العمل لا يمكن أن يمثل التيار الرئيسي للثورة ولا بد أنه من تدبير بعض العناصر التي هالها وضوح الاتجاه الاشتراكي لثورة أكتوبر ، ونتيجة ذلك المحتملة ارتباط جديد وثيق مع مصر والدول العربية المتحررة .

وطلب جمال عبد الناصر من السفير عدم تقديم احتجاج ، وأمره برفع العلم المصري في هتدوء .

ولم تقف محاولة تخريب اتجاه الثورة عند هذا الحد ، فقد حدث يوم ٦ ديسمبر الذي أطلق عليه اسم (الأحد الحزين) حادث مروع اذ كان حشد من أبناء الجنوب ينتظر الوزير الجنوبي كليمنت أمينوزو في مطار

الخرطوم. وتأخرت الطائرة وسرت بين المستقبلين اشباع تعرض الوزير للخطر وبدأ القلق والغضب يسري في صفوفهم ، ولما طالبهم البوليس بالتفرق والعودة رفضوا وحدث اشتباك بين الطرفين ، انتهى الى اشتباك عام بين الشماليين والجنوبيين قتل فيه ١٣ شخصا وجرح كثيرون .

كان جمال عبد الناصر يرقب الموقف في السودان بنظرة الزعيم الوطني المتفتح ، الذي يساند بحكم ثورته ومبادئه حركات التحرر الوطني في كل موقع .

ولذا بادر الى عقد صلة مع القوات الثورية السودانية التي كان الحزب الشيوعي يقف منها خلال هذه المرحلة في موقف الطليعة . عندما كتبت تحقيقاتي الصحفية عن ثورة أكتوبر في السودان في مجلة روز اليوسف ، أصدر جمال عبد الناصر قراره بتعييني رئيسا لتحريرها . في أول ديسمبر ١٩٦٤ في الوقت الذي كان فيه أحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة بنك مصر قد عين رئيسا لمجلس ادارتها وبدأت صلة جديدة بين جمال عبد الناصر وبين الحزب الشيوعي السوداني الذي سبق له أن ساند ثورة يوليو خلال فترة العدوان الثلاثي وأرسل غملا من المتطوعين ، وناضل تضالا طويلا من أجل تحسين سمعة الحكم في مصر بعد عزل نجيب واستقلال السودان وركوب الأحزاب التقليدية وخاصة حزب الأمة موجة التناقض مع مصر .

وأصبحت الجماهير في السودان تهتف بحياة جمال عبد الناصر وتنظر اليه نظرتها الى بطل مرموق تتطلع اليه وهو يقود مصر في خطواتها التحررية بينما رجال الانقلاب العسكري الرجعي في السودان يقيدون خطوات الشعب بالعزلة والاغلاق .

وكان أول مندوب يقابل جمال عبد الناصر من الحزب الشيوعي في هذا الوقت هو محجوب عثمان عضو اللجنة المركزية الذي حضر اليه حاملا رسالة الحزب ، وقد حضرت هذه المقابلة مع أحمد فؤاد وتم الاتفاق فيها على قيام صلة سياسية بين القاهرة والحزب في الخرطوم عبر بعض المسؤولين هناك .

ووافق جمال عبد الناصر في هذا اللقاء على طبع كتاب عن تاريخ الحزب ونضاله ضد الانقلاب العسكري باسم (ثورة شعب) .

أصدر جمال عبد الناصر أوامره لخالد محيي الدين رئيس مجلس ادارة اخبار اليوم في ذلك الوقت بطبع الكتاب في المؤسسة على ألا يتحمل الحزب تكاليف الطباعة . وعلى الا يوزع الكتاب في مصر .

وعندما صدر الكتاب قامت حوله مناقشة في الاجتماع العاشر الذي عقده جمال عبد الناصر مع أمانة الاتحاد الاشتراكي العربي يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٦ إذ أثار أحد الأعضاء قضية نشر الكتاب قائلا: أن هذا الكتاب يجعل الأحزاب الأخرى تتساءل: إن كنا نؤيد وضعنا معيناً في السودان ، ونتمسك هل نجن فعلاً نشجع وضعاً معيناً هناك ؟

واستطرد العضو قائلاً : إن كان الأمر كذلك فإنه كان لادعى لأن يكتب على الكتاب أنه طبع في أخبار اليوم .

وأجاب جمال عبد الناصر في صراحة تامة قائلاً : (لقد وافقت على طبع هذا الكتاب ولو أن الأخ علي حقي فيما قاله .. وبالنسبة للوضع في السودان فإن الحزب الشيوعي أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية ، والحقيقة أن الحزب الشيوعي في السودان يقف في خط وطني ويتعاون مع حزب الشعب الديوقراطي وجبهة الهيئات والعمال ونجن لانعادي الحزب الشيوعي في السودان) .

هذه الصلة التي بدأت لم تنقطع مطلقاً طوال حياة جمال عبد الناصر ولم تشبها المحاذير أو الشكوك .

وقامت هناك صلة أخوة تضال بين عبد الناصر وبين الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب الذي لم يحضر مرة إلى القاهرة إلا واستقبله جمال عبد الناصر وعقد معه جلسة مناقشة ودودة وطويلة .

اجهاض ثورة أكتوبر :

كانت الأحداث تلاحق الوزارة الجديدة التي شكلها سر الختم خليفة والتي بدأت تتخذ اجراءات ترفع عن المجتمع قبضة الحكم العسكري وتظهر آثاره .

أصدرت قرارات بمنع الطائرات البريطانية فوق مجالها الجوي .
صدرت أموال رجال المجلس الأعلى السابق وبعض الذين أثروا عن طريق الاتصال المريب منهم .

غيرت في قيادات الجيش وأجالت إلى التقاعد بعض كبار الضباط .
أعادت الحقوق الديوقراطية لتكوين النقابات المهنية والاتحادات العمالية .

وقام سر الختم خليفة بزيارة مصر في يناير ١٩٦٥ حيث استقبله الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان لهذه الزيارة التي صحبته فيها محمد

أحمد مجبوب وأحمد سليمان وكليمنت أمبورو صدي كبير في تحسين العلاقات بين البلدين .

ولكن الوزارة الجديدة بدأت تصطدم بإصرار الأحزاب التقليدية على إجراء الانتخابات بعد ستة شهور كما ورد في البيان الأول للوزارة والذي صدر دون دراسة متأنية شاملة للأوضاع في السودان .

وكان الجنوب مشكلة تفرض نفسها على الموقف . . فأصدرت الحكومة قرارا بإطلاق سراح المسجونين السياسيين من أبناء الجنوب والاعتراف بعطلة يوم الأحد والبدء في المفاوضات مع ممثلي أحزاب الجنوب .

ولكن إجراء الانتخابات عندهم كان يمثل مشكلة ، وقد أرسل اتحاد السودان الوطني الأفريقي ، أو حزب (سنانو) خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء يقول له فيه أن آلافا من اللاجئين من مواطني جنوب السودان موجودون حاليا في بلاد أفريقية مجاورة خاصة في الكونغو وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا ، وهم يمثلون قسما هاما من شعب جنوب السودان ، فمنهم الزعماء السياسيين والمهنيون وزعماء القبائل والطلاب ، وقد اضطروا لمغادرة البلاد أثناء الحكم العسكري المنهار .

ولذا طالب زعماء الجنوب بتأجيل إجراء الانتخابات بينما طالب الصادق المهدي وإسماعيل الأزهرى بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها : مارس ١٩٦٥ دون نظر إلى مشكلة الجنوب .

وأصبحت الانتخابات هي محور الخلاف . . الجبهة الوطنية للهيئات التي حضرت وقادت الثورة ترفض إجراء يثير الجنوبيين ويؤدي إلى عزلتهم عن الشمال ، ويساندونها في ذلك الحزب الشيوعي والشعبي الديمقراطي بينما يصر حزب الأمة والوطني الاتحادي على سرعة إجراء الانتخابات مستنديين إلى نفوذهم التقليدي ووجود عناصر موالية لهم في المناصب الإدارية .

وحدثت بعض المصادمات بين أنصار حزب الأمة الذين حضر منهم ٣٠٠٠٠ ليقبضوا في أم درمان ، وبين الجماهير المؤمنة بقيادة الجبهة التي أنقذتهم من الحكم العسكري .

وخلال هذه الفترة حضرت إليزابيث ملكة بريطانيا لزيارة السودان في ٨ فبراير ١٩٦٥ تديبا للعلاقات القديمة بين البلدين .

وبعد ذلك بأيام قام الصادق المهدي واسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب بزيارة رئيس الوزراء سر الختم خليفة فى منزله سرا فى الثانية بعد منتصف الليل حيث ضغطوا عليه من أجل تقديم استقالة الوزارة رغم انه فى نفس الليلة ١٧ فبراير كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء تم الاتفاق فيه على استمرار الوزارة فى موقعها حتى يتم تمهيد الظروف المناسبة لإجراء انتخابات سليمة تحقق وحدة الشمال والجنوب . وتقدم تعبيرا صحيحا عن ارادة الشعب .

كان موقف سر الختم خليفة غريباً طعن به الثورة التى اختارته رئيسا وخان الجماهير التى منحتة ثقته . . . وكان فى ذلك خاضعا لنفوذ الأنصار وأصهاره أسرة المهدي .

وقد أسفرت الانتخابات المتعجلة التى تمت فى أبريل ١٩٦٥ وقاطعها الجنوبيون وحزب الشعب الديموقراطى عن حصول حزب الأمة على ٧٥ مقعدا من ١٧٣ والوطنى الاتحادى على ٥٣ مقعدا ، والحزب الشيوعى على ٨ مقاعد كما أسفرت انتخابات الخريجين على حصول الحزب الشيوعى على ١٣ مقعدا من ١٥ .

كان رفض حزب الشعب الديموقراطى دخول الانتخابات عملا غير مبرر ، فقد حرم (التجمع الشعبى الديموقراطى) الذى ربط بينه وبين الحزب الشيوعى وتنظيمات الجبهة من فرصة الحصول على مقاعد كافية تؤدى الى تكوين معارضة قوية نشطة كما انه سهل من حصول حزب الأمة على أغلبية كبيرة .

تولى محمد أحمد محجوب رئاسة وزارة ائتلافية من الأمة والوطنى الاتحادى ، وعين اسماعيل الأزهرى رئيسا دائما لمجلس الرئاسة ، واجتمعت الجمعية التأسيسية بلا ممثلين للجنوبيين فى ١٠ يونيو ١٩٦٥ لوضع دستور للبلاد .

وسرعان ما بدأت الخلافات فى الظهور ، فقد دفعت عناصر الحكومة طالبا فى أحد المعاهد بأم درمان كان منتسبا فى الماضى للحزب الشيوعى الى التهجم على الدين الاسلامى ، وأخذت من هذا الموقف مشكلة استندت اليها فى حل الحزب الشيوعى قانونا وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية .

ورفع الحزب الشيوعى ذلك القرار الجائر الى المحكمة التى أصدرت حكمها بعدم شرعية تعديل الدستور الذى تم بموجبه حل الحزب الشيوعى وطرد أعضائه من الجمعية التأسيسية .

وأصبحت الحكومة محاصرة بين حكم المحكمة العليا ووزير الداخلية والجمعية التأسيسية لرفضها تنفيذ حكم المحكمة .

ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد .

ظهرت تناقضات داخل تحالف الحزبين الحاكمين عندما نشب صراع على منصب رئيس الجمهورية بين اسماعيل الأزهري الذي كان يتولى هذا المنصب بصفته رئيسا لمجلس السيادة وبين الهادي المهدي أمام الأنصار الذي كان يتطلع الى المنصب أيضا .

وانفك التجمع الاشتراكي الديمقراطي عندما مارس حزب الشيعة الديمقراطي لعبته في عقد تحالفات انتهازية متناقضة واندمج مع الحزب الوطني الاتحادي في حزب جديد باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي . بعد أن كان متحالفا مع حزب الأمة قيل الحكم العسكري ثم متعاوناً مع الحكم العسكري ثم متحالفاً مع الحزب الشيوعي وأخيراً مع الوطني الاتحادي .

ولم تقف التناقضات والخلافات عند حدود الأحزاب بل شربت الى داخل صفوف حزب الأمة ، اذ قام نزاع بين الصادق المهدي الشاب الطموح خريج اكسفورد ابن شقيق الامام الهادي وصهر الدكتور حسن الترابي زعيم الاخوان المسلمين وبين محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء لأنه كان يطمح في تولي منصب رئاسية الوزراء رغم عدم بلوغه سن الثلاثين بعد .

كان الهادي المهدي يساعد محمد أحمد محجوب مما أدى الى انقسام حزب الأمة الى كتلتين متنافرتين ووصل الخلاف الى الحد الذي جعل نائباً من الأمة يضرب وزير الصحة وهو من حزبه أيضاً حتى نقل الى المستشفى .

وما أن بلغ الصادق المهدي سن الثلاثين وأصبح صانعاً دستوريا لمنصب رئيس الوزراء حتى بادى لتنفيذ خطته بالضبط على محمد أحمد محجوب لأجباره على الاستقالة ولكن محجوب رفض ذلك تماماً معلناً أنه انتخب بواسطة الجمعية التأسيسية ، وهنا بدأ اتجاه الصادق لأعضاء الجمعية ولإسماعيل الأزهري الذي أيده ، وهنا لم يجد محجوب بداً من الاستقالة وتولى الصادق المهدي رئاسية الوزراء في ٢٦ يوليو ١٩٦٦ . وانقسم حزب الأمة انقساماً حاداً لأول مرة في تاريخه ، ولم تمكث حكومة الصادق المهدي أكثر من شهر حيث حطت عنه الجمعية التأسيسية ثقتها في ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد خلاف بينه وبين وزرائه .

وعاد محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ . خلال هذه الفترة التي وثبت فيها الأحزاب التقليدية الى مقاعد السلطة وافتعلت الخلافات مع الحزب الشيوعي والقوى التقدمية وحاولت

فرض ما أسمته (الدستور الاسلامي) بعد أن حولت جامعة أم درمان الإسلامية التي كانت تمولها بعض الدول الأخرى إلى مقر لبعث الدعاية المضاد للتقدم والاشتراكية والحريات الديمقراطية واستجلبت لها أساتذة من عتاة الرجعية والتخلف .

والحرية الدينية لم تكن إطلاقاً محل خلاف بين كل الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي الذي اعتاد أن يبدأ اجتماعاته بتلاوة من آيات الذكر الحكيم ، والذي استنكر تصريحات الطالب المدسوس التي أدت إلى إلغاء الحزب وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية ، وقد انتهى الأمر بهذا الطالب إلى الذهاب في منحة دراسية إلى الولايات المتحدة .

والواقع أن محاولات طعن ارادة التقدم والتغيير الاجتماعي وبناء المجتمع الاشتراكي عن طريق الدين قد وصلت في السودان إلى طريق مسدود بعد أن ثبت أن كبار رجال الدين والطائفة لا يتنزهون ولا يترفعون عن المسائل الشخصية الدنيوية ، وأن الحزب الشيوعي قد حرص في مؤتمره على دعم القيم والفضائل الدينية التي تؤكد العدالة الاجتماعية .

هكذا كانت الحالة في السودان . . حكومة تهتم بفرض ديكتاتورية مدنية عن طريق ما يسمونه « الدستور الاسلامي » ، وجماهير ضاقت بالوعود الطائفية وكشفت تماماً خديعة كبار الرجال المستغلين للدين .

تجمع لكل القوى التقليدية في موقع السلطة . . وتجمع لكل قوى التقدم والاشتراكية في موقع المعارضة .

جامعة اسلامية يحيط بها اخوان مسلمون تتاح لهم فرصة التهجم على الاشتراكية . . وقوات واتحادات جماهيرية اشتراكية تقدمية تناضل في مواجهة هذا الهجوم وتكسب كل يوم مواقع وأنصاراً جديداً .

أجهضت ثورة أكتوبر وضاعت شعاراتها ولكنها لم تذهب أدراج الرياح .

حققت ثورة أكتوبر نهاية الحكم العسكري الدكتاتوري الذي حارب كل القيم الديمقراطية .

كسرت القضبان التي عزلت شعب السودان عن الدول العربية والافريقية .

جعلت الاشتراكية كلمة مباحة يقننها البعض عن إيمان علني وتدرجها الأحزاب في برامجها حتى حزب الأمة لاغراء وخداع جانب من الجماهير المثقلة اليها .

نقلت الحزب الشيوعي السوداني من العمل سرا الى الظهور والنضال علنا كحقيقة واقعة .

بدأت التفكير جديا فى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية .
لم تمض ثورة أكتوبر فى حياة السودان بلا أثر ، ولم تكن حركا
فى الماء .

العسكريون يستعدون :

كان الضباط الوطنيون الذين احتشدوا حول القصر الجمهورى يوم
٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ من أكثر الناس ضيقا بتردى الحالة واجهاض أهداف
ثورة أكتوبر .

وانكفأ الضباط على تنظيمااتهم فى الجيش يعيدون اليها الحياة
ويتأهبون لدور جديد .

وفكرة الضباط الأحرار فى مصر كانت عالقة بأذهان الضباط
السودانيين وتأثروا بها تأثرا شديدا ، فقد تشكل أول تنظيم للضباط
الأحرار السودانيين عام ١٩٥٣ قبل الاستقلال كان من منظميه محمود
حسيب الضابط بسلاح الإشارة والذي أصبح وزيرا للمواصلات فيما
بعد والذي أوضح أهدافه فى حديثه لعبد المنعم الغزالي المنشور فى مجلة
الطلیعة عند أغسطس ١٩٦٩ . « أحس الضباط أن لهم دورا ايجابيا وأنه
لا بد لهم من أن ينظموا أنفسهم ليكونوا على الأقل صمام أمان فى
المستقبل اذا انحرف القادة السياسيون عن الطريق القويم وكان لهم أن
يشعروا المستعمر الانجليزى أن الجيش لن يستمر مطينة يستعمرها
لأغراضه الخاصة » .

وقد ارتبط بعض أعضاء هذا التنظيم بالملحق العسكرى المصرى على
خشبة ، وارتبطت حركتهم بالسياسة المصرية ، ولكن الاتجاه العام
السائد فى السودان نحو الاستقلال أضعف من قدرات قادة هذا التنظيم
على اقناع الضباط السودانيين بحقيقة دورهم .

وفى عام ١٩٥٧ جرت محاولات جديدة لإعادة الحياة الى التنظيم
وتقويته ، وكان الصباغ عبد الرحمن كبيرة مسئولا عن ذلك فى الخرطوم
ولكن سرعان ما اكتشف الأمر وحوكم مجموعة من الضباط وأحيل وقتها
اليوزباشى جعفر نمرى الى الاستبداع لارتباطه بهذا التنظيم .

ولعل هذه الضربة كانت سببا فى تسهيل استيلاء الجنرالات على
الحكم دون مقاومة من داخل الجيش .

وبعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بدأ الضباط يتحركون من جديد وكانت محاولات مارس ومايو ونوفمبر ١٩٥٩ التي سبقت الإشارة إليها ، والتي أثبتت أن هؤلاء الضباط الوطنيين لم يكونوا بعيدا عن مجال الاتصالات السياسية مع القوى الحزبية خارج الجيش ، بما فيها الحزب الشيوعي الذي كان يعمل داخل الجيش بأسلوب شديد السرية له نظرة خاصة لتركيب الجيش من ناحيته الطبقية فهو يفرق بين كبار الضباط المماليك للاستعمار أصحاب الأفكار الجامدة والمحافظة وبين شباب الضباط المثقفين وصف الضباط والجنود أبناء الفلاحين والطبقة العاملة .

وكما بدأت الحركة المصرية للتحرر الوطني ثم الحركة الديمقراطية نشاطها داخل الجيش وسط ضباط صف مدارس الطيران والصيانة وغيرها من المدارس الفنية ، بدأ الحزب الشيوعي نشاطه داخل الجيش أيضا .

وكان الحزب الشيوعي قبل ظهور « صوت القوات المسلحة » لا يتخلف مطلقا عن توجيه المنشورات الى « الضباط الأحرار » مفسرا لهم الأحداث السياسية معلنا موقفه مؤيدا حركاتهم الثورية .

وفي يوم الذكرى الأولى لحركة ٤ مارس وحركة نوفمبر صدر منشور من المكتب السياسي للحزب يقول « في هذا اليوم نخاطب مواطنينا في الجيش من كل الرتب واضعين أمامهم حقيقة هذا العهد المظلم الذي لن يعيش طويلا ولا يملك سبيلا واحدا من أسباب البقاء » .

وفي الذكرى الأولى لحركة نوفمبر صدر منشور آخر يقول « ان ثورة الجيش والشعب الحقيقية هي التي دق ناقوسها اليوم وبدأت تلوح نذرها وبشائرها حاملة معها تراث محمد أحمد المهدي وودحيوة وعلى عبد اللطيف وعلى حامد والصادق وزملائهم الأبطال » .

وفي الذكرى الثانية أيضا صدرت منشورات من الحزب الشيوعي . ويمكن لمزيد من البحث الرجوع الى كتاب ثورة شعب الذي أصدره الحزب عام ١٩٦٥ .

وقد تبلور هذا النشاط في أقسى ظروف الحكم العسكري عام ١٩٦١ عندما صدرت مجلة سرية خاصة بالتنظيم اسمها « صوت القوات المسلحة » استطاعت أن تلعب دورا رئيسيا في تجميع الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات وجذب أفكارهم الى القضايا الاجتماعية باعتبارها عنصرا رئيسيا لا يفصل عن القضايا الوطنية .

وفي العدد الثامن من المجلة تفسر لحركة الضباط الأحرار وأهدافها هو ما يلي :

(طالما تردد داخل الجيش وخارجه اسم الضباط الأحرار وتساءل الكثيرون عن أهدافنا وبرامجنا نحن الذين صمدنا في إباء وقوة أمام المحاكم العسكرية أيام الإعدام والسجن المؤبد والتشريد والعذاب نرفع دائما راية التفاؤل ونقدم كل تضحية مهما كلفت في سبيل بلوغ أهدافنا وأهداف شعبنا) .

واليوم وبعد أن انتظم صندوق مجلتنا تمكنا من تذليل جميع الصعاب التي كانت تعوق مخاطبتنا لكم في ظروف العمل السرية فأننا نرى أن من واجبنا أن نطرح أهدافنا لكم وندعوكم لوزنها ومناقشتها ونقدها إن أردتم وإضافة أي بنود ترون أن أهدافنا لم تتضمنها .

أنا نود أن نؤكد أننا لسنا هيئة للثروة والقطيعة حول مخازي النظام الراهن وغيوب الضباط الكبار ، بل أننا تنظيم عامل جاد اقتنعنا وقررنا عن رضى وطيب خاطر أن نسخر مجهودنا وأرواحنا وعقولنا لخدمة بلادنا وشعبنا الذى منحنا الحياة والعلم ووضعنا فى هذا المكان لنحمى سيادته ونصون حقوقه وندافع عن كيانه واستقلاله من أى عدوان وأى عبث .

أنا لا نعتبر أنفسنا نخبة ممتازة أو أننا مبعوثو العناية الإلهية لتخليص شعبنا من الظلم الذى حاق به ولكننا نعتبر أنفسنا جزءا منكم ومن هذا الشعب ودعوانا هى دعواكم وأهدافنا هى أهدافكم .

انكم تعلمون أن الجيش - أى جيش - يفقد وضعه واحترامه ومكانته فى نفوس المواطنين إذا ما استعمل لخنق الحركات الوطنية ولكبت حريات المواطنين ، ولا نظن أن ذلك يخاف علينا جميعا ، وهذا الطريق هو الذى أرادت العصابة الراهنة أن تسوقنا اليه ونحن الذين تقدمنا عن طواعية للعمل فى القوات المسلحة لتصير درعا واقيا لشعبنا لا يمكن أن نقبل أن نصبح خنجرا تغمده الرجعية والاستعماريون فى صدر شعبنا وتطعن به شرف شعبنا ، كما أننا كضباط وجنود فى القوات المسلحة لا يمكن أن نقبل للجيش أن يتزدى فى هذا الفساد والفوضى وضعف التدريب والامكانيات حتى نصل الى درجة عدم المقدرة فى أداء مهمتنا المقدسة فى الحفاظ على استقلال بلادنا وحماية حدودنا والدود عن كرامة وطنينا .

أنا نلخص أهدافنا فى التالى : ونسئوالى مناقشتها متى سمحت الظروف معكم فى هذه المجلة أو مشافهة والعمل على تنظيم الضفوف من أجلها .

- ١ - الإطاحة بالوضع الحاضر .
- ٢ - تقديم كل من اشترك في الوضع الراهن أو استتفاد منه أو أضر بقضية الشعب والجيش إلى محكمة شعبية وعسكرية .
- ٣ - إعادة الحياة النيابية .
- ٤ - وضع دستور جديد يتمشى مع مقتضيات الظروف الاقتصادية والسياسية والجغرافية في البلاد ويقوم على مبادئ كفالة الحريات العامة للمواطنين وتطهير القضاء وإعادة النظر في وضع القوانين التي فرضها علينا الاستعمار والنظام الرجعي الراهن وتطهير جهاز البوليس والخدمة المدنية من الفاسدين والمفسدين .
- ٥ - تكوين مجلس دفاع وطني .
- ٦ - إعادة كل الضباط المفصولين والمسجونين للخدمة بنفس أقدمتهم) .

تعمدت نشر هذا المقال الذي نشر تحت عنوان (نحن وأهدافنا) لأوضح فكرة الضباط المنتمين للحزب الشيوعي والمتعاطفين معه من أنهم لا يناضلون من أجل ديكتاتورية وإنما يناضلون باعتبارهم من الفصائل الشعبية لتحقيق الحرية والديموقراطية .

هذا الموقف الفكري هام جدا في أية حركة سياسية داخل الجيش ، حتى لا تغلب لغة السلاح على لغة العقل ، ويسيطر الجيش على ارادة الشعب .

وفي مقال آخر نشرته (صوت القوات المسلحة) في ٢٥ يوليو ١٩٦٣ (ان بلادنا لا تطلب بديلا غير الديموقراطية والحرية الكاملة وصيانة الاستقلال وهذا ما سيتحقق بانتصارنا مع الشعب في الإطاحة بهذا الحكم الرجعي) .

وهكذا لم تتحطم القوى الوطنية داخل الجيش ولم تستطع الدكتاتورية تصفيتها ، وأثبتت وجودها يوم ٢٦ أكتوبر عندما حاصرت قوات الضباط الأحرار القصر الجمهوري وأجبر عبود على حل مجلسه الأعلى ومجلس الوزراء .

والضباط الذين اعتقلوا يوم ٨ نوفمبر ١٩٦٤ وجهت اليهم تهمة أنهم في الفترة بين ٢٢ ، ٣١ أكتوبر لم ينفذوا أوامر إطلاق الرصاص . وكانت الأوامر قد صدرت فعلا بإطلاق الرصاص ولكن الضباط الأحرار اتفقوا على عصيان هذه الأوامر ، كما اتفقوا أيضا على احتياط

مؤامرة كبار الضباط الرجعيين الذين حاولوا في مفاوضات يوم الخميس ٢٩ أكتوبر أن يفرضوا أحدهم وزيرا للدفاع تمهيدا للانتكاس بالثورة ، ولكن الضباط الأحرار حاصروا مبنى رئاسة القوات المسلحة وفرضوا ارادتهم واردة الشعب ، وتعين سر الختم خليفة رئيس الوزراء وزيرا للدفاع .

والواقع أن الضباط الأحرار لم يكونوا جميعا من أنصار العودة للشكناات نهائيا . . . البعض منهم كان من أنصار استبدال حكم ديكتاتوري عسكري رجعي بحكم عسكري جديد وطني ، ومن هؤلاء جعفر نميري ، ولكنه في ذلك الوقت لم يكن وحده يمثل قوة قادرة على فرض رأيه فان تنظيم الضباط الأحرار كان يضم رفاقا شيوعيين ورفاقا وطنيين في تكوين جبهوى مشابه لتكوين الضباط الأحرار في مصر .

وعندئذ اعتقل بعض الضباط الأحرار في يوم ٨ نوفمبر المشهود ومنهم بكباشى جعفر نميري ويوزباشى فاروق عثمان حمد الله ويوزباشى رشيد نور الدين ، والذي حررتهم فيه المظاهرات التي اجتاحت شوارع الخرطوم بدعوة فاروق أبو عيسى سكرتير الجبهة الوطنية للهيئات من الاذاعة صدر في نفس اليوم منشور من الضباط الأحرار يصف فيه هذا العمل بأنه (خطوة في سبيل تطهير الجيش من العناصر الوطنية التي شاركت في ثورة الشعب) وبذلك تمهد الأرض للسيطرة الكاملة على الجيش بوساطة العناصر الرجعية .

وتضمن المنشور أيضا (أن الدوائر الرجعية تحاول أن تردد الاتهام للضباط الأحرار المذكورين بأنهم يعملون لحساب مصر ، وهذه محاولة رخيصة لستر الحقيقة ، تقصص من ورائها الرجعية أن تبرر موقفها في تصفية الجيش من العناصر الوطنية وفرض سيطرة العناصر الرجعية عليه) .

والحقيقة أن أحدا من الضباط الأحرار السودانيين لم تكن تربطهم أية علاقة بمصر على عكس بعض الضباط الذين استند اليهم الحكم العسكري مثل البكباشى محمد عبد الخليم الذى رأس مكتب العمل في عهدهم ثم عمل موظفا في بنك مصر فرع الخرطوم بعد ذلك . . ولكنهم كانوا يؤمنون بضرورة تعاون ثورات التحرر الوطنى وخاصة ثورة يوليو ويشقون في جمال عبد الناصر باعتباره زعيما عربيا مخلصا .

الصلة الوحيدة كانت بين جمال عبد الناصر وقيادة الحزب الشيوعى .

وقد بدأ الضباط الأحرار يعبرون عن أفكارهم في مجلة الأحرار التي صدرت بدلا من (صوت القوات المسلحة) والتي جاء فيها يوم ٤ يناير ١٩٦٥ :

(نحن ندرك اليوم كما يدرك العمال والمزارعون والمثقفون بأن طريق الرأسمالية الذي سرنا فيه بعد الاستقلال والذي أدى الى انقلاب ١٧ نوفمبر لترسيخه انما هو طريق شقاء لا حدود له بالنسبة للشعب وهو لا يقود الى التقدم بل الى التخلف والتبعية التامة للاستعمار ولفقدان الاستقلال نفسه) .

(ونحن ندرك ذلك فنتلفت حولنا فنرى بلادا عانت من الاستعمار مثلنا بل أشد ولكنها شقت طريقها ونجحت في حماية استقلالها لأنها رفضت الطريق الرأسمالي واتخذت الاشتراكية هدفا لها) .

هكذا أصبحت الاشتراكية هدفا للمواطنين في القوات المسلحة السودانية في طريق نضال سليم من أجل الحرية والديموقراطية والاشتراكية .

ولكن ما أن انتكست ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وعادت الأحزاب التقليدية للحكم بعد إبعاد الجبهة الوطنية للهيئات حتى بدأ الضباط يراجعون موقفهم ويقدرونه تقديرا جديدا ، فقد ظهر اتجاه جديد أدى الى نقل عدد كبير من الضباط الذين كشفت ثورة أكتوبر اتجاهاتهم الوطنية الى الجنوب ووضعهم تحت رقابة شديدة .

وهنا احتج هؤلاء الضباط الوطنيون وتمردوا ضد الأوضاع المتخلفة للقوات المسلحة السودانية من ناحية التسليح والتدريب والاعاشة والمزبذبات التي كان يتأخر صرفها أحيانا عدة شهور .

حدث في مدينة كباله أن استشهد ١٧ صف عسكري أثناء محاولتهم الحصول على المياه وتعذر احضار الجرحى لعدم توافر الوقود وقرر الضباط الأحرار ضرورة مجابهة هذه الأوضاع المتخلفة التي أثارت مشاعر الجنود والضباط عموما ، واستطاعوا تجميع ٨٤ ضابطا من رتب مختلفة في جوبا وقرروا التقدم بمطالب الجيش للقيادة العامة في الخرطوم في نوفمبر ١٩٦٥ ، وذلك بعد مرور القائد العام في جولة بالجنوب في أغسطس وعده فيها بتخفيض مدة الخدمة الى سنة واحدة .

تلخصت المطالب في الآتي :

- ١ - تحسين حالة ضباط الصف والجنود ورعاية أسر الشهداء .
- ٢ - تطهير القوات المسلحة واعادة تسليحها وتنظيمها .

وانتقل الى هناك وزير الدفاع والقائد العام وبعد مفاوضات أقسم خلالها القائد العام بأن ضررا لن يمس قادة هذه الحركة ، استدعي الضباط الى الخرطوم حيث صدر قرار بفصلهم من الجيش وكان في مقدمتهم اليوزباشى الشهيد المناضل فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية فيما بعد الذى عين فى وظيفة مدنية ببلدية أم درمان .

وقد أثرت حادثة جوبا على تفكير الضباط الأحرار وأظهرت لهم أن موقف حكام ما بعد تكسية ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لا يختلف كثيرا فى مضمونه عن موقف جنرالات عبود .

ويلاحظ أن الحكم المدنى قد بدأ فى هذه الفترة يهتم بزيادة القوات المسلحة لمقاومة الحركة المضادة فى الجنوب . . . ويقول (هيروتز) فى كتابه (الأبعاد العسكرية لسياسة الشرق الأوسط) ان ميزانية الجيش زادت عام ١٩٦٥/١٩٦٦ بمبلغ ٢١ مليون جنيه أى بزيادة ٤٢ فى المائة عن أيام الانقلاب ، كما زاد عدد القوات الى حوالى ٢٥٠٠٠ جندي .

قال فاروق عثمان مراسل جريدة الموند بعد ثورة مايو (لو كنا قد نستقنا عملنا مع المنظمات الشعبية لما كانت ثورة أكتوبر قد فشلت وذلك لأن التحالف بين المدنيين والعسكريين التقدميين وهو وحده الذى يمكن أن يؤدي الى اصلاحات جديدة ودائمة ومقاومة حملات الرجعية) .

الضربة التى وجهت للضباط الأحرار دفعت بعضهم الى التركيز على أهمية دور القوات المسلحة قفزا فوق دور الشعب . وبدأ هذا التفكير ينمو فى نفوس بعضهم وخاصة جعفر نميرى والشهيد المناضل فاروق عثمان حمد الله الذى كان يتولى سكرتارية التنظيم ، ولكن الضباط المنتمين للحزب الشيوعى كان لهم موقف فكرى ثابت لا تؤثر فيه الأحداث المؤقتة ، وهو اعتبار الجيش فصيلة من فصائل الشعب تعمل بالتنسيق مع القيادة السياسية للجماهير .

ونتيجة لهذه الروح الجديدة التى لم تعد خافية داخل القوات المسلحة ، والتى أصبحت تنذر بالخطر على حكم الأحزاب التقليدية ، بادر محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء بالاتصال بالسفير الأمريكى راونترى للحصول على طائرات هليكوبتر وذلك فى بداية عام ١٩٦٦ ، وبعد أن وعده السفير عاد فتراجع عن موقفه قائلا ان الجيش الأمريكى فى حاجة الى كل الطائرات .

ويعلق محبوب فى كتابه (الديموقراطية فى الميزان) ان ذلك كان لحرب فيتنام .

وعرض عليه السفير شراء نوع جديد من الطائرات على أساس تجارى خالص وهو تسديد الثمن خلال سبعة سنوات بفائدة سنوية مقدارها ٧ فى المائة ، وعندما وافقه محجوب تبين له أن الأمريكين يقدمون الطائرات بلا تسليح وأن على السودانين أن يبحثوا عن أسلحة للطائرات فى مكان آخر مما دفعه الى صرف النظر عن ذلك .

وهكذا بقى الجيش السودانى فى تخلفه الملحوظ ولم ترفع عنه قبضة الاحتكار الا بعد طلب محجوب من اليكسى كوسيجين فى يوليو ١٩٦٧ بعد مقابلته مرتين فى هيئة الأمم المتحدة استيراد طائرات ودبابات .

وافق الاتحاد السوفيتى على الطلب وكان العرض - على حد تعبير محجوب - كريما جدا اذ يسدد الثمن على ١٢ سنة بفائدة قدرها ٢٥ فى المائة فقط .

ومضت عمليات التسليح السوفيتى للسودان فى طريقها كما مضت حركة الضباط داخل الجيش السودانى فى نشاطها ، كما سيرد تفصيلا فى الجزء الرابع من الكتاب (خريف عبد الناصر) .

● الجزائر .. عربية

(عرقلت الحكومة الفرنسية كل
محاولة للأمم المتحدة تستهدف وضع
حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر،
وراحت هذه الحكومة تتصور أنها
قادرة بالمنافع على أن تغير إرادة الله
الذي جعل الجزائر قطعة من القارة
الأفريقية ، وجعل شعبها جزءا من
الأمة العربية)

جمال عبد الناصر
من خطاب أمام هيئة الأمم المتحدة
٢٧ سبتمبر ١٩٦٠
قبل استقلال الجزائر

الفصل الأول

الجزائر قبل الاستقلال

(أنت تعرف أننا لسنا بالأغبياء
لنعرض أنفسنا لطعنات جيشك ،
وسنحاول انهاكه وتمزيقه وتدميره
قطعة قطعة)

الأمير عبد القادر الجزائري
في رسالة للمارشال الفرنسي عام
١٨٣٩

(أننا نريد ان نخضع الجزائر
عن طريق القاهرة)

وزير البحرية الفرنسية في وزارة
جى مو ليه - عام ١٩٥٦

في تاريخ الجزائر الحديث ما يختلف عن تاريخ معظم الدول العربية
فالثورة وحروب العصابات والأنصار والمقاومة المسلحة للغزاة والمختلن
نسجت في حياة شعب الجزائر .

وعلاقة مصر بالجزائر في عهد جمال عبد الناصر لم تكن مثل العلاقة
في عهد محمد علي الذي اتفق مع الفرنسيين أخلص أصداقائه على غزو

الجزائر عام ١٨٢٩ ، ولكن الاتفاق لم ينفذ بسبب ضالة التعويض الذي عرضه الفرنسيون .

وقد تعرضت الجزائر لثؤامرات فرنسا قبل الغزو بوقت طويل اذ اعتبر نابليون الجزائر سوقا خارجية ضرورية لتطوير الصناعة الفرنسية ، وكان يضيفها دائما الى قائمة ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة الامبراطورية العثمانية .

ووجدت فرنسا العذر المنتظر فيما سمي (ضربة المروحة) وذلك عندما أهان القنصل الفرنسي (بيير ديفال) الذي كان يعتبر حسب تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين كما ورد في كتاب لوتسكي (تاريخ الأقطار العربية الحديث) - ذا سمعة مشبوهة ونذلا وسافلا ومديرا للمكائد .

أهان هذا القنصل (الداى) فى صبيحة يوم قاتل هو ٢٩ أبريل ١٨٢٧ اهانة شديدة ، فضربه الداى بمروحة كان يهوى بها ويطرده عن نفسه الذباب للجوج .

واعتبرت فرنسا (ضربة المروحة) مبررا كافيا لغزو الجزائر ، فأصدرت حكومة بوليفياك فى عهد الملك شارل العاشر وأمرها بنزول جيش فرنسى من ٣٧ ألف مقاتل يوم ١٤ يونيو ١٨٣٠ على شاطئ خليج سيدى فرج الواقع على بعد ٢٣ كيلومترا الى غرب الجزائر تحت قيادة الجنرال دى بومون .

كانت المقاومة الجزائرية شديدة الا أنها عديمة الجدوى ، وفى ٤ يوليو ١٨٣٠ سقط حصن الامبراطور ووقع (الداى) فى المساء على وثيقة الاستسلام دون قيد أو شرط .

وفى اليوم التالى ٥ يوليو دخل الفرنسيون مدينة الجزائر ، وفى ٢٣ يوليو ١٨٣٠ أقصى (الداى) عن البلاد وغادر الانكشارية الذين فقدوا ١٠٠٠٠ جندي فى مقاومة الغزو أمام ٤٠٠ فرنسى فقط غادروا الجزائر الى تركيا وبدأ الفرنسيون عملية نهب للأرض والخزائن والممتلكات .

وأعلن لويس فيليب الذى خلف شارل العاشر بعد انهيار عرشه ضم الجزائر الى فرنسا عام ١٨٣٤ ونم أنه لم يكن فى حيازة فرنسا الا المدن الساحلية .

ورغم أن القائد الفرنسى دى بومون كان قد أعلن بأنه (ستخضع لنا المملكة خلال ١٥ يوما وبدون طلقة واحدة) الا أنه أخطأ الحساب تماما ، فقد اضطر للهرب الى البرثغال بعد مقاومة جنوده لمحاولته

انقاذ أسرة البوربون في فرنسا . . . ولم تخضع الجزائر للحكم الفرنسي الا بعد ٤٠ عاما شنت فيها فرنسا حربا دموية متصلة ضد الشعب الجزائري ، وقاد نضال الشعب البطل عبد القادر الذي ولد عام ١٨٠٨ وحج الى مكة وزار مصر وتأثر باصلاحات محمد علي قبل الغزو الفرنسي . واستخدم عبد القادر تكتيك حرب الانصار والارض المحروقة ، الأمر الذي كبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة ، ودفعتها الى عقد معاهدة (دى ميشيل) في فبراير ١٨٣٤ ، اعترفت فيها بأن كل غرب الجزائر عدا ثلاث مدن ساحلية هي أرض تابعة للدولة العربية الجديدة برئاسة عبد القادر الذي لقب بأمر المؤمنين .

كان الأمير عبد القادر مثالا للقائد العربي البسيط الذي يعيش حياة متواضعة ، ويشارك شعبه آلامه ونضاله ، واستطاع أن يحشد من رجال القبائل المتطوعين ٧٠.٠٠٠ ، وكون جيشا نظاميا من ١٠.٠٠٠ جندي . واستخدم الأساليب الحديثة الى جانب الأساليب التقليدية في قيادة دولته ، وقاوم عسف الاقطاع ، وقسم البلاد الى ٩ مناطق .

ولم يقبل الشيوخ الاقطاعيون في الشرق التعاون مع الأمير عبد القادر أمير المؤمنين حتى لا تلحقهم اصلاحاته ، وفضلوا مقاومة الفرنسيين تحت قيادة (الباي أحمد) .

ونقض الفرنسيون معاهدة دى ميشيل في عام ١٨٣٥ بعد عام واحد . وخاضوا حربا عنيفة ضد الشعب الجزائري انتهت بفشل الفرنسيين وحققت معاهدة ثانية عام ١٨٣٧ اعترفوا فيها بسلطة الأمير عبد القادر في غرب الجزائر وفي وسطها أيضا .

أما في الشرق فقد هاجمت القوات الفرنسية مدينة قسنطينة المنيعه واستطاعوا احتلالها بعد مقاومة شعبية عنيفة في الشوارع والدور ، ولجأ (الباي أحمد) الى التجمعات النائية للمقاومة ، ولجأت قبائل شرق الجزائر الى الأمير عبد القادر تعترف به قائدا لها في حربها الشعبية .

وانتهز الفرنسيون هذا الموقف لخرق معاهدة الصلح وأشعلوا حربا جديدة في عام ١٨٣٩ حشدوا لها جيشا من ٧٠.٠٠٠ جندي زادوا الى ٩٠.٠٠٠ عام ١٨٤٤ مسلحين بأسلحة حديثة ، ومع ذلك استطاع جيش الأمير عبد القادر الذي أعلن الجهاد المقدس مقاومة المعتدين بمعنويات الجزائريين المرتفعة ، وقدرته القيادية الهائلة في حرب العصابات والانصار .

ويقول لوتيسكي في كتابه (تاريخ الأقطار العربية الحديث) ان الأمير عبد القادر أرسل الى الماريشال الفرنسي يقول (عندما يهجم جيشك

نتراجع ، وعندها يضطر جيشك للتراجع ، وسنعيد الكرة ونقاتل عندما نرى لزوم ذلك ، وأنت تعرف أننا لسنا جبناء ، إلا أننا لسنا بالأغبياء لنعرض أنفسنا لطعنات جيشك ، وسنحاول إنهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة قطعة ، وعلى الطقس أن يقوم بالباقي) .

مبادئ عسكرية صحيحة وضعها الأمير عبد القادر لتكتيكات حربه الشعبية التي امتدت سنوات طويلة .

وغير الفرنسيون أسلوبهم . . . استمالوا مشايخ الاقطاع بتوليتهم مناصب في أشد مناطق البلاد تأخرا ، وغيروا تكتيكهم العسكري الى ما عرف باسم (الطواير المتحركة) التي انتهجت أسلوبا أقرب الى (حرب الأنصار) منه الى الحرب النظامية ، واستطاعت أن تستولي على عدد من الحصون والمدن التي كان يستند اليها الأمير عبد القادر ويقيم مصانعه الحربية فيها .

واستخدم الفرنسيون أبشع الوسائل الوحشية لإبادة القبائل الموالية للأمير عبد القادر ، ويقول لوتسكي في كتابه أيضا أن أحد المعاصرين قد كتب (ان قطع رأس الأسير غلاية لتلقين العرب درسا لاحترام السلطة كان أمرا هينا لدى الفرنسيين) .

وتمكن الفرنسيون بعد أربع سنوات من النضال المرير من إخضاع الأراضي الموالية للأمير عبد القادر الى سلطتهم ولجأوا مع جماعة من زملائهم المخلصين الى مراكش التي كانت تمنعهم خلال حربهم مساعدة فعالة .

رفض سلطان مراكش مولاي عبد الرحمن انذار الجنرال بيجو الفرنسي بتسليم الأمير عبد القادر ، فما كان من الجنرال الفرنسي الا أن هاجم مراكش في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ودحر جيش السلطان وضرب طنجة والصويرة بقنايل الاسطون . . .

وهدد الانجليز بالتدخل مما أنقذ مولاي عبد الرحمن الذي عقد معاهدة صلح في طنجة يوم ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ اعتبر فيها الأمير عبد القادر خارجا على القانون . . .

ولم يصب اليأس الأمير عبد القادر ، بل اتجه الى بلاد الجزائر يقاوم في ظروف قاسية وصعبة ، ساعده فيها قيام انتفاضة شعبية ضد استيلاء الفرنسيين على الأرض وتحويلهم الفلاحين أصحاب الأرض الى أقتان في الأقطاعات الفرنسية الجديدة ، وكذلك مصادرتهم لأراضي الأوقاف الموقوفة على الأعمال الخيرية . . .

قاد الانتفاضة الراعي أبو معزى الذى استغاث بالأمير عبد القادر وسلمه قيادة النضال الشعبى الذى عم غرب الجزائر ، وأسرع الفرنسيون بتميز قواتهم حتى بلغت ١٠٨٠٠٠ جندي قاموا بأبشع أعمال العنف والابادة الجماعية للسكان شيوخا ونساء وأطفالا .

واستمرت مقاومة الأمير عبد القادر حتى عام ١٨٤٧ حيث سقط فى أيدي الفرنسيين أثناء مقاومتهم فى الواحات الصحراوية ، وذلك نتيجة لخيانة مدبرة مع سلطان مراکش .

وبعد خمس سنوات سمحت السلطات الفرنسية للأمير عبد القادر بالذهاب الى المشرق العربى حيث استوطن دمشق وعاش بها حتى فارق الحياة بطلا مرموقا له تاريخ نضالى نابض بالبطولة والشجاعة والعروبة .

ورغم أسر الأمير عبد القادر فقد ظلت روح المقاومة الشعبىة تنبض فى الجزائر خلال الخمسينيات فى واحات الصحراء ومناطق القبائل حتى عام ١٨٥٧ .

ويقول لوتسكى فى كتابه « ان الحرب الجزائرية كانت مدرسة لجلادى الطبقة العاملة الفرنسية (خلال كميونة باريس عام ١٨٧٠) حيث برز كافينياك وسانت أرنو ومكماهون ، وطبقوا فيما بعد على البروليتاريا الثورية فى باريس الأساليب التنكيلية الدموية نفسها التى كانوا قد استخدموها فى الجزائر ضد العرب المحبين للحرية » وظلت القوات الفرنسية تفرض قوانينها الجائرة على القبائل وتستولى على الأرض التى يمتلكها مئات الألوف من الفلاحين لصالح الشركات والرأسمالية الفرنسية ، وتواجه مع كل اجراء انتفاضات شعبية أخسرها عام ١٨٧١ التى قادها الشيخ محمد المقرانى .

أربعون عاما متصلة من النضال الشعبى المسلح قبل أن يتمكن الغزاة الفرنسيون من فرض سيطرتهم على أرض الجزائر .

وبقى هذا التراث الشعبى الأصيل يتوارثه الأبناء جيلا بعد جيل بشكل أساطير شعبية خالدة ، تبعث فى دماء الجماهير روح المقاومة ضد الاحتلال والاستعباد وكل أنواع الاستعمار .

العروبة والاسلام

طوال هذه الحروب التى استخدم فيها الفرنسيون كل الوسائل الوحشية القذرة التى اعترف بها الجنود الفرنسيون أنفسهم ... فقد قال الجنرال بينجوت عندما تعرض لهجوم بعض الصحف الفرنسية (لقد حرقنا كثيرا وخربنا كثيرا ، ولكن مادمت مقتلعا بأننى فعلت شيئا لبلادى فأننى اعتبر نفسى فوق علامة الصحافة) .

ووصف المؤرخ الفرنسى بوديكور حالة الجنود بعد الحملة الفرنسية ضد بلاد القبائل بقوله (ان جنودنا كانوا خجلين من انفسهم عند عودتهم من الحملة) .

ولم يكن سهلا لمثل هذا الشعب أن يموت نضاله بارادته
ولم يجد الفرنسيون سبيلا الا بمحاولة خلع جذوره من أرضه .

قال الأب شارلس زكوله (مالم ننجح فى تحويل هؤلاء الناس الى فرنسيين فسيطردوننا خارج هذه البلاد ، والطريق الوحيد لجعلهم فرنسيين هو اعتناقهم المسيحية) .

اصبحت محاولة القضاء على الاسلام هدفا شرعيا للفرنسيين
حولوا المساجد الى كنائس ، وأشرفوا على تعيين الأئمة والمؤذنين ، وباشروا بأنفسهم إدارة الشئون الدينية .

وأصدر نابليون الثالث قراره المعروف باسم (سان توركونسلت)
الذى نص على أن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام
الشريعة الاسلامية فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فانه يحصل
عليها بشرط خضوعه للقانون الفرنسى أى تخليه عن دينه الاسلامى .

والاسلام يقترب أساسا باللغة العربية ، وبدأت الخطة الاستعمارية
لاحلال الفرنسية محل العربية والمكاتب الرسمية فى الحكومة والبنوك
والشركات .

ويقول حسين عبد الرازق فى كتابه (الجزائر . . . أزمة الطريق
الثالث) ان الفرنسيين لم يبذلوا جهدا فى تعليم الجزائريين حتى
بالفرنسية (وكانت النتيجة أن الجزائر فقدت لغتها أو كادت ولم تكتسب
لغة جديدة فتصل الى عام ١٩٤٨ (بعد ١١٨ سنة من الاستعمار الفرنسى)
فتجد أن عدد الجزائريين الذين يستطيعون التكلم بالفرنسية قليلا
١٥ فى المائة بين الرجال ، ٦ فى المائة بين النساء ، أما القادرون على
الكتابة بالفرنسية فنسبتهم ٦ فى المائة من الرجال ، ٢ فى المائة من
النساء) .

إذا صحت هذه الأرقام فان هذا يعنى أن مؤامرة استعمارية محكمة
قد فرضت على شعب الجزائر لابقائه فى حالة من التخلف الذى يعزله عن
روح العصر ، بعد محاولة سلبه من رباطه المقدس بدينه ولغته بعد
اغتصاب أرضه .

ولا شك أن راية الاسلام التى رفعها الأمير عبد القادر فوق الانتفاضات
كانت هى الباعث الاصيل على دحر الفرنسيين واصرارهم على اضعاف
العامل الدينى .

ويلاحظ في الدول العربية الاسلامية التي خضعت للحكم الفرنسي في شمال افريقيا أن مؤامرة عزلها عن جندورها الدينية والقومية كانت تقاوم بالارتداد الى الدين والتمسك بتقاليده ، والتشبث بالرداء الوطني حتى أصبح الرداء في ذاته يعتبر نوعا من أنواع الاصرار على مقاومة الغزاة الفرنسيين ، واعلانا عن استمرار الصلابة القومية :

وظل الاسلام بكل تقاليده يلعب دورا رئيسيا في حشد الشعب الجزائري طوال سنوات الاحتلال المظلمة ، ولذا كان ضروريا أن يقف أحمد بن بيللا بعد الثورة معلنا (أن الاسلام لا يتناقض مع الاشتراكية العلمية ، فهو جزء من الواقع الجزائري الذي لا يمكن للاشتراكية في الجزائر أن تتجاهله ، فنحن في حاجة لبناء الاشتراكية الثورية متلائمة مع التقاليد العربية والاسلامية) .

فجسوا الثورة :

كانت هذه هي كلمات أحد قادة الثورة الحديثة لشعب الجزائر الذين واصلوا نضال (أمير المؤمنين) الأمير عبد القادر الجزائري ، بعد مائة عام تقريبا من استقراره في دمشق .

ولم تكن هذه السنوات الطويلة خالية من الانتفاضات المسلحة المحدودة ... ولم تكن خالية من روح المقاومة .

رفض أغلب الجزائريين اغراء التجنس بالجنسية الفرنسية والتخلي عن اللغة والدين ، رغم الميزات التي يحصل عليها الجزائري بهذا الاتيصال .

وقضت سياسة الاندماج أمام تشبث الجزائريين بدينهم وتقاليدهم وقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم .

وحاول بعض الجزائريين كسر قيود الاحتلال الفرنسي عن طريق الارتباط بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي يناضل ضد الامبريالية بكافة أشكالها ، ونشأت أول حركة جزائرية وطنية في التاريخ الحديث في باريس تحت اسم (نجمة شمال افريقيا) وكان مؤسسها الحاج عبد القادر الذي وصل الى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ثم خلفه مصالي الحاج الذي انضم أيضا للحزب الشيوعي وحضر اجتماعات الدولية الثالثة في موسكو عام ١٩٣٠ ، وأصدر جريدة (الأمة) ثم انفصل بعد ذلك عن الحزب الشيوعي الذي نقد تصرفاته وآراءه نقدا شديدا .

وظلت مع ذلك رابطة وثيقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي وبين عدد من الجزائريين الذين انضموا اليه وناضلوا في صفوفه .

وبعد الحرب العالمية الثانية وما بعثته في العالم من روح تحررية للمستعمرات في حضانة هيئة الأمم المتحدة ، وما نشب في بعض دول منطقة التحرر الوطني من ثورات وطنية ، أخذ الشعب الجزائري يتأمل حياته وواقعه ، وتدرس العناصر الثورية ظروف الوطن العربي والاتجاهات العالمية ، وتحاول الارتباط والاستناد الى القوى الوطنية في البلاد العربية الأخرى .

وافتح في القاهرة عام ١٩٥٠ خلال حكم الوفد (مكتب المغرب العربي) يضم ممثلين لعدد من الأحزاب الوطنية في المغرب العربي حزب الحر الدستوري في تونس ويمثله الحبيب بورقيبة ، وحزب الاستقلال المغربي ويمثله علال الفاسي ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي يقودها مصالي الحاج .

وعندما انتصرت ثورة يوليو ١٩٥٢ دعمت نضال هذه القوى السياسية .

ونشرت الصحف يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ أن علال الفاسي قد استنجد بمحمد نجيب لوقف مؤامرة فرنسا التي دبرتها لخلع السلطان محمد الخامس من المغرب ، في نفس اليوم الذي تأمرت فيه القوات الأمريكية في إيران لاعتقال مصدق وأنصاره وقلب حكومته بواسطة الجنرال زاهدي الذي أعلم حسين فاطمي وزير الخارجية .

وبادر محمد نجيب الى اعلان تأييد مصر للسلطان محمد الخامس ، وتأييده أيضا لحكومة مصدق الشرعية معاديا بذلك الانقلاب العسكري الرجعي لزاهدي .

موقف ثورة يوليو منذ اليوم الأول كان واضحا تماما في مساندة حركات التحرر الوطني . . . ولذا هرع اليها زعماء النضال العربي يستظلون بحمايتها ، يأخذون القوة من تشجيعها المادي والأدبي .

وخلال هذه الفترة عام ١٩٥٤ وفد الى مصر مجموعة من الثوريين الجزائريين ، كان من بينهم أحمد بن بيللا الشياويش السابق في الجيش الفرنسي الذي حارب في صفوفه خلال الحرب العالمية الثانية وحصل على أوسمة لشجاعته . . .

وصل بن بيللا الى القاهرة في البداية مندوبا لمصالي الحاج ، والتقى ببعض ضباط المخابرات المصريين الذين كانوا يتولون مسئولية الاتصالات السياسية العربية ومنهم فتحي الديب وعزت سليمان .

وكانت القوى الجزائرية في ذلك الوقت تجنح الى النضال السياسي من أجل اقرار حقوق الشعب . . . ولكن هذا الاتجاه الاصلاحي الوديح لم يرض المستعمرين الفرنسيين . . . وما حدث في مايو ١٩٥٤ وضع حدا نهائيا لتفكير المقتنعين بأن العمل السياسي وحده يمكن أن يحرر الجزائر ، وحول الاتجاه الى تقاليد الشعب الجزائري العريقة وهي المقاومة المسلحة وحرب الأنصار .

كان الجزائريون في ذلك اليوم من أيام مايو ١٩٥٤ يتظاهرون تأييدا لذكرى انتصار الحلفاء على النازي بمناسبة مرور عشر سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولكنهم كانوا يرفعون علم الجزائر وهو من المحرمات . . . وبدأ الصدام بين القوات الفرنسية والشعب الأعزل بصورة شاملة امتدت الى المشرق وخاصة المنطقة المحاصرة بين بوجي وبجاية وسنتيف وبين عنابة وسوق الأهراس حيث قتل ٤٥٠٠٠ قتيل وحرقت آلاف الدور ، وذلك بناء على اعتراف الحكومة الفرنسية .

كانت هذه المذبحة التي عرفت باسم (مذبحة سنتيف) عودة الى أساليب القرن التاسع عشر البربرية وجنوحا الى العنف الشديد في مقاومة الحركة الوطنية الجزائرية ، ونهاية لأفكار الاصلاحيين الذين هالتهم قوة الاستعمار الفرنسي وسطوته فأثروا المعارضة تحت جناحية بأسلوب قانوني لا يثير ولا يستفز .

ولكن الثوريين اتخذوا منهجا جديدا كانت بوادره قد ظهرت في تجمع وحدات للمقاومة في الجبيل منذ عام ١٩٤٧ ، تحت زعامة كريم بلقاسم ، ولكنها لم تكن ذات تأثير واضح عند الشعب الجزائري ، كما أنها لم تكن قد وصلت بعد الى حد تشكيل خطر جدي على الوجود الاستعماري الفرنسي .

ولكن براغم المقاومة التي برزت عام ١٩٤٧ ، سرعان ما التفت بعد (مذبحة سنتيف) بإرادة شعبية جماعية تستهدف تحرير الأرض عن طريق النضال المسلح .

وكان أحمد بن بيللا قد وصل الى القاهرة في أغسطس ١٩٥٣ ، بعد الحكم عليه في حادث بربد وهران .

وتم الاتفاق خلال هذه الفترة بين أحمد بن بيللا وجمال عبد الناصر الذي كان يفتح أبوابه للقاء الثوريين العرب ، على مساندة الحركة الثورية في الجزائر بلا حدود أو شروط .

وكانت قد شكلت في الجزائر (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) من تسعة هم (أحمد بن بيللا ، حسنين آية أحمد ، العربي بن مهيدي ،

محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، رابح بيطاط ، ديدوش مراد ، محمد خضير ، كريم بلقاسم) .

وقد أعلن صوت العرب ساعة الصفر في أول نوفمبر ١٩٥٤ ، بإذاعة بيان جبهة التحرير الجزائرية المصاحب لتفجير ٢٤ قنبلة في أماكن مختلفة . . . ويقول أحمد سعيد أن جهاز إذاعته الناشء كان تابعاً لإدارة المخابرات العامة وأنه كان يتلقى التوجيهات بالنسبة لمعركة الجزائر من عزت سليمان ، وفتحى الديب ، وأنه عقد صلات مع كثير من المناضلين الجزائريين .

ويقول أيضاً أن جمال عبد الناصر كان يتابع الإذاعة شخصياً ويعطى بعض التوجيهات والتعليمات .

وصوت العرب بدأ إرساله في البداية عام ١٩٥٣ ، لمدة إرسال ساعة و ٤٥ دقيقة ، زادت في العام الأول بعد مناقشة دعا إليها صلاح سالم وزير الإرشاد عقب عودته من رحلة في السودان كلا من حسين ذو الفقار صبرى وعبد الفتاح حسن المسئولين عن السودان ، وأحمد سعيد زادت إلى ثماني ساعات في اليوم خلال السنة الأولى ، ثم تضاعفت إلى ٢٢ ساعة في اليوم في عهد صلاح سالم واستمرت كذلك حتى الآن .

وقد انشئت في نوفمبر ١٩٥٥ إذاعة سرية خاصة للجزائر ظلت تذيع حتى انتصار الثورة ، ويقول أحمد سعيد أنها الموجة التي انتقلت إليها موجة الإذاعة المصرية خلال عدوان ١٩٥٦ ، بعد ضرب محطة الإرسال في أبي زعبل .

الثورة :

ما كادت القنابل الأولى للثورة تنفجر في أول نوفمبر مع بيان جبهة التحرير حتى وجدت أرضاً خصبة وشعباً متعطشاً للقتال والتضحية . وجدت الأحزاب والقوى السياسية الجزائرية التي تبنت الاتجاه الإصلاحى أنه لم يعد أمامها من سبيل إلا الارتباط بالعمل الثورى حتى لا تنزل وتتخلف عن إرادة الشعب .

وأعلن فرحات عباس عام ١٩٥٥ ، انضمام حزبه (حزب البيان العربى) إلى جبهة التحرير ، وانضم أيضاً المترددون من حزب مصالى الحاج (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وهم الذين عارضوا (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) في البداية . . . وأخيراً جمعية العلماء التى حافظت على تراث الشعب الجزائرى وتقاليده ، والتى أعلن زعيمها (بن باديس) عام ١٩٣٩ ، عندما قويت دعوة الارتباط بين الجزائر

وفرنسا ومشاركة الجزائر في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية
قوله (الشعب الجزائري ليس هو فرنسا ، ولا يرغب في أن يكون فرنسا ،
وحتى لو أراد لما استطاع لأنه شعب بعيد جدا عن فرنسا بلغته وعاداته
وأصله ودينه) .

ثم حاول الجنرال سوستيل الذي عين حاكما للجزائر عام ١٩٥٥ ،
الاعتماد على بعض عناصرها لتكوين قوة ثالثة ، ولكن رفض بعض زعمائهم
واغتيال الذين قاموا بالاتصالات بيد عناصر من الجبهة أوقف محاولة
سوستيل وحشد كافة القوى في جبهة التحرير .

لم يكن ممكنا لهذه الأحزاب أن تقف في اتجاه مضاد للتيار الثوري
الذي وجد صدى عالميا وعربيا . . . ولم يكن سهلا عليهم الحصول على
أنصار بين شعب الجزائر في الوقت الذي كانت تسيل فيه الدماء يوما
بعد يوم .

وكانت قرارات مؤتمر الصمام الذي انعقد في ١٨ أغسطس ١٩٥٦ ،
هي الأساس الذي قامت عليه أفكار الثورة .

وبدأت ثورة يوليو تؤدي دورها التاريخي في مساندة ثورة الجزائر ،
وحرص جمال عبد الناصر على توفير كافة الامكانيات المتاحة للمقاتلين فوق
أرض الجزائر .

وكانت الأسلحة تتدفق من مصر الى ثورة الجزائر قبل إعلانها.
والى الجيش المغربي أيضا بعد عزل السلطان محمد الخامس .

يقول عزت سليمان ضابط المخابرات المسئول عن مساعدة ثورة
الجزائر في ذلك الوقت وسفير مصر في إيران حاليا ، ان الأسلحة كانت
تأخذ طريقين : البر خلال ليبيا بسماع من الملك السنوسي المولود في
تلمسان ، والذي كانت تشجعه الحكومة البريطانية على ذلك لأنه كان من
مصلحتها اخراج فرنسا وأضعاف نفوذها بعد تصفية معظم المستعمرات
البريطانية . . .

وطريق البحر .

ويروي عزت سليمان موقفا تعرضت فيه القوات البحرية المصرية
لكشف أمرها . . . عندما أرسلت شحنة على اللنش (فخر البحار) ،
وحدث خلاف في موعد ونظام لقاء ثوار الجزائر مع اللنش ، وخاصة
بعد غرق لنشين صغيرين وهما محملان بالسلح قبل أول نوفمبر ١٩٥٤ .

واضطرت عزت سليمان إلى التوجه لبناء برشلونة الأسباني ، حيث
وجد (لمفاجأته الشديدة) استقبالا رسميا من البحرية الأسبانية ، بعد

أن أبلغهم الملحق العسكري في ذلك الوقت البكباشي عبد المنعم النجار
سفير مصر بالعراق حاليا بأن قطعة بحرية مصرية تتجول في البحر الأبيض
وتزوز أسبانيا ضمن جولتها .

امداد مصر لثورة الجزائر بالأسلحة لم يتوقف ، ودعمها ماديا واعلاميا
لم يتوقف أيضا .

وعندما زار كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا مصر في مطلع عام
١٩٥٦ ، طلب من جمال عبد الناصر التوسط لإيجاد حل سلمي ، كما
أعلن جمال عبد الناصر ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة في الدورة
الخامسة عشرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ .

ويقول جمال عبد الناصر : « كان ردي انني على استعداد للتوسط
صيانة للحقوق وصيانة للدماء ، وأنه ليس أحب الينا من عقد سلم شريف
يصون لكل صاحب حق حقه . وأيدت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت
رغبتها في ارسال وفد الى القاهرة ليتولى المفاوضات مع زعماء المقاومة في
الجزائر ، ولقد أرسلت فعلا الى هؤلاء الزعماء أدعوتهم الى القاهرة ليلتقوا
بالوفد الفرنسي حين يجيء لعل المحاولة قد تسفر عن بارقة رجاء . . . ومن
المؤسف ان الوفد الفرنسي وصل الى القاهرة والتقى بالوفد الجزائري ،
ثم سافر هذا الى فرنسا لاجراء مشاورات مع حكومته . . . وظل الوفد
الجزائري في انتظاره في القاهرة ، ولكن الوفد الفرنسي لم يعد حتى هذه
اللحظة الى القاهرة ، بل كان ما هو أكثر مدعاة للأسف : فظلت فرنسا
تتحين الفرص لهؤلاء الزعماء حتى استطاعت ان ترغم طائرة مدنية كانوا
بين ركابها فوق البحر على النزول في أحد المطارات الخاضعة لسيطرتها
ثم اقلت القبض على هؤلاء الزعماء » .

تمت عملية القرصنة الجوية التي أشار اليها جمال عبد الناصر يوم
٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، أثناء سفر الزعماء الخمسة أحمد بن بيللا ومحمد
خير وحسين آية أحمد ورابع بيطاط ومحمد بوضياف من المغرب في
طائرة فرنسية ، حيث وضعوا بعد ذلك في ثاتو دونوي في جزر الأنتيل .

ويقول أنتوني ناتنج في كتابه (ناصر) أن جمال عبد الناصر طلب
من كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا وقف تسليح إسرائيل - وكانت
هي أكثر الدول امدادا لها بالسلح في ذلك الوقت ، كما أنها كانت تفتح
معسكرات تدريب لقوات الهاجاناه - نظير أن يوقف هجومه على الاستعمار
الفرنسي . . . ولكن بينو طلب وقف مساعدة الجزائريين . . . ورفض
ناصر في حسم .

ويقول ناتنج أن بينو وجد في عبد الناصر قائدا وطنيا وليس نظيرا
لهتلر كما حاول جى موليه زعيم الحزب الاشتراكي أن يصوره للناس
خلال الدعاية الفرنسية المضادة التي حاولت تصوير عبد الناصر بأنه
المسئول عن ثورة الجزائر .

وجاك سوستيل الحاكم العسكري الفرنسي للجزائر عام ١٩٥٥
صرح بأن (مصر هي رأس الأخطبوط الذي كانت خطايفه تخفق لمدة شهور
شمال أفريقيا الفرنسي) .

ولم يتردد جمال عبد الناصر في اجابة كينيث لف في حديث صحفى
بأنه أرسل أسلحة للثورة الجزائرية .

ارتبط مصير ثورة يوليو بثورة الجزائر ، وربطت الحكومة الفرنسية
بين معاناتها فوق أرض الجزائر وبين التأييد الواضح الحاسم لمصر .

وقبضت السلطات الفرنسية عام ١٩٥٦ على السفينة (أتوس) وفيها
شحنة من السلاح المصرى فصادرت السفينة وحاكمت طاقمها ٥٠٠ . وأعلن
ذلك جمال عبد الناصر في يوليو ١٩٦٢ أمام أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى
الشعبية المنعقد بشأن الجزائر .

وكان اعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو
١٩٥٦ مثيرا لحقد الحكومة الفرنسية التي شاركت في تدبير العدوان
الثلاثى على مصر كما ورد تفصيلا في الباب الأول من الجزء الثانى (مجتمع
جمال عبد الناصر) ، بعد أيام قليلة من عملية القرصنة الجوية التي عزلت
زعماء الثورة عن جماهيرها .

أعلن وزير الحربية في وزارة جى موليه (اننا نريد أن نخضع
الجزائر عن طريق القاهرة) ٥٠٠ وفرقة المظلات الفرنسية التي نزلت في
بورفؤاد كان يقودها الجنرال ماسو قائد معسكرات الاعتقال الرهيبة في
الجزائر وقائد المظليين الفرنسيين في الجزائر .

كانت المعركة في جوهريها واحدة .
في كواليس الثورة :

ولا شك أن اعتقال زعماء الثورة الجزائرية قد أدى الى بزوز المنازعات
الشخصية بين القيادات الأخرى ٥٠٠ فكانت الولايات المتباعدة تحاول
الانفراد بالسلطة وعدم الرضوخ في سهولة لقيادات أعلى .

كما أن اعلان حكومة الجزائر الحرة المؤقتة التي أعلنت من القاهرة
في ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٨ والتي قال جمال عبد الناصر عنها في حديث له

مع الصحفي كارانجيسا في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ أن اعلانها في القاهرة .
(هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها)
سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والتشجاعة في قلوب اخواننا الجزائريين .
الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحين بأسلحة
حلف الأطلنطي) .

تشكلت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس رئيس حزب اليسار
العربي السابق وكان لها نائبا رئيس هما كريم بلقاسم الذي كان وزيرا
للدفاع أيضا وأحمد بن بيللا ، ووزراء الدولة حسين آية أحمد ورايح
بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر .

واقترنت مسئولية هذه الحكومة عند بدء تشكيلها على جمع
الاعانات والمؤن والتزويد بالسلاح ، ولم تبدأ عملها كقيادة مقنعة راسخة
للمقاتلين .

وصحب تكوين الحكومة خلق شائعات وانحرافات أدت الى
جسبياسيات بين المقاتلين في الداخل وبين مناضلي الخارج ونبت تناقض
آخر بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير في كل من تونس والمغرب .
كما ظهرت تناقضات ثانوية وجانبية اقليمية وعشائرية وشخصية ،
أدت الى ارتكاب جرائم مأساوية ، ليس هذا الكتاب هو مجال الافاضة
فيها ، وإنما نذكر بعضها تدليلا على وجود صراعات زهية في حدود
النضال المشترك .

وكانت هذه التناقضات تنتهي غالبا الى الاغتيال والتصفية البدنية .
... . . وسيادة لغة السلاح على لغة السياسة .

أعلن بعد الاستقلال تغيير في أسماء خمسة من أسماء الشوارع
الرئيسية في الجزائر لتحمل أسماء أبطال الثورة الشهداء بدلا من
الأسماء الفرنسية .

وحملت الشوارع أسماء بن مهدي ، والكولونيل عمروش ،
وبن بولاد وديدوش مراد وعبات رمضان . ولكن الحقائق التي يعرفها
الجميع تشير الى أن الاثنين الأولين فقط هما اللذان قُتلا في معارك
التحرير ، وأن الآخرين قد قتلوا بأيدي رفاقهم في النضال .

ونشب صراع بالسلاح بين أعضاء جبهة التحرير وبين أعضاء
(الحركة الوطنية الجزائرية) الاسم الجديد لحزب مصالي الحاج السابق .
(حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بلغ من الوحشية والعنف
درجة مذهلة .

وفى ظل هذا الجوّ استطاعت حكومة فرنسا كما يقول (أرسلان همبراكى) فى كتابه (ثورة فشلت) أنه أمكن تجنيد ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جزائرى يعملون لحساب مخابراتها وتنفيذ مخططاتها .

قال لى عزت سليمان أن تفاصيل حركات الخيانة والاغتيال والتصفية البدنية ، يمكن أن تملأ مجلدات . . . تماما كما تستطيع قصص البطولة والتضحية والفداء لبسطاء الناس أن تملأ مجلدات أخرى .

هذه حقائق يعرفها المناضلون الجزائريون ، ولكنها أبدا لم تقف عائقا دون نمو المد الثورى وحركة الكفاح المسلح .

وفى ذلك قال بومدين فى مؤتمر جبهة التحرير فى أبريل ١٩٦٤ (يطالب البعض بأن يكون الحزب مطهرا لا يضم فى عضويته أيا من هؤلاء الذين تثقل الجرائم ضمائرهم . . . ولكن من منا فى هذا المؤتمر يدعى الظلم والنقاء) .

ظاهرة تفشّت خلال سنوات الثورة الجزائرية كنتيجة رئيسية لغيبة الزعماء الحقيقيين للثورة ، ولغيبة التنظيم الحزبى الحديدي الذى يعبر عن أيديولوجية ثورية واضحة .

كان تيار الوطنية الجزائرية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسى هو الذى يجمع كل المناضلين . . . ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعى .

ولم يستطع نفوذ جمال عبد الناصر واحترام شخصيته التأثير فى الجبهة بحيث تتوافر لها قيادة موحدة متجانسة مسلحة بعقيدة وفكرية ثورية واضحة . . . وذلك لسببين : أولهما أن صلات ثورة يوليو مع ثوار الجزائر كانت تنعقد عن طريق ضباط المخابرات الذين سبق توضيح دورهم الرئيسى فى الحركة السياسية العربية ، الذى كان يقوم أساسا على واجبات ومهام تنفيذية وليست سياسية . . . وثانيهما أن مصر حتى ذلك الوقت كانت تعيش فى فترة الاتحاد القومى حيث كانت الحيرة مازالت تغلف الوضع السياسى الذى نبت مع صدور الميثاق عام ١٩٦٢ .

وهكذا كان الاعتماد على ضباط المخابرات وحدهم فى عقد الصلات السياسية . . . وغيبة الايديولوجية الثورية فى مصر ، عاملين من أهم العوامل التى لم تؤثر فى ثورة الجزائر التى كانت تربطها بمصر وزعيمها جمال عبد الناصر أوثق الصلات .

وظلت التناقضات الثانوية تنمو بلا حسم فى صفوف الثورة الجزائرية ، وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة فرحات عباس فى طرابلس

يوم ١٨ يناير ١٩٦٠ وبقي كل من كريم بالقاسم في منصبه نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية بدل الحربية وبقي أيضا أحمد بن بيللا نائبا لرئيس الوزراء وزملاؤه الأربعة المعتقلون وزراء للدولة .

ونقص عدد الوزراء من ١٩ وزيرا في الوزارة الأولى الى ١٢ وزيرا فقط .

واستمر تشكيل الوزارة على ما هي عليه حتى ٢٧ أغسطس ١٩٦١ عندما عين يوسف بن خده رئيسا للوزراء ومستولا عن المالية ، وكريم بالقاسم نائبا للرئيس ومستولا عن الداخل وأحمد بن بيللا ومحمد بوضياف نواب رئيس أيضا ، وبقي محمد خيضر ورابع بيطاط وزراء دولة . وتشكلت الوزارة أيضا من ١٢ وزيرا مثل الوزارات السابقة .

ولم يكن يوسف بن خده يمثل قوة سياسية رئيسية في اتجاه الثورة الجزائرية .
الجزائر ومصر وفرنسا

كان جمال عبد الناصر ينظر الى أحمد بن بيللا باعتباره الزعيم الغائب .

عندما سأله مختزر مجلة (كل شيء) اللبنانية بتاريخ ١٣ مايو ١٩٦٢ عما اذا كان قد قرأ الحملة المتطرفة التي شنتها مجلة (باري ماتش) على أحمد بن بيللا لأنه أعاد الى عبد الناصر الفضل الأول في انتصار ثورة الجزائر ، ولأنه قام بزيارة عبد الناصر قبل زيارة أي بلد أو رئيس عربي بعد الإفراج عنه .

قال عبد الناصر (ان علاقتي بالصدیق بن بيللا علاقة قديمة تعود الى ما قبل الثورة . . . الى عام ١٩٥٤ عندما كان يقيم في القاهرة كلاجئ سياسي . . . وقد توطدت علاقتي الأخوية به وزملائه زعماء الجزائر وأعضاء حكومتها ، ولم تنقطع الاتصالات بيننا في أي وقت) .

وعندما سألته المحرر (وهل ظلت هذه الصلة قائمة عندما كان بن بيللا في السجن) .

ضحك عبد الناصر وقال (وهو في السجن في باريس . . . كانت الاتصالات مستمرة بيننا ولم تنقطع أبدا) .

ويروي هنري كورييل السكرتير السابق للحركة المصرية للتححر الوطني ثم الحركة الديموقراطية للتححر الوطني ، والذي طرد من مصر

عام ١٩٥٠ نهائيا لموقفه السياسي ، ومع ذلك ظلت تربطه بمصر علاقات وثيقة عن طريق ثروت عكاشة الملحق العسكري في باريس .

يقول هنري كورييل أن هدف جى مولييه كان التخلص من جمال عبد الناصر للتغلب على الثورة الجزائرية ، ولكن الموقف تغير بعد وصول دييجول الى الحكم في ١٣ مايو ١٩٥٨ لتكملة الحرب الجزائرية .

حدثت اتصالات بين فرنسا ومصر بعد عدوان ١٩٥٦ . قام بها بيركوت رئيس الاتحاد التقدمي وأحد وزراء الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ومن الذين اشتركوا في الحرب الأهلية الأسبانية ضد الفاشية ومعه أندريه فيليب وزير اشتراكي سابق ، وكان الهدف من ذلك إعادة العلاقات مع مصر .

ولكن جمال عبد الناصر رفض إعادة العلاقات مع استمرار الحرب الجزائرية . ويقول أنطوني ناتنج أنه بعد فشل هذه الاتصالات زاد عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر حتى وصل الى ربع مليون جندي .

وبعد اعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة تم اتصال سرى آخر في أواخر عام ١٩٥٨ بين وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مور فيل و ثروت عكاشة سفير مصر في روما .

تمت المقابلة سرا في سويسرا حيث كان كوف دي مور فيل يمثل فرنسا في مؤتمر هناك وخلال المقابلة قال ثروت عكاشة ان مصر لا تستطيع إعادة العلاقات مع فرنسا مادام شعب الجزائر يتعرض لطغيان التدخل الفرنسي ، وأحمد بن بيللا ورفاقه محتجزين في سجون فرنسا .

شارك في اعداد هذه المقابلات هنري كورييل ، كما شارك أيضا في إيجاد صلة مستمرة بين مصر وبين بيللا داخل السجن ساعده في ذلك عدد من أصدقاء الشعب المصري التقدميين ، الأمر الذي انتهى باعتقال السلطات الفرنسية لهنري كورييل في أكتوبر ١٩٦٠ وإدخاله السجن بتهمة مساعدة الثورة الجزائرية وبقي به حتى يونيو ١٩٦٢ .

موقف جمال عبد الناصر في تأييد ثورة الجزائر لم يعرف التردد أو المساومة ، واقتناعه بزعامة أحمد بن بيللا كان مؤشرا اتجاهه وحركته . وعندما مضت على العدوان الثلاثي سنوات ، وبدأت العلاقات تعود تدريجيا الى طبيعتها القديمة كان موقف مصر من انجلترا يختلف عن موقفها من فرنسا .

عادت العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا بصورة محدودة في ديسمبر ١٩٥٩ وعين كولن كرو الذي كان رئيسا للجنة المقتنيات البريطانية

التي نجمت عن تأميم قناة السويس وزيارا مفوضا حتى عادت العلاقات كاملة بتعيين سير هارولد بيلي سفيرا في مارس ١٩٦١ .

ورغم أن صلة كولين كرو كرئيس للجنة المقتنيات كانت بعيدة عن وزارة الخارجية ومرتبطة بوزارة الخزانة ، الا أن جمال عبد الناصر لم يأخذ موقفا جامدا في ايجاد قنوات للعلاقات مع لندن ، فكلف محمد حسنين هيكل - كما يقول أنتوني ناتنج - بالاتصال بكولين كرو بصفة دورية ، الأمر الذي جعله أكثر اطلاعا على مجريات الأمور من كثير من السفراء كما كتب ناتنج في كتابه (ناصر) .

وظهرت هذه الصلة الطيبة بصورة عملية عند رحيل كولين بعد تعيين السفير البريطاني ، وكانت هدية عبد الناصر رغم عدم مقابيلته له مطلقا هي الافراج عن الجاسوسين البريطانيين جيمس زارب ، وجيمس سوينبون بعد الحكم عليهما بعشر سنوات .

الموقف مع فرنسا كان يختلف . . .

لجنة المقتنيات لم تكن لها قنوات موصلة الى جمال عبد الناصر . . . وفي نوفمبر ١٩٦١ اعتقل رئيس اللجنة أندريه ماتى بتهمة التجسس والتخريب مع أربعة من زملائه أعضاء اللجنة وستة من المصريين المتعاونين معهم . . . وكان جواب فرنسا حظر التعامل التجاري مع مصر .

لم يفرج عن هؤلاء الفرنسيين الا بعد خمسة شهور عقب توقيع اتفاقية افيان في ١٨ مارس ١٩٦٢ وإعلان ديجول لاستقلال الجزائر .

طوال سنوات الثورة الجزائرية وجمال عبد الناصر يحمل لواء الدفاع عنها في كل مكان . . . في رشيد يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٩ أثناء الاحتفال بمرور ١٥٠ سنة على طرد الانجليز قال عبد الناصر (ان فرنسا بعد خمس سنوات تثن من شعب الجزائر الاعزل أكثر مما يثن شعب الجزائر الذي فقد مليوناً من الشهداء في هذه الحرب المقدسة) .

وأمام برلمان الهند في ٣٠ مارس ١٩٦٠ بلور هموم الأمة العربية في حالة شعب فلسطين الذي شرد من دياره ، وحالة شعب الجزائر الذي يحمل السلاح مرغما للدفاع عن حقه في الوجود على أرض بلاده .

ومن فوق منبر الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر ١٩٦٠ . . . وفي احتفال الاتحاد القومي بيوم الجزائر في نوفمبر ١٩٦٠ .

في كل هذه المواقع وغيرها . . . وفي كل أحاديثه الصحفية . . . كان جمال عبد الناصر المدافع الصلب عن حرية الشعب الجزائري وحقه في النضال .

وانقل هنا نص حديث دار بين جمال عبد الناصر وبعض الصحفيين
بالأجانب في ٢٥ أبريل ١٩٦٠ عقب أزمة الباكورة كاليوباترة التي رفض
عمال الشحن في أمريكا تفريغها تأييدا لإسرائيل .

سأل أحد الصحفيين عبد الناصر هذا السؤال :

على ذكر مسألة التسليح الشيوعي بالشرق الأوسط ، فإن هناك
مظهرا آخر أود أن أعرضه على سيادتكم ذلك أن حكومة الجزائر الحرة
طلبت متطوعين لينضموا الى جيشها كما تعلمون . . . فهل سيكون
لحكومتكم موقف معين حيال أي متطوعين من الصين الشعبية يريدون
المجيء الى الشرق الأوسط لينضموا الى الجيش الجزائري ؟

وأجاب عبد الناصر (من رأيي أنه يجب أن يتمتع الشعب الجزائري
بالاستقلال ولن نعترض على الطريقة التي يتبعها في سبيل الظفر بهذا
الاستقلال) .

وأعاد الصحفي السؤال قائلا : (أنا لا أثير ياسيدي الرئيس
مسألة استقلال الجزائر وإنما أثير مسألة مجيء الصينيين كمطوعين
واشتراكهم في حركة الاستقلال الجزائرية ؟) .

وقال عبد الناصر (أرجو أن تنظر الى الجيش الفرنسي فإنه يضم
جنودا من ألمانيا ومن دول أخرى كثيرة ، فلماذا تعترض على حق
الجزائريين في أن يضم جيشهم متطوعين من كل الدول بما فيها الصين . . .
إني لا أرى سببا يدعو الى الاعتراض) .

وألح الصحفي في سؤال ثالث : ألا ترى ياستيادة الرئيس . . . أن
في ذلك ما يدعو الشرق الأوسط الى القلق بشأن هذه المسألة ؟

وكان الجواب : اني متأكد أنه لن تتمكن أي عناصر شيوعية من
التأثير مهما حدث على القومية العربية في البلاد العربية بما فيها الجزائر .
بل العكس ، أعتقد عن يقين أن أفكار القومية العربية هي التي ستسود
في النهاية وستظل دائما سائدة .

ويلاحظ أن جمال عبد الناصر كان يجيب على هذه الأسئلة في فترة
وجود الشيوعيين المصريين داخل المعتقلات بعد أزمة أول يناير ١٩٥٩ .

وواصل الصحفي الحاحه في السؤال قائلا : ألا ترون ياستيادة
الرئيس أن هذه تعتبر محاولة تسليح عسكري شيوعي قوامه متطوعون
للجزائر من الصين الشعبية أو من الاتحاد السوفيتي فهل مثل هذا
التسليح الشيوعي العسكري ينطوي على خطر على العالم العربي ؟

وكان جواب عبد الناصر : أنظر إلى مشكلة الجزائر باعتبارها بلاء
الجزائر وشعب الجزائر . لقد قتل من هذا الشعب مليون شخص منذ
نشبت الثورة الجزائرية ، أى أن عشر الشعب الجزائرى قد لقي حتفه ،
لهذا أظن أنه لو تلقى الشعب الجزائرى مساعدة من أى جهة فإن هذه
المساعدة ستنقذ مليونا من أبناء هذا الشعب من الهلاك وأما فيما
يتعلق برأى فى مسألة التسليح الشيوعى فأنى أرجو أن ننظر مثلا إلى
مصر وسوريا . أين هو ذلك التسليح الشيوعى ؟ لقد نشرت الصحف
الأمريكية لفترة طويلة أننا نخضع للتفوذ الشيوعى وراحت تعيد وتزيد
فى أننا نواجه التسليح الشيوعى بسبب صفقات الأسلحة التى عقدناها
مع الدول الشيوعية ، وبسبب علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدول . ولكن
هل كان ما نشرته الصحف الأمريكية عن هذه المسألة حقيقيا ؟

هكذا حاول الصنفيون الغربيون حصار جمال عبد الناصر وبذر
بذور التناقض أو الخلاف بينه وبين الثورة الجزائرية فى وقت كانت
علاقته فيه مع الاتحاد السوفيتى ليست أفضل حالاتها وفى وقت
كانت الثورة الجزائرية فيه تعتمد على مصر أساسا . وشخصيته تلعب
دورا رئيسيا فى هذا المجال ولكن جمال عبد الناصر بكلماته الواضحة
حطم كل محاولات التسليح الغربى إلى صفوف الثورة العربية المصرية كانت
أم جزائرية وجسم قضية التعاون المطلق الوثيق بينهما .

ولذا لم يكن غريبا أن يعلن أحمد بن بيللا فور الافراج عنه بأن
جمال عبد الناصر صاحب دور رئيسى فى انتصار الثورة ، وأن يتجه مع
زملائه إلى القاهرة ليكون أول لقاء لهم معه قبل بقية الدول والزعماء
العرب الذين ساندوا ثورة الجزائر .

وقد أعدت خطة وصول بن بيللا ورفاقه إلى مصر فى القاهرة حيث
كانوا قد وصلوا إلى بنسويسرا وترصدتهم عيون رجال المستوطنين
الفرنسيين فى الجزائر الذين كان يقودهم الجنرال سالان ، تبغى قتلهم
فى أى مكان ، ولكن فتحى الديب سفير مصر فى برن أخفاهم عن العيون
تماما .

كان رجال الجنرال سالان منتشرين فى مطارات سويسرا ليل نهار
للقيام باغتيال الزعماء الجزائريين فى محاولة انتحارية ، ولذا قامت من
القاهرة طائرة مصرية يقودها الكابتن شمس على أنها فى طريقها إلى
لندن وليس فيها إلا راكب واحد هو عبد المجيد فريد سنكرتير وثانسة
الجمهورية فى ذلك الوقت . ويقول عبد المجيد فريد أنه طلب من الكابتن
شمس السماح للطائرة بالنزول اضطراريا فى مطار زيورخ ، فسمح لها
وهبطت فعلا فى أول الممر الجوى قرب منتصف الليل .

كان فتحى الديب سفير مصر الذى دبرت الخطة معه ينتظر هبوط الطائرة المصرية فى الأرض الزراعية خارج المطار ومعه الزعماء الخمسة وأحد رجال المخابرات السويسرية الذين استطاع فتحى الديب أن يستميلهم اليه .

أعطى عبد المجيد فريد اشارات ضوئية من سلم الطائرة فأسرعت عربتان مرسيديس بالدخول الى الطائرة مباشرة تحملا زعماء الجزائر وسفير مصر .

أديرت محركات الطائرة بعد أن ركبها الزعماء الجزائريون وعادت الى القاهرة ، ورجع السفير المصرى الى برن ، ولم تستغرق العملية أكثر من ربع ساعة .

وصلت الطائرة الأجواء المصرية فى الخامسة صباحا ، ولما كان جمال عبد الناصر يريد أن يستقبلهم استقبالا شعبيا فقد هبطت الطائرة فى مطار أنشاس حيث استراح الزعماء وحلقوا ذقونهم وتناولوا الفطور مع ضباط القوات الجوية المصرية .

وبدأت الاذاعة منذ نشرة الساعة صباحا تذيع نبأ وصولهم وتعلن عن استقبال عبد الناصر لهم فى المطار وخط سير موكبهم .

هبطت الطائرة فى الماطة فى الواحدة ظهرا وبدأ الموكب الشعبى مع عبد الناصر فى عربة مكشوفة الى ميدان العتبة خلال شارع الجيش ثم العودة الى سراى القبة خلال شارع رمسيس ، ومصر والسودان .

وأفرج بعد ذلك عن هنرى كورييل ورفاقه فى يونيو ١٩٦٢ ، وخلت سجون فرنسا بعد ذلك من المناضلين الجزائريين .

وتم الاستفتاء فى أول يوليو ١٩٦٢ على تقرير المصير ، وأصيب التمرد الذى دبره المقيمون الفرنسيون وبقايا الجيش الفرنسى بالشلل عشية نفس اليوم ، وتشنت الفرنسيون هاربين .

وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ الجزائر ... صفحة التحرير والاستقلال الوطنى .

الفصل الثانى

الجزائر .. بعد الاستقلال

(لقد انتهى الجهاد الأصغر ،
وبدا الجهاد الأكبر ، جهاد النفس)
جمال عبد الناصر
الى يوسف بن خدة
الدام البيضاء - يونيو ١٩٦٢

أثمرت ثورة الجزائر ، وتضحيات الشعب المناضل ، وحياة مليون
شهيد ، وطننا حرا مستقلا ، تغنى الشعراء ببطولة شهدائه وأبنائه .
وعبر الشعب عن فرحته بالانتصار فى مظاهرات غمرت شوارع المدن
الجزائرية .. واعتبرت الأمة العربية هذا الحدث عيدا لها .
ولكن التناقضات التى ظهرت فى كواليس القيادة الجزائرية بدأت
تفرض نفسها على الموقف ، وتظهر فى العلن - ما كان يدور سرا طوال
سنوات الثورة .
كان أحمد بن بيللا يعتبر نفسه الشخص المؤهل تاريخيا لزعامة
الثورة بعد الاستقلال ، وأن مكانه فى القمة لابد أن يكون محجوزا بعد
الافراج عنه من سجون فرنسا .
ولكن الحكومة المؤقتة التى يرأسها يوسف بن خدة كان لها
رأى آخر .

ثورة يوليو ج ١ - ١٩٧٠

ولم يكن الخلاف شخصيا في مضمونه . . . وانما كان خلافا بين اتجاه ثوري له طابع وميول اشتراكية وأصالة عربية يمثلها أحمد بن بيللا . . . واتجاه يطلب استقرار الأحوال على ما كانت عليه من علاقات مع فرنسا بعد الاستقلال دون جموح ثوري أو تطلع اشتراكي .

وظهر الخلاف مبكرا .

وكان جمال عبد الناصر يدرك أن الأمور قد تنتهي الى خلاف ولكنه حاول بكل ما في وسعه أن يتفادى التدخل في شئون الجزائر فأرسل برقية الى زعماء الجزائر الخمسة بمناسبة توقيع اتفاقية أفيان ووقف إطلاق النار يوم ١٩ مارس قال فيها (!ننى أبعت اليكم بتقدير شعبنا كله لتضحياتكم في مرحلة من النضال سبقت ، وأجدد تأييده في مراحل من النضال قاسية) .

وبعث في نفس اليوم الى يوسف بن خده برقية أخرى جاء فيها (ان النصر الأول الذي أحرزه كفاحكم بارغام الاستعمار على الاعتراف باستقلال الجزائر ووحدة ترابها لم يحول أنظاركم عن المراحل الصعبة القادمة من استكمال الحرية) .

الموقف لم يتحدد بعد والسلطة لم تتفق على اليد التي تقبض عليها . . . وعبد الناصر ينظر بعينه الى المستقبل والمراحل الجديدة القادمة .

رحل الفرنسيون سياسيا في يوليو بعد استفتاء تقرير المصير . . . خرج حوالي ٨٥٠٠٠ فرنسي يشكلون ٩٠ في المائة من الخبرة الادارية والفنية العاملة في الجزائر . . . وتوقفت معظم البنوك والمصانع والمزارع التي كانت تعتمد عليهم . . . وبدأ الأمر في صورة مؤامرة على الحكومة الجديدة التي تسلمت بلدا حطم الاستعمار قدرات أبنائه الفنية والادارية خلال ١٣٢ سنة طويلة من سنوات القهر .

المشاكل التي تجابه الحكومة حادة وكثيرة .

الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية الفرنسية زحفت اليه عناصر من البرجوازية الجزائرية التي تعاونت مع الفرنسيين خلال الحرب وقال عنهم أحمد بن بيللا في إحدى خطبه (جمع عدد من الجزائريين خلال الحرب ثروات فاحشة عن طريق المضاربة ، واشترى آخرون بأسعار زهيدة من الفرنسيين الراحلين أملاكا وفنادق ومطاعم ودور سينما ، وكانوا يستعدون ليعيشوا عيشة الاقطاعيين في الجزائر المستقلة) .

وكانت جبهة التحرير قد عقدت مؤتمرها في طرابلس بعيدها عن تونس ونفوذ بورقيبة المعتدل خلال شهر مايو ١٩٦٢ .

حضر المؤتمر ٧٠ مندوبا نصفهم من المقاتلين العسكريين .

برنامج طرابلس هو الذى تسلمت به الجبهة لمواجهة الاستقلال ،
والذى نص على (توحيد نشاط جميع المنظمات القومية داخل جبهة
التحرر الوطنى) .

المنطق الذى صاغ هذه الفقرة من برنامج طرابلس ، قريب الشبه
من منطق الميثاق المصرى الذى صدر فى نفس الشهر ، والذى نص على
تحالف قوى الشعب العاملة (العمال والفلاحين والجنود والرأسمالية
الوطنية والمثقفين) باعتبار وحدتهم فى الصراع ضد سيطرة الرأسمالية
الأجنبية والبرجوازية المحلية المرتبطة بها أقوى من بواعث الصراع الطبقي
داخل صفوفهم .

كان أحمد بن بيللا وكثير من زعماء الجبهة شديدي التأثير بتفكير
جمال عبد الناصر .

ويقول هنرى كورييل صديق بن بيللا الشخصى والمتعاون معه الى
حد دخول السجن أنه كان يكتسب رصيذا كبيرا لشخصيته من ارتباطه
بعبد الناصر .

وقد بدأ الخلاف عقب اعلان برنامج طرابلس بعد اصرار اتحاد
نقابات العمال الجزائرى على أن يبقى خارج الجبهة تشبها بواقع الدول
الرأسمالية الغربية وقد استغلت فرنسا هذا الموقف لشق الصفوف
وكان برنامج طرابلس قد أشار الى (ان الحكومة الفرنسية لن تعتمد فقط
على قوتها المسلحة وعلى الأقلية الفرنسية لتحويل اتجاه تطور الجزائر ،
فهى تستغل قبل كل شئ التناقضات السياسية والاجتماعية لجبهة التحرير
الوطنى) .

وفى أول يوليو ١٩٦٢ تلقى عبد الناصر رسالة من الرئيس بن خدة
ورسالة أخرى من أحمد بن بيللا ورسائل أخرى من زعماء الثورة
الجزائرية .

وأعلن جمال عبد الناصر هذا الخبر أمام المؤتمر الوطنى للقوى
الشعبية بشأن الجزائر المنعقد يوم ٢ يوليو ثم علق عليه قائلا (لقد
واجهت قرارات كثيرة فى حياتى السياسية برغم الأخطار وبرغم المواقف
الصعبة التى كانت تستدعى هذه القرارات ، فقد كان من السهل على
دائما أن أنزع عواطفى بعيدا عنى وأتخذ من القرارات ما أومن أنه
الواجب وأمس لأول مرة واجهت أزمة الحيرة عندما علمت بهذه

الخلافات ... انى واثق فى وعلى الحكومة الجزائرية وفى مقدرتها على مواجهة مسئولياتها) .

وبعد أن أشار عبد الناصر الى معرفته الوثيقة لبن خده وابن بيللا وتقديره لهما قال (لست أريد أن أدخل ولا أريد أن تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الخلاف طرفا فيه ، ولكن من هنا وأظنكم معي ، نكون دخل حدودنا تماما اذا توجهنا اليهم كلهم برجاء حار وصادق صادر من أعماق القلب ليفعلوا شيئا مهما كلفهم كأشخاص ، حتى يحتفظوا بوحدة الثورة الجزائرية) .

وروى جمال عبد الناصر أنه التقى بين خده قبل ذلك بأيام فى مؤتمر القمة الثانى بالدار البيضاء وقال له (لقد انتهى الجهاد الأصغر ، وبدأ الجهاد الأكبر ، جهاد النفس) .

وكان جمال عبد الناصر قد قام بمحاولة جادة لتخفيف حدة الخلاف بين بن خده من جهة وابن بيللا وبومدين من جهة أخرى .

تشكل وفد من على صبرى ومحمد حسنين هيكمل وعبد المجيد فريد وفتحى الديب حيث ذهب بطائرة خاصة لمقابلة بن خده فى مقر الحكومة المؤقتة فى (الصخرة السوداء - روشيه نوار) .

وكان هذا الوفد يضم أول مصريين ينزلون فى أرض الجزائر بعد الاستقلال .

تم الاجتماع مع بن خده ثم طاروا الى تونس لمقابلة بومدين حيث كان هناك فى ذلك الوقت ، ثم عادوا مرة أخرى لبن خده ، ونزلوا فى طرابلس لمقابلة بعض القادة الجزائريين .

استمرت الرحلة ٢٤ ساعة متصلة ولكنها لم تنجح فى مساعيها .

وكان الخلاف قد وصل بين الحكومة والزعماء المعتقلين الى الحد الذى أصدرت فيه الحكومة المؤقتة قرارا بعزل رئاسة أركان حرب الجيش الخارجى يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٢ لنشاطات اجرامية على حده تعبيرهم .

ولكن أحمد بن بيللا رفض هذا الاجراء رفضا كاملا ، كما رفض تكوين المكتب السياسى الذى تشكل تحت رئاسة بن خده عقب مقررات طرابلس وطالب بتشكيل مكتب سياسى جديد يضم المعتقلين الخمسة . يقول هارويتز فى كتابه (الأبعاد العسكرية فى سياسة الشرق الأوسط) أن أحمد بن بيللا منذ لحظة الإفراج عنه رفض التعاون مع السياسيين المدنيين إلا إذا جلس فى مقعد البائى .

الجيش يدخل المعركة :

كان رفض بن بيللا لقرار الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان حرب الجيش في الخارج معتمدا على رفض القادة العسكريين في الجيش للقرار ، ونابعا من أصوله العسكرية التي بدأت في الجيش الفرنسي .

وأحمد بن بيللا لم يبلور زعامته في صفوف الجيش ، ولا في صفوف الحكومة المؤقتة وإنما بلورها في السجن .

كان قائد الجيش هواري بومدين طالبا للعلم في الأزهر الشريف بالقاهرة ولم يسبق له أن كان جنديا محترفا ، كما سبق له أن خدم في الجيش الفرنسي مثل أحمد بن بيللا .

كان الجيش الجزائري قد تكون أساسا من الأنصار المتطوعين ، وعدد قليل من الجنود الوطنيين الذين سبق لهم الخدمة في الفرقة الأجنبية أو الجيش الفرنسي وكان موزعا في ثلاث جبهات رئيسية وصل عدده حسب ما سجله هرويتز تسعين ألفا يشكلون جيش الداخل في الولايات ، ٢٥٠٠٠ في تونس ، ١٥٠٠٠ في أوجدا بالمغرب ومن الجميع شكل جيش التحرير الجزائري .

خلال سنوات الثورة التحق بعض الجزائريين بالكليات والمدارس العسكرية في مصر ، ودرسوا وتدربوا على أحدث الأسلحة التي أمدتهم بها مصر .

وقد أسهمت قوات الأنصار في الداخل ، وقوات الجيش النظامية في الخارج بدور كبير في الكفاح المسلح المستمر ضده المستعمرين الفرنسيين ولكن الصلة التنظيمية بين قادة الولايات لم تكن سهلة ، فكان هناك شبه انفراد ذاتي بالحركة في كل ولاية ، ومحاولة من جانب كل قائد ولاية لدعم سلطته ونفوذه ، في غيبة تنسيق سليم يفرض إرادته والسبب في ذلك صعوبة المواصلات أساسا .

وكان يوم ١٩ مارس يوم اعلان اتفاقية افيان ووقف اطلاق النار يوما فاصلا عبرت عنه مجلة الجندى الجزائري بحديثها عن الذين هرعوا للانضمام الى صفوف جيش التحرير وقولها « إنهم من العناصر التي تعاونت مع الاستعمار ولم تعر أى اهتمام لثورة ١٩٥٤ ، ورائحت تتعاون مع الأجنبي على حساب شعب كامل ولم تهتم بسمعة الوطن المضرج بالدماء ، ولم ترحم أرملة ولم تعطف على يتيم » .

كان الاندفاع المبالغ فيه للانضمام للجيش تعبيرا عن رغبة بعض القادة في دعم نفوذهم الفردي ، حتى أنه بعد ١٩ مارس مثلا قفز عدد قوات ولاية الجزائر من ٨٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠ ٠٠٠ ولعب (جنود ١٩ مارس) وهو الاسم الذي اشتهروا به دورا كاد يؤدي الى اشتعال حرب أهلية بين المكتب السياسي وقيادة الولاية الرابعة في مدينة الجزائر .

وكان قرار ٣٠ يونيو الذي أصدرته الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان الجيش في الخارج ، ورفض بن بيللا وبومدين له ، أقصى صورة وصل اليها الخلاف ، وهي التي تضمنتها البرقيات التي وصلت الى جمال عبد الناصر في اليوم التالي مباشرة . وبدأت احتمالات الصدام بين الثوار تقترب .

وكان واضحا أن كفة الجيش هي الراجحة ٠٠٠ فان هواري بومدين استطاع خلال سنوات طويلة من الجهد الشاق أن يحول جيش الخارج الى قوة منظمة لها طابع وتقاليد عسكرية وانضباط تنظيمي ٠٠٠ ونشر فيه محور الأمية والتوعية السياسية ، وأسهمت بعض وحداته في العمل الاجتماعي متعاونة مع الفلاحين في المناطق المحررة حيث طبقت الى حد ما تجربة المزارع الجماعية التي يشرف عليها الجيش .

ولذا كان طموح بومدين في جعل جيش الخارج نواة الجيش الجزائري طموحا طبيعيا ولو أنه كان يمتد في طريق صعب مليء بتناقضات قوات الأنصار في بعض الولايات ، الذين تحدثوا عن تكوين (جيش شعبي) .

وقد بدأت العلاقات السياسية تربط بين أحمد بن بيللا وهواري بومدين بصورة عملية عندما أعلن بن خدة قبل استفتاء تقرير المصير بعدة أيام تشكيل مكتب سياسي لجبهة التحرير وتحت قيادته ، ورفض بن بيللا هذا القرار بمساندة بومدين وقادة جيش الخارج ، الأمر الذي انتهى الى قرار ابن خدة في ٣٠ يونيو الذي سبق أن أشرنا اليه ، ورفضه بومدين أيضا .

وكان هذا الموقف الصدامي هو نقطة تحول في المرقف السياسي ٠٠٠ فاما أن ينتصر بن بيللا بمساندة الجماهير وقوات الجيش ٠٠٠ وأما أن تنتصر الحكومة المؤقتة التي اعتمدت على القوات المحلية للولايات وخاصة الولاية الرابعة (الجزائر) والولاية الثالثة (القبائل) وجزء من الولاية الثانية (قسنطينة) الذين أعلنوا ولاهم للحكومة المؤقتة .

وفى مواجهة ذلك دخل بن بيللا الجزائر دخول البطل الغائب حيث استقر فى تلمسان ، وجذب بومدين الى جانبه بقية الولايات التى تحرك فيها جيش الخارج .

وفى ٢٢ يوليو أعلن بن بيللا من تلمسان تشكيل مكتب سياسى جديد برئاسته ، يضم الزعماء المعتقلين ، ولكن بوضياف وحسين آية أحمد رفضا العمل فى هذا المكتب واختفيا ، الى أن اعتقل بوضياف يوم ٣٠ يوليو حيث قبل العمل فى المكتب السياسى بشرط أن تنشأ إدارة محددة الواجبات ، وأن تتفق قوات الجزائر وتلمسان .

وقبلت الحكومة المؤقتة الخروج من العاصمة يوم ٣ أغسطس لتصبح السلطة فى يد المكتب السياسى .

ولكن تفادى الصدام المسلح كان أمرا صعبا أمام الطموح الى السلطة . . . ولذا فانه عندما خرج بن بيللا من العاصمة يوم ٢٥ أغسطس بدأ صدام بين أنصار المكتب السياسى وأنصار قيادة الولايات كاد يهدد بقيام حرب أهلية ، لولا قرار وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات يوم ٤ سبتمبر بين محمد خيضر وقائد الولاية الثالثة ، وهى المفاوضات التى أنهت مقاومة الحكومة المؤقتة .

وهكذا انتصر العسكريون على المدنيين . . . واقتحم الجيش الجزائرى ميدان السلطة وفرض ارادته بقوة السلاح . . . ودخل بومدين الجزائر العاصمة يوم ٩ سبتمبر ومعه ٤٠٠٠ عسكري من جيش الخارج الموالين للمكتب السياسى . وتحدد موعد انتخاب المجلس الوطنى يوم ٢٠ سبتمبر حيث أصبح أحمد بن بيللا رئيسا للوزراء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ بأغلبية ١٣٩ ضد ٢٣ وعين هوارى بومدين وزيرا للدفاع وقائدا لجيش التحرير الجزائرى .

وبذا أصبح بن بيللا رئيسا وسكرتيرا للجبهة وقائدا أعلى .

وأصبح الجيش هو القوة السياسية الأكثر تنظيما ووحدة فى الجزائر ، فى وقت كان ضعف جهات الدولة فيه ملموسا لغلبة الخبرة والخبراء ، وضعف التكوين والانضباط الحزبى ملموسا لغلبة الايديولوجية وتصادم التناقضات الطبقية والشخصية . وقد ساعد على ذلك بدء حملة تطهير للجيش من (جنود ١٩ مارس) ومن بعض الانتهازيين الذين حاولوا التساق فوق صفوف الجيش .

واعتبر الجيش من ذلك الوقت دعامة هامة من دعائم الحكم ، رغم

التأييد الشعبي الجارف الذي أحاط بحكومة بن بيللا . . . ويمكن القول بأن تحالفاً مدنياً عسكرياً قد أرسى دعائم حكمه في الجزائر .
بن بيللا في موقع المسؤولية :

تحول أحمد بن بيللا من ثائر تقيده قضبان السجن ، الى زعيم جماهيري ورئيس للحكومة .

وقبل جمال عبد الناصر دعوة بن بيللا لزيارة الجزائر في ٤ مايو ١٩٦٣ ولم تكد تمضي عدة شهور على استقرار بن بيللا في موقعه . . . وقد استقبل جمال استقبالا شعبيا حافلا لم تشهد الجزائر له مثيلا . ومع ذلك لم يكن الطريق سهلا أمام بن بيللا للانطلاق الى تحقيق أفكاره السياسية الطموحة ولكنه اندفع فيه بكل طاقته وحيويته .

واستطاع في بداية حكمه ، ورغم فراغ البلاد بعد انسحاب الفرنسيين من الكادر الفني الخبير الى زيادة الانتاج الزراعي عن سنوات الثورة ، وفتح أبواب المدارس للتعليم والتدريب معا فزاد عدد الطلبة زيادة ملحوظة ، وبدأ في تكوين جهاز للدولة .

وقد استطاع أن يكسب تأييد الاتحاد العام لعمال الجزائر الى المكتب السياسي لجهة التحرير (والمشاركة النشطة الفعلية في تحقيق الاشتراكية) .

كما بدأ في تأميم بعض الشركات واتخاذ اجراءات تؤدي الى التطبيق الاشتراكي مثل التسيير الذاتي . . .

وأصبحت لبن بيللا شهرة تقدمية جذبت الى الجزائر عندما من الماركسيين المصريين مثل لطف الله سليمان وعلى الشلقاني ، كما أعادت الى التعاون معه بعض العناصر اليسارية التي اتخذت منه موقفا معارضا في البداية ، وعين محمد حربي مستشارا لشئون القطاع الاشتراكي في مكتبه .

وقد عرض بن بيللا خلال هذه الفترة على هنري كورييل التجنس بالجنسية الجزائرية ولكنه آثر الاحتفاظ بجنسيته المصرية التي كان قد فقدتها بعد اخراجه من مصر قبل الثورة . . . وكان بن بيللا قد أبلغ هنري كورييل عقب زيارته لمصر بعد الافراج عنه أنه التقى بجمال عبد الناصر الذي وعده بالافراج عن الشيوعيين المصريين الذين ضمتهم المعتقلات منذ ليلة رأس السنة عام ١٩٥٩ ، وطلب بن بيللا ارسال المحامية الفرنسية مدام بوفيلار الى مصر حتى يتم الافراج عنهم . . . ولكن ذلك لم يتحقق في هذه الفترة .

ودعت لجنة السلام الجزائرية لعقد مؤتمر خاص لتجريد منطقة
البحر الأبيض المتوسط من القنابل والأسلحة الذرية وجعلها نظيفة خالية
من الانفجارات والاشعاعات . . . وكان المؤتمر في مضمونه هجوما على
التواجد البحري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط .

اندفاع بن بيللا الى التطبيق الاشتراكي ومساعدة حركات التحرر
الأفريقية ، في وقت افتقرت فيه الجزائر الى الكادر السياسي الواعي
القيادي . وافتقرت أيضا الى التنظيم الحديدي للملائم لاكمال عملية تحول
اجتماعي بلا أخطار .

كل هذا أدى - رغم شعبية بن بيللا - الى أن تتكشف المصاعب
والتناقضات . . . بل وتنفجر .

حسين آية أحمد ومحمد ولد الحاج يقودان تمردا ضد الحكومة في
منطقة القبائل معلنين معارضتهم لتركيز السلطة في يد بن بيللا ،
ومقاومتهم لتفضيل جيش الخارج عن جيش الداخل ، وتجاهل النتائج
الإيجابية لتجربة الولايات أثناء القتال .

وكان حسين آية أحمد قد أدلى بتصريحات جاء فيها (اننا نحارب
بن بيللا لأنه أخلف كلمته مع فرنسا ، ونظامه أفلس لأنه خان الكلمة ،
ونحن لا يمكننا التفاهم مع أعضاء المجلس الوطني لأنهم أجلاف . . .
انهم عبارة عن جماعة من ماسحي الأحذية) .

وكان بن بيللا قد أصدر بعض القرارات بالتأميم متجاوزا اتفاقية
افيان التي نصت على أن التأميمات يجب أن تكون نتيجة مفاوضات مع
فرنسا .

وأعلن بن بيللا (لا يمكننا التفاوض مع آية أحمد الذي ظهر بموقفه
العدائي الذي اتخذه ضد الوحدة الوطنية . . . انه رجل مغامر قاداته
أغراضه الشخصية الى عدد من التناقضات) .

وكان السفير المصري على خشبة من أنصار فكرة أن بن بيللا قد
تجاوز حدوده في الاندفاع السياسي والشخصي وأنه يجب بذل كافة الجهود
لحشد كل الطاقات الثورية .

ومع ذلك كانت مصر تساند بن بيللا بكل ما تملكه من طاقات
سياسية وثقافية .

أثناء احتفالات أول يوليو ١٩٦٣ توجهت الى الجزائر بعثة فنية
كبيرة تضم ٤٥٠ فنالا وفنانة كلفت برئاستها وضمت المسرح القومي

واحدى فرق التليفزيون والفرقة القومية للفنون الشعبية وموسيقىات الجيش العسكرية وخصصت لنا المركب (الجزائر) التي امتلأت على سعتها بأعضاء البعثة .

وهناك التقى مع البعثة حشد من المطربين والمطربات أذكر منهم عبد الحليم حافظ ونجاة الصغيرة وأعد برنامج حافل تناوبت فيه الفرق بتقديم عروضها في مختلف مدن الجزائر .

كان مهرجانا ثقافيا لم تشهده له الجزائر قبلا من مثيل ، ولم تسهم بمثلها مصر في الاحتفال بعيد دولة عربية أخرى .

وأشترك في العيد الأول أيضا المشير عبد الحكيم عامر .

وكان واضحا من المظهر أن بن بيللا يحرز شعبية جارفة وأن الأمور تستقر على أساس ثوري وسوري معا ، ولكن الواقع أنه كانت هناك عدة اتجاهات للمعارضة الى جانب حسين آية أحمد .

كان هناك بعض العناصر البرجوازية والاقطاعيين الجزائريين مثل فرحات عباس وكان هناك أيضا بعض رجال الحكومة المؤقتة السابقين ومنهم بوضوف وزير التسليح الذي تمركز في المغرب وتعاون مع كل أعداء بن بيللا حتى المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الفرنسية .

ورغم ميول بن بيللا التقدمية فإن الحزب الشيوعي أيضا لم يقبل الاندماج الكامل في حزب الجبهة ، وفضل أن يكون حزبا مستقلا في إطار جبهة وكان بن بيللا قد أصدر قرارا بحله تنفيذا لبرنامج طرابلس .

وهكذا بدأ بن بيللا خطواته الأولى في الحكم وسط تيار معارض متعدد الأهداف متشعبة الاتجاهات ، عاجز عن تكوين معارضة واضحة قادرة على إسقاط نظام تحالف المدنيين والعسكريين : بن بيللا رئيسا وهوارى بومدين أصبح نائبا للرئيس .

وفي وسط هذا الجو تعرضت الجزائر لمشكلة خارجية هي مشكلة الصحراء التي ضمتها فرنسا الى الجزائر ومطالبة الملك الحسن بها وتصادم القوات المغربية والجزائرية صداما مسلحا في أكتوبر ١٩٦٣ .

كانت أنظمة الحكم في المغرب وتونس تخشى اشعاعات الثورة الجزائرية ، فتكررت التوترات مع تونس ، ووصل الأمر في المغرب الى الصدام المسلح الذي تعرض فيه الجيش الجزائري لقوة نظامية حسنة التدريب والتسليح بينما لم تكن معالم الجيش النظامي تسليحا وتدريباً

تقد توافرت بعد للجيش الجزائري ، الأمر الذي دفع بن بيللا الى مطلبة جمال عبد الناصر بارسال مدرعات مصرية آلية في وقت كانت فيه حرب اليمن ما زالت مشتعلة ، ولم يتردد جمال عبد الناصر لحظة ، بل أسرع بارسال عدة كتائب مدرعة على باخرة مصرية ، وخلال عملية منضبطة اداريا أمكن للمدرعات المصرية الوصول الى الحدود الجزائرية في الوقت المناسب لحمايتها .

وسحبت المغرب سفيرها من القاهرة .

وخلال أزمة التصادم الخارجي أسفر بعض قادة الثورة عن وجههم المعارض لبن بيللا ، فعندما طالب بن بيللا من محمد خيضر الاتصال بحسين آية أحمد لاقتناعه بالكف عن موقفه الذي يعرض الجزائر كلها لخطر الأزمات الداخلية . . . عقد محمد خيضر مؤتمرا صحفيا وجه فيه نقدا مباشرا لكثير من الأوضاع . . . وانتهى الأمر بعزل خيضر وبیطاط وخروجهما من الجزائر ومع الأول أموال جبهة التحرير التي كان سكرتيرا لها .

وعقد أول مؤتمر عام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري في الفترة من ١٦ الى ٢٦ أبريل ١٩٦٤ وتقرر فيه إعادة تكوين الحزب خلال شهرين على أن تكون العضوية لمن شارك في حرب التحرير الجزائرية أو دخل السجن أثناء حكم الاستعمار وكان ذلك شرطا ضروريا في هذه المرحلة .

والميثاق الجزائري هو مجموع النصوص التي صدق عليها المؤتمر وقد جاء فيها (ان ثورتنا كانت عند ميلادها ديموقراطية وشعبية بأوسع معاني الكلمة . ان فلاحى وعمال بلدنا باحتلالهم للأراضى والمعامل الشاغرة قد خلقوا القواعد الموضوعية للاشتراكية في الجزائر) .

ووجه ميثاق الجزائر وجهها الى المشرق العربي الذي فرض الاستعمار الفرنسى عزلتها عنه اذ جاء فيه (ان تطور حركة التحرير لم يجر في دائرة مغلقة فنظريات التجديد الاسلامى التي نادى بها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وفكرة الوحدة العربية التي حملها شكيب أرسلان ، والأفكار الاشتراكية كانت لها أصداء بعيدة في الجزائر) .

وخلال الاحتفال بالعيد الأول للاستقلال خطب بن بيللا قائلا (التعريب أساس الاشتراكية) .

ووضعت العلاقة بين الحزب والجيش على مائدة البحث في المؤتمر .

كانت المناقشات التي دارت حول طبيعة الجيش الجزائري وتكوينه
في ذلك الوقت تنبئ عن وجود خلافات داخل كواليس المؤتمر .

وبرزت تناقضات جديدة داخل جهاز القيادة إذ أخذ بعض
اليساريين الغربيين من بن بيلا موقف التشكيك في أسلوب بومدين الذي
نهج - على حد تعبيرهم - إلى تحويل جيش التحرير إلى جيش من المحترفين
البعيدين عن التكوين الثوري والالتزام السياسي بعيدا في صورته
عما كان عليه خلال الثورة يأخذ كثيرا من المراكز القيادية فيه ضباط
نشأوا في الجيش الفرنسي وانطبعوا بالروح العسكرية الاستعمارية
ويأخذ منه الجنود والضباط مرتبات عالية إذا قورنت بمسنوى دخل
الفلاح أو العامل الجزائري .

وفي إيجاز كان أنصار هذا الاتجاه يعتقدون أن الجيش لا يؤدي
دوره الثوري وإنما يجمد في حدود كلاسيكية تحوله مع الوقت إلى قوة
بوليسية في يد النظام .

وفي مواجهة هذا الاتجاه كان يقف هواري بومدين وقادة الجيش
الذين يؤمنون بأن الجيش هو الثورة الوحيدة التي حافظت على بقائها
الثوري بعد تطهيرها من جنود ١٩ مارس ومن الانتهازيين والمغامرين ،
وبعد توحيد جيوش الداخل والخارج .

قال بومدين (لقد منحني الثورة مسؤولية إعادة بناء الجيش وحققت
ذلك بأكثر الناس قدرة على هذا العمل ، ومن الطبيعي أن أفضل العمل
مع جزائريين مهما كن التحاقهم بالثورة متأخرا عن العمل مع خبراء
أجانب) .

وانتهى هذا الحوار الجاف إلى تضاعف الاحساس بعدم الثقة بين
الجانبين .

وزاد هذا الاحساس عندما تقرر إنشاء (مليشيا شعبية) بجانب
الجيش ولا تتبع قيادته وإنما تتبع الحزب .

وكان هذا سوء تقدير من بن بيلا الذي أراد أن يدخل الجيش طرفا
في لعبة التوازن السياسي ، وهو ما يتناقض تماما مع طبيعة الجيش المسلح .

وانتهى المؤتمر إلى اقرار تسييس الجيش وتحويله إلى منظمة
سياسية ثورية ، وهو ما يتناسب نظريا وينبع من واقع الجيش الجزائري
وأسس تكوينه وارتباط حركته بالنضال الثوري في حزب التحرير .

وشكلت في الجيش دائرة سياسية ، كما ضمت اللجنة المركزية وزير الدفاع ورئيس الأركان وعددا من القادة .

وخطت الثورة الجزائرية بذلك خطوة أكثر تقدمية من مصر . . . إذ أنه رغم أن الميثاق المصري قد نص على ادخال الجيش والشرطة والقضاء داخل التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي العربي) إلا أن ذلك لم يتفد مطلقا . . . وظل الجيش المصري في عزلة سندا وحصنا لقيادة الثورة وبعيدا عن حيوية التفاعل السياسي وما قد يحمله من اهتزازات أو أخطار (انظر الجزء الثاني) - مجتمع جمال عبد الناصر - الباب الثاني .

وحاول بن بيللا أن يعيد الهدوء في الجزائر بتعيين الكولونيل محمد شعبان عضوا في المكتب السياسي . وعضوا في رئاسة الأركان رغم عدم موافقة بومدين ، ولكن شعبان رفض مبادرة الأوراس وواصل المقاومة حتى اعتقل في يوليو وأعدم في سبتمبر ١٩٦٤ .

والى جانب هذا التناقض الرئيسي في علاقة بن بيللا مع الجيش ، كانت هناك تناقضات فرعية أخرى قد نشأت بينه وبين بعض اليساريين الذين تعرضوا لهجوم بعض المقربين شخصيا من بن بيللا مثل عبد الرحمن الشريف وزير الدولة وبوريسه الضافي وزير العمل . . الأمر الذي دفع حسين زهران عضو المكتب السياسي الى رفض مقابلة وفد الاتحاد الاشتراكي العراقي في القاهرة ، رغم اتصال على خشية سفير مصر في الجزائر مع بن بيللا وأبلاغه الأزمة التي نشبت في القاهرة ، ومنعت المحادثات من أن تكون ثلاثية بين مصر والجزائر والعراق واستمرت المحادثات ثنائية فقط بين مصر والجزائر .

ومع ذلك كانت الجزائر تستعد في يونيو ١٩٦٥ لاستقبال المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية امتدادا لمؤتمر باندونج الذي عقد في ١٨ أبريل ١٩٥٥ .

كانت دول مؤتمر باندونج ٢٩ دولة منها ٦ فقط من أفريقيا ، أما دول مؤتمر الجزائر فكان مقروضا أن تصل الى ٦٠ دولة حصلت على استقلالها خلال السنوات العشر السابقة .

ولكن تغييرات هامة كانت قد حدثت في الجانب المقابل أيضا ، إذ دبت المنازعات بين دول كولمبو الخمس التي دعت الى باندونج وهي الهند وباكستان وأندونيسيا وسيلان وبورما . . ودبت بينها المنازعات الخاصة حول كشمير .

وظهرت دول عدم الانحياز كقوة مترابطة تعمل من أجل السلام وهي الدول التي لا ترتبط بأحلاف مع الغرب أو الشرق والتي تشكل ركيزة كبرى في مؤتمر التضامن .. التي تعرض بعضها لنكسات رجعية مثل ميلان .. وعانى البعض الآخر من خلافات حادة مثل الهند والصين ، وتعرض البعض الثالث لضغوط مؤامرات استعمارية مثل اندونيسيا التي انسحبت من الأمم المتحدة واقتربت من الصين واعترضت على حضور ماليزيا للمؤتمر مهددة بالانسحاب منه .

وفوق ذلك كان يخيم على جو المؤتمر المرتقب النزاع الصيني السوفيتي الذي كان يتسرب في ذلك الوقت الى كافة الاجتماعات ومختلف المنابر المفتوحة أو القاعات المغلقة .

واقترب موعد انعقاد المؤتمر .. ووصل شوان لاي الى القاهرة في محادثات تمهيدية مع جمال عبد الناصر الذي قام بإجراء عدد كبير من الاتصالات لانجاح المؤتمر الذي كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٤ يونيو ١٩٦٥ .

وتدفق ١٢٠٠ صحفي من مختلف انحاء العالم الى الجزائر ليشهدوا المؤتمر الذي يضم ممثلين عن أكثر من نصف سكان العالم ، والذي يشكل أكبر تجمع تاريخي كان مفروضا أن يساند قضايا التحرر والتقدم الاجتماعي .

وفجأة حدث في الجزائر شيء مثير ، أدى الى تأجيل المؤتمر الكبير الى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

سقوط بن بيللا :

كانت الساعة الثانية والنصف من صباح السبت ١٩ يونيو ١٩٦٥ عندما هجمت مجموعة مكونة من العقيد طاهر الزبيري والكولونيل سليمان هوفمان وأحمد داريا على رئيس الدولة أحمد بن بيللا في منزله المواجه لقصر الشعب في فيللا جولي حيث استقبلني مع ناصر الدين النشاشيبي في يوليو ١٩٦٣ وجلسنا نجرى معه الحديث .

تحرك الجيش الجزائري في هذه الليلة ليفرض ارادته بانقلاب عسكري .

المقاومة كانت محدودة تماما .. بضع طلقات من الرصاص .. واستسلام سريع لاحد أقسام شرطة العاصمة .. وأناشيد عسكرية في الاذاعة .. ثم البيان رقم ١ في حوالى الساعة والنصف صباحا ..

هواري بومدين رئيسا لمجلس قيادة الثورة .. وتشكيل جديد لمجلس
القيادة ومجلس الوزراء ..

اعتقل مع بن بيللا مجموعة من أقرب أصدقائه .. وخلت الجزائر
من أية معارضة واضحة للانقلاب .. والحزب (جبهة التحرير) لم يتحرك
لاعتقال سكرتيه العام .. مظاهرات طلابية قليلة ثم انتهى الأمر ..

وصلت التناقضات بين بن بيللا والعسكريين الى ذروتها .. واجهت
فكرة ادخال الجيش طرفا في لعبة التوازن ..

وكان بن بيللا قد أعلن قبل اعتقاله بأيام قليلة في خطاب بوهران انه
قد (جرت اتصالات فعلا وقررت العناصر التي تسمى نفسها جبهة القوات
الاشتراكية أن تكف عن كل نشاط) .. وكان هذا في مضمونه يعني مزيدا
من التعاون والارتباط بالعناصر اليسارية والاتجاه التقدمي داخل حزب
جبهة التحرير ..

كما أن بيللا كان قد أسفر عن موقفه في مواجهة مجموعة الضباط
المقربين من نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع هواري بومدين ..
وانتهز فرصة وجود بومدين في موسكو لعقد صفقة أسلحة وعين طيارا
الزيري رئيسا للأركان .. ولكن بومدين استطاع بشخصيته ونفوذه أن
يجعل كل المسئوليات للآخرين ضامرة ..

وقال بومدين أن بن بيللا كان يحاول تشويه وجه الجيش عندهم
طلب من بومدين محاصرة حسين آية أحمد وقتله مثل الكلب ..

ولكن بومدين الذي تمكنت قواته من تنفيذ ذلك رفض قتل حسين
آية أحمد وجعله الى بن بيللا ثم فوجيء به يعفى عنه .. وكأنما القتل
للجيش والعفو للرئيس وحده ..

وكان بن بيللا يسعى الى قص أجنحة بومدين بعزل أنصاره ، فأقال
صديقه ضابط الجيش السابق أحمد مدعزي من وزارة الداخلية في يوليو
١٩٦٤ ، كما أقال قائد أحمد من وزارة السياحة وهو زميل بومدين في
الجيش منذ البداية ، ويقول هارويتز في كتابه (ابعاد العسكرية لسياسة
الشرق الأوسط) ان بن بيللا حاول اخراج عبد العزيز بوتفليقة من وزارة
الخارجية في ربيع ١٩٦٥ وهو ضابط سابق في الجيش أيضا ولكن بومدين
وقادة الجيش اعترضوا ورضخ بن بيللا ..

عندما هربت الى الجزائر بعد الحركة العسكرية يوم ١٩ يونيو علمت
من علي كافي سفير الجزائر السابق في القاهرة وقائد ولاية قسنطينة أثناء

جرب التحرير أن عبد العزيز بوتفليقة كان قد دعا سفراء الجزائر في الخارج في شهر مايو استعدادا لمؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي وطلب من بن بيللا حضور حفل افتتاح المؤتمر ولكن بن بيللا اعتذر عن عدم الحضور لارتباطه برحلة إلى عناية .

وتحدد يوم ٢٤ مايو موعدا لاختتام المؤتمر وطلب بوتفليقة من بن بيللا حضور الاجتماع الأخير للسفراء الذي قرر عقده في نادي الضباط بضاحية مدارك على مسافة ١٤ كيلو من الجزائر ، ثم يتناولون العشاء . . وتجمع ٤٢ سفيرا ولكن بن بيللا يحضر وطلب منهم الحضور لتناول العشاء في قصر الشعب .

ويقول علي كافي أن بوتفليقة شعر أن ذلك اهانة شخصية توجه له باعتباره وزيرا للخارجية ، ويقول أيضا أنهم عندما ذهبوا إلى قصر الشعب رفض بن بيللا مصافحته شخصيا قائلا له (انني لم أدعك . . لقد دعوت السفراء فقط . . وانت لست سفيرا) .

وانسحب علي كافي من غرفة المائدة ، وخرج من قصر الشعب دون أن يودعه أحد من الحاضرين كما يقول .

وفي الليل كان يزوره هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة وآخرون . . ويقول أنهم أبدوا أسفهم لما حدث دون أي اذنية . . وأعلن علي كافي أنه منستقيل من منصبه سفيراً بلبنان . .

وهكذا كانت حوادث الصدام بين بن بيللا ومجموعة العسكريين قد تجاوزت حدود الجدران المغلقة ، وأصبحت حديث المجلس .

ولم يعد هناك من سبيل أمام بومدين ورفاقه إلا الاطاحة بأحمد بن بيللا المدني الذي حاول أن يدخل الجيش طرفاً في لعبة التوازن السياسية ، دون أن يركز اعتماده عليه كاملاً كما فعل جمال عبد الناصر .

حقيقة الانقلاب :

لا شك أن ظواهر الأمر كانت تدفع إلى احاطة انقلاب ١٩ يونيو بضباب من الشبهات . . فلم تكن أبعاد الخلافات ودرجة عمقها معروفة تماماً لدى الكثيرين .

وتأجيل مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي إلى أجل بعيد كان في ذاته يعطي مؤشراً سلبياً للانقلاب . .

كما أن المجموعة التي بزغت فوق السطح لم تكن معروفة بالحماس الشديد للاشتراكية والتقدم الاجتماعي مثل قايد أحمد وشريف بلقاسم ، وأحمد مدعزي .

وجرّست أثناء وجودي في الجزائر خلال الأيام الأولى بعد حركة ١٩ يونيو أن أتبين حقيقة الموقف ، وأتعرّف على الطريق الجديد ، وقال لي بومدين ردا على ما أثير من اتهام العهد الجديد بأنه عسكري ورجعي (انهم ينعنون بذلك أناسا ربما كانت جريمتهم الوحيدة أنهم رفعوا السلاح ... ورفعوه في وقت كان فيه الناس لا يؤمنون بمستقبل هذا الشعب وبمصير هذه الأمة ... وأن الجزائر ليست بلد الانقلابات ، هناك أناس يقولون أنها عسكرية ... ونحن نقول أنها حركة مناضلين ... ليس ثمة عسكريون ... ولا مناضل عسكري ومناضل فقط ... بل هناك مناضلون يؤمنون بعقيدة ثورية وبمصير ومستقبل بلادهم الاشتراكي) .

وكلمات بومدين تفسر فعلا التكوين الخاص لجيش الجزائر الذي لم يبدأ من طريق الاختراف خلال قانون خاص للتجنيد ولم يتخرج معظم قادته في مدارس عسكرية ... ولكن لمعظمهم منهن أخرى ، حتى بومدين تخرج في الأزهر الشريف .

ولكن هذا الجيش بدأ مع النضال الثوري وخلال معركة التحرير ورتب القادة منحت لهم خلال القتال ... الأمر الذي فرض على صفوفه نوعا من الحركة السياسية التي تنسج بين وجوده وأهدافه .

ورغم أن حركة ١٩ يونيو قد تمت من الوجهة الظاهرية بأسلوب الانقلابات العسكرية إلا أنها لا تمثل انتقاضا على النظام لهدمه ، ولا تمثل امتدادا للتقديم بكل مظاهره .

وإذا كان اتجاه بن بيللا إلى الاشتراكية كان طموحا ومنذفعا فإن بومدين لا يتخلى لحظة عن محاولة التطبيق الاشتراكي ولكنه يعترض على بعض هؤلاء اليساريين الذين هرعوا إلى الجزائر وأحاطوا بن بيللا ويقول عنهم « دخل في بلادنا أناس أرادوا أن يضعوا أنفسهم في مكانة المرشدين ... فشلوا في بلاد أخرى ، وأرادوا أن يقوموا بتجارب جديدة في بلادنا ... وابتاء الجزائر ليسوا في حاجة إلى مرشدين أجانب ليعطوا دروسا عن كيفية بناء الاشتراكية أو بناء المجتمع الجديد » . وغادر الجزائر لطف الله سليمان إلى باريس ليستقر هناك ، وعاد إلى الشلفاني إلى القاهرة .

ثورة يوليو ج ١ - ٢٠٢٥

ويؤكد بومدين عمق جذور الفكر الاشتراكي في الجزائر فيقول
« القصد من إثارة الحديث عن معاداة الاشتراكية هو فصل الثورة عن
ماضيها لأن ثورتنا لم تخلق بعد الاستقلال .. هذا الخط الاشتراكي ..
وهذه الثورة جاءت نتيجة لتضحيات جبارة »

ويتأكد اتجاه بومدين منذ اليوم الأول عندنا يقول لرجال الدرك
(الشرطة) « يجب أن تكونوا في خدمة الشعب وحده .. ودائما في
خدمة الثورة الاشتراكية والثورة الاشتراكية وحدها »

وتبقى الحقيقة التي فجرتها حركة ١٩ يوليو ١٩٦٥ وهي أن حزب
جبهة التحرير الجزائري كان حزبا من ورق ، لا تصدق عليه كلمات
اللافتة الكبيرة التي ارتفعت على النفق الكبير في شارع محمد الخامس
وتقول : (حزب جبهة التحرير هو قائد الشعب)

التنافس بين الحزب والجيش أصبح موضوعا رئيسيا

وميثاق الجزائر يقول : (الجيش الوطني الشعبي هو أحد أدوات
الدفاع عن الثورة ، ومكاسيها لا يمكن الدفاع عنها اذا لم توجد قوة قادرة
على ذلك .. ان الجيش الوطني هو أداة في خدمة الشعب ورهن اشارة
الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل .. والحزب مسئول
عن التوعية السياسية للجيش)

القيادة اذا للحزب .. ورئيس الحزب هو رئيس الدولة ، والتوعية
السياسية للجيش مسئول عنها الحزب .. والمكتب السياسي للحزب
يراقب العمل السياسي داخل الجيش

العلاقة واضحة

ولكن الجيش في اقصى بن بيللا انفراد باتخاذ الاجراء .. ووضع
الجميع امام الامر الواقع

ومع ذلك لم تكن هناك معارضة واضحة للاجراء كما ذكرت ..
أغلبية المكتب السياسي كانت تؤيد بومدين ، وأقلية طالبت بعرض
الموضوع من جديد على قيادات الحزب .. وكان ذلك طبيعيا فتشكيل
المكتب السياسي كان من ٨ وزراء وتسعة من الجيش

ولكنه لم يكن ممكنا للجيش أن يعود بحركته العسكرية خطوة
الى الوراء

وبومدين أعلن في بيانه الذي أذيع يوم عيد الاستقلال أول مايو
أن مجلس الثورة أصبح السلطة العليا في البلاد

بعد السقوط :

كانت حركة ١٩ يونيو مفاجأة غير متوقعة لجمال عبد الناصر ، فقد أصبح صديقه الوفى أحمد بن بيلا معتقلا مرة أخرى بعد أن كان زعيما مرموقا .

لم يكن جمال عبد الناصر متوقعا هذا الاجراء الخشن رغم علمه باخطاء صديقه من تقارير السفير على خشبة .. ولذا يادر بايفاد المشير عبد الحكيم عامر الى الجزائر في اليوم الاول ومعه محمد حسنين هيكل لمقابلة هواري بومدين .

وأسرع هواري بومدين من جهته بايفاد عبد العزيز بوتفليقة الى القاهرة لتوضيح الموقف .

وكانت قد صاحبت الحركة العسكرية بعض الاجراءات التي دفعت الى توتر الموقف بين القاهرة والجزائر .. فقد تعرضت سيارة وزير الخارجية محمود رياض والسفير المصري الى التفتيش أثناء مرورها في شوارع العاصمة .

وطيرت وكالات الأنباء الغربية الخبر مستهدفة اثاره الخلاف والتناقض عندما روت أنها تعرضا للاعتقال والاستجواب .. ثم تبين أن الأمر لم يكن يتعدى اجراء روتينيا قام به جندي صغير .. وأن الوزير المصري لم يقدم احتجاجا رسميا لأنه لم يعتقل كما نشرت وكالات الأنباء ولم يستجوب .. وأن مثل هذا الاجراء قد اتخذ مع عدد من وزراء الخارجية وسفراء الدول المختلفة الذين اجتمعوا في الجزائر للتحضير لمؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية .

وانفجرت قنبلة في نادي الصنوبر ، حيث كان مقررا أن ينعقد مؤتمر التضامن .

وكان رد الفعل السريع ، هو اعتقال عدد من المهندسين المصريين الذين يعملون في مقر المؤتمر .. ويعد التحقيق ثبت أن الكافتيريا التي تم فيها الانفجار قد انتهى العمل فيها ، وسلمت للسلطات الجزائرية ، ولم يعد يدخلها المصريون .

وأصدر هواري بومدين قرارا بالافراج عن المهندسين المصريين بعد ساعات من صدور أمر الاعتقال .

وسرت اشاعة بأن الحكم الجديد متحفظ من جهة المصريين .. وأعلن جمال عبد الناصر استعدادة الفوري لاستدعاء كل المصريين اذا

طلبت السلطات الجزائرية ذلك .. ولكن هواري بومدين أعلن تمسكه ببقاء المصريين في مواقع عملهم .

وساعد على اشتعال الحساسيات ما كتبه محمد حسنين هيكل في جريدة الأهرام عقب عودته مع المشير عامر .

ويشابه هذا الموقف ما سبق أن حدث في السودان وسبق شرحه بعد ثورة ٢٦ أكتوبر كرد فعل على مقال محمد حسنين هيكل .

ولكن الأمور لم تتطور إلى الامتداد حرضا من جمال عبد الناصر وهواري بومدين على العلاقة الطيبة بين البلدين .

وهواري بومدين أحد رواد توثيق العلاقة مع المشرق العربي منذ كان في بيت المغرب في مصر ، وسافر إلى الجزائر متأصلا في صفوف الجيش ، ومستقبلا لأسلحة مصر .

وقد لعب عبد المجيد فريد سكرتير رئاسة الجمهورية في مصر دورا ملموسا في عدم تدهور الموقف .. إذ تصادف وجوده في الجزائر موفدا لترتيب واعداد قصر الأمم لاستقبال وفود مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي وذلك لخبرة مصر السابقة في عقد المؤتمرات وفوجيء بحركة ١٩ يونيو .

أسرع عبد المجيد فريد في الصباح الباكر فور علمه إلى بعض الذين تربطهم به علاقات صداقة من الوزراء وقادة حزب جبهة التحرير ، ولكنه لم يجدهم عند أحد منهم أية مبادرة للمقاومة ، وثبت لديه أن الحزب كان تنظيما شكليا من ورق .

وبادر بارسنال برقية إلى جمال عبد الناصر يبلغه فيها بحقيقة الموقف وينبئه بأن الانقلاب قد أصبح واقعة لا سبيل لتغييرها .

وجاء الرد من عبد الناصر يطالبه بأن يبلغ ذلك للمشير عبد الحكيم عامر قبل مقابلته لهواري بومدين ..

وضعد عبد المجيد فريد إلى الطائرة حيث أبلغ المشير بما عنده من معلومات وأوضح له صورة الموقف .. الأمر الذي جعل اللقاء بين عامر وبومدين وديا وهادئا .

وقد حاولت كل من الحكومة التونسية والحكومة السورية في ذلك الوقت رغم اختلاف ميولهما الايقاع بين القاهرة والجزائر ، وحاولوا تصوير الموقف كما لو أن سقوط بن بيللا هو سقوط لسياسة القاهرة ، متجاهلين الظروف الموضوعية لثورة الجزائر ، وطبيعة القادة الجدد .

وإذا كان قد أمكن تفجّر الخلاف بين البلدين ، فإن حملة حازقة ضد الشيوعية قد أخذت اندفاعها نتيجة معارضة اتجاهات بن بيللا وتعاونّه مع بعض العناصر الشيوعية .

واعتقل في سبتمبر ١٩٦٥ بشير الحاج على سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري وعدد من رفاقه أثناء زيارة (قايد أحمد) للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت حكومتها تقترب من الجزائر بعد موقفها المعارض لأحمد بن بيللا نتيجة زيارته لكوبا عام ١٩٦٤ ، وتأييده القوى لجمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة جنوب فيتنام ، الأمر الذي ظهر في تأييد أمريكا للمغرب أثناء حوادث الحدود ، واحكامها عن تقديم مساعدات اقتصادية .

وتعرضت حركات التحرر الإفريقية التي تجمعت في الجزائر خلال عهد بن بيللا وهنحت كل التأييد والتشجيع المادي والأدبي ، الى بعض المضايقات .

وانعكس ذلك في موقف بعض الدول الإفريقية المتحررة (غانا وغينيا وتنزانيا ومالي) التي دافعت عن بن بيللا ، وهاجمت النظام الجديد .

واستنكر نكروما وسيكوتوري أثناء مقابليهما لعبد العزيز بوتفليقة عندما زار البلدين في يوليو ١٩٦٥ أسلوب الاطاحة بأحمد بن بيللا وزاد توتر العلاقات مع غانا نتيجة الخلاف على موعد عقد مؤتمر أكرا للدول الإفريقية واحساس الجزائر بتعارض الموعد المحدد مع موعد عقد مؤتمر تضامن الدول الإفريقية والآسيوية بالجزائر .

وعندما أسقط الانقلاب العسكري في غانا نظام نكروما أثناء زيارته للضيف ، ولجأه بعد ذلك الى غينيا صرح بومدين قائلا (في هذه الظروف الدقيقة التي تعيشها أفريقيا ، وفي هذا الجو السياسي المضطرب ، وفي هذه المرحلة التي نشاهد فيها الاستعمار قائما بهجوم كبير ، يسرني أن أعرب لكم عن فرحنا وسرورنا من أن قلب الثورة الإفريقية - وليس هذا من باب الافتخار لثورتنا وإنما هي حقيقة تاريخية - يواصل نبضاته أكثر من ذي قبل ... ونستطيع كذلك أن نفتخر بأن نقول بأننا لم نخطئ في تحليلنا التاريخي لحركة التاسع عشر من يونيو الذي وضعنا فيه حدا لربط مصير الثورة الجزائرية بشخص ، وقد جاءت الأحداث الدولية مؤكدة صحة ما قلناه ، ومؤكدة كذلك التحليل الذي قدمناه في ١٩ يونيو الذي نعتبره من وجهة نظرنا ووجهة نظر مجلس الثورة رجوعا الى أصل الثورة الشعبية التي لا تربط مصيرها بمصير شخص ، فالثورة الشعبية

لا بد أن تثق بطاقتها النضالية ، وبوعى اطاراتها وإيمان جماهيرها
الكادحة ، وهذا على عكس الثورات السطحية التي بنيت على أشخاص ،
والتي لم تتجاوز في أبعادها حدود السفارات وخطب المهرجانات ،
والتهريج والتدجيل ، ولنا مثال مؤلم على ذلك هو غانا ، فقد كانت غانا
بالأمس القريب فقط تعد من الدول الثورية ، ومن الدول التقدمية
والثورية ، وإذا بكل ما قيل منذ سنوات طويلة عن غانا يتبخر بين
عشية وضحاها ، وأصبحت الصحافة الدولية وأذاعات العالم تردد نهاية
الثورة ، ونهاية النظام الاشتراكي في غانا ... لهذا انتهت الثورة
بنهاية نكروما) .

هكذا كان بومدين يدافع عن حركته ضد بن بيللا ، مفسرا أنها حركة
نابعة من ضمير شعب الجزائر ، معبرة عن ثورته ، مستهدفة تحقيق
الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ... دون ارتباط كل خيسوط
المصير بيد فرد واحد مهما كانت شخصيته .

كان هجوم بومدين على نكروما صورة من صور ردود الفعل التي
نشأت عن موقف بعض الدول الأفريقية ضد حركته في تسرع ودون
دراسة عميقة واعية لظروف الجزائر في ذلك الوقت .

كان جمال عبد الناصر أكثر إدراكا ووعيا بحركة التاريخ وتفهما
لطبيعة حوار بومدين وطبيعة الثورة الجزائرية عن غيره من زعماء
أفريقيا . واستطاع أن يكت عواطفه تجاه صديقه أحمد بن بيللا الذي
ضمن وعدا من بومدين بالمحافظة على حياته ، وأن يرتفع بموقفه السياسي
إلى مستوى الواقع والحقيقة فوق العواطف .

وأثبتت الأحداث والمواقف بعد ذلك أن بحركة ١٩ يونيو كانت
استمرارا لثورة الجزائر وأنها تفيحرت ضد أفراد بن بيللا بالسلطة
بأسلوبه الشخصي في السيطرة عليها .

وحسه جديد :

تشكل مجلس لقيادة الثورة من ٢٦ عضوا برئاسة هواري بومدين
ضم عددا من القادة العسكريين للجيش والولايات سابقا يمثلون جميع
المناطق الجغرافية في الجزائر .

وتشكل مجلس الوزراء من ٢٠ عضوا برئاسة هواري بومدين
أيضا ، وعاد أحمد مدعزي الذي عزله بن بيللا وزيرا للداخلية .

كان الجميع تجمعهم رغبة الاطاعة بأحمد بن يبللا . . . أما بينهم فكانت توجد تناقضات أخرى تابعة من طبيعة الثورة ، وتبلورت الخلافات في ظهور مجموعتين ، الأولى عرفت باسم مجموعة (أوجدا) البلدة المغربية التي احتشد فيها جيش التحرير الجزائري وتضم عبد العزيز بوتفليقة ، شريف بلقاسم ، قايد أحمد ، أحمد مدعزي ، وعبد السلام بولعيد وغيرهم ، وهم من الذين كانوا يهدفون الى دعم سلطة الضباط عموما ، ومحاولة دفع الضباط الذين خدموا في الجيش الفرنسي بحجة الخبرة ، مع الوقوف في وجه محاولات بناء وتنشيط الحزب ، وسحب الجزائر الى المغرب العربي فقط ، واتخاذ مواقف محافظة بالنسبة لحركات التحرر الافريقية والدول الاشتراكية ، مع السعي لتحسين العلاقات مع المغرب .

أما المجموعة الثانية فكانت تعرف باسم مجموعة الشرق أو الاوراسي وتضم العقيد طاهر الزبيري وسعيد عبيد وصوت العرب وعبد العزيز تدرداني وغيرهم من الضباط الذين نشأوا من طبقة الفلاحين وقاضلوا في الداخل ، وكانت نظرتهم أكثر تقدمية من المجموعة السابقة .

وكان يومدين أقرب فكريا واتجاها الى المجموعة الثانية رغم أنه كان قائدا على المجموعة الأولى ولكن هذا التصنيف لم يدفع يومدين الى تصفية أحد الاتجاهين حرصا منه على عدم تكرار أخطاء بن يبللا ، ورغبته في دفع الأمور الى غايتها بوسائل طبيعية .

ووقف يومدين صلبا في وجه محاولات الهجوم على الاشتراكية .

قال يومدين (كثرت في الأشهر الأخيرة الدعايات التي كانت تهدف الى خلق البلبلة في النفوس ، لقد ادعى مروجو تلك الحملات بأن السلطة ستتوقف عن السير في الطريق الاشتراكي ، وأن الاملاك ستعاد الى أصحابها - وأنا أقول بايجاز ، في هذا البلد سوف تتحقق العدالة المطلقة ، وستنشط في هذه المرحلة الثورية الجديدة من مراحل بناء الاشتراكية) .

وواصل يومدين تفسيره قائلا (نبتت الفكرة الاشتراكية أثناء الكفاح ومن أجلها قدمت الجزائر مليوننا ونصف مليون شهيد . . . ان الجزائر لم تقدم هذا الثمن الباهظ من أجل الهتاف باسم شخص ، ولا من أجل أن يرتفع العلم فقط ، لقد تجاوزت فكرة الكفاح من أجل الاستقلال عند العامل والفلاح الى فكرة الكفاح من أجل الاشتراكية) .

وحسم يومدين قضية استمرار التسيير الذاتي قائلا (ان نظام التسيير الذاتي ملك للشعب والشهادة بوضوح الطريق الذي اخترناه

لتحقيق الهدف الاجتماعي من الكفاح المسلح والذي يتمثل في الاستيلاء على ثروات البلاد .

وأعلن في أغسطس ١٩٦٦ مشروعا للإصلاح الزراعي يصل بالثورة الى أعماق البلاد بعيدا عن الشريط الساحلي .

وأصدر مجلس الثورة قرارا بتأميم الثروة المنجمية للجزائر وتلاها بتأميم شركات التأمين كلها ، كما بدأ في إعداد خطط للتنمية ، وإعلان الحرب على السرقات والاختلاسات وسيادة قيم وتطلعات البرجوازية في قيادات الدولة والحزب ، وقرر في ٢١ يونيو ١٩٦٦ تكوين محاكم خاصة للجرائم الاقتصادية .

واسترجعت الجزائر موقعها التقدمي في الوطن العربي فتصدت للحلف الإسلامي وشاركت بدور بارز في الخطوات الرامية لتحقيق وحدة القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي .

ودعا هواري بومدين الى ندوة الاشتراكيين العرب في مايو ١٩٦٧ والتي حضرها لأول مرة ممثلون لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعتنق الاشتراكية .

واجتمع في نادي الصنوبر بالجزائر ممثلون للاتحاد الاشتراكي العربي بمصر وحزب البعث في سوريا والأحزاب القومية بالعراق والأحزاب التقدمية في لبنان والأحزاب الشيوعية في السودان ولبنان والأردن الى جانب ممثل القوي والأحزاب الاشتراكية في مختلف الدول العربية ، وعدد من الشخصيات .

مثل مصر في هذه الندوة كمال الدين رفعت والدكتور لبيب شقير ولطفي الخولي والدكتور عبد العزيز الأهواني وكامل زهيري وكاتب هذه السطور .

ومثل الحزب الشيوعي السوداني الشهيد المناضل عبد الخالق محجوب ومحمد ابراهيم نقد ودكتور عز الدين علي عامر وفاروق أبو عيسى وطاهر عبد الباسط ومثل القومي الاشتراكي أمين الشبلي ومحمد سليمان .

وحضر فؤاد نصار سكرتير الحزب الشيوعي الأردني وممثل الحزب الشيوعي اللبناني نيقولا شاوي .

ونجحت الندوة التي افتتحها هواري بومدين ورأسها عبد العزيز بوتفليقة الذي لعب دورا نشيطا في تقريب وجهات النظر التي استقرت على أن تكون هذه الندوة بداية ونقطة انطلاق لندوات ومؤتمرات أخرى .

وفي مجال العلاقات الافريقية ، فتحت الجزائر أبوابها لحركات التحرر الافريقية وساعدتها مساعدات هائلة ، وأعادت علاقاتها مع حكومة غينيا وحزبها الحاكم ، وسافر وفد جزائري الى غينيا حيث قابل سيكوتوري ، وزار نكروما وكان في ذلك طي لصفحة الخلاف التي بدأت بعد ١٩ يونيو ، وأشار الى ذلك بوضوح في البيان الصادر عقب انتهاء الزيارة .

وعادت العلاقات الطبيعية بين الجزائر والبلاد الاشتراكية ، وزار هواري بومدين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، وتجددت العلاقات بين جبهة التحرير ، وأحزاب الدول الاشتراكية . واستقرت العلاقات بين مصر والجزائر خلال هذه الفترة على أسس راسخة من التعاون الوثيق ، تماما كما كانت الحال في الماضي منذ أطلقت الرصاصة الأولى ضد المستعمرين الفرنسيين في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ .

وأخيرا ٠٠٠ كان العدوان على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد أيام قليلة من انعقاد ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر . وأدت الجزائر دورا مجيدا في التعاون العربي يظهر على صفحات الجزء الرابع (خريف عبد الناصر) .

الباب السابع

● الأردن ...

(الموقف مليء بالاحتمالات ،
ولكن هناك احتمالا بالذات
لا نستطيع أن نسكت عليه اذا
حدث ، هذا الاحتمال هو أن يتعرض
الأردن للعدوان من اسرائيل ...
في هذه الحالة لن نتردد في التدخل
بكل امكانياتنا) .

جمال عبد الناصر
في حديث للصحفي الهندي كارنجيا
٢٩ سبتمبر ١٩٥٨

علاقة الأردن بمصر علاقة فريدة ، وصلت أحيانا الى درجة ملحوظة من الصداقة والتعاون وتنافرت أحيانا أخرى الى درجة العداء واستباحة النساء .

وقد تدخلت في هذه العلاقة عدة عوامل ، منها الصلة العنصرية التي كانت تربط الأردن ببريطانيا منذ عهد الأمير - الملك عبد الله - ، وصلة القرابة بين الملك حسين ، وملك العراق فيصل ، والمناقسة التقليدية بين الأسرة المالكة السعودية في الحجاز وبين الأسرة المالكة الهاشمية في العراق والأردن ، وطبيعة الدولة التي جمعت بين الفلسطينيين المهاجرين والبدو ، ومحاولات الاستعمار المتكررة لفرض الأحلاف العسكرية في المنطقة

حرص جمال عبد الناصر أثناء دخوله المعركة ضد محاولات تكوين حلف بغداد على عقد صلات مع الملوك والقادة العرب الذين قد يضيفهم الاستعمار الى حلفه المرتقب

يقول فتحي رضوان سكرتير الحزب الوطني الجديد قبل الثورة وأول وزير للثقافة بعد الثورة أن جمال عبد الناصر أقبل أوفده الى الأردن مندوبا عنه لمقابلة الملك حسين ، وتصادف أثناء وجوده هناك أن قام الاسرائيليون بغارتهم الشهيرة على غزة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥

وكانت هذه الغارة قد أعقبت زيارة أنطوني ايدن لمصر بيومين وهو في طريقه من لندن كوزير للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء تشرشل الى بانكوك عاصمة تايلاند لحضور مؤتمر منظمة حلف جنوب شرق آسيا (سياتو)

وانعكست هذه الغارة على تفكير عبد الناصر وقرر محاربة اسرائيل بحرب عصابات من داخلها ، على أن تكون الجيوش العربية بعيدة عن هذه العمليات مع ضرورة استعدادها لأي اشتباك

وتسلل الفدائيون داخل اسرائيل من الأردن وغزة وردت اسرائيل على ذلك بإرسال طرود متفجرة الى الملحق العسكري المصري في عمان البكباشي صلاح مصطفى ، والضئاع مصطفى حافظ ضابط مخابرات غزة ولقى الشهيدان مصرعهما في يوم واحد

وضاعف ذلك من حركة الفدائيين ، وظلت الصحف المصرية تكرر المانشيت الذي يشير الى (استمرار القتال على طول قطاع غزة) معظم أيام شهر سبتمبر ١٩٥٥ .

ويقول هارويتز في كتاب (الأبعاد العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط) أن جمال عبد الناصر قد عقد اجتماعا في أكتوبر مع الملك سعود وشكري القوتلي وأقنعهما بمساعدة الأردن ماليا ، واعطائه تذكرة لدخول القيادة السورية المصرية المشتركة .

وكانت السعودية في ذلك الوقت مرتبطة بمصر وسوريا ، وكان الملك سعود يأخذ موقفا جافا من الأردن التي كان يسيطر عليها الضباط البريطانيون لخلافه مع بريطانيا حول واحة البوذي .

كان جمال عبد الناصر حريصا على انقاذ الأردن من براثن الاحتلال والسيطرة البريطانية ، وكان يقدر صعوبة موقفها المادي وأهمية ارتباطها العربي .

كلف جمال عبد الناصر اثنين من أقرب الضباط الاحرار اليه حيث كانا يعملان في مكتبه ، وهما كمال رفعت وأحمد لطفى وأكد بالتوجه الى الأردن في محاولة للاتصال ببقايا المحاربين والمجاهدين خلال حرب ١٩٤٨ ، وتجميعهم من أجل وحدة النضال العربي .

لم يذهب الاثنان بشخصياتهما كضباط في الجيش المصري ، وانما ذهبيا متخفين بأسماء حركية . . . كمال رفعت يحمل اسم (عثمان) ، وأحمد لطفى يحمل اسم (أحمد حسن نوح) .

ويقول الاثنان أنهما عندما وصلا الى الأردن في بداية ١٩٥٦ كانت المظاهرات قد تفجرت ضد زيارة تمبلر وكيل الخارجية البريطانية دون أن يكون لهما دور في ذلك ، وانما كان الدور الرئيسى لشعب الأردن .

وبدأت الصلة تنعقد بينهما وبين بعض السياسيين من مختلف الاتجاهات . . .

ويقول كمال رفعت أن هناك تساؤلات كان يصحبه في معظم المقابلات . . . يقال علنا أو همسا : لماذا يتحرك المصريون الآن ؟

وكانت محاكمات الاخوان المسلمين في مصر تترك انعكاسات في بعض القوى السياسية بالوطن العربي .

ولكن مواقف جمال عبد الناصر الوطنية التي بدأت مع باندونج وعلان صفقة الأسلحة ومعاداة الاحلاف العسكرية قد مهدت الطريق لعلاقات وثيقة مع القوى الوطنية وخاصة البعث والشيوعيين . . . حيث

تم أول لقاء مع ميشسكيل علق وأكرم الحوراني من قيادة البعث وفؤاد نصار منكرتير الحزب الشيوعي الأردني ، والدكتور مصطفى أمين من سوريا ، وعزيز شريف من العراق .

ونمت الحركة الثورية داخل الأردن نموا سريعا بعد المظاهرات التي قامت ضد وكيل الخارجية البريطانية تمبلر .

وحدثت مفاجأة اخراج الملك حسين للجنرال جلوب من قيادة الجيش الأردني في مارس ١٩٥٦ أثناء زيارة وزير الدولة البريطاني سلوين لويده للمقاهرة .

كان الخبر مفاجأة لعبد الناصر ولكن سلوين لويده اعتقد أن عبد الناصر كان يعرفه ويخفيه عنه أثناء اجتماعهما على مأائدة العشاء ، كما يروي محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) .
كان الضباط الأردنيون يشكلون قوة ضاغطة على الملك من أجل اخراج جلوب .

وتكونت القيادة العسكرية المشتركة بين مصر وسوريا والسعودية والأردن تحت رئاسة اللواء عبد الحكيم عامر في ٢٣ أبريل ١٩٥٦ - لم يكن عامر قد حصل بعد على رتبة المشير .

وصدر قرار بتعيين علي أبو نوار قائدا للجيش الأردني في ٢٤ مايو ١٩٥٦ ، وكان أول تصريح له بعد تعيينه هو (سنرد على اعتداءات إسرائيل بالسلاح) .

ويقول فؤاد هلال الملحق العسكري المصري الذي خلف الشهيد صلاح مصطفى أن اللواء عامر قام بزيارة الأردن في أكتوبر ١٩٥٦ كتأييد للقيادة المشتركة ، وانهم وقفوا على تبة شاهدوا منها البحر الأبيض المتوسط .

وغادر اللواء عامر عمان الى دمشق حيث تعرضت إحدى الطائرات التي رافقته الى هجوم اسرائيلي أسقطها في البحر الى الأبد .

يقول الملحق العسكري المصري أن طائرة المشير كانت هي المقصودة بالاعتداء ، نتيجة وجود خط تليفوني مباشر بين القاهرة ودمشق كان الضباط من مرافقي اللواء عامر يتحدثون فيه مع أسرهم عن موعد عودتهم .

ويقول أيضا أنه كان مفروضا أن تطير طائرة اللواء عامر أولا لولا أن بعض الزوار قد عطلوه في المطار فطلب من الطائرة الأخرى القيام على أن يلحق بها ، فكان في ذلك كارثتها ونجا عبد الحكيم عامر .

وقد أدى هذا الحادث الى اتخاذ جانب السرية المطلقة بعد ذلك في تحريك القيادات بين القاهرة ودمشق ، حتى أنه بعد رحلة عبد الناصر الى موسكو عام ١٩٥٨ وعودته الى دمشق أعلن عن بقائه عدة أيام في سوريا ، وعاد هيكل وحده في الطائرة العادية الى القاهرة .

وأخيرا قامت الطائرة السوفيتية التي كانت تقل عبد الناصر في موعد مفاجئ الى القاهرة حيث هبطت في مطار أبو صوير لتعذر استقبال مطار القاهرة لها ، وعاد عبد الناصر الى منزله بدون استقبال رسمي ، وبدون أن يعرف حرس باب منزله أنه هو الشخص الذي يدخل المنزل في سيارة عادة لأحد الضباط ركبها من مطار أبو صوير .

وكانت زيارة اللواء عامر للقيادة المشتركة في الأردن قد أعقبت هجوما إسرائيليا شديدا على قلقيلية يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ ويقول (هاروتز) في كتابه السابق ، أن الملك حسين طلب جنودا من مصر ولكن جمال عبد الناصر اعتذر عن عدم إمكانية تحقيق ذلك لتوقعه هجوما بريطانيا فرنسيا بعد تأميم القناة .

وقد وقع هذا الهجوم خلال فترة الانتخابات التي ذهب فيها كمال رفعت وأحمد لطفى وأكد لمساعدة العناصر الوطنية .

ويقول لطفى وأكد أن جمال عبد الناصر قد استدعاه الى قصر الطاهرة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ حيث كان يقيم مؤقتا ، وبدأ الحديث معه بالشكوى من سكن القصور الكبيرة التي يشعر فيها بأن حركته غير طبيعية ... ثم تحدث معه في موضوع الانتخابات الأردنية قائلا وأنه فوجئ بسماع أخبار تقول أن هناك معركة بين المخابرات المصرية التي تعمل على توحيد القوى المعادية للغرب ، وبين المخابرات البريطانية التي تحاول توحيد القوى المؤيدة للغرب .

وعلى جمال عبد الناصر على ذلك قائلا (أنا لا أعبدى مخابرات ولا عملت هناك ... ولكن المعركة أصبحت منسوبة لنا) .

ثم طلب من كمال رفعت ولفطفى وأكد السفر للأردن حيث أمضيا أسبوعا قبل الانتخابات .

ويقول كمال رفعت ولفطفى وأكد أن اسم جمال عبد الناصر كان له تأثير كبير على الناخبين ... ويذكر أن المرشح أنور الخطيب ألقى خطابا في المسجد الأقصى فسمع صوتا يسأله (هل عبد الناصر معك ؟) وكان جواب المرشح (ما أعرف) وكانت النتيجة هي سقوطه ، ونجاح مرشح مسيحي يساري .

وكان الاتصال بالشيوعيين في ذلك الوقت يثير حساسيات شديدة
... ويذكر أن أكرم الحوراني قد أرسل يشكو لعبد الناصر من اتصالهما
ببعض العناصر الشيوعية السورية ، كما أن عبد الله الريماوي قد حضر
اليهما معلنا رفضه للتعاون مع الشيوعيين ... وكان الاثنان قد عقدا
اجتماعا سريا مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني استغرق
٧ ساعات .

ويذكر لطفى واكد أنه في أثناء تواجدهما في إحدى المرات بعمان ،
طلب مقابلة عبد الحكيم عامر وكان يقوم بزيارة للأردن ، ولكنه طلب منه
الابتعاد لأنه يقوم بعمل سري لا يجوز أن يرتبط به .

أجريت الانتخابات وقاز التجمع الوطني في كل الدوائر عدا البادية ،
وتشكلت وزارة سليمان النابلسي في ١٧ أكتوبر ١٩٥٦ .

يقول الملحق العسكري المصري فؤاد هنال أن علاقة القاهرة
بالوزارة الجديدة في ذلك الوقت كانت وثيقة تماما ، وأن كثيرا من الوزراء
كانوا يترددون على منزل السفير المصري والملحق العسكري يتابعون أخبار
العدوان لحظة بلحظة .

وقطعت الحكومة الأردنية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ولكنها
لم تقطعها مع بريطانيا لظروفها الخاصة التي لم يستطع سليمان النابلسي
أن يتحرر منها .

ويبدو أن السفير المصري خلال هذه الفترة كان متشائما ومعتقدا
أو مصر قد أصبحت بعد العدوان الثلاثي في موقف لا يسمح لها بالقتال ،
وقال لبعض الوزراء الأردنيين أن عبد الناصر وفاء منه لمصر سيستسلم
حتى لا تتعرض مصر لكارثة ... وأعلن رأيه في ضرورة تسليم الثورة
لعل ماهر .

وهرع الوزراء الأردنيون إلى الملحق العسكري مذعورين ... وكانت
النتيجة هي استدعاء السفير المصري وإحالة إلى المعاش .

وفي يناير ١٩٥٧ قبل سليمان النابلسي مساعدة مصرية سورية
سعودية بدلا من المعونة البريطانية .

ولم يلبث أن أعلن سليمان النابلسي في مارس ١٩٥٧ نهاية المعاهدة
البريطانية وطلب من الحاميات البريطانية مغادرة الأردن خلال ستة
شهور ، كما تخوف من المساعدة الأمريكية التي تستهدف عزل القاهرة
عن العرب ... وألح على الملك حسين في انشاء علاقات دبلوماسية

ثورة يوليو ج ١ - ١٩٥٦

للأردن مع الاتحاد السوفيتي مع اعلان استعدادة لقبول المساعدة
السوفيتية .

الجيش الأردني والانقلابات العسكرية :

سرعان ما انحسر هذا المد السياسي التقدمي في الأردن ، وعادت
الأمور الى وضعها القديم ، عندما أعلن الملك حسين في ابريل ١٩٥٧ عن
محاولة انقلاب كان يدبرها اللواء علي أبو نوار .

واستقال سليمان النابلسي وشكلت وزارة جديدة برئاسة سمير
الرفاعي .

وأعلن ايزنهاور ووزير خارجيته في نفس الوقت موافقتهما على رأى
الملك حسين من أن الشيوعية العالمية تهدد استقلال ووجود الأردن .

وتحرك الأسطول الأمريكي السادس نحو شرق البحر الأبيض
المتوسط وأعلنت أمريكا أن استقلال الأردن وكيانه أمر حيوى لأمريكا .

لم تكن هناك مقدمات لهذا التغير المفاجيء الذي عرف بأزمة ابريل
١٩٥٧ .

ولم يكن ضباط الجيش الأردني قد أعدوا أنفسهم في تنظيم يتيح
لهم عمل انقلاب عسكري وقصة عزل علي أبو نواز تحيط بها
علامات الاستفهام .

أكد لي كمال رفعت أن اتصالهم ببعض الضباط الأردنيين كان يتم
على أساس الصداقة والتقارب الفكرى فقط دون أى تدبير لانقلاب
مفتعل . . . وقال لي أن علي أبو نوار كان يتحدث عن تشكيل يسمى
الضباط الأحرار ولكنه في الغالب كان تنظيما وهميا أو سوريا لا يصدر
منشورات وليس له تأثير واضح .

وحكومة الأردن منذ تكوينها عام ١٩٤٩ لم تسمح بوجود معارضة
قانونية ، ولذا اتجهت قوات المعارضة للتآمر ضد نظام الحكم .

ورغم وقوف بعض الضباط الوطنيين موقف التأيد للحركة الثورية
العربية ، الا أن حادث اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١ أثبت عدم وجود
أية صلة لضباط الفيلق العربى به .

ولم تصل عدوى الانقلابات السورية الى الأردن رغم تعاقبها ، ولم
تنعقد صلة مؤثرة بين الضباط الوطنيين في البلدين .

ورغم نشاط حزب البعث في الشرق العربى ، وتوافر عند من

الضباط فى صفوفه ، الا أنه يبدو أن صلاته مع الضباط الأردنيين لم تصل إلى درجة القدرة على القيام بانقلاب عسكرى .

ولا شك أن أسباب عدم نجاح الانقلابات العسكرية فى الأردن رغم وجود جيش كبير نسبيا كان يبلغ أربعة أضعاف الجيش اللبناني فى الخمسينات مع أن سكان الأردن أقل عددا من سكان لبنان .

من أسباب عدم نجاح الانقلابات تواجد الضباط البريطانيين فى مراكز القيادة وحرصهم على عدم تعيين أى ضابط عربى الا من مصفاة بريطانية ذات ثقب ضيقة .

ويلاحظ أن الجيوش فى مختلف دول العالم الثالث لم تتحرك للقيام بانقلابات عسكرية طوال خضوع دولها للاستعمار والاحتلال الأجنبى ، وأن ظاهرة الانقلابات كانت تقترن دائما بخروج قوات الاحتلال ، هذا اذا استثنينا حركة القوات المسلحة المصرية فى ٢٣ يوليو اذ كانت القوات البريطانية قد ابتعدت تماما عن الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ التى قررت خروج البعثة البريطانية ، واقتصر وجود قوات الاحتلال على شرعية منطقة القناة فقط ، وانقلاب بكر صدقى فى العراق الذى تم تحت شرعية النظام الملكى واستمراره .

يضاف الى ذلك التركيبة الخاصة للجيش الأردنى جعلت نصفه تقريبا من رجال البادية البعيدين عن الحضارة ، والذين يدينون بولاء خاص للأسرة الهاشمية الحاكمة ، والذين يصعب عليهم انطباق القول بأن الضباط هم (مثقفون فى ملابس رسمية) .

والحركات المضادة للنظام الملكى فى الأردن تستحق أكثر من علامة استفهام ، سواء عبد الله التل للضباط الذين تستقر أسرته فى إربد والذى كن مندوبا للملك عبد الله فى مفاوضاته مع الاسرائيليين ثم حاكما عاما للقدس ، والذى كانت له اتصالات متعددة مع بعض البعثيين الأردنيين ، والوطنيين الفلسطينيين ، وحسنى الزعيم الذى زاره فى اليوم التالى لانقلابه مباشرة حاملا رسالة من الملك عبد الله ، وعاقدا لصلة خاصة به ، ثم اتصاله بالحناوى الذى ما ان اكتشف أنه على علاقة طيبة بأسرة الهاشمية حتى غادر الأردن هو وأسرته الى دمشق ثم القاهرة يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٩ وذلك بعد أن كان قد استقال فى ٧ يونيو من آخر مناصبه كملحق عسكرى فى لندن حيث أراد الملك عبد الله أن يبعده عن الأردن حيث عاش فى القاهرة ١٥ عاما .

وظلت علامات الاستفهام تلاحق عبد الله التل ، حتى أعلن الملك حسين عن انقلاب على أبو نوار فى ابريل ١٩٥٧ .

وعلى أبو نوار أردنى من مدينة السلط اشترك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم أصبح عضواً فى لجنة الهندنة برودس ، وحصل على شهادة الأركان حرب من لندن ، ثم عمل ملحقاً عسكرياً فى باريس فياورا للملك حسين ١٩٥٥ .

ويقال انه كان له تأثير على الملك فى طرد الجنرال جلوب والضباط البريطانيين فى مارس ١٩٥٦ ثم أصبح رئيساً لأركان الحرب بعد ثلاثة شهور فى مايو وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره بعد أن رقى من رتبة صاغ الى رتبة لواء خلال عام واحد .

وافتح الملك حسين خلافاً مع وزارة سليمان النابلسى التى كان يؤيدها اليساريون والقوميون معا ، وبدأ يغلبه شعور جارف بأن النفوذ يتسرب من يديه الى العناصر المعادية للغرب والمتأثرة بشخصية جمال عبد الناصر الصاعدة والتى أجبرت قوات العدوان الثلاثى على الانسحاب من مصر .

وفى يوم ٧ ابريل تحركت نحو عمان وحدة سيارات مدرعة من الزرقا التى تبعد عنها ١٧ ميلاً ، وعندما سئل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عن سر التحرك نفيا علمهما به ، وعندما سئل على أبو نوار أجاب بأنها تحركات تدريبية فقط .

وأصدر الملك حسين أوامره لهذه الوحدة بالعودة الى معسكرها فى الزرقا .

وفى يوم ١٠ ابريل تقدمت الوزارة بطلب ابعاد ٢٠ ضابطاً من المعروفين بولائهم للملك ، وبدلاً من الاستجابة للطلب ، أصدر الملك قراره بإقالة الوزارة وتعيين وزارة جديدة برئاسة سمير الرفاعى .

وقول الملحق العسكرى المصرى أنه سبق هذا القرار بعض الأحداث اذ كانت السلطات الأردنية تراقب الضابط المصرى المنسوب فى القيادة المشتركة وسرقت منه مفتاح الشفرة ٠٠٠ وقد أبلغ سليمان النابلسى الملحق العسكرى بذلك .

كما أنه حدث بعد الاعتداء على قلقيلية وزيارة اللواء عامر للأردن ان استدعى على أبو نوار رئيس الأركان الأردنى الملحق العسكرى المصرى وطالبه بوقف الأعمال الفدائية الا عن طريق الملك أو السلطة الأردنية ، وذلك حتى لا تتخذ السلطات الاسرائيلية اجراء ضدهم وحتى لا تعتقلهم السلطات الأردنية أثناء عودتهم .

ويقول فؤاد أن علي أبو نوار هدد باعتقال ومحاكمة الفدائيين قائلا
(لا يمكن أن تقبل أن تكون الأردن حقل تجارب للمصريين) .

وقال له فؤاد هلال أنه سيرسل برقية بهذا المعنى للقاهرة فورا ،
ثم فوجيء بحضور علي أبو نوار الى مكتبه ومطالبته بتأجيل الارسال
ساعتين ، ثم عاود الاتصال به وطالبه بارسال البرقية فأرسلها .

يبدو أن علي أبو نوار كان يحاول التأثير على الملك للتراجع عن
موقفه .

وجاء رد القاهرة مطالبا المندوب المصري في القيادة المشتركة بمنع
ارسال برقيات شفرية ، ووقف العمليات الفدائية مؤقتا ، وطلب اللواء
عامر استدعاء علي أبو نوار لمقابلته في القاهرة .

ولكن علي أبو نوار اعتذر عن عدم الذهاب .

ومع ذلك كانت هناك صلة سياسية بين علي أبو نوار وبين وزراء
وزارة سليمان النابلسي .

وما ان أعلنت استقالة النابلسي حتى انفجرت المظاهرات في الأردن
واحتشدت في عمان يوم ١٣ ابريل ١٩٥٧ هاتفة ضد الأمريكان ومشروع
ايزنهاور .

وتجددت محاولة التحرك من الزرقا بقيادة المقدم معن أبو نوار
ابن عم علي أبو نوار رئيس الأركان ولكن احدى كتائب البشو
حاصرت معسكره وهرع الملك في منتصف الليل ومعه علي أبو نوار في
سيارته الى الزرقا حيث استقبله البشو هاتفين بحياته مطالبين برأس
علي أبو نوار .

وحدثت مجابهة بين علي أبو نوار وبعض الضباط أمام الملك تبين
بها أنه كانت هناك تحرك وانقلاب ضد الملك وطلب علي أبو نوار
العفو والسماح له بمغادرة البلاد .

عزل الملك أبو نوار وسمح له بالخروج الى سوريا حيث غادرها بعد
ذلك الى القاهرة .

وعين علي الحياوي خلفا لعللي أبو نوار رئيسا للأركان ، ولكنه لم
يبق في منصبه سوى أيام لا تتجاوز الأسبوع ، ثم هرب هو الآخر الى
سوريا .

كانت المسئولية التي ألقيت على علي الحيارى لي كبر من أن يتحملها
اذ رفض أن تكون السيادة لضباط البدو ، كما رفض اتخاذ اجراءات
عنيفة ضد الضباط الآخرين .

هرب الحيارى الى سوريا حيث أعلن في دمشق (أنه لو كان هناك
انقلاب فإن الذي دبره هو الملك الذي أراد مبررا لتغيير سياسته) .

وبعد ذلك لجأ علي الحيارى الى مصر أيضا . . . وعين بدلا منه حابس
المجالي الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٥٦ .

وهكذا فشلت محاولة الانقلاب الذي تحيط به علامات الاستفهام
والذي يقول البعض بأن علي أبو نوار قد لعب فيه دورا مرسوما من الملك ،
لأنه لم يكن معقولا أن يسمح له بالخروج من الأردن اذا كان متآمرا حقيقيا
عليه ، بينما حاكم عددا من الضباط مثل شاهر أبو شاحوط الذي حكم
عليه بالاعدام ثم خفف الى المؤبد وأحمد زعرور وأحمد الطراولة .

كان الهدف تغيير سياسة الأردن وحفظها في قالبها الرجعي القديم .

واتجهت السياسة المضادة بعد ذلك الى افساد العلاقة مع مصر عن
طريق الموجودين في الأردن من المسئولين المصريين .

وبدأت التحركات الايجابية في ذلك عندما تقرر زيارة الملك سعود
للأردن في ٨ يونيو ١٩٥٧ وطرده على خشبة الوزير المفوض المصري في
السعودية يوم ٧ يونيو ، عندما وصل الملك سعود كان الملحق العسكري
فؤاد هلال في دمشق وعند عودته أثناء الزيارة حدثت قصة مثيرة . .
ذهب الى مكتبه ضابط أردني من المتعاونين معه سابقا ، وأبلغه أن
هناك خطة مدبرة لاغتيال الملك حسين وبهجت التلهوني وسمير الرفاعي .

وأخذ الملحق العسكري المصري الحذر لمفاجأته بحضور الضابط الى
مكتبه في وقت فرضت عليه الرقابة فيه ، وارتفع الشك في نفسه عندما
وجد أن تصرفاته تتميز بعصبية لم يعهدها فيه . . . وعرف أنه أمام
مؤامرة دبرتها المخابرات الأردنية وأصر على تفتيشه فرفض وأخرج مسدسه
ولكن الملحق العسكري المصري استطاع أن يسحبه منه وأن يفتشه ويجد
معه جهاز التسجيل . . . وقرر احتجازه وكتابة تقرير الى القاهرة .

وفي ذلك الوقت حوضر مكتب الملحق العسكري بالمدركات والمشاة
ووصل مدير الأمن العام حكمت مهباز في التاسعة مساء سائلا عن الضابط
الأردني ، فأنكر فؤاد وجوده منتظرا التعليمات من القاهرة .

وعند الفجر وصل والد الضابط وبدأ يلقي الحجارة على منزل الملحق
العسكري . . . واتصل الملحق برئيس الوزراء طالبا وقف القاء الطوب
ورفع الحصار عن المنزل .

وكان رد القاهرة قد وصل بتسليم الضابط ، فقام الملحق العسكري
بتسليمه اليهم بطريقة قانونية بعد استحضار أطباء للكشف عليه بحضور
مدير الأمن العام ووالده أيضا .

وبعد نصف ساعة اتصل به رئيس الوزراء سمير الرفاعي وطلب
منه مغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة .

وصدر نفس الأمر أيضا الى محمد محمود عبد العزيز قنصل مصر
في القدس وهو ضابط سابق في مدفعية السواحل المصرية .

ولما وصل الخبر الى مصر أصدر جمال عبد الناصر قرارا بطرد السفير
الأردني عبد المنعم الرفاعي على ألا يغادر مصر قبل وصول الملحق العسكري
المصري سالما .

وهكذا طويت صفحة الوفاق والعلاقات الطيبة بين مصر والأردن
بحدث مفتعل .

صفحة الخلافات :

وبدأت صفحة الخلافات بين الدولتين .

أعلن الملك الأحكام العرفية . . . وحدد اقامة سليمان النابلسي . . .
وأعلن محاكمة غيابية لعلی أبو نوار وعلى الحيارى . . . وأن كان قد عاد
وعفا عنهما وعين الأول سفيرا في باريس والثاني سفيرا في القاهرة بعد
ذلك بسنوات ، الأمر الذي يجسم علامات الاستفهام حول طبيعة الانقلاب
الذي ألصقت تهمته بعلی أبو نوار .

وطردت الحكومة الأردنية مساعد القنصل المصري في القدس محب
السمرة ، وهو ضابط سابق في الجيش نقل الى الخارجية .

وأعلن الملك حسين أن مؤامرات تدبر ضده في مصر وسوريا . .
وانطلق صوت العرب يهاجم الملك حسين .

ووصلت الاتهامات المتبادلة الى ذروتها خلال خمسة شهور امتدت
الى أغسطس ١٩٥٧ ، واتهم الملك حسين عبد الناصر بعمالة الشيوعية وبأنه
لم يوف بالتزاماته المادية هو وسوريا قبل الأردن ، كما استمرت السعودية
تقدم مساعداتها .

ووجه صوت العرب والصحف المصرية اتهامات الى الملك حسين بخيانة قضية فلسطين والتفاوض السري مع اسرائيل .

وحدثت في صيف ذلك العام التجمعات التركية على حدود سوريا وبادر الملك سعود الى تأييد موقف سوريا على عكس حكومات العراق والأردن ولبنان التي اتخذت موقفاً ضد الحكومة السورية باعتبارها أداة في يد الحكومة السوفيتية التي وقفت موقفاً واضحاً ضد أى محاولات للاعتداء على استقلال سوريا وسلامتها . . وكان جمال عبد الناصر قد أسرع بإرسال قوات مصرية الى اللاذقية ، بعد زيارة الملك سعود لدمشق بثلاثة أسابيع فقط .

كان موقف الملك سعود نابعا من رغبته في عدم الانعزال عن الصف العربي وتحاشي هجمات النظام في مصر ، ومحاولة تجنب نفوذ شخصية عبد الناصر ، الى جانب أنه لم تكن له حدود مباشرة مع سوريا بحيث يهدد موقفها ثبات واستقرار الحكومة مثلما كان الحال في العراق والأردن ولبنان .

وحدث أيضا أن ضبطت مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية ضد سوريا ، عندما عثر على رجل سوري في الحقيبة الخلفية لسيارة دبلوماسي أمريكي قادم من بيروت . . . وكان هذا دليلاً على أن سلسلة مؤامرات الامبريالية الأمريكية لم تتوقف .

ويقول انتونى ناتنج أن حملات الهجوم المتبادلة بين مصر والأردن قد توقفت بعد هذا الصيف الساخن المليء بالأحداث في شهر نوفمبر ١٩٥٧ عقب تقارير تلقاها عبد الناصر من ادارة المخابرات تشير الى أن هجمات الدعاية المصرية قد أثرت على موقف الملك حسين ، وأنه أصبح معرضاً لهجوم شعبى من اللاجئين الفلسطينيين على قصره .

ويعلق أنطونى ناتنج على هذه الواقعة التي ذكرها بقوله أن الملك حسين لم يكن موقفه ثابتاً كما كان في هذه الفترة ، وان تقارير المخابرات المصرية لم تكن صحيحة .

ومع ذلك فقد أصدر جمال عبد الناصر قراراً بوقف الحملات المتبادلة بعد ثلاثة أيام من طلب مشترك من الملكين فيصل وسعود ملك السعودية موجه الى القاهرة ودمشق لوقف الحملات الاعلامية .

كان جمال عبد الناصر مدركاً أن هناك حدوداً فاصلة بين الهجوم على حسين وبين التماهى في ذلك الى درجة تهديد عرشه بالسقوط مما قد

يدفع القوات الاسرائيلية أو البريطانية الى التدخل في وقت لم تكن القوات المصرية أو السورية فيه مهياة تماما لمساندة موقف جديد .

وهكذا توقفت الحملات الاذاعية في نوفمبر ١٩٥٧ ، ويقول أحمد سعيد مدير صوت العرب انه فوجيء بالقرار في وقت كانت فيه الحملة قد وصلت ذروتها .

ولاشك أن جمال عبد الناصر كان واثقا من أن انتصاره في معركة حلف بغداد الضارية ، قد دعم مركزه ، وجعل انتصاره في رفض مشروع ايزنهاور أكثر يقينا وخاصة بعد انتصاره في معركة العليان الثلاثي . ولعل هذا ما دفعه الى وقف هذه الحملة الاعلامية وبخاصة بعد موقف الملك سعود الذي أشرنا اليه ، والذي دفعه الى مساندة سوريا بدلا من الهجوم عليها .

تأثير الوحدة :

لم يتردد الملك حسين طويلا في اقامة اتحاد مع العراق رغم نفوره من سياسة نوري السعيد ، وذلك حتى لا يقف معزولا بعد وحدة مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد ابلاغ الملك سعود للأردن في يناير ١٩٥٨ بأنه لن يدفع الملايين الخمسة التي كان يدفعها بعد قطع المعونة البريطانية الأمر الذي كان يهدد الأردن بالافلاس .

كان انضمام الأردن الى العراق في اتحاد واحد يعني انضمام الأردن الى حلف بغداد بصورة غير مباشرة ، رغم أن شروط الاتحاد كانت تنص على عدم الارتباط بأية موثيق ترتبط بها الدولة الأخرى .

ولكن قيام سياسة دفاعية ومالية وخارجية واحدة كانت تتضمن هذا الانضمام غير المباشر لحلف بغداد .

وقد ترك هذا الاتحاد العراقي الأردني أثرا معاكسا على السعودية التي وجدت في اتحاد الأسرة الهاشمية عملا لا تسعد به .

ولكن عمر الاتحاد لم يدم طويلا فقد انفجرت ثورة ١٤ يوليو في العراق وتمزق الاتحاد وتصور الجميع أن نظام الحكم في الأردن سوف يتهاوى بعد سقوط حكم الأسرة الهاشمية في بغداد .

أعلن عبد الكريم قاسم حل الاتحاد في الوقت الذي أعلن فيه الملك حسين نفسه رئيسا لدولة الاتحاد .

ولكن حركة الامبريالية كانت سريعة فقد نزلت القوات البريطانية في الأردن قادمة من قبرص ، بينما تحرك الأسطول السادس الأمريكي الى لبنان .

قال جمال عبد الناصر زدا على الصحفي الهندي (كرانجيا) في حديث بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ عندما سأله قائلا (يبدو أن الأردن التي اجتلتها القوات البريطانية هي في الحقيقة الضحية الكبرى للغرب ، فما هو حل هذه المشكلة) :

أجاب جمال عبد الناصر قائلا :

- من الصعب العثور على اجابة محددة لهذا السؤال ، ولكن المؤكد أن الشعب الأردني هو الذي يستطيع بوطنيته وحكمته أن يرسم الطريق ، ولكن الأمر الذي اتضح ويزيد كل يوم وضوحا هو أن الحديث من عملاء عبد الناصر أو هيئات أو منظمات تعمل لحساب عبد الناصر ، أو الحديث عن عدوان مباشر ، أو عدوان غير مباشر من جانب الجمهورية العربية المتحدة قد أصبح أكذوبة لا يكاد يصدقها حتى الذين اخترعوها أنفسهم . بل لعل العالم كله يرى الآن من الذي يستخدم العملاء ، ومن الذي يدبر الأموال في الأردن .

ان ملك الأردن تسلم من الولايات المتحدة سبعين مليوناً من الدولارات منذ قام بانقلابه المشهور على الحكم الوطني منذ أكثر من عام فان هذا الملك الآن في حاجة الى رجال المظلات البريطانيين لكي يحموه من شعبه .

وأجاب عبد الناصر على سؤال آخر (الى متى تستمر هذه الاوضاع) بقوله :

- ان الموقف مليء بالاحتمالات ولكن هناك احتمالات بالذات لا نستطيع أن نسكت عليه اذا حدث ، هذا الاحتمال هو أن يتعرض الأردن للعدوان من اسرائيل ، في هذه الحالة لن نشدد في التدخل بكل امكانياتنا .

وخلال هذا اللقاء الصحفي أيضا ، وقف الحديث عند زيارة همرشولد سكرتير الأمم المتحدة لملك حسين لتبصيره بالأمور . وعلق جمال عبد الناصر على ذلك بقوله :

- وماذا يستطيع همرشولد أن يفعل أن المشكلة ليست بين حسين والجمهورية العربية المتحدة انما المشاكل الحقيقية هي ما بين حسين وشعبه أولا ثم هي احتلال بريطانيا للأردن ثانيا ، ونتيجة لخوف

الملك من شعبه واستنجاهه بجنود المظلات البريطانيين لذلك قلت لك ، ماذا يستطيع هموشولد أن يفعل ؟ هل يستطيع أن يتوسط بين القصر والشعب ؟

وظلت الخلافات قائمة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة حتى أغسطس ١٩٥٩ بعد توتر الموقف مع العراق حيث تحسنت العلاقات نسبيا .

يعبر عن ذلك سؤال وجهه أحد الصحفيين الأجانب الى جمال عبد الناصر أثناء مؤتمر صحفي عقد في ٢٥ ابريل ١٩٦٠ وقال فيه (هل تظن أن للملك حسين ملك الأردن أي مستقبل ؟) .

وكان جواب عبد الناصر هو (اننى فى الحقيقة لا أستطيع أن أنظر الى الأمور بهذه الكيفية فشمة فرق بين التفكير الصحفى وبين تفكير رئيس دولة مسئول عن تصريحاته بشأن المسائل الدولية اننا طبعا نتعامل مع الملك حسين بصفته ملكا للأردن ، ونحن نحاول أن تكون علاقتنا به طيبة) .

ولكن الهدوء لم يستمر طويلا ، فلم يكف يقتل هزاع المجالى فى أغسطس ١٩٦٠ ، وهو أحد الذين دافعوا عن دخول الأردن حليف بغداد فى عام ١٩٥٥ حتى توترت العلاقات من جديد ، وبدأت الأردن تشن هجمات على الجمهورية العربية المتحدة .

وكان جمال عبد الناصر قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى يوليو ١٩٦٠ عقب قرار الشاه الاعتراف باسرائيل مع عدم اقامة علاقات دبلوماسية معها وايران والأردن تربطهما علاقات وثيقة وقد أدى هذا القطع الى احراج لحكومة عمان .

وبدأت حملة عمان جديدة أطلقت فيها اذاعة عمان على جمال عبد الناصر ألفاظ (مجنون - عميل - أحمر - فاروق الصغير - ديكتاتور متعشش للدماء متآمر) .

وصحب ذلك اعتراف الملك حسين بنظام عبد الكريم قاسم فى ١٩٦٠ وهكذا يتبين أن الأردن كانت تلعب دورا ايجابيا نشطا فى الهجوم على مصر وعلى جمال عبد الناصر .

ولم يقابل جمال عبد الناصر هذه الحملة بالصمت ، شن هجوما على الملك حسين فى دمشق بتاريخ ١٧ أكتوبر قال فيه (باع الملك عبد الله العرب وفلسطين للصهيونية واسرائيل) وقال أيضا (ان الاستعمار حينما

يسيطر على بلد انما يعتمد على أعوانه الخونة ، والمثل جنبنا بجوارنا في الأردن ، يعتمد الاستعمار على الملك الأجير ويعتمد على حفنة قليلة من العملاء الذين يستغلون الشعب ويجمعون الأموال) .

ولكن موقف الملك حسين كان يزداد رسوخا في الأردن في وقت كانت تتعرض فيه الجمهورية العربية المتحدة لأخطار التمزق والتناقضات .

أفرج الملك حسين عن سليمان النابلسي رئيس الوزراء السابق بعد اعتقال استمر أربع سنوات تقريبا .

وذاعت أقاويل عن أن بعض السوريين قد لجأوا الى الملك حسين يطلبون منه التدخل في سوريا ، وعلق جمال عبد الناصر على ذلك في خطبته السنوية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ (فين النهاردة الاتحاد العربي ؟) - يقصد اتحاد العراق والأردن قبل ثورة ١٤ يوليو - بيروحا للملك حسين وبيقولوا له ده الشعب السوري مستنيك بس اركب حصان وعدي الحدود . . . ياريتة يسمع الكلام ويركب جحش ويعدي الحدود ، أنا مش راح أعمل له حاجة ولا الجيش الأول . . . وبيقولوا له تعال عليك الأمان بس اتفضل تعالى ورينا) .

ولكن تقدير جمال عبد الناصر للملك حسين كان أقل مما يجب ، فقد وقع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وتبين أن بعض الضباط الذين قاموا به كانوا على صلة بالأردن كما هو واضح في الباب الأول من هذا الجزء .

وسرعان ما أعلن الملك حسين اعترافه بحكومة الانفصال بعد ٤٨ ساعة من وقوعه .

من الانفصال الى العدوان (اليمن - القيادة المشتركة) :

وعادت العلاقات الى التوتر من جديد ، وخاصة بعد ثورة اليمن ، حيث أخذت الأردن والسعودية موقف التأييد للملكيين . وعندما عرض جمال عبد الناصر فكرة الانسحاب المصري من اليمن في ديسمبر ١٩٦٢ على أن يكون ذلك مقترنا بوقف السعودية والأردن تأييدهما ومساعدتهما للملكيين ، لم يقبل الأمير فيصل ذلك فلم يكن أقل تفتحا من شقيقه الملك سعود ، رغم اعتقاد عبد الناصر في مرونته والقاء كثير من الآمال عليه كما يقول أنطوني ناتنج في كتابه (ناصر) .

الأمير فيصل كان رئيسا للحكومة التي منعت المحمل المصري ، وهو الذي ضيق الخناق على المصريين العاملين بالسعودية ، وأصر على أن يدفع الحجاج المصريون الأموال المقررة عليهم بالعملة الصعبة .

ووصل الأمر بالملك حسين أيضا الى حد المطالبة بتغيير مقر الجامعة العربية من القاهرة ، ورفض وقف مساعدة الملكيين .

وخلال هذه الفترة هرب عدد من الطيارين الأردنيين الى القاهرة لاجئين بعدد من الطيارين السعوديين .

ولكن اعتراف حكومة كنيدي الأمريكية بجمهورية السلال أحدث صدمة للملك سعود والملك حسين . . . ولكنه لم يدفعهما الى وقف تأييد الملكيين .

واستمرت الأمور كذلك حتى دعا جمال عبد الناصر الى مؤتمر القمة العربي الأول واجتمع ١٢ ملكا ورئيسا في ١٣ يناير ١٩٦٤ بالقاهرة .

وقبل افتتاح المؤتمر حرص جمال عبد الناصر على مقابلة الملك حسين مقابلة خاصة لمناقشة قضية فلسطين معه باعتباره حاكما لدولة من دول المواجهة . . . واعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين التي قطعت عقب اعتراف الأردن بحكومة الانفصال السورية .

كانت هذه الحركة السياسية من عبد الناصر بداية لفك ارتباط الملوك وبداية لبحث قضية القيادة العسكرية العربية الموجودة لمجابهة اسرائيل تحت قيادة اللواء على عامر ، كما كانت نقطة تحول أيضا في مساعدات الأردن للملكيين .

وبعد شهور من مؤتمر القمة في يوليو ١٩٦٤ أعلنت الحكومة البريطانية انها ستعطي عدن ومحميات الجنوب استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ ، ورطب هذا الاعلان العلاقات بين مصر وبريطانيا الى حد كبير ، ثم أعقبه اعلان الملك حسين بعد محادثات مع المشير عامر في عمان وقف المساعدات للملكيين في اليمن والاعتراف بحكومة السلال .

وهكذا عادت العلاقات في ظل مؤتمرات القمة بين مصر والأردن الى حالة طبيعية بعيدة عن التوتر والهجمات الاذاعية .

ولكن الأمور عادت مرة أخرى الى التوتر والهجوم المتبادل في شهور ما قبل العدوان كما سيأتى تفصيلا في الجزء الرابع (خريف عبد الناصر) .

● لبنان

(اننى لست الشخص الذى
انتخبه اللبنانيون ، ولكنى امثل
رفضهم لانتخاب شخص آخر)
فؤاد شهاب

كانت لبنان هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تقطع علاقاتها
الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام
١٩٥٦ .

كانت حجة المسئولين في ذلك أن بريطانيا صاحبة فضل على لبنان
في تحقيق الجلاء ، وأن فرنسا تربطها بلبنان علاقات صداقة تقليدية
قديمة .

كان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت هو كميل شمعون .
وكانت لبنان طرفا في معركة الأحلاف ... حاول عدنان مندريس
رئيس وزراء تركيا ضمها الى الحلف فزار بيروت بعد بغداد في يناير
١٩٥٥ عند اعلان الوثيقة الأولى للحلف وهو في طريقه الى انقرة .

ولكن انضمام لبنان للحلف لم يكن أمرا يسيرا في وقت تصاعدت
فيه معارضة سوريا له ، وهي دولة ذات تأثير كبير على لبنان ، وفي وقت
برز فيه دور جمال عبد الناصر الوطني والتقدمي .

وصلة جمال عبد الناصر بالحياة السياسية في لبنان بدأت مبكرة
بعد ثورة يوليو ، اذ وجدت فيه جماهير لبنان - وخاصة المسلمين بحكم
الواقع الطائفي - قائدا عربيا يهتم بالقومية العربية ، ويواصل دور
ابراهيم باشا بن محمد على الذي أعلن أنه سيواصل فتوحاته الى آخر
بلد ينطق العربية ، رغم اختلاف الظروف التاريخية ، وأهداف كل من
القائدين .

ولبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تتحكم فيه الطائفية ، وتفرض
نفسها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والادارية ...
حتى الجيش يخضع للتقاليد الطائفية ..

والجيش اللبناني صغير العدد محدود العدد لم يكن يتجاوز ٥٠٠٠
ضابط وجندي عام ١٩٥٠ ، وكان يقوده الجنرال فؤاد شهاب خريج
مدرسة سان سير الحربية الفرنسية ، والرجل الذي كان موضع احترام
الجميع ...

رفض فؤاد شهاب اطلاق الرصاص على المواطنين أثناء أزمة الشيخ
بشارة الخوري رئيس الجمهورية الذي قدم استقالته في ١٨ سبتمبر
١٩٥٢ وعين شهاب ليقود الدولة كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والدفاع
حتى انتخب المجلس كميل شمعون رئيسا للجمهورية في ٢٣ سبتمبر بعد
رفض شهاب ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، فعاد الى منصبه

ثورة يوليو ج١ - ١٠٥٧

العسكري في هدوء ، بعد ومساطته المؤثرة مع كمال جنبلاط في المختارة ورشيد كرامي في طرابلس لتهدئة الموقف .

كان الجيش اللبناني يشكل قوة مسلحة تقف من المشاكل الداخلية فيما يشبه الحياد . . . ولم يكن لها صوت مسموع أو مؤثر في معاداة القوات المعتدية على مصر ، كما كان الحال في سوريا عندما قطع عبد الحميد السراج أنابيب البترول المارة بالأراضي السورية .

وضعف الجيش والجندرية اللبنانية هو السبب في اجراء الانتخابات على أربعة أسابيع متتالية يوم الأحد حتى يمكن المحافظة على الأمن والنظام في كل منطقة .

ولم يكن فؤاد شهاب جانحا في سفور الى الغرب مثلما كان كميل شمعون رئيس الجمهورية ووزير خارجيته شارل مالك الذي تميز بمعاداته لمصر منذ كان يعمل صحفيا في القاهرة وهو من طائفة اليونانيين الارثوذكس .

وحاول شمعون أن يقنع فؤاد شهاب بما سمعه من عدنان مندريس عن إمكانيات تركيا الواسعة في مساعدة لبنان عسكريا واقتصاديا حيث قال لهم مندريس أن تركيا يمكن أن تساعد العرب ضد اسرائيل بجيشها الذي يضم عشر فرق ، ويمكنها أيضا أن تدعم الزراعة في الدول العربية حيث تمتلك ٥٠٠٠٠٠ جرار تعمل في الأرض .

ولكن فؤاد شهاب لم يجذبه هذا الحديث . . وآثر أن يحتفظ لبنان بجيش صغير لا ينضوي تحت جناح تركيا ومن خلفها الغرب ، حفاظا على روح الرابطة العربية التاريخية .

وفي بداية ١٩٥٧ ومشروع ايزنهاور يحاول أن يفرض نفسه على الفراغ في المنطقة - حسب تعبير المسئولين الأمريكيين - كانت لبنان هي الدولة الوحيدة التي قبلت مساعدات المشروع للدفاع عن لبنان ضد ما أسمته (الشيوعية العالمية والعربية العالمية) أيضا وذلك كما ورد في كتاب أنطوني ناتنج (ناصر) .

أذكر في هذه الفترة أن المسرح القومي أثناء كنت مديرا له قام بزيارة الى بيروت لأول مرة بعد ثورة يوليو ليقيم أسبوعا على مسرح اليونيسكو في فبراير ١٩٥٧ .

وأذكر أن بعض المعادين لمصر قد وضعوا سرا في صالة المسرح أنابيب تحوي (ثنائي كبريتور الكربون) ذي الرائحة المزعجة ، في محاولة لابعاد الجماهير عن المسرح ، كما استقبلت بعض الصحف الدائرة في

فلك رئيس الجمهورية هذه الفرقة بالهجوم والنقد غير الفني ، الأمر الذي دفعني الى مواصلة الرحلة الى دمشق حيث استقبلت الفرقة استقبالا حماسيا منقطع النظير وامتلات مقاعد الصالة كلها أسبوعا كاملا ، وواظب على الحضور سفيرنا في دمشق محمود رياض أمين الجامعة العربية حاليا ، وكبار المسئولين السوريين .

كان هناك فرق شديد الوضوح بين معاملة السلطات اللبنانية والسلطات السورية لفرقة فنية مصرية .

وخلال هذه الفترة كان كمال رفعت ينشط في المنطقة العربية لتشكيل تنظيمات مرتبطة بثورة يوليو كان يشرف عليها الملحقون العسكريون صلاح مصطفى في الأردن ، وحسن خليل في بيروت .

نشاط سياسي في دائرة المخابرات الى جانب نشاط سياسي يتم عن طريق اتصال بعض السياسيين اللبنانيين بجمال عبد الناصر شخصيا .

ومع ذلك ظلت العلاقات بين مصر ولبنان بعيدة عن الهجمات المتبادلة الى أن أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وتدفقت جماهير الشعب اللبناني الى دمشق كلما زارها جمال عبد الناصر لتنتظر ظهوره أمامها في شرفة بيت الضيافة ، ولو طال بها الزمن ساعات طويلة من الليل أو النهار .

يشعر كميل شمعون أن دائرة الحصار تضيق حوله وتكاد تخنقه ولم يجد من سبيل لدفعها سوى السعي لتجديد فترة رئاسته فقام بزيارة الى الولايات المتحدة قابل فيها دالاس بعد زيارة جمال عبد الناصر التي تمت في أبريل ١٩٥٨ وأزعجت كميل شمعون أزعاجا شديدا .

ولكن عملية تجديد الانتخاب بما تحمله من مخالفة لروح الدستور قوبلت بمعارضة شديدة من جانب المسلمين ومن جانب البطريرك الماروني الذي ينتمي شمعون لطائفته أيضا ، رغم ما بذله شارل مالك من محاولات مستمرة لنهيئة الأذهان لتجديد مدة رئاسة كميل شمعون .

وتمادى شارل مالك في سياسته الى درجة توجيه الاتهام للجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن بالتدخل في شئون لبنان الداخلية وارسال الأسلحة للتخريب داخل لبنان .

وأرسلت هيئة الأمم المتحدة لجنة من الهند والنرويج والاكوادور أبلغت همرشولت أنها لم تكتشف تدفقا من السلاح على لبنان .

وزار همرشولد لبنان في منتصف يونيو ١٩٥٨ ووصف اتهامات شبارل مالك بأنها مبالغ فيها ، كما حاولت أمريكا تهدئة مالك ولم توافق على إرسال قوات أمريكية لمساعدته .

وكان صائب سلام رئيس الوزراء السنّي قد استقال في نوفمبر ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي ، وتولى منصبه سامي الصلح رئيس الوزراء المتهاون .

ولكن التنافر في وجهات النظر ، والجنوح السافر للقوى الامبريالية من جانب شمعون ووزير خارجيته ، وتصميم شمعون على إعادة تجديد مدته ، واستقالة صائب سلام أدى الى مصادمات مسلحة ، يمكن القول بأنها كانت نوعا من الحرب الأهلية بين شمعون وأعوان الامبريالية من جانب والجماهير القومية والتقدمية من جانب آخر .

وكانت الأسلحة تتدفق على لبنان أساسا من جانب عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة .

وقد استنزفت هذه العملية كثيرا من الجهد والمال ، وظهرت فيها ألوان من الاستغلال والاستفادة التي لا تتناسب مع المبادئ المحركة لصراع دموي .

وأصبح تسليح الطوائف والفئات والأفراد هو الطابع الرئيسي السائد في لبنان .

ووقف شهاب والجيش موقف الحياد الدقيق مع محاولة الحفاظ على الأمن في حدود الممكن .

ووجد شمعون أن تيار الحرب الأهلية لا يمضي في صالحه ، وخاصة بعد تقرير لجنة الأمم المتحدة ، وتصريح همرشولد بعد زيارته فاعلن في ٣٠ يونيو ١٩٥٨ قراره بعدم إعادة ترشيح نفسه .

ووجد ذلك تجاوبا من جمال عبد الناصر والقوى القومية التي قررت الركون الى الهدوء في انتظار ترشيح جديد لرئاسة الجمهورية ، ولكن ثورة ١٤ يوليو العراقية فرضت نفسها على الموقف في الشرق الأوسط عامة ، وفي لبنان خاصة ، فقد استدعى شمعون السفير الأمريكي بعد ٣ ساعات فقط من اعلان أخبار الانقلاب العسكري في بغداد ، وطلب منه المساعدة خشية انهيار الوضع في لبنان .

وأسرعت قوات الاسطول السادس الأمريكي للنزول في بيروت في منتصف يوليو ١٩٥٨ ، وانفجرت الاذاعات المعادية لشمعون في القاهرة

ودمشق وبغداد ٠٠٠ وتوتر الموقف في المنطقة وقام جمال عبد الناصر
برحلته السرية المفاجئة المشهورة الى بغداد ، لمساندة الثورة العراقية .

وأرسل خروشوف خطابا شديدا للهجة الى ايزنهاور في أغسطس
١٩٥٨ يدين فيه تدخله في لبنان ولا يعطيه الحق في ذلك .

وأعلن ايزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أغسطس
١٩٥٨ استعدادا لسحب القوات الأمريكية اذا طلبت ذلك منه الحكومة
الدستورية ، كما أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها أيضا لسحب
قواتها من الأردن اذا طلبت ذلك منها السلطة الشرعية .

وشكل ذلك قوة ضاغطة على شمعون الذي كانت مدة رئاسته تقترب
من نهايتها ٠٠٠ والذي واجه تأييدا جارفا لتأييد ترشيح اللواء فؤاد
شهاب الشخصية التي حظيت بتقدير واحترام القوميين .

أعلن فؤاد شهاب عن رغبته في خروج القوات الأجنبية فور انتخابه
رئيسا للجمهورية .

وتحدد بذلك موقف القوات الأمريكية في لبنان ، فخرجت بعيد
انتخاب شهاب ولم تكد تضي أربعة شهور فقط منذ يوم نزولها بعد
ثورة العراق .

وبدأ لبنان صفحة جديدة في حياته السياسية ، وفي علاقته مع
جيرانه العرب .

رفض فؤاد شهاب أن يكون دكتاتوريا عسكريا ، وأصر على أن
يواصل نظام الحكم الدستوري البرلماني ، فعين رشيد كرامي رئيسا
للوزراء ، وأخرج بعض الضباط من الجيش لارتباطهم بالعمل السياسي
خلال فترة رئاسة شمعون ، وخلق علاقات صداقة مع قادة الدول الغربية
واكتسب ثقة جماهير الشعب اللبناني بمختلف طوائفه الى حد بعيد .

قال شهاب عقب انتخابه (اننى لست الشخص الذى انتخبه
اللبنانيون ، ولكنى أمثل رفضهم لانتخاب شخص آخر) .

وكان هذا التعبير بداية وضوح زهدة في أن يكون ديكتاتوريا ، وهو
أمر ما كان يفكر فيه أو يقدر عليه في وقت واحد ٠٠٠ فمحافظته على
وحدة الجيش وتماسكه خلال الحرب الأهلية كان عملا من أعمال الحكمة
وبعد النظر ، لأنه لو كان قد طالب الوحدات بالتدخل لتمزقت وتناثرت
بدافع الطائفية ، وانتهت وحدة الجيش بصورة شبه نهائية .

ومرة أخرى ظهر زهد شهاب في فرض القبضة العسكرية بعد انتهاء
مدة رئاسته عام ١٩٦٤ ، ورفضه التجديد رغم امكانية حصوله بسهولة
على ثلثي أصوات البرلمان اللبناني .

وفي ١٨ أغسطس انتخب شارل حلو رئيسا للجمهورية حيث أقسم
اليمين في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ وغادر شهاب موقعه .

وهكذا خرج أول ضابط متخرج في سان سير من مقعد السلطة
بطريقة ديموقراطية . . . خرج محترما من شعبه ومن قادة الدول العربية
والخارجية أيضا .

ولكن فترة رئاسة شهاب لم تكن هادئة على خط مستقيم ، فقد
اجتاحت الحزب القومي السوري الرغبة في القيام بانقلاب عسكري في
لبنان من أجل انشاء (سوريا الكبرى) التي تضم سوريا ولبنان والأردن
والعراق ، دولة تعادى الاقطاع والطائفية والشيوعية والمصريين أيضا كما
ورد في ميثاق حزبهم .

وقد بدأت محاولة الانقلاب عقب انفصال سوريا عن الجمهورية
العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، وذلك بعد لقاء تم بين رئيس
الحزب منذ ١٩٦٠ الدكتور عبد الله سيادة والنقيب شوقي خير الله .
كان الانقلابيون يعرفون الأشياء التي يعادونها أكثر من معرفتهم
للأشياء التي يريدونها .

وتحددت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ موعدا للقيام بالانقلاب وهو توقيت
مرتبط بتواجد معظم الضباط في بيوتهم استعدادا للاحتفال بليلة رأس
السنة .

وفي التاسعة مساء هذا اليوم تحرك النقيب فؤاد عوض بسيريته
المكونة من ٩٠ جنديا ، ١٣ مدرعة ، ٩ عربات جيش من البطيرة إلى بيروت
حيث وصلوا في الثانية بعد منتصف الليل ، وانضم اليهم النقيب خير الله
ومعه ٢٠ عضوا مسلحا من أعضاء الحزب ، ثم اتجهوا إلى وزارة الدفاع
حيث احتلوا الدور الأول منها ، ولكن مقاومة الضباط في الدور الأعلى
أجبرتهم على إنهاء المعركة بعد تبادل طلقات الرصاص والهزوب من بيروت
في الرابعة صباحا .

وكما فشلت محاولة الاستيلاء على وزارة الدفاع فشلت أيضا محاولة
الاستيلاء على بعض النقاط الاستراتيجية ، وانسحب الانقلابيون إلى
منطقة المتن إلى منزل أسد الأشقر أحد زعماء الحزب حيث كان
المخزن الرئيسي للسلاح .

وبعد مقاومة متعشرة سلم الانقلابيون أنفسهم بعد محاصرة المنطقة وقصف المنزل بالمدفعية وبقيت بعض قواتهم تقاوم حتى الصباح ٣ يناير ١٩٢٦ . . . وان كانت الحكومة اللبنانية قد أعانت صباح أول يناير حل الحزب القومي السوري .

ودلت الإحصائيات على أن عدد القتلى قد بلغ ٢٧ كما بلغ عدد المعتقلين ٢٤٠٠ شخص . وحكم بالإعدام في نوفمبر ١٩٦٣ على ٨ أفراد منهم فؤاد عوض وخير الله ولكن الحكم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ومن ظواهر هذه المحاولة الانقلابية ارتباط عدد من الضباط برجال تنظيم حزبي له آراء معينة تجذب له الأعضاء سواء عن صواب أو خطأ . ومن ظواهره أيضا أن ٢١ مدنيا قتلوا ليس منهم لبناني واحد بل كلهم من السوريين والفلسطينيين الأمر الذي يفسر عقيدتهم في الإيمان بسوريا الكبرى .

وهكذا مضت محاولة الانقلاب العسكري في تاريخ لبنان ، والتي انفجرت خلال حكم عسكري آثر أن يكون ديموقراطيا ودستوريا ، ورفض أن يكون ديكتاتوريا عسكريا .

ومضت الأمور بعد ذلك في صورة هادئة سواء في داخل لبنان أو في علاقاته الخارجية وخاصة مع مصر .

الباب التاسع

● جمال عبد الناصر .. والعرب

بدأ جمال عبد الناصر طريق النضال ضابطا مصريا ، وانتهى زعيما عربيا .

شاءت له الظروف عام ١٩٤٨ أن يؤدي دورا ايجابيا في حرب فلسطين ، يكتشف خلاله أن سر المأساة يكمن في قصور القاهرة ، حيث يعيش الملك والسفير البريطاني والأعوان من رجال الحاشية وأحزاب الأقلية .

وعندما وصلت حركة الجيش الى السلطة ، كشفت عن اتجاهاتها التحررية في موقفها من قضية السودان قلم تنهج أسلوب النظام الملكي المنهار ، الذي تبلورت استراتيجيته في سيادة مصر على السودان ، وتجسيد نضاله في أن يكون فاروق ملكا لمصر والسودان .

هذا الموقف التحرري المبكر يؤكد الطابع التقدمي لحركة الجيش ، وثبتت سلامة الاتجاه الوطني لأول انقلاب عسكري في افريقيا .

وعقد اتفاقية فبراير ١٩٥٣ هو مقياس لا يخطئ ، إذ يظهر أن ضباط حركة الجيش وقائدهم المنتخب البكباشي جمال عبد الناصر ، لم يكونوا دعاة سيطرة واستعمار ، وإنما كانوا أنصارا لحقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير .

ورغم أن أسلوب معالجة قضية السودان قد اتسم بأخطاء عديدة ، أدت الى قيام حكم مستقل في الخرطوم ، بعيد عن العواطف الحارة مع القاهرة وضاعت فرصة الاتحاد مع مصر في موقف مشترك ضد الاستعمار البريطاني ، الا ان ذلك لم ينعكس تقورا على ضباط الحركة من مواصلة السير في طريق التحرر الوطني ودعم حركاته في مختلف الدول العربية .

وساعدت التحركات الامبريالية على ذلك ، في محاولاتها الدؤوبة لربط الدول العربية بأحلاف عسكرية ، سبق للشعب المصري أن رفضها وأعلن موقفه المعادي منها قبل حركة الجيش .

واصل جمال عبد الناصر التعبير عن ارادة الشعب المصري في مكافحة الأحلاف ، ليس في مصر وحدها ، وإنما في سائر أرجاء الوطن العربي .

وكان هذا أمرا جديدا .

لم يتعود الزعماء المصريون أن يركزوا نضالهم ضد الاستعمار وخارج الحدود أيضا . . كانت دائرة نضالهم حدود مصر والسودان .

ولكن جمال عبد الناصر أدرك بحسه الوطني والقومي أن ساحة الأرض العربية هي ميدان واحد للمعركة ، وإن انتصار الاستعمار في بلد عربي يقوى مركزه ويدعم سيطرته ، ويحاصر حركات التحرر الوطني وخاصة في القاهرة .

ولقد بدأت صلاته مع الدول الغربية مبكرة . . . بدأت مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية والقومية ، كما بدأت مع الحكام أيضا . . .

لم يفتعل جمال عبد الناصر معارك مع الملوك والحكام ، كما يحاول خصومه أن يشوهوا صورته . . بل كان حريصا على أن يشارك في لعبة السياسة بمهارة فائقة ، يجتذب إليه كل حاكم أو ملك يقف معه في نضاله ضد الاستعمار . . .

وثبت ذلك في اتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت مع سوريا (شكري القوتلي) والسعودية (الملك سعود) عام ١٩٥٥ ثم انضمت إليها اليمن (الامام أحمد) .

ولم يبادر جمال عبد الناصر حكام العراق (الملك فيصل ونوري السعيد) أنصار حلف بغداد بالعداء . . . بل حاول اجتذابهم الى الصف العربي الوطني . . . وسافر اليهم صلاح سالم .

ولكن الموقف كان لا يسمح لهم بالمناورة ، سقطوا بإرادتهم في شبكة الاستعمار ، وجعلوا من عاصمة الرشيد مقرا للحلف الاستعماري البغيض .

وتبينت الأمور وظهرت الفواصل يوما بعد يوم عندما احتدمت معركة الأحلاف .

اختار جمال عبد الناصر موقعه بثبات .

اختار جانب الشعب في معركته ضد الاستعمار .

وكان مؤتمر باندونج للشعوب الآسيوية الأفريقية المتحررة من الاستعمار ، بداية لتوسيع آفاق رؤيته ، وتعميق احساسه بنبض الشعوب ، وتوضيح صورة المستقبل له .

تجاوب جمال عبد الناصر مع قادة التحرر الوطنى فى القسارتين
الكبيرتين . . . ولم يتردد فى عقد صلات ودية طيبة مع الزعيم الشيوعى
المرموق فى ذلك الوقت شوان لآى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية .
وبدأ نسيج جديد بين حركة التحرر العربية ، وحركة التحرر
العالمية ، ولعب جمال عبد الناصر فى ذلك دورا بارزا .

هذه الفترة التاريخية الهامة ، منتصف الخمسينيات ، كانت فترة
من فترات المجد الخالدة لجمال عبد الناصر ، الذى أدرك مسار حركة
التاريخ ، ولمس احتشاد القوى الوطنية (برجوازية أو عمالية) حول
قيادته سواء فى مصر أو الوطن العربى ، فأقدم على اجرائه الشجاع ،
يتأميم قناة السويس ، واعادة حق الشعب المصرى لأبنائه .

وكانت هذه الخطوة الباسلة ، نقطة تحول فى مسار حركة التحرر
الوطنى ، وخاصة بعد فشل قوات العدوان الثلاثى (انجلترا وفرنسا
واسرائيل) فى تحقيق أهدافها ، واضطرارها الى الانسحاب ، تحت ضغط
الانذار السوفيتى الذى قدمه بولجائين ، وموقف ايزنهاور المتردد
لوراثه المصالح البريطانية والفرنسية فى المنطقة ، وقرارات هيئة الأمم
المتحدة . . .

كان جمال عبد الناصر قد اتخذ موقفا صلبا بعيدا عن التردد عبر
يه عن ارادة الشعب المصرى ، عندما أعلن اننا (ستحارب) من فوق جبل
الجامع الأزهر . . .

وعلت الصيحة فى أرجاء الوطن العربى ، وظهر التضامن العربى
فى أروع صورم عندما اجتاحت مظاهرات التأييد لمصر كل البلاد العربية ،
وخطبت أنابيب البترول التى تحمل الوقود لبريطانيا وفرنسا فى سوريا .

انصهرت الارادة العربية فى بوتقة القتال ، وتجلت روح القومية
العربية فى صورة ايجابية وارتفعت زعامة عبد الناصر الى قمة عالية .

وأُسفرت هذه الحرب عن ظاهرة هامة ، هى التعاون الوثيق بين حركة
التحرر الوطنى العربية وبين الحركة الاشتراكية . . . فقد كان موقف
التأييد الحاسم الذى اتخذته الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية .
موضع تقدير عميق فى نفوس جماهير الأمة العربية .

وأصبح التعاون بين حركات التحرر الوطنى ، والدول الاشتراكية
طابعا هاما للحركة السياسية فى العالم ، تدخل فى حسابات القوى
الاستعمارية ، كما تدخل فى حسابات القوى الشعبية المناضلة من أجل
التحرر والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

ونجّم عن انسحاب قوات العدوان بعد هزيمتها السياسية التي أدت إلى شلّها العسكري ، منه ثوري في حركات التحرر في الدول النامية .
وكانت مصر قد أسهمت منذ أول نوفمبر ١٩٥٤ في مساعدة الشعب الجزائري في ثورته ، التي هدّدت الوجود الفرنسي في دولة عربية حاول الاستعمار أن يضمها إلى أرضه ، وينطق أبناؤها بلغة غير لغتهم .

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرادت ضرب ثورة الجزائر عن طريق القاهرة ، وعندما فشلت ، وانسحبت ، ارتفعت معنويات ثوار الجزائر ، وشددوا من هجومهم على قوات الاحتلال الفرنسية .

كان جمال عبد الناصر يساعد ثورة الجزائر بالمال والسلاح قبل أن تجلو قوات الاحتلال البريطانية عن أرض مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦ .
وظل يواصل مساعدتها ، بعد أن جلت قوات العدوان للمرة الثانية في عام واحد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .

تجولت خلال هذه الفترة المجيدة ، القومية العربية من كلمات نظرية وأصول تاريخية وإرتباطات عرقية إلى حركة بضالية ترتوى بالدماء .

ولم تكذّ تنتصر ثورة يوليو في معركة القتال حتى توالى الانتصارات العربية ... تحققت وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وانفجرت في العراق ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ وطنية تقدمية ، نزع جلف بغداد من أرضها ، وغيّرت اسمه ليصبح (الحلف المركزي) ، وتأثرت الأردن أيضا فسادها حكم وطني خلال ١٩٥٧ . حتى انتكس لظروف سبق توضيحها في الباب السابع .

وكانت شخصية جمال عبد الناصر تلعب دورا رئيسيا في جذب القوى الوطنية والتقدمية خلال هذه المرحلة المساعدة من مراحل النضال القومي .

وهنا لابد من القول أن الاعتماد المطلق على شخصية الزعيم الم محبوب ليست أمرا كافيا إذ أن ذلك يتأثر بالعواطف والأهواء الشخصية .
لم تكن حركة الجيش حتى هذه الفترة قد استقرت على تنظيم سياسي ذي أيديولوجية واضحة وقادرة على استيعاب طاقات الجماهير ، واعتمدت على (الاتحاد القومي) ، بعد انتهاء دور (هيئة التحرير) .

ولم يكن الاتحاد القومي أكثر من تجمع شعبي ليست له لوائح تنظيمية أو ديموقراطية ... تسيطر عليه الجهات الإدارية وأجهزة الأمن ، ونظمه كان مقتبسا من البرتغال على عهد الفاشية أثناء حكم سالازار ، كما سبق توضيحه في الجزء الثاني (مجتمع جمال عبد الناصر) .

ضرب حركة الجيش للأحزاب السياسية على اختلاف مواقفها دون تمييز بين الأحزاب التقليدية الرجعية والأحزاب الناشئة التقدمية ، عزل عن الحركة السياسية في مصر معظم العناصر التي كانت تهتم بالعمل السياسي بعيدا عن اغراء السلطة ، مؤمنة بمبادئ مختلفة .

هذا الموقف المضاد للحزبية في مصر انعكس أيضا على علاقات مصر بالدول العربية .

كان جمال عبد الناصر مقتنعا بأن تعدد الأحزاب يؤدي الى تمزيق الوحدة الوطنية ، وإثارة خلافات مصطنعة ، الى جانب تصوره بأن بعض الأحزاب يمكن أن تمتد جذورها الى خارج الحدود وهو موقف جديد لعبد الناصر ، فقد كان قبل حركة الجيش من المدافعين عن الوفد كحزب شعبي ، ومن المرتبطين بعدة أحزاب مختلفة (الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) . . . ولكن انتصار حركة الجيش كان حافزا لها على ضرب الأحزاب لتنفرد وحدها بالسلطة ، التي يقف هو في قممتها .

وكما كانت الحال قبل الثورة اتصل عبد الناصر بالأحزاب العربية الوطنية والتقدمية في الدول العربية خلال أنصاره من الضباط الأحرار الذين ارتبط أغلبهم بأجهزة المخابرات تحت إشراف زكريا محيي الدين .

اتصل هؤلاء الضباط أساسا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، والأحزاب الشيوعية في العراق والأردن وسوريا ، والحزب الوطني الاشتراكي (سليمان النابلسي) في الأردن والحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) في العراق .

الأحزاب البرجوازية القديمة كانت قد تلاشت تدريجيا أمام الانقلابات العسكرية .

الحزب الوطني وحزب الشعب في سوريا ، وحزب الاستقلال في العراق وغيرها من الأحزاب ذبلت ولم يحاول جمال عبد الناصر أن يخلق معها صلة سياسية وطيدة .

وكان لهذه الأحزاب المنتشرة في الوطن العربي رأى في الأسلوب الذي انتهجه جمال عبد الناصر في مصر معاديا به فكرة تكوين الأحزاب أصلا .

حضر الى مصر وفد من الساسة العراقيين بعد انتصار ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وعلى رأسه كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي قال لعبد الناصر ان عنده قدرة التأثير على عبد الكريم قاسم ، وأن ملاحظته الوحيدة هي تعطيل الحريات السياسية في مصر .

طلب كامل الجاردي من عبد الناصر إلغاء الاتحاد القومي وإعادة الأحزاب حتى يمكن إقامة اتحاد فيدرالي .

كانت الأحزاب الوطنية التقدمية في العراق تخشى أن يسلك قاسم سلوك عبد الناصر في تثبيت سيطرة عسكرية على الحياة السياسية .

ولكن قاسم انتهج سبيلا آخر سمح بتكوين أحزاب يقرها قانون أصدره ، توافرت له خلال مواده القدرة على التدخل وفرض إرادته على تشكيلاتها .

رفض جمال عبد الناصر اقتراح كامل الجاردي ، فأرادته كانت قد استقرت على رفض الأحزاب ، واستكانت إلى تنظيمه الشكلي (الاتحاد القومي) .

وتبلور موقف عبد الناصر في رفض الأحزاب أيضا عندما تمت وحدة سوريا مع مصر ، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي قد لعب دورا رئيسيا في تحقيقها خلال ضباطه المنبثين في الجيش ، وبتأثير نوابه في مجلس الشعب الذي كان يرأسه أحد زعماء الحزب أكرم الحوراني .

أصر جمال عبد الناصر على ضرورة حل جميع الأحزاب في سوريا مع توقيع بيان الوحدة بجرة قلم ، ورضخ لذلك قادة حزب البعث كما قال لي أكرم الحوراني نتيجة للعوامل الآتية :

١ - الثقة الكبيرة في شخصية جمال عبد الناصر وحسها القومي الواضح .

٢ - الرغبة الملحة في تحقيق أول انتصار لقضية الوحدة العربية .

٣ - ترجيح كفة الوحدة وظهور الجمهورية العربية المتحدة على كفة وجود الحزب إذا كان الإصرار على وجوده يمكن أن يشكل عائقا .

هذه هي العوامل التي أبرزها أكرم الحوراني ويمكن أن نضيف إليها أن حظر نشاط الأحزاب كان موجهها أساسا إلى الحزب الشيوعي السوري الذي كان نشاطه خلال هذه الفترة قد بلغ الذروة داخل الجيش وخارجه .

وعندما تمت الوحدة غادر خالد بكداش سكرتيره العام سوريا ، بينما تولى أكرم الحوراني منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

وهنا يجب الإشارة إلى أن فرع الحزب في العراق قد رفض قرار الحل ، وحافظ على تنظيمه ، لأن العراق لم يكن قد ارتبط بعد بالوحدة ، فلم يكن هناك مبرر يدفعه إلى الحل دون مقابل .

وكان أمرا طبيعيا أن يندفع الأمر بين الزعيم المحبوب وبين قادة الحزب المنحل إلى صدام . . . فقد اعتاد الزعيم نوعا معيناً من القيادة وأسلوباً خاصاً في التعامل . . . لم يستطع قادة البعث أن يدربوا أنفسهم على قبوله . . .

وكان الصدام أمرا محتوما .

وخرج زعماء البعث من الحكم مستقيلين وحدهم بعد محاولة اظهار الاستقالة في طابع قومي يتشارك فيه المصريون والسوريون . . . ولكن قادة البعث لم يدركوا أن اختيار عبد الناصر للوزراء المتعاقبين معه كان يمر خلال رؤية خاصة تؤكد له خضوعهم وتبعيةهم وعدم وجود رأى خاص لهم قادر على الانفراد بموقف شخصي مثل الاستقالة .

كانت المجموعة الحاكمة في مصر ، وخاصة من غير أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل ذرات الحديد المتجذبة الى مغلطيس شديد القوة . . . بينما كان القادمون من سوريا قد اعتادوا على أسلوب الحياة الحزبية ، وتوافر حد أدنى من الديمقراطية .

وعقب مأساة الانفصال التي تورط بعض قادة البعث في تأييدها (أكرم الحوراني وصلاح البيطار الذي تراجع عن موقفه) ، عاد الحزب محاولا إعادة تشكيل تنظيماته .

ومرة أخرى يعتمد جمال عبد الناصر في صلاته الحزبية مع أحزاب أخرى في بلاد عربية مثل القوميين العرب ، والأحزاب السودانية (الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي) وجبهة التحرير الجزائرية .

كان جمال عبد الناصر حريصا على أن تتعبد صلاته مع الأحزاب المختلفة ليكون له من بين أعضائها أنصار ، ولينسق سياسته معها .

وكان قادة هذه الأحزاب العربية يجدون فيه زعيما واسع الأفق ، عميق الاخلاص يخرجون من اجتماعاتهم معه وقد ازدادوا إعجابا به وتقديرا له . . . ولكنهم عند التعامل كانوا يصطلمون كثيرا بتصرفات فردية صغيرة من بغض ضباط المخابرات الذين كانوا يباشرون الاتصالات السياسية دون وعي سياسي ناضج أو حسن شعبي عميق .

وليس في هذا الكلام نوع من التعميم ، ولكنه كان يشكل ظاهرة يشكو منها أغلب القادة العرب الذين تعاملوا مع ثورة يوليو من موقع مسئوليتهم الثورية بعيدا عن الارتباطات الخاصة التي يمكن أن تشوه علاقتهم وتلصق بهم شبهة العمالة .

لم يحدث في تاريخ علاقات القاهرة مع حركات التحرر الوطني العربية وتنظيماتها المتعددة أن عقدت اجتماعات تنظيمية مع وفود من هذه الأحزاب ، مثل الاجتماعات التي كانت تعقد أحيانا بين وفد من الاتحاد الاشتراكي العربي ، وفود الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية في دول أوروبا الشرقية أو الغربية .

كانت محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ أكثر تمثيلا للحكومات منها للتنظيمات ، وهي على أية حال استثناء لم يتكرر ، فلم تعقد اجتماعات تنظيمية بين ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي بعد ذلك .

والاجتماعات التي عقدت بين الاتحاد الاشتراكي وممثلي جبهة التحرير الجزائرية وغيرها من الأحزاب العربية لم تكن ذات طابع مستمر يمكن أن يسفر حقا عن تبادل الخبرة الحزبية أو دعم الصلات النضالية . أو تأكيد وحدة القوى التقدمية والثورية ، وهو شعار الذي رفعه جمال عبد الناصر ونادى به ولكنه لم يتحقق أبدا بالصورة المرجوة .

الخطوة العملية الأولى في هذا المضمار ، كانت ندوة الاشتراكيين العرب التي دعا إليها هواري بومدين وعقدت في الجزائر في مايو ١٩٦٧ قبل أيام محدودة من العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو .

وجرف العدوان الإسرائيلي أحلام الاشتراكيين العرب الذين التقت مدارسهم المختلفة في الجزائر لأول مرة ، فكان هناك إلى جانب ممثلي جبهة التحرير الجزائرية ممثلون للاتحاد الاشتراكي العربي (مصر) وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والأحزاب الشيوعية في السودان والأردن ولبنان وسوريا والحركات القومية (خلال هذه الفترة) في العراق .

جرف العدوان الإسرائيلي أحلام الاشتراكية في عقد صلات تنظيمية بينهم ، تذيب الحساسيات بين مدارسهم المختلفة وتوحد أفكارهم وأهدافهم النضالية .

ولكن بقي عبد الناصر رمزا لوجود القدرة الشعبية على استيعاب الهزيمة وتجاوز آثارها والنضال من أجل تحويلها إلى نصر ، وبقي أيضا رمزا للنضال العربي المشترك .

عندما قامت حركة الجيش السوداني في ٢٥ مايو ١٩٦٩ وأوفدني جمال عبد الناصر مع أحمد قسّواد إلى قادة الثورة مندوبين عنه قال (أبلغوهم أنني على استعداد لوقف حرب الاستنزاف في منطقة القناة ومساعدتهم لانتصار الحركة إذا دعت الحال إلى ذلك) .

كانت نظرة جمال عبد الناصر لا يتقف عند حدود مصر مطلقا ، بل تتجاوزها الى الساحة العربية ، وتمتد أيضا الى أرجاء العالم ، تتعرف على نبض حركات التحرر الوطني والمبادرة لمساعدتها .

لم يتردد جمال عبد الناصر في مساعدة لومومبا وثوار الكونغو ، وجعل من القاهرة مقرا لحركات التحرر الافريقية ، ولعب محمد فايق وزير الاعلام السابق دورا تاريخيا في حشد هذه القوات وربطها بالثورة المصرية ، وأرسل مساعدات لمسز باندرانيكا في سيلان ، ووقف في صلابة الى جانب النضال البطولي الخارق لشعب فيتنام .

وأدان في كل هيئته المواقف ، وفي جرة وبسالة ، محاولات الامبريالية الأمريكية ومؤامرات ميخائيلها المركزية .

وتحول جمال عبد الناصر مع الوقت الى صرح شامخ تلجأ اليه حركات التحرر الوطني وتعتمد عليه الى حد كبير في نضالها .

ويمكن تشبيه موقف القاهرة من حركات التحرر الوطني العربية في عهد عبد الناصر (اذا تجاوزنا عن الفروق والظروف المختلفة) بموقف موسكو من حركات التحرر الوطني في أرجاء العالم .

الموقف المبدئي للدولتين كان يدفعهما الى مساعدة الحركات الثورية بلا تردد ، وتقديم المعونات لها حتى ولو على حساب الشعوب التي تنتج أيضا من أجل الآخرين .

وكثيرا ما التقت العاصمتان في أسلوب مشترك لمساعدة الحركات الثورية كما حدث في اليمن عندما قدم الاتحاد السوفيتي طائراته العملاقة لتنقل القوات المصرية ، وقدم أيضا كافة الأسلحة المستخدمة مجانا وبلا حساب .

وقال لي وزير حربية مصرى أن الاتحاد السوفيتي لم يتقاضى مليما واحدا عن ثمن كافة الأسلحة التي قدمت لمصر منذ عقد صفقة الأسلحة عام ١٩٥٥ الى وفاة جمال عبد الناصر ، وأنه كان يتنازل عن قيمة الأقساط عند حلولها ، تقديرا من الاتحاد السوفيتي للدور الكبير الذي كان يقوم به جمال عبد الناصر في محاربة الامبريالية والصهيونية التوسعية ، وتخفيفا للعبء عن الشعب المصرى في كفاحه من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى نحو الاشتراكية .

وهكذا كانت مصر أيضا ، تبادر بتقديم المساعدات للحركات الثورية والدول العربية التقدمية ، دون تردد ، أو تراجع تفرضه الأرقام أحيانا .

وليس صحيحاً ما يحاول البعض إثباته من القول بأن مساعدات مصر للدول العربية قد أثرت على دخل الشعب المصري وخفضت مستوى حياته ... وأنه كان أولى بأمواله أن تصرف على الخدمات بدلاً من صرفها على ثوار الجزائر واليمن الشمالية واليمن الديمقراطية ، والسودان وغيرها .

قيمة هذه المساعدات مقارنة بدخل مصر لا تمثل نسبة كبيرة ، ولا تحقق أرهاقا ماليا شديدا ...

يقول محمد حسنين هيكل أن المساعدات التي قدمت لثورة الجزائر لم تتجاوز ٦٠ مليونا من الجنيهات ، ويقدر أن ما صرف على ثورة اليمن هو مائة مليون جنيه سنويا وهي مبلغ لا تحل مشاكل مصر ، ولم تصرف جميعها على غير أبناء مصر ، وهي نهايتها قد ساندت حركة التحرر المصري .

كان موقف جمال عبد الناصر في دعمه للنضال العربي في أى موقع موقفا مبدئيا لا يتزعزع وهو يصبر بذلك عن ارادة الأمة العربية التي تدرك أن المستقبل هو في تحررها الكامل من السيطرة الامبريالية . ومحاصرة الصهيونية التوسعية داخل حدودها حتى تتمزق بتناقضاتها وعزلتها عن المنطقة .

وأخيرا ...

قد يكون الحديث عن (جمال عبد الناصر ... والعرب) حديثا له بداية ، ولكن ليست له نهاية .

وسوف تثبت الأيام أن هذا الرجل العلاق ، الذي نبت في أرض مصر ، قد استطاع خلال سنوات حكمه المحدودة - وبكل ما كان فيها من مواقف واجراءات تستحق النقد والمراجعة - أن يجعل من القومية العربية حقيقة تؤمن بها الجماهير ، وأن يتجزأ أول تجربة للوحدة العربية في القرن العشرين ، وأن يضع الأمة العربية على بداية طريق تعاون طويل ... طويل .

أحمد حمروش

المراجع

العربية

الكتيبات

- فلسفة الثورة
- خطاب جمال عبد الناصر
- الناصرية
- ما الذي جرى في سوريا
- عبد الناصر والعالم
- صلاح سالم
- العالم الثالث (قضايا وآفاق)
- تاريخ الاقطار العربية الحديث
- السياسة الامتعمارية بعد
- الحرب العالمية الثانية
- محاضر معادلات الوحدة
- التقرير السياسي للمؤتمر
- القطري الثامن لحزب البعث في
- العراق يناير ١٩٧٤
- المشاكل المعاصرة للتحرك الوطني لثين
- مصر منذ الثورة

جمال عبد الناصر

عبد الله امام

محمد حسنين هيكل

محمد حسنين هيكل

الدكتور محمد المعتصم

س . جوكوف وآخرون

لوتسبكي

فاخروشييف

الاجنبية

Army Officers in Arab.

Politics and Society.

Armée Et Politique Au Moyen.
Orient

Miles Copeland.

Nasser,

Middle East Politics,

Nasser,

Egypt Under Nasir.

Eleizer Be'eri.

Bernard Vernes.

Game of Nations,

Jean Lacoutur.

J. C. Hurwitz

Anthony Nutting.

R. Hrajr Dekmejian.

شكر وعرفان لشخصيات عربية جديدة

أضيف الى أسماء السادة الذين تفضلوا بمنحوني بعض وقتهم للبحث والمناقشة والذين ظهرت أسماؤهم في الجزء الأول والثاني من (قصة ثورة ٢٣ يوليو) أسماء السادة العرب الذين ساعدوني مساعدة قيمة في معرفة الحقيقة وظهور هذا الجزء الثالث (جمال عبد الناصر .. والعرب) مرتبة بالحروف الأبجدية .

ولهم في عنقى دين من الشكر والعرفان الى الأبد .

أحمد عبد الكريم	سوريا	وزير في عهد الوحدة وسفير سوريا
أكرم الحوراني	سوريا	نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة
أكرم ديري	سوريا	وزير في عهد الوحدة ومدير مكتب
السيد حميد	العراق	لواء بالجيش العراقي سابقا
أمين الحافظ	سوريا	رئيس جمهورية سوريا السابق
أنور القاضي	مصر	فريق أول قائد القوات المصرية باليمن سابقا
صلاح البيطار	سوريا	وزير في عهد الوحدة
صدام حسين	العراق	رئيس وزراء سوريا الأسبق
طارق عزيز	العراق	نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية العراقية
طلعت حسين	مصر	وزير الاعلام ورئيس تحرير (الثورة) العراقية
عبد الرحمن البيضاوي	اليمن	لواء قائد القوات المصرية باليمن
عبد الرحيم عبد الله	اليمن	سابقا وعضو القيادة العربية المشتركة حاليا
عبد الله المسيللي	اليمن	نائب رئيس جمهورية يابقا
عبد الله جزيلان	اليمن	سفير اليمن السابق بالقاهرة
عبد المجيد فريد	مصر	رئيس جمهورية اليمن الأسبق
	اليمن	قائد القوات المسلحة اليمنية
	مصر	الملحق العسكري المصري بالعراق
		سابقا وسكرتير رئاسة الجمهورية
		وأمين الاتحاد الاشتراكي سابقا

عبد المحسن مرتجى	مصر	فريق قائد القسوات المصرية باليمن سابقا .
محمد علي الشهاوى	اليمن	مدير مكتب الرئيس السلال سابقا .
مصطفى حمدون	سوريا	وزير فى عهد الوحدة ونائب وزير الإصلاح الزراعى العراقى حاليا .

الفهرس

الموضوع	صفحة
● مصر والعسكريون	
الاهداء	٥
مقدمة	٧
الباب الأول	١١
الفصل الأول : محمد على واليا وابو خليل قائدا للجند	١٣
الفصل الثاني : الاميرالاي عرابى ثائرا وقائدا . . .	٤٣
الفصل الثالث : الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى	٦٣
الباب الثانى : الجيش والحركة السياسية فى مصر قبل الثورة	٨٧
الفصل الرابع : نضال الشعب وموقف الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦	٨٩
الفصل الخامس : حرب فلسطين ١٩٤٨	١٢٧
الفصل السادس : الضباط الأحرار	١٤٣
الباب الثالث : الجيش فى السلطة	١٧٥
الفصل السابع : حركة ٢٣ يوليو	١٧٧
الفصل الثامن : الواقع الاجتماعى والطبقى للضباط الأحرار	٢٢١
الفصل التاسع : سقوط الملك	٢٢١
	٢٠٨١

الموضوع	صفحة
الفصل العاشر : الضباط فى السلطة لأول مرة . . .	٢٣٥
الباب الرابع : سنوات الصدام	٢٥١
الفصل الحادى عشر : سنوات الصدام	٢٥٣
الفصل الثانى عشر : الغاء الدستور وحل الأحزاب	٢٦٥
الفصل الثالث عشر : اعتقال الشيوعيين	٢٨٩
الفصل الرابع عشر : حل الاخوان المسلمين	٣٠٣
الفصل الخامس عشر : صدام الضباط	٣١٣
الفصل السادس عشر : الصدام الأخير	٣٣١

● مجتمع جمال عبد الناصر

اهداء	٣٦٩
مقدمة	٣٧١
الباب الأول : سنوات الصعود	٣٧٥
الفصل الأول : تحرير مصر والسودان	٣٧٧
الفصل الثانى : مع الحياء : ضد الأحلاف	٤٠٥
الفصل الثالث : السوفيت فى المنطقة	٤٢٥
الفصل الرابع : القناه والعدوان	٤٥٥
الباب الثانى : العسكريون فى مركز السلطة	٤٨٩
الفصل الخامس : زحف العسكريين نحو السلطة	٤٩١
الفصل السادس : الحيرة والاختيار	٥٢٣
الباب الثالث : مجتمع عبد الناصر	٥٦١
الفصل السابع : محاولة لنظرية جديدة	٥٦٣

الموضوع	صفحة
الفصل الثامن : في كواليس القيادة	٥٨١
الفصل التاسع : طليعة الاشتراكيين	٦٠٧
الفصل العاشر : مجتمع جمال عبد الناصر	٦٤٩
شكر وعرفان	٦٦٣
المراجع العربية	٦٦٧
المراجع الأجنبية	٦٦٨

● عبد الناصر والعرب

امضاء	٦٧٦
مقدمة	٦٧٧
الباب الأول : العسكريون والمصريون	٦٧٩
الباب الثاني : سوريا الوحدة والانفصال	٦٩٦
الفصل الأول	٦٩٧
الفصل الثاني : اعلان الوحدة	٧١٥
الفصل الثالث : مأساة الانفصال	٧٣٧
الفصل الرابع : مصر وسوريا بعد الانفصال	٧٦١
الباب الثالث : القاهرة وبغداد	٧٨٣
الفصل الأول : الانقلابات العسكرية في العراق	٧٨٥
الفصل الثاني : ثورة ٢٤ يوليو ١٩٥٨	٧٩٩
الفصل الثالث : سقوط عبد الكريم قاسم	٨١٩
الباب الرابع : اليمن السعيد	٨٣٥
الفصل الأول : الامامة في اليمن	٨٣٧
	١٠٨٢

الموضوع	صفحة
الفصل الثاني : ثورة اليمن	٨٥١
الفصل الثالث : العسكريون المصريون في اليمن	٨٦٥
الباب الخامس : مصر والسودان	٩٠١
الفصل الأول : نضال مشترك ضد الاستعمار البريطاني	٩٠٣
الفصل الثاني : السودان .. وحركة الجيش المصري	٩٢٧
الفصل الثالث : الاستقلال .. وانقلاب الجنرالات	٩٤٥
الفصل الرابع : ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤	٩٦٣
الباب السادس : الجزائر .. عربية	٩٨٥
الفصل الأول : الجزائر قبل الاستقلال	٩٨٧
الفصل الثاني : الجزائر .. بعد الاستقلال	١٠٠٩
الباب السابع : الأردن	١٠٣٥
الباب الثامن : لبنان	١٠٥٥
الباب التاسع : جمال عبد الناصر .. والعرب	١٠٦٥
المراجع	١٠٧٧
شكر وعرفان	١٠٨٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٢/١٥٤٥

ISBN — 977 — 01 — 2941 — 0

ثورة ٢٣ يوليو

مصر والعسكريون

مجتمع جمال عبد الناصر

عبد الناصر والعرب



مؤلف هذا الكتاب الأستاذ أحمد حمروش أحد الضباط
الأحرار الذين شاركوا في صنع ثورة ٢٣ يوليو تحت قيادة جمال
عبد الناصر .

وكان يعمل بالكتابة وهو ضابط في المدفعية بالجيش
المصرى ... فكتب مقالات في جريدة الأهرام والفصول ... وأصدر
ورأس تحرير مجلة (التحرير) أول مجلة لحركة الجيش
صدرت في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، ومن بعدها أصدر ورأس تحرير
مجلة الهدف عام ١٩٥٥ ، والكاتب عام ١٩٦١ ، وروزاليوسف
عام ١٩٦٤ ، وأصدر ١٥ كتابا في السياسة والقصة والمسرح
وأدب الرجال .

تعد دراسته عن ثورة ٢٣ يوليو التي تصدر في ثمانية أجزاء
أكبر أعماله حيث تتميز برؤيته كأحد جنود ثورة يوليو ، وهي
حصيلة جلسات حوار طويلة مع زملائه الذين شاركوا في صنع
الثورة ، وتحملوا مسئولية مسيرتها ، ومع السياسيين الذين
عايشوا أحداثها الكبرى .

والجزء الأول الذي يصدر عن هيئة الكتاب يضم ثلاثة أجزاء
هي مصر والعسكريون ، ومجتمع جمال عبد الناصر ،
وعبد الناصر والعرب ... ويعقبه جزآن آخران الثانى يضم
خريف عبد الناصر ، وغروب يوليو ... والثالث يضم قصة
٢٣ يوليو مع الديمقراطية والاشتراكية .

٢١٠ قرش

Bibliotheca Alexandrina



0534326

